الدولة العثمانية

قرون من الظلم والظلام

إبراهيم بن سالم بالحمر

ريادة
Reyadah

الدولة العثمانية

قرونٌ من الظُّلم والظَّلام

إبراهيم بالحمر

الطبعة الأولى

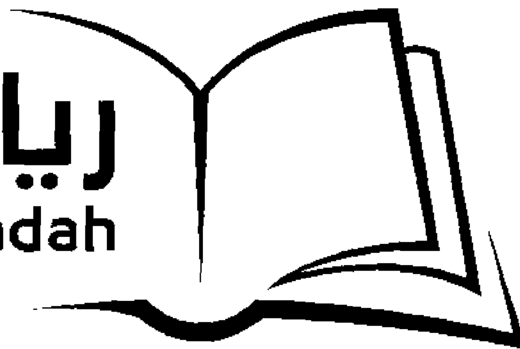
1446هـ - 2024م

ⓒدار ريادة للنشر والتوزيع ، ١٤٤٦هـ

بالحمر ، إبراهيم سالم
الدولة العثمانية قرون من الظلم والظلام. / إبراهيم سالم بالحمر -
ط١. .- جدة ، ١٤٤٦هـ

٧٤٦ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٢٩٦٣
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٤٥٦-٥٤-٥



إهداء

لوالدتي ثم والدي حتمـًا لا أوفيهما حقّاَ، لأخي علي صاحب الفضل عليّ بعد الله.

لأخواتي سارا وهناء وأفراح وشفاء، لأختي حنان رحمها الله التي سبقتنا وكانت أول الراحلين.

لأصدقائي أحمد نور الصايغ، محمد محسن الذباني، عبد الله بادويلان، أمين بن سفيل.

وأيضاَ للأخ الصديق الطيب الرفيق د. موسى الصفدي من الأردن الذي حثّني على القيام بعمل المصنف، وكذلك للأخ الهمام والحبيب المقدام سليل الكرام جابر بن راضي السريّع الشمّري من حائل؛ فهذان الرجلان غمراني بنصحهما ووجهاني التوجيه الحسن جزاهما الله عني خير الجزاء لا أوفيهما حقـًا.

وكذلك لشيخنا الفاضل الحبيب مروان الجناتي من سلا في المغرب ود. عبد الودود أبو عبيدة من العراق، وأخي وصديقي الحبيب بلال الطائي من دير الزور، والصنو التوأم أبو ريان منذر العتوم من درعا الذي سهرت معه ليال طوال في درس ومناقشة. وللشيخ د. وليد الزهراني من مكة، ولأخي أبو مالك رضا العنزي ولأخي أبو عبد الرحمن علي العفيجي.

ولكافة الأصدقاء من إخوة وأخوات ممن لازمنا وزاملنا لسنوات ولعموم العرب المسلمين أهدي هذا الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ولي الصالحين وأصلي وأسلم على النبي الأمين أما بعد.

فهذا الكتاب هو مدار رحلة امتدت لبضعة أعوام في بحث متواصل حول حقيقة الدولة العثمانية من مناح كثيرة شرعية وسياسية واجتماعية وغيرها مما يلامس حياة العربي في بلاده العربية تحديداً.

فإن قال قائل: «تلك أمة قد خلت»

قلت له: ولكن أضرارها ما زالت مستمرة ممتدة في حياتنا من النواحي الشرعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية حتى الآن، ولئن أردنا علاج البلاء فلا بد من التوجه لأصل الداء والنظر فيه وبعثرة الأوراق والبحث والتقليب، كل ذلك كفيل بأن يخرج لنا حلولاً موضوعية تنشد الكمال وتسعى إليه حتى إذا ما أتى جيل من بعدنا سار على ما قدمه سلفه من تحديد نقاط الضعف وعلاجها فيكون قد استفاد وأضاف على تلك التجربة جوانب إيجابية أكثر سعياً منه في رفع القيود الفكرية عن هذه الأمة.

والذي دفعني لهذا البحث أمران هما:

أ ـ أن العقل العام كان يتقبل الدولة العثمانية كخلافة بل ربما قارن سلاطينها بعظماء العرب وحماة الإيمان وحملة الدين وأئمة الهدى، وأحسنهم حالاً من كان يرى أن أولها خير من آخرها.

ب ـ تلك الهجمة التركية الجديدة على الوطن العربي تحديداً والتي استغلت ضعف الناس وقلة وعيهم بالتاريخ وحقائقه لتتخذ الدولة العثمانية وشعاراتها البراقة أداة جديدة في النفاذ إلى بلداننا، وتفتيتها وإعادة تدوير الاحتلال العثماني بشكل جديد.

فالأمر علينا خطير والمكر بنا كبير والعدو متربص بنا، ففي غمرة اهتمامنا وانشغالنا بالخطر الإيراني وبحث أدوات ردعه على كافة الأصعدة وكل ميسر لما خلق له، يظهر لك خطر آخر يتخذ ذات خطوات الخطر الإيراني لتقسيم البلاد والعباد وفرض الوصاية واستغلال الخيرات والمقدرات من جديد، والأدهى أن يعاد تدوير هذا الخطر التركي بوجه أنه البديل السنّي للبلدان المنكوبة من إيران الشيعية مما يجعل تأثيره وتقبله أسرع وأسهل في نفوس الضعفاء من الناس، فتضعف مقاومتهم تجاهه وتظل أمتنا العربية رهينة في يد المشاريع الأخرى أو تتشتت قواها في مواجهتها مما يعيق تقدمها وتنميتها وازدهارها.

ولعل المراد من هذا الكتاب هو توثيق الحقائق عن الدولة العثمانية وبشكل خاص في الجوانب المتعلقة بحياتنا المباشرة في العالم العربي حتى نستشرف المخاطر ونعالج الثغرات ونحصن البنيان، فلا تجد الفكرة الغريبة إلى عقولنا سبيلاً ولا تجد الدعايات المزيفة بيننا مستقراً أو مقيلاً، فالمعركة معركة فكر وإذا تمت التوعية المطلوبة لأكبر عدد ممكن من الناس في داخل المجتمع ستحصل بذلك الحصانة ضد الدعاوى والدعايات الباطلة والأفكار والمعلومات الزائفة، وسيتم بذلك بناء الهوية العربية الإسلامية التي لن تغتر بأي مستغل للدين أو رافعٍ لشعاراته.

وأرجو الله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

حرر في يوم السبت

21/ محرم/ 1443

28/ 8/ 2021

تمهيد

إن تاريخ الدولة العثمانية يمكن تقسيمه لفترتين هما:

أ ـ حين كان العثمانيون بعيدون عن العالم العربي كمملكة أو دولة حاكمة في الأناضول والبلقان، وهي الفترة الممتدة منذ نشأة إمارة عثمان أو «أوصمان» ابن أرطغرل سنة (698هـ/ 1299م) وحتى دخول السلطان سليم ياووز للبلاد الشامية سنة (922هـ/ 1516م) وهي فترة ليست بالبسيطة إطلاقاً.

ب ـ الفترة التي دخلوا فيها الشام وأدخلوا معظم العالم العربي في حكمهم تباعاً وحتى انفراط عقد دولتهم بعد الحرب العالمية الأولى وهي الفترة من سنة (922هـ/ 1516م) وحتى انطلاق الثورة العربية الكبرى سنة (1334هـ/ 1916م) والتي استمرت في تحرير ما تبقى من الولايات العربية في الشام والعراق من سلطات العثمانيين.

ومما يلاحظ في الفترتين الطول النسبي لهما إن أفردتهما أو جمعتهما لكنني ها هنا سيكون تركيزي على الفترة التالية وهي فترة تواجدهم كمحتلين لعالمنا العربي، وإن كنت سأنقل بعض الأمور التي اختصت بها تلك الفترة الأولى لدولتهم خاصة أن مصادرنا العربية المعاصرة عنها فقيرة على عكس المصادر التي ترجمت وأرّخت لأحداثهم حين بلغوا ديارنا.

إن النقل من المصادر التركية المعاصرة عن تلك الفترات أمر مطلوب فهم أعرف بلغة قومهم وبين أيديهم وثائق دولتهم، وأمر آخر وهو أن غالبها ككتب مؤرخين أتراك تمت كتابته دون النفس العاطفي الذي يصغر السلبيات حتى لا تكاد تكون ويقوم بتضخيم أي حدث وجعله كفتح مكة، كما أن هناك أيضاً المصادر العربية المعاصرة لأول دخولهم سواء في الشام أو مصر أو الحجاز أو اليمن فهذه تعد مصادر ذات موثوقية عالية.

وهناك كتب رصينة ورسائل مهمة معاصرة اعتمدت في أبحاثها أيضاً على الوثائق العثمانية أكثر من الكتب، وهناك الوثائق الغربية والمراسلات بين الدولة العثمانية وسفارات الدول الغربية في فرنسا وروسيا وأصفهان وما كتبه الرحالة العرب والغربيين من مشاهدات.

وسيتم تقسيم هذا الكتاب على فصول وسيحتوي كل فصل على مباحث تكون ذات علاقة به على النحو التالي:

1 ـ الفصل الأول: بداية الدولة العثمانية:

ويتضمن المباحث التالية:

أـ المبحث الأول: وضع الأناضول زمن سلاجقة الروم والإيلخانيين قبل ظهور العثمانيين.

ب ـ المبحث الثاني: نشأت العثمانيين وظهورهم وعقيدتهم والطرق الصوفية التي ساعدتهم.

ج ـ المبحث الثالث: التجاذبات العقدية الصوفية التي مرّ بها العثمانيون عبر الزمن.

د ـ المبحث الرابع: محاولة الإصلاح العقدي في الدولة العثمانية وكيف انتهت.

2 ـ الفصل الثاني: الحياة العامة والخاصة داخل المجتمع العثماني

ويتضمن المباحث التالية:

أ ـ المبحث الأول: الحياة الاجتماعية في الأناضول قبل وأثناء العثمانيين (الممارسات العقدية والتسامح، اللواط، الزنا).

ب ـ المبحث الثاني: الحياة الخاصة للسلاطين العثمانيين.

ج ـ المبحث الثالث: الجوانب التشريعية والقضائية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية زمن العثمانيين.

3 ـ الفصل الثالث: تواجدهم في البلدان العربية

ويتضمن المباحث التالية:

أ ـ المبحث الأول: التواجد العثماني في الشام.

ب ـ المبحث الثاني: التواجد العثماني في مصر.

ج ـ المبحث الثالث: التواجد العثماني في الحجاز.

د ـ المبحث الرابع: التواجد العثماني في الجزائر.

هـ ـ المبحث الخامس: التواجد العثماني في العراق.

و ـ المبحث السادس: التواجد العثماني في ليبيا.

ز ـ المبحث السابع: التواجد العثماني في تونس.

ح ـ المبحث الثامن: التواجد العثماني في اليمن.

وسنحاول بعون الله تعالى جاهدين اظهار الصورة كما هي بعيداً عن التزيين وبعيداً عن الشيطنة المفرطة وبشكل موضوعي ليصنع القارئ الكريم حكمه ونظرته، فما هنا بحول الله تعالى سيذكر مسنداً لمصدر وللقارئ حرية الاختيار.

الفصل الأول

بداية الدولة العثمانية

1 ـ المبحث الأول: وضع الأناضول في زمن سلاجقة الروم والإيلخانيين قبل ظهور العثمانيين.

2 ـ المبحث الثاني: نشأة العثمانيين وظهورهم وعقيدتهم والطرق الصوفية التي ساعدتهم.

3 ـ المبحث الثالث: التجاذبات العقدية الصوفية التي مر بها العثمانيون عبر الزمن.

4 ـ المبحث الرابع: محاولة الإصلاح العقدي في الدولة وكيف انتهت.

المبحث الأول

أوضاع الأناضول في زمن سلاجقة الروم والإيلخانيين قبل ظهور العثمانيين

كان أول من وطّن الترك في الأناضول هو الخليفة العباسي المهدي ت (169هـ ـ 785م)[1] فكان يستقدم الأتراك من فرغانة وأفيجاب وبلخ وخوارزم وهِرات وسمرقند ويسكنهم الثغور خصوصاً طرسوس وعين زربة وأضنة ومرعش وملاطيا وآمد وخلاط وملاذ كرد وفاليقلا، وتزايدت كتلة الأتراك في المنطقة زمن المأمون والمعتصم ومن المعتصم صار جيش الدولة العباسية غالبه من الترك واختير قادة الحملات على الأناضول من الأتراك[2].

فالعباسيون استبدلوا العرب الذين كان يسكنهم الأمويون على الثغور لغزوات الصائفة والشاتية بالأتراك، وهذا مفتاح أول تواجد للأتراك على تخوم الأناضول وفي بعض أجزائه، هذا التواجد الذي سيزداد يوماً بعد يوم كمّاً وكيفاً لتظهر معنا لاحقاً الإمارات والدول التركية الحاكمة وأشهرهم وآخرهم الدولة العثمانية.

أما من الناحية الدينية تواجد فقط في الأناضول خطان صوفيان اصطلح مؤرخو تركيا على تقسيمهما كالتالي:

أ ـ التصوف «السني» واصطلح أيضاً على تسميته بـ«تصوف المناطق الحضرية» أو «التصوف المخملي» كما أسميه أنا لأنه يتقرب من السلاطين ويحظى بدعمهم ويقصد به المولوية والخلوتية والنقشبندية وهي طرق فارسية الثقافة.

ب ـ التصوف الملامي وهم زمر القلندرية وما انبثق عنها من طرق كالبكتاشية والحيدرية واليسوية واليونسية والرفاعية والحروفية وغيرها، ويقال «تصوف المناطق الغير حضرية» بمعنى الخاص بالقبائل التركمانية البدوية أو الشبه حضرية

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، متولي، ص23.

(2) د. أحمد السعيد مقدمة ترجمة كتاب قيام الدولة العثمانية ص12 ـ 13.

والعثمانيون في نشأتهم إنما هم أحد هذه القبائل الغير حضرية.

لكن الناظر لهما كلاهما يجد أنها بعضهما من بعض إلا في المظهر الخارجي فقط وبعض العادات والتقاليد فالمخملية رسمية سياسية تتقرب من السلطان فمظهرها حتماً سيختلف عن مظهر زمر القلندرية قريبة الشبه من الشامانية وهي مخصصة لبدو رحل أو قبائل شبه حضرية.

وقد ظهرت الطرق الصوفية وأثرت لقرون على تركيا وعلى غيرها من بلاد المسلمين في القرن الميلادي الثالث عشر، وهو ما كان سبباً في تكوّن طرق صوفية أخرى أو نزوح متصوفة هرباً من الزحف المغولي إليها أو تخادما معها.

إن الصوفية المخملية وحتى الملامية [1] ومن فرقها القلندرية [2] والتي انساحت من خراسان شرقاً إلى العراق والشام والأناضول غرباً، ووجدت لها موطئ قدم في تلك البلاد خاصة في الأناضول إذ لم يكن هذا الانسياح لها عبثياً أو هرباً من بطش المغول بل كانت هناك علاقة وطيدة بينهم وبين المغول فكانوا الممهدين الحقيقيين لاستيلائهم على البلدان[3].

---

(1) الملامية: هي إظهار ما يلام عليه شرعاً من محرم ومكروه ليكتم حاله أو كما يقال ليخرب على نفسه ويسيء به الناس الظن، فلا يعظموه (مدارج السالكين) ابن القيم 3/132-135، وينظر للموضوع في كتاب الصوفية القلندرية وتاريخها لأبي الفضل محمد بن عبد الله القونوي.

(2) القَلَنْدريَّة: نسبة إلى قلندر يوسف، أندلسي هاجر إلى المشرق، وقد ظهرت هذه الطريقة لأول مرة في دمشق سنة (610هـ)، وأتباعها يحلقون لحاهم، ولا يأخذون أنفسهم بشعائر الدين الإسلامي ولا بمقومات الأخلاق، مات قلندر يوسف في دمياط بمصر، والطريقة منتشرة في الهند، نشرها الشيخ قطب الدين العمري الجونبوري ـ موقع الدرر السنية ـ موسوعة الفرق ـ الباب الحادي عشر: الطرق الصوفية.

(3) أحسن أبو الفضل القونوي أيما إحسان في شرح ذلك في كتابيه «المهول فيمن خدم المغول» وكتاب «الصوفية القلندرية وتاريخها».

ونظراً لأوضاع الحكم المغولي على بلاد الأناضول التابعة لسلاجقة الروم وكانوا حاكمين كأوصياء يأخذون الضرائب منهم ومع وفاة السلطان السلجوقي غياث الدين مسعود سنة (708هـ ـ 1308م) زاد تأثير الجماعات الصوفية المتمثلة في العشق الإلهي والجذب الصوفي مع الأوضاع البائسة بحيث ينفصل من يسلك هذه المسالك عن واقعه الأليم، وكان الدور لشيوخ التصوف القادمين من المشرق ومن خراسان وخوارزم تحديداً، إذ كانت بيئة الأناضول تقبل كل ما يفد عليها من الفلسفات فترسخت فيها عقيدة ابن عربي القائلة بوحدة الوجود في قونيه وامتزجت هذه العقائد مع ما في الأناضول من عقائد يونانية ورومانية نصرانية وأقبل دراويش الطريقة الباطنية التركمانية المعروفة باليسوية فحملوا معهم فلسفات أخرى من أوطانهم الأصلية في تركستان وخوارزم، إذ كانت تركستان مركزاً لتلاقي الديانات (البوذية ـ المانوية ـ النسطورية) فلما دخلها الإسلام صبغ أهلها إسلامهم بصبغاتهم الصوفية، وبعد امتزاج هذا الخليط في الأناضول اتخذ شكلاً فلسفياً متطوراً هذا بجانب انتشار الفرق الباطنية والتصوف الباطني في الشام مع عقائد المعتزلة وحركات الرافضة، فكانت الثورة البابائية في الأناضول أهم بداية لتأسيس الطوائف الباطنية المتعددة التي خالفت الشريعة الإسلامية كالبكتاشية وغيرها [1].

لقد أدى التنافس الاقتصادي فيما بعد بين هذه الطرق تحت سلطة تصوف المناطق الحضرية وتصوف المناطق البدوية أو المحاذية لحدود بيزنطة إلى ثورات دينية مثل ثورة «بابا إسحاق» والتي كانت سبباً لاحقاً في ظهور العثمانيين [2].

أما عن وضع انتشار الإسلام في الأناضول أو رسوخه في قلوب ساكنيه قبل العثمانيين فيقول كوبريلي أن بعض رجالات الدولة السلجوقية كانوا حديثي عهد بالإسلام كأسرة كومنين مثلاً المنتمية للأرستقراطية البيزنطية بل حتى بعض كبار

(1) الفكر الباطني في الأناضول الإمام علي في معتقد البكتاشية نموذجاً، بديعة محمد عبد العال، ص10.

(2) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص78.

الصوفية في الأناضول كانوا هم أو آباؤهم نصارى وتحولوا للإسلام [1].

وفي أثناء النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي كان بعض رجالات المغول من حكام الدولة الإيلخانية على غير الإسلام، ومع هذا يمكن القول إن انتشار الإسلام في نصارى شرق الأناضول ووسطه لم يبلغ في العهدين السلجوقي والإيلخاني المبلغ المزعوم، كما أن الإمارات التركية أو العثمانية لاحقًا لم يجبروا أحدا على الدخول في الإسلام مطلقا[2].

وكمثال على تلك الحالة عند المؤرخين العرب ينقل ابن الأثير أن ركن الدين بن قليج أرسلان (ت600هـ ـ 1203م) كان على مذهب الفلاسفة منسوبًا لفساد العقيدة [3] بل إن نورالدين محمود الشهيد (ت569هـ ـ 1173م) أرسل إلى والد ركن الدين السابق ذكره يأمره فيها بتجديد إسلامه على يد رسوله حتى يقرّه على ملكه لأن نور الدين كان يرى أن من هو على مذهب الفلاسفة فهو غير مؤمن[4].

وفي حقيقة الحال من نظر لأحوال سلاجقة الروم وجد أنهم الوعاء لكثير من البلاء في تلك الأنحاء من البلاد التي قل نور العلم فيها؛ فهم من استقبل العقائد المنحرفة ودعمها وأهمها عقيدة وحدة الوجود وصاحبها ابن عربي.

أما وصول ابن عربي للأناضول فتم عن طريق تعرفه على رجل من حاشية سلطان سلاجقة الروم في مكة يقال له مجد الدين إسحاق فتوطدت العلاقة بينهما فعزم مجد الدين إسحاق على ابن عربي أن يقدُمَ معه للأناضول[5] وما إن وصل للأناضول حتى استقبل عز الدين كيكاووس ابن عربي في سنة (606هـ ـ 1209م)

---

(1) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص170 ـ 175.

(2) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص170 ـ 175.

(3) الكامل في التاريخ، ابن الأثير ج12 ص196.

(4) التاريخ الباهر، ابن الأثير ص160.

(5) الأوامر العلائية في الأمور العلائية، ج1 175 ـ 178 منشورات وزارة الثقافة التركية سنة 1996 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

واحتفى به وأكرمه[1]، فكان هذا الحادث عنوان انتشار عقيدة وحدة الوجود على يد صاحبها ابن عربي في الأناضول فمكث في قونيا وملاطيا يبث عقيدته.

ومجد الدين إسحاق السالف الذكر هو والد صدر الدين القونوي الوجودي الشهير، فلما مات مجد الدين إسحاق تزوج ابن عربي زوجته وصار صدر الدين القونوي ربيبه[2].

وهذا بشكل عام وضع متصوفة المناطق الحضرية في الأناضول وعلى رأسها قونية وملاطيا، أما عن وضع العشائر التركية التي كانت في الأناضول زمن سلاجقة الروم ومن ضمنها عشيرة أرطغرل فلم يكن مختلفاً عن وضع السلطة السلجوقية الحاكمة من الناحية الدينية بل ربما كان أشد سوءاً لأنهم اتبعوا طرق القلندرية الأقرب للشامانية التركية.

فيقول كوبريلي في ذلك «ورغم أنها مسلمة «العشائر التركمانية» بشكل عام إلا أنها لم تكن متمسكة بالإسلام بل أكثر اتباعاً لتقاليدها المتوارثة التي يغطيها طلاء إسلامي سطحي، وكانت خاضعة لباباوات هراطقة من غلاة الشيعة هم في حقيقة الأمر امتداد لشامانات الترك تعلوهم مسوح إسلامية، وهم أي البدو التركمان في الأناضول كانوا عماد الثورة البابائية «الذين قالوا بابا إسحاق رسول الله» في القرن الثالث عشر الميلادي ضد سلاجقة الروم[3]، فهؤلاء البدو الأتراك ظلوا محافظين على أعرافهم وتقاليدهم القومية واتبعوا الإسلام في سبيل هذه الأعراف والتقاليد[4]

وكانت الدولة السلجوقية آنذاك تضفي رتبة على رؤساء العشائر الذين على الحدود مع بيزنطة أو نيقيه وهي «أوج بكي» أي حاكم الحدود، وفوق هذا الشخص

(1) ابن عربي حياته ومذهبه، أثين بلاسيوس، ص66، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مكتبة الأنجلو، القاهرة 1965 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(2) نفحات الأنس، عبد الرحمن الجامي ص 632 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(3) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص109 ـ 115.

(4) تاريخ الأدب التركي، محمد فؤاد كوبريلي، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم الغرب، ص367.

يكون مسؤول سلجوقي يسمى «أوج أميري» أي أمير الحدود، ومن هؤلاء الغازي محمد بك وكان على حدود أنطاليا الساحلية وهو أول من غير القلنسوة التركمانية الحمراء واتخذها قلنسوة بيضاء وهو «آق بورك» الذي ذكره ابن بطوطة حين تكلم عن أهل الفتوة هناك، ويرجح كوبريلي أنه هو أصل القلنسوة العثمانية البيضاء التي ارتداها السلاطين العثمانيين لاحقاً[1].

إن العشائر التي كانت متمركزة في الحدود والتابعة نظرياً للسلاجقة او للإيلخانيين «المغول» استطاعت باستغلال بعض الظروف كضعف الدولة البيزنطية وضغطها على رعيتها بالضرائب وهروب بعض من كان معها كالأتراك النصارى الذين جلبتهم بيزنطة من روملي نحو الطرف الآخر، ساهم هذا بشكل أو بآخر في تكوين مدن خاصة «حواضر» بهذه العشائر التركية، كما وأن وجود هذه المناطق على الحدود لبيزنطة ونشوب المواجهات المسلحة المستمرة صبغها بصبغة الجهاد المقدس ومفهوم دار الإسلام مما جعل الدراويش الرحالة «القلندرية» الذين ظاهرهم قصد الجهاد وباطنهم طلب العيش في الإمارات الجديدة والبحث عن امتيازات أخرى يفدون لهذه المناطق ومن هؤلاء الدراويش بعض من اختلط بالتركمان مسلمين أو نصارى وروج فيها دعاوى إلحادية، كما ويوجد دراويش على طرق غير ملامية «صوفية» ويختلف عن القسم السابق لكنه لم يستطع التأثير على أي نحو في العشائر التركمانية [2].

فالعشائر التركمانية احتوت وتقبلت الدراويش الهراطقة أو زمر القلندرية أو الصوفية الملامية ولم تتقبل التصوف الحضري الوجودي المعروف بداية في الأناضول.

كما أن التيار البكتاشي وحركات البدو الهراطقة التي استمرت في الأناضول حتى القرن السابع عشر الميلادي والتي كان لها علاقة وثيقة بقيام الدولة الصفوية

---

(1) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص 157 ـ 160.

(2) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص165 ـ 167.

في إيران الذين ثاروا في ثورة «بابا رسول الله» والتي وصفتهم المصادر بأنهم سود الملابس حمر القلانس في أرجلهم أخفاف يظهر أنهم يمثلون من الناحية الاجتماعية نفس النموذج التركماني «القلندرية» الذي انحاز إلى القرمانيين تحت حكم المغول وشاركهم في فتح قونيه بل إنه يمثل نفس النموذج التركماني الذي ثار في خراسان على السلطان السلجوقي سنجر في القرن الثالث عشر الميلادي[1].

وبشكل عام فالأتراك لم يعتنقوا الإسلام عن طريق علماء التوحيد المتبعين للسنة إنما عن طريق الدراويش، فالأتراك والفرس لديهم ميول صوفية أقوى مما عند العرب[2] فهم نقلوا خزعبلاتهم الجاهلية وأضافوا لها طلاء إسلامي بما يوافق هواهم ومعتقداتهم السابقة في الغالب فظهروا بنموذجين من النماذج هما نموذج الإسلام الفارسي ونموذج الإسلام التركي، وكلاهما بعيدان كل البعد عن الإسلام العربي الصافي.

***

(1) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص109 ـ 115.

(2) المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، مايكل ونتر، ص207.

المبحث الثاني

نشأة العثمانيين وظهورهم وعقيدتهم والطرق الصوفية التي ساعدتهم

أما العثمانيون وهم موضوع كتابنا فكان من أسباب مجيئهم على المذكور في كتب المؤرخين هو الاجتياح المغولي لشرق العالم الإسلامي، هذا الاجتياح الذي نشأ عنه هجرة شعوب المشرق بعاداتهم وثقافاتهم إلى الغرب للبحث عن بيئة جديدة أكثر استقراراً أو فراراً من بطش المغول أو تخادماً معهم.

فمن هم العثمانيون؟

إن نسب العثمانيين نسب مختلف فيه بداية فيقوم مؤرخون عثمانيون كثر لسبب أو لآخر بجعل نسب العثمانيين إلى عشيرة قوية حتى يستفيدوا من معجزة نشوئها[1]، وبالتالي يمنحوها إضافة قومية تركمانية أنهم سلالة ملوك ونسل ملوك، وأن المُلك ليس بغريب عنهم وهي عشيرة «قايي»، وهناك من زعم أنهم من المغول إذ وجد علاقة بين قبيلة (قايي) التي ينتسب لها العثمانيون وشعب (قاي) وعليه فقد أوجد بعضهم أن العثمانيين من المغول وينتمون إلى عائلة من عوائلهم[2]، إذ وصف هؤلاء الأتراك العثمانيين بأنهم كانوا جبابرة قساة،...، ذوي وجوه مغولية مسطحة تتوسطها عيون مشقوقة، وكانوا أشبه بالذئاب الغبراء التي تجوب البراري في آسيا الوسطى[3]، وإن كان في الأمر نظر وهناك من بلغ به الغلو وزاد به الشطط مبلغه وجعل نسبهم للنبي ﷺ وهذا لا يصح مطلقاً[4].

أما عن أول الشخصيات العثمانية المعروفة والموثقة لدينا في التاريخ فهي أرطغرل

---

(1) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص69.

(2) تاريخ الترك في آسيا الوسطى، و.بارتولد، ترجمة أحمد السعيد، ص125.

(3) الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن الـ19، د. محمود متولي، ص16-17

(4) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص 15 ـ 160.

فأرطغرل هو الشخصية الوحيدة والأولى التي نمتلك معلومات عنها من العثمانيين وينتسب لها ذريته من بقية السلاطين اللاحقين له، أما نسبه فهو نسب افتراضي لا يجزم بصحته[1]، لكن الثابت أنه من عشيرة قايي ومن بكوات أو كبراء هذه العشيرة، وهناك من يدّعي أن والد أرطغرل هو سليمان شاه لكن اسم والد أرطغرل بك هو كندز ألب ويبدو أن الروايات التي تقول بأن هذا الاسم هو «سليمان شاه» ضعيفة[2].

ويقول المؤرخ P. Wittek أن سليمان شاه هذا شخصية خرافية، وأن اسمه وذهابه إلى بلاد الروم استعيرا من رواية حقيقية عرفت آنذاك عن احتلال التركمان الغزاة لآسيا الصغرى في القرن الحادي عشر الميلادي، وارتباط ذلك الاسم بالأمير السلجوقي سليمان بن قتلمش الذي أرسله السلاجقة الحاكمون في بغداد في الربع الأخير من القرن الحادي عشر الميلادي، لينظم فتوحات هؤلاء الغزاة، فتمركز في نيقية ثم عاد بعد احتلال نيقية من قبل الصليبيين سنة (490هـ/ 1097م) باتجاه بغداد بقصد الاستيلاء عليها وطرد أقربائه السلاجقة منها، فقتل في طريق عودته، وغرق ابنه قليج أرسلان في نهر الخابور وهو يقوم بمحاولة مشابهة من بعده، أما ربط سليمان بمدينة ماهان فيبدو أن الهدف من وراء ذلك إسباغ شهرة على ذلك المكان لأن فيه ولد أبو مسلم الخراساني[3].

وسليمان بن قتلمش كان السلاجقة في الأساس أرسلوه لفرض سيطرتهم على إمارات الغزاة التي نشأت في الأناضول بعد هزيمة البيزنطيين في معركة ملاذكرد الشهيرة ضد السلاجقة وألب أرسلان، إذ لم يكن توجه السلاجقة وقتها منصباً على بلاد البيزنطيين والأناضول بقدر ما كان انتزاع الشام ومصر من يد الفاطميين،

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية ـ يلماز أوزتونا ج1 ص83.

(2) تاريخ الدولة العثمانية ـ يلماز أوزتونا ج1 ص84.

(3) بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إل حملة نابليون بونابرت، د عبد الكريم رافق، ص27 ـ 28.

فتوغلت القبائل التركمانية داخل الأناضول مع الطرق الصوفية المنحرفة ولم تلق مقاومة تذكر من السكان البيزنطيين فنشأت هناك إمارات كان أولها إمارة «دانشماند» في ملاطية وهي التي بعث لها السلاجقة سليمان بن قتلمش وكانوا قد قتلوا والده لأنه ثار عليهم، فهدف السلاجقة هنا هدفان أولهما فرض السيطرة على الإمارات التركية الناشئة في الأناضول، بالإضافة إلى التخلص من أي خصم لهم عبر إبعاده لأن سليمان هذا كما أسلفنا قد قتل في محاولة رجوعه لاسترجاع بغداد من السلاجقة وقتل أيضاً ابنه من بعده، وعرف بعدها خلفاؤه أن قدراتهم محدودة فأسسوا ما يعرف بدولة سلاجقة الروم وعاصمتها قونية[1].

أما عن أن أول من أسلم من هذه العشيرة وأنه يكون أرطغرل وابنه عثمان فهي قصة لفقت لإعلاء شأن العائلة[2]، والمؤرخ الإنجليزي غيوبنز يرفض القصة الواردة في شأن إسلام عثمان بن أرطغرل، فهو يعتقد أن عثمان بن أرطغرل وعشيرته أتراكاً كفاراً يزاولون الرعي، فلما عاشوا في بيئة إسلامية دخلوا في الإسلام شأنهم في ذلك شأن أبناء جلدتهم من السلاجقة، وقد أثار فيهم الدين الجديد رغبة إدخال الناس فيه، فأرغموا جيرانهم الإغريق الذين كانوا يعيشون معهم في وفاق على الدخول في الإسلام كذلك، وفي وقت لم يكن تحت قيادة عثمان بن أرطغرل قبل دخول الإسلام غير 400 محارب يقيمون في دورهم ويزاولون حياة بسيطة لكن عددهم سرعان ما تضاعف بين عامي (689 ـ 699هـ/ 1290 ـ 1300م) وامتدت حدودهم حتى تاخمت حدود البيزنطيين، وأدى ذلك إلى ظهور جنس جديد انتسب إلى رئيسه «عثمان بن أرطغرل» وهو الجنس العثماني، ولم يكن هذا الجنس تركياً خالصاً منذ بداية أمره، ولكنه كان جنساً جديداً مختلطاً ناشئاً من ذوبان العناصر الأصلية وقوامه الأتراك الوثنيون والإغريق النصارى، وقد زاد عدد العثمانيين بنسبة كبيرة في وقت قصير،

---

(1) بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إل حملة نابليون بونابرت، د عبد الكريم رافق، ص29 ـ31.

(2) تاريخ الدولة العثمانية ـ يلماز أوزتونا ج1 ص83.

ومن الخطأ تعليل ذلك بالإمدادات البدوية الجديدة الوافدة من الشرق، لأن أراضي العثمانيين كانت تقع غرب الأناضول، وكان لا بد للكتل البشرية لكي تبلغ ذلك المكان من الالتحاق بخدمة حكام آخرين في شرق الأناضول أولاً وأن تأخذ منهم أراضٍ ثانياً، ومن هنا لا يمكن تعليل الزيادة في عدد العثمانيين إلا بذوبان العنصر المحلي المكون من الإغريق[1].

كما ينتقد المؤرخ التركي خليل اينالجيك الروايات القائلة بأن سلطة عثمان بن أرطغرل كانت سلطة إسلامية شرعية ويقول عنه بأنه خبر مختلق وأضيف لاحقاً بسببه إضفاء الشرعية على السلالة العثمانية الحاكمة[2].

وإذن فنحن أمام عشيرة تركية كانت شامانية وثنية بدوية أو شبه بدوية ليست من تركمان المدن لأن الأناضول كان يضم حواضراً تحت سلطة سلاجقة الروم وعاصمتهم قونية في بدايتها، هذه العشيرة التركمانية دخلت لاحقاً في شكل وصورة «إسلام» لا يختلف عن الشكل الشاماني الأصلي الذي جاءت به أول مرة بأي حال من الأحوال.

كيف وصلت هذه العشيرة التركية لمنطقة الأناضول؟

كما ذكر سابقاً عامل الاجتياح المغولي كان سبباً من الأسباب المهمة في هجرة هذه القبائل وغيرها نحو الأناضول ومن ضمنها عشيرة قايي.

وأول تحرك لعشيرة أرطغرل كان عام (626هـ/ 1229م) أما بالنسبة للرواية الكلاسيكية التي تقول بغرق سليمان شاه والد أرطغرل بك المزعوم بحصانه أثناء عبوره الفرات قرب قلعة «جعبر» فإنه لا يمكن القطع بها ومن المحتمل أن تكون القصة برمتها ملفقة[3].

إذن تواجد العثمانيون مع الاجتياح المغولي في مناطق سلاجقة الروم وهي ما

---

(1) تاريخ العراق الحديث 1258 ـ 1918، د. إيناس سعدي عبد الله، ص168 ـ 169.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار ـ خليل اينالجيك ص82.

(3) تاريخ الدولة العثمانية ـ يلماز أوزتونا ج1 ص85.

يعرف بالأناضول وقتها ومن هناك وعبر أحداث ووقائع وبمساعدة تيارات صوفية باطنية كثيرة تدرج العثمانيون صعوداً شيئاً فشيئاً حتى أسسوا إمارتهم الأولى.

ولأن العثمانيين وعثمان بن أرطغرل في مناطق حدودية فقد كانت الطرق الصوفية الملامية تهيمن على تلك المناطق من الناحية الروحية، فعثمان بن أرطغرل حصل على بركة الشيخ أد بالي الذي كان زعيم جماعة الآخية، وقدم الشيخ أد بالي سيف الغزاة لعثمان بعد أن تنبأ له بأن ذريته ستحكم العالم من بعده ونتيجة لهذا تزوج عثمان ابنة أد بالي الرجل الأكثر تأثيراً في المناطق الحدودية[1]، وقد قام عثمان غازي بتوليته منصب الإفتاء وبعد وفاته استخلف عليه الشيخ طورسون فقيه الذي أذن له عثمان غازي بأن يخطب الجمعة في «قاراجه حصار» باسمه وأن يخطب العيد في «اسكي شهر» باسمه أيضاً، وهؤلاء الآخية هم الذين اختاروا أورخان محل أخيه الأكبر علاء الدين رغم وجوده نظراً لارتباط أورخان الوثيق بالشيخ كيكلي بابا وهو أحد قلندرية الطريقة الوفائية والذي كان أورخان يزوره بشكل دائم كما كان مريدوه وفق وثيقة تحدثت عن مناقبه في أرشيف رئاسة الوزراء التركية تقول أن مريدي الشيخ كيكلي بابا من القلندرية ساعدوا أورخان في حروبه فلذلك كانت عطاياه تأتيهم، ومن عجيب ما روته الوثيقة أن أورخان أرسل إليه بعض ما يتعاطاه القلندرية من الخمور معللاً ذلك بقوله: «إن كيكلي بابا مدمنها»، وإن جئنا لمراد الأول ابن أورخان فقد أثبتت الوثائق التاريخية أنه كان رئيساً على الآخية وهو الذي كان يعطي العهد فيها وقد ثبت في وقفية السلطان مراد الأول المؤرخة بتاريخ (767هـ ـ1366م) أنه لقب بملك المشايخ مراد الغازي وأنه بنى زاوية للآخية ونصب أحدهم رئيساً عليها، وهذا السبب هو الذي جعل آخية أنقرة يسلمونها له دون مقاومة حينما سار إليها[2].

وبالأصل منذ زمن السلاجقة كان التأثير الفارسي حاضراً في الحواضر

(1) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص82 ـ 83.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي ص67 ـ 69.

السلجوقية «التصوف المخملي» أما المناطق الحدودية فكانت تسود فيها الثقافة الشعبية التركية للغزاة والدراويش والذين يعرفون أيضاً باسم (الابدال) أو (الاخية) وهؤلاء الأبدال أو الاخية (القلندرية) كانوا على علاقة وثيقة مع أوائل البكوات العثمانيين فقد جاؤوا منذ القرن الحادي عشر الميلادي إلى الأناضول وكان هؤلاء يمثلون النواة الروحية والاجتماعية للقبائل التركمانية.

الطوائف التي ساعدت العثمانيين في الظهور

أ-الآخيان

من الطوائف التي ساعدت العثمانيين في الظهور الآخيان وهي طائفة من التشكيلات العسكرية شبيهة بطائفة الفتوة التي أنشأها أو طورها الخليفة الناصر العباسي والتي تم التعارف عليها في الأناضول باسم الأخيان، أو أنها المفهوم الأناضولي للفتوة في الشام هذه الطائفة الأخيانية ارتبطت مع أرباب المهن بالتكايا الصوفية زمن السلاجقة، وبعضهم فصلها إلى طائفتين هما الرنود والأخيان.

لقد كانت تشكيلات الحرفيين والصناع من الآخيان أو جماعات الفتوة على علاقة وثيقة مع طائفة التجار والصناع التي تشكلت في المراكز الصناعية في كل من (خراسان، إيران، العراق، سوريا، مصر) واتصفوا بصفة تنظيم الفروسية المسلمة، كما عقدوا أواصر وطيدة مع الدعايات الباطنية لجماعات القرامطة، لقد كان تنظيم الفتوة أو الآخيان على علاقة وثيقة بالمولوية والبكتاشية والخلوتية، كما اقتبس من الرفاعية بعض الطقوس والشعائر من الناحية الشكلية [1].

وهناك تقليد عثماني يقتضي تدريب كل فرد من الأسرة العثمانية على حرفة معينة يدوية أو فن جميل أو كليهما معاً، فيتم توجيه الأمراء العثمانيين منذ الصغر إلى مهنة ما بموجب تقاليد الأخويات أو الفتوة في القصر العثماني،...، واستمر هذا التقليد بين السلاطين حتى فترات متأخرة، فالسلطان مراد الثاني كان رئيساً لأخوية وفق المؤرخ التركي إسماعيل حقي أوزون تشارشلي، والسلطان محمد الثالث كان

(1) تاريخ الأدب التركي، محمد فؤاد كوبريلي، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم العزب، ص369.

في أخوية صناع الخواتم ومنتسباً فيها، والسلطان أحمد الأول كان منتسباً لأخوية صانعي الأقواس[1].

وما يعنينا في قضية الأخيان كمكون للتشكيلات العسكرية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلادي هو ما قرره كوبريلي بهذا الشكل حين قال: ((إن أخيان الأناضول كما الماسونيين لهم تسلسل رئاسي محكم وإن الأسرار كانت تُفشى للسالكين بحسب ما يبلغون من الرتب، وقرَّرتُ مستنداً إلى كتب الفتوة أن الأخية الأناضولية بهذا الاعتبار باطنية المنشأ ومعنى هذا أن ماسينيون[2] «مؤرخ» حين قرر بحق ارتباط منشأ طوائف الصناع الإسلامية بحركة القرامطة، إنما كان يؤيد بنظريته هذه الرأي الذي ذهبتُ إليه، وأما قول أن تشكيلات الأخية كانت سنيّة الطابع في مناطق الأناضول «السنّية»[3] الخاضعة لرقابة الدولة فإن ذلك لا يقدح أبداً فيما ذهبنا إليه من أمر نشأتها الباطنية، وهكذا يتبين أن للأخية الفتيان من بين كل الطوائف التي تحدثنا عن منشئها وطابعها وتداخلها في غيرها وتداخل غيرها فيها... أدوار خطيرة في تأسيس الدولة العثمانية، وفي إنشاء الجيش الانكشاري، ولقد كُنّا اول من ذهب لهذا الرأي من سنين ثم دعمه من بعدنا كثير من العلماء بوثائق جديدة[4])).

وأمر التسلسل الهرمي لطوائف الفتوة أو تنظيمات الحرفيين معروف قديم سواء في الشام أو مصر ونشأت هذه الفتوة تحديداً في عهد الدولة الفاطمية، وكانت هي الأداة التي أقامت الدعوة ثم الدولة الفاطمية وبهذا امتزجت تنظيمات الحرفيين بالصفة السياسية بتوغلها في صفوف الحرفيين[5] ومع زوال الفاطميين أبقت الدول

---

(1) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية، مصطفى أرمغان، ص 9، وص 26، وص90، وص 96.

(2) لويس ماسينيون مستشرق فرنسي توفي سنة 1962.

(3) يقصد المتصوفة تصوف حضري كالطريقة المولوية والخلوتية.

(4) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص185 ـ 193.

(5) مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين (1186 ـ 1256 ه/ 1772 ـ 1840م)، يوسف جميل نعيسة، ج 1، ص281.

التي جاءت بعدهم دورها ثم طورها الخليفة العباسي الناصر لدين الله ت (622هـ/ 1225م).

وكانت هذه التنظيمات الحرفية تتكون وفق تسلسل هرمي على رأسه شيخ الحرفة والصانع والأجير وفوقهم كلهم شيخ المشايخ وغالباً يكون من (ذرية الحسن والحسين) ليقوم للطائفة الحرفية بالاحتفالات كالطقوس الرمزية، وكان على علاقة وطيدة بالطرق الصوفية، فهي أهم من علاقته بالمهن كالصناعات، وكانت سلطة شيخ المشايخ أعلى من سلطة شيخ الطائفة[1].

فعلاقة الحرف بالطرق الصوفية، كانت علاقة وثيقة ومتداخلة تمام التداخل، وقد كان للطرق الصوفية تأثير كبير في نظام الحرف...، إن طوائف الحرف تتجه لأن تكون طرقاً بذاتها مستعيرة من الطرق الصوفية أغلب شعائرها وتقاليدها وروحانياتها، بل حتى شعائرها وتقاليدها المميزة لها[2].

وكمثال كان منصب شيخ المشايخ في دمشق محصوراً على من حمل النسب الهاشمي، وقد حاول العثمانيون فرض شيخ مشايخ تركي إلا أنهم فشلوا[3].

وشيخ المشايخ كان يقوم بتعيين مشايخ الحرف لأكثر من 200 صنعة ويأمر وينهى ويعاقب ويفصل في المسائل الهامة ويحسم في الأمور الهامة للحرف، وهو

---

(1) نظام الطوائف الحرفية في الدولة العثمانية خلال القرن الـ10هـ ـ 16 م (بلاد الشام ومصر)، مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، مريم حميدي ونادية حموش، ص15 وص18.

ولمزيد من التفاصيل عن التنظيمات الحرفية في العهد العثماني راجع «التنظيمات الحرفية والصناعات المحلية في العهد العثماني»، مجلة مركز دراسات الكوفة، عبد العظيم عباس نصار.

(2) المجتمع المصري في العصرين المملوكي والعثماني «أندريه ريمون»، تحرير. عبادة كحيلة، ص 214.

(3) سوريا في القرن التاسع عشر (1840 ـ 1876)، عبد الكريم غرايبة، ص 148.

الشيخ الأعلى لمشايخ الحرف والآمر والحاكم الأعظم والرئيس الأسمى الذي لا يُنتخب ولا يُعزل ولا يُبدّل ولا يخلعه من منصبه سوى الموت، وكان بإمكانه أن يلقي من تعدّى من المشايخ أو سائر أهل الحرف في السجن وأن يكبله بالقيود أو أن يضربه بالعصا[1].

وقد كان شيخ الطائفة المهنية أو الحرفية يمارس سلطته على الصناع والمبتدئين بعلاقة تتداخل بعدة مستويات (تقنية ودينية وعائلية) إذ تكون هناك حفلة لترفيع المبتدئ في الحرفة تكون تحت سلطات المشرفين عليها؛ وهم شيخ الحرفة ونقيب الأشراف والشاووش ويشارك فيها أهل الحي والأقارب وأهل الحرفة، وتكون فيها رموز وحركات دقيقة لها دلالاتها في التوزيع الوظائفي للسلطة في المجتمع الحرفي، وفي الالتزام بعهود ومواثيق دينية ويتم فيها تلاوة سورة الفاتحة مع الأناشيد الدينية، يقوم النقيب بقراءة الفاتحة وتعقد المبايعة بين الحرفي المبتدئ بأن يلتزم بقواعد الحرفة، وما يهمنا من ناحية الجانب الاجتماعي والسياسي هو ما يقدمه هذا التنظيم من معطيات في الفكر والممارسة في مجال السلطة الأهلية، ففي هذا المجال تبرز الطرق الصوفية والحركات الباطنية في الإسلام كصيغ فكرية وتنظيمية تتماثل مع الكثير من التقاليد الحرفية، فسرية المهنة وأخوية العلاقة بين رفاق المهنة تذكران بتنظيم حركات العامة الموالي بين المدن، والحركات الباطنية السرية وأخلاق الفتوة، وإعطاء مجالس الترفيع «الترقية» طابعاً رمزياً من خلال الحركات والرموز والإشارات وحلقات الذكر لا يذكر فحسب بطرق الصوفية، وإنما يستدعيها ويستحضرها في الانتماء والممارسة الطقسية، ومن هذه الطرق في بلاد الشام الطريقة الرشيدية والرفاعية والقادرية والشاذلية والدندراوية والبدوية والمولوية والبكتاشية[2].

---

(1) حركات العامة في دمشق في القرنين 18 ـ 19، عبد الله حنا، ص40.

(2) السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د. وجيه الكوثراني، بتصرف ص48-49.

وفي احتفال الشد بترفيع أحدهم وعند اجتماعهم يتم أخذ الطالب مع الشاويش والنقيب لغرفة ثانية وهناك يتم شد الطالب ثم يخرجون به يتقدمهم النقيب ثم الشاويش ثم الطالب المشدود (الأجير) الذي يخرج مكتوف اليدين إلى صدره فيوقفه الشاويش على بساط أخضر ويجعل إبهام رجله اليمنى تعلو على إبهام رجله اليسرى، ويطلب النقيب من الشاويش قراءة سورة الفاتحة بصوت عال، ويكون الجميع راكعين وطارقين لرؤوسهم، ثم يطلب النقيب الفاتحة الثانية التي يسميها ثاني شرف ثم يطلب الختام وهي الثالثة، ثم يسلم النقيب سبع سلامات... ويوصي النقيب المشدود، ثم يربط المحزم، ويلف المشدود به من وسطه إلى قرب قدميه ويعقد طرفيه الأعليين من الخلف إلى الأمام ثلاث عقد، الواحدة احتراما لشيخ الحرفة والثانية لمعلّم المشدود والثالثة للشاويش[1].

هذا الشدّ اعتقدوا أنه يرجع إلى الأزمنة الرائعة في أيام النبوات... إن لم يكن من صنع الملائكة!!، ويجري ربطه باستمرار بمفهوم الرباعية المثالية، كما لو كان غرض الشد الارتقاء بالموضوع إلى مستوى المدينة الإلهية أو إلى العالم السماوي، الذي يرمز له بمربع عرش الإله، أما اجتماعياً فيمكن النظر إلى طقوس جماعات الحرف بصفتها طقوساً تأسيسية لأنها، كما قال فابريزيو سابيللي تعمل على مستويات متكاملة هي «التأسيس، التكريس، النذر، المصادقة الشرعية»، هذه الطقوس تؤسس القادم الجديد بصفته يستطيع بعد تمرين طويل تقديم إنتاج بمواصفات عالية، ذلك الإنتاج الذي حافظت عليه جماعة الحرفة التي أصبح عضواً دائماً فيها على مر السنين، كما أنها تؤسس العضو الجديد بصفته مختلفاً عن أولئك الذين لا يشكلون جزءاً من جماعة الحرفة «غير النظاميين» في المدينة، أولئك الذين يحاولون بصورة غير مشروعة تقليد عمل النظاميين ولكنهم يفشلون في إنتاج عمل عالي المستوى كما يقول المتخصصون، بعد ذلك ينذرون القادم الجديد ويصادقون عليه وفق النظام الديني، عبر قراءة الفاتحة عدة مرات، وهذه

(1) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، هامش ص74 ـ 75.

الطقوس ترافقها أناشيد معروفة باسم سلام، ويجري فيها ذكر الرسول وصحابته عدة مرات، ولهذه الطقوس «قوة توحي بصورة شعرية» لأنها تعمل على صعيد التصورات، وروح جماعة الحرفة هذه توحد الحرفيين الذين يمارسون مهنة واحدة على الصعيدين الخلقي والمهني[1].

وكان للتربية في طوائف الحرف ثلاث مراحل على الطالب أن يجتازها وهذه المراحل هي:

1 ـ مرحلة الصبي.

2 ـ مرحلة العريف «الصنايعي».

3 ـ مرحلة الأسطى «الرئيس».

وباختصار فإن الالتحاق بالطائفة يمر بمراحل واختبارات على الطالب اجتيازها ولكل مرحلة حفل معين كالتالي:

1 ـ حفل الالتحام: وهو عند انضمام الصبي للطائفة وفي ختامه يصبح الطفل صبياً عند الأسطى.

2 ـ حفل العهد: وفيه يُلقي الأسطى بأسئلة يجيب عليها ثم يلقي عليه بعض النصائح ثم يتلو عليهم القَسَم.

3 ـ حفل الشدّ: وفيه يدخل العامل سياج الطائفة ويصبح صنايعي أو مشدود وعند نهايته يناشد الطالب الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لطلبه ويقبله عضوا بالطائفة، بعد قراءة الفاتحة الكبيرة ثم يتوضأ ويصلي، ثم يُعقد في حزامه أربع عقد هي (واحدة لكبيره هو، وواحدة لكبير كبيره «الجدّ»، والثالثة للطائفة نفسها، والرابعة لإمام العلوم ومدينة العلم علي بن أبي طالب).

4 حفل الإذن وبعده يحصل الصنايعي على ترخيص بمزاولة المهنة، وتعليمها ويصبح بذلك أسطى[2].

---

(1) الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن الـ19 بُنى تقليدية في عصر رأس المال، زهير غزال، ترجمة د.ملكة أبيض، ص196-197.

(2) مصر في العصر العثماني (1517-1798) المجتمع والتعليم، د. كمال حامد مغيث، ص206 ـ 207.

وهذه الطقوس التي فاتت هي نفس طقوس تلمذة المريد وسلوكه في الطريقة البكتاشية والمولوية[1].

وبشكل عام كانت كل طائفة حرفية تربط نفسها بولي وطريقة صوفية وتساهم في إحياء حفلاتها الدينية[2].

وللطوائف قوانينها التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والطوائف تقدس قوانين الطائفة المتفق عليها وتقدمها على الأحكام الفقهية، وعلى سبيل المثال تحرم الشريعة الإسلامية نظام الاحتكار في حين أن قوانين الطوائف الحرفية تعتبره من صلب قوانينها، فتفرض قيوداً احتكارية على أعضائها، وعلى سبيل المثال تمنع قوانين الطائفة أعضاءها من ممارسة مهنتين في نفس الوقت، أو أن تحتكر الطائفة مهنة بعينها وتمنع أي شخص من خارج الطائفة من ممارسة هذه المهنة[3].

لقد تم إلغاء نظام التنظيمات الحرفية أو الآخيان على يد حكومة الاتحاديين في الدولة العثمانية في سنة (1331هـ/ 1913م).

استطراد:

لقد بقيت دمشق أحد آخر المدن التي حافظت على نظام طوائف الحرفيين وتقاليده حتى استطاع العثمانيون مستغلين أحداث فتنة (1277هـ/ 1860م) على تجريد الحرفيين من سطوتهم ونفوذهم الذي عرفوه في أزمنتهم السابقة، والثابت في هذا النظام أن العلاقة بين شيخ المشايخ (شرط يكون حسيني أو حسني) مع طوائف الحرفيين هي علاقة الأب بالابن، وهذا المنصب اختص به آل العجلاني في دمشق وهم من الأشراف الحسينية وكان صاحب هذا المنصب قديماً يعرف بسلطان الحرافيش ثم كنّي بشيخ المشايخ احتشاماً من الاسم السابق[4].

---

(1) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص188 ـ 189.

(2) حركات العامة في دمشق في القرنين 18 ـ 19، عبد الله حنا، ص67.

(3) مصر العثمانية والتحولات المادية، نيللي حنا، ترجمة مجدي جرجس، ص 139 ـ 140.

(4) دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ليند أشيلشر، ترجمة عمرو الملاح ودينا الملاح، ص236.

وهنا تتساءل ليند أشيلشر في كتابها (دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) هل الصوفية وحدها هي الرابط بين الأشراف والحرفيين؟

قلت: الجواب لا.

إذ من نظر لما فات من تأسيس طوائف الحرفيين علم أنه تم تدشينها بهذا الشكل التنظيمي زمن الفاطميين، والفاطميون هم من ذرية الحسين وقد مروا بمرحلة اسمها مرحلة الكتمان والإمام المكتوم، ثم دشنوا دولتهم بهؤلاء أي طوائف الحرفيين واعتمدوا عليهم، وإذا عدنا بالزمن للخلف نجد أن أول بذرة لها في التاريخ العربي الإسلامي كانت على يد أبي لؤلؤة المجوسي فهو لم يكن إلا غلاماً حرفياً «صَنُع وأن أبا مسلم الخراساني لم يكن إلا حرفياً بمهنة سرّاج، أما العباسيون والناصر لدين الله العباسي تحديداً الذي كان شيخ مشايخ الفتوات بحكم أنه الخليفة في زمانه، وإذا علمت أنفة العرب وكراهتهم للعمل في الحرف سيزول عنك العجب.

فالطوائف الحرفية هي التنظيم الباطني الذي حافظ عليه الهاشميون وحافظ هو عليهم منذ شرارة إبراهيم بن علي بن عبد الله بن عباس المعروف بإبراهيم الإمام وأبي مسلم الخراساني حتى تم تفتيته وقتله نهائياً بعد حادثة (1277هـ/ 1860م) في دمشق على يد العثمانيين بوصاية بريطانية فرنسية، وكانت دمشق آخر مدينة ما زالت تقيم اعتباراً للطوائف الحرفية ولهم فيها صولة وجولة وقوة وشوكة في القرن التاسع عشر الميلادي.

وهنا يحسب للعثمانيين أمران هما:

أ ـ قضوا على السلطة الصورية العباسية الممثلة (بالخليفة).

ب ـ قضوا على روح الهاشميين وتنظيمهم السري الذي كان يعيدهم للساحة كل مرة وأداة قوتهم المجتمعية الممثلة بـ(الطوائف الحرفية).

وهذا الموضوع من الأهمية بمكان وقليل من كتب فيه لكن ربطه لا يكون بالعثمانيين إنما بالدول الهاشمية التي سبقت العثمانيين (عباسية ـ فاطمية) أو استغلت دعوتهم (كالقرامطة والزنج)؛ لأن هذه الطوائف نشأت قبل العثمانيين بقرون وجاء العثمانيون وهي موجودة على الساحة فاستفادوا منها في بناء دولتهم، وهذا الكتاب ليس موضوع بحثه هذه الطوائف إنما الإشارة إليه ضرورة ملحة

وحاجة ماسّة مع شيء من التوضيح الذي يضع القارئ في صورة يفهم فيها المعنى والمغزى والمراد إيصاله والهدف من ذلك.

ب ـ باجيان روم

أما الصنف الثاني فهو باجيان روم وهو كما يقول كوبريلي ((منظمة نسائية لها علاقة بالبكتاشية لأن لفظة باجي يطلقها البكتاشية على المنتسبات من النساء، إذ كان للنساء في العصر المملوكي تكية خاصة في مصر، أما في قونية فكنّ يتلقين العهد من المشايخ ويحضرن مجالسهم محجبات[1])).

ولربما هذا الصنف تشكيل نسوي باطني حسب كلامه شبيه بمفهوم الزينبيات عند الشيعة حالياً، وهو أيضاً لا يختلف عن مفهوم نساء الطليعة في التنظيمات الشيوعية اليسارية.

ج ـ أبدال الروم (قلندرية)

أبدالان الروم أو أبدال الروم هي الطائفة الثالثة وهم الهراطقة من دراويش الأناضول، وكان لها اسم آخر هو «خراسان أرنلري» لأنهم قدموا من خراسان في الأصل.

ولقد لعبت دوراً دينياً اجتماعياً خطيراً في القرن الرابع عشر الميلادي وهم أصحاب الجذبة من الدراويش الملقبين بالباباوات أو الأبدال، وكانوا يشاركون بسيوفهم الخشبية في معارك السلاطين العثمانيين الأوائل، فبيئة الأناضول السلجوقية كانت سنية شكلاً لكنها كانت متحررة تقبل نظريات أفلاطون ووحدة الوجود، وأهم الطرق الصوفية المدنية في الأناضول في وقت تأسيس الدولة العثمانية كانت (المولوية، والرفاعية[2]، والخلوتية) وهي الطرق المخصصة للمناطق الحضرية.

---

(1) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص195.

(2) عد أبو الفضل القونوي في كتابه الصوفية القلندري الطريقة الرفاعية من أقسام القلندرية وقوله صواب لأنه يفعلون أفعال الملامية من دخول النار وأكل الأفاعي وهي طريقة معروفة في العراق وسوريا ومصر.

وهؤلاء الباباوات أو أبدال الروم كانت حياتهم منحلة تماماً رغم زعمهم للإسلام، وكانوا محط احتقار المتصوفة المخمليين، وتجسدت أهم أعمالهم في ثورة البابائيين وأصل طريقة البابائيين كما يذهب له كوبريلي هو الطريقة القلندرية بوجهها الصريح.

فالطريقة اليسوية طريقة مستمدة من الشامانية التركية ومن هراطقة المتصوفة، أما القلندرية فقد نشأت في خراسان وإن كان لا يعرف لها مؤسس وعدّ أبو الفضل القونوي أول ناهض بها هو جمال الدين الساوي[1] الذي استقر بدمياط في مصر وكانت إباحية لأبعد حد، ونشأت أيضاً طريقة الحيدرية [2] نسبة لأحد أتراك خراسان وهو قطب الدين حيدر، فهؤلاء كلهم انساحوا إلى الأناضول وإلى عشائرها ينشرون مبادئهم فيها، واستطاعوا أن ينتشروا حتى في الشام ومصر لكنهم وجدوا بيئة خصبة في الأناضول خاصة مع حكم الإيلخانيين وخاصة أن الاثني عشرية صارت مذهباً رسمياً في فترة حكم السلطان المغولي الجايتو خان فتسلل هؤلاء الباباوات الدراويش حتى إلى سلاطين السلاجقة.

فيذكر الأفلاكي وهو مؤرخ مولوي كبير عن حزن جلال الرومي من السلطان السلجوقي ركن الدين لأنه كان يجلُّ شيخاً تركمانياً من الباباوات، ومسعود السلجوقي حاكم منتشا أغضب عارف جلبي حفيد جلال الرومي لأنه بجَّل شيخاً تركمانياً آخر، وفي سنة (748هـ/ 1348/) تشيع حاكم مدينة ايدين خضر بيك وأسبغ حماية لهؤلاء الباباوات، ثم جاء العثمانيون الأوائل ومنحوا هؤلاء الباباوات الحماية أيضاً.

ويقول القاضي أحمد نيكدلي أن بعض قبائل الأناضول كانوا يعتنقون الإلحاد والإباحية وكانوا كثيرون في نيكده بوجه خاص، ويتهم القاضي بعض قبائل البدو بالكفر والزندقة مثل أولاد كوكبوري، أولاد طورغود. الحطابين تختاجيلر

(1) الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي، ص63.

(2) شعبة من شعب القلندرية.

والفحامين كومورجيلر بمنطقة لولوا، وهناك في الأناضول طائفة تسمى طابدق أو طابدقلو كانوا يقدمون للضيوف بناتهم وأخواتهم وزوجاتهم، فهؤلاء الدراويش أو الأبدال مثل أبدال موسى وأبدال مراد وقمرال أبدال ممن صاحبوا السلاطين العثمانيين الأوائل ويحاربون كما في كتب المناقب بسيوف من خشب مع السلاطين ويُدخلون الناس في دين الله أفواجاً، ويقهرون جحافل الأعداء بحفنة من الرجال هؤلاء كلهم ينتمون للطائفة التي ذكرها عاشق باشا زاده باسم أبدال الروم، وهم صورة متأخرة من البابائية والصوفية اليسوية والقلندرية وبعض تقاليد التركمان في الأناضول وبعض الخرافات المحلية، والأرجح أن طائفتي الطورلاق والدراويش اللتان تردان في الكتب الشرقية والغربية المعاصرة للعثمانيين ليستا في حقيقة الأمر إلا هؤلاء الأبدال، وهؤلاء الأبدال نشؤوا تحت نفوذ القلندرية بخاصة ثم اندمجوا في القرن السابع عشر الميلادي في الطريقة البكتاشية بل حتى في زمانهم الأول يعتبرون الحاج بكتاش وليـاً من اوليائهم وبدؤوا في الأصل يميلون للبكتاشية منذ القرن الخامس عشر الميلادي[1].

لقد عاش هؤلاء الأبدال بعد انهيار الدولة السلجوقية في الأناضول في ولايات التركمان التي بدأت تظهر وتتشكل على الساحة، وكانوا قد انضموا للثورة البابائية وسعوا «زعماً» للجهاد في الولايات الغربية للأناضول مما جعل الأمراء العثمانيين يمنحونهم الاهتمام البالغ فجمعوهم في أول ولاية عثمانية قاموا بتأسيسها آنذاك في Eski bitinya ومنحهم السلطان عثمان بن أرطغرل والسلطان أورخان ابنه امتيازات خاصة فأقاموا التكايا والزوايا الخاصة بدراويشهم فكان الأبدال النواة الأولى للبكتاشية[2].

---

(1) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص199 ـ 207.

(2) الفكر الباطني في الأناضول الإمام علي في معتقد البكتاشية نموذجاً، بديعة محمد عبد العال، ص12 ـ 13.

د ـ البكتاشية:

أما البكتاشية فيقول كوبريلي ناسفا بعد بحثه لرواية ملاقاة الحاج بكتاش بالعثمانيين أنه مؤسس الجيش الانكشاري؛ بل يقول إن الحاج بكتاش هو أخطر خلفاء بابا رسول الله مؤسس الحركة البابائية، والطريقة البكتاشية هي في الأصل امتداد للطريقة البابائية، والبكتاشية بلغت أهميتها فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر الميلاديين بعد احتوائها لباقي جماعات الهراطقة الأخرى (أبدال الروم) أو (القلندرية) إذ إن كافة الطرق البابائية والقلندرية وغيرها يجمعون على تقديس الحاج بكتاش، لذلك كان للبكتاشية أهمية في تأسيس الدولة العثمانية أكبر من أهميتها الحقيقية، وإن المنتسبين إلى الحاج بكتاش كانوا متواجدين في غرب الأناضول في نفس فترة تأسيس الدولة العثمانية، ولهذا كان لهذه الطوائف المكونة من صعاليك البوهيميين سلطان روحي كبير على حياة تركمان الحدود الغربية في الأناضول، وكان لهم دور في إدخال النصارى لإسلامهم الهرطوقي وتجسد ذروة هذا فيما بلغ من مجهود البكتاشية في البلقان[1].

لقد كان من الصعب إلزام التركمان النصف رُحّل بالعادات الإسلامية الصحيحة، أما الدراويش والأبدال فكانوا يمثلون هرطقة إسلامية تنحدر من المعتقدات الشامانية وتنسجم مع التركيب الاجتماعي العشائري، فهؤلاء الهراطقة مع العشائر التركمانية كانوا أداة للثورات وإنشاء دين مختلف عجيب غريب، وأول ثورة موثقة هي ثورة «بابا إسحاق» سنة (638هـ/ 1241م) أو البابائية ضد السلاجقة وهم من كان ينادي «بابا رسول الله» واستطاع سلاجقة الروم الانتصار عليها فنزح من بقي منهم نحو غرب الأناضول في المناطق التي يكثر فيها التركمان حيث تلقاهم بالترحاب البكوات التركمان هناك ومن ضمنهم العثمانيين، وكانت البكتاشية على وفاق مع أمراء وبكوات آل عثمان منذ عهد مؤسسها حاجي بكتاش ولي، واستمر هذا الوفاق النسبي حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي وتراجعت مناخات الوفاق حين

(1) قيام الدولة العثمانية محمد كوبريلي ص210.

ـــ البكتاشية في صف القزلباش التركمان الشيعة أتباع الشاه إسماعيل الصفوي، ــ ت ـت البكتاشية التابعة للقزلباش من أهل القرى والبوادي وتسمّى بالعلوية بينما ـــ تـية تمدن لهم مرجعياتهم وطرائقهم[1].

ومن شيوخ هؤلاء البابائية «صاري صلتق» وقد لجأ هذا في سنة (659هـ/ 1261م) ـــ ـصين ومعه 40 عائلة تركمانية واستقر بعدها في منطقة دوبروجا ودخل في خدمة ــ ـ المغولي «المسلم» نوغاي الذي كان يحكم السهوب الواقعة شمال البحر ـ ـــ ثم تحول «صاري صلتق» لبطل في ملحمة يلعب فيها دور الدرويش أو ـــ الذي ينشر الإسلام في أوروبا، وهكذا قام الأمير العثماني جم خلال سنوات ـ ـ ـ هـ/ 1473-1480م) بجمع الروايات الشعبية حول المآثر البطولية لصاري ـــ في كتاب بعنوان «صلتق نامه»، وفي الكتاب كان صاري صلتق يدعو النصارى ـ ـ ـ ـ نصراني في الكنائس وكان يقتل بسيفه الخشبي الكهنة الذين يعادونه، كما ـ ـ ـ التنين مما جعل الناس يُسلمون، فصارت دوبروجا والقرم مراكز لنشاطه في ـــ ـ بولونيا وروسيا، بل كان صاري صلتق يطير في الأجواء وهو ما وجد قبولاً ـ المجتمعات الحدودية، وهكذا صارت دوبروجا قاعدة لصاري صلتق واتباعه ـ ـ ـ ـقة والدراويش[2].

ـــ الدولة العثمانية أصبحت البكتاشية مهمة حيث انتشرت بين القبائل ـ ـ ـية أولاً، ثم صارت طريقة الانكشارية، ومنذ منتصف القرن الرابع عشر ـــ ـي ظهر دراويش البكتاشية في مناطق العثمانيين الحدودية في البلقان واعتبروا ـــ ـي صلتق» واحداً منهم وهو الذي اعتُبر لاحقاً راعي الغزاة العثمانيين في ـــ ـ.

ـ ـحاج بكتاش أحد تلاميذ «بابا إسحاق» صاحب الثورة البابائية، والحاج بكتاش

---

(1) ـ ـ التصوف في الدولة العثمانية الطريقة البكتاشية نموذجاً، ممدوح غالب أحمد بري، ـ ـ.

(2) ـ ـ الدولة العثمانية خليل اينالجيك ص269 ـ 292.

نشط خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي في الأناضول السلجوقي وبالتحديد في الطريق التجاري المهم الذي يربط قيصرية بأنقرة في الحدود الغربية في المراعي الصيفية المرتفعة، وهي منطقة تقطنها بكثافة قبائل تركمانية، فعثمان بن أرطغرل حصل على بركة الشيخ أد بالي الذي كان زعيم جماعة الآخية، وقدم الشيخ اد بالي سيف الغزاة لعثمان بعد أن تنبأ له بأن ذريته ستحكم العالم من بعده؛ ونتيجة لهذا تزوج عثمان ابنة اد بالي الرجل الأكثر تأثيراً في المناطق الحدودية، وعند وفاة عثمان عقد اجتماع في زاوية ابن اخ الشيخ اد بالي لاختيار خلف له، وقد أنشأ أورخان وابنه سليمان لاحقاً مئات الأوقاف للآخية والدراويش، مما يثبت أن الآخية لعبوا دوراً مهماً في تأسيس الدولة والسلالة العثمانية[1].

كما عمل العثمانيون على إحياء واقتباس التقاليد التركية لآسيا الوسطى إذ ينقل المؤرخ يازجي أوغلو المعاصر للسلطان مراد الثاني قائلاً: (عقد أرطغرل من عشيرة قايي وابنه عثمان اجتماعاً مع بكوات الحدود، وبعد أن تبادلوا المشورة فيما بينهم وتذاكروا عادات أوغوز اختاروا عثمان خانا) ويعلق المؤرخ التركي المعاصر خليل اينالجيك قائلاً: ((وبهذا الشكل اتحد المفهوم الآسيوي الوسيط مع المفهوم الإسلامي للسلطان كزعيم للغزاة)) [2].

كما يكتب الكاتب التركي كمال كافادار موضحاً الأصول الدينية والعقدية في أول وقت ونشأة العثمانيين وهو الذي كتب في أغلب التيارات الدينية المتدفقة على الأناضول حتى تاريخ تشكل الأصول الدينية للدولة العثمانية فيقول: ((هي حالة فوقية إلهية مركبة من أفكار ساذجة عن الله تعالى لم تكن ذات صفات عقلية بسبب عدم وجود دولة «يقصد العثمانيين» تهتم بتحديد صلب الدين وتدفع بقوة باتجاه ديانة صحيحة))[3].

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص82 ـ 83.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص83 ـ 84.

(3) الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ستيفان وينتر، ص35.

ومع حلول القرن الخامس عشر الميلادي توطدت البكتاشية في القوات الانكشارية، ولا يستبعد هنا أن يكون أولاد الدفشرمة النصارى قد تأثروا بالطرق الصوفية الشعبية أكثر من التأثر بالطرق الصوفية المخملية (مولوية، خلوتية)، وفي نهاية القرن السادس عشر الميلادي أصبح الحاج بكتاش الراعي الرسمي للانكشارية حيث صار يقيم أحد آباء البكتاشية بينهم باستمرار ووصل هذا التداخل إلى حد أن صار رئيس الطريقة البكتاشية المنتخب يأتي إلى ثكنات الانكشارية في استنبول لكي يتوج هناك من قبل آغا الانكشارية، فالبكتاشية توطدت بين التركمان الرحل وهي الوريث الشرعي للبابائية، وخلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر تعرض هؤلاء التركمان البكتاشية لتأثير طريقة جديدة ظهرت من الشرق وهم أتباع صفي الدين الأردبيلي فمال لها التركمان وأصبحوا يعرفون باسم القزلباش (العمائم الحمراء)، وصار الشاه إسماعيل الصفوي يحرض القزلباش بأشعاره التركية فقاموا بعمل ثورة ضخمة في جنوب غرب الأناضول وبالرغم من انتصار جالديران الذي قام به سليم الأول إلا أن حركة القزلباش لم تهدأ.

إن شعائر واعتقادات القزلباش لا تختلف كثيراً عن البكتاشية غير أنهم كانوا متعصبين في تشيعهم وتوصلوا لابتداع طريقة خاصة بهم مزجت بين التقاليد العشائرية الخاصة واعتقاداتهم الشامانية بالبكتاشية، وبشكل عام فقد فُسِّرَت القوى الخارقة لعلي بن أبي طالب وأحفاده بالاستناد إلى نظريات الصوفية، وأصبح الكثيرين يعتقدون بأن النور الإلهي الذي يفترض أنه ألهم علي بن أبي طالب قد انتقل من بعده إلى أحفاده مما جعلهم قادرين على تفسير المعاني الباطنية للقرآن، وتكاد تكون هذه الاعتقادات مشتركة بين الطرق الصوفية في الدولة العثمانية[1].

أما عن عدم انضمام المولوية للعثمانيين في فترتهم الأولى والمبكرة فيعود إلى أن نشوء العثمانيين تم في منطقة بعيدة عن قونية مركز المولوية ومنبعها، ثم عدم سعي المولوية بداية للدخول في الإمارة العثمانية الناشئة، ولذلك سبب يقول عنه

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية خليل اينالجيك ص269 ـ 292.

د. أوجاق ((هو سيطرة الآخية وأبدال الروم على إمارة بني عثمان، فالمولوية لم يجدوا في تلك البيئة ما يجذبهم إليها قط، أضف لذلك أن أسلوب الحياة القاسية التي ليس فيها إلا الحرب والضرب على طول الحدود لم يَرُق لهم، ومن الطبيعي أننا لو أضفنا ذلك إلى ما كان من تنافس بين تنظيمات الآخية وبين جلال الدين الرومي وأتباعه منذ عهد الرومي نفسه لأدركنا جيداً لماذا أحجم أتباع المولوية عن دخول إمارة حدودية تسيطر عليها تنظيمات الآخية وأبدال الروم «القلندرية»))[1].

ورغم توسع العثمانيين في بدايتهم إلا أن أول علاقة ارتباط بين السلاطين العثمانيين مع المولوية تعود لآخر زمن السلطان مراد الأول حين أمر الصدر الأعظم بتشييد تكية للمولوية سنة (789هـ-1387م) [2].

ومما فات يتضح أن ظهور ونشأة الدولة العثمانية تم على يد الطرق الصوفية الملامية الشامانية (القلندرية) ذات الإسلام الهرطوقي الوثني الإلحادي الشيعي الباطني على رأسها الطريقة البكتاشية التي أخذت من اليسوية، ولاحقًا مروا بتغيرات أخرى سنستعرضها في المبحث التالي..

❋ ❋ ❋

(1) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص162.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص163.

المبحث الثالث

المراحل العقدية التي مر بها العثمانيون عبر الزمن

كما بينا في المبحث السابق أن النشأة والعقيدة التي لبسوها في البداية كانت عقيدة (ملامية قلندرية) شامانية لا تمت للإسلام بحال من الأحوال لكن ومنذ استيلاء العثمانيين على حواضر الأناضول وتحديداً منذ زمن السلطان أورخان (ت761هـ/1360م) بدأ التصوف المخملي كالمولوية يزاحم التصوف الملامي القلندري كالبكتاشية أو يتقاسم الطرفان المغانم، ومن هناك وحتى استيلاء محمد الثاني «الفاتح» على القسطنطينية نشط العثمانيون في إنشاء المدارس خاصة «المدارس العلمية»، لكنها في أساسها كانت لا تختلف عن الوضع السلجوقي العام في قبولها لعقائد الفلاسفة وعقيدة وحدة الوجود الخاصة بابن عربي؛ بل تم تهميش كل من انتقد ابن عربي في الدولة العثمانية من العلماء، وفي نفس الوقت ونظراً لظهور الدولة الصفوية كمنافس للعثمانيين والتي استطاعت استقطاب الكثير من (القلندرية) وطرقهم المختلفة، فكان لزاماً على العثمانيين أن يتوجهوا لمحاربة هؤلاء لما يشكلونه من خطر وجودي على الدولة العثمانية لأن الفريقان (العثماني والصفوي استطاعا استخدام وتجنيد زمر القلندرية وأتباع التصوف الملامي) وكما أسلفنا سابقاً فالبكتاشية لا تختلف كثيراً عن أتباع صفي الدين الأردبيلي.

إن المنافسة العثمانية الصفوية دفعت بالعثمانيين للانتباه تجاه استقطاب الصفوية للعمود الفقري الذي قامت عليه الدولة العثمانية، وهو جماعات البدو التركمان وأنصاف البدو وزمر القلندرية فبدأ يتبلور مفهوم عند العثمانيين عن ماهية المنهج والطريقة التي عليهم اتباعها لمواجهة الصفوية الشيعية التركمانية، فكان عبر بلورة مفاهيم كانت موجود أصلاً في الأناضول زمن سلاجقة الروم عليها مسحة سنّية تمثلت في عقائد ابن عربي ووحدة الوجود، وفي هذا المسلك تجاوز العلماء في المدارس العثمانية فكر الغزالي بخطوة للأمام، بل ربما خطوات فيما يتعلق بالصوفية وأخذوا بتقاليد ابن عربي والسهروردي (وحدة الوجود)، فطاشكبري

زاده أقر بأن الصوفية هي الطريق الوحيد للوصول إلى معرفة الله فلا يمكن فهم عبارة «أنا الحق» إلا وفق المفهوم الصوفي[1].

وإذا أردنا أن نأخذ مثالاً على أحد أشهر علماء العثمانيين في هذه المرحلة الزمنية تحديداً وهي مرحلة التحول من التصوف الشعبي الشاماني (القلندري) للتصوف المخملي نظراً لأن الدولة العثمانية نفسها تحولت من قبيلة أو إمارة حدودية لسلطنة ومملكة مترامية الأطراف؛ فننظر في سيرة أحد كبراء الوجودية (عقيدة وحدة الوجود) وهو الملا الفناري (ت834هـ ـ 1431م) فحين توجه لمصر زائراً بدعوة رسمية من السلطان المملوكي، نُصِحَ من قبل من اعتنى بأمره في مصر بأن يكتم كلام الوجودية طوال إقامته بها وعند مباحثاته مع علمائها، ومع كون أنصار الشريعة من الأئمة بها في مصر على علم بأن الفناري نصير هذا المذهب في بورصا عند العثمانيين وكانت له دروس في إقراء دستور الوجودية (الفصوص)[2]، فإنهم جاملوه كما جاملهم لمكانته عند العثمانيين[3].

ومع هذا لم يخلُ الأمر من علماء ناصحين، لكن السمة العامة في الدولة العثمانية كانت احترام عقائد ابن عربي وتعميم تدريسها في المدارس الرسمية بعد تحولهم لممكلة مترامية الأطراف

وإذا انتقلنا إلى الفترة العثمانية التي تم فيها استيلاؤهم على الديار العربية باحتلالهم للشام ثم مصر ثم الحجاز نجد أن الدولة العثمانية وقعت هنا في تأثير أنها الجهة الوحيدة الممثلة لأهل السنة والجماعة بحكم حكمها للحرمين الشريفين، وهي بهذا وجدت ألا حل في مواجهة الصفوية العقدية المهددة لوجودها عبر شركاء الأمس من القلندرية والهراطقة إلا لبس ثوب تمثيل أهل السنة والجماعة فكان ذلك لها، ولربما وقتها خفت حدة المواجهة بين أتباع عقائد الوجود وبين

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص277.

(2) فصوص الحكم، لابن عربي الصوفي نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(3) إنباء الغمر، ابن حجر العسقلاني 379/7 ـ 244/8.

غيرهم وإن كانت السيادة والريادة والمناصب الكبرى في غالبها ومعظمها لعلماء من أصحاب هذه العقيدة المنحرفة أو متأثرين بها أو معظمين لشيخها ابن عربي، ولا يخفى أيضاً أن الطرق الملامية الصوفية تم إبادة بعض منها خاصة من تجاوز الحد وصار وجوده يهدد سلطة العثمانيين إما عن طريق المواجهة المباشرة أو عن طريق تخادم بعضها مع الصفويين مستغلة ذروة الصراع العثماني الصفوي الذي تحقق زمن السلطان بايزيد الثاني.

فنجد أن الدولة العثمانية قمعت بعض أئمة التصوف الملامي القلندري من مثل بدر الدين ابن قاضي السماونة (ت٨٢٣هـ-1420م) فقتله العثمانيون لخروجه عليهم، وغضبت عليه كثير من الصوفية لأنه بالغ في كشف الغطاء عن الإلحاد الوجودي أكثر من المطلوب، والمطلوب عندهم أن يكون الكلام مرموزاً يقبل التأويل، مراعياً لعقول العامة التي تحب ظاهر الشرع، وباختصار من القول: لأنه باح بالسر[1]، فمن ذلك أنه ادعى النبوة أمام أتباعه علناً، بحيث علمهم أن يقولوا: «لا إله إلا الله بدر الدين رسول الله» [2]. وهو الذي كان عليه أن يحذو حذو كبار الصوفية في هذه الدعوى من أمثال ابن عربي، والجلال الرومي حين يلقون القول يحتمل التأويل حتى يفلتوا من العقاب[3].

أما الحاج بايرام الوجودي الملامي فَسَلِمَ من بطش العثمانيين إذ لم يكن همه الملك، بل كان همُّه نشر الفكر الوجودي الملامي في أرجاء الأناضول فتملَّك بعد موته من يحمل فكره، وكثر أتباعه الذين عرفوا بالبايرامية الملامية[4] وأشهرهم آق شمس الدين شيخ السلطان محمد الثاني «الفاتح»، وقال عبد الباقي كولبينارلي عن هؤلاء: ((لم يكونوا كباقي المنتسبين إلى الطرق الذين يقولون بوحدة الوجود

1- الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي ص39.

2- تاريخ عاشق باشا زاده الباب 78 ص89 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

3- الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي ص40.

4- الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي ص40.

باحتراز، وبخاصة أمثال الإمام الرباني، وعلاء الدولة، ممن يضعون بتأويلها إلى وحدة الشهود، بل كانوا يتبعون في هذه الفلسفة محيي الدين بن عربي، ويظهرون ذلك ويعلنونه، فما كان في الطرق الأخرى من كشف لهذا السر باحتراز وتوقٍّ، وبعد انقضاء زمن طويل من المجاهدة وتلاوة الأسماء نهاية، كانت البداية عند السالكين الملاميين))[1].

ومنهم أيضـاً «أوغلان شيخ» أو إسماعيل معشوقي، وهو شاب يافع تقول المصادر إنه شديد الجمال فمن ثم لقبوه «أوغلان شيخ» وتعني: الشيخ الغلام، ويمكن أن يوصف هذا الملامي الوجودي بالتلمساني الثاني، وذلك لإباحيته الناتجة من عقيدته، ولما أقبل إلى عاصمة الدولة العثمانية تكاثر مريدوه بها، وبلغ صيته إلى طبقات من العسكر، فقُبض عليه وعقدت له مجالس طويلة لمحاكمته انتهت بالحكم بإعدامه سنة (945هـ-1547م) بميدان عام، وكشفت المصادر ومنها السجلات الشرعية العثمانية أن هذا الملامي الوجودي كان يقول بأمور كلها صادرة من منطلق عقده، فمن تلك: أن الإنسان قديم، وأن ما قالت الشريعة بحرمته حلال عنده، وأن الزنى والسدومية «عمل قوم لوط» لا بأس بهما، وأنهما من لذائذ العشق، وأنه لا حساب ولا سؤال في القبر، وأن كل شخص هو الله وأنه المشاهد في كل صورة[2].

ومنهم حمزة بالي البوسنوي عرف أتباعه بالإباحة ونبذ ظاهر الشريعة، فناله وجمع من مريديه ما نال قطبهم إسماعيل معشوقي وذلك سنة (969هـ/ 1562م)، وقد كان لعلماء البوسنة فضل في محاربة هذا الرجل ومن تبعه، والتقليل من فتنته، منهم بالي بن يوسف البوسنوي توفي سنة (٩٩٠هـ/ 1582م) الذي أدى المطلوب منه من قبل العلماء في اسطنبول، وعاونه القاضي حسن كافي الأقحصاري توفي سنة

(1) الملامية، عبد الباقي كولبيناري ص170 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(2) الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي ص41.

1025هـ/ 1616م) فأقاموا حد الردة على غير واحد من «الحمزويين الملامية»[1].

ولاحظ أن العثمانيين حاربوا هؤلاء لتصريحهم بالأمر وعدم إخفائهم له وتحول العثمانيين وقتها من طور القبيلة وشبه الإمارة لطور المملكة والسلطنة المتسعة مترامية الأطراف، ولأن هؤلاء قد شكلوا تهديداً مباشراً للمُلك العثماني عبر استقطابهم للأشخاص والكيانات وعبر ظهور مظاهر رغبة في السلطة لديهم، أضف لذلك استقطاب الشاه إسماعيل الصفوي لقطاع عريض منهم، فالملامية أضحت غير مقبولة بهذا الشكل وصار هناك تنافس بين التصوف المخملي كالمولوية وبين هؤلاء الملامية فحدث قتلهم والتنكيل بهم، أما لو كانوا يوارون أفعالهم كما ذكر سابقاً لتم تركهم وشأنهم.

قال كوليبنارلي في تعليل إعدام حمزة المذكور: ((يفهم أنه قد أظهر خبيء سر وحدة الوجود بتصريح وإيضاح كامل مثل إسماعيل معشوقي)) ثم قال: ((والخلاصة إن الحمزويين لم يكونوا كباقي أرباب الطرق الصوفية يقولون بوحدة الوجود خائفين مرعوبين، بل كانوا يقبلونها بجميع وضوحها حتى إنهم كانوا فدائييها المجاهرين بها))[2].

فهذه هي العلة في تحجيم الطرق الملامية التي أظهرت صريح اعتقادها والتي هددت السلطة العثمانية ومن باب أولى السلطة المتصوفة المخملية؛ والتي صار على العثمانيين وقتها تهذيبها نظراً لأنهم صاروا سلاطين وملوك ولوقوع الحواضر العربية تحت حكمهم وسلطانهم.

وبالمحصلة إن مطالعة تواريخ ما قبل الدولة العثمانية بقرون ثم تواريخ الدولة العثمانية طويلة العمر نسبياً من أولها إلى آخرها يجعلك تحكم أن هناك تطورات وانتكاسات على الجانب العقدي عندهم كانت الانتكاسات العقدية هي الأصل الثابت والتطورات العقدية هي المتغير، ومن تتبع أخبار طوائف القلندرية وجدها نشأت وانتشرت قبل أي ظهور للعثمانيين وفي هذا مسؤولية على عاتق الدولة

---

(1) الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي ص41.

(2) الملامية، كولبيناري، ص72 ـ 77 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

العباسية وقتها وسلاجقة الروم والمماليك الذين لم يواجهوا هؤلاء الهراطقة بقوة، وإن كان أساس العثمانيين في نشأتهم وظهورهم باطنياً شامانياً قلندرياً لكن لا يعني هذا عدم وجود أو غياب أهل الشريعة في بيئة الأناضول لكنهم قلة بشكل واضح، وقد كانت مرحلة الاستيلاء على القسطنطينية فاصلة فبدأت محاولة محمد الثاني «الفاتح» في إنشاء مدارس شرعية «تصوف مخملي» تهذب الباطنية القلندرية ظاهراً وباطناً، ومع ذلك بقيت الصولة لمبادئ وعقائد ابن عربي مع توجه محمد الثاني «الفاتح» توجهاً ليبرالياً غربياً تحررياً متأثراً بالبندقية حاول تغييره للنقيض ابنه بايزيد، أما مرحلة كل من (بايزيد الثاني-سليم ياووز-سليمان القانوني) والتي تميزت بأنها ذروة الصراع الصفوي العثماني، ونظراً لباطنية وقلندرية العثمانيين وبعض وزرائهم استطاع الصفويون إحداث اختراقات قوية على مستوى العثمانيين، ولأن العثمانيين وقتها قد استولوا على العالم العربي والحرمين فلم يجدوا بداً في مواجهة الصفوية العقدية إلا بعقيدة فلبسوا عباءة السنة والجماعة، فهذا الرداء الذي لبسوه أحدث عندنا داخلياً صراعاً شرعياً إصلاحياً من داخل المؤسسة العثمانية، فظهر من أهل الشريعة من يحاول إظهارها ورد عقائد الوجودية وغيرهم من المتصوفة المتشيعين، وهؤلاء العلماء وإثبات أخبارهم هو ما سيكون في المبحث الأخير من هذا الفصل.

* * *

المبحث الرابع

محاولة الإصلاح العقدي في الدولة العثمانية وكيف انتهت

وهذا المبحث نستعرض فيه جهود أهم الدعاة لنبذ البدع والخرافات والعقائد المنحرفة في الدولة العثمانية وكيف ظهرت دعوتهم وكيف سارت ونمت، ثم كيف انتهى مصيرها ورغم شح المعلومات في هذا الباب بشكل كبير خاصة المكتوبة بالعربية لكن لعل الإشارة تكون كافية وتكون مفتاحاً لبحث أكبر وجهد أكثر حول هذا الموضوع الغائب عن الكثير من الناس والمهتمين بالدولة العثمانية وتاريخها، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأسماء الواردة هنا كانوا على عقيدة الماتريدية في الأسماء والصفات لكنهم لم يكونوا قبورية ولا وجودية ولا حلولية.

إن غالب الكتب التاريخية العثمانية تضع كمثال تمجيداً لآق شمس الدين[1] لأنه شيخ السلطان محمد الثاني «الفاتح» رغم أنه أحد أتباع الطريقة البايرامية الملامية فمن ضلالاته الصوفية خاصة عند الاستيلاء على القسطنطينية أنه قام بتحديد موضع قبر الصحابي أبي أيوب الأنصاري قائلاً إنني أشاهد في هذا الموضع نوراً، لعل قبره هنا وذهب إلى ذلك الموضع وتوجه زماناً ثم قال التقت روحه مع روحي وهنأني بهذا الفتح وقال شكر الله سعيكم حتى خلصتموني من ظُلمة الكفر[2]، وقد آمن السلطان بدعواه وأمر بتأسيس القبة على قبر أبي أيوب وفق رؤيا منام آق شمس الدين كعادة السلاطين العثمانيين في إنشاء قبة أبي حنيفة في بغداد حين استولى عليها سليمان القانوني أو كما فعل سليم الأول في بنائه لقبة ابن عربي في دمشق.

ومن المؤلفات التي تركها اق شمس الدين تدل على انغماسه في بدع التصوف وغلوه فيها فقد ألف الرسالة النورية في الدفاع عن ابن عربي وقرر فيها مسماه بـ: «التوحيد الذاتي التلاشي الذوباني الاضمحلالي المحوي»[3]، وقد كان من ملازمي

---

(1) علي الصلابي مثالاً.

(2) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده ص140.

(3) دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية، عبدالحق التركماني ص11.

الشيخ الحاج بيرام مؤسس الطريقة البايرامية وهي طريقه صوفية كانت تنتهج الفكر الصفوي الباطني في مسلكها الصوفي[1]، وهذه الجهود هي التي رسّخت مكانة ابن عربي فصار كل منتقد له يلقى أذى شديداً من العامة والخاصة كحال مفتي الدولة العثمانية محمد بن إلياس الرومي المعروف بـ«جوي زاده» (ت954هـ ـ 1547م) فحين تكلم عن ابن عربي وانتقده عزله السلطان سليمان القانوني عن منصبه[2].

أما الغلو الذي كان في الطريقة البيرامية التي انقسمت بعد وفاة مؤسسها فقد كان هو السبب الذي جعل المناخ مناسباً لقبول الدعوة الصفوية ونصرتها من قبل الأتراك في الأناضول، وهذا ما أثبته المؤرخ التركي الكبير فاروق سومر في بحثه النفيس بعنوان «دور أتراك الأناضول في تأسيس الدولة الصفوية وتطورها»[3].

وعوداً لهذه الفترة الإصلاحية فهي تحديداً تقوم على أربعة أسماء شهيرة هي (الإمام البركوي ـ قاضي زاده أفندي ـ محمد الأسطواني ـ الواني محمد أفندي).

ولكن قبل الدخول في بسط شيء من سيرة هؤلاء الأربعة وغيرهم كان هناك مصلحون قبلهم وإن لم ينالوا شهرتهم فمنهم على سبيل المثال:

أ ـ الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي الحنفي (ت956هـ ـ 1549م)

إمام وخطيب جامع السلطان محمد الثاني «الفاتح» في اسطنبول فقد ألّف عدة كتب في الرد على ابن عربي منها: «تصفية الغبي في تكفير ابن عربي» ودرة الموحدين وردّة الملحدين «و» نِعْمَةُ الذريعة في نصرة الشريعة» وقرّظ كتاب الأخير الشيخ سعد الدين عيسى بن أمير خان الحنفي المعروف بسعدي جلبي وكان مفتي الدولة العثمانية مدة طويلة حتى وفاته (ت945هـ ـ 1538م)[4].

---

(1) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده ص138.

(2) دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية، عبدالحق التركماني ص12.

(3) دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية، عبدالحق التركماني ص13.

(4) دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية، عبد الحق التركماني ص25.

ب ـ محي الدين محمد بن إلياس الشهيد المعروف بجوي زاده (ت954هـ ـ 1574م)

وكان أيضاً من الناقمين على ابن عربي وشارك أيضاً في تقريظ كتاب الحلبي وتمادى في ذلك أي في فضح منهج ابن عربي حتى عزله السلطان، وقد وصفه ابن العماد الحنبلي (ت1089هـ ـ 1678م) بقوله: ((العالم العلامة كان مرضي السيرة محمود الطريقة، قوالاً بالحق لا يخاف في الله لومة لائم حافظاً للقرآن العظيم، له يد طولى في الفقه والتفسير والأصول، ومشاركة في سائر العلوم سيف من سيوف الحق قطعاً، فاصلاً بين الحق والباطل))(1).

وقد صرح بقصة عزل جوي زاده ونصرة الحلبي له نجم الدين الغزي في الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة فقال: (وكان سبب عزله عن الفتوى انحراف السلطان عليه بسبب إنكاره على الشيخ محي الدين ابن العربي وغالب الأروام على اعتقاده فخالفهم في ذلك ووافقه على ذلك العلامة الشيخ ابراهيم الحلبي)، ولم يسلم جوي زاده من الإجحاف حتى من قبل الأكاديميين فها هو المؤرخ التركي إسماعيل حقي اوزون جارشلي يصف في كتابه الكبير «التاريخ العثماني» الشيخ جوي زاده بأنه شخص محروم من العرفان متعصب عزل عن منصب شيخ الإسلام لأنه أطال لسانه من غير تحقيق في محي الدين بن عربي ومولانا جلال الدين الرومي وغيرهما من كبار رجال الصوفية(2).

ج ـ محمد بن علي البركوي

يعد محمد بن علي البركوي الركيزة في تاريخ الإصلاح الشرعي في الدولة العثمانية فغالب الدعاة انطلقوا بعده متأثرين بأفكاره وكتبه.

واسمه هو محمد بن بير علي ابن اسكندر الرومي البركوي بكسر الباء والكاف

---

(1) شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي 435/10.

(2) دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية، عبد الحق التركماني ص26.

أو البركلي أو بيركلي نسبة إلى بركا وقد ولد في أليكسير عام (929هـ-1522م)[1].

برع البركوي في علوم متعددة وهذا ظاهر من تأليفه في الفقه والتفسير والحديث والعقيدة والفرائض والتجويد والنحو والصرف وكان عالماً بالبيان والحساب، وبعد إتمام دراسته في إسطنبول انتقل منها إلى مدينة أدرنه وعيّن فيها مشرفاً على توزيع تركة الموتى بسبب نبوغه في الفرائض والحساب[2] ثم عينه عطا الله أحمد أفندي مدرساً في المدرسة التي بناها في مسقط رأسه بركلي، وكان إلى جانب ذلك يلقي الدروس في المدارس والمساجد، كان البركوي حنفي المذهب وكان يلقب بالإمام وتقريباً هو الوحيد الذي لقب بالإمام من العلماء الأتراك في زمانه[3].

وقد بذل البركوي في مسيرته العلمية والتعليمية القصيرة جهوداً كبيرة في محاربة مظاهر الشرك وألوان البدع والخرافات الصوفية التي أحاطت بالمجتمع العثماني من كل جانب، فمدار مؤلفاته في الاعتصام بالكتاب والسنة والنهي عن الشرك والبدع ومحاربة الفرق الصوفية الغالية والاعتقادات الباطلة في القول بوحدة الوجود وإسقاط الشرائع وتعظيم القبور والتدين بالغناء والرقص، ولم يغفل على المنكرات الشائعة في المجتمع التركي في الإساءة في إقامة أركان الصلاة وأخذ الأجرة على قراءه القرآن والمصافحة عقب الصلوات وجهل الكثير من الناس بأحكام الطهارة إلى غير ذلك من المسائل التي اهتم بها كل ساع لإصلاح عقائد الناس وعباداتهم.

ويعد أهم كتاب له هو «الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية» إذ ذكر في مقدمته القصيرة أن الغاية هي النجاة في الآخرة وأنها لا تنال إلا بمتابعة خاتم النبيين في العقائد والأقوال والأخلاق.

كان البركوي يُعِدُّ إلى إصلاح شامل يواجه به تلك الطرق الكثيرة المبتدعة التي فرّقت الأمة ونشرت فيها الفساد في أمر دينها ودنياها، لكن الإمام البركوي قد وافته

---

(1) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ص436.

(2) حدائق الحقائق، محمد (عطاء الله) بن يحيى، عطائي 179/1.

(3) رسالة سالم وهبي 73/1.

المنية فقد أتم الطريقة المحمدية ليلة الأربعاء السابع عشر من شعبان سنة (980هـ/ 1572م) ومات بعد أقل من تسعة أشهر بمرض الطاعون وتوفي في جمادى الأولى سنة (981هـ-1573م) تعالى وعمره 52 سنة [1].

د-الشيخ أحمد بن عبد القادر الأقحصاري الرومي الحنفي (ت1041هـ-1631م)

وهو من العلماء الذين تزامنوا في فترة وجود قاضي زاده أفندي وله كتاب «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقامع الأشرار» وهي مجالس وعظية إصلاحية في شرح مئة حديث من مصابيح السنة.

هـ-الشيخ حسن بن طرخان بن داود بن يعقوب البوسنوي

من آقحصار البوسنة يعرف بحسن كافي الأقحصاري، وكان عالمـاً فاضلاً قاضيـاً وفقيهـاً من أهل الزهد والورع كثير الصوم، شارك في حرب النمسا واطّلع على الواقع السياسي والعسكري والاجتماعي للدولة فكتب وثيقة موجزة برؤيته الإصلاحية عرضها على الوزراء وأكابر العلماء، ثم ترجمها إلى التركية لتعرض على السلطان ويستفيد منها أهل الديوان، وكان يبغض مشايخ الطرق في زمانه ويعترض عليهم ويقرعهم بحجج الشرع ويقول لو كانت الكرامة تنال بالرياضة لنلتها، وافق الشيخ البوسنوي السلف الصالح في عامة المسائل العقدية في كتابه «نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الإمام الطحاوي» لكنه التزم مذهب الماتريدية في الإيمان[2].

و-قاضي زاده محمد أفندي

وله تنسب «القاضي زادلية» (قاضيزادلي أو بالتركية قاضي زاده ليلر) وهذه تسمية خصومهم بينما سموا أنفسهم ب (الفقهاء) وبالتركية فاكيهلر.

ولد في مدينة باليكسير التركية ودرس عند تلاميذ الإمام البركوي، واكتسب قاضي زاده (ت1045هـ - 1635م) تأثيراً قويـاً من خلال الإمامة والوعظ وتبوأ

1: دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية، عبدالحق التركماني ص21.

2: نور اليقين في أصول الدين شرح عقائد الطحاوية ص263 - 267، وقد نبه على ذلك زهدي عدلوفيتش البوسنوي في طبعة مكتبة العبيكان الرياض 1418 «منقول».

مناصب مرموقة في اسطنبول خلال مدة إقامته في جوامع بايزيد الثاني ثم السليمانية ثم آيا صوفيا، وهذا الترقي في المناصب كان وراءه دعم من قبل السلطان مراد الرابع، وهذا الدعم من قبل السلطان مراد الرابع لم يكن إلا لتحجيم نفوذ البكتاشية، التي أقالت السلطان مصطفى الأول سنة (1027هـ-1618م) وعزلت السلطان عثمان الثاني ثم قتلته سنة (1031هـ-1622م) وأعادت مصطفى الأول والذي تم عزله بعدها سنة (1032هـ-1623م) على يد مراد الرابع فاحتاج مراد الرابع لتيار يستطيع به مواجهة الانكشارية البكتاشية ويحجم نفوذها المتعاظم جداً.

في عام (1049هـ/ 1640م) استجاب السلطان مراد الرابع إلى «القاضيزادلية» فحظر الخمارات وشرب الدخان لفترة طويلة ومن خالف فعقوبته الإعدام، وعلى الرغم من استجابة السلطان لقاضي زاده بإغلاق الخمارات ذلك أن الانكشارية استفحلت فيها الموبقات وقتها حتى صاروا يدخنون في المساجد ويعملون الزنا والموبقات وسفك الدماء وسلب أموال الناس بشكل علني لهذا كان حظر التبغ والقهوة في هذا السياق، إلا أنه لم يعترض على تكايا الصوفية بل عين عالماً صوفياً في منصب شيخ الإسلام هو «زكريا زاده يحيى أفندي» كما لم يعترض على ممارسات الصوفية التي اعترض عليه قاضي زاده فعمل على تأييد التيارين له، وحتى إغلاق المقاهي وأماكن التدخين والشرب كان لهدف منع التجمعات خوفاً من تجمعات الانكشارية.

ز ـ الشيخ محمد الأسطواني

هو محمد بن أحمد بن محمد الشامي المعروف بالأسطواني (1016ـ1072هـ/ 1607ـ1661م) أشهر من خلف قاضي زاده في جماعته، تكمن أهميته في قوة تمكنه العلمي فقد ولد في دمشق وكان حنبلياً، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي وتتلمذ على يد علماء الشام ومصر ثم انتقل إلى إسطنبول وصار حنفياً، وتولى المناصب في جوامع مختلفة على رأسها آيا صوفيا ومسجد السلطان أحمد والسلطان محمد الثاني (الفاتح)، ونتيجة لأسلوبه الدعوي وخطابه الرصين تم تعيينه واعظاً خاصاً

ـحرس النخبة في قصر السلطان، ثم انتقل بعدها حتى أصبح واعظ السلطان الشاب محمد الرابع واشتهر بلقب «شيخ السلطان»[1]، وكان موقف الأسطواني صارمـاً من ـبدع والشركيات حيث بين في رسائله وفتاويه أن من يقوم بصرف النذور والقرابين ـلأحجار والأشجار بأنها من أعمال الشرك التي تؤدي بصاحبها للخلود في النار[2].

ـ الأسطواني جهوده عام (1061هـ/ 1650م) في دعوة الصدر الأعظم الذي ـنحـ ـه وأصدر مرسوماً بهدم تكية خاصة بالصوفية الخلوتية ونفذ المرسوم حـ ـة قاضي زاده، حاولوا التوسع أكثر في إصدار مراسيم لهدم باقي التكايا فقام ـ ـية واعترضوا على فرض القوة ضد ممارساتهم وألّف اثنان من كبراء ـ ـية الخلوتية رسالة تنتقد كتاب الإمام البركوي «الطريقة المحمدية» وأحيلت ـ ـية السلطان الشاب محمد الرابع في البت في الأمر، وعليه صدر حكم قضائي ـضي ـمع انتقاد كل من الإمام البركوي ومؤلفاته وحصل هذا بعد اجتماع لمجلس ـ ـ العثمانيين برئاسة شيخ الإسلام محمد افندي الشهير بالبهائي.

ـي ـ ـه (1066هـ/ 1655م) تم تعيين محمد باشا كوبرولو صدراً أعظم هنا أدركت حـ ـة قاضي زاده بقيادة الأسطواني بوجود فرصة للتغيير الشامل عن طريق تأمين ـ ـ ـ قبل السلطان الشاب وقتها محمد الرابع للقضاء على البدع الدينية ومنها ـ ـ على تكايا الصوفية واستتابتهم، فاجتمعوا قرب جامع الفاتح مزودين ـ ـ ـة والعصي ودعوا الناس للاجتماع معهم وحمل السلاح واستعدوا لتنفيذ ـ ـ على التكايا والزوايا في اسطنبول، وبلغت المواجهات بين أتباعه وبين زمر ـ ـية الملامية القلندرية أوجها بين عامي (1066-1067هـ/ 1655-1656م) فانتشر ـ ـ الشريعة من أتباع قاضي زاده على شوارع اسطنبول وصاروا يوقفون كل ـ ـ يلبس لباس القلندرية أو طربوش المولوية ويسألونه تجديد الإيمان فمن

---

[1] ـ ـي أوزتورك ص223، وسميراميس جاويش أغلو 124.

[2] ـ ـ جماعة قاضي زاده العثمانيون ومحمد بن عبد الوهاب وقيام الدولة السعودية جيمس محمد داود كوري ص109.

أبى قتلوه حدّ الردّة، وبعدها أجمع القاضيزادلية على هدم كل تكية أو زاوية لتلك الفرق الضالة فنمى خبرهم للصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي[1].

جمع الصدر الأعظم كوبرولو العلماء المشهورين وقتها وسألهم عن دعوة جماعة قاضي زاده وتحريضاتها، فأفتوه بقتلهم لكن الصدر الأعظم لامتصاص ردّات الفعل استبدل حكم القتل بالنفي وهكذا تم نفي الأسطواني إلى قبرص مع قادة آخرين، ثم طلب منه الانتقال إلى دمشق سنة (1066هـ/ 1655م)، وقد ذكر المحبي في كتابه «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» قائلاً: ((فصار واعظاً في جامع أبي الفتح محمد خان واشتهر بحسن الوعظ ولطافة التعبير فانكبت عليه الناس ولزمه جماعة قاضي زاده الرومي وعظم حزبه فبالغ في النهي عن أشياء كان غنياً عنها؛ فكاد أن يوقع فتنة فعزل عن وظيفة الوعظ ونفي إلى قبرس ثم أمر بالمسير إلى دمشق فوردها))[2].

في دمشق تولى الأسطواني التدريس في الجامع الأموي ورغب الناس لحضور دروسه من علماء وعوام قال المحبي في كتابه «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»: (إن درسه كان يليق أن يرحل له من بلد إلى بلد وإنه قرر أشياء لم يسمعها من أهالي دمشق أحد)[3]، وحاول الأسطواني الحصول على مركز رئيس التدريس في الجامع الأموي إلا أن المنصب ذهب لشخص آخر لكن ولده مصطفى حصل عليه وقيل في ترجمته أنه سلك نهج والده ولا نعلم في الدعوة أم في التدريس[4].

قال الشيخ أبو المواهب فيه: ((ومنهم الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن حسين بن سليمان المعروف بالأسطواني، الدمشقي الحنفي الفقيه، الواعظ والإخباري،

---

(1) أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي ص14.

(2) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي ج 3 ص387.

(3) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي، ج3، ص386 ـ 389.

(4) سميراميس جاويش أوغلو ص107 ـ 148.

كان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ناسكاً عابداً واعظاً متقشفاً، كثير العبوس في وجوه الناس لما يكرهه منهم شديد الإنكار عليهم بما يخالف الشرع))، كما يقول فيه أيضاً بأنه ((رفع بعض منكرات كانت في الشام، فتقيد بإزالتها أو تخفيفها حسب الاستطاعة ومنها لبس السواد خلف الميت، ورفع الأصوات بالصياحة والنياحة، وأمر بحمل العصي تحت الأصواف لضربهن على ذلك))[1] يعني ضرب النائحات.

ح ـ الواني محمد أفندي مع الشيخ المغربي

ظهر بعد الشيخ الأسطواني الشيخ محمد أفندي الواني (ت1096هـ/ 1684م) وهنا بلغت حركة الفقهاء القاضيزادلية أقصى نفوذ لها لأن الشيخ واني محمد أفندي كان صديق الصدر الأعظم فاضل أحمد بن محمد باشا كوبرولو قبل أن يصل الصدارة، فحين تولى فاضل أحمد الصدارة خلفاً لوالده محمد كوبرولو باشا عام (1071هـ/ 1661م) الذي كان في ولاية أرضروم وكان الواني أحد خطباء مساجد الولاية «مسجد لالا مصطفى باشا»[2].

دعا الوزير فاضل أحمد الواني لإسطنبول بعد تعيينه صدراً أعظم فكان الواني واعظاً في مسجد السلطان سليمان، ومع الوقت تطورت العلاقة بينهما حيث قام فاضل كوبرولو بدعوة واني أفندي للتعرف على السلطان الشاب محمد الرابع ووالدته فأعجبا به وطلبوا منه أن يكون شيخهم الخاص، وقد كان ومن شدة حبهما له كان محمد الرابع يزور الشيخ واني محمد أفندي في بيته شخصياً [3] وصار مثل الأسطواني يعرف بلقب «شيخ السلطان»، وقد تم تعيين الواني في جامع الوالدة سلطان الجديد ودعا من منبره إلى ترك البدع والمنكرات والعودة بالإسلام إلى

---

(1) مشيخة أبي المواهب الحنبلي، تحقيق محمد مطيع الحافظ، ص54.

(2)Carl ،«The KadizadelisThe Rise and Fall of an Islamic Revivalist Movement in the Ottoman Empire»20-21 .، عثمانيون وسلفيون، كريم عبد المجيد

(3)Semiramis ،"The Ka di za deli movement: an attempt of seria t-minded reform in the Ottoman Empire"160 .، عثمانيون وسلفيون، كريم عبد المجيد

نقائه مما جعل جماعة قاضي زاده تجعله قائداً جديداً لهم، كما ركزوا على دعوة اليهود باعتبارهم أقلية لا تحصل على حماية الدول الأوروبية الأخرى، ولعب محمد الواني دوراً في تحويل اليهودي الذي ادعى أنه المسيح الموعود تحت التهديد إلى الإسلام وهو «شبطاي تسفي»، وتمكن الواني من منع طقوس الرقص الصوفية وزيارة قبور المبتدعة، وفي عام (1079هـ/ 1668م) تمكن من كسب دعم السلطان والصدر الأعظم لهدم أحد مزارات البكتاشيين في أدرنة مما أثار غضب البكتاشيين والانكشارية التي تتبعهم، كما استطاع الواني في عام (1075هـ/ 1665م) من إصدار قرار بحظر بيع الخمور في اسطنبول وإغلاق الخمارات والمقاهي وامتد الحظر حتى عام (1080هـ/ 1670م)، كما نجح في إقناع القصر السلطاني وتم حظر الممارسات الصوفية من رقص ودوران وموسيقى وتم تطبيق المنع على تكايا اسطنبول[1].

قام الصدر الأعظم فاضل أحمد كوبرولو بإقامة علاقة مع الشيخ المحدث محمد بن سليمان الروداني المغربي وكان سابقاً مرتبطاً بالشاذلية، فتم تسليمه منصب الوصاية على أوقاف مكة المكرمة والمدينة النبوية وتم تزويده بمرسوم من السلطان يقضي بحظر بعض الممارسات الصوفية البدعية فكان المغربي في الحجاز والشيخ الواني يعمل في اسطنبول[2].

وحين توفي فاضل أحمد كوبرولو عام (1087هـ ـ 1676م) كانت الرؤية العثمانية التوسعية تقضي بحشد أكبر عدد ممكن من الانكشارية لمد رقعة الدولة؛ فتم تعيين واني محمد أفندي واعظاً للجيش العثماني المتجه ضمن الحملة العسكرية العثمانية الأخيرة نحو فيينا عاصمة النمسا، فشارك واني محمد أفندي مع الجيش العثماني في الصفوف الأمامية كواعظ ومشجع وخطيب ضد الجيوش البولندية والروسية لقتال الكفار وتوسيع رقعة دار الإسلام، وأيد واني حملة السلطان محمد الرابع على

---

(1) Carl ،«The KadizadelisThe Rise and Fall of an Islamic Revivalist Movement in the Ottoman Empire»23 ،.. عثمانيون وسلفيون، كريم عبد المجيد

(2) التصوف والإصلاحات، بشير م نافع، ص 316 ـ 316.

حرب وحصار فيينا الشهير وانضم للحملة، إلا أن هذه الحملة فشلت فشلاً ذريعاً جداً واتفق المؤرخون أن من أسباب فشلها سوء التخطيط والتفرق والشقاق بين معسكر العثمانيين (الانكشارية) وانعدام التقوى فيهم.

يقول يلماز أوزتونا: ((لم يكن الجيش العثماني يحارب بشكل جيد فقد شرب طيلة فترة الحصار الآلاف من براميل الشراب، وعاشر آلاف النساء وحصل على غنائم كثيرة حسب فون هامر المؤرخ والمستشرق النمساوي والمستشار العثماني لدى أحد سفراء العثمانيين في فيينا))[1].

أما الواني وقتها فقد كتب رسائل تشنع على الصوفية وابتداعهم وأرسل الرسائل للسلطة العثمانية ينبههم فيها أن سبب تأخر الدولة وهزائمها في (فيينا) هم المولوية وأمثالهم من الصوفية [2]، وهنا صدر القرار بإعدام الصدر الأعظم صهر كوبرولو قره مصطفى باشا وتم نفي الواني إلى مدينته وهي قرب بورصة وتوفي هناك سنة (1096هـ/ 1685م) وقيل أنه تم قتله على يد أعدائه، وبعد نفي الواني (أو قتله) انهارت الإصلاحات الشرعية التي حصلت وانهار نفوذ الجماعة في اسطنبول سياسياً، ومن آثار الهزيمة أن تم خلع السلطان محمد الرابع بانقلاب عسكري والسبب هو البكتاشية وبقية الطرق الصوفية.

أما في الحجاز فقد ضعفت مكانة الشيخ المغربي وسعى شريف مكة لعزله وكتب بذلك لإسطنبول فتم ذلك وأخرج من الحجاز إلى دمشق ومات بها، ويكون بهذا سقوط سلطتي الواني في اسطنبول والمغربي في الحجاز متزامنة مع هزيمة فيينا[3].

ومما ينقل عن الشيخ محمد المغربي ت (1094هـ/ 1683م) أنه كان شديد النفرة من بناء القباب على القبور، وكان يصف ذلك بأنه من بدع الكفار المنكرة وكان في بيته لا يستطيع إظهار معتقده حتى عرفه الوزير فاضل أحمد كوبرولو فولاه النظر

---

1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا ج1 ص533.

2) أخبار جلال الرومي، أبي الفضل القونوي، ص16.

3) علماء جماعة قاضي زاده العثمانيون ومحمد بن عبد الوهاب وقيام الدولة السعودية، جيمس محمد داود كوري ص111 ـ 118.

في الشؤون الدينية في الحجاز، فمنع تلك الاحتفالات وهدم القباب ولكن ما إن توفي الوزير فاضل أحمد كوبرولو حتى عزل محمد المغربي «لرّوداني» من منصبه وأوذي أشد الإيذاء وطرد من مكة والحجاز بأسوأ معاملة، ومن ثم أعيدت تلك الاحتفالات وبنيت القباب من جديد[1]، وكان الشيخ محمد المغربي قد اجتمع بالسلطان محمد الرابع وحصل منه على فرمانات بمنع الدفوف في الزوايا ومنع خروج النساء في المولد النبوي، وعينه السلطان ناظراً على جميع أوقاف الحرمين الشريفين[2].

وبهذا وكما ترى أسدل الستار على هذه الدعوة الإصلاحية رغم أنها كانت ماتريدية العقيدة في باب الأسماء والصفات ورغم أخطائها، لكنها مع ذلك رماها المتصوفة الباطنية ملامية أو مخملية جميعاً بقوس واحدة وجفاها سلاطين العثمانيين إلا ما كان من محمد الرابع فقط، أما البقية فلم يلتفتوا لها وعاد الفرع لأصله ولا أدل مما تراه في نهاية الواني محمد أفندي حين قتله أعداؤه ومن يكون أعداؤه سوى هؤلاء الصوفية بكافة أطيافهم فتخلصوا منه وقضوا عليه.

ولتعلم فالنشأة العثمانية في أصلها صوفية باطنية شامانية في شكل بداوتها وإمارتها الصغيرة تحولت لاحقاً للتصوف الوجودي الباطني المخملي الآخر كالمولوية، فكثير من سلاطين العثمانيين كانوا أتباعاً للطرق الصوفية وعلى رأسها المولوية والبكتاشية، وكان السلطان له الحق في الانتساب لطريقة أو أكثر أو حتى كل الطرق الصوفية لأنه سلطانها جميعاً، وفي هذا يقول يلماز أوزتونا: ((إن السلطان حامي جميع الطرق الصوفية بعنوان «سلطان المشايخ» ويجوز له الانتساب إلى أكثر من طريقة واحدة))[3].

وعلى سبيل المثال فالسلطان أورخان كان يعتمر قبعة من وبر الصوف ويلفها بلفة

---

(1) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص 393.

(2) عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد بن أحمد الشلي، ج2، ص789.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص501.

بيضاء تيمناً بجلال الرومي[1]، ومراد الأول كان محباً لجلال الرومي ولحبه له أمر بخياطة قبعة من قطع ثوب تعود لجلال الرومي بخيوط ذهبية وصنع منها تاجاً ولف عليها لفة مدورة وتمت المحافظة على هذه الرأسية في مقبرته في بورصة حتى القرن السابع عشر الميلادي، وقد اعتمر بعض السلاطين العثمانيين تلك القبعة على اعتبار أنها تاج للسلطنة[2]، وبايزيد الصاعقة كان ينتمي للطريقة الزينية التي كانت مؤثرة في عهده[3]، ومراد الثاني وابنه محمد الثاني «الفاتح» من المولوية[4] وكان لمراد الثاني علاقة بالحاج بيرام ولي مؤسس الطريقة البيرامية وله علاقة قوية بالدراويش[5]، أما السلطان سليم الأول «ياووز» فكان من المولوية المؤمنين بوحدة الوجود[6] ونقل عن المؤرخ العثماني حريري زاده أنه عدّ السلطان سليم ياووز حيدريا قلندريا لأنه حليق اللحية على عادة الحيدرية القلندرية وكذلك كافة الانكشارية لأنهم بكتاشية من صنف القلندرية، والسلطان سليم ياووز هو من أمر الشيخ مكي أفندي بالدفاع عن عقيدة ابن عربي في وحدة الوجود، ولربما هناك علاقة حول سعي شيخ الإسلام العثماني ابن كمال لإقرار نظرية وحدة الوجود باعتبارها قرار دولة أو قُل عقيدة

(1) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص22.

(2) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص 25 ـ 26.

(3) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص30.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص184.

(5) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص39.

(6) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص184.

دولة مع إنشاء مقام فوق قبر ابن عربي في دمشق[1]، فابن كمال باشا [2] يقول حين سئل عن ابن عربي وعقيدته: ((وبعد أيها الناس اعلموا أن الشيخ الأعظم المقتدى الأكرم قطب العارفين وإمام الموحدين محمد بن علي بن عربي، مجتهد كامل ومرشد فاضل، له مناقب عجيبة وخوارق غريبة، وتلاميذ كثيرة، مقبولة عند العلماء والفضلاء فمن أنكر فقد أخطأ وإن أصر في إنكاره فقد ضل، يجب على السلطان تأديبه وعن هذا الاعتقاد تحويله، إذ السلطان مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)) [3]، أما السلطان سليمان القانوني فكان مولوياً وله عزوة في النقشبندية وذكراً من الخلوتية [4]، والسلطان مراد الثالث كان يميل للتصوف في أبياته وأشعاره وأوضاعه وأطواره وكان كل كلامه يدور حول إثبات عقيدة «وحدة الوجود»[5].

والسلطان أحمد الأول كان مولوياً[6] وكان له ارتباط بالشيخ عزيز محمود ويكون بذلك درويشاً إذ كان يلبس ملابس في غاية البساطة، أما عن مولويته فله بيت شعري إذ كان شاعراً بلقب «بختي» يقول فيه:

---

(1) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص59.

(2) شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا من أكابر العلماء العثمانيين ومن المكثرين في التأليف، ألف في التفسير والقراءات والحديث والفقه والتاريخ ت (940هـ ـ 1533م).

(3) شذرات الذهب (195/5) نقلاً عن التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د. حنان ضيف الله المعبدي. ص396.

(4) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص73.

(5) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج2، ص29.

(6) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ص454.

يا «بختي» كن خادم مولانا

لأنه سلطان عرش سلطنة الدنيا المعنوي(1)

والسلطان مصطفى الأول لقبوه بـ«المجنون» أو «المجذوب» وقد كان درويشاً صوفياً وقد وصفوه بالولي وانتسب للخلوتية وعاش ومات ولم يتزوج (2)، ومراد الرابع (3) ومحمود الثاني (4) وسليم الثالث(5) وعبد المجيد الأول (6) والسلطان عبد العزيز (7) والسلطان محمد رشاد(8) كلهم مولوية وسليم الثالث كان يقرأ مثنوي الرومي وينفخ في الناي ويعزف الألحان المولوية ويزور التكايا المولوية وتتم دعوته لحضور طقوس المولوية، وهو الذي أنشأ أوقافاً من أجل شرح المثنوي في جوامع السلاطين التي باسطنبول (9)، ومراد الخامس كان من الماسونية (10) قيل إنه أصبح ماسونياً أثناء زيارة السلطان عبد العزيز لمصر، وفي رواية أخرى أنه

---

(1) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص99.

(2) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص100.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص 484.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص664.

(5) روح التصوف والطرق، ليشار نوري أوزتورك، ص 225.

(6) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص25.

(7) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص66.

(8) روح التصوف والطرق، ليشار نوري أوزتورك ص203 والرحلة الشامية للأمير محمد علي باشا، ص82.

(9) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص164.

(10) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 88.

أصبح ماسونياً في إسطنبول في بيت لويس أميابل أحد أعضاء محفل برودوس الأول سنة (1289هـ/ 1872م) [1]، والسلطان عبد الحميد الثاني كان شاذلياً[2]، بل إن جنازة السلطان مراد الرابع أجريت على طراز خاقانات الأتراك قبل الإسلام بشكل لا يكاد ينسجم مع التقاليد الإسلامية فوضعت السروج بالشكل المعاكس على خيوله الثلاثة التي ركبها في غزواته [3]، والسلطان سليمان الثاني كان منتسباً للطريقة الخلوتية وكذلك السلطان أحمد الثاني والسلطان مصطفى الثالث للطريقة الجراحية[4]، والسلطان محمود الثاني انتسب للطريقة الجراحية لكنه كان كثير التردد على مجالس المولوية[5]، كما كانت رعايتهم للطريقة البكتاشية الشيعية معروفة وكبيرة فالبكتاشية هي الانكشارية حتى كان من أسماء الانكشارية «بكتاشيان».

أما عن السلاطين العثمانيين الذين رعوا وانتسبوا للبكتاشية، فالسلطان بايزيد الأول أنشأ للبكتاشية تكية وضريحاً عظيماً، والسلطان مراد الثاني بنى القبة المدفون فيها حاجي بكتاش وبنى مسجداً عظيماً للتكية، والسلطان سليمان القانوني يعتبره البكتاشية واحداً منهم، وقد حضر القانوني الصلاة على جثمان الشيخ جول بابا البكتاشي كما قام بزيارة لضريح البكتاشي صاري صولتوق بابا المدفون في رومانيا، وسليم الأول ياووز حين أراد حرب الدولة الصفوية أعلن أمام الانكشارية

---

(1) التاريخ السري للامبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص 197.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص97

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص485

(4) التاريخ السري للامبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص122، وص 125، وص 151.

(5) التاريخ السري للامبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص173.

أنه بكتاشي الطريقة وقام بثقب أذنه كعادة البكتاشيين المجردين وعلق بها قرطاً خاصاً بالشيخ (بالم سلطان) المؤسس الثاني للطريقة[1]، واستمر تعظيم العثمانيين للبكتاشية حتى زمن محمود الثاني الذي أمر بهدم تكاياهم لكن بقي التعظيم لبقية الطرق الصوفية الأخرى وعلى رأسها المولوية.

أما النقشبندية فإن كانت حظيت بدعم من العثمانيين لاعتبارات مواجهة الصفوية الشيعية الإيرانية إلا أن علاقة العثمانيين بها كانت متأخرة؛ لأن النقشبندية لم تتصل بالعثمانيين إلا بعد موقعة أنقرة، فكانت النقشبندية إلى جانب جيش تيمور لنك ورغم ذلك فإنها بدأت تتغلغل في الأناضول خاصة في أواخر عهد السلطان محمد الثاني «الفاتح» الذي سعى لتوظيفهم لمواجهة المد الشيعي في الأناضول وقتها؛ بل قد اهتم بهم وهم خارج مملكته وقام بدعوة مشاهيرهم لبلاده بل تتحدث بعض المصادر عن انتساب محمد الثاني «الفاتح» لهم وأنه ذهب لسمرقند والتقى بالشيخ النقشبندي عبد الله الإلهي والشيخ عبيد الله الأحرار، وأن مكاتبات ومراسلات سرية دارت بين السلطان وبينهما لدرجة طلب المساعدة المتبادلة بين الاثنين (وإن كنت لا أميل لخبر التقاء محمد الثاني «الفاتح» لكن المراسلات ثابتة)، وعبد الرحمن الجامي النقشبندي استدعاه السلطان محمد الثاني «الفاتح» لاسطنبول مرتين لكنه لم يستطع الحضور بسبب انتشار الطاعون، وبالرغم من ذلك كان العثمانيون يرسلون له كل عام ألف قطعة ذهبية، لكن انتشارهم الفعلي والحقيقي تم في زمن بايزيد الثاني فهو من بنى لهم التكايا وساعد على نشرهم وكذلك زمن سليمان القانوني وبكل الأحوال فرغم رعاية العثمانيين لها ودعمهم وعطائهم لكنها لم تبلغ مبلغ البكتاشية والمولوية إطلاقاً رغم أنها تأتي في المرتبة الثالثة بعدها[2].

ولنختم بالقول إن الحركية هي أهم ما ميز الطريقة البكتاشية ذات الثقافة والخلفية

---

(1) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د. حنان ضيف الله المعبدي، ص118 ـ 119.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص234 ـ 240.

التركية التي ورث زعيمها الزعامة من الصوفي التركي الشهير أحمد اليسوي كأول ولي تركي أسس طريقة صوفية تركمانية على عكس الطريقة المولوية ذات الثقافة الفارسية، وإن اتصال البكتاشية بالعثمانيين وانتسابهم لها أقدم من المولوية، لكن حركية البكتاشية وقد كان حاجي بكتاش أحد الذين شاركوا في ثورة بابا إسحاق كانت تمثل خطراً على العثمانيين، وهذا ما جعل العثمانيون يتجهون لدعم طرق أخرى من أهمها المولوية ثم النقشبندية ذات الثقافة الفارسية أيضـاً في سبيل تقويض خطر البكتاشية خاصة زمن الصفويين وظهور القزلباش، وهذا الباب وشرحه بهذه الكيفية دقيق جداً وهو أحد أهم أسباب الصراع العثماني الصفوي، فالعثمانيون كانوا أول دولة تركمانية تتبنى التصوف ذو الثقافة التركية على عكس الدول التركمانية الأخرى التي تبنت التصوف ذو الثقافة الفارسية خاصة الدول التركية في المشرق بل حتى الصفويين أنفسهم، فانقسام الأتراك منذ دولة السلاجقة الكبرى بين التصوف الشرقي ذو الثقافة الفارسية والتصوف الغربي في الأناضول ذو الثقافة التركية كان سبباً في الصراعات والأحداث والحروب التي وقعت بين الممالك والدول التركية «الإسلامية» التي حكمت وظهرت في بلاد المسلمين في المشرق والعالم العربي وإيران والأناضول وغيرها وعلى رأسها الصراع الصفوي العثماني.

وما كان توضيحي لانتساب السلاطين هنا للطرق الصوفية إلا إشارة ليفهم القارئ ما سيأتي.

****

الفصل الثاني
الحياة العامة والخاصة
داخل المجتمع العثماني

1 ـ المبحث الأول: الحياة الاجتماعية في الأناضول قبل وأثناء العثمانيين (الممارسات العقدية والتسامح، اللواط، الزنا).

2ـ المبحث الثاني: الحياة الخاصة للسلاطين العثمانيين.

3ـ المبحث الثالث: الجوانب التشريعية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية زمن العثمانيين.

المبحث الأول

الحياة الاجتماعية في الأناضول قبل وأثناء العثمانيين

أولاً: الممارسات العقدية

هذا الفصل تحديداً تم وضعه كشرح لما سيتم عرضه في الفصول التي تليه من بعض الأخبار المثبتة عن العثمانيين في المصادر العربية، والسبب في ذلك حتى تقف أيها القارئ على أصل العلة وسببها ولتعلم حين تجد خبراً في الفصول القادمة ما هو الدافع الحقيقي لذلك الفعل، وقد استعرضت معك في الفصل السابق شيئاً من الحالة العقدية التي تميزت بها الأناضول زمن سلاجقة الروم وقبل قدوم وظهور العثمانيين.

لقد كان متصوفة الأتراك متساهلون في كل شيء منذ نشأتهم فكبيرهم أحمد اليسوي الذي يقول فيه محمد فؤاد كوبريلي أنه لم يكن صوفياً عادياً للأتراك بل عندما يذكر أحمد اليسوي يذكر اعتناق الشعب التركي للإسلام[1]، وهو مؤسس الطريقة اليسوية والذي تأثر بشخصيتين مهمتين هما يوسف الهمداني وأرسلان بابا وهو قلندري من خراسان، هذه الطريقة اليسوية كانت لا تفرق بين المرأة والرجل في الطريقة فقد كان يسمح للمرأة بالدخول للمسجد دون خمار وأن تجلس إلى جانب الرجل[2]، بل بلغ في زمن العثمانيين أن انتسب بعض الأرمن والروم إلى الطريقتين البكتاشية والمولوية مع البقاء على ديانتهم النصرانية[3]، وهذا الأمر حدث حتى شخصياً مع الجلال الرومي إذ شاركه نصراني في رقصه وسماعه ودافع عنه الجلال الرومي ونقل تلك الروايات الأفلاكي[4]، فبيئة الأناضول خلت من عقيدة الولاء

(1) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص49.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص53.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا ج2، ص501.

(4) أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي، ص249.

والبراء وأصبحت الطرق الصوفية فيها تتقبل أي أحد بلا اكترات، ولا تتعجب أن قبر جلال الدين الرومي قد كُتِبَ عليه «صالح للأديان الثلاثة» المسلمين واليهود والنصارى[1]، ويخبر الأفلاكي المولوي أن الناس اجتمعت في جنازة الجلال الرومي من كل ملة ودين حتى لقد قرأ الحاخامات توراتهم وقت جنازته وكان النصارى يقرؤون الإنجيل وعزفت المزامير والنايات وآلات الرباب ودفن في حديقة تكيته بقونية[2].

وقد ثبت أن أتراك الأناضول تأثروا بالديانة النصرانية، ففي البقاع التي يجاور المسلمون فيها النصارى وكان المسلمون الأتراك مسلمون على عقائد شعبية ذات خلفية شامانية ومانوية ونصرانية نسطورية وطرق صوفية شيعية باطنية متسامحة؛ كل هذا جعل أحد أشهر الطرق الرسمية العثمانية الشيعية الباطنية وهي البكتاشية تتأثر بعقائد النصارى بشكل كبير جداً فالمؤسس الثاني للبكتاشية وواضع نظرياتها ومراتبها بعد حاجي بكتاش ولي هو بالم سلطان وأمه نصرانية بلغارية كل هذا جعل المسلمون في الأناضول يتقاسمون مع النصارى أحياناً أماكن العبادة، لا بل يعترفون بقديسين مشتركين ويحتفلون بأعياد واحدة كما كانوا يشتركون في طقوس التعميد ويتقدم الإسلام هناك بنصرانية مستترة ودام هذا الوضع على حاله حتى الحرب العالمية الأولى في تلك الأنحاء[3].

وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد كانت الدولة العثمانية في مرحلة النشأة، وكان ثمة محاولات تسعى للتأليف بين العقيدة النصرانية والإسلامية في البلاط العثماني، غير أن جمعاً من علماء المسلمين والنصارى لم يكن ليفعل شيئاً إزاء هذه المسألة التي لها أبعادها العقدية، ثم ظهرت الاضطرابات السياسية التي

(1) دمعة على التوحيد، سلسلة تصدر عن مجلة البيان، ص55 ـ 56.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص127.

(3) الفكر الباطني في الأناضول الإمام علي في معتقد البكتاشية نموذجا، بديعة عبد العال ص35 ـ 39.

تعرض لها العالم أجمع في القرن السادس عشر؛ وهو ما أجبر السلاطين العثمانيين على التخلي عن محاولات التوفيق بين الإسلام والنصرانية لصالح تبني المذهب السني أو إن شئت فقل «التصوف المخملي»[1].

لقد عاش الحاجي بكتاش مؤسس الطريقة البكتاشية الشيعية في قرية صولوجه وأقام بها تكيته ونشط دعوته إلى طريقته في الأناضول في المناطق التي تقطنها العشائر التركمانية والجماعات النصرانية، فأقام علاقات قوية مع النصارى في تلك المنطقة معتمداً على بنية التصوف المتقبلة لجميع الأديان، وقد عرف عن البكتاشية التسامح مع كل الأديان حتى إنها تسمح بالانضمام لها من كل ملة مع الاحتفاظ بملتهم، وكانت البكتاشية تقدس أضرحة القديسين منهم وتقدم النذور لهم[2]، كما قام الحاجي بكتاش بإرسال صاري صولتوق إلى بلاد الروملي والبلقان لنشر الطريقة البكتاشية ويذكر ابن بطوطة أن مناقب صاري صولتوق تنتشر بشكل كبير في تلك الأراضي حتى بين النصارى الذين كانوا يكنون كل التقدير والاحترام له، بل يعتبرونه داعياً لدينهم وأقاموا له أضرحة متعددة في بلادهم، وهذا مما يدل على كيفية تعامل صاري صولتوق مع النصارى إذ كان يرتدي زي الكهان في الكنائس[3].

وفي أثناء الصراع على العرش بين أبناء بايزيد الصاعقة قام محمد الأول سنة (812هـ/ 1409م) بإرسال أخيه موسى إلى البلقان وكانت مركزاً لأخيه سليمان حتى يُصيّر الاضطرابات عليه، والذي يعنينا هنا أن موسى تمكن بمساعدة قاضي عسكر سليمان بن بايزيد الذي ترأس حركة اجتماعية دينية وقتها في البلقان هدفها «التآخي بين الأتراك والنصارى» وبذلك استمال إليه عامة الشعب من مسلمين ونصارى[4].

---

(1) الفكر الباطني في الأناضول الإمام علي في معتقد البكتاشية نموذجا، بديعة عبد العال ص35 ـ 39.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص78.

(3) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص78 -79.

(4) بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إل حملة نابليون بونابرت، د عبد الكريم رافق، ص40.

ونجد أيضاً استمرار تقديس الأتراك[1] للمشاهد والمزارات الخاصة بالنصارى فهذه مغارة في دمشق بين باب مار توما والباب الشرقي زعموا أنه تم تلقين مرقس فيها يجله الأتراك أكثر مما يجله النصارى أنفسهم، وثمة كنيسة مشيدة على اسم السيدة العذراء في دمشق للأتراك اعتقاد فيها، بل إنهم يزورونها بإجلال ويتوضؤون لذلك كما يفعلون عند دخول مساجدهم، والرحالة الفرنسي دي تيفنو يذكر نفس الكلام أيضاً حول مكان في دمشق رجم فيه اليهود القديس جرجس البواب بتهمة إنقاذ القديس بولس، وذكر الرحالة أن الأتراك يقدسون هذا المكان مثل تقديس النصارى له ويقولون فيه كما يقول النصارى بأنه يصنع العجائب كل يوم، وأن كثيراً من الأتراك المرضى أمضوا ليلة هناك وخرجوا بصحة جيدة، وفي يوم عيد هذا القديس نرى جموعاً غفيرة من الناس رجالاً ونساء على حد سواء وأطفالاً، نصارى وأتراك يأتون إلى هذا القبر[2].

فالتقليد العثماني شهد تطوراً في الأناضول بتأثير من مجموعة لا تعدّ ولا تحصى من التقاليد المتنوعة، كالفارسية والبيزنطية والتركية والمغولية، في حين لم يستقوا من الأراضي العربية إلا القليل من الإلهام المباشر، وكنتيجة لهذا الأمر: اختلف العثمانيون عن رعاياهم العرب في فهمهم للمعنى الذي ينطوي عليه أن يكون المرء مسلماً[3].

وقد بينت سابقاً أن الأناضول برز فيه تياران هما التصوف الحضري أو المخملي الخاص بالمدن الكبيرة كقونية وغيرها، والتصوف الشعبي الخاص بالعشائر التركية الحدودية وبينت أن كلاهما مثل بعضهما وجهان لعملة واحدة لا يختلفان إلا في المظهر الخارجي من الملابس ونحوها فعقائد الفلسفة ووحدة الوجود منتشرة ضاربة في الأناضول؟

---

(1) الأتراك هنا حسب وصف الرحالة هم الأتراك مع أهل دمشق أيضاً.

(2) رحلات في بر الشام في القرن السابع عشر «نصوص منتقاة لمجموعة من الرحالة الأوروبيين» ترجمة. أحمد ايبش، ص84 وص95 وص139.

(3) المدينة العثمانية بين الشرق والغرب (حلب ـ ازمير ـ اسطنبول)، (إدهم إلدم ـ دانيال غوفمان ـ بروس ماسترز)، ترجمة د. زُلى ديبان، ص 82 ـ 83.

فمن شيوع مذهب الجلال الرومي وصدر الدين القونوي وهما أرباب وحدة الوجود[1] والأوحد الكرماني وغيرهم من طرق صوفية مقبولة عند الحاكم والرعية إلى شيوع زمر القلندرية الملامية وأضرابهم في تلك الأنحاء تجد أنك أمام بيئة شح فيها نور العلم واضمحلّ وبرز فيها قرن الجهل والخرافة وأطلّ فما عدت تعرف حالهم إلا ما رحم ربي منهم، هذا فضلاً عن تعظيم القبور والاستغاثة بها وهي حالة وجدت في معظم العالم الإسلامي وقتها ولم تكن حكراً على الأناضول.

والثابت أن الجماهير الدينية قد خضعت لتأثير مشايخ الطرق الصوفية أكثر مما خضعت لتأثير رجال الدولة الرسميين، وقد مدت الدولة يد العون المالي إلى الكثير من الطرق الصوفية[2].

ولست هنا بصدد شرح وحدة الوجود وعقيدتها فهذا موضوع عقدي بحث له أهله أصحاب الاختصاص يشرحونه ويوضحونه[3].

وقد يلفت نظرك انتقال تلك العدوى العثمانية الأناضولية في قضية العقائد

---

(1) وحدة الوجود مذهب فلسفي لا ديني يقول بأن الله والطبيعة حقيقة واحدة، وأن الله هو الوجود الحق، ويعتبرونه ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ـ صورة هذا العالم المخلوق، أما مجموع المظاهر المادية فهي تعلن عن وجود الله دون أن يكون لها وجود قائم بذاته. ونحن نوضح هذا المذهب لأن آثاره وبعض أفكاره لا زالت مبثوثة في فكر أكثر أهل الطرق الصوفية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي، وفي أناشيدهم وأذكارهم وأفكارهم. والمذهب موجود في الفكر النصراني واليهودي أيضاً، وقد تأثر المنادون بهذا الفكر من أمثال: ابن عربي، وابن الفارض وابن سبعين والتلمساني بالفلسفة الأفلاطونية المحدثة، وبالعناصر التي أدخلها إخوان الصفا من إغريقية ونصرانية وفارسية الأصل ومنها المذهب المانوي والمذهب الزرادشتي وفلسفة فيلون اليهودي وفلسفة الرواقيين. «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ـ الندوة العالمية للشباب الإسلامي».

(2) مصر في العصر العثماني (1517 ـ 1798) المجتمع والتعليم، د. كمال حامد مغيث، ص191.

(3) ولمن أراد الاستزادة في هذا الباب فلينظر لكتاب «نظرية الاتصال عند الصوفية» للأميرة سارة بنت عبد المحسن بن جلوي آل سعود.

إلى الشام فمثلاً لا تستغرب من وجود عقود للزواج في حلب بين المسلمين والنصرانيات وإن كان الأمر جائز في الشرع بنكاح المسلم للكتابية، لكن الأعجب هو استمرار ذهاب الزوجات للكنائس والأدهى هو البقاء بالسماح للرهبان بزيارتهنّ في منازلهنّ!!! وانتقل التسامح لاحقـاً مع عبد الغني النابلسي (ت1143هـ ـ 1731م) وهو أحد أقطاب وحدة الوجود في زمانه والمعظمين لابن عربي، أجاب النابلسي البطريرك اتاناز دباس (ت1136هـ ـ 1724م) عن ثلاثة أسئلة حول طبيعة الألوهية حتى عدّ النابلسي زميله في الحوار من «إخوة الرياضة الروحية، التي أصبحت الأرواح النبيلة والجواهر المرهفة بفضلها أقماراً في سماء اللاهوت»[1].

وفي مصر كان المسلمون واليهود والنصارى يعتقدون في خرافات بعضهم البعض، فقد يستعين المسلم برجال دين من النصارى أو اليهود ليدعوا له، والعكس صحيح كان من عادات بعض النصارى زيارة أولياء المسلمين في القاهرة يتوسلون بهم ويقدمون لهم النذور[2] بل بلغ الأمر أن قام أحد الأقباط بنصب خيمة له لاستضافة الزوار في مولد السيد البدوي في طنطا[3].

وإذا انتقلنا مطلع القرن العشرين الميلادي وفي الشام أيضـاً وفي مدينة اللاذقية تحديداً يذكر يوسف الحكيم مؤلف كتاب سوريا والعهد العثماني وكان نصرانياً وكان أبوه طبيباً في اللاذقية توفي سنة (1325هـ/ 1907م) يذكر أن جنازة والده لم تقتصر الصلاة عليها في الكنائس وحدها بل ساهمت فيها الجوامع والمساجد[4].

ثانيا ـ انتشار اللواط والسدومية في الأناضول زمن سلاجقة الروم

بادئ ذي بدء يجب أن تعلم عزيزي القارئ أن التغزل في الأمرد كان منشؤه من

(1) حلب في العصر العثماني، أندره ريمون، ترجمة د. ملكة أبيض، ص416 ـ 417.

(2) الطب والعلاج في مصر العثماني وعهد محمد علي، د، عماد عبد الرؤوف الرطيل، ص 144-145.

(3) ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية، د. نيللي حنا، ترجمة رؤوف عباس، ص174.

(4) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص145.

الموالي تحديداً وهم موالي الفرس أو خراسان، ونشروا ذلك متأثرين بالعقائد المانوية، فقد قال البيروني في تاريخه عند الكلام عن المانوية: ((أن كل مانوي يصطحب غلاماً أمرداً ويستخدمه في شؤونه)) وهذا الغزل في الأمرد لم يكن معروفاً عند العرب ولا مألوفاً في شعرهم، قال حمزة الأصفهاني جامع ديوان أبي نواس: ((إن أبا نواس هو الذي ابتدع غزل المذكر وإذا لم يكن هو البادئ فإن هذا النوع لم يحدث إلا في العصر العباسي لأننا لم نر ذلك في شعر الجاهليين إلى أيام بني أمية وشعراء العرب لم يتغنوا إلا بالمرأة، فلما قدم جيش المسودة من خراسان لنصرة بني العباس كان يصحبهم الغلمان فنشأ عن ذلك هذا النوع من الغزل وانتشر بين شعراء هذا العصر «العباسي»))، هذا وقد زعم الجاحظ في صحيفة بقيت من كتب المعلمين، أن هذه العادة بدأت بين جند خراسان حين قدموا إلى العراق واصطحبوا معهم الغلمان، بخلاف ما كان عليه جند المسلمين في الحرب إذ كانوا يصحبون نساءهم معهم، ثم قال الجاحظ ولو كان هذا النوع من الغزل منتشراً بين العرب لوصلنا منهم الشعر الكثير كما وصلنا من شعرهم في المرأة[1].

فأبو نواس هو أول أو من السابقين المتغزلين بالمردان والغلمان وهو مولى منحدر من أصل فارسي كما قال الأصمعي وادعى اليمن وتولاهم [2] اتصل بخلف الأحمر وهو أحد الموالي يسأله عن أخبار العرب وأيام الناس، ودرس نحو سيبويه، وأخذ عن أبي زيد غريب الألفاظ، واتصل بالشاعر الماجن والبة بن الحباب، واحتضنه الموالي وأشادوا بذكره ومدحوه أمام هارون الرشيد حتى اتخذ المقام الأول بين الندامى في بلاطه، وتقدم أبو نواس في هذه الحياة حتى صار قطباً من أقطاب جمعية البرامكة التي كانت تشتغل على قلب نظام الحكم وتوجيه العلم والأدب زمن العباسيين، فكان البرامكة لأبي نواس ظلاً، وكان لهم ردءا يدفع عنهم غضب هارون الرشيد وينشر محاسنهم بين الناس ويكفونه مؤنة الحياة، وقد قال المستشرق كريمر ناشر ديوان أبي نواس: ((لقد كان أثر أبي نواس على هارون

---

(1) الصراع بين الموالي والعرب، د. محمد بديع شريف، ص 94.

(2) الصراع بين الموالي والعرب، د. محمد بديع شريف، ص 96.

الرشيد كبيراً فكان يكفي أن يقول البيتين يفثأ بهما غضبه عن البرامكة أو يقلله))[1].

وإذا ذكرنا منشأ دخول هذا الشر العظيم على العرب وتاريخهم فما لفت نظري في بحثي عن العثمانيين هو قضية انتشار اللواط والسدومية عندهم وقضية انتشار الزنا والتهاون فيها وعدم ردعها وهذا يطرح علينا سؤالاً مهماً هو:

هل كانت هذه الحالة هناك قائمة على مفهوم ثقافي أو تعبدي أم أنها عادة متوارثة؟

ولو قسمت هذا المبحث لقسمين هما:

الأول ـ انتشار اللواط والسدومية في الأناضول زمن سلاجقة الروم وما بعدهم.

الثاني ـ انتشار الزنا في الأناضول زمن سلاجقة الروم وما بعدهم.

وكتبت تحت كل بحث ما وقعت عيني عليه من المصادر وأحلت لها، ومع هذا ليعلم القارئ الكريم أن هاتان الحالتان المذكورتان قد وجدتا في غير الأناضول خاصة في أواخر زمن الدولة العباسية في العراق، ولربما من طالع كتاب أخبار الحمقى والمغفلين وأخبار النساء وأخبار الأذكياء لابن الجوزي لوجد بعض القصص القليلة نسبياً حول ذات الأمر، وكتبت هذا حتى لا يظن ظان أنني متحامل في المسألة أو في الباب وسنبسط في الأمر بالتساؤل التالي:

هل للانتشار جانب عقدي أو تعبدي عند الصوفية القائلين بوحدة الوجود في الأناضول أو غيرها؟

وللجواب على هذا سأنقل هنا باختصار قضية القول بالشاهد[2] لتقف معي على حقيقة عقيدة الشاهد عند أصحاب وحدة الوجود.

لو عدنا لعقيدة الشاهد عند بعض زمر القلندرية وأصحاب التصوف الملامي أو حتى التصوف الحضري أو المخملي كالمولوية نجد التهانوي يعرفها بالقول (ت١١٠٨هـ/ 1697م) ((الشاهد عند السالكين هو الحق باعتبار الظهور والحضور، وذلك لأن الحق يظهر بصور الأشياء، فقوله: هو الظاهر عبارة عن ذلك، وفي العرف

---

(1) الصراع بين الموالي والعرب، د. محمد بديع شريف، ص 92 ـ 92.

(2) من كتاب «الصوفية القلندرية وفتوى شيخ الإسلام فيه » لأبي الفضل القونوي.

الشاهد: هو الشخص الحسن الصورة))[1] تعالى الله عن ذلك.

فهنا صنف من الصوفية من قديم دهرهم أكثرهم من أتباع وحدة الوجود أولعوا بجمال البشر من الذكور والإناث إلى قدر كبير من الولع قارب العبادة، بل قد سُمُّوا بعبَّاد الجمال «جمال پرست» و«محبوب پرست»، وأهملوا المحذورات الشرعية وتأولوها، فالغلام الأمرد الجميل عندهم معكوس جمال الحق «تعالى الله عن ذلك»، والغلام الجميل الذي يتبعونه جزء من الله الكلي والعياذ بالله، وتفصيل ذلك يدخلنا في فلسفة الوجود الواحد التي هي فلسفة الوثنية، وكانوا يدفعون عن أنفسهم ميلهم الشهواني بالقول: نحن إنما نشاهد جمال الحق سبحانه في الصور الجميلة، وأن من ابتُلِيَ بمحبة الحسن الظاهري وعشقه فهو في الحقيقة من جذبة جمال الشاهد الحقيقي قد ألقاها إليه، وأطلق على هؤلاء في المصادر الفارسية «شاهد بازى» وتعني المغرم بحسان الشبان، وكانت لهم وسائل إيضاح شيطانية يمثلون بها للمنكرين الذين يرونهم في أتون الشهوة، فيرسلون إليهم علبة فيها جمر وقطن ويقولون: كذلك نحن وطائفتنا لا نضر مما ترون من النسوان والمردان، كما حُكي هذا عن الصدر القونوي[2]، وكان القول بالشاهد قديم لدى الصوفية قِدَمَ تحذير السلف من صحبة المردان، وكانوا يختارون المُرد الحِسان لحضور السماع والخلوات[3]، وكانوا زمن القاضي أبي الطيب الطبري (ت450هـ/ 1058م) يزينون الأمرد بالحليّ والمصبغات من الثياب والحواشي[4].

أما الجلال الرومي الذي ذم أوحد الدين الكرماني (ت635هـ/ 1298م) لأنه من كبار القائلين بالشاهد، بل كان يخبر عنه قائلاً: ((لقد ترك أوحد الدين في هذه الدنيا ورثة سيئة، فبعنقه ذنب كل من عمل بهذا الورث من بعده)). ولما قيل للجلال

---

1) كشاف اصطلاحات الظنون، التهانوي، ص1003 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

2) الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي، ص46 ـ 47.

3) الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي ص47.

4) تلبيس إبليس ابن الجوزي ص350.

الرومي ذات مرة: ((إن أوحد الدين الكرماني كان يحب الحِسان «المُردان»، لكنه كان يعفُّ، ويعتصم، فلا يصنع بهم شيئًا، قال: ليته فعل وغبّر!!) [1]، وأوحد الدين الكرمان [2] برز بعشق الصور الجميلة، فكان يظهر اهتمامًا وتعلقًا كثيرين بالنساء والمردان ويقيم السماع معهم، فإذا أنكر عليه السماع بمعيتهنّ قال: إني لا أنظر إلى شيء سوى الحق، فما نظرت إلى شيء فبعين الإيمان والإسلام أنظر، وقد أطلق على الكرماني لشغفه بالمردان الكلمة الفارسية: (شاهدباز) وتعني فيما تعنيه الانبهار بالمردان والانجذاب نحوهم [3]، وأوحد الدين الكرماني عينه العباسيون مفتي بلاد الروم، وقد كان أئمة القوم الوجوديين يعدون تطور الأمر بالشيخ إذا تأثر بالنظر إلى الشاب الجميل[4]، فقبله مثلًا كما روي أن أحدهم أمر مغنيًا أمرد أن يقول: «لا إله إلا الله» فلما قالها ما كان منه إلا أن قال: «أقبِّل الفم الذي قال لا إله إلا الله» [5]، وتطور بهم الأمر بتأثير تلذذهم بالنظر إلى الشاهد أن يخترعوا لذلك مقامًا كما فعل روزبهان البقلي الشيرازي (ت606هـ/ 1210م) وسماه «مقام غلبة الشهوة»، فقال: (.. هناك إذا رأى جمال الحق تحركت شهوة العشق في نفسه وروحه، وذلك من تأثير مباشرة نور الجمال، وروح الوصال، قال العارف: وجدت ذلك حتى صرت مملوءاً من الشهوة، واحتجت بعد ذلك إلى المباشرة والنظر إلى وجوه الحسان)[6]

وأخبر القاضي التنوخي (ت384هـ/ 994م) بشيخ لهم بشيراز يعرف بابن خفيف البغدادي يجتمع على حلقته ألوف الناس، وأنه أقام بين المريدات والمريدين من

---

(1) مناقب العارفين، الأفلاكي ج1، ص664 ـ 665 نقلا عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(2) صوفي وشاعر من أصل تركماني. ومؤسس الطريقة الأوحدية. عينه بنو العباس في منصب شيخ شيوخ الروم (الأناضول).

(3) أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي، ص49 ـ 51.

(4) الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي، ص49.

(5) تلبيس إبليس، ابن الجوزي ص456.

(6) مشرب الأرواح، روزبهان البقلي، ص298 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

أتباعه حفلاً إباحياً جنسياً، فإنه كان يُكنّي عن الوطء بالممازجة، وما يعقبه بالتقاء الأنوار على أصلهم أن في كل جسم نور إلهي[1].

وذكر عبد القاهر البغدادي (ت٨٢٩هـ/ 1407م) أحد هؤلاء ويعرف بابن أبي عذافر واسمه محمد بن علي الشلمغاني كان يبيح السدومية «اللواط» أيضاً ويزعم أنه إيلاج الفاضل نوره في المفضول، وأن أتباعه كانوا يبيحون له حرمهم «نساءهم» طمعاً في إيلاج نوره فيهن، وهم الصنف الذي نقل الفخر الرازي (ت606هـ/ 1210م) أنهم يقولون: إن الحبيب رفع عنهم التكليف، وحكم عليهم بأنهم الأشر من الطوائف، وأنهم على الحقيقة على دين مزدك[2]، وقد ذكر صاحب كتاب «البدء والتاريخ» أن من الصوفية من يقول بالإباحة، وأنه سمع واحداً من الصوفية يزعم أن عوارض المُرد مسكن الرب تعالى [3]، وتكلم بعض العلماء على دور الشاهد في سماع الصوفية فقال: ((.. لاسيما إن كان هناك شاهد، فكلهم له ساجد، وعليه متواجد، ولحظ النفس الشهوانية واجد..))[4].

أما ما يعقب ذلك من وجوب الاغتسال فليس بالمشكلة العسيرة لديهم فإنهم أسرع في أداء الغُسْل من سرعة الصوت بمراحل، فهذا ولي أناضولى لامه الفقهاء في ذلك فقال لهم وهو بين أظهرهم بعد أن أنزل منيّه فقال: ((وعزة ربي ما اغتسلت هذه الساعة إلا ببحيرة طبرية))[5].

وقال ابن قيم الجوزية رحمه الله (ت701هـ/ 1302م) ((فشرطوا أن يكون المغني أمرد جميلاً تدعو صورته وصوته وشكله ودلّه وحركاته إلى تعلق القلوب به وعشقه، فإن فات فامرأة كذلك، وإذا جمع السماع العاشق والمعشوق، وتقابلا

1- تلبيس إبليس، ابن الجوزي، ص487.

2- اعتقادات فرق المسلمين، الفخر الرازي، ص117.

3- البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر القدسي، ج5، ص148.

4- كشف القناع عن حكم الوجد والسماح، أحمد بن عمر القرطبي، ص45 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

5- التشويق، ابن السراج، الورقة «120» نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

وتعانقا في الرقص فظُن شراً ولا تسأل عن الخبر.. ولا يتم واجب السماع عند القوم إلا بذلك وإلا كان سمجا باردا، فحضور الشاهد في السماع من باب ما لا يتم الواجب إلا به عندهم))[1].

وكذلك كان سماع مشاهير القائلين بالشاهد من أئمة الوجودية، فقد نقل لنا عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ/ 1493م) كيف كان الأوحد الكرماني يجري السماع مع الشباب الحسان: كان إذا أقاموا آيين سماعهم بليل أعطى كل أمرد من الحضور قنديلاً ليظهر جماله ويبين أثناء رقصه معهم، فكان يلصق صدره بصدورهم وتحضره الجذبة وهو كذلك، فيغيب عن نفسه، وكان يملي شِعره وهو في تلك الهيئة من الرقص[2].

كذلك هم الصنف الذين تحدث عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستقامة فقال: ((.. وأبلغ من ذلك تعبد طوائف من المتزهدة والمتعبدة بمعاشرة الأحداث المردان والنساء الأجانب، والنظر إليهم والخلوة بهم والمحبة والهوى فيهم، وبما قد يكون وقد لا يكون وراء ذلك من الفاحشة الكبرى))[3].

وكان القائلون بالشاهد يتتبعون الغلمان والشبان ذوي الصور الجميلة في الأسواق والأزقة[4]، ولا شك أنهم ممن لا يفوتون مزدحم الناس وتجمعاتهم التي يحدثها أرباب الطرق من القيروان إلى دمشق، ذلك الزحام الآثم الذي ترتكب فيه الفواحش أثناء تضام الأجساد تحت اللغط والصراخ[5].

وقد عُرِفت شخصيات في المصادر العربية والفارسية تذهب هذا المذهب

---

(1) الكلام على مسألة السماع، ابن القيم، ص 334 ـ 340.

(2) نفحات الأنس، الجامي، ص660 ـ 661 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(3) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج2، ص99 ـ 100 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(4) الرشحات، علي بن حسين الهروي، ص191 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(5) البدع والحوادث، محمد بن الوليد الطرطوشي، ص45 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

منهم، سعد الدين بن محيي الدين بن عربي (ت656هـ/ 1258م)[1]، والفخر العراقي (ت686هـ/ 1287م) الذي أغواه (شاهد) قلندري بديع الجمال[2]، وكان مريدو الصدر القونوي أصحاب حسن وجمال

وقد رأى تلميذ العفيف التلمساني، المدعو برهان الدين إبراهيم بن الفاشوشة ت (699هـ/ 1300م) ابن شيخه المذكور في مكان ما بين ركبدارية[3]، وذا يكبس رجليه، وذا يبوسه، فتألم لذلك وانقبض ودخل على شيخه وهو مغتم لما رأى، فقال له (العفيف): ما لك؟ فأخبره بالحال التي وجد عليها ابن العفيف محمد، فقال: أفرأيته في تلك الحال منقبضاً أو حزيناً؟ فقال ابن الفاشوشة: سبحان الله كيف يكون هذا؟ بل كان أسرّ ما يكون، فقال له (العفيف) وهو الذي لا يفرّق بين الأخت والزوجة حسب مذهبه الوجودي: فلا تحزن أنت إن كان هو مسروراً وهوّن الأمر عليه، فقال ابن الفاشوشة: يا سيدي فرّجت عني، ثم قال: وعرفت قدر الشيخ وسعته، وفتح لي باباً كنت محجوباً عنه، وقد نقل ابن نوح القوصي اعتراف فقير من هؤلاء قال لأصحابه الفقراء عندما أدى بهم المسير إلى البحر الميت فوقف على ساحله وقال كالمستهزئ: (هذا مكان أصحابنا) [4]، كما حكي عن رجل من القائلين بالشاهد بمصطلح الصوفي، مر به شاب جميل، فجعل يتبعه بصره، فأنكر عليه جليس له وقال: لا يصلح هذا لمثلك، فقال: إني أرى فيه صفات معبودي أو هو مظهر من

---

(1) الوافي، الصفدي، ج1، ص186 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(2) نزهة الخواطر، عبدالحي الحسني، ج2، ص3 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(3) هم من يتبعون بيت الركائب الذي تحفظ فيه السروج واللجم ونحوها انظر (معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي) ص83.

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي، وفيات 690 هـ، ص408 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(5) التوحيد في سلوك أهل التوحيد، عبد الغفار ابن نوح، ورقة 258 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

مظاهر جماله، فقال: لقد فعلت به وصنعت!! فقال: وإن!!![1]

وكان هناك قلندري يقال له داود بن مسلم الصمادي روى عنه أتباعه حادثة اغتصاب طوعي جرت عليه وهو مراهق من قبل قلندري من الأعاجم ((وهي أنه لما كان صبياً جاء إلى زاوية والده رجل من العجم، فأقام بها ثلاثاً، فقال والده: قل للفقير «القلندري» ما حاجتك؟ فسأله. فقال: أريد أن أبيت أنا وأنت في فراش خلوة عريانين، فقال الشيخ يعني أباه: افعل، فلما خلعا ما عليهما خلوة جعل ظهره إلى صدره وضمه إليه ثم خلّاه...، ولم يره بعدها، فسأله والده بكرة «يعني كيف جرت الأمور في الخلوة» فقال: لمّا ضمّني أحسست بيده في بطني، وأدارها في أمعائي، وغبت عن نفسي طرفة عين (كذا)، فقال والده: هذا جاء أعطاك نصيبك[2].

ومن أراد أن يقف على إفرازات تعشق جمال النسوان والمردان ديانة القول بالشاهد، وغير ديانة في القرن السادس والسابع الهجري فليقرأ ما كتبه ابن القيم رحمه الله في «إغاثة اللهفان» فكما أن فيه فوائد شرعية، فإنه تاريخ لبعض بلايا مجتمع بلاد الشام الذي هو خليط من الأمم الإسلامية القادمة إليها هرباً من المغول، وينبغي أن تعلم أن ما ذكره ابن القيم هناك عن مجتمع عصر المماليك هو أنموذج مصغر للبلاد الأخرى التي هي المصدر لهذا الداء مثل خراسان والأناضول وما إليهما[3].

فهذا الأمر بشكل عام كما ترى تعبدي في طرق بعضهم ومعتقداتهم الصوفية.

والسؤال التالي: هل يتوقف الأمر على هذا الوجه فحسب؟

الجواب الطبيعي لا؛ بل أوجدوا له جانباً طبياً صحياً، ففي ممارسة السدومية واللواط فوائد طبية سطرها البعض في كتبهم وحرص عليها بعض السلاطين العثمانيين.

ففي كتاب «النصيحة» أو «قابوس نامه» للأمير عنصر المعالي كيكاووس بن

---

(1) روضة المحبين، ابن القيم، ص141 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(2) تفاح الأرواح، ابن السراج الدمشقي، ورقة 189 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

(3) الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي، ص59.

وشمكير الزياري (ت462هـ/ 1087م)[1] والذي ترجمه السلطان مراد الثاني مرتين من الفارسية للعثمانية والترجمة الثانية له طلب فيها مراد الثاني أن تكون بعبارات واضحة[2]، ذكر فيه مؤلفه عنصر المعالي في الباب الخامس عشر «فصل الاستمتاع» موصياً بأن لا يكون ميل الإنسان لجنس واحد بل عليه مجامعة النساء والغلمان ولا يجعل جنس يطغى على جنس معين في الجماع فقال: ((وأما عن النساء والغلمان، فلا تجعل ميلك لجنس واحد، لتكون ذا حظ من كلا الجنسين، ولا يكون واحداً منهما عدو لك، وكما قلت إن المجامعة الكثيرة تضر، فعدم الجماع أيضاً يضر..... ومِل في الصيف إلى الغلمان وفي الشتاء إلى النسوان))[3]

وفي الترجمة التركية لهذه الفقرة ((إذا أردت الصحة والسعادة فعليك بالنساء إذا جاء الصيف وعليك بالغلمان إذا جاء الشتاء، لأن جسد الغلمان حار، واجتماع حارّين في الصيف مضر بالصحة، وجسد النساء بارد وإذا اجتمع باردان في الشتاء جف الجسد))[4].

وقد قام المؤرخ التركي أحمد آق كوندوز وهو مؤرخ معاصر في كتابه «الدولة العثمانية المجهولة» بالدفاع عن العثمانيين فكان دفاعه الغريب العجيب «ترقيعي» بقوله أن معنى «غلمان» إنما هو الفتيات الشابات الصغيرات نظراً لأن معنى أوغلان

---

(1) عنصر المعالي كيكاووس بن اسكندر بن قابوس وشمكير (1021 ـ 1087م) كان حاكم الأسرة الزيارية من سنة 1050 حتى 1087. وأثناء حكمه، لم يكن لديه سلطة، إذ كان تابعاً للسلاجقة، ينظر ترجمة الأمير عنصر المعالي كيكاوس في كتاب «قابوس نامه» ص20 ـ ص22، تعريب محمد صادق نشأت ود. أمين عبد المجيد بدوي.

(2) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص39.

(3) قابوس نامه، عنصر المعالي كيكاووس، تعريب محمد صادق نشأت ود. أمين عبد المجيد بدوي، ص107.

(4) الدولة العثمانية المجهولة، أحمد آق كوندوز ص1165.

الواردة في «قابوس نامه» هي تابعة للغة التركية في العصر الرابع والخامس عشر وهي تختلف عن معناها الحالي[1].

فإن سلمنا بهذا فماذا يفعل المرء بعشرات القصص عن القول بالشاهد لدى تلك الزمر والعثمانيون أحدها خاصة وأن مراد الثاني والد محمد الثاني «الفاتح» كلاهما مولويان وفق ما نقل يلماز أوزتونا، والمولوية وقصص تعشق شيخها ومؤسسها الجلال الرومي مع شمس التبريزي وغيره مشهورة معروفة، فالشمس لا تغطى بغربال، وأنّى لوميض الباطل أن يخفي سطوع الحق.

وإذا وجدنا أن الأمر له أصل طرقي صوفي لتَسوه بالدين عند بعض زمر المتصوفة القائلين بوحدة الوجود أو التصوف الملامي ومنهم القلندرية، ثم وجدنا أن للأمر فوائد طبية نصح بها عنصر المعالي كيكاوس ولده في كتاب النصيحة وحرص على ترجمة ذلك السلطان مراد الثاني والد محمد الثاني «الفاتح» فهل هذا كل ما في الأمر؟

الجواب: قطعاً لا فالأمر هناك في الأناضول موجود منذ زمن سلاجقة الروم وهو مشهور معروف حتى من قبل أن يأتي العثمانيون.

فقد كانت علوم الشرع وفقه الدين بها من القلة وكان الجهل فاشياً ظاهراً بالسلطان في تلك النواحي وفي تلك الأزمان بحيث تشيع نسبة القول بجواز إتيان الرجل عبده حسب أحد الأقوال في مذهب المالكية كما زعموا ولبسوا[2].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (ت728هـ ـ 1328م) أن كثيراً من جهال الترك وغيرهم قد يملك من الذكران من يحبهم ويستمتع بهم، ثم قال: وآخرون قد يجتمع بهم من يقول لهم: إن في هذه المسألة خلافاً ويكذب على أئمة المسلمين الذين لا تكون مذاهبهم ظاهرة مشهورة في بلاده مثل من يكون بأرض الروم فيكذب على مذهب مالك ويقول: هو مباح في مذهب مالك[3].

---

(1) الدولة العثمانية المجهولة، أحمد آق كوندوز ص166، 167.

(2) أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي، ص47.

(3) جامع الرسائل، ابن تيمية، المجموعة الثانية ص299 ـ 300 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

بل وصنف بعضهم كتاباً وذكر فيه الجماع في الدبر من الذكور والإناث، وهذا كذب على مالك رحمه الله. فهو يوجب قتل من يعمل عمل قوم لوط حداً بكراً كان أو ثيباً وهو أصح الأقوال[1]، ونظير هذا ما كان يتوهمه الفسقة وجهال الأتراك وغيرهم أن مذهب أبي حنيفة يرى ذاك المنكر من صغائر الذنوب حين رأوا أن مذهبه لم يوجب الحد فيه، فاستنتجوا من ذلك أنه لا يراه كبيرة، وقد أعاذ الله أبا حنيفة وأصحابه من ذلك، بل هم يرونه كما يراه أهل الإسلام أعظم من الزنى[2].

وهناك رسالة من فاطمة ابنت السلطان سليم تشتكي لوالدها من هجران زوجها لها وانشغاله بالغلمان تقول فيها ((يا والدي السلطان... إن الدنيا قد ضاقت بي، فقد تزوجت شخصاً لا يهتم بي ولا يعيرني حتى أهمية الكلب، فكل اهتمامه هو اغتصاب الغِلمان من أسرهم ظلماً، وقضاء أوقاته معهم)).

وهذا القاضي زاده أحمد بن عبد الله الرومي ت (1197هـ/ 1783م) في شرحه لوصية محمد البركوي ت (981هـ/ 1573م) يتكلم عن مجالس السماع فيقول: ((ومجلس السماع هو ذلك المجلس الذي يجتمع فيه زمرة من المتصوفة ويقرؤون فيه أبياتاً منغمة ملحنة حسب قاعدة الموسيقى، ويتصايحون بما يحرك العشق في كلمات أشياخهم المنظومة، فليس يجوز حضور أمثال هذا المجلس وبخاصة عند وجود آلات اللهو من ناي ودف وطبل واختلاط الغلمان والعوام والأرذال فيه، فيصير عندئذ مجلس فسق تام والعياذ بالله ويشتغلون فيه بالرقص والدوران... ومن عجب أن متصوفة زماننا وهم الكمّل في مرتبة الجهل والعناد، يدّعون محبة الله، ومع زعمهم هذا يقترفون الكبائر والقبيحات، ويجتمعون في بعض الأيام في بيوت سماعهم، يرقصون ويدورون على أنغام وألحان أشعارهم وأغنياتهم، وقد تحلق طائفة من العامة حولهم يستمعون باهتمام إليهم يعدون مشهد أمثال هذا المجلس الجامع لعظائم القبائح والعديد من الكبائر عبادة كبرى، ثم لا تجدهم يعدون

(1) أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي، ص46.

(2) إغاثة اللهفان، ابن القيم، ج2، ص 144 نقلاً عن الصوفية القلندرية للقونوي.

استماعهم لتلك النغمات ونظرهم إلى المُرد الملاح واللذة الشهوانية الحاصلة من ذلك عيباً يقبح إتيانه، بل يزعمون أن ذلك من لذة العبادة وحلاوة ذكر الله وفيضاً عظيماً شع منهم!! نعوذ بالله تعالى. وإن هذه الطائفة وأمثالها ممن لا كتاب لهم لهي مقدمة عسكر الدجال...))[1].

ولا يخفى على أي قارئ لتاريخ هؤلاء القوم عن قيام جنود الانكشارية باستهداف منظم بشكل دائم بإتيان واغتصاب المردان والذكران طوعاً أو كرهاً في مصر والشام والعراق والجزائر وغيرها، وقصصهم في الباب مشهورة حتى صارت سيمة لهم وعلامة وسننقل بعضها في الفصول المقبلة حين نتخصص بذكر تواجدهم في البلدان إن شاء الله، بل بلغ الأمر بهم «الأتراك العثمانيون» أنهم نقلوه أو فعلوه في المجتمعات الأوروبية التي تواجدوا فيها كتجار فتواجدهم مثلاً للتجارة في البندقية قديم إذ نجد مثلاً بعد سنة (981هـ/ 1573م) طالب الأتراك العثمانيون بمكان مخصص لهم للسكن إذ كانوا يسكنون قبلها بشكل متفرق في المدينة وأن يعاملوا أسوة باليهود، فجاء العام التالي وكتب شخص يُدعى «فرانشيسكو دي ديميتري ليتينو» رسالة إلى الدوق البندقي يشير فيها بناءً على معرفته بعادات الأتراك وطرائقهم إلى مساوئ أن يكون الأتراك مبعثرين في أرجاء المدينة فيقول: «(فهم لا يتوقفون عن الخداع وإغواء الأولاد، وممارسة الرذيلة مع الفتيات المسيحيات، وأنهم أنفسهم يتعرضون للخداع والقتل) ويقترح على الدوق تزويدهم بمكان خاص[2].

ويذكر بجوي إبراهيم أفندي وهو بطل وصاحب هذه القصة أنه في عام (1003هـ/ 1595م) استطاع المجريون والنمساويون استرداد بعض المناطق والقلاع ومنها قلعة استرغون التي ضربوا عليها حصارا وكان بجوي أحد القادة فيها وهو شاب فحوصرت لشهرين ثم بدأ التفاوض على تسليمها للمجريين واستسلام العثمانيين

---

(1) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص320.

(2) سراي السلطان، أنّفيانو بون، ترجمة زيد عيد الرواضية، ص69.

ـهـ فكان من المتعارف عليه إذا خرج من العثمانيين أحد لعسكر المجريين للتفاوض وضع المجريون قادة وأمراء من عندهم في قلعة استرغون كرهائن حتى يرجع من خرج للتفاوض من العثمانيين، وكان من ضمن الرهائن ابن أمير مجري وسيم جداً سمه «لونبر خار» فحدث أن كان معهم وتم تقديم المسكرات فشرب العثمانيون والمجريين، حتى إن بجوي قال كنت أشرب لكن ليس أمام الباشا فلما رآه الباشا قال له اشرب ولا تخجل مني فشربوا جميعاً فقال بجوي: وقد رفعت الحجاب ونزعت ثياب الخجل فدخل ابن الأمير المجري الوسيم إلى داخل القلعة بقصد أن يرى الأتراك، فقال له بجوي إبراهيم أفندي: يا ابن الأمير أين تنام؟ فأشار ابن الأمير المجري إلى المكان الذي يجلس فيه وقال: «هنا» فرد عليه بجوي بالقول: «وأنا ـه هنا أيضا»، فرد ابن الأمير المجري بغضب وقال يا هذا ماذا تريد؟ ثم أضاف «ها ـه تركي ها»[1]، وقصد الغلام أن أمر اللواط معروف متوارث ثابت عند العثمانيين أمراء وعساكر.

ونختم بشهادة نقلها الحافظ ابن حجر العسقلاني عن طبيب قدم على السلطان، بيزيد الثاني ابن السلطان محمد الثاني «الفاتح» فلما رجع سُئِلَ عنه وعن رعيته، فأثنى عليه ثم قال: ((... كان الزنا واللواط وشرب الخمر والحشيش فاشية في بلادهم يتظاهرون بها))[2].

وعليه حتى نختصر ما فات لكيلا يستغرب القارئ مما هو آت أن الأمر عند الترك سواءً كانوا متصوفون قائلون بوحدة الوجود أو أتباع للتصوف المخملي الحضري أو الملامي القلندري وسواء كانوا كمجتمع فأمر السدومية وإتيان الذكران فيهم معروف موجود مشهور كتب فيه المؤرخون والعلماء، وله عندهم حس طرقي وفوائد صحية كما أنه لديهم عادات متوارثة.

---

(1) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج2، ص225-226.

(2) إنباء الغمر لابن حجر ج5 ص59، و«الذيل التام» للسخاوي ص429 وفيات «805 هـ»، ودرر العقود الفريدة للمقريزي ج1 ص287.

ثانيًا ـ انتشار الزنا في الأناضول زمن سلاجقة الروم

نبدأ هنا بما ختمنا به الفقرة الماضية من قول الحافظ ابن حجر العسقلاني عن طبيب قدم على السلطان بايزيد الثاني ابن السلطان محمد الثاني «الفاتح» فلما رجع سُئِلَ عنه وعن رعيته، فأثنى عليه ثم قال: ((... كان الزنا واللواط وشرب الخمر والحشيش فاشية في بلادهم يتظاهرون بها)) ومعناه أن الزنا واللواط كان متظاهراً به مشهوراً معروفاً في تلك البلاد زمن سلاجقة الروم أو العثمانيين من بعدهم.

ويقول الرحالة ابن بطوطة عنهم ((وأهل مدينة لاذق «دينزلي» لا يغيرون المنكر، بل كذلك أهل هذا الإقليم كلهم، وهم يشترون الجواري الروميات الحسان ويتركونهن للفساد، وكل واحدة عليها وظيفة لمالكها تؤديها له. وسمعت هنالك أن الجواري يدخلن الحمام مع الرجال، فمن أراد الفساد فعل ذلك بالحمام من غير منكر عليه. وذكر لي أن القاضي بها له جوار على هذه الصورة))[1].

ويقول القاضي أحمد نيكدلي أن بعض قبائل الأناضول كانوا يعتنقون الإلحاد والإباحية وكانوا كثيرون في نيكده بوجه خاص، ويتهم القاضي بعض قبائل البدو بالكفر والزندقة مثل أولاد كوكبوري، أولاد طورغود. الحطابين تختاجيلر والفحامين كومورجيلر بمنطقة لولوا، وهناك في الأناضول طائفة تسمى طابدق أو طابدقلو وتأتمر بأمر شيخ يُدعى طابدق كانوا يقدمون للضيوف بناتهم وأخواتهم وزوجاتهم[2].

بل لا تستغرب من وجود بيوت الدعارة والبغاء في حواضر تلك المدن كقونية، إذ يروي الأفلاكي: كانت هناك بغي من بغايا قونية، معروفة بالجمال الفائق، كانت تسكن في خان الصاحب الأصفهاني هي ورفقة لها من الداعرات، فبينما يمر مولانا جلال الرومي بهذا الخان، إذا بتلك تخرج راكضة نحوه، ثم جثت بين قدميه، وجعلت تترجى وتتضرع بعين دامعة، وأظهرت تبجيلاً له، فناداها مولانا باسمها

---

(1) رحلة ابن بطوطة، ص222.

(2) قيام الدولة العثمانية، محمد فؤاذ كوبريلي، ص175.

ثلاث مرات: يا رابعة، يا رابعة، يا رابعة، فلما رأت البغايا اللائي يعملن تحت إمرة هذه البغي هذه الحال، خرجن لتوهن مسرعات، وجئين هن أيضاً بين يدي مولانا، فقال لهن: ياالعِظَمِ بطولتكن!! ياالعِظَمِ بطولتكن!! أتدرين لولا أنكن تحملن هذه الأثقال، وهذه الحياة الصعبة ما الذي كان سيحدث؟ لولاكن من كان سيخمد تلك الأنفس الأمارة واللوامة ويغلبها؟ (!!) إن فُقِدتنّ فكيف سُيفهَمُ حال العفيفات، وصاحبات الصون من النساء؟!! فقال أحد كبراء عصره ممن سمع هذا الكلام: إنه من غير ذي معنى لرجل كبير كمولانا، أن يهتم بقحاب بيت دعارة ويمتدحهن ويثني عليهن، فقال مولانا حين بلغه هذا: هذه المرأة تتحرك كما هي بطبعها، كما هي ترى دون تصنع أو رياء، فإن كنت رجلاً فكن مثلها، دع النفاق والتذبذب حتى يعود باطنك كظاهرك، فإن لم يكن باطنك كظاهرك فعملك باطل وهباء[1].

ونقل أبو الفضل القونوي تصريح أحد المحافظين في حزب الوطن الأم بتركيا قائلاً: لا مناص لمن بنى بيتاً أن يخصص في بعض زواياه بيت خلاء للحاجة، فكذلك مجتمع الناس في حاضرتهم وهو البيت الكبير، تسمح الحكومة فيه بوجود دور الخنا الرسمية للحاجة الاجتماعية لذلك وهذا كما ترى تطبيق لفكر قديم عند القوم[2].

وذكر حاجي خليفة من علماء الدولة العثمانية في كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» عن كتاب اسمه ألفية وشلفية للحكيم الأزرقي الشاعر ألفه لملك نيسابور طوغان شاه في حدود سنة (470هـ/ 1077م) وهو ابن أخت طغرل بك السلجوقي لما ابتلي بضعف الباه، وهي حكاية مصنوعة عن امرأة، كأنها جامعها ألف رجل، فصوَّرها بأشكال مختلفة. وقد ذكر في علم الباه: أن النظر إلى أمثال هذه، يحرك الباه تحريكاً قوياً[3]، والكتاب موجود مخطوط متوفر على الشبكة

---

(1) أخبار جلال الرومي أبو الفضل القونوي، ص286.

(2) أخبار جلال الرومي أبو الفضل القونوي ص 290.

(3) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1، ص157.

العنكبوتية يحوي صوراً إباحية غاية في الفحش حتى إنه يصور رسومات نكاح الدواب للنساء والعياذ بالله.

والبكتاشية كمثال وهي أحد أهم الطرق الصوفية في الدولة العثمانية والأناضول كانوا لا يحرمون تناول الخمر وكان لهم طقس يقوم على الشعر والموسيقى والخمر يردد كبار الطريقة فيه اسم «علي» وتشارك النساء في هذه الطقوس والمراسم في تكايا البكتاشية بعد إغلاق أبوابها حفاظاً على سرية ما يحدث، فالبكتاشية تعتبر التفريق بين الرجل والمرأة عادة ساقطة وتسمح للمرأة بالاختلاط مع الرجال والدخول إلى التكايا دون خمار والجلوس بجوار الرجال[1].

وقد كان أتراك الأناضول لا تروقهم كثيراً حياة الزهد بسبب عيشهم مع عناصر كثيرة من غير المسلمين مما أدى لظهور ضرب من حياة السفه والانغماس في الملذات والشهوات المتصفة بالحرية الواسعة غير المقيدة، فانجذبت بيئة قونية عن طريق جلال الرومي إلى الشعر والموسيقى، ولم يكن أمراء السلاجقة الروم غرباء قط عن أمور اللهو والتسلية الموجودة في قصور البيزنطيين، ومن ثم فإنهم لم يترددوا قط في إقامة مجالس اللهو المقرونة بشرب الخمر وعزف القيثار، ولا ريب أن هذا التيار الماجن قد اشتد قوة وضراوة تحت وطأة الهيمنة المغولية[2].

ويخبر الرحالة الهولندي د. ليونهارت راوولف متحدثاً عن الأتراك في طرابلس الشام في رحلته سنة (980هـ/ 1572م) فيقول: ((لقد تعود الأتراك على اقتراف الأعمال القبيحة لا سيما اللواط الذي لا يُعاقب مقترفه بشدة لأن الرفيعين والواطئين منهم يمارسونه دوماً))[3].

---

(1) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د. حنان ضيف الله المعبدي، ص109.

(2) تاريخ الأدب التركي، محمد فؤاد كوبريلي، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم الغرب، ص411.

(3) رحلة المشرق إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، د ليونهارت راوولف، ترجمة سليم طه التكريتي، ص 44.

ونكتفي بهذا الكم مما فات فأحسب أن ما فيه من الإيضاح كاف لإيقاظ العقول وتنقيذ النفوس وتبيان حقيقة هؤلاء وأمرهم وكشف زيفهم وترهاتهم، وأحسب أيضاً أنه سيكون موضحاً وموجهاً ومفسراً لما سيتم نقله في المباحث والفصول المتقدمة عن بعض أخلاقيات السلاطين فهذا عنوان شيوخ طرقهم كالجلال الرومي والأوحد الكرماني وغيره من متصوفة وحدة وجود أو ملامية قلندرية كالبكتاشية، فلا يكون بعدها استغراب أو استنكار من خبر لأنه قد تواتر رسمه وشاع ذكره وتجده في أكثر من مصدر، ولا تأخذنك في ذلك العزة بالإثم أو تشعر بالصدمة فمن عقل أولها سيفهم آخرها نسأل الله العفو والعافية.

* * *

المبحث الثاني

الحياة الخاصة للسلاطين العثمانيين

لو أردنا الكلام في هذا المبحث فيجب حصر أهم السلاطين العثمانيين الذين تقوم عليهم قائمة الدولة العثمانية أما سرد سيرهم كلهم واحداً تلو الآخر فهذا مما يطول به البحث، ويوجد من ذكر هذا وسبقنا من المؤلفين الكثيرين أما هنا في هذا المبحث فسأختصر على أربعة سلاطين هم (محمد الثاني «الفاتح»، سليم الأول «ياووز»، سليمان القانوني، عبد الحميد الثاني)، وأركز بشكل أكبر على أهم وأبرز سلطان عثماني وهو محمد الثاني «الفاتح» والسبب في ذلك هو إلصاق قضية أنه المبشر بفتح القسطنطينية ولربما يتساءل القارئ الكريم ما سبب وضعي لكمة «الفاتح» بين علامتي تنصيص فهذا لأني لا أعتقد جزمـاً أنه هو «الفاتح» للقسطنطينية، ولست بدْعا في مقالتي فقد سبقني علماء لهم باع في هذا على رأسهم العلامة حمود التويجري رحمه الله في كتابه إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة إذ قال: ((وقد فتحت القسطنطينية في سنة سبع وخمسين وثمانمائة على يد السلطان العثماني التركماني محمد الفاتح «وسمي الفاتح لفتحه القسطنطينية»، ولم تزل القسطنطينية في أيدي العثمانيين إلى زماننا هذا في آخر القرن الرابع عشر من الهجرة، وهذا الفتح ليس هو المذكور في الأحاديث التي تقدم ذكرها، لأن ذاك إنما يكون بعد الملحمة الكبرى، وقبل خروج الدجال بزمن يسير، كما تقدم بيان ذلك في عدة أحاديث من أحاديث هذا الباب، وكما سيأتي أيضـاً في حديثي معاذ وعبد الله بن بشر رضي الله عنهما، ويكون فتحها بالتسبيح والتهليل والتكبير لا بكثرة العدد والعدة، كما تقدم مصرحا به في غير ما حديث من أحاديث هذا الباب، ويكون فتحها على أيدي العرب لا أيدي التركمان، كما يدل على ذلك قوله في حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه: ثم يخرج إليهم روقة المسلمين أهل الحجاز، الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم، حتى يفتح الله عليهم قسطنطينية ورومية بالتسبيح والتكبير. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم: فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل

ـ ـرض يومئذ، وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: ويستمد المسلمون بعضهم بعضاً حتى يمدهم أهل عدن أبين. وفي حديث ذي مخمر رضي الله عنه: ـ ـروم يقولون لصاحبهم: كفيناك حد العرب، ثم يغدرون ويجتمعون للملحمة. ـ هذا على أن الملحمة الكبرى تكون بين العرب والروم، والذين يباشرون القتال في الملحمة الكبرى هم الذين يفتحون القسطنطينية، وأمير الجيش الذي يفتحها في آخر الزمان عند خروج الدجال هو الممدوح هو وجيشه؛ كما تقدم ذلك في حديث عبد الله بن بشر الخثعمي عن أبيه رضي الله عنه، وتقدم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه الخطيب في «المتفق والمفترق»: «أن أمير الجيش إذ ذاك من عترة النبي ﷺ»، والمقصود هاهنا التنبيه على أن الفتح المنوه بذكره في أحاديث هذا الباب لم يقع إلى الآن، وسيقع في آخر الزمان عند خروج الدجال، ومن حمل ذلك على ما وقع في سنة سبع وخمسين وثمانمائة، فقد أخطأ وتكلف ما لا علم له به. والله أعلم ا.هـ)) [1]

وحتى استيلاء محمد الثاني «الفاتح» على القسطنطينية لم يكن حدثاً مستحيلاً إذا ما قورن في وقته، إذ كانت السلطة البيزنطية وقتها تعاني من الصراعات الداخلية والانقسامات المتتالية وكانت سلطة البيزنطيين لا تتجاوز القسطنطينية وبعض المناطق حولها وكذلك تصادمها مع القوى الأوروبية الكاثوليكية، ولم يكن حصار محمد الثاني «الفاتح» للقسطنطينية هو الأول بل سبقه محاصرة لجده بايزيد الصاعقة وكاد يسقطها لولا أحداث هجوم تيمور لنك، ثم حاول أحد العثمانيين وهو الأمير موسى في فترة الفوضى العثمانية إسقاطها فاستعان البيزنطيون بأخيه محمد الأول الذي تحالف مع الإمبراطور البيزنطي وملك الصرب ضد أخيه موسى لمنع سقوطها، وكذلك ابنه مراد الثاني وهو والد محمد الثاني «الفاتح» الذي غزاها ثم اضطر لرفع الحصار بسبب تمرد قام عليه في البلقان، لذلك لم تكن القسطنطينية

---

(1) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، حمود التويجري، ص403 ـ 404.

بالتحدي المستحيل على السلطان محمد الثاني «الفاتح» ولم يسع العثمانيون وقتها لتحقيق بشرى النبي بل كان الغرض من الاستيلاء عليها نفعياً بحتاً، والذي يتمثل في ربط الولايات الأناضولية بولايات الروملي العثمانية إذ كانت القسطنطينية تمثل عائقاً أمام هذا [1].

وعليه فقد علمت سبب وضعي لكلمة «الفاتح» بين قوسين وما سنناقشه عن محمد الثاني «الفاتح» ليس ما قيل عنه بقدر ما قاله هو وإن قرأت المبحث السابق والفصل الذي قبله والذي قال أن «الفاتح» مولوي الطريقة وأن شيخه آق شمس الدين صوفياً ملامياً فلن تستغرب مما ينقل بعدها عنه إطلاقاً.

أولاً ـ السلطان محمد الثاني «الفاتح»

محمد الثاني «الفاتح» هو سابع السلاطين العثمانيين والمؤسس الحقيقي للدولة العثمانية التي عرفت بشكلها المتعارف عليه حتى سقوطها، وهو أول من حمل لقب «قيصر الروم» إلى جانب لقب «السلطان» تولى الحكم مرتين الأولى من سنة (848 ـ 849هـ 1444 ـ 1446م) والثانية وهي الأهم كانت من سنة (855 ـ 886هـ 1451 ـ 1481م).

وقد ذكرنا سابقاً أن محمد الثاني «الفاتح» كان مولوي العقيدة[2] وكان إذا أراد التنكر ليطلع على أحوال الرعية لبس لباس درويش مولوي[3]، ومن شيوخه الشيخ آق شمس الدين وآق شمس الدين كان من ملازمي الشيخ الحاج بيرام مؤسس الطريقة البايرامية، وهي طريقه صوفية كانت تنتهج الفكر الصفوي الباطني الملامي في مسلكها [4]، وإن عدنا لكلام المؤرخ التركي يلماز أوزتونا فهو يقول إن انتساب السلطان للطريقة المولوية أو إلى أي طريقة أخرى لا يغير وضع السلطان بصفته

(1) الجريمة العثمانية، وليد فكري، ص52 ـ 56.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص184.

(3) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص147.

(4) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده ص138.

«سلطان المشايخ» وعليه فيجوز للسلطان الانتساب لأكثر من طريقة واحدة[1].

ووفق هذا الكلام فنحن أمام شخصية مولوية فالرومي من أرباب وحدة الوجود، ولا ننسى أيضاً أن الحاج بايرام نفسه من كبراء عقيدة وحدة الوجود وآق شمس الدين أيضاً له رسالة في الدفاع عن عقائد ابن عربي عنوانها «التوحيد الذاتي التلاشي الذوباني الاضمحلالي المحوي» ونقلنا هذا في الفصل السابق ومباحثه فهذا من ناحية عقيدة السلطان محمد الثاني «الفاتح».

أما توجهاته فحسب المنقول عنه من قبل المؤرخين الأتراك فنحن أمام شخصية متعايشة متسامحة مع الطوائف الأخرى وإن شئت فقل متحررة ليبرالية.

فمحمد الثاني «الفاتح» لا يحمل إطلاقاً موقفاً معادياً تجاه الأديان الأخرى[2]، وكان محمد الثاني «الفاتح» يرى أنه اتحدت في شخصه التقاليد الإسلامية والتركية والرومانية كعاهل عالمي وفي إطار طموحه هذا جعل إسطنبول مركزا للإمبراطورية العالمية وجلب بطريرك الأرمن وحاخام باشي اليهود، كما وقام بمنح امتيازات كبيرة للنصارى الأرثوذوكس والكنيسة الارثوذوكسية [3]، ولقد استمع محمد الثاني «الفاتح» لشروح البطريرك بكثير من الانتباه والاهتمام بل راح وزاد من حبه للبطريرك واحترامه له، حتى إنه تخلى عن نواياه السيئة تجاه الروم وأظهر بعد ذلك ميلاً خاصاً تجاههم كما يتضح من العديد من الوثائق... وبسبب ذلك فإن العديد من الناس أثاروا الكثير من الأقاويل حول أن السلطان أصبح منذ ذلك الحين متشككاً في دينه من جراء تكوينه قناعة حاسمة حول صحة العقيدة المسيحية[4].

أما من الناحية الإدارية فقد استنسخ محمد الثاني «الفاتح» كافة التفاصيل الخاصة بالدولة البيزنطية فالألقاب التي اتخذها محمد الثاني «الفاتح» لنفسه تشابه

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص501.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص181.

(3) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص90ـ 91.

(4) التاريخ العثماني رؤية مادية، حكمت قفلجملي ' ترجمة فاضل لقمان، ص59.

ألقاب الإمبراطور البيزنطي، ولم يكتف العثمانيون بألقاب رأس الهرم وتشابهها بل سرى ذلك على تنظيم السراي وتنظيم الدولة وتنظيم الشؤون الدينية وتنظيم الجيش، فإمبراطور بيزنطه كان رئيس العدلية وهو نفسه ديوان الهمايون العثماني و«المابين» العثماني بخصيانه البيض أو الزنوج وتشكيلاته من سلاحدار وسكيلار جيباشن وآغا السراي الهمايوني هي نفسها الموجودة عن البيزنطيين، والحرس الإمبراطوري في بيزنطه مكون من أربعة ألوية من الفرسان فهذا هو نفس الأمر عند العثمانيين.

وهنا مقارنة أسماء هذه الوحدات أو الألوية:

	1	2	3	4
بيزنطه	شولس	اكسيكيوبيتور	هيجار ناليس	نومري
العثمانيون	الغرباء	السلاحدار	السباهي	الوفجيان «مرتزقة»

وفي إدارة البلاد استخدم العثمانيون نفس التقسيمات البيزنطية لأنها كانت منسجمة مع بنائهم ومفاهيمهم ووقائعهم فتبنوها وأبقوها على حالها دون تغيير يذكر وفيما يلي التقسيمات الإدارية الملكية للبيزنطيين والعثمانيين: (1)

	1	2	3	4
بيزنطه	تيمه	تورمة	توبوتيريسى	باندا
العثمانيون	إيالة	سنجق	قضاء	ناحية

(1) ينظر لمزيد من التفاصيل التاريخ العثماني رؤية مادية، حكمت قفلجملي، ترجمة فاضل لقمان، ص59 ـ 67.

...ت السلطان محمد الثاني «الفاتح»

... يجدر أن نذكر أن السلطان محمد الثاني «الفاتح» ترك صورة المسيح ... قسطنطين في آيا صوفيا ولم يسترها إلا بالكلس فقط دون أن يؤثر ... حتى إذا ما جاء حفيده السلطان عبد المجيد سترها بدهان ذهبي وأبقى ... الكاروبيم «الملائكة المقربون» مصورة على جوانب القبة الأربعة إلا ... موشحة بشكل نجم كبير مذهب[1]، وقد طلب محمد الثاني «الفاتح» من ... تأليف كتاب يلخص له الديانة النصرانية، وكان يستقبل علماء وفلاسفة ... ودعا فنان البندقية جنتيل بليني لرسم الصور الجدارية لقصره ورسم لوحة ...، وهذا مما يعده الأتراك من مناقبه في تسامحه وأنه حاكم نهضوي عصري ... وقد أمر بأن تعلق صورته الشخصية في الثكنات العسكرية والمدارس ... الحكومية فقوبلت هذه الخطوة بالرفض في الأحياء التي يرى أهلها حرمة ...، أما حين توفي فقد طالب الناس وقتها من باب الشريعة بنزع الرسومات ... التي رسمها الفنان البندقي لمحمد الثاني «الفاتح» في قصره، لذلك تم نزعها ... في الأسواق في زمن ولده بايزيد الثاني[4] والتي اشتراها التجار الإيطاليون[5].

وكان السلطان محمد الثاني «الفاتح» أول السلاطين العثمانيين ممن تم رسمهم ...، لكن الملاحظ هو حرص السلاطين العثمانيين على عدم معرفة الرسامين ... يرسمونهم فكانوا يأمرون الوزراء بالقيام بتمويههم وإدخالهم بزي موسيقيين ... ضباء[6].

(1) الرحلة الحجازية للسنوسي، محمد بن عثمان السنوسي، ج2، ص 66.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص48.

(3) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د.ربيع حامد خليفة، ص11.

(4) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص49.

(5) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د.ربيع حامد خليفة، ص34.

(6) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د. ربيع حامد خليفة، ص11.

وإذا تساءلنا ما نوع الرسومات التي رسمها الرسام البندقي لمحمد الثاني «الفاتح» ليطالب الناس ابنه السلطان بايزيد الثاني بنزعها؟

وقد قلنا إن محمد الثاني «الفاتح» قد استدعى رسامين من البندقية لرسمه أو نحت صورة له هم كالتالي:

1 ـ ماتيو دي باستي: وكان أول تبادل ثقافي رسمي في عهد السلطان محمد الثاني «الفاتح» سنة (865هـ/ 1461م) إذ أرسل السلطان محمد الثاني «الفاتح» طلباً لحاكم مدينة رميني واسمه «سيجيسموند باندولفو مالاتيستا» وكان مصور هذا الحاكم هو «ماتيو دي باستي» الذي اشتهر بعمل الأنواط ذات الصور الشخصية واستجاب الحاكم لهذا الطلب وأرسل هذا النحات ومعه خطاب تقديم لمحمد الثاني «الفاتح» ونسخة لأحد الكتب الحربية، وفي طريقه تم القبض على هذا الرسام من قبل الفلورنسيين في منطقة كانديا قبل وصوله لإسطنبول، وتم اتهامه بنقل خرائط حربية جاسوسية للأعداء وسجن وحوكم بتهمة الجاسوسية بسبب الرسوم التي حواها كتابه الذي حمله هدية لمحمد الثاني «الفاتح»، ورغم إطلاق سراحه بعد عام إلا أنه لم يعد مجدداً لإسطنبول[1] هذا بحسب الرواية الإيطالية، أما المؤرخين الأتراك فيذكرون أن «ماتيو دي باستي» كان من أوائل المصورين الإيطاليين الذين أتوا إلى اسطنبول للعمل في بلاط السلطان محمد الثاني «الفاتح» سنة (869هـ/ 1465م) لكن لم يصلنا أي عمل قام به إلا أنه من الملاحظ أنه قام بعمل بعض الأنواط للسلطان محمد الثاني«الفاتح»[2].

2 ـ كوستانزا دي فيرارا: حضر هذا المصور إلى اسطنبول بناء على الخطاب الذي أرسله السلطان محمد الثاني «الفاتح» إلى ملك نابولي «فرديناند» طالباً إرسال أحد الفنانين، فأرسل له المصور والنحات «كوستانزا» والغالب أنه تم تلبية الدعوة للذهاب لإسطنبول في العام (882هـ/ 1478م) بعد دخول حرب الثمان سنوات بين

---

(1) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د. ربيع حامد خليفة، ص27.

(2) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د. ربيع حامد خليفة، ص28.

محمد الثاني «الفاتح» وملك نابولي مرحلة السلام، وما يميز هذا الفنان «كوستانزا» أن أعماله موجودة ومحفوظة حتى الآن، وقد قام بنحت نوط يحمل صورة محمد الثاني «الفاتح» في سنة (882هـ/ 1478م) أو سنة (885هـ/ 1481م) ومعظم هذه الأنواط موزعة في المتاحف العالمية[1].

3 ـ جنتيلي بليني: وهو من البندقية ويعد من أشهر الفنانين الإيطاليين، فحين توقيع معاهدة السلام بين العثمانيين والبندقية سنة (883هـ/ 1479م) دعا السلطان محمد الثاني «الفاتح» الدوق جيوفاني مينسيجو لحضور حفل زواج ابنه وطلب منه أن يجلب أحد الرسامين المتخصصين في عمل الصور الشخصية، وقد وصل «بيليني» إلى اسطنبول سنة (883هـ/ 1479م) وظل بها حتى نهاية سنة (884هـ/ 1480م) لأن الغالب أنه عاد للبندقية عند وفاة السلطان محمد الثاني سنة (885/ 1481م)، وبيليني هذا قام بعمل نوط للسلطان محمد الثاني «الفاتح» وصورة شخصية مرسومة بالألوان الزيتية معروضة في متحف لندن[2].

هذا الأخير «بيليني» قام بعمل نوط لمحمد الثاني «الفاتح» يظهر فيها نصف الأعلى من صورته وفي خلف النوط رسم لثلاثة تيجان يعلو كل منها الآخر وهذه التيجان ترمز للممالك التي ضمها السلطان محمد الثاني «الفاتح» إلى ملكه، والجدير بالذكر أن هذا النوط قام بالاستفادة منه الفنان الإيطالي «بارتولدي» من فلورنسا فأضاف لنفس النوط الخاص بـ«بليني» قلادة تتدلى على صدر السلطان محمد الثاني «الفاتح» وفي خلف النوط منظر تصويري يتألف من عجلة يجرها جوادان ويتقدمها شخص يمسك في يد بعنانها وفي اليد الأخرى بمشعل ويقف أعلى هذه العجلة التي تزدان جوانبها بأكاليل الغار في وضعية تعبر عن الاعتزاز والفخر والقوة، وكان يرتدي ملابساً أوروبية والراجح أن «برتولدي» رمز بهذا الشخص للسلطان محمد الثاني «الفاتح» فكان هذا الشخص ممسكاً بصولجان في يده

---

(1) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د. ربيع حامد خليفة، ص28-29.

(2) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د. ربيع حامد خليفة، ص30 ـ 35.

اليسرى التي يرفعها عالياً وفي يده اليمنى سوطاً يطوق به ثلاث نساء عاريات على رأس كل منهن تاج، وتشير الكتابة اللاتينية التي نقشت حولها إلى آسيا وطرابزون واليونان وهي الممالك التي ضمها محمد الثاني «الفاتح» لملكه[1].

وكما قلنا سابقاً ما إن توفي السلطان محمد الثاني «الفاتح» حتى قام ابنه السلطان بايزيد الثاني ببيع وإزالة معظم الأعمال التي رسمها بيليني في قصر السلطان محمد الثاني «الفاتح» وكان معظم من اشترى تلك الصور من الإيطاليين إذ كان محمد الثاني «الفاتح» معجباً بالتصوير الأوروبي بينما كان ابنه بايزيد معجباً بالتصوير الفارسي[2] والناس أذواق، لكن يبقى السؤال عن حقيقة تلك الرسومات التي طلب أهالي اسطنبول من بايزيد ابن السلطان محمد الثاني «الفاتح» بيعها وإنزالها بعد وفاته فهل كانت رسومات إباحية؟؟

ب ـ ديوان محمد الثاني «الفاتح»

للسلطان محمد الثاني «الفاتح» ديوان شعري[3] محفوظ له نسخة عثمانية متأخرة مختومة بأختام دار الكتب «كتب خانه» جمع في الديوان أشعاره التي كتبها باللغة العثمانية، وهذا الديوان الشعري تمت إعادة ترجمته وصياغته للغة التركية الحديثة واللغة الإنجليزية بشكل رسمي وتم إصداره وطباعته من قبل مؤسسة التأليف التركية وتم منح الديوان «ردمك» خاص به والأهم أن أكبر شخصية تركية حالية وكان وقتها رئيس وزراء وهو رجب طيب أردوغان قام بالتقديم لهذا الديوان الشعري وهو متوفر على الشبكة العنكبوتية، وإني إذ أقول هذا فإني أرجو من المتمكنين باللغة التركية أن يطلعونا على الكوارث التي فيه لأن ما فيه لا يغتفر، وعلى سبيل المثال لا الحصر سأنقل ترجمة بعض الأبيات التي وجدتها في الديوان وهي لا تختلف عما كتبه الرومي في مثنويه أو أشعار ابن الفارض أو غيرهم من الزنادقة، ففي هذا الديوان

---

(1) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د. ربيع حامد خليفة، ص43-44.

(2) فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د. ربيع حامد خليفة، ص45 ـ 55.

(3) Fatih Sultan Mehmed Divani Ve Sherhi.

تغزلي تقريباً في معظم أشعاره يتغزل محمد الثاني «الفاتح» بشخص ما، الثابت أنه نصراني ووردت الإشارة بأنه ذكر بشكل صريح في قصيدة واحدة، والبقية كانت وصفاً له والأوصاف كانت لا تدل إلا على ذكر من طول فارع يشبهه دوما بشجرة السرو وشفاهه الياقوتيتين والخدود الوردية والشعر الأسود الطويل وأنه نصراني ولم يأتِ محمد الثاني «الفاتح» على التغزل بما تتميز به الأنثى وما نعرفه عن الإناث في الشعر العربي والتغزل بهنّ فيه، فالمرأة لها تكوينها الجسماني المختلف تماماً عن الرجل، ولا أدل من قول الله تعالى في القرآن الكريم حين حبّب الحور العين للمؤمنين فقال: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (31) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا (32) وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا (33)﴾ ويقول سبحانه ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً (35) فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا (36) عُرُبًا أَتْرَابًا (37)﴾

فالكواعب عند المفسرين هي البارزات الثدي دون تدلّي، لكنك عند محمد الثاني «الفاتح» لن تجده ذلك، بل ستجد شيئاً طويلاً ضخم الجثة كل ما في حسنه هو تورد شفتيه.

وكثير من المؤرخين الغربيين أثبتوا علاقة بين الفاتح والأمير «رادو سيل فرودوس» شقيق دراكولا، وقد كان رادو عند الفاتح كرهينة حتى لا ينقلب شقيقه على الحكم وحتى إن كان عشيقه هو «رادو سيل فرودوس» أو ذكر آخر فقد أثبت هو بنفسه في قصائده أن هناك ذكراً يتغزل به، ومما تجدر الإشارة إليه أن جلال الرومي مؤسس الطريقة المولوية كان له عشيقان بعد مقتل عشيقه الأول الشمس التبريزي هما صلاح الدين زركوب [1] وحسام الدين [2].

وإن عدنا لمحمد الثاني «الفاتح» فسنجد أن هذا النصراني شغف الفاتح حباً حتى كرر أكثر من مرة استعداده لأن يكون نصرانياً ويدخل الكنيسة لأجله، وإذا أردنا تعيين القصيدة التي ذكر فيها تعشقه في هذا «الذكر» فهي **في القصيدة رقم30 البيت رقم 1**

(1) أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي ص185.

(2) أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي ص190.

إذ يبتدئ محمد الثاني «الفاتح» بشكل فاضح وصريح ويذكر اسم معشوقه الذكر أويس بالتركية «فيس»، ((وويس بالتركية مأخوذة من اسم أويس بالعربية وهو اسم لذكر))، وهذا الاسم واحد من الأسماء الرمزية والمثالية المستخدمة في الشعر الكلاسيكي العثماني للدلالة على المحبوب، إن مقياس الجمال الامثل ينعكس في الجنس الذكوري!!!!. فهو النوع المثالي للحبيب والانعكاس الأفضل للجمال المطلق!!!، وهكذا إذن نحن أمام جلال رومي آخر أو أوحد الدين الكرماني يكون غزله في ذكر آخر[1].

وإذا عدنا للأبيات بالترتيب

البيت 1 يقول:

يصف «الفاتح» شفتي أويس أو (رادو) الياقوتيتين الحمراوين لماذا قلنا رادو لأن هذه الصفة «الشفاه الياقوتية» أطلقها على حبيبه النصراني كثيراً في أشعاره وهي أربع صفات رئيسية (الشفاه الياقوتية، شجرة السرو، وشعره الأسود الطويل، الخدود الوردية) تتكرر معك دائماً في قصائده كلها، فجمال (أويس = رادو) يجعله أحب الأحباب لقلبه ويكرر وصف الشفتين الياقوتيتين بقوله واللذة في شفاهه الياقوتية دواء للقلب العليل.

في البيت 2 يقول:

لن تبكي روحي بعد الآن فجمال (أويس = رادو) يزهر مثل وردة في حديقة قلبي.

في البيت 3 يقول:

كيف لا يزهر قلبي بالعدل والسخاء و(رادو = أويس) جلس فيه وحَكَمَ على عرش قلبي.

في البيت 4 يقول لنفسه

آه يا قلبي المجنون (أويس = رادو) هو ضيفك الليلة فهلا سقيته دموعك المدماة خمراً وبذلت له الكبد لحماً.

---

(1)، رقم الصفحة 267 Fatih Sultan Mehmed Divani Ve Sherhi.

في البيت 5 يقول:

آه يا عوني [1].. هاقد أصبح حلمك الآن حقيقة ونزل حبيبك ضيفاً على قلبك فانتهز الفرصة وابذل له قلبك آلاف المرات.

وفي أول قصيدة في ديوانه[2] رقم 1 صفحة 95

يقول في البيت رقم 1 عن حبيبه: وجهك هلال العيد وتجاعيد شعرك مثل ليلة الإسراء ونظرات عينيك الخلابة كمعجزة يد موسى، وشفاهك الياقوتية الحمراء هي أنفاس عيسى التي تحيي الموتى

والبيت 2:

نظرات تقتل وشفاهٌ تحيي وهذا هو درب عيسى المسيح

والبيت 3:

لو قتلتني أحداقك سأكفر وأسجد لعيسى.

في القصيدة رقم 3 في البيت رقم 7 صفحة 110

شبه حبيبه بأنه القِبْلة التي يتجه إليها دائماً ثم يتساءل «عوني» وهو محمد الفاتح هل يغسل وجهه ويسجد نحو الكعبة ثم يقول قبل الصلاة جبينك أيها الحبيب يكفيني، وبالطبع في الشروحات كل هذه الأوصاف صور شعرية مجازية في نظر الشارح لها.

في القصيدة 14 في البيت 3 صفحة 176 يقول:

إن أولئك الذين لم تعتنق قلوبهم عقدة الزنّار [3] للشخص النصراني الجميل ليسوا أهل إيمان وإنما هم قوم ضُلاّل..

ويكمل في البيت رقم 4 فيقول: من قتل حبيبه بنظرة غاضبة يعطي الحياة بشفتي حبه فطريق النجاة هو الإيمان بعيسى المسيح.

---

(1) لقب السلطان محمد الثاني «الفاتح» في الأشعار عوني والسلطان سليم «سليمي» والسلطان سليمان القانوني «محبي».

(2)Fatih Sultan Mehmed Divani Ve Sherhi.

(3) الزنار هو رمز وعلامة للنصارى في اللباس.

أما شارح هذا الديوان فقد زاد الطين بلة بشرحه إذ قال: ((في كتب العقيدة الإسلامية إن وضع الزنار على الخصر علامة للنصارى وتمييزاً لهم، وارتداؤه من قبل المسلم من المفترض أن يخرجه من الإسلام إلى الكفر وفي هذا البيت تحديداً يعلن شاعرنا محمد «الفاتح» العكس لتكون القضية وكما يرى هو أن أي أحد فشل في ربط قلبه بحب صاحب عقدة الزنار النصرانية لن يعتبر بعدها من أهل الإيمان ولكنه سيصبح من الضالين عن طريق المحب))... عياذاً بالله.

في القصيدة 11 في البيت 7 صفحة 157 يقول:

عوني إذا كنت في يوم من الأيام ستعبد الخمر أو الحانة وستتغير مثل عابدي النار سترى الشموع مضاءة بنار الخمر.

في القصيدة 16 صفحة 190 يقول:

الآن تبكي عيوني دمـًا كعقيق شفتيه وروحي الآن كافرة[1] كشَعْرِ حبيبي والشارح لم يكلف نفسه عناء الشرح فالمعنى هنا في قلب الشاعر.

في القصيدة 26 البيت رقم (كاملة) صفحة 250:

يبدأ خطابه في هذه القصيدة بشكل صريح باستخدام مفردة شهوة ورغم أن الشارح للنص قال أنها للتورية لكننا سنتجاوز ذلك وننتقل للبيت التالي **وهو البيت رقم 2 فيقول:**

أن حبيبه أجمل من الملائكة والحور العين ثم يتكلم بصيغة اللامبالاة عنه ويقول دع الناس يعلمون فهو أي «الفاتح» لا يستطيع إخفاء السر فدع العالم كله يعرف ذلك.

ويختم هذه القصيدة بالقول مخاطبـًا نفسه: إن لم تنفق يا عوني «الفاتح» كل ما لديك من الأراضي والكنوز على الخمر والحب فسيذهب ما تملك ويكون لا شيء في النهاية.

في القصيدة رقم 47 البيت رقم 1 صفحة 361:

يصف رموش حبيبه أنها تقتل مثل موسى حين وكز القبطي فقتله من وكزة

---

(1) كون حبيبه نصراني.

واحدة، فرموش حبيبه قتلته من رمشة أو غمزة واحدة ولذلك هو لا يرغب في الحياة التي لو جاء عيسى بمعجزة الإحياء فهو على استعداد لإنكار عيسى ومعجزته ليظل ميتاً في حلاوة رموش حبيبه.

في القصيدة رقم 52 البيت رقم 5 صفحة 397

شبّه «الفاتح» العذاب الذي يسببه له محبوبه بالجحيم ثم يقول الآن سأسمّي منزلتك «يعني حبيبه» بسدرة المنتهى وخدّيك بحدائق الفردوس.

في القصيدة 53 البيت رقم 1 صفحة 402 يقول:

ينادي أصدقاءه هنا إلى الحانة فهم في حالة سكرهم سيتنافسون لخدمة كبير حارس الحانة ومعنى «كبير حارس الحانة» هو مفهوم وضرب من المجون يستخدم عند الزرادشتيين والمجوس ويكون رئيسهم هذا هو المستحق للخدمة.

وفي البيت 2 يقول:

دعنا نشرب كأساً، والخمور زمن العثمانيين كانت تنقل في براميل كبيرة جداً فيحتاج ملء الأكواب أو الكأس إلى تسلق البرميل، وهنا «الفاتح» يقارن بين تسلق برميل الخمر بصعود موسى لطور سيناء وصعود «الفاتح» على هذه البراميل هو لمخاطبة الله تعالى بخفوت، «تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً».

وفي البيت 3 يقول:

دع «المتعصب» يقصد شيخه الخشن يأتي ليقبل اعتذارنا فإذا كان هناك فرصة لذلك سنتوِّجَهُ بكأس من الخمر مثلهم.

وفي البيت 4 يقول:

إذا استوعب الحالة التي نحن فيها (يعني شيخه المتعصب من السُّكْر) أو رفضها فدعونا نقسِمُ على الخمر أننا ما زلنا على الطريق الصحيح.

وفي البيت 5 يقول:

«عوني» إذا كان محبوبك ليس في مرآة القلب دع مرآة حُبّنا في الخمرة الصافية، وطبعاً هذا كله عند المتصوفة هو خمر العشاق الذائبون في محبة الله وأوليائه وهذه لا يفهمها إلا العارفون أصحاب الباطن لا أصحاب الظاهر.

وهنا يظهر تأثير الأدب الفارسي عليه

ففي القصيدة 54 البيت رقم 2 صفحة 408 يقول:

يخاطب «الفاتح» حبيبه بالقول دعنا نجلس في الحانة في مقعد الشرف فيها دعنا نجتمع مع الشاربين، دعنا نجلس على عرش قاووس «قاووس شخصية أدبية فارسية يوصف أنه بطل» يكمل قائلاً نشرب حتى نكون جم واحد «وجم شخصية أدبية فارسية وهو خالق الخمر عندهم».

في البيت 3 يقول:

انظر إلى المتعصب: يمنع الخصوصية مع ابنة العنب «يقصد الخمر» كزنا المحارم، تعال، دعوني أكون وحدي معها فهذا ليس سفاح القربى.

في البيت 4، 5 يقول:

لقد اكتسب الحبيب المجد من الألم الذي سببه، تعال، دعونا نجعل اسمنا يقبل هذا الألم

«عوني» لا تنخدع من حيَل ذلك الشيطان «المتعصب»، سيأتي منافسك، دعنا نذهب للجمال الخرافي ونبين لهم أننا رجال.

في القصيدة 61 البيت رقم 1 و2 صفحة 449 يقول:

يذكر هنا قصيدته الجميلة عن فتاه «رادو» في غلاطة فيقول:

من رأى غلاطة لم يعد يشتاق لجنة الفردوس، ويشبه حبيبه بوصفه المعتاد بأنه شجرة السرو ويصفه أنه يزين قلبه وأنه شجرة سرو من أشجار الجنة.

في البيت 2 يقول:

أنه رأى في غلاطة المسيح يتكلم وأنه يَحيى برؤية حبيبه كما معجزة عيسى في إحياء الموتى من شفتيه.

في البيت 3 يقول:

ويتوجه للمسلمين بأن كل من يرى هذا النصراني «رادو» سوف يفقد ذكاءه وعقله وإيمانه بل إنهم سيصبحون كفاراً يعني من جماله.

في البيت 4 يقول:

كل من يذوق خمره «خمر حبيبه» الصافي النقي سوف ينسون نهر الكوثر، ومن يرى كنيسته الجميلة لن يذهب للمسجد.

في البيت 5 يقول:

«عوني» من يرى هذا الزّنّار حول خصرك والصليب المعلق على رقبتك سيعتقد أنك صرت نصرانيا بشكل صريح، وهنا تصريح من محمد الثاني «الفاتح» بأنه لبس الصليب لأجل رادو.

ولا يظن أحد أن العلاقة كانت بينهما ميسورة بل كانت متوترة في أول لقاء وهو ما دوّنه الفاتح في ديوانه حين قال:

في القصيدة 71 البيت رقم 2 صفحة 525:

يصف تمايل جسد حبيبه الذي يصفه من طوله بالسروة وخديه الأحمرين المتوردين وأنه استلقى في التراب والظاهر قبل أن يباشر محمد الثاني فعلته فيه.

ففي البيت رقم 3 يقول:

ثم إن حبيبه «رادو» سحب سكينا ليتوقف «الفاتح» عن تقبيل شفتيه، وهنا يتساءل «الفاتح» كيف يمكن لقلبه أن يتقبل هذه التحية التي يراها فظّة، وهذا نفس ما ورد عن الرواية التي تقول أنه حين راود «الفاتح» «رادو» عن نفسه أول مرة هجم عليه بخنجر إلا أنه عفا عنه وأعطاه الهدايا ونشأت بينهما العلاقة.

في البيت رقم 4 يقول:

أن الورود أزهرت مجدداً كالربيع على وجه حبيبه وكأنه يشير إلى التراضي بينهما.

في البيت رقم 5 يقول:

وهل من المستغرب أن أهب حياتي لحياة الفتى ذو الشفاه الياقوتية وشبهه بالخمرة وشبه شفتيه بأنهما كشفتي عيسى عليه السلام في هذه الكنيسة المهجورة، وقصده أن شفتي حبيبه تحييه كما يحيي عيسى بمعجزته عليه السلام وقلبه هو الكنيسة المهجورة.

في البيت رقم 7 و8 يقول:

أن نار الحب وإشراقة الخمر كالقمر كشفت عن طريق صدري الخَرِب كل أسرار قلبي

«عوني» خذ من الخزينة الخاصة بك هذا الكأس لجم «وجم حسب الأدبيات الفارسية هو خالق الخمر» إذا كنت تريد أن تعرف المعرفة الكاملة لأشياء هذا العالم.

أما في القصيدة 77 البيت رقم 1 صفحة 545 فيقول:

لقد مزّقت كبدي بشكل جزئي بخنجرك الذي عذبني وسوء استعمالك، إن نصيبك من الألم قد قطع لباس صبري، وهو هنا يذكر ما جرى مع حبيبه «رادو» بنفس القصة في القصيدة 71 لكن بصورة شعرية وكأنه يعاتبه على صنعه.

في البيت رقم 2 يقول:

سيجعلونه أي «رادو» محرابا للصلاة وسيتوجهون له كالكعبة إذا رأوا أثر آثار أقدامك في مكانك وحَيّك، وهو هنا يقصد أنهم سيسجدون تعظيماً لأقدامك وسيتوجهون لها توجههم للكعبة.

ولنكتفي بما نقلنا وإلا فالقصائد في الديوان أكثر من هذا والديوان جمع تقريباً كافة متعلقات الفاتح من ثياب وطغراء وسيوف ودفاتر، كتَبَ فيها أو تدرب فيها على طغراء معين أو رسم فيها أمر، وأظن ما فات بيّن لك السدومية التي عنده وأصلها عند شيوخه الطرقيين ولن نعيد الكلام فطالب الحق يكفيه دليل وصاحب الهوى لن يُسلّم لألف دليل.

ثانياً ـ السلطان سليم الأول «ياووز»

هو تاسع سلاطين آل عُثمان وسابع من تلقَّب بِلقب سُلطانٍ بينهم بعد والده بايزيد الثاني وأجداده من مُحمَّد الفاتح إلى مُرادٍ الأوَّل، وثالث من حمل لقب «قيصر الروم» من السلاطين العُثمانيين بعد والده بايزيد وجدِّه محمد الثاني «الفاتح»، وحكم من الفترة (918ـ926هـ/ 1512ـ1520م).

وذكرنا سابقاً أنه كان مولوياً من المؤمنين بوحدة الوجود[1] ونقل عن المؤرخ العثماني حريري زاده أنه عدّ السلطان سليم ياووز حيدرياً قلندرياً لأنه حليق اللحية على عادة الحيدرية القلندرية وكذلك كافة الانكشارية لأنهم بكتاشية من صنف القلندرية فهو لن يختلف عن مشايخه في شيء.

وفي المراجع العربية ذلك لأن السلطان سليم الأول هو أول من ضمّ من العثمانيين البلاد العربية (الشام ـ مصر ـ الحجاز) نجد ثلاثة مصادر ذكرت قدومه للشام ومصر مصدران منها ذكرا شيئاً بسيطاً عن أحواله الشخصية، وهما ابن طولون الصالحي في كتاب مفاكهة الخلان والقاضي ابن إياس في كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور، ولا يخفى أن للسلطان سليم ديوان شعري لكنه ما زال مخطوطاً لم يحقق ولقبه الشعري هو «سليمي».

وإن جئنا لابن إياس فقد ذكر أنه طوال مدة إقامة السلطان سليم في مصر لم يجلس بقلعة الجبل على سرير المُلك جلوساً عاماً، ولا رآه أحد، ولا أنصف مظلوماً من ظالم في محاكمته بل كان مشغولاً بلذته وسكرِهْ وإقامته في المقياس[2] بين الصبيان المرد[3].

أما إن ذهبنا لابن طولون الصالحي فيصف الخاصة المُردان للسلطان سليم بالقول: ودخل السلطان سليم الحمام وخلفه مملوكان أمردان بشعور لابسين على رأسيهما كوفيتي ذهب ولما دخل الحمام كان بلحية لطيفة وخرج وهو حليق تماما كغالب عسكره[4]، ويكمل ابن طولون واصفاً نزول السلطان سليم لدمشق بالقول: ثم نزل السلطان سليم إلى دمشق وسكن في بيت تنم غيبة سيباي وكان خلفه أمردان

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص184.

(2) مكان قصر السلطان الغوري واسمه قصر المقياس.

(3) بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاضي ابن إياس، ج5، ص207.

(4) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون، ص340.

بشعور طويلة وكوفيتين من ذهب ثم مماليكه ثم 100 أمرد[1].

ثالثاً ـ السلطان سليمان القانوني

هو عاشر السلاطين العثمانيين وابن السلطان سليم وأطول السلاطين العثمانيين حكماً تولى من سنة (926هـ ـ 974هـ/ 1520 ـ 1566م)، وللسلطان سليمان القانوني ديوان شعري كبير جدا ويعد أكثر السلاطين نظماً للشعر ويكتب باسم «مُحبّي»، وهذا الديوان للأسف طبع فقط من قبل مؤسسة التأليف التركية باللغة التركية حصراً ولم يقوموا بترجمته للإنجليزية على عكس ديوان محمد الثاني «الفاتح».

ومما تجدر الإشارة أن المؤرخ العراقي عباس العزاوي أشار إلى أن سبب ترقية الصدر الأعظم إبراهيم باشا وكان من المماليك وبه خرق السلطان سليمان القانوني القاعدة بأن عيّن مثله صدراً أعظم، وأشار أن سبب تقدمه هو جماله وحسن موسيقاه[2] ويُذكر أن ابنه سليم الثاني كان مخنثاً لا يملك صفات الرجال وقد كان سكيراً ترك الأمور لوزرائه[3].

وقد وقفت على عنوان كتاب مخطوط باسم (ثواقب المناقب sawaqub al-manaquib) وهو مخطوطة مصورة قام بتأليفه عبد الوهاب بن جلال الدين محمد الهمداني في سنة (954هـ/ 1547م) وهي فترة تولي السلطان سليمان القانوني، وأما الكتاب فيناقش السيرة الذاتية ومناقب سيهسالار وتراجم أحوال جناب خداوندكار، وهو يناقش السيرة الذاتية لشخصية الخداوندكار، والكتاب هو عبارة عن مجلة إباحية سدومية مصورة والمخطوط موجود في مكتبة جامعة لايبزيج في ألمانيا، وهناك كتاب آخر باسم دافع الغموم ورافع الهموم Dâfiu'l-gumûm ve râfiu'l-hümûm، ولكنه ليس مصور مثل ثواقب المناقب وليس في شهرته.

والتساؤل الذي يخطر دائماً أين طلبة العلم والباحثين الأتراك عن إخراج

---

(1) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون ص342.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص50.

(3) الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن الـ19، د محمود متولي، ص29.

مثل هذا للمسلمين ليعرفوا الحقيقة الكاملة حول هذه الدولة وسلاطينها، أم لأن الموضوع يمسهم فيتغاضون عنه أو يسكتون، فقليل منهم من تجرد للحق لا للعصبية والهوى والله المستعان، ولكن يبقى الفيصل في هذا الباب المطالعة لديوان سليمان القانوني الشعري خاصة أنه طبع محققاً باللغة التركية فبه يكون الفيصل فالغالب أنك ستصادف أشعاراً من قبيل أشعار جده محمد الثاني «الفاتح» والتي لا تختلف عن أشعار جلال الرومي في مثنويّه أو غيره من هؤلاء الشعراء.

رابعاً: السلطان عبد الحميد الثاني

هو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، تولى من سنة (1293هـ ـ 1327هـ/ 1876م ـ 1909م)، ولن نسرد سيرته وسنكتفي بالكوارث التي نقلها عنه الغزي الحلبي في تاريخه نهر الذهب ذاكراً أعظم جرائمه التي ارتكبها.

وبادئ ذي بدء منع السلطان عبد الحميد الثاني استعمال الكلمات الآتية الذكر تلفظاً وكتابةً وهي: (كلمة جمعية، وخان، وخونة، وعزل، وخلع)، وما تصرف من هذه الكلمات، (ومراد، ورشاد، ويلديز)، وغير ذلك من الألفاظ التي مفهومها التحزب والاجتماع والعزل والخلع لكن الأدهى كان فيما ارتكبه على النحو التالي:

أ ـ محاولة السلطان عبد الحميد طباعة المصحف بعد إزالة الألفاظ التي لا يحبها منه:

قال الغزي في تاريخه نهر الذهب: ((وروى بعض أصدقائنا من منوّري شبان الأتراك أن بعض شياطين السلطان عبد الحميد استلفت نظره إلى ما في القرآن الكريم من الألفاظ المتقدم ذكرها، التي تنبو عن سمعه وتشذّ عن ذوقه وطبعه، فكاد السلطان يصدر أمره الكريم بتنقيح نسخة منه وتنظيفها من تلك الألفاظ وطبعها، مهذبة منقحة، غير أن بعض محبيه المخلصين بين له خطورة هذا العزم وما ينشأ عنه في العالم الإسلامي من الاضطراب فأمسك عن إصدار أمره المذكور))

ب ـ طبعه لصحيح ومسلم ورفضه لأحد أحاديثه ثم إحراقه للنسخ المطبوعة:

قال الغزي في تاريخه: ((وقد أمر مرة بأن يطبع كتاب صحيح مسلم، طبعاً متقناً،

فنفذ أمره، وبعد أن تم طبع الكتاب، أخبره بعض شياطينه بوجود حديث الإمامة فيه، وهو حديث «الأئمّة من قريش» فأمر في الحال، بجمع نسخه، وإحراقها، وأن يعاد طبعه بعد حذف هذا الحديث منه وهذا هو المراد من قول شيخ الإسلام العثماني في فتوى خلعه للسلطان عبد الحميد «وأخرج من الكتب الشرعية بعض المسائل المهمّة».

ج ـ العبث بألفاظ الخلع والعقود:

قال الغزي: ((واتفق لي مرة ـ حينما كنت رئيس كتاب المحكمة الشرعية ـ أني أعطيت حجة شرعية في مخالعة جرت بين رجل وزوجته، فأرسل الرجل الحجة إلى المشيخة الإسلامية لأجل التدقيق فلم أشعر إلا والحجة قد أعيدت إليّ ومعها كتاب من شيخ الإسلام يقول فيه ما معناه: يعمل بمضمون هذه الحجة بعد إجراء بعض الإصلاح عليها. فأخذت الحجة وقرأتها بكل تدقيق وإمعان فلم يظهر لي فيها خلل من جهة ما فحرت في أمري ثم عدت إلى تصفحها وبذلت جهد المستطيع بتدقيقها، إذ بصرت بعض الكلمات منها قد سحب فوقها خط بالحمرة ضئيل جداً ربما كان أدق من الشعرة فعلمت حينئذ أن المراد من الخلل هو وجود تلك الكلمات فإذا هي كلمة: «خلعت، وخلعها، ومخالعة»، وباقي ما يتفرع عن هذه الكلمة. فاضطررت آنئذ أن أعيد كتابة الحجة من جديد مع قيدها في السجل واستبدل لفظة «المخالعة»، وما تصرف منها، بكلمة «المبارأة»، وما تصرف منها)).

إن هذه الكلمات هجرت استعمالها في أيامه الصحف الإخبارية، والصكوك الشرعية، والنظامية، والمؤلفات العلمية، فلا يجوز لكاتب أن يأتي بكلمة: «جمعية»، ولا لقاض، أن يقول في صكوكه: خالعت فلانة زوجها فلاناً، ولا أن يقول في متولّ: عزل لأجل خيانة وكان شياطينه يتعقبون له هكذا ألفاظ، حتى في كتب الدين.

وبلاطه المعروف باسم «يلديز»، الذي لا يجسر أحد أن يلفظ به، حتى ولا بكلمة «نجم» التي هي ترجمته، ولا بكلمة «مراد»، ومن كان مسمّى بهذا الاسم، فعليه أن يمسخه ويحرّفه حين يلفظ به ـ أو حين يكتبه إلى «مرات». وأغرب من

هذا، أن البقل المسمى بالحرف، المعروف عند الحلبيين بالرشاد، قد طووا اسمه المشهور عندهم، وصاروا يشيرون إليه بقولهم: «أخو المقدونس».

وكان محررو الجرائد من جراء هذا التدقيق المشين يتكبدون عرق القربة بتحرير صحفهم، إذ على المحرر منهم بعد تحرير صحيفته وطبعها أن يقدم أول نسخة منها إلى المراقب (السنسور) المعيّن، فمتى وجد فيها كلمة من الكلم التي سبق بيانها أو وجد فيها عبارة تشفّ ولو من وراء ألف ألف حجاب عن غمز أو لمز يقصد بهما السلطان، فإن حضرة (السنسور) لا يحجم لحظة واحدة عن تشذيب المقالة وضربها بقلمه القاسي ضربة تقضي على حياتها مهما كان موضوعها أديبًا بديعًا، وحينئذ يذهب تعب ذلك المحرر أدراج الرياح، ويضطر إلى تحضير مقالة بدلها ليملأ بها من جريدته ما حدث فيها من الفراغ، وبعد أن يطبعها أيضًا يرفعها إلى حضرة المراقب فربما ضربها ضربة ثانية بذلك القلم الشبيه بمعول يهدم معاهد العلم وصروح الأدب، محتجًا على محررها ولو بكلمة فيها حروف لفظة «عزل» مثلا كأن يقول: عزال، عزاليك، أو عزرائيل، ولا تسل حينئذ عن حال ذلك المحرر المنكود الحظ الذي قد يشتغل أسبوعًا تامًا بتحرير مقالة يرضي بها المراقب، وينفي فيها الشبهة الموهومة عن نفسه.

وكان المؤلفون الذين يصرفون من أعمارهم الثمينة الأعوام الطويلة في تأليف كتاب أدبي، أو علمي أو فني، مكلفين لأجل الحصول على الرخصة في طبع مؤلفهم وتدوينه أن يبيضوا منه نسختين يقدمونهما إلى نظارة المعارف في استانبول، وهي تدفع إحداهما إلى مراقبها الخاص فيفحصها على الصورة المتقدم ذكرها في فحص الجرائد، ولربما شذبها وضرب بقلمه المشؤوم تلك الضربات العنيفة فمحى نحو ثلث الكتاب أو نصفه، لوجود شيء في عباراته من الكلمات المتقدم ذكرها أو شيء مما يشبهها، وقد يستغرق (السنسور) في هذا العمل الذميم نحو سنة أو سنتين، وقد لا يرخص له بطبع ذلك الكتاب مطلقًا بعد تلك المدة الطويلة[1].

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص388-390.

ومن القصص أيضاً أن أحد أهالي بيروت واسمه مراد أقام على آخر يدعى عبد الحميد دعوى غصب عقار جار بملكه وتصرفه وللوقف حق عليه، وأثبت المدعي دعواه لدى القاضي الشرعي بالبينة الشرعية، فحكم له برفع يد الغاصب عن المُلك المغصوب وإعادته لصاحبه، ولما رفع الحكم إلى أمانة الفتوى بناء على طلب المحكوم عليه، وطال عبثاً انتظار المدعي النتيجة وكثرت مراجعاته بشأنها، ورد إلى القاضي الشرعي إشارة سرية من العاصمة بوجوب حل الخلاف صلحاً بين الطرفين المتنازعين، وهكذا انتهى الأمر وحلت القضية صلحاً، دون أن يبقى مجال لبحث الحكم على عبد الحميد برفع يده الغاصبة عن مُلك مراد.

وقصة ثانية حين أحيل مراد افندي أمين صندوق مالية اللاذقية على التقاعد، ورفعت المضبطة الإدارية المنظمة بهذا الشأن إلى نظارة المالية، ولما طال انتظار المتقاعد وكرر مراجعته برقياً، ورَدَ الجواب إلى المحاسب «رئيس المالية» في اللاذقية موجباً تصحيح الخطأ الوارد في اسم المتقاعد «مراط أفندي» فانتبه المحاسب لهذا الإيعاز وصحح الاسم على الوجه المذكور وتمت الموافقة على التقاعد بأسرع ما يمكن، وأخذ المتقاعد يستوفي راتبه التقاعدي باسمه الجديد «مراط».

وقصة ثالثة، عُيّن عبد الحميد أفندي زريق محرر مقاولات «كاتب عدل» في اللاذقية بقرار من اللجنة العدلية، فورد التصديق على تعيينه من وزارة العدلية حاوياً اسم حامد أفندي زريق بدلاً من عبد الحميد، فاضطر محرر المقاولات إلى تصحيح اسمه وخاتمه على هذا الوجه.

وأخيراً كل من كان اسمه أو لقبه أو اسم عائلته، سلطاناً فلا ينظر في مراجعته لدى دوائر الحكومة بمعاملة خطية إلا بعد تحريف الاسم بقلب حرف «السين» «صادا» أو «الطاء» «تاء»، وكان يجري في ضبوط المحاكمات والتحقيق حين احتوائها مسمى بهذا الاسم، فينقلب من سلطان إلى صلطان أو سلتان[1].

(1) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص 61 ـ 62.

د ـ نهبه وحرصه على الأموال:

قال الغزي الحلبي عن السلطان عبد الحميد: ((كان يعدّ في عصره أغنى ملك في الدنيا. ولم لا يكون كذلك ورزقه من بيت المال كل يوم أربعة آلاف ذهب عثماني قبل افتتاح مجلس النواب للمرة الثانية، وثلاثة آلاف كل يوم بعده؟ هذا عدا مداخيل أملاكه ومزارعه في الولايات العثمانية التي كانت تقدر بثلث أموال الدولة، وعدا ما يأخذه اعتباطاً من صناديق الدوائر كصندوق الأوقاف وصندوق النافعة وصندوق المعارف، وعدا ما يأخذه نافلة من طلاب امتيازات المعادن ومدّ سكك الحديد وغيرها. وكان له في المصارف الأجنبية الكبيرة عشرات ألوف الألوف من الذهب، وكان البسطاء من الناس لا ينكرون عليه هذا الغنى لأنهم كانوا يزعمون أنه لم يحتكر تلك الأموال العظيمة إلا بقصد تهريبها من أيدي وزرائه الخائنين وادّخارها للمهمات الحربية التي قد تفاجئ الدولة في مستقبل الأيام. ونحن لا ندري ما فعل الله بتلك الأموال بعد وفاته: هل أنكرتها المصارف، أم استخلصها منها الاتحاديون فصرفوها في شؤون الدولة، أم وضعوا أيديهم عليها وصرفوها في شؤون أنفسهم؟))[1]

هـ ـ كثرة الاستبداد في عهده:

من أكبر الأدلة على استبداد السلطان عبد الحميد اعتماده على تقارير الجواسيس في القضاء على حياة من اتهموه بالنقمة على السلطان والحكم القائم، ومما يتنادره الناس عن الاغتيالات السياسية وإلقاء ضحاياها في البوسفور، أن قرينة سفير النمسا، حين كانت مع زوجها في مأدبة السلطان عبد الحميد، لم تشأ تناول السمك المقدم بين المأكولات، ولما سألها السلطان عن سبب امتناعها عن تناول شيء منه إظهاراً لاهتمامه بضيوفه، أجابت بأسلوب قد يكون بريئاً أو مصطنعاً بالقول: «أخشى أن يكون السمك قد أصاب وهو في البحر شيئاً من جسم إنسان» فبهت الحاضرون لهذا الجواب متظاهرين بعدم وصوله واضحاً إلى مسامعهم ومفاهيمهم[2].

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص391.

(2) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص34.

و ـ استخفافه في التعيينات:

كان الصدر الأعظم الشهير كامل باشا جالساً ذات مساء أمام مولاه السلطان عبد الحميد، ولمّا أنس منه انشراحاً إلى الموسيقى، عرض عليه اسم أخيه شاكر باشا، مشيداً بإتقانه الضرب على العود، وكان آنئذ متصرفاً على طرابلس يقضي إجازته في العاصمة، فدُعي إلى القصر وضرب فترة على العود أمام السلطان، ثم انسحب بانتظام، فقال السلطان لكامل باشا: «إن ضرب أخيكم على العود عظيم جداً ولكن ذلك لا يليق بمتصرف»، فأجاب كامل باشا فوراً: «نعم يا مولاي، إن عبدكم أخي لا يليق بالمتصرفية لأنه جدير بالولاية»، فسرّ السلطان لهذا الجواب وأمر بتعيين شاكر باشا والياً على ولاية أضنة وكانت شاغرة يومئذ[1].

ز ـ أساطير حوله:

من الأساطير حول السلطان عبد الحميد الثاني أنه كان ذكياً يتلاعب بالدول الأوروبية ويضرب القوى الداخلية بعضها ببعض، والحقيقة هو أن ما فات من نسج الخيال والأساطير التي نمت وفشت في عهده، فالواقع أن المصالح المتعارضة للدول الأوروبية كانت موجودة، ولم تكن بريطانيا في حاجة إلى أن يستثيرها عبد الحميد بوجه المطامع الروسية في المضائق البحرية، وعبد الحميد نفسه كان مجموعة من المتناقضات لدرجة أنه لم يثبت قط على سياسة معينة، فقد كان مثلاً أشد ميلاً إلى اتباع اقتراحات منجمه الخاص «أبو الهدى الصيادي» لتنفيذ قراراته، ويصفه العالم المجري «أرمينوس فامبير» وهو الذي عرف عبد الحميد كأحسن ما عرفه أوروبي عن السلطان بالقول: ((لم أصادف قط كالسلطان عبد الحميد، رجلاً لصفات خلقه المبارزة مثل هذا التناقض والتصرف والاختلال، فالخير والشر، والسخاء والدناءة والجبن والشجاعة والدهاء والجهل والاعتدال والتصرف، وعدد كبير جداً من الصفات المتناقضة نجدها في أعماله وأقواله، وإذا كانت لأخلاقه صفة سائدة فهي جبنه وتقلبه المستمر والخوف من الخطأ في السير، تلك الأمور التي

---

(1) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص115.

تركت لطخة ثابتة طبعت كنه أعماله، وهذه الصفات السيئة هي أثر القتال في تربية الحريم التي أدت إلى تجمد أحسن نواياه، وإلى تبليد قابليته الفكرية التي لولا هذا لكانت رائعة والتي جعلت حكمه طالعـًا سيئـًا لبلاده))[1].

وعبد الحميد كان يجري أحيانـًا اتصالات سرية ببعض السفراء الأجانب دون علم الباب العالي، وكانت له سياسة خاصة مغايرة لسياسة الدولة العامة[2].

بل حتى الثورة عليه لم تكن نتيجة مؤامرة خارجية أو أطراف دولية بل كانت بيد جماعة من شعبه الخاص، فثاروا عليه لمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها إلغاء الدستور، والقضاء على الحياة النيابية، واستشراء الفساد في الدولة، والحكم الفردي، وضياع مصالح الشعب، وفي آخر هذه الأسباب يأتي سبب رئيسي وهو انصياع السلطان عبد الحميد لأوروبا أكثر من اللازم، وكان سبب الثورة الرئيسي هو قبول السلطان للطلب الروسي الإنجليزي بوجوب تعيين أوروبيين على رأس المحاكم المقدونية ما اعتبره الضباط العثمانيين إذلالاً لهم[3].

ح ـ أزمات أخلاقية عرفت قبل عهده وفي عهده

ولننقل هنا ما نقله أحمد جودت باشا في تقريره الخاص للسلطان عبد الحميد فيقول: ((وما دمت ألتزم الصدق فيما أكتب فينبغي أن أعرض حالي أيضـًا، فقد كان عبدكم هذا مشغولاً بكتابة تقارير الباب العالي والمضابط ودفاتر اليومية، وخصصت وقت فراغي لتأليف الكتب والرسائل، ومع هذا لم تخطئني نسائم الصفاء والمتعة التي هبت على اسطنبول، فكنت إذا فرغت من كتابة الشعر، أخالط الشعراء والساهرين في ضوء القمر وأقرض الشعر في «أشجار السرو الفضية»،

---

(1) الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن الـ19، د. محمود متولي، ص 43 ـ 44.

(2) الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، عبدالرحمن تشايجي ′ترجمة د، علي اعزازي، ص26.

(3) الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن الـ19، د. محمود متولي، ص 45.

وازداد عشاق النساء، وقلّ الغلمان الصّباح، وكأن قوم لوط لم تبق منهم باقية، ولما كان الحب والعشق من الأمور المعروفة والمعتادة لدى الشباب في اسطنبول من قديم، فقد تحولوا إلى الفتيات كأمر طبيعي، وزاد الإقبال على ارتياد منتزهات «كاغد خانه» التي أَلِفها أهل اسطنبول منذ زمن السلطان «أحمد الثالث»، وانتشرت طريقة الحب بالإشارة إلى المركبات، سواء هناك أو في ميدان «بايزيد»، ولم يبق وجود لأتباع «كامل باشا» و«عالي باشا» اللذين اشتهر عنهما بين الوجهاء عشقهما للغلمان، وكان «عالي باشا» يجتهد في إخفاء عشقه للغلمان تجنباً لاعتراضات الأجانب، ومع أن جلالة السلطان «عبد المجيد خان» كان سلطاناً عالي الجاه، ملائكي الخصال، لكن أليس من البشر؟ فقد عصفت به تلك الرياح، وأصبح هو أيضاً ضمن انقلابات هذا العالم، فأحب بعض النساء وعشقهن، وشارك الناس فيما يعدُّ حلالاً بالنسبة لمعاملاتهم الحرام، ولم يستطع أحد أن يقول في ذلك شيئاً، وأثار الانتباه ذلك الضعف الذي تسلل إلى جسده يوماً فيوم، بسبب الإسراف في النساء واللهو، وأسف الناس لحاله هذا من فرط حبهم له.

وذات يوم قال أحد الشيوخ المتعصبين لأحد الظرفاء: «لقد قلّ اللواط، لكن لو اختفى الزنا أيضاً لانصلح هذا العالم»، فأجابه قائلاً: «سيدي الشيخ لن نرجع الآن إلى زمن سيدنا «عمر»، ولو قرأت تاريخ الدولة الأموية والعباسية لعرفت قيمة هذا العصر ووفيته حقه، إن العالم الذي تنشده الآن لن تجده حتى في «بروسه» ولو أن قضاء «خادم» بقي على حاله أيام المرحوم أبو سعيد الخادمي فلك أن تذهب إلى هناك وتستريح.

وكان رشدي باشا «صدر أعظم» أكثر فُحشاً من غيره ويخفي أمر هذا وينافق كل من يسأله في الأمر، وترددت رواية عن «فتحي باشا»، لا أود تصديقها، لأنني لو صدقتها، وجب علي أن أذمه، يقولون إنه أحضر من أوروبا أدوية علاجية، لها نفس تأثير معجون القوة الجنسية، وقدمها إلى جلالة السلطان بدعوى الإخلاص لجلالته، ولو صحّت هذه الرواية، لكانت خيانة عظمى لولي نعمتنا ليس بعدها خيانة.

كذلك كانت خزينة الدولة تنوء بنفقات النساء اللواتي كن موضع إعجاب جلالة السلطان، وقد تنافس «فتحي باشا» و«رشدي باشا» في تسهيل الأمر له، فكل منهما يريد أن يظفر بالسبق في هذا المضمار....))[1].

والقصد في الباب ليس إظهار شذوذهم بقدر ما هو كشف لعقيدتهم، وبقدر ما هو أيضـاً تفسير لأي فعل سيكتب لاحقـاً في الفصول القادمة سواء من أفعالهم أو أفعال ولاتهم أو جنودهم.

* * *

(1) تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، ماجدة مخلوف، ص 49 ـ 51.

المبحث الثالث

الجوانب التشريعية والقضائية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية زمن العثمانيين

في هذا المبحث من هذا الفصل سنتعرف عن الدولة العثمانية كدولة من الداخل من ناحية نظام الحكم والقضاء وحياة القصر العثماني والحياة الاجتماعية والثقافية.

أولاً ـ التشريع والقضاء والأوقاف في الدولة العثمانية:

لقد طبق العثمانيون القوانين الوضعية مع الشرعية وهو ما يطلق عليه الأوروبيون فصل الدين عن الدولة، فأضاف سلاطين العثمانيين من وقت مبكر جداً مجموعة من القوانين المستمدة من العرف ومن حضارات أخرى وحالات الضرورة[1]، فقد صدرت في عهد الدولة العثمانية قوانين وضعية كان يطلق عليها مصطلح «قوانين نامة» وكانت نافذة بجانب الشريعة الإسلامية، ولذا نشأت الازدواجية والتعددية القانونية والقضائية، ما بين القانون العثماني والشريعة الإسلامية، وما بين المحاكم الشرعية وما بين المحاكم النظامية، وأدت المتغيرات الكثيرة إلى ابتعاد ومجانبة قوانين نامة العثمانية لأهداف السياسة الشرعية في كثير من الحالات، حتى وصل الأمر إلى مخالفة كثير من القوانين العثمانية لأحكام الشريعة الإسلامية[2]، فالدولة العثمانية ليست دولة دينية تماماً[3] بالشكل الذي يتصور أنه كحال زمن الخلفاء الراشدين أو الخلافة الأموية.

وقد وُجِدَ في الدولة العثمانية نظامان «إسلامي» ونظام «خاقاني» أو «سلطاني» هذا النظام السلطاني هو نظام تركي قديم يمكن به تشريع الأحكام التي لا توجد في الشريعة الإسلامية ووضع قوانين باسم الخاقان «السلطان» لحماية مصالح

---

(1) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص389.

(2) الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل، أ.د. فايز محمد حسين أحمد. ص1، ص5.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص464 ـ 465.

الدولة وكذلك مصالح الدين العليا بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، فكان القانون يعلن باسم الخاقان والحق التشريعي يتم إعماله باسم الخاقان(1)، ففي الدولة العثمانية كان العُرف، وهو القانون الغير مدوّن، أكثر أهمية وجدوى من القانون المكتوب والمستند إلى الشريعة الإسلامية(2)، ولقد استطاعت الدولة العثمانية مع مرور الزمن أن تضع نظاماً قضائياً خاصاً بها، وأجرت عليه من خلال الفرمانات والقوانين «القوانين نامه» التي كانت تصدر من حين لآخر التعديلات والتصحيحات، حتى أصبح نظاماً له خصوصية عثمانية(3)، فجعلوا لكل ولاية مجموعة من القواعد والقوانين المناسبة لهذه الولاية تحت اسم قانون نامه(4).

لذلك فقد كتب المؤرخ العثماني طورسون بك في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي أن السلطان العثماني كان باستطاعته إصدار أنظمة وقوانين بأمره الشخصي وهي قوانين مستقلة عن الشريعة واشتهرت باسم (قانون) تعتمد على المبادئ العقلية وليس المبادئ الشرعية وتتعلق بمجال القانون العام والقانون الإداري(5).

وكمثال حي جاء في مقدمة «قانون نامه» الذي وضعه السلطان سليمان القانوني وقيل نسب له (لقد أمر السلطان بوضع القانون العثماني، لأن هذه الأنظمة مهمة لأجل ازدهار شؤون العالم ولحل قضايا الرعية)(6).

لقد قام العثمانيون بعثمنة القضاء وذلك عبر دعم القضاة المعينين من قبلهم في

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ص465.

(2) الاقتصاد السياسي لدمشق في القرن الـ19 بُنى تقليدية في عصر رأس المال، زهير غزال، ترجمة د. ملكة أبيض، ص37.

(3) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص209.

(4) الاقتصاد السياسي لدمشق في القرن الـ19 بُنى تقليدية في عصر رأس المال، زهير غزال، ترجمة د. ملكة أبيض، ص 88.

(5) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص111.

(6) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص111.

المحاكم الإسلامية في الولايات العربية وغيرها بتنفيذ القانون والشريعة معـًا، لذلك شعر الكثيرون في المؤسسة القضائية في الأراضي العربية بأن الحدود الشرعية قد اخترقت حقـًا في بعض الأحيان، وبقي التوتر بين ما يعتبره رجال بلاط السلطان جائزاً وفقـًا لعرف القانون وبين فهم صلاحياتها بين العلماء في الأراضي العربية مصدراً أساسيـًا للاحتكاك طوال قرون الحكم العثماني(1)، وهذا الأمر ليس جديداً عند العثمانيين أو أنهم أول من قاموا بالتحاكم للقوانين الوضعية ففي القرن الحادي عشر الميلادي ستجد أن لدى السلطنات والإمارات التركية غدا مبدأ القانون أمراً راسخـًا في الممارسة الشرعية الإسلامية، لأن التقاليد التركية لديها ارتباط وثيق بين سيادة الحاكم وإصدار مجموعة القوانين (التورو والياسا أو الياسق أو اليسق كمثال) وأمر آخر وهو أن الحكام الترك يرفضون أي تحديد لسلطاتهم السياسية وعليه فقد أصبح «القانون» أحد المبادئ القائمة في الشرق الأدنى في الفترة التي سبقت ظهور العثمانيين بقليل(2).

فأوزون حسن الطويل سلطان الآق قوينلو في العراق من سنة (857 ـ 883هـ/ 1453 ـ 1478م) وضع في العراق قانون نامه في الشكاوى والتخاصم الذي يقع بين ما يوجبه على كل شيء من التعزير والتحريم وغير ذلك وأرسلها في البلاد(3).

والقانون العثماني يصدر على شكل فرمان إذ أن كل ما يرسمه السلطان هو قانون للسلطان وفي كل فرمان للسلطان أيـًا كان تضاف عبارة أن هذا القانون السلطاني ينسجم تمامـًا مع المبادئ الشرعية للدين الإسلامي(4).

---

(1) عرب الامبراطورية العثمانية، بروس ماسترز، ترجمة عبد الحكيم ياسين عبد الله، ص88.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص112.

(3) ولاية الموصل العثمانية في لقرن السادس عشر دراسة سياسية إدارية اقتصادية، أ.د. علي شاكر علي ص 41.

(4) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص112.

ويقسم القانون العثماني إلى ثلاث فئات[1] هي:

1 ـ مراسيم بطابع قانوني يصدرها السلاطين في الحالات الخاصة.

2 ـ مراسيم متعلقة بمجال معين أو فئة معينة.

3 ـ جميع القانون نامات التي كانت تطبق في الدولة العثمانية.

وكمثال على هذا وتطبيق العثمانيين لقوانينهم الوضعية هو ما يفعلوه في الأراضي التي دخلوها عنوة، فأول أمر يفعلونه هو تثبيت القوانين والتقاليد التي كانت هناك قبل مجيئهم، ومعناه أن العثمانيين يميلون إلى عدم إلغاء القوانين والتقاليد والمؤسسات في الأراضي التي يستولون عليها بل يفضلون الإبقاء على الكثير من القوانين المحلية والسبب حتى لا تحدث اضطرابات تؤثر على التدفقات الضريبية لخزائن الدولة العثمانية، وعليه يقوم الموظف العثماني المختص بالإحصاء فقط بإلغاء الممارسات المتعارضة مع الشريعة الإسلامية والقوانين العثمانية وربما طبقوا القوانين العثمانية بالكامل على المنطقة[2].

وكمثال على ما سبق النظام الضريبي العثماني الذي تم تطبيقه على هنغاريا فالنظام كان عثمانياً إلا أنه تم تعديل النصوص الأساسية فيه بما يشبه النظم الهنغارية الملكية السابقة وفعلوا ذات الأمر في قبرص وجورجيا، إلا أن الثابت أن الممارسات المحلية كانت تحتل مكاناً بارزاً في القوانين العثمانية في الفترة الأولى منها، بل إن كثيراً من هذه الممارسات المحلية أدت لتطور القوانين العثمانية لاحقاً[3] بمعنى أن القانون العثماني تأثر بالنظم المحلية في المملكات النصرانية، كما وقد حافظ العثمانيون على بعض الأنظمة التي تحدد وضع مجموعات معينة في بعض المناطق قبل دخول العثمانيين لها[4].

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص112.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص113.

(3) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار خليل اينالجيك ص113.

(4) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار خليل اينالجيك ص113 ـ 114.

ومنذ زمن بايزيد الثاني تصدّر قانون نامه سجل الإحصاء الخاص بكل سنجق والغرض من القانون نامه لأي سنجق هو تحديد كمية وكيفية جمع الضرائب في التيمارات، ومعنى هذا أن القانون نامه كان يوضح القوانين المتعلقة بضريبة الأرض وانتقالها والوضع القانوني للرعية والاستثناءات وأحيانـًا صفحات رسوم السوق والجمارك في المدن، لكن من النادر أن تجد في القانون نامه قوانين تتعلق بالمسائل الجنائية أو قوانين تتعلق بالطبقة العسكرية[1].

و كل سنجق كانت له أنظمته «الخاصة» الجنائية أو الخاصة بالطبقة العسكرية والتي في مجملها تكون منسجمة مع القانون الأساسي العثماني، ولقد وجد حينئذ نظام قانوني خاص بالعثمانيين وأساسي للنظام، ولذلك كان العثمانيون لا يقرون أي عرف يتضارب مع هذا النظام العثماني[2]، ومحمد الثاني «الفاتح» هو أول من أصدر نظامان قانونيان نظما هيكل القانون العثماني عرف باسم «القانون العثماني» والبعض يسميه فاتح نامه.

فالقانون نامه الأول لمحمد الثاني «الفاتح» صدر بعد دخوله للقسطنطينية مباشرة، وقد تضمن القسم الأول منه مجموعة القوانين الجنائية التي كانت تطبق على كل الرعية، بينما يتناول القسم الخاص بالضرائب المسلمين والمسيحيين بشكل منفصل وتتعلق بالضرائب التي يجب أن يدفعها الرعية لأصحاب التيمارات، أما القانون نامه الثاني لمحمد الثاني «الفاتح» فقد صدر عام (880هـ/ 1476م) أي في آخر عهد حكمه ويتعلق بتنظيم الدولة، وقد كتب النيشانجي وهو المسؤول عن كتابة القوانين والفرمانات السلطانية في مقدمة هذا القانون نامه التالي: ((إن هذا القانون جمع بأمر السلطان من قوانين أجداده وأن السلطان نفسه أدخل إضافات عديدة عليه))[3]، وكانت كتابة القانون نامه العثماني الثاني في زمن محمد الثاني

(1) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار خليل اينالجيك ص114 ـ 115.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار خليل اينالجيك ص115.

(3) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص115 ـ 116.

«الفاتح» تمت وقد غرق محمد الثاني «الفاتح» في الأجواء البيزنطية غرقاً شبه كامل، ونستطيع أن نرى مدى تغلغل روح بيزنطة «الحابسة» إلى قلب السراي التركي في كل سطر من أسطر القانون نامه الأساسي[1]، وقد سبقه جده بايزيد الصاعقة «يلدرم» فقد حاول أن يفرض بعض الأساليب والنظم السلطانية بتأثير من زوجته الصربية فانتشرت الأقاويل بين صفوف الناس على الأساليب غير المعتادة ومجالس السفاهة والفحش المكلفة[2]، ولهذا تجد في مقدمة هذا القانون نامه الأمر الخطي للسلطان محمد الثاني «الفاتح» الذي يصدق هذا العمل ويختتمه بالقول: ((لقد انتظمت أمور الدولة لهذا الحد، وليَسْعَ أولادي الذين يأتون من بعدي إلى تطويرها))، يعرض في هذا القانون نامه أهم الشخصيات في الحكومة، والبلاط، مع صلاحياتهم وترقيتهم ورتبهم ورواتبهم وتقاعدهم ومكانتهم في البروتوكول وتسريحهم، ويعكس هذا بقوة المفهوم الذي يبدو فيه السلطان مركز الحكم ومصدر لكل السلطات مع نظام للبروتوكول يتخذ أساساً له مدى القرب من السلطان، وهذه المفاهيم والأشكال ليست بيزنطية بل هي تركية إسلامية[3].

إن قانون محمد الثاني «الفاتح» يمثل نواة مجموعة «القانون العثماني» وقد بدأ إدخال التعديلات الكبيرة عليه في عهد ابنه بايزيد الثاني، أما المبادئ الأساسية «للقانون العثماني» فتعود جذورها إلى نهاية القرن الـ14 الميلادي[4].

وأما سليمان القانوني فقد قام بترتيب الضرائب في عهده إلى قسمين هما:

ـ الضرائب الشرعية وهي التي عيّنها الشرع الإسلامي كالخراج والعشر والجزية.

ـ ضرائب ديوانية فرضها السلطان مستنداً إلى سلطاته العرفية، وقد نظر العلماء المسلمون إلى هذه الضرائب نظرة استياء واعتبروها غير شرعية، ولكن احتجاجاتهم

---

(1) التاريخ العثماني رؤية مادية، حكمت قفلجملي، ترجمة فاضل لقمان، ص71-72.

(2) التاريخ العثماني رؤية مادية، حكمت قفلجملي، ترجمة فاضل لقمان، ص213.

(3) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص116.

(4) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص116.

لم تسمع، لأن حاجة الدولة العثمانية والسلطان العثماني للمال كانت كبيرة[1].

أما أصول القوانين نامات في القرن الخامس عشر الميلادي فقد كان المبدأ الأساسي «للقانون العثماني» هو أن «الرعية والأرض تعود للسلطان»، وهو نظام يعطي السلطان السلطة المطلقة في كل شيء خاصة كمثال الرقابة على الأوقاف والملكيات الخاصة وهذا المبدأ كان حجر الزاوية للنظام الاوتوقراطي للدولة العثمانية[2].

وفي أوراق أرشيف سراي طوبقابي وجدت شكوى من علماء الأزهر مقدمة للسلطان، وكانت المحاكم العثمانية الإسلامية تنظر في جميع أنواع القضايا سواء كانت قضايا مدنية أو جنائية، وسواء كانت من اختصاص الشريعة الإسلامية أو القوانين الوضعية أو العرف أو غير ذلك، والقضاة مكلفون بالنظر في القضايا العرفية وليس الشرعية وحدها، فلا يوجد في كامل تاريخ الدولة العثمانية محكمة متخصصة بالنظر في القضايا العرفية على حدة وهذا الأمر وجد عند الإيلخانيين المغول من قبل[3].

يقول باترك راسل: (المحكمة في حلب هي محكمة دينية ومدنية على حد سواء، وتنفذ في قراراتها أحكاماً خاصة لم تعبر عنها الشريعة صراحة، وفي الحالات العادية تقوم بتنفيذ أحكامها الخاصة، أما في الحالات الجنائية أو حيث يُشَك بوجود مقاومة، فإن الحكم ينفذ بتوجيه من الباشا، ويطلع الباشا والمسؤولون المنضوون تحته على بعض الجرائم، وفي أحيان كثير يستخدمون سلطة أكبر مما يتمتعون بها)[4].

---

(1) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى صباغ، ص 33.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص116.

(3) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص210 وص226.

(4) تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان ألكساندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص273.

أ- نظام القضاء والمحاكم في الدولة العثمانية:

بادئ ذي بدء يجب أن تعلم أن سبب ضعف وجهل القضاة العثمانيين المتواتر عليه في كلام المؤرخين المسلمين هو ضعف مخرجات التعليم الشرعي في الدولة العثمانية إضافة لإصرار السلطان وهرم السلطة العثماني على تهميش دور العرب في المناصب الشرعية، فلا يكون قاضٍ إلا منهم، وإن وجد العرب في القضاء فيكون فوقهم رومي من الأناضول مما ستقرأه في السطور القادمة فهذا ليس بالطارئ أو الجديد عند العثمانيين لا بل هو من أول يوم نشؤوا فيه وظهرت على البسيطة دولتهم فضلاً عن قضايا الرشوة والمحسوبية التي اشتهرت بها الأنظمة الحكومية العثمانية.

فمثلاً منصب شيخ الإسلام عندهم بلغ من تولى هذا المنصب منهم 131 شيخاً للإسلام لم يكن منهم سوى عربي واحد فقط[1].

أما عن المدارس العثمانية الشرعية ومخرجاتها فينقل الأستاذ فريد الهاشمي عن حال المدارس الدينية في تركيا قائلاً: ((كان هؤلاء الشيوخ يدرسون ركاماً من كتب التراث، معظمها شروح مطولة في النحو والصرف، فكانوا يباشرون الدراسة دون سابق معرفة بأدنى شيء من اللغة العربية، ومن غير استعداد لها بدراسة تحضيرية، كانوا يحفظون المتون كما يحفظون القرآن كألفية الطائي ومقدمة الآجرومية ومتن قطر الندى، ويتخرجون من هذه المدارس بعد مدة طويلة من الدراسة لا تقل عن خمسة عشر عاماً، ومع ذلك كانوا ولا يزال البقية منهم يجهلون الكتابة والنطق بالعربية تماماً...))[2].

ومن ضعف التعليم ما ذكره السنوسي التونسي في رحلته الحجازية عن أحد المدرسين الأتراك في اسطنبول كان يشرح قول الله تعالى: ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ فقرأها ((فلا تعبدوا مع الله أحدا)) فعاجله السنوسي بالتلقين،

---

(1) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العصر العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص165.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د. حنان ضيف الله المعبدي. ص386.

فلم يقبل وأخذ يقرر معناها باللسان التركي إلى أن وصل لتعبدوا فذكر مصدر العبادة العربي وأخذ يفسر الآية بذلك، فأعاد تنبيهه فتكلم بالتركي ولم يُفهم ما قال، سوى أن رجلاً عالماً كان بمقربة منا وكان يسمع جميع ذلك، فقام إليه وصاح به وتكلم معه بالتركي وأرجعه، وبعد ذلك قال لي: إن دروس رمضان لا يقرؤها العلماء في بلادنا ووصف الرجل بالجهل فعذرته، وقلت له: إن ما ترجم به الرجل يمكن أن يكون صحيح المعنى لأن المعنى النهي عن مشاركة الله في العبادة فيما أراد.... وتذكرت بذلك ما أخبرني به الشيخ محمود قابادو من أنه سمع مدرساً بالإستانة يُقرئ متن التلخيص فأنشد وقبر حرب بمكان قفز «بالزاي المعجمة» وشرح ذلك باللسان التركي فلم يعرف ما قاله، والجهل يتوارث في الأمم إذا لم يوجد فيها ما يرفعه[1].

ومثل ذلك ما ذكره السنوسي أيضاً عن خطيب جامع نوري عثمان في اسطنبول ورغم أنه كان يحسن العربية ويدرّس الحديث على منبره وأتى على مسألة الغسل في شرح القسطلاني لصحيح البخاري فتلعثم فوق المنبر[2].

ويذكر جودت باشا في تقريره الذي قدمه للسلطان عبد الحميد حادثة طريفة فيقول: ((ذات يوم وجّهت دعوة إلى الأشخاص الواجب حضورهم حفل تدشين البارجة السلطانية «فتحية» التي انتهى بناؤها عام (1273هـ/ 1856م) وعادة ما يحضر مثل هذا الاحتفال بتدشين السفن، جميع أعضاء المجالس وأمناء الباب العالي، وأصحاب المناصب الديوانية، وبسبب كثرة أصحاب الرتب السابقين، وكثرة الشخصيات الرسمية، لم يُدعَ لحضور الاحتفال من هم دون الدرجة الأولى من العلماء، ومن هم دون رتبة قاضي العسكر[3]، ومن نالوا رتبة اسطنبول[4] في أثناء

---

(1) الرحلة الحجازية للسنوسي، محمد بن عثمان السنوسي، ج2، ص68 ـ 69.

(2) الرحلة الحجازية للسنوسي، محمد بن عثمان السنوسي، ج2، ص72.

(3) رتبة قاضي العسكر هي أعلى الرتب الدينية في الدولة العثمانية بعد رتبة شيخ الإسلام.

(4) أحد الرتب العلمية وهي تعادل رتبة الفريق في الجيش ويستحق حامل هذه الرتبة لقب فضيلتلو أي صاحب الفضيلة.

صدارة عالي باشا، وأثناء انتظار المدعوين في الترسانة العامرة تشريف السلطان، تحركت البارجة «فتحية» من تلقاء نفسها وانزلقت إلى صفحة الماء سالمة، فجرح في هذا الحادث بضعة أشخاص، وتوفي عدد آخر راحوا ضحية البارجة، وسبب ذلك أن الطابق الأعلى من البارجة لا يتم بناؤه عادة في الحوض الجاف لبناء السفن، إنما يتم بناؤه بعد إنزال البارجة إلى البحر لكن البارجة «فتحية» بنيت بأكملها داخل الحوض الجاف، وعند سحب أحد القوائم الصغيرة التي تتكئ عليها البارجة تمهيداً لنزولها إلى صفحة الماء، تحطم أحد القوائم الكبيرة بسبب ثقل البارجة، فاهتزت بقية القوائم وتحطمت وانزلقت البارجة إلى البحر، وكان زاده أفندي «مفتي تكفور طاغ» وقاضي اسطنبول حاضراً الاحتفال، ولجهله بمثل هذه الأمور لم يستطع تعليل الحركة التلقائية للبارجة، وظن أن الملائكة أنزلتها، وهمس بهذا إلى أحد الجالسين إلى جواره، فقال أحد الظرفاء: «نعم من المحتمل أن تكون الملائكة قد أنزلت البارجة، غير أن شيطاناً تدخل في الأمر فتسبب في مصرع عدة أشخاص»، وكان أغلب كبار العلماء يقولون مثل هذا الكلام المضحك، فصاروا مثاراً للسخرية، واهتزت مكانتهم وضعفت هيبتهم....))[1].

وعليك أن تعلم أنه منذ وقت مبكر وتحديداً القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي اعترى الفساد نظام المدرسة العثمانية فأصبح عاجزاً تماماً لا يلائم العصر وفي حالة يرثى لها ولم تعد هناك مناهج منتظمة حتى في قسم الدراسة المتوسطة في العلوم الدينية[2].

فهذا القاضي ابن إياس ينقل قصيدة لأبي الفتح السراجي الحنفي وهو يصف فيها دخول العثمانيين لمصر ومنها أبيات تتعلق بقضاء العثمانيين فيقول:

---

(1) تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، ماجدة مخلوف، ص 40 ـ 41.

(2) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العصر العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص201.

لهفي على الشرعِ الشريفِ وحكمهِ

قد كان في زمن القضاة موقَّرا

يا لهف نفسي للشهودِ بمجلسٍ

كانوا بهم تقضى الحوايجُ للورى[1]

ويذكر القاضي ابن إياس خبر القاضي العثماني حين تولى أمر مصر فيقول: ((إن السلطان سليم شاه لما دخل للقاهرة جعل في المدرسة الصالحية قاضياً من قبله سمّاه قاضي العرب... وكان القاضي الذي قرّره ابن عثمان الذي يحكم في الصالحية أجهل من حمار وليس يدري شيئاً في الأحكام الشرعية، ويضيّع على الناس حقوقها... واستمرّت القضاة والشهود مع قاضي العرب الذي قرره ابن عثمان في غاية النكد))[2]، ثم عين العثمانيون على القضاة المصريين رقيبا سموه «المحضر» كانت تسانده قوة عسكرية من جند الانكشارية، وقد اتخذ هذا المحضر مقر مجلسه أمام باب المدرسة الصالحية، وفرض على القضاة ألا يبتوا في قضية إلا بعد عرضها عليه، وأصبح يقف بين يديه المدعي والمدعى عليه، ليسمع منهم بواسطة ترجمان لأنه كان لا يعرف اللسان العربي، وكان يحصل في كل قضية على ستة دراهم من المدعي والمدعى عليه، وقد استهان هذا المحضر باختصاصات القضاة وأصبح يهمل مشورتهم، زاعماً أن من واجباته مراقبة تطبيق الأصول الشرعية في الأحكام حتى صار يمثل سلطة قضائية عليا[3].

وهناك خبر قصة أحد الجهلاء واسمه «قابض» وكان من أهل الفجور والفسق

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص200.

(2) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص.165

(3) فصول في تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي في العصر العثماني، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص322.

والمجاهرة به والدعوة له، وقد فضّل عيسى عليه السلام على نبينا محمد ﷺ بادعاءات باطلة وكان ذلك في سنة (934هـ/ 1528م) زمن السلطان سليمان القانوني، فقبض عليه بعض العلماء ورفعوا أمره للصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي بدوره فوض أمره لقاضي عسكر الروملي «فناري زاده محيي الدين أفندي» وقاضي عسكر الأناضول «قادري أفندي» فلم يستطيعا أن يجدا إجابة تحمل «قابض» على السكوت ولم يقدروا على الكلام إلا بقولهم «حكمت بقتله» وذلك دون إدانته وإقناعه بجرمه فأصر الملحد على دعواه وعضدها ببعض الآيات والأحاديث فتوجه إبراهيم باشا للقاضيين موبخاً لهما بالقول: ((لو أن هناك خطأ قام به هذا الشخص بينوا له هذا الخطأ ووضحوا وقوموا بإظهار هذه الشبهات التي هي منعقدة في طبعه وبعد إثبات جرمه احكموا بقتله))، ومع ذلك لم يستطيعا إدانة «قابض» فخلي سبيله إلا أن السلطان كان يستمع للمناقشة سراً فاستدعى لها صاحب منصب شيخ «الإسلام» عند العثمانيين وقاضي إسطنبول وهما من استطاع كبت «قابض» بالحجة[1]، والقصد من إيراد الخبر هو إظهار ضعف القضاة العثمانيين بشكل رهيب ومريع فمنصب قاضي عسكر الأناضول وقاضي روملي هما أرفع منصبي قضاء في الدولة العثمانية، ذلك أن القضاة في الدولة العثمانية ليسوا رجال دين، بل في حال إصدارهم لحكم ما على الناس يأتون بخبراء معهم فيرشدوهم في الحكم والقاضي العثماني غير ملزم بالفتوى بل يستفتي مُفتِي المذاهب الأربعة، ومع أن فتوى المفتين تدون في سجل المحكمة إلا أن القاضي له الحرية في قبول أو عدم قبول هذه الفتوى فالقاضي ليس رجل دين وفتوى بل رجل يمثل مصلحة الدولة ونظرتها للأمور[2].

والقاضي العثماني أيضاً في مدن كالجزائر «اختلاف مذهبي» يكون حنفياً لكنه يستفتي مفتي المذهب الآخر وعليه لضحالة تلقيه للعلوم الشرعية يأتي بكتبه معه

(1) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج1، ص166-167.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص479.

إلى المحكمة ويساعده مفتي مذهب تلك المنطقة كمشاور له لا كقاضي[1]، ولقد قام الأتراك العثمانيون في الجزائر مثلاً الذين يتوصلون لأرفع المناصب في الدولة «دايات» دون أن يعرفوا مبادئ القراءة والكتابة للتوصل إلى نتيجة مفادها، أن كل من يستطيع قراءة القرآن يمكنه أن يشغل منصب القاضي عن جدارة[2].

فهذان مثالان عندك في مصر والجزائر مع القضاة العثمانيين ودرجة علمهم الشرعي وقدرتهم على القضاء والفصل في الأحكام لكن إن انتقلنا بك للشام وحال قضاتهم فيها فهل الوضع تغير؟

بالطبع لا لم يتغير فيروي ابن كنان في كتابه يوميات شامية في حوادث سنة (1148هـ/ 1736م) قائلاً: ((وفي يوم الجمعة ثامن عشر جمادى الثاني من نفس العام ورد قاضي، ويسمى عفتي أفندي الرومي، قيل معزولاً من قبرص، وقيل من حلب، ومراده الحج، ولا يحكي العربية))[3].

ويقول أحد الرحالة الإنجليز وكان في حلب في سنة (1258هـ/ 1842م) متحدثاً عن محكمة حلب التي زارها: ((تفضل مفتي حلب بتعريفي إلى القاضي في حلب وهو تركي من اسطنبول... قدم لنا القليان «التبغ» والقهوة... وكانت أعمال المحكمة كلها تجري بواسطة مترجم كان يقوم بترجمة ما يقوله المدّعون «العرب» من اللغة العربية إلى اللغة التركية، وكان يعيد ترجمة أجوبة القاضي «التركي» من اللغة التركية إلى المدّعين باللغة العربية، ومن معرفة القاضي للغة التركية الفصحى أدركت أنه كان يخمّن كل ما كان يقال، لكنه لم يكن بإمكانه أن يعبر عن نفسه باللغة العربية))[4].

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 481.

(2) مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة إسماعيل العربي، ص49.

(3) يوميات شامية، ابن كنان، حوادث سنة 1148 هـ، ص231.

(4) السويون المعاصرون، ملاحظات حول المجتمع المحلي في بيروت ودمشق وحلب وجبل لبنان وجبال الدروز، مؤلف مجهول، ترجمة خالد الجبيلي، ص212.

أما في اليمن فكان القاضي يقبض رسوماً للتحاكم ولا يصل إلى منصبه إلا بالرشوة، وقد علق الجرموزي كاتب سيرة الإمام الزيدي القاسم في ذلك بقوله: ((فيشترون ولاية القضاء، وعليهم خراج مضروب، ثم يتزايدون في شرائه ويتحاسدون عليه، ويتولى أحدهم القطر أو المدينة لمدة سنة وقد اشترى ذلك غيره، ويكون بين يدي قاضيهم الأعظم صندوق له خرق أعلاه مقفل.... وهذا صندوق للقانون من كل مدعٍ درهم، ومن المدعى عليه كذلك، ومن كل زوج يعقد على امرأة حرف عملة، وكل ورقة يكتبها في هذا المحل فكذا، وكل دَين ادعاه مدعٍ على آخر فعليه دفع العشر، هذا في حكم الحلال الذي لا يتحاشون من ظهوره فلا يقوم من مجلس الحكم إلا بكذا مال، وأما في قضايا الكبراء أو التجار والعظماء فلا ينحصر ما يأخذونه في قضاياهم، ولهم في ذلك أعوان يجلبون المتخاصمين ويمنعون التحكم إلى غيرهم...))[1].

وموسى كاظم أفندي عين شيخاً للإسلام سنة (1327هـ/ 1909م) وجمع فوق ذلك نظارة الأوقاف، ولم يكن تعيينه بناءً على خلفيته العلمية والشرعية لا بل على أساس خلفيته السياسية لأنه كان عضواً بارزاً في الاتحاد والترقي، وكان المشهور عنه وفق يلماز أوزتونا أنه من الماسونيين[2].

وكان قاضي المحكمة الشرعية في يافا في فلسطين سنة (1328هـ/ 1910م) يجهل اللغة العربية وحين تم التفتيش عليه وهو قاضي محكمة شرعية في زمن الدساتير العثمانية تم نقله من وظيفته كقاضي محكمة شرعية في يافا إلى نظيرتها في الأناضول فتأمل!!![3].

فلك أن تتخيل أن قاضياً لا يحكي العربية فكيف سيحكم إذاً والقرآن عربي والسنة عربية إلا إن كان سيحكم بأحد دساتير وقوانين العثمانيين التركية التي عرفت

(1) الفتح العثماني الأول لليمن، د. سيد مصطفى سالم، ص493.

(2) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج2، ص358.

(3) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص 210 ـ 211.

باسم «اليَسَق العثماني» وهي نفس شرائع الياسق التي شن عليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فتاويه يوم تظاهر المغول بالإسلام وتحاكموا لياسقهم، بل سمّى بعض المؤرخين قوانين جنكيز خان باليسق وليس الياسق، قال الغزّي الحلبي في تاريخه عن جنكيز خان: ((وكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب وليس له قانون ولا كتاب شرعي، فأمر وزراءه وخواصه أن يضعوا له خطاً وكتاباً قانونياً سماه «اليسق» من أحكامه صلب السارق وخنق الزاني والاكتفاء بشهادة الواحد عليه، وأن الحق لمن سبق بالشكوى لدى الحكومة صادقاً كان أم كاذباً، وفيه استعباد الأحرار، وتوارث الفلاح، وتوريث نكاح الزوجة لأقارب الزوج، وعدم العدة والاقتصار على زوجات معدودات، والعمل بقول الجواري والصبيان، وأخذ الجار بالجار، ومعاقبة البريء بالمجرم، ومنع عفو الحاكم وإن عفا المحكوم له وغير ذلك))[1].

واليسق العثماني: كلمة تركية معناها قوانين التعامل الإداري والسياسي والاجتماعي مع الدولة وهو النظام الذي وضعه جنكيز خان والمعتمد لدى معظم الشعوب السلجوقية وقد عمل به العثمانيون حتى عهد التنظيمات وبحضور الدستور العثماني «عهد الإصلاحات» تم تحطيم مبدأ اليسق العثماني[2]، وأصل الكلمة كما ذكرها المقريزي في الخطط أن جنكيز خان لما غلب على الحكم قرر قواعد وعقوبات في كتاب سماه «ياسا» وهو الذي يسمى يسق.

وجان بردي الغزالي في تمرده على العثمانيين سنة (926هـ/ 1520م) قام بتغيير يسق بني عثمان أي قوانينهم الوضعية[3] كما وأبطل المحرمات من خمور وحشيش ومكوس كان فرضها السلطان سليم[4]، فلما قُتل الغزالي أرجع العثمانيون اليَسَق بعد تعيين أحد قضاتهم الشباب واسمه مصطفى بن علي الرومي الحنفي فأعاد

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص112.

(2) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوراني، هامش ص137.

(3) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أيبش، ص101.

(4) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أيبش، ص122.

اليَسَق ضعفي ما كان فكان بخمسة وعشرين فجعل بخمسين درهما على الورقة فتضاعف يسق تزويج البكر والثيب[1]، واليسق العثماني تم تطبيقه في الشام سنة (923هـ/ 1517م) كما بين الخبر السابق، وفي مصر تم تطبيقه سنة (927هـ/ 1520م) وكان فحوى الأمر حول الرسوم التي قررت في مصر على زواج البكر وعلى زواج الثيب التي تدفع للدولة وكانت جملة الاعتراض على رفع خاير بك لرسم الزواج مقارنة بما يتم أخذه في الشام[2]، ويحكي جارالله ابن فهد في تاريخه «نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى» أن قاضي المالكية في مكة المكرمة سنة (925هـ/ 1519م) بعد تلاعبه في أخذ مستند وإخفائه وشكاية صاحب المستند عليه عند نائب جدة ثم افتضاح أمره قال الشاهبندر في جدة وكان حاضرا للمجلس «في اليسق العثماني من كذب وخان يُعزل»[3].

ونجد عند ابن طولون في حوادث سنة (927هـ/ 1520م) أنه قد كبس البدري ابن شعبان القرنفلي أحد طلبة العلم، وجماعة مع امرأة من بنات الخطا في بيت بحي القنوات بدمشق وهم سكارى، فأطلقه على مئة دينار، وجرّصت النساء بعد أن سوِّدت وجوههم ووضع على رؤوسهم كروش الغنم، وأُركبوا حميرا مقلوبين، وقيل إن هذا يَسَق الأروام «العثمانيين»[4].

ويلغ الأمر بالعثمانيين بالتدخل حتى في قوانين المعاملات الشخصية كالنكاح والميراث فحين أمر ملك الأمراء خاير بك وهو والي العثمانيين على مصر بعد جلسة بينه وبين قضاة المذاهب الأربعة في رسم تحصيل عقد زواج البكر والثيب فأمرهم بأن يمشوا على «اليسق العثماني» فجعلت غرامة لمن يتزوج وغرامة لمن يطلق، ثم اجتمع له مئة إنسان من طلبة العلم وراجعوه في ذلك وقالوا: يا ملك

---

(1) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أيبش، ص127.

(2) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د.هدى جابر، ص178 ـ 179.

(3) نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، جار الله ابن فهد، ص185.

(4) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أيبش، ص134.

الأمراء قد أبطلتوا سنة الرسول ﷺ في النكاح وصرتوا تأخذوا على زواج البكر ستين نصفاً وعلى زواج الثيب ثلاثين نصفاً ويتبع ذلك أجرة الشهود ومقدمين الوالي وغير ذلك وهذا يخالف الشرع الشريف وقد عقد رسول الله ﷺ على خاتم فضة وستة أنصاف فضة وعقد على آية من كتاب الله... ثم ذكروا له آية من كتاب الله وأحاديث النبي ﷺ فلم يلتفت لشيء من ذلك ثم قال لهم: الخوندكار «السلطان» رسم بهذا وقال امشوا في مصر على اليسق العثماني فقال له شخص من طلبة العلم يقال له الشيخ عيسى المغربي: هذا يسق الكفر، فحنق عليه ملك الأمراء ورسم إلى الوالي بمعاقبته[1].

وكانت لنتيجة فرض «اليسق العثماني» في مصر أن قام قضاة مصر في سنة (928هـ/ 1522م) بالإجماع برفض تسليم سجلات محاكمهم المملوكية للقاضي العثماني المولى صالح، وأخفوا هذه السجلات في أماكن لم تستطع عيون خاير بك وأعوانه الوصول إليها، مما اضطر الدولة العثمانية عندها لإنشاء سجلات جديدة في جميع المحاكم على غرار سجلات محاكم اسطنبول[2].

لقد كانت هذه الرسوم الخاصة بالنكاح موضع شك من قبل الكثيرين من الفقهاء المحليين في البلدان العربية، فالقاضي عمر بن عوض الشامي قال عنها: ((ولا ينبغي للقاضي أن يأخذ الأجر على الكتابة أو على السجل إلا ما يؤخذ غيره، ومما سنته القضاة في بلادنا الآن ظلماً صريحاً وهي أن أخذوا من الأنكحة شيئاً ثم يجيزون أولياء الزوج والزوجة بالمناكحة... فإنهم مما لم يرضوا بشيء من أوليائهم لم يجيزوا ذلك))[3].

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص427 ـ 428.

(2) دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني، د. عبدالجواد صابر إسماعيل، ص69.

(3) العراق في العهد العثماني الثاني1638 ـ 1750، خليل علي مراد، ص176.

عمر بن عوض الشامي مخطوط نصاب الاحتساب في المتحف العراقي ضمن مجموعة عباس العزاوي تحت الرقم 9326 ـ الورقة 16.

وحين جاء إلى مصر قاضي عسكر العثمانيين وهي ثاني أهم رتبة في القضاء في الدولة العثمانية سنة (928هـ/ 1522م) ويسمى سيد جلبي فأبطل القضاة الأربعة في مصر وصار هو المتصرف في أحكام الرعية على المذاهب الأربعة وأمرهم بعدم التحدث في الأحكام الشرعية وفق مرسوم السلطان سليمان القانوني، وقام قاضي العسكر بتعيين شخص اسمه من الأروام وسمّاه قسّام الترك؛ ووظيفته هي أن يأخذ من كل تَرِكة الخُمس لبيت المال مع وجود الورثة من الأولاد الذكور والإناث فحصل للناس بذلك الضرر الشامل وجعل قاضي العسكر على من يتزوج بكراً ثلاثة وأربعين نصفاً ويتكلف للشهود والعاقد فوق ذلك، ويأخذ على تزويج الثيب اثنتين وعشرين نصفاً غير ما يتكلف للشهود والعاقد، وقرر على كل شهادة تقع في المدرسة الصالحية قدراً معلوماً بحسب كل شغل كان، فالشغل الثقيل له حكم والشغل الخفيف له حكم... وقد فتك قاضي العسكر هذه الأيام بالناس فتكاً ذريعاً وقد جمع بين قبح الشكل والفعل، فإنه كان أعور بفرد عين بلحية بيضاء، وقد طعن في السن وكان قليل الرأسمال في العلم، أجهل من حمار، لا يدري شيئاً في الأحكام الشرعية، وقُدّمت إليه عدة فتاوى فلم يجب عنها بشيء وهجاه الناس هجاء شنيعاً وقلت فيه:

رأيتك لا ترى إلى بعينٍ
وعينك لا ترى إلا قليلا

فإن تك قد أصبت لفرد عينٍ
فخذ من عينك الأخرى كفيلا

فقد أيقنتُ أنك عن قريب
إذن بالكفّ تلتمس السبيلا

ولما سافر قاضي العسكر جعل في كل مجلس من مجالس القضاء شاويشاً من

العثمانية يضبط ما يتحصل في كل يوم من أجرة أشغال الناس، فيقسم للقاضي من ذلك المتحصل شيئاً وللشهود شيئاً وله شيء، ثم يأخذ الباقي ويضعه في الصندوق برسم السلطان سليمان القانوني(1).

وفي سنة (928هـ/ 1522م) وصل إلى مصر قاض من قضاة السلطان سليمان القانوني يسمى «قسام التركات» كان مسؤولاً عن جميع التركات الأهلية وغير الأهلية وأعطيت له سلطة مطلقة ولم يعد لأحد حق معارضته في عمله، وكان عليه أن يحصّل خمس (1/5) كل تركة لبيت المال، وكان لديه أوامر صريحة بأن تتم جميع عقود الزواج عنده بعد أخذ رسومها وفق اليسق العثماني(2).

والقاضي المعين من اسطنبول على ولاية ما في زمن العثمانيين لا يوجد له مرتب معين لكنه يستخدم حيلته ووسائله لجمع المال فقاضي كل ولاية لا بد أن يكون من الأروام «العثمانيين» ومذهبه حنفي، أما نوابه فمن الممكن أن يكونوا شافعية أو مالكية حسب الولاية التي يشيع فيها المذهب، وصار القضاة ونوابهم في مصر محكومون بالنظم العثمانية التي سماها العثمانيون «اليسق العثماني»، وطبقاً لتعاليم هذا اليسق عُيّن لِكل موظف خاص له أعوان يسمون بالجعلية، كانوا يأتون كل يوم إلى بيت قاضي من القضاة الأربعة ويجلسون هناك إلى ما بعد صلاة العصر، ويأخذون كل ما يحصل لدى هذا القاضي من رسوم عقود الزواج وغيرها ويذهبون بها إلى بيت والي القاهرة، وهناك توزع طبقاً للقواعد التي وضعها «اليسق»(3).

وعليه نظراً لعدم وجود راتب معين للقاضي يقوم بجمع المال بوسائله بوجه

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص451، 453، 460، 467، 469، والمجتمع المصري تحت الحكم العثماني، مايكل ونتر، ص183.

(2) فصول في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، د. عبد الرحيم عبد الرحمن، ص327 ـ 328.

(3) فصول في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، د. عبد الرحيم عبد الرحمن، ص327.

شرعي وغير شرعي، فيدّعي لنفسه الحق بأن يكون وصيّاً عاماً على التركات لجميع الرعايا الذين يموتون في المدينة خلال فترة وجوده، لكي يمهر بخاتمه على بيوتهم وممتلكاتهم فور وفاة الشخص، فيضطر الورثة إلى التفاوض معه والاتفاق على منحه نسبة معينة من القيمة المقدرة للعقار، وفي جميع القضايا التي أمامه يطالب بنسبة 10٪ على المبلغ المتنازع عليه يدفعه الشخص الذي يكسب القضية، إن هذا الأسلوب يؤدي إلى حدوث ظلم لا حدود له، وذلك لأن مصلحة القاضي تكون مرتبطة بعدد من القضايا التي تعرض على المحكمة، مما يشجع على رفع الدعاوى الكيدية، ويوجد أناس وضيعون يعيشون على إثارة النزاعات، ويحرصون على أن تنتهي تلك النزاعات برفع دعوى أملاً في الحصول على مكافأة صغيرة من المحكمة «كبنات آوى القانون»، كما يقوم أشخاص وضيعون برفع دعوى لا أساس لها من الصحة ضد أشخاص توجد بينهم ضغائن بدافع الانتقام، ويمكن القيام بذلك دون التعرض لدفع التكاليف أو النفقات إذا ما خسر القضية، وذلك لأن المدعى عليه رغم براءته يكون مرغماً على دفع تكاليف الدعوى، وذلك بحسب الضرر المقصود به، وفي الحالات التي يكون فيه الظلم واضحاً جداً، يرضى بعض القضاة بمبلغ أقل مما هو متعارف عليه، أما المدعي فلا تنزل به أية عقوبة[1].

ونجد في قانون نامه مصر الذي دشنه سليمان القانوني لمصر عبر صدره الأعظم إبراهيم باشا أنه في عام (965هـ/ 1557م) تم عدّ من حمل السيف من العسكر مخالفاً لليسق والقانون[2].

وفي طرابلس كان القضاة يأخذون ربع السدس (4٪) من تركات المتوفين[3]، وقال ابن غلبون الطرابلسي معلقاً على ذلك: ((وهو ظلم وجور لم يقل به مسلم ولا ملة من الملل، إلا ما حكى بعض الإخباريين عن فرعون في ابتداء أمره من أخذه

(1) تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان الكسندر وباترك راسل، ترجمة حالد الجبيلي، ص 191.

(2) البشر والحجر القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص128.

(3) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، أحمد الأنصاري، ج1، ص239.

مكسا على الميت، فإن عنوا بالفريضة فريضة فرعون فالإسلام نسخ ما قبله، على أن ذلك لم يكن شريعة وإنما هو ظلم، وإن عنوا أنها فريضة إسلامية واعتقدوا حلها فهم كفار ملحدون، إذ الإجماع والكتاب والسنة على حرمة مال المسلم ودمه بغير وجه حق شرعي، أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾، وأما السنة فالحديث الصحيح «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» والإجماع على ذلك، وكانوا من حرصهم على هذا السحت يقوّمون على ورّاثه جميع ما خلفه من عقار وغيره بأغلى ثمن ويأخذون سدسه، وزيادة فوق ذلك))[1].

ولاحظ أن القضاة العثمانيون في المناطق الأعجمية كالبلقان وغيرها كانوا لا يتورعون عن التحاكم للقوانين نامه العثمانية على عكس القضاة في بلاد العرب لأن البلاد العربية زاخرة بعلمائها رغم أن العثمانيون كانوا يولون قاضياً «روميا» من عندهم على القضاة العرب كما حدث حتى في مكة المكرمة، وكان ذلك سبباً في ذهاب قطب الدين النهروالي الحنفي في سفارة للسلطان العثماني كما ذكرها في مؤلفه «تذكرة النهروالي» حين قام السلطان العثماني سليمان القانوني سنة (943هـ/ 1536م) بعزل القاضي الشافعي عبد اللطيف بن أحمد باكثير وإلغاء قضاة المذاهب الأربعة وتعيين القاضي مصلح الدين الرومي الحنفي[2].

وفي رحلة اليوسي المغربي للحج سنة (1101 ـ 1102هـ/ 1690 ـ 1691م) شهد على ضعف القضاة بمصر وعدم اعتماد البعض منهم على الشرع، مستشهداً برأي أحمد الشرفي والمنوفي من كتابه لطائف أخبار الأول فقال: ((وأما أحكام القضاء في هذه البلاد والوقوف على الحدود والفصل بحكم الله وشريعة نبيه محمد ﷺ وامتثال أمر الله فذلك غير موجود، والموصوف بذلك عديم ومفقود، وكنت يوماً أتكلم مع سيدي أحمد الشَّرَفي في هذا الأمر فأنشدني لبعضهم:

قضاة زماننا صاروا لصوصا
عموما في القضايا لا خصوصا

(1) التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار، ابن غلبون الطرابلسي، ص 186.

(2) السنا الباهر بتكميل النور السافر، السيد الشليّ اليمني، ص 342.

يـرون الغُنْـمَ أمـوال اليتامـى
كأنهُـمُ تلـوا فيهـا نصوصـا

فنخشـى منهُـمُ إن صافحونـا
يَسِـلُّوا مـن خواتمنـا الفصوصـا

وقال الشيخ سيدي محمد المنوفي الإسحاقي الشافعي في تأليفه لطائف أخبار الأُوَل فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول وهو كتاب ظريف عجيب ما نصه «ومن المصائب العجيبة استنابة الجهلة بالأرياف في القضاء، فيقضون بين الناس بما ليس لهم به علم، ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم، ومع ذلك يأخذون الرشوة جهراً من غير تكبر ولا يكتفون منها باليسير، ثم يقدمون على إبطال الحقوق البينة ولا يلتفتون للذي معه الحق وإن تمسك بقيام البينة انتهى».

وهذا دأب قضاة القاهرة أيضاً «اعط الفلوس واقطع الرؤوس».

وما زال التمسك بالسنة المحمدية بمغربنا والحمد لله، وظهور الحق والعدل وتغيير المنكر وإخفائه لمن ابتلي بشيء من ذلك بخلاف هذه البلاد، وعياذاً بالله لا حياء، لا خفية، ولا يعيب أحد لأحد فعلاً، فديار الخمر الصراح مشهورة وسط أسواق المسلمين، قبحهم الله وقبح سعيهم، أخرجنا الله منها في الحين وجعلنا من السالمين...))[1].

ولقد وجد من القضاة العثمانيين الجهلة والأميين وفيهم من عجز عن البتّ في القضايا المعروضة عليه كتقسيم التركة وقضايا الإرث[2].

فاليسق والتحاكم له ظل مستمراً منذ أول يوم في الدولة العثمانية وحتى آخر يوم فيها.

---

(1) رحلة اليوسي، محمد العياشي بن الحسن اليوسي، تحقيق أحمد الباهي، ص 164 ـ 166.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص331.

وإن من الجرائم العثمانية أنهم أجهزوا على العلم فجعلوا المناصب العلمية والدينية تورث كما يورث المتاع، فوسد الأمر إلى غير أهله بحجة أن آباءهم كانوا علماء[1]، ومن الغرائب أن يطلق لقب قاض القضاة على طفل في حولي الرضاعة[2]، وأن تجد كثيراً من القضاة لا يجيدون القراءة ولا الكتابة وكل ذلك لأن مناصب العلم خضعت للسلم الوراثي[3]، والوصول لمنصب القضاء يحتاج للرشوة فقد كان على القاضي المعين في دمشق مثلاً بأمر من إسطنبول أن يدفع الرشوة لمن يساعده في الوصول إلى المنصب، ولهذا فكان عليه أن يمارس الدور نفسه ويرتشي لكي يعوض ما فعله ويحقق الربح المطلوب، والرشوة كانت إما عن طريق الأحكام الصادرة عنه، أو عن طريق تعيين نوابه[4].

ومن أمثلة العبث العثماني والرشوة أن كان شيخ الإسلام مديناً لشخص بقال أو أحد أبناء الحرف ولم يكُ يريد وفاء دينه، والدائن يطالبه بالدين كل وقت، فقال له الشيخ: أتريد أن أعينك قاضياً في أحد الأقضية؟ فقال له البقال: ومن أين لي علم لكي أدير القضاء؟ فأجابه الشيخ: إن القضاء ليس بشيء، وإني أعلمك كلمة تقولها لمن يأتوك في خصومة، فقال ما هي؟ قال الشيخ: قل لمن يأتيك: (شاهداك زوجاك، فهل لديك بينة؟) فصار يقولها بعد أن ولي القضاء.

وقصة أخرى أن قاضي الشطرة في العراق الذي انتهت مدته، رغب في تعيينه في مدينة «سوق الشيوخ» أو «الحي» فأبرق برقية لقاضي بغداد يلتمس منه ترشيحه

(1) خطط الشام، كرد علي، ج4، ص71.

(2) بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق، ليندا شيلشر، ج1، ص323 نقلا عن النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن الثالث عشر الهجري، رسالة ماجستير لرجا غازي رجا العمرات، ص33.

(3) منخبات التواريخ لدمشق، الحصني، ج1 ص304 نقلاً عن النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن الثالث عشر الهجري، رسالة ماجستير لرجا غازي رجا العمرات، ص33.

(4) حركات العامة الدمشقية في القرنين 18 ـ 19، عبد الله حنا، ص16.

لأحد هذين المنصبين قائلاً: (إن سقتم الشيخ إلى السوق فممنون بخمسين، وإن أودعتم الميت إلى الحي فممنون بستين) فتم تعيينه في الحي بعد أن دفع لقاضي بغداد مبلغ 60 ليرة ذهب[1].

وفي زمن السلطان محمد الثالث اشتكى لأحد المقربين منه من شيخ الإسلام بستان زاده محمد أفندي وقال السلطان: ((لم أجد في العالم من يبقى عند كلمته ويفكر بالحق والعدل، فسأله جليسه عند ذلك وقال: لماذا؟ فأجابه السلطان قائلاً: كنت أعامل حيناً من الدهر شيخ الإسلام بستان زاده محمد أفندي بمودة وصداقة، وسرعان ما جعل أخاه غير المتعلم قاضياً لعسكر الروملي وطلب لابنه غير المثقف مركز قضاء مدينة سلانيك))[2].

أما شيخ الإسلام العثماني خواجة سعد الدين أفندي الملقب بـ«جامع الرياستين» فقد شكا منه أيضاً السلطان أحمد الثالث وقال: ((كنت أعتبر معلم والدي سعد الدين أفندي المثل الأعلى، وأعتبره بركة للدين والدولة، إلا أنه أسند وظيفة قاضي عسكر الأناضول لابنه الشاب، ومركز قضاء أدرنه لأصغر أبنائه، لهذا ساءت سمعتي بين القضاة والناس، فقد ترك هو وأبناؤه سمعة سيئة عند الناس))[3].

وشيخ الإسلام العثماني محمد بهائي أفندي والذي عين شيخاً للإسلام لمرتين تولى منصب قاضي حلب قبل أن يصبح شيخاً للإسلام، وتم عزله من قضاء حلب لشربه الدخان والمكيفات ونفي لقبرص، ثم أعيد تنصيبه وتدرج في مناصب القضاء المختلفة في الدولة العثمانية فما هي هذه المكيفات؟؟ قال المحبي في خلاصة الأثر ((ولم يكن فيه عيب يسند إليه إلا استعماله للمكيفات من الأفيون والبرش))[4].

وكذلك شيخ الإسلام العثماني فيض الله أفندي في زمن السلطان مصطفى

---

(1) تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي، ص 92.

(2) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص432.

(3) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص444.

(4) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص503.

الثاني كان يمنح المناصب لأقاربه حصراً فمنح منصب نقيب الأشراف لابنه فتح الله أفندي وجعله ولي عهد لمنصب شيخ الإسلام، وقد منح ابنه مصطفى أفندي منصب قاضي عسكر الأناضول ومنح ابن عمه محمد دده أفندي منصب قاضي عسكر الروملي(1).

وفي حلب سنة (1281هـ/ 1865م) ولي قضاءها قاض عرف عند الناس باسم «أبي دية» لأن يده مقطوعة من مفصل ذراعها وكان ظالماً منهمكاً في المعاصي متجاهراً بتناول الرشوة(2).

ومفتي الموصل سنة (1122هـ/ 1710م) وهو يحيى بن مراد العمري كان يمتلك 40 جارية من الكرج وكان يشرب الخمر ويقول الشعر فيه(3).

وجاء في جريدة إقدام العثمانية زمن الاتحاديين أن مستشرقاً نمساوياً رأى بعينه وسمع بأذنه شكاية لأحد اليمانيين للوالي العثماني بواسطة المترجم، فعكسها المترجم عكساً حتى جعل الحنظل عسلاً(4).

ويذكر الرحالة الإيطالي رينزو مانزوني أن كبير قضاة العثمانيين اليمن رضا بيك كان أكثر شخص رآه من أي ديانة يتمتع بحرية وأقل روح تعصب إذ رآه في أحد المناسبات يشرب قنينتي جعة بالكامل وقنينتي جعة ألمانية وكؤوساً عديدة من النبيذ ثم بعض الكونياك وأخيراً الشمبانيا، وبعد الغداء نهض القاضي وكأنه لم يشرب شيئاً وذهب ليتوضأ، ثم أمّ صلاة العصر بالباشا والأعيان والمدعوين وكله خشوع واستجماع، وبعد صلاة العصر ذهبنا إلى السلاملك وهي صالة الاستقبال الرسمية فجلس القاضي رضا بيك إلى جانبي وقال لي بالعربية إنه لا يحب علي أن استغرب أو أتعجب إن كان هو رجل دين مسلم يشرب كل هذا النبيذ والجعة والكحول(5).

---

(1) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ج1، ص578.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص299.

(3) العراق في العهد العثماني الثاني 1638 ـ 1750، خليل علي مراد، ص200.

(4) الحكم العثماني في اليمن، د. فاروق عثمان أباظة، ص 244.

(5) رحلة إلى صنعاء رينزو مانزوني، ترجمة ماسيمو خيرالله، ص237.

وإذا أردنا أن نقف على الأمر فهنا ما ينبيك عن أحد أهم الشخصيات العثمانية الدينية ومن ولي مشيخة الإسلام في زمن السلطان عبد الحميد الثاني وهو أبو الهدى الصيادي وهو محمد بن حسن وادي بن علي بن خزام الصيادي الرفاعي الحسيني، ولد في خان شيخون، من أعمال معرة النعمان، التابعة لولاية حلب في حينها. وولّي نقابة الأشراف فيها ووصل أن صار شيخ إسلام العثمانيين وكان أكبر مؤثر على السلطان عبد الحميد وهو الذي تصدى للسلفية وعمل على منع انتشارها زمن السلطان عبد الحميد الثاني في الشام والعراق، وينقل محمد علي كرد في مذكراته عن والده قائلاً: ((كنا بضعة تجار من الشاميين ننزل في اسطنبول في خان من خاناتها ولم تكن الفنادق يومئذ معروفة وكنا نتآلف ونشترك في النفقة والسمر وكان يزورنا درويش شاب أسمر اللون جهوري الصوت تبدو إمارات الذكاء عليه وله جدائل يرخيها على ظهره ويعتمُّ بمئزر ويكتسي عباءة وقفطاناً، ويضرب بالدفّ وينشد أشعاراً على طريقة القوم، وما كان يشاركنا في النفقة ومهمته أن يسلينا بأناشيده كل ليلة، وهذا الفتى هو محمد بن حسن وادي المعروف بأبي الهدى الصيادي الرفاعي وليد قرية خان شيخون بحلب، وجرّنا الحديث في إحدى العشايا إلى البحث عن أفضل من مشى على الأرض بعد رسول الله ﷺ وذهبت بنا الآراء كل مذهب وأخذ كل منا يدلي بما يراه، فصرح أبو الهدى برأي لم يرض عنه الجماعة وعدّوه تهجماً على الصحابة الكرام، فقال إن نقطة واحدة أريقت من دماء آل البيت أفضل من كل من مشى على الأرض بعد الرسول، فقال له مناقشوه: فأين إذا يا جاهل أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وكبار الصحابة والأئمة، وقام أحدهم ولطم أبا الهدى على وجهه وحاول أن يزيده صفعاً فحلت بينهما معتذراً من أبي الهدى بأنهم لم يفهموا قصده وأولوا كلامه تأويلاً ما كان يريده، ومضت أيام انقطع فيها أبا الهدى عن مجلس أصحاب الخان وعرضت في غضون ذلك لبعض الشاميين مسألة اقتضى أن يُكلم بشأنها ناظر الضبطية «الأمن العام» فانتدبني إخواني للقيام بهذه الوساطة بدعوى أني أعرف قليلاً من التركية وصورتي مقبولة وأني جسور

اعتدت مقابلة الكبراء فذهبت إلى النظارة واستأذنت على الناظر، فلما فتحت لي ستارة البهو كان أول ما وقع نظري عليه هو ذلك الصاحب الذي أنقذته من الصفع يوم الخان، شاهدته قاعداً في صدر المجلس والناظر جالس بين يديه جلسة الصغير مع الكبير وأدركت في الحال أن الشيخ أبا الهدى أصبح ذا مظهر جديد حتى صار ناظر الشحنة يقعد على رفعة مقامه يقعد منه مقعد المُخبت المتماوت، ولم ألبث أن عدلت على رأسي عمامتي ورددت طرف جبتي على قامتي وتقدمت بأدب نحو أبي الهدى لأسلم عليه أولاً وأظهر أني أحاول تقبيل يده، فلما شاهد أبو الهدى حركتي هذه انتصب قائماً وخف للسلام علي وعانقني بلهفة عناق الأخ أخاه وأخذ يسألني عن صحتي وأعمالي، والتفت للباشا الناظر يعرفني إليه تعريفاً جميلاً ويثني علي الثناء المستطاب قائلاً هذا فلان من أعيان دمشق وكبار تجارها وهو على جانب عظيم من الأدب والفصاحة، ثم تكلمت في المسألة التي جئت من أجلها فانحلت في الحال، وبعد مغادرة النظارة علمت أن السبب في تقدم أبي الهدى هذا التقدم السريع هو أن امرأة الناظر هذا أصيبت بمرض أعجز الأطباء وكان يحبها حباً جماً فتذرع بكل ما في وسعه لشفائها ولما كاد ييأس من عافيتها وصفوا له أبو الهدى الصيادي وما يكتبه من حجب وتمائم وما يقرؤه من أدعية وعزائم، فاستدعاه ليطبب له حبيبته بما عنده من بضاعة المشايخ بعد عجز الطب الحديث عن برئها والغالب أن الشيخ لم يقطع ترتيب الطبيب وترك السيدة تتناول ما وصفه من عقاقير وأدوية فبرأت بعد أيام فعظم مقام الشيخ في عين سيدها وشاع بذلك ذكره في دار الملك وكثر قصاده، والمعتقدون به وجمهور الترك يحسنون ظنهم بمن يأتيهم من طريق الدين بما يلائم عقليتهم ويسارعون إلى تصديق من يعتقدون فيه الخير، ولم تمض أيام حتى أصيبت إحدى حظايا السلطان عبد الحميد الثاني بعارض يشبه عارض امرأة الناظر فلما علم الوزير بالأمر عرض على مولاه ما كان من الشيخ أبي الهدى مع زوجته وقال فيه كل خير حببه إلى السلطان، فاستدعاه السلطان لمداواة حظيته بأدعيته فجاء يداويها بما داوى به امرأة الناظر فشفيت الجارية بعد أيام وأعقب

ذلك اتصال أبي الهدى الصيادي بالسلطان عبد الحميد الثاني، فأقبلت السعادة على أبي الهدى الصيادي فتقمصها وسيق إليه العز بعد الخمول فأصبح مستشار السلطان وأحد الرجال الممتازين في دولته يستأمنه في المسائل العظمى ولا تصبر نفسه عن فراقه زمناً طويلاً، وكان من أعماله مكافحة المذهب الوهابي «السلفية» لئلا يتسرب للشام والعراق لأن السلطان كان يخاف على ملكه في ديار العرب من الوهابيين وصاحبهم.

وقد يتعمد الشيخ أحياناً إظهار الغضب على السلطان فينقطع عن غشيان قصره مدة فلا يرى السلطان بداً من أن يسترضيه بالهبات العظيمة ليعود إلى ما كان عليه معه من التواصل، وأصبح صاحب الكلمة العليا حقاً بين أرباب الدولة، والشفيع الصادق الذي لا ترد شفاعته يشير على السلطان بنصب من يرضى عنهم من الرجال، وينصب حتى الصدور العظام والوزراء الفخام وبعمله هذا أصبحت الوزارات أو بعضها رهن إشارته في كل ما يطلب إليها.

وكان من سياسة الصيادي أن يحمل سلطانه عبد الحميد على الاعتقاد بأنه صاحب النفوذ الأكبر في الولايات العربية، رضاه رضا العرب وغضبه غضبهم، وأن عرب السلطنة العثمانية في قبضته يحركهم ويسكنهم كما شاء واقتضته هذه السياسة أن يتخذ لها من الذرائع السرية والجهرية ما يلجأ إليه بعض الماكرين السياسيين الماهرين ويتحيل لبلوغ مقصده بكل ما أوتي من ذكاء ودهاء ولقد رأى من متممات هذه السياسة أن يفتح بابه لكل طالب، فشخص إليه أرباب المصالح من الأقطار العربية، يتوسلون بجاههم للحصول على رغائبهم، هذا يريد أن يتولى القضاء أو الإفتاء، وهذا يرغب في ترقية درجته في دائرته، وهذا ينشد عملاً يعيش به في بلدته، وهذا يكتفي بأن يثبت له نسبه ويصادق عليه، وهذا يطمع في الاستيلاء على وقف عظيم، كل هؤلاء ومن على شاكلتهم يفدون على السيد الصيادي فينتشلهم من الفقر ويسوّدهم على الدهر.

وظل الصيادي على تصوفه وممارسة طريقته والولوع بالإنشاد فأقام إلى جانب

قصره زاوية ينزل إليها بنفسه مرتين في الأسبوع فينشد فيها ويضرب بالطار ويترنم بقصائد يزعم أنها لشيخه الرواس وأنه بغدادي الأصل ودرس في الأزهر، وأنه وافاه أجله في خان شيخون فأعطاه الطريق ودفع إليه شعره ولقنه سره، وقد بنى الصيادي لشيخه زاوية في بغداد وبنى مثلها في أماكن من ديار العرب رأى فيها حاجة ماسة لنشر طريقته، أما الشيخ الرواس صاحب الشعر الذي كان محبباً إلى قلب أبي الهدى فقد حدثني الثقة أنه شخص موهوم، ولم يعرف رجل اسمه الرواس صاحب طريقة وشاعر مقبول الشعر.

ويقول بعضهم إن أبا الهدى الصيادي لم يكن على شيء كثير من العلم والأدب أول ظهوره، فلما عظمت شخصيته جلب المعلمين لأولاده، فكان بحجة أنه يلاحظ دروسهم يستمع لما يلقيه الأساتذة وبذلك تعلم على ما قوي به على وضع بعض كتب التصوف والأدب بلغت نحواً من أربعين رسالة وكتابة، وقيل إن بعض خواصه نحله بعضها، وأنه ما كان ينظم ولا ينثر والناظمون والناثرون بعض قاصديه وجلسائه[1].

ولضعف العلماء عند العثمانيين يذكر الأستاذ كرد علي في مذكراته عن أحد علماء دمشق اسمه الشيخ إسماعيل الحائك كان حنفي المذهب وكانت بينه وبين آل العمادي الأسرة التي توارثت إفتاء دمشق مساجلات وكلام نظراً لضعف الأحفاد عما كان عليه الأجداد، وكان إسماعيل الحائك يعترض على فتاوى مفتي دمشق وفي يوم الجمعة كان الشيخ إسماعيل الحائك ينقطع عن عمله في الحياكة ويذهب في ضحى يوم الجمعة راكباً حماره ويجعل في خرجه ما يأكل وكتباً يطالعها وكان في طريقه إلى نزهته يجتاز بدار الفتوى في دمشق غالباً، فاتفق في بعض الجمع أن صادف الشيخ وهو ذاهب إلى البستان على باب آل العمادي المفتي ابن المفتي وأخاه فسلم عليهما، فقال له أحدهما بتهكم وازدراء إلى أين يا شيخ إسماعيل؟ هل أنت ذاهب لأخذ منصب الفتوى؟ فأجابه الشيخ: أفعل إن شاء الله ومضى الشيخ

---

(1) المذكرات محمد علي كرد ص242 ـ 246.

في طريقه وتحول من سكة أخرى إلى داره وأخذ شيئاً مما كان ادخر من الدراهم ودفع لزوجه جانباً، وسافر على حماره يريد الإستانة فبلغها في أربعين يوماً، وجعل يجلس في حانوت على باب الخان الذي كان نازلاً فيه، وعرف صاحب الحانوت وجيرانه أن هذا الرجل الشامي من العلماء فكانوا يحترمونه ويكرمونه واتفق أن عرضت على الدولة العثمانية من بعض الدول الأجنبية فتوى تعذر على علماء الإستانة الإجابة عليها وقص بعضهم على الشيخ قصة الفتوى وعجز العلماء عن الإجابة عليها، وحمل الشيخ إلى أمانة الفتوى ليأخذ السؤال منها ويجيب ففعل، ولما عرض ما كتبه على شيخ الإسلام أعجبه فبعث يستدعيه وعرض جوابه على السلطان فسرّ كثيراً وأصدر أمراً بمنح الشيخ دنانير كثيرة وقال السلطان لشيخ الإسلام: لا شك أن هذا العالم الكبير قدم العاصمة لغرض له يريد تحقيقه فاسأله ما يريد، فقال الشيخ إسماعيل: إفتاء دمشق وتدريس المدرسة الفلانية والوقف الفلاني فكتب له بذلك وعاد إلى دمشق وحدث نفسه بالمرور من أمام بيت العمادي فاتفق وجود شقيق المفتي فقال له أين كنت يا شيخ إسماعيل فإنا لم نرك من وقت طويل؟ فأجابه: ألست قلت لي أن آخذ الفتوى؟ فأنا عملت بقولك فوجهها السلطان علي فسقط في أيدي بني العمادي[1].

والقصد من نقلي لهذا هو تبيان العجز المتواتر عند رأس الهرم فهذا أكبر عمامة فيهم وهو منصب شيخ الإسلام عجز عن حل فتوى فلا غرابة إذن في من هو دونه.

وإن أردنا أن نعرض مثلاً بعض جوانب أحكام القضاء الجنائي زمن العثمانيين، لأن القانون الجنائي العثماني هو مجموعة قوانين «تكمّل ما في الشريعة الإسلامية»[2] حسب وجهة نظرهم

فنذكر على سبيل المثال نذكر التالي:

1 ـ سارق الخيل يعاقب بقطع اليد أو غرامة قيمتها 200 أقجة فضية أو 5 قطع ذهبية.

---

(1) المذكرات، محمد كرد علي، ج1، ص33.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص117.

2 ـ شارب الخمر يعاقب بالجلد في قانون القاضي وفي القانون السلطاني يعاقب بغرامة نقدية.

3 ـ الزناة بشكل عام والحكم عام للرعية أو للطبقة العسكرية

ـ المحصنين تحدد عليهم غرامة مالية حسب وضعهم المادي فالأغنياء إذا زنوا يدفعون 300 أقجة أما الفقراء فيدفعون 100 أقجة «أقجة عملة العثمانيين الفضية».

ـ الزناة غير المحصنين فحسب مستواهم المادي أيضاً وتتراوح غرامتهم من 30 ـ 100 أقجة حسب المستوى المادي[1].

وكان حد الزنا في مصر وفق قانون نامه العثماني عقوبة مالية تتراوح بين 40 ـ 300 نصف للزاني المتزوج، ومن 30 ـ 100 لغير المتزوج، وهناك عقوبة لمن أبقى زوجته الزانية هي 30 ـ 100 نصف[2].

4 ـ وفي زمن سليمان القانوني كان خطف الفتية أو الفتيات الصغار والاعتداء عليهم جنسياً (غرامة بما يتناسب مع قدرة الفرد على الدفع)[3]، ونجد في مصر في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي أن العقوبة على اختطاف النساء واغتصابهن في قانون ولاية آل عثمان الخاص بمصر تمثلت في التعزير والخصي إضافة لعقوبة مالية من 1 ـ 100 نصف لمن خطف امرأة واغتصبها، أما اللواط والاختطاف للصبية واللواطة فيهم فكانت العقوبة مالية فقط بين 30 ـ 300 نصف فضة، وكافة الوثائق تشير أن القضاة اكتفوا بالتعزير فقط رغم انتشار هذه الرذيلة إلا فيما ندر[4].

5 ـ الاعتداء على الآخرين بالسب والضرب واقتطاع عضو من الأعضاء تكون

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص118.

(2) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص149.

(3) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص38.

(4) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص150.

العقوبة الغرامة المالية[1].

6ـ وحد القذف في الإسلام ثابت بنص قطعي هو ثمانون جلدة لكن نجد في مصر وفي القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي وفي زمن العثمانيين تحديداً أن عقوبة القذف كانت مقتصرة على التعزير ولم تكن تتجاوز 3 جلدات وفي قانون نامه آل عثمان أو اليسق العثماني نص على وجود عقوبة مالية إلى جانب العقوبة الجسدية وهي أن تدفع أقجه واحدة عن كل 2–3 جلدات[2].

7ـ السارقون ومخالفي الفرائض الدينية وشهود الزور وشاربو الخمر والعاملون بالربا بفائدة تربو على 11٪ فتكون العقوبة كالتالي:

ـ شارب كأس من الخمر غرامة أقجة واحدة، وترك الأمر للقاضي في ذلك فنجد أنه في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي في مصر تحديداً لم تطبق أي حالة إقامة لحد الخمر واكتفى القاضي بالتعزير إلا فيما ندر[3].

ـ المفطر في شهر رمضان غرامة أقجة واحدة.

ـ السارق تختلف عقوبته حسب السرقة فإن سرق طيراً يدفع أقجة واحدة، أما إذا كان حيوان كالحمل فتقطع يده أو يدفع 200 أقجه، وإذا كان السارق إقطاعياً من أرباب التيمار والزعامة فلا تنفذ فيه العقوبة ويتم إيقافه وتقديم تقرير للباب العالي لينظر في أمره [4]، أما في العراق فقد كان أصحاب الإقطاعات والأشخاص الذين يستلمون وظائفهم ببراءة سلطانية لا يجوز الحكم عليهم بالتعزير، بل على القاضي أن يوبخهم ويطلب منهم عدم تكرار ما فعلوه، وإذا كان جرمهم كبيراً فيعزلون من مناصبهم[5].

---

(1) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص 38 ـ 39.

(2) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص141.

(3) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص148.

(4) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص 38.

(5) العراق في العهد العثماني الثاني 168 ـ 1750، خليل علي مراد، ص190.

ولقد توسعت الدولة العثمانية في الغرامات المالية وفرضها منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي كبديل عن العقوبات الشرعية «الحدود»، ففي عقوبات كالزنا والسرقة تم استبدال الحد الشرعي بغرامة مالية وفي ذلك يقول سامي زبيدة إن الفقهاء الأوائل رفضوا بشدة العقوبات المالية بديلاً عن الحدود، ولكنها صارت في العصر العثماني أحد مصادر الدخل لخزينة الدولة[1].

بل بلغ بالعثمانيين التمييز بين الغرامات المفروضة على مرتكبي نفس الجريمة على أساس أخذ المستوى المعاشي للمجرم وإمكانياته بنظر الاعتبار، فقد ورد في قانون نامة الموصل من أن الشخص الذي يفقأ عينًا أو يكسر يداً يدفع 200 أقجة غرامة إذا كان غنيًا و150 أقجة إذا كان متوسط الحال و100 أقجة إذا كان فقيراً وهكذا[2].

وسليمان القانوني هو أول من حدد أعلى قيمة إقراض بالفائدة الربوية بنسبة 11٪ لأن البعض كان يقرض بـ20٪ و30٪ فحددها بحد أقصى 11٪ [3]، وكان يتم التحايل في القروض المقدمة بفائدة في وثائق المحاكم الدينية عبر منح القرض إضافة إليه افتراض وجود سلعة بنسبة 20٪ وكانت غالبًا الصابون، ويكون المستدينون قاموا بشرائها من الدائن فيضاف ثمنها على القرض وما هو إلا الفائدة الربوية بعينها[4].

وأخيراً يقول باتريك راسل الطبيب الإنجليزي الذي تواجد في حلب في القرن الثامن عشر الميلادي: ((قال لي المفتي «مفتي حلب طرابلسي أفندي» الذي كنت على صداقة حميمة معه في إحدى محادثاتنا أنه يريد أن يطلب مني معروفًا، بأنه

---

(1) مصر العثمانية والتحولات المالية (1500 ـ 1800)، نيللي حنا، ترجمة مجدي جرجس، ص39.

(2) العراق في العهد العثماني الثاني 168 ـ 1750، خليل علي مراد، ص190.

(3) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص 64.

(4) الاقتصاد السياسي لدمشق في القرن الـ19 بُنى تقليدية في عصر رأس المال، زهير غزال، ترجمة د.ملكة أبيض، ص121

لدى عودتي إلى انجلترا، أن أكون واعياً بألا أظلم الدين الإسلامي، نتيجة تشكيل آرائي عنه مما شاهدت ولاحظت من ممارسات المسلمين، وتابع قوله: إذا أخذت عكس ما نمارسه يومياً على أنه الشرع الحقيقي، فستكون أقرب إلى الحقيقة، وأقل عرضة لتضليل قومك))[1].

ب ـ قانون قتل الإخوة:

حسب المعتقدات التركية القديمة فقد كان تعيين السلطان من الله، فأي محاولة للانقلاب عليه أو خلعه تعتبر مخالفة لإرادة الله هذا بشكل نظري وعليه انسحب صراع الإخوة فيما بينهم عند العثمانيين على أنه نوع من الحكم الإلهي [2]، فالقتل الذي ارتكبه محمد الثاني «الفاتح» للتخلص من إخوته لم يكن قتلاً فحسب بل كان قانوناً شرّعه محمد الثاني «الفاتح» في قانونه المسمى «فاتح نامه» لذلك سار عليه من جاء بعده، إذ تقول المادة في دستور فاتح نامه (يمكن لأي من أبنائي الذين سيهبهم الله السلطنة، أن يتخلص من إخوته لأجل مصلحة الدولة، وهو ما يقره غالبية العلماء)[3]

وأدى تشريع هذا القانون المخالف للشريعة لمجزرة حقيقية في حق أناس وصغار لا ذنب لهم، فقتل محمد الثاني «الفاتح» أخوه الرضيع، وقتل سليم إخوته، وسليمان القانوني قتل ولديه، وقام مراد الثالث بخنق خمسة من إخوته، ومحمد الثالث أعدم 19 أخا من إخوته وقام بإصدار أمر بتحديد إقامة من تبقى منهم داخل غرف مخصصة في دار الحريم عرفت بالأقفاص، وحظر على الأمراء الخروج منها والزواج ونتيجة للخوف من القتل صار غالبية الأمراء يعانون من عقد نفسية[4].

فحين دُعِيَ سليمان الثاني (1099 ـ 1102هـ/ 1687 ـ 1691م) لتولي العرش أخذ

(1) تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان ألكسندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص198.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص95.

(3) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص96.

(4) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص96.

يشكو حاله أمام كبار الشخصيات في البلاط والذين جاؤوا كي يخرجوه من القفص إذ قال: ((قولوا لي إذا كان أجلي قد حان، اسمحوا لي بالصلاة، ثم نفذوا فيّ ما قررتم، إنني هنا منذ طفولتي، منذ أربعين سنة، من الأفضل الموت بسرعة على الموت ببطء كل يوم نعاني هنا من الرعب لكي نتنفس فقط))[1].

أما السلطان سليم الثاني وهو ابن السلطان سليمان القانوني فيذكره المؤرخ العثماني بجوي إبراهيم أفندي بالقول حين ترجمته لأبنائه: ((له سلطان مراد خان وهو خير خلف لوالده على العرش... وله سلطان مصطفى وشهزاده سلطان عثمان وأيضاً اثنين من الشهزادية لم تحرر أسماؤهم الشريفة وقد قتل هؤلاء جميعاً أثناء جلوس مراد الثالث على العرش وذلك بموجب القانون العثماني))[2]، وتأكد هذا حين جنازة السلطان سليم الثاني إذ يقول بجوي إبراهيم أفندي في تاريخه: ((وبعد الظهر صُلّيت صلاة الجنازة على السلطان سليم الثاني... وبعد صلاة العصر أديت أيضاً صلاة الجنازة على خمسة أفراد من الأمراء الذين قضوا بلا جرم))[3] بمعنى أن قتلهم تم بعد صلاة الظهر وقبل صلاة العصر.

ومراد الثاني المذكور لكثرة جواريه اللاتي زدن عن 40 جارية ولكثرة حبه للجماع بعد أن كان معقوداً عليه وزاهداً فيه بحسب بجوي صار له أولاد وبنات كثر، لكن حين وفاته قتلوا له بموجب القانون العثماني «المنحوس» حسب وصف بجوي 19 ابناً وبقيت له 26 بنتاً =[4]، وهؤلاء التسعة عشر تم أخذهم من أحضان والدتهم طوعاً أو كرهاً وقتلوا في نفس الليلة التي تم فيها تنصيب السلطان محمد الثالث وصلى عليهم في اليوم التالي شيخ الإسلام العثماني «بوستان زاده أفندي» وتم دفنهم تحت قدم أبيهم[5].

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك ص97.

(2) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ج1، ص478.

(3) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ج1، ص542.

(4) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ج2، ص31-32.

(5) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ج2، ص202.

والسلطان عثمان الثاني ابن السلطان أحمد الأول قتل أخوه الأصغر الشهزادة «الأمير» محمد خان وأيضاً تم قتل الشهزادة بايزيد خان والشهزادة سليمان خان خنقاً على يد أخيهم السلطان مراد الرابع يقول بجوي أفندي: ((وكان السلطان مراد «الرابع» قد اصطحب الشهزادة «سليمان خان» لفترة ولقد رأيناه عدة مرات بينما كان يتجول وهو يقوم بتغيير ملابسه فكانت بشرته ذابلة يعني بها تجاعيد، وكان ظاهراً بوضوح أنه لم يبق في وجهه المبارك الرونق والشباب مخافة القتل، وفي النهاية لم ينجُ مما خاف منه))[1].

ومما يروى في قتل السلطان عثمان الثاني لشقيقه الشاهزادة «سليمان خان» سنة (1029هـ/ 1620م) بلا سبب ولا جرم أنه أراد استصدار فتوى من شيخ الإسلام العثماني أسعد أفندي لكنه رفض ولم يرض بإصدارها فأصدر الفتوى له بقتل شقيقه «طاش كبري زاده كمال أفندي»[2].

أما طريقة القتل فكانت لا تتم إلا خنقاً بوتر قوس وهي طريقة تركية متوارثة طبقها السلاجقة ومن بعدهم من الأسر التركية الحاكمة تقتضي بأن أمراء السلالة يجب ألا تراق دماؤهم عند قتلهم[3]، واستبدل قانون القتل لاحقاً بقانون القفص وهو حبس الأمراء في جناح خاص في الحرملك منذ زمن محمد الثالث الذي قتل تسعة عشر نفساً من إخوته، وانتظر العثمانيون إلى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي لإلغاء القفص[4].

وحين أهدى الإمبراطور غليوم قنديلاً ليعلق على قبر صلاح الدين الأيوبي وقرر أن يحتفل بوضعه في احتفالية ليلة القدر سنة (1333هـ/ 1915م)، وأن يخطب الدكتور عبد الرحمن الشاهبندر بالعربية والوالي خلوصي بالتركية والبارون

---

(1) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ج2، ص404-405.

(2) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ج2، ص436.

(3) المدخل إلى التاريخ التركي، يلماز أوزتونا، ص274.

(4) الجريمة العثمانية، وليد فكري، ص67.

أوبنهايم مندوب الإمبراطور غليوم بالفرنسية في الجامع الأموي بدمشق ويختم الاحتفال بكلمة لجمال باشا، فانتهز الشاهبندر وتحدث عن صلاح الدين وعدله وسعة صدره وإنصافه حتى في معاملة أعدائه وقال: ((وما على جمال باشا إذا أراد أن يحفظ التاريخ اسمه كما حفظ اسم صلاح الدين إلا أن يسير على منواله في العفو والرحمة والرأفة بالناس)) فما كاد ينتهي من خطابه حتى تقدم جمال باشا إلى المنبر غير متقيد بنظام الحفلة وقال: ((ليس للسلطان صلاح الدين الذي أسهب في مدحه الدكتور الشاهبندر الخليفة الوحيد في عظمته بل إن التاريخ حفظ اسم السلطان سليم بين كبار الخلفاء أيضاً مع أنه فتك بأخوته وأهله ورجال دولته لأنه وجدهم قد تآمروا عليه....))(1).

فهو هنا يثبت إجرام سلطانه سليم وأخذه لقانون جده محمد الثاني «الفاتح» في التخلص من كل منافس حتى وإن كان رضيعاً.

ج ـ التحكم بالأوقاف:

إن مما يلفت نظر الباحث في التاريخ العثماني هو قضية حرصهم حين استيلائهم على بلد ما على حصر أوقافه بشكل كامل، والذي يظهر لي أن الغاية من ذلك هو في سبيل تحصيل المنافع المادية منها أو فرض رسوم عليها أو قل بشكل عام الانتفاع بوجه من الوجوه أو عبر قانون من القوانين بمداخيل بعض هذه الأوقاف.

يقول حكمت قفلجملي واصفاً الأوقاف زمن الدولة العثمانية ((إن الوقف حسب الشريعة في الأساس هو المبدأ القاضي بنقل الملكية الخاصة من أن تكون ملكية لشخص فرد في سبيل فائدة الجماعة، غير أن هذا المبدأ الواضح قلب إلى نقيضه أثناء التطبيق العملي، إذ جرى تحويل الأراضي الأميرية التي تعود ملكيتها للعامة نحو استغلال الأشخاص بصورة مقنّعة ولا حياء فيها، وهكذا فقد تم دوس أوامر الشريعة الإسلامية، ونظراً لقيامهم بإقحام رمح الخروج على الشريعة هذا في كيس التزوير تحت ستار الدين، ولو بان طرفه، فإن اللصوصية الوقفية جُعلت

(1) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص175.

محرمة اللمس والاعتراض عبر تغليفها بغلاف «مقدس» مزعوم))[1].

ففي سنة (947هـ/ 1540م) قام رجل من العثمانيين مكلف بمراسيم بعمل إحصاء لبيوت ودكاكين مدينة عدن للإشراف على الأوقاف وبيوت الديوان وبيعها وفق ما تقتضيه المصلحة، فعدها فكان عدد بيوتها 1100 دار منها 100 دار للديوان ودكاكينها كانت 1200 دكان ومساجدها نحو 100 وبضعة عشر مسجد[2].

وسنان باشا حين استولى على اليمن سنة (977 ـ 978هـ/ 1569 ـ 1570م) أنشأ أول سجل شامل للأوقاف في اليمن سمي بـ«المسودة السنانية» وتتكون من مجلدين الأول حرر في سنة (1016هـ/ 1607م) والثاني حرر في (1026هـ/ 1617م) وهي لا تزال محفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف والإرشاد بالجامع الكبير في صنعاء، وفيها حصر لكل ممتلكات الأوقاف في المحافظات الشمالية الشرقية في اليمن[3].

وما إن دخل السلطان سليم مصر واستولى عليها وفي فترة لم يستتب الأمر له فيها إذ كان لا زال طومان باي المملوكي مختفياً ومقاوماً له قام في محرم سنة (923هـ/ 1517م) بنصب الدفتردار الشرقي يونس الاستادار وجعله متحدثاً على البلاد الشرقية في مصر ليقوم بمسحها وليكشف ما بها من إقطاعات الجراكسة وغير ذلك من الأوقاف والرزق، كما قرر فخر الدين بن عوض وبركات أخا شرف الدين الصغير متحدثين في الجهات الغربية من مصر، وكذلك قرر الزيني بركات بن موسى متحدثاً على جهات المحلة، وشرف الدين الصغير وأبا البقا ناظر الاسطبل متحدثين على الوجه القبلي، وهذا ذات الأمر الذي فعله سليم أيضاً حين استولى على الشام سنة (922هـ/ 1516م) وهو ما فعله العثمانيون سابقاً حين استولوا على القرم أيضاً في زمن السلطان محمد الثاني «الفاتح»[4].

---

(1) التاريخ العثماني رؤية مادية، حكمت قفلجملي، ترجمة فاضل لقمان، ص 117 ـ 118.

(2) تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر، محمد بن عمر الطيب بافقيه، ص278.

(3) بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، ص220.

(4) الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د محمد عفيفي، ص25 ـ 36.

وعلى الرغم أنه مبدئيًا أبقى السلطان سليم الأول أوضاع الأوقاف على ما هي عليه زمن المماليك والتي كانت تمثل 40 ٪ من جملة أراضي مصر الزراعية رغم نصيحة وزرائه بسحب أوقاف الجراكسة لكنه رفض ذلك، إلا أنه ما إن رحل عن مصر وتولى خاير بك سنة (923هـ/ 1517م) حتى وافق على نصيحة رجال الإدارة المالية بفرض خراج الرزق على الأوقاف لمواجهة «الشراقي» وهو نقص النيل، وحين اعترض عليه الناس أجاب خاير بك بأن هذا أمر السلطان سليم، وفرض أيضًا لسنة (924هـ/ 1518م) وسنة (926هـ/ 1519م) وسنة (929هـ/ 1523م) واستمر الوضع حتى صدور قانون نامه أوقاف مصر[1].

وكانت لنتيجة فرض «اليسق العثماني» في مصر أن قام قضاة مصر في سنة (928هـ ـ 1522م) بالإجماع برفض تسليم سجلات محاكمهم المملوكية للقاضي العثماني المولى صالح، وأخفوا هذه السجلات في أماكن لم تستطع عيون خاير بك وأعوانه الوصول إليها، مما اضطر الدولة العثمانية عندها لإنشاء سجلات جديدة في جميع المحاكم على غرار سجلات محاكم اسطنبول[2]، والغالب أنهم أخفوها حتى لا تظهر كشوفات الأوقاف للعثمانيين بالتفصيل كما ستبين القصة التالية إذ نقل لنا ابن طولون في الشام شيئًا من ذلك فقال: ((بعث القاضي الرومي بورقة إلى المحيوي النعيمي للحضور إليهم لأن الأخير صنّف مصنفًا لخصه مؤلف كتابنا ابن طولون الحمصي باسم «تنبيه الطالب والدارس على بيان مواضع الفائدة كدور القرآن والحديث والمدارس» فحضر لهم المحيوي النعيمي وعلم قصدهم أنهم يريدون الكشف عن الأوقاف من طريق مصنفه فقال لهم العادة إخراج قوائم كشف الأوقاف من فلان وفلان وفلان فقالوا أي الروم قد أحضرناهم فقال لهم في ذلك كفاية فقالوا أرنا مصنفك فلم يخرجه لهم وأخرج لهم أسماء المدارس مجردة

(1) الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د محمد عفيفي، ص 27 ـ 32.

(2) دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني، د. عبد الجواد صابر إسماعيل، ص69.

في ورقة))[1]، ومصنف الشيخ محي الدين النعيمي هو الكتاب الشهير «الدارس في تاريخ المدارس» وهو يصف مدارس وأوقاف دمشق.

وقد كان في سنة (923هـ/ 1517م) أن تم النداء على كل من له مستند لوقف أو مسجد أو جامع أو مدرسة أو تربة أو خانقاه [2] فخاف أهل الأوقاف من النائب والقاضي الرومي والدفتردار[3]، ثم تكرر منهم ذلك مرة أخرى في نفس العام ونادوا أن من كان عنده نظر وقف فليحضر لنحاسبه عليه عن سنتين فحضر بعض الناس، فمسكوا مكاتيب أوقافهم، فنفرت منهم الناس وضجوا وخصوصاً من قاضي البلد فإنه تقصى أذى الناس وبهدلتهم - إيذاءهم - ثم أكدوا النداء ثانياً وثالثاً[4].

ويقول ابن إياس متحدثاً عن مصر: ((فضبطوا بيوت الناس في القاهرة قاطبة فصاروا الناس يعرضون عليهم مكاتيبهم فالذي يكون لأبناء الناس وغيرها من الأعيان يفرج له عن بيته ويخدم نقيب الجيش بشيء من الدراهم ويكتب له على مكتوبه عُرِض، والذي يكون جاري في ملك المماليك الجراكسة ولم يظهر له أصحاب يصير ملكاً للسلطان ويدخل إلى الذخيرة، ويقرب من هذه الواقعة أن الدفتردار رسم لقاضي القضاة المنفصل علاى الدين ابن النقيب بأن يتحدث على أوقاف الحرمين الشريفين قاطبة، ورفع يدي قاضي القضاة الشافعي كمال الدين الطويل عن التحدث على أوقاف الحرمين، فكان أصحاب الأوقاف يعرضون مكاتيبهم على قاضي القضاة علاي الدين ويكتب عليها عُرِض، ثم يمضون بها إلى الدفتردار فيخرج مراسيمه بالإفراج عن ذلك فيقع لهم كلفة للقاضي علاي الدين وكلفة للدفتردار، وإن لم يفعل أصحاب الأوقاف ذلك ويخرجوا مراسيم الدفتردار بالإفراج عن جهات الأوقاف، وإلا تضع المباشرين والظلمة أيديهم على

---

(1) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص375.

(2) المكان الذي ينقطع فيه المتصوف للعبادة.

(3) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص367.

(4) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص 374.

بلاد الأوقاف ويستخرجون منها الخراج ويروح ذلك على النظار وهذا من جملة مساوئ ابن عثمان في مصر))[1].

وكذلك ما فعله قاضي العسكر حين زار مصر سنة (928هـ/ 1522م) فجعلوه متحدثاً على أوقاف الجوامع والمدارس ومعاليم الأنظار وما قدرها في كل شهر، فرسم قاضي العسكر بأخذ رسم الخلاوي التي في المدرسة البرقوقية والأشرفية والغورية وغير ذلك من المدارس وأنزل فيها جماعة من الأروام[2].

وفعلوا نفس الأمر في الجزائر فقد ذكر الورتلاني في الرحلة أن الأتراك استولوا على أحباس «أوقاف» مدينة بسكرة ومدارسها التي كانت بها، وأصبحوا يأكلون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقية وهي ليست لهم وليسوا من أهلها ولكنهم تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلماً[3] وقد فعلوا ذات الأمر في مدينة قسنطينة أيضاً.

وفي العراق كانت أول أعمال سليمان القانوني حين دخل بغداد هو إحصاء أوقافها، فقد أمر بتحرير وتسجيل الأوقاف الخاصة بالأضرحة الشيعية في النجف وكربلاء، وقام بإحصاء الأوقاف التي في بغداد من لدن العصور الإسلامية الأولى وحتى عصر الشاه المخصصة للأضرحة الشيعية، وبشكل عام فقد تم تسجيل مئة ألف وقف، وتم تسجيل واردات الأوقاف السنية والشيعية[4].

ولا تستغرب من فرض الضرائب «الميري» على الأوقاف، إذ فرض العثمانيون ضرائباً على أوقاف السلاطين الغوري وبيبرس وقايتباي وقد فرضت منذ زمن سليمان القانوني، وبرر لاحقاً حسين أفندي الروزنامجي ذلك وهو يجيب علماء

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص189.

(2) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص460.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعدالله، ج1، ص180.

(4) كربلاء في الأرشيف لعثماني دراسة وثائقية 1840 ـ 1876، ديلك قايا، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، ص 11 و12.

الحملة الفرنسية الذين تساءلوا مستغربين عن فرض ضرائب على الأوقاف بالقول: (إن هذا في نظير جامكية مرتب لهم بدفتر الموجبات،... وأن الميري على الأوقاف المذكورة لأجل أن يكونوا منسوبين إلى جهة الملك وعدم التعرض لأوقافهم) وعليه ستجد أن بعض الأوقاف خضعت «للميري» ولم تسلم من ذلك حتى أوقاف بعض المساجد، ولم يقتصر الأمر على ضريبة الأوقاف أو ميري الأوقاف بل تعداه لما يعرف بفرض «مال حماية» وهو مال مقرر على الأوقاف والرزق لشمول الوقف بنوع من الحماية وهو ما نجده في وقف جاني باشا نائب جدة، وقد بلغت ضرائب الحماية لسنة (996هـ/ 1588م) مبلغ 18500 فضة حصلها الديوان العالي، وستجد أيضاً أنواع ضرائب على الأوقاف من قبيل «خراج» و«ضيافة» و«مغارم سلطانية» وفي بعض الأحيان كانت عوائد الضيافة المقررة على الأوقاف تدفع نقداً أو نقداً وعيناً، وأحياناً دفعت عيناً على شكل فراريج الدجاج[1].

بل تمادى الأمر بالعبث العثماني بالاستيلاء على أوقاف سابقة بحجج مختلفة الغرض منها المتاجرة بها والاحتكار فيقوم اسكندر باشا بالضم إلى وقفه بعض الحوانيت الجارية في وقف الخانقاه الصلاحية التي أعدها صلاح الدين الأيوبي للصوفية تحت ستار أن الحوانيت متهدمة وبالتالي يستأجر هو الأرض ويجدد الحوانيت ويتم ضمها إلى وقفه الجديد، وكذلك فعل إسماعيل آغا الذي استأجر أجزاء من وقف تغري برمش تحت دعوى أنها خربة متهدمة مسلوبة المنفعة ليقوم بالبناء عليها[2].

بل قد تجاوز الأمر ذلك إلى بيع الأوقاف فقد قام بيرا باشا بشراء 1402 فدان بمبلغ 40 ألف نصف فضة أي بحوال 28 نصف فضة للفدان الواحد وهو ثمن لا يذكر حيث كانت جزر من زبد البحر في الجيزة وهي ذات تربة خصبة فيقوم بيرام باشا بوقفها ضمن أوقافه على إحدى التكايا الصوفية، ثم يقوم بعد ذلك عن طريق وكيله ببيعها لشخص آخر، وبعد البيع بعام واحد يبطل البيع لأن الأراضي أراضي

(1) الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د محمد عفيفي، ص 58ـ 62.

(2) الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د محمد عفيفي، ص 161.

وقف لا يجوز بيعها وهنا قد استغل بيرام باشا الوقف للشراء بثمن بخس من بيت المال، ثم فرض الحصانة باسم الوقف على هذه الأراضي، ثم باعها وتاجر فيها رغم عدم جواز بيع الموقوفات ثم ردّها كوقف وكسب مال البيع لجيبه[1].

ثانياً ـ زوجات وأمهات السلاطين الغير مسلمات ونظام العبيد «الدفشيرمة»

إن من أهم ما يأتي لأي باحث في حياة العثمانيين هو زوجات وأمهات السلاطين العثمانيين اللاتي بقين على كفرهنّ ولـم يتحولن للإسلام ولربما الفصل الأول أوضح لك السبب، وهو أن بيئة الأناضول لـم يكن فيها قوة في الولاء والبراء وربما الدوافع لهذه الزيجات كثيرة غالبها مادي دنيوي من تحالفات سياسية وعسكرية وغيرها، ويؤكد هذا المؤرخ العثماني بجوي أفندي في روايته لزواج بايزيد الصاعقة ومراد الثاني[2].

ولقد توجه الكثير من السلاطين العثمانيين للزواج من الكتابيات الأجنبيات، وكان الحريم السلطاني في أعلى مراتبه يضم غالباً زوجة كتابية أجنبية إلى جانب الزوجات العثمانيات المسلمات، وأول من دشن الزواج من الكتابيات كان عثمان بن أرطغرل فتزوج امرأة من قلقيلية وقام بترشيح سيدة يونانية نصرانية لابنه أورخان ليتزوجها وهي نيلوفر ومعناها زهرة اللوتس[3].

وكان السلطان المؤسس عثمان قد وضع لبنيه وحفدته ممن سيأتي من بعده من العثمانيين تقليداً سيظل متبعاً طيلة حكم الدولة العثمانية وهو الزواج من الكتابيات الأجنبيات، ومما يدل على هذا هو ميل السلطان أورخان للتوسع في نكاح الكتابيات الأجنبيات مع أفراد الأسرة العثمانية، فنجد أنه نص على ذلك في معاهدة «سكوتاري» سنة (760هـ/ 1359م) والتي عقدت بين أورخان وبين حنا باليولوج

(1) الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د محمد عفيفي، ص 216 ـ 217.

(2) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ص42-43.

(3) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي، ص105.

إمبراطور الدولة البيزنطية اشترط فيها أورخان أن يتزوج ابنه من ابنة الإمبراطور حنا وكان عمرها 10 سنوات فقط، وقد أدرج الزواج كفقرة لضمان تنفيذ المعاهدة [1]، وهو نفسه السلطان أورخان تزوج من السيدة نيلوفر وعمره 11 أو 12 سنة وعمرها 16 سنة ثم تزوج أيضاً من تيودورا ابنة إمبراطور بيزنطة يوانيس كانتاكوزين سنة (747هـ/ 1346م) [2]، ومن هذا الزواج أنجب منها ابنه مراد والذي أصبح السلطان مراد الأول (760ـ791هـ/ 1359ـ1389م) وقد حذا مراد هذا حذو أبيه وجده وتزوج من ابنة ملك بلغاريا «سيشمان»[3].

أما بايزيد الأول «الصاعقة» فقد تزوج من «أوليفري» ابنة ملك الصرب «لازار» وذلك في مسعى منه للتحالف بينه وبين الصرب ضد المجر[4]، وسار على ذات النهج السلطان مراد الثاني وتزوج من كتابية هي «أمارا» [5] ابنة أمير الصرب «جورج براكتوفيتش»، وهذه الزيجة كانت سبباً في امتناع أمير الصرب عن مساعدة القائد المجري يوحنا هنيادي الذي أراد مهاجمة العثمانيين وبهذا استطاع العثمانيون الانتصار في معركة كوسوفا[6].

(1) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي ص105.

(2) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبدا لقادر عبداللي، ص19.

(3) أوروبا مطلع العصور الحديثة، عبد العزيز الشناوي، ص599 -600.

(4) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي، ص106.

(5) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص122.

(6) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات واثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي ص107.

أما أم السلطان محمد الثاني «الفاتح» فخبرها أن اثنين من قراصنة والده السلطان مراد الثاني قبضوا على سفينة وكان فيها ابنة ملك الإفرنج وقد أرسلها للزواج من أحد الملوك من أقرانه، فكانت في السفينة مع حاشيتها فلما استولى عليها القراصنة ورأوها ورأوا جمالها رفعوها للسلطان مراد الثاني فاصطفاها لنفسه فأنجبت له ابنه محمد الثاني «الفاتح»، وهي هوما خاتون، يقول بجوي إبراهيم أفندي في تاريخه كنت جالساً في أحد الأيام في غرفة العرض في زمن وزارة حافظ باشا فأتى سفير الفرنجة «فرنسا» وعندما خرج الوزير الأعظم إلى الخارج اصطحبت السفير قرابة ساعة للحديث في هذا الموضوع فكان السفير الفرنسي يفتخر كثيراً فيقول: (السلاطين رفيعوا الشأن الذين أتوا بعد السلطان محمد الثاني «الفاتح» هم أقارب سلاطين الفرنجة «فرنسا»)) وأضاف السفير الفرنسي قائلاً: ((مع أن مُلكنا كان متاخماً لمُلك آل عثمان في كل وقت وحين فإنه لم يظهر منا سوى الصداقة لقلاعها وحكامها، وهكذا يراعي سلاطيننا حق القرابة، ولم تعتنق تلك الفتاة ذات الحظ الطاهر الدين الإسلامي، والآن تربتها مقفلة ومسدودة وكلما عبرنا من «غلطة» كثيرا ما نمر من حرم الجامع ونشاهد تربتها)) ويكمل بجوي إبراهيم أفندي فيقول: ((تباحثت موضوع إسلام أم محمد الثاني «الفاتح» مع بعض الأحباب وكان أمر إسلام هذه الفتاة مبهماً بيننا وبعد ذلك ذهبت في أحد الأيام خصيصاً واستفسرت من حارس التربة فقال الحارس: «يقرأ عليها القرآن كل يوم في وقت السحر ولكن لا يبقى وينتظر فيها أحد مثل سائر ترب السلاطين ولا يُفتح بابها باستمرار فبعد تلاوة الأجزاء الشريفة كل صباح يغلق الباب»، فقمت بشرح ذلك للسفير الفرنسي فلم يقبل ذلك وأصر السفير على عناده في أنها ماتت على النصرانية))[1].

وهذا الأمر الذي ذكره بجوي أكده الرحالة أوليا جلبي حين ذكر دولة فرنسا فقال

(1) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج1، ص387-388.

عنها: ((هي مملكة عظيمة لها قرابة بآل عثمان))[1]، وهذه القرابة كان لها بالغ الأثر حين قام السلطان سليمان القانوني بأسر ملك فرنسا ثم أطلق سراحه بتأثير من سيدة الحرملك وكانت فرنسية[2].

وما فات يشمل الكتابيات الحرائر، أما الكتابيات الجواري فقد تزوج السلطان سليم الأول ياووز من يهودية بولندية اسمها هالجا وهي والدة السلطان سليمان القانوني، وأشهر الزوجات هي خورم سلطان «روكسلانا» السلافية زوجة سليمان القانوني واسمها الأصلي «الكساندرا ليوفيسكا»[3] وهي أم سليم الثاني، ونوربانو سلطان من أصل يهودي وكانت زوجة السلطان سليم الثاني وأم السلطان مراد الثالث وقد أهدت لابنها مراد جارية بندقية الأصل هي صفية سلطان لاحقاً[4].

والسلطان أحمد الأول قد تزوج بيونانية تدعى ماهبيكر كوسم سلطان ولدت له ولدان هما السلطانان مراد الرابع وإبراهيم الأول[5]، والسلطان أحمد الثالث تزوج من فرنسية اسمها «سارمي» وأنجبت له السلطان عبد الحميد الأول والذي بدوره تزوج من فرنسية أخرى اسمها «ريفيراي» وأنجبت له السلطان محمود الثاني، وتزوج السلطان محمود الثاني بجورجية يهودية اسمها «سوزي» أنجبت له السلطان عبد المجيد الأول وتزوج هو أيضاً بأرمنية اسمها «بارتفنيال» لتنجب له السلطان

---

(1) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج1، ص293.

(2) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص81.

(3) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي ص110 و115.

(4) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي، ص158.

(5) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي ص 108.

عبد العزيز، وتزوج السلطان عبد المجيد الأول بأرمنية تُدعى «فيرجين» وأنجبت له السلطان عبد الحميد الثاني.

وهذا سبب اعتبار أمير الخرفان البيض[1] الآق قوينلو في حربه مع محمد الثاني «الفاتح» أن الأتراك العثمانيون (جتاق) أي كثيرو الاختلاط بالأجانب، متفرنجة الأمر الذي جعلها مختلطة الثقافة ضعيفة التدين.[2]

ولقد أثارت هذه الزيجات بهؤلاء الكتابيات بأن أضحين يملن لدولهنّ الأساسية، فمثلاً صفية سلطان واسمها «صوفيا بيلوجي بافو» هي زوجة السلطان العثماني مراد الثالث، ووالدة السلطان محمد الثالث كانت أصلاً من البندقية لذلك ورغم تجاوز البندقية لنصوص معاهداتهم مع العثمانيين إلا أن الدولة العثمانية ظلت تتحمل ذلك إكراماً للسلطانة صفية بل وتجدد الامتيازات الخاصة بالبندقية، وحين أوشكت أن تندلع الحرب بين هنري الثالث ملك فرنسا حليف العثمانيين ضد فيليب الثاني ملك إسبانيا وطلبت فرنسا عبر ولية العهد الأميرة كاثرين دي ميديسيس مساعدة الأسطول العثماني إلا أن السلطانة صفية آثرت مصلحة البندقية التي كانت تقف وقتها مع إسبانيا[3].

ونكاح الكتابيات الجواري طبقوه في جميع أنكحتهم بشكل رسمي منذ زمن السلطان سليم ياووز الأول إلى آخر سلطان فيهم، باستثناء السلطان عثمان الثاني (1027هـ ـ 1032هـ/ 1618 ـ 1623م) والذي تزوج عقيلة هانم ابنة شيخ الإسلام العثماني أسعد أفندي وكانت حرة ولم تكن جارية[4].

وبشكل عام أصبح التركيز على الجواري بالذات وخاصة الشركسيات منهن من

---

(1) إمارة تركية في إيران وأفغانستان من نسل تيمور لنك.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص163.

(3) زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي، ص186.

(4) الحريم في القصر العثماني، د.ماجدة صلاح مخلوف، ص15.

صنف المستولدات[1] لأنهن يتمتعن بالجمال والذكاء وتكون هذه الوظيفة مثار فخر لها إذ يعبر الأدب التركي المعاصر عن هذا المعنى الذي استقر في وجدان الأتراك عن الحريم، فتقول الجارية «نو خيال» وهي تتحدث مع مولاتها في رواية «كنج عثمان» ((إن اسطنبول يا مولاتي لحلم يراود كل البنات في قرى القوقاز منذ مولدهن، فإذا ما لاحت في الأفق سفن التجار وقبل أن تلقي مراسيها على الشاطئ اعتبرت كل واحدة منهن أنها في إسطنبول في بيوت الأغنياء وقصور الأمراء والباشاوات، بل إن من تعتقد أنها أجملهن، ترى نفسها داخل حريم السلطان))[2]، فالانضمام إلى الحريم أضحى حلماً يراود الفتيات الشركسيات منذ نعومة أظفارهن، فالأم الشركسية تهدهد ابنتها منذ الصغر بأنها ستكبر وتنضم إلى حريم السلطان وتنعم بالحياة فيه، كما كانت أحلام بعض الفتيات اللاتي ينحدرن من عائلات غنية تتعلق بالانضمام إلى الحريم، فتقودهن هذه التطلعات للهرب إلى اسطنبول بأمل الانضمام للحريم والعمل في خدمة السلطان، ولم يك غريباً أيضاً أن يبادر أهالي القوقاز مثلاً إلى بيع بناتهم بمحض اختيارهم، أو تتوسل البنات إلى آبائهن أن يبعنهن حيث سيجدن أبواب الرفاهية فيلبسن الديباج ويتحلين بالماس ويتمتعن بحياة الرفاهية والحظوة لدى العثمانيين من خلال الحريم وخاصة الحريم السلطاني، ورغم إصدار السلطان عبد المجيد مرسوماً سنة (1263هـ/ 1846م) بمنع تجارة الرقيق رسمياً في الدولة العثمانية لكن أهالي القوقاز استمروا بتقديم بناتهم بمحض إرادتهم كهدايا إلى القصر السلطاني [3] رغم أن الشرع لا يجيز هذا السبيل للاسترقاق.

ولقد شُكِّل من هؤلاء الجواري فرق موسيقية منذ زمن السلطان بايزيد الثاني

---

(1) المستولدات: هن الجواري اللاتي يتم وطئهن وينجبن سلاطين وقد يعتق السلطان المستولدة لتصبح زوجة له انظر الحريم في القصر العثماني، د.ماجدة صلاح مخلوف، ص 16.

(2) Genç Osman، A. Turan Oflazuglo، 88 وانظر الحريم في القصر العثماني، د.ماجدة صلاح مخلوف هامش ص 17.

(3) الحريم في القصر العثماني، د.ماجدة صلاح مخلوف، ص24 ـ 25.

(886ـ918هـ/ 1481ـ1512م) تعزف على العود والناي والطنبور والكمان والدف، وفي زمن السلطان عبد العزيز (1277ـ1293هـ/ 1861ـ1876م) صارت هناك فرقة من الجواري متخصصة في عزف الأوركسترا الأوروبية مكونة من 60 جارية، كما ووجد التمثيل من عهد السلطان بايزيد بين الجواري وكنّ يرتدين ملابس الرجال إن اقتضى التمثيل ذلك [1]، فالرّق هو وسيلة الارتقاء والترقي في المجتمع العثماني وحسب كلمات أدولفوس سليد إذ قال: ((كما كانت الهند وسيلة الارتقاء للجنود الإنجليز، فإن الرق كان وسيلة الارتقاء للنساء الشرقيات)) [2].

وإن كان الكلام ليس حصراً ولا حكراً على الجواري بل هو يشمل موظفي الدولة لأن معظمهم ترقوا عبر الانكشارية التي كانت تأخذ الأطفال وهم صغار كعبيد عبر نظام الدفشيرمة العثماني الشهير، فالسلاطين العثمانيين كما اتخذوا الجواري زوجات لهم فقد اتخذوا العبيد كموظفين رسميين كبار وصل كثير منهم لمنصب الصدر الأعظم.

إذ منذ القرن الرابع عشر الميلادي اتخذ السلاطين الإماء زوجات لهم بدلاً من الحرائر ومعظم السلاطين كانوا أبناء لتلك الإماء، وقطاع كبير من النخبة سواء جنود أو رجال إدارة تربوا وترعرعوا في مدرسة الأندرون بوصفهم عبيداً وزوجاتهم أيضاً في الغالب تم تربيتهنّ كجواري في الحرملك أو كنّ من عتائق السلطان [3].

ولعل من أسباب ندرة زواج السلاطين العثمانيين من السلطانات والاكتفاء بالجواري كما يصف السفير البندقي أتّفيانو بون مع عدم منح الجارية حريتها لتكون زوجة والإبقاء عليها كأَمَة هو ألا يقتطع من المال السلطاني مليون ونصف المليون

---

(1) الحريم في القصر العثماني، د.ماجدة صلاح مخلوف، ص38ـ39.

(2) المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب، أصلي سنجر، ترجمة أ.د سمير عباس السيد زهران، ص88.

(3) المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب، أصلي سنجر، ترجمة أ.د سمير عباس السيد زهران، ص91.

زكينو(1) سنوياً كراتب للزوجة، وهذه السنة قد سنها السلطان سليم الأول ياووز وشرعها في قانونه حتى تنفق الزوجة من المال بسعة، فيبنين الأوقاف والطرق وغير ذلك لكن في زمن لاحق وهو زمن كتابة تقرير السفير البندقي صار كبار الباشوات لا يكادون ينصحون السلطان بالزواج ويسعون قدر طاقتهم لإقناعه بالامتناع عن ذلك والفترة المقصودة هنا هي فترة السلطان أحمد الأول (1026هـ/ 1617م)(2).

وتجدر الإشارة هنا أن خير الدين بربروس تصاهر هو الآخر مع الملك الفرنسي فرانسوا الأول سنة (949هـ/ 1543م) ولعله كان مقتدياً بالسلاطين العثمانيين، ويقال إن تلك المصاهرة انتهت أيضاً بعدما ارتكب فظائع في طولون وقد كان في ضيافة الفرنسيين في مارسيليا(3).

لقد سعت الدولة العثمانية خاصة في زمن السلطان محمد الثاني «الفاتح» إلى سحق الأرستقراطية التركية وتقديم أبناء «الدفشيرمة» وهم الأطفال النصارى الذين يؤخذون للخدمة وهم صغار في الدولة العثمانية ويتربون فيها ويتم تقسيمهم بين الانكشارية أو في خدمة سراي السلطان، وقد دشن السلطان محمد الثاني «الفاتح» عمله هذا حين استيلائه على إسطنبول وبهذا فقدت الأسر التركية الكبيرة نفوذها منذ عهده وأشهرها منصب الصدارة العظمى، وقد فعل السلطان محمد الثاني «الفاتح» هذا في سبيل تكوين موظفين لا يعرفون سوى السلطان فقط ليستمدوا منه كل شيء، ولعل من أسباب ذلك خوف السلطان محمد الثاني «الفاتح» من أمراء الأناضول التركمان الإقطاعيين وفي سبيل تعزيز السلطات المركزية وجعلها تحت يده، إذ إن العثمانيين كانوا يكرهون أن يظهر أب زوجة السلطان فألغوا تأسيس

---

(1) عملة نقدية من الذهب تابعة للبندقية في أواسط القرن الـ16.

(2) سراي السلطان، أتّفيانو بون، ترجمة زيد عيد الرواضية، ص104.

(3) الحملات الأمريكية على شمالي أفريقيا في القرن الـ18، لويس رايت وجوليا ماكليوت، ترجمة محمد روحي البعلبكي، ص23-24.

روابط القرابات مع عائلات من الرعية[1]، فبعد استيلائه على اسطنبول أنزل ضربته الكبيرة على الارستقراطية التركية من خلال قتل خليل باشا الجندرلي الذي كان صدراً أعظمـاً له بحجة عدم تأييده للحرب، وعلى الفور صار المولّدون «أطفال الأجانب المأسورين والذين جرت تنشأتهم وتربيتهم في الأسر التركية» يشغلون جميع المناصب العليا مثل الصدارة والوزارة وبيكوية البكوات[2].

هذا ولا يعرف التاريخ كله حكاماً غير سلاطين بني عثمان، صادروا الإنسان كي يزودوه بكفاءات معينة، واحتكروا هذه الكفاءات لمصلحة الجهاز الحاكم، ربّوهم ودجنوهم كما تدجن الحيوانات دون أن يدَعوا العاطفة تفسد عليهم خططهم وجعلوهم كلابا تحرس قطعانهم وتغير على قطعان غيرهم، وطغى هذا الجهاز على الحاكم نفسه بحيث لم تسلم العائلة المالكة من طغيانهم، وتزوج السلطان من سراري مملوكات وزوج بناته من مماليك، وكان على السراري أن ينتجن مرشحين للسلطنة كي يختار أحدهم سلطانـاً ويتلف فائض الإنتاج وهم أولاد السلطان وإخوانه، فكان السلطان هو رئيس الجهاز الحاكم وهو الحرّ الوحيد بين أعضائه[3].

ثالثـاً ـ الحياة الاجتماعية في الدولة العثمانية

إن من أهم صور الحياة الاجتماعية في الدولة العثمانية انتشار التكايا والزوايا الخاصة بفرق الصوفية الملامية منها كالبكتاشية أو المخملية كالمولوية، وإذا علمنا مثلاً أن الطريقة البكتاشية والمولوية غريبة عن العالم العربي إلا أنك تتعجب حين تعلم أنه وجدت تكايا مولوية في مكة المكرمة كمثال، ومن صور الحياة الاجتماعية في الدولة العثمانية أيضـاً انتشار المقاهي والتدخين والخمور وكذلك انتشار الزنا وبيوت الدعارة واللواط والمومسات واشتهارهن بذلك حتى من قبل ظهور نظم الإصلاحات العثمانية.

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص183 -184. وج2، ص291.

(2) التاريخ العثماني رؤية مادية، حكمت قفلجملي، ترجمة فاضل لقمان، ص224.

(3) سوريا في القرن التاسع عشر (1840 ـ 1876)، عبدالكريم غرايبة، ص49 ـ 50.

أ ـ التكايا والزوايا:

قام العثمانيون بنشر التكايا الصوفية في كل بقعة وصلوها خاصة المولوية والبكتاشية والخلوتية بدرجة أقل، وفي هذا الصدد يقول يلماز أوزتونا المؤرخ التركي: ((الطريقة «الصوفية» والتكية هما احتياجات لا يمكن الاستغناء عنهما في الحياة الاجتماعية العثمانية إذ توجد تكية في كل قصبة وتوجد تكايا خاصة لطرق عديدة في المدينة، وكانت تلك التكايا بمثابة نوادي ذلك العهد))[1]

لقد وجد في اسطنبول سنة (1050هـ/ 1640م) 557 تكية و22 ألف زاوية وحجرية للدراويش من بينها 150 تكية مهمة فقط [2].

وبلغ عدد التكايا في حلب 70 تكية أفخمها مولويخانة أو تكية المولوية [3] وفي طرابلس الشام 8 تكايا أكبرها تكية المولوية[4] وفي صفد ونابلس 7 تكايا لكل منهما وفي القدس 70 تكية وفي الخليل تكيتان[5] وفي دمشق يوجد 70 تكية، ومن هذه التكايا تكية شيدت في المكان الذي التقى فيه الجلال الرومي بالشمس التبريزي فيها 70 غرفة وصالة اجتماع[6].

وفي مكة المكرمة 3 تكايا وفي المدينة النبوية 8 تكايا[7] أما التكية المولوية في مكة فقد كانت وسط حديقة خضراء غناء بين فسقيات وورود[8] وهناك تكية عظيمة

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص500.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص504.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص801.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص802.

(5) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص804 ـ 805 ـ 807 ـ 809.

(6) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص811.

(7) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص821 ـ 822.

(8) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 829 ـ 830.

في مكة تابعة للشيخ عبد القادر الجيلاني، وتكية الشيخ علي وتكية بابا خراساني وتكية جلال الدين أكبر أحد سلاطين الهند خاصة بفقراء الهند وهي على الطريقة القادرية، وتكية حسن الراعي وتكية أحمد البدوي وتكية بهاء النقشبندي وتكية إبراهيم الدسوقي وتكية بكتاش ولي وتكية إسماعيل الخلوتي(1).

ويوجد بالقاهرة وحدها 360 تكية من مجموع 2000 تكية في مصر منها 1060 تكية خاصة بالبدوي، وعدد المنتسبين للبدوي وقتها 300.000 أما الرفاعية فلها 100.000 منتسب(2) ومنها ما هو مختص بالكبراء من الأتراك لا يدخلها أبناء العرب كتكية إبراهيم الكَلشني، أما في طرابلس الليبية فقد وجدت 6 تكايا(3).

وفي القرن السادس عشر الميلادي وهو القرن الذي استولى فيه العثمانيون على القاهرة في مصر ارتفعت نسبة التكايا كمنشآت مستجدة إلى ٪27 في مقابل ٪18.9 للمساجد و٪6.2 للمدارس، وسبب الارتفاع كما هو معلوم هو اهتمام الدولة العثمانية بالتصوف والصوفية ومحاربتها للعلم، فتم التوسع في الأوقاف المرصودة على التكايا الصوفية وأعفيت أراضيها من الضرائب(4).

وإن جئنا للقبور وعمارتها فالعثمانيون عمروها أكثر مما عمروا البنى التحتية في البلدان التي استولوا عليها، فقد شيدت ابنة السلطان مراد الرابع واسمها قايا 7 قباب في مقبرة أمنا حواء في مدينة جدة وفي مدينة حلب لوحدها وجد 23 ضريحاً مشيداً(5).

أما في قونية فقد صرف السلطان سليمان القانوني على تكية الجلال الرومي 8 ملايين آقجه ما يعادل عام (1405هـ/ 1985م) 380 مليون دولار، وهذه التكية

(1) أوليا جلبي، الرحلة الحجازية، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي، ص266.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 839 ـ 840.

(3) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج2، ص177.

(4) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص77.

(5) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ص795.

حج لها معظم سلاطين ال عثمان والصدور العظام والوزراء خاصة في حملاتهم المتوجهة لقتال الصفويين شرقاً[1]، وقد دفع السلطان سليمان القانوني لترميم كل من قبر أبو حنيفة النعمان وعبد القادر الجيلاني مبلغ 100 ألف ليرة ذهبية[2]، أما مراد الرابع فقد كسا قبر أبي حنيفة وموسى الكاظم وعبد القادر الجيلاني وشهاب الدين السهروردي[3]، وما قصة حرص السلطان سليم ياووز على بناء قبة محي الدين ابن عربي صاحب الفصوص بالتي تغيب، كيف وهو اجتهد في تحديد مكانه وبنائها نظراً لاعتقاده بنبوءة ابن عربي فيه بأنه المستولي «فاتح» دمشق لأن اسمه على أربعة أحرف فبذل لأجل بنائها الكثير والكثير[4].

أما انتشار الطرق الصوفية فقد وصل عدد الطرق الصوفية في زمن السلطان عبد الحميد الثاني إلى سبعين طريقة صوفية؛ بل المثير للدهشة أكثر أن عدد الزوايا الصوفية أصبح يفوق بكثير عدد المساجد والمدارس وكل هذا بسبب كثرة الأوقاف من السلاطين والكبراء طلباً لرضى مشايخ الطرق الصوفية وبركتهم[5]، والأدهى هو أن هذه التكايا كانت توقف عليها وعلى شيخها ودراويشها قرية كاملة في سبيل استمرار رفاهيتهم، فمثلاً تكية المولوية بغلاطة وحسب الوثائق الموجودة بقصر طوبكابي تشير أن قرية كاملة هي «قرة بورجاك» موقوفة ضمن مداخيل التكية وأن مجموع دخل التكية في عهد شيخها «محمد قدرة الله دادا» بلغ 4264 قرش هذا بالإضافة إلى مساعدات الإعاشة المخصصة مثل: الأرز واللحم والخبز وأنواع الأطعمة المختلفة، أما تكية سيواس فقد بلغ دخلها عام (1250هـ/ 1385م) 6440 قرش وبلغ في عام (1329هـ/ 1911م) مبلغ 35163 قرشاً، وكان فيها 47 درويشاً يأخذ الواحد منهم 45 قرشاً كمصاريف شهرية له، فإن كان هذا عطاء العثمانيين

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص750.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 790.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 790.

(4) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص374.

(5) التصوف وآثاره في تركيا ابان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص396 ـ 397.

لتكية واحدة في سنوات الدولة العصيبة فما بالك بأعطيات التكايا في سنوات رخاء العثمانيين[1].

والحديث في هذا الباب عن العثمانيين يطول ونكتفي بما فات.

ب ـ بيوت الدعارة واللواط

قد نقلنا سابقاً قصة جلال الرومي مع أحد البغايا واسمها رابعة، واستفضنا في هذا كثيراً لكن هنا سنذكر بعض الإشارات عن هذا الحال الذي نشره العثمانيون في البلاد العربية وغيرها زمن حكمهم، فنجد صنف الراقصات الشهيرات من الغجر في اسطنبول، فجواري الغجر كان يتم التغاضي عن فحشهن خاصة إن كن مغنيات بارعات[2].

وفي أحد إحصائيات اسطنبول الجنائية وجد التالي (200 اسطنبولي في سوابق دعارة، 500 اسطنبولي في سوابق شذوذ جنسي)[3].

وفي القاهرة وفق رحلة أولياء جلبي سياحت نامه لسنة (1080هـ/ 1670م) وجد 2000 عاهرة وعدد 300 قوادة (مروجات فحش النساء)[4] وقد ذكر أن أماكن بيوت الدعارة ومشارب البوظة أمام باب اللوق في القاهرة[5]، وهناك أيضاً عند باب خرط النصارى إذ يوجد بداخله حانات مصر ونساؤها العاصيات وصبيانها[6]، وكانت عاهرات القاهرة المقيدات في دفاتر الصوباشي «رئيس الشرطة» يغتسلن في بركة

---

(1) التصوف وآثاره في تركيا ابان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص403 -404.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص 576.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص647.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص844.

(5) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبشة، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج2، ص88.

(6) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبشة، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج2، ص89.

اسمها بركة الحبش في القاهرة، فإن كنّ يعانين من أمراض لم يحددها أوليا جلبي فإنهن يشفين منها في البركة(1)، وإن منع العثمانيون ذلك فسرعان ما يعود بسرعة لأن الجنود العثمانيين انتشرت بينهم هذه الرذائل، كما أن الخواطي «العاهرات» والفواحش والنورة أصبحت أحد الطوائف «الحرفية» التي تجبي منها الإدارة العثمانية رسوماً ضرائبية تدخل في خزينة الدولة(2)، وأثبت ذلك اليوسي المغربي في رحلته للحج سنة (1101 ـ 1102هـ/ 1690 ـ 1691م) حين أشار إلى كثرة ديار الخمر ودور البغاء في القاهرة (3)، إذ إن انتشار الدعارة ظاهرة ملفتة للرحالة الذين زاروا القاهرة في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي فقد استاؤوا من تفشيها حتى إن القاهرة «أصبحت ممتلئة بالعاهرات» وقد ترتب على ذلك كثرة الأطفال اللقطاء، الذين مثلوا فيما بعد جيلاً جديداً ساعد على استمرار تلك الرذيلة هذا على الرغم من أنه في ذات القرن لم تكن تمثل جرائم الدعارة سوى (2.7 ٪) من نسبة مجموع الجرائم، لكن كما ذكرنا سابقاً هذا بسبب اندراج العاهرات في طائفة «حرفية» غير أخلاقية أقرتها الدولة العثمانية وأخذت منها الضرائب هي طائفة «الخواطي والفواحش والنورة» حيث تم فرض ضرائب على النساء الممارسات للبغاء بلغت على الفرد «نصفين» فضة يحصلها مقدم الدرك وعلى الرغم من ذلك فقد شاع اختطاف النساء واغتصابهن وشاع أيضاً اغتصاب الأولاد(4) كما سيأتيك في الفصول القادمة. وقد أطلق على نقيبة مهنة الداعرات أو بنات الليل في مصر باسم «ضامنة المغاني»(5).

---

(1) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبشة، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج2، ص248.

(2) البشر والحجر القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابرر، ص139.

(3) رحلة اليوسي، محمد العياشي بن الحسن اليوسي، تحقيق أحمد الباهي، ص38.

(4) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص148 ـ 149.

(5) المجتمع المصري في العصرين المملوكي والعثماني، أندره ريمون، ص86

أما في الإسكندرية ونتيجة لاستغلال الأوروبيين لاتفاقيات الامتيازات فنجد حادثة قيام أحد الأوروبيين بممارسة الدعارة مع إحدى المسلمات في الاسكندرية، وكان يمارس ذلك بإحدى الحدائق الخاصة بشيخ طائفة المغاربة في المدينة، وثبت من أقوالهما بأن ممارسة الدعارة تم بناء على موافقتهما ودون إكراه منها نظير حصولها على مبلغ معين[1]، وهناك أيضاً ورد في سجلات المحكمة الشرعية في الإسكندرية عن قيام أحد الشاميات ومعها إحدى الساقطات الأخريات بممارسة الدعارة في أحد الحدائق العامة وحين ضبطهم الصوباشي نساء ورجالاً ادعى أحد الرجال أن التسهيل تم عن طريق البستانجي، والملاحظ أنه طبق الحكم على الجميع ما عدا البستانجي الذي لم يصدر بحقه أي حكم رغم أنه مارس مهنة القوادة[2]، وهناك حالة عن أحد المغاربة كان يحضر لأحد الشاميين الصبيان ليفعل بهم الفاحشة وحين شهد الشهود عليه بذلك تم الحكم عليه تأديبياً فقط[3].

ومرض الزهري ويسمى الإفرنجي والذي ينتشر عبر الاتصال الجنسي كان منتشراً في طرابلس وفزان[4].

ويذكر الأخوان الطبيبان ألكسندر وباترك راسل عن المومسات المخصصات لعساكر الإنكشارية في حلب في القرن الثامن عشر الميلادي التالي: ((تنتمي المومسات اللاتي يقمن علاقات مع الجنود إلى أدنى الطبقات، ويقمن في مناطق مظلمة من المدينة لا يمكن لأي شخص ذي اعتبار الاقتراب منها، وتُمنح المومسات رخصاً من الفنكجي باشي التابع للباشا، ويدفعن له مبلغاً من المال لقاء توفير الحماية لهن، وبعضهن من أهالي حلب، إلا أن الكثيرات منهن يفدن من أماكن أخرى، ويستعرضن أنفسهن في الشوارع والمناطق الواقعة خارج حدود المدينة،

---

(1) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د.صلاح أحمد هريدي، ص112.

(2) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د.صلاح أحمد هريدي، ص180.

(3) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د.صلاح أحمد هريدي، ص 181.

(4) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 269.

ويرتدين ثياباً مبهرجة ويتطاير حجابهن عن وجوههن، ويطلين خدودهن، ويضعن زهوراً على أصداغهن بطريقة تنم على ذوق فج، ويكون صدرهن مكشوفاً، وتشبه طريقة مشيهن مشية الرجال وهي مليئة بالتصنع، وهن في أحسن أحوالهن صفيقات خليعات، وقد يوجد عدد قليل من المومسات من طبقة أعلى نوعاً ما، وهن اللاتي يستقبلن زبائنهن في بيوت أفضل، إلا أن أصحاب تلك البيوت يجازفون بالتعرض إلى عملية ابتزاز أو إلى السخرية من قبل العامة عند اكتشاف أمرهم، مما يجعل هذا الأمر يقتصر على الفئة الدنيا من العسكريين أو الانكشارية))[1].

وفي دمشق تحديداً ينقل البديري الحلاق في حوادث سنة (1161هـ/ 1748م) فيقول: ((وكثرت بنات الهوى في الأسواق في الليل والنهار، ومما اتفق أن أحد بنات الهوى عشقت غلاماً تركياً فمرض فنذرت على نفسها إن عوفي من مرضه لتقرأنّ له مولداً عند الشيخ أرسلان، وبعد أيام عوفي من مرضه فجمعت شُلُكّات البلد «مومسات البلد» ومشين في أسواق الشام وهن حاملات الشموع والقناديل والمباخر ويغنين ويصفقن بالكفوف ويضربن بالدفوف والناس وقوف في صفوف تتفرج عليهن وهن كاشفات الوجوه سادلات الشعور وما ثم ناكر لهذا المنكر والصالحون يرفعون أصواتهم ويقولون الله أكبر))[2].

أما في حلب فينقل لنا الغزي في تاريخه نهر الذهب أنه حين تولى محمد باشا العظم ولاية حلب سنة (1171هـ/ 1758م) كانت العادة في بعض محلات حلب أن تفتح القهاوي إلى الليل ويجتمع فيها أوباش الناس فيفجرون بالنساء ويشربون الخمور ويفعلون المنكرات، ولم يكن من محمد باشا العظم إلا أنه أمر المقاهي بألا تفتح ليلاً[3]، وأن الدولة العثمانية افتتحت رسمياً في مدينة حلب فقط ما ينوف

(1) تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، الأخوان الكسندر وباتريك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص161.

(2) حوادث الشام، البديري الحلاق، حوادث سنة 1161 هـ ص40.

(3) نهر الذهب في تاريخ حلب، كمال بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص236.

على مئتي بيت للدعارة «200 بيت» يجمعها اسم «المنزول» أي الماخور هذا عدا عن مئات بيوت العهر الغير رسمية التي كانت متفرقة في المحلات بين البيوت والمنازل التي يسكنها أهل العرض والناموس، وكان الإنسان إذا رفع خبر بيت من هذه البيوت المدنسة إلى الحاكم لينقل أهله إلى «المنزول» بحسب أحكام القانون يكون جواب الحاكم قوله له: «ليس لنا أن نخرج صاحبة هذا البيت من بيتها» إذا لم يظهر منها لجيرانها «زررتي» من الضرر وهو يعني بهذه الكلمة فتنة أو استعمال سلاح أو تلويث باب دار جار، أما ما دامت تجري شؤونها، ولا يظهر بسببها للجيران شيء من الإضرار المذكورة فليس لنا عليها من سبيل، على أن الذي كان يدافع عن أمثال هذه البيوت ويقف في وجه المشتكين منها هم رجال الشرطة أو الضباط العسكريون؛ لأنهم هم الذين كانوا يترددون عليها للعهر، أو كانوا يأخذون من كل بيت منها راتباً أسبوعياً ليدافعوا عنها تجاه أهل المحلة ويحموها ممن يسيء معاملتها من الزبائن، فكان أهل العرض والشرف المجاورين لهذه البيوت المدنسة يتكبدون كل ضرر من جوارهم، ويُسلبون الراحة والقرار في الحرص على حريمهم وبناتهم كيلا يلحقهن شيء من فساد الأخلاق بسبب الجوار، الأمر الذي أصيب به كثير من الناس وأصبحوا منكسي الرأس، وبينما كان الناس يتضجرون من كثرة المومسات ووفور بيوت الريبة، إذ أصبحوا وهم في أواخر أيام هذه الحرب «الحرب العالمية الأولى» فرأوا في محلة «بحسيتا» بيوتاً علّق على أبوابها ألواح كتب فيها «ملاقاتخانه» نومرو كذا يعني، أي محلّ لقاء رقم كذا، فسألنا عن المراد من هذه البيوت، فقيل لنا: المراد منها تسهيل الوصول إلى المحبوب لذوي الهيئات الذين يتحاشون الدخول إلى «المنزول»، فعجبنا من اعتناء الحكومة بهذه الأمور الرذيلة، في الوقت الذي تقضي فيه عليها السياسة فضلاً عن الدين أن يكون تباعدها عنها فوق كل تباعد رعاية لعواطف الرعايا المسلمين، والغريب أن المراجع التي كان يلجأ إليها المشتكي من هذه الأحوال السيئة أصبحت مراكز للمومسات ومصائد لاقتناص الحرائر وإيقاعهن في شبكات الفجور، فقلما كان الإنسان إذا راجع المخفر للتشكي من هذه

لأحوال أن لا يرى فيه عاهرة أعدّت لرئيس المخفر أو لأحد مقرّبيه، أو يرى فيه حرّة لها حاجة عند هذا الرئيس قد أمسكها وماطلها لينال منها أربه أجرة له على قضاء حاجتها، فإما أن تضحي شرفها وإما أن تخسر حاجتها، وكانت نساء العساكر اللواتي يأخذن الرواتب الشهرية من الحكومة في أثناء غياب أوليائهن عرضة لبذل شرفهن إلى الشرطة المنوط بهم التصديق على حاجتهن للمعاش، وإلى جباة الأموال المعروفين بالتّحصلداريّة وجماعة كتاب الديوان، فكم من محصنة من هؤلاء النسوة اضطرت أن تبذل صيانها لأمثال هؤلاء لتأخذ مرتّبها الشهري الحقير الذي لا يفي باقتياتها سوى يومين من الشهر، وكم جرّت الحاجة أمثال هؤلاء النسوة إلى منتهى درجات التبذل، حتى صرن يجلسن في الشوارع والطرقات عرضة لخطّاب العهر ينلن منهم دريهمات يصرفنها على القوت الذي يحفظ عليهن رمقهن، ومن هؤلاء النسوة من يعز عليهن شرفهن فلم يرضين أن يحفظن رمقهن ببذل شرفهن، فاخترن ما هو أخفّ وطأة من هذا، وصرن يتعاطين السرقة بأنواع الحيل والدسائس فينالهن بسبب هذه المهنة من المكروه والإهانة ما لا يعلمه إلا الله تعالى، ومنهن من لم ترض بهذا ولا بهذا بل حملها شرف نفسها على أن تحفظ رمقها بالتسوّل والجلوس في الشوارع ومدّ يدها إلى استعطاف المارّين والعابرين، فكانت تقضي سائر نهارها ولا تجمع قيمة خمسين درهماً من الخبز لأن قيمة مائة درهم منه بلغت ستة قروش، كان الإنسان السخيّ يتصدق قبل هذه الحرب على واحدة من أمثال هؤلاء الفقيرات بربع القرش، فتعدّ صدقته كثيرة لأن أكثر الناس يتصدق أحدهم على أمثالها بثمن القرش أو بنصف ثمن القرش، وكانت الفقيرة تعيش من هذه الصدقة الطفيفة عيشة كافلة حياتها واقية نفسها من كوارث السغب وكواسر العطب، أما بعد حدوث هذه الحرب وارتقاء أسعار الأقوات في أثنائها إلى عشرين ضعفاً عما كانت عليه قبلها، صار ذلك الإنسان يتصدق على أمثال تلك الفقيرات بربع القرش، فترى الفقيرة صدقته جزئية لأنها مهما أعانها الحظ لا يمكنها أن تجمع في يومها ثلاثين ربعاً جمعها سبعة قروش ونصف، وهي قيمة مائة وعشرين درهماً من الخبز، وهو مقدار لا يكفيها وحدها فضلاً عن ولدها أو أولادها المتعددين،

فكانت هذه المسكينة تعجّ وتضجّ طول نهارها بل إلى وقت العتمة، وهي تستجير وتستغيث وتنادي بأعلى صوتها: (جوعانه جوعانه يا أهل الخير) فلا تجد لها راحماً ولا مغيثاً، حتى كأن الشفقة قد نزعت من القلوب ثم لا تلبث هذه المنكودة الحظّ حتى يدبّ الضعف في جسمها وأجسام أولادها، ويستولي عليهم المرض ويكونون في النهاية فريسة الجوع، كل هذا وأكثر كبار المأمورين من ملكيين وعسكريين يجمعون ألوف الليرات بالتسلط على أرزاق العساكر وأموال الدولة والرعية بأنواع أساليب السلب والنهب ويصرفون ما عزّ وهان من ذهبهم الرنان على شراء الحليّ والحلل لنسائهم، والتغالي فيما يقدمونه لبطونهم وفروجهم، ولا تأخذهم رحمة ولا تهزهم شكوى في تعاسة هؤلاء الفقراء الذين تصدع أصواتهم شمّ الجبال، وتمطر على أولي العواطف الشريفة وابل الوبال والنكال ا.هـ[1].

وفي الجزائر أوجدوا ما يعرف بوظيفة «المزوار» أو قائد القصبة وهو شخص مكلف بتفتيش العاهرات ومراقبتهن ويقمن بدفع مبلغ مالي له كل شهر قمري حتى يسمح لهن بالقيام بعملهن بين الأهالي أو الأتراك، أما إذا ارتبطن بالأتراك «الانكشارية» فقط فيتم إعفاؤهن من دفع المبلغ[2]، وكان هذا المزوار «مسؤول الشرطة المدنية» يحصل دخله من نسبة معينة من السعر المتفق عليه بين المومس وزبونها، وكان في الغالب هو الوسيط في تقديم هذه الخدمات، وكانت الألفاظ المستعملة في السجلات الرسمية تفرق بين المومس العادية وبين الخليلة التي هي عادة من امتيازات الفئات العليا[3]، وعليك أن تعلم أن ما تم تحصيله من ضرائب الدعارة عبر جباية «المزوار» عن بيوت الدعارة والعاهرات بلغت في مدينة الجزائر

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص528.

(2) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص289، 298.

(3) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص339.

وحدها مبلغ 24 ألف فرنك[1]، وكانت الضرائب يتم دفعها كل شهرين للخزينة[2]، وقد كانت مدينة الجزائر تحوي الخانات والبازارات والمقاهي والملاهي والحانات بل كان فيها البغاء المنظم عن طريق الدولة العثمانية[3]،

فالعاهرات وظيفتهنّ امتاع اليولداش «المجندين العزاب» وكن جميعهنّ تحت إشراف المزوار وكنّ مراقبات بشدة، ويتم تفتيشهنّ بانتظام، ومطلوب منهن أن يعشن في حي مدني خاص محجوز ومقفل على القادمين من خارجه، وقبل زيارة الحي من قبل الزبون كان عليه أن يقدم طلباً إلى المزوار يذكر فيه السعر الذي يستطيع فيه الدخول على أساسه ويحدد اليوم الذي يريد الدخول فيه وعندها يصدر في شأنه إذن، وهذا الإجراء له مثيله في الأقفاص في اسطنبول العثمانية، إن مومسات الجزائر كنّ مستخدمات لدى الدولة، فكنّ يدفعن ضريبة إلى الدولة على مداخيلهن ويقمن بخدمة ذات صلاحية في مجتمع متشدد ولكنه مطيع للقانون، وكان على المزوار أن يكون على أهبة الاستعداد طول الليل، كما كان عليه أن يقدم تقريراً إلى الداي كل صباح واصفاً فيه نشاطات الليلة المنصرفة[4]، ولقد روى النقيب روزي أنه عشية احتلال فرنسا للجزائر كان عدد العاهرات فيها يقدر بحوالي ثلاثة آلاف امرأة وكان للمزوار الحق في حبس كل امرأة تمارس الدعارة بلا ترخيص فتعتبر

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص349 والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، د. ناصر الدين سعيدون، ص 24.

(2) الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، دلباز محمد، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بعباس الجزائر، ص 30.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله ج1، ص172.

(4) الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبدالقادر زبادية، ص 119 ـ 120 وص133.

عنده كرهينة[1]، أما في مدينة قسنطينة فكان المسؤول عن المومسات والحراسة الليلية هو قائد الدار[2].

وفي تونس كان يوجد المزوار أيضاً فينقل ابن أبي الضياف أن خطة المزوار في الحاضرة كانت على عهد الملوك من بني أبي حفص، وعسس الحسبة على تغيير المنكر، ثم صارت إلى ضدها في زمن الترك، يتولاها الواحد على مشارطة مال معلوم، ويصحب عدداً من العاهرات ويسرحهنّ للتزوج بأنفسهن ممن يرتضينه، على بعض فتاوى المذهب الحنفي، ثم اتسع الخرق على الراقع وتفاحش الأمر، حتى أبطل هذه الوظيفة الشنعاء الباشا أبو النخبة مصطفى باي لما آل الأمر إليه سنة (1252هـ/ 1836م)، وكان أصلها النهي عن المنكر، فآلت للإعانة عليه، ودخلها ينيف على 20 ألف ريال في السنة، وطرد متولي هذه الخطة الرذيلة[3].

وفي اليمن نقل الجرموزي مؤرخ سيرة الإمام القاسم هذا القول فقال: ((وأما النسوان ففي كل مدائنهم لهم حوانيت مأهولة معروفة للفساد، متخذة لهذا المعنى، وكل فاسدة تزين نفسها وبابها وتعرض لمن مر عليها، وعليهن والٍ، وعلى كل واحد إقبال يومية وشهرية)) وقد ذكر هذا بعد أن تحدث عن معاشرة الجنود العثمانيين جنسياً للصبيان ومجاهرتهم بذلك[4]، وقد جعل العثمانيون في أثناء استيلائهم الأول على اليمن حارة مخصصة للبغايا في صنعاء، وضربوا عليهن الخراج والغلة «ضريبة» واتخذ أهل الأسواق الولدان لترغيب العساكر وزينوهم بأنواع الجواهر[5].

---

(1) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. حنيفي هلايلي، ص88.

(2) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. حنيفي هلايلي، ص100.

(3) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج3، ص145 وص207.

(4) العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، أميرة المداح، ص 246.

(5) المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول، د. سيد مصطفى سالم، ص 85.

وأما اللـواط بالأطفال فهو أصل عند عسكر الانكشارية إذا كانوا عزبـاً في غالبهم فكثيراً ما كان يلجأ الانكشاريون للأطفال فيأخذون الطفل للثكنة ليكون في متناول العسكر، وهذه الثكنات هي مناطق حرة لا تستطيع الحكومة دخولها، أو إذا تمكن الانكشاري من غلام فإنه يدخله إلى أقرب بيت يهودي فيفعل فيه ما أراد دون أن يقلقه أحد[1].

وعرف عن أعضاء الأوجاق في الجزائر أنهم مولعون بالأطفال الصغار وخاصة اليهود أكثر من ولعهم بالفتيات وتركهم لهنّ في كثير من الأحيان[2].

وفي اليمن تفشى اللواط بين العثمانيين إلى حد أنه كان من الضروري فرض المراقبة والحراسة على الصبيان بنفس القدر الذي كان يفرض على البنات[3].

وفي مدينة هبهب[4] العراقية يقول الرحالة جيمس بكنغهام: ((كان الفتيان يعرضون بصورة عامة ويؤخذون على حدة للتلوط بهم، والحقيقة أنني كنت أسمع بوجود أماكن عامة لممارسة مثل هذه الأعمال المخزية في اسطنبول لكنني كنت أشك في صحتها دوامـاً، لقد رأيت بأم عيني هنا صبيـاً أعد لأغراض لا يصح وصفها بل إن مجرد وصفها يثير الفزع في الدماغ، لم يكن ذلك الصبي مشهوراً بجماله بل كان وسخـاً مهلهل الثياب، فهو يرتدي لباسـاً عربيـاً ويضع على رأسه كوفية من الحرير تتدلى على رقبته ومع ذلك كان يلبس جميع الحلي الفضية التي تتزين بها النساء، وكان يعرض من مزود سفره على الجالسين في المقهى ملابس ثمينة من الحرير وحلي ذهبية يتجمل بها في الحالات الخاصة، كان ذلك الصبي في حدود العاشرة من عمره وقحـاً متحركـاً كثير التذلل في سلوكه، كان يتعلق بالأشخاص

(1) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله ج1 ص314.

(2) الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبد القادر زبادية، 119.

(3) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبد الودود قاسم حسن مقشر، ص139.

(4) هِبهِب بلدة عراقية تقع شمال شرق بغداد في جنوب غرب محافظة ديالى.

الجالسين في المقهى، ويجلس في أحضانهم ويغني لهم أغان غير مفهومة، لكن أحدا منهم كما علمت لم يجاهر بالاقتراب منه))[1].

ولو عدنا بالزمن فقد أورد ابن إياس قصة أحد مروجات الزنا والفاحشة في مصر في حوادث سنة (925هـ/ 1519م) واسمها أُنس، والقصة هي أن النيل انتقص ماؤه فأضر بريّ الأراضي فنادى ملك الأمراء وهو حاكم مصر العثماني وأصله من المماليك بإبطال المحرمات من الحشيش والنبيذ والبوزة ومنع بنات الخطا من الفواحش وقبض الوالي على أُنس مروجة الفاحشة، وكانت في حي الأزبكية في القاهرة وتجمع عندها بنات الخطا اللاتي يعملن في الفاحشة وتدفع لقاء ذلك مبلغاً شهرياً مقرراً عليها من المال للوالي «ضريبة» وكان أمرها مشهور فأمر ملك الأمراء بتغريقها مع امرأة أخرى منافسة لها في المهنة اسمها بدرية فتم ذلك، وكل هذا رجاء منهم أن تعود زيادة النيل على حالها، فلما زاد النيل بعد سبعة أيام رجع كل شيء على حاله بسبب تعصب العثمانية في إرجاع ذلك فأكثرهم كان يبيع البوزة في الدكاكين فأمر ملك الأمراء أن أولاد المرأة أُنس التي غرقها لا يُعارضون فيما يفعلونه من أمر جمع بنات الخطا كما كانت تفعل أمهم أُنس[2].

وحين أنكر أحد قضاة الشافعية في دمشق على العثمانيين فواحشهم في عهد الوالي إياس باشا سنة (927هـ/ 1521م) وقال بأن العثمانيين أهل بدع سجنه الوالي ثم توسط له أحد المعتقدين في ابن عربي فأطلق سراحه لكنهم حرموه من امتيازاته[3].

وهذا ابن طولون يذكر في سنة (934هـ ـ 1527م) أنه تم القيام بعمل زفة طهور والي القُحُب والعلوق والشهاب، وحصل فيها مناكر كثيرة حتى شرب الخمر على رؤوس الأشهاد وهم دائرون بها، والنساء حاسرات عن معاصمهنّ وهنّ بالنقوش الخضر يضربن بالدفوف والشبّابة، والمُردان تنسج في العنبر وتدق الذهب وتمده،

(1) رحلتي إلى العراق جيمس بكنجهام، ترجمة طه التكريتي، ج1، ص181.

(2) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص 304 ـ 305.

(3) بلاد الشام ومصر من الفتح العثاني لحملة نابليون بونابرت، د، عبد الكريم رافق، ص151.

وأُطلق بارود كثير تجاه أبواب الجوامع، خصوصاً جامع يُلبغا لقربه من بيته، ولم ينكر ذلك أحد حتى ولو باللسان فيما أعلم، لتجاهيه «اعتماده» بالأروام» العثمانيين ولا قوة إلا بالله[1].

ولتعلم أنه على الرغم من أن الدعارة كانت غير مقبولة مجتمعياً إلا أنها كانت تقابل بالتسامح عند السلطة نظراً لأن المسؤولين العثمانيين يتحصلون على ضرائب وعوائد مالية منها، وإن منعوه عادوا وسمحوا به ففي أحد الحالات في مصر عوّض الباشا مبلغ 12 كيساً لرئيس الشرطة بسبب خسائره من قرار منع الدعارة وتجارة البوزة أو الخمور، ولقد وصف أوليا جلبي في رحلته لمصر وضع العاهرات ومروجات الدعارة سنة (1082هـ/ 1671م) فقال: «كانت بعض النساء يسرن في الشوارع ويمكن مشاهدتهن بالقرب من باب اللوق، أما عاهرات الطبقة الراقية فيستقبلن زبائنهن في بيوتهن وتعملن من خلال قواديهن، وجميع العاهرات مسجلات لدى الشرطة ويدفعن نقوداً أو ضرائب للضباط العثمانيين «الصوباشي»، أما العاهرين الذكور فهم يعملون قرب باب اللوق[2].

وهنا قصة ذكرها بجوي إبراهيم افندي في حفل ختان ولي العهد محمد الثالث ابن مراد الثالث حيث اجتمع الناس وأعدوا مكاناً للتفرج والمشاهدة والاحتفال لمدة 10 أيام، فاتفق أن شباباً من «بلوك خلقي» كان مجتمعين في مجلس فسق في بعض الحجرات ويحضرون الفواحش إلى مجالسهم فيقوم صوباشي اسطنبول «ضابط المدينة» بالهجوم على حجراتهم بعدد من فرقة «قول أوغلاني» من الانكشارية ويأخذ العاهرات منهم، فسمعت طائفة «بلوك خلقي» أخرى كانت في حجرات أخرى بما حدث لأصحابهم فيهجمون عليهم ويخلصون العاهرات من يده ويأخذون الصوباشي ويحضرون إلى ميدان «آت ميداني» ويلقونهم إلى جانب السلطان، فتأتي فرقة انكشارية أخرى لتهجم على فرقة السباهية ويموت منهم اثنان

(1) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أيبش، ص200 ـ 201.

(2) مصر تحت الحكم العثماني، مايكل ونتر، ص337 ـ 339.

والصدر الأعظم يشاهد الأمر فيقوم لاحقًا بعزل آغا الانكشارية[1].

ولم تسلم من ذلك المدينتان المقدستان مكة المكرمة والمدينة المنورة إذ يذكر الحاج عيشاييف في رحلته «مكة مدينة المسلمين المقدسة حديث حاج» أن في المدينة عدد كبير من العبدات، وفي جوار المدينة أوكار من أدنى وأحقر المستويات[2]، ويذكر جارالله ابن فهد في نيل المُنى عن بعض العاهرات المخصصات لعساكر الانكشارية في مكة قائلاً: ((وكان هناك نساء اشتهرن بالفسق كنّ ممّن يُفسق بهنّ مع عسكر العثمانيين فتم معاقبتهنّ وتجريسهنّ من قبل قاضي عسكر العثمانيين بأن أركبن على حمير سافرات الوجوه في الشوارع إحداهنّ يمانية وثانيتهنّ بجلية وثالثتهنّ مولّدة[3])).

أما جدة فقد ذكر هاينرش في رحلته التي تنكر فيها للحج سنة (1277هـ/ 1860م) عن أحد «العوالم» الشهيرات فيها وتُدعى «حنيفة» وقد زارها سراً وأطنب في وصفها[4]، ولم يدفعني ذكر شهادة هذا المستشرق المتنكر للحج إلا لتواتر شهادات مؤرخينا الثقات عن أحوال العثمانيين الشهيرة في انتشار الدعارة واللواط في الأماكن التي يحكمونها كابن حجر والسخاوي وكابن إياس وابن طولون وكحوادث البديري الحلاق وجار الله ابن فهد في نيل المُنى فطالما تواجد عساكر عثمانية انكشارية يتواجد هذا النوع من البغاء لتسلية جنودهم.

---

(1) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج2، ص102.

(2) الحج قبل مئة سنة الصراع الدولي على الجزيرة العربية والعالم الإسلامي، عبدالعزيز دولتشين، ملاحق «ملحق الحاج عيشاييف» ص308.

(3) نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، جار الله بن فهد المكي، ص365.

(4) رحلة حجي إلى مكة، هاينرش فرايهر فون مالتسان، ترجمة د. ريهام نبيل السيد، ص195.

ج ـ صناعة الخمور وحانات الشرب والرقص والموسيقى والتبغ والمقاهي

ورغم تحريم الخمور شرعـًا إلا أنه وجد من يتعاطاه كالعرق ووجدت حانات للشرب أيضـًا[1]، أما الرقص والموسيقى فكانت الطرق الصوفية تتعبد به فأذكارها لا تقوم إلا على طبل ومزمار، والمقاهي فهي أندية لإضاعة الأوقات فيما لا طائل منه، وهذه المقاهي سببها العثمانيون الذين نشروها فأمضى الناس فيها أوقاتهم في بطالة وضياع بلا طائل أو استفادة.

ولتعلم أن أهم البضائع التي كان يصدرها الأناضول بواسطة ميناء كافا في البحر الأسود إلى القرم وبولونيا وروسيا والتتار هي الخمور والنبيذ والعرق والقطن والمواد الغذائية، فبراميل الخمر الخشبية كانت تصل من المورة وكريت وطرابزون إلى ميناء كيليا ثم ترسل للمناطق البولونية والروسية وتقايض بالبضائع المحلية، حيث بلغت واردات الضرائب على تجارة الترانزيت هذه إلى 6 الاف دوقية ذهبية في السنة، لكن الدولة العثمانية قامت في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي بإعطاء احتكار التجارة بالنبيذ الى اليهودي المشرقي المعروف «يوسف ناسي» الذي استفاد من هذا الامتياز ليكسب ثروة كبيرة جداً ونفوذ سياسي أيضـًا[2].

وفي العاصمة اسطنبول وفي ضاحية غلطة الشهيرة وفي القرن السابع عشر الميلادي قام الرحالة العثماني أوليا جلبي بتسمية ثماني خمارات من أشهر خماراتها ست من هذه الخمارات تنتج أفضل أنواع النبيذ، وعليه وحسب أوليا جلبي ستجد مظهر السكارى الثملين مألوفـًا في غلطة[3].

وكان أكثر ما تنتج أرياف مدينة الجزائر العنب لأن السلطات التركية كانت

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص582.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجك ص203 ـ 206.

(3) المدينة العثمانية بين الشرق والغرب (حلب ـ ازمير ـ اسطنبول)، (إدهم إلدم ـ دانيال غوفمان ـ بروس ماسترز) ترجمة زُلى ديبان، ص446.

تسمح لكل فرد أن يشتري منه لأجل إنتاج الخمور[1] ومن الصناعات التي كانت في الجزائر صناعة الخمر المعروف بعرق التين، وفي تونس يسمونه البوخة والجزائر باسم المحي[2]، أما التبغ فكانت يتم زراعته في عنابة والجزائر، وكانت كمياته هائلة وهو صالح للتدخين[3]، وحتى آخر القرن السابع عشر الميلادي ومع ازدياد اتصال الجزائر بالأوروبيين واتساع المذاق بين الطبقات العليا في مدينة الجزائر أدى ذلك إلى إنتاج الخمر الجزائري، الذي كان يتم محلياً ويوضع في زجاجات ويشرب في بعض الأحيان، لكن الجزء الأكبر منه كان يصدر لأوروبا، وقد كان خمر الجزائر حتى سنة (1139هـ/ 1724م) يعتبر كامل التساوي لأجود ما تنتجه أوروبا من الخمور، لكن في تلك السنة أصيبت كروم الجزائر بتيفوس المستنقعات فأصبح ينظر بعدها لنوعية الإنتاج كنوعية مساوية للخمر العادي الفرنسي ولا تتفوق عليه[4]، وفي إيالة الجزائر أيضاً وفي القرن الثامن عشر الميلادي وجد ما بين 27–30 حانة في مدينة الجزائر لوحدها هذا غير حانات الثكنات وحانات السجون أيضاً والأمر مسحوب على باقي مدن الجزائر، فمثلاً: في قسنطينة أرسل الباي محمد منماني إلى الداي حسين باشا في رمضان سنة (1241هـ/ 1825م) عن انتشار الإدمان بين موظفي البايليك بل وصل بهم إلى شربه في رمضان وارتكابهم لأقبح الأفعال ويتساءل الباي للداي عن كيفية زجر هؤلاء عن شرب الخمور، وبالإضافة إلى الحانات انتشرت أماكن تعاطي الحشيش «المحشاشة» إذ كان يتعاطاها المدنيين والعسكريين، ومن الخمارات في الجزائر تسمى «التبارن» نسبة لتبرنة بلغة الفرانكا الدارجة في الجزائر وقتها وكان يقوم على خدمتها الأسرى الأوروبيين ويرتادها النصارى وجماعات الجند الانكشارية ومن أشهرها حانات قصر الرياس المعروفة بسبع تبارن[5]،

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص336.

(2) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص338.

(3) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص337.

(4) الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبدالقادر زبادية، ص 139.

(5) رحلة العالم الألماني ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس ترجمة أ.د.نصارالدين سيدوني، هامش ص 48.

وصانع الحشيش من الأهالي غالباً إما من بسكرة أو من أولاد جلال وبعضهم من تونس أو تلمسان أو المغرب ويجوبون كامل مدن الجزائر للمتاجرة بالحشيش[1].

ويذكر ابن طولون حين استولى سليمان القانوني على جزيرة رودس سنة (929هـ/ 1522م) أنه تم تزيين دمشق لكن الأروام «العثمانيين» قابلوا هذه النعمة بإظهار المعاصي في أسواق دمشق، خصوصاً سوق باب الفرج، من شرب الخمر مع النساء والصبيان مع إيقاد الشموع نهاراً فضلاً عن الليل، وكان غالب من مرّ عليهم إن لم يشرب منهم رشوا على ثيابه الخمر، واتفق لصاحبنا الزين عبد القادر القُويْضي الحنفي أنه مرّ عليهم فعرضوا عليه الخمر فأبى وأنشد لنفسه:

دعاني إلى خمرٍ فقلتُ محرمٌ
وما كان هذا في ضميري ولا قصدي

وحلّفني بالخُندكار[2] وقال لي
بغلظة اشرب، قلتُ في جنّة الخلدِ [3]

وصناعة الخمور كانت من أهم الصناعات الموجودة في إيالة طرابلس الغرب الليبية لأنها تأت بأرباح كبيرة نتيجة الضرائب المفروضة على المصانع والحانات، وازدهرت هذه الصناعة نتيجة انفتاح الولاية على الدول الأوروبية وكثرة الجاليات الأوروبية الموجودة فيها، حتى لقد تم ذكر الخمر بصورة رسمية في إحدى المعاهدات التي أبرمها علي باشا القرامنلي مع إسبانيا سنة (1198هـ/ 1784م)[4]،

---

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص131 ـ 133.

(2) السلطان سليمان القانوني.

(3) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د أحمد أيبش، ص145 ـ 155.

(4) دور يوسف باشا القرامنلي السياسي في ولاية طرابلس 1795 ـ 1832م، رسالة ماجستير جامعة بغداد إيمان محمد عبد علون، ص 48.

وطرابلس الغرب نفسها حين زارها اليوسي في رحلته للحج سنة (1101 ـ 1102هـ/ 1690 ـ 1691م) ذكر أنه يوجد بها ثلاثة مساجد وثلاثمئة خمارة[1].

وفي تونس ذكر العلامة ابن أبي دينار في كتابه المؤنس عما تنتجه تونس من العنب فقال: ((ولقد أخبرني بعض خدمة المحتسب في سنة إحدى وستين وألف (1061هـ/ 1651م) أنه حصر ما بيع للخمارات من عنب فكان مقداره ستين ألف حمل خلاف ما بيع في أسواقها))[2].

وفي اليمن ذكر الجرموزي أن الخمور زمن العثمانيين ظاهرة تدار عليهم في الأسواق كما يدار بالماء[3].

ونجد في اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية قد تجاوز عدد الموسيقيين عدد حفاظ القرآن الكريم فبلغ عدد الموسيقيين فيه 9469 بينما بلغ عدد حفاظ القرآن الكريم 9000 حافظ منهم 6000 رجل و3000 امرأة، بينما بلغ عدد الراقصين في اسطنبول ثلث عدد حفاظ القرآن الكريم وعددهم 3100 راقص محترف[4]، وإن أردت أن تقارن عاصمة الدولة العثمانية إسطنبول بعدد حفاظ القرآن فيها البالغ 9000 حافظ فقارنه بحفاظ القرآن الكريم في القاهرة إذ تواجد فيها فقط 57000 حافظ للقرآن[5].

وفي مدينة حلب سنة (1316هـ/ 1899م) وجد 97 مقهى، 4 معامل مشروبات كحولية، 5 كازينوهات، 38 حانة مشروبات[6]، أما إن عدنا إلى ما قبل هذا التاريخ

---

(1) رحلة اليوسي، محمد العياشي بن الحسن اليوسي، تحقيق أحمد الباهي، ص92.

(2) المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ابن أبي دينار، ص 10.

(3) العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، أميرة المداح، ص246.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص648.

(5) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص835.

(6) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص 795ـ 796.

فنجد تفاصيل مماثلة في رحلة أولياء جلبي المسماة «سياحت نامه» ففي وصفه لمدينة حلب سنة (1081هـ/ 1671م) كان فيها قرابة 500 مقهى، يَدْوي فيه صوت الموسيقى والرقص في كل مكان ويوجد مقهى آخر اسمه أرسلان يتسع لـ 2000 شخص وغيرها مقاه أخرى[1]، وفي حلب أيضاً وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان جميع الرجال يدخنون التبغ بشكل كبير، وقلما يُشاهد الحرفيون والعمال العاديون وهم لا يضعون قصبة صغيرة في أفواههم، كما أخذ عدد كبير من النساء في هذه العادة، ويبدو أنها في ازدياد كل يوم، لقد كان بعض الناس يضيفون بعض الأحيان الحشيش أو الشيرا التي تجعل الدخان ممزوجاً بنوعية تثير الانتشاء، وقد انتشر النشوق[2] في حلب منذ عام (1166هـ/ 1753م) لدرجة أن قام الباب العالي واعتبر في سنة (1174هـ/ 1760م) أنه من الضروري فرض رسوم على النشوق ويمنع احتكار وحصر بيعه وصنعه في حلب، أما الأفيون فقد كان سائداً في اسطنبول أكثر منه في حلب، فكثير من الأفندية يكتسبون عادة تعاطي الأفيون، وهم لا يحاولون إيجاد مبرر مباشر لتعاطيه، ويدعون أنهم يتعاطونه بسبب صحتهم، والأفيون لا يصنع في حلب إنما تأتي كميات منه من اسطنبول بعد خلطها بأنواع معينة من التوابل والمواد المعطرة ليصنع بشكل معجون مع العسل ويسمى «برس»[3].

وكان يُؤدّى في حلب عرض خيال الظل في القرن الثامن عشر الميلادي وكانت توجد شخصية «قراقوز» غير محتشمة تقاطع عرض خيال الظل، إلا أنه إن كان عرض خيال الظل خاص بنساء الكبراء في البيوت فيتم حذف هذه الأجزاء من الحوار فيما بين شخصية القراقوز والشخصية الأخرى، أما في المقاهي فلا توجد قيود على عروض الدمى المتحركة من حيث بذاءة الحوار، غير أن القاضي يمكن أن يتدخل في بعض الأحيان لمنع ذكر بعض الأفراد في شخصيات المسرحية

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص801.

(2) نوع من المكيفات.

(3) تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان الكسندر وباتريك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص86 ـ 89.

وتصويرهم بشكل يجعلهم موضع سخرية للجمهور، ففي بداية الحرب الروسية سنة (1181هـ/ 1767م) تم عرض تصرفات الإنكشارية على المسرح في حلب بأسلوب ساخر، إذ لم يفوّت الكركوز الفرصة عن نقدهم بشكل لاذع مما لقي استحسان الجماهير، لكن تم إيقاف الأمر قانونياً[1]، كذلك أسس الإفرنج في حلب في القرن الثامن عشر الميلادي مسرحاً على الطريقة الإيطالية للتمثيل والأوبرا، وأتم الفرنسيون في شعبان سنة (1215هـ/ 1801م) تأسيس مسرح الأزبكية، أما في بيروت وفي سنة (1266هـ/ 1850م) كان يقوم الشبان المُردان بتمثيل الأدوار النسائية في مسرح أقامه ابن مارون نقّاش[2].

أما في دمشق فقد وصلتها سنة (1285هـ/ 1868م) فرقة تمثيلية لبنانية وتلتها فرقة فرنسية وعرضت الفرقتان تمثيلياتهما في حي باب توما المسيحي، فأعجب بهذا الفن شاب مسلم اسمه أحمد أبو خليل قباني وأصله تركي من قونية درس في كتاتيبها وحلقات مساجدها وتتلمذ في الموسيقى ورقصة السماع على يد الشيخ أحمد عقيل الحلبي، وقد أعجب الشاب بالفرقتين اللبنانية والفرنسية فقام بتمثيل رواية وتبعها برواية أخرى بدعم من الوالي عبد اللطيف صبحي باشا سنة (1288هـ/ 1871م)، ثم دعمه مدحت باشا والي دمشق وقتها، فمثل رواية ثالثة عن هارون الرشيد أحضر فيها ممثلات فتيات من لبنان واستخدم شباباً مُرداً من مسلمين ونصارى ومثل هارون الرشيد في المسرح مع الفتيات والمردان، فاستنجد أحد مشايخ دمشق بالسلطان عبد الحميد والذي أمر بإغلاق مسرح القباني الذي هاجر إلى مصر[3] وهو جد الشاعر السوري الماجن نزار قبّاني فتأمل.

ومن أوقاف المعمار الكبير في دمشق سنان، مقهى سنان أو مقهى سنانية كما يوجد في دمشق 217 مقهى و4 مسارح كبيرة يتناوب على مسارح دمشق الأربعة عدد

---

(1) تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان ألكسندر وباتريك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص104.

(2) سوريا في القرن التاسع عشر (1840 0 1876)، عبدالكريم غرايبة، ص189 ـ 190.

(3) سوريا في القرن التاسع عشر (1840 0 1876)، عبدالكريم غرايبة، ص191 ـ 192.

من فرق أرباب الموسيقى والرقص والفنون الأخرى، كما يوجد في دمشق مقهى منصب الذي يستوعب 10 آلاف شخص ويستهلك حمل 4 جمال من القهوة، أما إجمالي مسارح دمشق فكانت 7 تعزف فيها موسيقى الساز[1]، ويذكر البديري الحلاق في حوادث سنة (1160هـ/ 1747م) أنه ورد لدمشق 3 يهود من حلب ولهم مهارة في ضرب الآلات على أحسن النغمات فصاروا يشتغلون في قهاوي الشام ويسمعهم الخاص والعام[2]، وفي السنة التي تليها (1161هـ/ 1748م) يذكر البديري أنه خرج للتنزه مع أصحابه إلى ناحية الشرف المطل على المرجة وقت بداية الربيع وجلسوا مطلين على المرجة والتكية السليمية فإذا بالنساء أكثر من الرجال على شفير النهر وهن على أكل وشرب وقهوة وتتن (دخان)[3].

وفي اللاذقية وتحديدا سنة (1311هـ/ 1893م) زمن السلطان عبد الحميد الثاني وصل لها جوقة رقص مع راقصة مغنية كانت على قدر عال من الجمال فما كان من رئيس البلدية إلا أن حاول إقناعها بزيارته في منزله لكنها رفضت فهددها بمنع جوقتها من العمل ولم يبلغها بالأمر إلا حين وقفت لأداء الحفلة، فأظهر الأمر لها ووعدها بإبطاله إن هي وافقته فرفضت ذلك، فغادر المكان وجاءت الشرطة بعده تبلغ الجوقة أمر تعطيل الحفلة لسبب يتعلق بالأمن العام[4].

وفي القاهرة وجد 643 مقهى منها ما يستوعب 1000 شخص وذات فرق موسيقية كبيرة و200 حانة للمشروبات و700 محترف موسيقى، 2000 عاهرة وعدد 300 قوادة «مروجات فحش النساء»[5] وبها 1060 دكاناً لبيع الدخان «التبغ» ولها 2000 دلاّل[6].

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص811.

(2) حوادث دمشق، البديري الحلاق، ص34.

(3) حوادث دمشق، البديري الحلاق، ص51.

(4) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص82.

(5) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص844.

(6) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبشة، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج3، ص52.

وقد أورد ابن إياس في حوادث سنة (925هـ/ 1519م) قصة أحد الوراقين الذين عرفوا باسم «المحلّاوي» كان قبيح السيرة مشهوراً بأكل الربا يبيع الخمر والمعجون للتركمان في رمضان فشهد عليه جماعة من الورّاقين بذلك فسلموه للوالي لينظر في أمره، وتوعده ملك الأمراء خاير بك بالشنق، وحين همّ الوالي بكتابة المحضر جاء جماعة من الإنكشارية ممن كان يبيع لهم المحلّاوي المعجون فمنعوا الوالي من كتابة المحضر وأغلظوا عليه بالقول ثم توجهوا إلى الوراقين الذين اشتكوا المحلاوي وقصدوا نهب سوقهم، فاشتكى الوراقون لملك الأمراء خاير بك بذلك فوسطه، لكن القصة لم تنتهِ هنا إذ تعصّب الانكشارية لصاحبهم المشنوق فقطعوا الحبال وأخذوا الكلاليب التي عليها وقصدوا سوق الوراقين ليقتلوا من اشتكى على صاحبهم، واستمر عيثهم وفتنتهم بضعة ليالي ولا راد لهم وكل هذا بسبب خمور صاحبهم[1].

وفي سنة (1215هـ/ 1801م) وفي القاهرة تحديداً كانت توجد سبع طوائف تضم تجار السعوط[2] وتجار أوراق النشوق[3] وبائعي الدخان والنشوق بالتجزئة في القاهرة وبولاق والجيزة ومصر القديمة وأكثر من خمس طوائف لصنع وبيع الشُبُك[4].

وفي الإسكندرية نجد أن بعض أصحاب الخمارات من الفرنجة «الأوروبيين» قام بالاعتداء على بعض المحلات المخصصة للخياطين، واستولى منها على بعض الأقمشة الخاصة بالزبائن، وسلمها لبعض أفراد الأوجاقات العسكرية «وحدة عسكرية عثمانية» وترك الأقمشة للوجاق حتى يتم سداد الديون المستحقة لصاحب الخمارة[5].

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، إبن إياس، ج5، ص313 ـ 315.

(2) السعوط دقيق التبغ يتم استنشاقه.

(3) نوع مخدر من التبغيات.

(4) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطفي فرج، ص 172.

(5) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د. صلاح أحمد هريدي، ص 113.

وفي سلانيك تواجد 340 محلاً لبيع المشروبات الروحية (الخمور) و17 مقهى[1]، ومدينة أزمير تواجد بها في عام (1071هـ/ 1661م) قناصل 7 دول أوروبية، وتواجد فيها في نفس التاريخ 200 حانة للمشروبات[2]، أما غازي عنتاب ففي سنة (1306هـ/ 1889 م كان فيها 8 معامل لصنع الخمور[3]، ومدينة كيليس كان فيها 45 مقهى و8 حانات للمشروبات[4].

ومدينة رشيد في مصر فيها 70 حانة مشروبات و70 مقهى[5]، ودمياط فيها 32 مقهى 6 منها يستوعب كل واحد 1000 زبون[6]، والمنصورة 40 مقهى، والمنزلة 8 مقاه، والمحلة الكبرى فيها 48 مقهى[7]، وقليوب 7 مقاه[8]، وبني سويف 10 مقاهي[9]، وأشمونين 7 مقاه[10]، وأسيوط 7 مقاه[11]، وقنا 7 مقاه[12].

وفي سنة (1307هـ/ 1890م) في مدينة طرابلس الليبية وجدت 82 حانة مشروبات

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص669.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص717.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص796.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص797.

(5) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 847.

(6) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص848.

(7) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص849.

(8) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 850.

(9) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص851.

(10) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص 852.

(11) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص853.

(12) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص854.

و27 مقهى[1] وقس على ذلك بقية مدن إيالة الجزائر وتونس وليبيا واليمن وغيرها خاصة المدن الكبيرة منها وكذلك بغداد في العراق والبصرة والموصل والقدس وغيرها من مدن فلسطين؛ بل لا تستغرب إذ لم يسلم من هذا الحال الحرمان الشريفان في مكة والمدينة، أما إن جئنا لأقدس مدينتين عند المسلمين وهما مكة المكرمة والمدينة النبوية فلن تستغرب أيضاً ففي مكة المكرمة وجد 95 مقهى[2] وفي المدينة النبوية فوجد 26 مقهى[3].

وفي مكة المكرمة ووفق أوليا جلبي في سياحته كان يوجد أربعون مقهى مشحونة بالبشر، وهذه المقاهي الأربعين هي لعامة الناس مبنية بالخشب ومفروشة بسعف النخيل لكن يوجد سبعون مقهى أنيقة مزخرفة منقوشة ومعمورة بالرواد يكثر فيها القصاصون والرواة والمداحون والشعراء والمطربون والمقرئين والسّمّار وفي بعضها بعض الغوازي السمر، البكر، المحففين، وبعضها الآخر مكتظ بالجاريات الحبشيات، وتقدم في هذه المقاهي المشروبات كالقهوة والسحلب والشاي والمأكولات الحلوة كالمهلبية، ولا يقتصر الأمر على مقاهي مكة وحدها بل حتى مقاهي الطريق فيما بين مكة وجدة كما وصفها أوليا جلبي جميعها فيها مطربات وغوازي من الفتيات الحبشيات[4].

ويذكر السنوسي في رحلته الحجازية سنة (1300هـ/ 1883م) وكان يتحدث عن قدوم المحمل الشامي للمدينة راجعاً بعد الحج من مكة فيقول: ((وقد اتفق في هذا المجلس المجتمع لانتظار قدوم المحمل أن شيخ الحرم عرض علي استعمال التدخين وقد التزمت في جميع سفري في البلاد الأوروبية والبلاد التركية والبلاد

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص875.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا ج2، ص821.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص822.

(4) الرحلة الحجازية، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي، ص271 ـ 272 وص288 -289.

الحجازية ألا أغير شيئاً من عادتي، وأنا أكره التدخين والنشوق فلم استعمل شيئاً من ذلك، وكنت أعتذر بما لا يحتاج إلى إقامة برهان بتعلل أني أكره ذلك، ولكني لما اعتذرت لشيخ الحرم ألح علي المفتي في استعمال النشوق واحتج علي باستعمال التونسيين له وأفاض الجمع في تعليل حسن الاستعمال والتطلب لوجه ما أنا عليه من عدم استعمال شيء من ذلك، وعند ذلك أظهرت لهم ما يخالجني كثيراً في سائر بلاد الترك وبلاد الحجاز،....، ورأيت أن مصيبة البلاد الشرقية والتركية من التدخين أعظم من أوروبا..))[1].

أما في جدة فقد ذكر هاينرش في رحلته سنة (1277هـ/ 1860م) عن انتشار المشروبات المسكرة في مقاهي مخصصة عند ضريح أمنا حواء «مقبرة أمنا حواء» فالباشا العثماني وموظفوه وأفراد الجيش العثماني كانوا يتناولون العرق «الركي»، وكان هناك نوع مسكر آخر هو «البوظة» يتناوله من لا يستطيع دفع ثمن الركي، وأحياناً كان الباشا العثماني يثمل أمام رعيته، وكان عبيد الأثرياء الأتراك يحملون أوان بها مشروب الراكي لأسيادهم في الشارع أمام الجميع، وأيضاً وجد بعض الحجاج من يشتري هذه المسكرات ويتناولها في نُزُله[2].

د- تساهل العثمانيين لاختراق مجتمعات المسلمين من قبل سفارات وقنصليات الدول الغربية وإرساليات التنصير

ما حملني لهذا هو أن اتفاقيات الامتيازات العثمانية للدول الغربية خاصة وعلى رأسها فرنسا منحت هذه الدول قدرة على اختراق المجتمعات الإسلامية عبر إنشاء القناصل والسفارات، كما أنها أذابت الفوارق بل قل ميزت رعايا تلك الدول عن الرعايا المسلمين ورفعت من شأنهم مع مرور الوقت، لم تكن العلاقات حكراً على العثمانيين بداية ولا ابتكاراً جديداً أتوا به، فإن عدنا بالتاريخ سنجد بعض الإشارات عن علاقة العباسيين بالفرنجة زمن أبي جعفر المنصور وببين القصير ثم زمن

---

(1) الرحلة الحجازية للسنوسي، محمد بن عثمان السنوسي، ج2، ص214 ـ 215.

(2) رحلة حجي إلى مكة، هاينرش فرايهر فون مالتسان، ترجمة د. ريهام نبيل سالم، ص 203.

هارون الرشيد وشارلمان، وإن جئنا لزمن الأيوبيين فسنجد أن صلاح الدين الأيوبي استفاد من علاقته مع بيزا الإيطالية التي ضربت عرض الحائط بعض أوامر البابا القاضية بقطع التعاملات التجارية مع المسلمين في سبيل إبقاء مصالحها التجارية مع الأيوبيين، وبهذا حقق صلاح الدين بعض أهدافه بهذه العلاقات، فالاتفاقيات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي والتي أطلق عليها اسم الامتيازات كانت هي العمود الفقري لتواجد الجاليات الأوروبية في البلاد العربية الخاضعة للعثمانيين، والعثمانيون أساساً توسعوا في منح الامتيازات منذ القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي فتمكنت كل من السويد والدنمارك وبروسيا وأسبانيا وأمريكا وبلجيكا والاتحاد الالماني والبرتغال واليونان والبرازيل من الحصول على امتيازات تجارية ودينية بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا، كما دخلت سويسرا والبابوية تحت مظلة التسهيلات الممنوحة لفرنسا واللتين كانتا تتبعان لها[1]، وإن رجعنا لسلاجقة الروم وهم الأساس الذي بنى عليه العثمانيون فسنجد كيخسرو الأول وكيقاووس الأول وكيقباد الأول منحوا التجار البنادقة امتيازات تجارية في فرمان أصدره السلطان السلجوقي علاء الدين سنة (617هـ/ 1220م) وأرسل البنادقة بعده سفيراً لعلاء الدين سنة (617هـ/ 1228م)، ومقتضى نص الفرمان هو السماح بتوريد الأحجار الكريمة والدر والذهب مسكوكين أو غير مسكوكين وتوريد القمح دون الخضوع لأي رسم من الرسوم وعلى ألا يحصل على غير ذلك من البضائع إلا بمقدار ٪2، وفي هذه الاتفاقية بنود خاصة بتأمين التجار على أنفسهم وأموالهم، كما ينص الاتفاق على ألا تتدخل السلطات في الخلافات التي تقع بين البنادقة واللاتين إلا بحدود ما يقع من جناية كسرقة وقتل وعندها يحول الحكم لقضاء الدولة السلجوقية، ومن العوامل التي ساعدت نشاط التجار البنادقة في الأناضول

---

(1) دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ياسر بن عبد العزيز قاري، ج1، ص23.

هو حاجة الدولة السلجوقية لمرتزقة من اللاتين وبعض معدات القتال، وفي سنة (653هـ/ 1255م) قابل روبروق في قونيه أثناء عودته من قراقورم رجلين جنوياً وبندقياً حصلا من الدولة السلجوقية على امتياز تصدير الشَّب من الأناضول وكانا يحددان سعره كما يشاءان[1]، وهذا قد يزيل عنا غرابة اتفاقيات الامتيازات التي عقدها العثمانيين مع البنادقة والفرنسيين فمن هنا تجد جذور العلاقات العثمانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدولة سلاجقة الروم كما نقلنا سابقاً، فقد منح أورخان الثاني إمارة جنوة سنة (735هـ/ 1352م) امتياز إنتاج الألوم وهو العنصر الأساسي في صناعة الأقمشة الأوروبية في منطقة مانيسا، وتبعه مراد الأول فوقع معاهدة تجارية مع إمارة راجوزه البلقانية سنة (766هـ/ 1356م)، ومنح محمد الثاني «الفاتح» البندقية امتيازات لا تختلف عن امتيازات حفيده سليمان القانوني مع فرنسا، ثم عاد محمد الثاني «الفاتح» ليمنح فلورنسا امتيازات سنة (869هـ/ 1464م)، وفي عصر السلطان بايزيد الثاني تم منح فرسان القديس يوحنا امتيازات عقب أسرهم لأخيه الأمير جم، وحصلت مملكة بولونيا أيضاً على امتيازات سنة (895هـ/ 1490م)[2].

وإن تحدثنا عن أهم العلاقات العثمانية فقد كانت مع الطرف الفرنسي قائمة على شكل علاقة تحالف لم تتخللها عداوة إلا لسبب عارض كحادثة احتلال نابليون لمصر، وقد بدأت نشأتها زمن سليمان القانوني تحديداً والملك الفرنسي فرانسوا الأول، تلك العلاقة التي كان هدفها الحد من توسعات الملك شارل الخامس الأسباني الممثل للامبراطورية الرومانية المقدسة، والذي استطاع أن يأسر الملك فرانسوا الأول، وبعد معركة بافي بينهما سنة (931هـ/ 1525م) رأى البلاط الفرنسي ضرورة الاستنجاد بالعثمانيين، فأرسلوا أول بعثة للبوسنة، ورأى الباشا العثماني قتل مبعوثها والاستيلاء على الهدايا والأموال التي جلبتها، ونجحت البعثة

(1) قيام الدولة العثمانية، محمد فؤاد كوبريلي، ترجمة، د. أحمد السعيد سليمان، ص92 ـ 93.

(2) دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ياسر بن عبد العزيز قاري، ج1، ص64 وص68، وص74.

الثانية في الوصول إلى اسطنبول حاملة معها رسالتين واحدة من أم الملك فرانسوا، والأخرى من فرانسوا نفسه كتبها وهو في سجنه في مدريد، وقابل سليمان القانوني هذه الرسالة بارتياح وطمأن البعثة الفرنسية، وفي سنة (934هـ/ 1528م) وقع سليمان القانوني وثيقة تؤكد الحقوق الفرنسية السابقة لممارسة التجارة في مصر، ثم في سنة (938هـ/ 1532م) جاءت سفارة فرنسية جديدة لإسطنبول محاولة حمل السلطان العثماني على مهاجمة شارل الخامس في إيطاليا، ورغم هزيمة العثمانيين براً وبحراً في نفس السنة بعد مهاجتهم للإمبراطورين النمساوي والإسباني إلا أن سليمان القانوني وعد سفارة فرانسوا بأن تساعدها قوات خير الدين بربروس البحرية[1].

وكانت أول اتفاقية هي اتفاقية عام (942هـ/ 1535م) وهذه الاتفاقية تضمنت 16 فقرة ومن أبرز ما جاء فيها:

1 ـ يحق لرعايا فرنسا المتاجرة مع العثمانيين ونقل البضائع من وإلى الدولة العثمانية.

2 ـ يحق لقنصل فرنسا في اسطنبول أو أثينا أن يحكم ويقطع بمدى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا دون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضٍ شرعي أو أي موظف آخر.

3 ـ يحق لقنصل فرنسا الاستعانة لتنفيذ ما قضى به.

4 ـ لا تُسمع الدعاوى المدنية التي يقيمها الرعايا السكان العثمانيون أو جباة الخراج ضد التجار الفرنسيين أو رعايا ملك فرنسا عامة.

5 ـ يُدعى المتهمون الفرنسيون إلى مكان الصدر الأعظم الرسمي ولا يحق دعوتهم إلى المحكمة أو أي مكان آخر.

6 ـ لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي، وإنما تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، ولهم الحق باتباع شعائرهم.

---

(1) العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، كمال حسنة ص13 ـ 16.

7 ـ إذا خرج فرنسي من الدولة العثمانية وعليه ديون، فلا يطالب بها أحد، ولا يُسأل القنصل الفرنسي عن ذلك، ولا تُطالب المملكة الفرنسية بذلك.

8 ـ لا يجوز استخدام أملاك الفرنسيين على كره منهم.

9 ـ ما يتركه الفرنسيون بعد وفاتهم يُنقل ويوزع بمعرفة القنصل.

واشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا ولملك إنجلترا أخيه وحليفه الأبدي، وملك اسكتلندا الحق في الاشتراك في منافع هذه المعاهدة، وهكذا أصبح لرعايا فرنسا وحلفائها دولة ضمن الدولة، محاكمهم خاصة وعلى أعلى مستوى وفي مقر الصدر الأعظم، ولا يحق للعثمانيين التدخل في شؤونهم وإنما يكون ارتباطهم بالقنصل، وفي الوقت نفسه أصبح الفرنسيون يتصلون برعاياهم مباشرة، وأصبحوا تبعـًا لهم يرتبطون بهم لا بغيرهم[1].

وهكذا وضع الفرنسيون حجر الأساس في علاقتهم التي ستنمو يومـًا بعد يوم وستكبر عبر الزمن وستزيد فقرات المعاهدات لصالح الفرنسيين بلا شك عبر الزمن في كل مرة، في ظل عجز عثماني مقابل عن انتزاع مكتسبات ذات قيمة أو فائدة، إن هذا الأمر يدعو للغرابة عن كيفية عقد معاهدة بهذا الشكل مع الفرنسيين الضعفاء وقتها مقابل العثمانيين الأقوياء، وقد استوقفني ذلك الأمر زمنـًا ليس باليسير لأجد تبريراً أو علاقة منطقية حتى أفهم سياق معاهدة على هذا النحو أو الشكل فعجزت، ومرت الأيام حتى ظفرت بتصريح السفير الفرنسي الذي نقلته سابقـًا فلم أر تفسيراً منطقيـًا لهذه المعاهدة التي نمت عبر الزمن لصالح الفرنسيين إلا ذلك التصريح وهو الذي دل على قضية (المصاهرة بين العثمانيين والفرنسيين)؛ لأن أم محمد الثاني «الفاتح» إنما كانت فرنسية وهذا التصريح أكده مؤرخان عثمانيـًا هما بجوي أفندي وأوليا جلبي.

إذ نقل بجوي إبراهيم أفندي في تاريخه كنت جالسـًا في أحد الأيام في غرفة العرض في زمن وزارة حافظ باشا فأتى سفير الفرنجة «فرنسا» وعندما خرج الوزير

---

(1) التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، محمود شاكر، ص112 ـ 114.

الأعظم إلى الخارج اصطحبت السفير قرابة ساعة للحديث في هذا الموضوع فكان السفير الفرنسي يفتخر كثيراً فيقول: (السلاطين رفيعوا الشأن الذين أتوا بعد السلطان محمد الثاني «الفاتح» هم أقارب سلاطين الفرنجة «فرنسا») وأضاف السفير الفرنسي قائلاً: ((مع أن مُلكنا كان متاخما لمُلك آل عثمان في كل وقت وحين فإنه لم يظهر منا سوى الصداقة لقلاعها وحكامها، وهكذا يراعي سلاطيننا حق القرابة، ولم تعتنق تلك الفتاة ذات الحظ الطاهر الدين الإسلامي، والآن تربتها مقفلة ومسدودة وكلما عبرنا من «غلطة» كثيراً ما نمر من حرم الجامع ونشاهد تربتها)) ويكمل بجوي إبراهيم أفندي فيقول: ((تباحثت موضوع إسلام أم محمد الثاني «الفاتح» مع بعض الأحباب وكان أمر إسلام هذه الفتاة مبهما بيننا وبعد ذلك ذهبت في أحد الأيام خصيصًا واستفسرت من حارس التربة فقال الحارس: «يقرأ عليها القرآن كل يوم في وقت السحر ولكن لا يبقى وينتظر فيها أحد مثل سائر ترب السلاطين ولا يُفتح بابها باستمرار فبعد تلاوة الأجزاء الشريفة كل صباح يغلق الباب»، فقمت بشرح ذلك للسفير الفرنسي فلم يقبل ذلك وأصر السفير على عناده في أنها ماتت على النصرانية))[1]، وهذا الأمر الذي ذكره بجوي أكده الرحالة أوليا جلبي حين ذكر دولة فرنسا فقال عنها: ((هي مملكة عظيمة لها قرابة بآل عثمان))[2].

وأما عن هذه المعاهدة فيقول المؤرخ الفرنسي فلاسان: ((من الخطأ إعطاء الاتفاق اسم معاهدة، إذ في المعاهدة يفترض وجود طرفين متعاقدين يبحثان عن مصالحهما، أما في هذا الاتفاق فلا يوجد إلا امتيازات لطرف واحد وإعفاءات أعطيت بإرادة حرة من الباب العالي إلى فرنسا))، هذا وقد جزم المؤرخ جالاتي أن

(1) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج1، ص387-388.

(2) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج1، ص293.

التجار العثمانيين في الأراضي الفرنسية لم يكن لهم أي امتيازات، ولم يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية على قدم المساواة مع نظرائهم الفرنسيين المقيمين في الدولة العثمانية[1].

وتقول المؤرخة ليلى الصباغ: ((إن هذه الامتيازات هي بدعة ونزول من السلطان عن حقوقه وسيادته، لمصلحة الدول الأجنبية، فالوضع الطبيعي للأجانب في مختلف الدول حالياً هو أن يكونوا بصورة عامة كالسكان الأصليين، يخضعون لقوانين البلاد التي يقيمون فيها وسلطاتها، وهذا نتيجة طبيعية لسيادة الدول على أراضيها، فالسلطنة العثمانية لم تحتفظ في ظل هذه الاتفاقيات ببعض حقوق هذه السيادة، مثل التشريع والقضاء بخصوص الأجانب المقيمين على أرضها، وإن أكثر ما أدى لدهشة الحقوقيين، قبول الدولة العثمانية وهي في ذروة قوتها ومجدها وجبروتها، هذا الوضع الذي يطلق عليه في إطار القانون الدولي Exterrorialite أي إعفاء الأجانب من قضايا الدولة التي يقيمون عليها، وهنا طعن بسيادة الدولة واستقلالها))[2].

ويقول محمد دروزي: ((إن المعاهدة العسكرية بين الدول العثمانية وفرنسا، كانت حلفا انتفعت به فرنسا لتتغلب على خصومها الأوروبيين، دون أي فائدة تذكر للعثمانيين))[3].

وهكذا ستجد سليمان القانوني قد بالغ في احتقار الوفد النمساوي أثناء حملته على فيينا سنة (938هـ/ 1532م)، وفي نفس الوقت أقام احتفالاً فاق الوصف للسفير الفرنسي الجديد، وحينها خرج السلطان بنفسه محاطاً

---

(1) دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ياسر بن عبد العزيز قاري، ج1، ص230 ـ 231.

(2) الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ليلى الصباغ، ج1، ص197.

(3) دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ياسر بن عبد العزيز قاري، ج1، ص255-256.

بوزرائه وقادة الجيش، وعقد مع السفير مقابلة خاصة[1].

فهذه المعاهدة الفرنسية بكافة فقراتها كانت الحجر الأساس وبنفس الفقرات لبريطانيا وهولاندا وغيرها من الدول لاحقًا، وأضحت هذه الامتيازات كرة ثلج تكبر مع الوقت لصالح الطرف الأوروبي فقط.

لأن الطرف العثماني كان عاجزا أو قل غير راغب في فتح سفارات وبعثات دبلوماسية ومعاملة الطرف الغربي بالمثل، وقد تتفاجأ أن أول بعثة عثمانية لفرنسا كانت سنة (1132هـ/ 1720م) أي بعد قرابة القرنين من الزمان، وكانت هذه البعثة لاستطلاع أحوال البلاد الأوروبية خاصة فرنسا بغرض نقل الإصلاحات الأوروبية لإسطنبول[2]، أما البعثات الدبلوماسية الدائمة فقد قامت في سنة (1251هـ/ 1835م) في عهد السلطان محمود الثاني وذلك بعد إنشائه لوزارة الخارجية العثمانية[3].

ولتدرك كيف تمتع الفرنسيون وغيرهم بهذه الامتيازات والتي كانت لعنة على المسلمين ورحمة للغربيين ما يذكره الفقيه الشنقيطي «الطالب أحمد بن أطوير الجنة» وهو ينقل الفرق بين وضعية أهل الذمة في السلطنة العثمانية التركية ووضعيتهم في السلطنة العلوية العربية خلال بداية القرن التاسع عشر الميلادي من خلال كتاب «رحلة المُنى والمِنّة» فيقول: ((مولاي عبد الرّحمن (العلوي) «عبد الرحمن بن هشام» أَيّدَهُ الله وأعَزّه وأصلح الله به البلاد والعباد، وسخَّر الله به العباد والبلاد، إذ ليس للنصارى ولا لليهود فيه «في بلده» شأنٌ ما، بل هم فيه تحت الأقدام وتحت الذِّمّة، فلا تكاد ترى فيه نصرانيًا ولا يهوديًا إلا مَيَّزته عن المسلم، كل نصرانيٍّ بزيّه وكل يهوديٍّ بزيه، بخلاف مصر والإسكندرية وبنغازي وطرابُلس، فلا يُمَيّزُ فيهنّ بين المسلم والنصرانيِّ واليهودي، حتى أن المسلم والنصراني إن تشاتما أو تخاصما تكون الحميَّة والمعونة للنصرانيِّ على المسلم، هكذا حدَّثنا به الثّقاة من

(1) دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ياسر بن عبدالعزيز قاري، ج1، ص255.

(2) نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803م، المهندس سيد مصطفى، ص13.

(3) سوريا في القرن التاسع عشر (1840/ 1876م)، د. عبد الكريم غرايبة، ص25.

أهل الإسكندرية وغيرها....))[1]، وللتأكيد على ذلك ذكر أوليا جلبي في رحلته أن الفرنسيين في مصر كانوا معفيين عن دفع الخراج أو الجزية للسلطان[2].

وقضية الملابس ففي اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية كان الفرنسيون من سفراء أو قناصل يجدون فسحة في ارتداء ملابسهم أو الشعر المستعار على عكس المدن في المناطق العربية كالقاهرة ودمشق وحلب وغيرها، وقد اشتكى ميليه إلى السفير الفرنسي في الإستانة من منع الفرنسيين من وضع غطاء للرأس لونه أبيض فقال محتجاً: ((من الصعب على الفرنسيين في مصر ارتداء القبعات والشعر المستعار مثلما يفعل الفرنسيون في اسطنبول وإلا تعرضوا للإهانات))[3].

وعلى سبيل المثال وتحديداً عن ممارسات الأوروبيين واستغلالهم للامتيازات التي وقعوها مع العثمانيين في مدينة الإسكندرية كمثال نذكر البعض منها كالتالي:

إذ نجد أن بعض النصارى الأوروبيين اعتدى على منزل يهودي كان يملك جارية نصرانية ادعوا أنه أراد تهويدها بالقوة، هذا بالرغم أنه كان بإمكان هؤلاء الأوروبيين شراء الجارية من اليهودي، كما قام بعضهم بالاعتداء على أحد أفراد الأوجاقات العسكرية العثمانية، وآخر منهم احتسى الخمر ثم اعتدى على مساكن أحد المسلمين وسرق منه، كما اعتدى بعض الأوروبيين على أحد العتالين ومزق ثيابه، وقام أيضاً بعض الطباخين الأوروبيين بالاعتداء بالضرب على بعض السقائين بسبب بيع الماء، فأراد أحد المارة أن يتدخل لإيقاف الشجار فما كان من الأوروبي إلا أن اعتدى عليه فسال الدم منه، وعند القاضي أنكر الأوروبيون اعتداءهم، وأيضاً حدث اعتداء من قبل بعض الأوروبيين على بائع أقمشة جوال

---

(1) رحلة المُنى والمنّة، أحمد بن أطوير الجنة، ص107.

(2) رحلة أوليا جلبي لمصر والسودان وبلاد الحبش، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج2، ص94.

(3) مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الـ18، د. إلهام علي محمد ذهني، ص303.

وذلك حين أراد المشتري الأوروبي إرجاع ما اشتراه فرفض البائع الإرجاع فما كان من الأوروبي إلا أن اعتدى على البائع بالضرب، واعتدى الأوروبيون أيضاً على بعض الطبالين بالضرب أثناء مرورهم بأحد الشوارع في الإسكندرية[1].

وأيضاً نجد حادثة أن قام أحد الأوروبيين بممارسة الدعارة مع إحدى المسلمات في الإسكندرية، وكان يمارس ذلك بإحدى الحدائق الخاصة بشيخ طائفة المغاربة في المدينة، وثبت من أقوالهما بأن ممارسة الدعارة تم بناء على موافقتهما ودون إكراه منها نظير حصولها على مبلغ معين[2].

أما عن القنصليات الأوروبية فقد تواجد في بيروت عدة قنصليات لدول أوروبية[3]، ومدينة جدة في سنة (1316هـ/ 1899م) حوت قنصلية لإيران، انجلترا، فرنسا، هولندا، السويد، ومعاونيات قنصليات للنمسا، اليونان[4]، وكانت أول قنصلية افتتحت في جدة سنة (1252هـ/ 1836م) هي القنصلية البريطانية[5]، أما القاهرة فيقع فيها 7 قنصليات لدول أجنبية، والإسكندرية فيها 4 قنصليات[6]، وفي الجزائر العاصمة أبلغ العثمانيون فرنسا بفتح قنصلية لهم سنة (971هـ/ 1564م) إلا أن فرنسا تأخرت في فتحها حتى سنة (983هـ/ 1576م) وأعقبتها إنجلترا بفتح قنصلية سنة (988هـ/ 1580م)، ثم بقية الدول الأوروبية في القرنين السابع والثامن عشر الميلادي[7]، ولا

---

(1) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د. صلاح أحمد هريدي، ص 108 ـ 112.

(2) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د.صلاح أحمد هريدي، ص112.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص804.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص822.

(5) موسوعة تاريخ جدة، عبد القدوس الأنصاري، ص393.

(6) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص837، 846.

(7) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2 ص871.

نسى بطبيعة الحال القنصليات الأجنبية الأوروبية في دمشق وحلب التي احتوت على قنصليات كل من «النمسا، والمجر، وهولنده، وإنجلترا سنة (991هـ/ 1583م)، وفرنسا سنة (969هـ/ 1562م) والبندقية سنة (955هـ/ 1548م)»[1] وكذلك قنصليات روسيا، وإيطاليا، وإيران، وأسبانيا، والبرتغال، وأمريكا، وبلجيكا، والسويد، والنرويج واليونان[2]، وأيضاً القنصليات في بغداد والبصرة والموصل وطرابلس الليبية وبنغازي وغيرها وإذا علمنا قدم نشوء هذه القنصليات زمنياً في المناطق التي كانت تحت سلطة العثمانيين فالسؤال المشروع والمقابل هل كان العثمانيون على ذات القدر من المسؤولية وفتحوا قنصليات في مدن فرنسا المختلفة أو مدن انجلترا أو مدن روسيا أو ألمانيا أو النمسا؟ بالطبع لا، لم يحدث ذلك.

وقد دفع هذا الحجم من القنصليات كمثال في مدينة دمشق بأن يتعارض نفوذها مع نفوذ ولاة دمشق وأعيانها، إذ أَلِفُوا هم الاتصال بالأهالي، لكن تدخل القنصليات جعلت خاصة أبناء الأقليات كاليهود والنصارى لهم اتصال مباشر مع قناصلهم لقضاء حاجاتهم ومصالحهم، وفي هذا يذكر المؤرخ ألبرت حوراني في مقال له سنة (1402هـ/ 1982م) في مجلة الواقع قائلاً: ((إن صعود القنصليات هدد السلطة الاقتصادية للأعيان... كان نمو التجارة الأوروبية يعطي الثروة والسلطة الاقتصادية للتجار المسيحيين أو اليهود الذين كانوا في معظمهم إما من محميي هذه القنصلية أو تلك... بل على نطاق واسع كان التجار المسيحيون واليهود يصيرون مقرضين للمال بفائدة... وفي مطلع سنة (1276هـ/ 1860م) كانت نسبة كبيرة من الديون القروية في ولاية دمشق تعود ليهود من محميي القنصلية البريطانية.

ويضيف ألبرت حوراني: إن معارضة الأعيان للإصلاح كانت على هذا النحو ملونة بشعور مناهض للأوروبيين والنصارى والنفوذ المتنامي للحكومات الأوروبية ومحمييها المحليين، ووفّر هذا مظلمة مشتركة يستطيع الأعيان من خلالها الأمل في

---

(1) حلب في العصر العثماني، أندره ريمون، ترجمة د. ملكة أبيض، ص187.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج1، ص280.

تعبئة دعم شعبي، مما أدى إلى عدد من الاضطرابات في خمسينات القرن التاسع عشر الميلادي في مدن حلب والموصل وجدة، وبلغ تأثير هؤلاء القناصل أنه صار بقدرتهم عزل ولاة دمشق، فتمكن القنصل البريطاني من عزل والي دمشق علي باشا عام (1258هـ/ 1842م) بحجة أنه «ليس خَرْج حكم بل خَرْج دروشة فأرسلوا وعزلوه» كما ذكر في تقريره، كما طلب بنقل نجيب باشا خلفه فكان ما أراد، والحجة تدخله في أزياء النصارى، ويذكر محمد سعيد الأسطواني بأن القنصل البروسي «ألمانيا» استطاع عزل الوالي عثمان باشا سنة (1267هـ/ 1851م) وإرسال وكيله ومدير شرطته إلى المعتقل مدعياً أنهم كانوا السبب في ضرب ومقتل أحد اليهود في دمشق))[1].

أما المؤسسات التجارية الأجنبية في مدن الدولة العثمانية فمدينة حلب في القرن الثامن الميلادي وجد فيها 12 مؤسسة فرنسية من مارسيليا و5 مؤسسات إنجليزية وبضعة مؤسسات من ليفورني والبندقية، وضمت القاهرة 8 مؤسسات فرنسية و5 مؤسسات بندقية وبضعة مؤسسات إنجليزية، وفي تونس أقامت الأسرة المرادية الحاكمة[2] حياً خاصاً للفرنجة قرب باب البحر، وتم في سنة (1070هـ/ 1660م) تخصيص فندق خاص بالفرنجة[3].

وهذه المؤسسات التجارية واتفاقيات الامتيازات هي ما استغله أقليات الدولة العثمانية من يهود ونصارى وأرمن، فالسلطان محمد الثاني «الفاتح» قد اعترف

---

(1) مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر، محمد سعيد الأسطواني، ص17.

(2) هي سلالة حكمت إيالة تونس بين سنوات 1631 و1702 وعمليا منذ 1628. تنسب سلالة المراديين إلى مراد باي أصيل كورسيكا والذي يدعى في الأصل جاك سانتي، وقد وقع أسره وهو في التاسعة من عمره، ثم دخل الجيش الانكشاري. وفي عام 1613 سماه حاكم تونس عثمان داي بايا بحيث أصبح يخرج على رأس المحلة لجمع الجباية ونشر الأمن، وهو ما مكنه من التعرف على داخل البلاد، وتوثيق صلاته بالأعيان المحليين ورؤساء القبائل.

(3) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيفة فرج، ص87.

ـطريرك الروم الأرثوذوكس في القسطنطينية زعيماً روحياً ومدنياً وحيداً لجميع مسيحيي السلطنة، دون تمييز في المعتقدات بين الفرق المسيحية، وقد اعترف أيضاً حـاخام اليهود مانحا إياه سلطات واسعة على كل يهود السلطنة، وما لبث السلطان أن اعترف سنة (1051هـ/ 1641م) ببطريرك الأرمن زعيماً روحياً ومدنياً على الأرمن، وهذا الاعتراف العام بالزعماء الروحيين للملل الكبرى في الدولة العثمانية كـان يتيح عملياً لكل الطوائف غير الإسلامية أن تحتل موقعاً، أو أن تطالب بموقع في علاقات السلطنة انطلاقاً من هذا الموقف المبدئي للسلطان، وانطلاقاً من الحكم العرفي الذاتي الذي مارسته الأطراف ولا سيما في الولايات العربية، فالتنظيمات الحرفية من طوائف حرف كانت مشتركة بالنسبة للمسيحيين والمسلمين على حد سواء، وكانت الرعية المنتظمة في هذه الهيئات تميل إلى منح ولائها القوي جداً لهذه الهيئات أكثر منه للدولة أو حتى للسلطان، وبسبب إبعاد هذه الطوائف من يهود ونصارى عن صناعة القرار توجهوا للتجارة والخدمة المالية للدولة فاستفادوا من نظام الامتيازات الذي منحته الدولة العثمانية للدول الغربية مما سهل ارتباط من في الخارج بمن في الداخل، فتبوّأ من في الداخل مراكز أعلى وسلطات أقوى بل أضحوا مواطنين حاملين لجنسيات الدول التي حصلت على الامتيازات، وتمتعوا بالقضاء القنصلي وليس المِللي، ولا تتعجب إذا علمت أن عدد التراجمة لقناصل حلب وحدها بلغ 1500 مترجم يتمتعون بامتيازات الدول التي يترجمون عندها وهو ما حدا بوالي حلب سنة (1206هـ/ 1792م) للشكوى للسلطان من هذا العدد إذا كانوا معفيين من الضرائب ويعملون في التجارة ويتمتعون بخاصية الخفض النسبي التي منحها العثمانيون كامتيازات للدول الأوروبية[1]، فهؤلاء المواطنون المحليون المحميّون بالحماية الأجنبية وفق اتفاقيات الامتيازات العثمانية المختلفة مع الدول الأوروبية كانوا سبباً في انخفاض أعداد النصارى الدافعين للجزية للعثمانيين.

---

(1) السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د. وجيه كوثراني، ص69 ـ 70 «بتصرف كبير».

وكمثال ففي حلب في سنة (1153هـ/ 1740م) دفع الجزية 8120 نصراني، وانخفض هذا العدد بعد أربعة عشر عاماً إلى 7213 نصراني، ولم تأت سنة (1208هـ/ 1793م) إلا وقد هبط العدد إلى 5200 نصراني، وسبب ذلك زيادة أعداد من حصل على الحماية الأوروبية القنصلية[1].

ويكفي لتعلم حجم التغول ففرنسا حليفة العثمانيين استطاعت تحقيق التغلغل الثقافي والإنساني في ولاية الشام إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، فكان لديها أكثر من 100 مؤسسة للخدمات الاجتماعية (مستشفيات، مصحات، دور اليتامى والعجزة،...) وأكثر من 220 مؤسسة تعليمية إلى عام (1333هـ/ 1913م) ضمت حوالي 52 ألف طالب[2].

وإذا انتقلنا لنشاط المبشرين النصارى في أراضي الدولة العثمانية نجد في فترة ما أن الدولة العثمانية أرادت أن تمنع بائعي الأناجيل الدوارين من التجول في المدن والقرى، فما زال القناصل يتدخلون بأساليبهم من رشوة مستغلين فساد الأنظمة العثمانية وفساد رجالها حتى استطاعوا على حمل العثمانيين على التراجع عن القرار[3].

(1) الجاليات الأوروبية في ولاية حلب 1700 ـ 1800م، رسالة ماجستير جامعة دمشق لمهنا المحمد، ص92.

(2) السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د. وجيه كوثراني، ص190.

(3) الجاليات الأوروبية في ولاية حلب 1700 ـ 1800م، رسالة ماجستير جامعة دمشق لمهنا المحمد، ص 173.

والسؤال هنا هل سمح العثمانيون لدعاة من المسلمين بنشر الإسلام في أوروبا أو إرسال موظفين رسميين من مؤسسة شيوخ الإسلام عندهم؟

فلا سفارات ولا سفراء ولا دعاة ولا رعاية لأي مصلحة للدين الإسلامي أو حتى الشأن السياسي الخاص بهم، ثم جاءت معاهدة باريس سنة (1272هـ/ 1856م) فجاءت لتتوج كافة اتفاقيات الامتيازات التي منحها العثمانيون عبر قرون طويلة لفرنسا وغيرها من الدول والقوى العالمية.

وعن مراكز التنصير فيذكر «ليلاند جيمس غوردون» ومنذ عام (1280هـ/ 1863م) أخذت أعمال التبشير في الانتشار داخل الولايات العثمانية وبحلول عام (1286هـ/ 1869م) كان يوجد في أنحاء تركيا 21 مركزا تنصيرياً، تضم 45 من رجال الإرساليات، يعاونهم عدد كبير من الأرمن، وإلى جانب هذه المراكز كان يوجد ما لا يقل عن 185 مدرسة[1]، وأدهى من هذا رحلات المتنكرين من النصارى الأوروبيين للحج والعمرة في مكة المكرمة والتي تمّت بسبب ضعف الأنظمة العثمانية وانتشار الفساد والرشوة بين موظفيها، وها هنا سأذكر قائمة وضعها الرحالة الألماني هاينرش لمن سبقه في زيارة مكة من الأوروبيين والنصارى ومن عرف أنه زار مكة من بعده منهم وكانت رحلته سنة (1277هـ/ 1860م) وهم:

1 ـ لودفيكو بارتيما وهو إيطالي من بولونيا زار مكة متنكراً سنة (914هـ/ 1508م) آخر زمن المماليك، ولم يعرف أنه نصراني إلا حينما تم القبض عليه في اليمن، واستطاع الهرب ودخل إلى تركيا سنة (922هـ/ 1516م).

2 ـ لو بلانك نصراني فرنسي قام «برجارون» بطباعة رحلاته في باريس سنة (1059هـ/ 1649م).

3 ـ يوهانس فيلد ألماني نصراني تم أسره على يد الأتراك وبيعه كعبد، فصحب سيده وهو عبد إلى مكة وظهرت رحلاته في نورنبيرغ سنة (1033هـ/ 1623م).

4 ـ يوزيف بيتّو وهو انجليزي من إكزيتر سافر إلى مكة عندما كان عمره 18 عاماً سنة (1091هـ/ 1680م) وهناك أشهر إسلامه وظهرت رحلاته مطبوعة في لندن سنة (1120هـ/ 1708م).

---

(1) الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر، د. خالد محمد نعيم، ص53.

5ـ جيوفاني فيناتي مرشد روحاني من إيطاليا زار مكة سنة (1112هـ/ 1700م).

6ـ دومينجو باديا أو علي باي إسباني سافر متنكراً كمسلم في حدود سنة (1215هـ/ 1800م).

7ـ بانكيس وهو إنجليزي وتحوم الشبهات حول ثبوت رحلته إلى مكة.

8 ـ زيتسن وهو ألماني مات في الجزيرة العربية سنة (1225هـ/ 1810م) استطاع أن يدخل الكعبة «دخول الكعبة كان يتم لأي أحد مقابل رشوة كما سيأتيك لاحقـاً» ورسَمَها أي الكعبة من الداخل وكشف أمره وتم قتله.

10 ـ بوركهارت ألماني زار مكة والمدينة بدعم سلطة محمد علي باشا المتسامح مع النصارى ولم تكن رحلاته لمكة والمدينة متنكراً عكس البقية.

11 ـ والين وهو فرنسي سافر تحت اسم ولي الدين.

12 ـ الملازم الإنجليزي بورتون ولاحقا القبطان الإنجليزي بورتون سافر على أنه أمير إيراني، ثم حول نفسه لطبيب هندي، ثم تقمص صورة درويش أفغاني وزار بتلك الصفة مكة المكرمة والمدينة النبوية، وكانت رحلته بتمويل الجمعية الملكية البريطانية ويعد هو الملهم للرحلة إلى مكة لهاينرش فرايهر الألماني وهو أخطر من زار مكة أي بورتون.

13 ـ ليو روخس وهو فرنسي وشغل لاحقـاً منصب قنصل فرنسا في تونس ثم سفير فرنسا في اليابان وتنكر في زي مغربي بصحبة مغاربة آخرين.

14 ـ هاينرش فرايهر فون مالتسان وهو ألماني استلهم رحلته بعدما رأى بروتون صدفة في ثياب العرب في أحد مقاهي القاهرة وكانت رحلته سنة (1277هـ/ 1860م) وتنكر في صورة جزائري بربري باسم عبدالرحمن السكيكدي.

15 ـ تينت وهو إنجليزي واتخذ اسم الحاج عبد الواحد أظهر إسلامه في الجزائر وقدم غرضه من رحلته سنة (1280هـ/ 1863م) إلى مكة وعاد إلى أوروبا وارتدى الحلة الأوروبية وترك ما ادعاه من الإسلام وراء ظهره كما يذكر عنه هاينرش[1].

---

(1) رحلة حجي إلى مكة، هاينرش فرايهر فون مالتسان، ترجمة د. ريهام نبيل سالم، ص18 ـ 19.

ولك أن تتخيل بعدها حجم هؤلاء ممن زاروا العراق والشام ومصر والمغرب، فإن تخيلت واطلعت عل رحلاتهم وما وثقوه فيها من معرفة السلوك الاجتماعي والعادات التاريخية والأساليب الاقتصادية فلا تستغرب بعدها مما جرى في العالم الإسلامي من تسلطهم واحتلالهم، ففي اللحظة التي كانت فيه تنطلق مجاميعهم من أوروبا مستكشفة كافة أسرار العالم العربي ذاكرة أدق الملاحظات وواصفة بعين المشاهد ما رأته في حواضر العالم الإسلامي وناقلة تقاريرها للجهات الداعمة أو طابعة لها ككتاب استرشدت به حكوماتهم، تجد رحلات المسلمين في الفترة نفسها وهي فترة الحكم العثماني لا تعدو أن تكون رحلات مكية لغرض الحج، وكل ما فيها إنما هو وصف للأضرحة والقباب والقبور في طريق هذا الرحالة وحتى وصوله لمكة، فعند هؤلاء الموتى يذكر لك هذا الرحالة التفاصيل التي يسهب فيها مما لا طائل منها، أما عن شأن الأحياء وما يحيي وينعش حياتهم فنادراً أن تجد عندهم ما يفيد والله المستعان.

هـ- تولية العثمانيين للنصارى بمناصب الولاية في ولاياتها

والأصل عند العثمانيين هو ضمان الالتزام الضريبي ولا يهم من يتولى طالما أن ضرائبهم سارية مستمرة، وقد بلغت بالعثمانيين الوقاحة في حملة طوسون ابن محمد علي باشا على جزيرة العرب ضد الدولة السعودية الأولى أن عيّن الاسكتلندي توماس كيث المعروف باسم «إبراهيم آغا» وهو مولود في أدنبرة محافظًا على المدينة المنورة سنة (1230هـ/ 1815م) [1]، وقد كان توماس كيث هذا جنديًا في الوحدة الثانية والسبعين من الجنود الاسكتلنديين، كما وجد أيضًا الإنجليزي آتكنز الذي كان قائداً لبطارية صواريخ كونجريف في الحملة التي جردت على عسير سنة (1250هـ/ 1834م)، كما وجد أيضًا الفرنسي جيوفاني فيناتي الفيراري الذي هجر الجيش الفرنسي في دالماتيا والتحق بالجيش التركي، ثم سجل نفسه بعد ذلك في

---

(1) ملاحظات عن البدو والوهابيين، جون لويس بوركهارت، ترجمة صبري محمد حسن، ج2، ص138.

الجيش المصري في القاهرة، ثم خدم مع طوسون ابن محمد علي باشا، وهو الذي كان من نفوذه وثقة طوسون به أن أوفدوه لحصار القنفذة سنة (1229هـ/ 1814م)، كما مكث مدة في مكة المكرمة وشارك في معركة تربة، ثم قام بسرد مغامراته عندما كان يعمل ترجماناً في سوريا لوليم جون بانكس الإنجليزي[1]، ولأن الشيء بالشيء يُذكر فالسردار الأكرم عمر باشا والي بغداد وديار بكر والموصل وكركوك واربل والبصرة مع بعضها تولى المنصب سنة (1274هـ/ 1831م) أما عن أصله فهو مجري «هنغاري» دخل الجيش التركي «مسلماً»، كما كان بصحبته إلى بغداد ضباط بولونيون «بولندا» منهم اسكندر باشا الذي جرح في أحداث الحلة في طويريج واسكندر باشا أصل اسمه «ايلينيسكي» كان متزوجاً ببنت اسمها فاطمة من البوسنة ثم عاد لإسطنبول بعد أن جرح في الحلة وعين قائد فرقة هناك حتى توفي سنة (1278هـ/ 1861م)[2].

ومما تجدر الإشارة إليه ذلك الخبر الذي نقله الجبرتي في تاريخه في وفيات سنة (1192هـ/ 1778م) عن وفاة الأمير عبد الرحمن أغا أغات مستحفظان أنه كان صاحب فجور وكان نقمة على الخدم الأتراك المعروفين بالسراجين، وحين اشتكوا منه إلى حسين بيك خاطبه في شأنهم فقال له: ((هؤلاء أقبح خلق الله وأضرهم على المسلمين وأكثرهم نصارى ويعملون أنفسهم مسلمين، ويخدمونكم ويتوصلون بذلك إلى إيذاء المسلمين، وإن شككت في قولي أعطني إذناً بالكشف عليهم لأميّز المختون من غيره)) فقال له الصنجق: افعل ما بدا لك، فلما كان ثاني يوم هرب معظم سراجي الصنجق ولم يتخلف منهم إلا من كان مسلماً ومختوناً وهو القليل، فتعجب حسين بك من فطانته[3].

(1) اختراق الجزيرة العربية، ديفيد جورج هوجارث، ترجمة صبري محمد حسن، ص 119 ـ 120.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص137 ـ 146.

(3) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج2، ص53 ـ 55.

هذا فضلاً عن الصرافين اليهود والنصارى الذين عانى منهم العباد ومن تصرفاتهم وتحكمهم.

لقد زار السير «توماس رو» اسطنبول في سنة (1073هـ/ 1627م) ورأى الفساد السياسي والاجتماعي والتأخر العلمي وانتشار الخرافات والجهل والتخلف، فتنبأ بالقول وقتها: ((الله قادر على أن يفعل كل شيء ولكن هذه المملكة مشرفة على نهايتها))[1].

فهذا حالهم في الغالب مع هؤلاء وهم معظم عسكرهم وضباطهم وقد يصل الواحد فيهم للمناصب بالانقلابات فالحكم عندهم لمن غلب واستطاع الوصول وقتل سيده، وهذا تاريخ ولاياتهم شاهد على ذلك في العراق أو الجزائر أو مصر أو غيرها وسيأتيك لاحقاً غير هذا من أحوال عساكرهم وجنودهم المعروفة.

* * *

(1) الامبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن الـ19، د. محمود متولي، ص 51.

الفصل الثالث

الدولة العثمانية في البلاد العربية

1 ـ المبحث الأول: التواجد العثماني في سوريا
2 ـ المبحث الثاني: التواجد العثماني في مصر
3 ـ المبحث الثالث: التواجد العثماني في الحجاز
4 ـ المبحث الرابع: التواجد العثماني في الجزائر
5 ـ المبحث الخامس: التواجد العثماني في العراق
6 ـ المبحث السادس: التواجد العثماني في ليبيا
7 ـ المبحث السابع: التواجد العثماني في تونس
8 ـ المبحث الثامن: التواجد العثماني في اليمن

المبحث الأول

التواجد العثماني في الشام «سوريا»

قبل أن نعرج على تفاصيل التواجد العثماني في الشام ينبغي معرفة مسألة مهمة وهي أن بعض المؤرخين يطلقون على غزوات هؤلاء العثمانيين في البلاد العربية اسم «الفتوحات»، ويكأن الحالة أن العرب كانوا كفارا وجاء هؤلاء التركمان لإخراجهم من الكفر إلى الإيمان، ولا أجد أجمل مما نقله العلامة حمد الجاسر رحمه الله في مقدمته لكتاب البرق اليماني في الفتح العثماني لقطب الدين النهروالي حول مفهوم النهروالي لفتوحات العثمانيين في اليمن إذ قال الجاسر: ((إن قيام الدولة العثمانية بإرسال الحملات تلو الحملات لإخضاع الجزيرة لحكمها يعتبر أول غزو خارجي منظم وبصرف النظر عن غاياته وأهدافه إلا أنه أولى المحاولات للسيطرة الخارجية على تلك البلاد والقضاء على استقلالها، وهذا الكتاب يسجل جانباً كبيراً من الغزوات التي قامت بها تلك الدولة لبسط نفوذها في الجزيرة، بل يصور أروع جانب من جوانب البطولة التي صمدت أمام تيار الجيوش العظيمة الغازية، فصدتها عن التغلغل داخل البلاد بعد أن أبادت آلاف القتلى، بل عشرات الآلاف من أبطال رجالها)).

وأشير هنا إلى الدوافع الاقتصادية من هذه الحملة فلقد قال المؤرخ فيرديناند براودل إن حملة السلطان سليم ياووز للاستيلاء على سوريا ومصر هي ثاني الحملات العثمانية بعد الاستيلاء على القسطنطينية، وهي التي أبقت الاقتصاد العثماني قرونـاً واقفـاً على قدميه[1].

وكما قال ستيفن لونكريك: ((وليس بنا حاجة إلى إكثار الأدلة على أن مجرد فكرة الامتلاك التركي التي تقضي على المحكومين بالحكم الأناني المتحيز، فقد

---

(1) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص56.

كانت الامبراطورية العثمانية موجودة وكان يجب أن تتوسع دوما لمجد السلطان الأعظم، ولنشر الديانة الحقة، ولملأ خزينة السلطان، وتمشية أمور الوحدات الإقطاعية، وتجنيد القوات التابعة لها، ولم يكن يخطر على بال سليمان القانوني نفسه ولا على بال ولاته الطامعين أن الحكم يجب أن يكون في مصلحة المحكومين وأن الوزراء يجب أن يكونوا وزراء حقيقيين))[1].

وإن عدنا لعنوان مبحثنا وهو التواجد العثماني في الشام فنجد أن الشام بالنسبة للعثمانيين في البلاد العربية هي أول الأقاليم التي استولوا عليها واحتلوها وآخر الأقاليم التي خرجوا منها على الإطلاق، ففيها إذا ستجد الحكم العثماني الأول والأوسط والأخير بكامل تفاصيله على عكس الجزائر التي خرجت من سيطرة العثمانيين قبل صدور أنظمة الإصلاحات، وفي الأصل كانت تتمتع بنظام قريب من الحكم الذاتي تحت سلطات الداي الذي يعد أسوأ من سلطات العثمانيين مباشرة وكذلك تونس ومصر منذ ظهور محمد علي باشا فيها، فما يذكر في الشام ستجد مثله في باقي الولايات أو أشنع منه، اللهم إلا الأقاليم التي لم يكتب الله لها الدخول في ظلمات العثمانيين، فالحكم العثماني للبلاد العربية من أوله لآخره تجده في الشام وأهم ولايتان في الشام كانتا دمشق وحلب ولن نتعمد السرد والإطالة بل التركيز والاختصار على النقاط الجوهرية ذات التأثير الممتد لوقتنا الحاضر.

أولاً ـ أصل المشكلة

وإن جئنا للتاريخ فأول بوادر التحرش العثماني بالديار الشامية كان زمن بايزيد الصاعقة «يلدريم» وكان ذلك في سنة (801هـ/ 1399م) وكان بايزيد الصاعقة قد استولى على ملطية وتقدمت طلائع جيوشه إلى البستان للزحف على حلب، فاهتم المماليك في مصر للأمر وأعدوا جيشاً ضده وقرروا أن يؤخذ من الأملاك أجرة شهر تنفق على الجيش، ثم رجع السلطان العثماني إلى بلاده دون أن يحصل منه

---

(1) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة جعفر خياط، ص29-30.

ضرر، فعدلت حكومة المماليك عن إرسال جيشها[1]، فعلاقة الشام بالعثمانيين بدأت بالاحتكاكات التي حصلت بين المماليك والإمارات التركية التابعة لهم «ذو الغادر أو ذو القدر وإمارة قرمان» وأطماع العثمانيين الذين كانوا يطمحون في التوسع نحو ديار العرب ولم تكن نوايا العثمانيين طيبة إطلاقاً تجاه المماليك.

إذ منذ استيلاء محمد الثاني «الفاتح» على القسطنطينية كانت آراؤه أي «الفاتح» بالنسبة للدولة المملوكية وسلاطينها غير طيبة على أي حال من الأحوال رغم قيامه بإخفائها بدقة ومهارة، كان السلاطين المماليك بالنسبة لمحمد الثاني «الفاتح» عبارة عن «عبيد شركسيين» لا ينحدرون مثله من أوغزخان «عرق تركي خاص بالأمراء» وإضافة إلى ذلك فإن هذه الدولة تحتفظ بالخلافة، وتسيطر على ثلاث مدن إسلامية مقدسة هي (مكة المكرمة، المدينة المنورة، القدس) وبفضل هذه العناصر المعنوية كانت تدعي دولة المماليك بأنها دولة الإسلام العظمى. وكان محمد الثاني «الفاتح» يرى نفسه الخلف الشرعي لبني سلجوق (هذا هو الرأي الرسمي للدولة العثمانية منذ نشأتها حتى اضمحلالها) وبنو سلجوق هم أسياد أسياد الأتابكة الزنكيين ثم الأيوبيين الذين هم أسياد المماليك، بمعنى أن المماليك وفق نظر محمد الثاني «الفاتح» هم «عبيد عبيد عبيد السيد»، لقد كان العثمانيون متقلدين سيف الإسلام، أما المماليك فقد تمتعوا بفضل الإسلام، وبطبيعة الحال لم تكن القاهرة على علم بهذه الأفكار الخطيرة التي لدى العثمانيين عنهم، واستمرت القاهرة في محبتها للعثمانيين حتى النهاية، إن مصر وسوريا كانت تسر لانتصارات العثمانيين في أوروبا، ففي عام (860هـ/ 1456م) احتفلت مصر وسوريا ثلاثة أيام بلياليها عند التأكد من عدم صحة موت السلطان محمد بالطاعون، ولم تكن مصر مستعدة للإقدام على الحرب مع الدولة العثمانية بسبب مسألة قرة مان وذلقادر[2].

وفي عام (862هـ/ 1458م) قام أحد العلماء العثمانيين زمن السلطان محمد الثاني

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص163.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص155 ـ 158.

«الفاتح» والذي توجه للحج برفع شكوى للسلطان بأن الحجاج في ذلك العام قد عانوا معاناة شديدة في طريقهم إلى مكة، وذلك بسبب خراب أبيار المياه في الطرق المؤدية إلى الحجاز، فعين محمد الثاني «الفاتح» على الفور مجموعة من الفنيين وكلفهم بتعمير أبيار المياه تلك، فاعترض المماليك على هذا التصرف[1] فكان هذا من أوائل تدخلات محمد الثاني «الفاتح» في شؤون المماليك، كان محمد الثاني «الفاتح» متأثراً جداً لوجود الأماكن المقدسة في سلطة المماليك في الوقت الذي يعتبر نفسه فيه أقوى دولة إسلامية، ولم ينتبه المماليك لهذا الخطر إلا حينما ادعى محمد الثاني «الفاتح» الذي يرسل سنوياً بعض الدراهم لمكة والمدينة حين طالب بأحقيته فيها، هنا أدرك السلطان المملوكي خوشقدم الخطر، لكن الذي أدرك الخطر الحقيقي للعثمانيين هو السلطان قايتباي، وتمادى محمد الثاني «الفاتح» بشكل أكبر إذ قام في أحد حملاته سنة (882هـ/ 1477م) بتفتيش قلاع المماليك في عنتاب وأورفه بنفسه[2]، فالعثمانيون كانوا ينتهزون كافة المناسبات لنقد تصرفات السلطان المملوكي، ويبرزون تقصيره في الإيفاء بمسؤولياته تجاه العالم الإسلامي على النحو المطلوب[3]، ولعله وكما هو متداول ولا يمكن الجزم به أن من أسباب إنشاء العثمانيين لمؤسسة مشيخة الإسلام في زمن السلطان مراد الثاني والد محمد الثاني «الفاتح» كان بهدف إما نقل الخلافة العباسية الصورية التي في القاهرة لهم، أو أن تأسيس هذه المؤسسة كان من ضمن تخطيط مستقبلي في سبيل الاستحواذ على هذه السلطة العباسية الصورية في مصر لتكون هذه المؤسسة الدينية قائمة عند إسقاط الخلافة العباسية في مصر[4].

---

(1) مصر في العصر العثماني في القرن الـ16 دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، د. سيد محمد سيد، ص432.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص172.

(3) مصر في العصر العثماني في تافرن الـ16 «دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية»، د سعيد محمد سعيد، ص66.

(4) تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات، ص88.

هكذا تعلم مفتاح الصراع بين المماليك والعثمانيين فهي تلك النظرة الدونية التي يرى فيها العثمانيون وعلى رأسهم مؤسسهم الثاني وهو محمد الثاني «الفاتح» أنفسهم أنهم سلالة ملوك الترك بينما المماليك الجراكسة عبيد الترك، وتلك الأطماع في المدن الإسلامية المقدسة الثلاث بحيث تضفي شرعية على سلطان العثمانيين، وتلك الأطماع الاقتصادية التي جعلت العالم العربي متوسطاً لممرات التجارة العالمية.

وإذا عدنا للمصادر العربية نجد أيضاً دعم السلطان العثماني محمد الثاني «الفاتح» لأحد أطراف إمارة قرمان على حاكمها الموالي للمماليك ففي سنة (859هـ/ 1456م) وصل قاصد من إبراهيم بن قرمان إلى السلطان المملوكي يشكو فيها تدخل السلطان محمد الثاني «الفاتح» وتعديه على حدود الإمارة القرمانية وتكرر الأمر مجدداً سنة (868هـ/ 1464م) في زمن السلطان العثماني محمد الثاني «الفاتح»، وقد وتكرر الأمر مجدداً سنة (875هـ/ 1470م) حين بعث الأمير أحمد القرماني قاصداً للسلطان المملوكي قايتباي يشكو فيه من السلطان العثماني محمد الثاني «الفاتح» الذي سيطر على قرمان وجعل ابنه مصطفى شلبي عليها ولم يكترث المماليك بشأن إمارة قرمان حتى تم استيلاء العثمانيين الكامل عليها في سنة (888هـ/ 1484م)[1]، وقد كانت تدخلات محمد الثاني «الفاتح» ودعمه لسوار حاكم إمارة دلغادر أو «ذو القدر» ضد المماليك من أهم أسباب استنزاف المماليك مادياً وعسكرياً إذ فشلت للمماليك ثلاث حملات لاستعادة ولاء أسرة دلغادر أو «ذو القدر»، ونجحت الحملة الرابعة وهي الحملة التي قادها الأمير المملوكي يشبك بن مهدي الداودار سنة (876هـ/ 1471م) في زمن السلطان الأشرف قايتباي والتي

---

(1) كنوز الذهب، سبط العجمي، ج2، ص17 نقلاً عن أتراك الأناضول في المصادر التاريخية الشامية في القرن الـ15، هيجاء حسين الشمايلة، رسالة ماجستير، ص71 ـ 72 وص73 وص74.

انتهت بالقبض على سوار وإعدامه في القاهرة[1].

ونجد أيضاً تعرض العثمانيين تجاه المماليك أو الإمارات التابعة لهم كان سنة (885هـ/ 1480م) وهو قبل وفاة السلطان محمد الثاني «الفاتح» (ت886هـ/ 1481م) فينقل ابن طولون أنه جاء خبر من بيروت بقضية البحر العثمانية وهي أن ابن بداق أرسل إلى نائب حلب يستأذنه الدخول إلى بلاده خوفاً من العثامنة لتقصدهم له[2].

أما ما بعد وفاة محمد الثاني «الفاتح» فقد تطورت المسألة بشكل كبير إذ خلفه ابنه بايزيد الثاني إلا أن أمير قونيه واسمه «جم» وهو الابن الأصغر للسلطان الفاتح عصا الأمر وأعلن نفسه سلطاناً فهرب إلى أضنة وكانت تحت حماية المماليك، ومنها انتقل إلى القاهرة ومكث عدة أشهر فيها، ثم انتقل إلى مكة وأدى فريضة الحج و«جم» هذا هو الوحيد من آل عثمان الذكور الذي أدى فريضة الحج طوال 8 قرون، خرج «جم» هذا من القاهرة إلى حلب ومنها إلى تركيا وعرض عليه أخوه بايزيد مبلغ مليون أقجه في مقابل أن يترك طلبه للسطلنة بينما أعطى السلطان قايتباي المملوكي لـ«جم» مبلغ 65 ألف ليرة ذهبية فتوجه جم إلى قونية وأنقرة إلا أن المدينتان رفضتاه فحاول العودة لمصر، ثم ذهب إلى رودس فنقله أستاد السفينة وكان فرنسياً إلى نيس عند «فرسان المعبد» ومكث ست سنوات يتنقل من قلعة إلى قلعة، وتعهد بايزيد الثاني بإنفاق 45 ألف ليرة ذهبية للأستاذ الأعظم لقاء الحفاظ على أخيه بينما دفع قايتباي المملوكي مليون ليرة ذهبية لإرساله إلى مصر ولم تتم الموافقة، أخذت أربع دول هي فرنسا، البندقية، المماليك، المجر بالضغط على الفرسان لتسليم الأمير إلا أن الفرسان سلموه للبابا في روما، ومكث الأمير جم في

---

(1) ينظر كتاب «العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك» لمحمد أحمد دهمان وهو تدوين مرافقة قاضي عسكر المماليك محمد بن محمود الحلبي الملقب بابن أجا في رحلة الأمير يشبك بن مهدي الداودار للقضاء على فتنة سوار دلغادر التي ساعده فيها السلطان العثماني محمد الثاني «الفاتح».

(2) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص11.

إيطاليا ست سنوات، وضغط ملك فرنسا على البابا لتسليم الأمير فوافق البابا إلا أن الأمير توفي بعدها وهو خارج من روما، والمعتقد أن البابا قد دس السم للأمير أثناء تسليمه لملك فرنسا، ويحتمل كذلك أن بايزيد قد دفع رشوة للبابا للتخلص من أخيه، فسدد بايزيد الثاني للفرسان وللبابا مبلغ 600 الف ليرة ذهبية لقاء العناية بأخيه[1]، وفي نفس سنة انطلاق أحداث الأمير «جم» وهي سنة (889هـ/ 1484م) توجه المماليك لقتال أخي سوار المسمى علي دولة وأصله دولات وهو ابن سليمان ناصر الدين ذولغادر لأخذ مدينة أضنة من أبي يزيد «السلطان بايزيد» العثماني[2]، فهنا كما تلاحظ استولى العثمانيون وصاحبهم ذولغادر أو ذولقادر على أضنة التابعة للمماليك.

وبين أعوام (890 ـ 896هـ/ 1485 ـ 1491م) اشتكى العثمانيون من نهب البدو وقطاع الطرق للحجاج الأتراك وطلب العثمانيون من المماليك إذنـًا بإرسال قوات عسكرية لتأمين الحاج التركي لذلك غضب المماليك من هذا الطلب فأخروا مجوهرات كانت أرسلت من سلطان الهند هدية للعثمانيين، فتحرك قائد عثماني باحتلال طرسوس، ورد المماليك بعد ذلك بأخذهم لذلقادر، وحاول العثمانيون إلا أن جيشهم انهزم في حملتين فأرسلوا حملة بقيادة أمير الأمراء أحمد باشا فهزم وتم أسره وسيق إلى القاهرة، وعندما وافق السلطان قايتباي على مقابلة أحمد باشا وأخبره بأن هذه الحرب لا طائل منها وأنه على استعداد لعقد صلح تقر فيه الأطراف لحدود ما قبل الحرب وأن المماليك لا يرغبون في الحرب مع العثمانيين طالما أنهم يقاتلون الكفار وأن هذا لا يليق بالمماليك وطلب السلطان المملوكي من أحمد باشا أن يبلغ السلطان العثماني بأنه لا يريد ترك أراض للعثمانية وأطلق سراحه، إلا أن العثمانيين لم يقبلوا بهذا الكلام وعاود العثمانيون احتلال طرسوس مرة أخرى

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص 186 ـ 188.

(2) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص55 وحوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص197.

فقام المماليك بهزيمتهم واستسلمت أضنة للمماليك وحاصروا قيصريًا وأسر أحمد باشا مرة أخرى وسيق إلى القاهرة فتم التعامل معه ببرود من قبل السلطان المملوكي، ثم تواصل السلطان المملوكي قايتباي بالسلطان الحفصي في تونس ليكون وسيطًا للصلح بينه وبين العثمانية فوافق الحفصي وقبل السلطان العثماني والمملوكي على بقاء الوضع على ما هو عليه، لكن احتلال العثمانية لجوقور أوفا جعلها تغير نظرتها للعالم العربي وتبحث سبيل التوسع فيه[1]، ولقد انتهت هذه المعارك المحدودة بين الطرفين بالصلح وبقيت إمارة ذولقادر تابعة للعثمانيين وإمارة رمضان في جوقورأوفا تابعة للمماليك ولزيادة توكيد الصلح زوج بايزيد الثاني ابنة أخيه جم من السلطان قايتباي المملوكي[2]، وما فات هو ذات ما ورد في المصادر العربية مع اختلاف يسير يثري الموضوع بشكل أكثر.

وفي سنة (890هـ/ 1485م) ورد خبر تجريدة مملوكية زمن الأشرف قايتباي إذ وصل عسكر مملوكي من مصر لدمشق يريد قتال ابن عثمان لأنه أخذ من بلاد الشام التابعة للمماليك أربعة بلدان هي طرسوس وأضنه والكولك والمصيصة وأقام فيها العثماني نوابه، وفي سنة (891هـ/ 1486م) وصلت الأخبار بهزيمة السلطان بايزيد على يد الأشرف قايتباي المملوكي[3]، ثم في سنة (893هـ/ 1488م) سافر عسكر الشام المماليك إلى حلب ودخل أول المماليك السلطانية إلى دمشق قاصدين ابن عثمان[4] وتتابعت التجاريد المملوكية على العثمانيين وفيها انهزم العثمانيون في أضنه[5]، ثم في سنة (894هـ/ 1489م) دخل أوائل الجلبان من عسكر المماليك

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص 189 ـ 191.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1 ص191.

(3) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص210.

(4) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص79.

(5) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص213 ـ 214.

الذين قاتلوا العثمانيين من حلب إلى دمشق[1]، وفيها دخل دمشق قاصد الأمير علي دولات الغادري «دولة ذوالقدر» ومعه أمير كبير من أمراء بايزيد الثاني ممسوكاً مزنجراً وعلى رأسه الطرطور - قلنسوة طويلة دقيقة الرأس - بدائر مذهب ومعه سناجقه منكوسة فدخلوا به دار السعادة ثم خرجوا به وقد وضعوا عنه الحديد وخلعوا عليه[2]، وفي سنة (895هـ/ 1490م) وصل أول الترك من المعسكر المصري المملوكي لدمشق وتسلَّطوا على الناس بأخذ دوابهم وغيره، ووصل قاصد أرسله الشيخ عرب عالِم بلاد الروم ليس في بلاد الروم أعلم منه واسمه أبو بكر فذكر القاصد أن شيخه والعلماء وأرباب الوجوه ليسوا راضين بفعل ابن عثمان ومعاداته لأهل هذه البلاد، وأن الضرورة حصلت لهم فإن الكفار طغوا حيث رأووا المسلمين يقاتل بعضهم بعضاً وأشاروا بالصلح فأجابه أزبك والأمراء من المماليك بالقول ونحن متوجهون حيث رسم لنا السلطان يعني المملوكي قايتباي أنت اذهب إلى السلطان يعني في مصر فإن رسم بالصلح فيكون هناك ونحن مجتمعون عليه فتوجه القاصد لمصر وتوجه أزبك والأمراء لحلب[3]، وفي سنة (896هـ/ 1491م) وقع الصلح بين العثمانيين والمماليك إذ جاء وفد من العثمانيين ومعهم أمير مملوكي كان تم أسره سابقاً اسمه ماماي وقاضي بورصه[4]، وبهذا تنتهي احتكاكات العثمانيين بالمماليك وتظهر صراحة أطماعهم في البلاد العربية للاستيلاء عليها ونهب خيراتها ومقدراتها.

ثانياً - سقوط المماليك والاستيلاء العثماني على الشام

بعد أن استطاع السلطان سليم الأول هزيمة الصفويين ودخول عاصمتهم تبريز وتحجيم نفوذهم بقي أمامه المماليك فأطلق حملته الأولى والأخيرة عليهم وقضى على المماليك في الشام في معركة مرج دابق، لكن السؤال مالذي حدث قبلها؟

---

(1) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص85.

(2) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص90 - 91.

(3) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص110.

(4) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص224.

في سنة (919هـ/ 1513م) أرسل السلطان المملوكي قانصوه الغوري هدية للسلطان العثماني سليم خان حين توليه السلطة بعد وفاة أبيه بايزيد الثاني[1]، وفي سنة (920هـ/ 1514م) توجه السلطان العثماني سليم بـ170 ألف فارس إلى قيسارية وقام بإرسال المراكب في البحر وبعث وفداً للغوري يقول ابن الحمصي الأنصاري ولم يعلم السبب إلا أن الغالب أن السلطان العثماني له غرض في مملكة العرب يريدها من الجراكسة لكن أمورهم مكنونة -أي العثمانيين- لأمر يريده الله والله غالب على أمره اللهم اختمها على خير[2]، ثم في نفس السنة أرسل السلطان الغوري 4000 من مماليكه لمساعدة السلطان سليم العثماني في قتال الصوفي الصفوي وكان قصد الغوري أن يتذكر سليم العثماني هذا الجميل ولا يطمع في بلاد المماليك[3].

وفي سنة (922هـ/ 1516م) دخل ابن قرقد الشاب لدمشق وهو ابن أخ سليم خان العثماني وكان أمرداً ومعه أمه وخبره أن والدته هربت به من عمه السلطان سليم خان إلى إسماعيل الصفوي، فلما انهزم الصفوي من السلطان سليم هربت به للسلطان قانصوه الغوري في مصر، فأبقاه الغوري في مصر وتوجه لدمشق ثم رأى الغوري أن يصحبه معه للشام وهو متوجه لقتال سليم خان[4]، ولما غادر قانصوه الغوري من دمشق لحلب وهو في حلب استقبل الغوري مبعوث السلطان سليم العثماني وخلع عليه وكانوا ساعين في الصلح، إذ ينقل الغزي في تاريخه نهر الذهب أن خاير بك أمسك رسول السلطان سليم العثماني وأرسل كتابه للسلطان قانصوه الغوري وهو في طريقه إلى حلب وكان يحوي عبارة حسنة وألفاظاً رقيقة جاء فيها: ((أنت والدي وأسألك الدعاء، وإني ما زحفت على بلاد علي دولات إلا بإذنك، وإنه كان باغياً علي وهو الذي أثار الفتنة بين والدي والسلطان قايتباي وجرى بينهما ما

(1) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص494.

(2) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي ص502.

(3) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي ص504 ـ 505.

(4) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي، ص331 ـ 332.

جرى، وإن البلاد التي أخذتها من علي دولات أعيدها لكم، فانشرح الغوري لذلك واستبشر بالصلح وكان ذلك كله احتيالاً من ابن عثمان))[1] وذكره أيضاً محمد بن أبي السرور البكري في تاريخه «التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية»[2]، ثم من حلب دخل الغوري إلى بلاد الروم ومن هناك بعث الغوري مرسوماً إلى دمشق وهو في بلاد الروم يذكر فيه أن سلطان الروم سليم خان بغى علينا واستعان علينا بالأنكريين «سكان أنقرة في الأناضول»، وبهدل قاصدنا له يعني رسوله الذي أرسله وتوجه لقتالنا وطلب الغوري من القضاة والصالحين الدعاء له، وبعد يوم من وصول هذا المرسوم حصلت معركة مرج دابق التي قتل فيها الغوري وانكسر جيشه[3] وكان السلطان سليم انزعج من الرسل الذين أرسلهم السلطان قانصوه الغوري إليه في سبيل قيام الغوري في الصلح بين الشاه إسماعيل وبين السلطان سليم، إذ كان رسل المماليك هم عشرة عساكر من خيار عساكر المماليك لابسين أحسن الملابس فاغتاظ السلطان سليم منهم وقال لمقدمهم مغلباي المملوكي: ألم يكن عند أستاذك رجل من أهل العلم يرسله لنا؟ وإنما أرسلك بهؤلاء العشرة ليرعب بهم قلوب عسكري ويخوفهم، ولكن أنا أكيده بأعظم من هذا، ثم أمر بالعساكر العشرة فضربت أعناقهم وحبس مغلباي، وبعد يومين أراد السلطان سليم قتله فشفع فيه متصرف عينتاب فتركه حياً وحلق لحيته وأخلق ثيابه وأركبه على حمار معقور أعرج، وقال له: قل لأستاذك يجتهد جهده وأنا سائر إليه[4]، ثم وصل مرسوم مؤرخ من حلب إلى دمشق بأن السلطان قانصوه الغوري عزم على ملاقات ملك الروم سليم خان وأنه يسأل أهل دمشق الدعاء وأن ملك الروم جهز عساكر

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3 ص194.

(2) التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية، محمد بن أبي السرور البكري، ص44.

(3) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص521.

(4) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3 ص195.

كثيرة من النصارى والأرمن لذلك[1]، وقد انهزم قانصوه الغوري وانهزم عسكره وقطعت رأسه في معركة مرج دابق[2].

ومما يلاحظ هنا استنجاد العثمانيين بالأرمن والإفرنج وغيرهم ثم محاولات الغوري في إبعاد سليم العثماني عنه لكن نية العثمانيين كانت واضحة بالاستيلاء على الممالك العربية ونهب خيراتها وثرواتها واستعباد أهلها، وهو ما صرح به أحمد الأنصاري ابن الحمصي الشافعي المؤرخ صاحب كتاب حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران وكان معاصراً لما جرى في الشام.

ثالثاً ـ العثمانيون في حلب ودمشق

دخل السلطان سليم إلى حلب وتسلم قلعتها بالأمان فرأى فيها ما أدهشه من الذهب والفضة وغيرها، ثم جمع بأمره من تجار حلب مال كثير سموه «مال الأمان» وكان التجار يدفعونه خوفاً يومئذ على النفس، وبهذا وبعد استسلام حلب للسلطان العثماني وطردهم للمماليك بسبب ما فعله فيهم حين توجهوا صحبة قانى باي أمير آخور كبير فنزل عسكر المماليك في بيوت أهل حلب غصباً وفسقوا في نسائهم وأولادهم، فما صدّق أهل حلب بالكسرة التي وقعت للمماليك حتى أخذوا بثأرهم منهم فاستولى السلطان سليم على حلب واستولى على خزائنها ووجد في قلعتها من المال مئة ألف ألف دينار[3]، ثم دمشق بعدها في رمضان من عام (922هـ/ 1516م)، ويروي ابن طولون أنه حين استولى السلطان سليم على دمشق توجه وفد من علمائها للاجتماع به فلم يستقبلهم، بينما حين توجه له وفد من الإفرنج استقبلهم ويذكر ابن طولون بنفسه قائلاً: ((ذهبت إلى وطاق الخنكار«السلطان» لقصد الاجتماع بالمدرسين الذين معه وعددهم ستة وثلاثين مدرس حنفي لكن لم

(1) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص333.

(2) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص333.

(3) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص73 ـ 75.

يتيسر ذلك بسبب عدم المعرفة بلسانهم))[1].

ولا نعلم أكان هؤلاء المدرسون الأحناف الـ36 يجهلون العربية أيضًا كحال قاضي قبرص عفت الرومي الذي جاء للشام في القرن الثاني عشر الهجري وهو لا يجيد العربية؟؟

ورغم أن الشام استسلمت للسلطان سليم العثماني بالأمان لكن محال أن يترك صاحب الطبع طبعه، إذ لما استتبت للعثمانيين الأمور بدأت سُكنى العسكر العثماني فأخرجوا الناس من بيوتهم ليسكنوها ورموا حوائجهم ومؤنهم وطَرَحَ بسبب ذلك جمع من النساء الحبالى وحصلت شدة على أهل دمشق لم تقع قط، فسافر منها من له قدرة وسكن بعضهم الجوامع والمدارس بحريمهم، يقول ابن طولون عن نفسه وأخرجت من بيتي ورميت كتبي ولم يوقروا أحداً لا صغيراً ولا كبيراً ولا أهل القرآن ولا أهل العلم ولا الصوفية ولا غيرهم، ثم خفّ الحال على الناس في السكن من تسلط العسكر وهم مع ذلك يبحثون ويفتشون البيوت للسكن والنزول فيها، وسبب ذلك أن أحد عسكرهم هجم على امرأة في بيت فقبض عليه متولي الشام العثماني وضرب عنقه وأشهره على رأس رمح ومع ذلك فقد حولوا مصلى العيدين في دمشق خانـًا للإبل والخيل والبغال وخيام الخلاء لقضاء حاجتهم وبعض جماعة السلطان جعل المدرسة «العذراوية» لغنمه[2].

لقد نقل ابن محاسن للسلطان المملوكي طومان باي في مصر عما يفعله العسكر العثمانيون في الشام فقال: ((كان ابن عثمان يحتجب عن عسكره أيامـًا لا يظهر فيها ففي هذه المدة يفتك عسكره بالمدينة ويتجاهرون بأنواع المعاصي والفسوق وأنهم لا يصومون شهر رمضان ويشربون فيه الخمر والبوزة ويستعملون فيه الحشيش والشخيب ويفعلون الفاحشة بالصبيان المُرد في رمضان، وأن ابن عثمان لا يصلي صلاة الجمعة إلا قليلاً، وقال ابن إياس: وقد أشيع عن ابن عثمان هذه الأخبار

---

(1) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص340.

(2) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص342 ـ 343.

الشنيعة من غير ابن محاسن ممن يشاهد هذا من أفعال عسكره في حلب والشام))[1]، أما بقية المدن الشامية كغزّة مثلاً لأن المماليك قاوموا فيها فقد قتل فيها سنان باشا بعدما تملكها ألف إنسان ما بين رجال وصغار ونساء وكل ذلك بسبب أن المماليك نهبوا عسكره حين كسروه أول مرة[2].

لقد كان من أعظم اهتمامات السلطان سليم العثماني في دمشق هو إيجاد قبر ابن عربي صاحب الفصوص في سبيل سعيه في إسقاط هرطقة ابن عربي على اسمه ورسمه «سليم» و«الشام» واهتمامات السلطان سليم هذه في تعيين قبر ابن عربي وإظهاره وإحيائه نقلها بتفصيلها ابن طولون الصالحي فيقول: ((وفي أحد الليالي وفي وقت متأخر زار السلطان سليم الجامع الأموي ليتأمله فدخله بعدد قليل من الناس ثم جاء إلى الكلاسة فزار شخصاً صوفياً يقال له محمد البلخشي الصوفي الحنفي، وهو على عقيدة ابن عربي فدخل مع السلطان إلى الجامع وكلمه نحو ساعة ثم قبل توجهه إلى مصر زار أولاً قاضي العسكر العثماني ركن الدين قبر ابن عربي وأخذ معه من ترابه وأحسن إلى خادمته أم محمد ثم جاء بعده سليم خان وزار القبر ثم زار بقية القبور))[3].

وهذا الكلام أقره السيد الشلّي اليمني في كتابه السنا الباهر فيقول: (ومهّد سليم خان أمور الشام وأمر بعمارة قبة الشيخ محيي الدين ابن عربي ورتب له أوقافاً كثيرة ومطبخاً لفقراء الشيخ «يعني ابن عربي» لأنه أي «ابن عربي» ذكر في بعض كتبه صفة السلطان سليم وفتحه لبلدهم في وقت كذا فكان كذلك).

ويروي أوليا جلبي الرحالة أنه حين دخل السلطان سليم دمشق وتمكن منها كان الفقيه وشيخ الإسلام العثماني الشهير ابن كمال باشا منكباً على كتب وأوراق محي الدين ابن عربي فوجد رسالة لمحي الدين بن عربي فيها «إذا جاء السين ودخل الشين ظهر مرقد الميم»، فاستخرج ابن كمال باشا منها أن السين تشير لسليم والشين

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن اياس، ج5، ص124.

(2) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص132.

(3) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص347.

تشير للشام والميم لمرقد ابن عربي فقال السلطان سليم هيا بنا نركب تواً ونذهب لزيارة محي الدين ونظهر قبره للعيان، وقد حاول سليم عبر سؤال كبار السن تعيين المرقد لكنهم لم يستطيعوا ذلك، فنام ورأى رؤيا فيها محي الدين ابن عربي يقول له اركب حصاناً أسود واحضر به فهو من سيقودك للمكان لتبني لي ضريحاً وتنقذني من المذلة والمهانة،....، فاستيقظ من نومه فطلب حصاناً أسود فلم يجدوا له إلا بغلة هزيلة سوداء فزينوها وركبها وسارت به حتى وقفت على المزابل وحفرت بحافرها حتى ظهر شاهد قرأه السلطان سليم مكتوب عليه «هذا قبر محي الدين»[1]، وحين عاد السلطان سليم بعد استيلائه على مصر للشام قام بتفقد عمارة ضريح ابن عربي أيضاً ففي سنة (923هـ/ 1517م) صعد السلطان سليم إلى الصالحية ليطالع ما بني من الجامع على قبر ابن عربي، فحينئذ رأى الناس عموداً من نور على الجامع المذكور فقال البعض هذا مَلَك، وقال البعض هذا استخدام مع السلطان وشاع ذلك عند العثمانيين فتبين لاحقاً أنه دخان أحد الحمامات القريبة منها عقد عليه السحاب وضربته الشمس فظنوه نوراً[2].

ومما يلاحظ أن السيادة العثمانية على بلاد الشام لم تأت بجديد، وبالتالي فهي لم تحدث فيها هزة أو صدمة تجعلها تستيقظ لنفسها أو تغير من أحوالها، وإنما نقلت البلاد من الركود الحياتي الذي كانت تسير نحوه بخطى سريعة في عهد المماليك إلى تجميد حياتي، فهي قد استبدلت فقط سيدا «المماليك» بسيد «العثمانيين»، وموظفين بآخرين، لهم جميعاً الغايات نفسها في استغلال تلك البلاد لصالحهم لا لصالح أهلها[3].

رابعاً ـ تمرد جان برد الغزالي

لقد كان جان بردي الغزالي في مطلع ولايته على الشام مغالياً في إظهار الولاء

---

(1) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبشة، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج1، ص332 ـ 333.

(2) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون الصالحي ص376.

(3) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص 16.

للعثمانيين، فوطد الأمن في دمشق وخارجها، وقاد حملة ضد أمير البقاع البدوي ناصر الدين ابن الحنش فقتله عام (924هـ/ 1518م) بعد أن فشل السلطان سليم ياووز في ذلك، وعين مكان ابن الحنش حاكماً عثمانياً، كما وبطش الغزالي أيضاً ببعض الأمراء المحليين في نابلس وغيرها، وشن عدة حملات ضد بدو حوران وعجلون، الذين تعرضوا لقافلة الحج الشامي، فسر السلطان من أعمال الغزالي هذه، وخاصة حمايته لقافلة الحج، وأغدق عليه الخلع، واستفاد الغزالي وكسب رضى المسلمين وبالتالي ازداد نفوذه في دمشق، وهيبته في الولاية فعارض القاضي الحنفي ولي الدين ابن الفرفور المعروف بطموحه وولائه للعثمانيين، واضطره للهرب إلى حلب، وأقام مكانه شرف الدين ابن مفلح، كما وأعاد الغزالي بعض العادات المملوكية التي كان العثمانيون أبطلوها كدق الطبل في القلعة وعلى أبواب المدينة، وأعاد الشهود إلى المحاكم كالسابق، ومن أجل استقطاب الناس أمر بمعاقبة العثمانيين الذين يتعرضون لهم[1].

وبعد وفاة السلطان سليم وافق خاير بك من المماليك على تولي سليمان القانوني وكان عامله في مصر وأيضاً نائب حلب، أما دمشق ونائبها جان بردي الغزالي فلم يوافق على هذا كما ذكرنا، فتجهز جان بردي الغزالي وجهز دمشق وكان خائناً للغوري إذ كان ميسرة جيشه ثم انضم لسليم العثماني وخامر في المعركة، فجهز دمشق ومن فيها وحلّف شيوخ المدينة بألا يخونوه وأن يقاتلوا معه ويكونوا على أهبة القتال، ووصل العسكر العثماني إلى القصير فخرج لهم جان بردي الغزالي وانهزم هناك في تلك المعركة وقتل غالب عسكره حتى المشاة منهم، وكان قد جهز 22 ألفاً للقتال منهم من أهل دمشق ولم يبق منهم إلا القليل، فانطلق العسكر العثماني نحو دمشق ووجدوا أبوابها مفتوحة ولم يقف في وجههم أحد فتوجه لهم نائب القلعة وسلمهم مفاتيحها فدخلوا البلد وطفقوا نهباً في الناس فنهبوا قماش

(1) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أبيش، ص21.

الناس وحوائجهم ولم يتركوا شيئاً في الدكاكين حتى القطارميز[1] ونهبوا البيوت والضياع ولم يسلم منهم أحد إلا ما قل، وارتجت دمشق رجة عظيمة أعظم من رجة تيمور لنك وأخذوا من دمشق حريم كثير وأولاد وعبيد ولم يتركوا فيها لأحد فرس أو بغل[2].

ولعلنا نجد بعض التفاصيل التي نقلها ابن كنان عما فعله العثمانيون بأهل دمشق بعد تمرد جان بردي الغزالي فيقول: ((قيل عدد قتلى الصالحية بلغ 50 ومن كل حي مثله، وقيل عدد قتلى دمشق يوم انكسر جان بردى الغزالي 7 آلاف ونيف وقيل 3 آلاف، وهجم عسكر العثمانيين على الصالحية وحارات دمشق البرّانية والقرى، فكسروا أبواب البيوت والدكاكين والحواصل ونهبوا أموال الناس وأسبابهم وخيولهم ولم يسلم منهم إلا من أعماه الله عنه، وعرُّوا أناساً من نساءٍ ورجال «قاموا بتعريتهم» ولم يحترموا صوفياً ولا خطيباً ولا إماماً ولا فقيهاً ولا ذا شيبة، وكانت نساء الصالحية قد اجتمعن بجامع الحنابلة وبمدرسة أبي عمر والصوابية فهجم عليهنّ عسكر العثمانيين وعرُّوهنّ وأخذوا منهن نساء وجوارٍ وعبيد والصبيان والبنات ولا قوة إلا بالله))[3].

فهذه الأفعال العثمانية المتوارثة في سبي نساء المسلمين وأطفالهم وانتهاك حرماتهم ستجدها علامة مسجلة باسم الانكشارية والسلاطين في كل مكان، فأفعالهم أفعال محتلين لا مسلمين فبعد أن استتبت لهم الأمور في الشام عادوا لممارسة فظائعهم وإجرامهم.

وحين وصلوا للعُلا أكل عسكر العثمانيين ودائع الحجاج التي وجدوها في مدينة العلا فحصل الغلاء على الحجاج[4].

---

(1) اوعية الزجاج التي يستخدمها صاحب الدكان لحفظ الأشياء ـ العلب.

(2) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص542 ـ 544.

(3) حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، ابن كنان، ص236.

(4) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص553.

وما بعد الغزالي استمر الإجرام العثماني ففي سنة (927هـ/ 1521م) قام والي دمشق إياس باشا وسجن أحد العلماء أصحاب الشأن في دمشق وهو تقي الدين القاري الشافعي ذلك لأنه انتقد الأحناف وتكلم على العثمانيين بأنهم من أهل البدع، ثم أفرج عنه بواسطة من أحد المعتقدين بابن عربي[1].

وفي سنة (928هـ/ 1522م) وصلت قافلة من العراق إلى دمشق فخرج لهم نائب الشام فرحات الرومي العثماني ومعه جمع من عسكره العثمانيين فقبضوا عليهم ودخلوا بهم ليلاً مربوطين ووضعوهم في حبس قلعة دمشق ووضعوا أحمالهم في القلعة وأرسلوا يشاوروا السلطان سليمان القانوني عليهم، وسبب ذلك أنهم ذكروا للسلطان أن معهم جواسيس للشاه إسماعيل الصوفي «الصفوي»، ثم ورد كتاب السلطان فأحضروا القافلة وأنزلوها للقابون التحتاني بدمشق فخرج إليهم نائب الشام فرحات الرومي والقاضي أحمد بن يوسف الرومي ومعهم العسكر، فأحضروا القافلة رجلاً رجلاً وكتبوا أسماءهم وضبطوا ما معهم من الأحمال والقماش، ثم أمر نائب الشام بأن تضرب أعناقهم جميعاً وفيهم الأطفال والرضع والأشراف والعبيد وكانوا مئة نفس، ثم أخذت أحمالهم ووضعت في قلعة دمشق وتركوهم مطروحين في الأرض ثلاثة أيام حتى دفنهم أهل القابون في الأخاشيش «مبانٍ صغيرة كالأكواخ» من غير تغسيل ولا تكفين ولا صلاة رحمهم الله تعالى، ولا يعلم سبب قتلهم إلا أنه قيل ورد مرسوم السلطان سليمان بن عثمان بهذا، فقاتل الله الآمر والمأمور وقابلهما على هذا الفعل الفظيع ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم وبقي من القافلة 10 عربان فأمر نائب الشام بإتلافهم فخوزقوا ثم شنكلوا[2].

وبعد تمكن سليمان القانوني من أخذ جزيرة رودس سنة (929هـ/ 1522م) جاء القاصد لنائب الشام فرحات الرومي مبشراً بدخول العثمانيين رودس، فأعطاه فرحات الرومي 10 آلا ف دينار وأربع خلع مذهبة وأربع رؤوس خيل ثم

---

(1) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد ايبش، ص28.

(2) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص556 -557.

فرض المبلغ ضريبة على أهل دمشق وضواحيها وجباها من الخاص والعام والله المستعان[1]، وفي نفس السنة ورد مرسوم من السلطان سليمان القانوني إلى دمشق بإبطال المحرمات (الخمر، الحشيش، الزواني) فتكلموا مع قاضي قضاة دمشق العثماني المدعو شهاب الدين أحمد بن يوسف الرومي، فلم توافق أركان الدولة على إبطال ذلك لما عليه من المكوس للسلطنة وانفصل الأمر على ذلك[2]، ولو نظرت للفصلين السابقين لعلمت أن مكاسب العثمانيين من هذه الأنواع (الخمور - الدعارة - التبغ) كبير وكبير جداً وله جذور عند القوم.

وفي نفس السنة أيضـًا وقعت وقعة بين العثمانيين وأهل وادي التيم «في لبنان غرب جبل الحرمون وجنوب البقاع»، وأصل القصة أن رجلاً روميـًا «عثماني» رأى بنتـًا جميلة من أحد الضيع هناك فأخذها واغتصبها فعلم أهلها فقتلوه فبلغ الخبر لنائب دمشق خرَّم الرومي فجمع العسكر لنهب الضيعة المذكورة، فنهبوا ما استطاعوا من الضيع ولم يكلمهم أهلها فهم العثمانيون بسبي نسائها فاجتمع لهم أهل الضيع غيرة على محارمهم وقتلوا منهم عسكراً كثيراً فبلغ الخبر لنائب الشام فتجهز لقتالهم وتجهز أهل الضيع واقتتل الفريقان فقتل من أهل الضيع خلق كثير وقطعت رؤوسهم وعلقت في دمشق وانهزموا، فأمر نائب دمشق بحرق بيوتهم ونهب أموالهم وقطع أشجارهم ففعلوا ذلك[3]، ثم في نفس السنة (930هـ/ 1523م) هجم نائب الشام على أهالي وادي التيم بسبب أن الأهالي قتلوا روميـًا «عثمانيا» أراد اللواط بصبي صغير فهجم عليهم مخربـًا بلادهم، وفيها ورد مرسوم السلطان سليمان القانوني بأن مال العوارض «ضريبة عثمانية على الناس» لا يؤخذ منه شيء وكان نائب الشام وقاضيها الرومي قد استخرجوا من الناس هذه الضريبة وما بقي إلا اليسير، وهنا اشتكت الناس في صلاة الجمعة لنائب الشام فأحالهم على القاضي أحمد بن يوسف الرومي فقال لهم هذه الأموال دخلت خزائن السلطان ولن تخرج

(1) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي ص562.

(2) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص568.

(3) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي ص569.

إلا بإذنه فكتبا للقانوني فأمر بإعادة الأموال وحينها أعاد نائب الشام والقاضي نصف الأموال فقط[1].

ولن تختلف العادة العثمانية في أن الولاة يخالفون أمر سلطانهم ولا يحاسبهم سلطانهم على ما فعلوا وأنت تتكلم هنا في زمان أقوى سلاطينهم على الإطلاق وهو سليمان القانوني، فانظر حجم الاعتداء على الحرمات والاستخفاف بدماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم لأن العثمانيين لا يختلف أولهم عن آخرهم ويكذب من يدعي هذا كذباً شنيعاً فقصصهم في كتب التواريخ تزكم الأنوف من نتنها.

خامساً ـ الشام في العهد العثماني الأوسط

والمراد هنا هو بعد مضي قرن ونيف على التواجد العثماني في الشام فهل تحسنت أمورها وخفت المظالم؟

بالطبع لا بل زاد النتن عما سبق وفاحت الرائحة بشكل أكبر وأكثر، وكما قلنا لا يختلف أول العثمانيين عن آخرهم ودونك ما فات وإليك ما هو آت من حوادث يومية جرت في مدينة دمشق أو حلب والمناطق التابعة لها، وسننقل بعضها فقط على شكل حكايات مؤرخة بتواريخها ليعلم القارئ الكريم حجم هذا النتن الذي تمتعت به أجهزة الدولة العثمانية فإن كان هذا ما ظهر ودوّن في الكتب فمما لا شك فيه أن ما خفي أعظم وأدهى وأطمّ.

ما فعله انكشارية دمشق في قرى وأرياف حلب

وأصل هذه القصة أن العثمانيين في بداية أمرهم رتبوا فقط لدمشق عسكراً دون حلب حتى طلب الحلبيون أن يكون لهم عسكراً مماثلاً بعدما بغى انكشارية دمشق في حلب ووصل الأمر بهم إلى أن تزوجوا بنات الأعيان في حلب، وفي عام (1011هـ/ 1603م) قَدِم أحد ولاة حلب وهو نصوح باشا وبدأ يعمل على كبت نفوذ انكشارية دمشق عليها وساعده والي كلّس، فعلم انكشارية دمشق فهجموا على اعزاز والباب

(1) حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي، ص573 و575.

وباقي القرى وهناك هتكوا النساء وافتضوا الأبكار ودخل بعضهم إلى حمام كلّس وفعل فيه أفاعيل الجاهلية[1].

قال الغزي متحدثاً عن الانكشارية: إن الفظائع التي كان اليكجرية يجرونها في استانبول، كانوا يجرونها بل أعظم منها في حلب وغيرها من البلاد الخارجة عن استانبول، فقد كانوا قابضين فيها على الحرف والصنائع، وكانوا يعاملون الناس بالجبروت والقسوة ويهينون الأشراف ويهتكون الأعراض، وكانت جميع الفتن والثورات في حلب التي أسلفنا ذكرها هم السبب الأعظم بإثارتها، وكان زعماؤهم في الدرجة القصوى من الثراء والغنى، وهم على جانب عظيم من العتوّ والكبرياء، وكان ولاة حلب يعجزون عن إخضاعهم وردعهم إلا من لجأ منهم في قهرهم إلى الحيلة والخدعة معهم، كما فعل باستئصال عدد كبير من طواغيتهم جلال الدين باشا، وكانوا يجرون في حلب من الفظائع والمخازي ما يقف اليراع خجلاً عن تحريره وتسطيره، فيهتكون شرف العذارى في حضور أوليائهم وفي منازلهم، ثم يبصقون بوجه الرجل ويأخذون منه ما يوجد عنده من النقود وما عند نسائه من الحلي، ويخرجون من بيته وهم يودعونه باللعن والشتائم، ومن فظائعهم أيضاً أنهم كانوا يدخلون رأس الكلب في بطيخة خضراء فارغة ويرسلونه في الأسواق والشوارع، ووراءه واحد منهم ينادي بقوله: تنحّوا عن طريق السيّد «لأن السادة كانوا يلبسون في رؤوسهم العمائم الخضر»، ومما كانوا مستولين عليه من الحرف والمهن حرفة اللحّامين، فقد كان معظمها في أيديهم، وكان الرجل لا يقدر أن يطبخ في بيته إلا نوع الطعام الذي يأمره به لحّامه، فلربما أمره عدة أيام بأن يطبخ نوعاً واحداً من الطعام لأن اللحم الذي عند لحامه لا تصلح لغير ذلك النوع، ولا يستطيع الرجل أن يشتري من لحام آخر مطلوبه من اللحم، لأنه إذا فعل ذلك فربما يقضي لحامه عليه، فاتفق أن رجلاً كان اسم لحامه رحمون آغا فكانت زوجة الرجل إذا سألته: ماذا نأكل في هذه الليلة؟ يجيبها بقوله: «الإرادة لرحمون آغا»، فسارت هذه الكلمة مسير

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3 ص213.

المثل في حلب يتمثل به من كانت إرادته تبعاً لإرادة من هو أقوى منه، والخلاصة أن الفظائع التي كانت تجريها هذه الطغمة الشريرة كثيرة جداً يحتاج استقصاؤها إلى مجلّد على حدة، وأن جميع ما كان يجريه عليهم الولاة من العقوبات والمصادرة والتعذيب قليل من كثير مما كانوا يستحقونه، فالحمد للّه الذي أراح منهم البلاد والعباد[1].

أما قتل النفس فقد كان أسهل من تصحيح كتاب عندهم إذ حكي أن أحد المتسلمين في اللاذقية أنه أُنذر من مرجعه بالعزل من منصبه إذا لم يستطع في مدة وجيزة قطع دابر الشقاوة في الجبل، ولو بقطع رأس بعض الأشقياء، فأمر جنوده بمطاردتهم، فعادوا إليه في اليوم التالي بعشرة رؤوس من ضحايا المعركة التي جرت بين الفريقين، ولما عرض عليه الكتاب المنظّم بشأنها لتوقيعه وإرساله إلى المرجع، أشرف على تعداد الضحايا فوجدهم تسعة، فأمر بإكمال العدد على وجه السرعة، فذهبت عصابة الجند من لدنه وما لبثت أن عادت برأس قروي مسكين كان آتياً إلى البلدة بدجاجتين هدية لبيت المتسلم، حسب العرف الذي لم يكن يجيز للقروي المجيء إلى سيده خاليَ اليد، ولما تفرّس الحاكم في الرأس الجديد، عرفه وأسف عليه، ثم أمر بإضافته إلى الرؤوس التسعة، وهكذا كان قتل النفس البريئة أسهل على قلب الحاكم وأعوانه من تصحيح العدد أو تغيير الكتاب[2].

وينبغي الإشارة هنا إلا أن مجتمع دمشق تحديداً خضع لقوتين من الانكشارية هما:

أ ـ الانكشارية اليرلية (المحلية): وهم أصناف انكشارية تزواجوا مع الحرفيين المحليين وبسبب مصاهرتهم وعلاقاتهم بالأهالي فقد كانوا ضد الصنف الآخر من الانكشارية المعروف بالقبقول، وهم يميلون للعامة بسبب تداخل مصالحهم مع مصالح العامة وسكنهم بين الأهالي خاصة حي الميدان.

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص269 ـ 270.

(2) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص73.

ب ـ القبقول: وهم الانكشارية المعينين من السلطان ويحضرون كفرقة من سطنبول وهم يميلون للوالي ويسكنون بالقلعة[1].

وهذان الفريقان كان معهما صنف الدالاتية وهم مرتزقة من كل جنس، وصنف عسكر المغاربة، وكان الفريقان في حرب مستمرة مستعرة كانت دائماً سبباً لإزهاق الأنفس وانتهاك الأعراض والأموال وتدمير دمشق وتخلفها.

أما ما بعد زوال الانكشارية فلم يختلف الحال قطعاً إذ إنه حين استولى إبراهيم باشا على الشام وحلب تحديداً ثم استردتها الدولة العثمانية بمساعدة انجلترا وروسيا أرسل العثمانيون جنوداً من الأرناؤوط سنة (1257هـ/ 1842م) وكان عددهم ثلاثة آلاف وكان قدومهم من بلاد أشقودرة، وقد جاؤوا إليها بإشارة من الدولة إرهاباً للحلبيين لما كانت الدولة تتخيل منهم إحداث بعض الفتن، ومن ثم كانوا يفعلون أموراً فظيعة تدل على عتّوهم وتوحشهم ليعظموا في أعين الحلبيين، منها أنهم كانوا يخرجون الجرذان من المراحيض ويشوونها في الأتون ويأكلونها، وربما وضعوها في مقلاة السمك، وكانوا يأكلون الفأر وأجزاء الكلاب على هذا النسق، ومنها أنهم كانوا يفعلون الفاحشة والزنى بالعجائز والشيوخ، ولما تمادى فسادهم وضجر منهم الحلبيون قاموا عليهم وحصروهم في خان البيرقدار، بالقرب من السوق الصغير، وكثر إطلاق الرصاص من الطرفين، وخاف كبراء البلد من تفاقم الحال فحضر إليهم المتسلم عبد اللّه بك وأمرهم بالرحيل قبل أن يفتك بهم الحلبيون، فسمعوا مقاله وأقلعوا من حلب ليلاً[2].

وكذلك كان لهذا الجيش نصيب من الإجرام في حمص فحين تجمعوا فيها وكان إبراهيم باشا في دمشق فأكلوا كل زرع حمص ثم اعتدوا على نساء حمص

---

(1) ينظر للتفصيل في هذا الأمر كتاب «حركات العامة في دمشق في القرنين 18 ـ 19» لعبد الله حنا.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص 280.

وبناتها الأحرار وقطعوا الطريق وعملوا ما يُرثى له [1].

ومن الحكايات حكاية الأمير منصور الدرزي الضامن لصفد من قبل أصلان باشا وموقف أعيان دمشق منه سنة (1111 ـ 1113هـ/ 1699 ـ 1701م)، فمنصور الدرزي هذا تزوج قهراً زوجة أحمد باشا بن صالح باشا الصفدي كافل دمشق وتزوج منها قهراً حين قتل الوزير العثماني أحمد باشا بلا عقد ولا نكاح وكان بلغ أهالي دمشق، وكان بها ناس من صفد للشكاية عليه في ذلك، فقام العلماء والموالي والدولة وأرادوا الركوب عليه، ويعملوا نفيراً عاماً، واهتم بذلك الشيخ مراد وقاضي الشام، فخافوا من هروبه على البحر، فتركوا الأمر حتى يأخذوه على حين غفلة، ولما بلغ منصوراً أن خبره اتصل إلى دمشق، أرسل وراء قاضي صفد وهدده ليكتب كتابه، فلم يرض لعدم صحة ذلك على مذهب الإمام ابي حنيفة، فقيل عرض عليه القتل وقيل قتله، ثم أخذ يتخاضع وراسل أعيان دمشق وهاداهم بكل ممكن حتى فتروا عنه ولا حول ولا قوة إلا بالله، وفي جمادى الثاني جاء الأمير منصور الدرزي مع باشة الشام وهو الذي كان تزوج الامرأة بلا عقد نكاح وتقدم ليواجه به الأكابر ونزل دار مرتضى باشا قبلي الشالق وشمالي جامع البغا، وعمله الكافل آيا باشياً وصنجقاً على وادي التيم، وصار يأتي إلى عنده الأكابر وفتح بابه، وكان منصور الدرزي يحب النساء حتى نزل على بنت بصفد، في بيت أبيها، فكتفه وفتح البنت، وكان بلغ أهالي دمشق أموره حتى أرادوا يجيشوا عليه عسكراً كثيفاً، ثم إنه في دمشق أراد أن يتصرف فيها على ما هو عليه من الفحش خصوصاً وأن كلمته نافذة عند أصلان باشا، وصار الناس تروح وتجيء إلى عنده وبعض الأكابر الذين انتفعوا به وصار يطلب نساءً، كلما سمع بامرأة يطلبها خفيةً، حتى إنه سمع بامرأة بحي الميدان حسناء فراح إلى عندها ومعه من جماعته اثنان، فبينما هو في دارها وإذا برجل من تركمان الحقلة ينكجري «انكشاري»، دخل عليه ومعه دبوس وقال:

---

(1) مذكرات تاريخية تتضمن بيان ثورة دمشق والحريق الكبير فيها وقدوم إبراهيم باشا، نشرها الخوري قسطنطين باشا، ص202.

ما تعمل هنا؟ فارتبك منه وفزع فزعـاً شديداً، ثم قوى نفسه وقام إليه منصور. فلما قام إلى الينكجري «الانكشاري» ضربه بالدبوس على رأسه فأرماه إلى الأرض، وإذا بنحو من عشرين حقلجياً «انكشاريـاً» دخلوا إليه فمسكوا منصور وفعلوا معه الفاحشة، ثم عرضوا عليه القتل فاستغاث، فقالوا: الذي يتخطى حريم المسلمين له أكثر من ذلك، ثم إنهم أطلقوه وأخذوا ما معه وشلحوه، فخرج من بينهم حافياً بقنباز وقميص وأخذوا الباقي، وصار هذا الخبر مع النساء والأولاد وعملوا فيه الأغاني والمغنّون تقولها، وتم ذلك أكثر من شهر، ثم خرج إلى بلاد الدروز بلاده، وقيل إن المرأة لم يكن بها شيء، وخذل الله الملعون على يد التركمان الحقلجية، ولله الحمد وهذا بعد أن صيره أصلان جربجياً بريشة، ثم صار صنجق وادي التيم، وكان مراده أن يتهجم على نساء الأكابر وينزل على البيوت بجماعته، كما كان فسد في صفد، لأنه كان بها، كلما سمع ببنت حسناء أو امرأة كذلك، جاء إليها ليلاً ومعه كم بارودة مع جماعته ويكتف أهلها من نساء ورجال، وكل من زعق قتله، ويرسل كيخيته حتى لا يطلع عليه أحد، ويصيح ويقول: ما رحت ولا جيت، ولكن «كفى اللّه المؤمنين القتال وكان اللّه قويّـاً عزيزاً»[1].

أما حكاية الروزنامجي محمد أفندي وحبه للأولاد فكانت في سنة (1112هـ/ 1700م) إذ حبس الباشا الرزنامجي محمد أفندي، ورفعه للقلعة، لكونه سكر، وذهب كسر باب كاتب الديوان من أجل غلام كان يحبه، فأخذه منه، فحمل إلى الباشا سكرانـاً، فأرسل الباشا خلف نائب الباب، عبد الرحمن أفندي الحلبي المتولي جديداً في الشهر المذكور، فأقام عليه الحد، ثم أرسله للقلعة، وهذا الرزنامجي يحب الأولاد والشراب، ولا قوة إلا بالله[2].

وحكاية ناصيف باشا والي الشام في سنة (1121هـ/ 1709م) جاء خبر أن ناصيف باشا والي دمشق وصل إلى مرج عيون ومراده التوجه للبقاع، وأخذ من القدس

(1) يوميات شامية، ابن كنان، ص6 وص23 -24.

(2) يوميات شامية، ابن كنان، ص17.

والخليل أكياساً من المال ومن نابلس أيضاً، وخرب عرابة وسبى أهلها وذراريها، وعاد ومعه منها نساء كلها مرابيط وهرب الرجال، إلى أن وصل إلى محل هناك، خاف أن يعيب عليه الناس مرابيط النساء، فعاد طلب عشرة آلاف قرش، ضمنها له ابن سلامة، فأرجعهن، والشابة الحسناء أخذها السكمان وهربوا بها ولا حول ولا قوة إلا بالله، وأما عن مصادراته لقرى المعراض، قيل إنه مر بالمعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة ناحية نهر الغور، تشتمل على ضياع نحو العشرين ضيعة، فأخذ منهم ثمانين كيساً بعد ما أخذ الذخيرة بأحمالها وبغالها، ثم طلب مئة وخمسين كيساً، وحبس معرفها عنده، وكان المال المذكور مكسوراً عليه للسلطنة. فقالوا له: معنا حيلة نتخلص بها وهو لك، ترسل لكل قرية في ضبط نحاسها وحلي أهلها، وتعين على كل قرية بكباشي وكاتب فاستحسن ذلك، فأرسل كما قالوا وضبط ما فيها من الفضة والنحاس والأمتعة، وقيل إن ضياع المعراض أربعون ضيعةً، وكل ضيعة تعين عليها باش كاتب والمعرف لكل قرية معرفها، فجمعوا حلي النساء وعرايفهم وخلاخيلهم وجميع نحاسهم من الحلال والطباخة والصحون، وقوم ذلك له فبلغ نحو الثمانين كيساً، فحملها وانصرف عنهم ولله الحمد.

ومن أفعاله:

أ ـ أنه حين خلعه كان قادماً بالحجاج ولم يسلم نفسه فجعل الحجاج بينه وبين القوة الأخرى حتى يحرجهم.

ب ـ أنه غدر بشيخ العرب كليب رغم إعطائه العهد وقتله.

ج ـ أنه قام بسبي نساء الكرك رغم استسلامهم له.

د ـ أنه كان يبطل اي شيء من عقله.

هـ ـ أن أي ميت من الأروام «العثمانيين» يقوم بمصادرة ماله[1].

أما أمير الحج الشامي نصوح باشا فقد حاصر قلعة الكرك سنة (1122هـ/ 1710م)، فلم يمكنه الوصول إليها لكونها مانعة جداً، ومكث نحو الأربعين يوماً ولم يؤثر فيها شيء من المكاحل والمدافع، فعمل لغماً تحت الأرض وملأه من

(1) ومن أراد الاستزادة فليعد إلى حوادث سنة 1126 هـ من كتاب يوميات شامية لابن كنان.

بارود وأعطاه النار، فانهدم جانب من القلعة، فصاحوا أهلها بالأمان وأعطاهم الأمان فخرجوا من القلعة، فأمر بكل من كان عنده أحد أن يقتله، ولم يفلتوا من أهلها من الرجال أحد إلا قتلوه بعد أن أمنوهم، ثم أسر النساء والأولاد، ورجع إلى دمشق ودخل ليلاً، وذلك في أواسط شعبان[1].

وأما حكاية سليمان باشا العظم والي الشام في ختان ابنه أحمد ثم فرح فتحي أفندي الدفتري في احتفالية له فقد كانت في سنة (1156هـ/ 1743م)، إذ قام سليمان باشا العظم بختان ولده أحمد بك، فجمع سائر الملاعب وأرباب الغناء واليهود والنصارى وأطلق الحرية لأجل الملاعب يلعبون بما شاؤوا من رقص وخلاعة وغير ذلك وظلوا على هذا الحال سبعة أيام بلياليها، وبعد فرح ختان أحمد بيك العظيم، قام فتحي أفندي الدفتري بعمل فرح عظيم في ربيع الأول وجعله سبعة أيام وخص كل يوم بطائفة، فاليوم الأول كان خصه بوالي الشام سليمان باشا العظم، واليوم الثاني خصه للموالي والمماليك، واليوم الثالث للعلماء والمشايخ، واليوم الرابع للتجار والمتسببين، واليوم الخامس للنصارى واليهود، واليوم السادس للفلاحين، واليوم السابع للمغاني والمومسات وهن بنات الخطا والهوى وقد تكرم عليهنّ كرما زائدا ويعطيهنّ الذهب والفضة بلا حساب[2].

وعن حكاية انتشار بنات الخطا في دمشق جاء في سنة (1157هـ/ 1744م) أنه كثرت بنات الخطا وصرن يتبهرجن بالليل والنهار، وفي ليلة خرج قاضي الشام بعد العصر من الصالحية فصادف إحدى بنات الخطا تسمى سلمون تعربد في الطريق وهي سكرانة مكشوفة الوجه وبيدها سكين، فصاح جماعة القاضي عليها أن ميلي من الطريق هذا القاضي مقبل، فضحكت وصاحت وهجمت على القاضي بالسكين فأبعدها أعوان القاضي عنه ثم ذهب القاضي للوالي والمتسلم يذكر له الأمر، فقالوا له هذه من بنات الخطا واسمها سلمون وافتتن بها غالب الناس حتى صار ينسب لها كل حاجة ومتاع فيقولون هذا متاع سلموني وهذا ثوب سلموني، فأخرج المفتي

---

(1) يوميات شامية، ابن كنان، ص72.

(2) حوادث الشام، البديري الحلاق، ص13.

فتوى بقتلها وهدر دمها تسكينا للفتنة وأرسلوا منادياً ينادي في البلد أن من وجد بنت خطا فدمها مهدور فسافر عدد منهن من دمشق وانزوى البقية[1].

وحكاية عن ظلم الانكشارية في دمشق سنة (1158هـ/ 1745م) حين تفاقم أمر الزرباوات وهم الأشقياء من الانكشارية واستطالوا في سب الدين وظلم الناس وحاكم الشام أسعد باشا العظم لا يحرك لهم ساكناً حتى سموه «سعدية قاضين، نائمة مع النائمين والأشقياء للعرض والمال مستحلين»، وزاد الغلاء في هذا العام وبلغ مبلغه بالناس فاشتكوا حالهم للوالي، فقال لهم اذهبوا للمحكمة فشكوا للقاضي فأمر من عنده بضربهم فردوا عليه بالحجارة فضربهم القاضي بالبارود فقتل منهم وجرح فهجم الناس على القاضي فهرب من فوق الأسطحة، وفي تلك الأيام ومع غلاء الأسعار هلك آغا ابن القباني كيخيا الانكشارية بمرض عضال وكان ممن يدخرون القوت ويتمنون لخلق الله الغلاء فجعل الله العذاب له فحفروا له قبراً فوجدوا فيه ثعباناً عظيماً، ثم حفروا عدة قبور وهم يجدون هذا الثعبان ووجدوا في تركته 100 غرارة من السمسم ودمشق كلها ليس فيها مدّ سمسم واحد وشيئاً كثيراً من القمح[2].

أما عن حكاية الجراد على دمشق واستمرار بنات الخطا مع العسكر العثماني فيها ففي سنة (1160هـ/ 1747م) كثر الجراد في الشام وأتلف الزروع جداً حتى صارت الناس في كرب عظيم، فأمر أسعد باشا العظم والي الشام للفلاحين بأن يجمعوا منه وقدر على كل أرض قنطارين جراد وكذلك القرى والضياع، فجيء به فأمر بدفنه ومن تأخر عما طلب منه فعليه أن يدفع كذا عقوبة، فجمعوا منه ثم عاد الجراد وكثر وانتشر، فأعادوا الأمر بالجمع ودخل دمشق 200 قنطار من الجراد ووضعوا في الصالحية 1700 قنطار منه دفنوه فيها، ثم جاء طائر السمرمر وهو يأكل الجراد فأتلف منه الكثير ففرح الناس وخرج أهل الصالحية نساء ورجالاً وأطفالاً بالبكاء والعويل

(1) حوادث الشام، البديري الحلاق، ص20.

(2) حوادث الشام، البديري الحلاق، ص22 ـ 23.

وهم يتضرعون إلى الله برفع هذه الغمة، ثم عاد الجراد وكثر مع زيادة الفسوق والفجور والغرور والشرور وكأنهم ما فعلوا معه شيئاً، فخرج الشيخ إبراهيم الجباوي ومعه التغالبة من الصالحية إلى ضريح السيدة زينب في دمشق واستغاثوا عندها بكشف البلاء عن العباد ورجعوا آخر النهار، ثم داروا حول دمشق وذهبوا أمام باب السرايا وأشعلوا القنديل وهم يدعون بهلاك الجراد، وبعده بيومين جاء أهل الميدان بطبول وأعلام وصريخ وبكاء وهم يدعون في جامع المصلى بقولهم: «يا من له المراد في كل ما أراد بالمصطفى الحبيب فرج عن البلاد» يقول البديري: فلم يُفِد ذلك وأكثر النساء قد باحت، وبنات الهوى وهكذا الخاطئات دائرات ليلاً ونهاراً بالأزقة والأسواق ومعهم الدالاتية «تشكيل عسكري عثماني» والفُسّاق ولا أمر بمعروف ولا نهي عن المنكر والصالح في هم وكرب والفاجر والطالح متقلب في لذيذ نعيم[1]، وفي سنة (1161هـ/ 1748م) ازداد الفساد في تلك الأيام وظلمت العباد وكثرت بنات الهوى في الأسواق في الليل والنهار، ومما اتفق أن أحد بنات الهوى عشقت غلاماً تركياً فمرض، فنذرت على نفسها إن عوفي من مرضه لتقرأن له مولداً عند الشيخ أرسلان، وبعد أيام عوفي من مرضه فجمعت شُلُكّات البلد «مومسات البلد» ومشين في أسواق الشام وهن حاملات الشموع والقناديل والمباخر ويغنين ويصفقن بالكفوف ويضربن بالدفوف، والناس وقوف في صفوف تتفرج عليهن وهن كاشفات الوجوه سادلات الشعور وما ثم ناكر لهذا المنكر والصالحون يرفعون أصواتهم ويقولون الله أكبر[2]، وفي سنة (1162هـ/ 1749م) عملوا ديواناً عند أسعد باشا العظم والي الشام وأخبروه بكثرة اجتماع بنات الهوى في الأزقة والأسواق وأنهم ينامون على الدكاكين وفي الأفران والقهاوي واقترحوا عليه طريقة إما ترحيلهم من البلد أو حصرهم في منطقة معينة لا يتجاوزونها، فقال لهم لن أفعل شيئاً من هذا ولن أدعهم يدعون عليّ بالليل والنهار وانفض المجلس ولم يحصل

(1) حوادث الشام، البديري الحلاق، ص32 ـ 33.

(2) حوادث الشام، البديري الحلاق ص40.

شيء[1]، ثم جاء تعميم بإخراج بنات الهوى وهم الشلكات إلى خارج البلد وأظهر الوالي أنه يريد نفيهن إلى بلاد أخرى، ونبه على مشايخ الحارات أن من وجد ذو شبهة فلا يلومن إلا نفسه، ثم نادى مناد ألا يسبلن النساء على وجوههن مناديل إلا حرم الباشا ونساء موسى كيخية فاستمر القرار لبضعة أيام، ثم عاد كل شيء كما كان ورجعت بنات الهوى يمشين في الأسواق والأزقة وأزيد ورجعن إلى البلد بل قام الحاكم وفرض عليهنّ ضريبة في كل شهر على كل واحدة مبلغ 10 قروش وعين «صوباشيا» عليهن وكان مهمة الصوباشي سلب الناس والتقطع لهم[2]، فتأمل هذا الحال لهؤلاء العاهرات، وكيف أن السلطات لا تريد القضاء عليها نظراً للمردود الضريبي الذي تتحصل عليه الخزائن العثمانية فمن مهام المزوار أو الصوباشي هو تنظيم عمل العاهرات واستحصال الضرائب المتعلقة بهن لخزينة الدولة العثمانية.

أما حكاية مفتي الشام العثماني مع الناس ففي سنة (1162هـ/ 1749م) استمر الغلاء والبلاء وسَكِرَ بعض العسكر من القبقول وجرحوا ثلاثة أشخاص وهم سكارى فماتوا من إثر جراحتهم فلم تقام لهم دعوة ولم يطالب بهم أحد، وزاد الغلاء والناس في كرب عظيم وبنات الهوى دائرات بالليل والنهار، أما مفتي الشام حامد أفندي ابن العمادي فصار يخزن القمح مثل الأكابر والأعيان الذين لا يخافون الرحمن فجاءه الكيالة وقالوا له تبيع الرطل ب 50 قرش فقال لهم مهلاً لعل الثمن يزيد[3]، فإن كان هذا حال مفتي الشام فما بالك بغيره.

وحكاية إكمال الإجرام من ولاة العثمانيين وتكفير أهل الشام في سنة (1171هـ/ 1757م) قام والي الشام الجديد الوزير عبد الله باشا الشتجي بعد طلبه للانكشارية في دمشق واستخفافهم به واستهزائهم بالحملة عليهم فانطلق إلى جهة الميدان حتى باب الله وهو يقتل بسيفه من الانكشارية والناس، ونهبت العساكر الميدان ولم يتركوا كبيراً أو صغيراً إلا قتيلاً أو أسيراً ولم يتركوا بيتاً ولا دكاناً إلا نهبوه حتى

---

(1) حوادث الشام، البديري الحلاق، ص46.

(2) حوادث الشام، البديري الحلاق ص49.

(3) حوادث الشام، البديري الحلاق ص 46.

الأطفال، ولم يتركوا امرأة إلا سلبوها حليّها ولم يتركوا بنتاً إلا سلبوها بكارتها، وما حدث في الشام غلا نظيره كما حدث زمن تيمور لنك فبلغ عدد الديار التي نهبت 24 ألف دار والدكاكين أضعاف ذلك، ولم يكتف الباشا بهذا بل أحضر أئمة الحارات وجعلهم يكتبون كتاباً أن كل ما سُرِق قام الباشا برده وإرجاعه وبقيت جماعة الباشا تبغي وتتجبر حتى صاروا يقولون لأهل الشام أنتم «كلكم كفار ونصارى أشرار» وبعدها قام الباشا بإرسال السرايا على القرى فصاروا يقتلون وينهبون ويأخذون النساء والأطفال سبايا[1].

وحكاية جامع الأطروش في حلب وما وقع بين الإنكشارية والسادات في رمضان سنة (1212هـ/ 1798م) حين عظمت الفتنة بين السادات والانكشارية في حلب، وجرى بينهما منازعة وقتال، وتغلّب الانكشاريةعلى السادات فالتجؤوا إلى جامع الأطروش وحاصروا من فيه، ومنع الانكشارية وصول الماء والقوت إليهم وشددوا عليهم الحصار، ونفذت أقواتهم وعيل صبرهم وأشرفوا على الهلاك من الجوع والعطش، فاستأمنوا الانكشارية فأمّنوهم على أنفسهم وحلفوا لهم الأيمان المغلظة على ذلك، فوثق السادات منهم وفتحوا أبواب الجامع فما كان إلا أن هجم الانكشارية عليهم وفتكوا بهم قتلاً وجرحاً وسلباً وسبياً، والسادات يستجيرون بهم ويستغيثون بالنبي وآله فلا يلتفتون إليهم، وكانوا يقتلون السادات على أنحاء شتى، فمنهم من يقتلونه نحراً في عنقه، ومنهم من يبقرون بطنه، ومنهم من يفلقون بالسيف هامته، ومنهم من يذبحونه من قفاه أو من عنقه، ومنهم من يطرحونه في البئر أو في حفيرة حياً، وكان السيد يستغيث بشربة من الماء قبل أن يقتلوه، فلا يغيثوه بل يقتلوه ظمآن، ومن الغريب أن انكشارياً ظفر بسيّد وأراد أن يقتله فاستغاث بشربة ماء قبل القتل، فبال في فمه وقتله.[2]

وبعد قضاء العثمانيين على الانكشارية في اسطنبول قام الوالي بفرض ضريبة الصليان وهي ضريبة على الدكاكين والمخازن بمقدار مصريتين على كل سكرة

---

(1) حوادث الشام، البديري الحلاق ص79 ـ 80.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، حسين بن كامل بالي الحلبي، ج3، ص243.

ومحل فهاج الناس لذلك وتظاهروا فقتل العسكر وكانوا من الموصل وكركوك من المتظاهرين 12 شخصاً فتحرك الأهالي مع أغوات الانكشارية اليرلية ضد العسكر الموصلي والكراتلة «كركوك»، وأرسلت الدولة العثمانية الصدر الأعظم سليم باشا كوالٍ على دمشق فدخلها سنة (1247هـ/ 1831م) وقام هذا الوالي بعد ثورة الأهالي عليه باستمالة أهل حي القنوات لصالحه وقد فعلوا، وحين حوصرت السرايا نقب هذا الوالي من السرايا لحي القنوات وهناك ورغم محالفة أهل الحي له إلا أن عساكر الوالي قامت بالسلب والنهب في هذا الحي الميسور وأخذ العسكر حريم من حي القنوات وعملوا فيهن عملاً يرثى له، وهذه الثورة هي التي قتل فيها الوالي سليم باشا وكتخداه وانقضى أمرها بسبب مداهمة حملة إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا على الشام[1].

وأيضاً لا ننسى ما فعلوه في حلب في ثورة الحلبيين على واليها خورشيد باشا الحلبي سنة (1234هـ/ 1819م) فقد قام بقتل أهلها وسبي نسائها وقتل أولادها، وهذه الحادثة في حلب هي التي تمنى فيها بعض أهل حلب من شدة الضيق والحصار أن يزول عنهم حكم العثمانيين ويأتيهم حكم الفرنج[2].

وأما عن استغلال قوت الناس فكان ذلك صفة عامة في دمشق وحلب في العهد العثماني الأوسط إذ يقوم أغوات المدينة باحتكار القمح على الناس بالتعاون مع السلطة الدينية والقضائية لتحقيق المكاسب المادية على حساب جوع الناس وتاريخ البديري الحلاق يصف لك الأمر بشكل واضح في دمشق، أما هنا فسننقل أمراً مشابهاً حدث في حلب وهو أنه حين احتكار الحبوب فيها حضر باشا جديد «والي» فهجمت عليه الناس فأمر بعمل كشف عن كمية القمح الموجودة التي في قرى الولاية، وحين جاءت أوراق الكشف انطلق في اليوم التالي إلى قرية ما بشكل عشوائي وذهب للتفتيش حول القمح فيها فوجد أضعاف المسجل في الكشف فذهب لقرية أخرى فوجد نفس الأمر فأمر هنا بنقل كامل الكمية الفائضة عن

---

(1) حركات العامة في دمشق في القرنين 18 ـ 19، عبدالله حنا، ص187 ـ 220.

(2) ثورة الحلبيين على الوالي خورشيد باشا (1819 ـ 1820)، يوميات المطران إبراهيم كوبليان، تحقيق، المطران بطرس مراياتي، مهران بامينليان، ص118، وص 147.

المسجلة للكشف لتباع في السوق، وصحيح أن فعله هذا قد أنزل سعر القمح إلى النصف إلا أنه كان يبيع هذا الفائض لصالح جيبه الخاص[1]، بل الأدهى من هذا كله أن يتم استغلال حاجة الناس للقمح ببيع قمح قديم أو فاسد لهم مما يتسبب في ظهور أمراض قاتلة فيهم، ففي سنة (1164هـ/ 1751م) شهدت حلب دوسنطاريا[2] وتفشت فيها بشكل مخيف وعدّ القحط أحد أسباب تفشيه، وذلك نتيجة فشل محصول السنة السابقة، فبدأ الناس يتذمرون من قلة القمح في أوائل الشتاء، وكان سعد الدين باشا قد عين وقتها على بشالق حلب، وكان ابن أسرة تمتلك أراضي واسعة في نواحي حماة ودمشق، وكان لديه مخزون قمح كبير وقديم بقي مخزناً لسنوات عديدة في مخازنه، فبدا له أن وضع السكان المأساوي يتيح له فرصة مناسبة لكي يتخلص من قمحه، فجلب كميات كبيرة منه من حماة بحجة تخفيف معاناة السكان، وعمل في الوقت نفسه على منع استيراد القمح من أي مكان آخر حتى يتخلص مما لديه، وكان القمح الذي زودهم به مصاباً بأضرار كبيرة نتيجة لتخزينه لفترات زمنية طويلة، ولذلك كان الخبز المصنوع منه أسود جداً وعفناً ومذاقه سيئ، ورغم رداءة نوعيته وارتفاع ثمنه فقد كان القمح الوحيد الذي بوسع الناس أن يشتروه، وقد عُزي انتشار الزحار «الدوسنطاريا» بشكل عام إلى هذا السبب، وبالفعل فقد عانى أفراد الطبقة الدنيا، إلا أن الكثيرين ممن سنحت لهم ظروفهم ألا يشتروا القمح الفاسد، قد أصيبوا كذلك بذات المرض[3].

(1) تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، الأخوان الكسندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص195 «بتصرف».

(2) الدوسنتاريا (Dysentery) هو مرض معدٍ يصيب الأمعاء وخاصة القولون، ويرافقه إسهال دموي أو مخاطي شديد. عند معظم الأشخاص تكون أعراض الدوسنتاريا خفيفة، وتستمر من 3 أيام ثم تختفي من تلقاء نفسها، ولكن في بعض الحالات قد يؤدي الجفاف وعدم تعويض نقص السوائل الشديد إلى الوفاة.

(3) تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، الأخوان ألكساندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص362 ـ 363.

سادساً ـ الجرائم العلمية في الشام

من أهم الجرائم العثمانية التي ارتكبت في الشام هو بيع المكتبات للسماسرة الأوروبيين، وهذا هو سبب انتقال الكثير والكثير من المخطوطات العربية العلمية الرصينة إلى متاحف وجامعات ومكتبات أوروبا، فإن كان الأوروبيون قد استولوا على الكنوز التي حوتها المكتبات الأندلسية عند احتلالهم واستيلائهم عليها فهم أنفسهم وعبر أساليب ناعمة وسماسرة دهاة ونظام عثماني غبي بليد بموظفين وولاة سفهاء مرتشون ينظرون للمنفعة الحالية المادية استطاعوا حيازة ما تبقى من مخطوطات في البلاد العربية مما حوته خزائن دمشق والقاهرة وحلب وغيرها من العلوم والفنون، فلم ينهب السماسرة الأوربيون بقدر ما وجدوا حمقى عثمانيين همهم القرش والمال وليس العلم والنفائس.

فمنذ اتفاق الامتياز بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول، بعث فرانسوا الأول بسفيره غليوم بوستيل واالذي يعد رائد الاستشراق الفرنسي وكان ملماً بالعربية والتركية، فكان من مهامه الموكلة إليه جلب المخطوطات النادرة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فأسس في بلاده مكتبات متعددة للمخطوطات التي تحصل عليها من العالم العربي[1]، وإن أكبر نزح شاهدته المكتبة العربية المخطوطة في سوريا ومصر والعراق وآسيا الصغرى كان في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فقد كان هناك حملة مركزة ومنظمة من أوروبا للحصول على هذه المخطوطات، وضمها إلى مكتباتها العامة والخاصة، ويبدو هذا واضحاً في المراسلات المعقودة بين ملوك فرنسا وسفرائهم في اسطنبول، وبين الوزراء والقناصل، وبين السفراء في مختلف البلدان، كما تتضح في البعثات الخاصة التي أرسلها ملوك فرنسا، في القرن السابع عشر الميلادي لهذا الغرض، وأنفقوا عليها الأموال الوفيرة، مثل بعثة فانسيلب الهولندي سنة (1081هـ/ 1671م) إلى الإسكالات «موانيء التجارة البرية

---

(1) دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ياسر بن عبد العزيز قاري، ج2، ص453.

والبحرية»، حيث بقي أربع سنوات يبحث وينقب في مصر وسوريا وقبرص وجزر الأرخبيل وآسيا الصغرى بموجب تعليمات كولبير له، وقد بعث إلى مكتبة الملك في نهاية المطاف 457 مخطوطًا، وبعثة مانسو خازن الملك وبعثة لينه لنفس الهدف، وقد ساعدهما في البحث والجمع بطريرك السريان في حلب، وامتدت رحلتهما إلى الليفانت «شركة تجارة الشرق» بين عامي (1078 ـ 1084هـ/ 1668 ـ 1674م) وهكذا كان الأوروبيون يقومون في الإسكالات بتجارة لا تظهرها إحصاءات الغرفة التجارية في مرسيليا، أو شركة الليفانت الإنجليزية، وإنما هي تجارة خفية يمكن أن نطلق عليها اسم «طرائف الشرق»، وفي الواقع فإن جميع المثقفين والعلماء، وهواة جمع المخطوطات والآثار، لم ينفكوا أثناء القرن السابع عشر الميلادي عن البحث بأنفسهم أو بوساطة التجار والقناصل عن بغيتهم، ومن أمثلة هؤلاء «بيترو ديلا فاده» السائح المثقف المشهور الذي كان يطمع لإنشاء مكتبة يفتحها للجميع، وتضم أثمن المخطوطات، ولذا فإنه أثناء زيارته لدمشق، سعى للحصول على مخطوطات عبرية قيمة، ومن هواة الجمع «نيكولا كلود فابري دوبيريس» من منطقة البروفانس الفرنسية، وقد اشتهر بأنه عمل لخمسة عشر عامًا من حياته في عقد المراسلات مع كل إسكالات الشرق ليجمع لديه المخطوطات والمداليات والتحف القديمة وكل ما يثير الفضول، ووجد في قناصل فرنسا في سوريا ومصر من أمثال «استيل» و«ماجي» وفي الكبوشيين «فرقة نصرانية» مساعدين كرماء، وفي الحقيقة لقد قام المبشرون الكبوشيون واليسوعيون بجمع مخطوطات لا تحصى، نقلوها إلى أوروبا وساعدهم في ذلك الموارنة كما ساعدوا ملوك فرنسا، ولم يكن الأمر حكرا على فرنسا وإنما اهتمت به الدويلات الإيطالية وانجلترا وهولندا، ففي انجلترا استطاع «تشارلز روبسون» وهو رجل الدين المرافق لجالية حلب سنة (1033 ـ 1039هـ/ 1624 ـ 1630م) أن يكوّن مجموعة ثمينة من المخطوطات الشرقية، هي الآن في مكتبة «بودليان» وكذلك «بوكوك» صاحب المجموعة الغنية بالمخطوطات العربية والعبرية، وإن رسائل التجار والقناصل لتوضح حماسة لاقتناء تلك الآثار، مماثلة

لتلك التي رأيناها في رسائل كولبير وملوك فرنسا، فتاريخ نمو المكتبات في أوروبا إذن وتزويدها بالمخطوطات الأثرية يرجعان إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، مثل مكتبة الفاتيكان وفونتينبلو وكلية فرنسا والبودليان وغيرها، ومما يلفت النظر في بحث الأوروبيين عن المخطوطات أن اهتمامهم كان منصباً في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين على مخطوط تقويم البلدان لأبي الفداء، ويظهر هذا في مراسلات العميل الإنجليزي «نيوبري» الذي طلب صديقه ريتشارد هيكليوت منه التفتيش له عن هذا الكتاب بأي ثمن، وكذلك في اهتمام بعض المستشرقين لترجمته كما فعل «تيفنو» بالاشتراك مع «دارفيو» في النصف الثاني من القرن السابع عشر، هذا بالإضافة إلى أنه كان من باكورة الكتب العربية التي طبعت مقتطفات منها في روما سنة (1000هـ/ 1592م)، ويبدو أن الرغبة في الحصول على المعلومات الجغرافية في عصر الاكتشافات، وحمى المعرفة العلمية، هو الذي دفع جميع هؤلاء إلى الاهتمام بهذا المؤلف النفيس، وتقدر المخطوطات المحفوظة في المكتبات الغربية والتي تم انتقالها وبخاصة في هذين القرنين بما يقارب إحدى عشر ألف مخطوط غالبها عربي[1].

إذاً لم يكن للأتراك العثمانيين في بداية نشأ إمبراطوريتهم، وهم قوم قساة يحبون الحرب، لم يكن لهم وقت كبير لتشجيع الأدب، ومنذ تأسيس إمبراطوريتهم في أوروبا لم يبدو رغبة كبيرة في تشجيع العلم والمعرفة، لذلك قلما أضافوا إلى التراث المنقول عن العرب، حتى إنهم لم يبذلوا جهداً كبيراً في جمع المخطوطات العربية، التي كانت متناثرة في الأقاليم التي كانوا قد استولوا عليها مؤخراً، بل تركوها تتلف أو تنقل إلى بلدان أخرى لا تفهم اللغة المكتوبة بها نتيجة إهمالهم[2].

ففي سنة (1120هـ/ 1708م) تم بيع كتب المدرسة العمرية في سادس عشر ربيع

---

(1) الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، ليلى الصباغ، ج2، ص904 -907.

(2) تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، الأخوان ألكسندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص260 ـ 261.

الأول، فأنزلوا كتب السيد إبراهيم أفندي ابن حمزة إلى الجامع الأموي لأجل البيع، وبقيت تباع كل يوم إلى مقدار شهر، وخلّص الشيخ صادق أفندي بن الخراط الحنفي نحو ثلاثمائة مجلدةً، كلها من وقف العمرية، وكان السيد إبراهيم ناظراً على الكتب الموقوفة بالعمرية، مهما أراد يأخذ منها، وهذه كتب الوقف عند كثير من الناس، لأن الناظر قد يعير منها للطلبة ويكتب اسمه في دفتر حتى لا تتعطل، لشغور المدرسة العمرية عن المجاورين، فإنها خالية ما عدا بعض الفقراء من المتسببة، ولا قوة إلا بالله[1].

وينقل محمد كرد علي شهادة له على حقبة السلطان عبد الحميد الثاني من الجرائم الثقافية التي ارتكبت زمن العثمانيين فيقول في كتابه «خطط الشام» عن ضياع التراث الإسلامي ومواده العلمية على أيدي الأتراك، الذين صادروا الأوقاف كما ذكرنا في فصل سابق، فأغلقت المدارس والمكتبات، وشاع ما تم تأليفه من النفائس والكنوز والدرر بسبب هذا فيقول: ((ومن المصائب التي أصيبت بها الكتب أن بعض دول أوروبا ومنها فرنسا وحكومات جرمانيا وبريطانيا العظمى وهولندة وروسيا أخذت تجمع منذ القرن السابع عشر الميلادي كتبًا تبتاعها من الشام بواسطة وكلائها وقناصلها والأساقفة والمبشرين من رجال الدين، وكان القوم ولا سيما بعض من اتَّسموا بشعار الدين ومن كان يرجع إليهم أمر المدارس والجوامع، بلغ بهم الجهل والزهد في الفضائل أن يفضلوا درهمـًا على أنفس كتاب، فخانوا الأمانة واستحلوا بيع ما تحت أيديهم أو سرقة ما عند غيرهم، والتصرف فيه كأنه ملكهم، ولقد حدثني الثقة أن أحد سماسرة الكتب في القرن الماضي كان يغشى منازل بعض أرباب العمائم في دمشق، ويختلف إلى متولي خزائن الكتب في المدارس والجوامع، فيبتاع منها ما طاب له من الكتب المخطوطة بأثمان زهيدة، وكان يبيعها على الأغلب، وأكثرها في غير علوم الفقه والحديث من قنصل بروسيا «ألمانيا» إذ ذاك بما يساوي ثمن ورقها أبيض، وبقي هذا سنين يبتاع الأسفار

---

(1) يوميات شامية، ابن كنان، ص60.

المخطوطة من أطراف الشام، فاجتمع له منها خزانة مهمة رحل بها إلى بلاده، فأخذتها حكومته منه وكافأته عليها، والغالب أن معظم الكتب العربية المحفوظة في خزانة الأمة في برلين هي من بلاد الشام، وفهرس هذه الخزانة من الكتب العربية فقط في عشرة مجلدات ضخمة ما عدا الملحق، وتكون فهارس الكتب العربية في خزائن الغرب اليوم خزانة برأسها، وإن بعيدا يُحسن القيام على هذا التراث الوافر لأحرى به من قريب يبدده جزافـًا، وإن أمما عرفتنا أكثر مما عرفنا أنفسنا، حتى قال أحد علمائهم: «إن العرب وضعوا من المصنفات ما لا يستطيع أحدنا أن يقرأه طول عمره، لجديرون بإرث الشرق في مادياته ومعنوياته»، كما قلنا من فصل في مجلة المقتطف منذ أربع وعشرين سنة، «نعم إن كتبًا تترك للأرضة تعبث فيها، والعفن يعبث بجمال جسمها ورسمها، وتحرم النور ويعفي أثرها الغبار والأوساخ، ويحرم النظر فيها على من يحسن الاستفادة منها، أو تفضل عليها دريهمات معدودة، حَرِيَّة بأن تكون في ملك من يستفيد منها ويفيد».

ثم أردف الأستاذ محمد كرد علي بقوله: ومن الخزائن التي بعثرت في عهدنا، ولم نعرف متى جمعت هي خزانة صحن الجامع الأموي بدمشق، وكانت مملوءة برقوق نفيسة، ففتحت سنة (١٣١٧هـ/ 1889م) بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، إجابة لمقترح الإمبراطور غليوم الثاني فعثروا فيها على قطع من الرقوق كتبت فيها سور من القرآن الكريم بالخط الكوفي، ومنها قطع مهمة من مصاحف وربعات، وقطع من الأشعار المقدسة بالآرامية الفلسطينية، وكتابات دينية وأدبيات دينية، وقصص رهبانية ومزامير عربية مكتوبة بالحرف اليوناني، ومقاطيع شعرية لأومريس، وكراريس وأوراق بالقبطية والكرجية والأرمنية في موضوعات دينية إلا قليلاً، وجذاذات عبرانية وسامرية فيها نسخ من التوراة، وتقاويم أعياد السامريين، وصلوات وصكوك للبيع والأوقاف وعهود زواج، وبينها مقاطيع لاتينية وإفرنسية قديمة، وقصائد شعرية يرتقي عهدها إلى أيام الصليبيين، ونسخ إنجيل برقوق.... فأهدى السلطان معظمها لعاهل ألمانيا، ووزع قسما منها على بعض رجال الآستانة

ورجال دمشق، واستخلصت بعض قطع منها حفظت الآن في دار الآثار في هذه المدينة، وأهمها تلك القطعة الكوفية المكتوبة على رق من ربعة شريفة، وقفها عبد المنعم بن أحمد سنة (٢٩٨هـ/ 910م)، وعلى الوجه الثاني نقش مذهب باسم واقفها...))(1).

وقال الغزي متحدثاً عن جريمة نقل وبيع المخطوطات في مدينة حلب: ((أدركنا في مدينة حلب عدة مكتبات غنية بالكتب المخطوطة النادرة قد تسلط عليها لصوص الكتب فسلبوها كل ما حوته من الظرف والتحف، وإننا منذ زمن الصبا حتى الآن نرى تجار الكتب المخطوطة يترددون إلى حلب ويملؤون من مكتباتها الصناديق الكثيرة عدا ما نراه من سواح الغرب وسماسرة المستشرقين الذين يختطفون الكتب النفيسة الخطية من أيدي طائفة من البسطاء لا يفرقون بين الطين والعجين فيشترونها منهم بأبخس الأثمان))(2).

ولم يتوقف هذا الإجرام العثماني على الكتب والنفائس والعلوم بل تعداه ليشمل الآثار المهمة كدار أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما ففي سنة (1163هـ/ 1750م) أراد أسعد باشا العظم والي الشام بناء سراياه المعروفة فأخذ دار معاوية رضي الله عنه وما حولها من الخانات والدور والدكاكين وهدمهم وجد واجتهد فيها حتى صار أغلب معماريي ونجاري دمشق عليها، وجد في طلب الحجارة لها فصار كل ما يسمع بمكان فيه حجارة ذهب إليه وأخذ منه وكلما سمع عند دار فيها أعمدة رخام أخذ منه وبعضه بثمن وبعضه بلا ثمن وبعضها بالغصب والقوة بل بلغت وقاحته أنه أخذ من جامع يلبغا (مملوكي) أعمدة وقطع القنوات المائية والأنهار في سبيل توفير ما يحتاج له بناؤو السرايا فانقطع الماء عن المساجد والجوامع والحمامات(3).

---

(1) خطط الشام، محمد كرد علي، مجلد 6، ص198 ـ 200.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج1، ص141.

(3) حوادث دمشق، البديري الحلاق، ص52 ـ 53.

وفن القاشاني[1] أو القيشاني الذي كان يجعل ظهارة لجدران بعض المباني العظيمة كالمساجد والبيوت نفد منه إلى الممالك الأوروبية مما لا يدخل تحت إحصاء وكان في حدود سنة (1300هـ/ 1883م) قطعة من القاشاني حرر فيها نقشاً في ظاهرها «شغل المعلم ميخائيل» وهذه القطعة كانت عند المستر هاندرسون قنصل الدولة الإنجليزية في حلب في ذلك التاريخ[2].

أما المدن الشامية وأوضاعها زمن العثمانيين فمدينة حلب مثلاً قال عنها جان سوفاجيه: ((إن عناصر الانحلال تزاول مفعولها من جديد مع الاتجاه إلى الإفراط في تجزئة المركز الحضري إلى أقسام معزولة، إن حلب في ظل حكم العثمانيين ليست سوى سراب خادع فهي واجهة فاخرة لا يوجد خلفها سوى خرائب))[3].

وقال عنها أي حلب الأب كاريه الذي زار شمال سوريا سنة (1083هـ/ 1672م): ((قال لي رجل طاعن في السن، إذ قارب عمره المئة عام، إن هذه البلاد إحدى أكثر المدن رخاء وخصوبة وكثافة سكانية في كل سوريا، وأنه كان باستطاعته في الأيام الخوالي في شبابه إحصاء خمسين مدينة وأربعمئة قرية، ألمّ بها الدمار واستحالت اليوم إلى خرائب على امتداد خمسة عشر أو عشرين فرسخاً، ويعود السبب في ذلك إلى استشراء السوء والفساد في حكومة الإمبراطورية العثمانية، التي اعتمدت سياسة هدّمت بموجبها البلاد خوفاً من أن يتولى الأجانب أو الأغراب «العرب كمثال في نظر العثمانيين» إدارة شؤونها، وهو ما لاحظته بنفسي مذهولاً في كل مكان وطأته قدماي من الامبراطورية، وباعتمادهم لهذه الطريقة، بدا العثمانيون وكأنهم يساهمون بأنفسهم في دمارهم الخاص، ذلك إنه لم يعد يبقى لهم اليوم أكثر من مدنهم الرئيسة، وحتى هذه لا يمكنها الاستمرار دون مساعدة الدول الأجنبية، التي ساهمت بتجارتها وبضائعها وقوافلها ورحّالتها في

(1) هو فن الخزف الملون تعود نشأته الى العهود الإسلامية الأولى للدولة الأموية.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلب، ج1، ص99.

(3) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيف فرج، ص34.

المداخيل الأساسية في هذه الأماكن))[1].

وفي عهد الأتراك العثمانيين أضحت دمشق من أول عهدهم تئن من سوء إدارتهم حتى اضمحلت اضمحلالاً كادت تشبه به قرية كبيرة فيها جوامع عظيمة وبقايا هندسة نشأت بفضلها قصور ومصانع في الماضي[2] وقس عليها باقي الأمصار والحواضر في مصر واليمن والجزيرة العربية وغيرها مما سنقف عليه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

سابعاً ـ الشام تحت حكم العثمانيين في عهد التنظيمات

لقد أصدرت الدولة العثمانية ثلاثة خطوط للإصلاحات هي:

أ ـ خط كلخانة (سنة 1255هـ/ 1839م).

ب ـ خط التنظيمات الخيرية (1273هـ/ 1856م) والخطان في عهد السلطان عبد المجيد.

ج ـ خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة سنة (1291هـ/ 1874م) وقد صدر في عهد السلطان عبد العزيز.

ولشرح هذه الخطوط التنظيمية باختصار شديد حتى يفهم القارئ ماهيتها وما تحتويه سأكتب نبذة عن كل خط.

أ ـ خط كلخانة (سنة 1255هـ ـ 1839م) ومما جاء فيه

1 ـ إبطال قضية مصادرة أموال المتهم وحرمان أهله منها فيقول النص:

((وألا يحصل تسلط من طرف أحد على عرض وناموس شخص بل كل واحد يكون مالكاً أمواله وأملاكه ومتصرفاً بها بكمال حريته وليس لأحد أن يتداخل معه بذلك، وإذا بالفرض وقع أحد بتهمة أو قباحة وكان ورثاؤه أبرياء الذمة من تلك التهمة والقباحة فلا يحرمون من حقوق إرثهم بواسطة ضبط أمواله)).

---

(1) المدينة العثمانية بين الشرق والغرب (حلب ـ إزمير ـ اسطنبول)، (إدهم إلدم ـ دانيال غوفمان ـ بروس ماسترز)، ترجمة د. زُلى ديبان، ص 117 ـ 118.

(2) المذكرات، محمد علي كرد، ص895.

«ولاحظ هنا أن هذه القضية فيها اعتراف بقانون المصادرة لأموال العباد وجعلهم فقراء بعد استئصالهم تحت ذرائع كثيرة لا تنتهي».

2 ـ إبطال قضية الإعدام سريا بالخفاء أو الظهور أو بالتسميم

«وفي وهذا معناه إقرار أن هذه طرق إعدامهم السابقة والممارسة من أجهزتهم الرسمية».

3 ـ إلغاء جباية الأموال

يقول البيان ((ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة التي كانت تظن فيما سلف إيراداً لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب والتي لم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات الجارية حتى اليوم)).

«وفي هذا إقرار بسوء الأنظمة الضريبية السابقة وعلى رأسها الالتزام[1]».

(1) الالتزام هي طريقة لجباية الضرائب اتبعتها الدولة العثمانية. يعطى حق جمع الضرائب إلى أشخاص يسمون مقاطعجية أو ملتزمين، مقابل أن يدفعوا مسبقاً مبلغاً من المال عن المنطقه التي خضعت لهم. وبموجب هذا يتسلم من = السلطة العثمانية صكا يخوله جباية الضرائب في هذه المنطقة. وكانت مدة الالتزام، في الأساس، لسنة واحدة، واشترط على الملتزم عدم تحصيل أكثر من النسبة المعينة. كان الملتزم يدفع من صافي ما يجمع من الأموال، بعد النفقات المختلفة، جزءاً لخزينة السلطان. ولكن بانحطاط الدولة، أصبح الملتزمون يستغلون مناصبهم ويجمعون أكثر من المبالغ القانونية، ويسيئون بذلك إلى الفلاحين والى اقتصاد الريف بصورة عامة. وبلغ من ازدياد قوة وسلطة بعض الملتزمين إزاء ضعف الدولة، أن احتكروا الالتزام عدة سنوات، وأورثه بعضهم إلى أبنائهم من بعدهم. وأصبحت غالبية الملتزمين تتمتع بسلطة سياسية، ولا أدلّ على ذلك من ضاهر العمر، في فلسطين، في القرن الثامن عشر. ويرأس الملتزمين موظف يسمى المحصل وهو مسؤول عن جمع الضرائب منهم، وفي بعض الأحيان كان الوالي هو المحصل، كتاب الشرق الأوسط في العصر الحديث ـ الجزء الاول ص 12.

وهو هنا في هذه الخطوط يثبت ظلم أنظمتهم السابقة من زمن دخولهم الأول ويزعم الإصلاحات التي سنرى إن كانت حقيقية أم إعادة تدوير لما سبق فتأمل.

ب ـ خط التنظيمات الخيرية (1273هـ/ 1856م) ومما جاء فيه

1 ـ إقرار امتيازات غير المسلمين.

2 ـ فتح المجال لانخراطهم في الأعمال الحكومية.

3 ـ إنشاء محاكمهم الخاصة بهم.

4 ـ إذا حصل وكانت القضية بين مسلم ونصراني فتحال لدواوين مختلطة.

5 ـ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع.

6 ـ أهم ما فيه أن ظلت الخدمة العسكرية محصورة بين المسلمين بينما كان الكفار يدفعون الإعانة العسكرية بدل الخدمة.

ج ـ خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة سنة (1291هـ/ 1874م)

شمل على عناوين اضافية امتداداً لما فات كلها براقة ذات وقع تحبه النفوس وتطير له لكن التنفيذ كان معدوماً تماماً.

أما النتائج لهذه النظم فقد كانت معدومة بشكل كلي تقريباً إذ يذكر فيليب أن التنظيمات كعنوان كانت ممتازة لكنها لم تجد حكومة حازمة تطبقها، كما يذكر أن تأثيرها كان ضئيلاً حتى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة لم يرضوا بها، أما الصيارفة اليهود والنصارى فقد عارضوا إبطال تلزيم الضرائب، ولم يرض عنها أيضاً الأكليروس[1] الكاثوليكي والأرثوذوكسي[2].

وعليه ومن باب المقارنة سأضع بعض النماذج لأنظمة الإصلاحات العثمانية المطبقة في ولاية الشام، وهذا لترى هل غيرت الإصلاحات العثمانية شيئاً من تعاسة الناس وقللت من المظالم أم أن النظام العثماني إنما استبدل العمامة القديمة بالطربوش الحديث فحسب، ومما يؤكد المقصد ما نقله هرشلاغ عن فشل

(1) الإكليروس هو النظام الكهنوتي الخاص بالكنائس المسيحي.

(2) تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، فيليب حتّي، ترجمة كمال اليازجي، ج2، ص314.

الإصلاحات العثمانية فيقول: ((لدينا دليل مباشر على فشل الإصلاحات المختلفة التي اشترعتها التنظيمات وواحد من الأمثلة البارزة هو استمرار نظام تعهد الضرائب «الالتزام» مع منح الامتياز لمن يدفع السعر الأعلى))[1]، فمعظم الإصلاحات العثمانية كانت حبراً على ورق، ولذلك فإن نظام الحكم في الإمبراطورية العثمانية هو نظام مضعضع موقعه خارج الزمان والمكان في العالم الحديث وبدا محكوماً عليه بالزوال[2].

أما ولاتهم حتى في زمن الاتحاديين فلم يختلفوا عنهم في العصور الوسطى فهذا متصرف طرابلس الشام واسمه حسين راغب بك وكان يعمل قنصلاً لدولته العثمانية في روسيا حين قام برد الزيارة لوجهاء طرابلس أظهر لأحدهم وهو زكي أفندي خلاط إعجابه بمنزله متمنياً أن يحظى بمثله لنفسه وعائلته فأجابه ربي البيت بالقول: «البيت وساكنه تحت أمرك يا سعادة المتصرف»، وفي اليوم التالي أرسل له المتصرف أحد أمنائه يخبره عن اتفاقه مع المؤجر المالك للعقار على تسلم البيت، راجياً إخلاءه خلال أسبوع، فدهش صاحب البيت من هذا التكليف ورده بإباء واستغراب، فأجابه الأمين بالقول: «أما قلت أمس لسعادة المتصرف أن البيت تحت أمره، ففهم من قولك هذا أنك عازم على تركه والانتقال إلى بيت آخر» فرد صاحب البيت زكي أفندي قائلاً: «أجل إني قلت لسعادة المتصرف البيت وساكنه تحت أمرك، وقولي هذا لا يخرج عن كونه مجاملة ألفها الشعب على اختلاف طبقاته، ولا يعني هذا القول أني وبيتي في حقيقة الواقع تحت أمر المتصرف»، ولما وصل هذا الجواب إلى المتصرف، غضب وأمر رئيس الشرطة أن يقوم بالطريقة التي يراها لإخراج خلاط من منزله، لكن رئيس الشرطة كان أكثر تعقلا من آمره وأفهمه عن وجاهة ساكن البيت وعدم إمكان رضوخه لمعاملة مخالفة لصراحة

---

(1) كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن ال19، كاميران عبد الصمد الدوسكي، ص 92.

(2) سلام ما بعده سلام، ديفيد فرومكين، ترجمة أسعد كامل الياس، ص 34.

القانون[1]، لتدرك أن التغير حدث من العمامة للطربوش فقط.

ثامنًا ـ الضرائب العثمانية في الشام

أشهرها وأولها وأهمها هو الالتزام ويعد من أهم موارد الخزينة العثمانية الإقطاعية وقد بدأ زمن محمد الثاني «الفاتح» وتم تنظيمه زمن القانوني وتوسع زمن مراد الثالث وبلغ ذروته نهاية القرن السابع عشر الميلادي بتطبيق نظام المالكانة.

فذلك أن الإقطاع العثماني لم يتكامل وتتصل جذوره بأرض سوريا إلا في عهد السلطان سليمان، فهو الذي قسم الشام إلى 2561 إقطاعًا من الخاص والتيمار والزعامة فخص إيالة دمشق منها بـ1006 من الإقطاعات، وولاية حلب بـ913 إقطاع، وولاية طرابلس بـ642 إقطاع، وقد وزعت هذه الإقطاعات بحسب أنواعها على 19 إقطاع ربطت بوظائف الولاة وبكوات السناجق، و9 إقطاعات بالمناصب الكبرى الأخرى في الإيالات، و295 إقطاع أعطيت للزعماء، و2238 لصغار الإقطاعيين أي أرباب التيمار، ولقد وصل دخل الإقطاع المرتبط بوظيفة البكلرباي أو الدفتردار إلى (1.995.000) أقجة، وقد قدر مجموع إيرادات الإقطاع الخاص في سوريا بـ (10.474.812) أقجة مقابل (19.880.121) أقجة من إيرادات أقطاعات الزعامة والتيمار، أما مجموع الباشوات وبكوات السناجق والموظفين الإداريين الكبار، والزعماء والتيمارجية والجبليين المستفيدين منها فقد قدر بـ(10.429) فرد[2].

فشكّل الملتزمون الواسطة بين المكلفين بدفع الضريبة من الأهالي وبين الدولة، وصارت الدولة لا تتعامل مع الأهالي مباشرة إنما مع المكلفين هؤلاء، ولضمان وحرص الدولة على وصول أموالها في الوقت المحدد جعلت الملتزمين يقومون بتعيين مصرفيين في العاصمة لضمان دفع المترتب عليهم، فالملتزمون كانوا من المسلمين، والمصرفيون كانوا من اليهود والنصارى، والمصرفيون يجب أن يكونوا مسجلين عند الدولة، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي تولى

(1) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص 257 ـ 258.

(2) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى صباغ، ص31.

باشوات آل العظم كل من الشام وطرابلس وصيدا وحلب في وقت واحد، وكانت مناصبهم قائمة على ضمان وصول المال لخزائن العثمانيين، وعليه صار لهم الحق في جباية الأموال في ولاياتهم، وعليه تلاعب ولاة الشام في جباية الضرائب وابتداعها وممارسة الاحتكار، مثل والي الشام أحمد حافظ باشا وظاهر العمر وأحمد باشا الجزار الذي كان يحتكر القوت، وبسبب هذا ضاق الحال على أهل دمشق فقاموا بثورة عارمة سنة (1246هـ/ 1831م) قبل دخول إبراهيم باشا للشام أفضت إلى قتل الوالي محمد سليم باشا حرقاً لمحاولته فرض ضريبة عقارية على كل مسكن[1].

ويحكي محمد علي كرد عن طريقة جباية العثمانيين للضرائب وكيف كان يجد أهل الغوطة العَنَت والإرهاق قائلاً: ((... إذا دقّت الطبلة وجاءت سرية من الجند لتحصيل المال المطلوب منهم وربما أقام الخمسين جندياً في القرية مع خيولهم بضعة أيام حتى يتيسر جمع الضرائب، وبذلك كره الناس امتلاك الأرض فنزل ثمن الفدان إلى بضع مئات من القروش وربما كان الحقل يباع أحيانا بلوح من الصابون أو أوقية من التنباك ليقال إن الأرض بيعت وقبض البائع ثمنها))[2].

فانظر كيف أدى هذا لدمار الإنسان والأرض تحت حكم هؤلاء، أما أحمد باشا الجزار حين ولي الشام فقد كان جابيه للضرائب في دمشق وهو الشيخ طه الكردي يعذب الناس أشد التعذيب لأجل الحصول على الأموال[3].

ومما يلاحظ في ولاية الشام تحديداً وفي نظام الالتزام الخاص بتحصيل الضرائب ظهور ملتزمين غير مسلمين يقومون بتحصيل هذه الضرائب عن بعض أقضية ولاية سوريا مثل ملتزم أعشار ورسوم قضاء «بعلبك» إذ كان من التبعية النمساوية وكآل حرفوش الشيعة الذين تولى أحدهم التزام حمص وعين سنجقاً فيها، وهذا العشّار يعين في القرى نواباً له باسم «رشاما» أو«قولجية» للمحافظة على الحصاد من الا

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبد العزيز محمد عوض، ص182 ـ 184.

(2) غوطة دمشق، محمد كرد علي، ص141.

(3) مرآة الشام ـ تاريخ دمشق وأهلها، عبد العزيز العظمة، ص162.

يباع قبل تعشيره، وفي هذا يقول جمال الدين القاسمي ونقلها عنه محمد علي كرد عن هؤلاء العشارين التالي: ((.... والقليل من هؤلاء العشارين الذين يتقون الله في أخذ العشر من الفلاحين، على الخصوص إذا كان الواحد منهم صاحب نفوذ، فيأخذ نصف الحاصلات ولا تكفيه أيضاً ولكن الباري عز شأنه ينتقم منهم))[1].

ويقول أبو الوفاء العرضي: ((كان من قديم الزمان في دولة آل عثمان أنهم يرسلون شرذمة من عساكر دمشق وعليهم شوربجي بحوالات أموال السلطنة، فيحصل لهم الانتفاع ويخدمون عند الدفتردار،...، وفي كل مرة يرسلون غيرهم وعليهم شوربجي حتى قطن بحلب أعداد كثيرة منهم، واتسعت أموالهم وكبر جاههم واستولوا على أغلب قرى السلطنة يعطون مال السلطان من القرية، ويأخذون من أهلها أضعافاً مضاعفة، وتبقى أهل القرية جميعاً خَدَمة لهم جميع ما يجمعونه لغيرهم لا لأنفسهم))[2].

الضرائب قبل عصر التنظيمات:

إن موارد الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات كان عمودها الضرائب والتي وصل عددها في بعض الأوقات لـ79 نوعاً من الضرائب بأسماء مختلفة.

فمثلاً: كان يؤخذ أقجة واحدة ضريبة عن كل شجرة زيتون في لواء دمشق وفي لواء حماه نصف أقجة، أما القدس وصفد ونابلس وحمص فكان يقسم واردات شجرة الزيتون مناصفة بين الفلاح وصاحب الإقطاع هذا فضلاً عن الرسوم المفروضة.

ومن أنواع الرسوم والضرائب التالي:

أ ـ رسوم فتح بندر: وهذه عند فتح دكان.

ب ـ مباشرة حمام: عند فتح او استئجار حمام.

ج ـ ضريبة العزوبة: وهي عن كل شاب غير متزوج ومقدارها 6 بارات.

---

(1) قاموس الصناعات الشامية، جمال الدين القاسمي وخليل العظم، ج2، ص310.

(2) السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د. وجيه كوثراني، ص59.

د ـ ضريبة المتزوجين: تؤخذ عن كل متزوج 12 أقجة أما اليهود والنصارى فلا فرق بين عازبهم ومتزوجهم ويؤخذ منهم 25 أقجة[1].

هـ ـ ضريبة العرس: يدفعها الفلاح لصاحب الأرض وهي على المسلمين ضعف القيمة التي على غير المسلمين[2].

و ـ ضريبة الزواج: تستوفى حين الزواج ويؤخذ 30 بارة عند زواج كل أرملة.

ز ـ قدوم غلمانية: وكانت تؤخذ عند الولادة بمقدار 60 بارة عن الابن البكر.

ح ـ عيدية: وكانت تؤخذ في كل عيد.

ط ـ خميسية: وهي ضريبة تؤخذ في كل خميس.

ي ـ رسوم قدوم: وهذه ضريبة تؤخذ عند وصول الوالي الجديد واستلامه الوظيفة كإكرامية.

ك ـ رسوم خلعت: وهي هدية للوالي.

ل ـ بدعة القهوة: 15 بارة على أقة القهوة.

م ـ بدعة أزمير: وهي ضريبة على الشمع والقطن الخام (5 بارات عن الأرز، 2٪ من قيمة حمل البقول أو الفستق، 2 بارة عن حمل الخروب، 5 بارات عن حمل الزيت، 4 بارات عن حمل السمسم).

وهذه الضرائب تختلف من ولاية لأخرى أو لواء لآخر، فمثلاً في لواء صفد كان هناك شيء اسمه قدوم حصادة: وهي ضريبة عندما يحين وقت الحصاد.

وفي لواء طرابلس الشام كان هناك ضرائب منها:

أ ـ هدايا مباشرة: وهي ضريبة عند مباشرة مشروع جديد.

ب ـ رسم منشور: وهي ضريبة عند قدوم منشور من الوالي أو السلطان وخدمت رياسي وغيرها الكثير[3].

---

(1) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص 55.

(2) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص 55.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبدالعزيز محمد عوض، ص164 -166.

لقد قيل عن الدفتردار «مدير الخزانة» في منتصف القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي أنه (هو السلطان في الشام وصاحب نفوذ في الكلام وكلابه تقضي الأشغال)[1]، ولقد كان في القرن الثامن عشر الميلادي في ريف حلب وضع القرى مثيرا للشفقة فبعد أن كانت 300 قرية مشمولة في سجلات الولاية في أول القرن الثامن عشر الميلادي لم يأت الربع الأخير منه وتحديداً سنة (1186هـ/ 1772م) ولم يبق إلا أقل من الثلث من تلك الثلاثمئة قرية[2].

الضرائب بعد عصر التنظيمات:

زعم العثمانيون كما ذكرنا سابقـًا في خط كلخانة إلغاء هذه البدع والضرائب والرسوم الجائرة واستبدالها كما زعم السلطان برسوم شرعية، والحقيقة أن ما فات تغير اسمه فحسب فصار في عهد التنظيمات من الضرائب الرئيسية ضرائب الأعشار والويركو والبدل العسكري ورسم الأغنام كما وجد رسوم الطابو والمحاكم ورسوم متنوعة أخرى وحاصلات متفرقة كثيرة جداً كالتالي:

أ ـ الأعشار:

وهي في الأصل المقصود بها عشور الخارج من الأرض وفق الشريعة لكن مع العثمانيين وفي زمن تنظيماتهم وخطوطهم هذا العشر يزيد تلقائيـًا، فمثلاً في سنة (1295هـ/ 1878م) وبزعم أن العثمانيين سينفذون مشاريع إصلاحية زادت العشور إلى 12٪ بشكل تدريجي ففي البداية تم الزيادة إلى 10.25٪ من أجل دفع الغرامة الحربية إلى روسيا ثم سنة (1302هـ/ 1885م) تم زيادة 1٪ فصارت 11.25٪ وهذا ال1٪ زعموا به تأسيس مصرف زراعي، ثم سنة (1314هـ/ 1897م) تم زيادة نصف

---

(1) سوريا في القرن التاسع عشر (1840 ـ 1876)، عبدالكريم غرايبة، ص45.

(2) تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر، الأخوان ألكسندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص199.

وللاستزادة في تفاصيل هذه الضرائب يراجع كتاب تاريخ سوريا الاقتصادي تأليف الأمير علي الحسني.

بالمئة يعني صارت 11.75٪ تحت اسم التجهيزات العسكرية [1] وزادت مع الوقت حتى بلغت 25٪ [2].

ب ـ ضريبة الويركو:

وهي كلمة تركية تعني الجزية أو خراج أو رسم، وفُرِضَ الويركو بموجب خط كلخانة سنة (1254هـ/ 1839م) إذ قال (لذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب).

وينقسم الويركو إلى قسمين هما:

1 ـ ويركو الأملاك: وصدر رسمياً في (1277هـ/ 1861م) لكنه كان معروفاً قبل ذلك في ولاية الشام إذ بدأ تحصيله منذ (1257هـ/ 1841م) وبلغت جباية الشام عن المدة (1259هـ/ 1843م) إلى (1261هـ/ 1845م) مبلغ 274 ألف قرش، وبموجب نظام (1277هـ/ 1861م) تم تخويل أئمة ومختاري القرى توزيع ضريبة الويركو على قراهم بموجب دفتر خاص يسجل فيه جميع بيوت القرى بشكل دقيق، ثم يجري بعد ذلك توزيع المبالغ التي قررها مجلس إدارة القضاء على أهالي القرية حسب قدرة كل منهم ويستثنى بعض البيوت بسبب الفقر وتفحص هذه الدفاتر آخر كل سنة.

2 ـ ويركو التمتع: وهي ضريبة على التجار بنسبة 30 في 1000 من الربح السنوي ثم رفعت إلى 40 في 1000 وبلغت لاحقاً 50 في 1000 ثم في سنة (1322هـ/ 1905م) قسمت إلى مقطوع ونسبي ثم في (1330هـ/ 1912م) أضيف لها المتحولة على النحو التالي:

ـ **الضريبة المقطوعة**: هذه الضريبة يدفعها كل صاحب صنعة لم يتخذ محلاً خاصاً لممارستها كالأطباء والمتعهدين والمهندسين وتم تقسيمهم لخمس فئات هي:

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبدالعزيز محمد عوض، ص166 -167.

(2) مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر، محمد سعيد الأسطواني، ص72.

ـ النازلون في العاصمة 300 قرش في السنة.

ـ النازلون خارج العاصمة 250 قرش في السنة.

ـ فئة ثالثة بلا توضيح تدفع 150 قرش في السنة.

ـ الرابطة تدفع 75 قرش في السنة.

ـ الخامسة دون توضيح تدفع 50 قرش في السنة.

طبق هذا النظام على الصناعيين من معماريين ورؤساء أشغال وعمال بحيث تبدأ ضريبتهم من 15 قرش حتى 300 قرش.

ـ **الضريبة النسبية**: ضريبة فرضت على الإيراد غير الصافي المقدر للمحل الذي يشغله المكلف «يعني قبل الأرباح» وهي على خمسة أنواع:

ـ أصحاب المصارف نسبة ٪20 من الإيراد غير الصافي.

ـ المشتغلون بالأوراق المالية والمتوسطون في إجراءات البيع والشراء والأطباء والمهندسين الذين عندهم محل وشركات النقل وأصحاب الصناعات والأعمال القلمية «كُتَّاب» نسبة ٪15.

ـ تجار الجملة والصرافين وباعة الأقمشة والمجوهرات نسبة ٪12.

ـ أرباب المهن الحرة كالنجارين والحدادين وأصحاب الفنادق وغيرهم ممن لهم محلات نسبة ٪8.

الضريبة المتحولة: وهي قسمان:

ـ تطرح على أصحاب المحلات التجارية والصناعية لاستفادتهم من خدمة العاملين عندهم وتبدأ بـ6 قروش وتنتهي بـ100 قرش وتحصل من أصحاب الرواتب بنسبة ٪3 من مجموع الإيراد السنوي بشرط ألا يقل الإيراد عن 2000 قرش ومن كان إيراده أقل من ذلك يعفى، وتطرح على أُجَراء الصناعة وغيرها[1].

ج ـ ضريبة البدل العسكري:

وتسمى الإعانة الجهادية وهذه تستوفى من غير المسلمين باسم الإعانة العسكرية ويتم جبايتها كالويركو تماماً ويخضع لتسهيلات بأن يدفع على 10 أقساط.

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبد العزيز محمد عوض، ص169 ـ 173.

د- ضريبة المسقفات:

بدأ جباية هذه الضريبة سنة (1275هـ/ 1858م) بعد اجراء تحرير المسقفات في المدن والقصبات والقرى وتجبى بنسبة 5 في ال1000 عن كل مسكن لا يتجاوز قيمته 20.000 قرش و8 في ال 1000 عن كل مسكن يتجاوز قيمته ال20.000 قرش، أما المسقفات المعدة للإيجار فضريبتها 10 في ال1000 ونفسها البساتين والكروم المستثناة من الأعشار وضريبة قيمتها 4 في ال1000 عن مسقفات الأوقاف المكلفة بدفع خرج المحاسبة، وجاءت سنة (1328هـ/ 1910م) فألغت الدولة العثمانية هذه التفصيلات وحددت إيراد غير صاف لها بدلاً من القيم السابقة، وفي (1330هـ/ 1912م) عينت هيئات التحرير لتطبيق هذا القانون في دمشق وحمص وحماة وبعلبك والبقاع والزبداني يقضي باستيفاء ٪12 من الإيراد غير الصافي لجميع المسقفات سواء كانت للسكن أو للإيجار ونسبة ٪9 من الطواحين والمعامل والبيوت المعدة للسكن المبنية من اللبن والخشب وتستثنى البيوت التي يقل إيرادها عن 250 قرش، وفي الحرب العالمية الأولى زادت هذه الرسوم بنسبة ٪25 باسم ضريبة الحرب و٪10 باسم حصة الولاية وطرقها و٪10 باسم حصة البلدية[1].

هـ- ضريبة المعارف

هي ضريبة تُجبى بنسبة ٪5 من ضريبة المسقفات وتضاف لضريبة الويركو وتجبى معها ثم يتم تسليمها إلى إدارة النافعة «مصلحة الأشغال العامة» لتقوم بإنفاقها على إنشاء وتشغيل المدارس، «ومعنى هذا أن العثمانيين لم يضعوا لبنة على لبنة في بناء المدارس من كيسهم إنما من أموال الناس بعدما أخذوها واستصفوا 5 ٪ فقط منها للبناء»، فصندوق المعارف الذي أنشئ سنة (1286هـ/ 1869م) إيراداته عبارة عن المخصصات الأميرية والإعانة السنوية التي يدفعها أهالي الولاية مع تخصيصات الوقف والإعانات المتفرقة والأقساط التي يدفعها طلاب المدارس العالية والجزاء النقدي، وتصرف هذه الأموال على المدارس الرشدية والإعدادية ودفع رواتب المعلمين وغيره وكما ذكرنا سابقاً زاد العثمانيون نسبة العشور الشرعية بزيادة

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبد العزيز محمد عوض، ص173 ـ 174.

قدرها «نصف» 0.5٪ لتوجيهها للصرف على المعارف[1].

و ـ ضريبة العمال المكلفين

صدرت وفق نظام الطرق والمعابر سنة (1286هـ/ 1869م) وبموجبه تم تكليف الأفراد من الذكور في المدن والقصبات والقرى من عمر 16إلى 60 سنة وكذلك حيوانات الحمل والعربات التي بها بالعمل لمدة 20 يوم كل 5 سنوات بمعدل 4 أيام في السنة ويجوز أن يدفع المكلفون بدلاً مالياً عن العمل بلغت قيمته 16 قرش ثم ارتفعت في آخر العهد العثماني إلى 20–30 قرش، وقد تزيد مدة العمل في الطرق يوماً واحداً إن دعت الحاجة[2].

ز ـ ضريبة المواشي

رغم أن نصاب الزكاة الشرعي للغنم هو شاة واحدة عن كل 40 ـ 120 رأس، إلا أن العثمانيين من أول تأسيسهم كانوا يأخذون شاة عن كل عشرة أغنام عيناً مع عدم استيفائهم عن البقر والإبل شيئاً، وفي سنة (1040هـ/ 1630م) ألغت الدولة العثمانية أخذها عيناً وأخذتها نقداً فتأخذ بارة عن كل قرش بنسبة ٪2 من قيمتها، وفي سنة (1241هـ/ 1826م) أعيد استيفاؤها عيناً، ثم في سنة (1255هـ/ 1839م) اعيد استيفاؤها نقدا بنسبة ٪10 من انتاجها فصارت الضريبة 4 قروش عن كل رأس غنم أو ماعز و10 قروش عن كل إبل وجاموس ثم ارتفعت لاحقاً لتصبح 8 قروش عن كل رأس غنم أو ماعز و20 قرش عن كل رأس من الإبل والجاموس، فمثلاً في ولاية سوريا كان لواء حماه في سنة (1293هـ/ 1876م) بلغ التزامه الضريبي من البهائم مبلغ 25 ألف قرش[3].

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبدالعزيز محمد عوض، ص174.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبدالعزيز محمد عوض، ص175.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبدالعزيز محمد عوض، ص175 ـ 176.

336 الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبدالعزيز محمد عوض، ص177 ـ 178.

ح ـ ضريبة الدخان:

صدر النظام سنة (1278هـ/ 1862م) وبموجبه تُعفى منتوجات القضاء من الرسوم إذا استهلكت داخل القضاء وإذا تم تسويقها في أقضية أخرى ليس لها جمارك فتدفع 2٪ «تمغة» من قيمتها كضريبة أما إذا سوقت لمكان فيه جمارك فلا تدفع التمغة، واحتكرت الدولة العثمانية بيع الدخان والملح ولك أن تتخيل أن المداخيل الخاصة بنظارة الديون العمومية من مملحة الجبول التابعة لولاية حلب سنة 1301 رومية بلغ ألفي ألف وخمسمئة ألف قرش (2.5 مليون قرش)[1]، وأصدرت سنة (1278هـ/ 1862م) ما يعرف بـ«نظام إدارة الدخان الذي ينتج في الدولة العثمانية أمانة بصورة الانحصار «الاحتكار» وتم صياغته في 25 فقرة وفي العام التالي (1279هـ/ 1863م) صدر نظام يختص برسم بيع الدخان الذي يؤخذ من أصحاب الدكاكين التي تبيع الدخان وبموجبه تؤخذ ضريبة «بيعية» 30٪ من الأجرة السنوية لمحلات بيع الدخان، وفي (1286هـ/ 1869م) صدر نظام تصدير الدخان إلى خارج الدولة العثمانية وبعدها بعام صدر نظام مرور الدخان، سُمِحَ بموجبه لتجار الدخان بالمرور إلى مقاصدهم على أن يكونوا قد دفعوا ما عليهم من ضريبة، ولاحقاً في سنة (1284هـ/ 1867م) صدر قرار بتعديل ضريبة الدخان وأصبحت تؤخذ هذه الضريبة نقداً أو عيناً فإذا كانت عينا فتكون نصف المحصول وإذا كانت نقداً كالتالي:

ـ كل أقة دخان لا تزيد قيمتها 7 قروش يؤخذ منها 6 قروش ضريبة نقداً.

ـ كل أقة قيمتها 8 ـ 20 قرش يؤخذ عنها ضريبة 100٪ بعد إسقاط 20٪ من ثمنها وإذا رفض ذلك يؤخذ نصفها عيناً وفوراً.

ـ كل أقة تزيد عن 20 قرش يؤخذ عنها ضريبة 24 قرش.

والسؤال هنا لماذا هذا المبلغ المرتفع من الضريبة؟

الجواب لأن الدولة العثمانية قررت حصر واحتكار تجارة الدخان فهذه وسائل تضييق على التجار الصغار، أما الدخان الأجنبي المستورد فعليه ضريبة 75٪ من

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي «الغزي»، ج1 ص52.

قيمته وتدفع بالذهب المجيدي، إذاً فالدخان عدته الدولة العلية العثمانية من المحاصيل القومية التي لا يجوز لأحد التدخل فيه سواها.

ط ـ ضريبة المُسكرات والخمور

في (1278هـ/ 1861م) صدر «نظام رسوم المُسكرات» وبموجبه تستوفي الدولة العثمانية ٪10 من قيمة المُسكرات نقداً بعد إعفاء كمية 200 أقة من الخمور باسم «الاستهلاك الشخصي»، أما البيرة ففرضت عليها الدولة العثمانية ضريبة ٪10 من قيمتها بعد إسقاط ٪20 من الثمن، وهناك ضرائب عن الأماكن التي تشرب فيها الخمور (الحانات) بمقدار 25 ٪ من نسبة أجرة المحل السنوية، أما أماكن بيع الخمور فتعفى من هذه الضريبة، هذا وتقوم الوكالة المحلية لمجلس الديون بإصدار رخص محلات الخمور ومراقبة إنتاجها وجباية رسومها[1].

ي ـ ضرائب متفرقة

في كل أقة قهوة ضريبة 80 بارة.

ضريبة الخشب من الأحراش الأميرية ٪20 والأحراش الخاصة 10 ٪ وتستوفى نقداً أو عيناً.

ضريبة صيد السمك ٪20 من السمك المصطاد ويؤخذ نقداً أو عيناً.

ضريبة بيع المجوهرات وأواني الذهب والفضة بارة واحدة عن كل قرش.

لقد كانت الدولة العثمانية دولة ضرائب بامتياز قبل وبعد التنظيمات بل دولة ضرائب بلا منافع من هذه الضرائب سوى ما يدعم خزائن الولاة والسلاطين العثمانيين.

ك ـ ضريبة إعانة التأسيسات العسكرية

وهي ضريبة فرضها العثمانيون سنة (1314هـ/ 1897م) لحرب اليونان نظراً لأن خزينتهم فارغة بلغت قيمتها 5.852.250 قرش، كان نصيب مدينة حلب منها 947.750 قرش، وفي نفس السنة صدر الأمر بجمع إعانة اسمها إعانة المعابد

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبد العزيز محمد عوض، ص178 ـ 179.

الإسلامية، وبجمع إعانة أخرى اسمها إعانة مهاجري كريد «جزيرة كريت» المسلمين، وهكذا كان لا يمر في تلك العصور العجيبة شهر أو شهران إلا وتصدر الأوامر بجمع الإعانات على اختلاف أسمائها ومقاصدها، فكأن أموال الدولة على كثرتها كانت في تلك الأوقات ترمى في عرض البحار، كما أن تلك الإعانات التي أضجرت الناس وأزعجتهم كانت تدفن في الأرض، ومع أن مسلمي كريد عاد مهجروها وانقضت قضيتها لكن بقيت إعانتها على رقاب أهل حلب مستمرة، بل لا تستغرب أن مخفراً عسكرياً فتح تجاه منتزه السبيل بجمع إعانة من أهل الخير، وفي حارم بنيت دار للحكومة أيضاً بإعانة من أهل الخير[1].

وهناك ضرائب إضافية تصدر فجأة ففي حلب على سبيل المثال فرضت ضرائب على كل حي من أحيائها على حدة وكان عدد أحيائها 81 حي فتم ضرب ضريبة مقدارها 15.421 آقجه سنة (1155هـ/ 1743م) على كل حي وفقاً لوحداته السكنية، وأشار البديري الحلاق في يومياته أن باشا دمشق فرض ضرائبا سنة (1171هـ/ 1758م) على أحياء وحارات دمشق قبل توجهه للحج[2].

لقد كانت هذه الضرائب سبباً في إفقار الناس وقتل السوق والإنتاج المحلي وفي هذا الصدد يقول باسيلي القنصل الروسي في بيروت: ((إن الضرائب المباشرة وغير المباشرة بلغت ٪40 من قيمة البضائع ذات الإنتاج المحلي في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي))[3].

ويقول صاحب كتاب ولاية بيروت وهو يصف الإدارة العثمانية الجديدة في مطلع القرن العشرين الميلادي متحدثاً عن وضع طبقة الفلاحين وعوام الناس: ((ولا يحق للفلاحين ولطبقة العوام مراجعة الحكومة أوالمداخلة مع مأموري

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص 336 -337، وص342، وص344.

(2) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطفي فرج، ص104.

(3) حركات العامة الدمشقية في القرنيت 18 ـ 19، عبدالله حنا، ص330.

الحكومة مباشرة، فهم «أي الفلاحين والعوام» مجبورون على الرجوع إلى الآغا أو الأفندي الذي ينتسبون إليه، فإن ذلك الآغا أو الأفندي أو البك هو وكيل الفلاح وحاميه وواسطته والقوة الإجرائية أيضاً))[1].

وفي معاهدات الامتيازات فرضت الدولة العثمانية رسماً قدره 4٪ على الأوروبيين الذين يزاولون التجارة بينما فرضت على التجار العثمانيين أضعاف النسبة المذكورة، وفي التصدير فرضت رسماً قدره 9٪ من قيمة البضائع المصدرة، وفي الوقت نفسه فرضت رسم استيراد قدره 2٪ من قيمة البضائع المستوردة، وكأنها تشجع الاستيراد على حساب التصدير[2].

وعلى سبيل المثال وبسبب اتفاقيات الامتيازات الممنوحة للدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا خاصة في عصر التنظيمات كانت كثرة الضرائب العثمانية على المنتج المحلي سبباً في قتله وموته أمام منافسة المنتج الخارجي أو المستورد، ففي الوقت الذي كانت تفرض فيه على الأقمشة الأوروبية تعرفة جمركية وحيدة يتم الإشراف عليها بشكل جيد عند ميناء الدخول ودون أن تستوفى عليها أية رسوم أخرى في الداخل، كانت الأقمشة المحلية في «دمشق» تخضع لعدد من الرسوم المحلية «القانونية» و«غير الرسمية» في مراحل عديدة من إنتاجها، زاد مجموعها عن قيمة التعرفة الجمركية الوحيدة المستوفاة عن الورادات الأوروبية[3].

وفي نهاية سنة (1266هـ/ 1850م) كتب قنصل فرنسا في دمشق عن صناعة النسيج الدمشقي ما يلي: ((كانت المادة وحدها حتى الآن تخضع لرسم 12٪، ولم تكن

---

(1) السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د.وجيه كوثراني، ص97.

(2) الجاليات الأوروبية في ولاية حلب 1700 ـ 1800م، رسالة ماجستير لمهنا المحمد جامعة دمشق، ص18.

(3) دمشق في القرنين الثامن عشر والتاس عشر، ليند أشيلشر، ترجمة عمرو الملاح ودينا الملاح، ص92.

الأقمشة تدفع إلا مبلغاً ثابتاً قدره 7 أو 8 قروش للقطعة، وهكذا يبلغ ما يُدفع على البضاعة 24٪، ولكن مطالب مصلحة الضرائب العثمانية لا تتوقف عند هذا الحد، فإن المواد المصنعة تخضع لرسم الطابع، ورسم الرص، ولعدة ضرائب أخرى تثقل كثيراً على صناعة البلد، هذا النظام غير الذكي أحدث وسيحدث أيضاً أضراراً جسيمة، ويلاحظ من يوم لآخر تناقص تدريجي في الصناعات مع التعرفات الجديدة، ولا يحتاج الأمر إلى سنوات طويلة حتى تندرس نهائياً حرفةً كان يعيش منها خُمس الجمهور العامل في دمشق، فالكثير من الأنوال توقفت عن العمل، لأن الأسعار المرتفعة للحرير ومتطلبات الجمارك جعل البيع غير مؤكد، فمن 4000 نول كانت تحصى من 3 سنوات، يقدر أن نصفها فقط ما زال يعمل اليوم))[1].

لذلك فإن المنافسة «الفرنسية الإيطالية» قد بدأت من القرن الخامس عشر الميلادي وهي التي أضرت بالصناعة في سوريا، فأصبحت البندقية لا تصدر بضائعها الحريرية إلى أوروبا فقط وإنما إلى بلاد العرب ذاتها حتى أن أقمشتها كانت في منتصف القرن السادس عشر الميلادي تصل إلى أطراف الجزيرة العربية، فأوروبا لم تستغن عن الصناعات السورية وإنما أخذت تنافسها في ديارها ذاتها، وبالطبع لم تعمل الدولة العثمانية على حماية المنتج المحلي عبر الرسوم الجمركية المرتفعة، بل على العكس سهلت للأوروبيين سبل التجارة وقدمت لهم أقل رسم جمركي[2].

تاسعـاً: التعليم في الشام زمن الدولة العثمانية

كان في دمشق قبل العثمانيين ما يربو على 150 مدرسة فلما جاء العثمانيون تضعضع حال المدارس عبر الزمن حتى غادروا دمشق ولم يبق من مدارسها إلا ثلاثة خربة لا غير، أما المدارس والجوامع التي تنسب إلى بعض ولاتهم في الحواضر فقد عمّرت بإخراب المدارس والجوامع الأثرية وكان معظم ما بنوه من حصون من أنقاض مصانع القدماء[3].

---

(1) الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن الـ19 بُنى تقليدية في عصر رأس المال، زهير غزال، ترجمة د. ملكة أبيض، ص218.

(2) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ، ص70.

(3) المذكرات، محمد علي كرد، ص894، وص 970.

لقد قامت الدولة العثمانية بعثمنة المدارس المملوكية بمعنى أنها لم تبقها على طابعها التعليمي والإداري المملوكي لها[1].

بل لقد ولّى العثمانيون قبل عهد التنظيمات وبعده ولاة أو متصرفين لا يحسنون القراءة والكتابة في الشام وغيرها، وهذه الأمثلة شائعة عن باشوات وكبار ضباط كانوا لا يحسنون القراءة والكتابة، وقد كان ذلك حال المحصل في حلب والذي استمر في منصبه لسنوات عديدة، وكان من الأمور المثيرة للاستغراب والدهشة بالنسبة للشخص الأوروبي أن يرى رجلاً في ذلك المقام، وهو مضطر دائماً أن يرسل في طلب سكرتيره لكي يقرأ له رسالة رسمية،...، وكان العديد من الباشوات الأكبر سناً أميين تماماً تقريباً[2].

وضيا بك متصرف اللاذقية بين عامي (1302هـ ـ 1309هـ/ 1885 ـ 1892م) كان أمّيّاً لا يحسن من الكتابة سوى توقيعه على ما يُقدّم له من أوامر وعرائض يهيئها مكتب الرسائل المسمى بالتحريرات، وقد أحرز منصب المتصرفية لأنه كان منذ حداثة سنه من أخص خدام السلطان عبد الحميد الثاني والذي طالما حمله على ذراعيه أيام طفولته، وهو الذي عطف على النصيرية وبكوه حين مات[3].

ودشن العثمانيون تعليمهم من الأعلى للأسفل وليس العكس، فبدؤوا عام (1244هـ/ 1828م) بكلية عسكرية طبية في اسطنبول قبل أن يؤسسوا مدارس ابتدائية أو ثانوية تقوم بإعداد الطلاب للالتحاق بالكلية، ثم أتبعوا هذه الكلية بكلية حربية وأخرى للموسيقى لسد حاجة الجيش، وبعد عشر سنوات من تأسيس هذه الكليات شعر المسؤولون بضعف الطلاب فقرروا إنشاء مدارس ثانوية لتعد الطلاب لدخول الكليات كما شكلوا مجلساً للتعليم، ومرت عشر سنوات أخرى قبل أن يقرروا تشكيل مجلس أعلى للمعارف (برئاسة فؤاد باشا ثم جودت باشا) وتأسيس

(1) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوراني، ص18.

(2) تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان الكسندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص261

(3) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص78 وص81

مدارس رشدية «ابتدائية» للطلاب وتأخر صدور قانون التعليم حتى عام (1277هـ/ 1860م)[1].

وبما فات نبدأ وصف حال التعليم في أهم ولاية عربية بالنسبة للعثمانيين وأقربها لهم وأطولها في مدة حكمهم أما إن أردت التفاصيل فالتالي سيخبرك بالأمر.

قبل عصر التنظيمات

وهو معظم العصر العثماني كان التعليم فيه في القرى أو المدن مقتصراً على المساجد وحلق العلوم الشرعية ولم تدفع الدولة للمعلمين وللعلماء شيئاً؛ بل كان النظام التعليمي قائماً على الأوقاف أو تبرعات المحسنين.

ورغم ما فات كان الأمر شائباً كثيراً فقد كان عدد مدارس حلب في السابق كبيراً ولم نصل للقرن الثامن عشر الميلادي إلا وقد تناقصت وتم الاستيلاء على أوقافها، أما الكتب فالمجلدات الموجودة في أي مكتبة في حلب يمكن احتواؤها في رف صغير واحد بسهولة[2].

وحين حاول السلطان سليم الثالث (1175 ـ 1222هـ/ 1761 ـ 1808م) إنشاء مدرسة عسكرية بمساعدة فرنسا في منطقة صدليزة في إسطنبول فكانت المرة الأولى التي يسمع فيها الناس الجهلة في إسطنبول دروساً عامة في الرياضيات، ورأوا فيها أعمالاً هندسية في الملأ، لكن صوت العجز والجهل ارتفع من كل الجهات وكانوا يصرخون قائلين: لماذا تضعون هذه الخطوط على الورق، وما هي الفائدة التي تعتقدون أنكم ستجنونها؟ الحرب لا تصنع بالركار والخطوط[3].

بعد عصر التنظيمات

بقيت الكتاتيب على حالها لكن في المقابل صدر نظام المعارف سنة (1286هـ/ 1869م) وأنشئت إدارة المعارف للإشراف على المدارس ويترأسها مدير المعارف

---

(1) سوريا في القرن التاسع عشر (1840 ـ 1876)، عبدالكريم غرايبة، ص163

(2) تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان الكسندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي، ص262 ـ 263

(3) نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803، المهندس سيد مصطفى، ص58.

في الولاية ويعاونه مساعدان مسلم ونصراني مع 4 محققين و10 أعضاء ينتمون إلى ديانات مختلفة وكاتب وامين صندوق ومحاسب والتعيين يكون بمرسوم سلطاني

وقسمت إدارة المعارف الدراسة إلى خمس مراحل هي:

أ- المرحلة الابتدائية: نص النظام على وجود مدرسة ابتدائية على الأقل لكل قرية أو قريتين ويقوم الأهالي بدفع نفقات إنشائها وتعميرها ورواتب المعلمين فيها، والتعليم إلزامي ومدته أربع سنوات والدراسة تكون باللغة التركية ولا يتعلم أي لغة أجنبية أخرى بما في ذلك قواعد اللغة العربية، لكن هذا القرار كان حبرا على ورق ومجرد اقتباس نصي لأنظمة الغرب دون تطبيق وهذا حال كافة القوانين العثمانية في عصر التنظيمات، ولا غرابة فدائرة المعارف عجزت عن فتح مدارس في المدن الرئيسية فكيف ستفتح مدرسة لكل قريتين.

ولم تكن المدارس وقتها تتمتع بمعلمين أكفاء، إذ كان المعلم يلقي الدرس حسبما جاء في كتابه الموجز ويستمعه في اليوم الثاني من أفواه الطلاب دون التوثق من فهمهم معناه[1].

يقول كرد علي في مذكراته: ((كانت اللغة العربية تدرس بالتركية وتشرح بالتركية على صورة أشبه بالهزل منها بالجد، وربما كانت وزارة المعارف تتعمد يومئذ نصب الأتراك لتعليم العربية، كما كانت تعهد إلى بعض أبناء العرب تدريس اللسان التركي، ووقع لها غير مرة أن عينت في المدارس الثانوية أناساً من الأرمن والروم لتدريس العلوم الإسلامية))[2].

وكان الطالب يدرس 16 ساعة أسبوعيا من اللغة التركية أو العثمانية بينما لا يدرس سوى ساعتين فقط من اللغة العربية[3].

ولقد حاول العثمانيون أن يضفوا هالة شرعية على اللغة التركية فاختلقوا حديثاً من بناة عقولهم الصدئة ونسبوه كذباً إلى رسول الله ﷺ وهو: ((تعلموا لسان الترك

---

(1) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص98.

(2) المذكرات، محمد علي كرد، ص891.

(3) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوراني، ص168.

فإن لهم ملكاً طوالا)) وهذا الحديث مكذوب مختلق ولا وجود له حتى في كتب الموضوعات[1].

ب ـ المدارس الرشدية:

حسب النظام فكل بلد يتجاوز سكانه 500 بيت شرط أن يكونوا مسلمين أو نصارى وإذا اختلفوا فيكون 1000 بيت فيكون لهم مدرسة رشدية ومدة الدراسة أربع سنوات، وفي هذه المرحلة الرشدية يكمل الطالب تعلم اللغة التركية ويبدأ بتعلم مبادئ اللغة العربية والفارسية ونفقة إنشائها تكون على دائرة المعارف[2]، وقد كان نظام المدارس الرشدية زمن العثمانيين يفتتح من الساعة الثانية والنصف صباحاً في أيام الصيف، وفي الساعة الثالثة صباحاً يبتدؤون في الدرس، وينصرف الطلبة في الساعة العاشرة صباحاً، ولقد أدى هذا التوقيت الغير مناسب إلى نفور الطلبة من هذه المدارس فضلاً أن هذا التوقيت حرم البنات من التعليم، لذلك لم تؤسس أي مدرسة رشدية للبنات في الشام طوال القرن الثالث عشر الهجري[3].

ج ـ المدارس الإعدادية:

وتكون للمنطقة التي تجاوزت 1000 بيت ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وتكون مناهجها باللغة التركية ويدرسون لغة أجنبية هي الفرنسية ولا يتم تدريس اللغة العربية فيها، ويدرسون فيها أيضاً القانون العثماني ونفقة إنشائها تكون على دائرة المعارف.

(1) النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن الثالث عشر الهجري، رسالة ماجستير جامعة اليرموك لرجا غازي رجا العمرات، ص30.

(2) ذكرنا سابقاً أنه تم إضافة 0.5% على العشور «الضرائب» للمعارف بمعنى نفقتها على دافعي الضرائب.

(3) النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن الثالث عشر الهجري، رسالة ماجستير جامعة اليرموك لرجا غازي رجا العمرات، ص132.

د ـ المدارس السلطانية:

تكون فقط في مراكز الولايات ويشترط على التلاميذ دفع رسوم الدراسة من تلميذ لآخر، فيدفع التلميذ الليلي من 20–30 ليرة والنهاري يدفع نصفه والتلميذ الخارجي يدفع ربعه وتنقسم إلى قسمين هما:

1 ـ **القسم العالي**: تكون الدراسة فيه ست سنوات يدرس فيها فن الكتاب والإنشاء بالتركي واللغة الفرنسية والأدب العربي والفارسي وغيره.

2 ـ **القسم العادي**: مدة الدراسة ثلاث سنوات والتعليم فيه باللغة التركية ولا يتم تدريس العربية فيه، وكانت هذه المدارس لأبناء الأعيان المنحدرين من أصول تركية وتتواجد فقط في اسطنبول(1).

هـ ـ المدارس العالية:

وهي التي في اسطنبول فقط، ويقول عنها كرد علي: ((كثيراً ما كنت أسأل أترابي من الشاميين تلاميذ المدرسة الملكية في الأستانة أرقى مدارس السلطنة في عهدها عن صورة التدريس في صفوفها، وعن أساليب أساتذتها عند الخوض في الموضوعات التي لا بد فيها من استعمال الحرية كدرس التاريخ، وكان السلطان يحاذر انتشار الأفكار الحرة في المدارس ويراقب أساتذتها أشد المراقبة، فمما رواه لي أحدهم أن أستاذ التاريخ عبد الرحمن شرف كان يلقي درسه بانطلاق تام، وقد قال في بعض دروسه هذا هو الكلام الرسمي الذي يجب أن يُلقى عليكم، وإذ كنتم من الرجال الذين سيتقلدون زمام الحكم والسياسة أرى أن أزيدكم في هذا الموضوع ما لا يستحب كتمانه عنكم....))(2).

أما أنواع المدارس في بلاد الشام من حيث التأسيس فهي على النحو التالي:

أ ـ المدارس الحكومية:

سبب إهمال الناس لهذه المدارس الحكومية اعتمادها اللغة التركية للتدريس

(1) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوراني، ص161.

(2) المذكرات، محمد علي كرد، ص1053 ـ 1054.

أضف لذلك بطء الحكومة في إنشاء هذه المدارس أصلاً لكن سنطيل للاستعراض بالأرقام حول هذا الأمر، والقصد من ذلك هو المقارنة بعددها مع أعداد المدارس التبشيرية التي سيأتيك بيانها لاحقاً فنقول:

في سنة (1298هـ/ 1880م) تواجدت المدارس الحكومية في المدن الشامية على النحو التالي:

دمشق

1 ـ وجد 103 مدرسة ابتدائية منها 19 مدرسة ابتدائية مختلطة فيها 567 تلميذاً وتلميذة.

2 ـ عدد 16 مدرسة للإناث ضمت 498 تلميذة 68 مدرسة للذكور ضمت 2579 تلميذ.

3 ـ مدرسة رشدية عسكرية ضمت 265 تلميذ.

4 ـ مدرسة إعدادية عسكرية ضمت 80 تلميذ.

5 ـ لم يتجاوز عدد مدارس أقضية لواء دمشق 81 مدرسة كان منها 24 مدرسة في قضاء البقاع و13 مدرسة في قضاء وادي العجم، ولا توجد إحصائيات عن مدارس أقضية كل من النبك وحاصبيا وراشيا.

6 ـ قضاء القلمون 35 مدرسة ضمت 900 تلميذ.

7 ـ لواء حماة سنة (1302هـ/ 1885م) كان فيه 22 مدرسة ابتدائية فيها 1250 تلميذ ومدرسة رشدية فيها 40 تلميذ.

8 ـ قضاء حمص سنة (1302هـ/ 1885م) كان فيه 21 مدرسة ابتدائية فيها 840 تلميذ ولا يوجد مدارس للإناث في حمص ويوجد مدرسة رشدية واحدة فيها 30 تلميذ.

9 ـ لواء حوران سنة (1302هـ/ 1885م) كان فيه 27 مدرسة ابتدائية فيها 462 طالب ومدرسة رشدية واحدة في القنيطرة فيها 28 طالب.

10 ـ لواء الكرك لم تهتم الدولة العثمانية بإنشاء المدارس فيه إلا بعد قيام

الإرساليات التبشيرية بإنشاء المدارس فيه وسنعرضها بالتفصيل وبالعموم فلواء الكرك كان فيه مدرسة واحدة في السلط فقط فيها 100 تلميذ.

فأعداد هذه المدارس التي بنيت من جيب دافعي الضرائب لم تكن كافية إطلاقاً واعتمدت اللغة التركية كما بيّنا في التدريس رغم مطالبات العرب باستعمال اللغة العربية، أضف لذلك تخلف مناهجها التعليمية، هذا كله دفع الناس لخيارين اثنين هما إنشاء المدارس الوطنية الخاصة أو الإقبال على المدارس التبشيرية.

ب ـ المدارس الوطنية:

سبب إنشائها هو تخلف وقلة عدد المدارس الحكومية في مقابل تقدم وتطور مدارس الإرساليات التبشيرية فتم تشكيل جمعية من العلماء لجمع تبرعات المحسنين فأصلحوا بعض المساجد وحولوها لمدارس للأحداث وأسسوا جمعية سموها «جمعية المقاصد الخيرية» لكن هذه المدارس تستقبل من يستطيع دفع أقساطها أو رسومها، أما الفقراء فلم يكن لهم مكان سوى المدارس الحكومية، وجمعية المقاصد الخيرية أسست في بيروت سنة (1296هـ/ 1879م)، وعنت بتعليم النشأ الجديد ثم طرأت عليها طوارئ شلّت حركتها، ومن أهمها أن الحكومة العثمانية لم تكن تحب استرسال المسلمين في سبل التعليم، على حين كانت تتغافل عن النصارى الذين يتعلمون في مدارسهم ومدارس المبشرين ما شاؤوا وشاءت دول الاستعمار[1].

ومما قامت به «جمعية المقاصد الخيرية» التالي:

1 ـ تم إنشاء 8 مدارس في دمشق وعدد تلاميذها 1200 ومدرسة للبنات استوعبت 150 تلميذة والإنفاق من تبرعات المحسنين.

2 ـ في حمص سنة (1299هـ/ 1882م) بلغ عدد المعلمين 22 معلماً والتلاميذ 1090 تلميذاً

3 ـ وجد 30 شيخاً في المدارس الملحقة بالمساجد وعددهم 600 تلميذ.

---

(1) المذكرات، محمد علي كرد، ص716.

4 ـ بلغ عدد مدارس الجمعية في ولاية سوريا 45 مدرسة فيها 69 معلم و494 طالب.

5 ـ في لواء حوران سنة (1299هـ/ 1882م) وجد 35 مدرسة موزعة على القرى فيها أكثر من 600 تلميذ و40 معلماً.

6 ـ في قضاء عجلون أنشأ الأهالي 15 مدرسة فيها 17 معلم و200 تلميذ.

ج ـ المدارس التبشيرية

يعود إنشاؤها في بلاد الشام إلى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي أي قبل أن يفتح العثمانيون أي مدرسة وقبل أن يعملوا تنظيماتهم، فأول مدرسة كانت في دمشق سنة (1168هـ/ 1755م) اسمها «إرسالية الآباء العازريين» ثم بعد 20 سنة أسسوا مدرسة للصبيان في دمشق لكن نصيب ولاية سوريا من المدارس التبشيرية أقل من ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان حيث تركزت الإرساليات، إذ بلغ مجموع المؤسسات التبشيرية في بلاد الشام حتى عام (1330هـ/ 1912م) عدد 38 مؤسسة من دول أوروبية مختلفة، واستطاع الفرنسيسكان تأسيس 12 إرسالية في شمال ووسط سوريا ورهبانها معظمهم فرنسيين، أما في القرن التاسع عشر الميلادي فبدأ انتشار الإرساليات الأمريكية في جميع أنحاء بلاد الشام من الشاطئ السوري حتى بادية الشام ومن القدس جنوباً حتى حلب شمالاً، وقد كان لروسيا أيضاً عدد كبير من المدارس الهامة في متصرفية القدس أكثرها في مدينة القدس وبيت لحم.

وتفاصيل المدارس التابعة لهذه الإرساليات وأعدادها كانت على النحو التالي:

1 ـ في سنة (1303هـ/ 1885م) في لواء الشام بلغ عدد المدارس الغير إسلامية في دمشق فقط 28 مدرسة عالية منها 23 مدرسة للذكور فيها 1550 تلميذ و5 للإناث فيها 743 تلميذة و10 مدارس ابتدائية للذكور فيها 661 تلميذ و3 مدارس ابتدائية للإناث فيها 363 تلميذة.

2 ـ في قضاء حاصبيا الذي لم تشر الوثائق العثمانية عن أي مدارس حوله وجد فيه مدرستان عاليتان غير إسلامية فيها 235 تلميذا وتلميذة.

3 ـ أفضل هذه المدارس كانت مدارس العازريين الذكور وكانت تدرس اللغة العربية والفرنسية والحساب والتاريخ والجغرافيا وكان فيها سنة (1296هـ/ 1879م) عدد 8 معلمين و160 تلميذ.

4 ـ مدرسة العازريين للإناث كان فيها 14 معلمة و500 تلميذة.

5 ـ يوجد في دمشق للذكور مدرسة الروم الأرثوذوكس والمدرسة الإنجيلية والمدرسة البطريركية الكاثوليكية والمدرسة الكاثوليكية السريانية ومدرسة الأرمن ومدرسة السريان اليعقوبيين ومدرسة الفرنسيسكان والمدرسة الانجليزية اليهودية وغيرها.

6 ـ يوجد في دمشق للإناث المدرسة الكاثوليكية والمدرسة الأرثوذوكسية والمدرسة الانجليزية ومدرسة الروم وغيرها.

7 ـ يهود دمشق كان يوجد لهم 12 مدرسة صغيرة ضمت 350 تلميذ.

8 ـ معظم مدارس أقضية لواء الشام كانت مدارس أجنبية كإقليم البلان ووادي العجم ووادي بردى ودوما إذ كان فيهم 40 مدرسة أجنبية ضمت قرابة 1000 تلميذ.

9 ـ في لواء حماة كان للنصارى مدرستان الأولى للبروتستانت والثانية للأرثوذوكس وفيها 91 تلميذ وتلميذة.

10 ـ في حمص بلغ عدد المدارس التبشيرية عام (1299هـ/ 1882م) عدد 12 مدرسة للذكور و3 للإناث فيها 15 معلم ومعلمة وعدد التلاميذ 430 ذكور و190 إناث.

وأهم مدارس النصارى في حمص وأقدمها مدرسة الروم الأرثوذوكس تأسست سنة (1266هـ/ 1850م) وكانت هذه المدرسة تدرس المواد التالية (النحو والصرف، وعلم المعاني والبيان والعروض، والحساب، والتعليم المسيحي اللاتيني اللاهوتي، والتاريخ الكنسي والمدني، والجغرافيا، ومبادئ اللغتين التركية واليونانية، والفيزيولوجيا، ومبادئ الجبر، والهندسة وعلم الهيئة، واللغة الفرنسية)[1].

(1) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم حواراني، ص89-90.

فتأمل مدرسة تدرس علوم العربية بينما كان العثمانيون يدرسون النحو والصرف للعرب المسلمين بالتركية!!!

وفي هذا الشأن يقول الشيخ طاهر الجزائري وكان مفتش معارف ولاية سوريا: ((إن مدارس الإرساليات الأجنبية من بروتستانتية وكاثوليكية كلها تدرس العربية وآدابها خلافاً لمدارس الحكومة العثمانية، فإذا طالت هذه الحال نشأ في المدارس الأجنبية نشأ له تفكير خاص ومذاهب سياسية لا تسر الدولة))[1].

ويقول يوسف الحكيم وقد درس في المدرسة الإنجيلية الأمريكية في اللاذقية: ((كان من حسنات هذه المدرسة الأمريكية اهتمامها بحسن تدريس اللغة العربية وآدابها وحفظ الأمثلة التي تستند إليها كتب الدراسة الأدبية كالصرف والنحو والبيان والبديع، وعلى رأسها الآيات الشريفة الواردة في القرآن الكريم))[2].

وساهمت جمعيتا نور العفاف الأرثوذوكسية النسائية وتأسست سنة (1316هـ/ 1898م) وجمعية النهضة الحمصية تأسست سنة (1331هـ/ 1913م) في إنشاء المدارس النصرانية في حمص.

11 ـ وفي لواء حوران أنشأت الجمعيات الإنجليزية 8 مدارس في قرى جبل الدروز ضمت 150 تلميذ.

12 ـ في قضاء عجلون أنشأت جمعية إنجليزية عدة مدارس ضمت 300 تلميذ و150 تلميذة و10 معلمين.

13 ـ وفي السلط أنشأت بطريركية الروم مدرسة ضمت معلماً واحداً و60 تلميذ وفي (1284هـ/ 1867م) أنشأت مدرسة أخرى على نفقة مجمع المرسلين سميت المدرسة الإنجيلية وفيها معلمان و95 تلميذ كما أسس اللاتين مدرسة للصبيان سنة (1287هـ/ 1870م) وأخرى للبنات سنة (1288هـ/ 1871م).

---

(1) السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د.وجيه كوثراني، ص147.

(2) سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم، ص105 ـ 106.

14 ـ أسس النصارى من رعايا الدولة العثمانية 107 مدرسة منها مدرستان إعداديتان و4 مدارس رشدية و101 مدرسة ابتدائية[1].

لقد بلغ عدد المدارس الأمريكية في دمشق 465 مدرسة وفي مختلف بلاد الشام زاد عن 1200 مدرسة ما بين رشدية وإعدادية، والدولة العثمانية في جميع ولاياتها لم تتمكن من افتتاح عدة مئات أو أقل من ذلك من المدارس، بل لا تستغرب إذا وجدت أن الإيرلنديين افتتحوا لهم 5 مدارس للذكور واثنتين للإناث في دمشق[2].

فهل أعداد هذه المدارس توحي بأنها موجهة لأبناء النصارى وحدهم؟ وهل أعداد هؤلاء التلاميذ توحي بأنهم كلهم نصارى؟

بالطبع لا فقد كانت تقبل المسلمين والمسيحيين معاً[3].

ولك أن تعلم أن في بيروت مثلاً في أول القرن الميلادي العشرين تجاوز عدد المدارس النصرانية عدد المدارس التابعة للدولة لا بل تجاوز عدد الكنائس في بيروت عدد المساجد، ففيها 100 مدرسة للنصارى في مقابل 30 مدرسة للمسلمين، وفيها 40 كنيسة للنصارى في مقابل 25 مسجداً[4].

ثم تأمل دور الدولة العثمانية كيف استطاعت تنفير العرب بفرض التريك في الدراسة عليهم وهم مع هذا لا يريدون أصلاً أن يبلغ العرب شأنهم أو أن يتعلموا، ولقد كان غياب التعليم طوال القرون العثمانية في احتلالهم للأقطار العربية عاملاً مهمـاً في انتشار الجهل والتخلف والأمراض وثقافة الدروشة وغيرها؛ بل ساعدت الأنظمة العثمانية قبل الإصلاحات أو بعدها على تكريس هذا وتنفير الناس من العلم والتعلم.

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبد العزيز محمد عوض، ص252 ـ 268.

(2) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوراني، ص187.

(3) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوراني، ص90.

(4) الرحلة الشامية، الأمير محمد علي باشا، ص52 ـ 53.

يحكي محمد كرد علي في كتابه المذكرات حول تعمد الأتراك جعل العرب في جهل فيقول: ((كان إسماعيل فاضل باشا والياً على سوريا وأصله من كريت وأرجح أنه من أتراك اقريطش وكان يدعي صحبتي ويحاول استمالتي، فطلب مني عامل جبل عجلون وأظنه تركياً اسمه سزائي بك أن انتخب له ستين معلماً لستين مدرسة أهلية عزم سكان عجلون أن ينشئوها بأموالهم، فقضيت ثلاثة أشهر أبحث له عن معلمين يحسنون التعليم بالجملة فلم أظفر بأكثر من ثلاثة عشر معلماً ومنهم من كان صاحب دكان ومنهم من كان له كُتَّاب خاص ورافقتهم إلى الوالي ليسلموا عليه ويودعوه ولأطلب لهم رخصة للركوب في القطار بنصف الأجرة، وكان أول سؤال سألهم إياه الوالي هل تعرفون اللغة التركية؟ فأجابوا بغير الإيجاب، فامتقع لونه والتفت إليّ قائلاً: وكيف ذلك؟ فقلت له: أرجو أن يتعلموا، والآن سيعلمون أبناء الفلاحين مبادئ القراءة والكتابة والحساب والعبادات، وانصرفنا من لدنه غير موفقين، فقلت للمعلمين إذا لم يكذب حدسي فأنتم غير ذاهبين إلى عجلون غداً، وبعد ساعتين تناولت برقية من عامل عجلون يتوسل إليّ ألاّ أرسل المعلمين بعد أن كان يلحُّ بسرعة إيفادهم، فعلمت أن ذلك كان بإيعاز الوالي وأنه قال له: كيف ينتخب فلان المعلمين وأنت ترضاهم... ومضت أيام ثلاثة وزرت الوالي في الدار بعد الغروب وكان احتسى كؤوساً من المسكر، وعيناه تقدحان شرراً، فأول ما قال لي: يا فلان هل أنت ولد؟ فقلت له أنا رجل بحول الله، فقال كيف تظن أننا نعطي العرب سلاحاً يقاتلوننا به؟ العلم سلاح ولا نريد أن نسلحكم، إن من سياستنا ألا نعلمكم))[1].

((وطلب مني هذا الوالي أن يقضي يوماً في مزرعتي، فقلت لأعيان القرية اطلبوا منه تأسيس مدرسة لتعليم أولادكم، فأظهر استحساناً لهذا الاقتراح وقال عليكم بتقديم البناء، والمعارف ترسل إليكم المعلم، فتبرعت لذلك بـ45 ليرة ذهبية عني وعن إخوتي، وتبرع أحد الوجوه بالأرض للبناء وأخذ الفلاحون يبتاعون الحجارة

(1) المذكرات، محمد كرد علي، ص161.

ويأتون بها من المقلع ثم رأيت الهمة قد تراخت وأصبح أهل القرية لا يريدون تأسيس المدرسة، فعلمت أن أحد الدمشقيين ممن اعتاد ضمان أعشار القرية والانتفاع من جهل أهلها قال لهم: إن تأسيس المدرسة في قريتهم يسهل على الدولة أخذ أبنائها للجندية مع أنهم كانوا يخدمون أسوة سائر القرى، والغالب أن إخفاق المشروع كان بإغواء الوالي فنفذ سياسته عند العمل فيه، وكان عند القول استحسنه وأظهر الرغبة فيه))[1]«يعني أن الوالي أظهر خلاف ما يبطن».

((و قصّ عليّ الشيخ طاهر الجزائري قصة عجيبة في هذا الباب فقال: قال لي كمال بك مدير معارف الولاية في إحدى العشايا وكان كرع كؤوساً من الشراب وهو سكران طافح: يا شيخ ما هذا الاهتمام منك بنشر المعارف؟ (وكان الشيخ طاهر الجزائري في أول شبابه مفتشاً لمعارف سوريا وهو الذي أنشأ لها مدارسها الابتدائية وألف لها كتب التعليم الابتدائي كلها) أنا أخذت من وزارتي كتاباً سرياً بالأرقام تقول فيه إنه تبين أن المعارف عند المسلمين في سوريا قد ارتقت إلى درجة كافية فاعمل جهدك على أن تؤخرها لا أن تقدمها. ا.هـ

ويعلق محمد علي كرد بالقول: وكان عدد الأميين يومئذ في ديارنا أكثر من 97٪ وأظن هذه الحادثة وأمثالها مما وقع للشيخ طاهر الجزائري هي التي حدت به إلى أن يبغض دولة الترك بغضاً شديداً، ويلقى الله ببغضها وكراهة سياستها[2].

فالعثمانيون كانوا يوسدون بالقصد للعربي الذي لا يجيد التركية تدريس البلاغة التركية، وللتركي الذي لا يحسن النطق بكلمتين بالعربية تدريس النحو والصرف والمنطق وبلاغة العرب في مدارسهم الثانوية، وحدث أن أرسلت الإستانة إلى مدرسة تجهيز بيروت معلماً أرمنياً لتدريس الدين الإسلامي، ويجيبه من عيّنه، ويقولون: لا بأس يمكنك أن تدبر نفسك وهذا ليس بالأمر الصعب عليك، ومثل

---

(1) مذكرات محمد علي كرد، ص162.

(2) مذكرات محمد علي كرد، ص163.

ذلك كان في دمشق إذ انتدب للعلوم الدينية مسيحي مستترك[1]، والتدريس في المدارس العثمانية قائم على الاستظهار فيحفظ المدرس بعض الكلمات عن ظهر قلب، فإذا كانت ساعة الميعاد جلس متصدراً،...، ثم شرع كالهر يحكي انتفاخاً صورة الأسد، فيقرأ ذو صوت رخيم حزباً من القرآن، ثم يقرأ المعيد عبارة الكتاب، ثم يردد المدرس ما كان يحفظه، ولا سائل ولا مسؤول، فإذا وجد أحد غريب وسأل مسألة انتهره الحاضرون وأسكتوه فهكذا كان شأن العلم[2].

وقد سعت الدولة العثمانية عبر كافة ولاتها وأجهزتها إلى تجهيل العرب والمسلمين منهم خاصة في الوقت الذي استفاد فيه أبناء الأقليات النصرانية من المدارس الأجنبية بمختلف أنواعها فارتقوا في المعارف والعلوم وظل العربي المسلم يدرس قواعد اللغة العربية باللغة التركية.

عاشراً: الاستنزاف العثماني لموارد الشام

ميزانية ولاية سوريا قبل التنظيمات

الولايات العربية بشكل عام زمن العثمانيين كانت هي التي تمول نفسها بنفسها عن طريق ضرائبها بعد تسليم مبلغ سنوي محدد للخزينة السلطانية في إسطنبول، ولم يكن الباب العالي يساهم في أي نفقات حكومية محلية من موارده إطلاقاً، وعلى سبيل المثال كان دخل ديار بكر لوحده لخزينة العثمانيين لسنة (925هـ/ 1528م) مساوياً لكل ما تحصل عليه الدولة العثمانية من كافة إيالاتها البلقانية وهو 28 مليون أقجه[3] وكان دخل ولايتي دمشق وحلب لوحدها للفترة الزمنية نفسها = 22 مليون أقجه[4].

---

(1) مذكرات محمد كرد علي، ص164.

(2) منادمة الأطلال لابن بدران، ص105 نقلاً عن النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير جامعة اليرموك لرجا غازي رجا العمرات، ص32.

(3) الأقجه عملة عثمانية فضية = 1.25 جم فضة.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، سيد محمد السيد محمود، ص76.

وبالرغم من هذه الميزانية فلن تجد في سوريا موانئ جيدة أو موانئ يستحق تسميتها بالموانئ، فهذا رحالة إنجليزي في سنة (1258هـ/ 1842م) وبعد رحيل قوات إبراهيم باشا من سوريا يصف موانئ سوريا بالقول: ((ومن المؤسف أنه لا توجد في سوريا التي تحتل موقعاً نبيلاً جداً في الطرف الشرقي من قناة البحر الأبيض المتوسط، إذا جاز لي القول، موانئ آمنة وواسعة، أما جارتها الشمالية، آسيا الصغرى، فهي صخرية وجبلية مثلها، وفيها مرافئ مغلقة، في حين أن مصر، جارتها الجنوبية المنبسطة في الداخل وذات الساحل الضحل، فلديها على الأقل في الإسكندرية أحد أجود الموانئ في الشرق، وباستثناء المرفأ الواقع بالقرب من طرطوس خلف جزيرة أرواد، الذي قد يتسع لأربع أو خمس سفن، فلا توجد استراحة للبحارة على طول الساحل السوري كله بدءاً من العريش وحتى هذا المكان، الذي يعتبر الطرف الشمالي الأقصى))[1].

ميزانية ولاية سوريا بعد التنظيمات

بشكل عام قدرت إيرادات ولاية الشام سنة (1277هـ/ 1860م) بـ32.000 كيس[2] يظهر أنه تم صرف ثلثها لنفقات الحج، أما في سنة (1301هـ/ 1883م) وفق سالنامه ولاية سوريا بلغت الإيرادات مبلغ (60، 861، 989 قرش) والمصروفات (25، 962، 783) قرش والقرش هو عملة فضية[3].

ورغم هذه الميزانية وهذه الموارد التي نهبوها من الشام لك أن تعلم أن مستشفى الغرباء الحميدي الذي أسس في حلب سنة (1308هـ/ 1891م) زمن السلطان عبد

---

(1) السوريون المعاصرون، ملاحظات حول المجتمع المحلي في بيروت ودمشق وحلب وجبل لبان وجبال الدروز، مؤلف مجهول، ترجمة خالد الجبيلي، ص 188 ـ 189.

(2) 1 كيس = إن كان رومي وبالليرة الذهبية = 280 ليرة، إن كان مصري = 300 ليرة، تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص835، وعند العزاوي في تاريخ العراق بين احتلالين يعد 1 كيس إن كان فضة = 500 قرش ج7، ص156.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبد العزيز محمد عوض، ص214 ـ 221.

الحميد الثاني تم فرشه من أموال إعانة من أهل الخير في حلب[1].

وللتفصيل أكثر لك أن تنظر إلى هذا النص مما نقله الغزي في كتابه نهر الذهب حين حدث انقلاب أصحاب المشروطية على السلطان عبد الحميد الثاني وأجبروه على التنازل عما يعرف بالأملاك السلطانية فيقول: ((تنازل السلطان عبد الحميد خان إلى بيت المال عن دخل جميع المسقّفات المعروفة باسم الأملاك السنية، والقرى والمزارع المعروفة باسم الجفاتلك الهمايونية في سائر البلاد العثمانية، وكان دخلها يقدر بربع دخل جميع المملكة العثمانية، وكان السلطان يستأثر به وحده علاوة على رزقه من بيت المال الذي كان لا يقل عن تسعين ألف ذهب عثماني في الشهر، ولما استولت الدولة العثمانية على هذه البلاد كان العمار غالباً على برّها، والزراعة سائدة في أكثر أنحائها، ثم لم تلبث غير قليل بسبب سوء إدارة حكامها إلا وأخذ العمار ينزح عنها ويحل محله الخراب حتى كاد يعم جهتي الجنوب والشرق من ولاية حلب، وكانت جهة الجزيرة في منتهى درجات العمار بحيث كانت ولاية عظيمة عاصمتها الرقة، ولما دخلت تحت استيلاء الدولة العثمانية اعتبرتها أيضاً ولاية واستمرت ترسل إليها والياً يحكمها على انفرادها، إلى أن أخذ عمرانها بالانحطاط صارت تعهد بالولاية عليها إلى والي حلب وتسمّيه والي حلب والرقة، وما زال الخراب يشن عليها غاراته حتى ألقى فيها جرانه وخلت من السكان الحضر، ولم يبق من أرضها معموراً سوى واحد في المئة وخلت مدينة الرقة من الحكومة وأصبحت عاصمة الرشيد قرية يسكن أهلها تحت مضارب الشعر مستمرة على هذه الحالة نحواً من قرن ونصف.

ولما جلس السلطان عبد المجيد خان على العرش العثماني أُلفِتَ نظره إلى جميع ما في المملكة العثمانية من القفار الواسعة والمفاوز الشاسعة، خصوصاً ما كان من ذلك في الشام والجزيرة[2] والعراق، فاعتبر السلطان هذه البراري مواتاً

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص321.

(2) المقصود الجزيرة الفراتية وليس جزيرة العرب.

وعزم على إحيائها لتكون ملكاً له بحكم «من أحيا مواتاً فهي له» فعمل لأجل هذه الغاية ديواناً خاصاً جعل وظيفته السعي والاهتمام بإحياء هذه الأراضي، وأمده بشيء من ماله لينفقه في هذا السبيل ودعا هذا الديوان «جفتلك همايون إداره سى» إدارة المزارع السلطانية، وفوضه أن يشتري له مسقّفات وأملاكاً في البلاد العثمانية، فباشر هذا الديوان وظيفته واشترى له عدة أملاك وعقارات في حلب وغيرها كالخانات والحمامات والبساتين، ومن جهة أخرى بذل الديوان اهتمامه بإحياء الأراضي واستعان على إعمارها بالولاة والأمراء العسكريين، وبعد العناء الطويل تمكن الديوان من تحضير بعض العشائر البدوية وإسكانها في قرى حقيرة بنيت لهم في تلك البراري، ومن ذلك اليوم عادت روح العمار تدبّ رويداً رويداً في جهتي الشرق والجنوب من ولاية حلب، وجهة الجزيرة التي عاصمتها الرقة.

ولما جلس السلطان عبد الحميد خان على كرسي المملكة العثمانية سنة (1293هـ/ 1876م) اهتم بهذه المسألة اهتماماً عظيماً وأسس لها في استانبول ديواناً خاصاً سماه «خزينة خاصة نظاره سى» نظارة الخزينة الخاصة، وجعل له فرعاً في كل بلدة يوجد في برّها أراض موات، سماه إدارة الجفتلك الهمايوني، فاجتهدت هذه الإدارة بإعمار القرى على أطلالها القديمة وأسكنتها جماعة من العربان وقدّمت لهم ما يحتاجونه من الدواب والمؤونات وآلات الحراثة، وسامحتهم من الجندية وسائر الضرائب الأميرية سوى رسوم عدّ الغنم التي توجد في هذه القرى أو التي تمر منها، وسوى الأعشار وكومة الطابو، فإن الإدارة جرت في أخذها من الزراع على قاعدة سمّتها التخمين، وهي أن يقدر أهل الخبرة البيدر قبل أن يدرس بقدر معلوم من الحب ويكتب على صاحبه سبعة عشر في المئة من مجموع الحبّ المقدر، عشرة من هذه السبعة عشر هي العشر الشرعي، والباقي وهو سبعة أجزاء أجرة الأرض وتسمى كومة الطابو، وبعد أن تتم دراسة البيدر ويتمحض الحب يحمل صاحبه القدر المفروض عليه إلى المستودع المعين لناحيته ويسلّمه إلى حافظ المستودع ويأخذ به وصلا، وكانت إدارة الجفتلك هذه تأخذ العشر الشرعي أيضاً لنفسها مع أن العشر حق بيت المال كما لا يخفى، وقد نجحت هذه الفروع في

أعمالها، ووجد في ولاية حلب قرى كثيرة يربو عددها على الخمسمائة، وكثر عدد سكان الرقة واستعمل عليها حاكم صغير باسم مدير، ثم زاد العمار في جهاتها وأنشأ فيها السلطان جامعاً وجعلت مركز قضاء وتعين لها قائمقام، وهكذا كان العمل في منبج، وقد بلغ دخل السلطان من هذه القرى التي هي في شرقي الولاية وجنوبها سبعين ألف ذهب عثماني في السنة المتوسطة بين الخصب والجدب، وذلك عدا رسوم الأغنام التي كان يستأثر بها السلطان أيضاً))[1].

ولا تتعجب حين سلموا لليهود في دمشق كمثال وقد سلموهم أيضاً في العاصمة وفي غيرها من الولايات حسابات خزانة الوالي في دمشق فراحوا ينظمون الحسابات بشكل لا يحل طلاسمه سواهم ليحافظوا بذلك على احتكارهم لهذه المهنة[2].

فرافائيل فارهي أو فارحي كبير أسرة فارهي اليهودية في دمشق كان كبير صرافي حكومة السلطان في دمشق في الفترة سنة (1258هـ/ 1842م) بنى ثروته المهولة عن طريق الإقراض للفلاحين بالفوائد الربوية بزيادة ٪30 وكان في يده سلطة إقراض على 200 قرية، والطريقة الأخرى كان يتبعها مع الباشا عن طريق خفض أسعار العملات فيشتريها ثم يرفعها هو مع الباشا، وهذا الخفض والرفع إنما كان يكون بأمر الباشا مفتعلاً وبالقوة ولعدة مرات في السنة الواحدة[3]، ومن شدة سطوته وسلطته اشتكى القنصل الفرنسي في دمشق في القرن التاسع عشر الميلادي من أن نظام الربا الذي يمارسه اليهود الكبار في دمشق من دون حساب منذ سنوات طويلة أدى إلى دمار القرى العامرة تدريجياً[4].

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص376-378.

(2) سوريا في القرن التاسع عشر (1840ـ1876)، عبدالكريم غرايبة، ص46.

(3) السوريون المعاصرون، ملاحظات ول المجتمع المحلي في بيروت ودمشق وحلب وجبل لبنان وجبال الدروز، مؤلف بريطاني مجهول، ترجمة خالد الجبيلي، ص44 ـ 45.

(4) الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن الـ19 بنى تقليدية في عصر رأس المال، زهير غزال، ترجمة د.ملكة أبيض، ص123.

الحادي عشر ـ الطواعين والأوبئة في الشام زمن العثمانيين:

وعلى الرغم من هذه الميزانية إلا أن هناك ثابت في التاريخ العثماني في المدن العربية ألا وهو كثرة الطواعين والأوبئة، فبين أعوام (1200هـ ـ 1201هـ/ 1786م ـ 1787م) جاء طاعون في حلب وقدر عدد وفياته بـ15٪ من السكان، ثم تتابعت الأوبئة والطواعين في (1208هـ ـ 1217هـ ـ 1223هـ ـ 1230هـ ـ 1243هـ/ 1793م ـ 1802م ـ 1808م ـ 1815م ـ 1827م) فكانت سلسلة من الطواعين في فترة 20 عاماً متكررة[1]، وسترى في مبحث مصر والجزائر والعراق تكرار هذه الطواعين وينظر لكتاب تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر الميلادي للأخوين الكسندر وباترك راسل اللذين عاصرا طواعين حلب في القرن الثامن عشر الميلادي.

ومما ذكره محمد كرد علي لأحد مندوبي الانتداب الفرنسي وهو يقارن بين فترة الانتداب الفرنسي مع فترة حكم العثمانيين قوله: ((إني يا صاح مصرح لك بما يصعب على المتطرفين هنا أن يصرحوا به من أعمال دولتكم في ربوعنا، وفي الخلائق من يقلبون أعيان الحقائق إذا ما غضبوا عن شخص أو جماعة أو اختلفوا وإياه في مسألة أو مسائل، وأنا جدّ عارف بما كانت عليه المسائل في ديارنا في العهد التركي وما صارت عليه في عهد الانتداب، إنكم وطدتم الأمن، ونظمتم الدرك بنظامكم البديع حتى صار خيراً كله وكان على عهد العثمانيين شراً كله، وأنقذتم الفلاح من السخرة التي عاش فيها زماناً ووقيتموه من ظلم المستبدين ما أمكن حتى ليقاضي أصغر فلاح أكبر وجيه وتحكم المحكمة على هذا إن كان مبطلاً ويصل الفلاح الضعيف إلى حقه، ولقد خففتم عنه الضرائب، ونظرتم في صحته فأقمتم له المستشفيات والمستوصفات يطبب فيها مجاناً، وكوفحت الملاريا والأمراض الوافدة، وجففتم بعض المياه الراكدة والمجاري الضارة، وعبدتم الطرق لمئات الكيلومترات حتى سهل السفر من أقصى حدود مملكتنا إلى أقصاها، وغمرتم خزان حمص وجسر

---

(1) حلب في العصر العثماني، أندره ريمون، ترجمة د. ملكة أبيض، ص313.

الفرات وعشرات من المعابر والجسور وربطت الأطراف بعضها إلى بعض...)[1].

ويكمل كرد علي: ((لو تجردنا من كل عاطفة وهذا من المتعذر لما حكمنا على دولتهم مهما تسامحنا إلا بأنها دولة ظالمة قضت أيامها كلها في الفوضى والاستبداد وخرّبت المدنية التي سقطت عليها في الأقطار الواسعة التي احتلتها وما أحدثت لها مدنية يُعتدّ بها، وربما زعم زاعم أن ظلمها كان أشد، ولكن عزاء الترك أن لهم الدولة والسلطان سلطانهم يهوّن عليهم ما لا يهوّن على غيرهم من العناصر، ولو كانت الدولة «العثمانية» صالحة للبقاء لما رأينا أهم أجزاء أرضها في أوروبا أحطّ من عامة الممالك الأوروبية بعد مقام الأتراك فيها خمسة قرون، ولما شاهدنا الممالك التي اقتطعت منها مثل مصر واليونان ورومانيا وصربيا وبلغاريا تقفز إلى الترقي قفزة مدهشة منذ نجت من معوجّ سياستها))[2].

ويذكر أحد الرحالة الإنجليز عن انتشار القمامة وتأثر الهواء برائحتها لكثرة انتشارها في دمشق فيقول: (عند جلوسي في مقهى باب السلام، كنت أضطر أحياناً إلى أن أنهض وأغادر، وذلك بسبب نفحة من الهواء تهب عليّ من بعض الأكوام التي تكاد تجرد دمشق من حقها الذي يجعلها يطلق عليها «رائحة الفردوس»[3].

والقصد مما فات في نقل هذا هو إدراك المقارنة بين الحال زمن العثمانيين فيما بعد عصر التنظيمات والإصلاحات المزعوم وحال سوريا زمن الانتداب الفرنسي من رجل عاصر الفترتين ورأى بأم عينه الدولتين.

الثاني عشر: العثمانيون في سوريا زمن الحرب العالمية الأولى

لقد نقلت في هذا المبحث العهد العثماني الأول والأوسط وبقي الأخير فهل تظن عزيزي القارئ أن عهدهم الأخير قد اختلف أو قد تحسنوا فيه؟، أو أن ما يعرف عند

---

(1) مذكرات محمد علي كرد، ص371 ـ 372.

(2) مذكرات محمد علي كرد، ص525 ـ 526.

(3) السوريون المعاصرون، ملاحظات حول المجتمع المحلي في بيروت ودمشق وحلب وجبل لبنان وجبال الدروز، ترجمة خالد الجبيلي، ص27.

المؤرخين وقتها ممن عاصر تلك الأحداث بالحرب العامة وهي الحرب العالمية الأولى قد ارعوى عندها وانزجر ولاة العثمانيين وبدؤوا يصححون أخطاءهم على الأقل من باب المصلحة وأنهم في وحدة مصير مع العرب للحفاظ على ما تبقى من دولتهم؟، هيهات قطعاً فما نشأ فيه جدهم لم يخالفه فيه حفيدهم فكلهم أمة بعضها من بعض، ولكي أقص عليك بعض الأحداث التي حدثت في زمن الحرب العالمية الأولى والوقائع والأمور العظام التي ألجأت الناس للموت جوعاً وهتكت أستار العفاف في وقت كانت فيه مخازن عساكرهم مليئة وكانوا يتفننون في إذلال العباد.

أ-علم السلطات العثمانية بهذه الحرب

وهنا يذكر الغزي في تاريخه أن السلطات العثمانية وحتى عموم الناس كان عندهم إحساس قوي بوقوع الحرب؛ بل إن هناك إشارات رسمية عثمانية سلمت للمخاتير عبر كتب مختومة يمنع فض ختمها، وكان العسكريون العثمانيون يمنعون بيع بعض البضائع أحياناً لعلمهم أن وقوع الحرب قطعياً، فيقول في ذلك: ((كنا نرى في حلب من الحركات العسكرية الدالة على الاهتمام بالتأهب والاستعداد إلى مباغتة المستقبل بأمر عظيم، فإن الضباط العسكريين كانوا قبل إعلان الحرب بأشهر يحضرون بين حين وآخر إلى خانات التجار ويسجلون مقادير ما عند كل تاجر من البضائع والغلات وأحياناً يأمرون التجار بالإمساك عن بيع بعض البضائع الموجودة عندهم، ثم قبل إعلان الحرب بنحو شهر أو أكثر دعت جهة العسكرية عرفاء المحلات المعروفين بالمخاترة وأعطت كل واحد منهم مغلفاً مختوماً على صحيفة مكتوبة، وأمرته بحفظه عنده مع بقائه مختوماً، وحذّرته من فتحه ووعدته بالقتل إن هو فتحه قبل أن تأمر بفتحه، فكان المختار يأخذ المغلّف ويحفظه في أحرز مكان عنده، ومن الأدلة الساطعة على أن هذه الحرب كانت مدبرة مقررة قبل حدوث نكبة الاغتيال قول جمال باشا في مذكراته أثناء كلامه على التحالف التركي الألماني: إن عرض ألمانيا على تركيا التحالف معها لم يكن إلا لانزعاجها لتأهبات خصومها))[1].

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص424، وص 435.

والسؤال المشروع هنا ما هو الإعداد الذي اتخذه العثمانيون لهذه الحرب مدنياً وعسكرياً؟؟

هذا ما ستجيبك عليه النقاط القادمة.

ب ـ دخول العثمانيين للحرب العالمية الأولى:

دعت جهة العسكرية إلى ثكنتها جميع عرفاء المحلات المعروفين بالمخاترة وأعطتهم المغلفات السالفة الذكر ثم في سنة (1332هـ/ 1914م) أصبح الناس فرأوا في منعطفات الشوارع وأبواب الأماكن الشهيرة كالجوامع والخانات أوراقاً ملصقة بالجدران مطبوعة ملونة فيها صورة الشعار العثماني، وتحته سطر واحد فيه كلمة (سفر برلك) أي النفير العام، فعلم الناس أن هذه الأوراق هي التي كانت في المغلفات التي سلمتها الجهة العسكرية إلى المخاترة وأمرتهم بحفظها، وقد عظم هذا الأمر على الناس وأصبح تحدّثهم به شغلهم الشاغل ثم أُعلنت الإدارة العرفية في حلب، ثم بدأت الحكومة بأمر العسكرية تأخذ الأموال من التجار باسم التكاليف الحربية بالقيمة التي تقدرها لجنة سميت «لجنة المبايعة»، وهي بعد أن تقدر للبضاعة المأخوذة قيمة وتأخذ البضاعة تسلم صاحبها مضبطة بالقيمة على أن تدفعها له بعد مدة غير معلومة وكان هنا أول الضرر بالناس فالبضاعة لا ثمن لها إلا تعهد، ثم في شوال هذه السنة بدأ الضباط العسكريون يطوفون خانات الغلات وخانات البضائع التجارية، ويكتبون كل ما عند بائع غلّة أو بضاعة تجارية، ويأمرونه بالإمساك عن بيع غلته وبضاعته حتى يصدر له الإذن ببيعها[1]، وبعد مرور أقل من عام فقط فرغت مدخرات الفحم الحجري الذي تتحرك بناره قطارات السكك الحديدية، فاضطرت الجهة العسكرية أن تستعيض عنه بالحطب، وفتح لها مورد جديد للنهب والسلب لأنها جعلت تستورد الحطب اللازم لها على طريقة التضمين المعروفة بالالتزام، على أن يقدم الملتزم الحطب من الغابات القريبة من حلب إلى أقرب محطة إلى الغابة،

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص435 ـ 437.

سعر كل طن كذا مبلغ، فكان يقع في هذا الالتزام من السرقة والمحاباة في الوثائق وبدل الالتزام ما يكل عنه الوصف وقد استغنى بسببه كثير من الناس وجمع منه الضباط وأتباعهم ما لا يحصى من المال[1].

واشتدت حملة الجهة العسكرية على التجار في حلب لأخذ البضائع منهم كالمنسوجات وغيرها، تأخذها باسم التكاليف الحربية، البعض منها مصادرة بلا بدل ولا عوض، والبعض الآخر تأخذه بقيمة تعيّنها جمعية تسمى «لجنة المبايعة» وتعطي به وصلاً[2]، ووصل التلاعب بأسعار الحبوب وكان ذلك بعد عزل جمال باشا، فرأى الوالي «بدري بك» أن الحب قد ارتفعت أسعاره وتخابر مع قواد الألمان وكلّفهم ألّا يباشروا بأنفسهم شراء الحبوب كيلا يطمع بهم أصحابها فيرفعوا سعرها، وأنه يلزم نفسه بأن يقدم لهم جميع ما يلزمهم منها على سعر ١٢٠٠ قرش، فأجابوه إلى ما طلب، وفي الحال عيّن من قبله رجال درك فرساناً وأرسلهم إلى القرى في قضاء الباب وقضاء جبل سمعان وأمرهم أن يشتروا من المزارعين شنبل الحنطة بسبعمائة قرش معدنية، رضي صاحب الحب أم لم يرض، وسمّى هذا البيع والشراء «سربست مبايعة» أي بيع بالحرية، فكان رجال الدرك الذين أرسلهم لهذه المهمة متى ظفروا بحنطة يأخذوها من صاحبها على هذا السعر، رضي أم لم يرض، ثم يحملوا ما يشترونه ويرسلوه إلى المحل الذي عيّنه الوالي وهو يقدّمه إلى الألمان على سعر ١٢٠٠ قرش حسبما تعهّد لهم، وقد ربح الوالي «بدري بك» من هذه المسألة أرباحاً طائلة تعدّ بعشرات الألوف من الليرات، ولو أنه كان يسمح بمقدار من هذه الأرباح إلى الفقراء لكان يخفّف عنه ذلك لغط الناس، الذي كان أقلّه قولهم فيه: «هذا لم يجيء والياً وإنما جاء تاجراً»، وكان يزيد لغطهم به حينما يرونه وهو يربح هذه الأموال مارّاً في الشوارع متكئاً على أريكته في سيارته، والفقراء من جهتي الجادّة يضجون ويصيحون بكلمة «جوعان»، ومنهم من مات ومنهم من أسكته

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص445.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص454.

الجوع وظل يجود بنفسه، فيمر حضرته ويرى هذه المناظر المفزعة فلا يتحرك فيه دم الإنسانية بل تراه كأنه يتفرج على شيء تلذّ به النفس لغرابة منظره[1].

لقد بلغ في سنة (1336هـ/ 1917م) عدد من مات في العراق وسوريا من الأمراض والمجاعة بسبب سياسات العثمانيين 150 ألف نسمة، مما دفع النساء إلى التهام جثث الأطفال، فحكم على إحدى النساء في الموصل وعلى أخرى في طرابلس الشام بالإعدام بسبب ذلك، ولم يشفع لهما بؤسهما الذي كان العامل الحقيقي للإقدام على ما فعلتاه[2].

ج ـ نموذج إدارة جمال باشا للجيش الرابع في الشام زمن الحرب العالمية الأولى

تم منح جمال باشا صلاحيات مطلقة فأضحى غير مقيد باستشارة أحد، مستبداً برأيه والويل لمن يعارضه، وقد توصل إلى أن جعل أصغر رأس في الجندية (أونباشي = آمر عشرة) يعدم من تلقاء نفسه الجندي الفارّ حيثما وجده، ويكتفي بالإخبار عنه إلى رئيسه إخباراً بسيطاً فقط[3]، وفي أول سنة (1333هـ/ 1915م) وصل جمال باشا إلى حلب وكان أول قرار اتخذه هو أن أصدر أمره إلى جلال بك والي حلب بأن يحمل الناس طوعاً أو كرهاً على العمل بإصلاح طريق المركبات في جهة «راجو» ليشتغلوا كعملة في طريق سكة حديد بغداد، فأرهق الوالي الناس وأزعجهم بالسفر إلى تلك الجهة حتى إن الكثيرين منهم أيقظوه من فراشه ليلاً وساقوه إلى جهة راجو دون غطاء ولا وطاء، فمنهم من سار مشياً على قدميه، ومنهم من أمكنه أن يركب دابة وكانوا زهاء ألف إنسان، ولما وصلوا إلى راجو لم يروا فيها مأوى يأوون إليه ولا شيئاً يقتاتون به ولا أداة كالمعول والمسحاة يشتغلون بها. وجدوا هناك بعض الضباط العسكريين فلما رأوا تلك الجموع مقبلة عليهم بادروهم بالسبّ والشتم وقالوا لهم: «ما عندنا لكم طعام ولا مأوى ولا أدوات تشتغلون بها، فمن شاء منكم

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص485-486.

(2) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص233.

(3) مرآة الشام، عبد العزيز العظمة، ص219.

أن يرجع إلى حلب فليرجع ومن شاء فليبق هنا حتى يموت، فعادوا إلى حلب على أسوأ حالة، وقد عرى أكثرهم الذّرب[1] من برد الخريف ووخامة الهواء. وعدّت هذه القضية أول فلتة من فلتات جمال باشا وأول سبب موجب لنفرة القلوب منه[2].

وأما عن حادثة قيادته لحملة قناة السويس سنة (1334هـ/ 1916م) فمما رصده المؤرخ الغزي الحلبي عن تناقض جمال باشا في بيان هدفه الحقيقي عن هذه الحملة فيقول: ((سطّر فيه من عبارات جمال باشا أن الحملة ليست مقصودة لذاتها بل الغاية منها محض مظاهرة يقصد منها الاستطلاع على قوات العدو وإلفات نظر تركيا إلى ما يجب عليها تداركه وإعداده لحملة أخرى، إذ يمر بذلك الباحث من عبارات جمال باشا ما يفهم منه أن الحملة مقصودة لذاتها لأن الغاية منها الفتح والاستيلاء.

فمن عبارات الشق الأول، قول جمال باشا بعد فشل الحملة: «فلو كتب لنا النجاح لهذا المشروع الذي هو محض مظاهرة مصحوبة بقوة عسكرية لاعتبرناه فألاً حسناً لتحرير الإسلام وتخليص الإمبراطورية العثمانية»، وقوله: «إن المشروع إنما كان محض استطلاع هجومي على القناة لمعرفة الموادّ التي لدى العدو وما نحتاجه نحن أنفسنا من المواد لعبور القناة. وبما أننا أدركنا غايتنا تماماً فالأصوب أن ننسحب... إلخ».

ومن عبارات الشق الثاني، قول جمال معرباً عن هواجس نفسه إبان السير في صحراء التيه: «ونحن نواصل السير بالليل على ضوء القمر، كان قلبي مفعماً بالكآبة الممزوجة بالأمل الكبير في النجاح كلما رددت الموسيقى أنشودة الراية الحمراء تخفق فوق القاهرة، والتي على وقعها شقّت الصفوف الزاحفة طريقها في ذلك القفر الذي لا نهاية له».

يقول الغزي الحلبي معلقاً: الذي يتبادر للذهن أن الغاية كانت من هذه الحملة هو الفتح والاستيلاء لا التمهيد لحملة أخرى، وذلك أن التأهب لها كان عظيماً لا

---

(1) مرض يعرض للمعدة فلا تهضم الطعام ويفسد فيها فلا تمسكه.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص441-442.

تحتاجه فيما لو كان الغرض منها محض استطلاع واستكشاف، غير أن هذا التأهب وإن كان عظيماً فهو بلا ريب دون ما تحتاجه حملة يقصد منها الهجوم على قناة السويس لأجل الاستيلاء على مصر وسلبها من يد أعظم دولة في العالم، بل كان من أقلّ ما يلزم لهذه الحملة في اجتيازها إلى برّ مصر أن تردم الترعة ويدخل منها جيش كثير العدد إلى برّ مصر ويبقى نظيره في برية الشام لعرقلة سير المدرّعات الإنكليزية الضخمة، ورميها بقنابل المدافع التي هي من عيارات واسعة، كما أشار إليه نفس جمال باشا بعد فشل حملته ومحاولة القائد الألماني إعادة هجوم الحملة مرة ثانية.

ومما يدل على أن الحملة كان المقصود منها الفتح والاستيلاء هو تيقن جمال بنجاحها وأنه لا بد وأن يدخل إلى مصر ظافراً منصوراً، بدليل إعداده جماعة تناط بهم خدمة الدرك في مصر واستحضاره وهو في حلب ملابس لهم، الأمر الدالّ على أنه كان غير شاكّ ولا مرتاب مطلقاً في فوز حملته وتكليل مساعيه بالفلاح والنجاح.

أما عباراته التي مفهومها بأن الحملة كانت الغاية منها تمهيداً لحملة أخرى، فإنما فاه بها بعد فشلها تخلصاً من رميه بسهام الملام على تقصيره في إعداد ما يلزم لهذه الحملة من الجيوش الضخمة والمهمات الوافرة والتدابير الصائبة التي بدونها لا تجوز المغامرة في تيار هذا الخطر العظيم))[1].

هذا وجمال باشا وقتها كان معه عاهرة خاصة به في سوريا ونقلها معه إلى فلسطين كان يصرف عليها الأموال الطائلة[2].

وبعد هذه النكسة وغيرها من النكسات تم عزل جمال باشا فوصل إلى حلب معزولاً من القائدية العامة، وألقى في بعض الأندية خطاباً أوهم به الناس أنه لم يعزل وإنما هو عازم على السفر إلى الآستانة لبعض شؤون مهمة، وأنه عما قريب يعود إلى وظيفته، وكأنه أراد بهذا الإيهام بقاء مهابته في النفوس كيلا يتجرّأ أحد على اغتياله[3].

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص466 ـ 468.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص525.

(3) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص484.

لقد أهمل جمال باشا كافة الوسائل اللوجستية في حملته على السويس، وما إن وصل حتى اكتشف جمال باشا أن جنوده لا يستطيعون استخدام الجسور العائمة التي أحضرها الألمان للعبور ذلك لأنهم لم يتدربوا عليها، ومع ذلك فأصدر أوامر الهجوم الذي انتبه له الإنجليز ففتحوا نيران أسلحتهم المتطورة ليخسر 10 ٪ من مجموع قواته وليأمر قواته بالانسحاب حتى سوريا، وهذا ما جعل القيادة العسكرية التركية موضع تهكم وسخرية من الحلفاء[1].

وتجدر الإشارة أن جمال باشا حين وقعت المذابح الأرمنية بأمر أنور باشا وطلعت باشا، انفرد من بين أعضاء القيادة الثلاثية لحزب تركيا الفتاة في اتخاذ خطوات لتبرئة نفسه من المجازر الأرمنية، وهدفه الظاهر هو الإبقاء على قنوات مفتوحة مع دول الحلفاء، إذ إنه في نهاية عام (1334هـ/ 1915م) حين كانت تقع المجازر الأرمنية اقترح جمال باشا أن يستولي على العرش العثماني لنفسه بمساعدة الحلفاء، فاستخدم الجمعية السياسية الأرمنية الرئيسية والتي تدعى «داشناق ـ تسوتيوم = الاتحاد الثوري الأرمني»، ويبدو أنه كان بعمله هذا يستند إلى اعتقاد خاطئ بأن إنقاذ الأرمن كعمل متميز عن مجرد استغلال محنتهم لأغراض دعائية هو هدف هام من أهداف الحلفاء، وفي نفس العام أخبر الدكتور زافرييف وهو مبعوث الداشناق لدى الحلفاء للحكومة الروسية أن جمال باشا مستعد للإطاحة بالحكومة العثمانية...، فكانت شروط جمال باشا التي عرضها على سازانوف الروسي تهدف لقيام تركيا حرة مستقلة «تضم سوريا وبلاد الرافدين وأرمينيا المسيحية وكيليكيا وكردستان كولايات ذات حكم ذاتي» ويكون حاكمها الأعلى جمال نفسه بصفة سلطان، وفي نفس الوقت وافق جمال على الطلب الروسي في أن تكون القسطنطينية والدردنيل لروسيا، فوافق الروس ورفضت فرنسا الاقتراح في العام التالي وأصرت على أن تكون كيليكيا وسوريا الكبرى من نصيبها، كما كانت بريطانيا غير متشجعة لهذا الأمر[2].

---

(1) سلام ما بعده سلام، ديفيد فرومكين، ترجمة أسعد كامل إلياس، ص 134.

(2) سلام ما بعده سلام، ديفيد فرومكين، ترجمة أسعد كامل إلياس، ص 238 ـ 239.

د ـ ما حققه الموظفون العثمانيون من أرباح على حساب أهل الشام زمن الحرب العالمية الأولى

لقد ازداد الأشرار المستخدمون من الملكيين والعسكريين، ازداد تجاهرهم بالرشوة والتسلط على أموال الناس والدولة، فعمّ فسادهم وكثر فجورهم. وكان المستخدمون في محطات السكك الحديدية أعظم الجميع تكالباً وأشدهم شرهاً في سلب الأموال، كانوا لا يمكّنون تاجراً من شحن بضاعته إلى جهة ما إلا بعد أن يأخذوا منه رشوة ومبلغاً يكفي شرههم وإلا قالوا له: «الشحن ممنوع» وكان كثيرون من التجار تضطرهم الحال إلى أن يشركوا معهم في أرباحهم معتمد المحطة المعروف باسم «القوميسير» وإلا بقيت بضاعتهم مطروحة على الأرض، وكثيراً ما كان القوميسير نفسه يتاجر بالبضائع لحسابه فيشحن إلى بيروت أو دمشق أو استانبول بضاعة من البضائع التي تربح كثيراً لأن غيره لا يقدر على شحنها، فيربح من تلك البضاعة أرباحاً طائلة يختص بها وحده، وربما كان يشرك معه في هذا الربح أحد كبار الموظفين إسكاتاً له، ويتحدث الناس عن أحد القوميسيرية أنه جمع مئات ألوف من الليرات بواسطة هذه الوظيفة، أما أمراء العسكرية فجميعهم إلا قليلاً منهم لم يألوا جهداً بسلب أموال الدولة والرعية، منهم من كان متسلطاً على متعهدي الأرزاق العسكرية، ومنهم من كان موكولاً إليه شراء الدوابّ أو غيرها من لوازم الحرب، ومنهم من كان مأموراً بالديوان العرفي أو معيّناً كناظر على استلام الحبوب أو الدقيق أو الخبز أو الحطب أو غير ذلك من الخدم والوظائف التي لصاحبها سلطة ونفوذ في جماعة التجار أو الزراع أو الصناع، فكان كل واحد من أولئك المأمورين لا يمضي وصلاً ولا يصدق على عمل من هذه الأعمال إلا بعد أن يأخذ القدر الذي يرغبه ويرضيه.

وكان الموظفون على أهراء الحبوب العشرية لا يتسلمون الحب ممن يقدمه إليهم إلا مغربلاً خالصاً من كل غشّ، ويأخذون منه الثمانية عشرة، ثم يخلطون الحب تراباً ومدراً عشرة أو عشرين في المائة، وحين تسليمه ينقصون وزنه عشرة

و عشرين في المائة، يفعلون هذا علناً دون مبالاة من أحد، لأن من يخافون سيطرته عينهم قد سدّوا فمه وأعموا عينه بمقدار ما يرضيه من المال مهما كان كثيراً، لأن لأهراء قد يزيد فيه من الغلة نحو ألف شنبل أو أكثر، فإذا فرضنا أن حافظ الأهراء ـع كل شنبل بخمسمائة قرش يحصل في يده من النقود ما مجموعه نصف مليون من القروش، وهو مبلغ كبير يشبعه هو وآمريه.

والخلاصة أن كل مستخدم في الملكية أو العسكرية من كبير وصغير سوى قليل منهم قد جمع في أيام هذه الحرب ثروة مدهشة طغى من أجلها وبغى وامتطى خيول لسرف والترف ومشى في الأرض مرحاً، وتمنى أن تمتدّ مدة هذه الحرب ما دام حياً.

وكنت إذا مررت على حوانيت صاغة الحلي تراها غاصة بنساء الضباط والأمراء و لموظفين، فكان الصاغة يشتغلون في الليل والنهار ولا يتاح لهم أن يقدموا الحلي لى طلابه في الوقت المطلوب، وكان كثير من الموظفين الموكلين على الأرزاق لعسكرية يقصدهم التجار سراً ويشترون منهم أنواع البضائع بأبخس الأثمان(1).

وبلغ تسلّط المأمورين العديمي الإنصاف من كل صنف خصوصاً الشرطة ورجال الدرك على التجار وفقراء الباعة، بتكليفهم إياهم أن يبيعوا منهم بضائعهم بعملة من الورق النقدي على أسعار النقود المعدنية الذهبية والفضية، وأن يسددوا ما يزيد لهم من قيمة الورقة بنقود معدنية على السعر المعتبر عند الحكومة، فمثلاً: يشتري شرطي رطل خبز من امرأة فقيرة بثلاثين قرشاً حسب تنبيه الحكومة فيدفع لها ورقة نقدية سعرها عند الحكومة مائة قرش، وسعرها في التجارة ثلاثون قرشاً، فيكلفها أن تقطع عليه ثلاثين قرشاً وهي قيمة الخبز وتدفع له الباقي وهو سبعون قرشاً نقوداً معدنية، فتخسر سبعين قرشاً وهو مبلغ يستغرق جميع رأسمالها، وكان لكثير من الضباط والمأمورين العثمانيين يكلفون التجار بأن يصرفوا لهم الورق لنقدي بالنقود الذهبية رأساً برأس، فإذا امتنع التاجر عن إجابة طلبهم أهانوه

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص487 -489.

وهددوه، وكان الناس يخافون من الضباط خوفاً شديداً لأن كل واحد منهم مستبد بعمله مع الرعية يمكنه أن يتصرف بهم كيفما شاء[1].

أما تسلطهم على أهل القرى فكان ما يتسبب بها أراذل جباة الأموال رجال الدرك المعروفون بالجندرمة من سوء معاملة أهل القرى وتسلطهم عليهم بالسب والضرب بحجة أنهم يتقاضون منهم المتأخر في ذممهم من مرتّبات الدولة عليهم كالأعشار، ورسوم الأملاك المعروفة بالويركو، والإعانات التي تجبى من الناس بأسماء مختلفة كقولهم: إعانة الكساوي الشتوية للعساكر الشاهانية، وإعانة الأسطول، والإعانة الملّيّة وإعانة المهاجرين، وغير ذلك من الإعانات المختلفة الأسماء المتحدة المعنى، لأن جميعها كانت ترمي إلى غرض واحد وهو امتصاص دم الأهلين واستنزاف أموالهم، وقلما يمضي شهر واحد إلا ويظهر فيه شيء من هذه الإعانات، فكان جباة الأموال ورجال الدرك المتقدم ذكرهم يتوجهون إلى القرى بحجة تقاضي هذه الأموال من أهلها، فيقبلون على القرية وقد قبضوا على السياط بأيديهم، فيستقبلهم أهل القرية لينزلوهم عن دوابّهم ويأخذوهم إلى دار ضيافتهم، فلا يكون سلام أولئك الظلمة عليهم سوى إعمال السياط في أجسامهم وسبّهم ومخاطبتهم بأقبح لسان، وأول شيء يطلبونه من القروي أن يقدّم العلف لدوابّهم، فإذا لم يكن عنده شعير كلفوه أن يقدم لها علفاً من مؤنته التي تتوقف عليها حياته، ثم يكلفونه أن يقدم إليهم طعامهم من اللحوم والدجاج والبيض وغيرها من الأطعمة التي يندر وجودها عنده في أيام هذه الحرب، فإذا لم يقدر أهل القرية أن يتداركوا لهم هذه المآكل وقدّموا لهم من طعامهم المعتاد قام أولئك الظلمة عليهم وأوسعوهم ضرباً وشتماً، ثم هجموا على ما يرونه في القرية سارحاً من الدجاج والربائط التي يستخرج منها أهلها أدمهم الضروري، فيذبحونها ويأمرونهم بطبخها وتقديمها إليهم.

وإذا بصر هؤلاء اللصوص في بيت من بيوت القرية بما يعجبهم من البسط

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص525 ـ 526.

واللَّبابيد أخذوه كأنه غنيمة من مال حربي، ثم يطلبون المتأخر على القرية من الأموال التي تقدم ذكرها، فيجمع لهم المختار من أهل القرية ما يقدر على جمعه من النقود ويدفعها لهم رشوة على سكوتهم عن طلب المتأخر عندهم من الأموال التي يعجزون عن وفائها لفقرهم بسبب تسلط الحكومة عليهم، وإذا كان أهل القرية لا يجدون ما يرشون به هؤلاء اللصوص فلا تسل حينئذ عما يفعلونه بهم من المظالم والفظائع، فربما كانوا يأتون بالرجل ويشدّونه بالحبال ويدهنون وجهه دبساً ويوقفونه في ضحّ الشمس، وربما ضربوه ضرباً مبرّحاً ونتفوا لحيته ولطخوها بالقذر، وقد يهرب رجال القرية من وجوههم فلا يبقى فيها سوى النساء والأطفال، وحينئذ يأتون بالمرأة المصونة ويطرحونها على الأرض ويرفعون رجليها للضرب فتبدو سوأتها لتقرّ لهم عن مكان رجل بيتها، وربما مسّ بعضهم شرفها، ثم يهجمون على البيوت ويستخرجون ما يجدونه فيها من المؤنة فيأكلون منه قدر شبعهم ويضعون الباقي في حقائبهم، ولهذه الأعمال الفظيعة خرب الكثير من القرى في الجهات الشرقية والجنوبية وغيرهما من ولاية حلب وجلا أهلها عنها، وأصبحت خراباً يباباً لا أنيس فيها ولا جليس(1).

هـ-الفرق بين العسكر العثماني والعسكر الألماني

لقد كان العسكر العثمانيون يخرجون أسراً كثيرة من أماكنهم جبراً وقسراً ويحولونها مسكناً لضابط أو مستشفى، أو محلاً لإقامة العساكر أو مستودعاً للذخائر والمهمات، وكانت جهة العسكرية لا تمهل سكان هذه المحلات غير مدة قليلة بحيث لا يمكنهم أن يتمكنوا في خلالها من أن يظفروا بمكان يأوون إليه، فمتى انقضت مدة المهلة يهجم الجنود على المحل ويخرجون منه أهله ويأخذونه مجاناً بلا أجرة، وربما دفعوا لصاحبه بعد عناء طويل أجرة ورقاً نقدياً لا تبلغ خمس أجرته الحقيقية بل هي لا تفي بما هو محتّم على المحل من الضرائب الأميرية التي لا بد من دفعها، سواء انتفع به صاحبه أم لم ينتفع، ثم لا تسل عما يجري

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص538 ـ 540.

على المحل الذي يحتله العسكريون من تحطيم البلاط وتكسير الملاط، وتشويهه بالدخان وحرق أغلاقه وتحطيم زجاجه، هذا ما كانت تفعله في المحلات المذكورة عساكر الأتراك، أما عساكر الألمان فإنهم كانوا يأخذون المحلات اللازمة لهم من أهلها برضاهم وحسن اختيارهم ويدفعون لهم أجرة مثلها وزيادة، وهم مع ذلك محافظون على عمرانها بل ربما صرفوا على تحسينها شيئاً من أموالهم، فلذا كان الناس يرغبون معاملتهم ولا يمتنعون عن إجابة طلباتهم[1]،

و ـ إفساح العثمانيين للبغاء وممارسته

تصور والدولة في حالة حرب عامة خصصت لها نفيراً عاماً لكل الشباب وأعلنوا له الجهاد العام لكنها تفتتح بيوت الدعارة وتكثر منها، لا بل الأدهى من هذا والأشنع أن صارت الحكومة العثمانية نفسها تساوم زوجات من ذهب أزواجهن أو ماتوا لقاء تسليم مرتبات الغائبين أو المتوفين في أعراضهنّ.

يقول الغزي الحلبي: ((افتتحت رسمياً في مدينة حلب فقط ما ينوف على مئتي بيت للدعارة يجمعها اسم «المنزول» أي المأخور هذا عدا عن مئات بيوت العهر الغير رسمية التي كانت متفرقة في المحلات بين البيوت والمنازل التي يسكنها أهل العرض والناموس، وكان الإنسان إذا رفع خبر بيت من هذه البيوت المدنسة إلى الحاكم لينقل أهله إلى «المنزول» بحسب أحكام القانون يكون جواب الحاكم قوله له: «ليس لنا أن نخرج صاحبة هذا البيت من بيتها» إذا لم يظهر منها لجيرانها «زررتي» يعني بهذه الكلمة فتنة أو استعمال سلاح أو تلويث باب دار جار أما ما دامت تجري شؤونها، ولا يظهر بسببها للجيران شيء من الإضرار المذكورة فليس لنا عليها من سبيل، على أن الذي كان يدافع عن أمثال هذه البيوت ويقف في وجه المشتكين منها هم رجال الشرطة أو الضباط العسكريون، لأنهم هم الذين كانوا يترددون عليها للعهر، أو كانوا يأخذون من كل بيت منها راتباً أسبوعياً ليدافعوا عنها تجاه أهل المحلة ويحموها ممن يسيء معاملتها من الزبائن، فكان أهل العرض والشرف

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص526.

المجاورون هذه البيوت المدنسة يتكبدون كل ضرر من جوارهم، ويسلبون الراحة والقرار في الحرص على حريمهم وبناتهم كيلا يلحقهن شيء من فساد الأخلاق بسبب الجوار، الأمر الذي أصيب به كثير من الناس وأصبحوا منكسي الرأس، وبينما كان الناس يتضجرون من كثرة المومسات ووفور بيوت الريبة، إذ أصبحوا وهم في أواخر أيام هذه الحرب فرأوا في محلة «بحسيتا» بيوتـًا علّق على أبوابها ألواح كتب فيها «ملاقاتخانه» نومرو «كذا»، أي محلّ لقاء، فسألنا عن المراد من هذه البيوت، فقيل لنا: المراد منها تسهيل الوصول إلى المحبوب لذوي الهيئات الذين يتحاشون الدخول إلى «المنزول»، فعجبنا من اعتناء الحكومة بهذه الأمور الرذيلة، في الوقت الذي تقضي فيه عليها السياسة فضلاً عن الدين أن يكون تباعدها عنها فوق كل تباعد رعاية لعواطف الرعايا المسلمين، والغريب أن المراجع التي كان يلجأ إليها المشتكي من هذه الأحوال السيئة أصبحت مراكزاً للمومسات ومصائد لاقتناص الحرائر وإيقاعهن في شبكات الفجور، فقلما كان الإنسان إذا راجع المخفر للتشكي من هذه الأحوال أن لا يرى فيه عاهرة أعدّت لرئيس المخفر أو لأحد مقرّبيه، أو يرى فيه حرّة لها حاجة عند هذا الرئيس قد أمسكها وماطلها لينال منها أربه أجرة له على قضاء حاجتها، فإما أن تضحي شرفها وإما أن تخسر حاجتها.

وكانت نساء العساكر اللواتي يأخذن الرواتب الشهرية من الحكومة في أثناء غياب أوليائهن عرضة لبذل شرفهن إلى الشرطة المنوط بهم التصديق على حاجتهن للمعاش، وإلى جباة الأموال المعروفين بالتّحصلداريّة وجماعة كتاب الديوان، فكم من محصنة من هؤلاء النسوة اضطرت أن تبذل صيانها لأمثال هؤلاء لتأخذ مرتّبها الشهري الحقير الذي لا يفي باقتياتها سوى يومين من الشهر، وكم جرّت الحاجة أمثال هؤلاء النسوة إلى منتهى درجات التبذل، حتى صرن يجلسن في الشوارع والطرقات عرضة لخطّاب العهر ينلن منهم دريهمات يصرفنها على القوت الذي يحفظ عليهن رمقهن، ومن هؤلاء النسوة من يعز عليهن شرفهن فلم يرضين أن يحفظن رمقهن ببذل شرفهن، فاخترن ما هو أخفّ وطأة من هذا وصرن يتعاطين السرقة بأنواع الحيل والدسائس فينالهن بسبب هذه المهنة من المكروه والإهانة ما

لا يعلمه إلا الله تعالى، ومنهن من لم ترض بهذا ولا بهذا بل حملها شرف نفسها على أن تحفظ رمقها بالتسوّل والجلوس في الشوارع، ومدّ يدها إلى استعطاف المارّين والعابرين، فكانت تقضي سائر نهارها ولا تجمع قيمة خمسين درهماً من الخبز لأن قيمة مائة درهم منه بلغت ستة قروش.

كان الإنسان السخيّ يتصدق قبل هذه الحرب على واحدة من أمثال هؤلاء الفقيرات بربع القرش، فتعدّ صدقته كثيرة لأن أكثر الناس يتصدق أحدهم على أمثالها بثمن القرش أو بنصف ثمن القرش، وكانت الفقيرة تعيش من هذه الصدقة الطفيفة عيشة كافلة حياتها واقية نفسها من كوارث السغب وكواسر العطب، أما بعد حدوث هذه الحرب وارتقاء أسعار الأقوات في أثنائها إلى عشرين ضعفا عمّا كانت عليه قبلها، صار ذلك الإنسان يتصدق على أمثال تلك الفقيرات بربع القرش، فترى الفقيرة صدقته جزئية لأنها مهما أعانها الحظ لا يمكنها أن تجمع في يومها ثلاثين ربعاً جَمْعُها سبعة قروش ونصف، وهي قيمة مائة وعشرين درهماً من الخبز، وهو مقدار لا يكفيها وحدها فضلاً عن ولدها أو أولادها المتعددين، فكانت هذه المسكينة تعجّ وتضجّ طول نهارها بل إلى وقت العتمة، وهي تستجير وتستغيث وتنادي بأعلى صوتها: «جوعانه جوعانه يا أهل الخير» فلا تجد لها راحماً ولا مغيثاً، حتى كأن الشفقة قد نزعت من القلوب، ثم لا تلبث هذه المنكودة الحظّ حتى يدبّ الضعف في جسمها وأجسام أولادها، ويستولي عليهم المرض ويكونون في النهاية فريسة الجوع، كل هذا وأكثر كبار المأمورين من ملكيين وعسكريين يجمعون ألوف الليرات بالتسلط على أرزاق العساكر وأموال الدولة والرعية بأنواع أساليب السلب والنهب ويصرفون ما عزّ وهان من ذهبهم الرنان على شراء الحليّ والحلل لنسائهم، والتغالي فيما يقدمونه لبطونهم وفروجهم، ولا تأخذهم رحمة ولا تهزهم شكوى في تعاسة هؤلاء الفقراء الذين تصدع أصواتهم شمّ الجبال، وتمطر على أولي العواطف الشريفة وابل الوبال والنكال[1].

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص528.

ز ـ تشكك مسلمي الهند من إسلام العثمانيين

وهذا أمر جدير ذكره ذلك أنهم أي العثمانيون تحمسوا في البداية لدعاوى تـدنيا والعثمانيين بالجهاد العام وأن الدولة العثمانية هي خلافة المسلمين، لكن هذه الخلافة المزعومة طبعت لرجل يقال له الشيخ عبيد اللّه كتاباً باللغة التركية سماه «قوم جَديد» أتى فيه بأمور لا يرضاها الحريصون على معتقداتهم الدينية، وكان نشر هذا الكتاب قبل الحرب بمدة قليلة، أي كان نشره في الوقت الذي يجب فيه نشر كتاب ديني ترضاه الخاصة وتقبل عليه العامة، ويصحح اعتقادهم بصلاح دولتهم وصدق إسلاميتها وتعصبها للدين وأهله، ويقال إن هذا الكتاب كان من أكبر العوامل التي زعزعت اعتقاد مسلمي الهند في الدولة العثمانية وجعلتهم يشكّون في صدق إسلاميتها قائلين: «لولا تشوه إسلاميتها لما كانت ترضى بطبع هذا الكتاب وتسعى بنشره»[1].

ح ـ بغض الأتراك للعرب:

ورغم أنهم على مشارف حرب عالمية وهم في حاجة لتكاتف العناصر والقوميات التي تتكون منها دولتهم لتجاوز هذه المرحلة العصيبة والتي قد تودي بهم في مهب الريح وهو ما كان، إلا أن العقلية العنجهية المنفوخة ما زالت فيهم والنظرة الازدرائية واحتقار العرب في نفوسهم أصل له جذور.

فمن الأمور التي كانت تنفّر قلوب أهل البلاد العربية وتسيء ظنونهم بنوايا الدولة العثمانية: ما كانوا يسمعونه من وقت إلى آخر من الألفاظ القبيحة التي يفوه بها سفهاء الأتراك من مذمة أبناء العرب وشتمهم وسبهم بكل صراحة، وقذفهم العرب بالغدر والخيانة وتهديدهم بالمهلكات في مستقبل أيامهم، وكنا نسمع هذا الكلام وأشباهه من الأتراك المعدودين من عقلائهم فضلاً عما كنا نسمعه من غوغائهم وجهالهم حتى من بعض النساء والصبيان، وهذا كله عدا ما كنا نراه صريحاً واضحاً في الصحف التركية من العبارات الدالة على استخفاف الأتراك بالعرب وقلة اكتراثهم بصداقتهم.[2]

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص531.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص526-527.

وما حوته صدورهم من بغض للعرب ترجمته جوارحهم في جرائم وحشية يندى لها الجبين

ففي قرية مثل طفس في حوران جنوب سوريا التي منعت العثمانيين من المرور بقريتهم وقاوموهم فما كان من العثمانيين إلا أن قصفوها بالمدافع والرشاشات وأحدثوا فيها مجزرة شنيعة، فتوجه طلال حريذين شيخ طفس غاضباً نحو العثمانيين ومحتجاً لما فعلوه بطفس فيتم قتله بالرصاص وكان ذلك سنة (1336هـ/ 1918م)[1].

ولقد عثر بعض الضباط العرب عام (1330هـ/ 1912م) في منطقة بولاير على رسالة من أحد زعماء الاتحاديين موجهة إلى قائد اتحادي كبير جاء فيها: ((عرّضوا العرب لرصاص العدو، واعملوا على التخلص منهم لأن قتلهم يفيدنا، أما الكرد فاحتفظوا بهم لأنهم يلزمون لنا في بلاد الأرمن))[2].

ط ـ جمال باشا وغدره برجال الجمعية اللامركزية وموقف ألمانيا من ذلك

وهذه داهية الدواهي التي فعلها العثمانيون في شباب سوريا وبلاد الشام عامة والعراق معها وأول سفربرلك دشنه العثمانيون كان في سنة (1334هـ/ 1916م) حين أجلى جمال باشا بعض أسر كريمة عن دمشق لقرابة بينهم وبين بعض المقتولين من زعماء الجمعية اللامركزية وقد قتل منهم جمال باشا 21 شخصاً، وهي التي قبل 4 سنوات عقدت في مدينة باريس مؤتمراً عربياً للمفاوضة في طلب الحاكمية اللامركزية للبلاد السورية تحت سيادة الدولة العثمانية، أجلاها جمال باشا إلى جهات الأناضول، وأجلى من حلب أسرة محترمة لأن جندياً من ذوي قرابتها التحق بجيوش حضرة الشريف، فأجلاها إلى مدينة قرق كليسا في ولاية أدرنة[3].

---

(1) حوران في العهد العثماني، صهيب محمد المقداد، ص81.

(2) أكراد الدولة العثمانية تاريخهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، د. أحمد محمد أحمد، ص336.

(3) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص470-471.

يقول الغزي الحلبي حول هذا الأمر: ((إن أهل هذه البلاد قد نسوا مناظر ـمقتولين والمصلوبين، لأنهم مضى عليهم زهاء ستين سنة ولم يروا إنساناً معلّقاً عـى جذع، فما راعهم في هذه الأيام إلا مناظر المعلّقين كل يوم على جذع لأقلّ ـسـب، فاشتد عليهم هذا الحال ونفرت قلوبهم من هذه الدولة نفرة لا رجوع بعدها، ـكن لا يمضي علينا أيام قلائل إلا ونسمع فرقعة البنادق التي كانت ترشق رصاصها عـى الفارّين من العساكر فنأسف عليهم، غير أننا لا نلبث أن يزول أسفنا ونرى أنهم عـوقبوا بما يستحقونه، ثم وردت علينا صحف بيروت تخبر بتعليق جماعة من ـشبيبة العربية فيها، اتّهموا بالمروق على الدولة والسعي بأن يستظلوا براية غيرها، ـستعظمنا هذا الخبر أولاً ثم قلنا: لعل الذي اتّهموا به أمر واقع، ثم لم يمض سوى قـيـل من الأيام حتى سمعنا بإلقاء القبض على جماعة كانوا نسبوا إلى جمعية عربية عقدت في مدينة باريس بعد حرب طرابلس الغرب تضم إليها زهرة من أبناء العرب مـسلمين ومسيحيين، أكثرهم من جالية البلاد العثمانية اللاجئين إلى مصر وباريس ولـندره «لندن» وأمريكا، وكان الرئيس على هذه الجمعية عبد الحميد الزهراوي، وقد طَبَعَتْ كتاباً أثبتت فيه نبأ كل ما أجرته، ونسخت كل ما قالته في جلساتها، مع بيان ـسماء من حضر إليها أو كاتبها على بعد، ممن رغب الانضمام إليها، وسطرت غير ذلك من الفصول والمقالات الصريحة المشعرة بالغرض من انعقاد هذه الجمعية وأحوالها ومجرياتها، وهو كتاب كبير يستغرق زهاء مئتي صحيفة، تدل مقاصده ظاهراً على أن هذه الجمعية لا تطلب من الدولة العثمانية سوى منح البلاد العربية اللامركزية على شرط بقائها تحت العلم العثماني، حتى إن واحداً من المتطرفين من رجال هذه الجمعية أشار في كلامه إلى لزوم انفكاك هذه البلاد عن العثمانية بتاتاً والانضواء تحت راية دولة أخرى، فرد عليه الجميع كلامه وقالوا: لا نرضى أن يظلنا غير راية الهلال، فهذا ما يدل عليه ظاهر مقاصد هذه الجمعية، والمفهوم من مقدمة هذا الكتاب وعبارات الخطب التي اشتمل عليها أن الذي حمل هذه الجمعية على طلب اللامركزية أمور كثيرة يطول شرحها، وخلاصتها: استئثار دولة تركيا بدخل

البلاد دون أن تترك لها منها ما يقوم بتعميرها وجعلها في عداد بلاد الأمم الراقية بمعاهدها العلمية ومعارفها العمرانية التي تثمر أطاييب الحياة لمن جناها من الأمم، وأن تركيا بسبب سوء إدارتها تركت هذه البلاد التي هي مصدر الترقي ومهد التمدن مهملة معطلة، أرضها موات وأهلها في عداد الأموات، وقد أهملت المعدات البرية والبحرية الحربية حتى أصبحت تعجز عن أقل عادية تطرأ على بلادها، فصارت مسرحاً لمطامع الدول المستعمرة، ومن جهة أخرى خصت أبناء جنسها الأتراك بالخدم العالية، وصرفتها عمن هو أجدر بها منهم من أبناء العرب الذين يتألف منهم ثلثا أهل هذه المملكة، وزد على ذلك ما هو مشاهد من مأموريها وحكّامها من الظلم والجهل وسوء الإدارة والتجاهر بالرشوة والانهماك بالرذائل، إلى غير ذلك من الأمور التي تكون عقباها بلا ريب انسلاخ هذه البلاد من يد العثمانيين إلى يد دولة أخرى لا يبقى معها خيار للناس في كيفية حكمها عليهم، فهذه خلاصة بواعث الجمعية على طلب اللامركزية، على أننا لا ننكر وجود نافخ ينفخ في نار حميّة رجال هذه الجمعية لغرض يقصده، وهم يعلمون ذلك ولا يجهلونه وإنما اضطرهم إلى الاستكانة إليه قلّة الظهير والنصير لهم عملاً بقول الشاعر:

إذا لم يكن غير الأسنة مركبا

فما حيلة المضطرّ إلا ركوبها

إن رجال هذه الجمعية لم يكونوا هم أول من أدرك سوء مصير حالة الدولة العثمانية، وأحسّ بانحطاطها إلى الدرجة الأخيرة فقنطوا من صلاحها وأيقنوا بضياع بلادها فقاموا يتحدثون في طلب اللامركزية إبقاءً لكيانها، بل البادئ بإدراك ذلك قبلهم والمتحدث به كثيرون من متبصري رجال الدولة الأتراك وعقلائهم، حتى إنهم كانوا يعلنون مداركهم هذه في صحف الإستانة ويتظاهرون باستحسان منح اللامركزية للأمة العربية وأنه أبقى على البلاد وأرفق بحالة العباد، إن اليأس من صلاح هذه الدولة في تلك الأيام قد بلغ غايته، وإن ضعفها المتناهي الذي أهاب به انكسارها في طرابلس الغرب والبلقان قد أزال ما كان لها من الهيبة والرهبة في

قلوب شعبها، فأمنوا بطشها وصار الكثير منهم ينادي علناً بلزوم اختيار دولة غربية تتولى هذه البلاد ليأمن أهلها الغوائل تحت رايتها، فكان أكثرهم يختار دولة إنكلترا، وأقلّهم يختار غيرها، صدى ضوضائهم في اختلافهم على ذلك يدوّي في أصمخة[1] ولاة الحكومة التركية فيتصامّون عنه ولا يقدرون على ردّه، فهل والحالة هذه يعدّ رجال تلك الجمعية متهوّرين؟ وهل يلامون على قيامهم لطلب اللامركزية التي هي أخفّ الضررين؟

وهب أن اللامركزيين المذكورين كانوا غير محقّين في قيامهم هذا، أفيمكن للاتحاديين أن يتبرّؤوا من وصمة الغدر بهم؟ بعد أن حلوا عقدة مؤتمرهم طوعاً حينما ألانت لهم الحكومة القول، ونادتهم بالرجوع إلى أحضانها ووعدتهم بإجابة طلبهم وأمّنتهم على أرواحهم، وأعطتهم على ذلك العهود والمواثيق، وأسندت إلى كل واحد منهم وظيفة باشرها بكل صدق وأمانة، ومضى عليه زمن طويل ولم يظهر منه أقلّ شيء يدل على سوء نيّته، وبينما كان كل واحد منهم قائماً بخدمته مثابراً على عمله في إبان الحرب العامة إذ دعي إلى الديوان العرفي المفتتح في «عاليه» فاستُوقِفَ فيه موقف خصم الدولة وعدوّها، وبعد أن ذاق في سجنه أنواع العذاب وتجرّع من كأس الذل والتضييق أمرّ من الصاب[2]، واستغرق في المحاكمة أمداً طويلاً إرغاماً له وتنكيلاً، حكم عليه بقصاص القتل تعليقاً[3].

ثم في ليلة واحدة نفذ هذا الحكم على واحد وعشرين شخصاً من رجال هذه الجمعية، علّق بعضهم في بيروت وبعضهم في دمشق، وكان الأشخاص المقتولون من مشاهير رجال سوريا وذوي العقول المنوّرة منهم، ولهم شيعة كبيرة تسير على سننهم وتقتفي آثارهم في أعمالهم وتعتقد بهم كل فضيلة وكمال.

وقد زعم جمال باشا في مذكراته أن قتل هؤلاء النفر لم يكن مبنياً على ما صدر

(1) جمع الصّماخ وهو باطن الأذن.

(2) شجر مر له عصار شديدة المرارة.

(3) أي تفيذ حكم الإعدام فيه.

منهم في مؤتمرهم الذي عقدوه في باريس، بل كان قتلهم مبنياً على أمور صدرت منهم بعد العفو عنهم حالة قيامهم في وظائفهم. على أن جمال باشا ذكر هذا ولم يذكر شيئاً مما زعم صدوره منهم بعد العفو المذكور، والحق يقال: إن إراقته دماء هؤلاء الجماعة لم يكن إلا تشفياً لغيظه من العرب، عادّاً عمله هذا فوزاً عظيماً وانتصاراً مبيناً، سمّاه به مدّاحوه والمتقربون إليه فاتح سوريا وبطل تركيا، ولو أمنوا بطشه لسمّوه بسبب هذه الجريمة مضيّع سوريا وناكب تركيا، والأمر الغريب أن جمال باشا بعد أن غدر بهؤلاء الرجال أحس بأن العرب قد نقمت عليه عمله وعدّته ظلماً وتشفياً، فأراد أن يعتذر للعرب بقتلهم ويوهمهم بأنه لم يقتلهم إلا لأنهم يستحقون القتل لجرائم صدرت منهم، فأمر أن يلفّق له كتاب تذكر فيه جرائمهم وذنوبهم التي استحقوا من أجلها القصاص، مع بيان الأعذار الشرعية والقانونية التي دعت الحكومة إلى قتلهم، فلفق له هكذا كتاب وطبع ونشر، فكان المتبصرون من قرائه يرون أن أكثر الأعذار المستند إليها في قتلهم حجَة على جمال لا حجة له، وأن باقي الأعذار المسرودة في هذا الكتاب مما لا يوجب عليهم شيئاً من العقوبة أكثر من التوبيخ أو الحبس مدة يسيرة ليس إلا، ولذا قيل إن هذا الكتاب لما اتصل خبره بالقائد العسكري الألماني معاون جمال واطلع على ما فيه بواسطة مترجمين رأى أنه مما يؤكد غدر جمال باشا وظلمه عكس المراد منه، وأنه مما يزيد نفور الرعية من تركيا ويضاعف حقدهم عليها، فأمر بجمع ذلك الكتاب وإحراقه، فجمع منه القدر الكثير وقلّت بين أيدي الناس نسخه[1].

وحين أهدى الإمبراطور غليوم قنديلاً ليعلق على قبر صلاح الدين الأيوبي وقرر أن يحتفل بوضعه في احتفالية ليلة القدر سنة (1333هـ/ 1915م)، وأن يخطب الدكتور عبد الرحمن الشاهبندر بالعربية والوالي خلوصي بالتركية والبارون أوبنهايم مندوب الإمبراطور غليوم بالفرنسية في الجامع الأموي بدمشق ويختم الاحتفال بكلمة لجمال باشا، فانتهز الشاهبندر وتحدث عن صلاح الدين وعدله

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص532 ـ 538.

وسعة صدره وإنصافه حتى في معاملة أعدائه وقال: ((وما على جمال باشا إذا أراد أن يحفظ التاريخ اسمه كما حفظ اسم صلاح الدين إلا أن يسير على منواله في العفو والرحمة والرأفة بالناس))، فما كاد ينتهي من خطابه حتى تقدم جمال باشا إلى المنبر غير متقيد بنظام الحفلة وقال: ((ليس للسلطان صلاح الدين الذي أسهب في مدحه الدكتور الشاهبندر الخليفة الوحيد في عظمته بل إن التاريخ حفظ اسم السلطان سليم بين كبار الخلفاء أيضاً مع أنه فتك بإخوته وأهله ورجال دولته لأنه وجدهم قد تآمروا عليه....))[1].

وما فات غيظ من فيظ ينبيك عن حقد أولئك القوم وسوء نفوسهم ودناءة فعالهم.

ط ـ السفربرلك العثماني في سوريا

بعد أحداث الجمعية اللامركزية وقتل أعضائها بدأ بعدها الناس بالتعوّد على الأمر وتعددت التهم ما بين تهم خيانة أو تهم فرار من العسكرية[2].

قال الغزي الحلبي: ((ثم اشتدت العسكرية في إلقاء القبض على الناس الذين هم من مواليد سنة 1280 إلى سنة 1315 رومية، فكان رجال الدرك يمشون في الأزقة والشوارع ويقبضون على الرجال بلا تفريق بين الرفيع والوضيع، وكانوا متى رأوا شاباً يستوقفوه ويطلبوا منه وثيقته فيبرزها لهم، فإن كان بحسب تفرّسهم به أهلاً لأن يستخرجوا منه شيئاً تعللوا عليه بقولهم: هذه الوثيقة قد مضى حكمها، أو هي مغلوطة أو تقليد، أو يقولوا له تذهب معنا حتى تقدمها إلى رئيس دائرة أخذ العسكر ليقيدها في سجله، أو يتعللوا عليه بغير ذلك من العلل الواهية، فلا يرى المسكين بداً من أن يدفع لهم مقدار ما استحضره وأعدّه لمثل هذه البلية من النقود ذهباً فصاعداً، فهذه حالة أهل الوثائق مع رجال الدرك، وأما الذين ليس معهم وثيقة فأولئك ممن غضب اللّه عليهم فاستحقوا من رجال الدرك كل إهانة وتعذيب، لأنهم في الحال

(1) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص175.

(2) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص478 ـ 479.

يوثقونهم في سلك الصفوف المسلسلة بالحبال ويسوقونهم أذلّاء صاغرين إلى محبس المركز، الذي هو مغارة أو مسجد قديم، غير أن هؤلاء المسلسلين الذين ربما يبلغ عددهم نحو مئة شخص أو أكثر لا يصل منهم إلى محبس المركز سوى بضعة أشخاص، وهم الذين لا يملك أحدهم خمسة قروش يرشي بها زعيم رجال الدرك ليتخلص من قبضته، فيزجّ هؤلاء الأشخاص في محبس المركز ويتركون أياماً طويلة، وربما كان المحبوس غريباً وليس له من يسأل عنه من أهله فيقاسي أنواع الجوع والبلاء، لا تتركه العسكرية يخرج من محبسه، ولا تأخذه للثكنة وتعسكره وتسوقه إلى الجهة المعيّنة لمثله، وربما بقي على هذه الحالة مدة أربعين أو خمسين يوماً فيشرف فيها على التلف، وكان الناس يسمّون رجال الدرك الذين يقبضون على الناس «أهل الحبلة» فمتى أحس بهم واحد من رأس السوق مثلاً يناد: الحبلة الحبلة. فيعدو للهرب من لم يكن معه وثيقة، واشتهر من زعماء هؤلاء الرجال جماعة بالظلم والقسوة ونالوا ثروة طائلة من هذه المهنة، وكان أحدهم قبل الحرب لا يملك شيئاً وللناس فيهم زجلات مضحكة يتغنّون بها في خلواتهم، وكان هؤلاء الرجال يأخذون الرشوة من بعض الناس مشاهرة ويدعونهم في حوانيتهم، وكانوا لا يبالغون من التجاهر بأخذ الرشوة ولا يخافون من أن يطّلع عليهم رؤساؤهم، وبسبب ذلك كان الناس يعتقدون أن رؤساء هؤلاء الزعماء شركاء معهم، ولتعلم أن تشدد العسكرية في القبض على الناس قد أضرّ بهم ضرراً عظيماً لأن أكثر مواليد السنين المذكورة كانوا يضطرون للاختفاء، فيبقون من غير كدّ ولا كسب مع أنهم أصحاب عيال وأطفال فيبيعون ما عندهم من الأثاث والثياب ليصرفوا أثمانها في قوتهم الضروري ثم ينفذ ما عندهم فتضطر عيالهم للتسوّل وربما مات أحدهم جوعاً، وكان عذرهم في الفرار من التجند ما يسمعونه ويشاهدونه من سوء حالة العساكر في مأكلهم وملبسهم وقسوة الضباط عليهم، فيرون الموت في أوطانهم أهون عليهم من الموت في جنديتهم)).[1]

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص486 ـ 487.

والسؤال كيف كان يُساق هؤلاء المغلوب على أمرهم «للسفربرلك» أو التجنيد الإلزامي؟

في حماة مثلاً جرت العادة أن يأتي موظفي الدائرة العسكرية من حماة إلى السقيلبية ليحلوا ضيوفاً على المتنفذين.

ويحكي أديب قوندراق في كتابه «السقيلبية تاريخ وذاكرة» ما قاله له طنوس رحال ((... كنت ضمن مجموعة يزيد عدد أفرادها على العشرة من أبناء السقيلبية، وكان جدك سابقاً قوندراق معنا، فقادنا العسكر العصملي حفاة من السقيلبية إلى معرة النعمان، وكان أهلنا يسيرون وراءنا يبكون ويولولون وهم يودعوننا، وأذكر أن أهالينا لحقوا بنا حتى قلعة المضيق وذابت عيونهم من كثرة البكاء، ثم عادوا أدراجهم وهم يعلمون أنهم ودعونا وداعاً لا رجاء لهم بعودة لنا من بعده.

لم نعرف طعماً للماء ولا شكلاً للطعام لعدة أيام، وبقينا نسير حتى أدميت أقدامنا، وما كان أمامنا إلا أن نموت عطشاً أو نشرب من بولنا، وقد احتفظ كل منا بقسم من بوله بعلبة معدنية كنا نستخدمها كحافظة للتتن «الدخان» لنأخذ منها عند اللزوم، لقد عجزت عن متابعة المسير، وقد أنهكني التعب وهدّ منّي الحيل لنحافة جسدي وصغر حجمي، ركلني العسكري العثماني بأقدامهم وأكَلَتْ أخماص بنادقهم من لحمي فأغمي علي وسقطت فاقداً للوعي، فتركوني طريح الثرى لاعتقادهم أني ميت بعد حين، لكن رحمة الله جلّ اسمه أنقذتني من مخالب الموت وعاودني الوعي، وعندما نظرت حولي ولم أر أحداً يممت وجهي نحو الجنوب، ورحت أركض تارة وأتخفى تارة كلما لمحت من يرتدي زياً عسكرياً إلى أن وصلت إلى أهلي بعد عناء وجوع وعطش وبقيت متخفياً عن الأنظار زمناً طويلاً.

ويكمل قوندراق ولكن هذه المرة على لسان «سليم ديبو نعمة» الذي تحدث عن وحشية العسكر العثمانيين فقال: (... كان الجنود الأتراك يحرقون من يسعل وهو حي لاعتقادهم بأنه مصاب بداء السل خوفاً من تفشي الوباء بين صفوف الجيش، كانوا يلجؤون إلى الحرق، نعم، حرق العسكر التركي بعض رفاقي وهم أحياء، وأخذوا من بقي منا بعربات قطار، ونزلنا في أرض لا نعرف اسمها وأعطونا

سلاحًا، وعلمونا كيف نستخدمه لنطلق النار على كل من يتحرك أمامنا، ثم وضعونا فوق أرض تدعى أرض البلغار «بلغاريا» التي خضنا فوقها معركة لا نعرف ضد من، وكان الجوع ألد عدو معروف نواجهه، وحدث أن حضر إلى مقربة منا عسكر غير العسكر التركي، شباب بيض الوجوه شعورهم صفراء وبيضاء وعيونهم زرقاء وهندامهم أنيق، ويضع كل منهم شارة الصليب على صدره وذراعه وعلمنا لاحقًا أنهم من الجيوش الألمانية المتحالفة مع الدولة العثمانية في الحرب، قلت في نفسي: إنهم مسيحيون مثلنا، فرسمت شارة الصليب على وجهي لأتقرب منهم، ونجحت محاولتي فقدموا لنا الطعام من معلبات وفواكه وبسكويت وأنواع أخرى من الأطعمة التي لا أعرف تسمية له).

يكمل ديبو نعمة فيقول: (يا حسرتي على من ماتوا بدون ذنب، وبدون أهداف أو غاية، كان الضباط العثمانيون يأمروننا بحمل الجرحى المصابين كي نلقي بهم في بئر معدة لهذه الغاية ولا أنسى حتى أموت كيف حملت مع شخص آخر شابًا كان ينزف دمًا نتيجة إصابة لحقت به، حملناه وهو ما يزال حيًا إلى فوهة البئر، وكان عسكري عثماني يرافقنا ببندقيته ينهرنا بفوهتها كلما توقفنا، وعندما وصلنا إلى مقربة البئر «الجحيم»، انبعثت من قاعه أصوات أنين تتقطع لها القلوب وتشيب لها هامات الأطفال، وعندما هممنا برفع الجريح لنلقي به صاح بصوت يقطع شرايين القلب «دخيلكم لا ترموني» فترددنا للحظة، وضعناه جانب البئر إذ لا حول لنا ولا قوة، ورحنا نبكي معه، نبكي عليه اليوم ونبكي على المصير المخبأ لنا في الغد، وما هي إلا لحظات وإذ بضابط تركي يهرول باتجاهنا شاهراً سلاحه في وجهنا، خاطب العسكري التركي بحدة فظننا أنه يوبخه على فعلته، لكن الظن لم يكن في مكانه، إذ أمرنا أن نسرع بإلقاء الجريح إلى أعماق البئر أو نقتل ويُلقى بنا جميعًا إلى البئر، نفذنا أمر ذلك الظالم وقلنا للجريح ونحن نهوي به إلى قاع الجحيم: «روح الله أرحملك والموت أفضل من هيك عيشي»، وبعدها جثوت أرضًا ورفعت ذراعي نحو السماء أستغفر الله على جريمة لا إرادة لنا فيها[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن جمال باشا سنة (1335هـ/ 1917م) طرد اليهود

---

(1) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص193-197.

و تعرب من سكان مدينة يافا الفلسطينية الساحلية وكان يريد نقلهم وتوطينهم في داخل سوريا(1).

ولنذكر مذبحة طفس التابعة لمحافظة درعا السورية أثناء تحرك القوات العربية وزحفها لإخراج الأتراك العثمانيين فحدث فيها ما يندى له الجبين.

فينقل لورانس قائلاً: ((حين دخلت فرقة رماحة جمال باشا لطفس وأخبرنا لأعراب بذلك، وما كدنا نطل على القرية حتى تأكد لنا صحة ذلك من رؤية النيران والحرائق ومن سماع الطلقات النارية بين الفينة والأخرى، وما هي إلا لحظات حتى بدأت تتجه نحونا جماعات بائسة من الشيوخ والنساء والأطفال لتروي لنا الكثير عن فظائع المجتاحين الذين أحرقوا القرية وفتكوا بكل حي تمكنوا منه، ومن مكان عال شاهدنا العدو يتجمع خلف البيوت ويتجه نحو قرية الشيخ مسكين، فما إن أصبح خارج القرية حتى فتحنا عليه نيران مدافعنا، وما كدنا نفعل حتى انضم إلينا نوري السعيد وعودة أبو تايه على رأس سائر القوات، وكان طلال ثائراً يرغي ويزبد لما فعله أولئك الأوباش في أبناء قريته، وبسرعة فائقة أمطرنا العدو وابلاً من الرصاص والقنابل وشتتنا شملهم ثم ساد المكان جو رهيب من الهدوء، تقدمنا بحذر فيما كان الدخان يتصاعد من القرية، وبين الأعشاب وقعت أنظارنا على ما تقشعر له الأبدان هولاً، قتلى وجرحى من نساء ورجال وشيوخ وأطفال، خراب ودمار، أهوال وفظائع كان أبشعها رؤية جسد امرأة ملقى على حائط حظيرة بشكل مرعب، الجذع إلى أعلى والرأس إلى أسفل، وقد سمرت تلك المنكودة على حائط من الطين بحربة غائصة حتى النصاب بين فخذيها العاريتين، وكان يبدو من شكل بطنها أنها حبلى، لم تكن هذه المرأة وحدها هناك فقد وجدنا حولها جثث عشرين امرأة أخرى تفنن الأوغاد في التفظيع بها... استيقظ أسد القتال عندئذ عودة أبو تايه وتمكن بمناورة بارعة أن يجر العدو «العثماني» إلى أرض رديئة ويقطع أوصاله إلى ثلاث قطع، وتولينا أمر تلك القطع الواحدة بعد الأخرى وأفنيناها عن بكرة أبيها، انتقاماً لمذبحة طفس ولمقتل طلال «الجريدين» أحد قادتنا الشجعان))(2).

---

(1) سلام ما بعده سلام، ديفيد فرومكين، ترجمة أسعد كامل إلياس، ص 344.

(2) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص251 ـ 252.

ي ـ الخروج العثماني من الشام:

وسأنقل هنا أمور تدلك على الفرق بين العرب وبين المغول العثمانيين وقارن بين كيفية أفعال العثمانيين يوم استولوا على الشام وغيرها من البلدان بأهلها وكيف فعل بهم العرب يوم استردوا الشام منهم.

فيقول الغزي الحلبي: ((وقد وقع الخوف في حلب وشاع أن العرب يصلون إليها يوم الجمعة عشرين محرم، فأخذت الجنود التركية الألمانية والجم الغفير من موظفي الحكومة العثمانية يسرعون الرحيل من حلب إلى جهات استانبول والأناضول، خوفاً من وقوعهم أسرى في قبضة الإنكليز، أو من تسلّط أهل البلد عليهم انتقاماً منهم على ما كانوا يفعلونه معهم في أثناء هذه الحرب من المظالم وأنواع التعدي، فازدحم في محطة بغداد موظفو حلب مع موظفي دمشق وبيروت وحمص وحماة وغيرها من البلاد الشامية والساحلية ومعهم نساؤهم وأطفالهم وقاسوا في برهة ليلتين مرّت عليهم هناك وهم تحت السماء من الجهد والبلاء ما لا يعلمه إلا اللّه تعالى، وكان الرجل العظيم من هؤلاء الموظفين يرضى أن يتيسر لركوبه ولو حافلة دوابّ، حتى إن قاضي حلب سليمان سرّي أفندي ركب في حافلة دواب وعدّ ذلك نعمة عظمى.[1] (

وأما ما فعله العرب بهم عندما تمكنوا من دخول حلب ففي صباح يوم السبت ٢١ محرّم (1337هـ/ 1918م) استفاض بين الناس أن الوالي والقائد العسكري التركيين سافرا ليلاً، وأن عامة الألمان من الجنود وغيرهم لم يبق منهم في حلب أحد سوى المرضى والمستخدمين في تمريضهم في المستشفيات الألمانية، وأن الألمان كان في عزمهم أن ينسفوا بألغامهم كل بناء يخصهم في المحطة وغيرها، وأن القائد العسكري العثماني هو الذي عارضهم بذلك وقد نسفوا بعض الجسور على نهر قويق، هذا وإن الناس في صباح اليوم المذكور هرعوا للسلام على الشريف مطر، وكان الروع ذهب من القلوب وظهرت المارّة في الشوارع وتلاحقت عساكر

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص497.

الشريف ببعضها، وانضم إليهم العدد الكبير من عشائر البادية المخيمة في صحاري ولاية حلب، وكانوا يدخلون إليها زمرة بعد زمرة ولا يرون فيها أدنى مقاومة، ولا حدث بدخولهم أقّل خوف، وكان النهب من الدعّار قد وقف، وسكنت الأمور وانتشر لواء الأمان ورفعت الرايات والأعلام العربية على أبواب الأماكن الأميرية، ولم يقتل من بقايا الجنود التركية وغيرهم سوى بضعة أشخاص اشتبه الأعراب بهم فقتلوهم[1].

أما الجوع الذي عانت منه حلب فقد تلاشى مع دخول الجيش العربي ذلك أن حكر الأقوات من قبل السلطات العثمانية على الناس إنما كان في مقابل تأمين القوت للجنود وترك الناس للموت.

يقول عزيز ضياء وهو أحد من تم تهجيرهم من المدينة المنورة إلى الشام: ((طرق باب البيت زوج شفيقة وما كاد يدخل حتى أخذ يرقص فرحاً ويغني أهازيج الفرحة، وفهمنا أن حلب سلمت وأن جيش الشريف أصبح في السرايا، خلاص ما عاد في ضرب رصاص ولا مدافع ولا شي، والسوق مليان أكل، لحم وحنطة وكل شي... الحمد لله الحمد لله))[2]، أما الألمان فقد تركوا ألغامهم حول قلعة حلب تكاد تفتك بالناس[3].

وينقل كرد علي في مذكراته قصة حول تهمة راجت أن العرب حين دخلوا دمشق قاموا بالاعتداء على نساء الأتراك فيحكي عن صديقه التركي علي كمال بيك حين كان في اسطنبول فيقول: ((حين دخل الأمير فيصل إلى دمشق وكنت في الأستانة، بلغني ما ساءني من أخبار بلدنا، بلغني أن شكري باشا الأيوبي عامل الأتراك معاملة نابية عن الإنسانية لما جلت الحكومة العثمانية عن ديارنا وأنه لم يحسن معاملة النساء خاصة، فقال لي: لا تصدق يا عزيزي العرب لا يصدر منهم مثل هذا، لو دخل الأتراك عليكم ظافرين لعاملوكم مثل هذه المعاملة، أما أنتم العرب فلا تفعلون

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص506.

(2) حياتي مع الجوع والحب والحرب، عزيز ضياء، ج1، ص134.

(3) حياتي مع الجوع والحب والحرب، عزيز ضياء، ج1، ص140.

ذلك، فتوقف فكري لقوله وجاءت الأخبار من دمشق على خلاف ما بلغني أولاً، وأن الأتراك لقوا عند دخولهم لدمشق من إخوانهم العرب كل عناية، فذكرت ذلك لعلي كمال بك فقال: أما قلت لك أنا عارف بطباعكم، وكان قضى شطراً من حياته في مصر وفي حلب وهو الذي كانت نهايته بأن مزقه الكماليون «جماعة اتاتورك» شر ممزق في ضواحي اسطنبول))[1].

فهذه شهادة حق ممن هو منهم ومن جلدتهم فينا نحن العرب أنهم هم أي الأتراك أهل المعاملة السيئة وأننا نحن العرب أهل المعاملة الحسنة.

لقد بلغ مجموع أسرى الجيش العثماني في كامل الثورة العربية من قبل القوات العربية 35 ألف جندي وضابط[2] هذا من العسكريين فقط وإلا فمدن الشام كافة كانت مليئة بالموظفين العثمانيين الأتراك المدنيين وعوائلهم أيضـاً.

وجاءت معاهدة سيفر سنة (1338هـ/ 1920م) بين العثمانيين بقيادة أتاتورك والحلفاء حتى اعترف السلطان العثماني باستقلال الولايات العربية «الهلال الخصيب» واشترط السلطان خضوعها للانتداب الدولي[3].

ولقد أطلت في هذا المبحث لأسباب ذكرتها وأرى إعادتها وهو أنني شرحت سبب دخولهم للبلدان العربية وأفعالهم عند الدخول وأفعالهم حين تمكنوا من رقاب العباد وحازوا فيها خيرات البلاد وأفعالهم حين زعموا الإصلاح وأن الأمر لا يعدوا أنه خلع عمامة وجبة ولبس طربوش وبدلة تحت مزاعم التحضر والتطور والتمدن، وفي الحقيقة أن الأمر كان وجهان لعملة واحدة قذرة لا تأخذ أي اعتبار للإنسان فضلاً عن الإسلام، وسبب الإطالة في سوريا لأنها أول ولاية دخلت في حكمهم وآخر ولاية خرجت من حكمهم إذ مكثوا فيها قرابة 415 سنة ففيها تتجلى حرفياً كافة المساوئ العثمانية دونـاً عن غيرها.

❊ ❊ ❊

(1) المذكرات، محمد كرد علي، ج1، 146 ـ 147.

(2) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص 262.

(3) الصراع الإيطالي الفرنسي على بلاد الشام (1860 ـ 1941)، علي عبد المنعم شعيب، ص54.

المبحث الثاني
التواجد العثماني في مصر

بعد هزيمة المماليك في مرج دابق ومقتل السلطان قانصوه الغوري واستسلام مدن الشام بالأمان للعثمانيين لم يبق للسلطان سليم سوى التوجه مباشرة إلى مصر ولا يخلو الأمر عند العثمانيين من دروشة صوفية ومسحة هرطوقية، إذ يذكر الرحالة أوليا جلبي وهو متوجه من الحجاز إلى مصر أنه مرّ بمنطقة تسمى القسطل على ساحل البحر الأحمر وكان فيها قبة على البحر لشخص يُدعى مرزوق الكفافي، وأن مرزوق الكفافي هذا ومعه أبو السعود الجارحي كانا من الذين نادوا على السلطان سليم الأول وهو ما زال في اسطنبول قائلين: يا سليم يا سليم تعال اجلس على مصر وقد استمع سليم الأول للنداء وقال: هذا صدى قطب الأقطاب[1].

أولاً: الاستيلاء العثماني على مصر

أما المماليك فقد نصبوا عليهم السلطان طومان باي على كره منه وكانت أول رسالة عثمانية من السلطان سليم للسلطان طومان باي أنه يقبل منه خراج مصر والخطبة والسكة له ويرجع عنه وإلا فإنه يتهدده بشق بطون الحوامل من الأتراك إلى غير ذلك[2]، ثم جاء عيد الأضحى المبارك من سنة (922هـ/ 1517م) وأهل مصر في وجل خاصة بعدما قرب العثمانيون عليهم ووصل لأسماعهم نبأ ما فعله السلطان العثماني سليم الأول ياووز في أهل غزة من قتل الرجال والأطفال وسبي النساء[3]، وفي آخر ذي الحجة من العام نفسه (922هـ/ 1517م) وقعت معركة الريدانية بين المماليك والعثمانيين والتي انتهت بهزيمة المماليك واستيلاء العثمانيين على

(1) رحلة أوليا جلبي «الرحلة إلى مصر والسودان والحبشة»، ترجمة الصفصافي أحمد القطوري، ج1، ص109 ـ 110

(2) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص125.

(3) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص134.

القاهرة بالسيف عنوة فمارسوا أفعالهم المعتادة من نهب بيوت أمراء المماليك وكل ما وقعوا عليه من جمال السقّايين وغيره بل خطفوا جماعة من الصبيان المُرد والعبيد السود وغلال القمح وغيرها[1].

أما علماء الأزهر فقد نظروا للهجوم العثماني على الدولة المملوكية أنه هجوم فئة باغية وأن السلطان سليم الأول كان قائد هذه الفئة الباغية وكان هذا من أسباب مقاومة بعض علماء الأزهر لهذا الغزو وكان منهم الإمام يحيى العداس خطيب جامع شيخو بالقاهرة فقد أعلن من فوق منبره بغي السلطان سليم في هجومه على مصر[2].

ولقد امتدت أيادي العثمانيين بالبطش والنهب على بيوت الناس بحجة التفتيش على المماليك الجراكسة وكل من قبضوا عليه من المماليك قتلوه وعلقوا رأسه فداهموا تُرَب الموتى يقتلون المماليك المختبئين فيها؛ بل وقتلوا حتى الحجازيين الذين كانوا فيها ولا ذنب لهم إلا تواجدهم في ذات المكان[3]، واستمر الجيش العثماني بالنهب والسلب والقتل رغم أنه ينادي يومياً بالأمان والاطمئنان[4]، ورغم مقاومة السلطان المملوكي طومان باي وعودته مجدداً لحرب السلطان العثماني سليم الأول ياووز إلا أن العثمانيين استطاعوا رد المماليك في سنة (923هـ/ 1517م) وهنا طفقوا يقتلون في أهل مصر، وكان من عادة السلطان سليم الأول ياووز هو إعطاء الأمان ثم الغدر به فقد أعطى الأمان لـ45 أميراً مملوكياً ثم غدر بهم فقتلهم ثم قبض على نسائهم ورسم عليهن الأموال والمصادرات[5].

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص147.

(2) دور الأزهر السياسي في مصر إبان الحكم العثماني، د.عبد الجواد صابر إسماعيل، ص11-13.

(3) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص 149.

(4) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص150.

(5) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص160 وص169 ـ 171 وص173.

ولذلك زادت أسعار القمح في القاهرة وشح الخبز بسبب ما فعله العثمانيون من نهبهم للقمح الذي كان في الطواحين وحين جلس السلطان سليم بقلعة الجبل في القاهرة احتجب عن الناس ولم ينصف المظلوم من الظالم ولم يكن له نظام يعرف لا هو ولا وزراؤه ولا أمراؤه ولا عسكره، بل كانوا همجا لا يُعرف الغلام من الأستاذ[1]، واستمر ظلم عسكر العثمانيين فكانوا يخرجون للبساتين فيحشُّون ما فيها من الزروع ويطعمون بها دوابهم، ثم مدوا أيديهم على دجاج الناس وطيورهم وأغنامهم بل حتى الأبواب وخشب السقوف فأخربوا غالب ضياع الشرقية وسواحل البحر ثم صاروا يخطفون العمايم ويعرّون الناس في الأماكن المفردة من بعد العشاء[2].

وحين أرسل السلطان سليم نائبه جان بردي الغزالي إلى الشرقية في مصر نهب ما فيها من الدواب وأسر نساء الفلاحين وأولادهم الصبيان والبنات وصار يبيعهم في القاهرة بأبخس الأثمان فاشترى بعض الناس منهم بنتا بأربعة أشرفية وأعتقها وأوهبها إلى أمها وقد رقّ لها من الأسف على ابنتها [3]، وعندما استتب الأمر للسلطان سليم بعدما استطاع القبض على السلطان طومان باي وشنقه على باب زويلة شرع في أخذ طائفة من أعيان الناس من التجار والقضاة والشهود والمباشرين وأعيان التجار المغاربة والبنائين والنجارين والمرخمين والمبلطين والحدادين إلى غير ذلك من المعلمين، فعرضوهم وأخذوا من أرادوا نحو اسطنبول، وبدأ العثمانيون في فك رخام القلعة في مصر وبقية قصور المماليك فصاروا أي العثمانيين يهجمون على قاعات الناس ويأخذون ما بها من المرمر والرخام حتى القاعات التابعة لأوقاف المسلمين، ثم توجهوا للكتب النفيسة في المدرسة المحمودية

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص162.

(2) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص164.

(3) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص168.

والمؤيدية والصرغتمشية فوضعوا أيديهم عليها [1]، ولا غرابة في ذلك فالسلطان سليم حين استولى على تبريز عاصمة الصفويين سنة (920هـ/ 1514م) قام بنقل ألف فنان وعالم وشاعر منها إلى اسطنبول[2].

لقد ذكر القاضي أبو الفتح السراجي قصيدة ترثي مصر وما وقع فيها على يد العثمانيين ومما جاء فيها:

نوحوا على مصر لأمر قد جرى
من حادث عمّت مصيبته الورى

وأتى إليها عسكر سيماهم
حُلُقُ الذقون ولبس طرطورٍ يُرى

لا يُعرف الأستاذ من غلمانه
وأميرهم بين الأنام تحقرا

لهفي على شيخٍ وجامعه الذي
قد كان للصلوات مجتمع الورى

لهفي على فكّ الرخام ونقله
من كل بيت كان زاهٍ أزهرا

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص178 ـ 179، ص182، ص184، ص188.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج1، ص218 وينظر أسماؤهم بشكل مفصل ص 229 ـ 232 وينظر من رجع منهم فراراً في ص 336، وص 345 وهؤلاء استطاع السلطان العثماني سليم ياووز إلقاء القبض عليهم فحبسهم في السجون، ص354، ص 391، وص 394، ص 395، ص 397، ص 398، ص402، ص403، ص404، ص421، ص426، ص434، ص457.

زالـت محاسـن مصـر مـن أشـياء قـد
كانـت بهـا تزهـوا علـى كل القـرى

لهفـي علـى ذاك الحريـم وهتكـه
مـن بعـد صـون في القصـور مخـدرا

الله أكبـر إنهـا لمصيبـة
وقعـت بمصـر مـا لهـا مَثَـلٌ يُـرى (1)

وهي طويلة نقلت منها ما يفيد موضوعنا.

وذكر أن السلطان العثماني خرج من مصر ومعه ألف جمل محملة ما بين ذهب وفضة عدا عن التحف والسلاح والصيني والنحاس المكفت والخيول والبغال والجمال حتى إنه نقل منها الرخام الفاخر، وأخذ منها من كل شيء أحسنه ما لا فرح به آباؤه ولا أجداده أبداً، وكذلك ما غنمه وزراؤه وعسكره فإنهم غنموا من النهب ما لا يحصى، فما رحلوا من الديار المصرية إلا والناس في غاية البلية، وفي مدة إقامة ابن عثمان بالقاهرة حصل لأهلها الضرر الشامل وبطل منها نحو خمسين صنعة، وكانت مدة إقامة ابن عثمان في مصر ثمانية أشهر إلا أياماً، ولم يجلس بقلعة الجبل على سرير الملك جلوساً عاماً ولا رآه أحد ولا أنصف مظلوماً من ظالم في محاكمته بل كان مشغولاً بلذته وسكره وإقامته بين الصبيان المرد ويجعل الحكم لوزرائه بما يختارونه، فكان ابن عثمان لا يظهر إلا عند سفك دماء المماليك الجراكسة، وما كان له أمان إذا أعطاه أحد من الناس وليس له قول ولا فعل وكلامه ناقض ومنقوض لا يثبت على قول واحد، أما عسكره فكانوا جيعانين العين، نفسهم قذرة، وعندهم عفاشة في أنفسهم زائدة وقلة دين يتجاهرون بشرب الخمور في الأسواق بين الناس، ولما جاء عليهم شهر رمضان كان غالبهم لا يصوم ولا يصلي في الجوامع ولا صلاة

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص 198 ـ 202.

الجمعة إلا قليل منهم ولم يكن عندهم أدب ولا حشمة وليس لهم نظام يعرف لا هم ولا أمراؤهم ولا وزراؤهم وهم همج كالبهائم[1].

وحين شق بعض العربان عصا الطاعة على العثمانيين في العهد الأول بعد رحيل السلطان سليم عن مصر أرسلت عليهم تجريدة نهبت نجوعهم وحريمهم، وبيع نساءهم وأولادهم في القاهرة بأبخس الأثمان[2]، وهذا الأمر تكرر من العثمانيين حين قام والي مصر أحمد باشا الذي تولى من سنة (999هـ ـ 1003هـ/ 1591م ـ 1595م) بحملة على عربان غزالة وكانوا يعرفون بالخبيري ويقيمون بضواحي الجيزة فأعد لهم تجريدة قضت على خطرهم فزاد في الانتقام منهم بأن سبى نساءهم وبناتهم وأولادهم وباعهم في الأسواق في القاهرة[3].

وبعد رحيل سلطانهم سليم عن مصر استمر العثمانيون في عبثهم في الناس فيخطفون الصبيان المُرد والنساء من الطرقات ويطلعون بالنساء إلى القلعة فصارت حانة برسم حُرافهم[4]، ولقد بلغ العبث بالعثمانيين في مصر أن نصب أحد أمراء الانكشارية نفسه قاضياً فصار يجلس على دكة بباب المدرسة الصالحية وحوله جماعة من الانكشارية فلا يُقضى أمر من أحكام الشرع حتى يعرض عليه فيقف بين يديه الشاكي والمشتكي ويكلمونه بترجمان فيقرر على كل محاكمة مبلغاً يأخذه لنفسه ويزعم أنه يستوفي قضاءه بالشرع، فيضرب ويسجن ولا يراجع القضاة في ذلك ويتحصل كل يوم من هذه المحاكمات الباطلة التي يعقدها مبلغاً معلوماً من المال، ومثلها مظلمة أخرى أن قرروا على دكان الشهود ومجالس القضاة مبلغاً من المال كل شهر زعموا أنه لبيت مال المسلمين وهو لجيوبهم[5].

---

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص 207 ـ 208.

(2) الصعيد في العصر العثماني، د، صلاح أحمد هريدي، ص70 ـ 71.

(3) الصعيد في العصر العثماني، د، صلاح أحمد هريدي، ص 156.

(4) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص219، وص233 وص 283، وص 323، وص 333، وص، 379، وص 385.

(5) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص 244.

وتعجب من خبر تولية داود باشا سنة (950هـ/ 1543م) حين جمع أعضاء الديوان وفيهم من علماء الأزهر فلما استقر المجلس قال له شيخ الأزهر: ((يا داود إنك رقيق لا يجوز لك أن تتولى حكم مصر، لأن كل ما أصدرته من أحكام وستصدره باطل ولا تصح ولايتك، ولا تنفّذ أحكامك إلا إذا حصلت على وثيقة عتقك)) وهذا ما دفع داود باشا لأن يفتك بشيخ الأزهر لولا تدارك رؤساء العسكر للأمر، ليسارع بعدها داود باشا لطلب وثيقة عتقه من السلطان سليمان القانوني[1].

ثانياً: الاستغلال العثماني لخيرات مصر

بلغ خراج مصر لما ملكها العثمانيون سنة (923هـ/ 1517م) ألف ألف دينار وثلاثمئة ألف دينار ومن المغل ستمئة ألف إردب[2] منها ثلاثمئة ألف إردب قمح وثلاثمئة ألف إردب شعير وفول وغيره[3].

وحين وصلها الصدر الأعظم إبراهيم باشا وأقر فيها قانون نامه مصر حمل للخزينة السلطانية 8 أحمال من الذهب كفائض سنوي من أموال مصر، وكانت هذه الخزينة الإرسالية يعتمد عليها منصب أمير الأمراء في مصر، وكان لا بد من إرسالها للسلطان لتغطية نفقاته الشخصية، فكتخدا محمود باشا أمير الأمراء سنة (973هـ - 975هـ/ 1565م - 1567م) سعى لقرض بـ 3.000 ذهبية من وقف من أوقاف داود باشا و13.400 ذهبية من أوقاف حاجي كتخدا ليتسنى له إكمال مبلغ الخزينة وإرسالها في موعدها، وكذلك فعل أمير أمراء مصر قورد باشا (1004هـ - 1006هـ/ 1595م - 1597م) فاقترض 200 ألف ذهبية من التجار في القاهرة وقام بتأخير قسطين من مواجب الجند حتى يتمكن من توفير 600 ألف قطعة ذهبية هي مقدار الخزينة الإرسالية المطلوبة[4].

---

(1) دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني، د. عبد الجواد صابر إسماعيل، ص72 - 73.

(2) وحدة مكيال عند أهل مصر يساوي عند الحنفية 78 كجم وعند الجمهور 85 كجم تقريباً.

(3) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص 409.

(4) مصر في العصر العثماني في القرن الـ16 «دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية»، د. سعيد محمد سعيد، ص129، وص 199.

هذا وقد بلغ إجمالي الإرساليات في عهد أمير الأمراء سليمان باشا من عام (933هـ ـ 941هـ/ 1527م ـ 1543م) مبلغ 4.183.722 «أربعة ملايين ومئة وثلاثة وثمانين ألف وسبعمئة واثنين وعشرين» قطعة ذهب فلوري «البندقية»[1].

ولقد لعبت سوريا ومصر دوراً مهماً في اقتصاد اسطنبول فمن مصر كانت ترسل المنتجات الغذائية كالرز والسكر والقمح والشعير والتوابل والسكر إلى البلاط السلطاني، أما سوريا خلال القرن السادس عشر الميلادي فكانت ترسل 50 ألف كجم من الصابون إلى البلاط السلطاني، والذهب السوداني كان يرسل إلى اسطنبول عبر مصر وتحصل خزينة الدولة العثمانية على نصف مليون دوقية ذهبية من فائض الدخل في مصر، وكانت الحكومة العثمانية تصر دائماً على أن تحصل على هذا المبلغ بالعملة الذهبية، وبالإضافة الى ذلك كانت مصر تتحمل أعباء مالية أخرى تجاه السلطنة، وكمثال على هذا في سنة (939هـ/ 1532م) أرسلت مصر 40 ألف دوقية ذهبية إلى الحرمين الشريفين كهدية وفي نفس السنة قدمت مصر 13.866 دوقية ذهبية لحاجات البلاط السلطاني من سكر وتوابل وأدوية، و12.053 دوقية ذهبية للمجوهرات والأقمشة، وفي الحقيقة لقد كانت سوريا ومصر الغنيتان تمثلان المصدر الرئيسي لثروة السلطنة العثمانية، ففي سنة (935هـ/ 1528م) كانت سوريا ومصر توفران ثلث مصادر الدخل للدولة العثمانية[2].

ووفق المؤرخ التركي يلماز أوزتونا كان دخل مصر 48.800.000 ليرة ذهبية يرسل منها لإسطنبول 800.000 ليرة ذهبية وكانت 1 كيسة مصرية = 300 ليرة ذهب على عكس الكيسة الرومية = 250 ليرة ذهب[3]، ولا تستغرب أن كانت ميزانية مصر تسد نقص احتياج الحرمين من الحبوب والغلة ففي سنة (1135هـ/ 1722م) ورد مرسوم من اسطنبول بتكليف خزينة مصر مبلغ 60 كيساً لجدة لشراء مركب هندي

---

(1) مصر في العصر العثماني في القرن الـ16 «دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية»، د. سعيد محمد سعيد، ص 203.

(2) تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار، خليل اينالجيك، ص199.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص825 ـ 836.

لحمل غلال الحرمين عوضاً عن أحد مراكب مصر التي غرقت[1].

لقد حفظ السلطان سليم ياووز الأمانات المقدسة التي استولى عليها مع الكنوز التي أخذها من المماليك في الشام ومصر في القصر العثماني، إضافة إلى أن قسماً كبيراً من قطع الخزف التي في قصر طوب كابي هي مما تم الاستيلاء عليه من المماليك أو من أسواق القاهرة[2]، ولا يختلف حال مصر عن حال الشام فقد نهبها العثمانيون نهباً شنيعاً وتفننوا في أنواع الضرائب على أهلها ومن فيها خاصة الفلاحين ووضعوا من الضرائب أنواع مما لا يخطر على عقل.

ثالثاً ـ الضرائب العثمانية في مصر

لقد قال حسين بك شفت أي «اليهودي» في زمن تولي إبراهيم بك لحكم مصر سنة (1198هـ/ 1784م) وكان إبراهيم بك يحاول تهدئة الأمور مع الرعية فقال حسين بك في وقاحة: ((إننا جميعاً لصوص... أنت لص ومراد بك لص وأنا أسرق أيضاً مثلكما))[3]، ورغم هذه الضرائب فالخدمات العثمانية تجاه الناس كانت تسير في منحى الصفر دائماً، وكانت الأوقاف هي العامل أو أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت الناس على استمرار الحياة ومواجهة تقلباتها ومشاقها وظروفها، فالأوقاف شغلت الفراغ الشاغر من جانب الدولة العثمانية تجاه الخدمات التعليمية والصحية والمدنية للرعية، وهذه الظاهرة هي التي استرعت انتباه الرحالة الأجانب وعلماء الحملة الفرنسية الذين دهشوا من تخلي الدولة عن أهم واجباتها وإلقاء ذلك على عاتق المحسنين ومبتغي الأجر من الله[4].

ولقد شرح د. جمال كمال محمود في كتابه «الأرض والفلاح في صعيد مصر»

---

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج1، ص109.

(2) التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية ـ جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان، مصطفى أرمغان، ترجمة عبد القادر عبداللي، ص61.

(3) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيف فرج، ص108.

(4) الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د. محمد عفيفي، ص247 ـ 248.

جانباً مما قاساه الفلاح من الضرائب المتتالية والمتوالية التي قاسا فيها الفلاح صنوف الذل والعذاب فقط ليبقى على قيد الحياة، وهنا أنا أنقلها باختصار وبشكل مجمل حتى تكوّن فكرة عن هذا الجحيم الذي عايشه المصري البسيط في بلاده تحت سلطة العثمانيين الأجنبية والدخيلة عليه، أما أبواب القضاء وما جرى فيها من مظالم ففي الأبواب السابقة ما يغني بالإشارة والاختصار الغير مجحف وقصدي ليس الإطالة بقدر ما يكون الإيضاح مع الإسناد للمصدر ليستزيد منه من أراد

وهنا سنعرض أنواع الضرائب كالتالي:

أ- **ضريبة الالتزام**: أشهر الضرائب وعمود الموارد العثمانية.

ب- **ضريبة المضاف**: وهي ضريبة يضعها الروزنامجي إذا حدث عجز في الخزينة عبر الاستعانة بأفندية الروزنامة القديمة.

ج- **الفائض**: وهو مقدار ما يربحه الملتزم من الفرق بين ما يفرض على الناس وبين ما يتحصل عليه.

د- **البرّاني**: وهو قيمة العادات المقررة على القرى التي تقدمها للإدارة من غنم وبقر وبط... الخ ثم صارت تقدر بالمال وورثها العثمانيون من المماليك.

هـ- **الكشوفية**: وكانت من الضرائب التي أثقلت كاهل الفلاح في مصر حتى قال الشربيني:

ومن نزلة الكشاف شابت عوارضي

وصار لقلبي روعة ورجيف

و- **ضريبة حق الطريق**: وتدفع لصغار المماليك الذين يأتون القرى حاملين للأوامر وتمادوا فيها حتى صار العلماء الملتزمون يأخذونها فقال الجبرتي: (وقدروا حق طريق لأتباعهم)، لقد أصبحت هذه الضريبة مثالاً للسخرية والاستهتار بالفلاح، فإذا تظلم أحد الفلاحين من آخر وشكاه للملتزم يرسل الأخير من يحقق في شكايته، فإذا دفع ما عليه أطلق سراحه وإذا لم يدفع حبس وضرب ويطالب كذلك بالحضور للملتزم، فإن لم يحضر أرسل له آخر وبالتالي يكون معنا حق طريق آخر ويسمى

«الاستعجالة» ونقد الجبرتي ذلك فقال: (وغير ذلك أحكام وأمور غير معقولة المعنى قد ربوا عليها واعتادوا لا يرون فيها بأساً ولا عيباً).

ز ـ **ضريبة تذاكر جاويشية**: وقد فرضت بعد فرض حق الطريق للجند المرسلين لتبليغ الرسائل فكانت هذه الضريبة تعطى للشخص الذي يرسل لجمع الضرائب التي تخوله سلطة جمعها من الأقاليم ومقابل بدل السفر الإقامة وسميت جاويشية نسبة لطائفة الجاويشية.

ح ـ **ضرائب الكُلف**: وهي مبالغ مالية أو عينية ثم تحولت لمبالغ مالية تقدم للحكام وأفراد بيوتهم.

ط ـ **ضريبة الطُلب**: وهي مبالغ مالية كان الجند يطلبون من كاشف الإقليم أن يكتبها لهم دون وجه شرعي حيث أشار ابن أبي السرور أنهم يقولون (اكتب أن فلاناً اشتكى فلاناً من أهالي الناحية الفلانية فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون) وقد غالى جند السباهية في عدد مرات فرضها كما غالوا في قيمتها حسب أهوائهم وأصبحوا يأخذون من الكشاف أوراقاً تجيز لهم فرض هذه الضريبة الظالمة.

وهذه الضريبة تحديداً كانت سبباً من أسباب ما يعرف بثورات جند السباهية والتي فعلوا فيها الشنائع العظيمة بالفلاحين فارتكبوا الزنا واللواط بالمُردان جهاراً، وقاموا بافتضاض الأبكار نهارا[1] وبلغ الأمر أن جاء أحدهم إلى ناحية ففر أهلها جميعاً، فرأى امرأة لها ولدين صغيرين فأخذهما منها ووضعهما في الخرج، فحين رأت المرأة ذلك ذهب عقلها وجاءت بمصاغها وقالت للسباهي هذا يساوي زيادة عن الألف نصف، فأخذ المصاغ منها وأخرج الأولاد من الخرج فإذا هما ميتين[2].

ي ـ **ضريبة مال الجهات**: وهي لمركب الترفيه الذي يسبق كل عام المحمل المسافر إلى مكة.

(1) بلوغ الأرب برفع الطلب، محمد لبرلسي السعدي، تحقيق، د، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص287.

(2) التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية، محمد بن أبي السرور البكري، ص128.

ك ـ **ضريبة خدمة العسكر**: كانت في الأساس رواتب الجنود من نوع التفنكجيات والجمليان والشراكسة ومنحها حكام الولايات لأنفسهم.

ل ـ **ضريبة رفع المظالم**: وهي ضريبة تدفع مقابل النظر في المظالم.

م ـ **ضريبة فردة التحرير**: وهي ضريبة فرضت على القرى لأغراض تمويل الحملات العسكرية فدمرت الفلاحين ومزروعاتهم.

ن ـ **ضريبة كُلف جديدة**: وهي ضريبة لأجل الجنود الذين سيقومون بتجميع ضريبة فردة التحرير من القرى بواسطة البكوات المماليك على الفلاحين.

س ـ **ضريبة مطالب حاكم الولاية**: وهي ضريبة عينية مثل الشعير والتبن وقد تكون كأطعمة للفرقة تقدم للحاكم عندما يسافر.

ع ـ **مصاريف النابة اللازمة**: وهي مصاريف يتكفل بها مشايخ القرى عندما يقدمون الكلفة للكشاف والمماليك وكان يقسمها شيوخ القرى على الفلاحين.

ف ـ **ضريبة حوالة الحوالات**: وهي مخصصة للأشخاص الذين يرسلون للقرية لتحصيل الضرائب وكان يختص بها كاتب الحوالة.

ص ـ **ضريبة معتاد الجسور وتوابعها**: إذا لم تكف الضرائب لصيانة الجسور يقوم الفلاحون بتطهير القنوات كما كان زمن المماليك.

ق ـ **ضريبة عادة جاويش كاشف**: والجاويش هو الذي يرشد الكاشف للأماكن التي يريد الذهاب إليها وخصصت هذه الضريبة لجنود الأوجاقلو.

ر ـ **ضريبة عادة خدام الرملة**: وهو أجر الفرقة التي تحمل الركائب المملوءة بالتراب المستخدم في ترميم الجسور.

ش ـ **ضريبة الكوركجيان**: وهذه الضريبة تخصصت لإزالة الأتربة من القاهرة والمساعدة في ترميم الجسور.

ت ـ **ضريبة الكرا (كراء الأسنان)**: وهذه من أعجب الضرائب على الإطلاق يدفعها الفلاحون إذا مر بقريتهم جماعة من العسكر وذلك قبل دعوتهم للطعام كأجرة لقيام أسنان العسكر بمضغ هذا الطعام، ولقد أصبحت ضريبة الكرا هذه

واجبة بحكم القانون وقد أورد الجبرتي (أن مباشر وقف السلطان الغوري ويدعى عبد الرحيم السلموني وكان رجلاً غنياً فعمل فرحاً يزوج ابنته، فلما مد سماط الاختيارية طلب سراجيهم سماطاً لأنفسهم فمدوا لهم سماطاً ولكنهم امتنعوا عن الأكل فسألهم عن السبب فقالوا كما هو شأن الحكام في البلاد الرومية ويسمونه «ديش كراسي» «نحن عادتنا لا نأكل حتى نأخذها، فقال وما هي؟ فقالوا لكل واحد منا ريال «كرا» فأعطاهم ما طلبوا وصان نفسه من البهدلة، وكانوا خمسة وأربعين رجلاً وذلك بحضور كتخدا الانكشارية والعزب والمقادم فلم يتكلم منهم أحد)[1].

ث ـ **ضريبة الفرط**: وهي الفرق بين الغلال الداخلة للعنابر والغلال الخارجة منها.

خ ـ **ضريبة العَوَنة**: وهي العمل بالسخرة في أرض الملتزم وتكون العَوَنة في بعض القرى على أشخاص معروفين فيقولون «يخرج من بيت فلان شخص واحد ومن بيت فلان شخصان» ولا تنتهي العونة عن الشخص فإذا مات أصبحت على ابنه فكانت داهية كبرى على الفلاحين.

ذ ـ **ضريبة على الخردة**: والخردة هنا يقصد بها منصب أمين الخردة الذي كان يقتطع ضريبة من كل من لاعبي الأقداح والدوارق والكؤوس والقائمين بالألعاب البهلوانية، واللاعبين بالطيور والحبال والنيران والخيول والحمير والحيات والثعابين وحاملي الأثقال وترقيص القردة والنسانيس وخيال الظل والقراكوز ومصارعة الديكة وأمور السيمياء، واللاعبين بالفئران والدببة وقراء الأساطير والأقاصيص والمهرجين والمضحكين ووسطاؤهم من اللاهين واللاعبين كل أولئك كان يؤخذ منهم ضريبة على ما يتحصلون عليه من المال ولو كان خردة من الفضة[2].

---

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج1، ص228.

(2) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، اوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج1، ص386.

فما يجبى من مصر حسب وصف أوليا جلبي قرابة ثلاثين خزينة كل خزينة تتألف من 1200 كيس مصري من عرق جبين الفقراء وعصارة آهاتهم[1].

بل لا تتعجب أن المسجون عند العثمانيين عليه أن يدفع ثمن سجنه.

ففي القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي وفي القاهرة تحديداً كانت السجون العامة تابعة لإدارة الدولة ويتم منحها كالتزام لأحد الأشخاص ويتم دفع ما عليها من أموال إلى ديوان الذخيرة الشريفة، واسم المسؤول عن السجون «ناظر حبس الشرع الشريف وحبس السياسة» فكان حائز هذا الالتزام يتقاضى ثمن الحبس من المسجونين، فالمسجون بسجن الرحبة كان يدفع ثمن حبسه 3 نصف شهرياً، ورغم دفع هذا المسجون لثمن سجنه إلا أنها اتسمت بأنها مكاناً غير لائق بالآدميين فكم أصيب منهم بالطاعون وماتوا بسبب ذلك وبسبب إهمال شؤونهم الصحية[2].

لقد أدّت هذه الضرائب المتكررة واللامتناهية على الفلاحين والمبتكرة والجديدة كل مرة لهجر الزراعة وتركها والهرب من هذه المهنة فوصفهم فولني بالقول «إنهم آلات مأجورة لا يُترك لهم للمعاش إلا ما يقيهم من الموت» وأصبح مال السلطان العثماني يخرج من بين الظفر واللحم وصار الفلاح إن كان عليه شيء من المال فهو في هم شديد ويوم السداد عند الفلاح عيد، لقد كان الفلاح يقترض الأموال بالربا أو يأخذها مقدماً على زرعه حتى يحين حصاده وبسعر أقل، أو يبيع بهيمته أو يرهن مصاغ زوجته أو يبيعه وقد يضطر الفلاح لرهن ولده عند الملتزم حتى يدفع ما عليه من الأموال، وإن لم يكن له ولد رهن أخاه أو أقاربه أو يحبس للضرب والعقوبة، ومنهم من ينجو بنفسه ليهرب ليلاً ولا يعود لبلده ويترك أهله ووطنه وقد دفع هذا بعضهم إلى سلوك مسالك التصوف والدروشة في الريف أو المدينة هرباً من بطش العثمانيين، وقد تغير حال الفلاحين هذا مع بروز محمد علي باشا حاكماً لمصر.

---

(1) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، اوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج1، ص387.

(2) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د. هدى جابر، ص 152 ـ 153.

يقول الجبرتي عن انقضاء سنة (1198هـ/ 1784م) وانقضت هذه السنة كالتي قبلها في الشدة والغلاء والفتن وقصور النيل وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم في النواحي لجبي الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم، ويسمونها مال الجهات حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم، فحولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا لهم المعينين في بيوتهم فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجية عن ذلك، وتتبع من يُشمُّ فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويُحبس ويُكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه... ثم مدوا أيديهم للمواريث، فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده سواء كان له وارث أو لا... فحلّ بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء إلا من تداركه الله برحمته أو اختلس شيئاً من حقه... وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة وركوب الغرر وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم، وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما تساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره، فلا يجد الزبال شيئاً يكنسه، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيأً من شدة الجوع[1].

لقد استفحلت المصادرات ونهبت القرى والفلاحين وسُبيت نسائهم وذراريهم فهذا مراد بيك في سنة (1200هـ/ 1786م) حين توجه إلى قرية طملوها بحجة أنهم آووا المدعو رسلان نهب القرية وسلب أموالها وسبى نساءها وأطفالها ثم أمر بهدمها وحرقها عن آخرها، ولم يزل ناصباً وطاقه عليها حتى أتى عن آخرها هدماً وحرقاً وجرفها بالجراريف حتى محوا أثرها وسووها بالأرض وفرّق كُشّافه في مدة إقامته في البلاد والجهات لجبي الأموال وهكذا فعل في كل قرية بلغها[2].

وهؤلاء الملتزمون قد يولون النصارى أمر القرى فيحكمون على أهلها بالضرب

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج2، ص120 ـ 121.

(2) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج2، ص148.

والحبس وغير ذلك فلا يأتيه الفلاح إلا وهو يرتعد من شدة الخوف[1].

لقد بلغت مجموع ضرائب مصر التي دخلت الخزينة الإمبراطورية العثمانية لعام (1213هـ/ 1798م) تحت اسم «مال الخراج» مبلغ 87.7 مليون بارة، وكان مبلغ 49.9 مليون بارة يذهب إلى الولاة تحت اسم «كشوفية» أي ما مجموعه 137.6 مليون بارة[2]، وبلغ عدد الملتزمين للضرائب من المزارعين أو الفلاحين في مصر سنة (1070هـ/ 1660م) عدد 1714 ملتزماً منهم 1561 هم من طبقة (المماليك والعسكريين العثمانيين) وعدد 153 ملتزماً من العرب فقط[3].

أما أموال هذه الضرائب فلا تجد نفقتها للنفع العام إلا بشكل بسيط جداً وأبسط مثال نظافة الشوارع، ففي القاهرة كان الترابون يفرغون الأتربة والقمامة خارج السور في شمال شرقي المدينة فتكونت بسبب ذلك تلال من القمامة والأتربة وقد ينتج منها حرائق ودخان، ففي سنة (1105هـ/ 1694م) جاءت عاصفة فأثارت هذه الأتربة فظنها الناس يوم القيامة، وقد بلغ سمك الأتربة في شوارع القاهرة ذراع كامل (= 50 سم)، وقد وصف الشاعر المصري حسن حجازي شوارع القاهرة بأنها تضمنت سبعة أشياء سيئة هي البول والبراز والطين والتراب وسوء الأدب والضجيج وأن سكانها يشبهون العفاريت التي تسكن المدافن[4].

ورغم هذا النهب العثماني تحت مسمى الضرائب إلا أن المجتمع لا يتقدم قيد أنملة في شيء وتزداد منتجات المجتمع رداءة وضعفاً، فعلى سبيل المثال ومنذ القرن الثامن عشر الميلادي وفي سنة (1185هـ/ 1772م) قام علي بك بإحضار خمسة عمال من صناع الحديد من بيمونت في إيطاليا للاستعانة بهم في صناعة المدافع وفي سنة (1203هـ/ 1789م) قام إسماعيل بك بالتواصل مع قنصل فرنسا

(1) هز القحوف للشربيني، تحقيق همفري ديفيز، ص215 ـ 216.

(2) حلب في العصر العثماني، أندره ريمون، ترجمة د.ملكة أبيض، ص266 ـ 267.

(3) حلب في العصر العثماني، أندره ريمون، ترجمة د.ملكة أبيض، ص267 ـ 268.

(4) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيف فرج، ص111 -113.

في القاهرة ليطلب من فرنسا أن ترسل له كبير مهندسين ومشرفاً على صهر المعادن مع عدد قليل من العمال يمكنهم صنع مدافع ومواسير البنادق وبنايين لتشييد المباني على النيل[1].

وكان نظام الضرائب والالتزام حائلاً دون تحقيق التقدم الاقتصادي لمصر، فهذه الضرائب كان يُنظر لها أنها أداة لتأمين وتحصيل إيراد مستحق للسلطان بصفة أصلية أي بصفته المالك الأصلي للمقاطعات المدرة لتلك الإيرادات، والجزء المتروك لمباشري العمل الفعلي بالمقاطعة وصانعي إنتاجها وإيرادها تنازلاً وهبة من السلطان إليهم، وقد ظهرت الدلالة العملية لذلك المفهوم فيم أضفته من مشروعية استخدام جامعي الضرائب لأي وسيلة من الوسائل في جبي الضرائب، باعتبارهم متصرفين وقتها لمشيئة السلطان ومن أجل صيانة حقوقه[2] فقرية تُسمّى أتريب كانت ضرائبها الخاصة بالسلطان (17.952 بارة) وما يأخذه ملتزم الضريبة لنفسه كأرباح نتيجة التزامه (78.516 بارة)، وثمن العادات وهي رسوم فرضها رجال الإدارة من تنقلات غيره (49.720) بارة[3] فتأمل.

وكان عسكر العثمانيين يشاركون أصحاب الحرف والمهن على مكاسبهم كالقهوجية والحمامية والمزينين والخياطين وغيرهم، فيأتي العسكري العثماني فيقلع سلاحه ويعلقه ويرسم ركنه في ورقة أو على باب دكان وكأنه صيره شريكه أو في حمايته ويذهب حيث شاء أو يجلس متى شاء، وهذه عادتهم إذا ملكوا بلدة ذهب كل ذي حرفة إلى حرفته التي كان يحترفها في بلده ويشارك البلدي فيها ثم أبطلوها لاحقاً بسبب شكاية الناس منهم[4].

---

(1) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيف فرج، ص 195 ـ 196.

(2) مصر في العصر العثماني (1517 ـ 1798) المجتمع والتعليم، د. كامل حامد مغيث، ص44 ـ 45.

(3) مصر في العصر العثماني (1517 ـ 1798) المجتمع والتعليم، د. كامل حامد مغيث، ص50.

(4) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج2، ص170 ـ 171.

وحين عصا الأمراء المماليك على السلطة العثمانية وعطلوا الجهة القبلية من مصر وجه إسماعيل بك أقبح الرسل من المعينين والسراجين والدالاتية وعسكر القليونجية على الناس لطلب الضرائب، فصاروا يدهمون بيوت الناس ويدخلون عليهم كالتجريدة الخمسة والعشرة مصوبين بنادقهم بوجوه عابسة فيلاطفهم صاحب الدار ويلين خواطرهم بالإكرام وهم لا يزدادون إلا فظاظة فيواعدهم على وقت آخر فيسمعونه قبيح القول ويشتطون في أجرة طريقهم، وإن لم يجدوا صاحب الدار أو كان مسافراً يدخلون للدار وليس فيها إلا النساء ويحصل منهم ما لا خير فيه من الهجوم عليهن، وربما نططن من الحيطان أو هربن إلى بيوت الجيران[1].

وأمام هذا الاستنزاف الرهيب في موارد مصر لم يحدث أي تطور في طرق الزراعة أو الصناعة فيها، فكانت صناعة السكر بدائية تديرها الثيران، ويظهر مدى تأخر طرق الإنتاج في تلك الصناعة من أن بعض المعامل كانت تعمل 25 يوماً على التوالي لإنتاج السكر من محصول فدان واحد من القصب، وبالمثل كانت طرق الإنتاج في الغزل والنسيج عتيقة بالية لم تتغير في كثير أو قليل من عهد قدماء المصريين[2].

ومن جرائمهم أنهم دشنوا في أسيوط سوق العبيد والجريمة ليست في المتاجرة بالعبيد التي كانت مسموحة وقتها إنما في عملية إخصاء هؤلاء الأطفال في أسيوط عبر مهمة موكلة من الكاشف للأقباط في أسيوط فيتم بتر العضو الذكري للأطفال من عمر 8 سنوات إلى 10 سنوات، وبعد أن يتم شفاؤهم من الإخصاء تقوم السلطات في أسيوط بترحيلهم إلى القاهرة فيقوم الباشا بإرسال هؤلاء كهدايا للسلطان العثماني، أما كاشف أسيوط فيحصل على رسوم مقدارها 9 بارات عن كل عبد، وكان سعر العبد من 40ـ60 قرشا إسبانيا[3].

أما الصرافة وسك العملة فكانت مسندة لليهود، فمنهم مثلاً في القرن الحادي

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج2، ص278.

(2) الصعيد في العصر العثماني، د. صلاح أحمد هريدي، ص237.

(3) الصعيد في العصر العثماني، د. صلاح أحمد هريدي، ص244ـ 246.

عشر الهجري السابع عشر الميلادي صراف يهودي يسمى يعقوب وكان صراف باشي «رئيس الصرافين» من فوق الخمسة عشر سنة وكل وزير دخل على مصر يدخل على عقله بالدنيا، فيميل إليه غاية الميل، فصارت المناصب المصرية في يده، فيفعل في المسلمين أنواع الجور، حتى تخلص منه خليل باشا البستنجي[1] ووصل الأمر إلى غش العملة ففي عهد علي باشا الصوفي سنة (971هـ/ 1562م) تم خلط النحاس في العملة زيادة عن القانون فصار في كل مئة درهم ثلاثين درهماً نحاساً، فضلاً عن اعتماد الولاة على مجموعات من الصيارفة الأقباط والذين كانوا يتداولون سك النقود[2].

ومن استهانتهم بالأعراض والأموال والناس وحتى العلماء ما فعله حسن باشا القبطان حين أتى لمصر من قبل السلطان سنة (1200هـ/ 1786م) ليوقف خلاف المماليك والصراع الذي دشنوه في مصر، فكان منه أي حسن باشا أن أسر نساء وأبناء المماليك فاعترض عليه العلماء، فقال لا مانع عندي من إطلاقهنّ بشرط أن يدفعن ما على أزواجهنّ من مال السلطان فإن لم يدفعن سنذيقهنّ العذاب، فلم تدفع النساء ما عليهنّ فهمّ حسن باشا ببيعهن وبيع أولادهنّ، فاعترض العلماء عليه فقال لهم: أما كفاكم أني أقتل كل يوم من عساكري طائفة بأهون الأسباب مراعاة للرعية وشفقة عليها، ولو أن غيري في مكاني هذا لرأيتم ماذا يصنع عساكره بالناس وفي البيوت والأسواق[3].

فهؤلاء الولاة في مصر لم يهتموا بتنمية القدرة الإنتاجية في البلاد، كأنما كانت البلاد أشبه بكيان تجاري ضخم، تقاس كفاءته بما توزعه على المالكين من أرباح، وضربت ممارساتهم عرض الحائط بأي استثمار ضروري للحفاظ على كفاءة البلاد الإنتاجية ناهيك عن تنميتها، ومن هنا فلم يتضمن إنفاق الخزانة توجيه نسبة من

(1) التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية، محمد بن أبي السرور البكري، ص 161 ـ 162.

(2) مصر في العصر العثماني (1517 ـ 1798) المجتمع والتعليم، د. كامل حامد مغيث، ص52.

(3) دور الأزهر السياسي إبان الحكم العثماني، د. عبدالجواد صابر إسماعيل، ص 118 ـ 120.

الإيرادات لإنشاء شبكات ري جديدة، كذلك لم يتضمن أي اعتماد مستقل لتحسين الطرق التجارية وصيانتها أو إنشاء نقاط للحراسة والأمن بها[1].

رابعـًا: الجرائم العلمية في مصر

وإن جئنا لسرقة المخطوطات أو بيعها من قبل الولاة العثمانيين أو غيرهم كما حدث في الشام فيكفي أن تعرف أن المكتبات الفرنسية ضمت 7 آلاف مخطوط انتقلت إلى فرنسا عبر أزمنة وفترات مختلفة[2]، ولا نعلم إن كان هذا العدد المقصود به مخطوطات مصر فقط وهي كانت حاضرة الدولة الفاطمية والأيوبية والمملوكية أم هو عدد شامل لكافة ما حصل عليه الفرنسيون من المخطوطات في الديار العربية.

وبخصوص الحصول أو سرقة المخطوطات من مصر ففي سنة (1160هـ/ 1747م) زار الرحالة الفرنسي الأب دورفال مصر، وكان غرض رحلته الحصول على المخطوطات، وحصل تشجيعـًا له على رحلته من الكاردينال روشفوكول المشرف على الفاتيكان، كما مد له القنصل الفرنسي في القاهرة يد المساعدة وهو من سهل له مقابلة علماء الأزهر والتعرف عليهم، وقد نجح الأب دورفال بالفعل في الحصول على عدة مخطوطات من الأزهر كما نجح في عقد صداقات مع بعض علماء ومشايخ الأزهر، كما تبعه الراهب كلو لويس فومون الذي زار مصر العليا سنة (1168هـ/ 1754م) والذي ركز جهوده في مصر على شراء المخطوطات لتزويد المكتبة الملكية الفرنسية في باريس[3]، وكذلك وجد القنصل الفرنسي في مصر بينو دي ميليه الذي مكث في وظيفته لمدة ستة عشر عامـًا بين عامي (1104 ـ 1120هـ/ 1692 ـ 1708م) فقد ترك بعد وفاته مجموعة من المخطوطات العربية والذي قام

---

(1) مصر في العصر العثماني (1517 ـ 1798) المجتمع والتعليم، د. كامل حامد مغيث، ص53.

(2) مصر في العصر العثماني (1517 ـ 1798) المجتمع والتعليم، د. كمال محمد مغيث، ص239.

(3) مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الـ18، د. إلهام محمد علي ذهني، ص63 ـ 65.

الوزير موروبا بشرائها لحساب المكتبة الملكية الفرنسية(1).

خامساً: الحملة الفرنسية على مصر

لقد اهتمت فرنسا بمصر كثيراً منذ القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين وكان لهذا الاهتمام أغراض اقتصادية وثقافية وحرص على ثروات مصر وغيرها، وفكرة غزو مصر ليست فكرة وليدة القرن الثامن عشر الميلادي بل روج لها الرحالة والقناصل والسفراء الفرنسيين، فمنذ النصف الأول من القرن السابع عشر دعا الأب كوبان إلى غزو مصر، ثم تجددت الفكرة في عهد لويس الرابع عشر إذ عرض عليه الفيلسوف الألماني ليبينيه مشروعاً لغزو مصر سنة (1086هـ/ 1675م) موضحاً فوائد ذلك وأنه بالإمكان احتلالها احتكار تجارة الهند، فرد عليه السفير الفرنسي أرنولد دي بونبون بأن الملك اضطلع على المشروع وهو يرى أن مشروعات الحروب المقدسة لم تعد مناسبة منذ عهد لويس التاسع، فاستمر ليبينيه في مراسلة الملك حتى سنة (1087هـ/ 1676م) وهو يؤكد للملك أن غزو مصر سيؤدي للقضاء على منافسة هولندا، وأن مصر هي الميدان الذي من الممكن بها توجيه ضربة للتجارة الهولندية، أما سفراء فرنسا في إسطنبول فقد نادى دنيس دي هاي والماركيز دي نوانتيل وجيرردان بغزو مصر وقد أثيرت هذه الفكرة مجددا في عهد لويس السادس عشر وتم دراستها بشكل جدي، أما السفير الفرنسي سان بريبه والذي دعا لغزو مصر فقد كتب سنة (1182هـ/ 1768م) أن مصر تعتبر دولة ذات طابع مستقل، وحين فقدت فرنسا مستعمراتها في العالم الجديد والهند بعد حرب السبع سنوات نمت لها فكرة الغزو بشكل أكبر، فقد كتب الدوق شوازيل إلى الكونت فرجين عام (1180هـ/ 1766م) مطالبا بغزو مصر كبديل عن أمريكا الضائعة والهند، وقام الرحالة الفرنسي سافارن Savary والذي مكث في مصر ثلاث سنوات نتج عنها كتابة كتابه «رسائله عن مصر» والذي نشر بين عامي (1199هـ ـ 1200هـ/

---

(1) مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الـ18، د. إلهام محمد علي ذهني، ص88.

١٧٨٥م ـ 1786م) مصوراً من خلاله وسائل الإغراء التي تمتلكها مصر من خصوبة أرضها ووفرة مائها بالإضافة إلى سهولة غزوها وإمكانية الاستيلاء عليها(1).

وقد تكلم الرحالة «فولني» في كتابه «الرحلة» عن إمكانية غزو مصر والاستيلاء عليها من قبل فرنسا، وقد صور «فولني» هذا في كتاباته أهمية موقع مصر الاستراتيجي فقال ((من مصر نستطيع الوصول إلى الهند ونعبر طريق السويس، ونستطيع أن نترك طريق رأس الرجاء الصالح ((وقال أيضـًا مبينـًا ثغرات مصر: ((إنه ليس في مدينة الإسكندرية سوى أربع مدافع في حالة صالحة، وليس بين الحامية التي يبلغ عددها خمسمئة من يمكنه أن يصيب المرمى، بل جميعهم من العمال العاديين الذين لا يحسنون سوى التدخين))(2).

وفي عام (1191هـ/ 1777م) تم إرسال البارون دي توت للعمل مفتشـًا لأسكلات الشرق ولكن كانت له مهمة أخرى سرية ألا وهي بحث إمكانية غزو مصر فزار المدن الساحلية الهامة في مصر كأبي قير ودمياط، ودوّن ملاحظاته حول تحصينات هذه المدن وأكد أهمية غزو مصر «بأنه مشروع هيّن» على حد قوله، إلا أن بعثته لم تكن لها نتائج مباشرة لانشغال فرنسا بدعم ثوار أمريكا للاستقلال عن بريطانيا، وخلال عامي (1191 ـ 1192هـ/ 1777 ـ 1778م) قدم سان بريبه عدة تقارير إلى الوزير فرجين تضمنت جميعها غزو مصر موضحـًا «خصوبة أراضيها حيث ينمو فيها النبات دون زراعة وبذلك نتمكن من تعويض جميع محاصيل مستعمراتنا التي فقدناها في كندا، كما أن القوة الحاكمة من السهل القضاء عليها»، وكذلك قام القس رينل سنة (1194هـ/ 1780م) بوضع كتاب موضحـًا فيه أهمية مصر لتعويض فرنسا عما فقدته في هزيمة حرب السنوات السبعة، وأثناء حرب السنوات السبعة وضع البارون ولدنيه عام (1196هـ/ 1782م) مشروعـًا بالاستيلاء على مصر واستبعاد

(1) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني، السيد رجب حراز، ص99-100.

(2) الشرق الإسلامي في العصر الحديث، حسين مؤنس، ص74.

تجرة بريطانيا من البحر الأحمر والهند، وفي السنة التالية (1197هـ/ 1783م) تخوف مور القنصل الفرنسي في الإسكندرية من غزو النمسا لمصر وتعاونها مع الإمبراطورة الروسية كاترينا الثانية فقال: ((إن تجارة الشرق خاصة مصر تعطي نشاطاً كبيراً للبحرية، وإن احتلال مصر يعوضنا عن منتجات أمريكا، إن أسطولاً فرنسياً مكوناً من 12 إلى 15 سفينة في السويس قادر على أن يحول فرنسا إلى سيدة الموقف في البحر الأحمر))، وفي عام (1197هـ/ 1783م) أرسلت فرنسا بعض ضباط البحرية ليتعرفوا على النقاط الهامة في مصر، فقدمت البعثة بقيادة الكونت بونيفال ثم تبعه برفاليه الذي حاول عقد اتفاق مع المماليك ولكنه فشل، فأرسلت فرنسا تروجيه سنة (1200هـ/ 1785م) للتفاوض مع المماليك، وفي عام (1198هـ/ 1784م) أوضح السفير الفرنسي في اسطنبول في مذكرة إلى فرجين وزير الخارجية مدى الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية وأعرب عن تخوفه من تزايد النفوذ الروسي والبريطاني وأعرب عن أسفه من أن الملك لويس السادس عشر لم يكن لديه طموح الامبراطورة كاترين امبراطورة روسيا ولا جوزيف الثاني امبراطور النمسا، وقبيل نشوب الثورة الفرنسية خرج مشروع غزو مصر من السرية للعلن وصار يناقش علناً في باريس، ففي سنة (1202هـ/ 1787م) قدمت مذكرتان للحكومة الفرنسية الأولى مجهولة الهوية والثانية قدمها ريمون ليبون أوضحت أهمية الاستيلاء على رودس كطريق تجاري إلى السويس، وعندما قامت الثورة الفرنسية تم تعيين القنصل ماجالون سنة (1208هـ/ 1793م) فكتب لحكومته قائلاً: ((لا بد للجمهورية أن تستخدم القوة لغزو مصر للمزايا والفوائد السياسية والاقتصادية التي سوف تجنيها فرنسا من استيلائها على مصر))[1].

وأنت تقرأ ما فات لك أن تتساءل أين مخابرات الدولة العثمانية وأجهزتها ومراقبتها ويقظتها وحذرها على أهم ولاية لها على الإطلاق وأكبر ولاية تعتمد

(1) مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الـ18، د، إلهام محمد علي دهني، ص36 ـ 42.

عليها في تغطية نفقات ولايات أخرى قريبة منها!! ثم تأمل وانظر إلى القيادة العثمانية كيف كانت تفكر.

إذ نشر السكرتير الخاص للسلطان سليم الثالث وهو «أحمد أفندي» في الجريدة عام (١٣١٠هـ/ ١٧٩٢م) تصريحاً قال فيه: ((فليجعل الله الثورة الفرنسية سبباً في انتشار الزهري في أعداء الامبراطورية، وليقذف الله بهم في رحى التناحر مع بعضهم البعض لتستفيد منه امبراطوريتنا. آمين))[1].

ولك أن تتخيل وضع دفاعات الإسكندرية التي وصفها أوليفيه بالقول: ((من الناحية الحربية الإسكندرية لا تساوي شيئاً، لا يوجد بها حصون ولا مدافع صالحة للاستعمال ولا مدفعيين يقومون على إدارتها، أما الانكشارية الخمسمئة الذين يجب أن تتألف منهم الحامية فتم إنقاص عددهم إلى النصف، وهم جهلة لا يحسنون عملاً إلا تدخين الغليون))[2].

وحين دهمت قضية نزول فرنسا لمصر واحتلالها تحرك العثمانيون في الشام وعسفوها وفرضوا عليها الضرائب الباهظة وفعلوا ما لا خير فيه من الظلم وقتلوا الأنفس بسبب استخلاص الأموال[3].

ولم يتركوا مصر حين وصلوها بعد الاتفاق الفرنسي العثماني الانجليزي الأول والذي لم يتم، فحين وصلوا ألزموا أهل مصر بثلاثة آلاف كيس لأجل ترحيل الفرنسيين فغلت الأسعار وضاقت مؤن الناس ودهى الناس من أول أحكامهم أي العثمانيين بهاتين الداهيتين، وكان أول قادم منهم أمير المكوسات ومحكر الأقوات وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتغريمهم، فأخرجت

---

(1) المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني، السيد رجب حراز، ص104 ـ 105.

(2) مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الـ18، د، إلهام محمد علي دهني، ص225 ـ 226.

(3) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج3، ص140.

الناس الأموال عن طيب خاطر وانشراح قلب لظنها أن المال هو في سبيل إخراج الفرنسيين، بينما همُّ العثمانيين هو جمع الغلال والأموال من الموانئ والنواحي المصرية، ولم يتوقف العثمانيون عن عاداتهم القبيحة بل تدرج العثمانيون في دخول مصر وصار كل يوم يدخل جماعة من عسكر العثمانيين لمصر فصاروا يشاركون الناس في صناعاتهم وحرفهم مثل القهوجية، والحمامية، والخياطين، والمزينين وغيرهم، فاجتمع الناس إلى مصطفى باشا قائمقام فلم يلتفت لشكواهم لأن ذلك من سنن عساكر العثمانيين القبيحة، وهو ما لم يفعله الفرنسيون، أما الكُشّاف العثمانيون وهم المسؤولون عن تحصيل الضرائب من المناطق المتفرقة في مصر فقد ذكرهم الجبرتي بأنهم أقبح من الفرنسيس في ظلمهم وتسلطهم على العباد[1]، وكان العسكر يفرضون حمايتهم قسراً على أفراد أو مجموعات مختارة حضرية ويطالبونهم بسداد ضرائب حماية كانت تفرض على التجار والحرفيين بل حتى على محصلي الضرائب أنفسهم، وقد كان للأوجاقات العسكرية حق احتكار تصنيع أو تسويق بعض السلع، وكانت الإيرادات المالية التي تدرها تلك الحمايات مصدر تنافس كبير بين الأوجاقات العسكرية المختلفة، وأثارت سيطرتهم على أسواق القاهرة ومكاسبهم التي يجنونها من الحمايات على الباعة والتجار ثائرة الفرق الأخرى مما كان يؤدي إلى تفجر الأوضاع عسكرياً فيتدخل الوسطاء للصلح بينهم كي يتقاسموا سويا إلتزام أسواق القاهرة[2].

وبعد الاتفاق الثاني بين العثمانيين والإنجليز من جهة والفرنسيين القاضي بانسحاب الفرنسيين النهائي من مصر، دخل الانكشارية ومارسوا عادتهم المعتادة بوضع علاماتهم على القهاوي والحوانيت والحمامات لمشاركة صاحب الأصل في مرابحه، فامتعض أهل القاهرة بسبب ذلك، ووقف الأرنؤوط والأتراك من عسكر

---

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج3، ص148 ـ 150 وص 184.

(2) مصر في العصر العثماني (1517 ـ 1798) المجتمع والتعليم، د. كامل حامد مغيث، ص 50 ـ 51.

العثمانيين فصاروا يتلقون الفلاحين في البر والبحر «النيل» ويشترون منهم اللحم والفواكه بأبخس الأثمان ويبيعونه على أهل القاهرة، واشتغل عسكر العثمانيين بالبيع والشراء وتسلطوا على الناس بطلب الكلف ورتبوا على السوقة وأرباب الحوانيت دراهم يأخذونها في كل يوم، وصاروا يأخذون الخبز بلا ثمن ويشربون القهوة من القهاوي بلا ثمن ويحتكرون الأصناف التي يريدونها ويبيعونها بأغلى الأثمان ولا يجري عليهم حكم المحتسب وتسلطوا على الناس بالأذية لأدنى سبب وتعرضوا للسكان في منازلهم، فتأتي طائفة منهم ويدخلون الدار ويأمرون أهلها بالخروج ليسكنوها، فإن لاطفهم أهل الدار وأعطوهم دراهم ذهبوا وتركوهم، وإن عاند سبوه وضربوه ولو كان عظيماً وإن شكا لكبيرهم قوبل بالتبكيت «التعنيف» ويُقال له: «ألا تفسحون لإخوانكم المجاهدين الذين حاربوا عنكم وأنقذوكم من الكفار الذين كانوا يسومونكم سوء العذاب، ويأخذون أموالكم ويفجرون بنسائكم وينهبون بيوتكم وهم ضيوفكم أياماً قليلة» فما يسع المسكين إلا أن يكلفهم بما قدر عليه، وكلما تأخرت رواتب هؤلاء العسكر أفرغوا سخطهم في الناس فخطفوا وسرقوا وعربدوا، لقد أضحى هؤلاء لصوصاً لا محررين فيأتي أحدهم فيجلس على بعض الحوانيت ثم يقوم فيدّعي أنه ضاع له كيس أو سقط منه شيء وإن أمكنه اختلاس شيء فعل، أو يبدلون الدنانير المزيفة الناقصة النقص الفاحش بالدراهم الفضة قهراً، أو يغازلون النساء ويعاكسوهنّ في الأسواق من غير احتشام ولا حياء، وإن صرفوا دراهم أو بدلوها اختلسوا منها، وانتشروا في القرى والبلدان ففعلوا كل قبيح، فتذهب جماعة منهم إلى القرية ومعهم ورقة مكتوبة بالتركية فيوهمون أهل القرية أنهم حضروا بأوامر لرفع الظلم عنهم فيطلبون حق طريقهم من المال مبلغاً عظيماً، ويقبضون على مشايخ القرية ويلزمونهم بالكلف الفاحشة ويخطفون الأغنام ويهجمون على النساء، ويركب العسكري حمار المكاري قهراً أو يخرج به إلى جهة الخلاء فيقتل المكاري ويأخذ الحمار ليبيعه في سوق الحمير، وإن انفرد عسكر العثمانيين بشخص أو شخصين خارج المدينة أخذوا دراهمهم أو شلحوهم

ثيابهم أو قتلوهم بعد ذلك وفوق هذا تسلطوا على الناس بالسب والشتم ويجعلونهم كفرة وفرنسيس وغير ذلك، وتمنى أكثر الناس وخصوصاً الفلاحين في مصر أحكام الفرنساوية، لقد بلغت الوقاحة بهؤلاء الحثالة من الانكشارية أن مروا بزفة عروس فخطفوا ما على العروس وبعض النساء من المصاغات المزينات به، وقتل أحدهم بائعاً حين بخسه ثمن بنّ قهوة قيمته 120 نصفاً فأعطاه العسكري العثماني 20 نصفاً فرفض البائع وقال: «أعطني حقي» فقتله»، بل وتتبع عسكر العثمانيين من الأرنؤوط والأتراك حمير الناس وبخسوهم أثمانها للعشر ثم تحولوا لخطفها من أهل البلد قهراً ووصلت أيديهم لحمير السقاء حتى امتنع السقاؤون عن جلب الماء وإن وجدوا حماراً أنزلوا من عليه وذهبوا وباعوه فخبأ الناس حميرهم في بيوتهم فصار عسكر العثمانيين يطوفون على البيوت وينصتون بآذانهم على جدرانها ليعرفوا هل يوجد حمار عندهم، وبعضهم كان يقف عند الباب وينادي «زررر ويكررها» فينهق له الحمار في الداخل فيطلبونه من صاحب البيت فإما أن يأخذوه أو يدفع لهم مالاً ليصرفهم، وإن أرادوا صرف أموالهم يذهبون للصيارفة فإن قال الصيرفي للجندي العثماني ليس معي فضة هدده بباروده ويأخذ منه وزن الصرف كاملاً حتى إن كان ما عنده ناقصاً أو مخدوشاً أو مكسوراً، وإن أراد شراء شيء ولم يكن عند البائع صرف لرد الباقي أخذ الأصل الذي دفعه مع ما اشتراه ولم يحاسب على شيء وبلغ ببعضهم إن راجعه في الصرف أنه يدخل إصبعه في عينه[1].

ولك أن تتعجب عزيزي القارئ من هذه القصة في الاسكندرية حين قام حاكمها العثماني خورشيد باشا بإحداث المظالم والمكوس على الباعة، فقام أحد الجنود الإنجليز بشراء سمك فطلب البائع ثمناً زيادة على المعتاد مما يدفعه الإنجليزي فسأل الإنجليزي البائع: «لأي سبب تطلب الزيادة عن المعتاد»؟ فعرفه البائع بما أحدث الباشا من زيادة في المكوس فرجع الجندي الإنجليزي وأخبر كبراءه

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج3، ص 299، 302، 305، 307، 314، 317، 318، 322، 323، 331، 360، 372، 377 حوادث سنة 1216 هـ وسنة 1217 هـ.

بالقضية فتحققوا من الأمر فأحضروا المنادي وأمروه بالمناداة بإبطال ما أحدثه العثمانية من المكوس والمظالم، فخرج المنادي يقول: حسبما رسم الوزير محمد باشا وخورشيد آغا بأن جميع الحوادث المحدثة بطالة، فسمعه الإنجليز وهو يقول ذلك فأحضروه وضربوه ضرباً شديداً وعزروه على ذلك القول وقالوا له: «قل في مناداتك حسبما رسم ساري عسكر الإنجليز»(1).

وإن جئنا للفرق بين الالتزام العثماني والضرائب الفرنسية فحين استولى العثمانيون مجدداً على مصر بعد خروج الفرنسيين أطلقوا يد الملتزمين بالتصرف في سنة (1215هـ/ 1801م) ليقضوا ما لهم وما عليهم وقصدهم أن يطمئن الملتزمين بالجباية والرجاء بأن يتصرفوا في المستقبل ووعدوهم بذلك للسنة القادمة (1216هـ/ 1802م)، أما الفرنسيين حين استقروا في مصر ونظروا في أموال الميري والخراج وجدوا أن ولاة الأمور العثمانيين يقبضون سنة معجلة، فنظروا في الدفاتر القديمة واطلعوا على العوائد السالفة، فرأوا أن ذلك كان يقبض أثلاثاً مع المراعاة في ري الأراضي وعدمه، فاختاروا الأصلح في أسباب العمار وقالوا: «ليس من الإنصاف المطالبة بالخراج قبل الزراعة بسنة» فأهملوا وتركوا سنة (1215هـ/ 1801م) ولم يطالبوا الملتزمين بالأموال الأميرية ولا الفلاحين بالخراج، فتنفست الفلاحون وراج حالهم، وتراجعت أرواحهم مع عدم تكليفهم كثرة المغارم(2).

سادساً: انتشار الأوبئة زمن العثمانيين في مصر

أما الطواعين فكما أسلفنا في مبحث سوريا فالطواعين والأوبئة هي السمة البارزة للتاريخ العثماني، فنجد في القرن السادس عشر الميلادي أن القاهرة أصيبت في أعوام (940 ـ 943هـ/ 1533 ـ 1536م) و(945 ـ 947هـ/ 1538 ـ 1540م) و(982 ـ 985هـ/ 1574 ـ 1577م)(3).

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج3، ص355.

(2) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج3، ص309.

(3) البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر الميلادي، د.هدى جابر، ص106.

وفي مطلع القرن السابع عشر الميلادي أصاب مصر عدة طواعين كان أولاها سنة (1011هـ/ 1602م) ومكث 15 شهراً وبلغ عدد الموتى ألفاً في اليوم، ثم طاعون (1027هـ/ 1618م)، وأيضاً طاعون عام (1029 ـ 1030هـ/ 1621م ـ 1622م) بلغت فيه الصلاة على الأموات بالجامع الأزهر ستمئة نفس يومياً، وكان هناك طاعون سنة (1053هـ/ 1643م) كانت الجنائز تمر فيه في الأسواق مثل قطار الجمال وهلك فيه سكان 230 بلدة، وفي عام (1065هـ/ 1655م) حدث طاعون في مصر، وفي عام (1078هـ/ 1667م) حدث طاعون سمي بالموت الأصفر نظراً لأن المصاب به رجلاً أو امرأة يرتعش ويصفر لونه ويموت من ساعته، وفي سنة (1081هـ/ 1670م) تفشى الطاعون أيضاً، أما آخر طواعين القرن السابع عشر الميلادي فكان طاعون سنة (1108هـ/ 1696م) وكان طاعوناً عظيماً فاق الطواعين التي قبله على عظمها[1].

وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان أول طواعينها سنة (1125هـ/ 1714م) فوقع الطاعون وأفنى الخلق حتى إذا مات الميت لم يجدوا له مغسلاً ولا ما يغسله، وفي عام (1130هـ/ 1718م) وقع طاعون كان أكثر من مات فيه الشباب والصبيان والمخدَّرات، وقدر قنصل فرنسا الضحايا بالوفيات يومياً من هذا الطاعون بخمسة إلى ستة آلاف يومياً وقدر عدد الوفيات الكلي بـ300 ألف وفاة، وفي سنة (1138هـ/ 1725م) ظهر الطاعون بمصر واجتاح كل بيت في القاهرة حتى إن بعض البيوت خلا من أهلها، وفي (1148هـ/ 1735م) وقع طاعون أيضاً والغريب أنه جاء في شدة البرد، وفي سنة (1171هـ/ 1757م) جاء طاعون أيضاً إلى مصر، وفي سنة (1201هـ/ 1786م) وقع وباء لكنه لم يصب الأهالي، وفي سنة (1205هـ/ 1790م) وقع آخر طواعين القرن الثامن عشر الميلادي وقد قدر فولتي عدد ضحاياه اليومية من 1500 ـ 2000 حالة في اليوم[2].

---

(1) الطب والعلاج في مصر العثمانية، د. عماد عبدالروف الرطيل، ص 118-120.

(2) الطب والعلاج في مصر العثمانية وعهد محمد علي د. عماد عبد الرؤوف الرطيل، ص 120 ـ 122.

ويظهر مما فات أنها أوبئة مختلفة منها الطاعون الدملي المعروف ومنها غيرها من الأوبئة والأمراض، لكن لضعف الأطباء لم يكن يسمح بتحديدها، فالطاعون الأصفر لعله الكوليرا إذ ستجده لاحقاً في بغداد باسم الهواء الأصفر أو الهبة الصفراء، فربما هي أمراض مختلفة ناتجة عن أمور كثيرة تميز بها العهد العثماني من عدم تنظيف الشوارع والمزابل وتراكمها ورمي الدواب في مجاري الماء وعدم تجفيف البحيرات والبرك وعدم دفن الموتى بالشكل الصحيح إلخ.

وأمام هذه الأوبئة والجوائح والطواعين لم يقم العثمانيون ببناء أي مستشفى «بيمارستان» في القاهرة طوال فترة تواجدهم فيها إطلاقاً، وتم الاكتفاء بمستشفيات الدولة المملوكية التي بناها السلاطين المماليك وأوقفوا عليها الأوقاف التي ساعدت على استمرارها، بل لا تتعجب أن التكية في زمن العثمانيين أصبحت هي المستشفى أو البيمارستان حتى كان يطلق على المستشفى اسم التكية، بل الأدهى أنه لم يحاول أي والي عثماني أن يعيد الحياة لبيمارستان المؤيد شيخ، أو يزيد من كفاءة بيمارستان قلاوون[1]، بل كان العلاج أو أحد الطرق الرئيسية للعلاج هو زيارة قبور الأولياء والصالحين فكان المصريون يقصدونها يلتمسون فيها العلاج فيمكثون 10 أيام لا يأكلون فيها سوى الخبز والعسل ومسحوق السحالي وبيض العصافير، والأدهى أن النصارى يستشفون بأولياء المسلمين، وقد يستعين المسلم برجال دين يهود أو نصارى ليدعون له، وكانت هناك زاوية تسمى زاوية الرفاعي مكان مسجد الرفاعي الحالي تضم عدة أضرحة، وكان يرد لزيارتها خلق كثير خصوصا المصابين بالأمراض العصبية[2].

---

(1) الطب والعلاج في مصر العثمانية وعهد محمد علي د. عماد عبد الرؤوف الرطيل، ص45و 49.

(2) الطب والعلاج في مصر العثمانية وعهد محمد علي د. عماد عبد الرؤوف الرطيل، ص 144 ـ 145.

سابعـًا: جرائم عثمانية في مصر

حكاية الإنكشارية مع صبية عشقت غيرهم وكانت في سنة (925هـ/ 1519م)، إذ قام جماعة من الانكشارية وتغايروا عليها فمالت لغيرهم فكبسوها بالوالي في المكان الذي كانت فيه وزعموا أنها كانت عند شخص نصراني فقبضوا عليهما فحكم ملك الأمراء خاير بك بأن تُعرّى المرأة من أثوابها، وأن يكتفوا أيديها وأرجلها وأن تربط من رجليها في ذنب إكديش وتسحب على وجهها من الكداشين إلى باب زويلة، ففعلوا بها ذلك وشقوا بها من القاهرة وقصدوا شنقها على باب زويلة فقيل إنها ماتت في أثناء الطريق، وقيل غرقوها في البحر عند الجزيرة الوسطى ومضى أمرها، وقد تزايد ضرر الانكشارية فصاروا يخطفون النساء والمُردان في الطرقات فخطفوا امرأة عند سلّم المدرسة المؤيدية وقت الظهر وفسقوا بها جهاراً عند سبيل المؤيدية تحت أحد الدكاكين، والناس ينظرون إليهم وهم يفسقون بها ولم يجسر أحد من الناس أن يخلصها منهم، وصاروا يقطعون الطريق في البر والبحر ويأخذون ضيافات الناس من البقر والغنم والأوز والدجاج وغيره وصاروا يقطعون الطريق على المتسببين من باعة الجبن والسمك والناس من أهل مصر معهم في ضنك(1).

حكاية قاضي الإسكندرية مع يونانية مسلمة إذ كان في الإسكندرية بعض اليونانيين كجالية مقيمة هناك كانت تتبع للدولة العثمانية ثم تبعوا الدولتهم حين نالوا استقلالهم من العثمانيين، وهذه الجالية وجدت من قديم في الإسكندرية بل من قبل الفتح الإسلامي لمصر ولا عجب أن يعتنق البعض منها الإسلام، وهنا قصة حدثت أن إحدى اليونانيات قد اعتنقت الإسلام عن رضاها بلا إكراه، وأقامت عند بعض القضاة السابقين في الإسكندرية، وقام هذا القاضي بتسليم المرأة اليونانية المسلمة لأحد نوابه، فما كان من النائب إلا أن باع اليونانية المسلمة لأحد النصارى فأخذتها أمها لكي ترجع بها إلا بلادها لترتد عن دين الإسلام، فلما علم القاضي منعها من السفر وجعلها تقيم عند قبودان المدينة، وهنا السؤال المحير وهو لماذا قام نائب

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص 290 ـ 293.

القاضي ببيع المسلمة للنصراني وهو يعلم ما سيؤول له مصيرها إلا من فساد دينه وولعه بالمال، وقد ظلت الفتاة المسلمة عند القبودان ولـم ترحل لبلادها(1).

بل لا تتعجب حين يقوم أحد اليونانيين بشرب الخمر والسطو على منزل أحد الأهالي أثناء غيابه في الاسكندرية وسرقة بعض الأواني النحاسية التي فيه، وحينما واجهه القاضي اعترف باحتساء الخمر لكنه لـم يسرق شيئًا فلم يعاقبه القاضي لا على شرب الخمر ولا على السرقة ولا على الاعتداء على بيوت الناس(2).

ومنها حكاية العثمانيين وما فعلوه بأهل رشيد حين جاءها الإنجليز وأصل هذا الخبر مكاتبة الأمير المملوكي المصري «الألفي الكبير» للإنجليز من أجل إخراج العثمانيين وبشواتهم الأروام الذين قدموا مصر مع الإنجليز لإخراج الفرنسيين فأزاحوا الأمراء المصرلية فوصل الإنجليزلمصر سنة (1222هـ/ 1807م) واحتلوا الاسكندرية وتوجهوا لرشيد وحاصروها فكاتب حاكمها الباشا في القاهرة فسافر الأتراك المحليين ومعهم مغاربة وبعضهم يوهم الناس أنه خارج بهمة ونشاط ثم يجدونه في القاهرة بعد ثلاثة أيام، والبعض منهم يخرج ليجمع في طريقه من أهل البلاد والقرى المغارم من المال وينهب المواشي، ووصل الأمر لخطفهم البنات والنساء والصبيان، وأما الدالاتية وهي أحد أنواع الفرق العثمانية العسكرية فأخذوا حمير الناس وإبلهم قهرا ونزلوا بخيولهم ترعى في محاصيل الناس فالتهمتها في بولاق وجزيرة بدران في يوم واحد فتوجهوا لمنية السيرج وشبرا والزاوية الحمراء والمطرية والأميرية فأكلوا زروعات الجميع وخطفوا مواشيهم وفجروا بالنساء وافتضوا الأبكار ولاطوا بالغلمان، وأخذوهم وباعوهم فيما بينهم حتى باعوا البعض بسوق مسكة وغيره ويقولون أنهم مجاهدون!!! حتى تمنى الناس بسببهم رجوع الإفرنج من أي جنس كان وزوال هذه الطوائف الخاسرة الذين ليس لهم ملة ولا شريعة ولا طريقة يمشون عليها فكان الناس يصرخون بذلك بمسمع من هؤلاء

(1) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د.صلاح أحمد هريدي، ص44.

(2) الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د.صلاح أحمد هريدي، ص46.

الدالاتية فيزداد حقدهم وعداوتهم ويقولون: «أهل هذه البلاد يعني مصر ليسوا مسلمين لأنهم يكرهوننا ويحبون النصارى» وصاروا يتوعدون المصريين حين تخلص لهم البلاد ولا ينظرون لقبح أفعالهم، أما حين انقضت الحرب على رشيد وجلى عنها الإنجليز ورجعوا إلى الإسكندرية نزل الأتراك على الحماد وما جاورها فاستباحوا أهلها ونساءها ومواشيها وزعموا أنها صارت دار حرب بنزول الإنجليز فيها وتملكها، فكلمهم البعض في ذلك فرد عليه بذلك الجواب فأرسلوا إلى مصر «القاهرة» بذلك وكتب عليه المفتون بالمنع وعدم الجواز وحتى يأتي الترياق من العراق يموت الملسوع، ومن يقرأ ومن يسمع، وعلى أنه لم يرجع طالب الفتوى، بل أهملت عند المفتي وتركها المستفتي فأحاطت عسكر العثمانيين ورؤساؤهم برشيد وضربوا على أهلها الضرائب وطلبوا منها الأموال والكلف الشاقة فكلمهم كبيرها حسن كريت فأمروا بالمنع ولكن هيهات، وحين نزول عساكر العثمانيين في مصر فقد تعدوا في غصب بيوت الناس من أصحابها فتأتي طائفة منهم إلى الدار المسكونة ويدخلونها في غير احتشام ولا إذن بل يهجمون على سكن الحريم بحجة أنهم يتفرجون على أعلى الدار، فتصرخ النساء فيجتمع أهل الخطة ويكلمونهم فلا يلتفتون إليهم ويكلمونهم مرة بالملاطفة ومرة بكثرة الجمع إن كان بهم قوة أو بمعونة ذي مقدرة فلا ينفصلون من الدار إلا بمصلحة أو هدية لها قدر ويشترطون في الهدية الشيلان الكشميري فإن أحضروها ولم تعجب كبيرهم يشترط الألوان أحمر أو أصفر، واتفق أن أحد ضباطهم أراد شال حتى يترك الدار فجاء له صاحب الدار بأصفر فقال له أريد أحمر فطلب منه رد الأصفر فرفض حتى يأتي له بالأحمر فلما جاء له بالأحمر ضمه للأصفر ولم يرد شيئاً وأخذهما معاً، وإن انصرفت جماعة منهم جاءت بعده بيومين أو ثلاث جماعة أخرى وبعضهم يتحيل فيقول لصاحب الدار يا أخي يا حبيبي أنا معي نفرين أو ثلاثة أو أربعة لا غير ونحن مسافرون بعد عشرة أيام والقصد أن تفسح لنا نقيم في محل الرجال وأنت بحريمك في مكانهم أعلى الدار، فيظن صدقهم ويرضى بذلك خوفاً وكرهاً، فيجلسون في محل الرجال

كما قالوا ويربطون خيولهم في حوش الدار ويعلقون أسلحتهم ويقولون «نحن صرنا ضيوفك»، فإذا أراد رفع فرش المكان قالوا له: «نحن نجلس على الحصير والبلاط وأي شيء يصيب الفرش» فيتركه لهم حياء وقهراً ويطلبون الطعام والشراب وهو يتكلف لهم، ويطلبون الأواني وهو يعطيهم ثم ينضم إليهم رفقاؤهم ويدخلون ويخرجون وبأيديهم الأسلحة فيضيق المكان فيقولون لصاحب الدار: «اخل لنا محلاً آخر في الدار فوق لرفقائنا» فإن قال صاحب الدار ليس عندنا محل آخر بدؤوا يعاملوه بالقسوة فيعلم أنه لا انفكاك منهم وربما مضت العشرة أيام وهم في الدار وقد ظهرت قبائحهم، فيحرق جمر النارجيلات والتنباك والدخان البُسُط والحصر بما يتطاير منها، ويشربون الشراب، ويعربدون ويصرخون ويغنون ويرقصون في المنزل، وفاحت رائحة مشروب العرق في المنزل فيضيق صدر صاحب الدار ويصالحهم على أن يخرج من عندهم ليسكن عند أقاربه أو جيرانه وتخرج النساء في غفلة بثيابهنّ وما يمكنهنّ حمله، فإذا شرع أهل الدار في إخراج الأواني والنحاس والفُرُش حجزوه منهم وقالوا: «إذا أخذتم ذلك فعلى أي شيء نجلس، وفي أي شيء نطبخ، وليس معنا فرش ولا نحاس، والذي كان معنا استهلك في السفر والجهاد ودفع الكفار عنكم وأنتم مستريحون في بيوتكم وعند حريمكم!!» فيقع النزاع وينفصل الأمر بينهم وبين صاحب الدار إما بترك الدار بما فيها أو بالمقاسمة والمصالحة بالترجي والوسايط ونحو ذلك، وهذا الأمر وقع لأعيان الناس وغيرهم حتى صار بعض المحتشمين إذا سكن بجواره عسكر يرتحل من داره ولو كانت ملكه بعداً عن جوارهم وخوفاً من تسلقهم على الدار لأنهم يصعدون على الأسطح والحيطان ويتطلعون على من بجوارهم ويرمون بالبنادق والطبنجات، ومما اتفق أن كبيراً منهم نزل بطائفته بدار أحد الفقهاء المعتبرين وأمره بالخروج ليسكنها هو فأخبره أنه من مشايخ العلم فلم يلتفت لقوله فتركه وتوجه إخوانه المشايخ واستغاث بهم فركب معه جماعة وتوجهوا للدار فشاهدهم العسكر وهم مقبلون فأخذوا أسلحتهم فرجع بعض المشايخ هارباً وثبّت بعضهم البعض وكلموا كبيرهم وعرفوه أنها دار

العالم الكبير وهذا لا يناسب، وأن النصارى واليهود يكرمون قسسهم ورهبانهم وأنتم أولى بذلك لأنكم مسلمون فجاوبهم بالقول: «أنتم لستم مسلمين لأنكم كنتم تتمنون تملك النصارى لبلادكم وتقولون إنهم خير منا ونحن مسلمون ومجاهدون طردنا النصارى وأخرجناهم من البلاد فنحن أحق بالدور منكم» فما زالوا في جدال معه حتى دفعوا له مئتي قرش وشال كشميري وكرر القائد العثماني نفس الفعل بعدة بيوت أخرى وأخذ منهم أموالاً ولما اشتكى الناس للباشا والكتخدا قال الكتخدا: «أناس قاتلوا وجاهدوا أشهراً وأياماً وقاسوا ما قاسوه في الحر والبرد والطل حتى طردوا عنكم الكفار وأجلوهم عن بلادكم أفلا تسعونهم في السكنى»، واستمر حالهم حتى بعد جلاء الإنجليز في سكنى ديار الناس غصباً وكرهاً، وقد بلغ المكر ببعض كبرائهم أن سلم الدار لصاحبها وقال له: «تسلم يا أخي دارك واسكنها بارك الله لك فيها وسامحني وأبرئ ذمتي فربما أني أموت ولا أرجع» فيفرح صاحب الدار ويعمر داره ويعيد تجديدها حتى يستدين في سبيل ذلك، وما هو إلا أن تمم عمارتها وتجديدها حتى يعود له صاحبه بحصانه وسلاحه وخدمه لسكناها مجدداً فيخرج منها ويتركها لغريمه[1].

ثامناً: نهاية العثمانيين في مصر

ما إن وصل محمد علي باشا للحكم في مصر إلا وقد بدأ في خطوات استقلاله بها وتوسيع دولته نحو الجنوب والغرب بل وحتى الشرق حين استغل هزيمته للدولة السعودية الأولى بل وواجه السلطان العثماني في الشام ووصل حتى الأناضول، ولولا التدخلات من إنجلترا وروسيا لربما أطاح بالسلطان العثماني نفسه، لأنه إنما كان ينفذ رغبة فرنسا في قطع طرق التجارة على بريطانيا، وذلك بعدما دعمت بريطانيا العثمانيين لإخراج فرنسا من مصر، ثم جاءت ترتيبات القوى الغربية وما عرف بحل المسألة الشرقية بين إنجلترا وفرنسا لتعيد تهذيبه وطاعته للسلطان العثماني وحصر مصر وحكمها في ذريته، وهكذا جاءت ذريته من بعده لتحكم، حتى إذا ما جاءت سنة

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي ج4، ص85 ـ 86، ص98، ص111، ص167.

(1287هـ/ 1872م) سمحت الدولة العثمانية للخديوي بالاقتراض فدخلت مصر في نفق الديون مع الإنجليز، وما إن جاءت حرب سنة (1293هـ/ 1877م) بين العثمانيين والروس والتي استطاع الروس فيها الوصول حتى أدرنة فلم يملك السلطان عبد الحميد الثاني وقتها إلا الاتصال بالملكة فكتوريا البريطانية يتوسلها عقد الصلح، فطلبت الملكة فكتوريا من القيصر الروسي ذلك[1] فتمت الهدنة سنة (1293هـ/ 1877م) وعقدت معاهدة «آيا ستافانوس» سنة (1294هـ/ 1878م)، وكانت شروط الروس فيها قاسية جداً وهو ما جعل السلطان عبد الحميد الثاني يطالب الدول الأوروبية الأخرى بإبطال تلك المعاهدة، فعقدت معاهدة برلين (1294هـ/ 1878م) وكانت أكثر دولة يطمع السلطان عبد الحميد الثاني في مساعدتها هي إنجلترا، لذلك دفع عبد الحميد الثاني بمنح لواء قبرص للإنجليز في مقابل دعمهم على إبطال معاهدة «آيا ستافانوس» وعقدت معاهدة «برلين»[2].

وبهذا المنح أصبحت بريطانيا تسيطر على كافة الجزر المهمة والمنافذ في البحر المتوسط بدءاً من مضيق جبل طارق غرب المتوسط ثم مالطا في وسط البحر ثم قبرص في شرق البحر المتوسط، فكونت لها أهم ثلاث قواعد في هذا البحر، أما فرنسا فقد كانت تونس من نصيبها إذ وعد السلطان عبد الحميد الثاني في كواليس مؤتمر برلين بإعطاء تونس للفرنسيين وأخذتها منه فرنسا بعد ثلاثة أعوام[3].

لقد عقدت بريطانيا اتفاقاً مع العثمانيين تعهدت فيه بمساعدة الدولة العثمانية ضد أي عدوان يوجه إلى ممتلكاتها الآسيوية، في مقابل استيلائها على جزيرة قبرص وإدارة أمورها، وجزيرة قبرص تعتبرها الاستراتيجية الإنجليزية قاعدة هجوم حين ترغب في احتلال السويس، وتعتبر أيضاً قاعدة دفاع عن قناة السويس بعد احتلالها ضد الخطر الروسي في الشمال[4].

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص115.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص122.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص128.

(4) الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس، نبيل عبد الحي رضوان،

أما مصر فالذي يرجح أن العثمانيين منحوها للإنجليز بطريقة أخرى بسبب هذه المعاهدة كما منحوا تونس لفرنسا وسنبينه لاحقـاً، وقبرص لإنجلترا كما أسلفنا وقبلهم عدن إذ إنه بعد احتلال فرنسا لتونس سنة (1298هـ/ 1881م) استطاعت بريطانيا في السنة التالية (1299هـ/ 1882م) شراء أسهم مصرفي قناة السويس ثم احتلت مصر متذرعة بخطورة ثورة عرابي على المصالح الأوروبية فيها[1] في ظل تخاذل عثماني واضح من قبل السلطان للتحرك نحو إنقاذ الموقف في مصر.

فالسلطان العثماني عبد الحميد رأى إرسال قوة عسكرية سنة (1300هـ/ 1882) لمصر أملاً في تغيير فرمانات سلفه التي منحت للخديوي إلا أنه قوبل برفض فرنسي بريطاني وتبعه رفض العثمانيين لمخرجات مؤتمر القسطنطينية في السنة نفسها بحجة أن شروطه مهينة للسلطان العثماني؛ ذلك أن جرانفيل وزير خارجية بريطانيا حدد أن القوات العثمانية في مصر تكون تحت قيادة الخديوي ولا تبقى أكثر من 3 شهور مع تعهد السلطان بعدم المساس بامتيازات الخديوي[2]، ولاحقـاً وبعد استيلاء بريطانيا التام على مصر عرضت سنة (1305هـ/ 1887م) عقد مؤتمر يحدد زمنـاً لانسحابها من مصر فأرسلت وفداً إلى اسطنبول فيما عرف باتفاقية الأستانة حدد مدة بقاء الإنجليز 3 سنوات يعني إلى عام (1308هـ/ 1890م)، إلا أن السلطان العثماني عبد الحميد رفض ذلك على اعتبار أنه يتعارض مع حقوق السيادة العثمانية على مصر[3].

ص134 ـ 135.

(1) السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د. وجيه كوثراني، ص126-127.

(2) الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس، نبيل عبد الحي رضوان، ص136-137.

(3) الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس، نبيل عبد الحي رضوان، ص143.

وعلى الرغم من أن موقف بريطانيا في مصر لم يكن ثابتاً بل كان متزعزعاً وذلك بسبب عدم اعتراف الدول بمركز بريطانيا في مصر، ففرنسا غير موافقة على مركز الإنجليز المتفوق في مصر، وإيطاليا غير راضية على عمل الإنجليز الانفرادي إذ كانت ترغب في إشراك كل الدول الكبرى في تأمين القناة، أما ألمانيا وروسيا والنمسا والمجر فلم يقروا مهمة انجلترا لحماية القناة، وكانت تلك الدول ترى ضرورة تدخل الباب العالي لأنه صاحب السيادة على مصر من الناحية القانونية، إلا أنه اكتفى بالاحتجاج اللفظي على الرغم من انقسام حكومة بريطانيا نفسها بين مؤيد ومعارض[1].

وفي هذا دليل على أن مصر لم تكن إلا تنازلاً عثمانياً تم تقديمه لبريطانيا على طبق من ذهب في سبيل تعديل معاهدة سان ستيفانو الشهيرة.

ويؤيد ذلك ما حدث حول قضية طابا في سيناء إذ إنه في سنة (1324هـ/ 1906م) قامت خلافات بين البريطانيين في مصر بقيادة اللورد كرومر بسبب اقتراب العثمانيين في بنائهم لسكة الحديد من نقطة توازي خليج العقبة، وأرادوا إنشاء فرع للخط بين مدينتي معان والعقبة، لتقريب المسافة بين البحر الأحمر والديار المصرية من جهة والخط الحجازي من جهة أخرى والذي يستقبل حجاج مصر وكافة بلاد المغرب العربي، وهناك حجة أخرى وهي إرسال القوات العثمانية للحجاز واليمن عبر خط الحديد إلى هذه النقطة ثم التوجه بحراً دون المرور من سلطة بريطانيا في قناة السويس، فاحتلت القوات العثمانية طابا في نفس السنة، وكان هدف السلطان عبد الحميد إبعاد الإنجليز عن خط الحجاز وفي نفس الوقت رغبة عثمانية في تعديل الحدود المصرية أو على الأقل إرجاع شبه جزيرة سيناء، أو أن يكون خط الحدود من العريش إلى السويس وليس من رفح إلى العقبة على أن يترك لمصر القسم الجنوبي من شبه جزيرة سيناء ابتداءً من خط يمتد من جنوب طابا إلى جنوب السويس، وبناءً

(1) الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس، نبيل عبد الحي رضوان، ص 201.

عليه نقلت الحكومة العثمانية عمود الحدود من رفح إلى العريش نحو الغرب، بحيث تكون المساحة التي تلحقها الدولة العثمانية من شبه جزيرة سيناء عبارة عن مثلث ضلعاه «طابا ـ السويس»، وقد ادعت الحكومة العثمانية أن شبه جزيرة سيناء تابعة لولاية الحجاز مباشرة وأن السلطان العثماني تركها للحكومة المصرية بغرض حراسة محمل الحج الذي كان يذهب من طريق البر ماراً بسيناء والعقبة والمدائن، وعندما أصبح المحمل المصري يسلك الطريق البحري من السويس لم يعد هناك لزوم لطريق البر، لذلك رأت الدولة العثمانية إدارته بولاية الحجاز، فسارعت القوات العثمانية لاحتلال طابا فأثار هذا العمل بريطانيا واحتجت على الدولة العثمانية على أمل أن تجد موقفاً من الإنجليز وعلى أمل أن تدعمهم فرنسا لكن هيهات، ففرنسا كانت قد ارتبطت مع بريطانيا سنة (1322هـ/ 1904م) بالاتفاق الودي؛ وهو ما دفع سفيرها في اسطنبول بأن ينصح الباب العالي بالإذعان لمطالب بريطانيا، كما وقفت روسيا نفس الموقف ولزمت بريطانيا موقف الحياد، وحين تأزم الموقف أكثر وقف البريطانيون موقفاً حازماً وحشدوا قواتهم البرية والبحرية واستدعوا قوات من مالطا وجبل طارق والهند وجزر بريطانيا، وأعلن الباب العالي النفير العام وحشد قواته لكن السلطان عبد الحميد وافق على النداء البريطاني الأخير وسحب كافة قواته من طابا وعاد إلى حدوده القديمة[1].

أفلا يكون هذا التصرف هو التنازل بعينه ونحن هنا لا نتحدث عن تنازله عن مصر ولا حتى عن شبه جزيرة سيناء بل مثلث افترض أن له حيازته على أمل أن يحقق فيه بعض المكاسب!!

ونحن لا ننسى أن إنجلترا كانت حليف العثمانيين في تحرير مصر من الفرنسيين وحليفهم في حرب القرم وحليفهم في إخراج إبراهيم باشا من الشام كلها، ثم تدخلت مرة أخرى في قضية الأمير المملوكي الألفي الكبير، ولا تظن أن التسليم يكون

(1) الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس، نبيل عبد الحي رضوان، ص173 ـ 174.

بالشكل الذي تتصوره لكن يتم افتعال بعض الحجج واختلاق بعض الأزمات واستغلال بعض الظروف لإتمام العملية بشكل لا يثير الرأي العام وستجده مفصلاً أكثر في المباحث القادمة.

وأخيراً عن هذه القرون وهذا الاحتلال العثماني لمصر يقول حسنين فوزي أستاذ علم المحيطات في كلية العلوم بجامعة الإسكندرية: ((لا أحسب مصر في تاريخها الطويل، عرفت عهداً أظلم من تلك القرون الثلاثة، بل الأربعة التي مرت على مصر بعد موقعة مرج دابق بالشام وموقعة سنبل علان بمشارف القاهرة)) ذلك أن السلطان سليم حين غزا مصر، وضع حداً لألف سنة من الاستقلال الذاتي بقتل طومان باي قائد المماليك ودمّر بصورة منتظمة ثروة مصر في العصور الوسطى وفنونها وصناعتها وثقافتها[1].

وفي الختام إذا أردنا أن نحصي أفعالهم في مصر فلن يسع هذا مجلدات ومن كان هذا حاله فهل يرجى منه أصلاً نشر الشريعة ونصر السنة وكبت الشرك وقمع البدعة والارتقاء والازدهار والاهتمام بالعلوم والفنون وحفظ البلاد والعباد من شرور أطماع الدول المعادية؟؟ بالطبع لا، وفيما سبق عن مصر الكفاية.

* * *

(1) التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوارني، ص15.

المبحث الثالث

التواجد العثماني في الحجاز

دخل الحجاز سلمياً تحت حكم العثمانيين بمجرد استيلائهم على مصر فقد أرسل شريف مكة بركات ابنه أبا نمي مع وفد من الحجاز حاملين مفاتيح الكعبة إلى مصر لمقابلة السلطان العثماني سليم الأول سنة (923هـ/ 1517م)، فقابلهم السلطان سليم وأكرم وفادتهم وسلم الشريف أبا نمي مفاتيح الكعبة للسلطان سليم وأعلن الخضوع والولاء له وبالمقابل اعترف السلطان سليم بالشريف بركات أميراً على مكة، وهنا كما تلاحظ لم يكن دخول الحجاز لحكم العثمانيين قائم على تحريك جيوش أو غيره لأن أسرة الشريف كانت تخضع بنفس الطريقة للسلطان المملوكي في مصر فكررت الأمر نفسه مع العثمانيين، وقام السلطان سليم بتقسيم الحجاز لست مناطق هي (مكة، جدة، المدينة، الطائف، رابغ، ينبع)[1].

وإذا ما قارنا العناية العثمانية بالحرمين الشريفين مع ما شيدوه على قباب وأضرحة الأناضول فسترى عمداً إهمالهم الشديد لشؤون الحرمين الشريفين والحجاج والمعتمرين وهذه تسجل عليهم لا لهم؛ فكيف بنا إن عرفنا بعض الأمور الأخرى التي فعلوها في الحرمين الشريفين مما يرقى لمستوى انتهاك حرمة هذين المكانين الوحيدين المقدسين عند المسلمين.

وفي هذا قال السنوسي في رحلته الحجازية: ((بلغني عن الشريف المشير الشيخ السيد سلمان الجيلي أحد ذرية الشيخ عبد القادر نقيب الأشراف ونقيب زاوية جده ببغداد وكان قد حج قبل ثلاث سنوات يعني سنة (1297هـ/ 1880م) وكانت بلغت قيمة ما أهداه السلطان من الخيل والمجوهرات مليوني فرنك، وكان مع الركب فسأل أمين الصرة عن مبلغ مصاريف الدولة العلية على الحرمين الشريفين، ولما علمه استصغره جداً وقال له: إن خطباء المسلمين في جميع الدنيا ينادون بأن

---

(1) الحجاز في العهد العثماني، عماد عبد العزيز يوسف، ص35 ـ 36.

السلطان هو خادم الحرمين الشريفين، وهذا المبلغ إذا اعتبرنا منه مصاريف الركب ونظرنا لخصوص ما ينال أهالي الحرمين مع كون أوقاف المسلمين على الحرمين من الممالك العثمانية بيد نظارة الأوقاف لا نجد فيه نسبة معتبرة، وإني أنا بموجب نظارتي على زاوية جدي في بغداد يصلني كل سنة من زيارات أهل الأقطار مبلغ أكثر مما يصل إلى الحرمين من الدولة، فضلاً عن مداخيل وقف الزاوية في سائر الجهات وهي أيضاً في نفسها أكثر من هذا المبلغ وتصل إلى النقباء والعلماء والمجاورين وتصرف في الإيقاد والتحصير والإطعام العام على ممر الأيام))[1].

فتأمل رغم أن أوقاف الحرمين خصصت لها قرى كاملة في مصر من زمن الفاطميين والأيوبيين والمماليك ثم العثمانيين ومثل ذلك في الشام وكذلك في بلاد المغرب ويأتي ناظر زاوية في بغداد ليؤكد أن مداخيل زاويته أكبر من الحرمين مجتمعين.

أولاً: مكة المكرمة

أ ـ المسجد الحرام

ومن إهمالهم للبيت الحرام أنه في سنة (923هـ/ 1517م) نبه مصلح الدين الرومي على القضاة الأربعة والبوابين في المسجد الحرام من إغلاق أبوابه لأن الكلاب صارت تدخله وأمر بقفلها في الليل[2]، أما الصدقة الرومية والتي كانت تفرق على رباط السلطان الأشرف قايتباي في مكة ففي سنة (925هـ/ 1516م) وزع كاتب الصدقة الأرزاق على الأروام «الأتراك» الساكنين في الرباط ومنع منها أبناء العرب فلما سألوه أخبر أن مرسوم السلطان يقول أن من له زوجة وأولاد لا يُعطى شيء وهذا رغم أن الأروام لهم زوجات وأولاد وتم إعطاؤهم، ولم يكتفِ الأروام «الأتراك» بذلك بل قاموا بتقسيم بعض الأربطة ومنع بعض أهل الخلاوي من

(1) الرحلة الحجازية للسنوسي، محمد بن عثمان السنوسي، ج2، ص219.

(2) نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة اتحاف الورى، جار الله بن فهد المكي، ص38.

القبض[1]، وحين انتصر العثمانيون على تمرد نائب الشام جان بردي الغزالي سنة (927هـ/ 1521م) نودي بتزيين أسواق مكة فعبث الأتراك التابعون للشريف بالمارة في مكة وتجاهروا بالمعاصي فيها وتعدى ضررهم في الشوارع[2].

وفي سنة (932هـ/ 1526م) وصل عسكر الأروام بأمر نائب جدة إلى مكة وعملوا بمكة أعمالاً شنيعة فهجموا على بيوت الناس وأخرجوهم منها مع حريمها ووضعوا أيديهم على الأمتعة مع إتلافها، فاستغاث الناس ولم يغثهم أحد إلا الله تعالى، ثم تمادوا بالأذى وتجاهروا بالفسق في النساء وأخذ المأكولات من السوق بثمن بخس، وبعضهم لا يفعل شيئاً هذا وهم قدموا للعمرة، ودخل العيد وشهر شوال وصلى الناس صلاة العيد في المسجد الحرام وهم خائفون وجلون من عسكر العثمانيين لعبثهم بهم وانتهاك أعراضهم، واستمر حالهم لهذا حتى ثار العرب عليهم وقتلوا منهم 20 نفساً واستمروا في قتلهم إلى أن قتل منهم أكثر من مئة نفس[3]، وكان هناك نساء اشتهرن بالفسق كنّ ممّن يُفسق بهنّ مع عسكر العثمانيين فتم معاقبتهنّ وتجريسهنّ من قبل قاضي عسكر العثمانيين بأن أركبن على حمير سافرات الوجوه في الشوارع إحداهنّ يمانية وثانيتهنّ بجلية وثالثتهنّ مولّدة[4].

وبشكل عام كما ذكر الحاج المسلم الروسي عيشاييف واصفاً حال الجنود العثمانيين وتمرداتهم قائلاً: ((تنشأ التمردات بصورة رئيسية لسببين هما: «عدم تقاضي الراتب المعين» و«عدم تسريح من خدموا المدة الشرعية في الحرم وهي سنتان»، فلهذا تنشأ تمردات العساكر العثمانية فيحدثون فتنة لا يندر فيها أن يحتل

---

(1) نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، جار الله بن فهد المكي، ص186 ـ 187.

(2) نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، جار الله بن فهد المكي، ص320.

(3) نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، جار الله بن فهد المكي، ص358 ـ 360 ـ 363 ـ 373.

(4) نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، جار الله بن فهد المكي، ص365.

الجنود بيت الله الحرام بقوة السلاح، وأن ينهبوا سكان مكة وضواحيها وينصرفوا إلى ارتكاب شتى الموبقات... والجنود المرابطون هنا يقصد في «مكة» على العموم هم شعب مستهتر جداً، وذلك طبعاً بذنب من رؤسائهم...))(1).

وينقل اللواء محمد صادق باشا أمين المحمل المصري في رحلته فيقول: ((ومن العوائد الجارية بالمدينة قديماً أن كل شخص من الشيعة لا يدخل قبة أهل البيت في البقيع إلا بعد دفع 5 قروش، كما أنه يؤخذ بمكة من كل من يريد أن يدخل الكعبة للزيارة سنياً أو شيعياً ريال واحد «ريال فرنسا أو ريال ماري تيريزا» إن لم يكن ذا ثروة، وإلا أخذوا منه مبلغاً كبيراً، وكذا بالمدينة الأغوات المنوطون بخدمة الحجرة يأخذون ريالاً من كل شخص يريد دخولها وذلك قبل الغروب بساعة عند إيقاد الشموع))(2).

فتأمل كيفية المتاجرة مع الاستهانة بالكعبة لتحقيق المنفعة الاقتصادية المعتادة.

وفي الحج نقل البتنوني في رحلته وكان مرافقاً للخديوي عباس حلمي باشا في حجه واصفاً التلغراف والبوسته «البريد» في مكة التي كانت في عام (1326هـ/ 1910م) فيقول: ((بنى التلغراف عثمان نوري باشا سنة (1300هـ/ 1882م) عند بنائه لدار الحكومة الحميدية، والتلغراف في هذه المدينة «مكة» لا نظام فيه بالمرة لعدم وصول غالب الإشارات التي ترسل من وإلى أربابها ولعل ذلك ناشئ من كثرة الأعمال في الحج، أما البوسته «البريد» فشيء لا نظير له بالمرة في بوستات العالم، فإن المكاتيب تحضر في زمن الموسم من جدة إلى مكة على الجمال في عدة ركايب، فتُلقى في طرقات مكتب البوستة الضيقة، ويأتي المطوفون أو صبيانهم أو الحجاج أنفسهم فيفرزونها ويأخذ كل ما يُعثر عليه صدفة باسمه أو باسم معارفه، وعليه فأغلب الخطابات لا تصل إلى أربابها، وأظن أن هذا النظام أو اللانظام لا

---

(1) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 -1899، عبد العزيز دولتشين، ملحق، ص308-309.

(2) الرحلات الحجازية اللواء محمد صادق باشا، اعداد محمد همام فكري، ص 130.

مبرر له بالمرة، لأن الحكومة العثمانية في استطاعتها أن تزيد من عمال البوسته «البريد» في موسم الحج...))[1].

ب ـ سرقة الحجر الأسود

إن من أعظم ما ارتكبه العثمانيون من الإجرام هو تطاول أياديهم على سرقة ما كان من بيت الله الحرام وهي ست قطع من الحجر الأسود تم أخذها بعد تساقطها خلال أعمال ترميم أقاموها في الحرم المكي، واعترفت بذلك وكالة أنباء الأناضول التركية الرسمية عبر تقرير مطول فقالت: ((نُشير إلى أن المعلومات عن وجود قطع من الحجر الأسود في إسطنبول صحيحة لا شك، حيث أن المعماري العثماني الشهير «سنان» في القرن السادس عشر الميلادي قام بتثبيت أربعة أجزاء منها في جامع «صوقوللو محمد باشا» في إسطنبول، أما القطعة الخامسة، فهي لا تزال مثبتة في ضريح السلطان سليمان القانوني، بينما توجد القطعة السادسة في مسجد «أسكي» في مدينة «إديرنا»، أقصى الشمال الأوربي لتركيا.. «لقد انتقلت أجزاء الحجر الأسود إلى إسطنبول في عهد السلطان سليمان القانوني))[2]، وفي التقرير يقارن العثمانيون أنفسهم بأبي طاهر القرمطي ويقولون أنه نزع الحجر الأسود احتقارا له بينما قام العثمانيون بتبجيله ووضعه على شواهد القبور ومحاريب المساجد كقطعة من الحجر الأسود وضعت على ضريح سليمان القانوني تعدّ أكبرها.

ج ـ بناء الرواق العثماني في الحرم المكي

وهذا الرواق أول من بناه أمير المؤمنين وخليفة المسلمين ذو النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه إذ يذكر الإمام والفقيه المصري بدر الدين الزركشي (ت794هـ) في كتابه «إعلام الساجد بأحكام المساجد» في فصل «ذكر من بنى المسجد الحرام»، إن الخليفة الراشد عثمان بن عفان أثناء خلافته الراشدة بنى المسجد والأروقة، إذ يقول نصـًا: ((ثم لما استخلف عثمان رضي الله عنه اشترى دوراً آخر، ووسعه

(1) الرحلة الحجازية، محمد لبيب البتنوني، ص132.

(2)http://v.aa.com.tr/1826006

أيضـاً، وبنى المسجد والأروقة وكان عثمان أول من اتخذ الأروقة))، أما ما يذكره المؤرخ والأديب الدمشقي ابن فضل الله العمري (ت749هـ) فلا يختلف كثيراً عن «الزركشي»، وذلك في صفة المسجد الحرام المحيط بالكعبة، فيستشهد بما ذكره الماوردي والأزرقي، بأن الصحابي الجليل عثمان بن عفان هو من بنى الأروقة أثناء خلافته، إذ يقول كتابه «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»: ((ثم لما استخلف عثمان، ابتاع منازل ووسعه بها. وبنى الأروقة للمسجد، فيما ذكر الأزرقي والماوردي وغيرهما))[1].

فعثمان بن عفان رضي الله عنه هو أول من استخدم الأسطوانات والأعمدة في بناء الرواق لا كما هو شائع الآن في نسبة الرواق للعثمانيين وتحديداً لعمارة السلطان العثماني سليم الثاني سنة (979هـ/ 1572م) والتي أتمها ابنه السلطان مراد الثالث سنة (984هـ/ 1576م)، فهو رضي الله عنه أول من اتخذ الأروقة في المسجد الحرام إذ كان بلا سقف من قبل، فكان الناس يجلسون حول الكعبة في العراء لكن بعد قيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ببناء الأروقة تظلل المصلين بها من حرار الشمس صيفـاً ومن الأمطار شتاء[2]، أما أول من قام بتبليط المطاف فكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما إذ قام بتغطية الساحة حول الكعبة بما تبقى من حجارة البناء التي بنى بها الكعبة وجعلها صخوراً ملساء فغطى نحو 10 أذرع من مساحة المسجد بها[3]، ويؤيد هذا أن القباب التي في الرواق العثماني ليست من صنع العثمانيين تاريخ المؤرخ العثماني بجوي إبراهيم أنه في زمن السلطان سليم الثاني ابن السلطان سليمان القانوني حصل ترميم للحرم المكي وكلف ببناء القباب العالية

---

(1) https://sabq.org/X5KxdC نقلاً عن مقال ياسر نجدي لصحيفة سبق.

(2) تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف إلى نهاية العصر العباسي الأول، فوزية حسين مطر، ص96.

(3) تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف إلى نهاية العصر العباسي الأول، فوزية حسين مطر، ص111.

من جديد حيث تم بناؤها وترميمها على نحو لطيف ومتين ووردت عروضهم ومكاتباتهم الدالة على أنها قد أتمت في سنة (982هـ/ 1574م)[1]، وفي هذا ما يؤكد أن بناؤه بقبابه تم قبل زمن العثمانيين وأن أول واضع له هو أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه.

يقول محمد رشيد رضا في مجلة المنار عن أوضاع الحرم المكي الشريف في عهد العثمانيين: ((إن الحرم الشريف وهو المسجد الوحيد المشترك بين أكثر من ثلاثمئة وأربعين مليونـًا من البشر على حال يتأفف منها العقلاء، قد أحاطت به بيوت يسمونها المدارس يسكنها ألوف من الناس وكلها فيها كُنُف «مراحيض» ذات بلاليع في الأرض تختزن بها الأقذار، فإذا سالت السيول امتلأ الحرم بتلك النجاسات وبقي عفنا لعدة أسابيع وقد تكرر وقوع ذلك، وإذا نزلت الأمطار تشربتها الأرض فيتصاعد حينئذ منها بخار منتن من كل أرض المسجد، فلا يقدر أحد أن يضع جبهته للسجود إلا كاتمـًا نفسه كأنه واضع أنفه على ثقب كنيف مسدود ولو كان ثخن سجادته شبراً، هذا أمر عرفته بنفسي ويعرفه كل من أقام هناك، مع أن تلك المدارس «البيوت» واجبٌ إزالتها إذ هي قائمة على أرض لا يجوز تملكها البتة ولكن أقامها الجوْر ودعمتها الرشوة))[2].

د ـ الإدارة العثمانية للحج و(صرّة الحج)

هذه القضية تستوقف أي قارئ للتاريخ خاصة تواريخ الشام سواء في عصر المماليك أو عصر العثمانيين وهي قضية أن القبائل العربية تسلب متاع الحجاج وتقتلهم، مما روي في كتب التواريخ ولن أذكر ما يتعلق بالمماليك لأن هدف الكتاب هو العثمانيين

فأقول: إن أصل كل نزاع حدث بين أمير الحج الشامي وقبائل العرب هو قضية «الصُّرّة» وهي مبلغ مالي يدفعه أمير الحج الشامي للقبائل التي تمر بها قافلة الحج

---

(1) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبدالرحيم حسين، ج1، ص538.

(2) مجلة المنار. ج1، م12، عدد 30 محرم سنة 1327 هـ الموافق 21 فبراير (شباط).

الشامي، ومثلها هناك صرة مصرية يدفعها أمير الحج المصري للقبائل التي تمر بها قافلة الحج المصري.

فما هي هذه (الصُّرّة)؟

(الصُّرّة): هي مبالغ مالية تدفعها القافلة وأميرها للقبائل العربية بمقابل هو:

1 ـ توفير الدواب والمياه والظلال وأماكن المبيت المناسبة وأماكن رعي الدواب وعلف الدواب للقافلة.

2 ـ دلالة الطريق خاصة في مواسم السيول والأمطار.

3 ـ حماية قافلة الحج.

يقول أوليا جلبي حول الصرر الموزعة على القبائل: ((فمشايخ تلك القبائل يأخذون مخصصاتهم من أمير الحج في كل عام، ويشترط عليهم في مقابل ذلك إحضار الطعام والشراب والجمال القوية في كل منزل لحجاج المسلمين ومساعدة جيش الحجاج، وإرشادهم للطريق من منزل إلى منزل، وتقديم كل ما يحتاجون له من عون))[1].

ويصف ذلك في رحلته الحجازية أنهم حين وصلوا لمنازل «عنزه» في أطراف شمال جزيرة العرب وفد مشايخ عنزه وزهد والوحيدات طالبين الصرّة فقال لهم الباشا: ((إن الصرة تقدم لكم مقابل الخدمات التي تقدمونها إلى الحجاج حسب قانون السلطان سليمان القانوني))[2].

ويقول أندريه ريمون وهو يتحدث عن قافلة الحج المصرية: ((إن القافلة المصرية التي تضم كل عام ما بين 30.000 إلى 40.000 حاج قادمين من المغرب ومن قلب إفريقيا توضع تحت قيادة أحد وجهاء البلاد «أمير الحج»، كما أنَّ تمويلها كان يمثل أحد البنود الرئيسية في ميزانية البلاد... كانوا ينفقون على القافلة نحو «12 مليونـًا و500 ألف بارة» مصاريف انتقال ومؤنة لألف جندي، ونفقات متنوعة

---

(1) الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري، ج3، ص160.

(2) الرحلة الحجازية، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي، ص 88.

ومعونات مالية للبدو الذين يساعدون بتقديم الجمال......))[1].

ويقول ابن الجزيري: ((ويجب أن تعلم أنه في غالب أحوال العربان... أنهم لا يتعمدون حصول الفساد والأذى والتخطف إلا عند قطع عوائدهم المرتبة لهم من الديوان السلطاني، فمن أمراء الحاج من يبطل عادتهم من ديوانه، فيطمع في غالبٍ عيناً وصنفاً، فيبخل عليهم بذلك ولا يوفيهم مالهم، فليس عندهم حينئذ إلا أنهم يتداعون للفساد))[2].

ويقول أوليا جلبي: ((وان نقصت من مخصصاتهم أي البدو قطعوا المياه عن الحجاج وألقوا الجيف في آبار مياه الشرب، وملؤوا بعضها بالحجارة وهاجموهم قاطعين الطريق من كل الأرجاء وكمنوا لهم مع اللصوص فأغاروا عليهم ونهبوهم))[3].

ويقول د. أحمد أيبش: ((هذا المال عرف بالصرّ، وكان يدفع نصفه عند ذهاب القافلة ونصفه الآخر لدى عودتها، ويتضمن هذا المبلغ حق المرور والحماية وأجرة البدو كأدلاء للقافلة، وكثيراً ما امتنع أمراء الحج عن دفع النصف الثاني من الصر أثناء العودة، وهذا ما يفسر كثرة اعتداء البدو على القافلة حين عودتها))[4].

إن تردد أمراء الحج في دفع هذا الصر بأكمله للبدو، كان يضطر هؤلاء لمهاجمة قافلة الحاج، والملاحظ أن الهجوم على القافلة كان يتم عادة في طريق عودة الحجاج من الحجاز، لأن أمام البدو الآن آخر فرصة للحصول على صرهم في ذلك العام، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصر كان يدفع للبدو على قسطين، الأول في الطريق

---

(1) الصرة دراسة وثائقية لنموذج دفتر عام (1171هـ ـ 1758م)، فاطمة عبد الله المصعبي، ص22.

(2) الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، عبد القادر الجزيري، ص154.

(3) ركب الحج والصرة السلطانية مابين القرن 16 ـ 19 رسالة ماجستير جامعة مصطفى اسطنبولي في معسكر بالجزائر، نمير حسن، ص 48.

(4) تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أيبش، ص25.

إلى الحجاز، والثاني في طريق العودة، وكثيراً ما حاول أمراء الحج التملص من دفع القسط الثاني[1].

إذن هذه (الصُّرّة) المالية عليها مقابل وليست مجانـًا كهبة أو أعطية بشكل عام من السلطان.

والسؤال الآخر ما هي مصادر تمويل هذه الصرة؟ بمعنى من هو مموّل هذه الصرة؟ هل كانت كلها هبة من خزينة السلطان العثماني شخصيـًا؟

هناك مصادر لهذا التمويل كالتالي:

1 ـ الاقتطاع من مداخيل بعض الولايات: فموكب الحج الشريف من الشام تساهم فيه خزينة مدينة جدة في الحجاز وولايتي صيدا والشام، فبلغت ميزانية موكب الحج سنة (1277هـ/ 1860م) مقدار 16184 كيسا تحملت ولاية الشام منها 11220 كيس وتحملت ولاية صيدا 3741 كيس وتحملت خزينة جدة 1223 كيس، وكان مخصصـًا أكثر من ربع الميزانية لأمير الحج وأعين المدّخر (كيلارأميني) وهو 4276 كيس أما للبدو فخصص فقط 1476 كيس[2].

وخزينة ميناء جدة كانت للعثمانيين حتى طلب شريف مكة زمن السلطان سليم الثاني ابن سليمان القانوني أن يكون له من مداخيل ميناء جدة فتم منحه نصف دخل ميناء جدة وفي نفس الوقت رفع العثمانيون الجمارك على التجار والحجاج القادمين إلى جدة للضعف[3].

2 ـ الصرة الهمايونية: وهي الصرة المرسلة من خزينة السلطان العثماني إذ بلغ

---

(1) بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، د، عبد الكريم رافق، ص156.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864 ـ 1914)، عبد العزيز محمد عوض ص214 ـ 215.

(3) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج1، ص524.

قيمة مبالغ الصرة الهمايونية السلطانية 237 كيس لموكب الحج الشامي إذ لم يكن باستطاعة ولاية الشام وحدها تحمل كامل النفقة[1].

3 ـ الاقتطاع من بعض الأوقاف: إذ يذكر ابن كنّان في كتابه يوميات شامية وابن الأنصاري في كتابه حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران أن مصادر تمويل هذه (الصُّرّة) يكون من مداخيل الأوقاف الشامية، فيحجز جزء من مداخيل هذه الأوقاف في البلد ويعطى لأمير الحج ليسلمه لشيوخ القبائل مع الخلع السلطانية، وقد قال ابن كنان نفسه في كتابه يوميات شامية: ((وهذا الصر من جملة أوقاف البر، معدود من الصدقة، فلما منعوه، انظر كيف صار، ولو دفعوه لدفع الله عن الحج هذا السوء الذي صار، وكيف حال من له علوفة أو صدقة أو رزقة وتنقطع! أما يروم القتل عليها ويستسهل إهدار دم نفسه؟ وهؤلاء العرب تنتظر الصر من السنة للسنة، واعتادوا عليه، ولكن المقدور ما منه مهروب، خلق السبب والمسبب، فلم تقدر الصدقة، ولم يقدر الحفظ من أذى هؤلاء))[2].

أما جار الله ابن فهد في تاريخه «نيل المُنى» فيحكي في حوادث ذو الحجة سنة (925هـ/ 1516م) أنه طلع مع الصرّ الشامي المعتاد وقف جديد من الشام يقال له وقف «فرمة المعتصرة» أوقفه المرحوم بكتمر بن عبد الله الحسامي «من المماليك» وكان الجراكسة «المماليك» وضعوا أيديهم ولم يوصلوه لمستحقيه من أهل الحرمين الشريفين وكان قدره مئتا دينار[3].

أما في الجزائر فيوجد عندنا ما يعرف بأوقاف الحرمين[4] وغالبًا يكون وظيفتها نفس وظيفة الأوقاف الشامية؛ لأن حجاج المغرب يندمجون لاحقًا مع الحاج المصري ويأتون بحراً وسفرهم براً أقل من سفر الشام، ونجد أن الداي خوجة غسول (ت1224هـ/ 1809م) مما حصل في عهده أنه استولى على أوقاف الحرمين

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864 ـ 1914)، عبد العزيز محمد عوض ص214 ـ 215.

(2) يوميات شامية، ابن كنان، حوادث سنة 1113 هـ، ص21.

(3) نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة اتحاف الورى، جار ابن فهد، ص203.

(4) الجزائر خلال الحكم التركي، صالح عباد، ص380.

التي بيد الفقراء في الجزائر وأخرجهم منها[1] ويعود أقدم دفتر يتعلق بإرسال هذه الصُّرَّة في أرشيف المحكمة الشرعية بالجزائر إلى عام (1061هـ/ 1650م)، وتمثل المصدر الأساس لتلك الأموال في الأوقاف التي كان يوقفها أهل الجزائر على أهالي المدينتين الشريفتين، إذ قُدِّرت نسبتها بأكثر من الثلثين من مجمل الأوقاف[2].

ولقد وجد سنة (1246هـ/ 1830م) في مدينة الجزائر 7 جمعيات للطرق والمياه والمساجد ومكة والمدينة وقباب المرابطين والأندلسيين والانكشارية[3]، وكانت أوقاف الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي موزعة على 107 مؤسسة دينية، وتمثل في مجموعها 2756 وقفية، منها 1717 وقفاً خيرياً، و1039 وقفاً أهلياً، وكانت المداخيل السنوية لهذه الأوقاف تقدر بـ203.041 فرنك، ومن خلال الوثائق المؤرخة في أول الاحتلال الفرنسي للجزائر اتضح أن ملكيات مؤسسة الحرمين الشريفين كانت تضم ما بين 1400 و1601 وقفية، وجاء في تقرير محافظ إدارة الدومين السيد ألبير دوفلوكس أن أوقاف الحرمين كان عددها 1558 وقفية[4].

وكان سلاطين المغرب يرسلون الصُّرَّة المغربية سنويّاً مع المحمل الفاسي مع بعض الهدايا المرسلة للبيت الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي، وكذلك بعض الصلات للعلماء والفقراء واليتامى والضعفاء وكذلك بشوات تونس واليمن[5].

---

(1) الجزائر خلال الحكم التركي، صالح عباد ص208.

(2) الصرة دراسة وثائقية لنموذج دفتر عام (1171هـ ـ 1758م)، فاطمة عبد الله المصعبي، ص49.

(3) المصدر السابق ص 287، تاريخ اجلزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1 ص228 ـ 231 وص 238.

(4) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د حنيف هلايلي، ص210 ـ 211.

(5) الصرة دراسة وثائقية لنموذج دفتر عام (1171هـ ـ 1758م)، فاطمة عبد الله المصعبي، ص49 ـ 50.

وفي مصر يوجد أيضاً ما يعرف بأوقاف الحرمين الشريفين ولقد حاول العثمانيون العبث بها عبر ابتزاز أصحابها عليها بأن يعرضوها على الدفتردار حين استولوا على مصر[1].

وفي العراق وتحديداً في منطقتي العمادية وعقرة التابعتان لكردستان العراق حالياً كانت ولاية الموصل تشرف على نقل واردات أوقاف الحرمين من هناك، فوفق دفتر الطابو رقم 195 لسنة (946 ـ 947هـ/ 1539 ـ 1540م) نجد أن وقف سنجق العمادية الخاص بالحرمين الشريفين مقدر بمبلغ ألفي أقجة، في حين قدر وقف الحرمين الشريفين في ناحية عقرة التابعة للعمادية بـ 12 ألف أقجة، أما ولاية الموصل نفسها فوفق دفاتر تحرير سنة (929هـ/ 1523م) كانت أوقاف الحرمين الشريفين تعرف باسم «وقف حضرة المصطفى» ثم سجلت في دفاتر سنتي (965 ـ 983هـ/ 1558 ـ 1575م) تحت عنوان وقف الحرمين الشريفين، وكانت واردات أوقاف الحرمين الشريفين في الموصل سنة (929/ 1523م) مبلغ 21389 أقجة وفي سنة (947هـ/ 1540م) مبلغ 43950 أقجة وفي سنة (965هـ/ 1558م) مبلغ 63030 أقجة وفي سنة (983هـ/ 1575م) مبلغ 73308 أقجة وفي سنة (1000هـ/ 1592م) مبلغ 156880 أقجة، ولقد تم تخصيص 3 قرى في ولاية الموصل هي حطارة «بزرك» الكبرى ووارداها 2144 أقجة وقرية شريخان ووارداها 6766 أقجة وقسم من وارد قرية الرشيدية المقدر بـ14123 أقجة للحرمين الشريفين، فضلاً عن الوارد المستحصل من عشيرة اوجوشلو التركمانية القاطنة في الموصل كرسم وجرم جنايت وبادهوا والبالغ 1318 أقجة[2].

وفي تونس كانت توجد أحباس الحرمين الشريفين وكان لها صندوق معد بها

(1) بدائع الزهور في وقائع الدهور، ابن إياس، ج5، ص189.

(2) ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي دراسة سياسية إدارية اقتصادية، أ.د. علي شاكر علي، ص99 وص 180-181 وص 204.

ومفتاح هذا الصندوق في ظرف آخر[1].

وإذا عدنا لابن كنان في كتابه يوميات شامية ذكر في أكثر من حادثة تعنّت أمير الحج في دفع الصرة وتوسل القضاة له بأن يدفعها اتقاء الشر وهناك حادثة وعدوهم فيها أنهم سيأتون بالصرة في العام المقبل فلما جاء العام المقبل سألوهم إياها فرفض الأمير، فذكروهم بالعهد ورفض الأمير فحصل الهجوم على الحاج، وكذا ذات الأمر أورده الجبرتي في تاريخه عن تعنت أمير الحج في دفع صرّة العربان الذين حول المدينة مما تسبب في منعهم للحجاج من دخول المدينة النبوية سنة (1200هـ/ 1786م)، وتكرر الأمر أيضاً مجدداً لكن مع حادثة شنيعة جداً قام العرب فيها بسلب الحجاج، وذلك بسبب أن أمير الحاج حين أراد التوجه إلى المدينة النبوية أرسل إلى العرب فحضر عليه جماعة من أكابرهم فدفع لهم عوائد سنتين، وقسّط البواقي على السنين المستقبلة بموجب الفرمان، وحجز عنده أربعة أشخاص رهائناً من العرب، ثم بدا لأمير الحج المصري أن كوى الرهائن بالنار في وجوههم فبلغ الأمر لأصحابهم فقعدوا للحجاج في الطريق فعلم أمير الحاج المصري فتوجه لطريق أخرى فوجد العرب يكمنون له هناك فقاتلوا قتالاً هيناً ففر هارباً وترك الحجاج للسلب والنهب[2].

ويذكر الجبرتي عن أمير الحج خليل بك قطامش وتولى إمرة الحج سنة (1149هـ/ 1736م) فيقول: ((ولم يحصل بإمارته على الحجاج خير قط وكذلك على غيرهم، وكان أتباعه يأخذون التبن من بولاق، ومن المراكب إلى المناخ بغير ثمن، وصادر التجار في أموالهم بطريق الحج، وكانت أولاد خزنته ومماليكه أكثرهم عبيد سود يقفون في حلزونات العقبة ويطلبون من الحجاج دراهم مثل الشحاتين ووصلت

---

(1) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد ابن أبي الضياف، م2، ج3، ص86.

(2) يوميات شامية، ابن كنان، حوادث سنة 1113 هـ، ص13 ـ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، حوادث سنة 1200هـ ـ 1201 هـ، ج2، ص147 وص 202.

أخباره للمولى عبد الله سلطان المغرب[1] وتأخر بسبب ذلك الركب عن الحج، وفي السنة الأخرى أرسل سلطان المغرب مكتوباً إلى علماء مصر وأكابرها ينقم عليهم في ذلك ويقول فيه: وإن مما شاع في مغربنا والعياذ بالله وذاع، وانصدعت منه صدور أهل الدين والسنة أي انصداع، وضاقت من أجله الأرض على الخلائق، وتحمل من فيه إيمان لذلك ما ليس بطائق، من تعدي أمير حجكم على عباد الله، وإظهار جراءته على زوار رسول الله، فقد نهب المال، وبذل المجهود في تعديه الحدود، وبلغ في خبثه الغاية وجاوز في ظلمه الحد والنهاية، فيا لها من مصيبة ما أعظمها، ومن داهية دهماء ما أجسمها، فكيف يا أمة محمد ﷺ يهان أو يُضام حجاج بيت الله الحرام وزائرو نبينا عليه الصلاة والسلام، وبسببها تأخر الركب هذه السنة لهنالك، وأفصحت لنا علماء المغرب بسقوطه لما ثبت عندهم ذلك، فياللعجب كيف لعلماء مصر وما بها من أعيانها لا يقومون بتغيير هذا المنكر الفادح بشيوخها وشبانها، فهي والله معرة تَلحقهم من الخاص والعام...))[2].

وأمام هذا التعنت العثماني في دفع صرة الحج تستعجب أكثر حين تعلم أنه عندما احتل الفرنسيون مصر أظهروا اهتماماً لتحصيل مال الصرة لإنفاذها وتحرير دفتر الإرسالية حتى يسافر الحجاج على الرغم من انقطاع الحج المصري في تلك السنة إلا أن الحجاج المغاربة توجهوا للحج وسمح لهم الفرنسيون وحجوا صحبة الحج الشامي[3].

فالمسؤول عن وصول الحال لهذا الوضع هم الولاة العثمانيون لأنهم امتنعوا عن تأدية حق للخدمة، إذ لم تكن الصرة أو الصرّ صدقة أو إحساناً سلطانياً على هذه القبائل إنما مال مقابل خدمات لا يتم حج الحجيج إلا بها.

---

(1) مولاي عبد الله بن إسماعيل بن مولاي علي الشريف العلوي (1694 ـ 1757).

(2) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج1 ص296 -297.

(3) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج3، ص93، 102 وص131.

ثم هناك تساؤل وهو لماذا يتم التركيز في قضية نهب الحجيج على قبائل الحجاز تحديداً دون باقي القبائل؟

فالركب المغربي القادم من المغرب الأقصى كان يتعرض لنهب القبائل في ليبيا ومصر وغيرها وأثبت ذلك اليوسي في رحلته سنة (1101ـ1102هـ/ 1690ـ1691م) في المراحل والمناطق التي مروا بها في رحلته للحج فوصف برقة في ليبيا بأنها «بلاد الخيل ومحل المغارات، ومن نُهِبَ متاعه لا يمكن به اجتماعه أصلاً»، ووصف قبائل الجبل الأخضر في ليبيا بقوله: «ترى الأعراب أطراف الرّكب كالذئاب الضارية، من قبضوه جرّدوه» وذكر أعراب أرياف مصر فقال: «يأتون بالستين والمئة فارس يتلقون الحجيج مسيرة عشرة أيام ويراعون غِرّته، فإن وجدوها أغاروا عليه، وكنا نراهم إذا ضاق الليل يبرقون كالوحوش، وما كان يكفهم عن الاقتحام ضوء إلا الرصاص، إذ لا طاقة لهم به ولا هو عندهم، وعندهم الرماح»، وتحدث اليوسي في إمبابة عن أربعمئة فارس من الأعراب محالفون للغز ويثيرون الخوف والهلع لدى الحجاج إذ أنهم يقتلون كل من لحقوه منهم فقال: «وأظهروا أنهم يلعبون فرحاً بالحجاج والكيد معرب عنهم، وما قهرهم إلا الرصاص والخوف من الموت»، وفي الطريق من بندر عقبة إيليا تحدث عن ألف وخمسمئة لص من عرب الشام والحجاز وأرياف مصر يتربصون بالحجاج المغاربة، وعند الخروج من الدار الحمراء أشار إلى عمليات الإغارة والنهب التي كان يشنها أعراب الأرياف من دون تدخل حكام مصر من الغز، ولم يكتف اليوسي بذلك بل أثبت كذلك سرقات أهالي المدن للحجاج فحذر من السرقة عند مرور الركب بتاجوراء في ليبيا فقال: «احذر على نفسك من السرقة في هذه الدار، فإنهم يسرقون هُدب الأشفار» وكذلك في جرجوب فقال: «اِحرس نفسك ما استطعت» وكذلك نبه على سرقة الحجاج في مكة[1].

ولكن الأمور تغيرت ما بين الدولة العثمانية والقبائل البدوية، في الحقب اللاحقة،

---

(1) رحلة اليوسي، محمد العياشي بن الحسن اليوسي، تحقيق أحمد الباهي، ص 76ـ78ـ97ـ106ـ107ـ111ـ113ـ145ـ161ـ162.

فابتداء من القرن التاسع عشر الميلادي، خفت اعتداءات القبائل على القافلة إذ ازداد اهتمام الدولة العثمانية بالقافلة فقلت هجمات البدو على الحجاج، نتيجة لسياسة الدولة التي قامت على كسب ود القبائل والاستفادة منهم في نقل الحجاج، وبناءً على ذلك توطدت العلاقة بين الطرفين وقد ظهر ذلك جلياً من خلال قيام بعض القبائل في خدمة قوافل الحجاج الشامية إلى مكة، سواءً بحمايتها أو بتأمين أدوات النقل الأساسية وكلف البعض منهم بحماية بعض القلاع المحيطة بدمشق[1]، وما هذا إلا لينبيك أن الخلل من السياسة العثمانية في عدم احتواء هذه القبائل والتقصير معها في السياسة ومنع ما هو لهم والبدء بأذيتهم واحتقارهم وجعلهم يقدمون خدماتهم بالمجان.

ومما تجدر الإشارة إليه قضية سلب الحجاج من البدو في موسم الحج وقد أسهب في ذكرها كثيراً النقيب التتري الروسي عبد العزيز دولتشين في آخر القرن التاسع عشر الميلادي في تقريره لروسيا القيصرية عن الحج ومما تجدر الإشارة إليه ما قاله: ((والأتراك هم لسبب ما أكثر من يعانون من عمليات السلب والنهب هذه، وفي هذه السنة بلغ عدد القتلى من الحجاج أثناء سير القافلة من المدينة النبوية إلى مكة المكرمة 50 شخصاً، وبلغ في طريق العودة 10 أشخاص والقتلى جميعهم من الأتراك تقريباً، ومرد ذلك كما يفسرون، إلى أن الأتراك المسلحين دائماً يتنحون بلا احتراس عن القافلة آملين في سلاحهم، ويرفضون التكرم بالبخشيش على سواقي الجمال في قافلتهم، ويحملون لما فيه إغراء البدو زنانير ضخمة جداً، ولكن كره العرب العام للأتراك يلعب هو أيضاً أغلب الظن دوراً معيناً في هذا المجال، وفي هذه السنة لم يتضرر سوى مسلم واحد من رعايا روسيا أصيب بخدش بسيط فقط))[2]، وهذا دليل أن حصر الاستهداف بالأتراك له مسببات وليس عبثاً وإلا لهوجم حجاج المغرب واليمن وآسيا الوسطى وغيرهم.

---

(1) ركب الحج والصرة السلطانية مابين القرن 16 ـ 19 رسالة ماجستير جامعة مصطفى اسطنبولي في معسكر بالجزائر، نمير حسن، ص 49.

(2) الحج قبل مئة سنة الصراع الدولي على الجزيرة العربية والعالم الإسلامي، عبدالعزيز دولتشين، ص123 ـ 124.

وإذا أردنا ذكر حالة من حالات العبث الذي قام به الولاة العثمانيون في الحج فنذكر حادثة «الهيسة» أو«الهيصة»، ففي سنة (958هـ/ 1551م) وقعت الفتنة بين شريف مكة وأمير الحج المصري المسماة عند أهل مكة بالهيسة «الهيصة»، وسببها أن أمير الحج سولت له نفسه الهجوم على الشريف أبي نُمي بمِنى يوم عيد النحر، فخشي الشريف على الحجاج من العربان والحرامية فذهب إلى مكة، فنادى أمير الحج أنا أبا نُمي معزولاً، فلما سمعت العربان سقطوا على الحجاج ونهبوا الأموال وقتلوا الناس حتى رحل أكثر الحجاج والمكيين ليلة النفر وصبيحته ونفر من بقي بمنى بزوال يوم النفر الأول، ثم اشتد الخوف واضطربت الحجاج وكادت أن تنهب مكة جميعها، فركب الشريف وقتل في الأعراب وأثخن فيهم حتى خمدوا، واستمر أمير الحج المصري على عناده والناس في أمر مريج وعطلت أكثر مناسك الحج والجمعة والجماعات، ثم رحل من مكة وهو يتوعد الشريف بأن يسعى في قتله وعزله، فشكاه الشريف إلى السلطان سليمان القانوني، فأمر السلطان القانوني بصلب محمود المذكور لكن باشة مصر دافع عنه وشفع فيه عند السلطان.

فما كانت الجائزة لهذا الباشا؟

تم تولية محمود هذا ولاية اليمن كاملة ولما وصل جدة اعتذر للشريف عما حصل فقبل عذره وأمر بمساعدته وأذن له في دخول مكة[1].

ولقد استمرت تولية الأشخاص من فاقدي الكفاءة كأمراء للحج زمن العثمانيين، فآيدين بن عبد الله الرومي واسم عبد الله هنا لأنه غير معروف الأب فهو إما مملوك أو معتنق للإسلام تولى إمرة الحج في سنة (952هـ/ 1545م) كان في الأصل بائع متجول في خان الخليلي، ثم صار ضابطاً ثم كاشفاً حتى أصبح أميراً للحج، ووجد أيضاً مصطفى بن عبد الله الرومي وعبد الله هنا هو أنه إما مملوك أو معتنق للإسلام كان يعمل سروجياً في الجيش وصار غنياً بعدما نهب خزانة أحمد باشا أحد الولاة العثمانيين في مصر ثم عين كاشفاً وصار أمير الحج ولقب بمصطفى النشار ثم عينوه

(1) السنا الباهر بتكميل النور السافر، السيد الشليّ، ص421.

والياً على اليمن سنة (938هـ/ 1532) وأصبح حاكماً لمصر لاحقاً سنة (969هـ/ 1561م)[1]، وأيضاً بشير آغا الطواشي[2] وكان خصياً وهو من مماليك السلطان مراد بن أحمد خان وكان حظياً عنده وابتلي السلطان بمحبته، فأراد هذا الخصي ُحج فأخرج له السلطان دستوراً مكرماً بيده ومعناه جواز تصرفه في كل ما يريد من عزل وتولية ثم أدرك الموت السلطان وبشير الطواشي برابغ والغريب أنه أعيد تعيين بشير الطواشي الخصي في مشيخة الحرم النبوي الشريف بعد وفاة سلطانه فتأمل[3].

ومن العجائب أيضاً خطبة عرفة إذ ذكر أوليا جلبي في سياحت نامه أثناء حجه سنة (1081هـ/ 1671م) أن خطيب عرفة يبدأ بذكر اسم الله وبحمده ثم الصلاة والسلام على نبيه ثم يذكر الخلفاء الراشدين الأربعة ثم يدعو لآل عثمان ويسلسل كل ألقاب السلطان الحالي «محمد الرابع» ثم يتلو بالتسلسل راجعاً إلى الوراء كل أسلاف وأجداد السلطان محمد ويذكر أسماءهم وألقابهم وصفاتهم حتى وصوله للسلطان سليم الأول ياووز[4] فهكذا كانت خطبة عرفة عندهم.

أما عن خدمات الحج فهي من أسوأ ما يكون، ففي مشعر مِنى على سبيل المثال كما يذكر الضابط التتري الروسي عبد العزيز دولتشين الذي أدى فريضة الحج سنة (1316هـ/ 1898م) فيقول: ((قذارة مدهشة في أزقة مِنى، كثرة من بقايا الحيوانات، رائحة رهيبة، بيوت الخلاء مراحيض مكشوفة صغيرة بدون حفر، نصلي ونركع ونسجد أمام حجر مفلوق، الوضع الصحي الرهيب في المحلة يخنق الرغبة في الصلاة، في المساء رحت مع يعقوب «مرافقه» لمشاهدة الألعاب النارية والاستماع

---

(1) المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، مايكل ونتر، ص96، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم.

(2) الطواشي لقب خاص بالخصيان من الغلمان انظر الألقاب الإسلامية، لحسن الباشا، ص382.

(3) تاريخ مكة المكرمة في عهد الأشراف آل زيد، مسعود محمد آل زيد، ص 95-98.

(4) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص829.

للموسيقى، كانت الصواريخ جيدة جدا والموسيقى أوركسترا عسكرية جيدة جداً))[1].

أما جلب الماء لمكة فالماء المجلوب لمكة ظل على عين زبيدة زوجة هارون الرشيد نفسها حتى جاء السلطان سليمان القانوني ومدّ مجرور ماء زبيدة إلى مكة، لكن الأمطار الوابلة كانت تفسده دائماً فيتعطل في أغلب الأحيان حتى قام بعض الحجاج المحسنين بالتبرع في إصلاحه في عهد الوالي عثمان باشا في آخر القرن التاسع عشر الميلادي[2]، ولك أن تعرف أن مصلحة الجمارك العثمانية كانت تلزم حجاج الجاوة «شرق آسيا» بمبلغ دولار واحد «ريال ماري تيريزا» كتبرع لشبكة المياه في مكة المكرمة[3] ذلك الدولار الذي لم يهنأ منه حاج أو مقيم.

والبواخر التركية التي كانت تنقل الحجاج من القسطنطينية إلى جدة كانت أسوأ البواخر وأقذرها وكانت تتشارك النقل مع بواخر الشركة الخديوية وبواخر شركة ماغري ريني[4].

لقد انتشرت أوبئة كثيرة في الحجاز وعلى رأسها في القرن التاسع عشر الميلادي وباء الكوليرا، وأشهرها وباء سنة (1281هـ/ 1865م) وسببه ذبح الحجاج للهدي في منى وترك مخلفات أو بقايا الجيف بين المخيمات، فتتعفن هذه الجيف حتى لا يكاد المرء يتنفس مما يُنذر، مع تكدس الناس بانتشار الوباء وهو ما كان، حتى

---

(1) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 ـ 1899 -، عبدالعزيز دولتشين، ص75.

(2) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 ـ 1899 -، عبدالعزيز دولتشين، ص154-156.

(3) مكة في أواخر القرن التاسع عشر، سي. سنوك هيرجرونجي، ترجمة صبري محمد حسن، ص382.

(4) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 ـ 1899 -، عبدالعزيز دولتشين، ص 202.

اكتسى شارع منى بجثث الموتى وسار من يرمي الجمار في اليوم الأول من أيام التشريق يمشي، على جثث من مات ومن أصل 8 أشخاص في خيمة واحدة لم يبق سوى 2 فقط، هذا الوباء هو ما لفت نظر دول أوروبا وقتها تجاه الحجاز فعقد مؤتمر القسطنطينية سنة (1282هـ/ 1866م) وتقرر فيه وجوب طمر مخلفات جيف الأغنام المذبوحة في حفر وتغطيتها بالتراب وتفعيل العثمانيين لإجراءات الحجر الصحي للقادمين للحج.

والسؤال هل التزمت الإدارة العثمانية بطمر مخلفات الأغنام والهدي في الحفر والقيام بتغطيتها حتى لا تنتشر الأوبئة؟

بالطبع لا، فالحجاج كانوا يستغلون غياب المشرفين لذبح الهدي بالقرب من خيامهم، ومن أقوال محمد صادق باشا الذي زار الحجاز سنة (1297هـ/ 1880م) أن الحجاج لم يرموا في الحفر المحفورة لمخلفات جيف الأغنام سوى بضعة جيف بينما ملأت الجيف الباقية كل الممرات بين مخيمات منى، لا بل إن خيمة الشريف وخيمة الوالي كانتا محاطتين أيضاً بجيف متفسخة ومتعفنة، ومنذ الساعة 12 من اليوم الأول من الإقامة في منى انبعثت رائحة كريهة رهيبة، وفي السنة التالية جرى طمر الجيف لكن بصورة سطحية جداً وبشكل مبالغ من الإهمال[1].

وسبب الأمراض هو نفسه ما أكده محمد بن عثمان السنوسي في رحلته الحجازية فقال: ((كانت جميع تلك الذبائح يجري دمها وتُلقى أقذارها وفضلاتها على صعيد واحد بين منازل النازلين مع شدة حر المكان وبذلك يحصل تعفنٌ في الهواء واضح الضرر على الوافدين))[2]، وهذه الأوساخ تبقى بلا رفع ولا إزالة حتى بعد انتهاء الحج فيذكر أحمد الكاظمي في ذكرياته أنهم توجهوا للطائف في نزهة مع الشباب في مثل عمره فمروا بمنى في طريقهم فقال: ((وجدنا أن منى تحولت أرضها إلى أرض ذبوب «ذات ذباب كثير» على أثر أوساخ الحج والحجاج وكأننا نسير في بحر من الذباب لها طنين أشد من دنين الزنابير، فانزعجنا منها ونفرت الدواب منها وزادت

(1) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 ـ 1899 -، عبدالعزيز دولتشين، ص242 ـ 246.

(2) الرحلة الحجازية للسنوسي، محمد بن عثمان السنوسي، ج2، ص179.

في الركض وأوقعتنا في حيرة من الأمر هل نفكر في حفظ توازننا على الدواب أو ندفع عنا الذباب أو ننظر إلى الدرب...))[1].

أما عن إجراءات الحجر الصحي التي طبقها العثمانيون فكانت عبارة عن ابتزاز الأموال فكان العزل يحدث في جدة على جزيرة غير صحية ويدفع الحجاج فيها ثمن كل شيء مضاعفًا، بل حتى رسوم الحجر الصحي تدفع مضاعفة ويخرجون من هذه الجزيرة وقد أصابتهم الحمى[2].

ومن الطريف أن العثمانيين أنشؤوا غرفة تعقيم في مشعر منى سنة (1312هـ/ 1895م) فقام البدو بتدميرها، ويتساءل الضابط التتري الروسي عبد العزيز دولتشين فيقول: ((حين يشاهد المرء هذا المبنى المدمر يعجب عفو الخاطر ويتساءل بأي نحو كانوا يفترضون أن يتسنى لهم في هذه المقصورة الصغيرة أن يعقموا مثل هذه الجمهرة الضخمة من الحجاج العائدين معًا، دفعة واحدة، إلى مكة؟ أغلب الظن أنه كان يتعين كبحهم بالقوة المسلحة في غضون بضعة أيام في منى وتعريضهم لجميع الفظائع للإقامة في هذه المحلة المشؤومة، أضف لذلك أنه إذا ما نشب وباء فإن التعقيم ما كان ليبلغ الهدف لأن العدوى ناهيك عن الحجاج ستنتقل إلى مكة مع الماء بكل سهولة، وإذا ما هطلت أمطار غزيرة فإن السيول ستجرف جميع النفايات من منى إلى مكة))[3].

لقد استمرت هذه الإجراءات تجاه الحجاج حتى سنة (1375هـ/ 1955م) حين افتتح الملك سعود رحمه الله مدينة الحجر الصحي في جنوب جدة فاعترفت منظمة الصحة العالمية بالتقدم الصحي في المملكة وأشادت به، وتلا ذلك الاعتراف

---

(1) الذكريات أحمد الكاظمي، أحمد الكاظمي، ص 50.

(2) مكة في أواخر القرن التاسع عشر، سي. سنوك هيرجرونجي. ترجمة صبري محمد حسن، ص369 ـ 370.

(3) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 ـ 1899 -، عبدالعزيز دولتشين، ص247.

بإلغاء التدابير الاستثنائية التي كانت تفرض على الحجاج في كل عام [1]منذ مؤتمر القسطنطينية قبل أكثر من 80 عاماً.

وإذا تأملت الحال الماضي لمكة المكرمة كمثال وعدم عناية العثمانيين بها أي عناية وعدت لنص أحد القناصل الفرنسيين وهو «مايبه» واصفاً مكة وما يحدث من تبادل تجاري فيها وقت الحج سنة (1112هـ/ 1700م) بالقول: ((هذه المدينة هي أغنى معرض في العالم، لأنه في هذه الفترة القليلة من الوقت، يباع ويشترى فيها ما يصل إلى عدة ملايين من بضائع الهند،...، إضافة إلى المر، والبخور، والمنتجات الأخرى))[2].

فلك أن تتساءل عن مقدار التنمية والخدمات والبنية التحتية التي كان بإمكان العثمانيين إنشاءها لتقديم أفضل الخدمات للحجاج.

هذا وقد أخذ الحاكم بجدة عن كل وارد لها بحراً من الحجاج مبلغ نصف ريال بوسيلة في مقابل المصروفات الصحية وحفر وردم الحفائر بمنى وإزالة العفونات، وعلى هذا إذا كان الوارد لها أي «جدة» 100 الف شخص كان المبلغ المتحصل 50 ألف ريال فضلاً عما خصص على المواشي كما قيل[3].

لكن مصير هذه الأموال إنما تذهب لخزائن السلطان أو متصرف جدة والبشوات وغيرهم.

والأمر بالرشوة معتاد فهذا الرحالة الألماني هاينرش فرايهر فون مالتسان الذي تنكر للحج، ما إن وصل إلى ميناء ينبع حتى استقبله موظفي الميناء الأتراك فرشاهم ببعض القروش فلم يفتشوه ولم يبالوا به، أما حالة ينبع فكانت من التدهور حالها حال المدن العربية إذ وصلت درجة رواج التجارة فيها إلى الصفر، باستثناء ما كان يحدث من بصيص الحياة مع قدوم الحجاج[4].

---

(1) موسوعة تاريخ مدينة جدة، عبدالقدوس الأنصاري، ص134 ـ 135.

(2) حلب في العصر العثماني، أندره ريمون، ترجمة د.ملكة أبيض، ص188 ـ 189.

(3) الرحلات الحجازية للواء محمد صادق باشا، اعداد محمد همام فكري، ص 112.

(4) رحلة حجي إلى مكة، هاينرش فرايهر فون مالتسان، ترجمة د. ريهام نبيل سالم، ص100.

ولـم يكن الحال في ميناء جدة أفضل فقد قال: ((استقبلتنا مجموعة من ضباط الشرطة الأتراك الوقحين.... الذين لا يُطاقون، لنخضع لسلسلة من إجراءات التعذيب الجسدي والأخلاقي منهم، الغرض منها على أي حال ابتزاز الحجاج والحصول منهم على أكبر قدر من البقشيش، لقد حذرني الكثيرون على متن السفينة من احتيال رجال الشرطة وموظفي الجمارك الذين لا يجبرون الحجاج على دفع الرشوة فقط لهم، بل اعتادوا على سرقة ما استطاعوا سرقته، لأن الحاج كان يحتفظ بنقوده في أمتعته وليس معه في حافظته، فملابس الإحرام ليس بها جيوب، كما لا يُسمح للحاج بحمل حافظة نقوده، وبهذه الطريقة كان يعلم موظفو الجمارك العثمانيون الحقراء ما يملكه كل حاج من النقود، وعندما لا ينجحون في سرقة المال كانوا يطالبون الحجاج بمبالغ أكبر تحت بند البقشيش والإكراميات حسب ما يملكه كل حاج من مبالغ نقدية في أمتعته، ولم يكن في استطاعة الحاج المسكين أن يخفي عنهم النقود أو ينكر وجودها، لأنهم كانوا يرون كل شيء، وكان الحل الوحيد أمام معظم الحجاج كي يحافظوا على أموالهم من السلب والنهب أن يدّعوا أنها ليست أموالهم ولكنها مال مقترض، وكان رد فعل موظفي الجمارك هو الابتسامات الساخرة ويقولون بأنها أعذار واهية لن تجدي معهم...، فلا مناص أن يدفع الحاج لهم البقشيش وإلا كان سيترك أمتعته لوقت أطول بين أيديهم حتى يجد وسيلة حماية في مدينة جدة تنقذه من هؤلاء الموظفين النصابين ومحاولات السرقة التي يقومون بها))[1].

أما حج السلاطين العثمانيين فلم يثبت أن حج منهم سلطان واحد للبيت العتيق إطلاقـًا لا جهراً ولا سراً، وفي الوقت الذي مشى فيه سليمان القانوني حافي القدمين عند ضريح الحسين في كربلاء، نجده لم يكلف نفسه عناء زيارة البيت العتيق، وأما السلطان عبد العزيز والذي زار مصر سنة (1279هـ/ 1863م) عبر مركب بخاري وقد توجه في رحلة إلى أوروبا فزار فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا لمدة 47 يومـًا في سنة

(1) رحلة حجي إلى مكة، هاينرش فرايهر فون مالتسان، ترجمة د. ريهام نبيل سالم، ص 161.

(1283هـ/ 1867م) كل هذا ولم يكلف نفسه عناء زيارة البيت العتيق ذلك الشيء الذي يشتاق له كل مسلم ولا جواب على هذا عند كافة المؤرخين.

لكن إذا علمنا أن غالب السلاطين العثمانيين كما أسلفنا صوفية مولوية فلعلنا نجد عند رمز المولوية الأكبر جلال الرومي تصوراً وتفسيراً لماهية الكعبة عندهم فيقول الجلال الرومي: ((إن المسجد الحرام عند أهل الظاهر هو تلك الكعبة التي يتجمع حولها الخلق، أما عند العاشقين والخاصة فإن المسجد الحرام هو وصال الحق))[1].

ومنها أيضاً قول الرومي نفسه في أبيات له يصد فيهه أتباعه ومريديه عن الحج:

أين أنتم أين أنتم يا من تذهبون للحج
الحبيب في هذا المكان فأتوا مسرعين إلى هنا
فحبيبكم جاركم جداركم وجداره واحد
يامن في الصحراء حرتم وارتبكتم
على ماذا تبحثون وتبغون[2]

ومحمد جلبي المولوي أدركه موسم الحج وهو يسعى لنشر الطريقة المولوية في الشام، وكان وقتها يزور ضريح ابن عربي، لكنه لم يذهب للحج على الرغم من وجود من كلفه بالذهاب للحج، بل ولم يأذن لأولئك الذين أرادوا الذهاب لأداء الفريضة، ولم يشد الرحال من أتباعه سوى شخصين فقط فأنشد عندها قائلاً:

أيتها القافلة التي تبيع قماش العبادة
إلى أين أنتم ذاهبون
تعالوا إلى حيث حرم قبله الحاجات
وا أسفا وا أسفا
حتى أن النجوم تدور حول محورها وأنتم لا ترونها

(1) فيه ما فيه، الجلال الرومي، ص156.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص348.

وأنتم تركضون وتقفون في دائرة الخيال منذ أربعين عاماً[1]

وأنقل قول أحد مشايخ الصوفية العثمانيين: ((العشق هو معنى الحج الحقيقي وهو الزكاة وهو معنى الصوم والصلاة))[2].

بل لا تستغرب أن جعلوا الحج لزيارة القبور والأضرحة أعظم من حج البيت العتيق في مكة المكرمة.

يقول الإمام البركوي بعد أن وصف زيارتهم للقبور وتعظيمها: ((ثم إذا رجعوا يسألهم بعض غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحجة البيت الحرام فيقول لا ولو بحجك كل عام))[3]، وهنا اعتراف خطير وصريح أن حج القبور عندهم خير من حج البيت الحرام كل عام.

إذاً لا تستغرب فربما كعبتهم ووصال حقهم كانت في قونية تلك المدينة التي يزورون قبر الجلال الرومي كلما توجهوا في حملاتهم ضد الصفويين، ولا تستغرب أن سلكان ولد وهو ابن جلال الرومي قال عن قبر أبيه: «طوفةٌ بمرقد مولانا تساوي سبعة آلاف وسبعمئة وسبعة وسبعون حجاً أكبر[4]».

بل لا تعجب أن سليمان القانوني بعد استيلائه على بغداد وانتهائه من أمر الشاه الصفوي توجه إلى تبريز ثم إلى مدينة خوي في إيران حالياً لماذا؟ يقول بجوي أفندي في تاريخه مجيباً عن ذلك ((لزيارة القبر المشع نور للشمس التبريزي في خوي))[5].

وحين عزم أوحدهم وهو السلطان عثمان الثاني عزمه على الحج سنة (1032هـ/

---

(1) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص348.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص347.

(3) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي، ص349.

(4) الهابط الغوي من معاني المثنوي، أبو الفضل القونوي، ص58.

(5) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج1، ص232.

1623م) وصمم على ذلك وأمر بالخيام والمضارب والوطاق أن يضرب بظاهر القسطنطينية بنية الحج، أجمع رأي أرباب دولته وأركان سلطنته على خلعه وقتله إن لم يرجع، فدخلوا إليه، وأشاروا عليه بالترك، وقالوا له إنك غزوت الإفرنج وسبيتهم وقتلتهم، وفي قلوبهم من ذلك أمر عظيم، فيخاف بعد عزمك وتوجهك عن التخت إلى الحجاز مع بعد المسافة أن تثب الإفرنج على المملكة، ويصعب خروجهم منها، مع أن هذا ليس قانون آبائك وأجدادك، وخوفوا السلطان بذلك، فامتنع عن القبول بقولهم، وصمم على العزم إلى الحج، وخرج بذلك وسلك سلوك أهل المسالك وحين ذاك قتلوه[1].

ومن الطريف أنه في سنة (1254هـ/ 1839م) حج مصطفى غزه بأهل اليمن لكنه لم يأخذ معه حجاج البيضاء وعدن ولم يضمهم لقافلة الحج اليمني، «وفي رأيي أن سبب ذلك هو احتلال بريطانيا لعدن في تلك السنة»، وحين خرج اليمن من طاعة العثمانيين في خروجهم الأول سنة (1044هـ/ 1635م) تخلى شريف مكة عن استقبالهم بناء على توصيات الباب العالي له لأن اليمنيين خرجوا عن طاعة الدولة العلية[2].

وفيما فات الإجابات عن أسئلة متعددة كانت تدور في الأذهان واستغلها المستغلون في الطعن أواللمز في العرب، فهذه هي الإدارة العثمانية لخامس الأركان، وهذه هي العناية العثمانية بالمسجد الحرام والمشاعر، وهذا هو الاهتمام العثماني بضيوف الرحمن وحجاج بيت الله الحرام.

هـ: قصف الجنود العثمانيين للكعبة المشرفة

وهذا الأمر وقع زمن ثورة الشريف حسين بن علي سنة (1334هـ/ 1916م) حين بدأ رجال الشريف بمحاصرة الجنود العثمانيين في مكة بهدف إخراجهم منها، وخلال دفاع الأتراك عن مواقعهم بدؤوا بضرب مكة من قلعة أجياد بالمدافع

---

(1) عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد بن أحمد الشلي، ج1، ص444.

(2) قافلة الحج اليمني خلال العهد العثماني، مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء، عامر محمود علي، ص359 و367.

فأشعلوا النيران في عدد من المساكن، كما أصيب البيت العتيق بقنبلتين من قنابل مدافعهم فوقعت إحداهما فوق الحجر الأسود بنحو ذراع ونصف والثانية تبعد عنه بمقدار ثلاثة أذرع، والتهبت النيران في أستار البيت، ونتيجة لذلك هرع ألوف المسلمين لإطفاء هذه النيران، وفُتِح باب البيت العتيق وصعد الأهالي إلى سطحه حتى يتمكنوا من إطفاء اللهيب، وما إن انطفأت النيران حتى ألقى الأتراك بقنبلة ثالثة بالقرب من مقام إبراهيم[1]، وفي ذلك اليوم كان عدد ما أطلقته مدفعية العثمانيين في مكة من القذائف 230 قنبلة ومجموع ما أطلقوه خلال الأيام الأولى على الأحياء والمنازل والمسجد الحرام 2000 قنبلة ولم يكن وقتها لدى القوة العربية أي مدفعية حتى غنموا المدافع التي في جدة واستخدموها لقصف قلعة أجياد والحامية العثمانية فيها[2].

و ـ التعليم في مكة وجدة وباقي مناطق الحجاز

سأذكر هنا ما اختصت به مكة والطائف وجدة وينبع وغيرها باستثناء المدينة التي ستكون في القسم الثاني من هذا المبحث، مما تميزت به مكة المكرمة وجود الحرم الشريف، وكذلك المدينة النبوية وجود مسجد رسول الله ﷺ فكانا أول جامعتين في تاريخ الإسلام فيها درس الصحابة على يد النبي ﷺ وفيها بثوا ما تعلموا من النبي ﷺ إلى التابعين واستمر الأمر قائماً حتى يومنا هذا بفضل الله هذا ما عرفه الناس عن البيتين يأتيه العلماء وفيه العلماء وهناك من يأتي من الحج فيجاور ويمكث فيفيد ويستفيد.

لكننا هنا سنتحدث في صدد الحديث عن التعليم والمدارس التي أنشأها العثمانيون أسوة ببقية الولايات، فحين أنشأ العثمانيون مدارسهم العثمانية فعلوا ذات الأمر في الحجاز فأنشؤوا المدارس الرشدية التي تدرس باللغة العثمانية فكان

---

(1) الاعتداءات على الحرمين الشريفين عبر التاريخ، د. سعد بن حسين عثمان ود. عبدالمنعم إبراهيم الجميعي، ص91.

(2) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص226.

طلابها من أبناء الموظفين العثمانيين[1] وذات الأمر في جدة إذ وجد مدرسة رشدية تعلم باللغة العثمانية ولم يستفد منها إلا أبناء الموظفين العثمانيين[2]، ويقول أحمد الكاظمي: ((وأنى يكون للأدب العربي سوق في الحجاز في ذلك العهد واللغة الرسمية فيه هي اللغة التركية، أما اللغة العربية فكانت تحارب من قبل الأساتذة في المدارس التركية العثمانية، وسمعت من طالب كان تعلم في المدرسة الرشدية في مكة أن الطلبة إذا غلط أحدهم وتكلم بكلمة عربية في الفصل أو في الفسح كلفوه بدفع قرش على هذا الخطأ))[3].

أما أهل مكة وجدة فقد افتتحوا مدارس للتعليم الأهلي كمدرسة الفلاح في جدة سنة (1323هـ/ 1905م) ثم فرعها في مكة سنة (1330هـ/ 1912م) والمدرسة الخيرية التي أسسها الشيخ محمد حسين الخياط سنة (1326هـ/ 1908م)[4].

وإذا أردت أن تعرف كيف كانت تتصرف الدولة العثمانية في فرض لغتها على أبناء العرب فهنا مثال بسيط وهي مدرسة النجاح في جدة التي تأسست سنة (1317هـ/ 1899م) على يد كل من أحمد شاهين المصري ومحمد أفندي المفتي الاسكندراني وعبد العزيز شمس وعبد الرحمن شمس وعبد المقصود خوجه، وكانت المدرسة تدرس باللغة العربية وتعتمد على تبرعات أولياء الأمور وتدرس على طريقة السؤال والجواب، لكن عندما مرت المدرسة بضائقة مالية لجأت للسلطات العثمانية لتعينها، فاشترط العثمانيون عليهم إدخال اللغة العثمانية على المناهج في التدريس فوافقت المدرسة لكن ورغم ذلك لم تستطع الاستمرار فأغلقت سنة (1325هـ/ 1905م)[5].

(1) الحجاز في العهد العثماني، عماد عبد العزيز يوسف، ص84.

(2) الحجاز في العهد العثماني، عماد عبد العزيز يوسف، ص89.

(3) ذكريات أحمد الكاظمي، أحمد الكاظمي، ص 27.

(4) الحجاز في العهد العثماني، عماد عبد العزيز يوسف، ص86.

(5) الحجاز في العهد العثماني، عماد عبد العزيز يوسف، ص89-90.

وأيضاً كان في جدة مدرسة الإصلاح بها نحو 80 تلميذ يصرف عليها من تبرعات الأهالي، وهناك مدرسة رشدية حكومية فيها 120 تلميذ لا يتم فيها إلا تدريس شيء بسيط في الحساب والكتابة والقراءة العربية التركية[1]، أما الطائف فكان فيها مدرسة رشدية تدرس باللغة العثمانية، وأما الوجه فلم يوجد فيها شيء باستثناء الكتاتيب التابعة للأهالي وينبع كان فيها مكتباً واحداً للتعليم[2].

ز ـ الجرائم العلمية في مكة المكرمة

يقول محمد لبيب البتنوني في رحلته الحجازية وكان مرافقاً للخديوي عباس حلمي باشا سنة (1326هـ/ 1910م) التالي: ((وليس في مكة كتبخانات «مكتبات» تذكر، اللهم إلا كتبخانة بسيطة في باب أم هانئ تسمى كتبخانة شرواني زاده محمد رشدي باشا والي الحجاز سابقاً، وأخرى في باب الدريبة قرب باب السلام تسمى بالكتبخانة السليمانية، أسسها السلطان عبد المجيد وكوّنها من شتات كتب الحرم وغيرها مما أرسله من الأستانة، ولكل كتبخانة من هاتين فهرست بخط اليد ومغيّر يقوم بشؤونها، والكتب التي بهما نحوية وفقهية وأدبية وتاريخية وغالبها باللغة العربية وفيها شيء بالفارسية والأوردية والتركية والجاوية، وقد كان بمكة المكرمة كتب كثيرة مهمة وكانت موضوعة في دواليب في دائر حائط الحرم، تم سرقة بعضها وأغرقت السيول بعضها))[3].

ح ـ ميناء جدة ومياهها

إن ميناء جدة له أهميتين أهمية تجارية معروفة في أنه محطة من محطات طرق التجارة الدولية فإليه تأتي بضائع الحبشة واليمن والهند وتتجه لمصر ومنها لتركيا وأوروبا، وبلغت شهرة الميناء مبلغها في زمن السلطان الأشرف برسباي قبيل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين حين كان البحر الأحمر

---

(1) الرحلة الحجازية، محمد لبيب البتنوني، ص76.

(2) الحجاز في العهد العثماني، عماد عبد العزيز يوسف، ص91 ـ 92.

(3) الرحلة الحجازية، محمد لبيب البتنوني، ص133 ـ 134.

بحيرة مملوكية تتحكم في كامل البضائع الواردة من الشرق والجنوب والمتجهة إلى الشمال والغرب، والأهمية الأخرى في كونه أنه ميناء مكة وأنه أحد المواضع التي تكون مقراً لاستقبال الحجاج.

أما في زمن العثمانيين فتدخل إلى ميناء جدة سنوياً ألف سفينة كما ذكر المؤرخ التركي يلماز أوزتونا وهي تمنح الميناء دخلاً سنوياً مقدارها 60 مليون أقجه وعلق يلماز أوزتونا أن 60 مليون أقجه وقتها كانت تساوي حسب الحسابات في ثمانينات القرن العشرين الميلادي نحو 1.5 مليار دولار يأخذ العثمانيون نصفها ويأخذ الشريف نصفها[1]، بينما يذكر اللواء محمد صادق باشا أن مداخيل الجمارك في جدة سنوياً تساوي 5 ملايين قرش[2]، فالباشا العثماني كان يتواجد في جدة ومن جمارك جدة غرف الباشا العثماني ما شاء الله له أن يغرف، فهنا يوجد الكنز في نظر التركي، وهنا يوجد قلبه وشخصه أيضاً[3].

وكما بينا سابقاً كانت إيرادات ميناء جدة تساهم في قافلة الحج الشامي إذ بلغت ميزانية موكب الحج سنة (1277هـ/ م 1860) مقدار 16184 كيساً تحملت ولاية الشام منها 11220 كيس وتحملت ولاية صيدا 3741 كيس وتحملت خزينة جدة 1223 كيس وكان مخصصاً أكثر من ربع الميزانية لأمير الحج وأعين المدّخر (كيلارأميني) وهو 4276 كيس أما للبدو فخصص فقط 1476 كيس[4].

وحين تقرأ ما فات تظن أن ميناء جدة زمن العثمانيين الممتد لقرابة أربعة قرون بلغ درجة من الرقي والتوسع، إلا أننا نجد شهادة الرحالة الألماني هاينرش فرايهر

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص830.

(2) الرحلات الحجازية اللواء محمد صادق باشا، اعداد محمد همام فكري، ص179.

(3) رحلة إلى جناب الشريف الأكبر شريف مكة المكرمة، شارل ديدييه، ترجمة أ. د محمد خير البقاعي، ص162.

(4) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864 ـ 1914)، عبد العزيز محمد عوض ص214 ـ 215.

فون مالتسان حين وصل إلى جدة سنة (1277/ 1860م) وكان متنكراً في زي حاج جزائري يقول: ((تعتري كل المدن التجارية الرئيسة في بلاد الإسلام حالة واضحة من الانحطاط والتدهور، وهي حالة فريدة لا مثيل لها في التاريخ، فقد ضعفت شوكة الإسلام منذ فترة طويلة، لكنه الآن يبدو في طور الانهيار، فكل ما شكّل بريقه فيما مضى كالعلم والتعلم والفنون والصناعة والأنشطة التجارية فقد قيمته منذ وقت طويل، وأضحت سلطته السياسية مثاراً للسخرية، فعلى سبيل المثال التجارة قد تقهقرت إلى نقطة الصفر))(1).

أما شهادة الضابط التتري الروسي عبد العزيز دولتشين حين قدم في مهمة سرية للحج سنة (1316هـ/ 1898م) وهو يصف لنا ميناء جدة فيقول: ((حين رسونا على شاطئ جدة جاء تركي حافي القدمين تبين أنه عضو في لجنة الحجر الصحي... وحين نزلنا على الشاطئ رأينا بضع عشرات من الخيام، وعدداً كبيراً من الشقادف والجمال والحمير، ورصيفان حقيران مصنوعان من ألواح خشبية ومظللان بالحصير، ولم تقترب الزوارق من الشاطئ بل توقفت، وطلبوا منا أن يدفع كل واحد نصف مجيدية لأجل الحجر الصحي، فرفض بعض الركاب الدفع بينما دفعت أنا تجنباً للانتظار المضني تحت أشعة الشمس الحارقة، وحين نقلونا إلى الرصيف طلبوا مرة أخرى نصف مجيدية لأجل المحجر الصحي، ثم أخذوا منا جوازات السفر وأجبرونا على دفع النقود مجدداً وأطلقوا سراحنا، فشغلنا خيمة من خيام الحجر الصحي... كانت الخيام موزعة بغير انتظام وبصورة ضيقة جداً ومحاطة بالحواجز... أما الماء الذي يستجلبونه فكان يجلب بالشخاتير وكان مالحاً جداً... وكان الناس يذهبون إلى الشاطئ لقضاء الحاجة))(2)، وجلب الماء لمكان الحجاج في منطقة الرأس الأسود على ساحل مدينة جدة يكون عبر القوارب الشراعية، ولا تتحرك هذه القوارب إلا

---

(1) رحلة حجي إلى مكة، هاينريش فرايهر فون مالتسان، ترجمة د. ريهام نبيل سالم، ص158 ـ 159.

(2) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 ـ 1899، عبد العزيز دولتشين، ص69 ـ 70.

نهاراً بسبب الصخور تحت الماء ويبقى الماء في القوارب ولا توجد على الشاطئ أية خزانات أو أية احتياطات[1].

وهذا الماء في الأصل لم ينعم به أهل جدة إذ كان شربهم على ما يأتيهم من الأمطار فيخزنوه في الصهاريج أو الخزانات، وطوال تاريخ جدة كان الماء أكبر معاناة لها حتى جاء زمن السلطان المملوكي قانصوه الغوري فاهتمّ بشأن الماء فيها وجلبه من أحد ضواحيها وهو وادي «قوس» الواقع شمال الرّغامة على بعد 12 كم من جدة لكن الأعجب أن هذا الماء كان يزداد ملوحة إذا قلت الأمطار وتزول عنه ملوحته إذا كثرت الأمطار، واستمرت عين الغوري هي هي دون أدنى إصلاح من العثمانيين حتى انقطاعها في القرن الحادي عشر الهجري، ثم أصلحوها ثم انقطعت في عهدهم مجدداً في القرن الثالث عشر الهجري ولم تعد، حتى قام أحد الموسرين في جدة وهو «فرج يُسر» سنة (1270هـ/ 1854م) بإعادة جريان العين بعد جمع المعونات من أهل اليسار في المدينة فاستمرت تجري مع ضعف فيها حتى سنة (1304هـ/ 1887م) حين أجريت العين الوزيرية والتي تم تسميتها بالعين الحميدية وانتهت عين الغوري، وكانت العين الحميدية أو الوزيرية مالحة تتأثر بالأمطار إن قلت أو كثرت وهذه العين انقطعت، فقد أثبت البتنوني ذلك في رحلته سنة (1324هـ/ 1909م) وتحدث عن عودة أهل جدة للصهاريج[2] بمعنى أنها لم تدم أكثر من ربع قرن فقط، واستمرت معاناة أهل جدة في الماء حتى أنشأ الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله لها وقفه المشهور بالعين العزيزية.

ثانيا: المدينة النبوية

أ- جريمة تهجير أهالي المدينة النبوية «سفربرلك»

كانت الأوضاع وقتها تسير عكس رغبة العثمانيين فالانقسامات نخرت

---

(1) الحج قبل مئة سنة الرحلة السرية لضابط روسي إلى مكة المكرمة 1898 ـ 1899 -، عبد العزيز دولتشين، ص 205 ـ 205.

(2) موسوعة جدة التاريخية، عبد القدوس الأنصاري، ص145 ـ ص150

دولتهم نخراً وصاروا يتنازلون عن المناطق التي كانوا يحتلونها في سبيل تحسين شروط تفاوضهم مع القوى العظمى على إثر هزائمهم هنا وهناك لكنهم فكروا بالحفاظ على شيء مما تبقى وأهمه المدينة النبوية والتي كانت تعني بالنسبة لهم هي العلامة على صحة شرعية إمامة العثمانيين للمسلمين، خاصة إذا ما علمنا مشاكلهم وقتها التي نشأت مع الأشراف في مكة، وأن المدينة كانت تحت حكم الأشراف فيما سبق، وهذا المفهوم أي مفهوم شرعية الدولة بتوليها للحرمين نشأ لاحقاً في عهد المسلمين وذلك حين صراع الدولة العباسية مع الدولة الفاطمية التي تنتسب لذرية الحسين بن علي بن أبي طالب، فبرز مفهوم أن الذي يحكم الحرمين هو الخليفة الشرعي ودولته هي الخلافة الشرعية، خاصة إذا ما علمنا أن أشراف مكة الحسنيين وأشراف المدينة الحسينيين دخلوا في طاعة الفاطميين بالخطبة لهم ومبايعتهم ليكون الحرمان الشريفان تحت سلطانهم زمناً وليثبت الفاطميون شرعية خلافتهم على خلافة العباسيين، ولست هنا بصدد ذكر تسلسل الحكام والسلاطين على حكم الحرمين لكن أشرت لهذا ليعلم سبب حرص العثمانيين على المدينة تحديداً في ذلك الوقت، ذلك أن مكة المكرمة كانت تحت حكم الأشراف منذ عهد سليم الأول على عكس المدينة التي ضعف فيها حكم الحسينيين فتسلط عليها شريف مكة وتسلط عليها العثمانيون عبر شيخ الحرم وصارت بين شد وجذب حتى قرر العثمانيون لاحقاً جعل المدينة مرتبطة مباشرة بإسطنبول، ولهذا تم مد خط سكة الحديد والتلجراف لها منذ زمن السلطان عبد الحميد الثاني.

وفي البداية ولشرح أسباب جريمة «السفربرلك» نجد طلب الشريف حسين من الباب العالي أن يتم منحه لقب أمير الحجاز وأن يمنح حكم لواء المدينة النبوية مع تبوك وتكون الحجاز ولاية لأبنائه من بعده فرفض العثمانيون ذلك[1]، ولاحقاً سيطر الاتحاديون على الحكم فرأوا أن يضبطوا المدينة،

(1) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص133.

ذلك أن الوالي الذي سبق فخري باشا وهو بصري باشا قد استطاع إلقاء القبض على أحد دعاة الثورة العربية فعلموا بالأمر وأرسل تقريراً مفصلاً لنظارة الداخلية وقتها[1].

وكانت أول محاولات إفراغ المدينة من سكانها هي النداء في المدينة بالجهاد لطرد الإنجليز من السويس وما إن سمع أهل المدينة ذلك حتى توجهوا لبيوتهم للاستعداد للأمر، ومنهم والد المؤرخ محمد حسين زيدان الذي أوقفه صديقه قائلاً: ((يا مهبول وين أنت رايح، ما بقى إلا ثلاثة أيام نشبها على الأتراك يشبها الحسين في مكة، وأشبها أنا في آبار علي ويشبها شحات في العوالي، إنك لن تعود اجلس مع عيالك، هذا لعب عيال يخرجونكم من المدينة لتهلكوا في سيناء فحرب الانجليز مو هينه))، ومع ذلك خرج من المدينة المتطوعون وتبرع الناس بأموالهم والنساء بحليهنّ وخرجت زمرة المتطوعين بقيادة نقيب السادة آل باعلوي ومفتي الشافعية الأسبق السيد علوي بن أحمد بافقيه وتوجهوا بالقطار نحو دمشق وكان في استقبالهم جمال باشا «السفاح» ثم توجهوا بقيادته إلى نابلس ووصلوها في سنة (1333هـ/ 1914م) ثم إلى المسجد الأقصى حيث أقيمت الاحتفالات باستقبالهم، وكان معهم الراية النبوية التي أخذها نقيب السادة من المدينة ونصبوها في القدس وانتهت هذه الحملة بهزيمة ساحقة على العثمانيين والمتطوعين العرب الذين لبوا نداء الجهاد وتفرق أهل المدينة الذين خرجوا في غزة وبئر السبع والعريش ولم يعد منهم أحد[2].

وكان العثمانيون قد طلبوا من الشريف حسين في مكة قوات من قبائل الحجاز حتى تتجه للسويس هي الأخرى، وهذه القوات هي التي كانت حول المدينة ترابط تارة مع فيصل ابن الشريف حسين وتارة مع علي ابن الشريف حسين[3].

(1) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص133.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى. د.سعيد بن وليد طوله، ص127 ـ 129.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى. د.سعيد بن وليد طوله، ص145 ـ 150.

لقد كان الهدف من إرسال فخري باشا للمدينة هو شعور جمال باشا وتوقعه لثورة الشريف حسين فضلاً عما نما لعلمه من الشخص الذي قبض عليه بصري باشا وكان أحد دعاة الثورة العربية، فرأى جمال باشا من باب الاحتياط إرسال فخري باشا إلى المدينة وكان القائد الوحيد الذي يعمل تحت إمرة جمال باشا مباشرة، وكانت التعليمات الأولية هي أن يستلم فخري باشا قيادة المدينة عند أول إنذار بقيام الثورة العربية ويبقى بصري باشا ويقوم بأعباء الإدارة الملكية، هذا ولم تأخذ في البداية زيارة فخري باشا أي طابع رسمي بل كانت تحت غطاء زيارة قبر النبي ﷺ وخدمة الحرم النبوي حتى لا يثير قدومه شكوك الأشراف، وبالفعل كان فخري باشا في أول وصوله يخدم كل صباح في الروضة المشرفة ويلف كفنا على نفسه وعلى رأسه عمامة بيضاء ويمسح الحجرة المشرفة[1].

هذا ما كان في الظاهر أما البرقية المشفرة التي أرسلها جمال باشا لفخري باشا والتي توضح له مهمته فجاء فيها: ((سأعهد إليك بمهمة في غاية السرية وأذكر لك خلاصتها، وذلك أن شريف مكة سيرسل حوالي «1000» جندي من الهجّانة للاشتراك في حملة السويس وقد وصل إلى المدينة من هذه القوات «600» جندي، وقد أرسلت الشريف فيصل إلى المدينة بصحبة هيئة خاصة لاستقبال المجاهدين نيابة عني وإرسالهم إلى مواقع الجهاد، كما أن ابن شريف مكة الآخر علي بك في المدينة منذ شهرين وبصحبته حوالي «500 ـ 600» جندي عدا قوات المجاهدين... فاذهب إلى المدينة وخذ معك القدر اللازم من الرجال في معسكرك كأنك تريد التفتيش في الخطوط الحديدية ومنطقة العقبة، وادخل المدينة على هيئة زائر كأنك قد مررت بها صدفة، ولا تقدم على فعل شيء، ودبر أمور كتيبتك من المدينة حتى تتحرك قوات المجاهدين ويقدم الشريف فيصل، حينذاك سأصدر أمري بتحرك مفرزة اليمن من المدينة وبقدومك إلى الشام، وإن استدعت الضرورة استخدام

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى. د.سعيد بن وليد طوله، ص 151 ـ 154.

القوة، فإن جميع القوات المسلحة تحت قيادتك..))[1].

لذلك ومبدئياً تم إرسال فخري باشا ومعه آلاف الجنود ليكون والياً على المدينة لتحقيق استقطاع المدينة والمحافظة عليها في سلطة العثمانيين مما يمنح دولتهم تلك الهالة الشرعية[2] خاصة بعد تحقق شكوكهم في الشريف، وتدرك هنا مما فات خطة العثمانيين في سحب أهل المدينة أو تقليل سكانها وتوزيعهم على طول جبهاتهم وخطوط اشتباكهم، ذلك لوجود قرابة 500 من الفرسان العرب قدموا من مكة وأطرافها ومن باقي الحجاز للاشتراك في حملة «ترعة السويس الأولى» بقيادة جمال باشا المعروف بـ«السفاح» لكن هؤلاء كانوا في الحقيقة من دعاة الثورة العربية وكان على رأسهم الابن الأكبر للشريف حسين وهو علي بن الحسين[3].

أما بداية الشرارة لما عاناه أهل المدينة فكانت حين قام المتطوعون العرب بمحاصرة قوات فخري باشا في المدينة فحول فخري باشا المدينة إلى ثكنة عسكرية كاملة يصفها المؤرخ محمد حسين زيدان بالقول: ((ولم يكن الحصار على فخري باشا من جهة «الفريش» الذي كانوا يسمونه «عرضي الشريف علي بن الحسين» ولا كان الحصار مضيّقاً عليه ضيق الأرض على الأرض من وادي العيص «عرضي الشريف عبد الله بن الحسين»، ولقد عجز فخري باشا العجزة الكبرى حين أغلق المدينة عليه حيث أفرغها من الكثرة الكاثرة من سكانها، فلا بيع ولا شراء ولا زرع ولا ضرع، لقد حصر نفسه ولو تفطن قليلاً وفتح سوقاً في الوطن تحت سَلع محروساً بالقلعتين باب الشامي وقلعة سلع لأغرى بني رشيد وعنزة في خيبر ومن هم في شرق المدينة من مطير ومن إليها ولجلبوا الأرزاق ولما عزّ السمن والجبن والغنم وحتى الحنطة، لكن فخري باشا أغلق الأبواب وجعل الناس في الحاضرة

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى. د.سعيد بن وليد طوله، ص154 ـ 155.

(2) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص130.

(3) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص134.

والبادية كأنهم الأعداء، وكان كل همه أن يملأ المستودعات بالتمر الذي لم يكن شحيحاً وأن يملأ المستودعات بالذخائر وهو بهذا جعل نفسه في قبضة الأسر قبل أن تعلن الهزيمة، ولو أنه نظم حرب العصابات بين الحين والآخر على الفريش لفك الحصار بينه وبين غرب المدينة حتى رابغ وينبع، فما كانت هناك قوة لدى الأشراف لا يستطيع التغلب عليها وإنما هو تغلب على نفسه[1])).

والعجيب أن قوات فخري باشا كان مجموعها 23300 جندي ويقودها 600 ضابط مقسمة على 3 جبهات كالتالي:

1 ـ قوة المدينة الداخلية: تتألف من فوجي مشاة ورشاشات ومدفعية.

2 ـ قوة بئر درويش: تتألف من 5 أفواج مشاة وسريتين راكبتين ومدافع جبلية و4 طائرات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الطائرات الأربعة كان يوفر لها الوقود من مخازن حلب، وكانت هذه الطائرات تقوم باستطلاعات جوية والتقاط عدد من الصور الجوية للمدينة، وقد حدث أنه في سنة (1335هـ/ 1917م) أن قامت طائرة انجليزية بالتحليق فوق المدينة فتصدت لها طائرة عثمانية فانسحبت الطائرة الإنجليزية، وكانت الغلبة للطائرات الانجليزية إذ استطاع الإنجليز قصف بعض مواقع العثمانيين، وقد تفككت هذه الطائرات الألمانية العثمانية من شدة الحر وكانوا ينتظرون الشتاء لاستخدامها، وفي تقرير المندوب الإنجليزي «ريجنولد» أنه يذكر في سنة (1336هـ/ 1917م) أن آخر طائرة عثمانية قد تحطمت ولم يقم العثمانيون بعدها بأي عملية جوية، بينما رد فخري باشا أن الإنجليز لم يسقطوا أي طائرة وإنما احترقت بسبب حادث وقع لها وأن طائرة أخرى تحطمت وقتل طيارها[2].

3 ـ قوة بئر روحاء: وتتألف من هجانة وقوة من عرب شمّر و5 مدافع ومفرزة لاسلكي[3].

---

(1) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص95.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى. د.سعيد بن وليد طوله، ص217 وص 219-220.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى. د.سعيد بن وليد طوله، ص159 ـ 160.

ومما فات يظهر لك سوء تخطيط فخري باشا مع إجرامه وقسوته وظلمه إذ في أول الأمر لم يكن الشريف علي في الفريش، وأما الشريف عبد الله فحين وصل إلى وادي العيص قام بحملة يطارد فيها الشريف فيصل ابن الحسين الذي لازم الساحل وانحصر في خيف المبارك بين ينبع النخل التي كان قد احتلها فخري باشا وهاجم الشريف بجيش جرار وسلاح فتاك وينبع البحر التي ما زالت في يد الدولة العثمانية فصار فيصل ابن الحسين محصوراً لا يقدر على مواجهة فخري باشا ولا يقدر على اقتحام ينبع البحر رغم وجود قطع بحرية بريطانية كانت تنتظره، أما كيف استطاع فيصل ابن الحسين الاستيلاء على ينبع البحر ورجع فخري باشا بجيشه فقد كان ذلك على يد الشريف عبد الكريم ابن بديوي الذي جاء بخيل من جهينة من وراء فخري باشا فتم حصر فخري باشا بين عبد الكريم ابن بديوي وابن عمه فيصل ابن الحسين فتراجع فخري باشا إلى المدينة[1] ومن هنا صار فخري باشا لا يأمن أي قبلي فأراد أن يفرغ المدينة من سكانها[2].

ومن الوقائع والمعارك التي وقعت بين قوات الأشراف وقوات فخري باشا في المدينة وسنذكر بعضها كالتالي:

1 ـ المعارك الأولى ووقعة العوالي:

استطاع الأشراف ومن معهم من العرب الاستيلاء على جبل عير والعوالي وفي سنة (1334هـ/ 1916م) فهاجموا محطة المخيط والقطار الذي كان يستقله محافظ المدينة وقتها بصري باشا، وشن الأشراف بعدها هجوماً على منطقة الحسا تصدى لها فخري باشا الذي طاردهم إلى المحرّم، فدارت معركة بين قوات فخري باشا وبني عمرو أبادهم فيها فخري باشا وقتل 100 من بني عمرو، وفي رمضان من نفس العام هاجمت قوات الأشراف قرى العوالي وقربان وقباء لكن استطاع فخري باشا ردهم نظراً لما يملكه من أسلحة ومعدات وأمر فخري باشا بعد قصف بساتين العوالي حين اختبأت فيها قوات الشريف أمر بإحراق النخيل وكذلك المنازل التي كان يُطلق منها الرصاص أمر فخري باشا بإحراقها واستحل العوالي، وممن قتلهم

(1) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص96.

(2) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص93.

فخري باشا في العوالي بركات الأنصاري وكان البقية الباقية للأنصار في المدينة وقد طلب منه فخري باشا النزول لكن خبر هجومه على العوالي وصل للعرب، فضربوا فخري باشا لما وصل لقربان وبقي بركات الأنصاري في بستانه مع عبيده فدخل عليه الجنود الترك فقاتلهم العبيد دونه حتى قتلوا ودافع بركات عن نفسه حتى قتلوه رحمه الله، ومنهم الشيخ يحيى بن إبراهيم بن منصور عباس الصديقي دخل عليه عسكر فخري باشا في بستانه فقتلوه وقتلوا ولده، وقد قتل في هذه الوقعة ألف نسمة منهم نساء وأطفال في قصف فخري باشا للبيوت، وقد أمر فخري باشا بذبح كل حي يصادفونه فيها فقتل المئات، وكان لهذه الوقعة أثرها إذ كان يحتفل فخري باشا بالذكرى السنوية لهذه الوقعة كما فعل سنة (1335هـ/ 1917م) حين جمع الضباط والجنود في قباء وشرح لهم أسلوب الهجوم وكيفية هزيمة الأشراف وأقام في المدينة نصب تذكاري لأحد ضباطه الذين هلكوا في هذه الوقعة[1].

2 ـ وقعة أبيار علي:

وبينما كان فخري باشا يهاجم العوالي قام أحمد بن جميعان وأخوه ناصر ومعهم مجموعة من قبائل حرب وجهينة وهجموا على مراكز الأتراك في آبار علي وقتلوا مجموعة من الجنود العثمانيين وتقدموا حتى وصلوا إلى قصر عروة بن الزبير وقصر سعيد بن العاص فبلغ الخبر لفخري باشا فقال كلمته المشهورة «عرب خيانات» وأرسل أحد ضباطه مع قوة كبيرة فقصفهم بالمدفعية وقتل منهم الكثير[2]، وهذا التطور هو ما دفع فخري باشا فعلياً لترحيل أهل المدينة فبدأت مآسي «السفربرلك».

فقاموا بترحيل امرأة وابنتيها إلى الشام وتركوا أباهم يهرب إلى ينبع فماتت الأم وضاعت البنت ورجعت أخرى للمدينة لاحقاً وجاعت المدينة ومستودعات

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص170 ـ 178.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص178 ـ 179.

فخري باشا مليئة بالتمور وبالخبز المجفف[1]، وبدأ شحن الناس وكل من وجدوه في المدينة عبر قطار الحجاز إلى الشام وتركيا وبلغاريا وبحسب المصادر لم يبق في المدينة سوى (80-100) شخص[2] وقبل ذلك وفي الفترة الذهبية للمدينة تحت حكم العثمانيين وهي الفترة بين عامي (1326هـ - 1334هـ/ 1908م - 1916م) وكانت فترة توسع المدينة بعد أن وصل القطار لها وتحديداً في عهد فخري باشا قبل السفربرلك وصل عدد سكان المدينة إلى 80.000 نسمة ويقدره السيد محمد الزمزمي الكتاني بـ 130.000 نسمة[3].

وقد حوّل فخري باشا المسجد النبوي مستودعاً للذخيرة العسكرية بعدما جعل القطار يدخل للمسجد النبوي محملاً بالسلاح والذخيرة خوفاً من طائرات الإنجليز حلفاء الشريف وقتها أن تلقي قنابلها على قلعة المدينة، فكان من حماقة رأيه أن جعل شمال المسجد النبوي مستودعاً للذخيرة، وهو لم يحسب حساباً أن قائد الطائرة الإنجليزي إذا ما أراد أن يدمر الذخيرة فلن يحسب حساباً للمسجد[4]، ويعلق السيد أحمد بن مصطفى صقر عن اتخاذ فخري باشا للمسجد النبوي مستودعاً للذخيرة قائلاً: ((وكذلك القواد فإنهم يصدرون في الصباح أمراً وينقضونه في المساء، مثال ذلك أن علجهم فخري أمر بنقل الأدوات الحربية من القلعة إلى مسجد المصلى النبوي بميدان المناخة، فنقلها الجنود على متونهم في خمسة أيام تقريباً، ولم يمض أيام حتى أمرهم بنقلها لمحطة السكة الحديدية ثم عاد فأمرهم بإعادتها إلى القلعة التي كانت فيها، ثم وزعت على المواضع الثلاثة، ولقد عمد المتغلبون إلى ارتكاب أفظع جريمة وهي اتخاذ الحرم النبوي ثكنة عسكرية، فأودعوا فيه المهمات الحربية

---

(1) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص95-97.

(2) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص139.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص110 - 112.

(4) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص21.

وصنوف الديناميت والمفرقعات والذخائر والأرزاق حتى الرحى التي يطحنون بها حبوبهم كما أخبرنا الثقة بذلك بعد خروجنا))[1]، وقام عسكر العثمانيين بملء جدران المدينة بإعلان الأحكام العرفية فعين العسكر الذين تفننوا في نفي العائلات وهدم البيوت وصلب الرجال فكان أول أعمال الديوان العرفي الذي أنشأه فخري باشا هو نفي ثلاثين عالمـًا من علماء المدينة وحاصر العوالي وصبحهم بالمدافع والقنابل وذبحهم واستخدم الناس في أعمال السخرة[2].

أما عن الترحيل من المدينة فقد تم على مرحلتين كالتالي:

أ ـ مرحلة اختيارية

أمر بها فخري باشا عبر بيان عام أصدره سنة (1335هـ/ 1917م) قال في آخره: ((إن الذين يعملون معنا ويشركوننا مصيرنا برضائهم يستطيعون البقاء في المدينة شريطة ألا يطالبوني بالمؤن مدة عام، وغير هؤلاء ينبغي أن يرحلوا عن المدينة حيث شاؤوا إلى موعد غايته شهر أبريل حتى لا يتعرضوا لعواقب ملحمة كبرى محتملة الوقوع بسبب الحرب أو القحط على السواء))، فهنا رحلت الأسر الموالية للعثمانيين بعد نصح فخري باشا لهم وقيل كان عددهم بين 15 ألفـًا و40 ألفـًا ممن رحلوا برغبتهم وقد كانوا من مرافقي الأمانات المقدسة، والمرضى، والعساكر المستبدلين، وعائلات الموظفين الأتراك وعدد 1000 ضابط عثماني وجماعة ممن يعملون في الصحة والمستشفيات الثابتة والمتنقلة، ومنهم من تم نفيه بعد القبض عليه من قبل الوشايات فقد كثرت وقتها[3].

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص375-376.

(2) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص139.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص238 ـ 240.

ب ـ الترحيل القسري

وهو الترحيل الذي نعنيه هنا ونهتم به، ولأجله وقعت المآسي والأهوال اختطافاً وتهجيراً قسرياً لأهل المدينة، وسببه تخوف فخري باشا من استيلاء الأشراف على خط السكة الحديدية من الشمال تماماً وهنا حدثت المأساة، هذا الترحيل صاحبه فرض التجويع على أهل المدينة بأمر جمال باشا «السفاح» إذ يقول الغزي في تاريخه: ((حبس جمال باشا الأقوات عن المدينة وجبل لبنان، كي لا يبقى لأهلهما همٌّ غير خلاص أنفسهم من غائلة الجوع، فيكون ذلك شغلهم الشاغل عما كان يتوهمه فيهم من العصيان والتمرد على الحكومة العثمانية والانحياز إلى أعدائها، وقد جلا أهل المدينة عنها ونالهم من المشقة والزحمة ما يعجز القلم عن بيانه، وجلا البعض من أهل لبنان عنه وهلك بالجوع ممن بقي فيه عشرات الألوف، وكان جمال باشا يودّ أن يقدر على تنفيذ هذا المقصد في دمشق وحلب غير أنه لم يوفق إليه بسبب كون هذين البلدين من البلاد الزراعية التي يتعذر خلوّها من الأقوات، على أنه مع هذا أمكنه أن يرمي شيئاً من سهام هذا البلاء على أهل حلب حينما قلّت فيها الأقوات وغلت أسعارها ومات الكثير من فقراء أهلها بالجوع، والأقوات كثيرة متوفرة في المستودعات العسكرية وجهات ماردين وغيرها، مع عدم ترخيصه بإعطاء شيء من المستودعات أو إحضار مقدار من الجهات المذكورة تخفيفاً لويلات أولئك الفقراء))[1].

وقال السيد الزمزمي الكتاني: ((ولما صعب على الدولة تموين عساكرها وأهالي المدينة المنورة الذين بلغ عددهم وقتها 130 ألفاً عمدت الدولة لأمر الأهالي بالخروج من البلد فامتثل من خف حمله وساعده الحظ، وأما السواد الأعظم فرأوا الأمر فوق المستطاع، وحين تكرر الأمر ولم يقع امتثال من الناس هجمت العساكر على الناس في الطرقات وصاروا يشحنونهم شحناً داخل «فراكين البابور الحديدي» يعني عربات القطار، فيأخذونهم ويلقون بهم في زمهرير الأناضول حيث يموتون

---

(1) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص540.

جوعـًا وبرداً، والذين قدر لهم السعادة كانوا يذهبون بهم إلى الشام وهم قليل))[1].

وقال الشيخ الطيب السوسي: ((ولقد كانوا يأخذون بعض أهل العلم من حلقات دروسهم من المسجد النبوي، وحملوا الناس على ترك الجُمعات والجماعات، وما زالوا يأخذون الناس إلى محطة السكة الحديد قبضـًا من الأسواق، وأخذاً من بيوتهم في جوف الليل وهم نيام من غير مهلة ولا تمييز بين صاحب حرث أو نخيل أو دكان أو صنعة أو وظيفة، وسواء كان مجاوراً أو من الأهالي، أو غنيًا أو فقيراً، حتى انزعج الناس وانزووا، وهجرت المساجد وعطلت الدروس العلمية ووقفت الأشغال وأقفلت الدكاكين، وانقطعت الخضر من الأسواق، وصار الناس في كرب عظيم لا يعلمه إلا الله))[2].

وقال الشريف إبراهيم العياشي: ((فأجلى فخري باشا أهل المدينة بصورة وحشية أشبه بصورة إجلاء الفلسطينيين عن بلادهم، يخرج الرجل من داره فلا يرجع، فتخرج المرأة تبحث عنه فلا ترجع، والقطار الحديدي يقل هذا وتلك، وفي كل محطة ينزل من لا يركب بلا زاد ولا غطاء، البنت في دمشق، والأب في اسطنبول، ومن أدرك السابقة فرّ بأهله إلى الشريف))[3].

وقال الشيخ حلّيت المسلّم: ((أعلن فخري باشا حاكم المدينة المنورة والقائد الأعلى أيام الحرب العالمية الأولى، أن المدينة أصبحت منطقة عسكرية، فعلى جميع الأهالي والسكان الخروج منها فوراً، وأن يغادروها إلى أي جهة يختاروها، وأعلن فخري باشا أنه أمّن جميع الأرزاق والمزارع والنخيل في المدينة، وادّخرها لتموين الجبهات الحربية تحت قيادته، فانتشرت المجاعة بسبب تلك الإجراءات القاسية، وأخرج أهل المدينة منها حفاة عراة جياعـًا، ومنهم من بقي فيها متواريـًا

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص244.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص244-245.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص246.

في بيته، مختفياً عن الأعين، متحملاً لوعة الجوع والعوز، راجياً أن يبدل الله حاله من حال إلى حال وتنتهي الحرب بالفرج العاجل، لكن القوة العسكرية أخذت تلاحق المتخلفين وتلقي القبض على الكبير والصغير، والرجل والمرأة، وتملأ بهم السجون فإذا حان موعد تحرك القطار الحديدي دفعتهم إلى ما لا يعرفون، ورمت بهم في أحضان المجهول، فمنهم من أرغم على النزول في الأردن، ومنهم من أرغم على النزول في سوريا، فكان كل من ينتهي به المطاف وينزل من القطار يقف حائراً لا يدري إلى أي صوب يتجه، فمنهم من مات برداً ومنهم من مات جوعاً ومنهم من مات بالكوليرا))[1].

ويروي الشيخ ملا زكي خاطر أحد المآسي عن المعمّر زكي أبو ربعيّة فيقول: ((أن امرأة ولدت في ليلة من الليالي، فخرج زوجها يبحث عن طعام فلقيه العسكر فأخذوه قسراً إلى القطار، فطلب منهم أن يحمل زوجته وطفله فمنعوه، ولما رأت المرأة تأخر زوجها خرجت لتأخذ ماء من عند باب الدار، فرآها العسكر فساقوها ولم يمكّنوها من أخذ الطفل مع شدة بكائها وتوسلاتها وبقي الطفل في المنزل حتى توفي))[2].

وروى الشريف إبراهيم العياشي مأساة هذا الترحيل على أمه الشريفة صفية العلوية وأختيه زينب وهاشمية فقال: ((خرجت زينب التي كانت في يومها في الخامسة عشر من عمرها لتشتري حاجة من السوق، فأخذها عسكر العثمانيين إلى محطة القطار الحديدي في العنبرية، واشتد قلق والدتي عليها وخرجت لتبحث عنها، فعلمت أن القطار غادر بها المدينة، وسحبت هي الأخرى إلى المحطة وبدون رحمة، ودخلت في التجمع الذي بات ليله في الحجز بدون رحمة من الجنود، ثم غادر القطار يحمل التجمع الخليط، ولد لا والد له، وأب بدون أسرته، وامرأة بدون

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص246 ـ 247.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص247.

زوجها وفي كل محطة ينزل من لا يمكّن من الركوب في القطار، وكان عبد السلام السراج والد محمود عبد السلام السراج الذي في جمرك المطار، من جملة من رحل في القطار، فأدركته الشفقة فتزوجها فحصنها رحمة الله عليهما، ولم تطل حياة زينب معه فقد مات من شدة البرد في حمص أو في حلب، ووجدت والدتي الشريفة صفية تبيع الكسكسوه وتوفيت والدتي بعد أيام، وهامت هاشمية على وجهها فتزوجت أحد الضباط في جيش الأتراك، وهو من المغرب الأقصى، وبهذا انتهى شطر الأسرة))(1).

ويروي المؤرخ محمد سعيد دفتردار قصة لرجل لم يسمه فيقول: ((كان رجل من أهل المدينة أجبرته الظروف أن يعمل هو وزوجته في طريق قباء، وكان لهما ثلاثة أطفال، فإذا خرجا للعمل يتركان لأطفالهما بعض الخبز والماء، ويقفلان عليهما الباب ويذهبان للعمل، ثم يعودان لمنزلهما آخر النهار، فلما اشتدت الأزمة في المدينة أمر فخري باشا بترحيل الناس جبراً، فكان الجند يجمعون الناس من الأسواق إلى محطة السكة الحديدية ويسافر بهم القطار إلى الشام، فخرج الرجل إلى عمله في الصباح فأخذه الجند إلى المحطة كما أُخذت زوجته في عربة وهما لا يعلمان عن بعض وسار بهما القطار، فصار يصيح أطفالي أطفالي الباب مقفل عليهم فلم يسمع له أحد، وكذلك المرأة تصيح وقد توفيت في الطريق، وأُخذ الرجل إلى الشام وبقي الأولاد الصغار في المنزل يتصايحون حتى ماتوا جوعاً وعطشاً، وبعد أيام ظهرت رائحتهم ففتح الجيران الباب فوجدوهم ميتين، وهكذا كان وأسوأ من ذلك كان))(2).

وقال الشيخ محمود بن علي شويل في حادثة التهجير:

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص247 ـ 248.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص249

فـإن التــرك قــد عاشـوا فسـادا
ولـم يرعـوا حرامـا أو حـلالا

نفـوا سـكانها نفيـا ذريعـا
ولـم يُبقـوا نسـاءً أو رجـالا

وإنـا قـد نُفينـا لا لذنـبٍ
سـوى الإخـلاص لـم نسـأل سـؤالا

والجدير بالذكر أن جيش الأشراف لم يتعرض للقطارات المهاجرة بأهل المدينة، بل كان يترك القطار يذهب حيث يشاء إذا علم أن عليه مدنيين[1].

أما الحياة في المدينة فقد صارت لا تطاق فمن يخرج من بيته تقع عينه على أشخاص يموتون جوعاً داخل الحرم النبوي أو على أبوابه أو في الطرقات، بينما أعطت الحكومة العثمانية أوراقاً لكل بيت فيها عدد أهل كل منزل بموجبها يباع لهم مقدار قليل من الخبز الأسود، وكانت المدينة تعتمد في المؤونة على الإمدادات التي تأتيها من الشام عبر القطار أو ما تأتي به القبائل العربية المتحالفة مع العثمانيين كعشيرة بني سالم من حرب فكانوا يشترون المؤونة من الإنجليز ويبيعونها في المدينة ولا يقبضون ثمنها إلا ذهباً، ويتحققون من الذهب بضرب حافة القطعة بأخرى حتى يسمعون رنين الذهب ذلك لأن العثمانيون خدعوهم عدة مرات، وهناك قوافل كان يقدمها ابن رشيد من حائل[2].

لكن فخري باشا وبسبب عدم قدرته على إطعام الجنود والأهالي معاً أصدر

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص249 ـ 250.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص250 ـ 251.

قرار الترحيل للأهالي ما أدى لتفاقم المجاعة بينهم، فأمر بإغلاق الدكاكين ومنع الناس من البيع والشراء وفرض عليهم مغادرة المدينة، وجمع تمور المدينة وجعلها للعسكر، وحظر على الأهالي بيع التمر، ومنع من إدخال الأطعمة لمن تخلف منهم عن أمره وبقي في المدينة ولم يسمح للقبائل البدوية بإدخال القوت للمدينة ومن يقبض عليه يحاسب حساباً عسيراً، كما أعطت الحكومة العثمانية أصحاب البيوت وثائقاً فيها عدد أصحاب كل منزل وبموجبها يباع لهم مقدار قليل من الخبز الأسود وأحياناً يتأخرون في توزيعه فترى آلام الجوع تقرص الأطفال وأهاليهم[1].

ويذكر الشريف العياشي أن الخبز كان يوزع على الأهالي في المناطق بالصف والترتيب وحسب الأسماء المسجلة في البطاقات، وقد يقف الإنسان في الصف من الصباح ولا يدرك التعيين إلا في العصر وقد لا يدركه، ويعود إلى الجياع ليتولى الجوع نهشهم[2].

أما ما تنتجه المدينة من الحبوب والتمور فقد تم منع نزوله إلى الأسواق وصادرته الحكومة العثمانية، وصارت تُفتش عند مداخل المدينة جميع الحيوانات والعربيات التي تنقل أي منتوج زراعي، ويصادر ما بها من تمور وحبوب وكل شيء، وكانت حكومة العثمانيين تدخر ذلك للجيش[3]، وفي ذلك قال السيد علي حافظ ((كما حجز فخري باشا كل ما يؤكل من تمر وأرز وحنطة وغير ذلك في مستودعات الجيش فلا يعطى لأهل المدينة منه شيء إلا بطريق التهريب من الجنود وبأثمان مرتفعة، ويتعرض كل من يعثر عليه بائعاً شيئاً من ذلك لأشد العقاب هو والمشتري))[4]، وقال أيضاً: ((وبلغ من قسوة الحصار كما روى من جلس في المدينة أن أكل البعض القطط والكلاب وجثث الموتى وهم لا يعرفونها، باعها

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص253.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص254.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص256.

(4) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص257.

عليهم بعض المجرمين الذين لا يخافون الله، واشتراها من لا يعرفها من الجوع الذي عمّ البلد))[1].

وروى الأستاذ صالح بن مرزوق بن سليم المزيني عن أبيه مرزوق ((أنه أدرك في تلك الفترة قبل رحلته للشام أن الحكومة العثمانية أعلنت القبض على رجل ينبش القبور ويقطع فخذ الجثة الميتة ويعرضها في السوق))[2].

وروى الدكتور أنور بن ماجد عشقي: ((أن رجلاً يدعى محمد حبيب زنزن ماتت أخته وقت السفربرلك ودفنها في البقيع، وبعد مدة ذهب ليزورها ووجد قبرها مفتوحـًا، وقد أخذ من لحمها))[3].

وقال المعمر خضر الفارسي: ((أما من خصوص المدينة وأهلها، فقد حصلت فيها مجاعة وانتشرت في الأهالي الباقين فيه، حتى أصبحت التمرة الصغيرة الواحدة تباع بقرش واحد والكبيرة بقرشين يطلبونها ولا يجدونها، ولشدة المجاعة في أهل المدينة صاروا يأخذون البلح ويسلقونه ويقشرونه ويأكلونه، ولسوء أحوال المجاعة أيضـًا أصبح بعض الأهالي خصوصـًا التكارنة[4]، يجمعون جلود الجمال وينظفونها من الشعر، ويسلقون تلك الجلود، ويقتاتون بها لسد رمقهم من الجوع))[5].

وروى حسن الصيرفي قال: ((أنه من شدة الغلاء الذي حصل في المدينة أن امرأة عفيفة كان زوجها أُخذ قسراً إلى القطار جاعت وجاع أولادها، فذهبت إلى جارها الذي يعيش في نفس الحوش لكي تطلب منه المساعدة، وكانت ذات حُسنٍ وجمال، فجرى الشيطان منه مجرى الدم فراودها عن نفسها فامتنعت، لكنها خضعت له في

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص259.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص260.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص260.

(4) من بلاد التكرور.

(5) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص261 ـ 262.

الأخير بعد محاولات، فلما اقترب منها أخذت في البكاء، فقال لها: أنت ستزيلين همّي أم ستزيدين همّي؟ فقالت له: أنا والله ما أحوجني لذلك نفسي ولكن جوع أطفالي، فانتفض الرجل من مكانه واستغفر ربه وقال: أحضري أطفالك وسنأكل ما في البيت حتى يفرغ ولنا رب لن يضيعنا))[1].

وقال أيضـاً: ((كانت الأطعمة محجوزة للعسكر، وكان إدخالها إلى البيوت ممنوعـاً وكان بيتنا آخر بيت في شارع الحماطة بشارع الساعة، ليس بينه وبين الديوان الخاص بالإدارة الحكومية العثمانية إلا مسافة قريبة، ودخل علينا رمضان ولا يوجد عندنا ما نتسحر به، وكان لكل واحد من الأسرة المكونة من ثلاثة أبي وأمي وأنا كفنٌ جاهز ومطبّق لوقت الحاجة عند حضور الموت))[2].

ويروى أيضـاً أن الشريف محمد بن هاشم الدعيّس البركاتي ((أنه خرج ذات يوم من باب المجيدي حاملا سلاحه ورأى ضابطان عربيان من ضباط العثمانيين أحدهما عراقي والآخر أردني[3] وقد تسلطا على أهل المدينة يفتشان الداخل والخارج، حتى وصل بهما الأمر إلى المبالغة في تفتيش النساء، فلما زاد الأمر عن حده اتجه إليه أحد أفراد بيت خشيم، وأخبروه بما يحصل، فأخذته الحمية والنخوة فذهب إلى الضابطين واشتبك معهما وما زال بهما حتى غلبهما، وفتح الأبواب وأخرج النساء))[4].

ومما يروى أن فتى كان في الخامسة عشرة من عمره وكان ينظر بحسرة إلى والديه وشقيقتيه وهم يصارعون الموت جراء شدة الحرارة وندرة الماء ونفاد ما تبقى من كسرات الخبز والأرز وبقايا اللحم المجفف، وبعد يومين من التفكير العميق قرر أن يخرج ليلاً بحثـاً عن أي طعام لإنقاذ الأسرة من الموت المحقق وقد ارتسمت في

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص263.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص260.

(3) لعله من الكرك أو فلسطين فوقتها لم تؤسس دولة الأردن بعد.

(4) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص2.

مخيلته صورة والده محتضناً إحدى بناته والأم تحتضن الأخرى والجميع في حالة من الفزع، فربط الفتى على بطنه حبلاً وخرج كاللص يتحسس طريقه في الظلام خوفاً من أن يلاحظه جنود فخري باشا فيصبح مصيره الترحيل إلى المجهول، واتجه الفتى إلى طريق «الدبول» تحت الأرض ليخرج من المدينة وتحديداً من عين أبي بكر متجهاً عبر هذه الدبول صوب الجنوب حيث توجد معظم بساتين المدينة المنورة والنخيل المليء بالتمر، فواصل الفتى سيره في المياه الضحلة غير آبه بما يمكن أن يكون بها من عقارب أو ثعابين أو حتى حشرات، فقد سيطر على تفكيره الوصول إلى نقطة الخروج من المدينة وهو ما تحقق حين لحظ وجود ضوء القمر قادماً من إحدى فتحات الدبول فخرج واجداً نفسه أمام أحد بساتين «قباء»، وتسلق الفتى إحدى النخلات مهتدياً بضوء القمر جامعاً حبات التمر حتى ثقل عليه ما جمعه فنزل من النخلة متجهاً صوب الفتحة التي خرج منها عائداً أدراجه إلى بيته عبر الرحلة الطويلة نفسها المضنية والخطيرة في آن معاً، وحين وصل إلى البيت وجد والده عاصب الرأس من الألم والجوع ووالدته تسبح الله وأختيه كلاهما في جهة من المنزل، كان الفتى فور وصوله أقرب شكلاً للشبح القادم من بعيد ولكي لا يخيف أهله قال لهم من بعيد أنا فلان فاطمئنوا ووضع ما جمعه من تمر أمامهم فخيم السكون على المنزل ولم يعد يسمع الفتى إلا اختلاط صوت الأسنان بمضغ التمر الذي أنقذ الأسرة من الموت جوعاً[1].

ويحكي الشيخ «أحمد ثروت» أنه كان في السادسة من عمره حين قام جنود فخري باشا بترحيله من المدينة وعن قصة ترحيله يقول: أن والدته أرسلته لإحضار بعض الحبوب من خارج المنزل وحين وصل للمناخة أمسكه أحد الجنود الأتراك وحمله إلى قطار الرعب الذي قطع المسافات لعدة أيام لم يستطع الطفل الصغير عدها حتى وصل إلى محطة دمشق؛ حيث أنزل الجنود ركاب القطار بحجة أنهم مصابون بوباء ولم ينزل الطفل الصغير الذي كان نائماً تحت أحد الكراسي وواصل

(1) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص1140 ـ 142.

القطار رحلته حتى وصل إلى اسطنبول، وهناك خرج الطفل من تحت الكرسي فرآه أحد الأشخاص فرقّ لحاله فسأله من أين أتيت وماذا تفعل هنا؟ وكان من حسن حظ الطفل أن أخواله من تركيا فأخبره عن أسمائهم فعرفهم الرجل وأخذه إليهم فمكث عند أخواله سنوات بعيداً عن المدينة وعن أهله فيها حتى رجع زمن العهد السعودي الزاهر[1].

ويحكي الشيخ «محمد جبريل» أنه كان واحداً من الأطفال الصغار الذين يهرولون خلف خيول العسكر الأتراك ليجمعوا روث الخيول ثم يقومون بتجفيفها ليلتقطوا منها حبات الشعير ثم يغسلونه ويجففونه ليكون صالحًا للأكل بعدها، ووصل الأمر ببعض الأطفال أنهم كانوا يمسكون القطط بأكياس الخيش ليذهبوا بها لأحد الأتراك فوق المدرج بباب العنبرية ليذبحها لهم شريطة أن يأخذ جزءاً منها، كما كانوا يقومون ببيع أكباد القطط على أنها أكباد غنم، بل كان من الطبيعي أن يتشاجر الأطفال ويتسابقون جريًا وراء تمرة على الأرض وتكون الحسرة حين يجدونها قطعة صغيرة من روث الجمال أو الخيل.

ووفقًا لمذكرات الضابط التركي «ناجي كجمان» فإنه (... في أحد أشهر سنة (1333هـ/ 1915م) تلقينا نبأ واقعة غريبة وهي أن رجلاً من قبيلة قدمت من بلاد الحبشة وكانت تسكن في أكواخ من الصفيح على أطراف المدينة أخرج جثة امرأة دفنت لتوها وقطع أفخاذها وأذرعها ووضعها في كيس «جوال» ثم ذهب إلى السوق فباعها، وفيما هو قادم إلى كوخه قبضت عليه الدوريات واعترف في التحقيقات التي أجريت معه أنه اضطر إلى ذلك، وأنه باعها في السوق بعد أن طبخها في قدر. لقد وصلت المجاعة إلى هذا الحد وبدأت القطط والكلاب التي في الشوارع تختفي واحدة تلو الأخرى).

ويحكي الشيخ «عبد القادر إبراهيم سمان عن الشيخ» مهدي الجراح «حكاية غريبة مفادها: أنه بعد موت أحد الخيول التي كانت لأحد القادة العسكريين

---

(1) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص142 ـ 143.

العثمانيين، حمل الجنود الحصان ورموا به في منطقة المساجد السبعة، فقام الشيخ مهدي الجراح مع بعض الأشخاص ومعهم سكين واحدة لقطع أجزاء من لحم الخيل لسد جوعهم، وبعد وصولهم كانت المعركة مع الكلاب فالمكان خالٍ ولا يوجد به أحد سوى الشيخ مهدي ورفاقه والكلاب التي بنباحها وقفزاتها تحاول إبعادهم وبعد أخذ ورد تمكنوا من قطع جزء منه.

ويروي الشيخ زكي حسن أبو ربيعة قصة أحد التكارنة[1] في أيام المجاعة حيث تمكن من الإمساك بقط وهو شيء نادر وقتها إذ كان ثمنه يوازي ثمن خروف، وقد اعترضه اثنان من أهل المدينة واشترياه بـ 3 جنيهات واتجها به لأحد الجزارين الأتراك فوق كوبري المدرج لذبحه، وكانا يستفسران منه عن ثمن الذبح فقال الجزار: أذبح لكما القط وأقوم بسلخه شرط أن تشركاني معكما في أكله، واتفقوا على ذلك فذبحوه وأكلوه.

وحكى الشيخ أبو ربيعة أيضاً قصة أخرى إذ إنه بعد قيام فخري باشا بترحيل أهل المدينة لم يبق فيها سوى 140 شخصاً تقريباً ومنهم «حجازي الفرّان» وشخص يدعى «الكوْ» اللذان رفضا الترحيل القسري وكانا ينامان تحت «شجرة السبيل» في «باب الشامي»، وقد مرّ عليهما فخري باشا راكباً سيارة صفراء وأمر بإيقاظهما وعن طريق مترجمه فهم رغبتهما في البقاء في المدينة فأمرهما بالعمل في «البقيع» لدفن من يُتوفى من الجنود فكانا يدفنان جنود فخري باشا من دون غسل أو كفن وكانت هذه أوامر فخري باشا.

ويحكي الشيخ «حسن بن مصطفى الصيرفي العقبي» عن والده أنه اشترى خمسة أقراص من الخبز من عسكر العثمانيين وكان طول القرص وعرضه 10 سم وهذه الأقراص كانت بجنيه ذهب مع ملاحظة أن هذه الفترة القاسية جاءت مع دخول شهر رمضان المبارك ولندرة الطعام فقد تسحروا أول أيام شهر رمضان بالماء، ويحكي الشيخ مصطفى أيضاً أن والده كان في دكانه «بباب المصري» فأقبل عليه مندوب

(1) يعني من بلاد التكرور وهي من غرب السودان إلى ساحل المحيط الأطلسي.

الجندرمة «مركز العسكر» وأبلغه بوجوب حضوره وهنا أقفل الوالد دكانه وتوجه للجندرمة التي تقع عند باب الشامي الصغير، وحين وصل إلى المركز عرض عليه العسكر الترك شراء معيشتهم «أرزاقهم من الجراية العسكرية» التي وزعت عليهم من قبل الحكومة العثمانية بتسعة وعشرين جنيهاً ذهبياً، وكانت «المعيشة» تخص سبعة من العساكر، ولخوف والده من السرقة أو التفتيش قال لهم: لكم مني ثلاثون جنيهاً على أن تصل هذه الأرزاق إلى منزلي فأسلّم من يوصلها الجنيهات الثلاثين، وكانت هذه الأرزاق تتكون من (كيلو واحد لحم جمل + كيلو واحد زيت + كيلو واحد برغل).

وكانت الأم تقوم بتحويل اللحم إلى «لحم مقدد» حتى تقدم منه قطعة واحدة مع كل وجبة نظراً لعدم وجود مواقد للطبخ، ولذا كانت الأسرة تختار أحد الدواليب الخشبية لتكسيره إلى قطع صغيرة لإشعال نار الطبخ، علماً بأن فخري باشا قد أصدر أوامره المشددة بعدم إشعال النار ليلاً وإلا كان العقاب الشديد هو الثمن، وقد حاصر فخري باشا وجنوده جميع مصادر المياه في المدينة حتى يجبر الناس على الرحيل حيث حاصر فخري عين الساحة وعين أبي بكر وعين باب السلام التي خصصها لشرب جنوده وعساكره مما أدى لوفاة المئات من أهل المدينة جوعاً وعطشاً.

ويذكر شاهد عيان وهو عمران الحسيني أن الكثيرين من أهل المدينة قد باعوا بيوتهم ليستطيعوا العيش في الأماكن التي هجروا قسراً إليها كالشام مثلاً راوياً قصته مع الترحيل، إذ رحِّل مع أسرته وبعض الأسر الأخرى في عام (1335هـ/ 1917م) حتى وصلوا إلى دمشق وبدؤوا بالدراسة في إحدى مدارسها، وحين أوشك ما معهم من مال على النفاد باعوا منزلهم بالمدينة لأحد أبناء دمشق بـ«750» جنيهاً على دفعتين الأولى «375» جنيهاً في دمشق ومثلها عند التسليم في المدينة بعد زوال غمة الحصار والترحيل والمجاعة، وقد ساعدهم المبلغ المدفوع كأسرة في استكمال معيشتهم في دمشق حتى عادوا للمدينة في عهد الأشراف عام (1338هـ/ 1920م)

وسجل الكاتب «أحمد صقر المدني» حالة الخوف والهلع وبلوغ القلوب الحناجر بالمدينة النبوية على صفحات جريدة «القبلة» الصادرة من «مكة المكرمة» حيث أشار إلى قيام جيش فخري باشا بإجبار أهالي المدينة على مغادرتها، حتى إن الرجل إذا خرج إلى الشارع يُخطف ويتم تسفيره إلى حيث لا يعلم، فضلاً عن ضيق العيش فيها وغلاء الأقوات وترحيل الناس بالقوة، إضافة إلى اتخاذ جيش فخري باشا الحرم النبوي «ثكنة عسكرية» وسرقة محتويات الحجرة النبوية، إن العلج «فخري باشا» أمر بنقل المعدات العسكرية إلى مسجد المصلى النبوي بالمناخة، ثم إلى القلعة، ثم عاد وأمرهم بنقلها لمحطة السكة الحديدية ثم إلى القلعة مرة ثانية ثم وزعت على الأماكن الثلاثة.

وقد بلغ الحصار في المدينة قمته بين عامي (1336 ـ 1337هـ/ 1916 ـ 1917م) حيث أصيب أهل المدينة بمجاعة مريعة، إذ يذكر السيد «علي حافظ» في كتابه «فصول من تاريخ المدينة» أن أحد سكان المدينة باع بيته بكيس أرز، وأما العائلات التي هاجرت رغماً عنها فقد أصيبت بالجوع والمرض والبرد وعانى أبناؤها أشد المعاناة.

ويذكر المؤرخ والأديب محمد حسين زيدان عن نوعية العسكر العثمانيين في قوات فخري باشا فيقول: ((أي جيش كان في المدينة المنورة كلهم مرتزقة دروز وشوام وفلسطينيون وعراقيون، وكبار الضباط عراقيون، كلهم عزاب بين العائلات الكريمة، ويصف زيدان تصرفاتهم بأنهم (وجدوا في جبل «تمر» جمعه فخري باشا واستولى عليه من مزارع المدينة، وجدوا فيه فرصة لصناعة الخمور أو ما يسمى «العرق» وصارت المدينة مباءة «سكرجية»))، ويكمل زيدان ((أقول هذا للتاريخ ولكن حَمَى المدينة أمران، أن المديني الذي بقي يحمل السلاح فما استطاع هؤلاء المرتزقة التعرض للأعراض، لقد كان 30 ألف جندي من المرتزقة المشكلين هم مصدر فساد في المدينة المنورة، وقد أبيدوا بسبب الأمراض التي اجتاحتهم وقلة الأموال)).

ويسجل أحمد خلف عاشور في كتابه «مررت من هنا» شهادته عن تلك الفترة حيث يقول: ((لم يكن والدي يعلم ما يخبئه له القدر وهو يقف على أسوار المدينة خائفاً يترقب، بدت المدينة أشبه بأرض سائبة تنتظر من يخطفها، جنود الطرابيش ينتشرون بأسلحتهم بين الأزقة والحارات بحثاً عن ظل إنسان عابر، فيما أقفلت الأحواش أبوابها المتينة وفي داخلها خوف ووجل، رفض الأتراك التسليم مع تراجع قوتهم وانحسار مجدهم، جاؤوا برجلهم القوي فخري باشا ليقوم بمهمة انتحارية في معركة خاسرة، قاد تنفيذ حملة التهجير الجماعي وأنذر أهل المدينة بالرحيل عنها سلمياً ليتمكن من مواجهة قوات الشريف حسين التي ضيقت الخناق على آخر معاقل الحكومة العثمانية في الحجاز، عائلات خرجت طواعية متشبثين بالحياة جمعت أفرادها وأخذت من بيوتها ما خفّ حمله وسافروا بحثاً عن مكان آمن، وأخرى تم ترحيلها بالقوة الجبرية، الباقون استسلموا للواقع ولم يغادروا، فلم يستطع شيء ولا أحد أن يخفف وطأة القهر))، ويضيف: ((... قرر والدي النزوح في فترة التهجير الاختياري إلى ينبع أقرب المناطق التي ترتبط بها أسرته بصلة الرحم ليكون قريباً من المدينة المنورة التي أحبها وعشقها، تطلع في وجوه الجرحى والهاربين وهو يغادر بوابة العنبرية، صوّب عينيه نحو المسجد النبوي وردد في نفسه ما قاله الرسول ﷺ عندما أخرجه قومه من مكة المكرمة والله إنك أحب البقاع إلى نفسي ولولا أني أخرجت منك ما خرجت، سأل أمي بحرقة وألم: أي بقعة في الدنيا يمكن أن تكون أكثر رحمة من المدينة المنورة؟ نظرت إليه بشفقة وهي تعلم أن التعبير بدقة عن حرارة الشعور يستلزم شعوراً بارداً، مسحت دموعها وقالت له كلمات شدت من أزره «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم»))، ويتابع: ((قالت لي أمي حدث هذا قبل سبع سنوات من ولادتك يا خلف، لقد حذرونا من مغبة ما ينتظرنا إن لم نغادر، فالأتراك الجدد الذين انقلبوا عسكرياً على السلطان عبد الحميد الثاني نفذ صبرهم على عرب الحجاز لوقوفهم بجوار الإنجليز))[1].

---

(1) حياتي مع الجوع والحب والحرب، عزيز ضياء، ج1، ص164.

والسؤال هنا كم كان عدد سكان المدينة وكم بقي من أهلها بعد حادثة لسفربرلك؟

قيل إن عدد سكان المدينة بلغ سنة (1334هـ/ 1916م) من (70 ـ 75) ألف وبموجب إحصاء فخري باشا لهم بلغ العدد 80 ألف نسمة وعند بعضهم أن العدد 130 ألف نسمة، والدفعة التي خرجت في الترحيل الاختياري بلغت 40 ألف نسمة، أما في الترحيل القسري فقد أخبر الشيخ حسن الصيرفي قال: أخبرني الشيخ حلمي ساعاتي أمين سر فخري باشا بأن عدد سكان المدينة سنة (1336هـ/ 1918م) بعد إجلاء أهلها بلغ (144) نفساً فقط وبولادتي صار العدد (145) نسمة، وأما العساكر فهم كثر لكنهم كانوا خارج سور المدينة، بينما روى الشيخ عبد الحق النقشبندي أنه لم يبق في المدينة غير زهاء 100 شخص، وأما الشيخ جعفر بن إبراهيم فقيه فيرى أنه ما بقي سوى 50 رجلاً وبعضاً من النساء، بينما الشيخ عبد الرحمن رفة يقول: بأنه لم يبق إلا 43 شخص ويوافقه المعمّر زكي أبو ربعيّة فيذكر أنه لم يبق في المدينة سوى 40 شخص تقريباً، أما كجمان وهو مؤرخ عثماني فيرى أن عددهم بلغ ألفان أو ثلاثة آلاف لكن سياقه كان في منتصف أحداث الحصار إذا ما علمنا أن هذا العدد منهم من مات بالوباء أو بالحصار والجوع أو رحلوا قسرياً أيضاً، ويقول المؤرخ محمد عمر رفيع مكي: (قال لي بعض من بقي في المدينة أنه لم يبق بها من أهلها موجوداً عندما وقعت الهدنة العامة وأمر فخري باشا بالتسليم سوى 750 نفراً)[1].

وعن هذه الأعداد القليلة وتعطيل فخري باشا لدروس العلم في الحرم النبوي وترحيله للعلماء والناس وتعطيل الجمع والجماعات في المسجد النبوي، قال الشيخ خليل ملا خاطر: ((وقد أدركت شيخاً كبيراً من أهل المدينة في صيف عام (1387هـ/ 1968م) قال لي في الروضة الشريفة بعد صلاة الظهر: إنه سابع سبعة في هذا الحرم حيث لم يبق في المدينة آنذاك أحد، وقد رأى بعينه الكلاب تدخل من

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص298 ـ 299.

باب السلام وتبول على سواري المسجد))[1]، ومثله ما ذكره الدكتور أحمد بن حسين بن يحيى العقبي عن والده يحيى أنه كان يصلي في الحرم النبوي الشريف وهو خالٍ ليس فيه إلا قدر سبعة أنفس يصلون وقد ملأ العثمانيون مسجد رسول الله ﷺ بالذخيرة[2].

ووصف الشيخ زكي أبو ربعية المدينة وهي خالية فقال: ((تدخل على البيت فتجد الأبواب مفتوحة وتشاهد الأواني والخزائن، فتدخل على هذه الغرفة فتجد الرجل ميتاً وقد يبس حتى صار كالحوت المجفف، وتدخل على الغرفة الأخرى فتجد المرأة ميتة وقد صارت كالحوت المجفف، وتدخل على غرفة أخرى فترى ولداً أو أكثر ميتين))[3].

أما أحوال أهل المدينة في بلاد الشام فقد كان منهم من استمر لهم صرف مرتب من الدولة العثمانية وبعضهم نزل على بعض الأسر في الشام إلا أن معظمهم وخاصة دمشق التي ضمت (5000) من أهل المدينة كانوا في عوز وحاجة وتعرضوا للضياع والسرقة هناك[4]، فيقول عزيز ضياء: ((كان اللصوص قد أفرغوا الصندوق الخشبي الأسود الذي تحتفظ فيه أمي بأغلى مقتنياتها، ومنها ما يملكه جدي من النقود الفضية والذهبية من كل ما فيه تقريباً، ومن تلك المجموعة من الشُّوَك والسكاكين والملاعق بعلبتها الأنيقة، وعلب الوثائق والحجج، كما فتحوا صندوقاً آخر لخالتي وأفرغوا كل ما فيه حتى حليها، بل لم يتركوا حتى الملابس الغالية من الحرير والقطيفة والموشاة، وملابس الأطفال وأحذيتهم التي كان جدي اشتراها من الشام))[5].

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص303.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص304.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص304.

(4) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص313 ـ 315.

(5) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص315-316.

أما عن الجوع فيذكر عزيز ضياء عن موقف رآه في مدينة حلب فيقول: ((لم أكن أدري إلى أين كان يذهب جدي في هذا الوقت المبكر من الصباح، إلى أن وقف أمام بوابة كبيرة، يقف أمامها خلق كثير، في أيديهم محافظ أو دفاتر في حجم جواز السفر، ما كاد جدي يتسلل بين الواقفين حتى عرفه أحدهم ثم آخر ثم ثالث كانوا من أهل المدينة ولكن ما أشد هزالهم وشحوب وجوههم، أغلبهم يلف رأسه بخرقة بالية من القماش... كانت المسألة كلها استلام الجراية من خبز الشعير، وعلب اللحم المفروم، والقنّيطة، وكان هؤلاء المتزاحمون على البوابة يتلاحقون في الدخول ليتناولوا من رجل يطّلع على هذه المحفظة، ثم يأمر أحد الواقفين بجانبه، بتقديم العدد المقرر من أرغفة الخبز من الشعير، وعلبة اللحم المفروم، والعدد المقرر من القنّيطة، كان واضحاً أن هؤلاء كلهم من أهل المدينة الذين هجرهم فخري باشا إلى الشام، ومنها الآن إلى حلب))[1].

لقد كان الجوع في حلب يحيل عشرات بل مئات الناس إلى صورة تبرز فيها عظام الوجنتين وتغور فيها العينين، فأغلب الناس على شكل الهياكل العظمية هزالاً وتهالكاً فيقف بعضهم بينما يمضي الآخرون في طريقهم، ومن يقف منهم لا يطيل الوقوف وإنما يستأنف حركته تاركاً الذي سقط... وتعودت أن أفهم أن الذي سقط مات أو أنه لا بد أن يموت، يظل منكفئاً على وجهه هكذا وقتاً، إلى أن تظهر العربة التي تحمل الموتى فيدفنونهم جميعاً[2]، ولتعلم أن هذه الجراية التي ذكرها عزيز ضياء قد خفضها العثمانيون لاحقاً إلى النصف ثم صار جد عزيز ضياء لا يعود بكيس الجراية إلا وهو فارغ تماماً[3].

أما عبد الحق النقشبندي فيقول: ((لقد اشتدت الأزمة وشحّت الأقوات بسبب تسلط الجيش الألماني على موارد الدولة... ورأيت بعيني في حي الصالحية الناس

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص317-918.

(2) حياتي مع الجوع والحب والحرب، عزيز ضياء، ج1، ص 83 و86.

(3) حياتي مع الجوع والحب والحرب، عزيز ضياء، ج1، ص91 ـ 92.

يتخطفون الخبز من حامليه، كما كان الكثير من المهاجرين يتدافعون أمام تكية ابن عربي، لمغرفة من حساء الأرز، وهم في أسمالهم البالية والقمل يتمشى عليهم من جراء القذارة والبؤس، ولم يكن هناك طبيب يتفقد المرضى من قبل الحكومة أو مستشفى يعالج بالمجان))[1].

وهناك من الأسر من هاجرت أو هربت إلى بلاد أخرى كالعلا والحناكية وبدر وجدة ومكة والطائف والقصيم والهند وبنغلاديش ومصر بل وحتى الفلبين ومن الشيعة «النخاولة» في المدينة من هرب إلى إيران، وجميع من خرجوا هاربين مما حدث في المدينة عانوا الويلات فمن هرب إلى جدة عبر البحر تحطمت قواربهم وهناك من التهمته أسماك القرش وهناك من مات غرقاً وكذلك مات البعض عطشاً في البر في رحلة خروجهم من المدينة[2].

لقد كان الهدف المعلن لحرب «السفربرلك» هو تحرير قناة السويس من الاحتلال البريطاني أما الهدف الحقيقي فكان قطع طرق المواصلات بين «بريطانيا» ومستعمراتها الآسيوية لا سيما «الهند» وتجنيد الرجال لإرسالهم للقتال في أوروبا[3].

وأكثر الذين رحلوا للشام من أهل المدينة تم إرجاعهم بالبواخر إلى ينبع وكان ذلك بعمل الإنجليز وتخطيط لورنس وجهد ملك الشام وقتها فيصل ابن الحسين[4].

ومما تجدر له الإشارة هو أن رحلة العودة لم تخلُ من متاعب أيضاً فيروي عبد الحق النقشبندي أن أمتعتهم تعرضت للسرقة من قبل الحمّالين المصريين وأنهم وجدوا صناديقهم مفتوحة وبها حجارة وأحذية الجنود البالية، ويقول لم نكن المسروقين وحدنا لقد سرق كل جماعتنا، وهكذا وصلنا إلى ينبع وليس معنا

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص317.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص334 ـ 353.

(3) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص189.

(4) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص108 ـ 109.

إلا الثياب التي علينا وكنا 100 شخص ما بين رجل وامرأة[1]، أما الشريف العياشي فيقول عن عودتهم بعد السفربرلك: ((ركبنا في ساعية كبيرة مع كثير من أهل المدينة العائدين مثلنا وكانت بدور «أخته الصغرى» تضحك وتقول: أنا بدي أموت، وتودع من أمكنها بما أمكنها، وحدث ما ألهمت به، فقد تحطمت الساعية في شعب سلمان بين رابغ وجدة وغرقت بدور وأكلها القرش، وتراكمت الكوارث على نفسي وجسمي، أتذكر أمي صفية وأختي زينب وأختي هاشمية، كلهن ذهبن عني منذ ثلاثة أعوام تقريباً، ولم أتعوضهن، ثم فقدت بدور، فقدت ثلاثة أرباع أسرتي وأنا طفل لم أصل بعد السابعة))[2].

أما عزيز ضياء فيقول: ((خرجت مع أمي في شوارع حلب ومشينا في الشوارع التي أضحت عامرة بالناس والدكاكين والمعارض والسلع على اختلافها... كانت أمي تسأل عن موقع مسجد معين.... وقفت عند بوابته وأخذت تسأل عن المهاجرين من أهل المدينة، فخرج رجل عجوز في أسمال بالية أدركت أنه من أهل المدينة وكان من أخباره أن الحكومة «الشريف» بدأت ترحل المهاجرين بالقطار إلى الشام وأن عليها أن تسجل اسمها في السراي... نقلنا القطار إلى مخيم في القنطرة،...، ومن القنطرة وجدنا أنفسنا في باخرة تقلنا إلى ينبع... أذكر إلى اليوم لحظات تزاحم ركابها من أهل المدينة، على سلم هذه الباخرة في نزولنا إلى الرصيف،....، وسقطت امرأة اسمها ميمونة من فتحة في عتبة السلم، ولم يُعْنَ أحد بإنقاذها فغرقت وماتت،.... لم ندخل في ينبع بيتاً ولم نجد خيمة وإنما ظل الجميع على الرصيف فترة لا أذكر كم طالت لنجد أنفسنا بعد ذلك على الجمال في قافلة تقلنا إلى المدينة..))[3]، وهناك

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص515 ـ 516.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص817-518.

(3) حياتي مع الجوع والحب والحرب، عزيز ضياء، ج1، ص141-144.

من عاد مشياً على الأقدام أو على ظهور الجمال، أما من هرب من أهل المدينة إلى عنيزة في القصيم فقد وجدوا أنفسهم في مأزق إذ رفضت سلطات الأشراف عودتهم[1].

ب ـ سرقة الحجرة النبوية (سرقة فخري باشا):

إن ما استولى عليه فخري باشا عبر ما يعرف بقطار الأمانات في نقل محتويات الحجرة النبوية نحو تركيا بالقطار جدير بالوقوف عنده، فبداية ليست كل الهدايا هي ملك للعثمانيين من سلاطين أو أمراء أو أميرات بل هناك هدايا من سلاطين الهند ومن سلاطين المغرب وهو مسطور في كتب التواريخ.

فالمصحف العقباني[2] أرسله سلطان المغرب مع هدايا أخرى إلى الحجرة النبوية مع ركب الحاج المغربي قَالَ صَاحب الْبُسْتَان وَلما سَافر الركب النَّبَوِيّ يَعْنِي سنة خمس وَخمسين وَمِائَة وَألف (1155هـ/ 1713م) وَجه مَعَه السُّلْطَان الْمولى عبد الله ثَلَاثَة وَعشْرين مُصحفاً بَين كَبِير وصغير كلهَا محلاة بِالذَّهَب منبتة بالدر والياقوت وَمن جُمْلَتهَا الْمُصحف الْكَبِير العقباني الَّذِي كَانَ الْمُلُوك يتوارثونه بعد الْمُصحف العثماني وَهُوَ مصحف عقبَة بن نَافِع الفِهري نسخه بالقيروان من الْمُصحف العثماني فَوَقع هَذَا الْمُصحف بيد الْأَشْرَاف الزيدانيين يتداولونه بَينهم إِلَى أَن بلغ إِلَى السُّلْطَان الْمولى عبد الله الْمَذْكُور فغربه من الْمغرب إِلَى الْمشرق وَرجع الدّرّ إِلَى صدفه والإبريز إِلَى معدنه، وقَالَ الشَّيْخ المسناوي وَقد وقفت عَلَيْهِ حِين أَمر السُّلْطَان الْمولى عبد الله بتوجيهه إِلَى الْحُجْرَة النَّبَوِيَّة وَظهر لي أَن تَارِيخ كتبه بالقيروان فِيهِ نظر لبُعْدِ مَا بَينهمَا، وَوجه مَعَه السُّلْطَان الْمَذْكُور ألفي حَصَاة بالتثنية وَسَبْعمائة حَصَاة من الْيَاقُوت الْمُخْتَلفَة الألوان إِلَى الْحُجْرَة النَّبَوِيَّة على الْحَال بهَا أفضل الصَّلَاة وأزكى السَّلَام[3].

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د. سعيد بن وليد طوله، ص518-519.

(2) مصحف عقبة بن نافع الفهري.

(3) الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، أبو العباس الناصري، ج2، ص126 ـ 130.

فهنا كما تلاحظ صنف من هدايا سلطان المغرب للمدينة النبوية.

لكن كان قرار النقل وفق رغبة جمال باشا «السفاح» ووافقت عليه القيادة العثمانية بما فيهم أنور باشا[1]، ولم ينقل فخري باشا كل الموجود إنما نقل الثمين منه فيقول في رسالة مؤرخة له إلى جمال باشا 19 جماد الآخرة سنة (1335هـ/ 1917م) لقد تشاورت مع شيخ الحرم المدني حول نقل الأمانات ذات القيمة المادية والمعنوية، واكتفيت بنقل قطع الماس الكبيرة والشمعدانات المرصعة والثريات والقناديل والشماعات والسبح، والمخطوطات النادرة في مكتبة عارف حكمت والمحمودية، وتخليت عن إرسال الأشياء الفضية والكتب المطبوعة....[2]، وتبين الدفاتر التي أحصت هذه المجوهرات والأمانات أن عددها بلغ حوالي (87) قطعة، منها مصحف منسوب لأمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه مخطوط على جلد غزال، ومصاحف أخرى «قلت ربما منها المصحف العقباني نسبة لعقبة بن نافع المرسل من سلطان المغرب»، ومسابح وقلائد وسلاسل وسيوف وصناديق من ذهب وفضة وألماس وجواهر وأحجار كريمة «قلت منها ما ذكرناه آنفاً أن بعضها مرسل من سلطان المغرب»، ومن أثمن ما نقل أربعة عشر شماعة ذهبية واحدة منها يقدر ثمنها بـ 5 ملايين قطعة ذهبية عثمانية، وشماعتان تقدر الواحدة منهما بمليون قطعة ذهبية، ومن أنفس هذه الأمانات الماسة الشهيرة بـ«الكوكب الدري» وقدرت قيمتها بـ 301 ألف قطعة ذهبية عثمانية، وقد بلغ إجمالي قيمة الأشياء المنقولة أكثر من (10) مليون قطعة ذهبية عثمانية وقيل (13) مليون قطعة ذهبية عثمانية[3].

والعثمانيون إنما أخذوها في البداية على أنها أمانة ستعود لمكانها لكنهم خسروا الحرب وبقي كل هذا في متحف «طوبكابي» حتى اليوم.

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص382 ـ 383.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص384.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص110 ـ 112.

ومن الجدير ذكره ما رواه الجبرتي في تاريخه من حوادث سنة (1223هـ/ 1818م) مما اشتكى منه أهل المدينة ومكة بعد سيطرة الإمام سعود بن عبد العزيز رحمه الله على الحرم المدني هو قضية أخذه لما في الحجرة، فاتخذها المنتفعون من مكة والمدينة وجعلوها في الشكاية عند العثمانيين على الإمام سعود رحمه الله فيقول الجبرتي: ((ويذكرون أن الوهابي استولى على ما كان بالحجرة الشريفة من الذخائر والجواهر ونقلها وأخذها، فيرون أن أخذه لذلك من الكبائر العظام وهذه الأشياء أرسلها ووضعها خساف[1] العقول من الأغنياء والملوك والسلاطين الأعاجم وغيرهم، إما حرصاً على الدنيا وكراهة أن يأخذها من يأتي بعدهم أو لنوائب الزمان فتكون مدخرة ومحفوظة لوقت الاحتياج إليها فيستعان بها على الجهاد ودفع الأعداء، فلما تقادمت عليها الأزمنة وتوالت عليها السنين والأعوام الكثيرة وهي في الزيادة فارتدت معنى لا حقيقة وارتسم في الأذهان حرمة تناولها وأنها صارت مالاً للنبي ﷺ فلا يجوز لأحد أخذها ولا إنفاقها، والنبي عليه الصلاة والسلام منزه عن ذلك ولم يدخر شيئاً من عرض الدنيا في حياته وقد أعطاه الله الشرف الاعلى وهو الدعوة إلى الله تعالى والنبوة والكتاب واختار أن يكون نبيًا عبداً ولم يختر أن يكون نبياً ملكاً، وثبت في الصحيحين وغيرهما أنه قال: اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً، وروى الترمذي بسنده عن أبي إمامة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً قلت: لا يارب ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً أو قال: ثلاثًا أو نحو ذلك فإذا جعت تضرعت إليك وذكرتك وإذا شبعت شكرتك وحمدتك، ثم إن كانوا وضعوا هذه الذخائر والجواهر صدقة على الرسول ومحبة فيه فهو فاسد فهو لقول النبي ﷺ أن الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس ومنع بني هاشم من تناول الصدقة وحرمها عليهم والمراد الانتفاع في حال الحياة لا بعدها فإن المال أوجده المولى سبحانه وتعالى من أمور الدنيا لا من أمور الآخرة قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي

(1) خفيف العقل.

الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلادِ﴾ وهو من جملة السبعة التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾، فهذه السبعة تكون الخبائث والقبائح وليست هي في نفسها أمور مذمومة بل قد تكون معينة على الآخرة إذا صرفت في محلها، وعن مطرف عن أبيه قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو يقرأ ألهاكم التكاثر قال يقول: ابن آدم مالي مالي فهل لك يا ابن ادم من مالك إلا ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت إلى غير ذلك ومحبة الرسول بتصديقه واتباع شريعته وسنته لا بمخالفة أوامره وكنز المال بحجرته وحرمان مستحقيه من الفقراء والمساكين وباقي الأصناف الثمانية وإن قال المدخر: اكنزها لنوائب الزمان ليستعان بها على مجاهدة الكفار والمشركين عند الحاجة إليها، قلنا قد رأينا شدة احتياج ملوك زماننا واضطرارهم في مصالحات المتغلبين عليهم من قرانات الإفرنج وخلو خزائنهم من الأموال التي أفنوها بسوء تدبيرهم وتفاخرهم ورفاهيتهم فيصالحون المتغلبين بالمقادير العظيمة بكفالة إحدى الفرق من الإفرنج المسالمين لهم، واحتالوا على تحصيل المال من رعاياهم بزيادة المكوس والمصادرات والطلبات والاستيلاء على الأموال بغير حق حتى أفقروا تجارهم ورعاياهم ولم يأخذوا من هذه المدخرات شيئاً؛ بل ربما كان عندهم أو عند خونداتهم جوهر نفيس من بقايا المدخرات فيرسلونه هدية إلى الحجرة ولا ينتفعون به في مهماتهم فضلاً عن إعطائه لمستحقه من المحتاجين، وإذا صار في ذلك المكان لا ينتفع به أحد إلا ما يختلسه العبيد المخصيون الذين يقال لهم: أغوات الحرم والفقراء من أولاد الرسول وأهل العلم والمحتاجون وأبناء السبيل يموتون جوعاً))[1].

وعبر تحقيق صحفي قامت به صحيفة اندبندنت في قسمها العربي ذكرت فيه أنواع المسروقات التي استولى عليها فخري باشا ونقلها بالقطار إلى الشام ومنها

(1) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي، ج4، ص141 ـ 142.

إلى إسطنبول مع تهجير أهل المدينة فيما عرف بجريمة «سفربرلك»، وسأنقل بعض فقرات التحقيق المتعلقة بما سرق من الحجرة النبوية.

وصل فخري باشا إلى المدينة المنورة في العام (1334هـ/ 1916م) وبقي فيها حتى عام (1337هـ/ 1919م)، ولكن قبل خروجه منها وتحديداً في العام (1335هـ/ 1917م) أمر جنوده بنقل أثمن وأغلى محتويات الحجرة النبوية الموجودة في المدينة المنورة، من ذهب، وقناديل ومصاحف نعددها، فالمحتويات نقلت على متن قطار متوجه من الحجاز إلى اسطنبول، وكانت هذه واحدة من جرائم فخري باشا بحق الحجاز وأهل المدينة الذين تم تهجيرهم بشكل قسري في عهده وبناء على أوامره، وتجفيف المدينة من سكانها وترحيلهم إلى مناطق بعيد ة، ليهتم هو بعد ذلك بتسليح جيشه وتأمين الغذاء لعناصره، ولم يسمح لمن بقوا من أهل المدينة بمطالبته بالحصول على جزء مما كان يصله من مؤونة، وهي جريمة عرفت بـ«سفر برلك»...

وبالعودة إلى مقتنيات الحجرة النبوية، برر فخري باشا نقلها إلى تركيا بأنه لحمايتها مما قد يلحق بها والحفاظ عليها متعهداً بأن تعود لأصحابها بعد انتهاء الحرب وعودة الأمور إلى طبيعتها، إلا أن الحقيقة وما حصل في الواقع كان العكس.

وقد قام اللورد كروزون ممثلاً الجانب البريطاني الذي طالب الأتراك خلال مفاوضات معاهدة لوزان إعادة مقتنيات الحجرة النبوية لأصحابها «هذه الأشياء التي كانت في جزء منها هدايا من الأمراء المسلمين الهنود، والحجاج الهنود تم نقلهاَ بموجب تعهد رسمي بوجوب إعادتها بعد الحرب»، لكن حجة الأتراك لرفضهم إعادة المنقولات كانت أنها أرسلت كهدية للخليفة وليس للضريح «الحجرة النبوية»، ولأنهم أطاحوا بالخليفة القائم وقتئذٍ عن طريق العنف، فإن لهم الحق في الاحتفاظ بها للخليفة الجديد الذي سيختارونه، ولقد قام الأتراك ببيع ما لم يرسل إلى اسطنبول من النفائس، وشراء المؤن الغذائية والعسكرية به، في وقت شحت فيه الموارد في آخر أيام عهد فخري باشا في المدينة المنورة.

ويروي هذا الاختلاف لـ«اندبندنت عربية» الباحث المدني بن طوله، الذي ذكر

أن نقل نفائس الحجرة الشريفة، إنما كان حسب ما تقول مصادر ذلك العهد «بغرض ترميمها وصيانتها وحفظها تحسباً لجميع الحالات، وتدل الوثائق على أن هذا الفعل كان برغبة جمال باشا «الملقب السفاح» قائد الجيش الرابع، بإشراف الحكومة العثمانية ممثلة في الصدر الأعظم والقيادات العليا، فقد جاء في رسالة مشفرة من جمال باشا إلى أنور باشا مؤرخة في 13 جمادى الآخرة (1335هـ/ 1917م) يخبره بأن الأمانات المقدسة في المدينة المنورة يجب إرسالها إلى اسطنبول حالاً، بينما يرى الراحل عثمان حافظ في كتابه «صور وأفكار» أن العثمانيين إنما سحبوا جميع السلاسل الذهبية والفضية والهدايا التي كانت في الحجرة الشريفة، للتصرف فيها، فقد «صُبت سبائك وكفوفاً ذهبية، إذ كانوا ينوون ضرب عملة جديدة باسمهم»[1].

وهناك لطيفة وردت في كتاب رحلة أعيان اليمن إلى اسطنبول سنة (1324هـ/ 1907م) عن متحف اسطنبول زمن السلطان عبد الحميد الثاني، فذكر أن فيه جميع السكة من الذهب والفضة من أيام بني أمية إلى الآن كلها مرصوفة في الصفوف

(1) https://www.independentarabia.com/node/47231/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%86%D9%87%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86

المعدة لها داخل تخت عليه المرايا الزجاج بحيث يمكن قراءة ما عليها من نقش الكتابة ومن أي ضربة وأي زمان من الأموية والعباسية وغيرهم من الدول الماضية، وحتى سكة السلاطين آل عثمان المتقدمين والمتأخرين إلى الآن[1] وهذه اللطيفة تنبيك بحجم السرقات العثمانية للتاريخ العربي الإسلامي.

ج ـ التعليم في المدينة:

لم يختلف التعليم في المدينة النبوية عنه في مكة المكرمة أو جدة، فالعثمانيون كانوا لا يتحاشون أن يولون والياً أو حاكماً أمّياً لا يقرأ ولا يكتب، فعلى سبيل المثال في المدينة النبوية وعلى إثر تعيين العثمانيين في سنة (1324هـ/ 1906م) والياً متغطرساً هو علي باشا مرمحين الذي قام بإهانة أهل المدينة وفرض الضرائب عليهم؛ فثار عليه الناس والأعيان حتى استبدله السلطان بوال آخر هو حسن حسني باشا الذي لم يمكث طويلاً فتم استبداله بشيخ الحرم المدني عثمان فريد باشا وكان أمّياً لا يقرأ ولا يكتب[2]، أما منصب إمامة الحرم المدني كمثال فالإمام الذي يصلي بالناس لا بد أن يكون حنفياً «على مذهب أبي حنيفة» فيصدر الفرمان بأن يكون الأفندي فلان هو الإمام وهكذا تبقى مهنة الإمامة له ولأبنائه يتوارثونها، وليس المهم هنا مؤهلاته فإن كان الواحد منهم لا يفك الحرف فهو إمام الحرم المدني المعين بالفرمان السلطاني ويتخذ نائباً له ليؤم الناس للصلاة فهي مراتب افتخار يمتازون بها ويحرصون عليها[3].

وحين وصل الاتحاديون للسلطة فتحوا في المدينة النبوية 18 مدرسة ذات نزعة طورانية تركية لم تثمر إلا في فك الحرف[4].

(1) رحلة أعيان اطنبول إلى اليمن سنة 1907، العلامة محمد بن الحسين الغمضان الكبسي، ص47.

(2) سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد، ص115 ـ 116.

(3) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص43.

(4) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص29.

ويحكي محمد حسين زيدان أن أستاذ الرياضيات في مدرسة المدينة التي أسسها السلطان عبد الحميد الثاني وكان يضيف عليها كل سنة فصلاً أعلى، أن المدرسة احتاجت عندها إلى أستاذ رياضيات أعلى فكتبوا الطلب إلى الديوان السلطاني «المابين» فوصلهم الأستاذ الذي طلبوه معلماً للرياضيات العالية فإذا هو معمم بكتاشي لا يعرف من الحساب إلا عدد المجيدات يقبضها راتباً له، وفي نفس الوقت طلبوا أستاذاً للتاريخ والأدب فوقعت القرعة على أستاذ الرياضيات بشير فؤاد فصار المعمم البكتاشي يقبض راتب معلم الرياضيات ومعلم الرياضيات يقبض راتب المعمم حتى اصطلحوا بأن يتبادل الاثنان الوظائف بينهما[1].

أما السيد عثمان حافظ فيذكر عن دراسته في مدارس العثمانيين التركية في المدينة فيقول: ((والدراسة في المدرسة كانت باللغة التركية حتى الفقه والتوحيد باللغة التركية، وأنا أحفظ حتى الآن درساً من دروس التوحيد، أحفظ الكلمات ولا أعرف معناها تماماً وهي «يري وكوكي يردة وكودة، الله بردر شريكي ونظري يوك تر» هذا أحفظها ولم أنساها لكثرة تكراري لها ولكني لا أعرف ترجمتها بالضبط وإن كنت أعرف معناها وهو «إن الله تعالى واحد لا شريك له»))[2].

وعن نهب الكتب والمكتبات فقد ذكرنا آنفاً في «سفربرلك» من نقل فخري باشا لمخطوطات مكتبة عارف حكمت، وحين أخرج أهل المدينة تم نهب الكتب والمكتبات الخاصة وممن عانى ذلك محمد طاهر بن عمر سنبل فإنه حين نفي إلى «لوله بورغاز» مكث فيها حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ولما عاد إلى المدينة وجد مكتبته قد نهبت[3].

---

(1) ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان، ص65.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص70.

(3) سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص538-539.

د ـ قطار الحجاز:

اتجهت الدولة العثمانية لبناء خط سكة الحديد في الحجاز لتجاوز معضلة قناة السويس التي كانت تحت سيطرة بريطانيا وكانت إذ ذاك تؤخر أي بريطانيا مرور السفن الحربية العثمانية إلى مناطق العثمانيين في اليمن حتى أربعين يوماً بحجة الحجر الصحي وقتها، فكان العسكر العثمانيون يمرضون ولا يصلون إلى اليمن إلا وهم منهكين[1]، وفي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين اتجه الاهتمام العثماني إلى سكك الحديد تحت رعاية ومنح امتياز من العثمانيين للألمان ففازت ألمانيا بإنشاء خطوط سكك الحديد المتفرقة في مناطق الأناضول وآسيا الصغرى.

إن أول خط حديد قام العثمانيون بإنشائه في البلاد العربية كاملة كان خط سكة حديد (يافا ـ القدس) عبر تمويل من «دافعي الضرائب والمستثمرين»، وتم إنشاؤه قبل قطار الحجاز بعشرين سنة لخدمة الحجاج النصارى وهو يخدم الحجاج النصارى القادمين من أوروبا للحج في فلسطين بحراً عبر ميناء يافا ثم لاحقاً وأثناء الحرب العالمية الأولى اقتلعت الدولة العثمانية جزءاً منه لتنقلات الجيش[2].

أما خط سكة حديد الحجاز فيقول السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته عن الهدف من بنائه ولتعلم تعدد الأهداف من أجل إنشائه وليس الهدف المحض هو تذليل طريق المسلمين للحج وإنما بهذا الخط تتحقق المكاسب المرجوة وينافس العثمانيون مدعومين من حليفتهم ألمانيا عدوتها انجلترا ومراكزها البحرية في البحر الأحمر، فيقول: (فإذا أوصلنا هذا الخط بسوريا وبيروت والإسكندرية وحيفا نكون قد أوجدنا طريقاً تجارياً جديداً، ولن يقتصر هذا الطريق على در الفوائد الاقتصادية لدولتنا، بل سيتعداها إلى الناحية العسكرية فيدعم قوة جيشنا هناك)[3].

(1) الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس، نبيل عبدالحي رضوان، ص163.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864 ـ 1914)، عبدالعزيز محمد عوض، ص275 ـ 276.

(3) مذكراتي السياسية (السلطان عبد الحميد الثاني)، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ص37.

لقد تم رصد مبلغ 3.5 مليون ليرة لإنشائه وافتتح الاكتتاب لكافة المسلمين بكل مكان بمبلغ 320.000 ليرة، فتبرع شاه العجم «إيران» بـ50.000 ليرة وأرسل خديوي مصر مواد البناء وأرسل المسلمون في كل مكان تبرعاتهم لهذا الخط، وقد ذكر السباعي أن مسلمي الهند أنشؤوا 166 جمعية للتبرعات وبلغ ما تبرعوا به 5 مليون روبية، وقد شارك في التبرعات الخديوي إسماعيل وشاه إيران والسلطان القعيطي سلطان حضرموت[1].

بعدها توجهت الدولة العثمانية لجمع الأموال بشتى الطرق، فأصدرت طوابع باسم الخط لإلصاقها على جميع الطلبات والاستدعاءات الحكومية والمعاملات التجارية وفرضت ضرائب جديدة وجعلت شارات وأوسمة برسم البيع للخط، وطلبت من الموظفين التبرع براتب شهر كامل ثم قررت حسم 0.1 من رواتبهم وأخذت جميع جلود الأضاحي وباعتها وبلغت نفقات المشروع 8.5 ليرة ذهبية.

بلغت إيرادات خط الحجاز كالتالي:

1908 مبلغ 174.512 ليرة عثمانية.

1909 مبلغ 188.962 ليرة عثمانية.

1910 مبلغ 260.890 ليرة عثمانية.

علماً أن الحرب العالمية الأولى انطلقت عام (1332هـ/ 1914م) والثورة العربية الكبرى (1334هـ/ 1916م) وعليه هناك إيرادات مفقودة عن 4 ـ 6 سنوات أضف لذلك أن الإيرادات تتزايد كل عام[2].

وهناك مسألتان في قطار الحجاز في المدينة هما:

هل كانت القبائل العربية معارضة لمشروع القطار وهل كان هذا عقبة أمام تنفيذه؟

فهنا ننقل إجابة الأمير شكيب أرسلان وهي مما يفيد بعكس ذلك إذ يقول:

---

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د. سعيد بن وليد طوله، ص51.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864 ـ 1914)، عبد العزيز محمد عوض، ص281 ـ 286.

((ولما ذهبت إلى المدينة المنورة زائراً النبي ﷺ وذلك سنة (1330هـ/ 1912م) كنت أسمع أن عدم مد الخط الحديدي من المدينة إلى مكة نشأ عن اعتراض قبائل العرب من «حرب» وغيرها، وأنهم لا يسمحون بمرور الخط في أراضيهم، ففحصت عن القضية فوجدت أكثرها هراءً وافتراءً، وسألت شيوخ القبائل عما يقال من معارضتهم في إنشاء السكة، فقالوا: لو كنا معارضين لإنشائها لعارضنا ذلك من أول دخولها في أرض الحجاز، والحال أننا كنا مساعدين للحكومة على هذا المشروع بكل قوانا، فسألتهم التوقيع على عريضة للدولة يطلبون فيها تمديد هذا الخط من المدينة إلى مكة، فوقّع عليها جم من أولئك المشايخ، ولم تكن الدولة عهدت إليّ بهذه المهمة، وإنما قمت بها خدمة للوطن وللملة))[1].

أما مسألة التعدي والهجوم على قطار الحجاز وتخريبه التي تتهم فيها القبائل العربية تجاه سكة حديد الحجاز

فيذكر السيد حمزة غوث في مذكراته وهو أحد مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي في المدينة أن الجمعية عينت الوالي العربي علي رضا باشا الركابي سنة (1327هـ/ 1909م) فانتدبته جمعية الاتحاد والترقي في المدينة للسفر إلى مدينة سالونيك لمفاوضة الهيئة المركزية هناك؛ لتحقيق مطالب أهل المدينة وكان أهمها إلغاء التتريك في المدينة والدفاع عن اتهام الأتراك لأهل المدينة أنهم يخربون سكة حديد الحجاز، فتم عقد اجتماع سري في سالونيك ونوقشت الأمور واحتدت بين المبعوثين العرب والأتراك، فذكر السيد حمزة غوث لإثبات أن سوء معاملة موظفي سكة الحديد الأتراك والقوات المرابطة هي التي أثارت البادية ضدهم وجعلتهم يقدمون على تخريب سكة الحديد، فكان من نتيجة الاجتماع أن عزل الاتحاديون علي باشا الركابي وعينوا بدلاً منه بصري باشا)[2].

(1) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص60-62.

(2) سفربرلك وجلاء أهل المدينة إبان الحرب العالمية الأولى، د.سعيد بن وليد طوله، ص106-108.

هـ ـ عمارة المسجد النبوي

قام السلطان عبد المجيد الأول (1265 ـ 1277هـ/ 1848 ـ 1861م) بعمل توسعة لمسجد النبوي وهي التوسعة الوحيدة التي دشنها سلطان عثماني للمسجد النبوي طوال تاريخهم إذ كان المسجد النبوي على حاله من آخر عمارة عمر بها وهي في عهد السلطان المملوكي الأشرف قايتباي ت (901هـ/ 1496م).

هذه التوسعة التي أطنب لها المؤرخون إذا ما قورنت بمساجد سلاطين العثمانيين في عاصمتهم اسطنبول لا تكون شيئاً مقابلها، إذ ينقل كرد علي في مذكراته قوله عن المسجد النبوي وهو الذي زار المدينة وزار اسطنبول وشاهد الفرق بأم عينيه ولـم يقصّه عليه قاصّ أو يصفه له واصف فيقول: ((وبعد فإن مسجد الرسول ﷺ على كثرة عناية ملوك الإسلام بأمره في كل دولة وحكومة ليس من السعة وجودة البنيان بأكثر من جامع السلطان أحمد أو أيا صوفيا من جوامع الإستانة وإن يشبههما في طراز بنائهما فهو «أي مسجد الرسول» أقل سعة من الجامع الأزهر بالقاهرة والأموي بدمشق، كان هذا المسجد الشريف والمسلمون قليل عددهم لا يتجاوز عشرات الألوف ثم كبره بعض الملوك بحسب ما اقتضت الحال، ولو نظرنا اليوم إلى عدد المسلمين وهم لا يقلون عن 300 مليون وعدد من يحج ويزور منهم كل سنة لاقتضى لنا أن نجعل سعة الحرم المدني أربعة أضعاف ما هو الآن على الأقل ونزينه بجميع أسباب المدنية الحديثة التي لا يحرمها الشرع ولا تنم عن إسراف))[1].

فمما فات يتضح لك العناية التي بذلها العثمانيون في خدمة الحرمين الشريفين وهي عناية سلبية أو عكسية بخلوا فيها على أهل هاتين المدينتين وضيوفهما من حجاج ومعتمرين حتى بالماء وبكل ما يلزم حتى استغرب الرحالة الغربيين من سوء هذا التصرف وهم الذين لا تربطهم بالمدينتين المقدستين أي رابطة دينية أو عرقية.

* * *

---

(1) المذكرات، محمد علي كرد، ص789.

المبحث الرابع
التواجد العثماني في الجزائر

وقبل الخوض في غمار هذا المبحث وما فيه سأورد هنا مقدمة قصيرة جداً تشرح لك وضع الجزائر وسواحلها تحديداً إلى غاية تونس وطرابلس في ليبيا في الفترة التي سبقت قدوم العثمانيين لها، فالناظر في وضع الجزائر يجدها هي تتأثر في مناطقها الشرقية بتونس وسلطة تونس ومناطقها الغربية بالمغرب الأقصى وسلطة المغرب الأقصى فهي بذاتها تقبل التأثير ولا تولّده من ذاتها وما فيها دويلات وإمارات صغيرة لا ترقى لمستوى السلطة التي كانت موجودة في تونس أو المغرب، فهذا التفكك الحادث لمنطقة الجزائر ليس وليد اللحظة كما تبين بل هو حاصل تاريخياً، إذ بعد الفتوحات الاسلامية بفترة تفككت الجزائر مجدداً لإمارات ومناطق مختلفة، ثم بعد زوال السلطة الفاطمية تفككت الجزائر مجدداً، ولقد كان من أهم أسباب انحسار دور سواحل المغرب التجاري هو استطاعة سلطة المماليك على تحويل تجارة الذهب من أرض السودان إلى مصر في نقطة مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وتجارة التوابل، لكن في نفس الوقت كان لدول المغرب اتفاقيات تجارية خاصة بها مع دول ومدن شبه جزيرة ايبيريا وإيطاليا «قبل احتلال الأندلس الكامل» فمثلاً:

- أبرم المرينيون اتفاقيات عدة مع أرغونة وقشتالة ومايورقا وجمهورية بيزا والبرتغال.
- أبرم بنو عبد الواد اتفاقيات تجارية مع أرغونة.
- أبرم بنو حفص اتفاقيات مماثلة مع صقلية وبيزا وجنوة وفرنسا وأرغونة ومايورقا وفلورنسا ونابل.
- كان للكتالان خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين مكانة هامة في فنادق تونس وتلمسان وبجاية وفي التجارة القافلية التي تتوجه للسودان.
- كانت وهران تأتي إليها سنوياً سفن من البندقية وكانت وهران مهبط التجار الكتالانيين وما زالت بها إلى الآن داراً تسمى دار الجنويين لأنهم كانوا يقيمون بها.

وحقق تجار تلمسان أرباحاً جسيمة من هذه التجارة ويختلف إليهما عدد كبير من تجار جنوة والبندقية والذين كانوا يتاجرون عن طريق المقايضة.

ـ مدينة الجزائر في عهد الثعالبة كانت مدينة ترسو فيها سفن تجارية كبيرة من فرنسا وبرشلونة والبندقية.

ـ وفي العهد الحفصي بدأ البيزيون ثم البنادقة والجنويون يقيمون علاقتهم مع بوجيا «بجاية» كما كانوا يسمونها في ذلك الحين، واستطاعوا المحافظة عليه حتى بداية الإحتلال الاسباني لبجاية وكان للبيزيين والجنويين في بجاية خانهم الخاص وحماماتهم وكنيستهم ومقبرتهم وكانوا يترددون على هذه المدينة ويتنقلون في البلاد بحرية تامة.

ـ جيجل كانت مدينة مزدهرة فيها دكاكين ومستودعات ومخازن خاصة بالجمهوريات الإيطالية.

ـ أمر أمير قسنطينة الحفصي ببناء منازل للتجار الجنويين بالقُل.

ـ سكان سكيكدة كانوا يتبادلون القمح مع الجنويين مقابل الأقمشة.

ـ كذلك عنابة كان لها علاقة تجارية مع الجنويين ويوجد في عنابة شاطئ يكثر فيه المرجان لكن لا يستطيع أحد الاقتراب منه لأن حاكم عنابة قام بتأجير هذا الشاطئ للجنويين فاستأذن الجنويون الحاكم ببناء قلعة لهم على الشاطئ بعد تكرر هجمات القراصنة عليهم، لكن السكان رفضوا ذلك قائلين بأن الجنويين قد استعملوا هذه الحيلة سابقاً واستولوا على عنابة ثم استرجعها منهم أحد ملوك تونس.

ـ كانت عاصمة نوميديا مركزاً تجارياً نشيطاً فالتجار البيزيين والجنويين والبندقيين لهم دكاكينهم الخاصة في مدينة الصخور.

فأهل الجزائر كانوا يديرون مصالحهم وتجارتهم مع العالم الخارجي بأنفسهم، وقرارهم السياسي والاقتصادي بأيدي أبنائهم لا بيد العثماني الغريب وبالتالي يحقق مصلحتهم ومصلحة مجتمعاتهم وليس مصلحة السلطان في اسطنبول ما منح أهل الجزائر ثراء ورخاء جيدين؛ وهو الأمر الذي حرموا منه تحت حكم العثمانيين كما

سيأتيك لاحقاً، وهذه الحالة التجارية والتبادل التجاري أنهاها قبل التواجد التركي احتلال إسبانيا لسواحل الجزائر في مطلع القرن السادس عشر الميلادي ثم قدوم الأتراك لاحقاً، لكن في نفس الوقت مارس سكان المدن في كافة سواحل المغرب الغارات البحرية «القرصنة»، فإنه وقبل قدوم الأتراك كان سكان المدن في المغرب بشكل عام يمارسون الغارات على المناطق الإسبانية فسكان بجاية كانت لهم غارات لاستئسار العبيد والثروات بل صارت بجاية مليئة بالعبيد النصارى وصار لهم سوق هناك وزاد هذا النشاط مع نزوح المسلمين اللاجئين لسواحل المغرب بعد سقوط الأندلس، وكان أبرز عوامل تفوق الاحتلال الإسباني على سواحل المغرب بشكل عام هو عدم معرفة أهل المغرب وقتها بالأسلحة الحديثة «البندقية، المدفع»، وعليه وطالما غابت الأسلحة النارية بالتالي هم لا يعرفون التحصينات التي تنشأ في سبيل الحماية منها، ولم يعرفوا البنادق إلا من الأندلسيين الذين أحضروا عدداً قليلاً معهم منها على عكس ما كان يملكه الأتراك.

أولاً: احتلال المرسى الكبير ووهران من قبل اسبانيا

توقف الغزو الإسباني بعد احتلال مليلة بسبب المشاكل التي نجمت عن وفاة ايزابيلا، وبسبب اكتشاف أمريكا وتوجُّه قسم كبير لتلك المناطق بحثاً عن الثراء السريع سواء ضباط أو غيره إلا أنه بعد ثمان سنوات توجه الإسبان لغزو المرسى الكبير كأول خطوة استيلاء إسبانية في الجزائر، فسقط المرسى بيد الإسبان في سنة (911هـ/ 1505م)، والغريب في قصة احتلال المرسى الكبير هو سعي الاسبان لإقامة العلاقات مع الأهالي في سبيل الحصول على المؤونة ولقد وجدوا من يعينهم مثل أمير تنس وغيره، هذا وبعد الاستيلاء على المرسى الكبير قرر الإسبان غزو وهران بمشورة عيونهم فيها «تجار إسبان» فهجموا على دوار «مكان تجمّع» أحد القبائل وهم قبيلة غمره وبجيش قوامه 5 آلاف جندي استطاع الإسبان السيطرة على الدوار وقتل كل من دافع عن نفسه، وتزودوا بالمواشي التي يحتاجونها وساقوها أمامهم مع الأسرى، لكن هذه الغنائم مما أثقلت تحركات الإسبان وكان قصدهم الاتجاه نحو

وهران وعلى بعد فرسخين منها نزل الضباب على المنطقة فتم محاصرة الإسبان فيها وقتلت كافة القوات الاسبانية وفر الماركيز الاسباني ومعه بعض رفاقه يعدون على أصابع اليد؛ وهو ما جعل الإسبان يجهزون لحملة كبيرة انتقاماً لما جرى في هذه الوقعة لاحتلال وهران في سنة (915هـ/ 1509م)، لقد كان احتلال وهران بمثابة ضربة قاضية لسلطة بني زيان بخسارتهم أحد أهم المدن التجارية، كما واستطاع الإسبان استمالة بعض القبائل المجاورة هناك وتحولت وهران لقاعدة انطلاق للأساطيل الإسبانية على سواحل المغرب فبعد سنة واحدة تمكنوا من احتلال بجاية وعنابة وطرابلس، وامتد نفوذ الإسبان عندها على كافة سواحل الجزائر، ففي (912هـ/ 1506م) دان لهم أمير تنس ونزح لإسبانيا مع عائلته واعتنق النصرانية وتم تعميده في مدريد وسمي باسم كارلوس وكذلك زوجته اتخذت اسم دونا مايور وابنته اتخذت اسم دونا جوانا، أما ابن عبد الله ملك ضواحي بجاية فقد قدمه أبوه للإسبان كرهينة للالتزام بالاتفاق فتنصر في إسبانيا وأطلق على نفسه اسم دون فيرناندو، ثم لحقت به أختاه وتنصرتا وأصبحت إحداهما من حاشية نائب الملك في الباليار، وإن أتينا لموقف سكان الجزائر عند علمهم بسقوط بجاية فقد سارعوا لإرسال وفد منهم إلى الإسبان في بجاية يعلنون استسلامهم، واشترط الإسبان أن يسير إليهم قائد مدينة الجزائر سالم التومي شيخ الثعالبة بنفسه إلى بورغوس في إسبانيا لتقديم التهاني شخصياً إلى العاهل الإسباني رفقة أمير تنس وهما محملان بالهدايا الثمينة ومعهما 130 أسيراً نصرانياً محرراً، وفي مدينة الجزائر قام الإسبان بإنشاء حصن البنيون على إحدى الجزر الصغيرة المقابلة لمدينة الجزائر لمراقبة القرصنة وضمان وصول الضريبة ومراقبة الجزائر، ونصبوا فيه مدافعهم التي كان بإمكانها أن تصيب مدينة الجزائر نفسها، كما وقامت مستغانم بتوقيع معاهدة مع الإسبان نصت على أن أهل مستغانم ومزغران يلتزمون بدفع الضرائب والمكوس التي كانوا يدفعونها لسلطة تلمسان إلى الإسبان ويطلقون سراح العبيد النصارى كما يقومون بتسليم العبيد الفارين إليهم من الإسبان ويلتزمون بتموين وهران والمرسى

الكبير، ويلتزمون بعدم تفريغ أو شحن السفن إلا بإذن الإسبان ويسمحون لهم باحتلال القلاع والحصون الموجودة في المدينتين وتشييد أخرى إن وافق الإسبان، ومقابل ذلك يقوم الإسبان بحماية مستغانم ومزغران من أي عدوان داخلي أو خارجي ويحفظون للمرابطين «متسبون لبني هاشم» والفقهاء وآخرين امتيازاتهم التي كانت لهم على ملك تلمسان لمدة 5 سنوات، وقد كانت تلمسان نفسها التحقت ببقية المدن وعقد ملكها تحالفاً مع الإسبان سنة (917هـ/ 1511م) صارت على إثره تحت الوصاية الإسبانية[1].

لقد كان هذا باختصار شديد هو وضع السواحل الجزائرية تحديداً وكذلك المدن الداخلية في الجزائر إلى ما قبل قدوم الإخوة بربروس ثم العثمانيين معهم، فقد كان التواجد الإسباني هو مفتاح التواجد العثماني لاحقاً كأنما غابت شمس الممالك التي هناك إلى الأبد بعدما تداولتها أيادي الغرباء.

ثانياً: عروج وإنشاء إيالة الجزائر

قبيل الحديث عن عروج وأخيه خير الدين بربروس يجب أن يعلم القارئ الكريم أن «القرصنة» لم تبدأ وتنشأ على يد هذين العلجين كما كان يسميهم أهل الجزائر؛ بل إن القرصنة البحرية كانت موجودة من قبل وكان هناك قراصنة أهليين وقراصنة آخرين من العلوج ومن غيرهم على سواحل بلاد المغرب العربي، ففي المرسى الكبير كان القراصنة المحليون يمتلكون 12 غليوطة قبيل استيلاء الإسبان على المدينة، وكانوا يشتركون مع قراصنة وهران الذين كانوا أكثر عدداً وأقوى عدة لمهاجمة السواحل الإسبانية، ويفسر الإسبان تدمير مدينة هنين تدميراً تاماً واستعباد كل سكانها بأن هجماتهم على الشواطئ الإسبانية أدت إلى كثير من الخراب فيها، وكان قراصنة شرشال من الأندلسيين كثيرين حسب حسن الوزان، ويذكر أنه حينما كان خيرالدين بربروس يمتلك 7 سفن كان قراصنة تونس يمتلكون 7 سفن أيضاً، وكانت بجاية تمتلك أسطول قرصنة قوي بقيادة محمد بن علي مهدي، واستطاعت

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص7 ـ 35.

مدينة الجزائر أن تتجاوز بجاية منذ سنة (864هـ/ 1460م) فقد أقلع أسطولها نحو شواطئ توسكانة في عام (876هـ/ 1472م) وأنزل قواته في فريجيس في سنة (879هـ/ 1475م)، كذلك هاجمت 16 سفينة من مدينة الجزائر عليها 500 مقاتل قرية سلورا قرب بلنسية وقتلت 30 من السكان وأسرت البقية[1]، وعليه وكما تلاحظ أن نشاط القرصنة في سواحل بلاد المغرب العربي كان من قبل سقوط الأندلس فكيف يغفل هؤلاء ويتم التعلق فقط بعروج وخير الدين بربروس؟؟؟ ولماذا ما تزال ترسم صورة مقاومة المحتل الإسباني وهجماته بشخصية عروج وبربروس؟؟؟

أما أصل عروج وأخيه خير الدين فقيل من الإغريق[2]، وقيل نبيل من نبلاء فرنسا[3]، وقيل أصولهم تركية[4]، وهو ينتمي لأسرة نشأت في ميتيلين إحدى جزر آسيا الصغرى في البحر المتوسط، إذ تقول الرواية وهي عند الأتراك كذلك أن أباه كان انكشارياً وأمه نصرانية أرثوذوكسية، ربّى هذا الأب أولاده على الإسلام وربّت هذه الأم بناتها على النصرانية[5].

والحق أن عروج تقلب في خدمة السلاطين فكان أول سلطان يخدمه عروج في أول مسيرته هو سلطان مصر المملوكي الذي منحه سفينة يعمل عليها، ثم عمل تحت سلطة كركد أو قرغود شقيق السلطان سليم الأول بسفينة يملكها، ثم عمل تحت سلطة السلطان الحفصي في تونس[6]، وقد حصل عروج في سنة (910هـ/ 1504م) على حق الإرساء في موانئ الحفصيين في تونس والتموّن منها، ومن تلك

---

(1) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج2، ص85 ـ 86.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص139.

(3) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج2، ص13.

(4) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج2، ص70.

(5) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص43.

(6) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج2، ص86.

الموانئ شرع في هجماته على صقلية في جنوب إيطاليا وشارك في نقل المسلمين الفارين من شبه جزيرة ايبيريا «الأندلس» وأول غنائمه كانت سفينتان للبابا جول الثاني استولى عليهما في جزيرة ألبا فزادت شهرته في وقت بدأ فيه تهديد الإسبان لسواحل المغرب، وقد كانت سنة (914هـ/ 1508م) هي السنة التي استطاع عروج فيها تكوين أسطول خاص به من 8 سفن إضافة إلى سفن أخرى يقودها قراصنة آخرون انضموا إليه، وأول اتصال لعروج بالجزائر كان سنة (918هـ/ 1512م) حين استنجد به أهل بجاية على ساحل الجزائر لطرد الإسبان ومساعدتهم في تحرير مدينتهم المحتلة منذ عامين، وهذه الدعوة كانت مفتاحاً ومنعرجاً للتاريخ في المغرب العربي حتى يومنا هذا، وفي قسنطينة قام الوالي أبا بكر الحفصي بالتفاوض مع خير الدين أو عروج لتحقيق مشروع طرد الإسبان من بجاية عن طريق مهاجمة القراصنة للإسبان بحراً ومهاجمة الحفصيين لهم براً فوصل عروج بـ12 قطعة إلى بجاية سنة (918هـ/ 1512م) ومعه 1000 تركي وبعض الأهالي، واصطدم بالإسبان في معركة بحرية واستطاع إغراق سفينتين لهم والاستيلاء على الأخرى، وقام بقصف حصن نافارو بالمدفع ومحاصرته، وبعد 8 أيام من الحصار والقصف المدفعي أصدر عروج أمر الاقتحام العام لكن قذيفة سقطت على ذراعه الأيسر وأوقفت العمليات وفشلت المحاولة الأولى بعد انسحابه إلى تونس، أضحى عروج يفكر في الجزائر جدياً لتكوين قاعدة وسلطة له بعيداً عن هيمنة الحفصيين في تونس، فالأرض هناك خصبة ولا يوجد بها سلطة قوية ووجد ضالته في مدينة جيجل، ففي سنة (920هـ/ 1514م) طرد عروج الجنويين من جيجل في هجوم شنه براً وبحراً بالتعاون مع أحمد بن القاضي من البر وعروج من البحر، فتم قصف جيجل من البحر والتقت قوات عروج بقيادة أخيه خير الدين مع قوات أحمد بن القاضي من البر واستطاعوا تحرير جيجل وغنموا من الغنائم الكثير منهم 600 أسير قام عروج بإرسالهم للسلطان العثماني سليم الأول في أول اتصال بينه وبين السلطان، وهنا تخلى عروج عن الحفصيين وربط نفسه بالعثمانيين واختار مدينة جيجل الحصينة بجبالها مركزاً له بعيداً عن

الحفصيين وفكر في شن حملة ثانية على بجاية دون علمهم، وعاد عروج مع حليفه أحمد بن القاضي لمحاصرة بجاية في سنة (920هـ/ 1514م) وكان عروج يقصفها بحراً والقبائل مع ابن القاضي تحاصرها براً، واستمر الحصار 3 أشهر واستعصت على عروج وجاء مدد للإسبان فطلب عروج من سلطان الحفصيين الدعم لكن الدعم لم يأت، ويذكر أن القبائل الجبلية التي هبّت لمساعدة عروج ذهبت لزرع الحقول دون استئذانه وتبعهم الأتراك في ذلك فعاد عروج إلى جيجل وهناك جاءه وفد السلطان سليم الأول ليقدم له الشكر.

وهناك معلومة وهي أن الفقيه الصالح أبو العباس أحمد ابن القاضي الزواوي هو الذي كاتب الإخوة بربروس وساعدهما وأدخلهما للجزائر لطرد الإسبان منها، فكان جزاؤه جزاء سنّمار، إذ استولى الإخوة بربروس على البلدان ثم عسفوا أهل تلمسان وصادروا أموالهم فضاقوا بهم، فعرف عرّوج أن المغرب الأوسط «بالجزائر» لا يصفو له والفقيه الصالح أبو العباس أحمد ابن القاضي الزواوي حيّا فيه، فلا يجتمع سيفان في غمدٍ واحد. فدسّ عرُّوج للفقيه من يقتله فتم ذلك ومات شهيدا وذلك بعد سنة (930هـ/ 1524م)[1].

والصواب أن من قتله هو خير الدين بربروس شقيق عروج وابن القاضي هو الذي أعان عروج في الاستيلاء على مدينة الجزائر واستطاع أن يحوز المناطق والأقاليم الشرقية فيها، وورد في أحد النصوص المدرجة في آخر النسخة المخطوطة من «بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد» ليحيى ابن خلدون وصفٌ لتولي عروج للحكم في تلمسان بمساعدة القاضي أبي يحيى العقباني وابن يوسف الزياني: ((وتولى عروج المذكور بعد قتله سبعة من السلاطين ونحو السبعين من أكابر بني عبد الواد وقتل نحو الألف أو أزيد من جملة خيار أهل تلمسان))، ويذكر محمد الصغير الوفراني أنه لما دخل الترك تلمسان أكثروا فيها الفساد ونهب عروج أموال أهلها ومزقهم كل ممزق[2].

---

(1) الاستقصا في أخبار المغرب الأقصا، أبو العباس الناصري، ج4، ص162.

(2) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج2، ص14 -15.

أما عن القطيعة بين ابن القاضي وعروج فسببها اتهام خير الدين شقيق عروج لابن القاضي بعدم تقديم الدعم في معركة تلمسان، وهو ما أدى بعروج وقيل أخوه خير الدين بربروس إلى قتل ابن القاضي لاحقاً، لأن ابن القاضي نقل عاصمته من أورير إلى كوكو وأنشأ أسطولاً خاصاً فيه ونظم جيشه وبحريته وهيأ ميناء أزفون لمواجهة الإسبان والأتراك معاً، فقام خير الدين بتجهيز جيش لقتال ابن القاضي فانسحب ابن القاضي حتى عنابة وطلب دعم الحفصيين الذين كانوا يريدون طرد الأتراك من الجزائر خاصة بعد تبعيتهم للعثمانيين، فتم تلبية طلب ابن القاضي واستطاع ابن القاضي محاصرة جيش خير الدين وإلحاق هزيمة كبيرة به جعلت خير الدين يترك مدينة الجزائر ويعود لجيجل، فدخل ابن القاضي الجزائر سنة (926هـ/ 1520م) والتي حكمها لخمس سنوات لكنه كان جبلياً غليظاً ما دفع أهل مدينة الجزائر للاستياء من حكمه ومساعدة خير الدين بربروس على الاستيلاء عليها مجدداً حتى تم قتله بعد انقلاب جزء من قواته لصالح خير الدين[1].

في سنة (922هـ/ 1516م) وصل خبر وفاة ملك إسبانيا فرديناند وكان عروج في جيجل وكان سكان مدينة الجزائر منقسمين، ففريق بقيادة سالم التومي يرون تطبيق المعاهدة مع الإسبان كما هي وفريق يرون عكس ذلك، ومن هنا وعلى إثر توقف القرصنة منذ 6 سنوات عن أهل الجزائر رأوا في وفاة ملك الإسبان فرصة في الاستنجاد بعروج والتخلص من الإسبان ومعاهدتهم، فاستنجدوا به لإخراج الحامية الإسبانية في قلعة البنيون، ولبى عروج الدعوة ووجدها فرصة مناسبة للسيطرة على الجزائر التي كانت أهم وأكبر من جيجل، فأرسل عروج 16 سفينة من أسطوله وأسطول أصدقائه فيها 500 تركي، بينما سار هو براً مع 800 تركي و3 آلاف رجل من جبال جيجل والتحق به في الطريق حوالي ألف رجل ففضل التوجه إلى شرشال، وكان سالم التومي قد استقبله في الطريق قبل دخول الجزائر وكان فيها قرصان آخر فعل مثل فعله يحكمها مع حاميته فاستسلم له وضم جيشه إلى

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص50 ـ 52.

جيش عروج ودخل الجزائر وأسكن سالم التومي عروج في قصره، لكن بعد 20 يوماً من القصف المتواصل لم يتمكن عروج من تخريب قلعة البنيون التي تحصن بها الإسبان، فعبّر الناس عن خيبة أملهم في عروج وعبّر عن ذلك سالم التومي فلجأ عروج لاغتياله والتخلص من نفوذه وسطوته، وبهذا يكون سالم التومي ثاني شخصية جزائرية بعد الفقيه الصالح أبو العباس أحمد ابن القاضي الزواوي يقوم عروج بتصفيتها واغتيالها طمعاً في ملك وحكم الجزائر، وبعد اغتياله للفقيه الصالح أبو العباس أحمد ابن القاضي الزواوي وسالم التومي قام عروج بفرض سلطته على الجزائر مع من معه من الأتراك وأهالي جيجل، أما ابن سالم التومي ففر إلى الإسبان في وهران ومنها تم إرساله لطليطلة بسبب اغتيال عروج لأبيه، وقد قامت ثورة أخرى على عروج تزعمتها النخبة التجارية لمدينة الجزائر فقضى عليها عروج بكل شدة، إذ أغلق عليهم أبواب الجامع في وقت صلاة الجمعة وشنق من بينهم اثنان وعشرون شخصاً وقطعت رؤوسهم، وقد ألقى بأجسامهم في مجرى المياه في المدينة، أما الرؤوس فقد ألقى بها في الشوارع[1].

وفي مدينة الجزائر أمر عروج بسك العملة وتحصينها وجعل عليها حامية تركية وأعاد أهالي جيجل الذين كانوا معه إلى جيجل واتصلت قبائل الثعالبة العربية التي كانت تنادي بالثأر لمقتل شيخهم سالم التومي مع الإسبان لما بينهم وعروج من ثأر، وهذا من أسباب الحملات العسكرية لعروج خارج الجزائر، وتوج التحالف بين الثعالبة والإسبان على عروج بحملة إسبانية في نفس السنة (922هـ/ 1516م) فكانت أول حملة للإسبان فيها 3 آلاف إسباني من البحر مع عرب المتيجة في البر واستطاع الأتراك هزيمتهم، واستمر عداء عرب المتيجة لعروج فطلبوا دعم ملك تنس فجمعوا 10 آلاف فارس، وفي سنة (923هـ/ 1517م) هجم عليهم عروج ومن معه من الأتراك والأندلسيين فهزمهم واستطاع دخول تنس، وجاءه وهو في تنس وفد من تلمسان لإعادة الملك أبو زيان الذي سلبه عمه أبو حمو السلطة، فبعث

---

(1) الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبد القادر زبادية، ص41.

عروج للجزائر لطلب مدافعه التي بجيجل فأرسلها أخوه خير الدين له بحراً وسار عروج من تنس ليبلغ قلعة بني راشد بحراً واستقبله أهلها بحفاوة، فترك فيها 200 جندي مسلحين بالبنادق بقيادة أخيه إسحاق وسار قاصداً تلمسان فتقابل هو وأبو حمو فهزمه عروج واستقبل عروج في تلمسان بحفاوة من السكان، أما أبو حمو فهرب إلى وهران طلباً لدعم الإسبان، وفي تلمسان نصب عروج أبا زيان الثالث «المسعود» عليها، ثم خرج متنقلاً في ضواحي المنطقة الغربية فعاد الوضع السابق لبني زيان في غياب عروج إلى ما كان عليه من الفتن وتخلص ملكها الجديد من التبعية للأتراك، فعاد عروج للمدينة وأمر بقتل أبي زيان وأنصاره في الوقت الذي حصل فيه أبو حمو على دعم إسبانيا استعداداً للسير إلى تلمسان، وقد كان أبو حمو سافر إلى إسبانيا بعد تنصيب شارلكان وجاء ومعه 10 آلاف جندي إلى وهران سنة (924هـ/ 1518م)، واستطاع القضاء على الحامية التركية في قلعة بني راشد وقتل معظم الأتراك فيها بمن فيهم إسحاق أخو عروج قيل قتله عسكر أبو حمو وقيل قتله سكان القلعة، أما عروج فقد بقي في تلمسان لمدة سنة تقريباً أقام فيها التحصينات وأخضع قبائل بني سناسن وبدأ مفاوضة ملك فاس «المغرب»، وأما أبو حمو والإسبان فقد استعدوا بحملة على تلمسان وحاصروها 6 أشهر تمكنوا بعدها من اقتحامها ففر عروج إلى قلعة المشور ثم انسحب منها ثم قتل لاحقاً بنواحي المويلح قرب المغرب، وقيل قتل بالمالح القريبة من وهران ومنها عاد أبو حمو الى عرش تلمسان لتطوى صفحة عروج وتبدأ بعدها صفحة أخيه خير الدين بربروس[1].

ثالثاً: خير الدين بربروس وإكمال إنشاء إيالة الجزائر

ظن خير الدين بعد مقتل أخيه عروج أن الإسبان سيقصدونه في الجزائر ولم تكن له القوة وقتها لردهم، كما أن الثعالبة في المتيجة يستطيعون الهجوم عليه ولم يكن قد شتتهم لكن الإسبان لم يغامروا بالهجوم عليه إذ لو فعلوا لتمكنوا من الاستيلاء

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص43 ـ 48.

على الجزائر، وكان خير الدين ينوي الرحيل عن مدينة الجزائر والعودة لنشاط القرصنة لكن رفاقه خالفوه رأيه وكذلك بايعه سكان الجزائر سلطاناً خلفاً لأخيه، أما الإسبان فبعد تنصيبهم لأبي حمو في تلمسان فقد أعادوا جزءاً من قواتهم لإسبانيا عندها عدَلَ خير الدين عن رأيه وقرر الاستمرار وتحصين المدينة واستجلاب الأتراك من المشرق والاهتمام بالمؤونة وغيرها.

إن أهم قرار اتخذه خير الدين هو أنه أرسل مبعوثاً إلى السلطان سليم الأول لارتباطه بالدولة العثمانية، وقد تم له ذلك فسمح السلطان سليم بانتقال المتطوعين من تركيا للجزائر لكي يكونوا جنوداً انكشارية هناك وكان هذا في سنة (925هـ/ 1519م)، وقبله بعام اكتسب خير الدين شهرة واسعة بانتصاره على الإسبان في أحد المعارك التي شارك فيها نائب الملك الإسباني في صقلية وقتل من الإسبان بعد هزيمتهم قرابة الأربعة آلاف، وبعد هزيمة الإسبان وضمان دعم العثمانيين له توجهت أنظار خير الدين إلى الاستيلاء على مملكة كوكو المتحالفة مع الحفصيين والتي تقع شمال شرق الجزائر، فتقرّب خير الدين من أمير بني عباس الذي كان في وقت سابق حليفاً للإسبان وسبب التقرب هو عداوتهم لحليف أخيه عروج السابق ابن القاضي الزواوي وتم التقارب بين عامي (932هـ-936هـ/ 1525م-1529م)، أما خير الدين فعاد إلى جيجل وأكمل عمليات القرصنة التي أكسبته شعبية وتحالف مع أمير بني عباس لتوفير الدعم البري اللازم له، ومن جيجل أخذ يتوسع في شرق الجزائر الذي كان يعاني صراعاً كبيراً على قسنطينة بين الحفصيين وواليهم السابق الأمير أبي بكر، واستطاع خير الدين السيطرة على القل سنة (921هـ/ 1521م) وعنابة سنة (922هـ/ 1522م)، ثم بعد سيطرة خير الدين على المواقع الهامة في الشرق توجه نحو الغرب، ففي سنة (930هـ/ 1524م) وجه قواته نحو جرجرة فاشتبكت مع قوات ابن القاضي في معركة بوغدورة، ومن بداية المعركة انتقل قسم من جنود ابن القاضي إلى قوات خير الدين، فصار موضوع هزيمة ابن القاضي حتمية، ففي السنة التي تليها سيطر الأتراك على جبال جرجرة فركز ابن القاضي قواته في منطقة

ثنية بني عائشة لكن هذه القوات نفسها هي التي اغتالته، فانتصر الأتراك ودخل خير الدين للجزائر مجدداً منتصراً سنة (931هـ/ 1525م)، وحاول شقيق ابن القاضي مجدداً إلا إنه استسلم لاحقاً وقبل بدفع الضريبة لخير الدين، وبهذا تم القضاء على استقلالية مملكة كوكو واستطاع خير الدين إعادة سلطته إلى شرشال والمتيجة وتنس، واستمال قبيلة بني هاشم القوية إليه والقضاء على التواجد الإسباني في قلعة البنيون وهدمها، فبعد انتصاره على الإسبان فيها وأسرهم وقتلهم قرر خير الدين إنشاء رصيف يربط القلعة باليابس واستعمل عليه الأسرى في بنائه، فتم بناؤه بطول 200 م وعرض 25 م وارتفاعه 4 م وبالقضاء على الإسبان في قلعة البنيون وربطها باليابسة استطاع خير الدين أن يعيد الجزائر لعمليات القرصنة مجدداً.

أما قسطنطينة فتختلف الروايات عن زمن خضوعها لخير الدين، فيقال إنها خضعت له سنة (920هـ/ 1520م) ثم انقلب عليه السكان وعادوا للحفصيين سنة (935هـ/ 1528م) وبقيت تابعة للحفصيين حتى احتلال الإسبان لتونس وانسحاب الأتراك منها حيث فر جنود من جنودهم بقيادة حسن آغا إلى قسطنطينة سنة (942هـ/ 1535م) فمنعهم سكانها من الدخول، لكن صالحهم الجنود مقابل أن يدفعوا لهم ضريبة مثل التي كانوا يدفعونها في تونس وبهذا دانت تقريباً الكثير من مدن الجزائر لسلطة خير الدين بربروس[1].

ونشأ في الجزائر نظام البايلربايات الذين كانت تعينهم الدولة العثمانية على الجزائر، وأولهم كان خيرالدين بربروس سنة (924هـ/ 1518م) وآخرهم كان علج علي سنة (995هـ/ 1587م)، وبعدها نشأ نظام الباشوات المعينين من السلطان مباشرة لمدة 3 سنوات قابلة للتمديد إن استطاع الباشا إقناع البلاط والسلطان العثماني بالهدايا والرشاوي في التمديد له[2]، فكان هم الباشا وقتها جمع أكبر قدر ممكن من الأموال التي سيسلمها لمرؤوسيه في اسطنبول وهذا النظام الجديد دعم الانكشارية

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص49 ـ 57.

(2) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص107.

على الرياس، فالأهالي كانوا يميلون للرياس لما لهم من دور اقتصادي «القرصنة» يحقق المنافع للأهالي، أما الانكشارية فالجميع يشعر بوطأتها، واستمرت سلطة الباشوات حتى سنة (1070هـ/ 1659م) مع بقاء باشا يمثل السلطان ولا يتدخل في الشؤون الداخلية، ليخلفها سلطة أغوات الانكشارية عن طريق ديوان يترأسه آغا الانكشارية والتي امتدت حتى عام (1082هـ/ 1671م)، لتدخل الجزائر بعدها في حكم رياس البحر وهو ما عرف بنظام الدايات وظل الباشا ممثلاً للسلطان لا يتدخل في الشؤون الداخلية حتى سنة (1123هـ/ 1711م)، واستمر أمرهم حتى احتلال فرنسا للجزائر سنة (1246هـ/ 1830م).

لقد كان زمن خير الدين بربروس هو الأساس الحقيقي لإنشاء ما يعرف بإيالة الجزائر، فالبايلرباي كان يحكم كافة مناطق الدولة العثمانية في بلاد المغرب كون المنطقة جبهة متقدمة في الصراع مع الإسبان، لكن ما إن خف الصراع مع الإسبان حتى فككت الدولة العثمانية المنطقة إلى ثلاث إيالات منفصلة بل وتناحرت فيما بينها هي الجزائر تونس طرابلس، وهذا أحد أسباب عدم دفع العثمانيين بكامل ثقلهم للتخلص من الإسبان خوفاً من تشكل سلطة قوية منفصلة في المغرب تنافسهم في الممرات المائية والاستقلال بالمنطقة حتى وإن كانت من نفس قوميتهم.

أما الآن فسنستعرض على شكل نقاط أهم التأثيرات التي تسبب بها الحكم العثماني في الجزائر وأولها وأهمها هو دراسة التواجد الفرنسي في الجزائر.

رابعًا: فرنسا والجزائر في أثناء الحكم العثماني (الباستيون الفرنسي)

بادئ ذي بدء يجب أن نعلم أن فرنسا لم تستغل تواجدها في الجزائر إلا عبر سلاسل اتفاقيات الامتياز التي منحها السلطان سليمان القانوني لملك فرنسا سنة (943هـ/ 1536م)، فالعلاقة الفرنسية المباشرة تجاه الجزائر مستغلة امتيازات السلطة العثمانية كانت مسمار جحا الفرنسي الذي وضعوه على الجزائر

وتحديداً هو قضية استخراج المرجان عبر تأسيسهم لوكالة وحصن الباستيون[1] في السواحل الشرقية للجزائر، وعلى الرغم من الاختلاف بين المؤرخين في تحديد سنة بناء الباستيون إلا أن العلاقات بين سكان الساحل الشرقي الجزائري والمجاورون لهم شمالاً في سواحل أوروبا الجنوبية من جنويين وكتلانيين وغيرهم من الأوروبيين ومن ضمنهم المرسيليين نسبة لمرسيليا في فرنسا كانت حاضرة منذ القرن الثاني عشر الميلادي، ورغم حصول حكام مرسيليا في بداية القرن الرابع عشر الميلادي على معاهدَة تجارة وحرية ملاحة مع ملك بجاية «أبو يحيى زكريا» إذ كان المرسيليون يأتون إلى بجاية بمعادن، وأقمشة، وآلات حديدية، ويأخذون منها خيولاً، وأصوافًا، وزيوتًا، وجلوداً، وهذه الأخيرة كانوا يعيدون بيعها بأثمان غالية في إسبانيا وايطاليا، وكان لهم قنصُل يرعى مصالحهم لدى سلطان بجاية إلا أن التحالف العثماني الفرنسي، وما نتج من معاهدة الامتيازات، قد ساهم في ازدياد

---

(1) الباستيون هو حصن فرنسا التجاري الواقعُ على بعد بضعة كيلومترات شرقَ مدينة عنابه، على الساحل الشرقي للجزائر، وقد أُسّ س خلال القرن السادس عشر، حين قدم المرسيليان توماس لينشThomas Linche)، وكارلين ديدييه (Carlin Didier) وتحصّلا على موافقة الأهالي باستغلال حوالي 30 كيلومتر من الشريط الساحلي الممتد من الرأس الأحمر (CapRoux) إلى وادي سيبوس. فقاما بإنشاء أولِ محطة تجارية، على شاطئ خليج بومالك، أطلقا عليها اسم «لوباستيدون» (Lou Bastidoun)، والتي تعني بالبروفانسية، الحصنَ الصغيرَ، والذي أصبح يسمى فيما بعد بحصن فرنسا، أما هيكله، فهو عبارة عن حصن ضخم مربع الشكل على ساحل البحر، يشتمل على ساحة كبيرة، وأخرى أقلَّ حجمًا، يتوسطهما برج المراقبة، كما يضم كنيسَّة ومقبرةً، ومنازل للضباط، ومخازن للبضائع، يحيط به سور ضخم ومجموعة من المدافع. ويتسع لحوالي 800 شخص، ويتبع له عدد من المراكز الصغيرة بين جيجل والقالة، ويضم أيضًا أطباءَ وصيادلة للعلاج ولتحضير الأدوية.

نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية، ص11.

النفوذ الفرنسي في الولايات العثمانية ومنها الجزائر[1].

وهناك من المؤرخين الفرنسيين من أعاد قضية استغلال الباستيون إلى فقرة محددة تضمنتها معاهدة الامتيازات فيما بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول ملك فرنسا، وأنه بموجب هذه الفقرة كان يحق للفرنسيين استغلال المرجان في الساحل الشرقي للجزائر لكن يظهر أن بناء الباستيون حسب الراجح مما نقله المؤرخون كان سنة (968هـ/ 1561م) وهي فترة تولي حسن بن خيرالدين بربروس لإيالة الجزائر، إذ يقول الأب دان (Pierre Dan): «أنّ الباستيون قد شُيِّد، سنة (968هـ/ 1561م) من طرف تاجرين من مرسيليا هما توماس لانش وكارلين ديديه ويرى كاليبير (Galibert) أنّ هذين التاجرين المارسيليَين قد أَنشئا، سنة (968هـ/ 1561م) مركزاً تجاريا في القالة، والذي يُعد حسب رأيه باكورة المؤسسات التجارية الفرنسية في شمال إفريقيا، وقد وافقه على ذلك روتالييه (Rotalier) حينما أكد أنّ هذين البحّارَين قد تمكنا من تأسيس الباستيون سنة (968هـ/ 1561م) وكذلك هو الشأن عند لابريموداي، وقد وُجِدَ في القسم الخاص بالتجارة من الموسوعة المنهجية (Encyclopédie Méthodique)، مذكرةً، تعود إلى سنة (1188هـ/ 1775م) تتحدث عن البروفانسيَين لانش وديديه اللذَينِ تحصلا، سنة (967هـ/ 1560م) على موافقةِ الأهالي لصيد المرجان في الساحل الجزائري بين طبرقة وعنابه، مع السماح لهما بإنشاء مركزٍ بسيط غيرِ محصن، أضحى يعرف فيما بعد بحصن فرنسا، ويمكن القولُ أنّ الباستيون أُسس سنة (968هـ/ 1561م) على الساحل الشرقي للجزائر، على بعد اثني عشر فرسخاً شرقي عنابة، وأربعةِ فراسخَ غربَ القالة، من طرف مؤسسة المرجان المارسيلية التي تحصّلت من السلطان سليمان القانوني في مقابل رسوم تصل إلى 1500 أوقية ذهبية تدفع إلى إيالة الجزائر على حقِّ صيد المرجان في المناطق والخلجانِ الممتدة من الرأس الأحمر إلى واد سيبوس، مع السماح ببناء

(1) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية ص 12.

وكالة الباستيون، وبإجراء التحصينات اللازمةِ[1].

وبعد تأسيسها، سنة (968هـ/ 1561م) نشطت وكالة الباستيون في صيدِ المرجان، وذلك لتوفُّرِ هذه المادة في السواحل القريبة منها، وقد ذكر بول ماسون أنها عرفت ازدهاراً مطّرداً بسبب نوعيةِ المرجان الرفيعة والمتوفرة بكمياتٍ كبيرة، ولهذا فقد ازدادت مداخيل هذه الشركة، وتوسّع نشاطها، حيث أقحمت نفسَها في تجارة القمح منذ وقت مبكرٍ، إذ كانت تستثمر جزءاً من مداخيلها في شراء كمياتٍ معتبرة من الحبوب من الأهالي، وتوريدها نحو مرسيليا وجنوة[2].

وقضية القمح هذه هي التي ستكون معنا لاحقًا القضية المحورية في تسليم العثمانيين إيالة الجزائر لفرنسا على طبق من ذهب كما سيأتي.

كما أنّ هذه الوكالة قد عرفت توسعًا جغرافيًا بعد ضم مرسى الخرز سنة (986هـ/ 1578م)، بعد أن كان محلَّ صراع بين الفرنسيين والجنويين. وتتضمن وثيقة من وثائق مهمة دفتري أمراً صادراً إلى بيلرباي الجزائر، بالسماح للفرنسيين بصيد المرجان في هذا المكان، وذلك بشرط عدمِ تحصينه أو تسليحه، وتشير الوثيقة أيضًا إلى ضرورة دفع الفرنسيين المستغلين لهذا المرسى، مقدار العشرِ من مداخليه إلى خزينة الجزائر، ورغم طابعها «المرجاني»، إلا أنّ الشركة تحصلت على امتياز شراء الجلود والصوف والشمع من أهالي المنطقة، وكذلك شراءَ ما يكفي من الحبوب لغذاء الصيادين وعائلاتهم، أي حوالي ألف قفيزٍ من الحبوب حسب الاتفاق الذي أبرمته مع حكام الجزائر، كما أنها كانت تنجح في تصدير كمياتٍ غيرِ محدودة من الحبوب بفضل الهدايا التي كانت تقدمها للحكام المحليين، وكان هؤلاء يحتكرون بيعَ المنتجاتِ الزراعية لهذه الشركة وذلك بسعر أغلى من ذلك الذي تشتري به

(1) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية، ص19 ـ 20.

(2) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية ص 20.

من الأهالي، وكان الحكام يتابعون الأسعارَ في الخارج لتحديد سعرِ بيعهم، ونظراً للنشاط الكبير الذي كانت تقوم به هذه الوكالة التجارية وأهميّةِ مداخيلها بالنسبة لبيلربكية الجزائر، فقد كان إقليمها مطمعاً لمسيّري الإدارة المحلية سواءً في بايلك الشرق أو حتى في تونس، لهذا فقد قام السلطان العثماني بإجراء ترتيبات إدارية في بايلك الشرق، تمثلت في استحداث لواءٍ جديدٍ يتركب من مناطق عنابة والباستيون وطبرقة وباجة سنة (988هـ/ 1580م)، وذلك بهدف إحداث التوازنِ الاقتصادي في مداخيلِ ومصاريفِ أوطانِ الجزائر، ورغم الامتيازات التي منحها السلاطينُ العثمانيين للفرنسيين، خلال القرن السادس عشر الميلادي، إلا أنّ وضعَ وكالةِ الباستيون لم يستقر إلا في نهايةِ القرن، إذ إنّ السلطانَ محمد الثالث جدد للفرنسيين هذه الامتيازات للمرة الرابعة، سنة (1006هـ/ 1597م)، والتي مكنتهم من استغلال هذه الوكالة في صيد المرجان، وفي أنشطةٍ تجارية علنيةٍ، مثل تجارة الجلود والشمع والكتان، وغيرها، وأنشطة غيرِ علنيةٍ كتجارة الحبوب والقمح(1).

ملحقات الباستيون

1 ـ القالة (La Calle): وهي أولُ مركز طالب الفرنسيون بضمه إلى الباستيون وذلك لقربه من هذه الوكالة، وقد استعمل كمحطةٍ وملجأ لسفن الباستيون لأنّ تضاريسَ ساحل الباستيون لم تكن تسمح بالرسوِّ المريح للسفن. كما كانت تضم مخزنين كبيرين، وحامية مكونة من قائد و14 ضابطاً، ويذكر الأب دان أنها تقع على بعد سبعةِ أميالٍ شرقَ الباستيون، وأنها كانت تعتبر ميناءَ الباستيون، نظراً لاستقبالها لسفن الشحن الكبيرة.

2 ـ وكالة عنابة: (Bône)تم شراؤها من عوائدِ الباستيون، وكانت كبيرةً وفسيحةً، تُشغِلُ خمسة وكلاءٍ للتداول من الذين يقيمون هناك، وتبلغ النفقات السنوية التي تغطي تكاليفَ صيانة الوكالة والموظفين الخمسة الذين يقيمون فيها خمسة آلاف

(1) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية، ص 21 ـ 22.

جنيهـاً، وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمَّ احتساب مبلغ 800 جنيه سنويـاً لرؤساء وجنود الحامية التركية، للاحتفاظ بهم كأصدقاءَ في الأعمال التجارية للباستيون، وإذا اقتربت سفن حربية من ميناء عنابه، فإنّ المطلوبَ من الوكالة الفرنسية توفيرَ كلِّ ما تحتاجه.

3 ـ **سكيكدة أو سطورة (Stora)**: يعتبر خليجُ سطورة الذي بنى الفرنسيون على ضفافه مدينةَ سكيكدة ويعد من أولى المراكز الفرنسية، إن لم يكن الوحيد الذي نصّت عليه معاهدة الامتيازات وحسب المصادر، فإنه كان من المناطق المفضلة للفرنسيين لصيد المرجان، وذلك لغناه وجودة مرجانه كما أنّ نشاطَ ميناءِ سطورة كان لا يقتصر على تجارة المرجان فحسب، بل تعدّاه إلى موادَ أخرى مثلَ الخيول والجلود والشمع وغيرها.

4ـ **القُل (Collo)**: يعتبر هذا المركزُ القريبُ من المركز السابق، أهمَّ مركزٍ لتصديرِ الجلود ذاتِ الجودة العالية والثمنِ الرّخيص، كما أنّ هناك مواد أخرى تصدر من هذا الميناء كالشمع والخيول.

5 ـ **الرأس الوردي (Cap rose)**: يقع على بعد حوالي 18 كيلومتر غربَ الباستيون، ويمتد داخل البحر مكونـاً الحدَّ الشرقيَّ لخليج عنابه، ويعتبر الرأسُ الوردي قلعة أقربَ منه إلى المركزِ التجاري، حيث يُعد من أشد أماكنِ منطقة عنابه تحصينـاً، ويقيم فيه ضابط وثمانية جنودٍ مقابلَ 31 جنيهـاً في الشهر للضابطِ وتسع جنيهات لبقية الجنود، كما يقيم فيها مترجم، ويمكن تعزيز المكان إذا لزم الأمر بجنود إضافيين.

6 ـ **دار الجزائر (Maison d'Alger)**: يستعمل هذا البيت كمحلِّ إقامةٍ مؤقتة لموظفي الباستيون في مدينة الجزائر، سواءً القادمين من فرنسا أو المكلّفين بمهمة لدى حكام الجزائر، قبلَ التحاقِهم بمكان عملهم[1].

---

(1) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية، ص 23 ـ 24.

وقد وصف القنصل الأمريكي شالر أن أجمل أنواع المرجان في العالم تتواجد في السواحل الشرقية للجزائر، وأن هذه المادة من الممكن أن تصبح مصدراً للصناعة وموردأ للثروة في البلد، لكن حق استخراجه في وقت كتابة شالر لكتابه وهو قبل احتلال الجزائر بخمس سنوات وكانت فرنسا تتمتع بحق استخراجه والمتاجرة فيه وحدها، وفي مقابل هذا النشاط الهام لا تتلقى الحكومة الجزائرية سوى عوائد زهيدة(1).

فما فات هو شرح وتعريف بما يعرف بباستيون القالة الذي كان حجر الأساس لفرنسا في احتلالها للجزائر.

أما عن التمثيل الفرنسي القنصلي في الجزائر فقد تأخر نسبيًا ومر بمرحلة فيها شد وجذب بين بايلربايات الجزائر والسلطان العثماني خاصة رفض الجزائريين أنفسهم لوجود قنصل فرنسي على أرضهم، لكن مع ضغوطات السلطان العثماني على ولاته الحاكمين في الجزائر نجح السلطان في فرض أول قنصل رسمي سنة (972هـ/ 1564م) هو فانسون بيرطول والذي لم يباشر مهامه ربما لرفض السلطة في الجزائر لاعتماده، وفي سنة (989هـ/ 1581م) وبضغط من السلطان العثماني تم تعيين رجل الدين المرسيلي بيونو لكن تم سجنه بعدها في الجزائر لتأتي سنة (994هـ/ 1586م) ويعين السيد دوفيا قنصلاً في الجزائر، ورغم المضايقات التي تعرض لها إلا أن عهده يعتبر عهد بداية المراسلات القنصلية الرسمية وتحديداً من سنة (1005هـ/ 1597م)(2).

وقد بينا أن فرنسا حصلت على حق صيد المرجان في القالة منذ عهد خير الدين بربروس فأقامت سنة (967هـ/ 1560م) ما يعرف بـ«باستيون فرنسا» بين القالة وعنابة

---

(1) مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 ـ 1824، ترجمة إسماعيل العربي، ص32 ـ 33.

(2) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية، ص 36 ـ 37.

لصيد المرجان والتجارة مع الشرق الجزائري، وفي سنة (985هـ/ 1578م) حصلت فرنسا على حق صيد المرجان في خليج سطورة قرب سكيكدة، وأعفي رعاياها من دفع أي رسوم أخرى غير نسبة 10٪ من قيمة سلعهم الواردة إلى الجزائر و5٪ من قيمة سلعهم الصادرة منها، وبموجب هذه العلاقات لا تتعرض سفن فرنسا لأعمال القرصنة، فكانت مارسيليا تسمح لسفن أخرى بالإبحار تحت العلم الفرنسي، وكان الرياس يشتكون من هذا التصرف ما دفعهم لمهاجمة سفن الملك الفرنسي والقبض على قنصله فتقدم هنري الرابع بشكوى للسلطان مراد الثالث، فتدخل السلطان مراد لصالح المارسيليين ما أغضب ديوان الجزائر وخضر باشا الذي أمر بإحراق المراكب التجارية الفرنسية، وحتى لا تتطور الأمور أكثر تم تكليف الباشا الجديد بإلقاء القبض على خضر باشا وقد فعل ذلك سنة (1011هـ/ 1603م)، فتم شنقه ومصادرة أملاكه وتم إبرام معاهدة جديدة مع الحكومة الفرنسية تؤمن السفن الفرنسية من أعمال القرصنة العثمانية في البحر المتوسط وتدفع السلطات في الجزائر تعويضات لفرنسا وتحرر كافة الأسرى الفرنسيين، وأعادت هذه المعاهدة إقامة باستيون القالة الذي كان قد خرب من طرف مراد ريس وجنود عنابة في نفس سنة توقيع المعاهدة، وحين جاءت سنة (1013هـ/ 1604م) رفض ديوان الجزائر هذه المعاهدة ووقع هيجان في الجزائر قمعه قبطان الرياس بصعوبة، فأوفد السلطان مبعوثه للجزائر فرد الديوان بأن الباستيون لن يعاد بناؤه، وأن الأسرى الفرنسيين لن يتم تحريرهم إلا بعد إطلاق سراح الأتراك في مرسيليا، وأخفق الباشا محمد كوسة فطلب تدخل الدولة العثمانية المسلح، فأرسلت الكابجي مصطفى كوسة مع كافة الصلاحيات ووصل رفقة السفير الفرنسي (دو بريفيس) المكلف بمتابعة تنفيذ المعاهدة فحاصر السكان الوفد العثماني في الجنينة، فاضطر مصطفى كوسة إلى إبعاد الأسطول الذي جاء به من اسطنبول وكذلك فعل مع السفير الفرنسي لكنه تمكن من تحرير الأسرى الفرنسيين مقابل تحرير الأسرى الأتراك[1] وهنا يظهر فشل ضغوطات الدولة العثمانية على رياس الجزائر.

---

(1) الجزائر حت الاحتلال التركي، صالح عباد، ص109 ـ 110.

لقد كان سبب تدمير الباستيون هو الطاعون الذي أصاب مناطق قسنطينة بين عامي (1010 ـ 1011هـ/ 1602 ـ 1603م) والذي أعقبه سنوات من الجفاف الذي تسبب بمجاعة للأهالي في الوقت الذي كان الباستيون فيه يصدّر الحبوب التي تنتجها الجزائر، فحدث هيجان كبير من الناس وقامت سفن الرايس مراد سنة (1012هـ/ 1604م) بتدمير حصن الباستيون، وهناك سبب آخر أشار له المؤرخ بول ماسون هو أن شركة لينس متعهدة الباستيون لم تدفع التزاماتها لولاة الجزائر فتم تدمير الباستيون[1]، ومما يبدو أن بعض ملحقات الباستيون لم تتعرض للتهديم الكلي فكانت تشهد حركة تجارية من حين لآخر فيخبرنا دو بريف في رحلته من اسطنبول للجزائر سنة (1014هـ/ 1606م) عن مشاهداته لمرسى الخرز أو القالة ويصفه أنه ما زال قائما وأن سفن الشحن الفرنسية ترسو فيه[2].

وفي سنة (1017هـ/ 1608م) استولى القرصان الفنلندي دونسا[3] على سفينة إسبانية كان من ركابها 10 يسوعيين فقام دونسا ببيعهم في المزاد العلني في الجزائر

(1) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية، ص 42 ـ 43.

(2) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية ص48.

(3) القبطان الفنلندي سيمون دونسا استقر القرصان دونسا في القرن 17 في مارسيليا ومنها انطلق للجزائر وصار يمارس القرصنة انطلاقاً من هذه المدينة في أقل من ثلاث سنوات استولى على 40 سفينة ما أكسبه سمعة جيدة جعلت أهل الجزائر يطلقون عليه اسم (دالي قبطان) قام دونسا بتعليم رياس الجزائر كيفية استعمال السفن متعددة السطوح لأن القرصنة وقتها كانت تعتمد على نوع من السفن يسمى غليوطات تحمل 30 رجلاً لا تصلح إلا للإبحار في الاجواء الهادئة في البحر المتوسط، لكن مع تقنيات دونسا استطاعت السفن الإبحار في المحيط الاطلسي ما فتح المجال أمام بحرية الجزائر للوصول حتى إنجلترا وايسلندا هذه الأمور تسببت في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ومن المعلوم أن دونسا هذا لم يترك النصرانية، الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص111.

كما هي العادة، لكن تحرك هنري الرابع ملك فرنسا وطلب من سفيره المفاوضة في تحريرهم كما طلب من القنصل الفرنسي في الجزائر أن يعمل على ذلك، وفي (1018هـ/ 1609م) طلب دونسا المغفرة من فرنسا على فعلته وأعاد شراء العبيد بماله ونقلهم لمارسيليا ونقل معه القرصان الإنجليزي الشهير بونسل وكان يعمل تحت علَم العثمانيين، لكن حين هرب القرصان دونسا هرب ومعه مدفعي برونز أعارته له الدولة العثمانية كما تفعل مع باقي القراصنة وقدمهما إلى الدوق جيز حاكم بروفانس الفرنسية جنوب فرنسا، هنا طلب ديوان الجزائر عودة المدافع ومعاقبة القرصان وفقاً للمعاهدات العثمانية الفرنسية، وظلت المشكلة قائمة حتى وقعت القطيعة بين فرنسا والعثمانيين فاستغل الرياس في الجزائر الفرصة وعاثوا قرصنة في السفن الفرنسية وكانوا أسعد الناس بهذه القطيعة[1].

طالب الفرنسيون بوقف أعمال القرصنة ضد سفنهم فرد الباشا في الجزائر بمطالبة إعادة المدفعين اللذين أخذهما القرصان الفنلندي دونسا وإطلاق سراح الأتراك الذين وقعوا في الأسر عند الفرنسيين منذ بداية الأزمة، وبسبب تضرر تجارة مرسيليا فلم يجد ملك فرنسا بداً من إصدار أمر تحرير الأسرى الأتراك في فرنسا، ففي سنة (1026هـ/ 1617م) أرسل 40 أسيراً منهم كمرحلة أولى لتبادل الأسرى، وفي نفس السنة عُيّن الباشا سليمان القاطاني وأصله من قاطانيا في صقلية على الجزائر فاستقبل مبعوثي مارسيليا والأسرى الأتراك اللذين كان من المفترض أن يطلق مثلهم سراح أسرى فرنسيين، لكن الديوان الخاضع لرياس البحر رفض تسليم الفرنسيين حين وصل الأسرى الأتراك إلى البر وطالب مجدداً بالمدفعين، زيادة على ذلك قام رياس البحر بإرسال حملة إلى الباستيون سنة (1027هـ/ 1618م) ذبحت الجنود والعمال الفرنسيين الذين كانوا به وقبضت على الباقين، فتوجه الملك الفرنسي بشكوى للسلطان العثماني عن طريق سفيره فتم إقالة سليمان القاطاني وتولية شاوش السلطان المدعو حسن الشيخ ومنع ملك فرنسا على رعاياه المتاجرة في موانئ الجزائر، وتلا ذلك تخريب باستيون فرنسا في القالة، فتضرر الأهالي الذين

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص112.

كانوا يتعاملون مع الفرنسيين خاصة الحنانشة الذين تمردوا على السلطة التركية وسيفعلون كذلك كل مرة تمرداً كلما توقف هذا الباستيون، وتضامن معهم في التمرد صناع المرجان وفرق الحرس من الزواوة الذين كانوا ضمن التشكيل العسكري من زمن حسن باشا بن خير الدين ثم أُلغيت فرق الزواوة من يومها ولم تعد إلا بعد قرن ونصف القرن، ولاحقاً حصلت عدة عوامل ساعدت في تهدئة الوضع وعقدت اتفاقية بين العثمانيين والفرنسيين سنة (1028هـ/ 1619م) تعهدت فرنسا فيها بإعادة المدفعين وإرسال مبعوث عثماني لفرنسا وحدوث زوبعة أدت لتدمير 25 سفينة للرياس في الجزائر على ساحل البحر[1].

لكن المعاهدة انهارت سنة (1028هـ/ 1619م) وفي السنة التالية مباشرة وبسبب مقتل البعثة الجزائرية التي كانت تتفاوض في مرسيليا، وسبب ذلك أنه في سنة (1029هـ/ 1620م) استولى رجب رايس وكان ينشط في خليج ليون على سفينة تابعة لمرسيليا فقتل كل من كان على ظهر السفينة واستطاع 2 من الركاب الاختباء ووصلا إلى مارسيليا لاحقاً فأخبرا الناس بالحادثة، فتجمع الناس في مارسيليا حول مكان إقامة المبعوث العثماني في فندق ميولهون وأشعلوا النار في الفندق فخرج المبعوث العثماني والأسرى الأتراك فتم ذبحهم في الشوارع[2] وظل التوتر الشديد سيد الموقف حتى سنة (1037هـ/ 1628م) إذ تم إعادة الاتفاق على تعمير الباستيون[3].

تم إيفاد التاجر الفرنسي سانسون نابولون وهو من كورسيكا وسبق له العمل في سفارة فرنسا في اسطنبول إلى السلطان العثماني سنة (1033هـ/ 1623م)، وقد استطاع تحقيق إعادة الامتيازات له في تونس وطرابلس لكنه تعثر مبدئياً في الجزائر إلا أنه

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص115.

(2) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص 115 ـ 116.

(3) نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية، ص 46.

استطاع تحقيق معاهدة سنة (1039هـ/ 1629م)[1]، وأعاد نابولون قبل وفاته إصلاح المنشآت الفرنسية في الجزائر وأقام المركز التجاري في عنابة من جديد، وأقام صيادي المرجان في القالة والباستيون الفرنسي، وفتح سوقاً كبيرة للقمح والجلود في رأس الحمراء، ما جعل القبائل ترتادها وازدهرت التجارة لأن مارسيليا قد أقامت علاقات تجارية مع سكان سواحل الجزائر منذ أكثر من قرن، فكان الفرنسيون يشترون الجلود والقمح والحبوب ويشحنون كميات كبيرة منها لفرنسا وكذلك الشموع، ويبيعون السلاح والبارود وهو ما كان يمنعه أتراك الجزائر على السكان المحليين فأقام نابولون تحصينات في عنابة والقالة والباستيون.

ويعللق جون ب وولف: ((هناك ما يدل على أن تعيين نابولون كان من وحي رغبة روشيليو «وزير المالية الفرنسي» في تأمين محطة للتدخل في ساحل شمال إفريقيا، فقد جعل الحصن عبارة عن قلعة ومحطة جوسسة بحيث يمكنه أن يعلم ما يجري في شمال إفريقيا، ولم يكن صيد المرجان والمركز التجاري سوى تعميات عن خطة التوسع لأنه كان يرى الحصن عبارة عن قاعدة للجنود في جزيرة قد تستعمل لإقامة محطة على الأرض الداخلية، وكان يمول رجال الحرب بالأسلحة ويصدر الحبوب التي كانت محظورة من قِبَلِ الأتراك، حتى ذلك الوقت أنشأ هذا القرصان القديم لنفسه خلال خمس سنوات وبدعم من الحنانشة المرتبطين بمنافعهم قوة جعلته يرسل بواسطة بوارجه قراصنة إلى جزر الباليار للحصول على الرجال والأسلحة لضمان الدفاع عن ساحل المرجان الذي أصبح يعتقد أنه ملكيته الخاصة))، ورغم المعاهدة لم تتوقف القرصنة الجزائرية فبين عامي (1038ـ1040هـ/ 1629ـ1631م) استولى رياس البحر على 80 سفينة فرنسية محملة بالبضائع وكان على متنها 2300 فرنسي لأن القرصنة من أسباب معيشتهم وحياتهم[2].

جاءت سنة (1047هـ/ 1637م) فقام الباشا الجديد علي باشا بإلقاء القبض على

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص117 ـ 118.

(2) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص120 ـ 121.

بيون نائب قنصل فرنسا، وبعدها أرسل حملة بقيادة علي بتشين رئيس الرياس لتخريب الباستيون الفرنسي فتم بيع 317 فرنسي ونقل عتاد الباستيون إلى الداخل، وبرر الأتراك فعلتهم أن الباستيون هدفه استخراج المرجان وليس القمح فتوقفت المبادلات التجارية ما أغضب القبائل التي كانت تتعامل تجارياً مع الفرنسيين ولديها مشاكلها مع الأتراك، فانتفضت في شرق الجزائر ورفضت القبائل دفع الضريبة السنوية بحجة أن تخريب الباستيون الفرنسي حرمها من المداخيل التي تحصل عليها من متاجرتها مع فرنسا، فالكثير من القبائل في شمال شرق الجزائر كانت تتعامل مع الباستيون الفرنسي وعلى رأسها قبيلة الحنانشة، كما لجأ الشيخ خالد بن ناصر شيخ الحنانشة إلى طرد الأتراك من مناطق نفوذه وسيطر على ساحل المرجان إلى غاية حدود تونس، ووقفت قبائل دريد وأولاد ديب والنهد إلى جانب القبطان علي بتشين فدفعها خالد بن ناصر نحو تونس، وقد أورد حسن دردور اعتماداً على صالح العنتري في كتابه تاريخ قسنطينة التالي: ((إن الحنانشة حاصروا القالة وأحكموا حصارها فجاءتهم قوات من أمقران الذين كانوا في حرب مع الأتراك في تلك الفترة، وتدخل العلامة قاسم بن محمد واعداً بالحصول على التزام علي بتشين بإعادة الباستيون لكن حسب العنتري فالباشا هو الذي أوعز للعلامة لكنه فشل في المهمة))[1].

وتحت هذا الوضع وخلال انتفاضة الشرق الجزائري توصلت الجزائر وفرنسا إلى تسوية خلافهما عبر اتفاقية جديدة وقعها جمال يوسف باشا وجون ببتيست دو كوكيل سنة (1050هـ/ 1640م) أهم ما جاء فيها:

أ ـ تبادل الأسرى بين الجزائر وفرنسا.

ب ـ تسليم الباستيون والمؤسسات الفرنسية الأخرى في الشرق الجزائري إلى دو كوكيل.

ج ـ إمكانية إقامة كنيسة في مدينة الجزائر من طرف القنصل الفرنسي أسوة بالمناطق الشرقية ودون أن يمنعه أحد من ذلك.

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص121 ـ 123.

د ـ إرسال عضو من الديوان إلى باريس لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

هـ ـ السماح للمسلمين الأندلسيين بالمرور من الأراضي الفرنسية في طريق خروجهم من إسبانيا.

ورغم رفض الكاردينال ريشليو هذه المعاهدة إلى أنها ضلت سارية المفعول وتم إرفاقها بمعاهدة ثانية وكان دو كوكيل هو الطرف الآخر فيها تختص باستغلال البانسيون، ومما جاء فيها:

أ ـ السماح لدو كوكيل بممارسة الأعمال التجارية في القل وعنابة وإقامة المباني في الباستيون ورأس الحمراء للدفاع عن نفسه ضد الغارات الأجنبية (الإسبانية ـ الميورقية والسردينية والمينورقية) وغارات الأهالي العصاة.

ب ـ السماح لدو كوكيل ببناء نقاط حراسة عند مدخل ميناء عنابة وميناء القل.

ج ـ يستعمل الأجانب الذين سوف يعاملون معاملة الفرنسيين.

د ـ يدفع دو كوكيل 34 ألف دبلون كل سنة منها 24 ألف للباشا بنفسه و10 آلاف لخزينة القصبة[1].

وهذه المعاهدة هي الترسيم القانوني للتواجد الديني والعسكري والاقتصادي المتكامل في الجزائر، بمعنى أنه من هنا تبدأ ظهور براعم البذور السابقة التي بدأت من عهد حسن بن خير الدين بربروس في تسليم القالة للفرنسيين وإنشاء الباستيون، ولاحظ كل فترة يبدأ الفرنسيون بالتقدم خطوة للأمام رغم الانتكاسات التي تعرضوا لها، وما كان هدفاً اقتصادياً في البداية وهو استخراج المرجان صار هدفاً استراتيجياً ثم تحول لهدف ديني عبر إنشاء الكنائس، ولم يستمر الأمر إذ تهدم الباستيون مجدداً لكن هذه المرة على يدل خلف دي كوكيل وهو المدعو توماس بيكي تاجر من ليون، إذ تأخر بيكي عن دفع المبلغ الذي عليه لباشا الجزائر فتجهز إبراهيم باشا لتسيير حملة تجاهه فعلم بيكي بذلك، فقام في سنة (1068هـ/ 1658م) بإضرام النار في كل ما هو موجود في الحصن وأخذ 50 شخصاً من الأهالي بالقوة

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص123 ـ 124.

وتوجه بهم إلى ليفورنا وباعهم هناك معوضاً خسارته، فأرسل الملك الفرنسي لويس 14 ممثلاً إلى الجزائر للتفاوض من جديد بهدف إعادة الباستيون والنشاطات التجارية لكن مهمة المبعوث الفرنسي لم تثمر شيئاً بسبب الاضطرابات التي كانت تعيشها السلطة التركية في الجزائر[1].

في سنة (1072هـ/ 1661م) أوفدت فرنسا مبعوثها رميناك إلى الجزائر حاملاً معه كل الترضيات الضرورية، وبعد الاتفاق تم إبرام معاهدة مع سلطة الجزائر ولم يأت هذا الاتفاق بجديد لأنه كان فقط تأكيداً على معاهدات (1050هـ/ 1640م)، هذه الاتفاقيات الفرنسية تكون في الأصل الأساس لمشروع فرنسي خفي بدأ سنة (1069هـ/ 1658م) حين أمرت فرنسا الفارس دو كليرفيل بالتعرف على سواحل الجزائر بقصد اختيار المكانَ المناسب لإقامة فرنسية عسكرية دائمة فقام دو كليرفيل بالمهمة سنة (1072هـ/ 1661م)، وبعدها بسنة اقترح موقع سطورة القريب من سكيكدة وفي سنة (1074هـ/ 1663م) قامت عمارة فرنسية واستطاعت إغراق 20 سفينة تركية لكنها عجزت عن الإنزال في القل، وبعدها وفي نفس السنة قام الدوق دو بيفور بعملية تزود بالماء والمؤونة في سطورة دون خوف من رد فعل الأهالي، ثم توجه إلى دلس والجزائر حيثما استطاع الحصول على الغنائم فتوجه للجزائر، لكن تم إرجاعه بعدما تكبد بعض الخسائر فعاد إلى ايبيزا في الباليار، وفي هذه الفترة كان الطاعون مستمر في الجزائر وقد أتى على 10 آلاف أسير نصراني، وبعد هذه العمليات من الاستكشاف قرر المجلس الملكي الفرنسي احتلال مدينة جيجل بدلاً من سطورة وذلك سنة (1075هـ/ 1664م) نظراً لطبيعة انعزال جيجل إلا أن الحملة منيت بالفشل[2].

في سنة (1077هـ/ 1666م) عبّر علي آغا عن رغبته في التفاوض مع الفرنسيين، فاغتنمت فرنسا الفرصة وأرسلت مبعوثها تروبيرت للجزائر الذي لم يجد صعوبة

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص127.

(2) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص129 ـ 131.

في الوصول إلى اتفاق مع الأتراك، والنتيجة معاهدة لنفس السنة والتي لا تختلف عن سابقاتها، لكن في سنة (1079هـ/ 1668م) بعد إلحاق البنادقة أضراراً بأسطول الرياس جعل الرياس ينطلقون في البحر ويستولون على أي شيء يجدونه أمامهم، فاستولوا على تجار فرنسيين، فجاء الماركيز دو مارتيل يطلب تصحيح الخطأ ثم في سنة (1081هـ/ 1670م) استُقبل بشكل ودي وتم إضافة بنود أخرى للمعاهدة بقصد إثرائها[1].

عاد وضع الباستيون مجدداً ففي سنة (1093هـ/ 1682م) أرسلت فرنسا الأميرال دوكين إلى الجزائر على رأس 32 سفينة حربية قصفت شرشال أولاً، ثم توجهت للجزائر وقصفتها ثم عادت، وفي العام التالي أعاد الكرة وشرع في قصف الجزائر لمدة يومين، وبعد يومين أرسل الداي بابا حسن مبعوثاً إلى دوكين ومعه الأب لوفاشير، لكن الأميرال الفرنسي رفض استقبالهما متمسكاً بشرط تحرير كافة الأسرى الفرنسيين، وهنا رضخ الداي لشروط الفرنسيين وشرع في البحث عن أسراهم وسلمهم 500 أسير، وعندها أرسل الفرنسيون مبعوثيهم للتفاوض وأرسل الداي رهائن، وبعد أسبوعين من التفاوض لم يتمكن بابا حسن من جمع مليون ونصف المليون من الجنيهات لفرنسا فطلب مهلة، فانقسمت المدينة فالبلديين والانكشارية أيدوا السلم والرياسة والأهالي أيدوا الحرب، فنزل ميزومرطو للبر واجتمعت به طائفة الرياس وتم اغتيال الداي بابا حسن من قبل إبراهيم خوجة. ورفع ميزومرطو العلم الأحمر وأمر بقصف السفن الفرنسية، وأوفد الفرنسي هايت ليقول لدوكين إن استئناف القصف الفرنسي معناه مقتل الفرنسيين فاستأنف الفرنسيين قصفهم، لاحقاً جاء دو تورفيل للجزائر مجدداً ومعه ممثل الباب العالي فتم استقباله بشكل جيد وشرعوا في المفاوضات، وقد كان ميزومورطو رافضاً للسلم مع الفرنسيين، لكن الوفد الفرنسي أحضر الكثير من الهدايا لأعوانه حتى صاروا يراودون ميزومورطو على الصلح وتم ذلك سنة (1094هـ/ 1684م) ومما

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص131.

جاء فيها متعلقاً بالباستيون «منح السيد دونيس ديسو رخصة للذهاب والاستقرار في باستيون القالة رأس الحمراء بونة سطورة القل بجاية جيجل والأماكن التابعة لها لصيد المرجان والتجارة المرتبطة بهذه الموانئ»، لكن المعاهدة لم تطبق إلا لوقت قصير بسبب عودة الخلافات، ففي سنة (1097هـ/ 1686م) استولى القراصنة على العديد من سفن مارسيليا وفي المقابل عرض أصحاب هذه السفن مكافآت ضخمة للقراصنة في سبيل احضار سفن جزائرية، وجاءت سنة (1098هـ/ 1687م) فأرسل معتمد بحرية طولون باقتراح للجزائر بإعادة المفاوضات لكنه جاء متأخراً رغم أن رسالته ستكون المنطلق في مفاوضات سنة (1101هـ/ 1689م)، ونظراً لتخوف مجلس الدولة الفرنسي من استمرار الحرب والقرصنة لأن فرنسا ستفقد كل تجارتها في المشرق لصالح إنجلترا فجنحت للسلم، وأرسلت معتمد البحرية مارسيل للتفاوض سنة (1101هـ/ 1689م) وفي عهد شعبان داي تم التوقيع على المعاهدة وهي لا تختلف عن سابقاتها إلا في شيء واحد لم يحصل من قبل وهو في المادة 25 منه وهو:

((أن الأب المسؤول عن الإرسالية المسيحية في الجزائر يمكن له أن يقدم المساعدة للعبيد النصارى في الجزائر وحتى لعبيد الباشا والداي))، ومن المعلوم أن الإرسالية المسيحية كانت قد أسست لها مركزاً في الجزائر سنة (1056هـ/ 1646م) على يد القديس فانسان دو بول[1]، ومعنى هذا أن فرنسا أبرزت نفسها كحامٍ للنصارى أيّاً كانوا على أرض الجزائر وممثلاً لهم

استمرت الأوضاع بين الطرفين إلا أن النفوذ الفرنسي أخذ في الازدياد والتصاعد في عهدي بابا علي شاوش وخلفه محمد أفندي، وقد أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات مع فرنسا، فمثلاً في سنة (1126هـ/ 1714م) وقع حسين باي قسنطينة اتفاقية ترخص لفرنسا شراء القمح والشعير والفول من عنابة وتكوش والموانئ الأخرى التابعة لبايليك الشرق وذلك بسعر السوق، وبالمقابل يدفع دو مارل رسماً للباي وإتاوة

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص142 ـ 145.

لقائد مدينة عنابة وحاميتها وتكون هذه أول اتفاقية رسمية بين الطرفين فيما يتعلق بتوريد الحبوب من الشرق الجزائري إلى فرنسا بعد أن كان يتم تصديرها بغض الطرف، أما فرنسا فقد قامت بإرسال دو سولت الذي كان له معارف قدماء في الجزائر فتمكن من الوصول لمعاهدة مع الجزائر سنة (1131هـ/ 1719م) تثبت معاهدة (1101هـ/ 1689م)(1).

وكما قلنا في بداية حديثنا عن موضوع الباستيون أنه كان مسمار جحا وحجر الأساس الفرنسي الذي أدرجته في كل مفاوضاتها وجعلته تجارياً في العلن استخباراتياً ولوجستياً في السرّ، خاصة تركيزهم على ما يتعلق بالحبوب ونقلها من الجزائر لفرنسا بسعر السوق خلاف العنوان العام وهو استغلال المرجان في تلك المنطقة، وصار الباستيون والقمح الذي يتم تصديره منه أحد أهم وأبرز أسباب احتلال فرنسا للجزائر، ولقد كانت شركة إفريقيا الفرنسية هي صاحبة الامتياز التجاري بين ساحل المرجان ومرسيليا.

إذ قام نافتالي بوجناح ويوسف بكري وأخوه يعقوب بإنشاء شركة تجارية سنة (1201هـ/ 1786م) في الجزائر في عهد صالح باي، فهؤلاء اليهود الثلاثة من عائلتين من يهود ليفورنا ولدوا في الجزائر، وقد كان دور هذه الشركة هو دور الوسيط بين الأهالي والشركة الفرنسية صاحبة الامتياز، ففي سنة (1205هـ/ 1790م) أنشأت الشركة اليهودية وكالة لها في عنابة ومن عنابة مدّت نشاطاتها إلى كافة أنحاء شرق الجزائر وهي منطقة الحبوب الرئيسية وإلى تونس حتى أصبحت تحتكر شراء محاصيل الأهالي فتسلم جزء من مشترياتها للشركة الفرنسية وتتصرف في الباقي، وبعد الثورة الفرنسية بسنة واحدة أقرت الحكومة الفرنسية الجديدة معاهدات فرنسا مع الجزائر كما أقرت المعاهدة الخاصة بالباستيون، ففي سنة (1207هـ/ 1792م) تم إعلان قيام الجمهورية الفرنسية وفي سنة (1208هـ/ 1793م) أقرت حكومة الجمهورية معاهدات فرنسا مع الجزائر من جديد ما جعل فرنسا تحافظ

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص153.

على امتيازها في قضية الحبوب وأنها لفرنسا بسعر السوق كما بينا سابقًا، وهنا قررت الحكومة الفرنسية شراء أكبر كمية من الحبوب بسبب القحط العام الذي عم فرنسا، لكن اتضح للفرنسيين أن شركة إفريقيا الملكية كانت على وشك الإفلاس وغير قادرة على تنفيذ قرار الحكومة، فتقرر استبدالها بوكالة إفريقيا سنة (1209هـ/ 1794م) فورثت الوكالة منشآت الشركة في كل من القالة وعنابة والقل وسطورة وجيجل، لكن الشركة الجديدة لم تكن قادرة على تلبية حاجات فرنسا مثل سابقتها لذلك رخصت الحكومة الفرنسية للشركة اليهودية بإقامة وكالة لها في العاصمة الفرنسية، وهناك من باريس مدت الشركة اليهودية أنشطتها لمناطق مختلفة وصارت وكالة أفريقيا هي التي تدور في فلك الشركة اليهودية التي كان يحميها الباي حسين بوحنك باي قسنطينة، فانتشرت الشركة اليهودية بسبب معرفتها بعادات الجزائريين واستمالتها للباي وعلاقتها بفرنسا، وعلى ضوء ذلك صار اليهود يتدخلون سياسيًا، وكمثال تدخلوا لصالح الباي الوزناجي حين اختلف مع الداي ورفض تسليمه الدنوش[1]، فأمر الداي بإعدامه لكن تدخل نافتالي بوجناح وقدم قرضًا كبيراً للباي المعزول وتوسط لدى الداي فتم العفو عنه وعين بايا على قسنطينة بعدما كان بايا على التيطري، وعندما استقر في قسنطينة صار يقدم خدماته للشركة اليهودية، وبعد وصول الوزناجي لقسنطينة سنة (1209هـ/ 1794م) توجه إلى دار وكالة إفريقيا فأهان عامليها حتى من الأوروبيين، وبعدها توجه لقبيلة زردازة جنوب سكيكدة ليس لأنها لم تدفع الضريبة فحسب؛ بل لأنها منعت بيع الحبوب لليهود، فقتل الكثير من أهلها واستولى على حبوبها وشمعها وجلودها ثم عاد لقسنطينة وأعلن نفسه سمسار «الشركة اليهودية»، وبهذا الشكل جنا هو واليهود أرباحًا طائلة فكان يشتري الكيلة الواحدة ب 3 فرنكات ويبيعها لليهود ب 12 فرنك ليبيعوها في مارسيليا ب32 فرنك، وفي السنة التالية تخلى عن الاحتكار، لكن الوكالة الفرنسية ظلت تتلقى التهديدات

---

(1) المقصود من الدنوش هي تلك العوايد او الضرائب التي يجبيها البايات على سكان البايلك الخاضع له.

من قبل السكان الذين كان يحرضهم الباي حتى سحبت عمالها سنة (1210هـ/ 1795م) وفي نفس السنة قام بمنح الإسبان احتكار التجارة في جيجل والقل ولم تنفع شكاوى الشركة الإفريقية وباريس للداي في تأديب باي قسنطينة.

وسبب خلاف الداي الوزناجي مع فرنسا هو بسبب عدم دفع فرنسا لمبلغ 100 ألف فرنك لليهوديين بكري وبو جناح، ووصلت الأمور لحد لا يطاق، وحتى لا يقطع اليهود علاقتهم بفرنسا كان لا بد من التخلص من الباي، ففي سنة (1212هـ/ 1797م) وبعد عودته من حملة على الحنانشة أقدمُ الزبائن التجاريين لفرنسا هناك، تم مصادرة أمواله وممتلكاته وعين مكانه الحاج مصطفى إنجليز، وفي سنة (1213هـ/ 1798م) توفي الداي حسين وحل محله مصطفى باشا الخزناجي ابن أخيه، وبعد شهرين من توليه وقعت الحملة الفرنسية على مصر والتي اعتبرها نابليون بونابرت عملية تحرير، ومن باب جلب عطف سكان المغرب كان أول ما قام به بونابرت وهو في طريقه لمصر الهجوم على جزيرة مالطا وطرد منها فرسان القديس يوحنا الذين شاركوا في جميع الحملات الأوروبية على سواحل المغرب، كما قام نابليون بتحرير العبيد المسلمين الذين وجدهم عند فرسان مالطا وحرر العبيد المسلمين الذين وجدهم في ليفورنا وجنوة وأرسل إلى أتراك الجزائر يخبرهم بما فعل في مقابل عدم مساندتهم للعثمانيين، في هذه الأثناء أرسلت اسطنبول القبطان باشا يخبر الداي أن الباب العالي عازم على رد الاعتداء الفرنسي، وأن على الداي إلقاء القبض على القنصل الفرنسي وسائر الفرنسيين المقيمين في الجزائر، وأن عليكم سجنهم والمشاركة مع العثمانيين في القتال ومهاجمة كافة السفن الفرنسية، لكن بسبب مصالح الداي واليهود فلم يتخذ موقفاً مناسباً، لكنه أعلن الحرب على فرنسا في سنة (1213هـ/ 1798م) وهاجمت السفن الجزائرية السفن الفرنسية وخربت كل المصالح الفرنسية في شرق البلاد دون المساس بمصالح حكام الجزائر ولا مصالح اليهود، بل إن جزء من تمويلات جيش الحملة الفرنسية في مصر خرج من الجزائر على يد اليهود الأمر الذي دفع بارتفاع دين فرنسا تجاه اليهود حتى بلغ 15 مليون

فرنك أثناء الحملة على مصر، وهنا طالبت اسطنبول بطرد اليهود من الجزائر لكن ولصداقة الداي مع بوجناح لم ينفذ الطلب بل قام عام (1215هـ/ 1800م) بتعيين بو جناح أميناً للطائفة اليهودية في الجزائر، واستحوذت الشركة اليهودية على التجارة في شرق الجزائر، ولم تكن خزينة فرنسا قادرة على سداد ما عليها لليهود فقامت بتقديم السندات لليهود حتى وصلت قيمتها إلى 8 مليون فرنك في شكل سندات، وهنا ولأجل تحصيل أموالهم بذل اليهود جهوداً لإعادة العلاقات بين الجزائر وفرنسا فتم إجراء الاتصالات الأولى بين الممثل لنابليون واليهود انتهت بتوقيع اتفاق سنة (1215هـ/ 1800م) بين الطرفين، هذا الاتفاق أثار سخط الإنجليز الذين تدخلوا عند العثمانيين لإرغام أتراك الجزائر على الدخول في الحرب ضد فرنسا، وفي تلك الأثناء كان وفد جزائري في إسطنبول فأوقفه العثمانيون كما أوقفوا كل جزائري وحجزوا ممتلكاته على أراضيهم بسبب الاتفاق ثم تم إطلاق سراح الوفد.

في (1216هـ/ 1801م) عقدت معاهدة بين الجزائر مع فرنسا أوقفت الحرب بين البلدين وأوقفت أعمال القرصنة وأعادت امتيازات وكالة إفريقيا، وأعادت عتادها وسلعها التي استولى عليها الأتراك، كما تم إعفاؤها من ضريبة السنة الأولى، هذه الخطوات أثارت سخط العثمانيين، فهدد قبطان باشا العثمانيين داي الجزائر بقطع تزويد إيالة الجزائر بالجنود الأناضوليين ومهاجمة سفن البحرية الجزائرية وسجن قبطانها، لكن داي الجزائر استمر في تحسين علاقته بفرنسا فأطلق سراح جميع الأسرى المسيحيين وأطلق سراح السفن الإيطالية وقام بإعدام موظفيه الذين اشتكى منهم الفرنسيين، وأرسل داي الجزائر إلى نابليون سنة (1217هـ/ 1802م) رسالة يعدد له فيها إجراءاته التي اتخذها تلبية لرغبة فرنسا ومنها إصدار حكم الإعدام على الريس علي تاتا الذي تدخل القنصل الفرنسي في العفو عنه، أما فرنسا فقد حاولت إعادة تنظيم وكالة إفريقيا لكنها فشلت في الوقت الذي استطاع فيه اليهود إضافة نشاط جديد لتجارتهم وهو استغلال غابات بجاية واحتكار التجارة التي تتم مع الأهالي فيها في المقابل يدفع اليهود إتاوة كبيرة للداي، ورغم الاتفاق

لم يطبق نابليون ما وعد به فتدهورت علاقات الجزائر مع فرنسا ثم انقطعت سنة (1222هـ/ 1807م)، فاستولى الداي من جديد على منشآت فرنسا وطرد القنصل الفرنسي واستمر الحال حتى سقوط نابليون سنة (1230هـ/ 1815م).

هُزِم الفرنسيون أمام الإنجليز في مصر فتحولت إنجلترا لسيدة البحار كلها، فمنحت الجزائر إنجلترا حق صيد المرجان لمدة 10 سنوات مقابل 267 ألف فرنك سنوياً، لكن بعد سقوط نابليون أخذت فرنسا تستعيد نفوذها في الجزائر مجدداً، إذ قام اليهود بالتأثير بين علاقات الجزائر وإنجلترا، وحدث خلاف بين بكري وبوجناح مع التجار الإنجليز جعل الداي يطرد السفير الإنجليزي في (1217هـ/ 1802م) فلجأ اللورد نيلسون لقصف الجزائر سنة (1219هـ/ 1804م) مطالباً بإعادة القنصل فوراً، وهنا رفض الداي أولاً ثم وافق سنة (1221هـ/ 1806م)[1].

لقد كان سعي اليهود الحثيث لإعادة العلاقات بين الجزائر مع فرنسا وتنحية الإنجليز هو في سبيل تأمين ديونهم التي على فرنسا إذ لو استقر الإنجليز لن يجدوا من ذلك المال شيئاً.

وبعد سقوط نابليون سعت حكومة الملك لويس الثامن عشر إلى إعادة العلاقات مع الجزائر إلى ما كانت عليه قبل قطيعة (1222هـ/ 1807م)، فتم إرسال الفارس مينار إلى الجزائر فحصل على إقرار وتثبيت المعاهدة السابقة وكان ذلك عام (1229هـ/ 1814م)، وفي (1231هـ/ 1816م) وهي السنة التي قصف فيها الإنجليز الجزائر، وعينت فرنسا قنصلاً جديداً هو بيير دوفال لحل المشاكل العالقة ومنها مشكلة الديون، فجاء دوفال محملاً بهدايا للداي قيمتها 13 ألف فرنك، وحصل القنصل في السنة التالية على موافقة الداي علي خوجة على استعادة فرنسا الامتيازات التجارية الممنوحة لها وتطبيق معاهدة (1205هـ/ 1790م) المتعلقة بباستيون القالة لأن هذا الامتياز تم منحه للإنجليز عام (1222هـ/ 1807م)، وكان للإنجليز اهتمام أولي بإقامة قواعد عسكرية في الجزائر لكن بعد قصف الإنجليز للجزائر وضع أتراك

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص189 ـ 193.

الجزائر أياديهم على ممتلكات الإنجليز، قام دوفال بوضع أحد أصدقائه على رأس الشركة الفرنسية الجديدة في الجزائر التي لم تعمل لفترة طويلة (1233 ـ 1238هـ/ 1818–1822م) بل لعبت دوراً في قضية الديون التي كانت على فرنسا تجاه اليهوديين بكري وبو جناح والحبوب، ولم توفِ حكومة نابليون بديونها التي ترتبت عليها جراء الحبوب التي اشترتها من بوعكاز وبكري اليهوديين، فاشترط اليهوديان فوائد تسحب عليها فتصاعدت الديون حتى بلغت من إعلان بكري وبوجناح عام (1215هـ ـ1800م) مبلغ 8 مليون فرنك، هنا طالب الداي بتعويضات جراء الضرر الذي حصل له من إقامته لعلاقات تجارية مع فرنسا التي كانت تحارب وقتها الدولة العثمانية في مصر، وتمكن بكري وبوجناح من الحصول على دعم تاليران وزير الخارجية الفرنسي فاستلما مقدماً قدره 372 ألف فرنك دون علم الداي بذلك وبقيت المسألة على حالها، وعند مقتل نافتالي بوجناح صاحب النفوذ القوي في الجزائر وهروب بكري مع عائلته منها، وعندما سقط نابليون للمرة الثانية وبشكل نهائي تقدم الداي وبكري اليهودي إلى فرنسا في دفع الديون التي قدراها بمبلغ 24 مليون فرنك، وصرح الداي وقتها أن العلاقة بين اليهودي بكري والقنصل دوفال لا تخدم فرنسا ولا تخدم الجزائر، وطالب بكري بدفع ما على فرنسا من دين وهو 24 مليون فرنك وعرضت المسألة على لجنة من مجلس شؤون الدولة الفرنسية، وبذل محامي بكري وسعه في الدفاع عن موكله، لكن اللجنة الفرنسية لم تعترف إلا بـ7 ملايين فرنك دفعت فرنسا لبكري منها 4.5 مليون فرنك ووضعت 2، 5 مليون لدائني بكري، وكان الداي يعلن أنه من الدائنين لبكري لأن الجزء الأكبر من الحبوب التي زود بها اليهوديان فرنسا كانت من جهة الداي، فالداي يأخذ من الفلاحين ويبيع لليهوديين واليهوديان يبيعان لفرنسا، إذ كان الداي يشتري الكيلة ب 4 فرنك ويبيعها لليهوديين ب 12 فرنك ويبيعها اليهوديان لفرنسا ب32 فرنك، وعندما علم الداي حسين بخبر تسوية ديون بكري اغتاظ واتهم الحكومة الفرنسية بسوء النية وصب غضبه على القنصل دوفال وأنه أخذ رشوة من بكري وطلب من فرنسا تغيير القنصل فتم تجاهله، فقام الداي

بالاتفاق مع بكري باعتبار أن 2، 5 مليون فرنك الموجودين في صندوق الودائع يمثل دين الداي أما ديون الخواص فهي من ضمن 4، 5 مليون فرنك التي استلمها بكري وعلى أصحابها أن يتوجهوا البكري، وكتب الداي لملك فرنسا لكنه لم يجد رد فكلم الداي القنصل عن الديون وكلمه عن البناء الذي أقيم في القالة وتم وضع مدافع فيه وسلم كتاباً للملك الفرنسي، لكن الملك أجاب القنصل دون الداي وأبلغ القنصل بأنه لن يرد على الداي وإن أراد الداي شيئاً فلا يكلمه بل يكلم القنصل فلم يبلغ القنصل الداي بذلك وسكت، ولما جاءت ليلة العيد طلع القنصل الفرنسي لتهنئة الداي، ونظراً للخلاف الذي حصل بين الإنجليز والفرنسيين في التقدم بالتهنئة تم وضع ليلة العيد للفرنسيين ويوم العيد للإنجليز، فالتقى دوفال بالداي وهنأه بالعيد فسأل الداي عن الجواب فقال القنصل جاءني وهو كذا وكذا، فقال الداي لِمَ لمْ يجبني أنا؟ فقال له: ما أخبره به الملك الفرنسي، فغضب الداي وكانت بيده منشة ينش بها الذباب «مروحة» فضربه بها وشتم الملك ثم رجع القنصل لداره وسكت وكانت الحادثة سنة (1243هـ/ 1827م)، ووصل خبر الحادثة لفرنسا في وقت كان الرأي العام الفرنسي مستاءً من إجراءات حكومة فييل ومن طرد الحرس الوطني الفرنسي والعجز المفاجئ في الميزانية، وكانت هناك مظاهرات ونشطت المعارضة ضد الحكومة فجاء خبر حادثة المروحة وحاولت المعارضة استعمالها ضد الحكومة فتحركت الحكومة خطوة للأمام لاستخدام هذه الورقة، وطلبت حكومة فرنسا من الداي تقديم اعتذار للقنصل الفرنسي فرفض، فأعلنت حصار الجزائر إلى أن يحصل الملك الفرنسي على رغبته في معاقبة الجزائر وحماية التجارة الفرنسية.

بدأ الحصار في عام (1243هـ/ 1827م) وهنا رسالة الحاج أحمد باي إلى المسؤولين في عنابة وأن السلطة لم تكن تريد تصعيداً مع فرنسا، ودعت السلطة للتيقظ والانتباه ووجه رسالة إلى موظفيه بإحسان معاملة الفرنسيين قائلاً: ((أما الفرنصيص الذين في عنابة فإياكم ثم إياكم أن يتعدى عليهم أحد أو يضيع لهم شيء من مالهم، فإن أرادوا المقام في عنابة فعليهم أمان الله لا ينالهم مكروه، وإن

أرادوا الانتقال إلى بلادهم برضاهم وطواعيتهم فلا يمنعهم أحد أو يتعدى عليهم ويرفعون مالهم وأمتعتهم عن آخرها بحيث لا يضيع لهم شيء أصلاً، لكن إذا عزم أحد على السفر برضاه لا بد أن تأخذوا خط يده أنه ذهب طائعاً بماله لم يلحقه مكروه))، ورغم هذا غادر أعضاء القنصلية الفرنسية والرعايا الفرنسيين الجزائر عبر سفن بلادهم، وبعد أربعة شهور من الحصار الفرنسي وقعت معركة نافارين بين الرابطة الثلاثية إنجلترا روسيا فرنسا وأسطول الدولة العثمانية مع أساطيل ولاياتها، فاحتاج أسطول الرابطة الثلاثية أربع ساعات فقط في إغراق وتحطيم قطع الأسطول العثماني، وهنا أفلس أتراك الجزائر لأنهم كانوا يأملون بأن يعينهم العثمانيون على فرنسا، فذهب المعين والمعان في البحر كأن لم يكن.

وفي (1246هـ/ 1830م) وقبل أيام من انطلاق الغزو الفرنسي أرسل مارتينياك مبعوثاً للداي لأجل الاعتذار غير أن الداي رفض الاعتذار؛ بل قامت المدفعية التركية بضرب سفينة المبعوث الفرنسي[1].

وهكذا مما سبق تجد إصرار الفرنسيين نحو تحقيق أهدافهم فما كان امتياز تجاري لصيد المرجان قبل قرنين ونصف تحول لاحتلال كامل للبلاد لما يقارب 130 سنة، ولك أن تتساءل ما هي ردة فعل البايلربايات أو الباشاوات أو الرياس أو الدايات والبايات الحاكمون في الجزائر على بعد النظر الفرنسي هذا، فمنذ أول أيام الحكم العثماني على الجزائر تواجدت قواعد فرنسية متقدمة في الساحل الجزائري، بينما لا نجد أي قواعد متقدمة لأي غرض للعثمانيين أو ولاة الجزائر إطلاقاً، وفي نفس الوقت الذي ترى فيه إصرار فرنسا على الباستيون وحشره في كل معاهدة والتأكيد عليه في كل مفاوضة وتحصينه بالرجال والسلاح والبناء والمدافع، بقي الدايات والرياس على نمط واحد وهو القرصنة طوال ثلاثة قرون لا يجيدون غيرها أبداً، فسبب تواجدهم في الجزائر هو القرصنة والقرصنة فقط، ولم يطوروا أية أساليب أخرى لا داخلياً ولا خارجياً وبقيوا عليها حتى تلاشوا كأن لم يكونوا، بل

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص241 ـ 246.

حتى ذات البلاد التي في حكمهم وهم مسؤولون عنها لم يحصنوها ولم يعتنوا بها ففي الوقت الذي ترى فيه مسح الفرنسيين للشواطئ والمناطق تجد هؤلاء الدايات لا يقومون حتى بصيانة حصونهم وقلاعهم ومدافعهم.

وانظر لرفض الداي الصلح مع فرنسا رغم رغبة علماء الجزائر ورغم رسالة محمد علي باشا له ورسالة قبطان الإنجليز بل وحتى السلطان العثماني، ولقد اجتمع عليه علماء البلد وأمراؤها ورؤساء العساكر ترجوه قبول إجابة الفرنسيس إلى مطلوبهم فأبى، فلما بلغ ذلك حضرة والي مصر محمد علي باشا بعث إليه من رجاله من يحثه على إجابتهم في الصلح معهم، فتوجهوا إليه وخاطبوه في شأن ذلك، وكذلك خاطبه في ذلك أحد قبودان السفن الإنجليزية فلم يجبه، حتى إنه سافر إلى بلاد الإنجليز مراراً وكلما عاد من سفره يخاطبه في شأن الصلح وكل مرة يرده خائباً كغيره، وفي آخر الأمر حضر عبد الرحمن أفندي وكيل باش مفتش الترسانة بالأستانة العلية من طرف السدة العلية، فحجبه حسين باشا عن الناس فلم يعرف أحد الغرض الذي كان أرسل لأجله، ثم حضر وفد فرنسي طالباً الإجابة للصلح فرفض الداي ذلك، بل حين عادت سفينته رموها فتضررت كثيراً رغم أنه مرسول للصلح، ثم قدم خليل آغا وكيل الجزائر بأزمير لغرض الصلح فلم يتم إجابته أيضاً، وحين انهزمت قواته أمام الآلة الفرنسية جمع الناس للتشاور فأجابوه أنه هو السبب فيما جرى وحدث[1].

خامساً: خطوات فرنسا الاستراتيجية لاحتلال الجزائر

كانت مشاريع احتلال الجزائر قديمة كما بينا، فأولها مشروع الملك شارل التاسع وكان يهدف لتحويل الجزائر لنيابة فرنسية يحكمها أخوه هنري الثالث وظن أنه يستطيع أن ينال الجزائر بموافقة السلطان العثماني[2].

---

(1) كيف دخل الفرنسيون الجزائر وصف شاهد عيان، أحمد الجزائري، تقديم صلاح الدين المنجد، ص25 ـ 31.

(2) الحصار الفرنسي على الجزائر وموقف الدولة العثمانية، مذكرة لنيل الماجستير جامعة 8 ماي 1945، كيرواني ياسمين وعلاق خولة، ص30.

وهذا مشروع ديكارسي عام (1173هـ/ 1791م) من أهم المشاريع الاحتلالية والذي فشل بسبب ظروف فرنسا السياسية والاجتماعية التي حالت دون تأسيسه[1].

ولقد كان للأسرى الفرنسيين في الجزائر دور أيضاً في عمليات الاستطلاع على ثغرات النظام في الجزائر، فهذا الأسير فرانسوا فيليب دو لاماي كان ضابطاً محترفاً في الجيش الفرنسي وقع في أسر الجزائريين سنة (1213هـ/ 1799م) وأطلق سراحه بعد 16 شهراً وفرض عليه أثناء أسره في الجزائر ممارسة الخياطة، لكنه مع ذلك لم يمنعه هذا الأسر من استطلاع ثغرات وسلبيات النظام في الجزائر ورصد قدراته الدفاعية، فتبين له ضعف المدينة عسكرياً، فدعا لضرورة احتلالها لأن الأمر حسب رأيه لا يتطلب سوى قوة من 30 ـ 40 ألف محارب يستطيعون احتلال مدينة الجزائر في خلال 48 ساعة وهذا ما حدث فعلياً سنة (1245هـ/ 1830م)[2].

وكلام هذا الأسير يؤكده تقرير القنصل الأمريكي في تونس حول وضع دفاعات وتحصينات مدينة الجزائر لنفس السنة تقريباً (1213هـ/ 1799م) فيقول: ((أما مدينة الجزائر فلم تكن حصينة، فهي عرضة للسقوط في يد الأعداء سواء أتى الهجوم عليها من البر أو من البحر، فكان من السهولة بمكان عظيم إنزال الجيوش في الخليج على قاب قوسين من غربي المدينة، علما أن تلك الجيوش لن تجد أي صعوبة في استكشاف المدينة والإطلال عليها،...، كانت سرية مدفعية صغيرة إذا ما تمركزت على الهضبة الغربية كفيلة بالقضاء على القلعة دون عناء، فإن جنود الحامية العثمانيين الجائعين جوعاً شديداً، والمرابطين حول القلعة لن يكون لدفاعهم اعتبار يذكر))[3].

---

(1) أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، عمار هلال، ص37 نقلا عن مذكرة شهادة ماجستير بعنوان «الجهاد البحري في الجزائر العثمانية؟ زبارة سالم، جامعة ابن خلدون، ص84.

(2) الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا نموذجاً، د عميراوي حميده، ص23.

(3) الحملات الأمريكية على شمالي أفريقيا في القرن الـ18، لويس رايت وجوليا ماكليود، ترجمة محمد روحي البعلبكي، ص 88، 89.

أما نابليون فقد كان يخطط لاحتلال الجزائر إذ أرسل بعثة بوتان سنة (1223هـ/ 1808م) وهو ضابط هندسة مدنية فجاب سواحل الجزائر وفحص الدفاعات بعناية، وبحث عن أفضل موقع إنزال بحري واختار شبه جزيرة سيدي فرج وكانت تقاريره تلك هي التي استعملت في حملة احتلال الجزائر سنة (1246هـ-1830م)[1].

وسبقه في هذا الأمر القنصل الأمريكي شالر حين قال: ((إنه لمن الواضح أن جيشاً يمكنه النزول في خليج سيدي فرج الجميل دون أن يجد عقبات تذكر، ومن هناك يمكنه في مرحلة واحدة أن يصل إلى الهضاب التي تسيطر على موقع قصر الإمبراطور، وعندئذ سوف لا يجد عائقاً في طريقه نحو هذا الحصن والاستيلاء عليه بالقوة، وذلك إما بتسلق أسواره أو باستعمال الألغام،...، وإنزال قوات في سيدي فرج لا بد من أن يرافقه ظهور قوات بحرية في وسط الخليج للتمويه على العدو، وعقب ذلك تستسلم المدينة أو تأخذ عنوة بالقوة))[2].

أما الأسير تيدنا والذي كان خزناجي الباي محمد باشا الكبير باي الغرب صاحب حملة وهران ثم بعد خروجه من الجزائر صار موظفاً فرنسياً دبلوماسياً مرموقاً فكتب مذكرة هي حصيلة ذكرياته عن الجزائر بعنوان «نظرة على إيالة الجزائر» وجهها للوزير الفرنسي الشهير تاليران ذكر فيها أن حملة عسكرية مدبرة بأحسن تدبير ستجعلها سيدة البلد ولا تكلف شيئاً للحكومة، لأن كنز الداي والاستيلاء عليه يغطي كل المصاريف، واقترح إرسال جيش إلى تنس ثم محاصرة الجزائر[3].

وعن موقف الدولة العثمانية فقد قدم مترجم سفير فرنسا في إسطنبول الكونت

---

(1) أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، عمار هلال، ص37 نقلاً عن مذرة شهادة ماجستير بعنوان «الجهاد البحري في الجزائر العثمانية» زبارة سالم، جامعة ابن خلدون، ص85.

(2) مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة إسماعيل العربي، ص76 ـ 77.

(3) الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا نموذجا، د عميراوي حميده، ص40-40.

فيومينو سنة (1242هـ/ 1827م) لرئيس الكتاب مذكرة كتبها السفير الفرنسي مبيناً فيها وجوب تدخل الدولة العثمانية لتأديب والي الجزائر الذي أظهر عداءه للفرنسيين منذ مدة وقال فيها: «وحيث إن الداي قد زاد من تعدياته السابقة بتحقيره قنصل فرنسا في الجزائر، فإن جناب إمبراطور فرنسا اضطر لطلب ترضية علنية مهدداً بإعلان الحرب في حالة رفض طلبه، إلا أن طلبه قد رفض وعليه فإن الحرب محققة»، وكان السفير الفرنسي يعتمد في إعلان حكومته الحرب على أوجاق الجزائر على البند الحادي عشر من المعاهدة المعقودة بين الدولة العثمانية وفرنسا، وكان في ختام مذكرته يصرح بمحاصرة السفن الحربية الفرنسية مدينة الجزائر، وهذه المعاهدة وقعت (في 4 ربيع الأول سنة 1153 هـ الموافق 30 مارس 1740م)، وتنص المادة الحادية عشر فيها على التالي: ((عندما يرسي قراصنة الجزائر في موانئ الفرنسيين، فعلى هؤلاء أن يراعوهم ويقدموا لهم البارود والرصاص والأشرعة وسائر الآلات، وعلى الجزائريين ألا يغيروا على أسرى وأموال التجار الفرنسيين عندما يلاقونهم، وقد منعوا من ذلك عدة مرات في زمن عظمة جدنا المرحوم، ولكنهم لم يكفوا عن ذلك، وما زالوا على العدوان، ومع أن السلطة الهمايونية غير راضية عن ذلك فيجب إذن إعتاق الأسرى الفرنسيين إن وجدوا وإعادة أموالهم كاملة، وإذا تمادى القراصنة في عصيانهم واستمروا في عدوانهم ووقع إعلامنا من طرف السعادة «ملك فرنسا» فإنه يجب عزل والي الجزائر أيّاً كان، ويقع بعدها دفع التعويضات عن الآلات المغار عليها، وإذا لم يمتثلوا لأمري الشريف السلطاني مع تنبيههم لذلك، فعلى ملك فرنسا إذا ما وصلوا إلى الموانئ الفرنسية أن يرفض قبولهم بموانئه وقلاعه، كما وأن الوسائل التي يستعملها لمعاقبتهم سوف لن تمس بسوء هذه المعاهدة، وذلك تماشياً مع الحكم الشريف الصادر زمن أجدادنا والذي ما زلنا متمسكين به وواعدين ملك فرنسا بتأييد شكاياته أو التعبير عن ارتياحه فيما يتعلق بهذا الأمر))[1].

---

(1) السياسة الفرنسية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، آرجمنت كوران، ترجمة. عبد الجليل التميمي، ص39 وهامش نفس الصفحة.

يقول القنصل الأمريكي في الجزائر شالر في مذكراته: ((والمعروف أن علاقات فرنسا في الإيالة إذا لم تكن ودية فقد كانت أكثر استجابة لمصالحها من علاقات الجزائر بأي دولة أخرى، فإن فرنسا كانت أول دولة أوروبية تعقد معاهدة مع الباب العالي، كما كانت أول دولة توقف القرصنة الجزائرية عند حدها بمعاقبة اعتداءاتهم، وبذلك كله تركت في نفوس البربر آثاراً عميقة وملائمة للسياسة الفرنسية، وقد كان الرأي السائد عند الجزائريين هو أنه يجب عليهم أن يمتنعوا في جميع الأحوال عن إثارة أعمال العدوان مع فرنسا))[1].

وأنت تقرأ ما فات لتدرك أن تسليم الجزائر للاحتلال الفرنسي تم عبر يدين اثنتين هما يد السلاطين العثمانيين واتفاقيات الامتيازات ويد الدايات الحاكمين في الجزائر وسوء سياستهم الخارجية وعلاقاتهم الدبلوماسية القائمة على عقلية قرصان لا عقلية مختص بالعلاقات والشؤون الخارجية «فهذه القرصنة كانت منذ سنة (987هـ/ 1580م) حركة منظمة تميز حكم الجزائر وبنيته وعقليته[2]»، لذلك فلا تتعجب أن عقلية القرصان الذي لا ينظر إلا للمكاسب الآنية الوقتية هي العقلية السائدة، فلا بعد نظر ولا أهداف استراتيجية ولا رؤى مستقبلية ولا تخطيط بعيد المدى.

لقد انتهت القرصنة بقرار أوروبي سنة (1230هـ/ 1815م) ومنعت وحرم استعباد الأوروبيين، ورغم التحذيرات والإنذارات المرسلة من اسطنبول للجزائر ظلت عقلية القرصنة هي العقلية المتحكمة، وادعوا أن القرصنة هي من سيجلب عليهم الدخل لدفع رواتب الانكشارية على الرغم أن أموال الضرائب كانت تغطي الرواتب لسنوات، إن وراء هذا التصلب والعناد مشكلة البنى الذهنية، فقد كان للقرصنة دور رمزي في بناء طابع الدولة، فهي عنصر تأسيسي ومبدأ تبريري رافق مسيرة الدولة

---

(1) مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 ـ 1824، ترجمة إسماعيل العربي، ص131.

(2) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص70.

الجزائرية العثمانية على الدوام، وكان يشيد به كتاب الحوليات والأناشيد الحربية في تمجيد الجزائر باسم «دار الجهاد»، ومع الزمن أصبحت عادة متجذرة لا يمكن تركها، وإن كان كل شيء يُدينها ويحكم عليها بالزوال في هذا العصر الجديد[1].

لقد انطلقت الحملة الفرنسية بعد آخر وساطة عثمانية فتجمع الناس على الأرصفة ليشاهدوا السفن الفرنسية وهي تتجه نحو الغرب إلى سيدي فرج، بينما اكتفت المدفعية التركية ببعض القذائف فجرحت 5 فرنسيين فقط، وتفاجأ الفرنسيون بعدم وجود مقاومة حقيقية في سيدي فرج فتمكنوا من إنزال قواتهم وعتادهم بسهولة تامة، أما داي الجزائر فقد كان يعلم بخبر الحملة منذ ستة أشهر وكان يعلم أن الإنزال الفرنسي سيكون في سيدي فرج لكنه لم يقم بعمل أي تحصينات في سيدي فرج إطلاقاً لتصوره القاصر أن الفرنسيين لن يقوموا بحملة برية[2].

يقول حمدان خوجة: ((في سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تحفر أي خنادق ولم يكن سوى 12 مدفع فقط أحضرها الآغا السابق يحيى آغا، وفي اليوم الذي نزل فيه المارشال دوبورمون لم يكن تحت تصرف الآغا سوى 300 فارس، وباي قسنطينة لم يكن معه إلا عدد قليل من الجنود ولم يكن مستعداً للقتال وباي التيطري كان في المدية ولم يصل إلا بعد أيام من إنزال فرنسا))[3]، أما إبراهيم آغا صهر الداي والمكلف على المنطقة فكما يقول الزهار ((أنه كان مثله مثل الحمار لا يعرف إلا الأكل والنكاح ولم يعرف أي تكتيك عسكري ولم يعر أي أمر ولم يتخذ أي تدابير))[4].

لقد نزلت الفرقة الأولى الفرنسية للبر على ضوء القمر وخلال ساعات تمركز الجزء الأكبر منها دون إطلاق طلقة واحدة من قبل الأتراك، وكان عدد القوات

---

(1) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص303 ـ 304.

(2) تاريخ الجزائر المعاصرة، جوليان، ص52.

(3) المرآة، حمدان خوجة، ص190 ـ 191.

(4) مذكرات الزهار، أحمد الشريف الزهار، ص163

التركية كبير مقارنة بالقوات الفرنسية إذ وصل عدد المقاتلين تحت تصرف الداي 85 الف لكنها سيئة التسليح سيئة التنظيم سيئة الإدارة، أما إبراهيم آغا وهو قائد الجيوش فكان يريد قتال الفرنسيين بلا جيش ولا ذخيرة ولا مدافع ولا مؤن ولا شعير للخيل وبلا أي تنظيم وكان يطلب الإمدادات من الداي، أما المدفعية التركية فكانت بالية عتيقة والجيش بلا انسجام وفي معركة اسطاوالي وهي المعركة الوحيدة قبل تسليم الجزائر فقد كانت أشبه برفسة ميت هرب الآغا إبراهيم تاركـًا معسكره كما هو بكل شيء فيه من الخيام والآلات الموسيقية والأعلام، يقول حمدان خوجة: ((لم تكن لدى إبراهيم آغا خطة انسحاب فتشتت كامل جيشه ودخل الفرنسيون معسكره ووجدوا الأسلحة والثياب والزرابي والخيم والمدافع بل حتى الأغنام والجمال))، أما الزهار فيقول: ((لو شاء النصارى وقتها أن يدخلوا الجزائر في ذلك اليوم لم يمنعهم أحد، لكنهم يقرؤون العواقب))، وكان الداي والبايات لا يثقون بضباطهم الأتراك يقول الزهار: ((إنما كان خوفهم يومئذ من الأتراك))، وهؤلاء القادة الأتراك لم يكن عندهم ثقة في مقاتلي القبائل فلم يعطوهم المؤونة والبارود بشكل كافٍ وقالوا لهم لو أعطيناكم ستأخذونه لتخزنوه في بلادكم، فتصور جبهة بهذا الشكل في مقابل تنظيم فرنسي محكم كان أول ما عملوه عند وصول اسطاوالي هو ربط اسطاوالي بسيدي فرج عبر التجلراف[1].

وما إن سقطت قلعة الإمبراطور حتى وقع الداي بين خيارين هما القتال حتى الموت أو الاستسلام بعدما كان خياره سابقـًا الاعتذار فقط فاختار الأتراك الاستسلام وتركوا البلاد والعباد في الجزائر لمصيرها.

وحين سارت الوحدات الفرنسية في مدينة الجزائر كانت دكاكين التجار الجزائريين مفتوحة والرجال الأشداء الجالسون في المقاهي قد استمروا في احتساء القهوة وتدخين غليونات المياه فكان ذلك بمثابة انتهاء عصر لا يأبه به أحد[2].

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص253 ـ 257.

(2) الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبد القادر زبادية، ص199 ـ 130.

فانظر كيف كان الهدف قبل قرنين ونصف استثمار باستيون ثم تحول للاستيلاء على كامل البلاد.

سادساً: الضرائب العثمانية في الجزائر

إيالة الجزائر لم تدخل فترة التنظيمات العثمانية لأن احتلالها الفرنسي تم سنة (1246هـ/ 1830م)، وحين تتأمل ترتيب الحكومة التركية وتركيبها في الجزائر تجد وظيفتها جمع المال وترتيب المال وحفظ المال والحربية، أما التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وغيرها فهذه من مسؤولية المجتمع، فلا تعليم ولا خدمات ولا أي شيء من هذا الباب إنما فقط الضرائب وجبايتها، وبالتالي سيكون التركيز على قضية الضرائب العثمانية ولن يختلف الوضع في الجزائر عما تم استعراضه في الشام ومصر.

أ ـ **العشور**: وهو ما يؤخذ من الأراضي، وأضاف عليه الأتراك شباكين من التبن عن كل زويجة جابذة «محراث يجره ثوران» لمزارع الباشا بينما يدفع الذين يقطنون أراضي المونة 4 شبكات للباي.

ب ـ **المونة**: المؤونة وهي نوع آخر من العشور على نوع آخر من الأراضي تسلم لدار المونة لحساب الباي، وهي تفرض على القبائل التي لها استقلال ذاتي فتقدم ما قيمته 500 ريال بوجو «فرنسي» من التبن والزيتون والأغنام والفضة.

ج ـ **الغرامة**: إضافة إلى ما تدفعه قبائل الرعية من عشور فإنها تخضع للغرامة أو السخرة، وتقسم هذه القبائل من غير الأتراك والكراغلة والأجواد والمرابطين والأشراف وموظفي المخزن إلى قبائل «الغرم» وقبائل «السخر»، وتكون السخرة عادة في أراضي البايليك[1] أما الغرامة فهي ضريبة تدفع نقدية أو عينية وتكون نوعان: «ثابتة ومتحولة» في فصلي «الصيف والشتاء»، والصيفية تدفع «نقداً وعيناً»، أما الشتوية تدفع نقداً فقط.

والغرامة المتحولة تكون مثل ضيفة الباي أو الدنوش ويحدد الباي قيمتها سنوياً حسب أهمية القبيلة ومحاصيلها ويدفع جزء منها صيفاً وجزء يدفع شتاء.

---

(1) مصطلح البايلك في الجزائر يقصد به حكومة الباي وإدارته، أشبه بمحافظة أو ولاية.

د ـ **ضريبة القبائل الرحل**: وهي حصة تؤخذ من القبائل الرحل لقاء ترحالهم في البلاد.

هـ ـ **ضريبة حق الرعي**: إذ يمر سنوياً قائد شط الشيح على القبائل ليأخذ من كل مالك قطيع خروفاً سميناً باسم حق الرعي.

و ـ **ضريبة باسم قائد الجبال**: وهي عن كل أجنبي عن القبيلة ويقيم فيها ويكون ليس خماساً ولا راعياً بين 3.6 و7.2 فرنك.

ز ـ **ضريبة تسمى غرامة سكان المدن الصحراوية**: وهي ضريبة يخضع لها سكان تلك المناطق وهي ضريبة عينية وتتكون من (كسوة امرأة) وفليج ونسيج خيام.

ح ـ **ضريبة اليوباشي**: وهي الغرامة التي يدفعها الغرباء عن القبائل التي يزرعون أراضي في اقليمها وقيمتها حوالي 6.3 فرنك.

ط ـ **ضريبة الضيافة**: وهي في المدن وهي مخصوصة بالباي تدفعها المدن الصغيرة، وضيافة دار السلطان وهي تعطى للآغا.

ك ـ **ضريبة الحرفيين**: وهي ما تدفعه الجماعات الحرفية في المدن وطوائف اليهود والنصارى وبني ميزاب والدكاكين والحانات، فمثلاً إذا كانت الحانة ملكاً للدولة يدفع إيجار شهري ومبلغ 6 فرنكات عن كل برميل خمر يبيعه.

ل ـ **ضريبة الدعارة**: وهي ما يأخذه المزوار (الصوباشي) عن بيوت الدعارة والعاهرات، وقد بلغت في مدينة الجزائر وحدها مبلغ 24 ألف فرنك [1]، والمزوار هو قائد القصبة وهو مكلف بتفتيش العاهرات ومراقبتهن حتى يقمن بدفع مبلغ مالي له كل شهر قمري حتى يسمح لهن بالقيام بعملهن بين الأهالي أو الجنود الأتراك، أما إذا ارتبطن بالأتراك فقط فيتم إعفاؤهنّ من دفع المبلغ وإن وجدت مسلمة منهن مع نصراني يتم إعدامها فوراً من قبل المزوار [2].

م ـ **ضريبة انتقال**: وهي إذا أراد فرد من هذه المنطقة أن ينتقل منها يذهب مع أحد شيوخ المخزن إلى برج سباو ويأخذ رخصة من قائد البرج مقابل حق معلوم يدفعه

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص350.

(2) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص289 و298.

له، أما القبائل الخاضعة في هذه المنطقة فلا تسلم لها الرخصة إلا بموافقة آغا العرب فيستلزم ذلك الذهاب سنوياً لمدينة الجزائر للحصول على رخصة لأن آغا العرب يقيم في مدينة الجزائر.

ن ـ ضرائب تجارية: يدفع التجار الذين يتوجهون للجزائر عبر المدية رسماً جمركياً محدداً ب 1 محبوب «نوع من العملات» عن كل حمولة بغل، و1 بوجو «نوع من العملات» عن كل حمولة حمار، فيستلم الذي على باب المدينة الرسوم ويأخذ التاجر تذكرة، لكن الأتراك والانكشارية والكراغلة والصبايحية والمخزن معفيين عن هذا المكس.

س ـ ضرائب أخرى: يوجد مكوس عن السلع التي تدخل الأسواق من أي مكان، فمثلاً يأخذ الباي مكساً بمقدار «نصف الثُّمُن» من الصاع عن الحبوب ورطلاً عن حمولة البغل من الصابون و3 طاسات عن حمولة بغل من الزيت، والطاسة = 2 لتر تقريباً أما باقي السلع فلا تفرض عليها ضرائب.

ع ـ احتكار الصوف والجلود: يوجد احتكار للصوف والجلود من قبل الباي فالأبقار والجمال التي تذبح في مدينة الجزائر تعود جلودها للبايليك لعمل السروج التي يستعملها الجنود، وجلود الأغنام التي تذبح فيها تكون للجنود، ويقوم خوجة الجلود الذي يقدم مبلغاً معيناً كل شهر للبايليك باحتكار تجارة الجلود في الأرياف حيث يجبر سكان الأرياف على تقديم الجلود له، وفي نفس الوقت إن احتاج سكان الأرياف لجلودهم يقومون هم بشرائها مجدداً منه وهو الذي يبيع هذه المادة للمؤسسة الفرنسية في مدينة الجزائر.

ف ـ الجمارك: هناك الرسوم الجمركية الخاصة بالموانئ، والغريب أنه في القرن الثامن عشر الميلادي كان اليهود والنصارى يدفعون 12٪ أما الأهالي فيدفعون 5٪، لكن قام الأتراك لاحقاً بمساواة النصارى بالأهالي[1].

ومن خلال نظام كهذا همه الوحيد فقط جباية الضرائب بأي وجه كان وبأي طريقة أتت سيعيش الناس فيه في شظف عيش منقطع النظير.

---

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص347 ـ 351.

فيصف بارادای فلاحي مدينة الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي بالتعساء، إذ كانوا ينامون في قرابى مفردها قربة ولا يأكلون إلا الشعير ولا يعرفون اللحم أبداً، أما التين والزبيب بالنسبة لهم فهو طعام جيد لا يجدونه بسهولة، وأطفالهم يظلون عراة حتى سن 10 سنوات وآباؤهم حفاة دائماً، ونساؤهم يستعملن أساور قرن الجاموس أو قطع زجاج يعلقنها في أعناقهن ولا يعرفون المصابيح بل يستعملون الحطب(1).

ومع هذه الضرائب إلا أنه لم يكن للعثمانيين أي دور في تطوير البنية التحتية، فبالرغم من اهتمام هذه السلطة بالبحر، فلا نجد لها أثراً في بناء الموانئ الصالحة للتجارة، وكان ميناء الجزائر هو الميناء الوحيد الصالح للتجارة في حين كانت باقي الموانئ مهملة، ورغم أن الاهتمام بميناء الجزائر بدأ منذ أيام خير الدين لكن كان الهدف من الاهتمام هو إيجاد مرسى لسفن القرصنة، ولو استثمر العثمانيون الأموال التي كانت تدرها القرصنة في مجالات الاقتصاد المحلي المختلفة لتحسنت أوضاع الجزائر، لكن فضل العثمانيون استغلالها لصالحهم الفردي والشخصي(2).

لقد أعفى العثمانيون العلماء والمرابطين وبعض القبائل التي دخلت في طاعتهم من الضريبة وأطلقوا عليها اسم «مخزن»، بينما القبائل التي قاومتهم ولم تخضع لهم إلا بالقوة أطلقوا عليها اسم «رعية»، وهكذا يمكن القول بأن العثمانيين طبقوا على الجزائر قواعد الحرب الإسلامية التي تطبق في الواقع على بلد غير إسلامي بعد فتحه(3).

وكان باي معسكر محمد باشا الكبير يتشارك هو وقاضي معسكر الهجوم على كل ثري في أي دوار «محل» فكان يهجم عليه ليبتز منه المال حتى لو بالضرب ثم يتقاسم مع الباشا هذا المبلغ، والباي محمد الكبير نفسه كان يأخذ نصف دية المقتول

(1) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص390.

(2) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. حنيف هلايلي، ص151 ـ 152.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص211.

ويفرح إن قبل ذوي القتيل الدية لأن له معلوما منها وكان هذا الباي لا يتحرج في أخذ نساء الدواوير التي لا تدفع الضرائب(1).

ولننقل ها هنا قصة أخذ الضرائب من شيوخ العرب في الجزائر كما رواه القنصل الأمريكي شالر فيقول: ((يوجد احتفال آخر يقام في الربيع، ويدل على مدى غطرسة ادعاء الأتراك الغزاة المحتلين، وفي هذه المناسبة يخرج الخزناجي بوصفه مساعد الداي وينصب سراقه ويضرب معسكره خارج أسوار المدينة عند بابها الشرقي، وعلى باب هذا السرادق ينصب اثنين من ذيول الخيل الثلاثة التي ترمز إلى سلطانه، وعندئذ يتقدم آغا يمثل أحد شيوخ العرب أمام الخزناجي ليقدم إليه في ضعف ومذلة تحيات الشيخ، وعلى الفور يصدر إليه الخزناجي أمراً بأن يقدم له 100 شاه لإمتاع جنوده، وعندما تصل رؤوس الغنم يقوم هو بنفسه بذبح رأس واحدة لتطبخ وتقدم على مائدة سعادته، وهذه المواشي تقدم فوراً، وأما غيرها من المؤن مثل الدجاج والبيض والكسكس الخ، فتطلب من شيوخ العرب الذين يسارعون إلى الطاعة ويقدمون كل ما يطلب إليهم دون أن يرتفع صوت منهم بالشكوى أو الاحتجاج، وبعد ذلك يصدر الأمر إلى شيخ العرب في المنطقة ليدفع مبلغاً من المال يأخذه الخزناجي لدفع مرتبات الجيش، ولكن الشيخ العربي يختلق الأعذار أمام هذا الطلب ويترجى محتجاً بفقر السكان وبمختلف الكوارث التي حلت بمنطقته والتي تجعل من المستحيل أن يدفع السكان المبلغ الضخم الذي يطالب به سعادة الخزناجي، وذلك على الرغم من حسن نيتهم وقبولهم للطاعة، وعندها يبدي الخزناجي أعراض غضب جارف ويهدد بقطع رأس شيخ العرب في عين المكان، ثم ينتهي الأمر بأن يصدر أمره بأن يقيد بالسلاسل ويجلد حتى يعلن استعداده لدفع المبلغ المطلوب، وبعد صدور الأمر يبدأ الاستعداد لتنفيذه، وعندها يبدي الشيخ العربي ما يدل على الاستسلام والرضوخ ويعلن استعداده لدفع مبلغ أقل أهمية،

(1) الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا نموذجاً، عميراوي حميده، ص77-78 وص 85.

ولكنه نظراً لأن كل تضرعاته لا تجدي شيئًا، فسيتقدم شيوخ القبلية لينقذوه من ورطته ويتعاونون معه لإكمال المبلغ، وحينها يؤتى بالمبلغ كاملاً ويوضع عند أقدام الخزنجي الذي يصطنع بعد ذلك مظهراً من اللين واللطف ويقدم يده لشيخ العرب ليقوم بتقبيلها، ويدعوه بالصديق الحميم ويقربه ويجلسه بجنبه ويقدم إليه فنجانًا من القهوة اللذيذة الطعم، وبذلك تنتهي هذه المهزلة التي تمثل بأمانة علاقات الشعب الجزائري بحكومة الأتراك الجزائرية))[1].

سابعًا: نشأة الكراغلة في الجزائر

إن القوة البحرية في الجزائر كانت مؤلفة من البحارة الأتراك القادمين من الأناضول «لوند»، ونظراً للحاجة لقوة برية فقد تأسست قوة انكشارية قوامها 6000 جندي على نفس نمط الانكشارية التركية، وكان قوامها من الشباب القادمين من الأناضول الغربية وليس من المسيحيين الصغار كما الحال في الدولة العثمانية، وكان لآغا الانكشارية في الجزائر ممثلين في كل من «أنطاليه وأزمير وإسطنبول» تأخذ الشباب وينتسبون في سرية للتدريب مدة 3 سنوات ويرسل للجزائر[2]، بل بلغ الأمر ببعض انكشارية الجزائر أن يجمع بعض المال وأن يشتري بعض الألبسة الفاخرة ويذهب لبلاده ويأخذ معه جماعة من قريته ويعود بهم للجزائر ليسجلهم في الدفتر[3].

والأصل في الانكشارية هو العزوبية بل عليها التشجيع بطرق مختلفة بمعنى «لا يتزوج الانكشاري»، وإن أراد الزواج فهو يطلب رخصة، وإن تم منحه الرخصة يحرم من طعام الثكنة، لذلك كان تشجيع الدولة العثمانية للعزوبية في الانكشارية إضافة أنهم كمجندين فاسدين أخلاقيًا، إذ كان الانكشاري يصل الجزائر شابًا مراهقًا ليس أمامه إلا حياة الجندية فقامت الدولة العثمانية بتشجيعه على حياة

(1) مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة إسمايل العربي، ص68 ـ 69.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص868 ـ 869.

(3) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص311 ـ 312.

المجون عن طريق توفير البغايا له لإمتاعه جنسيًا، فقد كانت الدولة التركية في الجزائر تغري المجندين الجدد من الأتراك بالحضور إلى الجزائر حيث يباح لهم التمتع بحياة داعرة لا رادع فيها، ومن أجل ذلك انتشر البغاء في الجزائر واتخذ شكلاً رسميًا ولزم على السلطة تنظيم العمل، فعينت موظف سامي خاص اسمه «المزور» أو «المزوار» ينظم عمل البغايا وله سلطة مطلقة على العاهرات، فيقوم بتسجيل الفتاة التي تتجه لهذا العمل في سجل خاص وبموجبه تنفصل هذه العاهرة عن أسرتها وتصبح ملكًا للانكشاريين الذين كانوا يستأجرون غرفًا في الفنادق لممارسة الزنا[1]، وإذا أرادت هذه الفتاة من الأهالي أن تصبح «عاهرة» فما عليها سوى تسجيل اسمها في سجلات المزوار أو المزوَر «الصوباشي» وليس لوالديها حق عليها إذ تصبح بذلك امرأة الجنود ولا يمكنها أن تتعامل مع الأهالي إلا بإذن المزوار أو المزور، وحين يجمع الانكشاريون المال يستأجرون غرفة في فندق وفيها يستقبلون العاهرات، وحسب هايدو الأسباني في القرن السابع عشر الميلادي الذي يقول: إن هؤلاء البغايا كان عددهن كبير في مدينة الجزائر، والأمر نفسه تشهده المدن الجزائرية الأخرى كقسنطينة فتم تخصيص حي خاص لهؤلاء النسوة داخل المدينة لا يسمح للزبون بدخوله إلا عند تقديم طلبه إلى المزوار فيحدد فيه السعر الذي سيدفعه واليوم الذي يرغب أن يمارس فيه[2].

فحرفة البغاء حرفة رسمية يجبي منها المزوار ضرائبًا يذهب جزء منها لخزينة الدولة والباقي يحتفظ به، وحسب الرحالة شو بلغت قيمة هذه الضرائب عن سنة مالية مبلغ 24 ألف فرنك، وبذلك كانت المومس تساهم بشكل رسمي في إيرادات الخزينة العامة وإذا تأخرت المومس عن سداد ما عليها وتقديم هديتها الشهرية

---

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 133 ـ 134.

(2) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 134.

للمزوار يتم جلدها بأمر المزوار من 500-700 جلدة[1]، وقد كان للبغايا زمن العثمانيين رابطة حرفية تمثلهم لها أنظمتها الخاصة[2].

أما اللواط بالأطفال وكثيراً ما كان الانكشارية يلجؤون للأطفال، فقد كانوا يأخذون الطفل للثكنة ليكون في متناول العسكر، وهذه الثكنات هي مناطق حرة لا تستطيع الحكومة دخولها أو إذا تمكن الانكشاري من غلام فإنه يدخله إلى أقرب بيت يهودي فيفعل فيه ما أراد دون أن يقلقه أحد[3]، لكن الانكشاري لم يكتف بهذا فحسب بل مارس الاعتداءات الجنسية على النساء في البيوت وهي عادة معروفة عن الانكشاري في كل مكان، فمثلاً أحد العمال في مدينة اسكدار تقدم بشكوى للباب العالي لقيام انكشاريين من الجزائر بخطف زوجته، وهناك مغامرة شعرية لإنكشاري في الجزائر دخل هو وأصحابه بيت أحدهم فضربوه واجتمعوا على زوجته فتناوبوا عليها وفق قصيدته وكانوا خمسة عشر رجلاً، فهذه الأفعال كانت كثيراً ما تسبب ثورات ضد الانكشارية، ففي قسنطينة سنة (975هـ/ 1567م) قام خمسة من الانكشارية بالاعتداء على فتاة جميلة، فتدخل السكان وقتلوهم فهرب الانكشاريون واعتصموا بالقصبة لحين وصول إمدادات من الجزائر، وبمساعدة فرسان الذواودة تمكنوا من الخروج مرة أخرى إلى المدينة ليعيثوا فيها فساداً انتقامـاً لمقتل صاحبهم، فقام محمد باشا باعتقال الأهالي وأسر المنتفضين عليه وباعهم رجالاً ونساء وأطفالاً وصادر أملاكهم وبيوتهم، فهرب من استطاع منهم الهرب إلى طرابلس ومنها انتقلوا لإسطنبول وقدموا شكواهم للسلطان فقرر تحرير الأسرى وإعادة الأملاك وعزل محمد باشا[4]، وتكررت نفس الحالة مجدداً في سنة

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص134.

(2) حركات العامة الدمشقية في القرنين 18 ـ 19، عبدالله حنا، ص36.

(3) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص 313.

(4) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد ص90 والانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص135.

(1052هـ/ 1642م) وكانت الفتاة من أسرة عبد المؤمن ما تسبب في صراع دام بين الأسرة والانكشارية. انتهى بتدخل أعيان المدينة على رأسهم شيخ الفكون وكان منصبه شيخ الإسلام وشيخ البلد، وهذا التهافت على الحرمات لم يكن من صغار الانكشارية فحسب بل إن البايات والدايات وكبار موظفي الدولة عملوا نفس الأمر، فمثلاً كان الداي إبراهيم ت (1122هـ/ 1710م) مولعـاً بمعاشرة النساء الجميلات ويترصد غياب أزواجهن ويأتي بيوتهن خلسة في الليل ويعطي للحراس والجنود المال لإسكاتهم[1].

واشتهر الانكشارية باللواط وبرغم توفر الدعارة إلا أن الانكشارية فضلوا عليها اللواط ومعاشرة الصبية النصارى الوسيمين الذين يشترونهم من سوق النخاسة ويفعلون فيهم وأحيانـاً يفعلون في أولاد اليهود والأهالي إما بالإغواء أو الخطف، بل بلغ التولع بالانكشارية في المردان أن صاروا يكتبون فيهم الأشعار ويغنون الأغنيات، فالانكشاري إذا وجد طفلاً حمله للثكنة إما برفق أو بالقوة، فيجتمعون عليه هو ورفاقه في الثكنة، والثكنات محصنة حتى من السلطة فلا يستطيع أحد دخولها، بل إن الدولة العثمانية كانت تشجعهم على اللواط بين العسكر لإبعادهم عن الزواج والاستقرار الاجتماعي، فهذه الإباحية السدومية التي رسختها الدولة العثمانية كما ذكرنا سابقـاً جعلت الانكشاري لا يخجل من ممارستها، فعلى سبيل المثال الأغنية التي غناها الانكشاري السابق حين تناوب وأصحابه الخمسة عشر على الاعتداء على المرأة في بيتها بعد ضرب زوجها لم يذكر اسمه فيها، بينما إن كان الموضوع قضية لواط فالانكشاري لا يتورع عن ذكر ذلك، ولتعلم أن اللواط لم يكن مختص بالانكشاري أو التركي الأعزب ولا على العسكريين، بل انتشرت بين كبار موظفي الدولة حيث يذكر تاسي الفرنسي أن شابـاً برتغاليـاً عمره 18 عامـاً طعن سيده التركي لأنه حاول الاعتداء عليه، بل إن جميع الموظفين الساميين كانوا يملكون عبيداً من النصارى ويختارون الأصغر والأجمل ويمارسون معهم

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 136.

الجنس، وحتى الموالين للأتراك من العرب ذكروا هذا، فهنا الشيخ الورثيلاني الذي يوالي بايات قسنطينة بقوة عاب على عساكرهم فساد الأخلاق وذكر منها الزنا واللواط والخمور، أما أولاد البايات فقد عاثوا فساداً وسكراً وعربدة واعتداء على حرمات النساء، فمنهم حسونة ابن باي قسنطينة حسين بوحنك، ومنهم الشاب علي ابن الباي انجليز باي قسنطينة، ومنهم محمود ابن تشاكر باي الذي بالرغم مما فعله عينه أبوه قائداً للعواسي وهو تشكيل قبلي[1].

ولا يتوقف الأمر على ما فات فتعامل الانكشارية مع الأهالي في غاية الوضاعة، وعلى الرغم أنه بشهادة الرحالة أن الانكشاري يأتي من طبقة من أحط طبقات المجتمع في تركيا وأقذرها وحثالتها إلا أنه يتعامل مع الأهالي في الجزائر من حين وصوله بفوقية، فلا يرضى مناداته إلا بأفندي أو عظمتكم، وأبسط انكشاري كان يخيف الأهالي والسبب القوانين التي منحت له فجعلته لا يعاقب مهما فعل، وعلى سبيل المثال لو حصل عراك بين انكشاري وأحد الأهالي وقام الشخص بضرب الانكشاري فإن يد الشخص تقطع، أما إن قتل أحد الأهالي إنكشاريا فإن جزاؤه أن يقتل بالحرق حياً أو بالخازوق أو تقطيعه حياً، ولقد كان طباخي الانكشارية يسيرون بالسواطير الكبيرة في الطرقات يخيفون الناس ويتوجهون للدكاكين لأخذ ما أرادوا بلا ثمن لأن من عارضهم يموت[2].

فالانكشارية هم الأساس في نشأة قضية الكراغلة، والانكشارية نظروا لذريتهم التي عرفت لاحقاً بالكراغلة نظرة دونية أيضاً، فالانكشاري الأعزب يتزوج إما بنت «تركية أو بربرية أو عربية» في الجزائر، لكن أبناءه من الصنفين الآخرين «بربر ـ عرب» يتم وصفهم بلفظ «قول أوغلو» ومعناه «ابن الجارية أو ابن العبد على

---

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 136 ـ 138.

(2) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 139 ـ 141.

اختلاف الترجمة بين المؤرخين الأتراك والجزائريين، فالمؤرخون الأتراك يقولون ابن الجارية، والمؤرخون الجزائريون يقولون ابن العبد»، فهو يرى من تزوجها من بنات الأهالي في الجزائر «جارية» ولفظة «قول أوغلو» هي التي أصبحت «كرغلي» مثل تحريف لفظة «يني جيري» إلى «انكشاري»، فالطفل المولود من أم تركية يكون انكشاريـاً، أما الطفل المولود من أم عربية أو بربرية فلا يكون انكشاريـاً إنما يضاف لأصناف قول أوغلو «كراغلة»، وخلال ثلاثة قرون وفد الكثير من الشباب الأتراك إلى بلاد الجزائر لكنهم كلهم كانوا عزاباً، إذ لم تقم أي امرأة تركية بزيارة المغرب لذلك تزوج هؤلاء الشباب بالبنات المحليات وأنتجوا لك صنف «القول اوغللري» أي أبناء الجواري في لغتهم والمعروفون بـ«الكراغلة»، ولقد أصرّ الأتراك الخلص الدم على عدم منح أولادهم في ليبيا وتونس والجزائر أي مناصب عالية ووظائف تساوي وظائفهم، إذ كانوا يريدون حصر الحكم بشكل أضيق، ويذكر يلماز أوزتونا أن هذه السياسة العنصرية لم توجد إلا في إيالات المغرب فقط، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون «الكرغلي» جندياً انكشارياً لكن تم منحهم صلاحيات كبيرة أقل من الانكشارية وأعلى من بقية الأهالي المحليين[1].

فنتاج نكاح الانكشاريين من بنات الأهالي في الجزائر يكوّن عرقاً أقل مرتبة من الآباء، ولا يمكنه أن يصعد إلى الحكم والمسؤولية لأنه «كرغلي»[2]، ولقد منعهم آباؤهم العثمانيون وحرموهم من المناصب واعتبروهم غير أصليين، والغريب أن العثمانيين كانوا يرفّعون أبناءهم في الجزائر إن كانت أمهاتهم من الأسيرات النصرانيات، بينما يخفضونهم إن كانت أمهاتهم من المسلمات، وتزول الغرابة إن عرفنا أن هدفهم الأساسي هو إبعاد العناصر الأهلية عن مقاليد السلطة[3]، فهاهم بهذا المبدأ يعيدون تكرار قوانين العثمانيين في الحرص على الزواج من النصرانيات

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص869.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعدالله، ج1، ص145.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعدالله، ج1، ص155.

وتقريبهم وفي الحرص على اتخاذ الزوجات من الإماء وتقريب أولادهن بدلاً من الأهليات.

وإذا أردنا أن نعرف طبقات المجتمع التي صاهرها الانكشارية على مختلف أصنافهم فكتاب «الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني» للدكتورة جميلة معاشي ذكر ذلك بالتفصيل وفق عقود الأنكحة التي تضمنته محاكم مدينة قسنطينة الحنفية والمالكية وسأتعرض لها هنا بشكل مختصر على النحو التالي:

أ ـ **الانكشاري ونيل النسب الهاشمي**: يميل الانكشارية بعد اقتراف جرائمهم إذا أرادوا التخلي عنها إلى مسالك الدروشة وحياة المتصوفة في الزوايا المرابطية. فنجد هنا شخص انكشاري من الروملي اسمه عصمان «أوصمان» في الأناضول جاء مع خير الدين بربروس لكنه فر من المؤسسة العسكرية إثر تمرد فاشل والتجأ إلى بسكرة معتنقاً مذهب مالك وكون أسرة مرابطية تعرف حتى اليوم باسم «بن رمضان العسكري» نسبة لابنه الأكبر رمضان، هذا العصمان كان ملامياً بكتاشياً انكشارياً. ثم صار آغا ثم تحول للطريقة الرحمانية، واكتسب هذا الانكشاري النسب الهاشمي لمجرد مصاهرته إحدى الأسر الشريفة، ثم تطور الاندماج البكتاشي الغريب عن الجزائر مع طريقة محلية جزائرية أخرى بزواج محمد الصادق بن مصطفى من فاطمة بنت العريان، وعبر هذه السياسة الدرويشية استطاع فيها هؤلاء الأتراك تكوين صلات مع أهالي الزوايا المنتسبين للنسب الهاشمي فالمثال أعلاه أبرز لنا حفيد اسمه «سيدي عبد الرحمن» الذي أصبح قطباً من أقطاب الباطنية وكانت له تآليف في التصوف، أما آخرهم بالنسبة للفترة العثمانية فكان الشيخ مصطفى بن رمضان ت (1269هـ/ 1852م) الذي تزعَّم الأسرة وجعل لنفسه مكانة مميزة فبنى «زاوية بن رمضان».

ونجد أيضاً شاعر انكشاري له أبيات في الزهد لقبه «الشريف إبراهيم»[1]، وأظنه

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 107.

كحال سابقه نال التشريف بالزواج من بنات أحد المتنسبين للنسب الهاشمي وصار هاشمياً بالمصاهرة، وهذا من العجائب التي أقف عليها أن يصبح الزوج هاشمياً وهو تركي انكشاري لمجرد ارتباطه بأسرة هاشمية، وأن يأخذ أولاده النسب ويتحولون لمرابطين من أمهم وتكون لهم زوايا وتكايا فتأمّل.

فالمتنسبون للهاشميين حظوا بعناية خاصة من العثمانيين لذلك سعت مختلف العناصر التركية إلى مصاهرتهم، فالتركي يريد اكتساب المكانة الروحية والشريف يريد الاحتماء بالانكشاري، فمثلاً تزوج نقيب الأشراف في قسنطينة ابنة انكشاري، وتزوج أحد الانكشاريين من عسكر الجزائر الزهراء بنت الحاج سليمان بن زوار الشرفاء، وتزوج انكشاري آخر ابنة بركات نقيب السادة الأشراف فطلقها الانكشاري لاحقاً ثم راجعها ثم طلقها مجدداً ثم راجعها والأمثلة كما تقول د. جميلة معاشي كثيرة على مصاهرة الانكشارية لأشراف قسنطينة؛ بل تجد عقود كان وكيل الفتاة من الأشراف لتزويجها من الانكشاري هو انكشاري آخر.

وقد وجدت بعض الرسوم التي تخص ضباطاً من أصل تركي لكنهم عن طريق أمهاتهم ينتسبون إلى عبد الرحمن الثعالبي ومحمد الشريف الزهار وسيدي علي بن مبارك والشيخ محمد بن علي الطرابلسي الخروبي، وحتى الانتساب إلى الشرفاء أصبح محل نظر فعلى الأقل ثلاثة من الدايات الأتراك بالجزائر كانوا يدعون الشرف «النسب الهاشمي» وهم حسين خوجة الشريف، وبكداش خوجة، والحاج علي خوجة الذي كان يعتبر في أوساط العائلات الجزائرية العريقة من الأشراف الحقيقيين[1].

وإذا أردنا استعراض مصاهرات الانكشارية بالأسر ذات النفوذ في الريف التابع لبايليك الشرق الجزائري فنجد أن هذه المصاهرات قامت في الأساس بين البايات والأسر الكبيرة على ضمان مصالح الطرفين وحسب السجلات الشرعية لقسنطينة، فأهم الأسر التي تم مصاهرتها من أفراد الانكشارية والعناصر التركية في الفترة بين (1202ـ1252هـ/ 1787ـ1837م) هي:

---

(1) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص290.

ب ـ **أولاد عاشور وهم شيوخ فرجيوة**: ضمت السجلات الشرعية العديد من عقود النكاح تثبت مصاهرة الانكشارية لشيوخ القبائل منهم الشيخ أحمد بو عكاز بن عاشور، فنجد في الكتاب عقدان تزوج فيهما شيوخ بن عاشور من اثنتين آباؤهما انكشارية لكنها كانت متبادلة إذ تزوج انكشاري من ابنة رابح بن عاشور، ونجد أيضًا أنه حتى الانكشاري الحرفي صاهر أحد بنات هذه العائلة وكان انكشاريا قهواجيًا اسمه أحمد بن بكير الانجشايري القهواجي على أمة الله المازوزيا بنت رابح من أولاد بن عاشور، أما البايات فقد تزوج نعمان باي بأحد بنات بن عاشور وهناك انكشاريان آخران تزوجا من بنات بو عكاز بن عاشور والعقود هذه عديدة بينهم وما ورد أمثلة.

ب ـ **أسرة ابن أبي الضياف (بو ضياف)**: هي أشهر أسر قبيلة أولاد داود شرق مدينة بسكرة، ونجد الشيخ بالضياف محمد تزوج من ابنة انكشاري، وتزوج انكشاري اسمه إسماعيل بن علي خوجة بابنة الفارس الأجلّ السيد الموهوب ابن أبي الضياف، ويوجد العديد من عقود المصاهرة بين هذه الأسرة والانكشارية إذ تزوج انكشاري اسمه عبدي من فاطمة بنت الشيخ محمد بالضياف، كما تزوج الباي أحمد قبل وصوله الحكم أحد بنات الشيخ محمد بالضياف.

ج ـ **أسرة ابن قانة**: إن الباي أحمد القلي كان مشجعا على سياسة المصاهرة، وأكثر أسرة استفادت من هذه المصاهرات هي أسرة ابن قانة وأصلها من الريف، فأحمد القلي تزوج من ابنة صديقه سليمان ابن قانة وتزوجها وقتما كان انكشاريًا لأنه صديقه، كما زوج هذا الباي ابنه من رقية ابنة شيخ العرب «الحاج قانة»، وبتشجيع من هذا الباي تزوج عدد من كبار موظفي البايليك الكبار من بنات أسرة ابن قانة، كما وتعددت المصاهرة من بنات هذه الأسرة لأفراد الانكشارية وفق ما أكدته عقود نكاح وطلاق قسنطينة، والعكس صحيح فقد سعى الذكور من أسرة ابن قانة إلى الزواج من بنات الانكشارية.

د ـ **أسرة أحرار الحنانشة**: هذه الأسرة رفضت مصاهرة بايات قسنطينة بشكل عام لكنها قبلت مصاهرة بايات تونس وذلك نظراً لعدم ثقتها في بايات قسنطينة

وفي الوقت نفسه صاهرت بايا واحداً لقسنطينة هو أحمد باي آخر البايات، وفي المقابل صاهرت هذه الأسرة مختلف العناصر التركية والانكشارية، قام صالح باي بتزويج شاوشه من أحد بنات الحنانشة كما وقام بتزويج عتيق له من أحد بناتها وفي هذا قيل أن صالح باي فعله بالقوة لأن شيخ الحنانشة رفض تزويجه فحبسه حتى الموت، لكن باقي عناصر الانكشارية أقدموا على الزواج من الحنانشة بشكل عادي وبدون موانع خاصة في عهد أحمد باي قسنطينة المروج الرئيسي لهذه السياسة، ونجد كمثال طلاق أحد بنات الحنانشة من انكشاري وبعد بضعة أشهر زواجها من انكشاري آخر، وتزوج انكشاري آخر بابنة الشيخ العابد شيخ الحنانشة.

هـ ـ **أسرة بو عكاز (الذواودة)**: أسرة بو عكاز الذواودة من أوائل الأسر التي زوجت البايات فالباي رجب ت (1085هـ/ 1674م) تزوج ابنة شيخ العرَب «أحمد السخري بو عكاز»، والذي قتله الباي لاحقـًا بتهمة الانفصال عن السلطة المركزية، ومع هذا تزوج الباي حسن بو قمية ت (1148هـ/ 1735م) ابنة أحمد السخري بو عكاز لكف شر أمها أم هاني التي أعلنت الثورة على بايات قسنطينة كما قام نفس الباي بمصاهرة عدوه ابن سديره شيخ الأوراس بعد إعلانه الحرب عليه انتقامـًا لمقتل والده سي سديرة بسبب تحالفه مع الحنانشة في الثورة ضد الباي إذ أقبل الباي على الزواج من أخته التي تكون ابنة الشيخ المقتول، أما الباي أحمد القلي فقام بمصاهرة شيخها وانتهج البايات اللاحقون نفس السياسة مع هذا الشيخ اتقاء لثوراته منهم الباي مصطفى بن سليمان الوزناجي إذ تزوج من فاطمة بنت شيخ العرب دباح بن بوعكاز، ولم يبتعد بايات قسنطينة عن مصاهرة بو عكاز الذواودة إلا بعد ظهور أسرة ابن قانة المنافسة لها على مشيخة العرب، وقد ظلت مصاهرات هذه الأسرة فقط مع البايات ولم تصاهر بقية أفراد الانكشارية.

و ـ **مصاهرة شيوخ القبائل الصغيرة**: صاهر الانكشارية شيوخ القبائل الصغيرة فمثلاً قام انكشاري بالزواج من ابنة شيخ بلزمة، وقام انكشاري حرفي مهنته سقّا وكان ينظر لها في قسنطينة أنها من أحقر الحرف بالزواج من فاطمة بنت العناني التاجر، فعلاقة المصاهرة بين الانكشارية مع أبناء الريف من الطرفين ومتعاكستين

كانت عامة فتزوجوا بنات الانكشارية وتزوج الانكشارية منهم.

ز ـ **مصاهرة المرابطين وشيوخ الزوايا:** كانت أمقراني أكبر أسر المرابطين في بايليك قسنطينة وكانت الأسرة الأولى التي سعى الأتراك لمصاهرتها، فقد طلب حسن بن خيرالدين بربروس الزواج من ابنة الشيخ عبد العزيز العباسي زعيم الأسرة إلا أنه رفض اعتزازاً بنسبه الشريف فاتجه حسن بن خيرالدين بربروس وتزوج ابنة ابن القاضي حكام كوكو، ولاحقاً تخلت هذه الأسرة «المقراني» عن إحجامها من تزويج الأتراك إذ قام الباي أحمد القلي وتزوج الدايخة بنت الحاج بو زيد المقراني، وقام حسن بو حنك وقبل أن يكون بايا بمصاهرة المقرانيين، وقام أحمد باي وهو آخر باي في قسنطينة بالزواج من عيشوش ابنة الحاج عبد السلام المقراني، لكن هذه الأسرة المقرانية المرابطية لم تصاهر بنات أفراد الانكشارية، بينما في نفس الوقت نجد أسر مرابطية أخرى صاهرت بايات آخرين مثل منماني باي الذي تزوج آمنة بنت سي الصالح بن الولي الصالح السيد سليمان المجدوب عام (1231هـ/ 1816م)، كما كان هناك عقود ربطت بين الانكشارية وبعض المرابطين إذ تزوج انكشاري من آمنة بنت المرحوم السيد المسعود نجل السيد عمر بن سلطان سنة (1224هـ/ 1809م).

وختاماً إذا كان البايات يتقربون من الأسر ذات النفوذ فإنه وخصوصاً أواخر العهد العثماني أصبحت المصاهرة بين الأتراك والأهالي بطرفيها ظاهرة اجتماعية عامة.

ح ـ الأسر من أعيان العلم في مدينة قسنطينة

1 ـ أسرة ابن باديس الصنهاجية: إذ تزوج في البداية اثنين من أفراد هذه الأسرة بابنتي انكشاريين ثم تزوج أحد الأتراك بابنة الحاج أحمد بن باديس.

2 ـ أسرة المسبح: هي من الأسر الي شجعها بايات قسنطينة بالتحول للمذهب الحنفي فتزوج بناتهم من الإنكشارية.

3 ـ أسرة العنتري: إذ تزوج الإنكشارية منهم وتزوجوا من بنات الإنكشارية.

4 ـ أسرة ابن نعمون: هذه أسرة اختلفت المصادر في أصولها منهم من نسبها إلى العرب ومنهم من نسبها للترك لكنها أسرة معروفة فتزوج الإنكشارية منها وتزوجوا منهم.

5 ـ أسرة الفكون: هذه الأسرة رفضت أن يتزوج الأتراك منهم لكن وفي نطاق ضيق تزوج أحدهم من ابنة أحد الإنكشارية، كما صاهر الإنكشارية العديد من أسر العلماء أمثال أسرة «الراشدي» وأسرة «ابن الماجات» وأسرة «الكماد».

ط ـ الأسر من أعيان الإدارة في مدينة قسنطينة

1 ـ أسرة ابن الأبيض: هذه الأسرة ونظراً لمركزها الوظيفي سعى الكثير من الإنكشارية والموظفين الأتراك لمصاهرتهم.

2 ـ أسرة ابن جلول: هي أسرة اعتنق أحد كبرائها المذهب الحنفي بتشجيع من الباي وأصلها من فاس في المغرب منهم من قال أنهم عرب ومنهم من قال أنهم بربر، وكان كبيرهم الذي اتجه للمذهب الحنفي يعمل في وظيفة كاتب وتوارثوها بينهم فسعى الإنكشارية للزواج منهم ومصاهرتهم.

3 ـ أسرة ابن البجاوي: يقال أن أصلهم انكشاري لكنهم استوطنوا قسنطينة من قديم.

4ـ أسرة بن زكري: وهي من عرب الأندلس وكان لهم نفوذ فصاهرهم الإنكشارية وصاهروا الإنكشارية.

ي ـ مصاهرة الإنكشارية للعامة في مدينة قسنطينة

إننا إذا ذكرنا أعيان وأشراف قسنطينة ومصاهرتهم للانكشارية ومصاهرة الإنكشارية لهم فمن باب أولى تندرج بقية الأسر في ذلك، فنجد البرانية ونجد العبيد والعتقاء الذين أسلموا وهو ما يصطلح عليه في الجزائر باسم العلج للرجل والعلجة للأنثى، بل ووصلت لمصاهرة الإنكشارية لليهود الذين أسلموا، لا بل تعدى الإنكشارية جميع الحواجز وكافة العقبات وتزوجوا بالمومسات التائبات(1).

والسؤال البارز هنا كيف كانت علاقة هذا الانكشاري بزوجته المحلية؟

في الأصل كان التضييق على الانكشاري من ناحية الزواج فما إن يتزوج حتى

---

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 107 ـ 125، ص 238 ـ 269.

تم نقلها بعد ترتيبها بشكل مختصر جدا ومن أراد الرجوع لها بالتفصيل فقد أشرت لرقم الصفحات.

يحرم من كافة الامتيازات التي كان يحصل عليها في الثكنة عندما كان عازبـًا، كأسعار اللحم المخفضة والخبز المجاني، لكن ومع ذلك سعى الإنكشارية إلى الزواج خاصة في الفترات الأخيرة واختاروا الأسر الغنية حصراً، فنظام الإنكشارية والحرمان من الزواج هدفه إبقاء الانكشاري في طاعة الدولة، لكن إن طلق الانكشاري زوجته وعاد أعزبـًا تعود له امتيازات الثكنة وهذا سبب استهتار الانكشارية في الزواج والطلاق بسرعة[1].

إن عقود نكاح الانكشارية وطلاقهم تميزت بسرعة النكاح وسرعة الطلاق، بل وجد أحد الانكشارية قام بتسجيل 3 عقود نكاح خلال شهر واحد فقط باسمه، وآخر منهم تزوج 11 مرة خلال خلال 6 سنوات فقط[2]، وتميزت أيضـًا بعدم اعتدائهم على زوجاتهم إلا بشكل ابتزاز مالي[3]، وأن زوجاتهم يطلبون الخلع ولا يطلق الانكشاري بسهولة أبداً تهربـًا من دفع المؤخر، فسرعة زواج وطلاق الانكشاري سببها أنه إذا عدّد في زوجاته طلق زوجته الأولى طلقة واحدة فيتزوج الثانية ثم يقوم بإرجاع الأولى، فإما أن تخضع الثانية للأمر الواقع أو تطلب الطلاق من نفسها فيطلقها، ما جعل النساء يشترطن في العقد عدم الزواج عليها، وبالعموم فالتعدد عندهم قليل[4].

والانكشاري كان يبتز زوجته الجزائرية بالمال، فهو يسعى للزواج منها حتى لو كانت ثيّبـًا إن كانت ذات مال وهذا في كثير من العقود، ويتزوج ويطلق كثيراً في السنة الواحدة ولم يقوموا بالتعدد كثيراً، ويتحايل الانكشاري في دفع المهر فيدفع النصف أو أقل من النصف حسب العقود ولا يطلق زوجته غالبـًا إلا إن تخلت عن النصف الباقي، وكانوا يبتزون زوجاتهم في أموالهن، وكان إذا قَصَد التجارة اقترض من

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي ص174، وص 176.

(2) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي ص180.

(3) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص 155.

(4) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي ص 176 - 177 و179.

زوجته أو استلف سلفة إحسان لا تُرد، فكانت الزوجات يلجأن للمحاكم لتسجيل ما أخذ منهنّ حتى لا ينكرهن الانكشاري[1].

والانكشاري قد يقترض من نساء رفاقه إن لزم الأمر بل تعدى ذلك لوضع أيديهم على أموال الأوقاف فأصبحوا يتصرفون فيها كأنها أملاكهم[2].

أما قضية الوساطة الاجتماعية وتوكيل الانكشاري في عقود النكاح لتزويج من وكله فهي قضية رائجة في قسنطينة؛ بل بدأت قبل المصاهرات ووصلت إلى توكيل الانكشاري على بنات العامة والعلماء والأشراف، بل برز عقد نكاح وكلت فيه امرأة اسمها تركية بنت أحمد الحناشي جارها الانكشاري بتزويجها لأن أخوها رفض زواجها[3]، والعكس صحيح حيث وكّل الانكشاريون من الأهالي من ينوب عند نكاح بناتهم أو أبنائهم ولم يقتصر توكيل الانكشاري على عقود النكاح والطلاق بل وصلت لرعاية الأيتام فمثلاً قاضي تبسة أوصى على أولاده القصّر أحد الانكشارية وكان ذلك عام (1202هـ/ 1787م)[4]، ووصل الأمر إلى المجاورة في السكن أو استئجار ثُمُن أو ربع الدار أو السكن عند أهل الزوجة إن كانت ثرية وارثة من أبيها إلى غير ذلك.

هذا الزواج بين الانكشارية ونساء الجزائر أنتج شريحة ما يعرف بـ«الكراغلة» والذين بلغ عددهم عام (1240هـ/ 1824م) حوالي 20.000 كرغلي في الجزائر[5]، ولقد بلغ إجمالي عدد عقود النكاح الموثقة في قسنطينة فقط بين الأهالي والانكشارية في الفترة من (1203 ـ 1253هـ/ 1788 ـ 1837م) 2224 عقد نكاح، بينما بلغ مجموع

---

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي ص 177 ـ 179.

(2) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي ص296.

(3) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص222.

(4) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي، ص224.

(5) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي 361.

كامل عقود الطلاق الموثقة في قسنطينة فقط = 942 عقد طلاق[1].

ونهاية هذا الجهاز في الجزائر هو ما فعلته فرنسا به من ترحيلهم حتى رفض السلطان العثماني محمود الثاني استقبالهم في أزمير لأنهم من الأشقياء ومثيري الفوضى، ولم تهيئ لهم الدولة العثمانية ظروف استقبال ولا أمّنت لهم شيء بل تم تشتيتهم بين الموانئ التركية كأن لا قيمة لهم، وكان غالب هؤلاء هم العزاب وقدر عددهم من 4000 إلى 6000 وبعضهم أوصله إلى 15 ألف وهو مبالغ فيه، أما المتزوجون فسمح لهم الفرنسيون بالبقاء في مدينة الجزائر وكان عددهم 1000 ثم تم إعطاؤهم مهلة 4 أيام للمغادرة ولم يستثنِ منهم سوى المكفوفين والعجزة، ولقد بلغ عدد كافة الأتراك المرحلين من الجزائر سنة (1246هـ/ 1830م) بقرابة عشرة آلاف تركي تم نفيهم إلى سميرن في اليونان، وهناك قسم كبير منهم توجه إلى تونس ومنهم من ذهب لطرابلس في ليبيا ومنهم من ذهب لمصر ومنهم من عاد للشام، وهناك قسم آخر عرض خدماته للعمل مع القوات الفرنسية كمرتزقة وتم قبوله لذلك[2].

ثامنـًا: التعليم والمساجد والعناية بهما في الجزائر

بداية لم يكن هناك مؤسسات تعليمية أقامها العثمانيون والحكام الأتراك في الجزائر، إنما كانت مسؤولية التعليم ملقاة على الأوقاف والعلماء والمجهود الأهلي في ذلك أضف لذلك أن الجزائر استولت عليها فرنسا سنة (1246هـ/ 1830م) أي قبل صدور خط كلخانة (سنة 1255هـ/ 1839م).

لقد دخل أحد الفرنسيين للجزائر في القرن الـ التاسع عشر الميلادي فقال: (لا يوجد شيء يسترعي انتباهك في مدينة الجزائر فلا يوجد فيها مكتبة ولا مقهى يحتوي

(1) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي ص 228 ـ 236.

(2) الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي ص345، 350، 353، 354.

جريدة)[1]، والقصد هنا ما أسسه الحكام الأتراك في الجزائر أما مكتبات الأوقاف والزوايا والعلماء في الجزائر فكانت موجودة[2]، فلا تكاد المؤسسات الثقافية في العهد العثماني في الجزائر تخرج عن المسجد والمدرسة والزاوية والمكتبة[3]، وهي بالطبع قائمة على جهد الأوقاف والأهالي والعلماء، وإن ما يسمى بالمكتبات السلطانية أو الأميرية لا وجود لها تقريباً في الجزائر زمن العثمانيين[4]، ولا يُستغرب ذلك إذ لا يُعرف في تاريخ الجزائر الطويل زمن العثمانيين أن ولاتها كانوا يشترون الكتب أو يستنسخونها لإقامة مكتبات خاصة بهم «باستثناء الباي محمد الكبير باي وهران» كما كان يفعل أمراء المسلمين في الماضي، ولا يُستغرب ذلك من ولاة لا يعرفون اللغة العربية ولا يتذوقون فنها وأدبها، بل كانوا في أغلبهم جهلة لا يعرفون حتى القراءة والكتابة[5]، فالعثمانيون لم يكن لهم في الجزائر سياسة للتعليم ولا خطة رسمية لتشجيعه والعناية بأهله وتطويره وتوجيهه... لقد تركوا الحبل على الغارب فركد التعليم ونضبت موارده وضاق مجاله وافتقر رجاله وانحط مستواه...[6].

ففي مدينة معسكر زمن محمد باي الكبير كان لا يوجد أكثر من 100 شخص هم من يجيد القراءة والكتابة، وكان جهل الأهالي كبيراً جداً إذ كانوا يعمدون لخزنداره الفرنسي تيدنا بأن يعمل لهم الحجب لتحبيب المرأة لزوجها أو الحماية من الطلقات، وكان هذا الأمر ليس في الناس بل وصل حتى لأصحاب مراتب عالية في مدينة معسكر[7].

---

(1) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص166.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص286.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص227.

(4) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص296.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص293.

(6) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص321.

(7) الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا نموذجاً، د عميراوي حميده، ص 83.

وانسحب هذا الوضع على حياة العلماء في الجزائر فالعلوم المحضة وتدريسها وعلماؤها اختفت من الجزائر زمن العثمانيين رغم أنها كانت شائعة منتشرة في العصور الأولى للإسلام، وقد ذكر الطبيب الإنجليزي شو أنه حاول مقابلة العلماء في الجزائر فعثر على أكبر عالم في الفلك فكان هو الذي يشرف على أوقات الصلاة ولكنه لم يكن قادراً حتى على إدارة عدال الشمس «المزولة»، ولم يجد شو عند علماء الجزائر معرفة بعلم الملاحة ولا بعلم الكيمياء الذي كان محببا لأجدادهم والذي أضحى عند علماء الجزائر زمن العثمانيين في رحلة شو «القرن الثامن عشر الميلادي» محصوراً في صناعة ماء الورد فقط وكذلك علم الطب، وقد ذكر شو أن علماء الجزائر إذا اعتنوا بالنباتات والحيوانات فإنهم يكتفون بالعناية بأشكالها وليس بأوصافها وخصائصها، لقد ذكر بعض الأوروبيين أن علماء الجزائر كانوا لا يفقهون شيئاً عن الفلك والمنطق والرياضيات ونحوها من الفنون والعلوم وأن جميع معارفهم كانت قائمة على «السحر»[1].

لقد كانت الجزائر تشبه إسطنبول فهي تستقبل العلماء الزائرين وتفتقر لجامع عريق أو جامعة إسلامية مهمتها تخريج الفقهاء والعلماء والأدباء، فكما كانت اسطنبول تستورد رجال الدين كانت الجزائر تفعل ذات الأمر[2].

وقد تستغرب من حال الناس، فالناس على دين ملوكهم، فهذا الفكون وهو من أسر قسنطينة العلمية العريقة في منشور الهداية يتحدث عن أحمد بن حسن الغربي الذي تولى خطة الفتوى فقال عنه: «كان أمّي الخطابة والكتابة» وكان لا يعرف الخط ولا الرسم ولا الهجاء حتى إنه كان يطلب ممن يجالسه إصلاح فساد الرسم[3].

وجاء في رحلة العياشي أن خطيب الجمعة في توات ألقى خطبة عظيمة وعظية حسنة تلقفها من صحيفة إلا أنه أكثر فيها اللحن، وفي ورقلة حضر العياشي صلاة

(1) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص355.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص387 ـ 388.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص396.

الجمعة في جامعها فخطب الخطيب بخطبة أكثر فيها اللحن والخطأ والتحريف والتقديم والتأخير مع إدغام أكثر حروفها حتى كأنها همهمة، فخاف العياشي أن صلاته لا تجوز معها بل اعتقد أن الخطبة التي قرأها الخطيب تعود لزمن الموحدين لأن فيها دعاء للمهدي بن تومرت(1).

ومع هذه الأجواء وهذه البيئة الطاردة للعلماء تحت حكم الولاة العثمانيين اختار كثير من العلماء الخروج من الجزائر هرباً من هذه البيئة الطاردة القاتلة، وهذا ما كان يرغب به العثمانيون في الجزائر، إذ طالما نفى هؤلاء الحكام العلماء الذين تسببوا لهم بالمتاعب أو ضغطوا عليهم ليختاروا هم منفاهم بأنفسهم(2)، فيخلوا الجو للطيور العثمانية الحاكمة لتبيض ظلماً وتصفر على العباد قهراً.

ويكفي أن تعلم أن مجرد شاووش تركي مصحوباً ببعض الرجال المسلحين كان قادراً على إثارة الرعب لدى أكبر علماء الجزائر أو أغنى تجارها، بل إن حكاية شعبية عن متسول تركي يقول للمارة «هات حسنة وأنا سيدك»(3).

أما المساجد والعناية بها فقد اشتكى أهل الجزائر من ذلك فهذا أحمد بن ساسي البوني يشتكي للباشا محمد بكداش خراب المساجد في عنابة وخلوها من المصلين فيقول:

خربت المساجد

وقلّ فيها الساجد

وجاء بعده بحوالي خمسين سنة الورتلاني لينعي على العثمانيين عدم عنايتهم بالمساجد وأوقافها وخاصة منهم ولاة قسنطينة وبسكرة فيقول: ((ولا تكاد ترى في مدائنهم مسجداً عظيماً قد أُحدِث بل ولا مهدماً قد جُدِّد، ولا واهياً قد أصلح، بل

---

(1) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1 ص396.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص 408 ـ 409.

(3) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص309.

لو سقط شيء من أكبر مساجدهم فأحسن أحوالهم فيه إن كان مبنياً برخام أن يعاد بآجر أو جص، وإن كان مجصصاً أن يعاد بطين، بحيث تجد المسجد كأنه معرقة فقير هندي فيه من كل لون رقعة، وما أرى ما حل من الوهن إلا بسبب أمثال هذا))[1] وهو هنا يقصد ولاة الجزائر.

ومن المضحك أيضاً أنه في سنة (1163هـ/ 1750م) طلب وكيل الحرج في الجزائر من القنصل الفرنسي أن يجلب له خرائط بحرية وألح بصفة خاصة على أن ما يهمه هو معطيات تسمح بالملاحة في المحيط الأطلسي حتى الرأس الأخضر من جهة وحتى المانش من جهة[2]، فتصور أن هذا في السلطة العليا للدولة وعلى ولاية اعتمدت على القرصنة لكنها تأخرت وتخلفت لدرجة أن صار يطلب خرائط حديثة من فرنسا بدون أن يطور من نفسه!!!

وهذا الحال من التخلف والجهل انعكس على الزراعة وتطويرها والصناعة أيضاً، فالمحراث هو هو نفسه محراث إفريقيا الرومانية والذي لم يخضع لأي تعديل[3] وقس على ذلك الباقي، فدخل العثمانيون للجزائر وخرجوا منها على أسوأ ما كان ولم يضيفوا قدر أنملة والأدلة كثيرة.

ويشير ستاندار الذي زار الجزائر وتعجب من ضعف النشاط الاقتصادي في البلاد فيقول عنها: ((غنية وذات خصوبة وكثيرة السكان، ويفسر هذا الضعف بأنه ناتج عن فقدان الصناعة وانعدام النشاطات المنتجة والحواجز التي تقيمها الحكومة من أجل الإشراف على مظاهر الاقتصاد كلها واحتكارها))، وبالرغم أن الزراعة كانت المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان إلا أنها تميزت بالبساطة والبدائية ما أثر سلباً على مردودية الأرض وكميات الإنتاج[4].

---

(1) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ص 250 ـ 251.

(2) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج2، ص414.

(3) الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد، ص335.

(4) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. حنيف هلايلي، ص152.

والصناعة في الجزائر تأخرت أيضـًا فقد قام داي الجزائر باستخدام الأوروبيين في عمليات صهر المعادن وتصنيع المدافع في القرن الثامن عشر الميلادي[1].

يقول القنصل الأمريكي شالر: ((وأما حالة العلوم فمما لا جدوى منه الحديث عنها، حيث إنها غير موجودة، أو هي متى ما كانت موجودة فإنها محتقرة، فعلم الطب لا يوجد من يدّعيه هذا إذا استثنينا المشعوذين وكتاب الحروز، وبعض الرياس والقادة البحريين وربابنة السفن تعلموا من الأجانب تحديد العروض وقاموا بترجمة الجداول الفلكية إلى العربية وهم يستعملونها لهذه العمليات في البحر المتوسط ولكنهم حينما يجتازون مضيق جبل طارق للملاحة في المحيط الأطلسي، يضطرون إلى الالتجاء لأول سفينة مسيحية تصادفهم لتعير لهم بحارة يوجهونهم حتى يعودوا إلى البحر الأبيض))[2].

تاسعـًا: الاستغلال العثماني لخيرات الجزائر

ذكر أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي عن حمولة ما ترسله الجزائر للسلطان العثماني، إذ حملت سفينتان نحو اسطنبول ألف ألف مثقال للسلطان العثماني بينما قدرتها مصادر أخرى بأنها ثمانية عشر قنطار من الذهب سوى الجوهر، وتلك السفينتان استولى عليها القراصنة الأوربيون، وفي وثيقة أخرى ذكر الكاتب عبدالرزاق بن حمادوش الجزائري يخبر فيها أن إبراهيم باشا أرسل سنة (1145هـ/ 1732م) إلى السلطان محمود الأول هدية فيها 40 نصرانيا ومكاحل وستة آلاف ريال دراهم صغار وأموراً أخرى نفيسة[3]، وهذه يظهر أنها رشوة من إبراهيم باشا ليقوم السلطان بإصدار فرمان لتثبيته على حكم الجزائر.

والحقيقة التي ذكرها بوقاحة داي الجزائر سنة (1167هـ/ 1754م) حين تقدم الأهالي بمطالب له فرد عليهم قائلاً: ((إنني زعيم عصابة لصوص وبالتالي فإن مهنتي هي الأخذ وليس العطاء))[4].

---

(1) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيف فرج، ص196.

(2) مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة إسماعيل العربي، ص81 ـ 82.

(3) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص147.

(4) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيف فرج، ص108.

وهذا الداي علي ملمولي كان جاهلاً متعصباً يقرر وينقض قراره بعد دقائق لمجرد أن أحد عبيده أو خدمه أقنعه بقرار جديد فكان سائس للبغال بداية وقد وصل به الأمر أن يقول لأحد خدمه: إنني كالحمار ولديك من العقل أكثر مما أملك ولذا عليك أن تقرر مكاني[1]، ولا تستغرب فهؤلاء الدايات كان بعضهم بلا أي مؤهلات فأحمد أعجي انتخبه الانكشارية داياً سنة (1106هـ/ 1695م) رغم أنه كان يرقع الأحذية وما انتخبوه إلا ليجعلوه صورة يحكمون من ورائها[2]، أما الداي علي خوجة الملقب بالغسال سنة (1223هـ/ 1808) ولقب بالغسال كما وصفه الزهار لأنه كان يغسل الجوالق وهي الخرق البالية من القماش ويقول الزهار أنه كان رجلاً وضيعاً عديم الأخلاق[3]، وفوق هذا كانوا يحتقرون الأهالي فهذا أحد الدايات الذي رد على القنصل كول بالقول: ((إن الجزائريين هم مجموعة من الأوباش وأنا قائدهم))[4]، ولا غرابة ففي الجزائر وفي عهد السلطات التركية كان باستطاعة الأسير النصراني المتحول عن دينه أن يصل لأعلى المراتب، وكانت الوضعية القانونية لهؤلاء الأسرى المتحولين من النصرانية أحسن من سكان الجزائر المسلمين من غير الأصول التركية[5].

وحين كانت مدينة الجزائر تعاني ندرة القمح أعوام (1151هـ-1154هـ/ 1739م-1742م) كانت موانئ الشرق الجزائري تصدر كميات من القمح إلى أوروبا عن طريق

---

(1) الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات، مصطفى بن عمار، مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2، ص 104.

(2) التحفة المرضية في الدولة البكداشية في الجزائر المحمية محمد بن يمون الجزائري، تحقيق د. محمد بن عبد الكريم، ص25.

(3) الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات، مصطفى بن عمار، مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2، ص116.

(4) الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبد القادر زبادية، ص 87.

(5) الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبد القادر زبادية، ص 98 - 99.

الشركة الفرنسية[1]، وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر العاصمة تعاني المجاعة سنة (1230هـ ـ 1232هـ/ 1815م ـ 1817م) كان عند باي قسنطينة في مخازن عنابة 5000 قفيز قمح معدة للتصدير، ورغم أنه لم يجد من يشتري هذه الكمية بالسعر الذي حدده فقد استمر في تخزين القمح المعد للتصدير وكان مكدساً إلى السقف مما يعرضه للتلف حسب تعبير المسؤول المحلي عن الشركة الفرنسية المدعوة «وكالة أفريقيا»[2].

وأنت تقرأ ما فات تدرك أن تخزين الأموال كان هدف الباشوات والبايات والدايات والأغوات والرياس الكبار، فابتنوا لهم القصور والدور والمزارع والجنان والسفن المتعددة إلى غير ذلك، وعلى سبيل المثال كانت ثروة القبطان إبراهيم كولغلي سنة (1086هـ/ 1676م) 180 ألف قطعة من القروش استغرق أحد الهولنديين الذين عنده مع 3 من العبيد مدة ثلاثة أيام لعدها[3]. وهذا كان في الفترة المتقدمة لحكم الأتراك على الجزائر.

أما إن أتينا لسنوات (1121هـ ـ 1245هـ/ 1710م ـ 1830م) فكان وضع البايات والدايات فيها كالتالي:

أ ـ في عام (1121هـ ـ 1122هـ/ 1710م ـ 1711م) هي السنة التي أصبح فيها الباي هو نفسه باشا ـ بيلرباي قام الباشا الأخير بإخفاء الأموال في جرار مغطاة بالسمن، وكان أحد البساكرة الذين ينقلونها إلى السفينة قد وقعت جرة من يده فانكشف المال وأعدم الباشا.

ب ـ في عام (1161هـ ـ 1162هـ/ 1748م ـ 1749م) عندما وصل محمد بن بكير المسمى ترتر لحكم الجزائر كان يملك مليون ليرة أهداها للدولة العثمانية وتخلى عن ملكية سفنه لصالح الدولة.

---

(1) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص140.

(2) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص 164.

(3) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص232 ـ 234.

ج ـ في عام (1186هـ/ 1773م) قام الآغا الذي تم إرساله لمصادرة أموال باي قسنطينة بمصادرة 300 ألف قرش احتفظ الأغا لنفسه منها بمئة ألف قرش.

د ـ في عام (1191هـ/ 1778م) تم إعدام الخزنجي حسن بأمر الداي ووجد في غرفته ما قيمته 16 ألف سلطاني من النقود والحلي وما قيمته 100 ألف سلطاني من المواد الثمينة.

هـ ـ في عام (1206هـ/ 1792م) أعدم صالح باي وكان ما حجز عنده من نقود الذهب والفضة والأشياء الثمينة مليون قرش فضي و650 ألف سلطاني.

و ـ في عام (1207هـ/ 1793) عين محمد بن كشك علي خلفاً لصالح باي الذي تم احتجازه فوجد عنده 100 ألف محبوب و60 ألف ريال.

ز ـ في عام (1212هـ/ 1798م) كانت المعادن الثمينة التي وضعها الداي حسن في غرفته تقدر قيمتها بـ200 ألف سلطاني.

ح ـ في عام (1215هـ/ 1801م) اعتقل حسن باي التيطري وكانت قيمة المواد الثمينة التي وجدت في بيته تقدر بـ102 ألف سلطاني.

ط ـ في عام (1219هـ ـ 1235هـ/ 1805م ـ 1820م) كانت أيّم أحمد باشا تركت أموالاً قدرت بعدة ملايين من الدولارات وورثة مصطفى باشا لهم ثروة تقدر بنصف مليون دولار.

ي ـ في عام (1235هـ ـ 1245هـ/ 1820م ـ 1830م) وحسب القنصلية الأمريكية في الجزائر أخذ حسين داي معه قيمة مليونين من الفرنكات الذهبية، أما كلوزيل فيقدر مداخيل الداي بمليون و600 ألف فرنك، وثروة حمدان خوجة بعدة ملايين من الفرنكات، وحسب مارسيل ايميرت كانت ثروة أحمد باي قسنطينة عدة ملايين من الفرنكات، أما آخر بايات وهران ففي رسالة وجهها إلى برتوزان يعدد فيها الباي الأموال التي كانت له والتي بقيت بيد الجنرال بورمون وقيمتها تبلغ عدة ملايين من الفرنكات، ويضيف الباي أنه أعار الجنرال بورمون 4000 بوجو وأنفق من أجل الجنود الفرنسيين 120 ألف بوجو[1].

---

(1) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص 234 ـ 237.

ولا ننسى بطبيعة الحال الرشاوي والمصادرات والظلم والعسف الذي كونوا به ثرواتهم فهو قاعدة أساس قام بها كل والي أو باشا عثماني.

عاشراً: الأوبئة والطواعين التي أصابت الجزائر

كما أسلفنا مما ميز العهد العثماني هو كثرة الطواعين والأوبئة التي ضربت البلاد العربية ومن أسبابها ضعف العناية الصحية وتفشي الفقر والجهل الذي تسبب به الولاة العثمانيون، فالنظافة في مدينة الجزائر كان «فورنونف» أي الحصن الجديد والذي يقع خارج المدينة يسمى «برج الزبلية» أي برج القمامة، ومن ناحية باب عزون كانوا يلقون جثث الحيوانات الميتة والقمامة من فوق الأسوار، وفي تونس كانت جبال القمامة المتراكمة على شاطئ البحيرة شرقي المدينة كبيرة لدرجة أن يونس أقام فيها خنادقاً عام (1165هـ/ 1752م) حين قام بثورة ضد أبيه، وفي عام (1215هـ/ 1801م) أمر الباي حمودة باي بإزالة هذه الجبال على نفقة سكان تونس خوفاً من قيام الجزائريين باستخدامها في محاربته[1].

ورغم هذا الاستغلال العثماني لخيرات الجزائر إلا أن مردود هذا النهب محلياً كان صفراً مكعباً كما يقال إذ تميزت فترة حكم العثمانيين للجزائر بكثرة الطواعين، فهناك طاعون حدث سنة (981هـ/ 1573م) وطاعون آخر سنة (1031هـ/ 1622م) وهناك وباء حدث سنة (1054هـ/ 1644م) فضلاً عن الطاعون الكبير الذي استمر لعشر سنوات من سنة (1201/ 1211هـ/ 1787 ـ 1796م) ومات بسببه خلق كثير، أما البايات والبشوات فكان لهم أطباء أجانب يختارونهم من الأسرى الذين يقعون في قبضتهم أو يستجلبونهم بالأموال[2]، وعلى كثرة الطواعين كانت الجزائر تعاني من كثرة المجاعات إذ يروي بيسونيل سنة (1137هـ/ 1725م) وكان طبيباً فرنسياً وعالماً في النبات ومرافقاً لباي قسنطينة فيقول: ((البلاد ما زالت خصبة، لكن منذ سنوات والمحاصيل يلتهمها الجراد، قيل لنا إنه منذ تسع سنوات ذهبت المحاصيل

---

(1) المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطيف فرج، ص111-112.

(2) تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج1، ص167.

ضحية الجراد.... أطلق الباي خيله وجماله ترعى في حقول القمح وفي المساء أشعلوا فيها النيران، وهكذا كنا نستكمل إتلاف المحاصيل في البلاد، في بعض النواحي لم تنبت البذور بسبب الجفاف، وفي مناطق أخرى بل في معظم أنحاء القطر التهم الجراد كل شيء، ونحن نتلف ما تبقى... وهكذا تسير سياسة هذا القطر تخريب كل شيء وإتلاف كل شيء))[1].

وكما بينا طواعين الشام ومصر فالجزائر أيضاً كمثال عرفت انتشار الأوبئة في سنوات (1071 ـ 1075هـ/ 1661 ـ 1664م) و(1111هـ/ 1699م) و(1195 ـ 1201هـ/ 1784 ـ 1788م) و(1206 ـ 1214هـ/ 1792 ـ 1799م) و(1232 ـ 1237هـ/ 1817 ـ 1822م)[2].

أما المجاعات المتكررة التي ضربت الجزائر فكانت سبباً في انتشار الأمراض وزاد من حدتها جهل أغلبية الأهالي بأبسط قواعد الصحة، فلم يهتموا بمحاربة الأوساخ، ولم يعملوا على استصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة وعنابة ووهران، كما أن قلة الأدوية زادت الحالة الصحية سوءاً، فالجزائر لم تكن فيها أي صيدلية إلا صيدلية واحدة فقط مقرها مدينة الجزائر بالقرب من قصر الداي، ولكنها لا تحتوي إلا على بعض الزجاجات والكؤوس المحتوية على بعض العقاقير والتوابل ويشرف عليها أحد الأتراك العثمانيين، ومع أن هذا التركي يجهل استعمال أغلب التوابل المعروضة في الصيدلية إلا أنه يمتهن مهنة الصيدلي ومهنة الطبيب الجراح وفق المعلومات التي أوردها الرحالة الألماني مارصيول[3].

إحدى عشر: تهميش الأهالي والعرب في الجزائر وتقديم غيرهم

لم يختلف حال تهميش العرب أو الأهالي في الجزائر عن باقي إيالات الدولة

---

(1) دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش، ج1، ص137 ـ 138.

(2) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، د. ناصر الدين سعيدوني، ص48.

(3) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دحنيف هلايلي، ص164.

العثمانية إطلاقـًا، لا بل وصل الأمر بحكم وجود مفهوم «الكراغلة» أن أصابهم أيضـًا تهميش آبائهم الانكشاريين الذين كانوا يأتون من الأناضول، وفي نفس الوقت تجد استعانة العثمانيين باليهود وكذلك بالعلوج من رياس البحر المتحولين عن دينهم وتقديمهم على غيرهم، فالتخوف العثماني من الكراغلة كان سببه وجود ارتباط لهؤلاء من جهة أمهاتهم بأرض الجزائر، وعلى إثره تمت محاولات إبعادهم مما نشب عنها ثورات، كثورة سنة (1038هـ/ 1629م) وثورة سنة (1042هـ/ 1633م) ومن بعده لم يتحسن وضع الكراغلة حتى احتلال فرنسا للجزائر فظلوا في مرتبة ثانية خلف آبائهم الأتراك وفي مرتبة متقدمة عن الأهالي من العرب.

ومما يدل على تجذر فكرة تهميش الكراغلة عند الإدارة العثمانية والكراغلة ما هم إلا أبناء هؤلاء العثمانيين لكن أمهاتهم محليات هو أن الكرغلي الذي يخدم ضمن فرق الانكشارية لا يتم تقييد أسمائهم في نفس السجلات المخصصة للأتراك[1].

فضلاً عن سياسة التفريق وحكم الأقلية للأكثرية فيقول تولان: ((كانت حكومة الأتراك من باربروس حتى بداية القرن التاسع عشر، تعتمد على خلق التفرقة بين السكان وإبعادهم عن المناصب السياسية والعسكرية وجعلهم مثل العبيد))[2]، فتأمل هنا كيف أن الآباء الانكشاريين عاملوا أبناءهم الذين هم من أصلابهم من الكراغلة فلا تتفاءل كثيراً بكيفية تعاملهم مع العرب في الجزائر وإلا فتاريخ ثوراتهم طويل وكبير ولا يتسع المقام لذكره.

وختامـًا فقد استمر التواجد العثماني في الجزائر قرابة ثلاثة قرون لم يعتمدوا فيها إلا على أسلوب القرصنة الذي ذهب بريقه وزال نفعه مع الزمن حتى فشلوا أمام التقنيات الأوروبية الحديثة التي ظهرت بواكيرها في أول القرن التاسع عشر

(1) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. حنيفي هلايلي، ص9ـ 21 بتصرف.

(2) بحوث الندوة الدولية حول المغارب والبحر الأبيض المتوسط الغربي في العصر العثماني إشراف د، خالد أرن، ص 102.

الميلادي، وفي اللحظة التي رأينا فيها فرنسا تسعى جاهدة لتكوين مراكز لها تحت حجج تجارية واقتصادية ودينية لم يقم العثمانيون الحاكمون للجزائر بتأسيس أي مركز على الضفة الأوروبية الشمالية للبحر المتوسط، فلا ميناء تجاري ولا منافع اقتصادية ولا مسح جغرافي ولا دراسة للأوضاع بالرغم من تواجد ممالك إسلامية عظيمة في فترة من الفترات السابقة في تلك البقاع كحال الأغالبة من بني تميم الذين حكموا صقلية وكحال الأندلس، فلم يكن للعثمانيين حرص في استخدام حليفتهم فرنسا لخدمة أهل الأندلس اللهم إلا في مناسبة واحدة وهو جعل الأراضي الفرنسية محطة عبور للأندلسيين الفارين نحو سواحل بلاد المغرب، فلا مراكز ولا قناصل ولا سفراء ولا أي شيء من سياسات ما يعرف بالقوة الناعمة في زماننا، أما عن ظلم الناس والرعية فهو شعار العثمانيين ودثارهم ويكفي لتعلم أن الوضع قد وصل في القرن التاسع عشر الميلادي بالجزائريين للقول «نذهب عند النصارى ولا نجاور الترك، فتجمع علينا الجوع والقتل»(1).

وهذه القرصنة التي اعتمد عليها الأتراك وباشروها من موطن قوة لم يكلفوا حتى أنفسهم طاقة دعائية للتنديد بالقرصنة المضادة التي اتخذها الأوروبيون، في الوقت الذي قام فيه نصارى أوروبا بتعاطيها وإقرارها وتقنينها ونادوا بعدم تعرضهم لضررها وبذلوا الكثير قصد التخفيف من وطأتها عليهم، وعبر الغزوات البرية والقرصنة البحرية، أتمت الهيمنة العثمانية مشروعها «الحضاري» في المغرب العربي(2).

* * *

(1) أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. حنيفي هلايلي، ص38.

(2) جمهورية الدايات في تونس، توفيق البشروش، ص 79 وص 82.

المبحث السادس

التواجد العثماني في العراق

وسبب هذا التواجد العثماني في العراق لم يكن لطبيعة عقدية فالعثمانيون، لم تختلف طريقتهم الأولى عن طريقة الشيعة كما بينا في الفصل الأول، لكن نظراً لاستطاعة الشاه الصفوي عبر دعاته التركمان الذين بثهم في الأناضول الوصول للقادة العثمانيين والوزراء العثمانيين واستمالتهم لجانبه، ثم استطاعة الشاه السيطرة على طرق التجارة الدولية القادمة من الشرق للغرب والتي يمر أحدهما عبر الموصل وبغداد والبصرة على ساحل الخليج العربي كان هذا من أبرز أسباب اندفاع العثمانيين لأن ينادوا بالسنة ونصرتها على الشيعة.

إذ وُجِدَ ما قبل النزاع العثماني الصفوي أن التركمان في الأناضول والعثمانيين معهم كانوا أقرب للتشيع والشيعة منهم للسنة بل كانوا حرفياً شيعة، ويوضح هذا البكتاشية التي اعتمدها العثمانيون لأحد أهم مؤسساتهم وهو جهاز الانكشارية، والتي صارت طريقة معتبرة تنافس المولوية أحياناً، كذلك نجد أن المغامرين التركمان وغلاة المتصوفة من آسيا الوسطى انتشروا في البلقان والأناضول ونشروا مذاهب الصوفية الشيعية وعلى رأسها مراسم عاشوراء، فاستطاع دراويش الصوفية التأثير على التركمان وزرع البذور الصوفية القابلة للتشيع في عقولهم، فصار هؤلاء التركمان النازحين من آسيا الوسطى بسبب المغول وتيمورلنك لاحقاً نحو الأناضول ظاهرياً من السنة وعملياً من الشيعة، وتيمورلنك نفسه أظهر نفسه مدافعاً عن التسنن والتشيع في آن معاً، وأيضاً قبيلة القره قوينلو التركمانية الذين حكموا العراق سماهم المعاصرين لهم بأنهم شيعة غلاة رغم عدم تظاهرهم بمظاهر التشيع، أما اتحاد قبائل الآق قوينلو التركمانية رغم أنهم كانوا سنة لكن خرجت منهم أعداد من التنظيمات الصوفية

«الأخويات» للانضمام للصوفي الاردبيلي الذي عرف لاحقاً بـ«الصفوي»[1].

فالبكتاشية كطريقة تظهر التقيّة، ذلك أنها تعترف ظاهرياً بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وفي نفس الوقت لا يسمّى البكتاشيون بأسماء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم[2].

وحين استيلاء العثمانيين على الأناضول كانت هناك مدن مثل قير شهر وأنقرة تدار من الأخويات الحرفية والتجارية مشابهة لحالة تنظيمات الفتوة العباسية التي أنشأها الناصر العباسي متضمنة قيمة ورمزية شيعية، وبعضها ظهر بشكل واضح كالأخويات الإسماعيلية والحروفية، والكاتب التركي كمال كافادار كتب في أغلب التيارات الدينية المتدفقة على الأناضول حتى تاريخ تشكل الأصول الدينية للدولة العثمانية وقال أنها ((حالة فوقية إلهية مركبة من أفكار ساذجة عن الله تعالى لم تكن ذات صفات عقلية بسبب عدم وجود دولة «يقصد العثمانيين» تهتم بتحديد صلب الدين وتدفع بقوة باتجاه ديانة صحيحة))[3].

والخلاصة مما فات أن البذور الشيعية تواجدت عند التركمان في آسيا الوسطى وفي الأناضول وحتى عند السلاطين العثمانيين، وأن الطرق الصوفية الرسمية العثمانية هي شيعية حرفياً أو عملياً ولا تختلف عنها في شيء، وأن الخلاف بين الفريق العثماني والصفوي إنما هو مجرد خلاف سياسي جعل العثمانيين يتجهون نحو إظهار التسنن لفظاً في سبيل كسر التشيع حفاظاً على سلطانهم.

فالبكتاشيون يتوسلون في احتفالاتهم بعلي بن أبي طالب وبقية الأئمة الأحد عشر ويضعون سيف ذو الفقار على راياتهم، وفي بحث جان هاثادي حول تشكل فروع الانكشارية في مصر وجد أنه من المحتمل في الحقيقة أن نشر رمز سيف ذو الفقار عند العرب في الشرق الأوسط تم على يد العثمانيين، وهنا تلاحظ أن العثمانيين

---

(1) الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ستيفان وينتر، ص33 ـ 34.

(2) التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان عطية ضيف الله المعبدي، ص95.

(3) الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ستيفان وينتر، ص35.

لم يجدوا حرجاً في استخدام رموز شيعية واضحة الدلالة والمعاني ولم يحصل تخلص عثماني من البكتاشية إلا سنة (1242هـ/ 1826م) حين تم إلغاء الانكشارية[1]، فلم تكن للعثمانيين مشكلة مع أضرحة العراق، فالإسلام العثماني له جذور عميقة مع إسلام شعبي تركماني شاماني لا يعتد بالمذاهب الأربعة عقدياً خاصة البكتاشية والطرق المتصوفة الأخرى، ففي القرن السادس عشر الميلادي كان البلاط العثماني ومجتمع النخبة العثمانية يكن احتراماً عميقاً للأدبيات الشيعية وكما كان البكتاشية يحظون بعطايا العثمانيين كان الصفويون أيضاً ينالون عطاياهم قبل إعلان دولتهم وهم في أردبيل بأذربيجان[2].

وعلى سبيل المثال ففضولي البغدادي الشاعر ت (963هـ/ 1556م) مدح الشاه الصفوي ثم نال شهرة عند العثمانيين بفضل شعره الصوفي[3].

وبعد هذه المقدمة الموجزة والتي تحتاج لمؤلف مستقل إن شاء الله نشرع في أقسام هذا المبحث

(1) الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ستيفان وينتر، ص40.

(2) الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ستيفان وينتر، ص41.

(3) الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ستيفان وينتر، ص70.

أولاً: استيلاء العثمانيين على العراق

أ- زمن الدولة الصفوية

كان دخول العثمانيين لبغداد سلماً لا حرباً سنة (941هـ/ 1534م) بعد قيد الصدر الأعظم إبراهيم باشا الخاص بسليمان القانوني باستمالة أتراك تكنو الحاكمين في بغداد والعراق نحوه فاستجابوا للسلطان وضغطوا على حاكم بغداد من قبل الشاه الصفوي الذي ظل متردداً كثيراً حتى هرب إلى الشاه[1]، وقد طلب العسكر العثماني من الصدر الأعظم «كان سردار الحملة» أن السلطان لا يواجه إلا سلطان، يعني إذا كانت حرب فليواجه القانوني السلطان الصفوي وهذا الذي دعا سليمان القانوني للتوجه نحو العراق لكن لم تحصل معركة إذ دخل السلطان سليمان القانوني لبغداد سلماً[2]، وإلى هنا دانت العراق لسليمان القانوني فدشن كما هي عادة العثمانيين إظهار القبور المهدمة وإعادة رفعها، فكانت أولى مهمات سليمان القانوني إعادة إعمار ضريح أبو حنيفة النعمان فقام بتعميره وجعل له قبة وسور وحرس يحمونه من العابثين كما هيأ له المضافات التي تقدم الطعام ليلاً ونهاراً، وهنا خرافة تركية عثمانية حول ضريح أبي حنيفة النعمان تشبه خرافة ابن عربي في قصائده أن فاتح دمشق اسمه على أربعة أحرف فكان السلطان سليم ياووز يجتهد في أن يكون المقصود ودخل دمشق واجتهد في معرفة مكان قبر ابن عربي وأسس عليه القبة والجامع المعروف حتى اليوم، وإذا عدنا للقانوني وخرافته مع أبي حنيفة فيقول أوليا جلبي: ((إن السلطان سليمان شرع عام (941هـ/ 1535م) في بناء قصبة الإمام الأعظم «أبو حنيفة» تبركاً، وإن البلدة «يعني الأعظمية» حينما كانت في يد أوزن حسن رأى سادن قبر أبي حنيفة رؤيا أن أبا حنيفة قال له ضع الصندوق الذي على قبري على الضريح في المحل الفلاني لأن هناك كافراً مستحقاً للعذاب، فاستيقظ السادن وفعل الأمر ثم استولى الشاه إسماعيل الصفوي، على العراق

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص26.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص30.

وكسر الصندوق وفتح القبر فوجد جسداً ملوثـاً فألقاه في النار، فزعم الصفوي أنه انتقم بإحراق جسد أبي حنيفة))، ولما جاء القانوني إلى بغداد وهو في الطريق رأى جاووش رؤيا أن أبا حنيفة ظهر له وقال إن طاشقين خواجة يعلم ضريحي، فدخلوا بغداد فأشار ذلك الرجل إلى أرض الإمام فحفروها فظهر الأساس القديم فأخرجت صخرة كبيرة فرفعوها ومن ثم ظهرت منها رائحة طيبة انتشرت وعطرت جميع الحاضرين فقام القانوني بإعادة الصخرة لمكانها وبنى القبة عليها[1]، وأكمل مراد الرابع لاحقـاً بأن جعل شبك الضريح والباب الأسفل والأعلى ومصراعي الباب من الفضة[2]، فكانت وظيفة العثمانيين ابتداع القبور فابتدع محمد الثاني «الفاتح» ضريح أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه بناءً على رؤيا شيخه الصوفي الحلولي آق شمس الدين، وكذا فعل سليم ياووز حين بحث عن قبر ابن عربي في دمشق وجعل له الجامع والأوقاف، والآن دور ولده سليمان القانوني مع أبي حنيفة الذي لم يكتف بذلك بل عمّر قبة الشيخ عبد القادر الجيلاني بما يقارب 100 ألف دينار وخبر قبة عبد القادر الجيلاني هو ما جاء في سليماننامه ((رأى السلطان أنه قد وهى مزار الشيخ عبد القادر وعاد أنقاضـاً بالية، فأمر أن ترفع له قبة عالية وأن تتخذ دار ضيافة للفقراء والأرامل وأهل البلد ومن حولهم فقاموا بالأمر))[3]، ولم يكتف القانوني بهذا بل زار مرقدي الكاظم والجواد وأمر بإتمام وتكميل الجامع والحضرة هناك، كما قام السلطان القانوني بإجراء النهر السليماني أو الحسيني لأهالي كربلاء فأحياها وهي مهمة لم يستطع على فعلها الشاه إسماعيل أو الشاه طهماسب[4].

لقد استمر العراق في يد العثمانيين أول مرة أكثر من 90 سنة حتى دخل الشاه عباس الصفوي بغداد سنة (1032هـ/ 1623م) وسبب دخوله هو ما يعرف بواقعة

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص40.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص39 ـ 40.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص 41.

(4) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص 41 وص47.

بكر صوباشي أحد أفراد الانكشارية، والذي ترقّى حتى أصبح آغا وزاد نفوذه في بغداد بشكل كبير حتى صار حاكمها وسلطة الوالي أمامه لا شيء، هنا حاول الوالي محاربته، فدبروا له تدبيراً لكنه اكتشف الأمر وكر عليهم وهزمهم وخلصت له بغداد، فطلب من السلطان العثماني تعيينه عليها إلا أنه تم رفض ذلك، فحاولوا معه مجدداً بجيش آخر إلا أنه تم هزيمتهم أيضاً، ثم قام بكر الصوباشي بقتل المفتي ملا غانم البغدادي الذي كان مجذوباً لمدة 12 سنة وكان يتجول في الصحاري والبراري بجذبته، ثم ذهب يتمسلك على يد الشيخ علاء الدين في عنتاب وابتدع الأتراك قصة موته أن بكر صوباشي قتله وهو يقرأ سورة يس فظل يقرؤها ويكملها وهو ميت، وسبب قتله أن له أقارب من الجنود العزب وهؤلاء العزب كانوا مع الوالي ضد بكر صوباشي، وفي سنة (1032هـ/ 1623م) أبلغت الدولة العثمانية والي ديار بكر حافظ أحمد باشا أن يجهز جيشاً لأخذ بغداد من بكر الصوباشي لكنه اقترح أن تمنح الولاية للصوباشي خاصة مع الأوضاع المتضعضعة حتى لا يفكر الصوباشي بالالتجاء لشاه إيران، فرفضت الدولة العثمانية الاقتراح واتهموا والي ديار بكر بأنه معه ووجهوه بأقصى سرعة لانتزاع بغداد، هنا شعر الصوباشي بالخطر فكاتب الشاه وأقر في مكاتبته له أنه هو وجماعته عبيد له، واشترط لتسليم بغداد أن تكون الخطبة والسكة للشاه وكان الشاه في حملة على قندهار فأرسل أحد قادته من أجل التسليم، فَعَلِمَ حافظ أحمد باشا والي ديار بكر بارتماء الصوباشي للشاه فأرسل إلى الصدر الأعظم يخبره فكتبوا كتاباً بإقرار الصوباشي «بعد فوات الأوان» والياً لبغداد وسلموه الكتاب، ففرح الصوباشي بهذا وأرسل للشاه وكان قد اتفق معه سابقاً أن الأمور اصطلحت، وهنا رفض الشاه وكان موجوداً في عاصمته أصفهان وقد فرغ من حملته في قندهار فسار بنفسه وحاصر بغداد، وحين حصاره لبغداد قام محمد ابن بكر الصوباشي بفتح الأبواب لعشرة آلاف من جنود الشاه فدخلوا وارتكبوا الفظائع واستطاعت قوات الشاه أسر بكر الصوباشي وعينوا ولده بدلاً عنه، وقد كانت المجاعة ضاربة في بغداد حتى أكلت الأمهات بناتهن وأولادهن والقحط

شديد، وجاء الشاه فعمل دفتراً للشيعة ودفتراً للسنة وقتل كل من سجل اسمه في دفتر السنة ونكل بهم وهتكت الحريم ونهبت الأموال، أما بكر الصوباشي فحبسه لشهرين يعذبه حتى يخبره عن أمواله، وولده ينظر له وهو حاكم بغداد من طرف الشاه ويسكر بالخمور ولا يبالي ثم بعد شهرين أركبوه في مركب وأحرقوه فيه[1].

ولا تتعجب فهذا السر في القيادات العثمانية قديم نقلت لك شيئاً منه في مقدمة المبحث، فانتقالهم من مركب العثماني لمركب الصفوي والعكس كان أمراً يتم بسلاسة فكلا الفريقين متفقين تقريباً في طرقهم الصوفية الباطنية الشيعية وما اختلافهم إلا في بعض القشور، وقد تستغرب أنه حين استولى الشاه على بغداد وفعل بها ما فعل مما يعجز البنان عن خطه شكا له أهل الموصل من ظلم واليهم العثماني كور حسين باشا فأرسل لهم الشاه قائده قاسم خان فدخل الموصل واستولى عليها[2].

ورغم المحاولات العثمانية المستمرة في استعادة بغداد ورغم استطاعتهم استعادة الموصل وكركوك إلا أن بغداد ظلت بيد الصفويين قرابة ثلاث عشرة سنة توفي خلالها الشاه عباس سنة (1038هـ/ 1628م)، حتى إذا ما دخلت سنة (1047هـ/ 1637م) أصدر عندها السلطان مراد الرابع قراره باستعادة بغداد وسار في حملة لذلك الهدف، وعندما كان السلطان مراد في الموصل خرج مير محمد من جيش الشاه إلى تكريت لجمع أموال للشاه فنزل عند شيخ العرب في تكريت فألقى القبض عليه وأرسل به للسلطان في الموصل فتم قتل إخوته ومن معه في الحال، لكن مير محمد كان شاعراً فترجى أن يعفو عنه فتم ذلك فأبلغهم عن ثغرة في بغداد وعن الباب الوسطاني تحديداً لأنه خال من أي تدابير حربية، فوجه السلطان بلزوم محاصرة الباب الوسطاني وتوجيه القوة نحوه، أما الشاه فلم يغامر بالقدوم بنفسه

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص203 ـ 225.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص225 والتاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج2، ص456.

للمعركة في بغداد لكنه اختار إرسال أفضل قواته، ومع اشتداد القتال وقوته ومرور الأيام خرج والي بغداد الصفوي بكتاش خان بطلب الأمان من السلطان وتسليم بغداد له، فأنعم عليه السلطان بتاج مرصع وخلعة سمّور وخنجراً مرصعاً وقال له: ((اذهب إلى المدينة وليخرج من فيها من الخانات والعسكر باستعجال ومن شاء أن يذهب إلى الشاه فليذهب ومن شاء أن يكون تابعاً لنا فليبق لا يجبر أحد فهم على اختيارهم))، ورغم هذا لم يخرج قسم من جيش الصفويين وبقوا في متاريسهم وتقاتلوا مع العثمانيين ولم ينجُ منهم سوى 300 ممن رغب في الأمان، أما البقية فقد ماتوا بعد بقائهم على القتال وكانوا 87 ألفاً، وفي اليوم التالي من دخوله بغداد توجه السلطان مراد الرابع لزيارة قبر أبي حنيفة وكان اعتذر عن زيارته سابقاً حين نزل وقال لن أزوره إلا بعد الفتح فقرؤوا الختم الشريف والأدعية ثم ذبح عنده القرابين.

ولكل استيلاء عثماني جديد خرافة جديدة في تعمير أو إنشاء قبر لولي أو عالم من العلماء لكن هنا كانت الخرافة مولوية، إذ قام أحد دراويش المولوية تجاه أوطاغ السلطان فقال: أيها السلطان اسعوا واجهدوا أن تفتحوا المدينة قبل يوم الاثنين وإلا لو تأخر غرقنا بالسيول فلا يتيسر الفتح، فأمر السلطان الصدر الأعظم طيار باشا بتعجيل الهجوم بل وهدده بلزوم الهجوم لكن الدخول لبغداد لم يكن إلا يوم الجمعة، ثم أمر السلطان بتعمير ضريح أبي حنيفة وعبد القادر الكيلاني وجعلت لها قناديل من ذهب وفضة، وحين رحيل السلطان توجه لمرقد موسى الكاظم في جانب الكرخ[1].

وهكذا بقيت بغداد تحت سلطة العثمانيين حتى استيلاء القوات البريطانية عليها في الحرب العالمية الأولى لكن السؤال هل توقفت تدخلات الصفويين أو الدول التي تلتها ممن حكم الأراضي الإيرانية طوال تواجد العثمانيين وحكمهم لولاية العراق؟

بالطبع لا فالقوى الحاكمة في إيران ترى العراق امتداد طبيعي لها وتواجدها هناك حق طبيعي لها.

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص 256 ـ 287.

ب ـ زمن الدولة الأفشارية (نادر شاه)

لقد بدأت مرحلة التدخل الإيراني الثاني بعد سقوط الدولة الصفوية على يد محمود بن أويس الأفغاني مؤسس الدولة الهوتاكية الأفغانية، والتي استطاعت أسر الشاه ودخول عاصمته أصفهان، وقد استمرت هذه الدولة الأفغانية تحكم إيران لمدة 7 سنوات منذ سنة (1135هـ/ 1722م) وإلى سنة (1142هـ/ 1729م) حين هزم المير أشرف على يد قوات نادر خان في معركة دامغان، ونادر خان وقتها كان يحكم باسم الشاه عباس ميرزا الذي كان عمره 40 يوماً فقط، وقد خلع نادر شاه أباه الشاه طهماسب سنة (1145هـ/ 1732م) بسبب رفضه لاتفاقية وقعها الشاه طهماسب الصفوي مع العثمانيين، وكانوا أي العثمانيين قد استغلوا فراغ هجوم الأفغان في الاستيلاء على مناطق في إيران، فعزم نادر خان على بغداد وحتى يصل بغداد كان لا بد من إزالة العثمانيين من كرمانشاه وغيرها، فتوجه الوزير أحمد باشا والي الدولة العثمانية على العراق برسالة استغاثة طالباً المدد من السلطان العثماني على وجه السرعة[1]، فأمدته الدولة العثمانية بجيش لكنها لم تؤمره بقتال نادر خان بل بحراسة بغداد وحفظها وأن يكف عن لقائه، فالجنود المرسلون لحفظ البلاد لا للمنازلة والجلاد وبلغ عددهم مع أحمد باشا قرابة 100.000 ومع ذلك لم يؤمروا بقتال[2]، وحين ضرب نادر شاه الحصار ونزل على بغداد كتب أحمد باشا لاسطنبول بشأن المدد فلم تجبه الدولة العثمانية بشيء، فكتب له والي الرقة بإرسال المؤونة من الرقة إلى بغداد، وفي حين أن العثمانيين عجزوا تقريباً عن إمداد أحمد باشا رغم وجود ولايات الموصل وديار بكر والبصرة تجد أن إمدادات نادر خان متصلة لم تنقطع.

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص 270 ـ 273.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص 273.

واستمر الحصار تتخلله المعارك بين الفريقين فتشاور أحمد باشا مع قادته في التوجه للقلعة إلى جانب الرصافة وأمر بذلك فتم العبور خلال 3 أيام، فحلّ العدو وانتهك الأعراض وقتل الناس وأطبق على بغداد من 3 جهات، فنادر خان استولى على قرى بغداد ومزارعها فصارت الأرزاق تأتيه بينما أهل بغداد في حصار كبير حتى أكلوا لحوم الكلاب والحمير والقطط مما ولد فيهم أمراض وعاهات قاتلة، دفعت الناس لأن تفعل أي شيء في سبيل الحصول على الطعام والأكل، وكان من خطط أحمد باشا بل قل من عجزه الشديد أن يرسل بعض من لم يكن معروفاً فيتسوّر سور بغداد ويدخل ليلاً مبشراً الناس بقدوم المدد من الدولة العثمانية، وقصده تسلية نفوسهم وتطييبها وتصبيرها لكن الأمر لم يدم سوى بضعة أيام وانكشفت حيلته، فرأى الناس ألا سبيل إلا القتال فإما أن يموتوا بالقتال أو ينتصروا، لكن أحمد باشا أقنعهم وبين لهم خطأ الفكرة ومخاطرها، وعندها وردته رسالة من نادر خان يطالبه فيها بتسليم بغداد حفظاً للناس والعباد، فرد عليه أحمد باشا أنّ توقفنا للقتال وصبرنا على الحصار هو لحكمة اقتضت ذلك وسترون عما قريب ما سيحل بكم، فأرسل نادر خان رسلاً لأحمد باشا بغرض عمل الصلح وعلى أمل الاضطلاع عن كثب عن الحالة المعيشية التي فيها أهل بغداد، فقام الوزير بإظهار الحلات الجيدة أمامهم وأن البيع رخيص والأقوات متيسرة والمعنويات مرتفعة بل زاد الوزير أحمد باشا بأن عمل ضيافة لرسل نادر خان بديعة جداً إظهاراً للتمكن والرفاه الذي يعيشه المحاصرون، فطلب نادر خان الصلح وتسليم بغداد وقال لرسل أحمد باشا أنا لا أريد بغداد وحدها إنما قيصر الروم في اسطنبول يقصد السلطان العثماني، لكن أحمد باشا رفض الصلح واستمر الحصار فجاع الناس أكثر وانتشرت الأمراض وخرجت العذارى من بيوتهن بسبب الجوع، فاتفقت كلمة الناس مع الوزير أنه يريدون القتال فإما يموتوا شهداء أو ينتصروا فبين لهم تهور هذا الرأي ومنعهم منه، وفي سنة (1146هـ/ 1733م) جاء مدد من الدولة العثمانية على يد طوبال عثمان باشا يعني الأعرج فعلم نادر شاه بذلك فأبقى 12 الفا على حصار بغداد وذهب هو لملاقاة

جيش العثمانيين، واستطاع نادر شاه كسر العثمانيين إلا انهم تجاوزوا الكسرة فانسحب عنهم وهنا علم أهل بغداد ومن فيها بخبر المدد فهجموا على الذين أبقاهم نادر شاه وهزموهم وأخذوا الأرزاق معهم وانتعشوا بها، وقد دخل المدد إلى بغداد لكنه لم يستطع البقاء فيها نظراً للقحط الذي أصابها فخرج الجيش وبدأ بالعودة، وحين علم نادر شاه بالخبر عاد مرة أخرى لحصار بغداد بعد رجوع الجيش العثماني إلى مواطنه، وسمع عثمان باشا بعودة الشاه فجمع ما بقي من عسكر وتقابل مع نادر شاه لكنه قتل في المعركة وانهزم وتم حصار بغداد مجدداً.

لقد بعث الوزير أحمد باشا بعائلته للبصرة خوفا من نادر شاه وأصدر قراراً للأهالي أن من لم يستطع البقاء في بغداد فليخرج فخرج منها خلق كثير استقبلهم نادر شاه بالقتل، هنا ألح نادر شاه في طلب الصلح من الوزير أحمد باشا باشتراط عودة حدود إيران إلى ما كانت عليه سابقـًا بمعنى خروج العثمانيين من كرمانشاه والحويزة وغيرها من المناطق التي أخذوها مستفيدين من الزخم والضغط الأفغاني، كما اشترط إعادة مدافع همدان، وسبب استعجال نادر شاه بهذا هو خروج (محمد خان بلوج أو بلوش) وتسلطه على مناطق كثيرة في بلاد فارس فقبل أحمد باشا الصلح[1].

لكن نادر شاه استمر مجدداً في الضغط على العراق فعاد سنة (1156هـ/ 1743م) بعد أن قد قضى على ممالك الهند وسخرها لنفسه ووصل حتى جهان أباد، فضبطها وصالح سلطانها شاه محمد على مبالغ معينة يرسلها له، ثم توجه نحو تركستان فاستولى على بلخ وبخارى وأطاعه الأفغان وسمى نفسه شاهنشاه، ثم قصد نادر شاه أراضي الروم «تركيا» ثم عاد وأظهر الصداقة للوزير أحمد باشا في بغداد وكان دائمـًا في سنين الصلح يرسل بالهدايا الثمينة له وللمراقد في كربلاء والنجف، فقال نادر شاه لأحمد باشا إنه لم يشأ أن يكدره ويأتي على بغداد لكنه يطلب منه أن يمنحه حصاد مزروعات بغداد فقط فأجابه الوزير لذلك، فأرسل نادر شاه 70 ألفـًا من

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص274 ـ 283.

جنوده بزعم أخذ المحصول فحاصروا بغداد وكل ما فعله أحمد باشا هو أن تجهز للحصار فاستولى الإيرانيون على جميع قرى بغداد وأطاعتهم العشائر وأرسل نادر شاه نحو 90 ألفاً إلى البصرة لحصارها ومعهم بنو كعب وجيش الحويزة فلم يتمكنوا منها وانسحبوا بالصلح، ثم توجه نادر شاه إلى شهرزور فأطاعوه، ثم توجه إلى كركوك فحاصرها 8 أيام وخرب غالب أبنيتها وقتل كثيراً من أهلها فصالحوه، فطلب منهم الأموال التي لم يستطيعوا أدائها فتوجه له الشيخ عبد الله السويدي يشفع في تركهم ونقلهم من كركوك لبغداد، وتوجه نادر شاه للموصل فحاصرها 40 يوماً وحاول معها فصالحهم على شيء يؤدونه له ثم توجه لأربيل فسلم له أهلها فعاد وحاصر بغداد، وحين حاصر بغداد أرسل رسولاً لأحمد باشا في الصلح مع الدولة العثمانية بلا قيد ولا شرط فأجابه مباشرة على ذلك وتأسس الصلح على عودة نادر شاه إلى مملكته وتعرض بقية القضية على السلطان العثماني، ثم توجه نادر شاه للنجف ليشاهد ما بناه من تذهيب للمراقد فيها ثم توجه بعدها لكربلاء ومن كربلاء كتب نادر شاه للوزير أحمد باشا كتاباً يطلب فيه إرسال عالم من علماء السنة على أمل التوفيق والتأليف بين السنة والشيعة [1]، وبهذه المحاولات انتهت تدخلات الدولة الأفشارية ومؤسسها نادر شاه الأفشاري في العراق زمن العثمانيين، أما في جبهة قارص فقد تدخل نادر شاه سنة (1157هـ/ 1744م) وانتهى الأمر على صلح بين الطرفين سنة (1159هـ/ 1746م) وبعدها بعام تم اغتيال نادر شاه سنة (1160هـ/ 1747م).

ج ـ زمن الدولة الزندية في إيران

وسبب تدخلات الدولة الزندية هو متَصرفية بابان الكردية التابعة للعثمانيين، والأكراد كان لهم في بابان ما يشبه الحكم الذاتي ويتبعون للعثمانيين اسماً، وفي

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص308 ـ 313.

وهذه القضية ستجدها في كتاب (الحجج القطعية لاتفاق الفرق الإسلامية) أو ما يعرف بـ (مؤتمر النجف) ومؤلفه الشيخ عبد الله السويدي البغدادي.

سنة (1187هـ/ 1773م) حدث الخلاف وعصيان الإخوة على بعضهم في بابان واستفرادهم بنواحي الكرد كلها فاستنجد أحدهم وهو محمد باشا وهو كردي بكريم خان الزندي حاكم إيران وإطماعه مجدداً الدخول للعراق، فوافق كريم خان وأرسل جيشاً تحت قيادة علي مراد خان، لكن العثمانيين استطاعوا هزيمة هذه القوة وأسر القائد الايراني علي مراد خان وتم ارساله بلطف الى بغداد، فأكرمه الوزير عمر باشا وأرجعه معززاً مكرماً إلى إيران، لكن كريم خان الزندي لم يسكن غضبه بل جهز جيشاً جديداً قسمه مع قائد اسمه شقي خان والثاني نظر علي خان والثالث صادق خان وتوجه الأخير للبصرة لحصارها، وهنا علم العثمانيون ألا طاقة لهم بمواجهة الثلاثة جيوش واستطاع شقي خان ونظر علي خان الاستيلاء على مناطق كردية كثيرة، فاستمدّ عمر باشا دولته والتي كانت غارقة في حروب روسيا ولا تستطيع الإمداد أصلًا فلم تصدق عمر باشا لكنها لاحقاً صدقت كتاب الباليوز «وهو المقيم البريطاني في بغداد» فأرسلت سفيراً لإيران ورغم مقابلة السفير العثماني لكريم خان إلا أن الايرانيين استمروا في حصار البصرة فأرسلت الدولة العثمانية والي ديار بكر ومعه جند مع بعض الوزراء[1].

في سنة (1189هـ/ 1775م) توجه صادق خان أخو كريم خان الزندي شاه إيران لحصار البصرة، وقيل أن سبب التوجه لحصار البصرة أن والي بغداد عمر باشا صار يأخذ أموالاً كثيرة من القزلباش «جنود الشاه والإيرانيين» زوار العتبات في جنوب العراق بحجة أنها تعود لمرضى الطاعون، ووصل الخبر إلى الشاه فأرسل رسولاً إلى عمر باشا ينصحه ويحذره العواقب والباشا يعطي الوعود الكاذبة، هنا قرر الشاه حصار البصرة واستمر حصارها 14 شهراً أكل فيها أهل البصرة الكلاب، وعمر باشا يخبر أهلها كل مرة بأن مدداً من بغداد قادم أو أن السلطان سيرسل جيشا للمدد وهو وقتها لا يستطيع تفريق جيشه، ولمّا ارسل كتخداه مع قوة صغيرة نظراً لكثرة كذبه بهذه الدعاية توقف عند الخزاعلة وهزموه[2].

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص54 ـ 62.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص63 ـ 64.

إن هذه الأسباب السالفة الذكر ومع وصول الإمداد العثماني بقوتين عليهم وزيرين وحين انتهاء استراحتهما وجهها عمر باشا لكنهما ما طلاه وكتبوا كتبَ لسلطانهم في اسطنبول أن عمر باشا سبب الخلاف مع إيران، وكان التوجه في الدولة العثمانية هو اتخاذ وسيلة لإنهاء حكم مماليك أحمد باشا في العراق وعليه رأت العشائر كرداً وعرباً والأهالي وحتى إيران أن تقف كلها ضد عمر باشا، فكانت الفرصة، فخرج عمر باشا من بغداد وضرب خيامه خارجها وعُيّن عليها من الدولة العثمانية الوزير مصطفى باشا لكنّ من حوله أغروه بإصدار قرار بقتله فهجموا على مخيم عمر باشا ليلاً لقتله، فقاوم ثم هرب حتى سقط بعد تعثر فرسه فانكسر عنقه وعثر عليه أحد اللوندات فقطع رأسه وتم إرساله لإسطنبول، وهنا رأت الدولة العثمانية أن مصطفى باشا هو السبب فحقدت عليه، وفي الوقت الذي كان يتنافس فيه وزراء العثمانيين على منصب ولاية بغداد ويتنافس فيه الوزراء العثمانيين ضد سلطة المماليك في بغداد، كان شاه إيران يحاصر البصرة وهي وحدها فاستمد متسلم البصرة من مصطفى باشا أن يرسل له جيشاً من بغداد، فاعتذر بأنه لا يسعه مددهم بسبب خوفه من انقلاب المماليك في بغداد وعليه اقترح على متسلم البصرة أن يُرضوا إيران بالمال لترفع الحصار أو أن يأخذوا منهم عهداً بالحفاظ على الأمن والأعراض وتسليم المدينة لهم، ففعلوا الثانية، ففي سنة (1190هـ/ 1776م) دخل صادق خان للبصرة وسلب ما فيها من الأموال وسلب أموال الأهلين حتى صار الأثرياء يستجدون قوت يومهم ثم انسحب صادق خان بالغنائم إلى شيراز وترك على البصرة أحد قواده مع جيش يقدر بـ10 الاف جندي، وسبب انصرافه هو وفاة أخيه فرأى أن يطلب الحكم لنفسه في شيراز أما سليمان آغا متسلم البصرة ومن معه من أمراء الجيش العثماني فتم نقلهم لشيراز وتم إكرام وفادتهم من الزنديين [illegible] ودخل القزلباش البصرة فخطبوا وأذنوا بأذان الاثنى عشرية وضربت النقود [illegible] أئمتهم، وهمَّ القزلباش على هدم ضريح الزبير بن العوام فتدخل شقيق [illegible] نعمة الله الموسوي الجزائري التستري لمنع ذلك وعاث القزلباش ومعهم [illegible] الأحواز الشيعة في البصرة[1]

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص64 ـ 76.

تم عزل مصطفى باشا وكتب عبد الله كيخيا وهو من المماليك للعثمانيين بأن تسلمه الدولة ولاية بغداد، لكنها سلمتها لعبدي باشا، والذي يظهر كما قرره مصطفى آغا العثماني الميراخور الثاني المرسل بشكل رسمي للاطلاع على الأحوال أن المماليك أغروا مصطفى باشا في سبيل تسليم البصرة لإيران صلحاً حتى يتخذوها ذريعة في عزله فتعود وتؤول الولاية لهم ولسلطاتهم دون الوزراء المرسلين من اسطنبول، أما مصطفى باشا فبسبب ما حصل صدر قرار بإعدامه[1]، لكنّ العثمانيين رأوا أنهم لن يستطيعوا ضبط العراق إلا بحكم المماليك وأن وزراءهم القادمين من الروم يفشلون في المهمة فعهدت بذلك لعبد الله كهية بغداد والبصرة أما كركوك فأعطيت لحسن باشا أحد كيهيات سليمان باشا يعني من المماليك وعهدت لهم حرب إيران[2].

هاجم والي كركوك حسن باشا إيران من جهة قلعة جولان، لكن حصل له خلاف مع اثنين من متصرفي الأكراد بسبب تعامله لهم فنفروا منه، واستطاع العثمانيون في بداية كسر الإيرانيين في «كدوك سطرنجان» فأرسل كريم خان مدداً لهم فكسروا العثمانيين، هنا علم العثمانيون ضعف عبد الله كيهيا باشا وأن المماليك ليسوا بتلك القدرة التي تستطيع إخراج إيران، فصار عند السلطان أمل في إعادة الكرة عليهم، بسبب تشجيع الكيهيات وحكمهم هو وزير يقال له سليم أفندي فتعهد بحل المشكلة وجاء إلى بغداد فانهمك في الشراب وصار دليله في الباب هو شخص اسمه «عجم محمد من إيران» جاء زمن الكيهيا سليمان باشا لبغداد وتوظف واشتهر أمره، فتشاور سليم أندي من معه حول استرداد البصرة فرأوا إرسال محمد بك الشاوي العبيدي إلى كريم خان الزندي للمفاوضة، وصار عجم محمد وهو بمنصب خازن يجمع في الوزارة لنفسه خاصة مع مرض عبدالله باشا الكيهيا، ولذا قام بإكرام سليم أفندي حتى أعطاه كيساً من الجواهر، وعليه طلب سليم افندي وبسبب مرض عبد

1. تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص76 ـ 77.
2. تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص77 ـ 79.

الله باشا الوالي بالسّل أن يعزل كتخداه لأنه هو من ينوب عنه ويعين عجم محمد مكانه ففعل، وعجم محمد جاء من إيران وهو شاب صغير مع أمه وأختيه فترعرع عند الولاة العثمانيون بسبب أن أمه وأختاه يرقصن عندهم في جلساتهم وقصورهم وقصته أي عجم محمد في كتاب مطالع السعود في أخبار الوالي داود، وتوفي عبد الله باشا سنة (1192هـ/ 1778م)(1).

وبعد وفاة عبد الله باشا عين سليم أفندي بحكم أنه مرسول من الدولة وأكبر رتبة في بغداد والياً، فانقسمت بغداد بين كل من الكتخدا السابق عجم محمد وإسماعيل الكهية، وحصلت المناوشات، فاحتار سليم افندي ما يفعل فاقترحوا عليه استدعاء سليمان بك الشاوي العبيدي ليستعين برأيه، وبينما هم كذلك إذ عاد محمد بك الشاوي العبيدي من شيراز ومعه سفير إيران للمفاوضة في الصلح وخروج الجيش الايراني من البصرة لكن بشروط، إلا أنه وصل لبغداد بعد وفاة الوزير عبد الله باشا وكان هناك أي محمد العبيدي لأجل المفاوضة في إطلاق سراح أهل البصرة، فقال له الشاه لكرامتك لدينا سأطلق سراحهم لكن بعد ان اتفق مع السلطان العثماني(2).

والسؤال هو كيف نجت البصرة من أيادي الدولة الزندية الإيرانية في ظل هذا الوضع المتمزق والمتشرذم؟

كلف ولاة الدولة الزندية أهل البصرة ما لا طاقة لهم به فتمادى والي البصرة علي محمد خان وأراد أن يمد يده إلى العشائر، فكلف ثامر شيخ المنتفق السمع والطاعة لكنه لم يمتثل له نظراً لأن تكاليفه باهظة، فعزم على حرب شيخ المنتفق وأبقى نائبه محمد حسين خان السيستاني في البصرة مع 2000 من جنوده وتقدم هو بـ10.000 نحو ثامر شيخ المنتفق، وعاون الإيرانيين عشيرة الكثير وشيخهم علوان وكعب، لكن المنتفق استطاعوا الانتصار على الإيرانيين وكسرهم تماماً وكانت هذه الكسرة على العجم من أهم أسباب تركهم للبصرة لأن كريم خان الزندي توفي

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص79 ـ 84.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص85 ـ 86.

فانصرف أخوه صادق خان لطلب السلطنة في شيراز[1].

وقضية البصرة هي آخر ما كان بين الدولة الزندية الحاكمة في إيران والعثمانيين فيما يخص ولايتهم على العراق.

د ـ زمن الدولة القاجارية في إيران

إذا كان مفتاح تدخل الدولة الزندية في العراق هو قضية متصرفية بابان الكردية الحدودية فهو نفسه ذات السبب في تدخل الدولة القاجارية في شؤون العثمانيين في العراق وإن كان التدخل أخذ منحى التدخلات السياسية وقتها أكثر من منحى التدخلات العسكرية.

ففي سنة (1220هـ/ 1805م) وقعت وكما العادة إشكالية بين حكام متصرفيات وألوية بابان الكردية، فانهزم أحدهم واسمه عبد الرحمن باشا إلى جانب إيران، وفي سنة (1221هـ/ 1806م) وصل إلى سنة أو سنندج وهي في كردستان إيران حالياً وكتب من هناك يعرض قضيته على الشاه، وإيران وقتها كانت تريد سبباً للتحرك فأرسل أمان الله خان كتاباً لعلي باشا يلتمس فيه العفو عن عبد الرحمن باشا الكردي، فلم يقبل علي باشا والي بغداد العفو وكتب رسالة بيّن فيها أسباب عدم رضاه عن ذلك إلى الشاه، لاحقاً أرسل علي باشا سليمان بك الفخري إلى إيران بوصايا شفهية مضمونها أنه قبل اعتذار عبد الرحمن باشا، ثم بعدها بشهرين أرسل الشاه رسولاً لعلي باشا يؤكد فيه لزوم توجيه إيالة الكرد لعبد الرحمن باشا، وهنا أرسل علي باشا الإمداد بسرعة إلى بابان ثم لحق بهم وكون جيشاً من 12 ألف مقاتل، وتحركه هذا كان دون علم دولته العثمانية فهو تحرَّكَ بسرعة وأرسل الرسالة لهم وكان ينتظر الجواب منهم، وصلت الرسالة العثمانية من السلطان العثماني بعدم رغبة السلطان في نقض المعاهدات والعهود مع إيران فعاد الوزير أدراجه، وفي تلك اللحظة تقدمت بعض العشائر الكردية وأغارت على إيران في مايدشت فوصل الخبر للشاه، فتشكل له جيش في كرمانشاه بهدف حفظ الحدود، بينما عبد الرحمن باشا الكردي كان

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص94 ـ 97.

قريب من السليمانية ينتظر النتائج، فبدأ بإطماع جيش الشاه فورد الخبر للوزير عني باشا وكان لم يعد بعد لبغداد فأرسل الكهية سليمان إلى خالد باشا هذا الكهية كان فيه من الحماقة إذ دخل إلى إيران في منطقة مريوان دون توقف أو استراحة أو حذر. لأن الايرانيين حتى اللحظة لم يدخلوا حدود العراق، فالتقى بجيش إيران فانهزم وتم أسره وإرساله للشاه، هنا طلب عبد الرحمن باشا العفو من الوزير فقبل منه ذلك وبعث له بالخلعة(1).

وفي سنة (1226هـ/ 1811م) تتكرر معنا حوادث لواء بابان الكردي وعبد الرحمن باشا الكردي وغيره من متصرفي ألوية الكرد وكما العادة إذا أحس أحدهم بخطر يذهب لإيران، وهنا نجد تدخل واضح في فرض أسماء بعينها من محمد ميرزا من إيران في أن يكون فلان أو فلان من الأكراد على الألوية الحدودية الكردية في العراق مع إيران، وتجده يصر في طلباته ومطالبه لا بل يحرك الجيوش لذلك من باب الضغط، وأيضاً هنا نجد أن الوزير الجديد عبد الله باشا والي بغداد استعان بجيش محمد علي ميرزا من ايران للقضاء على عبدالرحمن باشا الكردي، لكنه في اللحظات الأخيرة وحين علم عبد الرحمن باشا أن القوتين قوة الوزير عبد الله باشا وقوة محمد ميرزا تتأهب عليه استعد للحصار وخاف أن ينقلب عشائر الأكراد مما سيفعله الجيش الإيراني فوجه للعشائر هناك بمساعدة عبد الرحمن باشا الكردي المحصور حتى لا تتوغل إيران، ثم في سنة (1227هـ/ 1813م) أراد عبد الرحمن باشا الكردي أن يضم السليمانية إلى ما كان معه من الوية وهذا التحرك بإيعاز من محمد علي ميرزا الإيراني، فتوجه له الوزير وهزمه لكن محمد ميرزا أصر على عبد الله باشا الوزير والي بغداد ان تكون هذه المناطق في يد عبد الرحمن باشا الكردي، وبكل حال وخوفاً من بعض الأمور وهي أن أحد أولاد سليمان باشا الكبير والي بغداد السابق واسمه سعيد بك توجه للمنتفق، فخشي الوالي الحالي عبد الله باشا أن تتشكل عليه قوتين في كردستان والمنتفق فوافق على طلب الشهزاده محمد علي

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص200 ـ 205.

ميرزا الإيراني بإعطاء عبد الرحمن باشا ما طلب[1].

ووفق العزاوي فقد كان متصرفي الكرد من أواسط أيام علي باشا كانوا يتوصلون إلى الإدارة يعني المناصب بواسطة الشاه في إيران رغم بقاء نفوذ الوزراء العثمانيين في بغداد على مناطق الحدود، بمعنى كانت العملية على التعيين بما يتفق ويرضي مصالح الطرفين في إيران وبغداد ويد إيران في بابان الكردية لا تزال عاملة في الخفاء[2].

وفي سنة (1233هـ/ 1818م) تتكرر معنا مشكلة بابان الكردية وتحكم الشاهزادة ميرزا محمد علي حاكم كرمانشاه التابعة لإيران في فرض شخص بعينه على بعض متصرفيات بابان التابعة للعثمانيين، لكن هذه الحادثة جمعت فيها إيران الجيوش إلا أنها لم تصمد أمام الأكراد التابعين لوزير بغداد فجنحوا للسلم واتفقوا، وبكل الأحوال قام الوزير داود باشا بتلبية طلب ميرزا محمد علي في إبقاء الشخص الذي اقترحه على بعض المتصرفيات وهو محمود باشا الكردي وإن كان لم يمنح الالوية التي طلبها كلها[3].

أما آخر توغل إيراني رسمي في العراق زمن الدولة العثمانية فكان في سنة (1236هـ/ 1821م)، إذ حصل تجاوز إيراني في عهد الدولة القاجارية على حدود العراق من ناحية بابان ومن ناحية أرضروم، لكن ما يعنينا هنا هو بابان وقد بيّنا سابقا أن الشهزادة ميرزا محمد علي ابن الشاه القاجاري كان يتدخل في فرض أمراء بابان أو شهرزور وكانوا من الأكراد وأن الرغبة تتم بالتوافق بين العثمانيين، لكن الإيرانيين ضغطوا هذه المرة في فرض الشخصية الكردية المتفقة معهم على بابان، والجديد هنا أن التحركات الإيرانية تجاوزت الحدود ودخلت العراق حتى السليمانية، وبالمحصلة كان هذا آخر توغل حقيقي ورسمي لإيران في العراق زمن الشاه أيّاً كانت أسرته، في حين أننا نلاحظ عجز العثمانيين عن التوغل في إيران طوال

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص241 ـ 247.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص259.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص287 ـ 292.

قرون وأقصى مكان وصلوه هو همدان وكان بسبب استغلال ظروف انهيار الدولة الصفوية على يد أويس الأفغاني[1].

وفي سنة (1237هـ/ 1822م) وبعد هزيمة الجيش العثماني أمام الشهزادة ميرزا استمر الأهالي الأكراد في المقاومة، لذلك كان الشهزادة يرغبهم تارة ويهددهم تارة ليطيعوه فتوجه من كركوك لداقوق ومنها إلى طوزخرماتو ومنها تنقل حتى منطقة دلي عباس، والوزير في بغداد عرض الحالة على العثمانيين لينجدوه فلم يفعلوا، وقالوا له أن الشهزادة سيعود من كركوك بنفسه يعني سيحترم اتفاقيات الحدود، وفي دلي عباس عين الشهزادة عساكر تشرف على العشائر فنهبوا منهم 10 آلاف راس غنم. وأقصى ما فعلته حكومة بغداد هو سد أبواب المدينة، أما في الخالص فقد استطاعت عشيرة شمّر وقائدهم صفوق الفارس أن يصولوا على عسكر الشاه ويغنموا منهم، ثم لاحقاً وفي ديالى أيضاً غزا صفوق الفارس ابن الشاه الشهزادة محمد علي ميرزا ثانية، فكتب الشهزادة إلى المرجع الشيعي موسى بن عفر ال كاشف الغطاء ليتوسط في الصلح بين الفريقين، وكان شرط الشهزادة تولية عبد الله باشا الكردي وهو الذي استنصر به على لواء بابان إضافة إلى العفو عمن التجأ لإيران من قادة العثمانيين، فوافق الوزير العثماني على الشروط في مقابل عودة الشهزادة إلى إيران وأن يعيد الـ 10 آلاف راس غنم التي أخذوها، فتساهل الشهزادة الإيراني لأنه مرض وهو في دلي عباس وتم الصلح بين الطرفين[2].

وبهذا تنتهي التدخلات الرسمية العسكرية الإيرانية في الأراضي العراقية زمن حكم الدولة العثمانية لكن هذا لا يعني أن العراق كان يسلم من هجمات القبائل التي في إيران أو أن التدخلات السياسية الإيرانية توقفت خاصة في منطقة بابان الكردية، ولقد أصبحت إيران بعدها في خطابات السلاطين العثمانيين الموجهة في تعيين ولاتهم على العراق باسم «الجارة البهيّة» كما في خطاب السلطان لمدحت باشا

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص309 ـ 316.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص318 ـ 323.

سنة (1286هـ/ 1869م)[1]، وكذلك في سنة (1290هـ/ 1873م) في خطاب السلطان للوالي رديف باشا تم وصف إيران مجددا بـ«الجارة البهيّة»[2]، وفي خطاب السلطان عند تعيين الوالي قدري باشا سنة (1295هـ/ 1878م) تم إعادة تكرار الاهتمام بإيران ووصفها بـ«الجارة البهيّة»[3].

ثانيًا: علاقة العثمانيين مع العشائر العربية في العراق

لقد كانت العلاقة عدائية بالدرجة الأولى وتتخللها هدن بين الطرفين، وطوال فترة تواجد العثمانيين في العراق والحملات العثمانية المتكررة على العشائر العربية لم تتوقف، لكن في نفس الوقت كانت هناك عشائر مع العثمانيين واستخدم العثمانيون العشائر العربية في حملاتهم على مناطق الأكراد، وكذلك استخدموا الأكراد في حملاتهم على مناطق العشائر العربية[4]، وتجدر الإشارة أن والي بغداد وبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني كان يفتعل الصدام بين الطلاب الأكراد والطلاب العرب من المطالبين بحقوقهم[5].

ولقد شجع العثمانيون النزاعات فيما بين العشائر وكانوا يقفون مع طرف ضد طرف بهدف إضعافه وبسط سيطرتهم على مناطق العشائر أو تقف موقف المتفرج في أحسن الأحوال[6]، أما السلب والسبي وبيع النساء وصبيانهم إماءً وعبيداً فهذه

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص185 ـ 192.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص28 ـ 30.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص47.

(4) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص325.

(5) أكراد الدولة العثمانية تاريخهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، د. أحمد محمد أحمد، ص286 ـ 287.

(6) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص128.

علامة العثمانيين المعروفة والمسجلة باسمهم يقول السويدي في حديقة الزوراء: ((والأمراء الأكابر كانوا إذا ظفروا بهم وقدروا على هتك حرمهم يأسرون النساء والشبان، والإماء والصبيان ويبيعونهم في الأسواق ويسومونهم الخسف والمحاق))[1].

بل لا تتعجب أن هذا السبي لنساء العشائر الثائرين على العثمانيين في العراق كان يتم وفق فتاوى تشريعية من علماء الوالي العثماني في بغداد إذ جاءت في رسالة حسن باشا للأعراب يدعوهم للعودة للطاعة ما نصه: ((وإن انقدتم لدعوتنا وأطعتم وأجبتم كلمتنا فأبشروا بالسلامة وبخلع الرضى والكرامة، وإلا فمن أنذر حذّر، ومن حذّر فما قصّر،..... وقد أفتى العلماء بهدر دمائكم وسبي نسائكم وإمائكم))[2].

ويقول القنصل الأمريكي في بيروت: ((إن السلطات العثمانية لا تستطيع السيطرة على العراق شهراً واحداً إذا ما اتحدت القبائل العربية تحت قيادة زعيم واحد، ولذلك لجأت إلى المكائد لإحداث انشقاق ليس بين القبائل الكبيرة فقط بل وداخل فروع القبيلة الواحدة، ونادراً ما كانت تفشل في تلك المكائد التي تدبرها من خلال مبعوثيها السريين المختارين بعناية ومن خلال الأشخاص الغير واعين من القبائل نفسها))[3].

وأول حادثة هجوم مدونة على العشائر العربية في العراق كانت سنة (975هـ/1567م) وهي حادثة بين ابن عليان من أمراء طيء والدولة العثمانية، وسببها زيادة التكاليف الضريبية على هذه العشيرة ما دفعهم للامتناع عنْ دفعها فأرسل العثمانيون 2000 انكشاري ومعهم 6000 من العرب والأكراد الطائعين للعثمانيين[4]، ومن هذه

---

(1) حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، عبدالرحمن السويدي، ص75.

(2) حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، عبد الرحمن السويدي، ص77.

(3) الأوضاع القبلية في البصرة العثمانية، خالد حمود السعدون، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى مكة المكرمة، ص48.

(4) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م4، ص131 ـ 135.

الحادثة التي تكون أول حادثة مؤرخة معنا عن مناطق العشائر في العراق وجنوب العراق يستمر معنا هذا المسلسل بحذافيره وتفاصيله مع اختلاف العشائر كبني لام والخزاعل والغرير والشهوان وشمّر وغزية وساعدة وآل رشيد وآل حميد وزبيد[1]، وكذلك مع اختلاف الولاة والأزمان، ولقد امتد النزاع العثماني مع العشائر العربية إلى نزاع مع العشائر العربية التابعة للصفويين أو التي في حدود الدولة الصفوية في الأحواز أيضاً وتفصيل هذا يطول إلا أن تأثير الطرف العربي تحت حكم الصفويين في الأحواز ضد الطرف العربي تحت حكم العثمانيين في العراق لم تصل التوترات بينهما للحالة التي وصلت في مناطق الأكراد فكانت حدّتها أقل من تلك.

لقد مارس العثمانيون عادتهم المعتادة وهي «الغدر» ضد شيوخ العشائر العربية فقد غدر العثمانيون بشيخ زبيد وهو عبد القادر داهية، وطريقة قتله تخبرك عن عادة العثمانيين في الغدر إذ استدعى حسن باشا والي بغداد الشيخ عبد القادر طالبا منه النجدة فورد إليه ومعه 300 فارس فشد وثاقهم وأمر حسن باشا بقتلهم جميعا[2].

وإن تتبعت غزوات إيران خاصة تحركات نادر شاه في العراق تجد أن والي بغداد كان كلما انصرف عنه نادر شاه أغار على العشائر العربية والكردية نهباً وسلباً لتعويض خسائره، فمثلاً في سنة (1151هـ/ 1738م) توجهت حملة من الوزير أحمد باشا على بني لام مجدداً والحجة أنهم فعلوا كذا وكذا لكن الحقيقة هي نهب أموالهم وأرزاقهم لتقوية مركز ولاية بغداد وتأدية التزام الوالي للسلطان العثماني في إسطنبول[3].

والغدر من شِيَمِ العثمانيين إذ تكرر وسيتكرر مجدداً ففي سنة (1157هـ/ 1744م) قام أحمد باشا بدعوى أن شيخ زبيد ناصَرَ نادر شاه في حملته على العراق بالهجوم

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص177 وص179، وص189، وص 197، وص 200، وص 201.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص210 ـ 211.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص295.

عليه لكنه لم يتيسر له ذلك بسبب وجود شيخ زبيد في البوادي، وعليه أرسل له كتباً يستلطفه فيها ويستجديه وأن يأتي للحلة مع فرسانه وشجعانه لأن عندهم حملة على شمّر، فلما وصل أمر الوزير كتخداه سليمان باشا بالقبض على شيخ زبيد ومن معه وصلبوا جميعًا على جسر هناك[1]، وكذلك فعلوا مع سعدون السعدون حيث قبضوا عليه ونقلوه لحلب لأجل محاكمته وهناك أعلنوا وفاته بالسكتة الدماغية كما صرح والي حلب للقنصل البريطاني لكن سبب الوفاة هو السم وكان ذلك سنة (1329هـ/ 1911م)[2].

وهنا لن أتعرض لتفاصيل تلك الحوادث نظراً لكثرتها لكن الثابت أن هذه العشائر عانت مع العثمانيين أشد المعاناة وأهم مرحلة مرت فيها هذه العشائر هو إمارة المنتفق خاصة في فترة الصراع العثماني ضد الدولة السعودية الأولى إذ تم منح هذه الإمارة «المنتفق» صلاحيات أكبر وأوسع مما سبق، وكل هذا طمعاً في استخدامها للقضاء على الدولة السعودية الأولى وأهمها حملة ثويني بن ثامر بدعم والي العراق وقتها.

وكان مصير المنتفق أن حوله العثمانيون إلى لواء بعد سلسلة من الصراعات معه، ثم غذوا صراعات الأجنحة فيه باسم التولية والتنافس بين بني العم أو زيادة الضرائب أو منح الولاية مقابل الاستيلاء على بعض الأراضي حتى تم القضاء عليهم سنة (1298هـ ـ 1881م)[3].

ثالثًا: علاقة العثمانيين مع الأكراد في العراق

بدأت العلاقة العثمانية معهم بعد رجوع السلطان سليم ياووز من تبريز، إذ مر ببعض القلاع الأرمنية واستولى عليها، وفي نفس الوقت كانت منطقة الجزيرة

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص313.

(2) الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية، خالد حمود السعدون رسالة دكتوراه جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، ص216.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص65 ـ 71.

«جزيرة الفرات» في غليان من حكم الصفويين، واستطاع العثمانيون استثارة الأمراء الأكراد الذين كانوا يحكمون بعض المناطق فيها وضمهم لصالحهم ضد الصفويين ووافق 23 زعيماً كردياً على الانضمام للعثمانيين بالشروط التالية:

أ- تحتفظ كافة الإمارات الكردية الموقعة على المعاهدة على استقلالها التام.

ب - تستمر وراثة الإمارة من الأب إلى الابن، أو يتم ذلك استنادا إلى أعراف القبيلة ويعترف السلطان بالوريث الشرعي عبر فرمان خاص.

ج -يساهم الأكراد في كافة الحروب الموكلة إليهم من قبل العثمانيين.

د- تقوم الدولة بمساعدة الأكراد ضد أي عدوان عليهم.

هـ- يساهم الأكراد بتقديم الهدايا للسلطنة على شكل مصاريف فعلية.

هذه الشروط منحت الأكراد استقلالية عبر الزمن وحكم ذاتي، فدخل أكراد كل من ديار بكر وسنجار والموصل وماردين وحصن كيفا والعمادية وجزيرة ابن عمر ضمن الاتفاق[1].

وقد تحدث زعيم الأكراد شرفخان البدليسي عن ذلك بتفصيل في الشرفنامه، كما ذكر الأمير كاموران بدرخان عند حديثه عن أسرته «العزيزيان» أنهم تحالفوا مع السلطان سليم لحرب الصفويين ليشكلوا سداً في وجههم، وكان من هذه الإمارات الكردية (بتليس، وان، هكاري، مِكس، غرزان، شروان، بوتان، بهدينان، سوران، بابان، بايزيد، موتكان)[2].

وقد فوض السلطان سليم الأول الملا الكردي إدريس البدليسي لمهمة استقطاب الأكراد لجانب العثمانيين ضد الصفويين، وأوفده عدة مرات للأمراء والشيوخ الأكراد وكان هذا قبل معركة جالديران سنة (920هـ/ 1514م)، وما بعد معركة جالديران وانتصار العثمانيين فيها فتم إيفاد إدريس البدليسي مجدداً فقبل

(1) تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، د.عباس إسماعيل صباغ، ص132.

(2) أكراد الدولة العثمانية تاريخهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، د، أحمد محمد أحمد، ص295.

بعض أمراء المناطق تبعيتهم للعثمانيين وتولى البدليسي الإشراف عليهم[1].

ويذكر البروفيسور توران في كتابه «التشكيلات الإدارية للإمبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر» أن «الاتفاقية الكردية العثمانية» أوجدت 16 إمارة كردية مستقلة «تتبع اسمياً للعثمانيين» بين كبيرة وصغيرة و50 سنجق كردي[2].

لقد انتفض سكان شمال العراق بعد هزيمة الصفويين في جالديران وأعلنوا تحررهم من السلطة الصفوية ومن ضمنهم الموصل التي نصب أهلها قاضياً وحاكماً على المدينة، كما قام أمير سهران ميري سيدي بن شاه علي بطرد الصفويين من أربيل وكركوك وكذلك أردلان التي أعلنت ولاءها للعثمانيين على الرغم من الغياب التام لأي وجود عسكري عثماني في المنطقة وعدم وجود أي جندي عثماني هناك، وفي الوقت نفسه حشد السلطان سليم جنوده لحرب المماليك في الشام تاركاً أولئك، وهذا ما جعل الشاه إسماعيل الصفوي يرتد عليهم من جديد ويعيد الحاميات الصفوية في كل من كركوك وأربيل والموصل وجزيرة ابن عمر وسعود رزن وميارفارقين وساسون وغيرها سنة (921هـ/ 1515م)[3].

فهذه هي بداية العلاقة فيما بين العثمانيين والأكراد في العراق وإن كانت العلاقة العثمانية مع الأكراد الإيزيدية مضطربة تميزت بالقوة العثمانية تجاههم حتى أصدر أبو السعود العمادي فتواه الشهيرة فيهم بعنوان «الرسالة الذهبية في الرد على اليزيدية وتسمى الفريدة السنية في الكشف عن عقائد اليزيدية» بقتل اليزيدية جراء ما افتعلوه من حروب مع بقية الأكراد، إلا أن العثمانيين استخدموهم أي الايزيدية، فعين السلطان سليمان القانوني أثناء زحفه إلى بغداد سنة (940هـ/ 1534م) حسين بك الداسني الايزيدي حاكماً على الموصل بدرجة سنجق، إذ كانت الموصل وقتها

---

(1) العراق في العهد العثماني الثاني 1638 ـ 1750، خليل علي مراد، 59 ـ 60.

(2) كردستان العثمانية في النصف الأول من القرن 19، كاميران عبد الصمد الدوسكي، ص18.

(3) ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي دراسة سياسية إدارية اقتصادية، أ.د. علي شاكر علي، ص52 ـ 54.

تابعة لديار بكر واستمر حكم الداسني عليها بضعة أشهر وبسبب فشله في أحد الحملات على شهرزور استدعي لاسطنبول وأعدم هناك[1].

وسنجد أيضاً أن العثمانيين عادوا واستخدموا الإيزيدية في معركتهم الثانية للاستيلاء على بغداد في زمن السلطان مراد الرابع، فمن أمراء الأكراد الداسنية من اليزيدية يعرف بـ«مَرداسني» من أنحاء الموصل شارك في معركة تحرير بغداد الثانية من الصفويين مع السلطان مراد الرابع، وقام بخدمات مهمة وكبيرة مع الجيش العثماني حيث استطاع قتل المئات من القزلباش التابعين للشاه مع مجموعة صغيرة من مقاتليه فتم منحه منصب «إيالة الموصل» في صدارة الصدر الأعظم مراد باشا ونال لقب «ميرزا باشا» قبل تولي الوزير الأعظم «ملك باشا»، ثم عزل هذا الإيزيدي ميرزا ولم ينل بعدها منصباً فظل في اسطنبول مدة يشفع لنفسه للحصول على منصب فلم ينل شيئاً وأصابته مشقة فعبر مع جماعته البوسفور إلى الأناضول وعاشوا بالأمن فتم تعقبهم وقتلهم وكان ذلك في حدود عام (1059هـ/ 1649م)[2].

وإن كانت إمارة المنتفق هي التي تميزت عند العشائر العربية في العراق فعند الأكراد إمارة بابان، وإن كان يوجد إمارات أصغر منها تم القضاء عليها لاحقاً قبل أن يتم القضاء على بابان نفسها بنفس الآلية التي قضى فيها العثمانيون على المنتفق، لكن بابان سبقت المنتفق في الزوال، كما تميزت بابان بأنها أساس الصراع والتدخلات فيما بين إيران والعثمانيين خاصة من زمن الدولة الزندية والقاجارية، ولم تختلف عادات العثمانيين مع الأكراد عنها مع العرب من نهب وسلب إلى غير ذلك ومن تسليط العرب المتعاونين مع العثمانيين عليهم وتسليطهم على العرب في سياسة لا تختلف عن سياسة «فرّق تسد».

وحين جاء نادر شاه وطاف بالعراق قام الوزير أحمد باشا بعد صلحه معه

(1) ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر دراسة سياسية إدارية اقتصادية، أ.د.علي شاكر علي، ص 73، وص83.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص51 ـ 52.

بمهاجمة عشيرة بلباس الكردية، فأشاع الوزير أنهم قطعوا الطريق فانطلق لهم وقاتلهم فتصدى للعثمانيين الرجال والنساء منهم فقتل منهم قتلاً شنيعاً، حتى طلبوا الأمان واستسلموا ونهب منهم ما نهب فعفا عمن بقي بحجة أنهم شافعية، لكن صاحب كتاب حديقة الزوراء عبد الرحمن السويدي البغدادي تحدث عن بلباس بشكل آخر فقال: (وهؤلاء لم يكونوا قطاع طرق وإنما كان ذلك لأمر أراده الوزير وإلا فهم شافعية ذو غيرة دينية وحمية، أكثرهم طلبة علم وأصحاب جوامع وقرى، يكرمون الضيف وجل ما هنالك أن الوزير أحمد باشا أراد الغزو والنهب فحصل على ما أراد من الغنائم)[1] وكان ذلك سنة (1150هـ/ 1737م).

ولما وقع العثمانيون معاهدة الحدود مع إيران سنة (1263هـ/ 1847م) اتبعوا بعدها السياسة تجاه بابان فصاروا يسحبون الوالي الكردي من بابان لإسطنبول ويقلدوه المناصب هناك ويعينون أخاه الأصغر ثم القريب له، ثم عينوا من هو من خارج الولاية قائمقام عليهم ومن هنا بدأت عوامل انتهاء الإمارة حتى اضمحلت وتلاشت[2].

رابعاً: أحوال بعض ولاة العثمانيين في بغداد والموصل

وإن أردنا استعراض بعض أحوال ولاة بغداد ممن أرسلتهم الدولة العثمانية فهم لا يختلفون عن سلاطينهم من أحوال الدروشة والتصوف المفرط والانحرافات الأخلاقية فالبعرة تدل على البعير

وإن كان رب البيت بالدف ضاربا

فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

أ ـ الوزير مرتضى باشا ولي بغداد سنة (1063هـ/ 1653م) مما عرف عنه هو كثرة معاشرته للنساء ما أدى لرواج الفاحشة في عهده، فكان في مجلسه أي الوزير تصاوير

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص294 ـ 295.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص107 ـ 109.

تمثل الفاحشة «رسومات جنسية»[1]، وهذا يذكرنا بما تم ذكره في الفصل الثاني من الرسومات التي كان يضعها محمد الثاني «الفاتح» والتي ثار الناس على ولده بايزيد لإزالتها.

ب ـ الوزير محمد باشا وأسطورة المولوية وهذا خلف مرتضى باشا وورد لبغداد سنة (1065هـ/ 1655م) وقضى معظم الوقت مريضاً منهكاً من كثرة الأدوية ثم زعموا أنه شفي تماماً وتعافا بعدما زاره درويش مولوي من الملامية، فالتمس كاتب الديوان من هذا الدرويش المدد السريع من رجال الله وأن يتصرفوا في حال الوالي «تعالى الله عن ذلك»، فوافق الدرويش وقال لكاتب الديوان إننا فديناه بأنفسنا وعهدنا له بذلك واجتمع الدرويش مع بقية الدراويش في تكية المولوية في بغداد ورددوا ذكرهم الخاص 3 أيام حتى شفي الوزير زعماً.

ج ـ الوزير حسن باشا ابن الصدر الأعظم محمد باشا وهذا تولى بغداد زمن السلطان مراد الثالث ت (1003هـ/ 1595م) كان عاشقاً ومفتوناً بغلام فيجعله في رتبة حافظ الخزينة ويلبسه من الملابس التي يرتديها هو ويركبه جواداً مثل الجواد الذي يمتطيه، وكان طاقم جوادهما واحداً وكان كلاهما يلف عمامة سليمية وبينما يوجد في الموكب هذا القدر من الأمراء والكبراء فإنه لم يكن يقرب واحداً منهم إلى جانبه، ولكن كان يرافق ويصطحب ذلك الغلام ويذهب معه، وربما كان يسحب رأس الجواد الذي يمتطيه الغلام إلى محاذاة جواده أثناء السلام على الموكب وهكذا كانت عادته حين كان في الروملي أو الأناضول وأقام لهذا الغلام خيمة فائقة ملاصقة لخيمته[2].

ح ـ الوزير حسين باشا السلحدار تولى بغداد سنة (1082هـ/ 1671م) كان حسن المنظر جميلا جدا حتى لقبوه بـ«كز حسين باشا» يعني حسين باشا البنت، كان من

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص54.

(2) التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي، ترجمة ناصر عبد الرحيم حسين، ج2، ص57.

الغلمان أيام السلطان مراد الرابع وأصله من البوسنة ثم صار سلحدار فولي بغداد ثم البصرة[1].

د ـ الوزير عبد الرحمن باشا ولي بغداد سنة 1085 كان مدمنا للخمر والفحشاء[2].

هـ ـ الوالي مصطفى باشا القنبور والي بغداد سنة (1073هـ/ 1662م) كان آغا للانكشارية وكان يتعاطى الأفيون حتى يذهب عقله فأوكل المهام لكتخداه «عبده» ثم عزلوه في السنة التالية (1074هـ/ 1663م)[3].

و ـ زوجة الوالي الشهير سليمان باشا الكبير الملقب بأبي ليلة سنة (1162هـ/ 1749م) وهي ابنة أحمد بن حسن باشا المدعوة عادلة خانم، إذ كانت تستقبل في بيتها الزائرين من الجنسين، ثم وسعت تدخلاتها فأوصلتها لشؤون الدولة، ثم أسست جمعية منظمة لأتباعها المقربين الذين كانوا يعرفون بشارات حريرية خاصة بهم، كما شاركت في قتل سليم باشا بابان، وكان لها عداوة مع علي باشا خلف زوجها[4].

ز ـ فريق عمل الوالي علي رضا باشا اللاظ «اللاز» (1247هـ/ 1831م)

ولتفهم الأمر فهم على النحو التالي:

ـ (الملا علي الخصي) وكان مخصيا أمرد كما ذكر، وكان ظالماً ينهب الناس وهم من قبيلة ليس لها نسب ولا يعرف أصله إن كان كردياً أو تركياً، لكن ما لفت نظري ضريبة المتزوج فهذا الخصي رفعها لـ 600 قرش في السنة، واسمها الضريبة «البيتية» وهي تضرب على بيوت العشائر ووصلت لـ 1500 قرش وأقلهم يأخذون منه 300 قرش، وفي الأصل أنها كانت 15 قرش عن كل رجل متزوج.

ـ (علي آغا اليسرجي) وهو مثل الملا علي الخصي لكنه ثابت أنه تركي، كان لا

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص127.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص128.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص82 ـ 84.

(4) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة جعفر خياط، ص179.

يفقه شيئًا من القوانين والسياسة وفقط يسلب الناس، وكان مولعًا بالزنا حتى أنه تزوج عاهرة مجاهرة بالفحش فجعل يخلو بها نهاره.

ـ (حمدي بك) وهو مثلهم في العمل وسلب الناس وكان مهمته التعدي على النساء بالضرب والتجريد «التعرية من الملابس» لأجل أن يخبروا عن الأموال والدفائن.

ـ (عبد القادر بن زيادة الموصلي) وهو متولي الكمرك «الجمرك»، ولكم عانى منه تجار بغداد المعاناة وأفسد تجارتهم عن طريق شركائه لأنه تعامل بالتجارة، وكان بخيلاً مرتشيًا سكيراً يعمل عمل قوم لوط فاحشًا في كلامه وأمور العراق المالية كلها من تحت يده، وكان تحت يده بشكل دائم 4 غلمان للواطة بهم 2 من مماليكه و2 من الأهالي يفعل بهم الفاحشة، وكان يوم السبت يعمل وليمة ويشرب الخمر مجاهرة وجعل هذا عادة على تجار بغداد أن كل سبت على واحد فيهم وهو له دور، وله إخوة أحدهم صالح بن زيادة والي البصرة وآخر على الحلة، وبقي 11 سنة على هذا الحال حتى جره الوزير بقصد الاستيلاء على كنوزه لكنه انشغل بنفسه لاحقًا إذ وجهت له الدولة ولاية الشام فأخذه معه هناك ومكث 3 سنوات في الشام ثم مات الوزير فأرسلت الدولة العثمانية له وجعلته واليا على أزمير ووجهتها له بسبب رشوته بأمواله، وكان زمن السلطان عبد المجيد وضع خراجًا على أزمير مضاعفًا بسببه طمعًا في كنوزه، والغريب أنه ومع ذلك صار غاية الإجلال والإكبار في اسطنبول، وكان رجال السلطان يشيرون بأن يتولى هذا الخبيث وزارة بغداد لكن لم يرد الله ذلك[1].

ومن جرائم ما فعله علي رضا باشا اللاظ جريمته في حق عقيل أو العقيلات من نجد في بغداد والذين كانوا في جانب الكرخ منها وكان لهم دور دِلالة وحراسة القوافل من بغداد إلى حلب، فحدث بينهم نزاع مع أحد الأطراف فهددوا ما لم تنفذ شروطهم من والي بغداد فسيقومون بنهب قافلة خصومهم، ولأن الباشا كان

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص60 ـ 67.

وقتها أضعف من أن يحمي القافلة وكان ينتظرها بفارغ الصبر ليحصّل منها رسومه، فقد وافق لهم على ما يريدون وصاروا يسكنون داخل سور بغداد فصاروا حكام محلتهم، وهذا ما دفع علي رضا باشا اللاظ للتبرم منهم، حتى وقعت حادثة تم فيها سلب ضباط للوالي، ووفق تحرياته تبين له أن العقيل شاركوا فيها، فأمرهم بالخروج من المدينة أو سيتم طردهم عنوة وهو ما لم يقبلوه إذ توجه شيخهم لمقابلة الباشا، وطلب منه أنهم سيخرجون لكن بشروط، وفي نفس الوقت بدأت القبيلة تتجمع على شكل جماعات صغيرة وكبيرة حتى اندلعت الحرب بين الطرفين عساكر الوالي من الأرناؤوط ضد «عقيل»، وبعد إشاعة أن الباشا قد أعدم شيخ عقيل والجمركي التابع له، هنا هجم العثمانيون على السوق ومحلات عقيل في الكرخ وعاثوا هناك فساداً وبدأ السلب والنهب حتى تعالى صياح الرجال المختلط بصراخ النساء، وبدأت الناس بالهرب عبر النهر بالقفف حتى جاء صباح اليوم التالي فاكتظت الشوارع باللاجئين الذين كانوا في معظمهم عراة، وجنود العثمانيين نظراً لأنه اختلف حول مصير العقيل هل انسحبوا خارج بغداد بمساعدة عنزة أو تفرقوا في مناطق أخرى، لكن العثمانيين حين علموا بانسحابهم وعدم قدرتهم على القتال توجهوا نحو الأسواق وبيوت الناس وعاثوا فيها بالفساد، ونهبوا البيوت حتى ملابس النساء والدواب والدجاج وكل شيء، وكان الباشا قد جعل مقره في المقهى الكائن في الطرف المقابل من الجسر بزعم أن قصده إيقاف السلب والنهب من عساكره بينما الحقيقة أنه كان يشجعهم على ذلك فيقول للسكان ومن نهبت بيوتهم: «انظروا ماذا فعلتم بأنفسكم؟ إنها غلطتكم وليست غلطتي»، أما عن فظاعات الجنود فقد أساؤوا معاملة النساء بشكل مرعب، فقد جيء بجثة امرأة أقدم على قتلها وحش ألباني بينما كانت تقاوم تجاوزه عليها بشدة فألقاها على عتبة مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني، وشرير عثماني آخر من هؤلاء حين كان ينهب بيوت أحد العرب إذ أزعجه صراخ طفل فحمله من مكانه وألقى به حسب ظنه في البئر، وراح يتبجح بفعلته الشنيعة في الخارج، فوصل الخبر إلى أسماع أمه المسكينة فتجرأت لتعود للبيت

لعلها أن تعثر على جثة ابنها، فنزحوا ماء البئر دون جدوى، وعند خروجهم يائسين سمعوا صراخاً خافتاً في مكان من البيت فتعقبوا الصوت فعثروا على الطفل وقد ألقاه العثماني في التنور، والظاهر أن الوغد اللئيم قد ظن أن البئر هو التنور متوهماً فألقاه فيه[1].

ز-الوزير محمد رشيد باشا الكوزلكلي أبو مناظر[2] تولى سنة (1269هـ/ 1853م) ومما وصفوه به أن قناصل فرنسا وبريطانيا تحكموا به وكان حسوداً حقوداً كذوباً بخيلاً ويسأل التجار عن أموالهم ويستكشف دفاترهم ويشارك في التجارة، ومن مظالمه:

- رفع إيرادات المقاطيع الأميرية «ما يختص لخزينة السلطان من العراق».
- جعل 20 قرش على كل رأس غنم ضريبة بينما كان يؤخذ في السابق 13 قرش.
- فرضت في عهده إعانة السلطان الفقير من أجل حرب روسيا والتحالف مع بريطانيا وفرنسا ضدها فاتخذها عادة وصار يفرضها كل سنة.
- أخذ من جميع سكان بغداد الأموال لبناء المسناة الواقعة على شاطئ دجلة والمحاذية لقرية الأعظمية وهي مسناة قديمة من زمن العباسيين والعادة أنها تبنى من أوقاف النعمان أو مال السلطان «بيت المال» لكنه غصبها من الناس وأخذ 3 أضعاف قيمتها.
- كان يضمن بعض الأنهر على أولاد وجوه الناس بمقابل مالي.
- أنه كان مهملاً لحقوق الناس منشغلا بكل حيلة في تحصيل المال.
- أنه حفر نهراً في أيامه سماه المشيرية والوزيرية من تحويلة في الخالص ومنع من زراعة الشلب «نوع من الأرز» في الخالص مما تسبب بغلاء أسعار (التمّن) الأرز بسبب ذلك.

وهذا الوزير أكمل تحصيله في فرنسا وعاش هناك فترة طويلة وفي أيامه تقدم

(1) رحلة فريزر إلى بغداد 1834، جيمس بيلي فريزر، ترجمة جعفر خياط، ص 179 ـ 191.

(2) نظارات طبية.

اليهود عنده وهم آل دانيال وقويت كلمتهم وصاروا يشترون الأراضي ويضمنونها بالسلف قبل الموسم، فامتزجوا مع الوزير امتزاج الماء بالخمر وسهل لهم كل شيء حتى استطاع هؤلاء اليهود احتكار السلع في بغداد والتحكم في أسعارها، وبلغ بهم أن جعلوا بدعاً وروسوماً في أراضي الهندية، فصاروا يأخذون من المار ضريبة ومن الراكب ضريبة ومن صاحب الحمولة ضريبة وأهل القوارب ضريبة وهكذا ويضاعفونها[1].

وقد كان في الأصل نصرانياً فأكره على الإسلام، وحسب وصف الرحالة الإنجليزي بترمان أنه أي محمد رشيد باشا أثناء ولايته في بغداد كان ما يزال يطالع الكتاب المقدس وخصوصاً العهد الجديد، ونظراً لبقائه زمناً طويلاً في فرنسا فقد ارتاب البغداديون في إسلامه ولكي يبعد عن نفسه هذه الشكوك أخذ في تعمير جامع من ماله الخاص[2].

ح ـ الوالي مصطفى باشا تولى العراق سنة (1276هـ/ 1869م) كان منصبه كاتب السر وهو لا يستطيع حتى أن يكتب اسمه، وكان شغله الشاغل الأكل والبلع مادة ومعنى، فسلب أموال الناس بالرشوة، وعلى سبيل المثال فإن الرشوة عنده تبدأ من مجيدي إلى ألفي كيس نقود[3].

ط ـ في سنة (1278هـ/ 1861م) تولى مجدداً للمرة الثانية محمد نامق باشا أو نامق باشا الكبير ولاية بغداد، وقد كان بخيلاً ممسكاً، وعلى إثر هذا كون ثروة هائلة ومن جراء اقتصاده في النفقات، إذ كان يحمّل قافلة كاملة من البغال بالأموال للسلطان العثماني عبد المجيد في اسطنبول كل شهر فيسرّ بها السلطان وأمر أن يشيّد بها قصره، وقد كان خلوتياً صوفياً من الغلاة في الاعتقاد وكان حين يجمع المبالغ يقرأ دعاء

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص130 ـ 136.

(2) بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب، ترجمة د. سعاد هادي العمري، ص 159.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص156.

عند الخزانة والتي جعلها بثلاثة مفاتيح يطلب فيها أن تحفظ الأموال التي فيها كل صباح ومساء[1].

ي ـ مدحت باشا تولى بغداد سنة (1286هـ/ 1869م) قال عنه المؤرخ عباس بن جواد البغدادي في كتابه «نيل المراد في أحوال العراق وبغداد» ((كان مدحت باشا قد أخرج الناس من القيود الشرعية الإسلامية وجرأهم على انتهاكها وكان ذا دهاء أعظم من البلاء وفتك أشد من الوباء، منهمكـًا بالخمور ميالاً إلى الفجور، ملتحفـًا ثوب الرياء متلونـًا كالحرباء، بينما هو في المسجد يتلو القرآن ويمنع المرأة عن سماع الوعظ في رمضان قائلاً أن حضورها في المساجد يقدح من غيرة الأماجد إذ يأمر النساء في حضور الحدائق والاختلاط بكل سافل فاسق)) وقد عرف عن مدحت باشا اعتناقه الأفكار التحررية وولعه بالحضارة الغربية[2].

ك ـ جمال باشا السفاح تولى بغداد سنة (1330هـ/ 1912م) ينقل عنه السيد محمود حموشي ما نصه (اشتهر بالمخازي ورقص الدانص مع مدامة مدير البانق العثماني[3] وقد كان جمال باشا وهو في سوريا في منصبه له عاهرة يأخذها معه في كل بلدة ينزلها في سوريا أو فلسطين ويصرف عليها النقود الكثيرة والمبالغ الباهظة))[4].

ل ـ في سنة (1335هـ/ 1917م) وفي أثناء الحرب العالمية الأولى كان الوالي خليل بك منشغلا بالمومسات وتسلطت عليه إحداهن تماماً فقال لها: (أنا قائد الجبهة وأنت الحاكم المطلق عليّ) وانشغل فيها وفي غيرها والناس في كد وعذاب وحرب وبلاء[5].

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص158 -162.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص161 ـ 162.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص 267 ـ 268.

(4) نهر الذهب في تاريخ حلب، كتمل بن حسين بالي الحلبي، ج3، ص525.

(5) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص350.

م ـ وهناك وثيقة تتحدث عن والي الموصل سليمان باشا سنة (1190هـ/ 1777م) حين احتكر حبوباً بكميات كبيرة كانت هذه الحبوب تكفي لإطعام الموصل وبغداد والبصرة لمدة 3 سنوات رغم ما أصاب بغداد والبصرة وقتها من قحط[1].

ن ـ ومحمد باشا البيرقدار الذي تولى الموصل سنة (1258هـ/ 1842م) فحين ثار عليه أهالي الموصل لرفضهم لقضية التجنيد وجه نحوهم 20 مدفعاً وأرسل الكتائب النظامية فدخلت الموصل ونهبت أسواقها وقتلت الأبرياء، وصار يجند الأهالي اعتباطاً فيرسل أتباعه فيأخذون للتجنيد كل من صادفوه دون مراعاة لأي اعتبار[2].

س ـ وحين بعث السلطان عبد الحميد الثاني الفريق عمر وهبي باشا للموصل سنة (1309هـ/ 1892م) وكان هدف السلطان هو جباية الضرائب من أهلها، فعمل الفريق عمر باشا بالعسّ حتى اضطر الناس لبيع ثيابهم وكان كل من لا يدفع له مالاً يسوّد وجهه وتغلّ يداه ورجلاه بالحديد ويُطاف به في السوق[3].

ع ـ الوالي كريدلي محمد باشا كان من أقسى الولاة على أهل الموصل إذ ينقل الرحالة لايارد أنه تمارض مرة وتحدث أعوانه باحتضاره ففرح الأهالي بذلك فبث عليهم العيون والجواسيس ثم غرمهم الأموال الطائلة بحجة أنهم يتطاولون على سلطته[4].

ص ـ ووالي الموصل طاهر باشا (1305هـ/ 1887م) وصفه الكاهن الاسكتلندي دبليو أي ويكرام قائلاً: ((... كان عفّ اليد بمقياس الموظفين العثمانيين إلا إذا

---

(1) الموصل من خلال وثائق الأرشيف العثماني والصور التاريخية المحفوظة في إرسيكا، فاضل بيات، ص 16.

(2) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص67

(3) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص82

(4) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص86.

كانت الرشوة كبيرة جداً))[1] يعني يعف كفه عن الرشا الصغيرة ويمدها للرِّشا الكبيرة.

فالموظفون العثمانيون أشهر من نار على علم في العنصرية والفساد الأخلاقي والعملي فقد كانوا (بعيدين بالكلية عن روح الخدمة العامة ولا يعرفون الناس ولا يتعاملون معهم إلا بمقاييس طبقتهم وكذلك يحتقرون القبائل والفلاحين ويتكلمون التركية دوماً ولو كانوا بين العرب... لقد كانوا متفسخين بالكلية ويمكن شراؤهم بالمال))[2].

خامساً: الضرائب العثمانية في العراق

الدولة العثمانية قامت على الضرائب وأشهرها ضريبة الالتزام، واستعرضنا في المباحث السابقة في سوريا ومصر والجزائر بعض أنواع الضرائب العثمانية على الأهالي وهي لا تختلف عن بقية الولايات لكننا سنكمل هنا بعض الأنواع التي وردت في هذا الباب.

فمن بعض أنواع الضرائب العثمانية في هذا العهد:

أ ـ الالتزام: وهو عمود الضريبة العثمانية سابقاً قبل التنظيمات الخيرية سنة (1255هـ/ 1839م)، منعت الزيادة فيه ثم أبطل لاحقاً ثم عاد على المقاطعات أما المدن فلم يعد حتى تم الإعلان عن الدستور.

ب ـ الويركو أو الضريبة البيتية: وتسمى الخانة وتؤخذ على بيوت العشائر لكن في الغالب تؤخذ على البيوت التي في أطراف بغداد أما العشائر فثوراتهم كانت تحميهم منها نوعاً ما، وقد كانت 15 قرش ثم رفعت الى 300 قرش والسادة (آل البيت) معفيين منها لكن في عهد رضا باشا اللاز جعلها عليهم.

ج ـ القلمية: وهي من البيتية كان الشيخ يشارك الموظفين ثم صارت عادة ومبلغها 50 قرش.

---

(1) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص 145 ـ 146

(2) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص42

د ـ **الكودة**: وهي على المواشي من إبل وبقر وجاموس وغنم وحتى خنازير وتأخذها الدولة من العشائر الضعيفة[1].

هـ ـ **ضريبة الطالبية**: وهي على المراكب التي تعمل في الأنهار.

و ـ **ضريبة «خمس الحطب»**: وهي على الخشب والفحم الذي تأتي به وسائط النقل النهرية إلى المدن ومقدارها 20٪.

ز ـ **ضريبة روس البقر**: هي ضريبة على الآلات التي تستعمل لرفع المياه «النواعير»[2].

ح ـ **رسوم البناء**: وهي تفرض على المباني الجديدة.

ط ـ **رسوم الذبح**: وهي عن كل حيوان مذبوح تبدأ من 2.5 قرش وحتى 45 قرش حسب حجم الحيوان.

ي ـ **رسوم العبور**: وتؤخذ ممن يعبرون الجسور التي على الأنهار.

ك ـ **رسوم خيوط الشعر**: وهي التي تنسج وتصبح قماشاً يعرف باسم «الأغباني».

ل ـ **الباسبانية**: وتؤخذ من محلات الحرفيين وأصحاب المهن.

م ـ **الأصنافية**: ومقدارها 0.25 إلى 0.5 مجيدي تؤخذ سنوياً من كل تاجر[3].

ن ـ **ضريبة الغابات**: وهي ضريبة على كل ما يجلب من الغابات كحطب الوقود والفحم.

س ـ **ضريبة المعادن**: ومقدارها ما بين 5٪ إلى 15 ٪ من قيمة المعدن المستخرج.

ع ـ **الطوابع المالية**: هو طابع على كل إيصال مشعر باستلام أموال الخزينة كانت

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص318 ـ 320 والإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص373.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص156.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص272.

قيمته 0.25 قرش ثم ارتفع إلى 0.5 قرش وحين جاء موضوع سكة حديد الحجاز وصل إلى 1 قرش.

ف ـ رسوم الشريعة: والشريعة هي شاطئ النهر وتستوفى الرسوم من كل واسطة نهرية محملة بالبضائع وتبلغ قيمتها من 10 بارت (0.25 قرش) وإلى 50 قرش حسب السفينة وحمولتها.

ص ـ ضريبة التمتع: ويتم جبايتها من أصحاب الحرف والصناعات والمزارعين.

ق ـ رسوم المحاكم: وهي رسوم تستوفيها المحاكم «الشرعية» والمدنية عن المعاملات والدعاوى.

ر ـ رسوم الطابو: وهي رسوم تتقاضاها دوائر الدفتر الخاقاني عن نقل ملكية الأراضي والعقارات[1].

ش ـ رسوم دائرة الديون العمومية: وهي خاصة بالمشروبات الروحية «الخمور» وصيد السمك واستخراج وبيع الملح وعوائد بيع طوابع البريد والحرير.

ت ـ رسوم الريجي (شركة ريجي): وهي خاصة بضرائب إنتاج التبغ[2] وكانت له إدارة في حلب اسمها إدارة انحصار الدخان لها ناظر ومحاسب له رفيق أول وثانٍ وكاتب التحريرات التركية ومأمور مستودع وكاتب محاسبة المستودع ومعاون لمأموره وأمين صندوق ومأمور معمل وكاتب محافظة، وبلغ صافي ربحها في ولاية حلب 780.380 (سبعمئة وثمانون ألفاً وثلاثمئة وثمانون) قرش[3].

ث ـ ضريبة الإعانة العسكرية: وهي ضريبة تم فرضها سنة (1315هـ/ 1897م) مع اندلاع حرب اليونان.

---

(1) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص373.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص 374 ـ 375.

(3) نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي، ج1 ص279.

خ ـ **الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية**: ففي ولاية الموصل كانت تؤخذ هذه الضرائب على النحو التالي:

1 ـ الحنطة والشعير 1/ 5 من المحصول.

2 ـ البساتين 1/ 10 من المحصول.

3 ـ أشجار الفواكه 1/ 7.

4 ـ الخضروات 1/ 10.

5 ـ أشجار الكرم تم قياس ضريبته بالأقجة وتكون 4/ 100 أقجة لأشجار الكرم التي يزرعها المسلمون و6/ 100 أقجة على أشجار الكرم التي يزرعها غير المسلمين.

6 ـ رسوم البستان في داقوق على الرقي والبطيخ والخيار وما شابه 1/ 10.

وتختلف الضريبة في ولاية أخرى ففي البصرة مثلا كانت على النحو التالي:

1 ـ ضريبة العشر بنسبة 1/ 3 على الحنطة والشعير[1].

ذ ـ **ضرائب مفروضة على المنشآت القائمة في الأراضي الزراعية**: فعلى بيوت الفلاحين ضريبة تختلف من منطقة لأخرى وتتراوح 5ـ8 أقجة سنوياً عن كل بيت، وقد كانت هذه الضريبة العثمانية استمراراً للضرائب زمن الإيلخانيين المغول في العراق، وهناك ضريبة على الطواحين باسم رسم أسياب واستنبطها العثمانيون من الآق قوينلو وكانت على سبيل المثال في الموصل 60 أقجة إذا اشتغلت الطاحونة طوال السنة، و30 أقجة إذا اشتغلت نصف سنة و15 أقجة اذا اشتغلت 3 أشهر، أو أن تفرض ضريبة مقطوعة على الطواحين سواء عملت أو لم تعمل تقدر بـ20 أقجة سنوياً[2].

ض ـ **حصة المعارف وحصة الأشغال العامة**: وهي ضريبة خاصة بالتعليم بالنسبة للمعارف والأشغال العامة خاصة بالطرق ونحوها تمت إضافتها على ضرائب الويركو والأعشار والرسوم الجمركية[3].

---

(1) العراق في العهد العثماني الثاني 1638 ـ 1750، خليل علي مراد، ص239 ـ 241.

(2) العراق في العهد العثماني الثاني 1638 ـ 1750، خليل علي مراد، ص242.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني،

أما ضرائب جهاز الاحتساب أو المحتسب فقد جاءت سنة (1328هـ/ 1910م) فتم إلغاء هذا الجهاز، وأصل الاحتساب عند العثمانيين هو رسوم الاحتساب وشهرية الدكاكين وتعد من مصادر الدخل للدولة وكانت تهتم بها، وأصلها هو قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لما يتعلق بالموازين والأمور الصحية والآداب العامة، مما يستدعي القيام به تكلفة ومصاريف فتؤخذ هذه الرسوم لسد هذه المصاريف.

وكانت رسوم الاحتساب عند العثمانيين تؤخذ من:

1 ـ رسوم التمغا بمقدار 2.5٪ على معمولات الولاية ثم تجاوزوا هذه النسبة بعدما قاسوها بقياس الزكاة.

2ـ تؤخذ من الأموال التجارية التي تباع في الأسواق كالمفروشات.

3ـ رسوم الدلالية (السمسرة) 7٪.

4ـ القبانية وهي رسوم بما يوزن في القبان 7٪.

5ـ الأرضية وهي عما يباع في الميادين العامة (البسطات) 1٪.

6ـ الذبحية: وهي من المجازر.

7ـ رسوم عن كل قفة أو كلك أو شختور أو سفينة أو طرادة بالنظر إلى ما يحمله من المواد.

8ـ أحمال الدواب من إبل وبغال 7٪.

9ـ الباج: وهي ضريبة على منتجات العشائر البدوية[1].

فارتاح الناس من الغاء ضريبة الاحتساب رغم أن العثمانيين أخذوا هذه الرسوم باسم الاحتساب وهم لم يقوموا بأي أمر ديني أو دنيوي بعد استحصالهم لها حتى

جميل موسى النجار، ص 376.

(1) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص374.

صار الجباة في نظر الأهالي زبانية جهنم[1]، فقد زعموا أنهم فرضوها على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فكانت هي المنكر بذاته.

ظ ـ ضريبة أو رسم أركاديه ورسم قشلاق ورسم العروسية: وهي رسوم على الفلاح الموصلي كالتزام عليه تجاه صاحب الأرض «التيماري» وقيمتها أن يقوم الفلاح بخدمة التيماري لمدة ثلاثة أيام خلال زيارته للقرية ثم صار مبلغاً مقداره 6 أقجات، وهناك رسم قشلاق ويدفعه الفلاح إذا شتا في أرض التيمار بمبلغ 6 أقجات للفلاح المتزوج و3 أقجات للفلاح الأعزب، أما رسم العروسية فهو رسم يدفعه الفلاح عند قران ابنته، بواقع 60 أقجة للبكر يأخذ نصفها صاحب التيمار والنصف الآخر تذهب لسنجق بيك اللواء، والثيب ضريبتها 30 أقجة[2].

لقد فرضت أيضاً ضرائب شهرية في الموصل على الدكاكين، وفي البصرة أيضاً وبينت القانون نامة فرض مبلغ 6 أقجات على كل دكان مع منزل صاحب الدكان، وفرض 4 أقجة شهرياً على كل من يمتلك منزلاً واحداً أو أكثر، وفي حالة تأجيره لمنزله كان على كل مستأجر دفع 4 أقجة شهرياً على حدة، إضافة إلى 4 أقجة يدفعها مالك تلك المنازل عن المنزل الذي يسكن فيه هو نفسه، وفرض على السكان الفقراء دفع 2 أقجة شهرياً وعلى بائعي الخضروات مبلغ أقجة واحدة وفلس واحد شهرياً، والأشخاص الذين يأتون من الخارج مثل أهالي ششتر ودزفول ويبقون لدى ذويهم في البصرة عليهم دفع مبلغ 12 أقجة شهرياً[3].

أما رسوم تعريف البضائع فينقل أوليفييه في رحلته في آخر القرن الثامن عشر الميلادي فيقول: ((لدى دخول البضائع لبغداد، فإن بضائع المواطنين من أي جهة كان قدومها، تدفع ثمانية ونصف بالمئة « 8.5 ٪» إن كانت بضائع وزن كالسكر

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص240، 242.

(2) ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي دراسة سياسية إدارية اقتصادية، أ.د. علي شاكر علي، ص223 ـ 224.

(3) العراق في العهد العثماني الثاني 168 ـ 1750، خليل علي مراد، ص195.

والقهوة..... الخ، وخمسة بالمئة «5٪» إذا كانت من البضائع النفيسة كالأقمشة وغيرها.... أما الأوربيون فيدفعون فقط ثلاثة بالمئة « 3 ٪» عن شتى أنواع البضائع))[1].

ولم يكن هناك أثر للقضاء على حكم المماليك في العراق من قبل السلطان العثماني محمود الثاني على يد الوالي علي رضا باشا اللاز فقد مارس المصادرة وأقر الالتزام رغم صدور التنظيمات الخيرية، وقد كان حاكماً فاشلاً أقر الملتزمين على التزاماتهم كواسطة بين السلطة وبين دافع الضريبة [2]، وعليه لم يكن هناك أثر لهذه الضرائب حتى في عهد الإصلاحات التنظيمية المزعوم ولا أثر يلمسه الفرد الدافع لهذه الضريبة إطلاقاً ويكون ما أنشأته الدولة العثمانية من بعض المشاريع التي تعد على الأصابع هو أصلاً من دافع الضرائب أو من معونات الأهالي.

فعلى سبيل المثال تقاضت الدولة العثمانية ضريبة للمعارف من مدن ومناطق لم تنشئ فيها الدولة العثمانية ولا مدرسة واحدة[3]، ولقد كان فائض الضرائب وفائض الأوقاف يتم إرساله للخزينة في اسطنبول كل سنة [4]، ولا يستثمر في الولاية نفسها ويحرم أهلها من مالهم الذي غصبه العثمانيون قهراً.

وقامت الدولة العثمانية سنة (1266هـ/ 1850م) بارتكاب مذبحة في قرية أومريان في جبل طور أحد أقاليم أكراد العراق، وكان السبب هو أن السكان امتنعوا عن دفع الضريبة للمرة الثانية، ذلك أن جابي الضرائب العثماني اختلس الضريبة الأولى

---

(1) رحلة أوليفييه إلى العراق (1794 ـ 1796)، ترجمة د. يوسف حبي، ج1، ص164 ـ 165.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص27 ـ 28.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص 378.

(4) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص 396.

عندما جمعها أول مرة، وبدلاً من معاقبته وتتبعه، أمر مسؤول الضرائب العثماني بجمع الضريبة مرة أخرى ما أدى إلى امتناع السكان من دفعها، فتم سوق العساكر لهم ودمرت القرى ونهبت الممتلكات وأسر السكان[1]، ولقد علق مولتكه الألماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي على طريقة جمع الضرائب العثمانية من الأهالي فقال: ((إن الله لا يبيح جمع الضرائب مثلما تُجبى الآن))[2].

سادسًا: الاستغلال العثماني لخيرات العراق

الوزير مرتضى باشا ولي بغداد مرتين أولها سنة (1069هـ/ 1658م) وفي الثانية التزم على نفسه للدولة العثمانية من أجل منصب ولاية بغداد بأن يدفع 1000 كيس من الآقجة والكيس الواحد فيه 500 قرش، مع 2000 رطل بارود فوافقت الدولة على ذلك وطبعًا كان يؤديها من ظهور العباد وأقواتهم كما قرر على بغداد معتاداً من التحف الملوكية التي سيرسلها لرجال الحل والعقد في اسطنبول حتى يبقوه واليًا[3].

ومما يذكره العزاوي في حوادث سنة (1117هـ/ 1705م) أن رجلاً في الحلة عثر على حجر براق فباعه لآخر بثمن بخس، وهذا الثاني باعه لصراف يهودي بثمن أكبر من السابق، فشاع خبر هذه الماسة في الحلة فحصل النزاع بين المشتري والبائع عند ضابط الحلة فرفع الأمر للوزير الوالي في بغداد فعرضوها على أهل الاختصاص فتبين أنها من أفخر أنواع الماس ووزنها 14–15 قيراط، وكانت في غاية الصفاء والبهاء بحجم حبة الباقلاء، فختمها الوزير وقال هذه لا تصلح إلا للسلطان ولا تليق إلا به وأرسلها له[4].

---

(1) كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن ال19، كاميران عبدالصمد الدوسكي، ص 206.

(2) كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن ال19، كاميران عبدالصمد الدوسكي، ص 47.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص77، 82.

(4) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م5، ص193 ـ 194.

وإن تقدم بنا الزمن فنأتي إلى سنة (1217هـ/ 1802م) وهو تاريخ وفاة الوزير سليمان باشا وهو من المماليك، والمهم في قضية وفاته أن الالتزام الذي كان يؤديه للسلطان العثماني سنوياً بلغ 1000 كيس من النقود (الكيس = 500 قرش) عدا عن الهدايا والتحف، ومع هذا فكانت خزائنه في العراق مليئة بأنواع الذهب والفضة والمتاع والتحف النادرة[1]، وحسب الرحالة الفرنسي أوليفييه وكان معاصراً لسليمان باشا وهو من عالجه من مرضه وشفي بأمر الله على يديه فقد قدّر مداخيل العراق بـ 4000 كيس وهو ما يساوي 4 مليون فرنك فرنسي لا يصل ثُمْنها إلى اسطنبول[2].

وأهم تفصيل ورد عما ترسله بغداد وولاتها العثمانيين للسلطان العثماني هو ما جاء فيما يعرف بواقعة صادق دفتري التي بدأت فصولها سنة (1246هـ/ 1830م)، وأصل القصة أن صادق دفتري مسؤول عثماني كبير أرسل من قبل السلطان محمود الذي قضى على الانكشارية في بغداد بحجج معينة في سبيل القضاء على سلطة المماليك في العراق، وكانت الحجة هي طلب أموال للدولة العثمانية من ولاية بغداد لأن الوزير داود باشا وهو من المماليك استطاع قبض العراق وامتد نفوذه حتى ولاية الموصل، وأبدى استقلالية ومقصد الدولة العثمانية وقتها إنهاء ولاة المماليك في العراق وهم مماليك حسن باشا وتعيين والٍ من اسطنبول مباشرة، لكن كبراء وأعيان بغداد قدموا رسائل للدولة العثمانية عن طريق القنصل الانجليزي المستر تيلر، أحدهما أرسل عن طريق الشام والآخر عن طريق إيران بهدف تعيين داود باشا أو صادق بك عليهم وإرجاع الوالي الذي استعان به العثمانيون وكان والي حلب السابق وهو علي رضا باشا اللاز، وما يهمنا هنا هو أن أعيان بغداد رفعوا مبلغ الالتزام عليهم للسلطان العثماني حتى يبقي داود باشا والياً وهو من المماليك، فالأساس أنها كات ترسل 2000 كيس من النقود، لكن في طلب الأهالي

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص171.

(2) رحلة أوليفييه إلى العراق (1794 ـ 1796)، ترجمة د. يوسف حبي، ج1، ص98.

للسلطان رفعوا المبلغ إلى 4000 كيس وتزيد كل سنة 1000 كيس حتى تبلغ 10 آلاف كيس وفوقها 20 ألف كيس مقطوعة للخزانة الجليلة للسلطان في اسطنبول، وتؤدى المبالغ المصروفة في حملة علي باشا على حدة هذا عرض قدمه أهالي وأعيان بغداد في سبيل إبقاء الوالي داود باشا أو مكانه صادق بيك[1].

وفي عهد الوالي مصطفى باشا تولى العراق سنة (1276هـ/ 1869م) وورد أن حساب اسطنبول من هذا المال في تلك السنة كان 16.000 كيس هذا للسلطان، وكما قلنا الكيس فيه 500 قرش، وفي سنة (1277هـ/ 1869م) وفي عهد الوالي الجديد أحمد توفيق باشا جرت المزايدة في المنتفق بين الراغبين في المشيخة فيما بين الشيخ منصور السعدون والشيخ بندر الناصر الثامر السعدون ففاز بها الأخير على تأدية 4900 كيس من النقود[2]، وقد زادت لاحقاً في عهد الوالي نامق باشا على المنتفق وحدها بواقع 1000 كيس حين تم تبديل مشيختها وكان ذلك سنة (1280هـ/ 1863م)[3]، أما والي الموصل فحسب الرحالة نيبور كان يدفع سنوياً للباب العالي 35ـ40 كيساً كل كيس يحتوي على 500 قرش[4].

وحين حلّت مجاعة البرسمية سنة (1297هـ/ 1880م) في الموصل وبغداد وذكرت هذا صحف الشام وأن الناس صاروا موتى في الطرقات وبيعت البنات والأولاد بسببها بينما نجد في نفس السنة سلم رواتب الولاة في العراق كالتالي:

راتب والي بغداد من الدرجة 1 = 20.000 قرش.

راتب والي الموصل من الدرجة 3 = 15.000 قرش.

راتب والي البصرة من الدرجة 2 = 17.000 قرش[5].

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص342 ـ 375.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص156.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص168 ـ 176.

(4) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص 152.

(5) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص62.

أما السلطان عبد الحميد الثاني فقد أنشأ هيئة إدارة الأراضي السنيّة والتي سيطر فيها على الأراضي الزراعية في العراق بدءاً من ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي، فاشترى بعضها بأسعار زهيدة من ولاية بغداد واستولى على بعضها بشكل استبدادي وأخرى قام باغتصابها من أهلها، واستمر عمله في ذلك حتى بلغت نسبة هذه الأراضي الزراعية التي استولى عليها تقدر بـ ٪30 من مجموع الأراضي الزراعية في ولاية بغداد لعام (1308هـ/ 1890م)[1].

ورغم هذه الأموال التي تم نهبها من خيرات العراق فيما بين الولاة والسلاطين فوفق أوليفييه الرحالة الفرنسي والذي زار العراق في آخر القرن الثامن عشر الميلادي (1203ـ1210هـ/ 1794ـ1796م) فيقول: ((ليس لبغداد سوى جسر قوارب يقطعونه إبان الفيضانات الشديدة))[2]، وهذا الجسر كما ذكره الرحالة والضابط البريطاني ليجمن في رحلته سنة (1326ـ1338هـ/ 1908ـ1920م) كان إذا جاء تيار نهري قوي يفككه ويرمي بأحد أطراف الجسر إلى الضفتين، وكان الأتراك جد كسالى كيما يقوموا بإعادة ربط الجزئين معا بشكل سريع[3]، أما تكريت فقد كان لها قنطرة من زمن العباسيين ولكنها زالت مع انسياح تيمورلنك للعراق حين حاصر تكريت[4].

وأنت تقرأ هذا تتذكر قنطرة السمح بن مالك الخولاني القائمة حتى اللحظة في مدينة قرطبة في الأندلس فيما عجز العثمانيون وهم حاكمون في العراق لقرابة ثلاثة قرون ونصف عن بناء جسر في بغداد.

(1) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص 397.

(2) رحلة أوليفييه إلى العراق (1794ـ1796)، ترجمة د. يوسف حبي، ج1، ص84.

(3) مغامرات ليجمن في العراق والجزيرة العربية 1908ـ1920، الرائد ن. سراي، ترجمة سليم طه التكريتي، ص 18.

(4) رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ميجرسون ميرزا غلام حسين شيرازي، ترجمة فؤاد جميل، ج2، ص 130.

والحال في الموصل كالحال في بغداد فلم تكن تملك الموصل سوى جسر بال ضيق مزدحم بالعابرين ولا سيما في الظهر حسب وصف الرحالة جون آشر، وأنه كان في الموصل جسر حجري مناسب، لكن أهمل شأنه فتهدم، ولم تبذل أية محاولة لإصلاحه أو إعادة بنائه من قبل الأتراك[1].

وهناك وثيقة تعود للعام (978هـ/ 1570م) كان فيها شكوى للعثمانيين عن عدم صلاحية الجسر المقام على النهر في الموصل وصعوبة مرور التجار من فوقه، فتم تكليف ولاية ديار بكر وكانت الموصل تتبع إدارياً لها بالبحث عن الأوقاف المخصصة للجسر لتعميره بعد أن ضاعت عبر الأزمنة، وقد ثبت محضر استلام المكلفين على الجسر للأموال اللازمة لتعميره لدى القاضي وتعميرهم له وقيامهم بالصرف عليه[2]، فتأمل يبحث عن الأوقاف لتحل محل الدولة التي من المفترض أن تتدخل لإصلاح هذا الطريق المهم في مدينة نهرية، وحين أصلح كما بينا أصلح كجسر قوارب وليس كجسر حجري كحال جسر بغداد كما بينا سابقاً.

ووصف الميجرسون في رحلته للعراق سنة (1326هـ/ 1908م) أن كل سوق أو مسجد أو خان في الموصل هو خرابة وركام، وأن الموصل تتراءى للغريب مدينة قذرة وعلى حافة التداعي[3].

ورغم هذا الاستغلال فبلاد ما بين النهرين وأرض السواد التي اشتهرت بزراعتها كانت تعتمد على غيرها في وإرداتها من الحبوب، فلم تكن توجد في العراق زراعة مزدهرة إلا في مناطق قليلة قرب المدن والقرى، وقد اضطرت إيالتا بغداد والموصل في أحيان كثيرة إلى الاعتماد على كميات الحبوب المرسلة إليهما من

---

(1) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص197.

(2) الموصل خلال وثائق الأرشيف العثماني والصور التاريخية المحفوظة في إرسيكا، إعداد فاضل بيات، ص 12، ص15.

(3) رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ميجر سون ميرزا غلام حسين شيرازي، ترجمة فؤاد جميل، ج1، ص125.

مناطق أخرى وعلى الأخص من ديار بكر، إذ كانت ديار بكر بمثابة مخزن يزود البصرة بالحبوب(1).

أما الزيت المعدني أو النفط في العراق فتواجده في أماكن كثيرة في شمال العراق، ففي هيت على الفارات كانت مادة القار تستخرج من هناك منذ أزمان سحيقة، وفي القيارة وطوزخرماتو كانت الإدارة السنية العثمانية تمتلك منتوج سائل النفط، وتستغله بأداوات قديمة تدعو إلى السخرية، وفي كركوك كان النفط في بابا كركر مملوكـًا طبقـًا لفرمان قديم لعائلة النفطجي، أما نفط مندلي فقد تم إعداد مشروع لتصفيته في بعقوبة سنة (1288هـ/ 1871م) ولكن المشروع ما لبث أن تضاءل وفشل، ولقد تقدم الأوروبيون بطلب امتياز لاستثمار النفط في مندلي والقيارة فرفض طلبهم، وقد قام خبراء ألمان بزيارة تلك المنطقتين في نفس السنة (1288هـ/ 1871م) وأرسلت نماذج من ذلك النفط إلى لندن لفحصها، لكن وأخيراً تم تحويل حقوق النفط في ولاية العراق سنة (1306هـ/ 1889م) من وزارة المالية إلى خزينة السلطان الخاصة(2).

وقوات الهايته وهي المختصة بتوفير الأمن الداخلي في ولاية بغداد كانت سببـًا في أن الإنسان لا يأمن على نفسه من السلب في وضح النهار إلا داخل أبواب المدن، بل تحولت هذه القوات أن تكون هي نفسها التي تتعدى على الناس وحقوقهم وتبتز أموالهم(3).

والانكشارية فعلت أفعالها في بغداد فيذكر صاحب حديقة الزوراء أنه حين تولى محمد باشا سنة (1148هـ/ 1734م) ترك أمر بغداد للانكشارية، فكثرت الفتن

---

(1) العراق في العهد العثماني الثاني 1638 ـ 1750، خليل علي مراد، ص233.

(2) العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة 1950، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة سليم طه التكريتي، ص556 ـ 56.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار ص79 ـ 80.

وظهرت المحن، ونُهِبَت المخدرات من الأزقة، وهُتِكَت المُحصنات وظهرت كل مشقّة، فلم يكن خروج امرأة إلى طريق، ولا ذهاب أمردٍ بلا رفيق، ويحكي مؤلف الكتاب أنه كان يومها أمرد وكان يطلب العلم ويقرأ على الشيخ ياسين المعروف بابن البصير وأن والده خشي عليه من الانكشارية حين ذهابه وقت الدرس فجعله في القشلة وهي الثكنة العسكرية عند السكمان تحديداً وهم حملة البنادق العثمانيين، وكان كل يوم يذهب اثنان من رجال القشلة التي فيها المؤلف ويوصلوه إلى الدرس ويعودون معه إلى دارهم، فإذا دخل الدار تركوه[1].

وفي وصف بغداد وأسواقها الذي نقلته الليدي آن بلنت حين زارت بغداد سنة (1295هـ/ 1878م) فتقول: ((... فبيوتها اليوم وضيعة بنيت من الطين على جانبي شوارع ضيقة غير مرصوفة مثلها كمثل أي قرية في الجزيرة[2] لا أكثر ولا أقل، فلم نعد نشاهد الفسحات المكشوفة ولا النافورات المائية ولا المساجد الكبيرة ولا الأبنية الرائعة الجميلة، فمآذن اليوم متواضعة قليلة الارتفاع، والأسواق خاوية قليلة الحركة ولا تجد فيها أي علامة تدل على الازدهار، وحتى القوافل التي كانت تزدحم في خاناتها قد تلاشت عبر بواباتها، ومن النادر أن تصادف بعيراً يسير في الشارع... ولم نشاهد جسوراً مقامة على نهر دجلة سوى جسر واحد من القوارب الخشبية رفع عن النهر طوال فترة إقامتنا في بغداد خشية الفيضانات...))[3].

سابعـًا: أوضاع التعليم في العراق زمن العثمانيين

ولأن العثمانيون في التعليم أشبه بالمغول بل أشد لتطاول زمانهم ننقل هنا ما قاله محمود شكري الألوسي عن المدرسة المستنصرية والنظامية أشهر مدارس بغداد والعراق فيقول: ((لم تزل هذه المدرسة على ما كانت عليه زمن منشئها إلى أن

---

(1) حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، عبد الرحمن السويدي، ص388 ـ 390.

(2) الجزيرة الفراتية.

(3) قبائل بدو الفرات، الليدي آن بلنت، ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف، ص164 ـ 165.

حدثت حادثة التتار، وخراب بغداد على أيدي الفجار، وما كان فيها من سفك الدماء وقتل الأنفس وتخريب الديار ونهب الأموال وسبي النساء والأطفال وغير ذلك مما هو مفصل في كتب التاريخ، فجميع ما كان في هذه المدرسة من كتب وفرش ومرافق قد نهبه جند العدو المخذول، بل من الكتب ما رموا به في دجلة قهراً لأهل العلم والدين، وبعد أن تولى بغداد من تولى، عاد شمل المدرسة وأهلها إلى ما كان عليه، ولم تزل مجمع الأفاضل والفضائل إلى أن دخل العراق في حوزة الدولة العثمانية، فهناك اختل أمر المدرسة وانتظامها، وغابت من أفقها شمس العلم، وتفرق عنها جموع الطلبة والمشتغلين، وخلت ربوعها من العلم والعلماء العاملين لاستيلاء يد الظلم على عقاراتها وسائر ضياعها وميراثها، فلم يبق للمشتغلين ما يسدون به فم حوائجهم، فعدلوا عما كان عليه من مسلكهم ومنهاجهم، غير أن بنيان المدرسة ووضعها على ما كانت عليه أيام إنشائها ومبدأ تأسيسها وبنائها من هاتيك الرصانة والبنيان المتين الذي يخيل لرائيه أنها جبل مكين، ولم تزل ربوعها خالية من الأنيس ومجالسها لا يُسمع فيها صوت تدريس، إلى أيام ولاية «أبي سعيد سنان باشا» والي بغداد وباني «المدرسة السليمانية» فجعل المستنصرية «خانا» ووقفها على مدرسته من جملة ما وقف عليها من العقارات الكلية إخماداً لنورها ونسياناً لذكرها ولم تزل موسومة يومئذ بخان الموصليين، أما عند المدرسة النظامية فلم ندرك نحن ولا آباؤنا أثراً من آثارها، وساحاتها الكبرى أصبحت اليوم مسكناً لأراذل اليهود ومجمعاً لأقذارهم وجيفهم، هذا مع أنها كانت أول بيت بني للعلم وشيد لنشر الفضائل في أعظم بلد من بلاد الإسلام، وقد نبغ فيها من نبغ من الأئمة وسادات الأمة وفضلاء الزمان ومجتهديه، ممن تزينت بذكرهم صحائف الأخبار وتجملت ببيان مزاياهم كتب الآثار، وما جرى في هذا البلد مما جرى إلا من تلاعب أقوام كانوا أعداء المعارف وآفة العدل وخصوم الإنصاف، أهملوا أسباب السعادة وجدوا في الإفساد وتخريب البلاد ولا سيما في محو آثار سلف الأمة وبقاياهم، ولذلك اعترى هذه المدرسة ما اعتراها ولم يبق منها سوى بقايا مئذنة بقيت تشكو بلسان

حالها ما جرى على ربعها من الأوغاد، ولم تزل تنادي كل رائح وغاد ولكن أين المستمعون؟!))[1].

والمدرسة المستنصرية نفسها كما ذكر أنستاس الكرملي في مجلة لغة العرب ـ الجزء الأول ـ سنة (1330هـ/ 1912م) بالقول ((... وقد أصبح قسم منها دارا للمكس، وآخر مطبخاً للآكلين، وشطراً منه مشرب قهوة للبطالين وأهل الفراغ))[2].

ولم تختلف العراق في قضية التعليم عن باقي ولايات العثمانيين فالتعليم كان في الكتاتيب المدعومة من أوقاف المحسنين، وحين قامت الدولة العثمانية بقوانين التنظيمات الخيرية وافتتحت المدارس النظامية طبقت نفس ما طبقته في الشام فحين أنشأت المدارس الرشدية تأخر تأسيسها في العراق عن الشام وهي بنفس النظام تدرس العرب باللغة التركية والتأخر كان أكثر من 20 سنة؛ إذ أنشئت أول مدرسة رشدية في العراق زمن مدحت باشا سنة (1288هـ/ 1871م)[3]، لقد كانت نسبة المتعلمين في المدن العراقية لسنة (1266هـ/ 1850م) تزيد قليلاً عن النصف في المئة، وبلغت عام (1318هـ/ 1900م) فيما بين الخمسة والعشرة بالمئة[4]، وقد أسس مدحت باشا مدرسة الصنائع بعد تغييره لأحد الأوقاف لهذا الغرض، ومدرسة الصنائع خاصة بإخراج الصنايعية من أيتام المسلمين ومن لا معيل لهم، لكن إنشاءها كان من تبرعات الأهالي وأموالهم وليس من خزينة الحكومة، وعلى كل فهي أنشئت وقامت ومع ذلك لم تؤدي الغرض المطلوب بسبب تخلف النظم التعليمية فيها[5].

---

(1) تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي، ص 39 ـ 40.

(2) تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي، ص 67.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص239 ـ 240.

(4) تاريخ العراق الحديث 1258 ـ 1918، د. إيناس سعدي عبد الله، ص448.

(5) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص207 ـ 209.

ويذكر العزاوي في سنة (1317هـ/ 1899م) أنه كان طالباً في المكتب الرشدي ببغداد وقد جاءهم عمر شعبان أفندي مدرساً وصار يدرسهم اللغة العربية بالتركية[1]، وهذا من أعجب العجب.

وبغداد في سنة (1317هـ/ 1899م) لم تتجاوز عدد مدارسها 10 مدارس كان منها 2 عسكريتان وواحدة للتعليم المهني والباقية توزعت بين ابتدائية ومتوسطة وثانوية، أما الموصل ففي سنة (1330هـ/ 1912م) لم يكن بها سوى 9 مدارس، والبصرة فكما نقل المؤرخ الحيدري فتحولت من مركز إسلامي هام إلى دار للجهل[2].

أما مناهج الدراسة في هذه المدارس فكانت بسيطة ساذجة لم تكن تحتوي إلا على تعليم الألف باء، ومبادئ الحساب، والهندسة البسيطة، وعلم الحال، والأشياء، والصحة، والتاريخ والجغرافيا، وقد كان معظمها يدرس باللغة التركية، أما المدارس الرشدية فكان تدريس اللغة العربية فيها يجري باللغة التركية على يد أحد المدرسين الأتراك[3].

وإن جئنا للمدارس الأجنبية فقد أنشأت مدرسة اليانس الفرنسية في العراق سنة (1281هـ/ 1865م) وهنا يظهر تأخر الإنشاء بقرابة 90 سنة عن المدارس المماثلة في بلاد الشام[4].

وفي خطاب الوالي حسين جلال بك سنة (1331هـ/ 1913م) سمح فيه لأهالي العراق باستخدام اللسان العربي في المكاتبات المحلية والمحاكمات المحلية لكن مع اسطنبول يكون اللسان العثماني الأعجمي تطبيقاً لمبدأ الجامعة العثمانية[5].

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص164.

(2) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص89.

(3) تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي، ص 153 ـ 155.

(4) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص330.

(5) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص287 ـ 290.

فهل اعتمد العثمانيون هذا أم كان مجرد كلام؟

بالطبع لا فقد قاموا بتحويل المكتب الإعدادي لمكتب سلطاني لإيقاف تدريس العربية في نفس السنة في بغداد، والغرض عدم رغبتهم أي العثمانيين في أن يكون تحصيله بالعربية وهذا التدبير اتخذته الدولة العثمانية لهذا الغرض تحديداً، ومن هذا السبب لم تتمكن اللغة العربية الفصحى في العراق[1]، ثم لاحقاً في سنة (1332هـ/ 1914م) أصدر الوالي الجديد لجميع ألوية وأقضية بغداد بالتدريس باللغة العربية مع بعض التركية في دار المعلمين والحقوق والإعدادي، أما الإعدادي الملكي فقلب إلى مكتب سلطاني فحرم من التدريس بالعربية[2]، أما مناطق الأكراد فإلى ما بعد زمن السلطان عبد الحميد لم تحظ بأي مدرسة إطلاقاً[3].

أما شعبياً فقد استطاعت طبقة المثقفين في العراق في تأسيس مدرستي «تذكار الحرية في البصرة» ومدرسة «الترقي الجعفري في بغداد»، وعلى الرغم من ارتفاع أصوات المطالبين بجعل المدارس تدرس باللغة العربية في العراق، نجد أن العثمانيين أطلقوا العنان لمؤسسات التعليم الأجنبية فكان يكفي فقط أن تحصل على الرخصة الرسمية فتأسست المدارس الإيرانية والفرنسية والألمانية والأمريكية، بينما التفت العثمانيون للكتاتيب فأغلقت معظمها على أساس أن أماكنها مغايرة لقواعد حفظ الصحة وأن التعليم فيها ليس على أصول مرعية، ودعت لنقل التلاميذ إلى المدارس الابتدائية، وشكلت لجنة تتولى إجراء امتحان للراغبين في فتح كتاتيب لتعليم الصبيان[4].

ومدرسة «تذكار الحرية» في البصرة أسسها سليمان فيضي المحامي، وكان قد

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص290.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص296.

(3) أكراد الدولة العثمانية تاريخهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، د، أحمد محمد أحمد، ص 302.

(4) تاريخ العراق الحديث 1258 ـ 1918، د. إيناس سعدي عبد الله، ص 560.

تقدم إلى السلطة في البصرة طالباً منحه إجازة بتأسيس مدرسة إعدادية أهلية اسمها «تذكار الحرية»، ويكون التدريس فيها باللغة العربية على أن تدرس فيها اللغات الأخرى كالتركية والإنجليزية والفرنسية، فلما قام بمقابلة الوالي سنة (1326هـ/1908م) اقترح عليه أن يسميها «يادكار حريت» وبين له عدم الموافقة على التدريس باللغة العربية لكنه على ما يبدو كان متسامحاً في ذلك فتم منح الإجازة لها، ولم يكتب لهذه المدرسة الاستمرار بتأدية رسالتها، وذلك بعد مرور عام واحد على حياتها، فلقد طلبت جمعية الاتحاد والترقي من مؤسسها أن تكون تحت نظارة الجمعية، مقابل قيامها بإدارتها مالياً، وبعد جدل ونقاش طويل وافق على شروط الجمعية، وما إن وافق إلا وطلبت الجمعية منه تغيير اسمها إلى اسم «مدرسة الاتحاد والترقي»، وجعل التدريس باللغة التركية، وإلا فإنها ستخبر الوزارة بعمله ألا وهو قيامه بالتدريس باللغة العربية فيها خلافاً للقوانين، وتجاه هذا التهديد وبعد مراجعة الوالي وافق على التخلي عن هذه المدرسة للجمعية في نهاية السنة الدراسية، وفي العام الدراسي الجديد لم يؤمها من الطلاب سوى عدد ضئيل احتجاجاً منهم على ما جرى، فقامت جمعية الاتحاد والترقي بإغلاقها وتحويل بنايتها لنادٍ لأعضائها[1].

أما إدارة المعارف «التعليم» فهي إدارة ساذجة لم تزد في أحسن عهودها عن ثلاثة موظفين صغار يرأسهم مدير المعارف، وقد دلت الوقائع على أن الدولة العثمانية، لم تكن جادة في نشر الثقافة في العراق، بدليل تفاهة معظم الموظفين الذين كانت ترسل بهم لإدارة شؤون المعارف فيه، فقد كان هؤلاء على قسط كبير من الجهل، والتفكير السقيم، فضلاً عن الشعور المعادي لأهل البلاد عندهم، ولقد شعر بذلك كثير من مثقفي العراق فراحوا يطالبون الحكومة مراراً بتخليص البلاد منهم ومن شرورهم، حتى إذا جاءت إلى بغداد الهيئة الإصلاحية برئاسة «ناظم باشا»، استمعت إلى هذه الشكوى وأخذتها بعين الاعتبار، لذلك كان من جملة الذين عزلتهم من موظفي

---

(1) تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي، ص186 ـ 187.

الولاية عدد من موظفي المعارف وعلى رأسهم المدير وقد أرخ هذه الحادثة الشاعر أحمد بك الشاوي قائلاً:

الجهـل أجمعـــــــه بـدا
ثـرة المعـارف مسـتدير
أعضاؤهـــــا ورئيسـها
في الجهـل ليـس لهـم نظـير
وافى النذيــــــر بعزلهـم
يـا حبـذا ذاك النذيـر
لمـا أتى أرخـــــت (لا
رجعـت ولا رجـع الحمـير)

ولكن الأمر على ما يبدو كان بنظر الدولة العثمانية إنما هو تبديل أشخاص بغض النظر عن كفاءاتهم العلمية والأخلاقية، ومقدار حرصهم لخدمة هذه البلاد، لأن المدير الجديد الذي حل محل المدير المعزول، لم يكن أجدر من سلفه أو أفضل منه، فلا عجب إذا ما رأينا معروف الرصافي يستقبل «حسين رفيق بك» قائلاً:

معـارف بغـداد قـد جاءهـا
مديـر مـن الطيـش في مـسرح
حـمار ولكنـه ناطـق
صبـي ولكنـه ملتـحِ
فيـا أيهـا العلـم فيهـا ارتحـل
ويا أيها الجهل فيها اسلحِ[1]

(1) تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي، ص 229 ـ 230.

فهذا حال التعليم وقس عليه بقية الأحوال فأول جامع في الرمادي إذ لم يوجد جامع فيها من قبل، فقام متصرف لواء الدليم أشرف باشا بجمع إعانة كافية لإقامة الجامع سنة (1289هـ/ 1873م) وافتتح سنة (1290هـ/ 1874م) وقرئ فيه المولد وكذلك قام قائمقام المسيب بجمع إعانة لبناء جامع في المسيب ومدرسة[1].

لقد كانت ميزانية معارف ولاية بغداد من ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي مستقلة بذاتها ولا علاقة لها بميزانية الولاية ووارداتها كما ذكرنا من ضريبة «حصة المعارف» المضافة على ضريبتي الأعشار والويركو وعلى الرسوم الجمركية، ثم أضيفت بعض الرسوم عليها في أول سنوات القرن العشرين الميلادي، ثم أضيفت الإعانات التي كانت تجبيها إدارة الولاية من مختلف مدنها لصالح المعارف، وكانت الواردات تفيض على مصروفات هذه الدائرة «المعارف» بمبالغ كبيرة وصلت إلى أكثر من نصف مليون قرش لسنة (1323هـ/ 1905م) فلا يستغل هذا الفائض لبناء المدارس ودعم عملية الخدمات التعليمية في الولاية وتطويرها، بل يُعمد إلى إرساله إلى العاصمة، وقد خصص هذا الفائض الخاص بولاية العراق بين عامي (1318ـ1319هـ/ 1900ـ1901م) للمدارس العالية في اسطنبول[2].

ثامنـًا: الأوضاع الصحية في العراق زمن العثمانيين

أما المستشفيات في بغداد حتى زمن مدحت باشا يعني طوال زمن العثمانيين، فلم يتواجد بها مستشفى واحد ولا طبيب ولا صيدلي، فأمر مدحت باشا باستثمار حديقة تابعة لأحد الأوقاف وطلب من الأهالي المشاركة في ذلك[3] «ولاحظ أن كل أعمال العثمانيين ذات النفع العام تمت من جيوب الناس لا من الضرائب التي يسلبوها منهم»، ولا تتعجب إذ لم يعمل هذا المستشفى إلا لاحقـًا بعد سنوات

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص20 ـ 21.

(2) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار، ص 425.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م7، ص232.

وهو مستشفى الغرباء الذي افتتح سنة (1296هـ/ 1879م)، فأعيد ترميمه مجدداً والظاهر أن المبنى ظهر فيه تشققات والسبب أنه مهجور فمدحت باشا ولي من (1285 ـ 1289هـ/ 1869 ـ 1872م) وهنا 7 سنوات، ويعتبر هذا التاريخ هو الافتتاح الرسمي لأول مستشفى زمن الدولة العثمانية في العراق(1)، ومستشفى الغرباء سمي بهذا لأنه خصص للأشخاص المسنين الذين لم يكن لديهم أقرباء، وكان مديره لبعض الوقت وتحديداً سنة (1316هـ/ 1899م) هو الأسطى عباس آغا الذي لم يكن طبيباً وفق المعايير الأكاديمية والعلمية المألوفة(2)، وأنت تتكلم عن العراق تتذكر مستشفيات العباسيين فيها وكيف أن العثمانيين احتاجوا 3 قرون حتى يبنوا مستشفى في بغداد وتعطلوا بضع سنين وأخذوا ماله معونة من الناس وبنوه على أرض أوقاف.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم يكن في العراق إدارة صحية إلى عام (1323هـ/ 1905م)، وحين افتتحوا الإدارة الصحية فهي لم تكن مكونة إلا من أربعة أشخاص هم (طبيبا البلدية، ومفتش صحي، وكاتب) فكانت هذه الإدارة هي كل ما وجد في العراق من هيئات صحية حتى انطلاق الحرب العالمية الأولى سنة (1332هـ/ 1914م)(3).

لقد كان حال العراق مثل حال الجزائر إذ انتشرت الطواعين بكثرة زمن العثمانيين وكذلك ما عرفه العراقيون باسم الهيطة أو الهواء الأصفر وهو الكوليرا، وقد جاءت أول مرة سنة (1236هـ/ 1821م) فاستعانت بأطباء انجليز، فكتب الانجليز على أدوية تأتي من بلادهم وكتبوا رسالة بلغتهم الانجليزية عن المعالجة والتداوي وذكروا أن لهذا المرض 3 أو 4 أنواع(4).

ولقد هلك في البصرة من هذه الكوليرا القادمة من الهند ما بين 15 ـ 18 ألف

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص55.

(2) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص62 وص70.

(3) تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي، ص33.

(4) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص317 ـ 318.

نسمة وهو ما يقارب ربع السكان منهم 14 ألف نسمة لقوا حتفهم في أسبوعين، ولقد تكدست تلك الجثث في الشوارع والمساجد ولاذ معظم الأهالي فراراً إلى الصحراء، وعبر المراكب انتقلت جرثومة الكوليرا إلى بغداد فأهلكت ثلث سكانها حتى وصلت إلى مدينة عانه، وفي سنة (1262هـ/ 1846م) جاءت الكوليرا لبغداد مجددا من إيران ومات من تفشيها 6 آلاف نسمة، وفي سنة (1263هـ/ 1847م) حدث التفشي الأخير للكوليرا في القرن التاسع عشر الميلادي حين انفجر الوباء في البصرة وسار مهاجما النجف وكربلاء والحلة ثم انتشر في بغداد مسجلاً ألف إصابة و150 حالة وفاة، ثم كوليرا بغداد سنة (1267هـ/ 1851م) ومثلها أيضاً في بغداد أعوام (1271 ـ 1274هـ/ 1855 ـ 1858م)، ثم كوليرا في خانقين وبغداد سنة (1276هـ/ 1860م)، ثم كوليرا بغداد والبصرة سنة (1281هـ/ 1865م)، ثم كوليرا بغداد مجدداً سنة (1285هـ/ 1869م)، ثم في السنة التالية (1286هـ/ 1870م) كوليرا الديوانية وخانقين ومناطق أخرى، وفي سنة (1287هـ/ 1871م) جاءت كوليرا بغداد والموصل والبصرة، ثم توقفت موجات الكوليرا لتنطلق مجدداً سنة (1298هـ/ 1881م) فتجتاح كل من بغداد والبصرة والموصل، ثم عادت مجدداً سنة (1307هـ/ 1890م) في الموصل، وفي سنة (1310هـ/ 1893م) أصيبت بغداد والبصرة ومناطق أخرى بالكوليرا، ليعود سنة (1316هـ/ 1899م) ويضرب البصرة، ثم في سنة (1320هـ/ 1903م) جاءت الكوليرا مجدداً إلى عانه في ولاية بغداد والموصل، ثم في سنة (1328هـ/ 1910م) اجتاحت بغداد والبصرة موجة من الكوليرا واستمرت حتى السنة التالية، ولم تأت سنة (1335هـ/ 1917م) إلا تزامن وجود الكوليرا مع انسحاب العثمانيين من بغداد في حفلة وداعية لهم لذلك الحكم الذي استمر 383 عاماً[1].

وأيضاً قد انتشرت الأوبئة والأمراض المعدية في بغداد زمن العثمانيين فتقول الليدي آن بلنت في سنة (1295هـ/ 1878م): ((لقد علمت من الطبيب المقيم في

---

(1) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص35 ـ 36 ولتفصيل إصابات الكوليرا في العراق في العهد العثماني الأخير ينظر نفس الكتاب من ص132 ـ 181 وينظر أيضا تفشيات الجدري ص186 وما بعده

بغداد الدكتور كولفيل أموراً خاصة عن وباء بغداد، ويعتبر توضيحها للناس في انجلترا من الأمور البالغة الأهمية)).

فكانت الهجمة الأولى لهذا الوباء عام (1188هـ/ 1774م) فأباد معظم سكان المدينة، وإذا ما صدقت السجلات المحفوظة في دار المندوب السامي فيمكن القول أن مليوني شخص قد ماتوا في بغداد والبصرة، ولكن هذا الرقم قد يشمل المدن والأقاليم المحيطة ببغداد لأن بغداد في ذلك الحين لا يتجاوز تعداد سكانها أكثر من 150 ألفاً من البشر.

وبعد ثلاثين عام (1219هـ/ 1804م) عاد وأصاب بغداد ثانية، ثم اجتاحها للمرة الثالثة عام (1247هـ/ 1831م) فأدى بمئة ألف ضحية من السكان))[1]، وفي هذه المرة لم يبقَ من حرس الوالي داود باشا سوى 4 من أصل 100 كرجي، فقد كانوا يرمون الأموات إلى المياه من الشبابيك ولم يفكر أحد بدفنهم[2].

إن ظاهرة الأوبئة والطواعين والكوليرا في العراق العثماني لم تكن منقطعة طالما شروط النظافة والصحة العامة للمجتمع العراقي في العهد العثماني لم تتحقق بشكل كبير، فحسب ما هو مدون نجد أول طاعون كان سنة (1100هـ/ 1689م) فهلك منه مئة ألف نفس، ثم جاء بعده بعام طاعون آخر استمر 3 أشهر كان يهلك فيه يومياً مئة نفس، ثم وصل للبصرة في السنة التي تليها (1102هـ/ 1691م) ضارباً المدينة بعنف فمات فيه مئتي ألف نفس في غضون 18 يوما فقط، ثم اتخذت الأوبئة والطواعين مساراً تدميرياً، فهذه الموصل سنة (1149هـ/ 1737م) أصيبت بالوباء الذي كان يهلك فيه يوميا ألف شخص ثم انتقل بعدها بعامين إلى بغداد، وجاءت سنة (1186هـ/ 1773م) فأصيبت بغداد بالوباء القادم من اسطنبول فأصيبت منه معظم العراق وهلك فيها سبعون ألف نفس ثم انتقل للبصرة فهلك منه الآلاف ثم انتقل

---

(1) عشائر بدو الفرات، الليدي آن بلنت، ترجمة أسعد الفارس وخضر معيوف، ص167 ـ 168

(2) بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب، ترجمة، د. سعاد هادي العمري، ص 108

للموصل فمات منه مئة ألف نفس من مجموع 125 ألف هم سكان الموصل، وهذا الطاعون قد أخلى بغداد من ساكنيها والعراق ممن فيها فهلك ثلثي أهل العراق، أما بغداد فحسب أحد الرحالة الذي مر بها سنة (1195هـ/ 1781م) وصف أن بعض أحيائها مهجورة، وهذا الوباء قد زار البصرة أيضاً فمن مجموع 100 ألف من سكانها هلك 80 ألفا وهرب 5 آلاف وتماثل للشفاء 5 آلاف ونجا 10 آلاف من الإصابة بالعدوى، وجاءت سنة (1194هـ/ 1790م) وتفشى طاعون عنيف متقطع في البصرة فمات فيه 25 ألف، ثم جاء عام (1197 ـ 1198هـ/ 1783 ـ 1784م) فتم الإبلاغ عن طاعون في كرمانشاه في إيران والذي انفجر لاحقاً في السليمانية على الحدود العراقية الإيرانية، ثم انتقل لبغداد لكن موجاته كانت متقطعة، وجاءت سنة (1199هـ/ 1785م) وعاود فيها الطاعون الظهور في بغداد واستمر لعدة أشهر، وفي آخر سنة من القرن الثامن عشر (1213هـ/ 1799م) أصيبت السليمانية بطاعون قضى على ما يقرب من 18 ألف شخص، ودفن كل ثلاثة في قبر، والبعض لم يجد من يدفنه فأكلت الكلاب جثثهم، وجاءت سنة (1214هـ/ 1800م) فوصل للموصل طاعون قادم من الأناضول، ثم في السنة التالية (1215هـ/ 1801م) انتشر الطاعون في بغداد والمناطق المجاورة في السنة التالية، ووفقاً للمؤرخ العراقي الكركوكلي المعاصر كان هذا الطاعون يقتل ما لا يقل عن 70 شخص يومياً، وفي سنة (1217هـ/ 1803م) عاود الطاعون في العراق، وكما ذكر ابن سند البصري في مطالع السعود أن الطاعون مكث ببغداد 3 شهور، وفي سنة (1236هـ/ 1821م) عاود الطاعون وضرب البصرة، ويروي ابن سند البصري أنه بقي 57 يوماً مخلفاً 10 آلاف قتيل، وجاءت سنة (1246هـ/ 1831م) وجاء معه الطاعون الأكثر فتكاً في تاريخ العراق الحديث وكانت بغداد البؤرة الرئيسية له ثم شمل عموم العراق وكانت عدواه الرئيسية قادمة من مصر، ثم عن طريق سوريا إلى السليمانية فكركوك ومنها إلى بغداد، ولقد كانت الآثار المترتبة من هذا الطاعون كثيرة منها السياسي كتهديم أعمدة الحكم المملوكي في العراق، واجتماعياً عبر استئصال أعداد هائلة من العوائل وأصبح

آلاف الأطفال أيتاماً بلا آباء وألقيت الجثث على الطرقات، وديموغرافياً فمن مجموع سكان بغداد وقتها المقدر بـ 150 ألف نسمة مات من هذا الطاعون 100 ألف، وفي الموصل كان لهذا الطاعون صولة استمرت لثلاثة شهور تاركاً المدينة مهجورة تقريباً ومخلفاً 100 ألف ميت، أما البصرة جنوباً فقد هُجرت وتشتت تجارها في مناطق مختلفة، وجاءت سنة (1247هـ/ 1832م) ليتفشى الطاعون مرة أخرى في بغداد إلا أنه كان خفيفاً هذه المرة ومثلها سنة (1249هـ/ 1834م) عاود الطاعون للظهور في بغداد إلا أن تفشيه أيضاً كان ضعيفاً، واستمر العراق بعدها لمدة 33 عاماً بلا طواعين حتى سنة (1283هـ/ 1867م)[1].

وطاعونا سنة (1247هـ/ 1832م) وسنة (1249هـ/ 1834م) كان سببهما طمع علي رضا باشا اللاظ والي بغداد، فبدلاً من أن يمنع كل اتصال ممكن مع كرمنشاه بسبب تفشي الطاعون فيها في ذلك الوقت، عرّض المدينة لوافدة وبائية كان من الممكن أن تضاهي وافدة (1246هـ/ 1831م) بفظاعتها، على الرغم من تحذير المقيم البريطاني له وتذكيره بالعواقب الوخيمة، لكن لأن الوالي كان يطمع في الإتاوة التي يقبضها من الزوار الإيرانيين فقد سمح لهم بذلك[2]، وهذه المطامع هي في السماح بنقل جثامين الموتى الشيعة من الهند وإيران لتدفن في مقبرة النجف، فتتحلل الجثث عبر الطريق وتتعفن وهي تنقل بالدواب حتى وصولها لمقابر النجف، وهذه المعضلة استمرت في العراق حتى عقد مدحت باشا مع الجانب الإيراني سنة (1287هـ/ 1870م) اتفاقية تتعلق بتنظيم الأمر ولكن هيهات[3]، فالإيرانيون جلبوا آلاف الجثث براً وبحراً لتدفن في النجف وكربلاء والكاظمية، ومثلت القوافل التي حملت عشرات الآلاف من الجثث طوال العهد العثماني تهديداً حقيقياً للصحة العامة في العراق، لأن العديد

(1) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص27 ـ 35.

(2) رحلة فريزر إلى بغداد سنة 1834م، جيمس بيلي فريزر، ترجمة جعفر خياط، ص 114.

(3) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص84 -85.

منها كانت تعود لأشخاص هم ضحايا للطاعون ولأوبئة أخرى[1]، وقد بلغت في أحد الإحصائيات الرسمية أن عدد الجثامين التي تأتي من إيران لتدفن في النجف وكربلاء تبلغ من 500–1000 جثة سنوياً[2].

ثم عاود الطاعون للظهور مجدداً سنة (1291هـ/ 1874م) في منطقة جنوب العراق ثم انتشر في السنة التالية بين العشائر فخسروا ألف وفاة، وتلك العشائر التي كانت تقدر نفوسها بـ 35 ألف شخص خسرت 2000 نسمة في غضون 3 أشهر، وفي السنة التالية (1292هـ/ 1875م) اندلع الطاعون مجدداً في الديوانية، ثم في السنة التالية (1293هـ/ 1876م) اندلع الطاعون مجدداً في الحلة ثم ظهر لاحقاً في الكوفة وكربلاء والنجف والسماوة والناصرية وسوق الشيوخ، وجاءت سنة (1294هـ/ 1877م) ليندلع طاعون جديد في قضاء العزيزية جنوب بغداد ثم انتقل لبغداد، وجاءت سنة (1298هـ/ 1881م) ليأتي طاعون على مناطق الشامية والنجف، وفي سنة (1301هـ/ 1884م) جاء طاعون إلى مناطق شرق بغداد كمندلي، وفي سنة (1309هـ/ 1892م) اندلع طاعون في ناحية عفج في سنجق الديوانية توفي من مجموع 6000 آلاف شخص منه 630 شخص، وفي هذا الوقت ساد اعتقاد بعد انتشار الكوليرا بين الأهالي أن الخمر وبسبب احتوائه على مادة معقمة فهو نافع في مقاومة الوباء[3]، وفي سنة (1314هـ/ 1897م) اندلع طاعون في البصرة، وفي سنة (1317هـ/ 1900م) اندلع طاعون في السليمانية على القرى الحدودية مع إيران، وفي السنة التالي (1318هـ/ 1901م) جاء نوع متقطع من الطاعون في بغداد والبصرة، وفي سنة (1320هـ/ 1903م) جاء الطاعون إلى مدينة الزبير، وتكرر الأمر سنة (1325هـ/ 1907م) فأصيبت بغداد والبصرة بطاعون محدود، وفي السنة التي تليها (1326هـ/ 1908م) جاء طاعون

---

(1) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص84

(2) كربلاء في الأرشيف العثماني (1840-1876)، ديلك قايا، ترجمة، حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، ص264.

(3) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص278.

لبغداد وكربلاء، وبين أعوام (1328 ـ 1329 ـ 1331 ـ 1332هـ/ 1910 ـ 1911 ـ 1913 ـ 1914م) تعرضت البصرة للطواعين، وجاءت سنة (1332 ـ 1333هـ/ 1914 ـ 1915م) ليأتي آخر طاعون على بغداد في زمن حكم العثمانيين ممثلاً لهم حفلة وداع[1].

وبالإضافة للأوبئة كان العراق زمن العثمانيين يظهر فيه تنوع كبير للأمراض الأخرى مثل الملاريا، والحمى المعوية، والتيفوئيد، والزحار، والإسهال، والحصبة، والحمى القرمزية، والالتهاب الرئوي، والتهاب الشعب الهوائية، والتدرن الرئوي، والجذام، وكل هذا دفع بالعالم البريطاني الدكتور «بين» أن يصنف العراق كأحد مناطق الشرق الأوسط التي استضافت أمراض متوطنة وعلى وجه الخصوص الطاعون[2].

لقد وصفت مجلة طبية أمريكية سنة (1298هـ/ 1881م) مدن العراق وبلداته بأنها قذرة بشكل لا يتصوره عقل أوروبي وأمريكي لم يسبق له وأن زار بلاد الشرق، فهناك نقص تام في التقدير والاعتراف بأي شيء يمثل النظافة أو التحوطات الصحية، كما وأوضح وار بولمان الجراح الملحق بالمقيمية البريطانية في العراق في مذكرته الملحقة سنة (1307هـ/ 1890م) إن قذارة أغلب بيوت بغداد ومياهها غير الصالحة للشرب وعيوب صحية أخرى، جعلت هذه المدينة مرتعاً مزدهراً لأي وباء قد يزورها، أما البصرة فقد وصفها رحالة بريطاني زارها سنة (1239هـ/ 1824م) بالقول أنها المدينة الأقذر في الممتلكات التركية وأن شوارعها لم تكن تطاق بسبب الروائح النتنة[3].

أما مياه الشرب في العراق فقد كتب القنصل الأمريكي جون ساندبرغ سنة (1310هـ/ 1893م) مشيراً أن المياه المستخدمة محلياً كانت تؤخذ من مكان على

---

(1) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص 95 ـ 131.

(2) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص36 ـ 37.

(3) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص53.

نهر دجلة حيث مئات الحمير والرجال يتبولون ويتغوطون كل يوم، وأن قطعاً صلبة من البراز كانت تنقل في الغالب إلى البيوت مع الماء، وفي تقرير لساندبرغ نفسه في السنة التالية وجه انتقاده للسلطات العثمانية لفشلها في تزويد الأهالي بمياه الشرب الصالحة واصفاً الموضع الذي يجلب منه الماء إلى بغداد بأنه بقعة القذارة المتراكمة لعصور وأن رؤيته تكفي لإعطاء المرء رهاب مائي حسب وصفه، لقد كانت مياه نهر دجلة في بغداد عرضة للتلوث البيئي، فلطالما كانت الماشية النافقة تطفو فيها باستمرار مفسدة الهواء والماء معاً[1].

وبقي المستوى المتدني للنظافة والصحة العامة في العراق العثماني سيئاً جداً حتى السنة الأخيرة لتواجد العثمانيين فيه، فاستناداً لتقرير تم إعداده سنة (1336هـ/ 1918م) من خبراء صحيين وأكاديميين من جنسيات مختلفة بشأن الأوضاع الصحية في بعض المناطق العثمانية، فإن طرق التخلص من مياه الصرف الصحي في العراق كانت هزيلة للغاية، ولا تلبي متطلبات الصحة العامة، وبالنسبة لتجهيز الماء أوضح التقرير أنه لم تكن هناك مدينة أو بلدة في العراق لديها نظام مياه تحت مراقبة وتوجيه الحكومة، وفي الواقع إنه لغاية الأيام الأخيرة للعثمانيين، كان أداء السلطات الصحية المحلية في العراق فيما يتعلق بالصحة والنظافة العامة قاصراً إلى حد كبير، مما ساعد على انتشار الأوبئة القاتلة في كل أجزاء البلاد وبين شرائح المجتمع، لا سيما الفقراء الذين كانوا الفئة الأكثر ابتلاءً بالهجمات الوبائية[2].

أولئك الفقراء الذين كانوا يعملون في جمع براز الكلاب في بغداد لتصديره كسماد للولايات المتحدة الأمريكية مما نتج عنه إصابتهم بالكوليرا ولقوا حتفهم بعد ذلك وفق برقية من نائب القنصل الأمريكي في بغداد مرسلة لوزارة الخارجية الأمريكية سنة (1321هـ/ 1904م) [3]

---

(1) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص55.

(2) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص56 ـ 57.

(3) تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي، ص59.

فانظر دولة مترامية الأطراف اسمها الدولة العثمانية تعجز عن كل شيء وقارن هذه الدولة بمؤلفات طبية وأوقاف طبية ظهرت في الأندلس والعراق زمن بني أمية وما بعدهم ظل الغرب يستخدمها ويطوّر عليها حتى هذا اليوم والمكتبة العربية غزيرة وفيرة بالمؤلفات الطبية

أما في العهد الفيصلي الذي تلا خروج العثمانيين مباشرة فقد تم تأسيس كلية الطب في بغداد سنة (1347هـ/ 1927م) وسبقتها كلية الصيدلة سنة (1340هـ/ 1922م) فضلا عن المستوصفات والمستشفيات التي تم إنشاؤها في فترة زمنية لم تتجاوز العشر سنوات منذ خروج العثمانيين عن العراق في أعلى تقدير فتأمل[1].

تاسعـًا: الجرائم العلمية في العراق

أما عن سرقة المخطوطات أو بيعها فلم أقف على شيء من ذلك فيما يخص العراق، ولعل السبب هو ما ذكره الرحالة نيبور أنه لا يوجد في بغداد سوق للكتب كما هو الحال في القاهرة واسطنبول واليمن، كما لا يوجد مكان لشراء المخطوطات العائدة للمكتبات الفخمة ولمدارس الخلفاء التي كانت مملوءة بالآثار الكلاسيكية، إلا أنه في وقت لاحق ذكر الرحالة بيترمان في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي أن بغداد يتواجد فيها مكتبات ويباع فيها كنوز المخطوطات الفارسية، وتعد بغداد أكبر سوق للمخطوطات بعد أصفهان، وبهذا الشكل استطاع بيترمان شراء كمية كبيرة من أجمل وأندر الكتب والمخطوطات العربية والفارسية للمكتبة الملكية الالمانية في برلين، وساعده في إيجاد أكثر هذه الكتب الملا صالح وهو من العرب وأحد العلماء الفرس واسمه ميرزا[2].

---

(1) العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة 1950، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة سليم طه التكريتي، ص332 ـ 333.

(2) بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب، ترجمة د. سعاد هادي العمري، ص 44، وص 128.

وورد أنه في سنة (1308هـ/ 1890م) كان الطبيب النمساوي آدلر مقيماً في العراق يطبب باستقامة مولعاً بجمع النقود القديمة، فجمع منها مقداراً وافراً وحصل على قدر لا يستهان به[1].

ومما أورده ميجرسون في رحلته وكان متنكراً في زي تاجر شيرازي شيعي إلى كردستان وسمى نفسه «ميرزا غلام حسين شيرازي» في حادثة حدثت معه في كركوك فقال: ((وذات صباح وردتني رسالة مهذبة مكتوبة بالتركية من مدير البريد وهو شخص لم تكن لي به معرفة سابقة يرجوني فيها أن أذهب لمقابلته،....، ولدى وصولي حياني بتحية مهذبة،....، وتحدثنا عن العاديات «العاديات هي النقود أو الأسطوانات الآشورية الأثرية»، لقد دعاني ليستفيد من رأي كونته بشأن قيمة العاديات وكان يريد مني أن أعلمه بقيمة اللَّقط التي عثر عليها، ثم أغلق الباب وأخرج كيساً صغيراً من النقود والأختام والتي في الغالب أنها محمدية «إسلامية» أو فرثية وفيها نقود آشورية قليلة، لقد كان كنزه العظيم قطعة نقد من فئة 5 باونات مضروبة باسم جورج الثالث وقد جعل لها سعراً خيالياً، ولم أستطع أن أساعده بأكثر من ذكر التاريخ المعتبر لعادياته، فتصور أن عدم ذكري للأسعار يرجع لفكرة الشراء وأصر كثيراً، فاقترحت بعض القيم فوجدت أن ذلك سره وأرضاه رضا عظيما، وفي هذه الأرجاء توجد سوق حسنة للعاديات، وينشط فيها الأتراك والنصارى فيشترونها تدريجياً ويكدسونها ثم يأخذونها إلى اسطنبول آملين بيعها والحصول على ثروة ما))[2]، وحين سأله مضيفه النصراني «متّى» عن هويته بعدما لحظ فيه أن سلوكه ليس سلوك التجار بل سلوك الباحثين فقال له: ((يتراءى أنك تُعنى كثيرا بإغناء المعلومات المتصلة بالكردية وكردستان، وبأكثر من العناية

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص126.

(2) رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ميجر سون ميرزا غلام حسين شيرازي، ترجمة فؤاد جميل، ج1، ص 179 ـ 180.

بالتجارة، والاهتمام بشراء كتاب أكثر من أن تولي أي شيء آخر اهتماماً،.....))[1]، فهذا من أدلة أن هؤلاء الرحالة كان من أغراضاهم في ترحالهم شراء المخطوطات.

وفي تدمير الصناعات فالقماش الموصلي المعروف انقرض من الموصل، فهذا الرحالة بدج الذي زار الموصل سنة (1305هـ/ 1888م) قال: ((وعبثاً حاولت العثور على القماش المعروف بالموصلي الذي انبثق اسمه من اسم مدينة الموصل، واشتهر في الشرق كله بسبب لونه اللطيف ونعومة ملمسه، إن كل ما عرض عليّ كان من صنع انجلترا وقد لفّ حوله ألواح انجليزية وغلف بورق انجليزي وطبعت عليه أسماء طابعيه الانجليز))[2].

أما تدمير المدن فمدينة واسط الشهيرة التي بناها الحجاج بن يوسف الثقفي قد اندثرت في أوائل العهد العثماني بسبب إهمال شؤون الري الذي أدى إلى ابتعاد نهر دجلة عن المدينة وتحوله إلى مجراه الشرقي المنحدر إلى بلدة القرنة، فعم الخراب سائر المدينة ولم يأت القرن السابع عشر الميلادي حتى كانت هذه المدينة تقوم وحدها وسط البرية، وكان النهر الذي طالما اشتهر بقصبه الذي تتخذ منه الأقلام قد جف ولم تمض إلا سنوات حتى هجرت المدينة برمتها[3].

وأما الدمار الاقتصادي فكمثال عليه كانت القطيفة الخراسانية من أشهر ما تنتجه بغداد لكنها وحسب رحلة عارف بك وهو موظف حكومي عثماني أنه ذهب للخان «السوق» المختص بتصنيع وبيع تلك الأشياء قديماً فوجد أن الخان به مئة غرفة وحانوت، منها ثمانية عشر غرفة مفتوحة والباقي مغلق، فضلاً عن أن المفتوح منها لم تعد تتوفر فيه القطيفة، وحين سأل ألا يوجد أشخاص يصنعون القطيفة حالياً؟ أجابوا قائلين: إن مثل تلك الأشياء لا تصنع حالياً، ولا يوجد سوى شخص واحد

(1) رحلة متنكر إلى ما بين بلاد النهرين وكردستان، ميجرسون ميرزا غلام حسين شيرازي، ج2، ص65.

(2) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص 210.

(3) تاريخ العراق الحديث 1258 ـ 1918، د. إيناس سعدي عبدالله، ص 526.

فقط من الذين يستطيعون عملها ولكنه أصبح مسناً فأغلق حانوته ومشغله وأقام في بيته[1].

أما الإنشاء والتعمير فلم يكن هم العثمانيين ولم يصرفوا له همتهم فهذا الرحال الفرنسي بدييه وكان في الموصل وقتها يقول: ((جاء بعضُ الأشخاص لزيارتنا وتوديعنا، من بينهم السّيد شيستر، وهو مهندس بافاري جاء إلى الموصل لبناء الطريق. إنّ هذا المسكين هنا منذ سبعة أو ثمانية أشهر، وقد كان في بادئ الأمر رجلًا شغوفًا وذا ضميرٍ حيّ، فكان يرسل برقياتٍ ورسائلَ إلى القسطنطينية ليبعثوا له احتياجاته لبناء الطريق، لكنّه لم يتلقّ أيّ جواب، وعندها نصحه أحدُ الأصدقاء قائلاً إنّه إذا استمرّ في كثرة المراسلات فإنّك لست هنا إلاّ للعرض على مرتبك وتترك الحكومة بسلام، إنّ الموظفين قد استبعدوا الأعمال التي تفكّر بالقيام بها ومنذ هذا الوقت لم يتجرّأ هذا الرجل على التفوّه بأيّ مِن هذا))[2].

وقارن عزيزي القارئ بين هذا الوصف في زمن الإصلاحات العثمانية حين زارت بغداد الليدي آن بلنت وفي زمن رحلة كاسبارو بالبي الإيطالي سنة (987هـ ـ1579م) حين قال: ((إنها مدينة كثيفة السكان بالرغم أنها ليست كبيرة جداً وتجري فيها الأعمال التجارية بكثرة لبضائع الأجانب...))[3].

تاسعـًا: انتهاء حكم العثمانيين في العراق

إن مبدأ الشرارة والخصام بين العرب والعثمانيين الذي حدث بعد إزالة عبد الحميد الثاني سنة (1327هـ/ 1907م) هو رفض مجلس النواب العثماني تعيين الموظفين العارفين باللغة العربية، وهكذا استمرت الأمور بين الطرفين حتى

(1) رحلة عالي بك إلى العراق العثماني والهند، عالي بك، ترجمة محمد حرب، ص104.

(2) رحلات هنري بيديه إلى بلد الكرد والأثوريين، ترجمة د. أحمد عبد الوهاب الشرقاوي ود. أميمة حسن المهدي، ص96.

(3) رحلة الإيطالي كاسبارو بالبي إلى حلب وديرالزور وعنه والفلوجة وبغداد سنة 1579، تعريب، الأب د.بطرس جداد، ص91-92.

وصلت لطريق مسدود ولأن حديثنا هنا عن العراق فستتعرف كيف خسر العثمانيون العراق؟

لقد كانت رحلات الرحالة بشكل عام أشبه بعمليات مسح للأقطار التي تم احتلالها من قبل فرنسا وبريطانيا بشكل خاص، فجيمس بكنجهام الرحالة البريطاني في رحلته للعراق سنة (1231هـ/ 1816م) قدم للبصرة ووصف أسوارها ودفاعاتها وتحصيناتها، فوصف أسوار البصرة بأنها تشبه الأسوار المخربة لمدينة مهجورة، أما أبواب هذه الأسوار وهي 5 أبواب فوصفها بأنها ذات مظاهر تافهة في هيكلها الأصلي وهي في حالة خراب لعدم الاهتمام بتصليحها[1]، وهذا الوصف يتطابق مع وصف القاضي أحمد الأنصاري في رسالته لمتسلم البصرة محمد منيب باشا مير ميران فقال: ((أما البصرة المحروسة، فهي مسورة، أربعة اركانها، وسورها من لبن غير مخفور، وبعضه متداع قريب الاضمحلال، وأما مساكن أهلها من الأبنية فتسعة أعشارها ساوت التراب، حتى أساسها حفر وأخذ ما فيه من الآجر، فترى مواضع البيوت الخربة تلولاً وحفراً علتها السباخ))[2].

وسور الموصل لم يختلف في التعاسة عن سور البصرة وغيرها من أسوار المدن العربية فهذا بكينجهام في القرن التاسع عشر الميلادي يقول: ((إنه أي سور الموصل أضحى حاجزاً لا أهمية له أمام جيش مزود بالمدفعية)) ويؤكد ويكرام هذا الأمر فيقول: ((قد أسرع إليه الخراب وتكسرت أجزاؤه لسوء بنائه وساعد في خرابه استخدام الحكومة والأهالي حجارة أنقاضه للبناء))[3].

وقد قامت بريطانيا بعمليات مسح العراق منذ سنة (1235هـ/ 1820م) أي قبل الحرب العالمية الأولى بما يقارب مئة سنة عن طريق كلاوديوس جيمس ريتش المقيم البريطاني في بغداد، والذي طلب أن يتجول في ديار الكرد فوصل لبعقوبة

---

(1) رحلتي إلى العراق سنة 1816، جيمس بكنجهام، ترجمة سليم طه التكريتي، ج2، ص253.

(2) النصرة في أخبار البصرة، القاضي أحمد الأنصاري، ص195.

(3) الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا، ص 200.

ومنها لقصر شيرين واصطحب زوجته وسكرتيره وطبيبه والسيد محمد المنشي البغدادي وميناس الأرمني مترجم القنصلية، وأصدر الوالي العثماني وقتها أمره بلزوم العناية بهم[1]، وهذا يذكرك بالمسح الفرنسي للجزائر الذي قامت به فرنسا قبل احتلالها للبلاد بما يزيد عن 180 سنة تقريباً كما ذكرنا في المبحث السابق، فهذه الغفلة غير مبررة فضلاً عن القنصليات التي تواجدت في تلك العواصم من وقت طويل ورحلات الرحالة والمستكشفين إلى غير ذلك، ومما تجدر الإشارة إليه أنه وجد ما يعرف بـ«المجلس الكبير»[2] أو مجلس إدارة إيالة بغداد، وفيه أن القنصل البريطاني في الفترة ما بين (1256هـ ـ 1268هـ/ 1840 ـ 1852م) كان يحضر جلساته مصطحباً معه سكرتيره الذي يقوم بتدوين ما يمليه عليه سيده وقد كان أي القنصل يمنعهم من القيام بما لا يصادف رضاه السابغ[3].

وكانت هناك بعثة جسني الموفدة من الحكومة البريطانية سنة (1250 ـ 1253هـ/ 1834 ـ 1837م) ومهمتها دراسة إمكانيات نهر الفرات الملاحية، فسارت في الفرات من عانه إلى بغداد، وفي دجلة من بغداد إلى البصرة، فدرست أحوال المياه في النهرين، ورسمت المصورات المهمة لهما، ووضعت الخرائط الدقيقة لسواحلهما فكانت خرائط هذه البعثة من جملة الخرئط التي أعدت لاحتلال العراق سنة (1332هـ/ 1914م)[4].

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م6، ص304 ـ 305.

(2) هو مجلس تشكل في ولاية بغداد سنة (1246هــ 1851م) وذلك في نطاق الإصلاحات عقل صدور مرسوم كلخانة وهو مجلس محلي مهمته مراقبة أعمال الباشا ويتألف من أعضاء من نخبة المجتمع، ينظر الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار ص77.

(3) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار ص77 ـ 78.

(4) تاريخ العراق الحديث 1258 ـ 1918، د. إيناس سعدي عبد الله، ص 402 ـ 403.

كذلك خلف مساعد جسني المدعو هـ. ب. لنج في مهمته، فقام بدراسة نهر دجلة في الفترة ما بين عامي (1253هـ-1255هـ/ 1837-1839م) فمسح ما بين أعالي دجلة وبغداد، ثم تقدم بالمسح والقياسات إلى شط العرب، وبعدها بعام قام لنج بتأسيس شركته الملاحية الشهيرة، وهناك دراسة أخرى أيضاً عن العراق أجراها قائد في البحرية الملكية في الهند هو جيمس فليكس جونسون الذي مكث بين أعوام (1266-1268هـ/ 1850-1852م)، وقدم تقريره لحكومة بومباي بجداول تفصيلية عن جميع ما يتصل بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إضافة إلى المسح الطبوغرافي، واقترح أن يتم اتخاذ إجراءات جلب رؤوس الأموال وأيضاً توطين المهاجرين في العراق[1].

وفي سنة (1309هـ/ 1892م) تحدث اللورد كيرزن عن أهمية العراق بقوله: ((إن بغداد في ضمن موانئ الخليج ويجب أن تدخل في ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع)) ويعود كيرزن ليؤكد هذا الأمر سنة (1329هـ/ 1911م) حين قال: ((من الخطأ أن نفترض أن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما أنها غير منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد وإنما تمتد شمالا إلى بغداد نفسها))[2].

وقد ذكر أحد المسؤولين الكبار في الخارجية البريطانية سنة (1331هـ/ 1913م) قائلاً: ((إذا ما أصبح تقسيم الأملاك العثمانية في آسيا أمراً وارداً، فإن ما بين النهرين هو الجزء الذي يجب أن نركز أنظارنا عليه، وعليه فقد كانت فكرة غزو البصرة تدور في أذهان البريطانيين من قبل سنوات عديدة من الحرب، ففي أثناء أزمة العقبة بين بريطانيا والدولة العثمانية سنة (1323هـ/ 1906م) تم طرح فكرة احتلال البصرة للضغط على الدولة العثمانية ولكن مجلس الدفاع الإمبراطوري لم يقر بالفكرة، ثم عادت حكومة الهند لطرح الفكرة مجدداً سنة (1330هـ/ 1912م)، ولكنها أوضحت

(1) تاريخ العراق الحديث 1258-1918، د. إيناس سعدي عبد الله، ص 460.

(2) تاريخ العراق الحديث 1258-1918، د. إيناس سعدي عبد الله، ص 583.

أن خطة تعديلها غير نهائية، بل إنها ستعدل على ضوء الوضع السياسي حين تنفيذها، وتجدد الحديث عن الفكرة مجدداً سنة (1332هـ/ 1914م) وحين اندلعت شرارة الحرب العالمية الأولى قررت لندن اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة للاستعداد لإرسال حملة عسكرية نحو البصرة))[1].

وفي الأساس ومن قبل هذه الحملات ورغم وجود الخطر البرتغالي في الخليج العربي وفشل العثمانيين في مقاومته لم يكن للبصرة أي دور كمدينة بحرية أو كقوة بحرية للعثمانيين، ففي العهد العثماني الثاني بعد استيلاء السلطان مراد الرابع على بغداد اقتصر دور البصرة على كونها قاعدة للعمليات العسكرية وتصليح السفن المتضررة دون أن تصنع فيها أي سفينة حربية، ولقد استمرت البصرة بلا ترسانة بحرية لصناعة السفن رغم أهمية موقعها بالنسبة للدولة العثمانية من حيث وقوعها على الساحل الشمالي للخليج العربي[2]، وحين مر الرحالة الأوروبي تكسيراً سنة (1012هـ/ 1604م) وجد أن السفن العثمانية الموجودة في البصرة لا تصلح إلا لمطاردة رجال القبائل واستحصال الضرائب منهم، ولقد استمر هذا الضعف ملازماً للبحرية العثمانية في البصرة حتى النهاية، إذ لم نقرأ بوجود أي دور لهذه القوة في الخليج رغم جسامة الأحداث التي شهدتها المنطقة والتي تمثلت بظهور القوى الأوروبية المختلفة كالإنجليز والهولنديين... ودليل ضعف ذلك أنه في سنة (1147هـ/ 1735م) هاجم الإيرانيون بثلاثة سفن فقط من نوع غراب وهي سفن صغيرة ميناء البصرة رغم عدم خبرة الفرس في البحر إلا أن القوة العثمانية في البصرة لم تستطع ردهم واستعانة بسفينتين تابعتين لشركة الهند الشرقية لرد الهجوم[3].

لقد كان الأسطول في البصرة عبارة عن مصلحة تافهة ومنحطة جداً، يخضع

---

(1) الأوضاع القبلية في البصرة العثمانية، خالد حمود السعدون، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى مكة المكرمة، ص 358 ـ 359.

(2) العراق في العهد العثماني الثاني 1638 ـ 1750م، خليل علي مراد، ص149.

(3) العراق في العهد العثماني الثاني 1638 ـ 1750م، خليل علي مراد، ص 151 ـ 152.

لإمرة رئيس عمارة بحرية، وكان الواجب المناط بهذا الأسطول هو نفس ما تقوم به الشرطة النهرية، ذلك الواجب الذي فشل فيه فشلاً ذريعاً ملموساً، ومع وجود مؤسسة للسواحل، تضم حوالي مئتي رجل كان السلاح الوحيد الذي يمتلكه أسطول البصرة سنة (1317هـ/ 1900م) عبارة عن سفينة بحرية قديمة غير قادرة على أن تغادر مراسيها تسمى «قليد البحر»، وسفينة صغيرة مسلحة تتحرك بالرفاس عرفت باسم «الوس»[(1)].

وفي الوقت الذي كان فيه الجانب البريطاني قد استعد تماماً لاحتلال البصرة، كان الجانب العثماني والقيادة العثمانية ترسل القوات المتيسرة لديها نحو الجبهة مع روسيا ولم تعط للبصرة أهمية تذكر في خططها العسكرية، فقد اعتبرت العراق كله ساحة حرب من الدرجة الثالثة يمكن الدفاع عنه بقوات الدرك وحرس الحدود مع من ينضم لها من رجال القبائل، ولهذا لم يبق في البصرة والزبير والفاو من القوات النظامية سوى 3600 جندي أغلبهم من جنود الاحتياط غير المدربين و1000 من رجال الدرك تعززه 3 بطاريات من المدفعية، وكان هؤلاء الجنود في حالة مادية سيئة ما أدى لحدوث 600 حالة هروب منهم قبل بدء التعبئة العامة، فعوض العثمانيون النقص في القوات بالدفع بالمتطوعين من أبناء القبائل[(2)].

وأثناء الإعداد والتجهيز البريطاني لاحتلال البصرة كان الألمان هم المصيطرون على الشؤون العسكرية في القيادة العليا العثمانية، وهم من أعد لائحة التحركات العثمانية من قبل مدير الحركات وهو الجنرال الألماني برونزار فون شللندروف مدير شعبة الحركات والعقيد الألماني فون كرس بشكل يؤمن المصالح الالمانية بالدرجة الأولى وكانت على الوجه التالي:

1 ـ الهجوم بالجيش العثماني الثالث على القفقاس وتعززه الفرقة 35 من الفيلق

(1) العراق الحديث من سنة 1900-1950، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة سليم طه التكريتي، ص72.

(2) الأوضاع القبلية في البصرة العثمانية، خالد حمود السعدون، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى مكة المكرمة، ص 35361 ـ 362.

13 وكان الغرض من ذلك تثبيت أكبر قدر ممكن من الجيوش الروسية في تلك الجبهة وتخفيف الضغط عن ألمانيا والنمسا.

2 ـ تأليف الجيش العثماني الرابع من الفيلقين 12 و8 وحشده في الشام للهجوم على السويس ومصر لإرغام الإنجليز على سحب القوات من ساحة الحركات في فرنسا وذلك للتخفيف على الألمان أيضاً.

3 ـ حشد الجيش الأول والثاني في ضفتي الدردنيل والبسفور لحماية مضايق الدردنيل أو الهجوم على جناح الجيش الروسي حسب تطور الموقف.

فيستدل من خطة الحركات العثمانية هذه أن العثمانيين وفق النظرة الألمانية لم يعتبروا العراق إلا منطقة حرب ثانوية، كما أن العثمانيين اعتمدوا في دفاعهم على الأوهام وافتراضات كتعاون العشائر معهم وغير ذلك، وكل هذا مع علم القيادة العثمانية السابق بوجود قوة عسكرية بريطانية في البحرين متأهبة للنزول إلى العراق[1].

وإن جئنا لمجريات الحرب ففي سنة (1333هـ/ 1914م) وقعت المعركة في البصرة ودامت 40 دقيقة كانت كفيلة بإسكات البطاريات التركية، وبعدها تقدمت البواخر الإنجليزية حاملة معها الجنود للإنزال، وفي نفس الشهر وصل السير ارثر يارت مع الفرقة 18 الهندية لاستلام قيادة العراق، وجرت عمليات الإنزال بسرعة وبلا مقاومة فأسندوا القوة البرية الأولى، وحصل اشتباك مع العثمانيين انتهى بشكل مريع على العثمانيين، وبعدها بثلاثة أيام فقط تقدم الإنجليز نحو البصرة وعلى يمينهم النهر وفيه سفنهم الحربية، وكان العثمانيون قد أخلوا البصرة قبل دخول الإنجليز لها بـ 3 أيام، أما شباب العراق والفيالق التي كانت في العراق فتم الزج بها في جبهة القوقاز أمام روسيا وهو ما عرف «بسفر برلك» وسماه العراقيون «سفر علّك»، لقد دخل الانجليز للبصرة دون أي مقاومة تذكر، والأعجب أن الحكومة

---

(1) حرب العراق 1914 ـ 1918 دراسة علمية، الزعيم الركن شكري محمود نديم، ص 13 وص 19.

كتمت الأمر على الأهالي ولم تعلن عن الخبر فلم يعلم الأهالي ما يحصل وقتها[1]، وقد تشتت المقاتلون من أبناء القبائل وهم مستاؤون من تعامل الأتراك معهم، بل إن الفاو حين سقطت بيد الإنجليز لم تعلم بذلك السقوط القيادة العثمانية في البصرة إلا من الموظفين المدنيين على إثر انسحابهم، وفوق هذه الخيبات روج العثمانيون للوهم فأعلنوا أن قائمقام سوق الشيوخ في برقيته لوالي بغداد «أحمد الصانع» وهو أحد وجهاء مدينة البصرة وصلته أخبار تفيد أن السفن الألمانية وصلت للفاو ما جعل الإنجليز ينسحبون إلى البحر هرباً من المواجهة، فأمر والي بغداد بنشر البرقية على الملأ[2].

لقد انسحب الجيش العثماني من البصرة فانقسم إلى القرنة وآخر للناصرية فاتخذ قائد الفرقة 38 العثماني القرنة منطقة دفاع له ومعه 1000 جندي و3 مدافع، لكن خلال 4 أيام فقط لم يصمد أمام نيران الانجليز فاستسلم لهم ووقع أسيراً عندهم[3]، والإشكالية في الإنجليز هو أنهم حريصون على عدم التقدم بسرعة إلى الداخل وهذا نفس ما فعله الفرنسيون في الجزائر، فالعثمانيون كانوا لا شيء وتكتيكهم وسلاحهم بال ولا ثقة عندهم في العرب وسلموا البلاد تسليماً بكل ما تعنيه الكلمة.

وأمام هذا الوضع حاول العثمانيون الاستنجاد بالملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله، ففي سنة (1333هـ/ 1915م) سافر محمود شكري الألوسي مع ابن عمه علي علاء الدين الألوسي إلى الرياض عند الملك عبد العزيز آل سعود وغرضهم هو استمالة عبد العزيز إلى الدولة العثمانية بغرض مساعدتها والاتفاق معها على الإنجليز فلم ينجحا في أمرهم، وتعهد لهم الملك عبد العزيز آل سعود بأنه سيكون على الحياد، وفي نفس السنة أيضاً توجه ابن نقيب أشراف بغداد إلى بلاد الأفغان

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص308 ـ 311.

(2) الأوضاع القبلية في البصرة العثمانية، خالد حمود السعدون، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى مكة المكرمة، ص 364 ـ 365.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص314.

لنفس الغرض الذي توجه له الألوسيان إلى نجد لكن مساعيهما خابت[1].

والجدير بالذكر أن الصحافة العراقية وقتها التابعة للسلطة العثمانية صارت تبث الأخبار خلاف الحقيقة، فبعد هزيمة القرنة انسحب 1800 جندي عثماني إلى شطرة العمارة وهنا تم تعيين ضابط برتبة مقدم هو سليمان عسكري قائداً للجبهة العراقية، فكان هذا القائد يظن أنه باتحاد ما تبقى له من قوات مع جيوش العشائر سيهزمون الإنجليز وبنى اعتقاده هذا بأن دولته العثمانية لم تستطع القضاء على العشائر لقرون وهي تتنازع معهم، وبدأ العثمانيون في التفكير لإيقاف الزحف الإنجليزي الحذر فكان قائد جبهة العراق سليمان عسكري بك يعد العدة والخطة ضد الإنجليز ويحلم بالوصول من العراق إلى الهند والأفغان لقطع أحلام الإنجليز وتطويقهم من أفغانستان والعراق، والشاهد أنه حشد قواته في مناطق متعددة في جنوب العراق فقسم قوته إلى قسمين واحد للمشاغلة في دجلة بغرض تثبيت العدو والأخرى وهي الأكبر إلى البصرة من جهة الشعيبة في الفرات، فنكب نكبة كبيرة وخسر خسارة أليمة فلا قوته ثبّتت الإنجليز، ولا هو الذي هجم، ثم بعدها وفي سنة (1333هـ/ 1915) تعرض الإنجليز به في الروطة فانكشف فحاول تنفيذ خطته السابقة فجرح في ساقه ونقل لبغداد وأنهى حياته بالانتحار[2].

وفي (1334هـ/ 1915م) استولى الإنجليز على الناصرية والعمارة وآخرها الكوت، فانسحب العثمانيون لمنطقة سليمان بك ومما يذكر أن العسكر العثمانيين كانوا لا يستطيعون الصمود أمام النيران الانجليزية فصاروا يخافون الإنجليز ومواجهتهم، وبينما ينسحب الجيش تجد الوالي يطمئن الناس أن الانسحابات هذه للتدبير وليست هزيمة وألا داعي للاضطراب ونحو ذلك، ثم وقعت وقعة سلمان بك واستمرت 4 أيام وما خدم العثمانيين فيها هو انخفاض مياه نهر دجلة، فتعثرت الوسائط الإنجليزية النهرية فاشتبك الجيشان وانسحب العثمانيون لكنهم علموا

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص315.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص327 ـ 328.

بعد 12 ساعة أن الإنجليز انسحبوا أيضاً لظنهم أن إمداد عثماني جاء لهم فعادوا مجدداً، وهذا الانتصار العثماني كاد أن يعود بالخيبة على العثمانيين لولا تدارك الضابط الألماني في الجيش العثماني «فون در غولج باشا» له، فحاصر الإنجليز في كوت العمارة ووجه العثمانيين بأن يكونوا بعيدين عن مدى الطلقات الإنجليزية وأن يضربوا العدو كلما خرج[1]، وفي السنة ذاتها كان وصول «فون در غولج باشا» القائد الألماني الشهير إلى العراق وكان دخل الخدمة لدى العثمانيين من سنة (1301هـ/ 1883م) وكان خلفاً لـ«فون كهلر باشا»، وقد توفي «فون در غولج باشا» في نفس السنة[2].

وأمام هذا كله عملت آلة العثمانيين في قتل أهل العراق من الفارين من الخدمة العسكرية أو المنتقدين للأوضاع وبلغ مجموع من تم إعدامهم في العراق في زمن الحرب العالمية الأولى على يد القائد نور الدين باشا وحده 1055 شاباً هذا عدا من تم شنقه، وحين خلفه خليل بيك واستولى على كوت العمارة أمر بشنق 40 وجيها من أهلها وإهداء نسائهم إلى ضباطه وجنوده، فآثر النسوة الموت على العار فقذفن بأنفسهن في النهر وحملت مياه النهر جثثهن إلى المدينة، فانقض القائد عاكف بيك بسبعة طوابير «كل طابور 800 جندي» على بلدة الحلة ذات الثلاثين ألف نسمة فأبادها ولم ينج من أهلها سوى القليل الذين فروا إلى البصرة[3].

ولذات السبب أيضاً وهو العصيان ضد التجنيد، فقد هاجم عاكف بيك الحلة أيضاً سنة (1335هـ/ 1917م) فضربها بالمدافع وأعدم من أهلها 126 شخصا كانوا شديدي الإخلاص للحكومة العثمانية وكذلك من ضمنهم أبرياء هذا عدا من قتل رمياً بالرصاص، لأن معظم العصاة من البلدة حين علموا بضعف قوتهم في المواجهة قد فروا منها ولم يكتفِ عاكف بيك بذلك بل سبى النساء من الحلة وساقهن إلى

---

(1) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص332، 333.

(2) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص339، وص 342.

(3) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص154 ـ 155.

الأناضول[1]، بل من تراجع من جبهة القتال من أبناء القبائل كما حدث في جبهة القرنة بسبب ضغط نيران الإنجليز قام العثمانيون بضربه بالمدفعية من الخلف حتى لا يتراجع[2].

وحين استخدم الإنجليز سلاح الجو لاستطلاع بغداد سنة (1334هـ/ 1915م) قام العثمانيون باستخدام سلاح الجو الألماني سنة (1335هـ/ 1917م) في الحلة، وحادثة الحلة هي أن بعض الأهالي استخلصوا صاحباً لهم اسمه متعب مع رفاقه، والغالب أنه شاغب على الدولة وكان مسجونا فاستخلصوه بالقوة من السجن، وما يعنينا من الحادث هو تبيين أن الدولة العثمانية استخدمت طائراتها الحربية في قصف مزارع النخيل والذي يبدو أنها طائرات حلفائهم الألمان[3].

لقد سقطت بغداد سنة (1335هـ/ 1917م) لأن العثمانين لم يستفيدو من شيء إطلاقاً ولم ينظروا لعواقب الأمور، فقد استبدلوا في وقت الحرب النقود الذهبية بالورقية فثارت ثائرة الناس بسبب ذلك فهددت الحكومة العثمانية بتقديم الذهب الى رئيس لوازم الفيلق ومنعت التعامل بالنقود الذهبية ومن وجد عنده نقد ذهبي هدمت داره، وأمرت الناس بالنقود الورقية وأنه لا فرق بينها وبين النقود المعدنية كذلك جعل على الأهالي تصريح تنقل إن كانت مواطنهم مواطن حرب وتم جمع تبرعات من الناس[4].

وقد بلغ في سنة (1336هـ/ 1917م) من مات في العراق وسوريا من الأمراض والمجاعة بسبب سياسات العثمانيين 150 ألف نسمة، مما دفع النساء إلى التهام جثث الأطفال، فحكم على إحدى النساء في الموصل وعلى أخرى في طرابلس

(1) تاريخ القضية العراقية، محمد مهدي البصير، ص 10.

(2) الأوضاع القبلية في البصرة العثمانية، خالد حمود السعدون، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى مكة المكرمة، ص 390.

(3) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص350 ـ 352.

(4) تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي، م8، ص349 ـ 350.

الشام بالإعدام بسبب ذلك، ولم يشفع لهما بؤسهما الذي كان العامل الحقيقي للإقدام على ما فعلتاه[1]، وهكذا فعلوا في كل قطر ومصر استولوا عليه، فلا هم الذين صانوا الناس وحفظوهم، ولا هم الذين تركوهم وشأنهم، بل أرهقوهم قرونا طويلة بين قتل وأسر وسبي واستعباد وإذلال وضرائب، ثم حين جاء العدو الآخر قاموا بترك تلك البلدان لأنها لا تخصهم وليست لهم.

وتأمل هنا قول ستيفن همسلي لونكريك فقد قال عن المدنية في العراق أواخر العهد العثماني: ((لقد كان عراق سنة 1900 يمثل مجتمعاً تتفشى فيه المجتمعات المنحطة، وكل آفات الجوع والتذمر، ذلك لأن المدن العراقية سنة 1900 لم تكن تغيرت لا في مظهرها ولا في إطارها عما كانت عليه لعدة قرون، إلا قليلاً في القرن التاسع عشر...))[2]، ويقول في ختام مؤلف آخر له: ((وليس عندنا من جديد عن الإدارة التركية في العراق أو في غيره، فقد كانت نظرتنا التاريخية التي نظرناها للعراق في سنة 1900 بعد أربعة قرون تقريباً من أول استيلاء عثماني لها وهي في أوج قوتها وسطوتها، ترينا بإيضاح كاف ما كابدته هذه البلاد الإسلامية الوسيعة الغنية وما ربحته، وفي الحقيقة أن تلك النظرة قد بينت انعدام التقدم في هذه البلاد منذ عهد سليمان القانوني، في الفكر أو الروح، وفي الثروة المالية أو الأساليب الحديثة، وانتهى القرن التاسع عشر الميلادي والبلاد ما زالت متفسخة وفي حالة الوحشية والجهل وعدم الكفاية للحكم الذاتي، فلم تكن والحالة هذه لتختلف في زمنها هذا كثيراً عما كانت عليه عند أول حلول القرن السادس عشر...))[3].

***

(1) الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي، ص233.

(2) العراق الحديث من سنة 1900 ـ 1950، ستيفن همسلي لوكريك، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، ص43.

(3) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة جعفر خياط، ص 349.

المبحث السادس
التواجد العثماني في ليبيا

بحكم أن ليبيا جزء من بلاد المغرب العربي وقد بينا طبيعة العثمانيين في استيلائهم على الجزائر فيما سبق فهنا أيضاً نعود ونؤكد أن استيلاء العثمانيين على ليبيا بعد الجزائر لم يكن إلا للسيطرة على طرق التجارة البحرية في غرب المتوسط وطرق تجارة العبيد في أفريقيا القادمة عبر الصحراء، فبعد استيلاء العثمانيين على الجزائر سنة (926هـ/ 1520م) تحولت الجزائر لقاعدة عثمانية نحو منافسة إسبانية على مدن شمال أفريقيا للمنافسة على طرق التجارة البرية من أفريقيا للسواحل المتجهة إلى أوروبا وللمنافسة على طرق التجارة البحرية، ورفع العثمانيون حملاتهم باسم الدفاع عن الإسلام والمسلمين في تلك المناطق والمدن.

ففي سنة (958هـ/ 1551م) استولى العثمانيون على طرابلس الغرب، وقد كان سكانها في مقاومة استمرت 40 سنة نصفها الأول ضد الإسبان ونصفها الثاني ضد فرسان مالطا الذين سلمهم الإسبان المدينة، وعلى غرار ما حدث في الجزائر فقد قيل نفس الأمر في طرابلس، أن وفداً من أهالي تاجوراء توجه لاسطنبول لطلب مساعدة السلطان سليم الأول بين عامي (925 ـ 926هـ/ 1519 ـ 1520م) طالباً المساعدة لتحرير البلاد من الإسبان فأرسل لهم مراد باشا رغم معارضة بعض الباحثين المعاصرين لهذه الرواية[1]، وعليه فقد أنشئت طرابلس كإيالة عثمانية يتولاها مراد باشا، وحين هلك مراد خلفه درغوث باشا، وأثناء الحملة البابوية المقدسة حدث نزاع فيما بين قادة القبائل الكبيرة كالمحاميد وأولاد نوير وأولاد سليمان من جهة والعثمانيين من جهة أخرى، وسبب ذلك أن درغوث كان يعطي هذه القبائل جزءاً من الغنائم لكن لاحقا حين أحاط نفسه بالرياس والانكشارية استأثر لنفسه بغنائم

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 26 ـ 27.

البحر عنهم، وصارت القبائل في مرتبة أدنى من قبل، وعلى الرغم من ذلك لم تكن هذه الأموال كافية لمرتبات وأطماع العثمانيين فتحول الأمر للاتجاه للناس وهو ما كان سبباً في اندلاع الثورات العديدة في طرابلس[1]، وبعد استيلاء العثمانيين على طرابلس الغرب سنة (958هـ/ 1551م) كان نواب السلطان في الإيالة وهم مراد باشا ودرغوث وغيرهما منشغلون بالعمليات العسكرية واستنزاف الضرائب من الناس، ولم يكونوا يولون أدنى عناية لتطور التجارة أو الحرف أو رفع المستوى الزراعي، ولقد وصف ك، مارك. وك النظام العثماني بنظام «المحتلين العسكريين» الذين لا يهدفون إلى تنظيم الإنتاج بل تقتصر غايتهم على نهب الرعية المطوّعة[2]، وهكذا استطاع الأتراك باستخدامهم لنضال وتضحيات الأهالي المحليين ضد سيطرة الإسبان، أن يوسعوا بصورة معتبرة حدود ممتلكاتهم في بلاد المغرب العربي[3].

وهذا ما دفع أهل طرابلس لبغض الأتراك العثمانيين فيقول الرحالة المغربي حاجي خليفة الذي زار طرابلس بين عامي (997 ـ 998هـ/ 1589 ـ 1590م): ((أن سبب هذه الكراهية هو جور الأتراك الذين كانوا يجردون الأهالي من الأرض والمسكن، وهذا هو السبب الذي جعل أهل البلاد على استعداد للالتفاف على كل إنسان، مرابطاً كان أم قائداً محلياً أم حتى مغامر يرفع راية النضال ضد الأتراك العثمانيين وفي الواقع فإن الثورات كانت تتلو بعضها))[4].

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 31.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 41.

(3) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 40.

(4) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 57.

فأهالي طرابلس قاوموا الإسبان حين دخلوا إلى بلادهم واحتلوها ونظموا حركات مقاومة في داخل ليبيا ضدهم، كذلك لم يغفل محمد بن الحسن الحفصي عن إغاثة طرابلس فجمع جيشاً كبيراً بقيادة محمد أبي الحداد قائد توزر وانضم لهذا الجيش أهالي طرابلس وقد هاجموا المدينة سنة (916هـ/ 1511م) لكنهم لم يظفروا بشيء رغم أن الحصار استمر 7 أشهر[1]، فمقاومة أهالي ليبيا للإسبان موجودة من قبل قدوم العثمانيين الذين استغلوا ذلك لاحتلال البلاد وظلم العباد.

ومن طريف ما يذكر أن سنان باشا حين نزل على طرابلس لاستردادها من فرسان مالطا توسط السفير الفرنسي عنده في أن يتركها بيد الفرسان ويقلع عنها، وتوسل السفير لسنان باشا في أن يدعه يتوسط بين الدولة العثمانية وبين الفرسان في سبيل تركها لهم لكن سنان باشا رفض ذلك واعتذر للسفير وبين له أن مهمته إنما هي استعادة طرابلس، وفي نفس الوقت عوّق سنان باشا السفير من الخروج من المعسكر خوفاً من أن يتوجه السفير لاسطنبول ويصل إليها ويستطيع إقناع السلطان بالفكرة[2]، فلعل سنان باشا كان يدرك أن السلطان العثماني لن يتورع عن قبول طلب الفرنسيين لو ألحُّوا عليه.

وبعد هذا استمر صراع فيما بين رياس البحر والانكشارية لمدة 108 سنة حتى قدوم الأسرة القرامنلية لحكم طرابلس، ولن نخوض فيه بشكل كبير فقد كان سبباً في تتالي الثورات ونهب أموال الناس وسفك دمائهم وانعدام الأمن وإطباق الفقر، ومما يلحظ في تلك الفترة هو قلة عدد الانكشارية ورياس البحر ما جعل هناك قابلية الاعتماد على العناصر المحلية واستغلال نقاط الخلاف بينهما في تسليط زيد منهم على عمرو[3].

---

(1) التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار، ابن غلبون الطرابلسي، ص 144.

(2) التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار، ابن غلبون الطرابلسي، ص 160.

(3) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 63.

أولاً- جرائم العثمانيين في ليبيا:

أما ما قبل عهد القرامنلي، فقد تولى صفر داي أو سليمان داي ولاية طرابلس وفي أحد حملاته على أهالي تاجوراء سنة (1015هـ/ 1606م) أوقع بهم ودخل البلاد وقتل أهلها وهتك حريمها ونهب مالهم واستمر حاله هذا على الناس[1].

أما في زمن عثمان الساقزلي فكان لعنة على الإسلام والمسلمين، فمن جرائمه خيانته لأهل أوجلة فحين حاصرهم ورأى فقر بلادهم زعم أنه ما كان يظنها بهذا الشكل ولا على نحو هذه الفاقة حين سار بالجيوش إليها وحلف لهم فصدقوه فطلبهم أن يمكنوه من البقاء ليومين يستريح فيها ثم يعود فيخبر الباشا فأذنوا له، ووافق ذلك يوم جمعة فطلبهم الصلاة في مسجدها حتى يخبر الباشا بحال البلاد ظاهراً وباطناً ففعلوا وصدقوه، فلما صلى أحاط بالبلاد وجعل يسجن التجار والنساء ولا يطلقهم إلا على مال يأدونه له، حتى نهب أقراط الصبيان من آذانهم، ومن ظلمه أنه كان يأخذ مكساً من البائع والمشتري على أي عقار، ولم يرحم لا شيخاً كبيراً هرماً ولا أحداً، وبلغ من جرمه أنه لم يولّ من حاشيته متأصلاً في الإسلام إنما يولي المسلمين الجدد حصراً، وقد قدم عليه أبناء أخيه سليمان وكانوا ما زالوا نصارى فختنهم كرها وعينهم على البلدان، فسنوا سنة قبيحة، فكان أحدهم إذا زفت عروس إلى بعلها بدأ بها ظلماً وافتض بكارتها ثم يتركها لزوجها، وإذا أخبر بامرأة جميلة في بلد ما جاء بها وفعل بها كرهاً ما أراد، ولا يستطيع زوجها ولا غيره دفعاً ولا منعاً، بل زاد حدهم وبلغوا بذلك فعل اللواط، ومما يذكر أن أحد قواده جمع ناساً يعملون في بستان له وكان بينهم غلاماً أمرد جميل الصورة، فقبض عليه بمرأى من الناس وفعل به الفاحشة على أعين الأشهاد، وكان أبوه من أعيان البلد فجعل يصيح ويستغيث فأمر به فضربوه إلى أن مات وهلك سنة (1083هـ/ 1672م)[2].

---

(1) التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار، ابن غلبون الطرابلسي، ص177.

(2) التذكار فيمن ملك طرابلس وما بها من الأخيار، ابن غلبون الطرابلسي، ص 193 ـ 202.

وفي عهد مؤسس الأسرة القرامنلية كانت منطقة فزان نقطة تجارة الصحراء المتجهة لطرابلس وبسبب الاضطرابات التي كانت في طرابلس قبل قدوم أحمد القرامنلي توقفت الطرق ولم يدفع حكام فزان ما عليهم من أموال لحكام طرابلس، لذلك عند قدوم أحمد القرامنلي وجه حملة سنة (1128هـ/ 1716م) ليؤكد سلطته على شيخ فزان، وبعد عشرة أيام وصل إلى مرزق لكنه كر عائداً إلى طرابلس لنشوء الاضطرابات فيها، وفي الطريق لحق به مبعوثو حاكم فزان وأكدوا له ولاءهم ووعدوه بدفع الجباية المفروضة، وفي خريف سنة (1130هـ/ 1718م) نظمت حملة جديدة ضد شيخ فزان لأنه لم يبد الاحترام الكافي نحو طرابلس، وقد فشلت محاولة الاستيلاء على مرزق بغتة فبدأت قيادة الحملة العسكرية بتدمير مراكز البدو المأهولة ومخيماتهم بغرض إنزال الرعب في قلوب أهل فزان، وبعد وفاة محمد النصر شيخ فزان قام ابنه أحمد وارث عرشه بتنفيذ جميع الالتزامات أمام القرامنلي، لكن القرامنلي لم يكتف بذلك، فترأس ولداه محمد ومحمود حملة طرابلسية عسكرية، فخشي أحمد حاكم فزان من ذلك فطلب الصلح ملتزماً بدفع الجباية الدورية وتعويض مصاريف الحملة التي انطلقت، وكان رد القرامنلي بمضاعفة القوات على فزان، فأحضر أحمد النصر المهزوم وابنه لطرابلس وأمام الديوان قام أحمد القارمنلي بإجراء مهين ضده فباعه بدرهمين لابنه محمد القرامنلي وأجبره بأن يقوم هناك بالحكم باسمه(1)، وفي عهد حفيده علي بن محمد القرامنلي ونتيجة لضعفه استطاع الانكشارية استصدار قانون الإعدام لكل من ينظر لهم بازدراء(2).

وحين دب الخلاف والشقاق بين ابني علي القرامنلي أحمد ويوسف وهو ما دفع أحد المغامرين وهو علي باشا الجزائرلي أو الطرابلسي وهو يوناني الأصل

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 111 ـ 112.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 130.

ومستجد على الإسلام للوصول لسواحل طرابلس زاعمـاً أنه مرسل من السلطان، وبغض النظر عن الخلاف الذي أحدثه فقد فر علي القرامنلي وابنيه لاحقـاً إلى حمودة باي تونس، وقد كان علي الجزائرلي في وظيفة وكيل خرج عام في البحرية الجزائرية، وعرف عنه انعدام الرحمة في جمع الضرائب، ما أدى إلى طرده خارج حدود إيالة الجزائر، وبسبب الثروات التي كونها لنفسه بوظيفته كقرصان وعلمه بأوضاع الاضطراب في طرابلس بحكم جولاته البحرية طمع فيها، فاتجه إلى اسطنبول وتواصل مع أخيه هناك والذي كان صاحب العلاقات في بلاط السلطان ليؤيد مطامعه في حكم طرابلس، ولرغبة العثمانيين في إنهاء حكم الاستقلال الأسري الذاتي المتمثل بالقرامانلي تم منح علي الجزائرلي قراراً بذلك، وعليه كانت أول أحكام علي الجزائرلي لسد حاجات عساكره ومرتزقته الإسبان واليونان والأتراك هو فرض الضرائب على تجار طرابلس كما فرض ضريبة مرتفعة على يهودها، فأفقر أسواق المدينة ونفر منها أهلها، فأصدر أمراً بإعدام أي تاجر لا يفتح متجره، فقد كانت تقطع كل يوم رؤوس 8 إلى 10 من أهل طرابلس كما كان يتم دفن البعض أحياء أو إلقاؤهم في النار، فكان هذا عاملاً في تحرك يهود طرابلس ومكاتبة القرامانليين في تونس للعودة لحكم طرابلس، وكان باي تونس يمسك نفسه عن التدخل بشكل صريح حتى قام بعض أنصار القرمانليين الذي يعملون عند علي الجزائرلي بتزيين غزو جزيرة جربة التونسية له ففعل ذلك، فكاتب باي تونس السلطان ومن هناك بدأت الأعمال العسكرية التونسية تجاه علي الجزائرلي ودعم أبناء علي القرامنلي للعودة لحكم طرابلس والتي انتهت بهروب علي الجزائرلي من المدينة[1].

والغريب أن الجبرتي يذكر عنه حادثة أي علي الجزائرلي بعد هروبه من طرابلس على النحو التالي فيقول: ((أن أصله من مماليك الجزائر وكان مملوكا لمحمد باشا حاكم الجزائر، فلما مات محمد باشا وتولى مكانه صهره أرسله بمراسلة إلى حسين

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 140 وما بعده.

قبطان باشا فنوه بذكره فقلده ولاية طرابلس الليبية فتوجه لها وهزم أخو حمودة باشا والي تونس فلما استولى على طرابلس أباحها لعسكره ففعلوا بها أشنع وأقبح من التمرلنكية من نهب وهتك النساء والفجور فيهن وسبى حريم متوليها وأخذهن أسرى وفضحهن بين عسكره، ثم طالبهم بالأموال وأخذ أموال التجار وفرض على أهل البلد الغرامات وأخذ أموالهم، فقام الوالي المنعزل على طرابلس وعاد مجدداً لها فرأى علي باشا الطرابلسي من نفسه الهزيمة فأخذ الأموال ونزل إلى المراكب وأخذ معه غلامين جميلين من أولاد الأعيان في طرابلس كالرهائن، وهرب لللإسكندرية وجاء ملتجئاً إلى مراد بيك فأكرمه وأنزله منزلاً حسناً، وسبب هروبه لمراد بيك وهو من المماليك العثمانيين حكام مصر أنه يعلم أنه إذا رجع لأسياده العثمانيين وقد فشل في مهمته وحكمه لطرابلس سيقتل، ثم توجه علي باشا الطرابلسي للحج سنة (1207هـ/ 1793م) فلما كان بالحجاز ووصل حجاج الطرابلسية وشاهدوه ومعه الغلامين ذهبوا إلى أمير الحج الشامي وعرفوه عن حاله وعن الغلامين وأنه يفعل بهما الفاحشة فأرسل جماعة فكبسوه فوجدوه راقداً ومعه أحد الغلامين؛ فسبه الطرابلسية ولعنوه وضربوه وجرحوه بالسلاح جرحاً بليغاً وأخذوا الغلامين وكادوا يقتلوه لولا جماعة أمير الحج الشامي))[1].

وحين أراد يوسف القرامنلي نزع صلاحيات شيوخ الجبل الغربي الذي يحكمه شيوخ المحاميد بشكل شبه ذاتي، استغل يوسف القرامنلي سنة (1230هـ/ 1815م) قيام قبائل نالوت بالتوقف عن دفع الضريبة التي عليها للشيخ بلقاسم بن خليفة ليدفعها بدوره للقرامنلي، إلا أن الشيخ بلقاسم حاول إخماد الأمر بقواته الخاصة ففشل فاستنجد بيوسف القرامنلي الذي أمده بحملة عليها ولديه أحمد وعلي، فتمكنوا من إخضاع قبائل نالوت وأخذوا الضريبة وتكاليف الحملة معها، حتى إذا جاءت سنة (1236هـ/ 1821م) قام يوسف القرامنلي حاكم طرابلس بدعوة الشيخ بلقاسم خليفة كضيف رفيع الشأن، فلبى الدعوة وهناك دسّ له من قتله، ورغم ذلك

(1) عجائب الآثار للجبرتي، ج3، ص 433.

لم يفلح في فرض سيطرته عليه وتحطيم روح الاستقلالية لديهم(1).

أما مع قبائل برقة فأوْلى يوسف القرامنلي اهتمامًا كبيراً في القضاء على استقلاليتهم ومحاربة ثوراتهم التي كانت تقوم ضد الظلم الضرائبي، حتى أضحت القبائل هناك بين نارين إما الطاعة لباشا طرابلس أو الفناء، وكان يوسف القرامنلي يعين ابنه محمد الابن الأكبر في حملاته تلك وقد وصفه المؤرخ الفرنسي ش. فيرو بالقول: ((إن أفريقيا التي سماها الأقدمون ببلد الوحوش لم تعرف وحشًا يكافئ الابن الأكبر ليوسف القرامنلي في شراسته وتعطشه للدماء))، بل بلغ به الأمر أن حاول قتل أبيه ليتسلم العرش وبدلاً من أن ينزل يوسف عقوبة بابنه إلا أنه منحه لقب بيك وعينه حاكمًا على برقة، وبدلا من أن يرضى بهذا فقد حمل القبائل الموالية له لحرب أبيه يوسف القرامنلي والقبائل التي معه، وبسبب هذه النزاعات تضاعفت معاناة سكان برقة البدو حتى أن أحمد القرامنلي الابن الآخر ليوسف القرامنلي وكان مع أبيه ضد أخيه الأكبر، وفي سبيل حرمانه من القوة البشرية فقد صار يعمد إلى تحريك القبائل بشكل كامل مع جيشه وكان ذلك يذكر حسب وصف الطبيب الإيطالي ديلاتشيلا بحركة الشعوب القديمة، كتل من البشر بما فيهم النساء والأطفال وأعداد كبيرة من الإبل والحيوانات الكبيرة ذات القرون والأغنام تتحرك صحبة أحمد بك القرامنلي، ولم تكن تنفق الحيوانات فقط في الطريق بل والبشر أيضًا، إذ لم يكونوا يتحملون تلك الظروف القاسية التي هم فيها، فلما كف محمد بصفة نهائية عن المعارك وقطع الحدود المصرية عاد أحمد القرامنلي فأنزل انتقامه الفظيع بالبدو الذين مالوا في يوم ما إلى أخيه محمد(2).

وأنت تقرأ ما فات فانظر إلى تصرف يوسف القرامنلي تجاه القنصلية الفرنسية

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 164 ـ 165.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 165 ـ 166.

في طرابلس، فيحكي كونستانيو برنيا أنه في سنة (1211هـ/ 1796م) أن قنصل فرنسا غوي أمر خدم القنصلية بإلقاء القبض على تركي اعتدى بالضرب على أحد الأهالي بالقرب من مبنى القنصلية الفرنسية وزجه في السجن، ولما علم يوسف باشا بالحادث أصدر أمره إلى جنوده بإطلاق سراح المعتقل على الفور، فأحاط بالقنصلية 300 تركي، غير أن القنصل الإسباني الذي كان موجوداً هناك تمكن من تهدئة الأمر وصرف الجنود، فقرر قباطنة السفن الفرنسية الراسية في ميناء طرابلس آنذاك بعد التشاور مع قنصلهم أن يرجعوا الفرنسا ليعودوا بالتعزيزات لإنزال العقاب بحاكم إيالة طرابلس، لكن يوسف باشا أعلم غوي القنصل الفرنسي برغبته في تسوية الأمور سلميا قبل حلول المساء وتوسط القنصل الإسباني في ذلك على شروط قبلها يوسف القرامنلي وهي:

- اعتذار يوسف باشا القرامنلي عن إرساله المسلحين للقنصلية الفرنسية.
- زج القوة التركية التي طوقت القنصلية الفرنسية للسجن.
- إطلاق قلعة المدينة 21 طلقة تحية عند رفع العلم الفرنسي على القنصلية.
- أصدر يوسف باشا أمره لرعاياه باحترام القنصلية وتم التوصل إلى اتفاقية تحترم منازل القناصل الأجانب[1].

ومرة أخرى وبعد زوال خطر فرنسا نابليون من البحر المتوسط وبعد عقد مؤتمر فيينا سنة (1229هـ/ 1814م) والذي دعت فيه بريطانيا إلى حظر تجارة العبيد التي كان مقرها طرابلس، وكذلك مكافحة عمليات القرصنة وعدم استرقاق الأوروبيين الأسرى كل هذا كان جانباً نظرياً من الإنجليز، لكن الجانب العملي منهم كان بعد احتلالهم لجزيرة مالطا فظلت تحافظ بذلك على علاقة ممتازة مع يوسف باشا القرامنلي في طرابلس تمثلت في تموين الجزيرة بالمواد الغذائية، فلم ينعكس

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 202 ـ 203.

قرار القرصنة على يوسف باشا، ذلك أن قرصنته كانت تستخدم ضد أعدائه وأعداء الإنجليز ففي سنة (1230هـ/ 1815م) استولى على 6 سفن دنماركية وكانت سجونه تحوي 1500 أسير معظمهم من الطليان ولم يتخذ الإنجليز أي إجراء ضده، لكن حين هاجم قراصنة يوسف باشا سفينة إنجليزية في نفس السنة، قام القنصل الإنجليزي برفع الأمر للمحكمة الإنجليزية في مالطا فقضت بإعادة السفينة وتغريم طرابلس بـ 500 فرنك وهو ما وافق عليه يوسف باشا خشية أن تقوم بريطانيا بمحاصرة طرابلس وقصفها، وبعدها تعرض يوسف باشا لمحاولة اغتيال فشك أن الأسير الإفرنجي كان مدفوعـًا من الإنجليز فأمر قراصنته بمهاجمة السفن الإنجليزية، فقام الرايس المغربي بالاستيلاء على سفينة انجليزية واقتادها للميناء وكانت العادة أن يطلق المدفع طلقتان إلا أن يوسف باشا منع ذلك خشية من الإنجليز وسارع بالاعتذار لهم لإبعاد التهمة عن نفسه، ومع ذلك علم الإنجليز فطالب القنصل ولنغتون بشنق الرايس المغربي على سارية السفينة على مشهد من طرابلس بأسرها وهو ما دفع يوسف باشا للاعتراض، ومع إصرار القنصل وافق يوسف باشا أن يشنق الرايس أشخاص مسلمون، فرفض القنصل وأصر أن يقوم بحارة السفينة البريطانيين بشنق الرايس المغربي[1].

ثانيـًا ـ سقوط الأسرة القرامنلية:

حكمت هذه الأسرة طرابلس وباقي ليبيا لمدة 130 سنة بصورة شبه استقلالية عن سلطة اسطنبول وعوامل سقوطها هي نفسها عوامل سقوط الجزائر وباقي الولايات التي سقطت قبل سقوط الدولة العثمانية نفسها بذات العوامل لاحقـًا.

فتدخل الدول الأوروبية في الأمور الاقتصادية بسبب كثرة ديون الباشا وعدم وفائه بالسداد والعسف والظلم للعباد عبر إكثار الضرائب بلا مردود مقابل لها في عملية نهب واضحة دفعت بالناس بحركات احتجاج واسعة، ففي سنة (1246هـ/

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 215 ـ 216.

1830م) قامت قبيلة أولاد سليمان العربية المحاربة والتي كانت بين طرابلس وفزان بانتفاضة ضد يوسف باشا، وعبد الجليل وهو أحد أبناء شيوخ مزرق والذي نشأ في بلاط يوسف القرامنلي بحكم نظام الرهائن، كان قد علم بمكامن ضعف وقوة القرامنليين، فتوجهت حملة عسكرية أرسلها يوسف باشا وجعل عبد الجليل رأسا عليها لإخماد ثورة سكان بورنو على سلطانهم والتي استغلها عبد الجليل حين رجوعه ليضرب سهماً في الانتفاضة لسنة (1246هـ/ 1830م)، فتحول جنوب طرابلس لمنطقة واسعة في يد الثوار، ما دفع يوسف باشا لدعوة عبد الجليل للمفاوضات، ولعلم عبد الجليل بغدر يوسف باشا فقد أرسل له مندوباً ما جعل القرامنلي يغضب ويقتل المندوب، ونجح عبد الجليل في تأجيج الثورة في فزان ليأتي عام (1247هـ/ 1831م) وتكون مرزق في قبضته، أما يوسف باشا فقد جهز حملتين بقيادة ابنيه علي بك وإبراهيم مكونة في الأساس من كراغلة المنشية والساحل، وفي أثناء وصول الأخبار ليوسف باشا بضياع فزان هدده الإنجليز بالحرب عليه ما لم يدفع الديون المستحقة، وأما قنصلهم فقد كان مهتما بالوساطة بين الجانبين لكن يوسف باشا رفضها، وقد بلغ من توحش هذه الحملة ومعاركها التي دارت في جنوب بني وليد أنها أجهزت حتى على الجرحى ودمرت المحاصيل وقطعت الأشجار حتى لم يبق زيتونة واحدة، ورغم هذا فقد تدخل شيوخ المرابطين وهددوا ولدي يوسف باشا بأنه إن لم يكف عن هذا التدمير فسينضمون للثوار، فوافق يوسف باشا ووافق عبدالجليل ومع ذلك لم يتم الصلح بسبب مماطلة الطرفين، فتوجهت حملة أخرى وثبت فراغ خزائن الباشا واستمر القنصل الإنجليزي في ضغطه بطلب سداد الديون فلجأ لبيع المدافع البرونزية في القلعة، ثم زادت التوترات بين القنصل الإنجليزي ويوسف باشا بعد فرار رهائن الصلح من عند الباشا للقنصل، وزاد الأمر أن القنصل ردهم للثوار فانقطعت العلاقات بينهما، وقد حاول يوسف باشا تهدئة الأمور فأكد في رسالة للقنصل تعهده بدفع ديون الرعايا الإنجليز لكنه طلب مهلة كما طلب إعادة رفع العلم البريطاني فوق القنصلية وإعادة العلاقات الطبيعية بين

البلدين، وطلب من القنصل بالسماح بإرسال نسخة من رسالته إلى ملك إنجلترا وأن يخبر الملك أن القرامنليين لا يزالون على احترامهم وصداقتهم لانجلترا، ونتيجة لهذا الإذلال استغل القنصل الإنجليزي والنغتون مرور الأسطول البريطاني بطرابلس في منتصف سنة (1248هـ/ 1832م) وزار قائد الأسطول والقنصل يوسف باشا وكلموه بلغة التهديد لسداد الديون خلال 48 ساعة، فحاول الباشا أن يكون السداد على أقساط فتم رفض ذلك، وحاول ابن الحاكم أيضاً معهما فتم الرفض أيضاً، وزاد الطين بلة تحرك القنصل الفرنسي في المطالبة بسداد ديون الباشا للرعايا الفرنسيين، ما دفع الباشا للالتفات بطلب للقنصل الفرنسي بتأجيل سداد 140 ألف ليرة كانت تطالب بها الحكومة الفرنسية، وكان يوسف باشا ينوي تسديد ديون الإنجليز عبر تأجيل ديون الفرنسيين، وحين علم قنصل فرنسا بذلك رفض التأجيل وأصر على السداد، وعندما علم قائد الأسطول الإنجليزي بعدم قدرة الباشا على السداد أخذ معه القنصل واتجها إلى مالطا وهددا الباشا بمصير مشابه لمصير الجزائر، وهنا تحرك يوسف باشا لسداد الديون وقرر فرض الضرائب الاستثنائية على سكان طرابلس وما حولها، لكن السكان كانوا مرهقين في الأساس، وهنا خطا يوسف باشا آخر خطواته للأمام وهو التوجه لفرض الضرائب على شريحة الكراغلة التي هو منها، والتي كانت تتمتع بالامتيازات والإعفاءات فطالب بفرض الضرائب عليها، فرفضوا ذلك رفضاً قاطعاً وتحركوا للثورة دون انتظار الهجوم عليهم، وصار الكراغلة من سكان المنشية والساحل يطالبون بإسقاط يوسف باشا حاكم إيالة طرابلس، واشتعلت الثورة في المدن القريبة من طرابلس وتم تعيين محمد بن محمد بن يوسف حفيد الحاكم قائداً لها فأعفى أهل الإيالة من الضرائب، وهنا رمى يوسف باشا بآخر أوراقه وهم 1200 انكشارياً ومستجداً في الإسلام لفك تطويق الثوار لطرابلس فلم يلبث الجيش إلا أن هزم، فاتجه يوسف باشا لباي تونس يطلب النجدة لكنه لم يعره الاهتمام ذلك أن يوسف باشا قد رفض دفع الأموال التي على القرامنليين حين ساعدهم باي تونس في استرداد حكمهم على طرابلس.

وفي سنة (1248هـ/ 1832م) استدعى يوسف باشا الديوان وأعلن عن تنازله نظراً لكبر سنه وتعبه وكلف ولده علي حاكماً وجعل أخوه إبراهيم ولياً للعهد، لكن يوسف القرامنلي وفي سبيل احتفاظ القرامنلية بالسلطة توجه في خطابه للباب العالي موضحاً أسباب تنازله أن ثورة أهل طرابلس إنما سببها عدم رغبتهم في دفع الضرائب ومقاومتهم للإصلاح العسكري الذي قام به محمود الثاني لتشكيل الجيش الجديد، وذكر أيضاً أن الثوار كانوا ينوون في حال تغلبهم على فصل طرابلس عن الدولة العثمانية وأن يجعلوها دولة مستقلة كمراكش، وفي نهاية رسالته طلب من السلطان أن يوافق على تعيين ابنه علي والياً، وحين استلم علي الولاية ورغم الوعود التي بذلها إلا أن العقد قد انفرط وزاد من الأمر مساعدة فرنسا لعلي خوفاً من قيام العثمانيين بإعادة السيطرة والحكم المباشر على ليبيا، بينما اتجهت بريطانيا لدعم الثوار بقيادة محمد بن محمد القرامنلي، فالعثمانيون كانوا يخافون أن تذهب ليبيا كما ذهبت منهم الجزائر لذلك قرروا التمسك بها، فبعثوا بمبعوثٍ هو شاكر أفندي الذي رفع تقريره للصدر الأعظم سنة (1250هـ/ 1834م) فاتخذ قراراً يتعلق بالقضاء على الأسرة القرامنلية رغم اعتراف العثمانيين بعلي القرامنلي حاكما في البداية، فتم وضع خطة مفصلة نقل فيها العثمانيون قرابة 6 آلاف عسكري مع المؤن وتقرر القبض على علي القرامنلي وأبيه، أما الحفيد محمد فيُدارى في البداية ثم يقبض عليه ويرسل إلى اسطنبول، وفي السنة التالية (1251هـ/ 1835م) وصلت 20 سفينة عثمانية، وحين تم استدعاء علي القرامنلي أول مرة لسفينة نجيب باشا استقبله بحفاوة ثم بعدها بأيام استدعاه وكامل حاشيته فتم القبض عليه، أما يوسف باشا فقد ظل يعيش في بيته في المنشية بطرابلس إلى أن توفي سنة (1254هـ/ 1838م) وبهذا انتهى حكم القرامنليين بسبب ظلمهم وجورهم وبسبب مشاكلهم الاقتصادية وضعف مدخولاتهم واعتمادهم على القرصنة كحال دايات الجزائر[1].

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 239 ـ 261.

أما يوسف القرامنلي فقد خصصت الدولة العثمانية راتباً قليلاً له لا يكفي لسد جميع احتياجاته، فاضطر إلى بيع جميع ما لديه من محتويات منزله، حتى إنه لم يترك تركة بعد وفاته سوى بعض الملابس والأشياء البسيطة مثل أواني الطعام وبعض الأدوات التي لا يمكن اعتبارها أشياء مهمة في الميراث، ولما اشتد المرض بيوسف باشا لم يجد من يعتني به بعد تشتت جميع أفراد أسرته فتوفي في سنة (1254هـ/ 1838م) بعد أن وصل إلى حالة يُرثى لها من الفقر والبؤس وكان قد عمي قبل وفاته[1].

والسؤال هل اختلف حكم الوالي التركي المباشر عن حكم القرامنلي خاصة أنه في زمن الإصلاحات؟

بالطبع لا، فأول عمل دشنه كان غدره بقومة بن خليفة شيخ المحاميد الذي دعاه سنة (1251هـ/ 1835م) ثم صرف وفده واستبقاه ليحتجزه، ذلك أن الشيخ قومة استطاع تحقيق استقلاله في الجبل الغربي، ثم استؤنفت الضرائب المرهقة فبدأت مقاطعة الوالي وبدأت فرنسا في الضغط على الوالي لإخراج قومة بن خليفة، وهو ما دفع العثمانيين لتغيير نجيب باشا الذي خلفه رائف باشا واستطاع أن يخفف من حدة الفرنسيين بإعادة إطلاق الشيخ قومة، أما تاجوراء فنتيجة لتحولها لمركز تجاري بعد امتناع الأهالي عن توريد البضائع لطرابلس حتى لا يستفيد الأتراك منها مما دفع الوالي للبحث عن حجة وهو طلبه لأم محمد القرامنلي وأخته اللتان لجأتا إلى تاجوراء، فطلبهما رائف باشا فامتنعوا فدشن حملته بهذا العذر عليهم وقصد الحملة هي التجار فتم معاملتهم كأسرى والاستيلاء على أموالهم وبضائعهم، ثم اتجه لإخضاع باقي المراكز والمدن، ما دفع قومة بن خليفة وعبد الجليل لإبرام اتفاق مشترك لمكافحة الأتراك اشترك فيه بعدها عثمان الأدغم آغا زعيم مصراتة

(1) دور يوسف باشا القرامنلي السياسي في طرابلس الغرب 1795 ـ 1832، رسالة ماجستير جامعة بغداد، إيمان محمود عبد علوان، ص 214.

وحاكم ترهونة أحمد المريض فانحصرت سلطة الأتراك في طرابلس وما حولها[1].

وفي سنة (1252هـ/ 1836م) استنجد رائف باشا بالدولة العثمانية وكانت وقتها في خلافها مع محمد علي باشا حاكم مصر، إلا أنها أرسلت 3 آلاف مقاتل بقيادة طاهر باشا فتخوف باي تونس من الأمر وتخوفت فرنسا أن يكون في الأمر تدعيم لثوار الجزائر فتحرك الأسطول الفرنسي مكوناً من 5 سفن نحو تونس، ثم تحرك نحو طرابلس والتقى قائد الأسطول الفرنسي لالاندي بطاهر باشا فأكد له طاهر باشا أنه لا علاقة لمهمته بتخوفات الفرنسيين، وهكذا استمر طاهر باشا في عسف الناس والهجوم بحملات عسكرية على المدن، فسيطر على مصراتة ثم ترهونة، أما عساكره فقد كانوا ينهبون الأسواق ما دفع تجار طرابلس لإغلاق دكاكينهم لفترة، ثم في سنة (1252هـ/ 1836م) ونتيجة مباراة في الرماية بالبندقية والفروسية كان الفائز فيها يستطيع الزواج من أحد الفتيات الجميلات فتغلب بيري وهو ابن عم قومة بن خليفة عليه، ما دفع الأخير لاغتياله فانفصل عنه قوم بيري وتوجهوا لطرابلس عند الوالي طاهر باشا فرأى أن الفرصة جاءت لإنهاء استقلال المحاميد، لكن ذلك لم يكن إذ فوجئ بمقاومة عنيفة جداً اضطرته لعقد هدنة، أما القناصل فقد استاؤوا منه وكل هذا أدى بالباب العالي لتغييره وإرسال وال ينهج نهجاً أقل حدة[2].

أما خلفه حسن باشا فبدأ عبر خطب الجمعة في بيان أن الأتراك والعرب كلهم مسلمون دينهم واحد، وانتشرت شائعة أن حسن باشا إنما جاء لدعم ثوار الجزائر ضد فرنسا، وامتدت أحاديث طويلة عن ضرورات الإعداد للجهاد ضد فرنسا في الجزائر، ونجحت هذه الدعاية في طرابلس لتعاطفهم مع نضال الجزائريين، وهناك أمر آخر أيضاً كان عن مساعدة تونس التي يتهددها خطر الاحتلال الفرنسي هي الأخرى وكان هدف العثمانيين أمران:

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 265 ـ 268.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 265 ـ 272.

- ضمان تأييد سكان طرابلس في الصراع ضد الأجانب.

- تهديد مصالح فرنسا في الجزائر أو تونس لتنصرف فرنسا عن مساعدة والي مصر محمد علي باشا.

ولتعزيز هذه الدعاية وصل أسطول عثماني سنة (1254هـ/ 1838م) لطرابلس وربط وصوله بإمكانية فرض العثمانيين للإدارة المباشرة على تونس ثم التدخل في شؤون الجزائر، لكن الفرنسيين كانوا في يقظة وكان أسطولهم يمخر عباب البحر على سواحل الجزائر وتونس وطرابلس استعداداً لأي لحظة قتالية[1].

لقد تأزمت أوضاع الدولة العثمانية وكادت أن تهوي في أثناء صراعها مع قوات محمد علي باشا التي وصلت حتى تركيا، ولكن العثمانيين حاولوا في سنة (1254هـ/ 1838م) إرسال أسطول إلى تونس، لكن الأسطول الفرنسي اكتشفه فعاد الأسطول العثماني إلى تركيا، أما وضع والي طرابلس الجديد علي عشقر باشا أثناء تهاوي العثمانيين أمام القوات المصرية فما كان يحكم إلا طرابلس وما حولها فحاول الاتفاق مع الشيوخ المستقلين لكن أحداً لم يلتفت له بل زاد الأمر أن صاروا يهاجمون الحاميات التركية، وحين انتهت حملات محمد علي باشا على العثمانيين بمساعدة وتدخل بريطانيا ألقى العثمانيون بقواتهم إلى ليبيا، فاستطاعوا بسط سيطرتهم على فزان مجدداً بعد الغدر بالشيخ عبد الجليل عن طريق استدراجه من قبل القنصل البريطاني وارنغتون للقائه ثم حين رجع انقض عليه كمين عثماني سنة (1258هـ/ 1842م)، وأما يفرن فقد أسر العثمانيون من شيوخها 70 شيخا تم إعدامهم في طرابلس، أما قومة بن خليفة فقد استخدم العثمانيون وقتها دعاية الإصلاحات والتنظيمات وعمل أعيان طرابلس على نشرها وقاموا بتصوير السلطان أنه خليفة المسلمين وأن المظالم انتهت، وعليه فقد كان قومة هو أيضاً يريد أن يصالح السلطات والوالي الجديد فقدم استرحاماً لمجلس طرابلس فرفعوه

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 272 ـ 273.

للوالي محمد أمين باشا وهناك تم استدعاؤه سنة (1258هـ/ 1842م) فاستقبل بحفاوة ومنح راتباً وعين عضواً في المجلس الاستشاري في طرابلس، لكن في آخر العام تم استدعاؤه ليلاً من قبل الوالي مع جماعته المقربين وهناك تم القبض عليهم وإرسالهم بحراً منفيين لطرابزون، أما أنصار قومة فقد ثاروا بعدما جرى، لكن تم تعيين أحمد باشا الجزار لحملات على منطقة الجبل الغربية فأخضعهم عنوة ثم في السنة التالية وبحجة توزيع البرانس الحمراء وهي رموز سلطة القبائل مع النقود استدعى أحمد باشا رؤساء القبائل ووجهاء السكان إلى يفرن، وهناك وحين حضر 65 شخصاً بحجة تسجيل أسمائهم وهم ممن كانوا من أشد أعدائه أمر بقتلهم ثم أعدم 27 شخصاً من أتباع قومة ووضع 20 منهم على الخوازيق وقطع رأس 80 مدافعاً عن يفرن[1].

وحين رجع أحمد باشا لطرابلس سنة (1259هـ/ 1843م) بعدما أثرى هو وضباطه من النهب والسرقة فعلى مدار صيف نفس السنة كانت تسير خطوط طويلة في طرابلس من عربات محملة بالأمتعة انتزعت من السكان الآمنين، وفي نفس تلك السنة اعترفت غدامس في الجنوب بالحكم التركي فأرسل لها حاكماً تم قتله فقام يعقوب الزنجي بالمهمة واستمر بفضل سياسته المرنة في الحكم، أما فزان فقد قامت الثورة فيها من جديد سنة (1260هـ/ 1844م)، فميلود ابن أخ قومة بن خليفة استطاع الهرب من سجنه في طرابزون وتوجه إلى مالطا ثم تونس، ثم توجه لطرابلس الغرب وأشعل الثورة فيها، لكن الأتراك استطاعوا إخماد الثورة وأبيدت أسرة ميلود بالكامل، وأثناء حرب العثمانيين في القرم سنة (1271هـ/ 1855م) استطاع قومة بن خليفة أن يفر من طرابزون وأن يصل لتونس واستأذن في الرجوع لطرابلس لكن مصطفى نوري باشا رفض ذلك، فدخل إلى نالوت وقطع الحدود سراً وهناك صار الناس يحيونه بتحية البطل ورجعوا للانضمام إليه وبدأت الثورة

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 274 ـ 283.

من جديد، واستطاع قومة أن يأسر قائد الحملة التركية إسماعيل بك التي أرسلت لتعزيز الحامية هناك في الجبل الغربي، وعليه استسلمت معظم الحاميات له أيضاً فبسط سلطته على معظم طرابلس الغرب، ودعا قومة للسلطان عبدالمجيد وأن تحكم الإيالة على يد أحد القرامنليين وكانت في نفس الوقت بينه وبين الفرنسيين اتصالات، كل هذا دفع العثمانيين لأن يلقوا بثقلهم فأرسلوا التعزيزات لطرابلس التي وصلت وبدأت معاركها ضد قومة بن خليفة ومن معه من الثوار واستطاعت بفضل مدفعيتها أن تلحق خسائر بقوات قومة ومن معه، حتى بقي قومة مع مجموعة يسيرة من الأوفياء له ليتجه إلى جنوب ليبيا وهناك قبض العثمانيون على اثنين من أتباعه فعذبوهما عذابا شديدا وقتلوا أحدهما ليدل على مكان قومة فأرشدهم إليه ليخوض آخر معركة قبل أن يقتل هو ومن معه على يد العثمانيين فحملت رأسه إلى طرابلس ليراها الناس[1].

ثالثاً ـ جرائم العثمانيين العلمية في ليبيا:

حين نقض باشا طرابلس اتفاقية السلام مع فرنسا حاولت فرنسا عبر علاقاتها مع الدولة العثمانية بقيام السلطان بالضغط على داي طرابلس وكانوا قد أسروا القنصل الفرنسي بعد محاصرة الفرنسيين لطرابلس نتيجة نقض الداي عبر القراصنة للمعاهدة سنة (1103هـ/ 1692م)، ثم أطلقوا القنصل فقط بناء على المبادرة العثمانية، وفي العام التالي (1104هـ/ 1693م) عاد القنصل مع أسطول فرنسي وحوصرت طرابلس الغرب مجدداً، فتم العودة للاتفاقية السابقة لسنة (1092هـ/ 1681م) والتصديق عليها لكن أضاف الفرنسيون فيها مادة تسمح لهم ولأول مرة بسرقة الآثار الموجودة في ليبيا وهي السماح بنقل الأعمدة المرمرية من منطقة لبدة وغيرها من المناطق التي كان يجري التنقيب فيها[2].

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 284 ـ 291.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش

وهذه أيضاً تدرج كجريمة علمية فبعد سوء الولاة والعساكر العثمانية توجه أعيان طرابلس سنة (1266هـ/ 1850م) برسالة إلى السلطان في إسطنبول بتولية والٍ مالكي المذهب، فجاء مصطفى نوري باشا ودشن حكمه أول ما وصل بإلقاء القبض على من تجرأ من أعيان طرابلس وكاتب الباب العالي وطلب تعيين وال مالكي المذهب وقبض على 15 شخصاً وعزل مدير المنشية من منصبه[1].

وعناية العثمانيين بالتعليم في طرابلس لم تختلف عن باقي الولايات العثمانية الأخرى، فلم يعر العثمانيون أي عناية له إذ بلغ الإنفاق على التعليم 1٪ فقط من ميزانية الولاية وباقي الإيرادات للجيش والشرطة[2]، وقد ظلت ليبيا خالية من المدارس والتعليم النظامي حتى سنة (1313هـ/ 1895م)، ولم تكن وقتها ثمة معاهد أو مدارس نظامية اهلية، بينما كان لإيطاليا في ليبيا في تلك الفترة 5 مدراس حكومية، وكذلك فرنسا التي وجد لها مدرسة بطرابلس ومدرستان ببنغازي[3]، وفي الوقت الذي سبق احتلال إيطاليا لليبيا كانت المدارس الإيطالية المنتشرة في ليبيا ذات تعليم مجاني للذكور والإناث بينما كانت المدارس العثمانية تقوم بطرد بعض التلاميذ، إما لقلة أماكن الدراسة أو لعجزهم عن أداء دفع المصاريف، فكانت المدارس الإيطالية تتلقاهم بالترحيب، كل هذا دفع بأن أصبح القادرون على الحديث باللغة الإيطالية يشكلون ما نسبته 30 ٪ من سكان طرابلس بينما لم يكن يتحدث التركية سوى [4]5٪.

بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 99.

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 286 ـ 287.

(2) الإدارة العثمانية في ليبيا 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص177.

(3) ليبيا في العهد العثماني الثاني، فرانشيسكو كورو، ترجمة خليفة محمد التليسي، ص99 ـ 102.

(4) موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911 ـ 1912، رسالة سامي هاشم خيالة جامعة St Clements ص28.

رابعاً ـ الاستنزاف العثماني لموارد ليبيا:

إذا نظرنا لما خلفه جعفر باشا من ثروات والذي قتله الانكشارية بعد عزله من قبل السلطان سليم الثاني سنة (990هـ/ 1582م) فيمكن معرفتها عبر تتبع خلفه رمضان باشا الذي قتل أيضاً بعد عامين، إذ قامت زوجته بإخراج كافة الثروات التي انتهبها زوجها فكانت عبارة عن 800 ألف سكودو ذهبي و400 عبد نصراني و400 جارية[1].

أما باشا طرابلس عثمان الساقزلي فكان يمارس شراء الأراضي الزراعية، وكانت عملياته هذه تتم بإشراف القضاء، فكان يقوم في حضورهم بدفع الثمن لصاحب الأرض حتى إذا خرج ذاك من المحكمة أمر الباشا حراسه بانتزاع النقود منه، وكان هو الذي يحدد أثمان البضائع التي يتم الحصول عليها خلال عمليات القرصنة وتصل إليه كحصة للحاكم، ثم كان يرغم التجار على شرائها بأسعار مضاعفة مقارنة بمثيلاتها من البضائع الموجودة في السوق وعلى نهج الباشا ونائب السلطان سار القواد ورؤساء النواحي الذين كانوا يقومون بنهب الرعية بصورة مكشوفة[2].

وقد ذكر الحسين الورتلاني في رحلته سنة (1181هـ/ 1767م) أن أهل برقة كانوا يموتون بالجوع موتا كثيراً عند أبواب البيوت وهم يسألون العون والإغاثة، وعرب التميمي أضر بهم الجوع إذ قل ميرهم ووقع القحط فيهم سنين متعددة، وبني غازي غلا سعرها غلاء فاحشاً، ونفس الأوضاع ينقلها القنصل الفرنسي فاليير سنة (1200هـ/ 1786م) إذ يورد أن طرابلس بعد سبع سنوات من القحط قد تضاعف عدد الموتى بها والمهاجرين منها قبل أن ينتشر الطاعون وتتحول إلى شبه صحراء مقفرة[3].

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 51.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 67 ـ 68.

(3) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، ناصر الدين سعيدوني، ص50.

وينقل برنيا أن باي داي كان يضع ما يجمعه من الناس وما يتحصل عليه من غنائم في ستة صناديق خشبية تغلق بقفلين وهي مليئة بالسلطانيات الذهبية، وهناك صندوقان آخران يحتويان على النقود الأجنبية والنحاسية واعتاد بأن يتفقد ثروته بين حين وآخر[1].

وخلال عشر سنوات من الحكم العثماني المباشر بعد زوال أسرة القرامنلي كان إنتاج أول أربع سنوات فيها من الحبوب في ليبيا كافياً لإشباع جميع السكان في ليبيا بل كان منها ما يفيض لأجل التصدير والتخزين، وفي الأربع سنوات التالية كانت الكمية تكفي للاحتياج الداخلي مع قدر ضئيل من الادخار، أما السنتين الأخيرتين من العشر سنوات فكانت الحبوب لا تكفي ويتم استيراد حبوب من الخارج[2].

وعلى الرغم مما عانته ليبيا في زمن تسلط العثمانيين نجد أنه كان عليها تسديد نفقات العاصمة اسطنبول، ففي سنة (1290هـ/ 1873م) وكانت ميزانية طرابلس وقتها تعاني العجز الشديد ومع ذلك فقد قامت بتسديد 5.210.092 قرشاً للخزينة المركزية في اسطنبول لسد نفقات الجيش العثماني وتمويل المصرف المركزي العثماني[3].

كما يذكر برنيا أن يوسف القرمانلي غير العملة الليبية في ظرف 3 سنوات 11 مرة بين أعوام (1245 ـ 1248هـ/ 1829 ـ 1832م)، وكان في كل مرة يسحب النقود المتداولة ليقوم بسك نقود أسوأ منها من حيث كثرة النحاس وقلة الفضة، فرفض التجار الأجانب قبولها بينما أرغم الليبيون على قبولها من قبل الباشا[4].

وتوجه يوسف باشا كما توجه السلطان العثماني سابقاً ولاحقاً لغش العملة

---

(1) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 217.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص 28.

(3) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 170.

(4) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 204.

عبر خلط النحاس بزيادة فيها مما أضعف قيمتها، فصارت تتبدل في اليوم الواحد وفي نفس الوقت كان يسحب العملة القديمة فقاطع السكان عملته الجديدة فأصدر قراراً أن من رفض العملة الجديدة من المسلمين تقطع يده أو رجله وإن كان من اليهود شنقوه، وإن كان نصرانياً من رعايا الدول الأوروبية فيرحل من البلاد فوراً، وهناك قصة لتاجر فاكهة يهودي اسمه يودا أربيب سنة (1247هـ/ 1831م) رفض التعامل بالنقود الجديدة فانتهى خبره ليوسف باشا فأمر أن يؤتى به للساحة ويجرد من ملابسه ويدهن بالعسل ويشد للحائط عند معبد يهودي، وكان الجمهور يتابع ما يجري بصمت، فمر مواطن إنجليزي اسمه انجلو مردوكاي به ففك وثاقه ولم يعترض حراس يوسف باشا على تصرف الإنجليزي، وتوجه الإنجليزي لاحقاً للباشا ونصحه ألا يقوم بهذه العقوبة لأنها قد تؤدي لانتفاضة السكان ضده، فقبل يوسف باشا بالأمر[1].

وكانت الضرائب الليبية من طرابلس وبنغازي التي تكون مخصصة للخزينة السلطانية في اسطنبول هي ضريبة الجمارك وضريبة البناء وضريبة البريد والبرق ويضاف لها مبالغ ترسل تحت اسم «إعانة الخزانة الجليلة، وإعانة الحجاز، وإعانة صندوق التقاعد العسكري، وإعانة صندوق التقاعد المدني، وإعانات أخرى»[2].

وقد بلغت ميزانية طرابلس لعام (1287هـ/ 1870م) مبلغ 7 ملاين ومئتي ألف قرش، بينما بلغت سنة (1310هـ/ 1892م) مبلغ 11 مليون قرش[3].

ورغم هذا الاستنزاف فلم يكن في ليبيا طرقات أو جسور قام العثمانيون بإنشائها باستثناء ثلاثة جسور في تاجوراء وكانت في حالة إهمال، أما ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي فلا يوجد فيهما أي عمل من أعمال الطرق، أما ميناء طرابلس فلم

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 228 ـ 229.

(2) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 247.

(3) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 248.

يكُن يوجد به سوى رافعتان واحدة حمولة 3 طن والأخرى حمولة 1 طن ولم تكونا تعملان حين نزول القوات الإيطالية في طرابلس، ولم يحتوي الميناء على مخازن حبوب سوى مخزن صغير قرب الجمارك، وهذا حال ميناء طرابلس وقس عليه باقي موانئ ليبيا[1].

أما التبادل التجاري بين الدولة العثمانية وليبيا فكان يتم عبر خطوط الملاحة الإيطالية، وقليلا ما يتم استخدام إحدى البواخر العثمانية التابعة لشركة «محسوسة»[2].

وحين أنشأ العثمانيون البنك الزراعي في ليبيا بزعم إنقاذ المزارعين من جور المُرابين، كانت الفائدة من هذا المصرف قليلة بسبب الإجراءات الشكلية الدقيقة المطلوبة وبسبب القيمة المحدودة للقرض الممنوح والذي كان يُستنفد عادة في تسديد الضرائب المتراكمة أكثر من استغلاله في تمويل المجهود الزراعي[3].

خامسًا ـ الضرائب في ليبيا:

بداية كان الانكشارية يتوجهون مرتين في السنة لجمع الضرائب، وعندما ترفض القبيلة دفع ما عليها يتوجه إلى أراضيها فرقة كبيرة من الانكشارية تقوم بانتزاع كل شيء من ماشية ومتاع ونقود، وعند العودة من هذه الغزوات النهبية كان الانكشارية يجبرون الأهالي «المطوعين» على أن يشتروا الأمتعة المنهوبة والمواشي والمواد الغذائية، ويتم الاستحواذ على الأموال المغتصبة بهذه الطريقة على أساس أنه تم الحصول عليها بحق السيف بمعنى أنها أخذت أثناء القتال، وقد كانت التشكيلات المكونة من 20 ـ 30 انكشاريا تتجه بدعوى حفظ الأمن إلى القرى والقبائل وتسلب السكان، أما القبائل التي ترفض دفع الضرائب فكانت تتعرض للنهب العلني فتنتزع

(1) ليبيا في العهد العثماني الثاني، فرانشيسكو كورو، ترجمة خليفة محمد التليسي، ص56 ـ 59.

(2) ليبيا في العهد العثماني الثاني، فرانشيسكو كورو، ترجمة خليفة محمد التليسي، ص 77.

(3) ليبيا في العهد العثماني الثاني، فرانشيسكو كورو، ترجمة خليفة محمد التليسي، ص92.

منها الماشية والممتلكات المنقولة ليعاد بيع ذلك كله لأصحابها بأسعار مضاعفة[1].

وعلى الرغم من أن أهالي ليبيا كانوا يعيشون أدنى درجات العوز إلا أن العثمانيين فرضوا عليهم الضرائب، فالعالم العربي المشهور حسن بن محمد الوزان «ليون الإفريقي» يتحدث في كتابه وصف أفريقيا الصادر في البندقية سنة (957هـ/ 1550م) عن برقة بما يلي: ((تبدأ هذه الصحراء من أقصى حدود مصراتة، وتمتد شرقاً حتى مشارف الإسكندرية، وهي مكان قاس غير مسرّ، خالية تماماً تقريباً من الماء والحبوب، وقد كانت هذه المنطقة خالية من السكان قبل أن يغزو الأعراب أفريقيا، أما الآن فإن بعض الأعراب يحيون هنا حياة شظف ومسغبة بمنأى عن الأماكن الآهلة، وليس لديهم حبوب إطلاقاً، غير أن الحبوب والضرورات الأخرى تجلب إليهم بواسطة البحر من صقلية)) أما الرحالة الهولندي مارمول في كتابه «وصف عام لأفريقيا» والذي جاء بعد الوزان بمدة وجيزة فيقول: ((أن الفقر وصل بالعرب إلى درجة أنهم يضطرون في سبيل الحصول على القمح إلى بيع أطفالهم للنصارى من تجار صقلية، وكان من حق سكان برقة أن يفتدوا أطفالهم إلا أن ذلك نادراً ما كان يحدث، فكانوا يبقون في العبودية ويتنصرون، وقد لقي مارمول أمثال هؤلاء الأطفال ممن تنصروا في صقلية))[2].

وجاءت إحدى رسائل غدامس القديمة تشرح الضرائب التي فرضت على الناس هناك فجاء في النص: ((صار هنا في غدامس توزيع إعانة السلطان 350 ألف قرش صاغ، وجعلوا جلها على الفقراء من 17 مجيدي إلى 10 و8 وإلى 5 مجيديات وآخرهم الطيب بن قاقة الذي يساسي «يتسول» جعلوا عليه مجيدي وعلى الصايم «الذكر البالغ»، وتذكر الوثيقة أن فقراء غدامس تجمعوا وتظلموا لحاكم البلدة فما كان منه إلا أن فرقهم بالعصي، وتم حبس كاتب الرسالة 15 يوما ولم يطلق سراحه

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1. ص 49 ـ 56.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 64.

إلا بعد أن كفله أحد الأشخاص بعد أن تعهد بأن يدفع ما عليه من ضريبة خلال 8 أيام))[1].

وكما يقول طاهر الزاوي: ((وإذا عجز دافع الضريبة عن دفع الضريبة فليس أمامه إلا أن يحمل إلى السجن في شبكة على ظهر جمل أو يكتّف ويربط في ذيل حصان ويُذهب به إلى السجن، وإذا أفلت من هذا العذاب فليس أمامه سوى الجلاء، وحينئذ يُلزم جاره بدفع ما كان عليه، فإن عجز فعلوا به كما فعلوا بمن سبقه، وهكذا بحيث لا ينقص وارد الحكومة بنقص السكان))[2].

أما وصف طرابلس قبل قدوم هؤلاء المغول العثمانيين فقد كتب الرحالة التونسي أبو محمد بن محمد بن أحمد التجاني الذي قام برحلة لطرابلس بين عامي (705ـ707هـ/ 1306ـ1308م) فيقول: ((ولما توجهنا لطرابلس وأشرفنا عليها كاد بياضها مع شعاع الشمس يعمي الأبصار، ورأيت شوارعها فلم أر أكثر منها نظافة ولا أحسن اتساعـًا واستقامة وذلك أن أكثرها تخترق المدينة طولاً وعرضـًا من أولها لآخرها، على هيئة شطرنجية، فالماشي يمشي بها مشي الرخ خلالها)) وبعد مئتي سنة وقبل قدوم المغول العثمانيين جاءت ملاحظات الإسباني باتيستينو دي سونتيس المشارك في الحملة العسكرية للاستيلاء على طرابلس عنها فقال: ((كانت تتموضع فوق سهل شبيه بالمربع محاط بالأسوار التي تمتد ما يزيد عن الميل، وبين سوري القلعة ثمة خنادق ضيقة وعميقة، والسور الأول منخفض، أما الثاني فمرتفع وعريض ومدعم بالحصون، وكان للمدينة التي يغسلها البحر من جهات ثلاث ميناء يتسع لـ 400 سفينة ومركب ويفترض أن عدد السكان هناك 10 آلاف وهم في الأساس من العرب وبعض اليهود))[3].

---

(1) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 210.

(2) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 212.

(3) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص42.

وفي زمن القرامنليين كانت الأراضي تؤجر للفلاحين الذين يدفعون العشر للحاكم القرامنلي، لكن من الناحية العملية كانت الضريبة تتجاوز العشر لعدة أضعاف، ذلك أن الفلاحين كانوا يدفعون علاوة على العشر ضرائب أخرى ويقدمون خدمات متنوعة مختلفة[1]، أما مؤسسة السجون فقد كان في طرابلس 3 سجون، سجن خاص بالأتراك وسجنان للأهالي، وطعام المساجين كان من مالهم الخاص، فكان على ذويهم أن يحضروا لهم طعامهم كل يوم[2].

والجيش في زمن يوسف القرامنلي يصفه باولو ديلاتشيلا وكان طبيباً من سيردينيا مرافقاً لجيش القرامنلي في إحدى الحملات التأديبية على برقة فيقول: ((لم يكن ثمة أي نظام في الحركة، ولا شيء مشترك في نماذج الأسلحة، فقد كان الجنود مسلحون بمختلف البنادق والمسدسات من أردأ الأصناف، وكانوا في غالبيتهم يرتدون أسمالا ممزقة من الصوف، وبدلاً من الأحذية كان هناك قطعاً من جلود الجمال المجففة تحت الشمس تشد إلى الأقدام بحبل، وكان لكل محارب باروده ورصاصه وحشواته، وكان عليه أن يتدبر تزويد نفسه بنفسه عند دخول جيش الحاكم، أما الاحتياجات فكان يتم الحصول عليها خلال الحملة وذلك على حساب السكان الذين يُنتزع منهم كل شيء يقع تحت اليد))[3].

وإذا أردنا أن نعرف مقدار المداخيل الضريبية والجبايات التي كان يحصل عليها والي طرابلس يوسف القرامنلي سنة (1235هـ/ 1820م) مما جاء في تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس والذي قدمه لوزارة البحرية الفرنسية فيقول:

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 151.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 159.

(3) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 160.

- ضرائب غدامس سنوياً كانت 2000 قرش.
- ضرائب مرزق سنوياً 50 ألف قرش.
- ضرائب أوجلة 9 آلاف قرش.
- بنغازي ودرنة 50 ألف قرش لكل منهما.
- المدن الساحلية بداية بمصراتة وحتى جبل الزاوية ومنطقة الجبل الأخضر إلى ضواحي طرابلس الغرب 150 ألف قرش.
- ضرائب الجمارك كانت تمنح التزاماً لقرابة يوسف القرامنلي بـ50 ألف قرش.
- ضرائب من اليهود 4 آلاف قرش.

ومجموع ما كان يستحوذ عليه يوسف القرامنلي لسنة (1235هـ/ 1820م) 549 ألف قرش، وكان يصل لأفراد أسرة القرامنلي المكونة من 26 شخصاً من هذه الأموال لكل واحد منهم 4 آلاف قرش سنوياً من الأراضي الواسعة المزروعة التي كانوا يؤجرونها[1].

وهنا بعض أنواع ضرائب ولاية طرابلس:

أ ـ **ضريبة الويركو**: كان سكان طرابلس وبرقة يدفعون ضريبة الويركو على كل رجل بالغ ورغم تفاوتها من منطقة لأخرى لكنها كانت بمتوسط 40 قرشاً.

ب ـ **ضريبة المواشي**: وضريبة المواشي على ملاكها عن كل سنة على الجمل 40 قرشاً وعلى البقرة 20 قرشاً وعلى النعجة 4 قروش وعلى المعز قرشان.

ج ـ **ضريبة النخيل والمزروعات والآبار**: يستوفى عن كل شجرة نخيل أو زيتون 2.5 قرش وباقي الأشجار المثمرة معفاة من الضرائب، وكل بئر خاص كان مشمولاً بضريبة 25 قرش.

د ـ **الضريبة العينية**: وهي أن يؤخذ عشر المحصول من الحصاد وإن كان يسقيها فنصف العشر وكانت تجبى بالالتزام، «وكانت في فترات ما تكون على مزاج الوالي فيتحول العشر إلى نصف أو أقل أو أكثر حسب رغبة الوالي وطمعه»[2].

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 225 ـ 226.

(2) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 224.

هـ ـ ضريبة بدل الخدمة العسكرية: ويدفعها كل معفي من الضرائب بمقدار 30 قرشاً وكانت الجالية الأوروبية تدفع هذه الضريبة عن كل فرد من أفرادها.

و ـ ضريبة المسقوفات: وهي الأملاك غير المنقولة وكانت بمقدار 10٪ من إيرادات تأجيرها، أما إذا كان المالك هو المستفيد الشخصي منها فيؤخذ منه 8٪.

ز ـ ضريبة الدخل على الأرباح: وكانت تؤخذ من التجار وأصحاب الدكاكين وتكون سنوياً من 5 قروش على البقال وحتى 100 قرش على التاجر الكبير.

ح ـ ضريبة المعادن الثمينة: وكانت تجبى عن دمغ الذهب والفضة بمقدار 16 بارة على أوقية الفضة و16 بارة على مثقال الذهب.

وهناك ضرائب أخرى على التعليم والجيش وتسجيل الملكية، فلقاء شق الطرق كان يجبى من كل فرد ممن بلغ عمرهم 20 وحتى 60 سنة مقدار 12 قرش سنوياً.

وهذه الضرائب تعود عائداتها للخزانة العثمانية على النحو التالي:

- العائدات الضريبية عن الصادرات والواردات بمقدار 8٪ من قيمتها، وكانت إدارة الجمارك تجبي حتى 50 ألف ليرة تركية في طرابلس و15 ألف ليرة في بنغازي.
- عائدات الموانئ وتعفى منها السفن الأجنبية.
- عائدات البريد والبرق وتشكل 20 ألف ليرة تركية.

ط ـ الضرائب المرتبطة بالدين العثماني: وهي ضرائب فرضت من أجل تسديد ضرائب تلك المؤسسات والمنظمات مثل إدارة الصحة والحجر، وإدارة احتكار الملح وإدارة المنارات التي كانت في يد شركة فرنسية، ويضاف لذلك أنه قد فرض لتغطية الدين العثماني ضريبة إضافية على الملح والحرير والكحول وطوابع البريد، ومن أجل هذه الغاية بلغ الأمر بدائرة الأوقاف أن تستوفي ضرائب على الميراث، وكانت إدارة الصحة والحجر تجمع في طرابلس 8 آلاف ليرة سنويا، وإدارة احتكار التبغ والملح 32 ألف ليرة سنوياً في طرابلس و15 ألف ليرة في برقة[1].

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 335 ـ 337.

ي ـ **ضريبة الجهاد**: وفي سنة (1304هـ/ 1887م) فرضت ضريبة الجهاد كإسهام لتحقيق النصر في الحرب ضد اليونان، إلا أن هذه الضريبة صارت دائمة فيما بعد وقيمتها ٪6 من ضريبة الويركو وضريبة العقارات[1].

ك ـ **ضريبة الحلفا**: وهو نبات يستخدم في صناعة الورق وكان ينمو في المناطق الساحلية من ولاية طرابلس لا سيما حول مدن طرابلس والخمس وزليطن[2].

ل ـ **ضريبة التمتع**: وهي ضريبة يتم دفعها لمن يتمتع بالخدمات والمرافق العامة كتوفير الأمن والنظافة وإنشاء الطرق ونظافتها وفتح المجاري وإيصال الماء[3].

م ـ **ضريبة الطوابع**: وهي ضريبة تؤخذ عن الطوابع التي تلصق في الدعاوى والمعاملات[4].

ن ـ **ضريبة تسجيل البيع**: وتؤخذ بقيمة ٪1.5 من قيمة العقار المباع[5].

س ـ **ضريبة التبغ والملح**: كان إنتاج وتصنيع هاتين المادتين محتكراً من قبل الدولة العثمانية، وكانت مناطق مصراتة وغريان من أهم مناطق إنتاج التبغ وبلغت قيمة الضريبة 30 ٪ من قيمة إيجار محلات بيع التبغ، كما تؤخذ رسوم مرورية عند مرور التبغ بين القرى بمقدار 12 قرش عن كل أقة، ومن يبيع التبغ بلا دكان يستوفى منه سنوياً 100 قرش، وبلغت مبيعات التبغ في ولاية طرابلس سنة (1315هـ/ 1897م) مبلغ 737.456 قرشاً، لقد منحت الدولة العثمانية شركة الريجي الفرنسية امتياز زراعة وبيع التبع منذ سنة (1301هـ/ 1884م)، فتوسعت نشاطاتها وأصبح لها فروع في مختلف الولايات العثمانية، وكونت جهاز إداري خاص وشرطة خاصة

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص65.

(2) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 143.

(3) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 145.

(4) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 147.

(5) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 148.

تطارد الذين يخالفون زراعة التبغ وبيعه أو يخالفون أوامرها، ومن سطوتها بلغت مبيعاتها لعام (1328هـ/ 1910م) مليون ومئة وخمسين ألف ليرة عثمانية[1].

ع ـ **ضريبة المشروبات الكحولية**: كانت جبايتها تتم بطريقة الالتزام وكان يسمى بـ«التزام المستشفى» لأن عملية استخراج الخمور وتقطيرها يتم في بناية المستشفى القديم، وكل شخص يريد صناعة الخمور من الفاكهة كان عليه أن يدفع 20 قرشاً للملتزم عن كل 50 كيلوغرام مضافاً إليها 5 قروش عن إيجار أدوات التقطير، ولا يسمح بإجراء هذه العملية خارج مدينة طرابلس، وبلغت واردات ضرائب الخمور لسنة (1263هـ/ 1846م) 44 ألف قرش، ووصلت إلى 90 ألف قرش سنة (1269هـ/ 1852م)، أما من يبيع الخمور فعليه ضريبة [2]10٪.

ف ـ **ضريبة صيد الأسماك والإسفنج**: وقد بلغت 20٪ على صيد الأسماك، و10٪ من قيمة الإسفنج.

ص ـ **ضريبة الحجر الصحي**: وبلغت نسبتها 8 قروش من السفن التي تكون حمولتها أقل من ألف كيلة، و10 قروش عن السفينة التي تكون حمولتها من ألف إلى ثلاثة آلاف كيلة وهكذا تستمر في الزيادة إذا زادت حمولة السفينة[3].

ق ـ **ضريبة الإرث وضريبة المحاكم**: وكانت هذه الضريبة تحدد بالتراضي بين القاضي والورثة حتى جاءت قوانين الإصلاحات العثمانية فحددتها بمقدار 2.5٪ من قيمة الإرث.

أما ضريبة المحاكم فهي الرسوم التي تحصلها المحاكم الشرعية والمدنية من المعاملات والقضايا التي تنظر فيها[4].

ر ـ **ضرائب البلدية**: وهي متعددة منها:

---

(1) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 150.

(2) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 154.

(3) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 156.

(4) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 160.

- رسوم ذبح الحيوان: وهي تختلف من منطقة لأخرى وكان الملتزم يجبي 2.5 قرش من الجزارين عن كل خروف يذبح، وما بين 7 ـ 17.5 قرش عن كل رأس بقر ثم حددت في آخر القرن التاسع عشر الميلادي فصارت 4 قروش عن كل رأس غنم أو ماعز، و15 قرش عن كل رأس عجل، و25 قرش عن كل رأس بقر عمره دون 4 سنوات، و30 قرش عن رأس بقر تجاوز 4 سنوات، و40 قرشاً عن كل رأس جمل.

- رسوم أرضية الأسواق «الرحبة»: وهنا تستوفي البلدية الرسوم عن كل المواد الداخلة للسوق، كما تستوفي رسوم الأكشاك والخيام التي في السوق.

- رسوم الميزان: وهي رسوم عن المواد الموزونة الداخلة للأسواق.

- رسوم الحوت: وهي عن بيع الأسماك.

- رسوم بيع البهائم: وهي رسوم عن دخول الإبل والبقر والغنم والخيول والبغال التي تدخل أسواق طرابلس لغرض البيع[1].

ش ـ **ضريبة المرور**: وهي ضريبة مفروضة على تنقل الأفراد داخل البلاد وخارجها وكانت معروفة ومطبقة منذ أوائل الحكم العثماني في ليبيا، ويقول ابن غلبون إن أول من طبقها كان محمد الساقزلي فقد أجرى مكساً على الخارج من المدينة والداخل إليها وكان عدة ما يؤخذ من التزام البابين في كل سنة 2500 ريال فجعلها الساقزلي 24 ألفاً، ولاحقاً تم التشديد على هذه الضريبة إذ قامت السلطات العثمانية في سنة (1258هـ/ 1842م) بإرسال تذاكر المرور إلى قائمقامية فزان لتوزع على الأقضية التابعة لها مع صورة من التعليمات الواردة من العاصمة اسطنبول عن كيفية إعطاء هذه التذاكر، وجاء في هذه التعليمات أنه يمنع السفر والتنقل على المواطنين من بلدة إلى أخرى إلا إذا كان يحمل تذكرة مرور، والمواطن الذي يريد السفر إلى أي بلدة يقدم كفيلاً، ثم يقوم الموظف بتعبئة تلك الورقة التي تحمل اسمه ونسبته وبلده وأوصافه، والبلدة التي طلب الإذن بالذهاب إليها مع 3 قروش ثمن التذكرة التي تكون صالحة لعام كامل، على أن يسجل في كل ذهاب وعودة تاريخ

(1) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 161.

ذهابه وأوبته لدى مدير بلديته، وإذا وجد أنه لا يحمل تذكرة سفر يسجن في البلدة التي يقبض عليه فيها لمدة 3 أيام ثم يُطلب منه كفيل، ويعطى تذكرة ليعود إلى بلده، وإذا لم يوجد من يكفله يُرسل مخفوراً إلى بلده مع رجل أمن واستمر العمل على هذه الضريبة حتى عام (1328هـ/ 1910م) أي قبل احتلال ايطاليا لليبيا بسنة واحدة فقط، واستبدلت بضريبة بدل طريق بنفس القيمة 3 قروش تفرض على البالغين من عمر 14 ـ 60 سنة لمدة عام واحد سواء سافروا أم لم يسافروا بزعم أنهم يستفيدون من طرقات الدولة[1]، فأين هي تلك الطرقات؟؟؟؟

ت ـ **ضريبة على الموظفين الحكوميين:** ولم تسلم رواتب الموظفين من الضرائب وفي الأصل كان يتم خصم ثلث الراتب، ولكن كانوا يفاجؤون بين حين وآخر بخصم نصف الراتب كضريبة، بل حدث في سنة (1283هـ/ 1866م) أن صدر أمر سلطاني بخصم راتب شهر أغسطس بالكامل من جميع الخدم والموظفين والعاملين لدى الدولة من الفريق ونزولاً، ويعدون أنفسهم يعملون فخراً لدى السلطان وترسل هذه الرواتب للخزانة السلطانية في اسطنبول[2].

وفي زمن السلطان عبد الحميد الثاني تم تطبيق سياسة نهبية مصحوبة بزيادة الثقل الضريبي على الناس، ولعدم وجود قوات مسلحة كبيرة في طرابلس وبرقة تمكن الأهالي وخاصة البدو منهم من تلافي الدفع، ولأجل أن تتجنب السلطات العثمانية الاصطدام المباشر مع العرب منحت تحصيل الضرائب عبر البيع للشيوخ المحليين كالتزام، فلم يوفروا فرصة الإثراء هذه فأثقلوا كاهل الناس ما انعكس على الأوضاع لانتشار السلب والنهب، فتحولت طرق القوافل إلى مصر وتونس فتقلصت بموجب ذلك موارد السلطات التركية، فعمد العثمانيون لزيادة الضرائب وابتزاز الناس فتحول قسم كبير من الملكيات الخاصة للمصادرة والتوزيع على الناهبين وقطعت آلاف الأشجار المثمرة من قبل السكان بشكل متعمد للتخلص

(1) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 240 ـ 242.

(2) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 246 ـ 247.

من ضرائبها، حتى بلغ عدد الأشجار التي قطعت في منطقة واحدة في برقة فقط 16 ألف شجرة بين نخيل وزيتون وبرتقال وبدأت الناس في الهجرة إلى مصر وتونس[1]، ولم يكتف العثمانيون بتحصيل الضريبة، بل ألزموا دافعي الضرائب على استضافة الموظفين المكلفين بجمعها طوال المدة التي تتطلب منهم ذلك، وأجبرت الأهالي على توفير وسائل النقل لجامعي الضرائب[2].

سادسًا ـ الأوبئة والطواعين التي أصابت ليبيا زمن العثمانيين:

تفشى طاعون سنة (1199هـ/ 1785م) وكانت الحال في طرابلس كما كتبت زوجة القنصل الإنجليزي كوللي ريتشارد تقول: ((إن العفونة نتيجة كثرة الموتى ظلت رائحتها في الشوارع لعدة أيام، كما أن الكثير من الناس كانوا يدفنون أحياء ويقدر عدد الموتى بأنه خمس أهلها من المسلمين ونصف سكانها من اليهود))، وبناء على مخطوطة البعثة الفرنسية في طرابلس كان الطاعون يقضي كل يوم على حوالي 1100 من السكان من العرب واليهود[3]، وفي سنة (1253هـ/ 1837م) تفشى طاعون في طرابلس هلك منه فيما بين طرابلس وضواحيها وغريان والزاوية إلى فزان قرابة 80 ألفًا، ومع هذا كان طاهر باشا يواصل حملاته العسكرية على الأهالي[4]، كما ضرب وباء الكوليرا طرابلس وما حولها سنة (1266هـ/ 1850م) ففر الناس بحثًا عن النجاة إلى مالطا وتونس ومصر والجزائر وتقلص عدد سكان طرابلس إلى 5 آلاف نسمة، ومع هذا لم تتخذ السلطات العثمانية أي إجراء تجاه هذه الكارثة بل استمر

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 352 ـ 353.

(2) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 139.

(3) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 131.

(4) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 271.

صراعها المسلح ضد القبائل في ليبيا[1].

هذا ولم ينشئ العثمانيون مستشفى في ليبيا إلا فيما بعد عام (1310هـ/ 1892م) وسموه مستشفى الغرباء على غرار أشباهه من المستشفيات في باقي الولايات[2]، بينما سبقتهم مستفشيات البعثات التنصيرية، فقد أقام الإيطاليون مستشفى سنة (1162هـ/ 1749م) أقامته جمعية الفرنسسكان التنصيرية، ثم افتتحت الراهبات مستشفى للفقراء سنة (1316هـ/ 1898م)، وقام المنصرون البروتستانت بعلاج المرضى وتوزيع الأدوية وكانوا يقرؤون عليهم الإنجيل[3].

وبالمجمل ضرب طرابلس الأوبئة في السنوات التالية (1088هـ/ 1675م) و(1102ـ1106هـ/ 1691ـ1695م) و(1113ـ1118هـ/ 1701ـ1706م) و(1181هـ/ 1697م) و(1198ـ1200هـ/ 1784ـ1786م) و(1212هـ/ 1797م) و(1241ـ1242هـ/ 1826ـ1827م)[4].

سابعـًا ـ تسليم ليبيا لإيطاليا:

بداية كان لا بد كما أشرنا سابقـًا إلى أن أطماع الأوروبيين لم تكن وليدة اللحظة بل سابقة لزمانها كما أسلفنا وذكرنا في سابقـًا، فالإجماع الأوروبي أن الدولة العثمانية جسد ميت يعيش على الأجهزة الطبية والتي هي في الواقع توازن القوى العالمية الكبرى، ورغم أن إيطاليا ليست قوة عالمية وقتها إلا أنها استطاعت اقتطاع ليبيا لها، ولكن أيضـًا هذا التفكير الإيطالي في احتلال ليبيا لم يكن وليداً لا بل سبق توحيد إيطاليا، ولبذخ الولاة العثمانيين في شؤونهم الخاصة وإرهاق رعيتهم بالضرائب

(1)تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 286.

(2) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، أحمد الأنصاري، ج2، ص33ـ34.

(3) المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف، ص 273.

(4) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، ناصر الدين سعيدوني، ص 49.

وعدم تنمية البلاد بما يُصلح العباد كالزراعة وشؤونها وتطويرها والعسف والظلم والقسوة والنهب والسلب الذي كان شعار حملات البشوات والاحتكار والنصب والاحتيال، كل هذا كان عاملاً في احتكار المال لصالح الباشا وانعدامه بين يدي الناس، إضافة إلى انحدار القرصنة ومداخيلها نتيجة قوة الدول الأوروبية التي تنامت عبر الزمن وجمود العثمانيين عن تطوير قواتهم واعتمادهم على القرصنة كمصدر دخل أساسي وكما في حالة الجزائر فإيالة طرابلس لا تختلف عنها في هذا الباب، فالانحدار والانهيار الاقتصادي دفع بيوسف باشا القرامنلي لتطبيق نظام مبادلة مالية اسمه «التذاكر الموقعة» وقد لجأ إليه بفعل انعدام الأموال، واستخدم الباشا هذه التذاكر لشراء البضائع من التجار الأجانب ليشار في كل تذكرة منها لاسم التاجر الذي تدفع إليه القيمة المعينة، ثم اسم المدينة التي يتوجب عليها دفع هذه القيمة كبضائع عينية أو محاصيل زراعية، وتوقع التذكرة عادة من طرف يوسف باشا وأصحاب البضائع، فيتجه صاحب التذكرة للمدينة المحددة ليقوم الحاكم الفعلي بدفع القيمة المذكورة في البطاقة.

لقد كان لهذا النظام فعاليته حينما كانت الحالة الاقتصادية في البلاد في وضع مرض وكان الحكام لا يتأخرون عن الدفع، ولكن مع تدهور اقتصاد الإيالة لم يعد هناك قدرة على الوفاء بالتزام البطاقة مما يضطر التجار الأجانب للتوجه لقناصلهم للشكوى، فيتجه القناصل لتوقيع اتفاقيات لتسوية هذه الديون وهناك اتفاقيتان تطرقتا لهذا الأمر وقعها يوسف باشا مع دوقية توسكانا العظمى.

الاتفاقية الأولى سنة (1246هـ/ 1830م) كانت تتضمن شروطًا سبعة، وكان على يوسف باشا أن يتحمل مدفوعات التذاكر بما لا يوقع أي خسارة على رعايا توسكانا بأن تدفع المبالغ على مدى 3 سنوات، السنة الأولى ٪42 والسنة الثانية ٪50 والسنة الثالثة ٪8 وفي حال التأخر هناك غرامة ٪12.5 عن كل عام وإذا تواصل التأخير ارتفعت الغرامة ٪2.5 عن كل شهر.

أما الاتفاقية الثانية فكانت في آخر عام (1246هـ/ 1830م) لأن يوسف باشا بسبب

مصاعبه المالية كان قد باع محاصيل زراعية في مناطق مختلفة لعدة سنوات قادمة، وبناء على الشروط الجديدة وجب أن يغطي ٪10 من القيمة المطلوبة في غضون الشهور الأربعة الأولى على أن يدفع ثلثاها ذهباً وفضة في وقت محدد ويدفع القسم المتبقي محاصيل زراعية، كما يدفع ٪65 من القيمة المستحقة في السنة الجارية من حساب المحصول أو نقداً، ويغطي ٪25 منها في السنة التالية من حساب المحصول الجديد، وفي حال التأخر في دفع المبالغ المحددة في الوقت المتفق عليه فهناك غرامة تعادل ٪30 من المبلغ المتفق عليه، وعلى الباشا في حال نجاحه في الحصول على سلفة من الفرنسيين أن يعطي للمصروف ورقة ضمان بالقيمة المستحقة للدائنين، وبهذا فقد ساعد نظام التذاكر في زيادة تبعية طرابلس الغرب المالية للتجار الأوروبيين وخاصة الإنجليز منهم والفرنسيين[1].

وكان ارتهان ليبيا لإيطاليا يشبه ارتهان الجزائر لفرنسا، فمنذ العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي كان الإيطاليون يرجون قبل إتمام الوحدة الإيطالية أن تستطيع مملكة نابولي القيام بمهمة التوسع الخارجي خارج قارة أوروبا إما في جزر البحر المتوسط المتناثرة أو في أحد مناطق شمال أفريقيا بعدما رأووا موت الدولة العثمانية[2]، وعلى غرار حادثة المروحة في الجزائر كان في ليبيا حادثة السوط إذ يروى أن القنصل الإيطالي خرج للقنص مع خادمه فاستوقفه جندي عثماني طالبا منه الرخصة فأبى الإيطالي ذلك وضرب الجندي العثماني بسوطه فهاجت القصة وبلغت للباب العالي[3].

إن ليبيا منذ وقت طويل كانت هدفا للتطلعات الاستعمارية الإيطالية إذ منذ سنة

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 227 ـ 228.

(2) موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911 ـ 1912، رسالة سامي هاشم خيالة جامعة St Clements ص 22.

(3) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، أحمد الأنصاري، ج2، ص14 ـ 16.

(1213هـ/ 1816م)، فقد أقامت فيها جمعية الفرنسيسكان في طرابلس أول مدرسة تبشيرية للبنين وكان التدريس فيها باللغة الإيطالية وفي سنة (1262هـ/ 1846م) افتتحت مدرسة مماثلة للبنات، وفي سنة (1297هـ/ 1880م) افتتحت أول مدرسة تجارية إيطالية، وعلى إثر ذلك بدأ رجال المال والأعمال الإيطاليين وممثلو رأس المال يتغلغلون في ليبيا، بل حتى الجواسيس الذين جاؤوا تحت مسميات مختلفة ومنهم من زعم أنه إنما جاء رغبة في الإسلام[1]، فقد كان الإيطاليون ينظرون لليبيا أنها منطقة توسع طبيعية لهم، وفي هذا يقول آ. ف، يلسييف خلال إقامته في طرابلس بسبب نشاط الطليان «أن الإيطاليين ينظرون إلى طرابلس كمستعمرة لهم بالرغم أن عددهم سنة (1297هـ/ 1880م) لم يتجاوز 600 شخص ويكمل: لهذا السبب لا يستطيع الإيطاليون حتى الآن أن يسلموا بالحقيقة الواقعة وهي احتلال فرنسا لتونس ولا يزالون يتلمظون على طرابلس على أنها لقمة شهية لا يمكن أن يتنازلوا عنها لأي كان...[2]».

وسعياً للحصول على المعلومات التفصيلية من قبل السلطات العثمانية حول ليبيا قام رئيس الوزراء الإيطالي جوليتي بتنظيم شبكة من العملاء في أكبر المدن العثمانية، ويكون الاعتماد الأساس على الإيطاليين الذين كانوا يعيشون في هذه المدن منذ مدة طويلة، وتم تحديد المهام لكل جاسوس في المنطقة التي يمارس فيها نشاطه، فكان فولبي مسؤولاً عن تركيا الآسيوية، وكان غراسّو يمارس نشاطه في الولايات العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية، وكان نوغارا يمارس عمله مع موظفي الدولة العثمانية، إذ كان نشاط المخابرات الإيطالية يزداد اتساعاً كلما زاد اشتراك إيطاليا في مختلف المشاريع الاقتصادية المشتركة، وكان وجود الممثلين

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص 104.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 383 ـ 384.

الإيطاليين في تركيا لا بد وأن ينتهي باتصالاتهم برجال الاستخبارات، وهكذا استطاع الإيطاليون النفاذ إلى الأوساط الحاكمة في اسطنبول بمساعدة مختلف الأخصائيين الذين كانوا يشاركون في بناء المراكز الصناعية، إذ كان رئيس الوزراء الإيطالي يتلقى التقارير المفصلة عن سياسة الدولة العثمانية الداخلية والخارجية وخصوصاً ما يتعلق بعلاقة اسطنبول بطرابلس وبرقة، وبصورة منتظمة كان نوغارا يزود روما بالمعلومات الخاصة بالشخصيات الحكومية في تركيا وإمكانية رشوتها واستمالتها لجانب إيطاليا[1]، ولا تتعجب إذا علمت أن جميع مراسلات الباب العالي التي تصدر من اسطنبول وتوجه إلى سفراء الدولة العثمانية في أوروبا كانت تقع في يد السفير الفرنسي في اسطنبول أولا وهذا زمن السلطان عبد الحميد الثاني[2].

وحين أراد أهالي ليبيا التحرك بعدما رأووا مصير الجزائر ثم تونس اللتان ذهبتا لفرنسا وهم ينظرون تساهل العثمانيين في بيعهما ثم لحقتهما مصر والتي ذهبت لبريطانيا، قرروا العمل على دفع خطر الاستعمار الذي قد يحيط بهم من الجهتين، فأنشئت جمعية خيرية لنشر المعارف تقوم على الاشتراكات الطوعية على يد كل من، المؤرخ أحمد الأنصاري، والشيخ حمزة ظافر المدني، وإبراهيم سراج الدين، وكان الأنصاري عمدة مدينة طرابلس، فاستطاع بعلاقاته توفير مبنى خاص تقرر تحويله لقاعة للمطالعة، ومن أجل تبرير ضرورة افتتاحها أمام الوالي العثماني تذرعوا بأن أمثال هذه القاعة موجودة لدى اليهود ولدى النصارى، ثم تطور عمل الجمعية لدور سري مستغلين خطب الجوامع وتحريض الناس لأن طرابلس كان آخر ما تبقى من مناطق المغرب العربي لم يحتل، وكان حال الجمعية مشابها لحال جمعيات بلاد الشام، وسرعان ما وصل خبر الجمعية لمسمع الوالي العثماني

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص 108.

(2) الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، عبدالرحمن تشايجي، ترجمة د. علي اعزاز، ص 189 ـ 198.

فقامت السلطات سنة (1299هـ/ 1882م) بالقبض على سراج الدين والأنصاري والمدني فأبعد النائب أحمد الأنصاري وحمزة المدني إلى اسطنبول أما سراج الدين فحكم عليه بالإعدام[1].

وإن عدنا للتعليم فقد فرط العثمانيون فيه ولم يلتفتوا إليه إلا مؤخرا لكن بشكل كسيح ومشلول أنتج مولودا خديجا عاجزا عن الحركة كما بينا في المباحث السابقة في العراق والشام والحجاز

أما في ليبيا فحين استعد الإيطاليون لاحتلالها أولوا قضايا التعليم اهتمامًا كبيراً، فبنوا المدارس في بنغازي والخمس وطرابلس، وأقيمت في طرابلس مدرسة عليا سميت بـ«مدرسة العلوم والتجارة»، كما كان في عاصمة الولاية مدرسة مسائية للكبار، وهنا تحرك العثمانيون فأنشؤوا مدرسة حربية في طرابلس ومدرسة للحرف والفن التطبيقي للأيتام الفقراء يتعلمون فيها الحياكة والحدادة ثم في سنة (1319هـ/ 1901م) افتتحت مدرسة للمعلمين في طرابلس[2].

ورغم هذا كان أهالي طرابلس على استعداد لتأخير عداوة العثمانيين وتقديم عداوة الأوروبيين لما بلغهم ما فعله الأوروبيون، ففي سنة (1305هـ/ 1888م) وفي شدة عهد السلطان عبد الحميد الثاني وضرائبه قامت السلطات المحلية بتشييد حصن في جنوب غرب طرابلس على الجزء الساحلي بطول 50–60 م وذلك بمساعدة الأهالي الذين كانوا يتوجهون للموقع بشكل دوري، وقد كتب الوالي أحمد راسم باشا في تقريره إلى وزير الحربية العثماني قائلاً: ((إن تطوع الأهالي لإصلاح القلعة أدى إلى تخفيض النفقات))[3]، إذ بعد أن بسطت فرنسا حمايتها

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 356ـ 360.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 360ـ 361.

(3) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش

على تونس، ولّد ذلك شعورا من الوحدة والتضامن بين أهل طرابلس وحكامهم الأتراك، ولـم يكن ذلك إلا مظهراً من مظاهر التعصب والوفاق المؤقت العابر، إذ كان النفور من الحكم العثماني بعيد الغور في النفوس[1].

وقد أسهم الأهالي بالتبرعات والنفقات لإقامة المنشآت العسكرية كإنشاء مدرسة عسكرية ابتدائية في شارع ميزران بطرابلس، ومدرسة عسكرية رشدية في متصرفية الجبل الغربي سنة (1321هـ/ 1903م)، كما أسهموا بإنشاء بعض المؤسسات العسكرية بالتعاون مع قيادة الفرقة وتجديد بعضها، وبعضهم أسهم متبرعاً في بناء وترميم بعض المنشآت العسكرية من أجل الإسراع في عملية الإنجاز، لأن همهم الأساسي هو تحصين الولاية من الهجمات الإيطالية خاصة بعدما تحركت إيطاليا عبر أنشطة سياسية واقتصادية وعسكرية، كما جمع الأهالي التبرعات وأرسلوها لإسطنبول مطالبين السلطة المركزية العثمانية بإرسال السلاح والعتاد لهم، وشكلت اللجان لجمع ملابس الجيش، وتبرع الأهالي بالخيول للجيش وكانت لجنة مكلفة برئاسة الوالي مسؤولة عن استلامها[2].

وخلال مرحلة المد الوطني في ولاية طرابلس طرحت قضية توزيع السلاح على الأهالي وتدريبهم عليه وإعدادهم للقتال، بالرغم أن أهالي برقة وطرابلس كانوا معفيين من الخدمة العسكرية وقتها، وهذه الدعوة هي ما سهلت على الجمعية السرية تحريض الأهالي على اقتناء السلاح، وفي الوقت نفسه كانت مهمة حفظ الأمن في طرابلس وبرقة مناطة بالكراغلة أو القولوغلية، فهذه الطبقة في آخر القرن التاسع عشر الميلادي كانت تشكل ما مجموعه 50 ـ 60 ألف يتركزون أساسا في المناطق الساحلية من طرابلس وبشكل جزئي في برقة، وفي سنة (1298هـ/ 1881م) وعندما اقترب الفرنسيون من طرابلس وهددوا باقتحامها تحت ذريعة تتبع فصائل

بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 362.

(1) ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، فرانشيسكو كورو، ترجمة خليفة محمد التليسي، ص 15.

(2) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه، ص 206.

التونسيين، اضطر الوالي أحمد راسم باشا اضطرارا لتوزيع السلاح على سكان المناطق الحدودية بين تونس والجزائر، وفي السنة التالية (1299هـ/ 1882م) حين تم احتلال مصر من قبل الإنجليز تم توزيع السلاح في مناطق أخرى من البلاد، ويذكر المؤرخ الإيطالي ايتويمي روسي أن الوالي العثماني بتوزيعه السلاح إنما كان يقصد تهدئة وتسكين خواطر الأهالي، فطالب الباب العالي بإرسال السلاح وفي سنة (1298هـ/ 1881م) أرسل 10 آلاف بندقية ثم تبعتها 10 آلاف أخرى، لكن هذه الأسلحة لم تمكث طويلاً في يد الأهالي إذ قام الوالي باستعادتها منهم بعد تسوية أوضاع الحدود التونسية الطرابلسية(1).

وحين خفتت حدة توتر العلاقات بعد تسليم العثمانيين تونس لفرنسا وترحيل اللاجئين والثوار التونسيين من ليبيا لتونس، لجأ العثمانيون لحيلة وهي زيادة عدد القوات العسكرية وتكوين جيش من الأهالي كان القصد منه أن يكون أداة طيعة للانقضاض على توجه تحرري من الممكن أن يقوم من الأهالي في ليبيا، ففي سنة (1301هـ/ 1884م) وزع أحمد راسم باشا منشوراً على كافة الأقضية يدعو الأهالي للتدريب على استخدام الأسلحة الجديدة في مراكز مخصصة في طرابلس، لكن وبعد استعادة العثمانيين للسلاح الذي كانوا وزعوه سابقًا أخذ الناس ينظرون بعين الريبة لهم، ومع ذلك فقد تكونت قوات عسكرية رديفة بلغت 1200 خيال و5 آلاف مشاة ولم تكن هذه النتائج مرضية لسلطة اسطنبول التي دعت سنة (1319هـ/ 1901م) بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على سكان الولاية المسلمين وبزيادة الضرائب على العقارات غير المنقولة من أجل تغطية ديون الدولة العثمانية، هذا القرار أدى إلى استياء فئة الكراغلة التي كانت تتمتع زمن القرامنليين بامتيازاتها ثم تحولت زمن الحكم العثماني المباشر لأداة طيعة في كبت انتفاضات الأهالي على حساب نهبهم، وعليه وقفت هذه الفئة القولوغلية أو الكراغلة المنظمة والمسلحة

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 362 ـ 363.

ضد أي قرار يمس امتيازاتها بما فيها تطوير الجندية، فتصدوا للقرار بقوة السلاح لكن العثمانيين الأتراك استطاعوا كبت تمردهم، وعليه فقد استطاع العثمانيون زيادة هيمنتهم على طرابلس عبر توظيف قضية الاستعمار الخارجي وخطره، ومن جهة أخرى استغلوا على نطاق واسع مشاعر السكان الوطنية بما فيهم ممثلي القومية العربية، وفي الجهة المقابلة كانوا على استعداد لسحق أي خطوات للقوميين العرب تعارض سياستهم، وأحجموا عن تقديم الدعم للتونسيين إرضاء لفرنسا[1].

وكان بعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس أن تتحرك إيطاليا حتى لا تضيع منها ليبيا، ففي سنة (1300هـ/ 1883م) شكلت في نابولي الجمعية الإيطالية لشؤون طرابلس الغرب، وفي الرسالة السرية الموجهة سنة (1301هـ/ 1884م) إلى وزير الحربية الجنرال روكوني طلب وزير الخارجية ماتشيني منه الاستعداد لغزو طرابلس وبنغازي وعدد من المراكز المأهولة بالسكان، واقترح تجهيز حملة قوامها 30 ألف مقاتل لكن التحرك الإيطالي كان مربوطا بالاستيلاء الفرنسي على مراكش وهو ما لم يتم فاكتفت إيطاليا عندها بالمراقبة، ثم قامت إيطاليا بين أعوام (1304ـ1320هـ/ 1887 ـ 1902م) بعمل كبير على الصعيد الدبلوماسي بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية التي مكنتها لاحقاً من الاستيلاء على طرابلس، وطبقاً لهذه الاتفاقيات أمسكت كل من إنجلترا والنمسا وألمانيا وأسبانيا وفرنسا عن القيام بأي مطاليب نحو طرابلس وبرقة فوضعتها بهذا الشكل نظرياً تحت تصرف إيطاليا. فاتفاقية إيطاليا مع فرنسا عقدت سنة (1325هـ/ 1907م) تمتنع فيه فرنسا عن أي مطالبة تجاه طرابلس في مقابل أن تترك إيطاليا لفرنسا حرية التصرف في مراكش وتعهدت إيطاليا بالوقوف على الحياد في حال هجوم المانيا، وأنهي إلى علم الحكومة الإيطالية أن ألمانيا لن تضع أي عراقيل أمام إيطاليا في استحواذها على طرابلس الغرب، أما مقاومة النمسا فتم تحييدها بتقديم تعهد إيطالي في عدم معارضة أي توسع نمساوي في البلقان، ثم

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 364 ـ 367.

انجلترا التي اعترفت بحقوق إيطاليا في شمال افريقيا، ورغم ذلك وعلى مدار أعوام (1320ـ1329هـ/ 1902ـ1911م) لم تكن الظروف مهيأة أمام الطليان[1].

وقد كانت العلاقة بين فرنسا وإيطاليا مزدهرة جداً بل كان لفرنسا دور في توحيد إيطاليا وفي الوقوف مع ملكية ساردينيا ضد النمسا، لكن عند استلام فرنسا لتونس سنة (1298هـ/ 1881م) من العثمانيين توترت العلاقة بينهما إلى أن جاءت هزيمة رئيس الحكومة الإيطالي كريسبي في معركة عدوه في الحبشة سنة (1314هـ/ 1896) ما أدى إلى عزله عن الحكم، فبدأت الحكومة الإيطالية الجديدة بتحسين علاقتها بفرنسا، والغرض من ذلك هو الحصول على التأييد الفرنسي في حال احتلال ليبيا من قبل إيطاليا وفتح الأسواق الفرنسية أمام البضائع الإيطالية وكسب فرنسا لإيطاليا في صفها في سبيل الوقوف في وجه الحلف الثلاثي، وتعهدت فرنسا لإيطاليا في أكثر من مناسبة بأنها لن تقترب من ليبيا إلا أن التوجس الإيطالي ظل موجوداً، لكن قلت حدة هذا التوجس عند تغاضي إيطاليا على احتلال فرنسا للمغرب، ومع ذلك طلبت إيطاليا من فرنسا تعهدات من عدم اقتراب فرنسا من الهنترلند الليبي بعد صدور إشاعة عن تحركات فرنسية لاحتلال غات وغدامس، وتوج هذا العمل بين الدولتين بإثبات الصحافة الفرنسية لحق إيطاليا في ليبيا ثم بإبلاغ وزيري خارجية البلدين لبرلمانيهما عن معاهدة حول هذا الموضوع سنة (1320هـ/ 1902م)، أما رد الفعل العثماني فحين علم العثمانيون بالمعاهدة بعد مرور عام كامل عليها رغم انتشارها في الصحف، أبلغت الدولة العثمانية سفراءها في إيطاليا وفرنسا باستقصاء الأمر، وكان الرد الإيطالي على العثمانيين أنهم حريصون على ممتلكات العثمانيين لكن إيطاليا لن تتحرك لاحتلال ليبيا إلا إذا اختل توازن القوى في البحر المتوسط، وكان الرد الفرنسي بالقول أنه يتشارك مع نظيره الايطالي في الجواب بأنه لن يكون هناك شيء إلا إذا اختل توازن القوى في البحر المتوسط لكن على العثمانيين

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 385 ـ 386.

التحشيد أكثر في طرابلس وتوسيع شبكة اللاسلكي وإنشاء مخازن وورش للتصليح، فقررت الدولة العثمانية الانتقال للدول التي وقعت على المحافظة على حقوق وممتلكات العثمانيين فبعثت سفراءها الى بريطانيا وروسيا والمانيا والنمسا بأن المعاهدة بين فرنسا وإيطاليا ستغير موازين القوى وستسبب الإخلال، أما رد ألمانيا فكان بأن هذه المعاهدة مستقبلية ولا تأثير لها في الوقت الحاضر وقصد إيطاليا هو الحصول على بعض التنازلات عند تحديد الحلف الثلاثي، وجاء الرد الإنجليزي بأن إنجلترا تريد بقاء الوضع الراهن في البحر المتوسط، وكان رد النمسا وروسيا هو نفي وعدم تصديق وجود هذه الاتفاقية أصلاً، عندها طلب السلطان عبد الحميد لقاء السفير الفرنسي بعدما علم بردود الدول الكبرى على سفرائه في يناير (1320هـ/ 1902م)، وقد قام السلطان عبد الحميد بالتأكيد للسفير الفرنسي أن السفيرين السابقين أكدا أن ليبيا ستبقى عند العثمانيين، وبين السلطان عبد الحميد فوائد مجاورة العثمانيين للفرنسيين، وأخبر السفير أن السلطات الفرنسية سابقاً كانت تخبره بنوايا إيطاليا تجاه ليبيا، لكن فرنسا بموقفها هذا الأن تسهل لإيطاليا احتلال ليبيا فاستفسر السلطان عبد الحميد قائلاً: هل ستتغير السياسة الفرنسية؟ فأجابه السفير الفرنسي بأنه سمع عن الاتفاقية من الصحف ولا يملك أي تصريح حالي تجاه الأمر وبكل الأحوال فرنسا لن تهدد ليبيا، فأعاد السلطان عبد الحميد ثانية إبداء مخاوفه للسفير الفرنسي عن خطر مجاورة إيطاليا لتونس وذكره بالصداقة التقليدية بين الفرنسيين والعثمانيين، وأن يسأل السفير باريس عبر البرقية هل يدل خطاب روما على تبدل سياسة فرنسا نحو الدولة العثمانية؟، وقد استمر هذا اللقاء ساعة من الزمن، ونقل السفير الفرنسي للخارجية الفرنسية قناعة السلطان بأن هذه الاتفاقية موجودة فأبلغت فرنسا سفيرها بألا يقوم بأي مفاوضات مع العثمانيين حول هذا الأمر، فعاد السلطان عبد الحميد في فبراير (1320هـ/ 1902م) طلباً للحصول على إجابات، فأجاب السفير الفرنسي بأن الجواب تم اعطاؤه للسفير العثماني في باريس، فتم تكليف السفير العثماني في روما بالحصول على تعهد إيطالي

بضمان حقوق السلطان في ليبيا وعلى ألا تتحرك إيطاليا مستقبلاً ضد هذا الأمر، فأجاب وزير خارجية إيطاليا قائلاً بأنه من غير الممكن تصور المستقبل، لكن في هذا الوقت لا تفكر إيطاليا في أي عدوان على ليبيا ولا حتى في برنامج حكومة إيطاليا المستقبلي بل على العكس هناك تصميم إيطالي على حماية ممتلكات العثمانيين في ليبيا، وقد سعت الدولة العثمانية للحصول على دعم فرنسا للتصدي ضد أي عدوان على ليبيا فسأل السفير العثماني وزير خارجية فرنسا لو تم الهجوم على ليبيا هل ستقوم فرنسا بتقديم مساعدات فعلية؟ فأجاب الوزير الفرنسي بأن الهجوم على ليبيا ليس أمراً وارداً، فرد السفير التركي بأن سؤاله لا يتعلق بالوقت الحالي إنما لو حصل مستقبلاً فلا بد من ضرورة إقامة حماية خاصة لوحدة الولاية، فكان رد الوزير الفرنسي بأن هذا الأمر يتخطى قضية المساعدة بل هو يأخذ صورة معاهدة، وعلى هذا فما هو المقابل لفرنسا إن تقدمت تجاه الأمر؟، وقد كتب السفير العثماني لدولته عن ماهية هذا التعويض في حال كان لكن في نفس الوقت قال وزير الخارجية العثماني أن فرنسا هي دولة ضمان لوحدة ممتلكات الدولة العثمانية وفق مؤتمر برلين وباريس وعليه فما هو موقفها في حال اعتداء دولة أخرى على ليبيا؟، هنا قام السفير العثماني مجدداً بإبلاغ الوزير الفرنسي بما قاله وزير الخارجية العثماني فكان رد وزير خارجية فرنسا هو: إن فرنسا ليس لها الحق بالدفاع عن تلك الولاية التي ليست ملكاً لها في حال اعتداء دولة أخرى عليها، فتم إبلاغ الباب العالي بذلك وعليه يجب إعطاء فرنسا بعض التعويضات والاعتراف ببعض المصالح لها حتى تغير قرارها، ولكن حين قيّم العثمانيون الوضع وجدوا أنفسهم سيعطون كل شيء من نفس هذا الباب وبنفس هذه الطريقة فبريطانيا شرق ليبيا وفرنسا غربها وربما مناطق مع روسيا وهكذا، فرأوا التخلي عن الفكرة[1]، أما إنجلترا فكانت تسمح لإيطاليا بالحركة في ليبيا والبحر المتوسط وتنظر لإيطاليا كعنصر توازن في المتوسط

---

(1) الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، عبدالرحمن تشايجي، ترجمة د. علي اعزاز، ص 177 ـ 188.

ضد فرنسا ولذلك سمحت إنجلترا لإيطاليا بالتوسع في البحر الاحمر والحبشة ووقفت أمام التوسع الفرنسي نحو ليبيا بتأسيس حلف البحر الأبيض المتوسط، ولقد سعت إيطاليا بعد معاهدة إنجلترا فرنسا (1317هـ/ 1899م) للاتفاق مع إنجلترا بشأن مصير ليبيا فأجاب الإنجليز أنهم مع بقاء الوضع الراهن وفي (1319هـ/ 1901م) أبلغت إيطاليا إنجلترا بأنها ترغب في احتلال ليبيا والاشتراك في المعاهدة الفرنسية البريطانية لسنة (1317هـ/ 1899م)، فردت إنجلترا مجدداً بأنها لا تطمع في احتلال ليبيا وتفضل بقاء الوضع الراهن، لكن إن حصل اختلاف في الوضع فستبذل جهدها لعدم الوقوف ضد مصالح إيطاليا وتعهدت إيطاليا بالمثل بأنها لن تقف ضد مصالح إنجلترا في البحر المتوسط، وتم توقيع الاتفاقية بينهما في مارس (1320هـ/ 1902م) وعليه حصلت إيطاليا على ضوء أخضر انجليزي للاستيلاء على ليبيا في حال اختلال الأمور في البحر المتوسط

قامت إيطاليا بالاستعدادات لهذه المهمة فبدأت التالي

أ ـ منح التسهيلات الاقتصادية لرعايا إيطاليا في ليبيا «تحت نظر العثمانيين».

ب ـ تسهيل هجرة الإيطاليين نحو ليبيا «تحت نظر العثمانيين».

أما فرنسا فامتنعت في البداية، لكن ايطاليا تعهدت لفرنسا أن تترك لها حرية الحركة في ليبيا بالوقوف على الحياد عند وقوع هجوم على فرنسا بل حتى لو فرنسا هي التي شنت الحرب وتم تأكيد اتفاقية (1318هـ/ 1900م) بين الطرفين بحرية الحركة الفرنسية في المغرب وحرية الحركة الإيطالية في ليبيا، وفي يونيو (1320هـ/ 1902م) وقع الطرفان الاتفاقية بينهما وأرفقت إيطاليا خريطة ليبيا حتى تطمئن فرنسا، ثم بدأت إيطاليا في التحرك لكن ألمانيا حذرتها بأن التحرك ينتهك مبادئ الحلف الثلاثي، أما التدابير العثمانية فقد جاء رد الفعل العثماني في وثيقة طويلة جداً جامعاً بين رسائل ومذكرات احتجاج تم توجيهها لفرنسا تستند للمذكرات القديمة، فالاحتجاجات والإثباتات العثمانية كانت فرنسا ترد عليها شفهيا أما الواقع فكانت فرنسا تقضم كل فترة شيئاً جديداً، ومع هذا فقد كرر العثمانيون نفس طلب

السلطان عبد الحميد مجدداً وبعد كل هذا عما إذا كانت فرنسا ستساعد الدولة العثمانية في حال الهجوم الإيطالي، فكرر الفرنسيون نفس الجواب بأن ليبيا ملك العثمانيين ومسؤولية الدفاع عنها يقع على عاتقهم ولا يوجد أي صفة تجعل فرنسا تدافع عنها[1].

وكان لإيطاليا أداة سياسية ومالية فعالة لنفاذها داخل ليبيا تمثلت في بنك دي روما الذي أقام فروعه في طرابلس، بنغازي، الخمس، زوارة، مصراتة، درنة، طبرق، السلوم وغيرها، ثم أخذ البنك بنفسه يحض الحكومة الإيطالية على احتلال ليبيا، كما أنه بالإضافة إلى العمليات المصرفية قام البنك بنشاط حرفي صناعي وزراعي وبأعمال تجارية وبأعمال تهريب، وكان يقوم بشراء الأراضي وغيرها من الأملاك، فامتلك عبر عملائه أخصب الأراضي بأثمان تعادل عدة أضعاف الأثمان الطبيعية وأقام بأمواله مصانع لعصر الزيتون وانتاج الثلج ومطحنة كبرى ومصنع للورق ومصنع آلي وورشات للتصليح ومصانع لتفتيت الحجارة، وكان يملك المحطة الكهربائية الوحيدة في البلاد، كما قام في سنة (1328هـ/ 1910م) بافتتاح خطين بحريين «مالطا ـ طرابلس ـ الإسكندرية» و«طرابلس ـ بنغازي ـ الإسكندرية»، وزاد من شحن البضائع لليبيا حتى تحولت إيطاليا لثاني شريك تجاري بعد إنجلترا بالنسبة إلى ليبيا والمهمة الكبرى التي على عاتقه كانت إرسال الجواسيس ممن أنهى مدرسة «اليسوعية الجزويت» والذين نشطوا كموظفين لهذا المصرف في مختلف فروع المدن الليبية[2].

كما كان للخارجية الإيطالية دور في نشر الدعايا عبر قنواتها الدبلوماسية كانت الصحافة الإيطالية هي الأخرى تقوم بدورها، كما أوفدت الحكومة قساوستها

---

(1) الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، عبد الرحمن تشايجي، ترجمة د. علي اعزاز، ص 177 ـ 188.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 386 ـ 387.

وجواسيسها حتى بلغ عددهم ستمئة قسيس وجاسوس، ومن جانب آخر سمحت الحكومة العثمانية للإيطاليين بإنشاء مكتب للبريد الإيطالي، وكانت هذه المكاتب منتديات يجتمع فيها سياسيو مصرف دي روما لتدبير الحيل للتعجيل باحتلال طرابلس الغرب، كما قامت إيطاليا بإنشاء مكتب للبريد في بنغازي، ولم يكن البريد في ولاية طرابلس العثمانية خاضعاً للإدارة العثمانية، بل كان خاضعاً للإيطاليين الذين كان بوسعهم إرسال ما يشاؤون من الرسائل والتقارير بغير رقابة، والأدهى أنه كانت لإيطاليا سفينة مخصصة لحمل البريد العثماني من طرابلس لإسطنبول، وعلى الرغم من الدعاية الإيطالية الخارجية الدبلوماسية والصحفية وأنشطة مؤسساتها المالية والتعليمية والصحية في ليبيا ستجد أن الوالي العثماني قام بمنح امتياز سكة حديد طرابلس وميناء طرابلس لإيطاليا، وقد علق محمد رشيد رضا على ذلك في مجلة المنار فقال: ((علمت من الثقاة في عاصمة دولتنا،...، أن بعض المتفرنجين يميلون إلى بيع أوروبا بعض الولايات العربية التي في أطراف المملكة كطرابلس لأجل أن يرقّوا بثمنها ولايات الروملي والأناضول))[1] بينما البيع حقيقة كان من السلطان العثماني نفسه.

أمام هذا التغلغل حاول الوالي العثماني رجب باشا إيقافه، فوقف ضد افتتاح فروع مصرف دي روما، لكن المصرف تجاهل القرار وتجاهل اسطنبول وافتتح فروعه تحت شعار المساعدة على تطوير اقتصاد البلاد، فاتجه رجب باشا لوقف بيع الأراضي للمصرف بالرغم من إلحاح الحكومة العثمانية في اسطنبول عليه أن يبيع الأراضي المتروكة، وكان أكثرهم ضغطاً سفير الدولة العثمانية في روما حقي باشا، ثم اتجه رجب باشا لقرار حظر بيع الأراضي لمصرف دي روما، لكن المصرف ظل يشتري الأراضي بشكل منتظم عبر تقديم قروض بفوائد ميسرة وبرهن الأراضي، فإذا ما تعثر صاحب القرض تم أخذ أرضه المرهونة وجاءت سنة (1328هـ/ 1910م)

(1) موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911 ـ 1912، رسالة سامي هاشم خيالة جامعة St Clements ص29 ـ 30.

ليمتلك المصرف 60 هكتاراً من الأراضي، كما أن الجفاف الذي أصاب البلاد لأعوام متتالية دفع الناس للهجرة عن الأراضي فكان المصرف يحثهم على بيع أراضيهم له، وهنا قامت حكومة الشباب والترقي بتعيين رجب باشا وزيراً للحربية فعمل الإيطاليون على تعيين وال مناسب فكان الفريق حسن حسني باشا، وعندها استأنفت الصحف الإيطالية حملتها الرامية لاحتلال ليبيا ما دفع السكان للسخط، فانعقد مجلس في الخمس وطالب المجتمعون فيه بتدريب الأهالي على السلاح وتجنيدهم ومقاطعة مصرف دي روما والمدارس الإيطالية ما دفع العثمانيين لتغيير الوالي إلى إبراهيم أدهم[1].

حاول الإيطاليون ولتخوفهم من الحركة السنوسية استمالتهم عن طريق العلاقات الودية وفي نفس الوقت إسقاطهم من نظر السكان فكاتبت الأزهر لإصدار فتوى تبين انحراف الحركة وهو ما رفضه الأزهر، فاتجهت لبذر الشقاق بين شيوخ القبائل والسنوسية ومع ذلك لم يكتب لهم النجاح، دفع هذا جوليتي رئيس وزراء إيطاليا لزيادة قواته التي يرغب بها في احتلال ليبيا إلى 41 ألف منهم 35 ألفاً من المشاة و6آلاف من الخيالة و103 مدفع و800 سيارة نقل وأربع طائرات استعملت لأول مرة في تاريخ الحروب لتصحيح نيران المدفعية الإيطالية، أما الجانب العثماني فكانت القوات بتعداد 3 ـ 4 آلاف جندي وسبب ذلك تم شرحه في العريضة التي بعث بها اثنان من نواب طرابلس إلى المجلس التركي وهي على النحو التالي:

- عجز حقي باشا سفير الدولة العثمانية السابق في إيطاليا عن تنظيم دفاع الولاية أمام الهجوم الإيطالي وتم توجيه تهمة الخيانة له.

- تحدثت الوثيقة عن جمود القوات العثمانية أمام الإيطاليين فكانت تتخلى لهم عن الموقع تلو الموقع فقبل فترة قصيرة من الغزو الإيطالي كان يرابط في طرابلس من 15 ـ 20 ألف جندي نظامي وعدد 40 ـ 50 ألف من الرديف من الأهالي لكن

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 387 ـ 390.

ضد فرنسا ولذلك سمحت إنجلترا لإيطاليا بالتوسع في البحر الاحمر والحبشة ووقفت أمام التوسع الفرنسي نحو ليبيا بتأسيس حلف البحر الأبيض المتوسط، ولقد سعت إيطاليا بعد معاهدة إنجلترا فرنسا (1317هـ/ 1899م) للاتفاق مع إنجلترا بشأن مصير ليبيا فأجاب الإنجليز أنهم مع بقاء الوضع الراهن وفي (1319هـ/ 1901م) أبلغت إيطاليا إنجلترا بأنها ترغب في احتلال ليبيا والاشتراك في المعاهدة الفرنسية البريطانية لسنة (1317هـ/ 1899م)، فردت إنجلترا مجدداً بأنها لا تطمع في احتلال ليبيا وتفضل بقاء الوضع الراهن، لكن إن حصل اختلاف في الوضع فستبذل جهدها لعدم الوقوف ضد مصالح إيطاليا وتعهدت إيطاليا بالمثل بأنها لن تقف ضد مصالح إنجلترا في البحر المتوسط، وتم توقيع الاتفاقية بينهما في مارس (1320هـ/ 1902م) وعليه حصلت إيطاليا على ضوء أخضر انجليزي للاستيلاء على ليبيا في حال اختلال الأمور في البحر المتوسط

قامت إيطاليا بالاستعدادات لهذه المهمة فبدأت التالي

أ ـ منح التسهيلات الاقتصادية لرعايا إيطاليا في ليبيا «تحت نظر العثمانيين».

ب ـ تسهيل هجرة الإيطاليين نحو ليبيا «تحت نظر العثمانيين».

أما فرنسا فامتنعت في البداية، لكن ايطاليا تعهدت لفرنسا أن تترك لها حرية الحركة في ليبيا بالوقوف على الحياد عند وقوع هجوم على فرنسا بل حتى لو فرنسا هي التي شنت الحرب وتم تأكيد اتفاقية (1318هـ/ 1900م) بين الطرفين بحرية الحركة الفرنسية في المغرب وحرية الحركة الإيطالية في ليبيا، وفي يونيو (1320هـ/ 1902م) وقع الطرفان الاتفاقية بينهما وأرفقت إيطاليا خريطة ليبيا حتى تطمئن فرنسا، ثم بدأت إيطاليا في التحرك لكن ألمانيا حذرتها بأن التحرك ينتهك مبادئ الحلف الثلاثي، أما التدابير العثمانية فقد جاء رد الفعل العثماني في وثيقة طويلة جداً جامعـاً بين رسائل ومذكرات احتجاج تم توجيهها لفرنسا تستند للمذكرات القديمة، فالاحتجاجات والإثباتات العثمانية كانت فرنسا ترد عليها شفهيا أما الواقع فكانت فرنسا تقضم كل فترة شيئاً جديداً، ومع هذا فقد كرر العثمانيون نفس طلب

السلطان عبد الحميد مجدداً وبعد كل هذا عما إذا كانت فرنسا ستساعد الدولة العثمانية في حال الهجوم الإيطالي، فكرر الفرنسيون نفس الجواب بأن ليبيا ملك العثمانيين ومسؤولية الدفاع عنها يقع على عاتقهم ولا يوجد أي صفة تجعل فرنسا تدافع عنها[1].

وكان لإيطاليا أداة سياسية ومالية فعالة لنفاذها داخل ليبيا تمثلت في بنك دي روما الذي أقام فروعه في طرابلس، بنغازي، الخمس، زوارة، مصراتة، درنة، طبرق، السلوم وغيرها، ثم أخذ البنك بنفسه يحض الحكومة الإيطالية على احتلال ليبيا، كما أنه بالإضافة إلى العمليات المصرفية قام البنك بنشاط حرفي صناعي وزراعي وبأعمال تجارية وبأعمال تهريب، وكان يقوم بشراء الأراضي وغيرها من الأملاك، فامتلك عبر عملائه أخصب الأراضي بأثمان تعادل عدة أضعاف الأثمان الطبيعية وأقام بأمواله مصانع لعصر الزيتون وانتاج الثلج ومطحنة كبرى ومصنع للورق ومصنع آلي وورشات للتصليح ومصانع لتفتيت الحجارة، وكان يملك المحطة الكهربائية الوحيدة في البلاد، كما قام في سنة (1328هـ/ 1910م) بافتتاح خطين بحريين «مالطا ـ طرابلس ـ الإسكندرية» و«طرابلس ـ بنغازي ـ الإسكندرية»، وزاد من شحن البضائع لليبيا حتى تحولت إيطاليا لثاني شريك تجاري بعد إنجلترا بالنسبة إلى ليبيا والمهمة الكبرى التي على عاتقه كانت إرسال الجواسيس ممن أنهى مدرسة «اليسوعية الجزويت» والذين نشطوا كموظفين لهذا المصرف في مختلف فروع المدن الليبية[2].

كما كان للخارجية الإيطالية دور في نشر الدعايا عبر قنواتها الدبلوماسية كانت الصحافة الإيطالية هي الأخرى تقوم بدورها، كما أوفدت الحكومة قساوستها

---

(1) الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، عبد الرحمن تشايجي، ترجمة د. علي اعزاز، ص 177 ـ 188.

(2) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 386 ـ 387.

وجواسيسها حتى بلغ عددهم ستمئة قسيس وجاسوس، ومن جانب آخر سمحت الحكومة العثمانية للإيطاليين بإنشاء مكتب للبريد الإيطالي، وكانت هذه المكاتب منتديات يجتمع فيها سياسيو مصرف دي روما لتدبير الحيل للتعجيل باحتلال طرابلس الغرب، كما قامت إيطاليا بإنشاء مكتب للبريد في بنغازي، ولم يكن البريد في ولاية طرابلس العثمانية خاضعاً للإدارة العثمانية، بل كان خاضعاً للإيطاليين الذين كان بوسعهم إرسال ما يشاؤون من الرسائل والتقارير بغير رقابة، والأدهى أنه كانت لإيطاليا سفينة مخصصة لحمل البريد العثماني من طرابلس لإسطنبول، وعلى الرغم من الدعاية الإيطالية الخارجية الدبلوماسية والصحفية وأنشطة مؤسساتها المالية والتعليمية والصحية في ليبيا ستجد أن الوالي العثماني قام بمنح امتياز سكة حديد طرابلس وميناء طرابلس لإيطاليا، وقد علق محمد رشيد رضا على ذلك في مجلة المنار فقال: ((علمت من الثقاة في عاصمة دولتنا،...، أن بعض المتفرنجين يميلون إلى بيع أوروبا بعض الولايات العربية التي في أطراف المملكة كطرابلس لأجل أن يرقُّوا بثمنها ولايات الروملي والأناضول))[1] بينما البيع حقيقة كان من السلطان العثماني نفسه.

أمام هذا التغلغل حاول الوالي العثماني رجب باشا إيقافه، فوقف ضد افتتاح فروع مصرف دي روما، لكن المصرف تجاهل القرار وتجاهل اسطنبول وافتتح فروعه تحت شعار المساعدة على تطوير اقتصاد البلاد، فاتجه رجب باشا لوقف بيع الأراضي للمصرف بالرغم من إلحاح الحكومة العثمانية في اسطنبول عليه أن يبيع الأراضي المتروكة، وكان أكثرهم ضغطاً سفير الدولة العثمانية في روما حقي باشا، ثم اتجه رجب باشا لقرار حظر بيع الأراضي لمصرف دي روما، لكن المصرف ظل يشتري الأراضي بشكل منتظم عبر تقديم قروض بفوائد ميسرة وبرهن الأراضي، فإذا ما تعثر صاحب القرض تم أخذ أرضه المرهونة وجاءت سنة (1328هـ/ 1910م)

(1) موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911 ـ 1912، رسالة سامي هاشم خيالة جامعة St Clements ص29 ـ 30.

ليمتلك المصرف 60 هكتاراً من الأراضي، كما أن الجفاف الذي أصاب البلاد لأعوام متتالية دفع الناس للهجرة عن الأراضي فكان المصرف يحثهم على بيع أراضيهم له، وهنا قامت حكومة الشباب والترقي بتعيين رجب باشا وزيراً للحربية فعمل الإيطاليون على تعيين وال مناسب فكان الفريق حسن حسني باشا، وعندها استأنفت الصحف الإيطالية حملتها الرامية لاحتلال ليبيا ما دفع السكان للسخط، فانعقد مجلس في الخمس وطالب المجتمعون فيه بتدريب الأهالي على السلاح وتجنيدهم ومقاطعة مصرف دي روما والمدارس الإيطالية ما دفع العثمانيين لتغيير الوالي إلى إبراهيم أدهم[1].

حاول الإيطاليون ولتخوفهم من الحركة السنوسية استمالتهم عن طريق العلاقات الودية وفي نفس الوقت إسقاطهم من نظر السكان فكاتبت الأزهر لإصدار فتوى تبين انحراف الحركة وهو ما رفضه الأزهر، فاتجهت لبذر الشقاق بين شيوخ القبائل والسنوسية ومع ذلك لم يكتب لهم النجاح، دفع هذا جوليتي رئيس وزراء إيطاليا لزيادة قواته التي يرغب بها في احتلال ليبيا إلى 41 ألف منهم 35 ألفاً من المشاة و6آلاف من الخيالة و103 مدفع و800 سيارة نقل وأربع طائرات استعملت لأول مرة في تاريخ الحروب لتصحيح نيران المدفعية الإيطالية، أما الجانب العثماني فكانت القوات بتعداد 3 ـ 4 آلاف جندي وسبب ذلك تم شرحه في العريضة التي بعث بها اثنان من نواب طرابلس إلى المجلس التركي وهي على النحو التالي:

- عجز حقي باشا سفير الدولة العثمانية السابق في إيطاليا عن تنظيم دفاع الولاية أمام الهجوم الإيطالي وتم توجيه تهمة الخيانة له.

- تحدثت الوثيقة عن جمود القوات العثمانية أمام الإيطاليين فكانت تتخلى لهم عن الموقع تلو الموقع فقبل فترة قصيرة من الغزو الإيطالي كان يرابط في طرابلس من 15 ـ 20 ألف جندي نظامي وعدد 40 ـ 50 ألف من الرديف من الأهالي لكن

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 387 ـ 390.

غالبية الجيوش النظامية أرسلت بأمر حقي باشا لإخماد الثورة في اليمن، والرديف تم إهماله تماماً ولم تخصص له ميزانية سنة (1329هـ/ 1911م).

- كان في مستودعات الولاية عدد 40 ألف بندقية شنايدر قديمة لتجنيد الرديف من الأهالي لكن في عهد حقي باشا تم نقل هذه البنادق بحجة استبدالها بنوع حديث واحتلت إيطاليا ليبيا ولم تصل البنادق.

- تم إفراغ الولاية من الموظفين والضباط الذين يتقنون العربية ويجيدون التعامل مع الأهالي وتم استدعاء الضباط من الأهالي ونقلهم لإسطنبول.

- لم تقدم الحكومة العثمانية أي شيء للأهالي الذين كانوا ضحية المجاعة التي تسببت بهجرة 200 ألف نحو تونس وكان هناك 4 آلاف إنسان يعيشون خطر الفقر المدقع

- قام حقي باشا بإبعاد إبراهيم بن أدهم من منصبه بمبادرة من الإيطاليين وبعد 25 يوماً من مغادرته حاصر الأسطول الإيطالي طرابلس.

لقد كان الوضع الدولي ملائماً لإيطاليا وقتها سنة (1329هـ/ 1911م) فاشتعلت الأزمة المراكشية الثانية واشتعل التنافس الاستعماري بين ألمانيا وفرنسا فاستغلت إيطاليا الفرصة[1].

جاءت إيطاليا مستغلة هيجان طرابلس والتي زعمت أنه يهدد سلامة الإيطاليين، وكان ذلك متزامناً مع وصول سفينة محملة بالأسلحة من العثمانيين إنذارا للعثمانيين بوقف إرسال الأسلحة لليبيا، ثم في (1329هـ/ 1911م) قدمت إيطليا إنذارها للعثمانيين في حدود 24 ساعة جاء فيه: ((لم تتوقف إيطاليا عدداً من السنين عن تذكير الباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لتلك الفوضى والإهمال الذين تركت فيهما طرابلس وبرقة من جانب الحكم التركي حتى تتذوق هذه المناطق نفس التقدم الذي تم في أقطار أخرى من الشمال الأفريقي، وهذه التعديلات تقتضيها

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج1، ص 390 ـ 395.

ضرورات المدنية وتعد مصلحة حيوية من الدرجة الأولى بالنسبة إلى إيطاليا نتيجة لقرب تلك الأراضي من الشواطئ الإيطالية، وفي نهاية المذكرة أشارت إيطاليا أنها ملزمة في التفكير في مصالحها ومضطرة للإقدام على احتلال طرابلس وبرقة عسكرياً ما دام ذلك هو الحل الصائب الوحيد ضمن الوضع الموجود، وعبرت حكومة الملك الإيطالي عن أملها بألا تقوم السلطات التركية بإحداث أية عقبات تحول دون تحقيق إيطاليا لمخططاتها، وأن بإمكان الحكومتين أن تصلا إلى تسوية لكافة الأمور))، ورد العثمانيون بأنهم غير معترضين على كافة الأنشطة الاقتصادية الإيطالية في ليبيا وأنها تبحث تسوية النزاع بالطرق السلمية، فرد الإيطاليون بقطع العلاقات وإعلان الحرب[1]، وقامت إيطاليا بتزويد كل ضابط من ضباط الحملة سواء كان ضابط مشاة أم ضابط بحرية بدليل عن طرابلس أصدرته دائرة الاركان العامة الإيطالية متضمناً معلومات عن تضاريس البلاد ومناخها وطرقها وعن نظمها الإدارية والسياسية وعاداتها الدينية، وجهزوا لذلك قاموسين إيطالي - عربي وإيطالي - تركي وخرائط لطرابلس وبرقة وشددت إيطاليا من نشاطها الاستطلاعي في الإقليمين، وقام الضباط الإيطاليون المتنكرون في زي صيادين بممارسة عملية قياس عمق البحر عند الساحل الشمالي في الأماكن التي كان على القوات الإيطالية أن تنزل فيها إلى البر[2].

وحين نزل الأسطول الإيطالي لم يلاق أي مقاومة تذكر من القوات العثمانية، ورغم استماتة الأهالي لكن لم يمر شهر أكتوبر من سنة (1329هـ/ 1911م) إلا وقد احتلت إيطاليا كافة المدن الساحلية الكبرى الليبية بالرغم من مساندة

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص116.

(2) موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911 ـ 1912، رسالة سامي هاشم خيالة جامعة St celemts ص 57.

الأهالي للقوات العثمانية[1]، فالبحرية العثمانية لم يكن لديها سوى بارجة حربية واحدة قديمة راسية في ميناء طرابلس، أما بقية الموانئ فكانت خالية من أي سفينة حربية[2]، وقد كانت القيادة العثمانية وقتها رازحة تحت فكرة اليأس من الغزو، وكانت الحكومة العثمانية مستعدة لتقديم أي تنازلات لإيطاليا بل والاعتراف باحتلال إيطاليا بشكل مؤقت، وكان هذا سبب صدور الأوامر للوحدات العثمانية لتجنب الاصطدام مع القوات الإيطالية المسلحة، ثم تحول التكتيك على يد حكومة الاتحاد والترقي أن الدفاع عن ليبيا لا يكون على يد الجيش العثماني بل يقوم به الأهالي بإشراف الضباط الأتراك، إذ أبدى أنور باشا في مذكراته قائلاً: ((سيكون على تركيا أن تقبل بخسارة مؤقتة لليبيا))، وعبر عن الهدف من بعثته بالقول: ((مهمة ثقيلة عاطلة عن الشكر لتنظيم حرب محدودة من أجل أداء الواجب الخلقي أمام وجه العالم الإسلامي))[3]، وفي هذا يعلق المؤرخ التركي يلماز أوزتونا: ((تركت ليبيا دون جيش ودون رئيس، وكأنما قدمت دعوة لإيطاليا نتيجة لعبة قذرة لا لزوم لتفصيلها هنا، ورغم حيازة الدولة على فرق عديدة، سيقت الفرقة الموجودة في ليبيا إلى اليمن، فلم يبق في البلاد التي هي عبارة عن صحراء كبيرة جداً والتي يسكن القسم الأكبر من نفوسها على سواحل البحر الأبيض أي قوة عسكرية عدا الجندرمة «الدرك»، وإضافة إلى ذلك لم يُعين والياً وبقي مقام الإيالة شاغراً، حدثت هذه الأوضاع في عهد صدارة إبراهيم حقي باشا الذي جاء إلى الصدارة العظمى من سفارة روما، ولكونه متخصصاً في القانون الدولي كان يجب عليه أن يعلم أطماع إيطاليا تجاه

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص120.

(2) الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د كامل علي مسعود الويبه، ص 214.

(3) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص 126.

ليبيا أفضل من أي شخص آخر.... اتهم نواب ليبيا الحكومة في المجلس، وطالبوا برأس حقي باشا، فحل السلطان المجلس بتوصية الاتحاد والترقي، نتيجة لعبة برلمانية قذرة لا لزوم هنا لذكر تفاصيلها وحال دون مناقشة التقرير الذي قدم ضد حقي باشا، وأرسل الباشا إلى لندن وأنقذت حياته))[1]، وحقي باشا كانت تربطه بالإيطاليين روابط عدية منها زواجه بامرأة إيطالية وشغفه بارتياد النوادي الإيطالية في إسطنبول ولعب الورق وتعاطي القمار مع أصدقائه الإيطاليين[2].

إن القوات التركية النظامية كانت سيئة التسليح باعتراف القيادة الإيطالية، ولا تلعب أي دور ملموس في العمليات الحربية في ليبيا، فكان سكان البلاد من العرب والبربر يتحملون كل أعباء مقاومة إيطاليا، وأما تسليحهم فكان من غنائم الحرب إذ لم يكونوا يمتلكون سوى البنادق القديمة، ومنذ بداية عام (1320هـ/ 1912م) كانت الوحدات النظامية التركية قد توقفت من الناحية الواقعية عن الصراع المسلح ضد الطليان، ولما حل ربيع تلك السنة كان الكثيرون من الجنود والضباط الأتراك قد عادوا إلى تركيا، فالقوات التركية لم تكن حسب اعتراف كانيفا قائد القوات الإيطالية «إلا مجرد رمز»، وعليه فكانت الجهود ملقاة على عاتق أهل ليبيا العرب وأما العثمانيون فحتى دعمهم قد توقف أو انقطع، ففي عريضة قدمها زعماء قبائل طرابلس لفرحات باشا عضو البرلمان العثماني جاء فيها: ((مضت تسعة أشهر منذ إعلان الحرب وهجوم العدو على بلادنا، وقد ضحينا بكل شي لندافع عن اراضينا وعن شرفنا وشرف الإسلام، ولكن علينا أن نشير بكثير من الأسى إلى أن الحكومة المركزية لم تقم خلال كل هذه المدة الطويلة بتأمين حتى ما هو ضروري للعمليات الحربية وهذا ما جعلنا نستعمل ما لدينا من ذخيرة بأقصى درجات الاقتصاد، وقد أجبرنا انعدام الذخائر والسلاح لتبديل الهجوم إلى الدفاع))، وعليه قدم فرحات بيك وصفاً لما وصل له الحال في طرابلس لأدنى درجات الفقر واليأس، كما

---

(1) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص 209 ـ 210.

(2) الصراع الإيطالي الفرنسي على بلاد الشام (1860/1941)، علي عبد المنعم شعيب، ص36.

انتقد الحكومة التركية التي كانت دائمة التنصل من التزاماتها والتي اكتفت فقط بتقديم الوعود حتى أصبح العرب بدون ذخائر، وأن 17 ألف بندقية التي معهم لم تعد صالحة للاستعمال وطالبهم بتقديم دعم 50 ألف بندقية، ودعا في حال عدم الاستجابة لذلك إلى التخلي عن جميع المرواغات الدبلوماسية والإعلان عن صورة مكشوفة بالوضع القائم في البلاد من أجل إيقاف نزيف الدماء الذي لا ضرورة له، وعليه فإن حكومة الشباب التركية لم تستغل تضحيات الليبيين إلا فيما يسهل لها عملية الوصول إلى الصلح مع إيطاليا، هذه العملية التي أرادها العثمانيون بشكل واضح ورفضها الليبيون بقوة جعلت العثمانيين يتحولون للبحث عن اتفاقية يحفظون بها ماء وجوههم، إذ في 18 أكتوبر سنة (1330هـ/ 1912م) أصدر السلطان فرمانه والذي اعتمده كما سولت له نفسه أنه بناء على رغبة أبداها سكان طرابلس وبرقة أنه موافق على دخولهم تحت الإدارة الإيطالية، وفي ذلك اليوم نفسه تم توقيع معاهدة الصلح التي نصت على إيقاف كافة العمليات الحربية في الجبهات وتعهد الجانبان بسحب قواتهما، فتعهد العثمانيون بسحبها من طرابلس وبرقة وتعهد الإيطاليون بسحبها من أحد جزر بحر ايجه، وبعد سلسلة طويلة من المساومات اتفق الجانبان في أواخر نفس السنة بأن يمنح السلطان فرماناً لاستقلال طرابلس وبرقة الذاتي، وتوافق الحكومة الإيطالية على أن يعين السلطان القضاة في ليبيا، ولا يتجاوز عدد رجال الدين المسلمين العدد الذي كان قبل الحرب، وأن تقوم الحكومة الإيطالية في غضون 3 أيام بعد تعميم الفرمان السلطاني بتجديد تأكيد قرارها بضم طرابلس وبرقة، ويقوم السلطان بالاعتراف بذلك القرار ويتعهد وفقاً للمادة السادسة من الاتفاقية بالكف عن إرسال الأسلحة والذخائر والجنود والضباط إلى طرابلس وبرقة، وقد صدر فرمان السلطان باتفاقية لوزان مع الجانب الإيطالي في صيغة منشور موجه من السلطان العثماني إلى أهالي طرابلس الغرب وبرقة جاء فيه: ((إن حكومتنا العالية عاجزة عن تأمين الحماية لبلادكم، إلا أنها مهتمة بازدهاركم في الحاضر والمستقبل، ورغبة منها في تجنب مواصلة الحرب التي تحمل الهلاك لكم ولأسركم والخطر على الدولة، وحرصا منها على السلام والرفاهية في بلادكم،

فإنني أعطيكم الاستقلال الكامل والشامل، وستحكم بلادكم وفقا لقوانين جديدة ومن قبل هيئة خاصة وبمشاركة من سكان البلاد أنفسهم سيتم تشكيل نظام جديد للإدارة يتفق ومتطلبات الأهالي وعاداتهم، وسيكون ممثلي عندكم شمس الدين الذي منحته لقب نائبي وعهدت إليه بالسهر على مصالح الدولة العثمانية في بلادكم، وبما أن القانون عندكم سيبقى معتمداً على الشريعة فسأواصل تعيين القضاة الذين يختارون نوابهم من بين علماء البلاد))، ففسر العرب فرمان السلطان المتضمن للحكم الذاتي لطرابلس وبرقة على أنه اعتراف بحقهم في الاستقلال الكامل، إلا أن فيكتور عمانويل الثالث ملك إيطاليا وقع بعده مباشرة منشوراً إلى سكان طرابلس وبرقة جاء فيه: ((يتم جعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعاً مطلقاً للسيادة الملوكية الإيطالية، ورغبة في التعجيل لإعادة السلام إلى هاتين المقاطعتين، تصدر الحكومة الإيطالية العفو العام عن جميع أهالي طرابلس الغرب وبرقة ممن شاركوا في الأعمال الحربية أو قاموا بنشاطات سياسية، وتعلن حرية الشعائر الدينية الإسلامية، كما يسمح على الدوام بذكر اسم السلطان خليفة المسلمين في الصلوات العامة، وتضمن حصانة الممتلكات الدينية «الأوقاف»، ويتم الاعتراف بصلاحيات من يعده السلطان نائباً دينياً عنه، وبإرادة ملكية يتم تشكيل لجنة تعين من أبناء البلاد لتنظيم الجهاز المدني والإداري على أسس ليبرالية))، وبعدها بأيام قلائل أصدر السلطان العثماني الفرمان الثاني الذي يزعم فيه النزول عند رغبة أهالي طرابلس الغرب وبرقة فأعطى موافقته على انتقالهما لإدارة إيطاليا، وفي اليوم نفسه جرى توقيع معاهدة سلام بين العثمانيين وإيطاليا يلتزم الطرف العثماني فيه بسحب قواته من ليبيا ويلتزم الطرف الإيطالي فيه بسحب قواته من الجزر التي احتلها في بحر ايجه، لقد كانت أول مهمات شمس الدين ممثل السلطان العثماني ونائبه في طرابلس هو دعوة العرب لإلقاء السلاح فحصل على دعم إيطاليا في دعوته تلك[1].

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص 127 ـ 146.

وحين استطاع الإيطاليون تثبيت أقدامهم في ولاية طرابلس الغرب بقيت برقة عصية عليهم، إذ استطاع السنوسيون توحيد جبهتهم وكان قد بقي معهم بعض الضباط العثمانيين من مختلف البلاد (شركس، مقدون، عراقيين، سوريين)، لكن حين وصل أمر الانسحاب لهم والتراجع لواحة السلوم كان قائدهم عزيز علي المصري قد وصل لحالة عداء مع السنوسيين بسبب رغبة العثمانيين في التفرد بالقرار بعد تسليم ليبيا، وعليه فحين انسحب عزيز المصري سحب معه المدفعية من الجبهة وقام بطمر القنابل في باطن الأرض، فطالب أحمد الشريف السنوسي باستخراجها فرفض عزيز المصري وتذرع بأن اتفاقية الصلح العثمانية التركية كانت تقضي بعدم تسليم السلاح لأيـاً كان، فبدأ اشتباك الطرفين بالنار وسقط عدد من القتلى حتى وصل عمر المختار لتهدئة الأمر بأمر من أحمد الشريف السنوسي[1].

ولعلنا هنا نستشهد برسالة محمد الإدريسي حاكم جيزان في خطاب دار بينه وبين مبعوث الإمام الزيدي يحيى المتوكل متحدثا عن فرار العساكر العثمانيين من مدن ساحل البحر الأحمر في الجزيرة العربية أمام الضربات البحرية الإيطالية والتي كان بسببها يدمر الإيطاليون هذه الموانئ، وفي نفس الوقت يلزمهم العثمانيون بأن يشهدوا بأنهم رعية عثمانية بما يوضح عجز العثمانيين داخلياً وخارجياً، وفي نفس الرسالة يضرب محمد الإدريسي للإمام الزيدي يحيى مثالاً بما فعله العثمانيون في طرابلس فيقول: ((إنه قد اشتد الخطب من الطليان بمحاصرتهم للحديدة، فتكلمنا مع العسكر الذين في القلعة بان بقاءهم بها يسبب ضرراً على الإسلام والمسلمين، لأن الحديدة إذا اختلت يتبعها ملحقاتها، ومن ذلك هذه القلعة ومن المعلوم حسب أصولهم إنه إذا احتلت الحديدة وجاء المحتلون ببوابيرهم «سفنهم» ومعهم الإذن بالتسليم من كبراء الترك، فإنه من هذه النقطة لا يُلتفت إلى الإسلام ولا إلى المسلمين، ولا يهتمون لأمر الوطن، بل حالا

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم، ج2، ص 153.

يعملون الترتيب اللازم في التسليم للمحتلين، ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بضرب القلاع، وتضرب البوابير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين، ويدفعوا لهم موقع الحرب ويسلموا أهل الوطن للأسر، كما فعلوا في بني غازي إحدى متصرفيات طرابلس، فإن أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا «بوابير» الطليان بالساحل أسرعوا إلى مركز الحكومة ليستعدوا للقتال ويودعوا أهاليهم وأموالهم في مكان أمين، فمنعهم الأتراك وألزموهم الطمأنينة فرجعوا إلى بيوتهم، فلما جن الليل لم يشعروا إلا والمتصرفية بأكملها صارت عساكر طليانية فقاموا للدفاع، ولم يكن الخروج من المنازل إلا للرجال دون النساء والذرية، وهم الآن تحت قبضة الطليان، واشتهر أن هذه المعاملة من العساكر بأسباب ما أخذه كبراؤهم من الطليان خفية، فتبين أن بقاءهم حينئذ في المواقع الحربية، لا للدفاع وحماية الثغور كما هو اللازم لمن يتولى أمر المسلمين، بل للأغراض الفانية وبيع البلاد للمصلحة الشخصية فمن ينعِ الإسلام فلينعه من التُّرك))(1).

وعلى ما فات تدرك أنهم سلموا ليبيا وباعوها بيعا لإيطاليا وقبضوا ثمن ذلك بداية من سلطانهم عبد الحميد الثاني وليس انتهاء بالاتحاد والترقي وباقي ولاتهم.

* * *

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص322 ـ 323.

المبحث السابع
التواجد العثماني في تونس

حين ملك الإسبان طرابلس وغيرها من مدن بلاد المغرب كانت الدولة الحفصية هي التي تحكم تونس، فقاوم أهل تونس القوات الإسبانية مقاومة شديدة كما في جزيرة جربة سنة (916هـ/ 1510م) وجزيرة قرقنة وغيرها في عهد محمد بن الحسن الحفصي الذي ملك أزيد من ثلاثين سنة وتوفي سنة (932هـ/ 1525م)، فخلفه من بعده ولده الحسن بن محمد بن الحسن الذي اضطربت الأحوال عليه، فخرجت عليه الحامّة وخرجت عليه صفاقس والقيروان التي استنجدت في آخر أيام الحسن بدرغوث العثماني وكانوا في طرابلس لما لحق بهم من جور أبي الطيب الشابّي، ثم دخلت صفاقس في حكم العثمانيين، ثم جاءت عمارة بحرية من بر الأتراك لأخذ تونس أرسلها الصدر الأعظم إبراهيم باشا في زمن سليمان القانوني، وأُرسل خير الدين بربروس إلى تونس دون إذن السلطان فنازلها وأخذها، ففر الحسن منها، وكان خير الدين بربروس هو أول من ابتدأ دخول العساكر العثمانية لتونس[1]، وكان الحسن بن محمد قد قتل إخوته وعددهم 45 أخاً ما عدا اثنين تمكنا من الهرب إلى العرب، واشتغل الحسن الحفصي باللهو، وجمع من الملاهي الكثير، ومن المردان جمع أزيد من أربعمئة أمرد للفسق بهم وهذا كان من أسباب بغض أهل البلاد له، فكلموا أخاه الرشيد ليملكوه عليهم فلم يمكن، وذهب الرشيد إلى خيرالدين بربروس في الجزائر ولجأ إليه، وحين علم السلطان الحسن ذلك، كاتب السلطان سليمان القانوني بعد أن أرسل له الهدايا يشكو من خير الدين وإيوائه لأخيه، فكان رد السلطان أن طب نفساً فقد أودعناه عندنا ولن يعود إليك ومكث الرشيد في القسطنطينية وعين له جراية، وهنا وبسبب تردد الأسطول العثماني على بلاد المغرب، أبلغ خير الدين السلطان سليمان أن السفن العثمانية لا تستطيع أن

---

(1) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج1، ص 605 ـ 607.

تسير من ها هنا يعني اسطنبول وتسير مسافة أشهر ثم تجتمع بالكفار، إذ لا بد لها أن تُشَتِّي قرب بلاد الكفار ثم تسير منه حيث شاءت وليس أنسب من ذلك مكانا سوى حلق الوادي في تونس وهي تابعة لحسن الحفصي، وأبلغ بربروس السلطان أن أهل تونس متضجرون من الحسن الحفصي وهم يحبون أخاه الرشيد، فإن أمَر السلطان سِرتُ بالسفن إلى تونس لتمليك الرشيد عليها وتكون البلاد كلها للسلطان، فوافق على ذلك، وحين وصل خيرالدين لأهل تونس وعرفهم أن الرشيد معه قاموا بنصرته وفر الحسن إلى العرب، ثم استولى خير الدين بربروس على البلد وقتل مشايخ الحفصيين خفية فتحقق أهل البلد عدم مجيء الرشيد وأنها حيلة من خير الدين، فقاموعليه وقاتلوه وقتل على يد خير الدين بربروس 30 ألفـًا من أهل تونس بين رجال ونساء، ثم كف عنهم وصالحهم، وها أغار الحسن ليلاً على تونس فقتل ألف عثماني وتوجه لملك إسبانيا يستمده فأمدوه بمئة ألف مقاتل، ولما نزلت النصارى تلقاهم خير الدين وجنده مع أهل تونس فاقتتلوا مع النصارى حتى تمكن بعض الأعلاج من فتح الأبواب وتمكن الحسن الحفصي من تسلم القصبة، ففر خير الدين بمن معه إلى الغرب حتى وصل عنابة وانفتحت هكذا تونس على احتلال الإسبان لها ومكن لهم الحسن الحفصي من ذلك فحصل القتل الشنيع والهتك الفظيع على أهلها حتى قيل قتل ثلث وفر ثلث ونجا ثلث وكان كل ثلث 60 ألف إنسان، ثم استطاع أحمد الحفصي ابن الحسن بعد مبايعة أهل تونس له أن يهزم والده ويسمل عينيه بعد استنجاد أبيه بالنصارى، إلا أن صهره القُليعي استطاع الهرب به فذهب مجدداً لبر النصارى وأتى بالسفن الإسبانية لأخذ مدينة المهدية وفيها قتل الحسن الحفصي[1]، واستلم أحمد بن الحسن حكم البلاد والخزائن خالية بعدما أتلفها أبوه مع النصارى الإسبان، كما شدد النصارى من تحصيناتهم في حلق الوادي[2]، لقد قاوم أحمد بن الحسن ومن معه من أهل تونس الإسبان قبل مجيء العثمانيين من

---

(1) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج1، ص 608 ـ 612.

(2) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج1، ص621.

جديد لكن قلاعهم وتحصيناتهم التي بنوها في حلق الوادي وغيرها كانت أكبر عائق أمامه، وحين اشتدت أذية الكفار للمسلمين كاتب أحمد بشوات طرابلس والجزائر وهادنهم وطمع في إعانتهم فكانوا عليه لا له، فبعث للحسن ابن خير الدين في الجزائر، وحين نزل درغوث على جربة ليفتكها من الإسبان أمده أحمد الحفصي بالمؤونة والرجال، لكنه خاف بعد ذلك من غدر العثمانيين حتى صار همه مطرقاً، وكان أبو الطيب الخضار مرسوله لباشا طرابلس داخلاً عليه فرآه مهموماً وكان له ميل للعثمانيين ذلك أن أحمد الحفصي أيضاً مال إلى الفساد خاصة في أعراض وبنات الناس، وكان أبوه يعبث في أطفال المسلمين حتى اجتمعت عند أحمد الحفصي 300 امرأة من بنات الناس، وحين خرج أحمد الحفصي مرة للجنوب لقتال بعض أحياء العرب، اتفق الخضّار مع أهل البلد لاستدعاء علي باشا من الجزائر وتمليكه تونس، وحين سمع بهم أحمد الحفصي لملم عساكره والتقى بعلي باشا فهزم أول مرة وثانية وثالثة ففر لا يلوي على شيء واتجه للنصارى في حلق الوادي، أما علي باشا فاتجه لتونس ففرح به الناس وقبل بيعة السلطان سليمان القانوني وكان ذلك في سنة (977هـ/ 1569م)، أما أحمد فقد اشترط عليه النصارى الإسبان مقاسمة الحكم والمال، فأبى إلا أن يكون المال، فقال له كبير النصارى إن رفضت فعندي أخوك محمد يقبل، وهنا انسحب أحمد الحفصي إلى باليرمو وأقام بها إلى أن مات، أما محمد فقبل شروط النصارى فهرب أهل تونس وصار فيهم البلاء العظيم، ثم سمح النصارى الإسبان بعودتهم لديارهم شرط أن من وجد نصرانياً في داره فلا تكون له، ومن وجدها خالية تكون له فاختلط المسلمون بالنصارى في تونس وأهين المسجد العظيم وألقيت المكتبات والكتب في الطرقات تدوسها الأرجل، وأما حيدر باشا فقد انسحب من تونس فانسحب للقيروان وتحصن بها وبقيت تونس بين النصراني ومحمد الحفصي يحكمان بها، ثم رجع حيدر باشا للحمامات وهزم الإسبان فيها وانطلق لحصار تونس وحاصرها حتى عزم الرجوع عنها لقلة الزاد، وبينما هم كذلك قدمت العساكر العثمانية في البحر الذين استطاعوا فك تونس بقيادة سنان

باشا من الإسبان وطردهم وإنهاء الدولة الحفصية للأبد والتي استمرت في حكم تونس 378 سنة[1].

وقد شارك أهل تونس وقبائل العرب في قتال الإسبان، فالخندق الذي كان محيطاً بالباستيون الذي لجأ له نصارى الإسبان كان عميقاً جداً وكبيراً، فأمر سنان باشا بردمه بالتراب ثم ردم فوقه الصوف فكان ما ألقي في الخنادق 70 ألف شليف صوف ومع كل شليف جعلوا قنطارين من الرصاص ليرسب في قاع الخندق، وتكفل عرب طرابلس والجريد والجزائر والمحاميد بأحمال هذا الصوف، وكان الشليف هو حمل الجمل من الصوف[2]، وبهذه الحملة الشهيرة لسنان باشا تم استيلاء العثمانيين على حلق الوادي والباستيون من النصارى سنة (981هـ/ 1573م).

أولاً ـ جرائم العثمانيين في تونس:

ومما فعله حمّودة باشا المرادي حين خرج إلى قتال أعراب بني سعيد فقاتلهم وشتت شملهم، ثم انتقل لغيرهم من الأعراب في الحامة فحاصرها، ثم استولى عليها بعد جهد جهيد فقتل رجالها وسبى نساءها ونهب أموالها وباع أطفالها وأخرب مساكنها وكان ذلك في سنة (1045هـ/ 1636م)[3].

ورمضان باي ابن مراد باي كان عاكفاً على الملاهي، جلب له وزيره الآلة الموسيقية المعروفة بالأرقانو وكان له مغنٍّ ضارب اسمه مزهود قد استولى عليه وفوض له أمره وأقبل على لهوه، وتصرف مزهود بالقتل وغيره إلى أن قتل العلامة حمودة بن الشيخ محمد المفتي افتياتا على سيده، فنفرت منهما القلوب وارتفعت عليهما الأكف بالدعاء فهلكا من عامهما، وكانت أم رمضان كافرة ماتت على دينها، فبنى لها الكنيسة قرب باب قرطاجنة ودفنها بها[4].

(1) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج1، ص 622 ـ 626.

(2) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج2، ص77.

(3) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج2، ص 100.

(4) الخلاصة النقية في أمراء أفريقيا، محمد الباجي المسعودي، ص 111.

وأما مراد باي بن علي باي فبعد أن سمّل عمه رمضان باي عينيه استطاع مداواتهما حتى هرب من الحصن الذي هو فيه في خبر طويل، واستطاع أن يستجلب له الناس بداية بالعدل والإنصاف، فلما تمكن منهم تصرف بغاية العنف والقسوة، فكان يوقف الرجل بين يديه ويقطعه قطعا بيديه فإذا فرغ من لحمه أدخل يده في أحشائه كما يتصرف الجزار في الشاة، وكان منهمكاً في الخمور والمعاصي، ثم جمع أكابر دولة عمه فسمل أعينهم ثم فقأها لهم، ثم ألزمهم قبل أن يعميهم بأن يلعبوا أمامه برأس عمه وأن يسبوا عمه بألوان الفحش، ثم قطع لحومهم وعبث بها، ثم قطع رؤوسهم ليلة العيد، ومما فعله أنه ظفر بمفتي المالكية أبي عبد الله محمد العواني القيرواني فقتله وأكل من لحمه مشوياً وأطعم خاصته منه، ثم عاد لعمه فنبش قبره وأحرق جسده حتى صار رماداً وألقاه في اليم لكيلا يعرف له قبر، ثم أرسل للقيروان فجمع رجالها فاستأصلهم وهتك من فيها وسبى حريمها وكان يعاونه جند طرابلس في حملة له على الجزائر، فعاد جند طرابلس ومعهم السبي من أبناء المسلمين في القيروان وبناتهم، ثم أمر بهدم القيروان لتكون محترثاً ما عدا المساجد والزوايا، وكان يأتي بالعلماء فيمتحنهم بشرب المسكرات ومن يرفض منهم هدده بالموت، ومنها أنه رأى مؤذني مساجد الحنفية ومنهم الشيخ محمد شيشار رئيس المؤذنين بجامع جده حمودة باشا فقال له ألا تلبس السلاح؟ ألست جندياً؟ ثم أمر بجلده 300 سوط رغم كبره وعجزه عن حمل السلاح، ثم طاف على مؤذني المساجد الحنفية فجلد كل مؤذن 500 سوط، ثم أرسل طبيباً لهم فمن رأى أن الضرب لم يؤثر فيه أعاد عليه الكرة، ومن العجيب أنه مكر بهم يوم السبت فلم يأت السبت الذي يليه إلا وقد تم قتله أي مراد باي وطيف برأسه على رمح في تونس(1).

أما إبراهيم الشريف وكان في الأصل من جند الجزائر القادمين مع ابن شكر وقد تخلف عنهم وثبت نفسه في ديوان تونس وترقى حتى استلم منصب الآغا، فحين تمت له البيعة أولى قارا مصطفى داي فطفق في ظلم الرعية يذبح أبناءهم ونساءهم

(1) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج2، ص 143 ـ 148.

ويستصفي أموالهم، وكاد أن يستأصل العرب وإبلهم وخيلهم لشدة بغضه لهم ولاقى الناس من أتراكه ضيم عظيم[1].

ومن مهازل العثمانيين في إيالتي تونس والجزائر تلك الحروب التي نشأت بسبب أطماع عساكر الجزائر على تأمين الحدود بين ولايتين هما في الأصل تابعتان لسلطان واحد، ففي معاهدة سنة (1037هـ/ 1628م) بين باي تونس وداي الجزائر كان من شروط المعاهدة أنه إذا انتقل أحد من حد حدود الجزائر إلى تونس أو العكس تكون المطالبة الضريبية عليه من قبل المكان الجديد وليس القديم[2].

وقد قام أبو الحسن علي باي باستدراج عرب أولاد سعيد وكانوا في مصاولة ضد العثمانيين ومكر بهم فدهمهم في الليل ونزل عليهم وقاتلهم وشردهم وسبى نساءهم وأطفالهم وحل بهم الهوان من سبي نسائهم وكان ذلك سنة (1091هـ/ 1680م)[3].

وحدث سنة (1115هـ/ 1703م) تعاون كل من مراد باي تونس وخليل باشا طرابلس على حرب داي الجزائر فانتصرا في البداية على داي الجزائر واستطاعوا هدم قلعة قسطنطينة، ثم انهزم بعدها مراد بك تونس وخليل باشا طرابلس وقتل كثير من عسكرهما، وحتى يكافئ مراد بك تونس خليل باشا طرابلس على مساعدته له أباح له القيروان وأهلها فدخلها وعاث فيها وسبى نساءها وذراريها وأخذهم لطرابلس[4].

ومما فعلوه بتونس ما عرف «بقضية القبعات» وتتلخص حيثياتها في اعتقال يهودي وجهت له تهمة مغالطة السلطات واختراق قانون البلاد بسبب ارتدائه لطربوش من الطراز الأوروبي عوضا عن القبعة السوداء التي تميز اليهود، وبتدخل القنصل الإنجليزي بما أن المذنب ذو حماية بريطانية لانحداره من جبل طارق،

(1) الخلاصة النقية في أمراء أفريقيا، محمد الباجي المسعودي، ص 113.

(2) جمهورية الدايات في تونس، توفيق البشروش، ص34.

(3) المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، ابن أبي دينار، ص 258 ـ 259

(4) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، أحمد الأنصاري، ص279 ـ 280.

كادت القضية تأخذ بعدا دولية، إذ هدد برفع الأمر إلى السلطات العليا ببلده وقطع العلاقات إن لم يتم حسم القضية لمصلحة اليهودي، وتحت هذا الضغط السياسي الذي من شأنه أن يعكر صفو العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تم إجبار محمود باي سنة (1229 ـ 1240هـ/ 1814 ـ 1824م) على التراجع وعدم التحكم في مصير اليهود الخاضعين لحماية قنصلية كما سمح لهم بارتداء اللباس الأوروبي، وفي قضية مشابهة تدخل القنصل الهولندي لصالح يهوديين من الطائفة القرنية[1] بعد أن جُلدا لارتدائهما قبعات أوروبية بدلاً من قبعات اليهود، وكانا من اليهود الذين شملتهم معاهدة سنة (1237هـ/ 1822م) بين باي تونس ودوق توسكانيا والتي أبرمت أساساً لتحديد الوضع القانوني لأفراد الطائفة القرنية، وبمقتضاها حصل أتباع الطائفة على صفة رعايا توسكانيا وسمح لهم بارتداء قبعة بيضاء تميزهم عن اليهود المحليين[2].

وفي سنة (1227هـ/ 1812م) كانت وقعة الباي بالأتراك عساكره وكانوا قد بلغوا العنف في الناس ومن ذلك: ((أن أحد البلكباشية وقع بينه وبين الشيخ العالم الفقيه أبي العباس أحمد بوخريص نزاع أفضى إلى تشاجر، إلى أن أغلظ البلكباشي على الشيخ في القول، فرد عليه الشيخ فأنف من ذلك واشتكى للباي، فبعث للشيخ مع شيخ الربض وحضر البلكباشي، فقال الباي للشيخ: «يجب أن يكون لأعيان الجند مقام محترم، وهذا يسمى في الديوان بالاختيار من باب التسمية بالمصدر، ولا بد لهذه التسمية من معنى يقتضي عدم الرد عليها وإنهاء الشكاية به إلينا» فقال له الشيخ: «هو اختيار وأنا اختيار أيضاً»، فقال له: «وأنى لك بذلك؟»، فقال الشيخ: «هو اختيارك وأنا اختيار ربي، اختارني لحمل القرآن العظيم وبث العلم الشريف، واهتدى بي عدد كبير من أمثال هذا إلى معرفة دينهم» فوبخ البلكباشي وانصرف الشيخ بسلام))، وكاد الباي أن يقصر الوكالة على الجوامع والمدارس والزوايا وأمراء الصناعات على أمرائهم البلكباشية، كأن لم يكن في البلاد أمين سواهم، حتى أن الشاوش إذا صار اختياراً يأتيه طالباً لوكالة ونحوها[3].

---

(1) يهود ليفورنو الذي استوطنوا في تونس.

(2) يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، د. رضا بن رجب، ص 88 ـ 89.

(3) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج3، ص57 ـ 58.

ومن أفعالهم المشينة ما فعله الباي في حادثة له مع دولة النبلطان «نابولي» كادت أن تسبب حرباً بين الفريقين، وملخصها أنه في سنة (1248هـ/ 1833م) كان هناك أفراد مستخدمون من نابولي في سرايا الباي لتنظيفها ومناولة سكانها ما يلزم لضرورياتهم وكان يطلق عليهم «المشاشوات» يعني الصغار فغلبهم النوم في ليلة من ليالي رمضان فلم يسمعوا علامة السحور وأيقظتهم علامة الإمساك، فلم يهيئوا موائد السحور للمماليك حتى حان وقت الفجر وأمسكوا بلا سحور، فاغتاظ عليهم رئيسُ المماليك بالسرايا وهو أبو النخبة مصطفى باش مملوك فأمر بضربهم فضربوا في أرجلهم ضرباً مبرحاً، ففزعوا إلى قنصلهم بحرارة ما نالهم، فلم يسعه إلا القدوم إلى الباي وحاول مع الباي بالترغيب أن تحل المشكلة، لكنه تعنت في ذلك فتوجه في كلام طويل لبلده التي أرسلت سفنها الحربية لتونس، وبعدها وافق الباي على الحل الأول الذي كان معروضا أمامه ألا وهو تعويض المضروبين وتوبيخ رئيس المماليك بالسرايا، وما يعنينا في هذا الخبر هو أنه لم يعد يبقى من هؤلاء الخدم من النصارى إلا القليل، فاضطر أهل السرايا إلى من يخدمهم، فتوجه الباي لضرورة وهي أن جعل الخَدَمَة من أهل البلاد وناسها، فاستخدمهم في السرايا عوضا عن المشاشوات النصارى، يشج رأس أحدهم فلا يرثي له أحد، ولا يؤمل إلا غيرة الواحد الأحد، وكانوا في البداية يُستخدمون برضاهم طمعا في التقدم والترقي، فصاروا يستخدمون لاحقاً بالإكراه[1].

ومن أفعال ملتزمي الضرائب ما فعله أحمد السهيلي وكان ملتزماً بالمنستير إذ ماتت بنت أحد الأغنياء فدفنها فاتهمه بقتلها وطلب منه ضريبة العقوبة وهي دفع المال أو إبلاغ الدولة بأن الأب هو القاتل، فرفض الأب، فبعث العامل إلى قبر البنت ونبشه وهي ميتة، وأمر بدقّها وهي ميتة في موضع مقتل، وبعث إلى والدها وأحضر شهوداً إلى القبر، وعاينوها وأثر القتل في جسدها، وحال تسوية القبر بعد نبشه وعدم جفاف الجرح ينادي عليهم بالكذب[2].

---

(1) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج3، ص 183 ـ 185.

(2) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج4، ص 47.

ومن جرائم محمد باي بن حسين ما كان منه بعد إلغاء سلفه أحمد باي الأول لقانون الاسترقاق للعبيد، فحاول نقض القانون واسترقاقهم فبين له وزراؤه خطر ذلك فقال لهم: «يبقى المنع عليكم وأنا أملك»، ولما لم يجد من يأتي له بالرقيق من أرض السودان عاجلاً، أخذ من أولاد الذين كانوا مملوكين في نواجع العربان، وبالغ في الغصب على ذلك حتى أخذ بنات الأحرار المستولدات من الإماء السود، بل أخذ المحصنات من تحت أزواجهن للخدمة بداره على حال فظيع، وإذا أتاه زوج المرأة شاكياً محتجاً برسم صداقه، يأمر باش حانبه بتمزيقه قبل قراءته ويطرده، وهو في نفس الوقت حين غرق مركب لفرنسا على شاطئ حمام الأنف وكان على الشاطئ يومئذ، ركب جواده في يوم ماطر بارد عاصف الريح في أفراد من أتباعه حتى وصل الشاطئ وأعانهم، وحث الحاضرين على إنقاذهم وهو معهم، وكساهم وحملهم إلى محل أعده لهم بما يلزمهم من غطاء ووطاء وطعام وبعث لهم طبيبه، فكرمه الفرنسيون بنيشان[1].

ثانياً ـ الاستنزاف العثماني لتونس:

رغم خصوبة أراضي تونس إلا أن أدوات الإنتاج كانت قديمة جداً وذات مردود منخفض، بحيث لا تتجاوز في أحسن منطقة فلاحية وهي الشمال خمسة أو ستة قناطير في الهكتار الواحد في السنوات الجيدة، ومع نشاط رجال الأعمال الأوروبيين المستفيدين من الامتيازات القنصلية بحث سيطروا على تصدير زيت الزيتون حتى هيمنوا على التجارة الخارجية للبلاد تصديراً واستيراداً، كما إستطاعوا تكديس أرباحهم على حساب إفلاس الطرف المحلي، حتى أن البايلك كان يبيع زيت الزيتون للتجار قبل الإنتاج بشكل واسع[2].

وأيضاً وخلال سنة (1262هـ/ 1846م) قام الباي بزيارة رسمية إلى فرنسا حيث استقبل بحفاوة وانبهر لما رآه من مدن وعمران خاصة قصر فرساي، وفور عودته

---

(1) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج4، ص 266 ـ 267.

(2) الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجيلالي بونعامة، ليلى بلحاج، عبير حابي، ص 21 ـ 22.

إلى تونس أمر ببناء قصر مشابه له وسمي قصر باردو الذي كلف خزينة الدولة كثيراً[1]، ولاحظ أنه طبق ما يعجبه هو فبنى له قصر باردو مضاهاة لقصر فرساي، بينما لم يهتم بما ينمي المجتمع كما فعلت فرنسا مع مواطنيها.

أما البضائع المستوردة ووفقاً لمعاهدات الامتياز فكانت لا تخضع عند دخولها البلاد إلا لرسوم جمركية بسيطة قيمتها 8 ٪، زيادة على كونها معفاة من الضرائب المحلية التي تفرض في المقابل على البضائع التونسية[2].

كان محمد باي الذي اعتلى العرش سنة (1271هـ/ 1855م) متوسعاً في المصاريف وفي نفس الوقت كان بخيلاً تجاه متطلبات الجيش، وقد بلغت مصاريف مطبخه فقط في السنة الأولى من اعتلائه العرش الحسيني أكثر من 160 ألف ريال، لتتواصل في نسق واحد من الارتفاع لتبلغ في السنة التالية ربع مليون ريال، وفي السنة التي مات فيها ثلث مليون ريال، إن هذه المبالغ للمطبخ فقط قد فاقت أسعار أهم اللزم «الالتزام الضريبي» في خمسينيات القرن التاسع عشر مثل لزمة جمرك السعة وتوابعه (351.000 ريال) ولزمة الملح (200.000 ريال) ولزمة فندق البياض (130.000 ريال)[3].

ثالثاً -الأوبئة والطواعين التي أصابت تونس زمن العثمانيين:

أول هذه الطواعين وقد هلك فيه خلق كثير كان سنة (1031هـ/ 1622م)[4]، وفي سنة (1100هـ/ 1688م) وقع الطاعون بتونس، فبلغ تسعمئة نفس في اليوم الواحد،

(1) الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجيلالي بونعامة، ليلى بلحاج، عبير حابي، ص 34.

(2) الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجيلالي بونعامة، ليلى بلحاج، عبير حابي، ص 46.

(3) يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، د. رضا بن رجب، ص 274 .

(4) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج2، ص 90 .

ومكث ثمانية أشهر ثم ارتفع، فَحُزِرَ من مات بتونس فناف على ستين ألفاً[1].

وبالعموم وخلال القرن السابع عشر الميلادي عرفت بلدان المغرب توالي تفشي وباء الطاعون خاصة في ولايتي تونس والجزائر اللتان كانتا أكثر تضرراً من باقي البلدان، فحسب دراسة Marchikat لوباء الطاعون فإنه توالى أربعة عشر مرة على الجزائر وإحدى عشر مرة على تونس خلال القرن السابع عشر الميلادي[2].

وفي سنة (1117هـ/ 1705م) وقع طاعون بتونس كان يأخذ كل يوم سبعمئة نفس ومات في خلال 6 أشهر منه قرابة الستين ألف نفس[3]، ثم في سنة (1199هـ/ 1785م) ضرب الطاعون تونس والجزائر وغيرها، فمات منه في صفاقس كل يوم 250 نفساً وعد من مات منه في صفاقس نحو خمسة عشر ألفاً[4]، وفي سنة (1198هـ/ 1783م) وقع طاعون جارف وهو المعروف عند أهل الحاضرة بالوباء الكبير، مات بسببه أعيان من الحاضرة وأثّر في عمران البلاد نقصاً واضحاً[5]، وفي سنة (1233هـ/ 1818م) وقع طاعون في تونس، وأول من تنبه له حكيم من مسلمة الإفرنج اسمه رجب الطبيب، ولما أخبر الباي بذلك أمر بضربه وسجنه كالمجرمين، فامتحن بسبب علمه، ولم يلبث أن فشا خطبه، ومات به أعيان من أهل العلم، ووصل عدد الموتى به في الحاضرة أكثر من الألف في بعض الأيام ودام نحو العامين، وهذا الطاعون هو أول التراجع الذي وقع في إيالة تونس بعد وفاة أبي محمد حمودة باشا،

(1) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج2، ص 135.

(2) بحوث الندوة الدولية حول المغارب البحر الأبيض المتوسط الغربي في العصر العثماني، د. خالد أرن، ص197.

(3) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج2، ص 152.

(4) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش، ج2، ص 188.

(5) اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج3، ص14.

لأنه نقص به من الإيالة قدر النصف، وبقيت غالب المزارع معطلة لا أنيس بها[1]، وفي سنة (1266هـ/ 1849م) ظهر ما يعرف بالهواء الأصفر وهو الكوليرا في تونس ومات به كثير من الناس، حتى اشتد في الحاضرة في شعبان وصار يموت منه في اليوم أكثر من مئتين[2].

وبالمجمل فشملت الأوبئة في تونس زمن العثمانيين السنوات التالية (1067ـ1073هـ/ 1657ـ1663م) و(1086ـ1091هـ/ 1675ـ1680م) و(1099ـ1101هـ/ 1688ـ1692م) و(1108هـ/ 1696م) و(1113ـ1118هـ/ 1701ـ1706م) و(1191ـ1193هـ/ 1777ـ1779م) و(1198ـ1199هـ/ 1784ـ1785م) و(1204ـ1217هـ/ 1790ـ1802م) و(1237هـ/ 1822م)[3].

رابعـًا ـ الضرائب العثمانية في تونس:

رغم قلة المصادر والدراسات الحديثة التي تتحدث وتبسط عن فترة العثمانيين في تونس وخاصة في الشؤون التفصيلية إلا أن الضرائب العثمانية فيها لم تكن تختلف عن باقي إيالات المغرب العربي العثمانية والتنافس العثماني غالبـًا يكون في الضرائب الأشد ظلمـًا وفداحة، لكن يمكن إجمالها اختصاراً على النحو التالي:

أ ـ ضرائب الغلال:

- حمل الجمل من البرتقال ريال ونصف ريال.
- حمل الحمار من البرتقال 6 خرارب.

(1) اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج3، ص 127 ـ 129.

(2) اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف، م2، ج3، ص 128 ـ 133.

(3) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، ناصر الدين سعيدوني، ص48.

- حمل الجمل لوز أخضر ثلاثة أرباع الريال.
- حمل الحمار من اللوز الأخضر 3 خرارب.
- جميع ما تنبته الأرض من الخضر والبقول ربع الثمن.

ب ـ ضرائب عددية

- كل 100 بيضة 1 ناصري.
- كل 1 دجاجة 1 ناصري.
- كل 100 قفة سعف نصف ريال.
- الإبل الخيل البغال الحمير على الريال الواحد خرّوبة.
- الخروف نصف ريال على كل رأس.
- الآجر على الريال خروبة.

ج ـ ضرائب ما يوزن

- قناطر الزبيب على الريال خروبة.
- الشريحة على القنطار نصف ريال.
- البطاطا على القنطار نصف ريال.
- الصابون الحجري على القنطار ريالان ونصف الريال.
- الصابون الطري على القنطار ريالان.
- الحوت على الريال خروبة.
- الملح على الريال خروبة.
- الجبس على الريال خروبة.
- الآجر على الريال خروبة.
- الذهب والفضة (قديم وجديد) على الريال خروبة (دون أجر الأمين).
- النحاس على الريال خروبة.

د ـ ضرائب ما يُكال:

- التابل على الريال خروبة.
- الكراوية على الريال خروبة.
- حبة حلاوة على الريال خروبة.
- الجلجلان على الريال خروبة.
- الملوخية على الريال خروبة.
- الزرارع على الريال خروبة.
- القمح على الريال خروبة.
- الشعير على الريال خروبة.

هـ ـ ما يؤدى على البيع:

- بيع الخضر والغلال خارج الدكان ناصريان يومياً.
- حانوت الفطايري ريالان في الشهر.
- حانوت الجزار 8 ريالات في الشهر.
- حانوت الفوال ريالان في الشهر.
- حانوت الفحام ريالان في الشهر.
- حانوت القهوة ريالان في الشهر.

بل ظهرت ضرائب جديدة، مثل ضريبة الكعك والخمر وغيرها[1].

وضريبة أو لزمة الخمر سميت تارة بلزمة الخمر ومرة بلزمة العنب ولزمة العرق أو العراقي...، وهذه التسمية خضعت إلى سياسة البايات مثل صناعة الخمر والاتجار فيه أو ظاهرة استهلاكه، متخذة عدة قرارات تشابكت فيما بينها تحريماً ومنعاً، تستراً وغض نظر، إباحة وتوظيفاً لآداءاتها في مصالح الدولة، ذلك أن أغلب البايات في القرن الثامن عشر قد تشابهت أوامرهم في تصديهم لما يعرف بـ«الضرائب الخمرية»، وتقاربت مواقفهم إزاء حظر الخمرة عموماً، ولم يقدهم في ذلك ورعهم

(1) يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، د. رضا بن رجب، ص 133 ـ 134 وص137.

وتقواهم، بل إرساء سلطانهم وتدعيم نفوذهم، وبالرغم من هذا التوجه لمنعها فقد كان للخمرة حضور، رواجاً واستهلاكاً، وبيعاً وشراء، وتجارة واستثماراً حتى في فترات تحجيرها، متخذة أحياناً طابعاً شرعياً وأحياناً أخرى طابعاً متستراً،....، فالدولة كانت مقتنعة بوجوب الحصول على نصيبها وأكل ثمنها مولية ظهرها للنصوص المقدسة الذي أدى اتباع تعاليمها إلى خسارتها دون ربحها، بعد أن تنبهت للفراغ الذي أحدثه إلغاء لزمة الخمر في صلب مداخيلها، فقد تراوح المقدار المالي للزمة «ضريبة» الخمر قبل إلغائها سنة (1184هـ/ 1770م) بين 27 ألف ريال و50 ألف ريال، وبذلك عدت هذه اللزمة من اللزم الهامة متصدرة المرتبة الخامسة من حيث إسهامها في مداخيل نظام الالتزام، وبما أنها على هذا القدر من الأهمية فقد بعثت في الدولة رغبة الحصول على غنيمتها منها، وبما أنها أقرت بتراخيها في استئصال جذور الخمرة، لذلك فمن باب أولى أن تبيحها بفتح باب تجارتها، محيطة إياها بأشكال مراقبة لضمان ما يمكن أن تدره عليها من إيرادات عوضاً أن يذهب نصيبها هباء، وفي هذا الاتجاه قام حمودة باشا باي بعد صعوده للحكم وتركيز سلطته، ببعث لزمة الشريحة التي عوضت في مشمولاتها لزمة الخمر، محطماً بذلك القيود التي أرساها والده ضد هذه التجارة التي دامت لأكثر من عشرين سنة سالكاً في هذا النهج طريقة ملتوية ذات مستويين هما:

أ ـ ما تضمنه التغيير الذي حصل في مضمون التسمية، فالشريحة مادة أولية لإنتاج مستقطر وحيد، تخصص في استخراجه اليهود المحليون وعد من المشروبات الروحية التقليدية لهم.

ب ـ ما تضمنه من إشراف مباشر على اللزمة التي عهد بها إلى التجار اليهود، سواء كان ذلك بإيعاز ودعم من الإدارة المالية للدولة أو برغبة منهم، خاصة وأن اللزمة على الوجه الذي نعتت به لا يمكن أن تطأها أقدام المنافسين بحكم انفراد بعض اليهود بالتخصص في مادتها.

وإجمالاً تمثلت هذه الطريقة في اتخاذ اليهود تقية وستاراً لإحياء لزمة الخمر في ثوب جديد، فُصّلت ووقعت حياكته على مقاس مضبوط حدد لهم، وذلك مراوغة

ومداراة للسلوك الديني الذي علقت تعاليمه في ذهن الأغلبية، والمدعوم من قبل مجموعة من العلماء ورجال الدين الذين سبق لهم أن تصدوا للظاهرة الخمرية عموماً تلميحاً وتصريحاً، وهو ما من شأنه أن يعكر صفو هذا التوجه ويحرم الدولة من الانتفاع ببعض مداخيل احتكاراتها، وبإرساء هذه الطريقة، التي أطّرت إنتاج هذه اللزمة ووضعت بضاعتها بين يدي اليهود، وهنا تكون الدولة قد تنصلت مما يحرمه الدين وما ترفضه السطة الدينية، مرتكزة على احتياجاتها المالية فيما يخوله الحاكم من جباية إيرادات ما يُتاجر فيه أهل الذمة، حتى وإن كان من تجارة الخمر ذاتها(1).

أما إيراداتها فكانت توجه مباشرة إلى تلبية مستحقات البيت الحسيني الحاكم من ثياب وأدوات ومؤونة مطبخ إلى مستحقات أخرى متعددة، وبدخول إيرادات هذه اللزمة إلى القصر تمحى علاقة الدولة بالمدنس معوضة إياها بعلاقة أخرى ساهم في إرساء شرعيتها ملتزموها من اليهود الذين اتُّخِذوا كغطاء لترويج بضاعتها المحرمة والاستئثار بدخلها(2).

خامساً ـ تسليم تونس لفرنسا:

كانت ثورة عرب تونس ضد مضاعفة الضرائب من قبل الباي نتيجة سياسته في البذخ والتي تصدر لها علي بن غذاهم سنة (1279هـ/ 1863م) عاملاً في محاولة تدخل فرنسا المحتلة للجزائر وقتها في تونس وتوسيع دائرة أطماعها.

فالدول الأوروبية عملت على سياسة تهدف إلى حماية مصالحها في البحر المتوسط، فأبرمت المعاهدات تلو المعاهدات، واحتجت ضد التجاوزات وهددت سعياً منها لفرض الالتزامات وأعلنت الحرب في حالات قصوى بغية فرض تصورها للأشياء، فكان التمثيل القنصلي وتبادل المراسلات وإصدار البعثات والتوافق في النهاية على حلول غير متكافئة أنفع إلى الطرف الأوروبي منه إلى الطرف التونسي، خاصة وأن فرنسا آلت على نفسها حماية نصارى العالم،

---

(1) يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، د. رضا بن رجب، ص251 ـ 255.

(2) يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، د. رضا بن رجب، ص 262 ـ 263.

فاعترف لها الحفصيون بحرية التجارة فاقترنت بحرية المعتقد سنة (669هـ/ 1270م)، واتصلت الملكية الفرنسية بتونس مباشرة عبر اتفاقية صلح ومتاجرة سنة (1015هـ/ 1606م) والتي استمرت بعدها فرنسا في مفاوضات واتفاقيات مع تونس لمدة سبعين سنة، ومع ذلك لم تفتح تونس أي قنصلية لها في فرنسا رغم عرض الحكومة الفرنسية لذلك واختيار مدينة مرسيليا، وبقدر ما كانت فرنسا ترسل البعثات وتجمع المعلومات حول الشؤون الداخلية للبلاد التونسية، فإن الدايات لم يرسلوا إلا مبعوثين اثنين الأول بابا درويش لمرسيليا سنة (1026هـ/ 1617م) والثاني الشاوش رمضان إلى باريس سنة (1070هـ/ 1660م)[1].

وفرنسا كان لها تصوراً هو إقامة مملكة عربية في مستعمراتها، فقد كان نابليون الثالث يطمح بعد أن أعتق الأمير عبد القادر الجزائري من منفاه بفرنسا أن يجعل منه أمير دولة عربية في الشرق «سوريا» تقوم على أنقاض ممتلكات العثمانيين، والجزائر كان يراها نابليون الثالث مملكة عربية كما كتب ذلك للحاكم العسكري الفرنسي بليسيي، وكان هو نفسه يلقب بإمبراطور العرب والفرنسيين، وقد قام وزير الحربية الفرنسي بإرسال النقيب فينيورول لتونس ليقوم بدراسات تاريخية هدفها العثور على آثار الاحتلال الروماني بتونس... والذي توصل إلى أن هذه الأبحاث التي لا تخلو من فائدة ستمكننا من وضع خريطة للبلاد توضح المدن والنقاط الحساسة التي استعملها الرومان عندما أصبحوا سادة البلاد، كما ستبين لنا المسالك التي كانت تُنتهج للتجارة سابقاً[2].

وتونس وقعت فيما بين رغبة الأطماع الفرنسية والتي تنافسها أطماع إيطالية ورغبة بريطانية في بقائها تحت سلطة العثمانيين، وما يهمنا هنا ليس أطماع الأعداء لأن العدو حتماً يطمع فيك وينتظر الفرص وينتهز أنصافها للانقضاض عليك، ولكن يهمنا تصرفات الدولة العثمانية تجاه المسألة والتي لم تتعظ بما حدث للجزائر قبل تونس.

---

(1) جمهورية الدايات في تونس، توفيق البشروش، ص <97

(2) بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871، د. عبد الجليل التميمي، ص 28 ـ 30.

فحين علم العثمانيون بداية بما جرى في أحداث ثورة تونس أرسلوا سفيرهم في طهران حيدر أفندي للوقوف على الأمر محملاً بتعليمات سرية، فتكاتفت جهوده بدوره مع القنصل البريطاني وود لإبقاء تبعية تونس وقتها للعثمانيين، وجاء الرد من الباب العالي سريعاً بالقول: ((إن تسوية المسألة التونسية يقتضي حلان، أحدهما أن يتفاهم الباب العالي مع الدول الصديقة في جعل تونس تحت كفالة دولية كما هو الحال بالنسبة لمصر وبعض الولايات الأخرى «يعني تدويل المسألة التونسية»، وثانيها أن يجري الوالي مع هذه الدول محادثات ومعاهدات تبلغ صورتها للباب العالي لتصديقها وعلى الوالي أن يعمد إلى تأكيد تبعيته للسلطلنة العثمانية ولا صلاحية لأحد في الاعتراض على ذلك))[1]، وفي وثيقة عثمانية نبه حيدر أفندي المبعوث العثماني لتونس عند وصوله من مالطا لميناء حلق الوادي أن ضابطاً فرنسياً على قارب اقترب منهم وخاطبه بالتالي: ((لماذا جئتم إلى تونس وأي مهمة أنتم مكلفون بها؟ وأضاف: إنه في حال عدم قبولكم الرد فإنكم ستغادرون المكان، وأكمل حيدر قائلاً: إن الأسطول الفرنسي سيظل قريباً منا وسيمنعنا أصلاً من الرسو والنزل للبر))[2].

ولقد أخذ العثمانيون في محاولة ضم تونس كما حدث الأمر معهم في ليبيا مستغلين أحداث ثورة علي بن غذاهم.

ففي سنة (1287هـ/ 1870م) انتشر على الحدود الليبية التونسية خبر تدخل العثمانيين في تونس، وإن الذخائر الحربية قد وصلت لطرابلس الغرب لاحتلال تونس، مما دفع الباشا لإيفاد مبعوثين عنه إلى جربة وصفاقس وقابس ليعملوا على إثارة الرأي العام المؤيد للسلطان، كما وأن ثمانية ضباط أتراك يتقنون اللغة العربية قد جابوا الجنوب التونسي في مهمة وهذا ما يفسر المبالغ الضخمة التي كانت في حوزتهم، ولكن فرنسا قد تحصلت على الإذن بعودتهم لطرابلس في آخر السنة ثم

(1) بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871، د. عبد الجليل التميمي، ص 33 ـ 35.

(2) بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871، د. عبد الجليل التميمي. ص 44.

تم ترحيل المؤن الحربية في النصف الأول من سنة (1288هـ/ 1871م)، وهنا كذّب الباب العالي قطعـًا أي رغبة له بضم تونس إلى المركز..[1]، وما فات إن دل فهو يدل على قابلية العثمانيين المساومة على تونس أو تسليمها فالكلام أعلاه كانت تقتضيه ظروف زمنية وأحداث معينة وما سيأتي تبعته أحداث أخرى ستبين لك قابلية العثمانيين على بيع تونس.

فبيع تونس للفرنسيين تم من قبل الدولة العثمانية عبر مقررات مؤتمر برلين الشهيرة سنة (1295هـ/ 1878م) والمصححة لمعاهدة اياستافانوس من نفس العام، والتي كانت بين العثمانيين وروسيا وكانت معاهدة مهزوم أمام منتصر وهو الروس، وبالطبع كانت الرغبة الأوروبية في تعديل شروط معاهدة ايا ستافانوس وإخراج معاهدة برلين هو لكبح جماح الروس المنتصرين عن التحكم في المضائق البحرية والوصول للمياه الدافئة، وفي المعاهدة هذه كما أسلفنا في مبحث التواجد العثماني في مصر لا يهمنا شروط المعاهدتين بالقدر الذي يهمنا فيه بيع وتقديم البلدان العربية كقرابين من قبل العثمانيين للدول الكبرى (بريطانيا-فرنسا-إيطاليا)، فقبرص ومصر كانتا من نصيب بريطانيا وليبيا كانت من نصيب إيطاليا.

فعبر دبلوماسية عبد الحميد الثاني وفي سبيل الحفاظ على ما تبقى من طيف دولته وفي سعيه الحثيث لأن تقف بريطانيا بجواره منح قبرص للإنجليز أولاً، واشترط أن يستمر الحكم العثماني فيها لكن تحت إدارة إنجليزية[2]، وفرنسا التي تفاهمت في كواليس مؤتمر برلين مع القوى الكبرى انتظرت فقط 3 سنوات لتحتل تونس وقد فعلت ذلك عبر سلسلة من الإجراءات[3]، ورد العثمانيون عبر سلسلة من الإجراءات التي لا تختلف عن إجراءاتهم التي فعلوها للتنديد بالاحتلال الإيطالي لليبيا والتغطية على عملية التسليم تلك، فقد نجحت فرنسا في إبعاد إيطاليا بوعدها بالظفر بليبيا،

---

(1) بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871، د. عبد الجليل التميمي. ص 106 ـ 107.

(2) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص 122.

(3) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا، ج2، ص 133 ـ 134.

كما سبق لها وأن حصلت على موافقة بريطانيا لبسط سيطرتها على تونس من خلال مؤتمر برلين حيث قال وزير خارجية بريطانيا أن تونس هي امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي، واستغلالاً لهذه الظروف أخذت فرنسا سنة (1297هـ/ 1880م) بحشد جيوشها على الحدود التونسية الجزائرية، وبررت فرنسا حملتها بأنها لتأديب قبيلة خمير لما سببته من اضطرابات على الحدود الجزائرية التونسية فقط، ونشير علماً أن الباي محمد الصادق سبق له وأن توعد بتأمين الحدود ودفع الغرامات، لقد كان الباي يأمل أن تعارض الدول الأوروبية أو الدولة العثمانية دخول فرنسا لبلاده، أو تدافع عن استقلاله، ولكن الدولة العثمانية لم تفعل شيئاً يحول دون دخول فرنسا لتونس، إذ عمل الباب العالي تجاه المسألة التونسية سياسياً بداية الأمر، حيث تمثلت في مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية بين الطرفين، وفور وصول خبر اشتباكات القوات التونسية مع الفرنسية قامت الدولة العثمانية بإرسال برقيات عن طريق عاصم باشا إلى الدول الكبرى لتأييدها ضد الحدث الذي ألم بتونس، إلا أنه لم يلقَ التجاوب منهم، وفي هذه الأثناء كانت فرنسا تتوغل أكثر في الأراضي التونسية، مما اضطر بالباي إلى إرسال برقية للحكومة العثمانية لاحتواء المشكلة، وبعدما رفضت فرنسا الصلح مع الدولة العثمانية وبعد تجاهل الدول الكبرى للقضية التونسية، عزم الباب العالي على القيام بتدخل بحري في المياه التونسية، ليؤكد على تبعية تونس له من جهة وليجبر فرنسا على قبول التفاوض حول المسألة التونسية من جهة أخرى، فقررت الدولة العثمانية إرسال أسطول بحري لتونس، غير أن هذه الفكرة لاقت معارضة كما لاقت التأييد، ولأجل ذلك انعقد مجلس الوزراء العثماني لرسم سياسته تجاه الأحداث، حيث تقرر إرسال سفينتين حربيتين بدلاً من الأسطول كاملاً، وبالرغم من رفض فرنسا لهذه الفكرة عند سماعها للخبر، إلا أن الباب العالي تغافل عن ذلك وأعد السفينتين للإقلاع بإتجاه تونس، وقبل ذلك التأهب وصل خبر توقيع معاهدة باردو بين الباي وفرنسا لتتوقف السفينتين عن الإبحار.[1]

(1) الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجيلالي بونعامة، ليلى بلحاج، عبير حابي، ص89 ـ 91.

فهل كانت محاولة جادة، أم زوبعة لذر الرماد في العيون وإسكات الرأي العام الإسلامي؟

بعد أن انتهت فرنسا من الإعداد العسكري والسياسي دخلت قواتها البلاد التونسية بتاريخ 25 جماد الأولى الموافق 24 أفريل من سنة (1298هـ/ 1881م)، وكان هذا الدخول براً وبحراً، وفور ذلك احتل قائد الحملة الجنرال بريار بنزرت وبعض المدن الشمالية، وسرعان ما وصلت القوات الفرنسية المكونة من ثلاثين ألف جندي إلى قصر الباي محمد الصادق «قصر باردو» سنة (1298هـ/ 1881م)، وأحاط الجند الفرنسي بالقصر، ثم توجه بريار مع القنصل الفرنسي لمقابلة الباي، وقدم له نسختين من معاهدة فرنسية معدة مسبقـًا، وأمهله حوالي أربع أو خمس ساعات ليقبل ويوقع المعاهدة، فاضطر الباي تحت الضغط والإكراه إلى توقيع المعاهدة في 12 ماي 1881 م وسميت بمعاهدة باردو أو قصر السعيد[1].

وهناك تساءل مشروع لماذا لم تتم المقاومة من قبل العثمانيين؟

والجواب هو نفسه جواب المباحث السابقة فالعثمانيون لم يبقوا شيئـًا قادراً على الصمود ولعل فيما كتبه القنصل الأمريكي في تونس «آيتون» من تقارير أكبر دليل على وهن العسكرية التونسية.

فحين زار مدينة قرطاج قام بدراسة للريف ومعرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه في الأعمال الحربية، وخلال زيارته لشاطئ البحر قرب بنزرت، اكتشف نقاط الضعف في إمكانيات تونس الدفاعية فقدم بذلك لبلاده مفتاح تطويق تونس بأكملها، وحالاً حينما وصل لتونس قام آيتون بتحرير تقرير أولي ضمنه نظرات على القوة العسكرية لكل من الجزائر وتونس بمقدار ما سمحت ملاحظاته بأن يقدرها، فقد قال عن تونس أنها أشد تحصينـًا وأقل عرضةً للسقوط من الجزائر، لأنه من الصعب نقل المدافع إليها من البحر، ناهيك عن أنها لا توفر للعدو مكانـًا صالحـًا لإنزال جيوشه

(1) الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجيلالي بونعامة، ليلى بلحاج، عبير حابي، ص 75 ـ 77.

إلا على بعد 15 ميلاً، ولكن إذا تمكنت قوة عسكرية لا تتألف إلا من مدافع يسيرة أن تصبح على مقربة من المدينة، فإن المدينة سوف تسقط بسهولة إذ إن تحصيناتها ضعيفة ومهدمة، أما بنزرت فكانت في نظره في موقع غير منيع ويستطيع العدو إذا ما بلغها أن يشل الحركة في تونس، ومن الطريف أنه قدم اقتراحاً لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها إذا ما أرادت أن تعمل مفاوضات بينها وبين تونس أن تضرب ضربتها الأولى على بنزرت، وأشار أن بنزرت ضعيفة من الناحية الدفاعية وليس لديها من التحصينات سوى القديم المهترئ حتى قال: «إن وكيل القلعة يعتقد في كل ليلة أن النبي محمد ﷺ سيحرسه كما أنه يؤمنه على روحه»، وكان يرابط عند المرفأ 70 جندياً تركياً على رأسهم قائد تركي، لكنهم لم يكونوا مزودين تزويداً حسناً بالسلاح، ولم يكن ثمة مخزن أسلحة في المدينة، وفي حديثه عن القوة العسكرية لتونس قال آيتون إنها خيالية أكثر منها حقيقية، وكل تركي أو من تحدر من أصل تركي «كرغلي» هو جندي وهم يشكلون 6800 جندي يطلق عليهم اسم المشاة النظاميين، مع العلم أنهم لا ينتظمون ولا يجتمعون أبداً، رغم أن بعضهم يبرز في الميدان مرة أو مرتين في العام ليجوب المقاطعات الداخلية بهدف جمع الضرائب من المسلمين الفقراء، ووصف آيتون الخيول فقال: وحتى الخيول التي يمتطيها الخيالة التونسيون كانت في الواقع أردأ من خيول الطواحين التي كنت أشاهدها في مسقط رأسي «نيوانغلاند» بدلاً من أن تكون من الخيول الأصيلة كما كنت أتوقع[1].

لقد قامت فرنسا طبقاً للمعاهدة التي نجح المشتركون في التوصل إليها في مؤتمر برلين سنة (1297هـ/ 1880م) باحتلال تونس، ولم تقم الدولة العثمانية بتقديم معونة تذكر للشعب التونسي الذي هب لنضال الاحتلال الفرنسي، وفي السنة التالية أخضع الإنجليز مصر لحكمهم، وللمرة الثانية لم تتخذ السلطات العثمانية خطوات

---

(1) الحملات الأمريكية على شمال أفريقيا في القرن الـ18، لويس رايت وجوليان ماكليود، ترجمة محمد روحي البعلبكي، ص88.

حاسمة ضد المحتل الأجنبي لهذه البقعة الهامة من بقاع العثمانيين[1].

سادسًا ـ قضية اللاجئين التونسيين في ليبيا:

أما عن أهل تونس الذين لجؤوا لليبيا آملين في مساعدة العثمانيين والسلطان لهم، فقد توجه عدد كبير من اللاجئين التونسيين لطرابلس طمعاً في الدعم العثماني، إلا أن استيلاء إنجلترا على مصر وتصريح إيطاليا برغبتها في احتلال ليبيا جعل البوصلة العثمانية تتجه للحليف العتيق والصهر الوثيق فرنسا، ففرنسا كانت بداية لا تحبذ أن تكون إيطاليا جارتها في ليبيا وتفضل العثمانيين، والعثمانيون يفضلون الفرنسيين وهذا ما دفع فرنسا للتقارب مع العثمانيين بشكل أكبر ودفع العثمانيين أيضاً لذلك، إذ طلب السلطان عبد الحميد الثاني مساعدة فرنسا ضد النيات الإيطالية في ليبيا وصار يجتمع بالسفير الفرنسي دون علم الباب العالي بتنسيق الضابط دريزي الذي كان في خدمته، وكانت أجوبة فرنسا تدخل السرور لقلب السلطان دون أن تتحمل فرنسا أي مسؤولية بالعمل المشترك.

وقد كان اهتمام فرنسا طويلاً بالحدود الليبية التونسية، فهناك انتفاضة شبت بعد احتلال فرنسا لتونس سنة (1298هـ/ 1881م) ثم توسعت لتشمل وسط تونس، وهذا ما دفع الفرنسيين لقمعها فلجأ لطرابلس مئة ألف تونسي، فاهتم السلطان عبد الحميد الثاني لمشكلة اللاجئين الذين كانوا يأملون تدخل العثمانيين لاستعادة تونس، فأمر بأن يعاملوا معاملة لطيفة مشجعة واحتج على احتلال فرنسا احتجاجاً شديد اللهجة، وتم تعزيز القوات العسكرية في ليبيا بالجنود والذخيرة لإظهار ذلك لفرنسا وإيطاليا وأيضاً لمنع القبائل الرحل بين الحدود من دعم إخوانهم، فقلقت فرنسا من تلك التعزيزات التي زادت من تشجيع اللاجئين وطلبت وقفها وسحب الوالي العثماني على طرابلس الذي كان يمارس سياسة عدائية ضد فرنسا، وفي نفس الوقت تعهد السلطان عبد الحميد الثاني لإنجلترا بأن التعزيزات العسكرية في ليبيا

---

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ج1، ص355.

ليست ضد فرنسا بل للمحافظة على الأمن فقط، وزاد فاستبدل الوالي لتطمئن فرنسا فسحب الوالي نظيف باشا الذي كان يتنازع مع القنصل الفرنسي في طرابلس وسحب قائد القوة التركية حسين باشا الذي كان صديقاً للقنصل وأبقى على الشيخ حمزة ظافر مبعوثه والذي كان يقيم علاقة جيدة مع اللاجئين التونسيين، وهناك مشكلة أخرى وهي آلاف اللاجئين التونسيين على الحدود بين البلدين والتي كانت فرنسا تتخوف منهم ورغبتها إبعادهم عن الحدود ورجوعهم لبلادهم، ومع بروز مشكلة مصر سنة (1299هـ/ 1882م) تناست الدولة العثمانية تونس في سبيل تقاربها مع فرنسا، فقام الوالي العثماني في طرابلس بمساندة الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في إرجاع اللاجئين، فعاد معظمهم لتونس حتى سنة (1301هـ/ 1884م)، وبقي الآخرون ومشكلتهم ما زالت تؤرق فرنسا حتى سنة (1305هـ/ 1887م) فأبلغهم الوالي أحمد راسم باشا بخيارين هما إما استيطان ليبيا أو العودة لتونس، وبعث الجنود في طلب الذين لم يلبوا النداء وبذلك انتهت أزمة اللاجئين التونسيين في طرابلس وعلى الحدود، ولكن استعمال الشدة مع هؤلاء اللاجئين ولد نفوراً من الباب العالي في تونس والجزائر، وهذا ما أثر في القبائل الصحراوية لميلها للفرنسيين وبدوره سهل على الفرنسيين تحركاتهم في تلك المنطقة[1].

لقد هددت فرنسا سنة (1298هـ/ 1881م) باقتحام طرابلس تحت ذريعة تتبع فصائل التونسيين الذين يقاومونهم، وكان الوالي أحمد راسم باشا وقتها مضطراً لتوزيع السلاح على سكان المناطق الحدودية مع تونس والجزائر، ويؤكد المؤرخ الإيطالي ايتويمي أن الوالي التركي بتوزيعه للسلاح على السكان كان يحاول فقط تهدئة خواطرهم، إذ لم تمكث الأسلحة طويلاً بين يدي السكان حين قامت السلطات العثمانية باستعادتها مجدداً حين انتهاء الأزمة الخاصة باللاجئين بينها وبين فرنسا، فعدد ما يقرب من 120 ـ 140

---

(1) الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، عبد الرحمن تشايجي، ترجمة د. علي اعزازي، ص113 ـ 118.

ألف لاجئ تونسي في طرابلس كانت السلطات العثمانية عاجزة حتى عن تأمين الغذاء والمأوى لهم وهذا ما اضطرهم بالعودة تدريجيا لأوطانهم وقد عاد منهم 110 ألف، هذا وقد سعت الدولة العثمانية وسياستها على التسوية العاجلة لقضية اللاجئين التونسيين، فالباب العالي لم يقدم أي مساعدة ملموسة للتونسيين المحاربين للفرنسيين خوفاً من الاصطدام مع الفرنسيين، وهو الذي بذل بعد ذلك كل ما في وسعه لكي لا ينساق إلى نزاع معهم، إذ حين وصلت للسلطات العثمانية أن عدد اللاجئين التونسيين في طرابلس بلغ 100 ألف سارعت للتخلص منهم، فأصدرت الأوامر كما بينا للوالي بتنفيذ إجراءات التخلص منهم وعودتهم لتونس، ثم أصدرت الأوامر من الولاية بإعادتهم لتونس أو إسكانهم في المناطق الداخلية من ليبيا كمنطقة سرت، كل هذا في سبيل عدم بقائهم على الحدود وإزعاجهم لفرنسا، فغطى العثمانيون على سياستهم الخيانية نحو تونس بالاحتجاجات الشكلية على الفرنسيين[1].

وبهذا وكما ترى لم يختلف ما فعلوه مع تونس عما فعلوه مع ليبيا أو الجزائر أو حتى مصر إذ كانت المساومة عندهم هي عامل البقاء.

* * *

(1) تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ج1، ص363 ـ 364.

المبحث الثامن
التواجد العثماني في اليمن

سبق دخول العثمانيين إلى اليمن الهجوم المملوكي المصري على الدولة الطاهرية في اليمن بحجة إنجاد سواحل اليمن من غزوات البرتغاليين، والتي كانت الأساس للتدخلات المملوكية في اليمن ليتبع ذلك لاحقاً الاستيلاء العثماني على اليمن، وسنشير لذلك مختصراً بأنه كان أساس التغول المملوكي الذي تبعه وسار على أثره العثمانيين لاحقاً بعد إسقاط حكم المماليك في القاهرة.

ففي سنة (910هـ/ 1504م) تطاول ضرر البرتغال على مراكب وموانئ الهند الإسلامية، وفي نفس السنة أيضاً وصل القائد المملوكي حسين الكردي بداية إلى باب المندب ثم توجه إلى عدن عند الأمير مرجان الطاهري واستأذن الدخول لها فأذن له وأكرمه وأمده بما يحتاج لحملته المملوكية نحو الهند، ثم تبع ذلك هجومان برتغاليان على ميناء عدن تحديداً استطاع أهل عدن صدهما باستبسال شديد، وكان حاكم عدن هو مرجان مملوك السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري، ثم قدم الجهاز المصري مجدداً إلى جزيرة كمران فأرسل عبد الوهاب لوالده السلطان عامر في شأنه من زبيد، فأمره بتجهيز الطعام لهم في البحر والحذر منهم، ثم تقدم عسكر المماليك المصري واتخذوا لهم حصناً في جزيرة كمران وهناك كاتبهم جماعة من الزيود ودخلوا في طاعتهم وطلبوا منهم 200 مملوك يتكفلون هم أي الزيود بمتاعهم، فتوجهوا لقرية الضحى وانكسر العسكر الطاهري أمام المماليك ونهبت القرية، ولما علم السلطان عامر بذلك بعث بأخيه الشيخ عبد الملك بن عبد الوهاب إلى زبيد فدخلها سنة (922هـ/ 1516م)، وهناك وقعت معركة كبيرة كان فيها أمير جازان الشريف عز الدين أحمد بن دريب مع ألف عسكر رومي عليهم سليمان آغا وكانوا بعثة المساعدة العثمانية للمماليك ومعهم حسين الكردي، وانتهت المعركة برجوع الشيخ عبد الملك الطاهري لزبيد، وهناك مالت العرب لحسين الكردي ضد الطاهريين، فتوجه حسين لزبيد ومعه المماليك وعساكر من

الشام ومغاربة وسليمان آغا من البحر ومعه ألف جندي عثماني، إضافة إلى عرب جيزان وجماعة الزيود وأصيب عبد الملك الطاهري وابن أخيه عبد الوهاب بعد معارك شديدة فانسحبوا إلى تعز، وكان السبب في تجاسر المماليك على الطاهريين هو نصيحة الفقيه الشرف الموزعي الذي نصح عبد الملك الطاهري بمنع إعطاء الطعام للعسكر المصري خوفاً من انقلابه عليهم فكان ذلك سبباً في زوال ملك الطاهريين، أما ما فعله عسكر المماليك ومن معهم في أهالي زبيد بعدما ملكوها فقد تم نهبها نهباً عظيماً، واستبيحت المدينة وانتهكت محارم النساء وسبوهن وسبوا الأطفال، فوقعت الفضيحة وهتك الحجاب وأحرقت المدينة واستمر النهب والسلب وهتك الأعراض ثلاثة أيام، وجعلوا البلاد كدار الحرب حتى تعطلت فيها الجمعة، وأمسكوا بتجار المدينة ووضعوا الحديد في أعناقهم، كما قبض على قاضيها العالم الشهير المزجد فوضع الحديد على عنقه، ثم توجهوا بعدها إلى عدن فقاتلهم أهلها قتالاً شديداً لم يستطع معه حسين الكردي الحصول من عدن على طائل، وهنا رجع حسين الكردي إلى جدة وأبقى برسباي على زبيد، ثم توجهوا إلى تعز فانسحب منها السلطان الظافر عامر بن عبد الوهاب الطاهري فدخلها جند المماليك وانتهبوها وفعلوا بها أشنع مما فعلوا بزبيد وكان ذلك سنة (923هـ/ 1517م)، ثم توجه السلطان عامر لمقره في المقرانة وأخذ منها حريمه وخرج منها فتوجه لها جند المماليك وأخذوها ونهبوا ما فيها، ثم قتل عامر بن عبد الوهاب لاحقاً[1].

وهذا باختصار خبر الحملة المملوكية العثمانية المشتركة لتحرير سواحل الهند من البرتغال ولحفظ سواحل اليمن منهم فانتهت بأنهم لم يختلفوا في أفعالهم عن البرتغال، ولم أنقلها هنا إلا لتنتبه لمسألة أن عساكر المماليك الذين فعلوا الأفاعيل في اليمن تحولوا لاحقاً إلى عساكر للعثمانيين بعد سقوط دولتهم في القاهرة واستيلاء العثمانيين على كل شيء وعلى رأسهم حسين الكردي الذي قتل لاحقاً بالتغريق في جدة.

---

(1) قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، ابن الديبع، ج2، ص455 ـ 471.

كان الصدر الأعظم إبراهيم باشا وقتها بمصر فانسحب سلمان باشا من اليمن وكلم الصدر الأعظم في تدبير عسكر لدفع أذى الإفرنج في اليمن والهند فأرسل معه 4000 جندي إلى جدة وكانوا خليطاً من كل شكل ومذهب ولون، فلما وصل اللوند جدة صاروا يتعرضون للعرب وينهبون الأسواق فقطعت الميرة عن مكة وحصل فيها القحط والغلاء حتى سماها أهل مكة «سنة سلمان»، فلما جاء الحج سكنت طائفة من عسكر سلمان باشا بيوت الناس في مكة وأخرجوا منها أهلها وكثر أذاهم، فتسلط العرب عليهم عند «بير شميس» وصاروا إن خرجوا من حَدّة خرج عليهم العرب عند بير شميس فقتلوا اللوند «جنود بحريين عثمانيين» وسلبوهم حتى قتلوا منهم مقتلة كبيرة، فتعفنت طريق جدة من جيفهم وأشلائهم، والشريف لم يتدخل لشدة بذاءة سلمان، واستمر القتل فيهم حتى قتل منهم اثنان من كبار تجارهم وتعفنت الطريق بين مكة وجدة وهنا أمر الشريف بالكف، أما باقي اللوند فقد نصبوا راياتهم في الحرم الشريف إلى أن تدخل الشيخ الصوفي محمد بن عراق وأسكن هؤلاء اللوند في مشعر منى وأخرجهم من مكة، أما سلمان الريس فاستولى على محصول جدة كاملاً وكان يقدر ب 90 ألف دينار ونصفه يذهب للدولة العثمانية(1).

أما عن استيلاء العثمانيين على اليمن فقد كان في اليمن في سنة (922هـ/ 1516م) الأمير اسكندر أمير طائفة اللوند من بقايا من أرسلهم السلطان المملوكي قانصوه الغوري والذين كان إفسادهم أكثر من إصلاحهم، فوصله قاصد السلطان العثماني سليم ياووز فأطاع هو ومن معه وبقوا على الطاعة للعثمانيين حتى سنة (927هـ/ 1521م) حين قتله الانكشاري كمال الرومي وسمي كمال باشا، ثم ثار جماعة اللوند على كمال باشا هذا وقتلوه في تعز وأقاموا عليهم سنة (928هـ/ 1522م) رجلاً همجياً سموه علي بابا الطويل، فقام جماعة من أهل قرمان فقتلوه خوفا من لوم السلطان وأمروا عليهم رئيسهم واسمه اسكندر موز سنة (930هـ/ 1524م) واستمروا في عبثهم فيما بينهم حتى سنة (945هـ/ 1538م)، فعلم عن

---

(1) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 120 ـ 123.

حالهم السلطان فوجه لهم سليمان باشا الطواش بجيوش لليمن والهند فيصلح حال اليمن ويقاتل البرتغال في الهند، وقد كان السلطان عامر بن داود الطاهري آخر سلاطين بني طاهر في عدن قد كاتب السلطان العثماني سليمان القانوني وأخبره عن تغلب الإمام شرف الدين الزيدي وابنه على معظم اليمن طالبا منه الإمداد بالعساكر لمحاربة الشيعة الزيدية وأن يكون في طاعة السلطان، وحين وصل سليمان باشا الطواش إلى عدن وكتب لعامر بن داود الطاهري أن يأتي إليه إلى المركب، فخرج لهم الطاهري مع جماعة له بهدية وافرة وتحف فاخرة وهناك تم الغدر به وقتله وصلب على سارية المركب وقتل جماعته الذين معه وشنّع في قتلهم، واستولى فيها سليمان باشا على عدن وسقط ملك بني طاهر للأبد وقد كان تدبير قتل السلطان عامر بوشاية من شرف الدين الزيدي وابنه لسليمان باشا الطواش متهمين عامر الطاهري بمناصرة البرتغال، ووضع سليمان باشا الطواش على عدن أحد مساعديه واسمه بهرام وتوجه هو للهند، وهنا ما كان من الإمام الزيدي شرف الدين وابنه إلى أن استوليا على معظم اليمن، وقد عاد سليمان باشا الطواش من حملته الفاشلة على الهند معرجاً على زبيد وقد وجد البلاد في يد الزيدية فقتل من بها من اللوند وأناب عليها مصطفى باشا عزت، وتوجه هو للسلطان العثماني وبقيت سواحل اليمن في يد العثمانيين وداخل اليمن في يد الأئمة الزيود(1).

وينقل السيد الشلّي أنه عندما وصل سليمان باشا إلى عدن فتحها له صاحبها عامر بن داود وجهز له كل ما يحتاجه من الزاد لمّا علم بقصده قتال الإفرنج وتوجه هو ووزيره للسلام على الباشا، فبمجرد ما رأى سليمان باشا أن أبواب عدن فتحت أمر عسكره بدخول عدن ونهبوها نهباً شديداً، فأمر الباشا أن ينادى بالأمان ويرد المسروق فلم يرجع منه شيء إلا ما كان من جنس الثياب، ولمّا وصله عامر

(1) الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، القاضي شمس الدين الموزعي، ص22 -27.

الطاهري أمر بقتلهم وصلبهم ونهب دورهم وعدّ ذلك من فتوحاته وكتب على باب مدينة عدن أنه فتحها سنة 945 للهجرة[1].

ومما ينقله باسنجلة أن سليمان باشا الطواشي لمّا وصل للسلطان سليمان القانوني أتاه بكتب من أهل مكة وعدن وزبيد والشحر بأنه أخذ الهند وقتل الإفرنج كلهم ولم يبق منهم إلا شرذمة قليلة ضعيفة مطرودة، وعدّد للقانوني جملة من الموانئ التي استولى عليها وأنه وصل بخراج الهند وأظهر للقانوني مال عظيم «وغالباً أموال الطاهريين في اليمن لأنه نهبهم بعد قتلهم وسيأتيك تفصيله»، فسكن روع السلطان القانوني ولم يعقب على كلام سليمان باشا إلا حين وصل الافرنج لاحقاً إلى السويس في مصر وصار ما يعرف بروعة أهل مصر فقال له السلطان أين كلامك الذي قلته بأنهم هلكوا وهم الآن في مصر، فلما تحقق سليمان باشا أن السلطان سيقتله قيل هرب وقيل قتل[2]، وقد كان سليمان باشا الخادم قد تجاوز الثمانين من عمره حين أرسله القانوني لتلك الحملة ولم تكن له أي ميزة سوى أنه كان من خواص مماليك السلطان سليم الأول، وكان بدينا جدا بحيث كان يلزم أن يساعده أربعة رجال على النهوض، واشتهر عنه ضعف العقل وسفك الدماء وحب الغدر، وكان سليمان باشا من المماليك الخصيان الذين تربوا في سراي الحريم[3].

أولاً ـ الجرائم العثمانية في اليمن في تواجدهم الأول:

إن أعظم جريمة ارتكبوها هي تدميرهم لعدن كميناء ربط تجارة شرق آسيا والهند وشرق أفريقيا، وقد تحدث رحالة برتغالي عن أهمية عدن في أواخر عهد الطاهريين فقال: ((إنها من أكثر بلدان العالم تجارة، وبها أكثر التجار ثراء، وتفد إليها السفن العديدة المختلفة الأحجام والأنواع من جميع البقاع، فتفد إليها سفن جدة

---

(1) السناء الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر، السيد محمد الشليّ اليمني، ص338 ـ 339.

(2) تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر، محمد بن عمر الطيب بافقيه، ص 260 وما بعده.

(3) الفتح العثماني الأول لليمن، د. سيد مصطفى سالم، ص.158

محملة بالبضائع الأوروبية والمصرية والسورية، كما كانت السفن تفد إليها من موانئ ساحل أفريقيا الشرقي مثل زيلع وبربرة وسوفالا وكيلوة وموزمبيق وممباسا محملة بالمواد الغذائية أو بالوفير من سبائك الذهب والفضة، ومن موانئ ساحل الهند الغربي مثل ديو وكاليكوت، أو موانئ جزر الهند الشرقية حتى ملقا))[1].

وهنا تساؤل كيف أضحى مصير هذا الميناء الهام زمن سلطة العثمانيين عليه في الفترة العثمانية الأولى التي امتدت لقرابة قرن كامل؟ بالطبع لم يعد لسابق عهده أبدا إذ من النادر جداً أن تجد حوله أي أخبار تذكر بماضيه الثري والنشط.

وإن جئنا لسنة (968هـ/ 1560م) فقد أرسل محمود باشا واليا على اليمن وأول ما فعله حين وصل اليمن هو أن صلب أمين دار الضرب الفقيه عبد الملك اليمني وكان رجلاً ثرياً، فجعل حجة ذلك اختلال سكة العملة وهذا لم يكن بسبب الفقيه المذكور بل بسبب بكلربكية اليمن وبسبب طمعهم وجشعهم السابقين، فالدينار السلطاني العثماني له أوزان مختلفة حسب المنطقة، فهو في بلاد الروم «تركيا» بستين عثمانياً، وفي مصر بثمانين عثمانياً، وفي اليمن بثلاثمئة عثماني وظل متزايداً في اليمن حتى صار بألف عثماني وهذا كان سبب تجارة البكلربكية، فأمر بصلبه بهذه الحجة واستولى على ماله وذخائره وهذا أول ابتداء تموُّل وتوسُّع محمود باشا مالياً فيما سيأتي، فتلفت السكة بعد عبد الملك المذكور وصار الدينار الذهب بألفين عثماني مما تسبب بإفقار العسكر وعلوفتهم اليومية، فتوجهوا لتعويض هذا النقص عبر ظلم الرعية وانهاكها لاستخراج المال منها، حتى إذا ما ضعفت الرعية باع العسكر ما عندهم حتى وصل إلى بيع ثيابهم وهنا منشأ هروبهم وهروب الناس إلى مطهّر الزيدي وملكه للبلاد لاحقاً[2].

وقد قرر محمود باشا جعل مدينة تعز عاصمة له في اليمن وقد كانت عاصمة الدولة الرسولية من قبل، وبقربها كانت تقع مملكة بعدان وفيها حصن حب الذي

(1) الفتح العثماني الأول لليمن، د. سيد مصطفى سالم، ص59.

(2) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 128.

يضرب به المثل في العلو والارتفاع ويقيم فيه الفقيه الأمير نورالدين علي بن عبد الرحمن بن محمد النظاري ورثها عن أبيه وورثها أبوه عن جده وورثها جده عن السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري حين انكسر جيشه، وقد كان النظاري يهادن بكلربكية اليمن ويهادنونه ويهاديهم ويهادونه وينتفع بهم وينتفعون به، وأهدى النظاري لمحمود باشا أكثر مما مضى فطمع محمود باشا في كنوزه وأمواله وفي الحصن الذي هو فيه فقابله بالنفور وأحس النظاري بذلك فقام بتحصين قلعته وتجهز للقتال، فنزل محمود باشا بعسكره تحت حصن حب وأظهر القتال، فتقدم الأمير التركي اسكندر لمحمود باشا وقال له لا داعي للقتال فالنظاري لم يظهر العصيان والمخالفة ثم إن حصنه حصين وسنجد مشقة في قتاله، فأمر محمود باشا بضرب عنق اسكندر واستولى على ماله وقام أيضاً بقتل ميرزا بك وكان أعظم شأناً من اسكندر لأنه اتهمه بنفس تهمة اسكندر، وكان للنظاري تاجر يقال له الخواجا علي الريامي وكانت بنته زوجة النظاري وكان يملك سفناً للتجارة مع الهند وكان عظيم الثراء كثير المال يده ممدودة بالصدقة والبر والإحسان لفقراء اليمن، فطمع محمود باشا في ماله فأخذه من بلده إب واستصفى ماله ثم قتله وصلبه هو وولده، واستمر محمود باشا محاصراً حصن حب لثمانية أشهر دون طائل، فتدخل الأمير عبد الله الداعي وكان مبايعاً مطيعاً للدولة العثمانية وهو من الإسماعيلية في اليمن أو كما يلفظها أهل اليمن وقتها «السَّمْعَلَة»، وهذه الطائفة الإسماعيلية مخلصة في الطاعة للسلطان سليمان القانوني وكانت العمود الفقري للدولة العثمانية في قتالها في اليمن ضد الزيود، لأن الإسماعيلية كانوا أعداء الزيود، فتوسط عبد الله الداعي الاسماعيلي وكان النظاري تعب من طول الحصار وعرض الداعي الإسماعيلي على النظاري ان ينزل من حصن حب هو وأهله ومن يحب وجميع خزائنه ويسلم الحصن لمحمود باشا ويعطى بدلاً منه حصناً آخر يختاره هو، ولا يتم التعرض له، وتم الاتفاق على ذلك وحلف محمود باشا يميناً فاجرة على المصحف وضمن يمين محمود باشا، فنزل النظاري يوم 24 رجب سنة (969هـ/ 1561م)، وأرسل

محمود باشا له سنجقاً سلطانياً، فاغتر النظاري وصدق الأمر واكتمل نزوله وولده وعسكره والطبل بين يديه والسنجق السلطاني معه ودخل لمخيم محمود باشا فقام له وجهز له كرسياً بالمخمل وألبسه خلعة عظيمة وحدثه ساعة ووكل على كل رجل من عسكر النظاري 10 من رجاله، فأراد النظاري القيام والخروج فقال محمود باشا له وأشار لأوزون علي جاووش أن يقتله، وقال له أما تريد أن تصبح سنجقاً فسل خنجراً ضربه به بين كتفيه، فصاح النظاري صيحة بالسواد على عبد الله الداعي الإسماعيلي، فحزت رأس النظاري وجميع عسكره واستولى محمود باشا على خزائنه وخيله وكل شيء كان معه، وكان هيأ جماعة يدخلون الحصن بعد نزول النظاري ويعملون السيف في كل من يرونه في الحصن فقتلوا منهم مقتلة عظيمة، ومنها أطلق أهل اليمن قولة «محموديا» وبدأ أهل اليمن لا يستأمنون الأتراك قط، وكانت من جملة خزائن النظاري كما ذكر النهروالي وأخبره به حسين بك دفتردار اليمن (كرسياً من الذهب مكللاً بالجواهر لا يوجد في خزائن الملوك، وعصا مرصعة بالجواهر من خزائن عامر بن عبد الوهاب، وحمولاً من النقود القديمة من الذهب والفضة، وحمولاً من كتب الفقه والعلم على مذهب الإمام الشافعي، وعلم الحديث ومصاحف كبيرة مذهبة وأشياء كثيرة)، والنظاري كان سنياً شافعياً قاتل الزيدية وأعان أهل السنة على قتالهم بالميرة والرجال وكان مطيعاً للسلطان لكنهم غدروا به وقتلوه ونسبوا له الخيانة وهو منها بريء [1]، وينقل الدعامي الهمداني في الروض أن محمود باشا سبى محارم وأولاد النظاري أيضاً وأن من بقي منهم كاتب والي اليمن اللاحق وهو حسن باشا أن يعيد لهم دورهم وأراضيهم في بعدان فسمح لهم بذلك[2]، وأمام كل هذا الذي فعله محمود باشا تجد المصادر العثمانية تصفه أمثال السالنامة برجل الإصلاح رغم أنه بأموال اليمن اشترى منصب ولاية مصر

---

(1) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 130 ـ 133.

(2) الروض الحسن في أخبار سيرة مولانا صاحب السعادة الباشا حسن في أيام ولايته بإقليم اليمن، عامر الدعامي الهمداني، ص117 ـ 118.

ومن ولايته بمصر توعّد بأن يجعل اليمن يثور دوماً كالبركان[1]، وتم إرسال رأس النظاري وولده ووزيره وعدة من كبرائهم مسلوخة بعد حشوها بالتبن إلى السلطان سليمان القانوني وكتب محمود باشا أنه افتتح حصن حب قهراً وأنه قتل العصاة المارقين، فتم ترقية محمود باشا وألبس السلطان الخلع على الوفد المرسول بالخبر وأعطوا الهدايا، فتاقت نفس محمود باشا إلى ما هو أكبر من ولاية اليمن فأرسل أكثر من مرة إلى السلطان أن به علة في رجله وأنه يستعفي من القيام بأمر اليمن، وأن علاج علته يكون في مصر وكان له ما أراد وتم ذلك، فتوجه بعدها محمود باشا إلى الحجاز ليقصد مصر وقد قابله النهروالي في الحجاز وجلس معه محادثاً أكثر من مرة، وذكر أن أحواله سلطانية من حيث ديوانه وعبيده وكنوزه وأعطياته وأمواله وثيابه والخيول المسرجة بالذهب لمماليكه وخاصته والأموال والسماط الذي يفرشه للطعام ويأكل في آنية الذهب والفضة، وكان في نفس محمود باشا أنه يريد مصر والنهروالي يقول لم أكن أظن هذا لأن مصر تكون من نصيب خواص مماليك السلطان، فأجابه محمود باشا بقوله (الدراهم مراهم والنقود تحل العقود والبرطيل حكيم يوصل إلى المقصود) ومعناه أنه سيستخدم الرشوة للسلطان وحاشيته في سبيل توليته مصر، فأول ما وصل محمود باشا إلى تركيا قصد سليم شاه وكان ما زال أميراً وهو ابن سليمان القانوني، فقدم له الهدايا مما لم يره من غيره قط في كوتاهيه، فأحبه الأمير سليم شاه لما صار سلطاناً لاحقاً محبة عظيمة، ثم وفد إلى الصدر الأعظم محمد باشا فأهدى إلى السلطان سليمان القانوني تسعة أعداد من كل نفيس على التفصيل التالي (أولها تسعة أفراس منقادة من خيار الخيل سرجها ولجمها مرصعة بالجواهر عليها لبوسها وعليها تسعة مماليك من أحسن المماليك بأحسن الثياب كل مملوك بأسكفه ومنطقه من الذهب مرصعة بالجواهر، وسيفه مرصع بالجواهر وخنجره مرصع بالجواهر، ولبوسه، ثم من أنواع القماش المذهب، ثم

---

(1) الوجود العثماني في اليمن 1358-1635، رسالة ماجستير جامعة دمشق. محسن محمد عايض علي الدربي، ص79.

القطاس، ثم شمامات كبار من العنبر، ولم يترك شيئاً من النفائس من كل صنف إلا قدمه بحيث تعجب السلطان سليمان القانوني لكثرة ذلك ونفاسته، ثم قدم صندوقاً مختوماً والتمس ألا يفتح إلا بحضرة السلطان فيه من كل صنف من الجواهر)، ثم قدم للصدر الأعظم هديته وصار يعطي كل من وفد إليه حتى نفد جميع ما عنده من التحف، ثم صار يسحب التحف الموجودة من بزستان اسطنبول وصار يعطي من النقود التي عنده، ثم استدان ليكمل العطاء حتى نفد ما عنده في سبيل ولايته لمصر فتولى مصر وقدمها في أبهة عظيمة[1].

أما رضوان باشا فقد تنافس مع إبراهيم بك على ولاية اليمن وبذل رضوان في سبيل أن يعينه الباب العالي والياً على اليمن 50 ألف قطعة ذهبية، وفاز بذلك وبالطبع هو سيسترد المبلغ من ظهور أهل اليمن عبر الضرائب الفاحشة، فلما وصل رضوان باشا إلى اليمن أخذ يتتبع أعمال محمود باشا الذي تكلمنا عنه وصار والياً على مصر وينبش عليه، فانتبه له محمود باشا وعرف ذلك فكتب للباب العالي أن ولاية اليمن ولاية واسعة جداً وأنها تحتاج إلى بكلربكيين اثنين ليضبطوها، وما زال يعرض ذلك للباب العالي حتى تم قبول ذلك وحسّن لهم اختيار الأمير مراد لهذا الأمر فتم تقسيم اليمن إلى قسمين هما:

أـ التهائم وتم تسليمها لحليفه مراد باشا وهي الأكثر سهولاً وخراجاً.

ب ـ صنعاء وما حولها وهي الأكثر صعوبة وأقل خراجاً وتم تسليمها لرضوان باشا.

فنشأ الخلاف بين الأميرين وتفرقت العساكر لفرقتين.

وكان مما فعله مراد باشا هو أنه كما قيل سقى السم لأميرين أحدهما هو محمد بن يحيى سنجق عدن، والآخر هو محمد بك سنجق جبلة وكانا معروفين بالمال الكثير فلما ماتا وضع يده على أموالهما بأبخس الأثمان، ولم يدخل زبيد إلا وقد اكتنز من أموالهما وحاز بعض الكنوز ودخل في أحسن حال من الثراء والمال[2]

(1) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 134 ـ 151.

(2) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 157 ـ 162.

أما سبب عصيان الزيدية فكان في محرم سنة (972هـ/ 1564م) حين قام رضوان باشا في تعز بشنق ابن مكرد مع انه لم يصل إلى رضوان باشا إلا بعد أن أعطاه العهود والأيمان، ثم وصل صنعاء وطالب أهلها بالتسليمات والخراج بما فيهم الشيعة الإسماعيلية لأنهم كانوا معفيين من ذلك لكونهم عسكر وجنود للجيش العثماني في اليمن ضد الزيدية فنفروا منه واشمأزوا، ثم وفي سنة (973هـ/ 1565م) وصل القاصد المخبر بتقسيم اليمن إلى قسمين تهامة لمراد باشا وصنعاء لرضوان باشا خصم محمود باشا والي مصر، فلما علم رضوان باشا بالأمر تنغص عيشه وأرسل أعوانه لجباية الخراج فاشتكت الرعية من ظلم الكاشف الخاص برضوان باشا وهو اسكندر آغا فأرسل مطهر «الزيدي» رسولاً إلى رضوان باشا بأن هذه المناطق قليلة الخراج، وكنا أخبرنا محمود باشا بهذا فأبقانا على حالنا فافعل معنا كما فعل محمود باشا، فلم يلتفت لهم فاجتمعت الرعية فقتلت اسكندر آغا الكاشف وعزمت الزيدية على العصيان واجتمعوا على ذلك، وعندما وصل الخبر لرضوان باشا خيم في عمران ووصل مراد باشا بكلربكي التهائم إلى زبيد فاستحثه رضوان باشا بالوصول بالعسكر وجلب الخزائن من قلعة القاهرة في تعز، فتأخر مراد باشا وكان معه مرسوم أن جبلة والقاعدة وذي سفال من أعمال صنعاء، فاطلع محمود باشا والي مصر على التقرير ولم يعجبه ذلك فقسمها بينهما بمعرفته حتى يكون للتهائم خراج غزير وقد كان، وعليها وافق السلطان على تقسيم محمود باشا المقترح، فنشأ الخلاف الذي استغله مطهر الزيدي ومال لمراد باشا ضد رضوان باشا، فأرسل إليه يشتكيه من رضوان باشا وتعسفه، فأرسلا الاثنين كتابيهما، فمراد باشا أرسل كتابا يخبر السلطان أن مطهر الزيدي لم يخالف إنما بسبب جباية رضوان باشا الجديدة، ورضوان باشا أرسل كتاباً يشتكي من تأخر نجدة مراد باشا له، فوصل كتاب مراد باشا قبل رضوان باشا فتم عزل رضوان واستقوى مطهر الزيدي بالأمر، ومن أسباب عصيان مطهر الزيدي والزيدية معه هو طائفة الإسماعيلية في اليمن إذ كان مطهر يأخذهم بالقوة ويوسمهم بوسم باسمه في زنودهم فيه «مطهر ابن أمير المؤمنين»

فأطاعه خلق منهم بالتقية وهرب قسم منهم إلى زبيد وكان معهم من الملاحدة واسماعيلية كجرات بالهند، وآلت أمور عسكرهم وحربهم لمحمد بن إسماعيل الداعي، فلما وصل أويس باشا لزبيد كان محمد بن إسماعيل الداعي «إسماعيلي» هو المحرك له في أخذ صنعاء من الزيود، وقال للأروام معي 50 ألف مقاتل ودركي آخذ صنعاء وهم لي طائعون تديناً، فتم لهم ذلك وقتل في المعارك أويس باشا، أما ازدمر باشا فقد أخرج للإسماعيلية أوامر سلطانية وأعطي الشيخ محمد بن إسماعيل الداعي سنجقاً سلطانياً، وكان لهم الإعزاز والإكرام الكلي لأنه لا يوجد خصم للزيدية سواهم، ولما وصل رضوان باشا إلى مناطق الإسماعيلية اقتضى حاله أن يصدر سناجقاً لافتتاح عدة حصون هناك، واقتضى الرأي أن يكون الأمر في مناطق الإسماعيلية فأعطى لابن الشيخ إسماعيل واسمه عبد الله سنجقاً، وأعطاه بلدة من بلادهم وجعل الفتنة بينه وبين ابن عمه فوقع الخلاف بينهما وقام به مطهر الزيدي فرحاً، وفي تلك الأثناء أرسل شريف مكة رئيس تجار جدة الخواجا محمد المكي مرسولاً من الشريف إلى سلاطين الهند وتوّه في بندر عدن لاختلاف الرياح عليه، فكتب له رضوان باشا لأن يكون محضراً للصلح بين رضوان باشا ومطهر الزيدي، فوقع الصلح على يده بأن يعطى مطهر بلد عمران وجهاتها وكتب بينهما محضر في ذلك، ثم وصل خبر موت السلطان سليمان القانوني إلى اليمن في رجب، وفي شوال من نفس السنة (974هـ/ 1566م) وصل مرسوم بعزل رضوان باشا عن اليمن بالأمير أروس حسن، وسبب ذلك ما أرسله مراد باشا عن مطهر ورضوان باشا للباب العالي بأن سبب الخلاف هو جشع رضوان باشا بتكليف أهل تلك المناطق ما لا يطيقونه، فسلم رضوان باشا صنعاء لأحد القادة العثمانيين واسمه محمد بك القزلباش وأرسله مراد باشا ليضبط صنعاء حتى يتسلمها حسن باشا البكلربكي الجديد، فاستغل مطهر الزيدي الفرصة وقطع الميرة عن صنعاء، فجاع الأتراك حتى أكلوا الغربان، وشرع أهل اليمن في قطع الطرق على الأتراك، فأحس مراد باشا بالخطر وتحرك من تعز متوجهاً لصنعاء، فنزل ذمار ومعه 700 جندي، وقد عصا

سنجق الجوف علي بن الشويع وهم من أكابر أهلها وصار مع مطهر الزيدي وأخذا يقطعان الميرة عن مراد باشا، أرسل مراد باشا أحمد بك القزلباش مع 400 حمل من الحبوب ونحوها و100 فارس ليعين عسكر الأتراك المحصورين في صنعاء، فكمن لهم علي بن الشويع في مضيق بين جبلين فقتلهم جميعاً واحداً بعد الآخر واستولى على ما معهم، فلما انكسر مراد باشا أول كسراته أمر كاشف جبلة بأن يقتل عبد الله اليافعي أحد مشايخ العرب لأنه أحس منه أنه سيميل لمطهر، فأحس عبد الله بذلك وكان جالساً عند الكاشف وورد المرسوم بالعربية والكاشف لا يعرف قراءة العربية فأعطى المرسوم لعبد الله اليافعي، وقال له اقرأ لي هذا الحكم فقرأه وعرف ما فيه، وقال هذا فيه سر سأخبرك به في الخلوة فلما اختلى المكان أظهر عبد الله أنه يريد قضاء حاجته، وخرج من نافذة الحمام ونزل على فرس وركبها وهرب منهم وجمع 4000 مقاتل وأظهر العصيان، بعدها أرسل مطهر الزيدي كتبه إلى القبائل وشيوخها يطلبهم العصيان على العثمانيين، فاستجاب من بعدان أحمد العتلة والقاضي عبقرة واتفق أهلها مع أهل إب على عسكر الأتراك في إب فأخرجوهم منها إلى جبلة ونهبوا ما معهم، ثم اجتمعوا مجدداً في 15 ألف مقاتل وحاصروا العسكر في جبلة وهزموهم وكان منهم قاضي جبلة فاعتصم العسكر بداره، واتفق العسكر مع المهاجمين على خروج هؤلاء دون أن يُسألوا عما أخذ منهم وكان عددهم 272 رجلا، فلما جاء صباح اليوم التالي وخرجوا للبر خرج عليهم اليمانيون في الطريق وقالوا لهم «هي مواثيق محمودية نغدر بهم كما غدروا بالنظاري» فقتلوهم جميعاً إلا غلامين، هنا انطلقت القبائل طمعاً في الأتراك واتجهوا للهجوم على مراد باشا في ذمار وضيقوا عليه فرأى أن يعود لتعز، فقال عسكره نقصد صنعاء أولى، فأبى عليهم وكان مطهر الزيدي قد أعد لهم كمائن في طريق تعز، فبذل مراد باشا 5000 قطعة ذهبية للشيخ أحمد الفايقي على أن يوصله إلى السلمة، فأجابه وقام بإخبار حسين بن شمس الدين فأرسل للعربان في النواحي بالاستعداد للهجوم حين مرور مراد باشا، وفي محرم سنة (975هـ/ 1567م) ومن باب التمويه قصد مراد باشا أولاً طريق صنعاء

فافترق عسكره فمنهم من وصل صنعاء وتركه، ومنهم من توجه إلى نقيل مسمار ومنهم من توجه إلى أرياب، أما مراد باشا فسار إلى طريق الشللة ونقيل السود وبيت الوعوع فرآه مسدوداً، فأمر بهدمه فخالفه العسكر لأن الهدم هو من أجل مرور الجمال فحسب، أما البغال والحمير فتستطيع سلوك درب آخر، فرفض ذلك ومضوا ليلتهم في هدم النقيل فما أصبح إلا والعرب تحيط به فنهبت الجمال وقتل من العسكر من قتل، فهرب إلى وادي خبان، فأمر الأمير أحمد البعداني بأن يفتح الماء على الطريق حتى صار وحلاً فلا تتحرك فيه الخيل، وأحاطت العرب بالأروام وكانوا يأتون لكل رومي منهم إن كان مشهراً سلاحه للقتال قتلوه وإن استسلم نهبوه كل ما معه وأعطوه خرقة صغيرة يستر عورته بها، فحارب مراد باشا بالسهام ساعة وهو يحاول العبور إلى تعز والعرب تحيط به حتى عطش وتعب فاشترى شربة ماء بـ28 ذهبًا، وجاء الليل وهم 50 فارسا في منطقة بيت الوعوع فأحاط بهم العرب فسلبوهم جميعاً وعروهم حتى أنه شوهد مراد باشا في خلق لباس ورأسه وجسده مكشوف، فلما أصبح الصباح خرج مراد باشا ومعه 17 فارسا من وادي خبان وقد عراهم العرب من ثيابهم فمشوا جياعاً عطاشاً عراة حفاة حتى وصلوا إلى مكان يقال له المضرح، فرأوا مسجداً خربا آووا إليه فأحاط بهم العرب يسألونهم من أنتم فأخذ من مع مراد باشا يكذبون لإبعاد العيون عنهم فقال لهم مراد باشا صرحوا بأمركم أنا مراد باشا وهذا دفتردار اليمن كيلان بك وهذا اوزون علي بك ومصطفى بك وحسين بك وسنان بك ومحمد بك فإن أمنتمونا من العرب وأوصلتمونا لبر الأمان وقربتمونا لتعز أو زبيد ملأت حجركم ذهباً وفضة، فسمع شيخ مضرح لأن سليمان باشا الطواش كان قتل شيخ مضرح السابق لما أخذ عدن مع عامر الطاهري عبثاً في سنة (945هـ/ 1538م) فصاح صاحب مضرح عندها طالبا بالثأر فقطع رأس مراد باشا بيده وأسر من معه من الأمراء.[1]

وبعد قتل شيخ مضرح لمراد باشا جهز رأسه مع الأمراء الأتراك المأسورين

---

(1) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 171 ـ 181.

لمطهر الزيدي وكان مطهر ما زال محاصرا لصنعاء مضيقاً على الأتراك فيها حتى قلعوا أبواب البيوت ليجعلوها حطباً، فأرسل مطهر برأس مراد باشا لهم فاستسلموا لمطهر وطلبوا الأمان منه، فدخل مطهر وكان أعرج إلى صنعاء على حمار، وأمامه 17 أمير من أمراء السناجق الأروام و24 من الأغوات و1400 من جنس الأروام خاصة، فلما تمكن في صنعاء نقض عهده للأروام وأمسكهم وقيدهم بالسلاسل وفرقهم على الجبال وأمر بنهب بيوتهم وأموالهم وسلاحهم، وجعل كل أمير في بئر يحرسه عدة من الرقباء ولا يعطى طعام إلا ما يبقيه حياً، وقال مطهر هذه أفعالهم نجازيهم بها، وفي صنعاء أقام مطهر أحكام الزيدية وضيق على أهل السنة في خطبة الجمعة يصلي على النبي وعلي وفاطمة ثم يذكر والده من قبل ثم يترضى على الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان ثم يترضى عن الحمزة والعباس ثم يترضى عن بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم يترضى عن أمهات المؤمنين ثم يترضى عن باقي الصحابة والتابعين بالجملة وقد زادوا في الأذان بحي على خير العمل، وبعدما حصل لمراد باشا لم يبق للأتراك مكان يتحصنون فيه سوى زبيد وكان عليها جاويشاً صار سنجقاً لاحقاً وصار الفارين من الأتراك يصلون إليه، فوصل حسن باشا إلى زبيد في صفر سنة (975هـ/ 1567م) فاستولى عليها، ومن بقي في تعز من العثمانيين والموالين لهم وكانوا محاصرين من قبل علي ابن الشويع التابع لمطهر الزيدي فأرسلوا إلى حسن باشا في زبيد، فرفض مساعدتهم، فاستولى ابن شويع على تعز ودخلها واستصفى قلعة القاهرية أو القاهرة فيها لنفسه، وأسر قاسم الهلالي وفائق بك وأرسلهما لمطهر في صنعاء، فأما الهلالي فمات في الطريق وفائق بك صار في جملة المأسورين[1]، أما عن الزيدية وزبيد فقد قتل أهل موزع الكاشف الرومي خسرو بسبب كثرة ظلمه، فرآها علي ابن الشويع فرصة فاستولى عليها، فأرسل حسن باشا الأمير شهلا ممي مع الأمراء والأغوات فانهزموا حتى المخا وفر بعضهم إلى دهلك وزيلع، ولما سمع القبطان العثماني في المخا أَمَرَ التجار

---

(1) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 186 ـ 189.

وأهل المخا أن يحموا أنفسهم ويحفظوا البلاد، ثم لما شعر بعدم القدرة أمر الناس بتحميل أموالهم إلى القوارب، فدخلها علي ابن الشويع وهي خاوية وجعل عليها محمد جلبي وهو تركي لكنه حالف الزيود وكان فيها سابقاً، فانطلق بعدها ابن الشويع إلى حيس وأخذها وقتل من بها من الترك واستخرج أحمد كيخيا وأمر الله الكاشف من تربة أحد الأضرحة وكانا عائذان بها فقتلهما صبراً، ثم قصد إلى زبيد وأرسل إلى حسن باشا فيها ليخرج منها بالأمان فزجر حسن باشا مندوب الزيود وقطعه الأتراك بالسيوف، وقامت الحرب بين الفريقين فانكسر الزيود وانهزموا ولم يفلحوا في دخول زبيد، وبهذا تكون زبيد المدينة الوحيدة التي بقيت مع الترك وكانت ملاذهم وحصنهم في معظم كسراتهم في اليمن[1].

تأخر مصطفى لالا باشا في إرسال العسكر لليمن فتم عزله وكتب السلطان بتولية الوزير سنان باشا، ومن ضخامة العسكر الذين حملهم سنان باشا من مصر لليمن أن النهروالي بنفسه يقول (كأن ديوان مصر بجميع عساكره انتقل لمكة مع ما أضيف من عسكر الشام، وحلب، وقرمان، وآمد، ومرعش وغير ذلك من الممالك السلطانية)[2].

أما ما فعلته حملة الاسترداد العثماني بقيادة سنان باشا من جرائم في حق النساء والأطفال فقد حاصرت حصن ذي مرمر، قام حسن باشا بالمهمة واستأسر الرجال والنساء والولدان والأطفال وأخذ الحبوب والغلال وكانت له غنيمة متوافرة، ثم وصل بالأسرى للوزير سنان باشا ففرق الصغار والأطفال في العسكر والرجال للمجاديف[3]، وفي موضع آخر في توجه سنان باشا إلى حصن حب العروس ودخله العثمانيون ووجدوا فيه حطباً كثيراً جداً وكانوا في حاجة له فجعل عسكر العثمانيين النساء كالدواب يحملن الحطب من حصن حب العروس إلى أوطاق الوزير سنان

---

(1) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 195 ـ 197.

(2) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 210 ـ 213.

(3) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 289 ـ 290.

باشا على ظهورهن وسمّاهنّ النهروالي قائلاً: «فصارت كل واحدة حمّالة الحطب» ثم أمر سنان باشا بهدم هذا الحصن فنقضوه حجراً حجراً[1]، وخبر اغتصاب نساء الزيدية فهو ما كتبه إمامهم الأعرج المطهر بن شرف الدين فقد أرسل للعرب شعور بناته ونسائه وشعور أهل بلده وأقربائه واستصراخهن على الأروام بأنهم يسلبونهن ويفعلون بهن الفعل الحرام، فأين الحمية والعصبية؟ وهؤلاء يبتذلون نساء الأشراف ويفعلون بهن الفاحشة ويفتضون الأبكار منهن وأنتم يقصد قبائل اليمن تأكلون وتشربون ولا تدافعون عن حريمكم، فلما وصلت الرسائل لرؤوس القبائل اظهروا العصيان وتحركت فيهم الحمية وأجمعوا على الخروج لقتال العثمانيين[2].

ومن جرائم العثمانيين ما فعله الكتخدا سنان كتخدا والي اليمن حسن باشا، أنه اشترط على أهل إقليم المقاطرة وكانوا على عصيانهم للعثمانيين فهزمهم واشترط عليهم رهينة من ثلاثة أعضاء من الأسرة (الزوجة والبنت وولد ذكر) وأودع الرهائن في دار الحجرية المشهورة، فبلغت الرهائن 500 نفس أو أزيد وكان ذلك في سنة (990هـ/ 1582م)، وقد تكرر هذا لاحقًا أيضًا وهو أن تكون الرهينة بنتًا وولداً وزوجة عند الأتراك لضمان عدم عصيان القبائل على مشايخ منطقة الحجرية سنة (1030هـ/ 1621م)، فأحضر كل شيخ منهم زوجة وبنتًا وولداً، وألزموا بإيصال الرهائن على الفور والمبادرة إلى قلعة القاهرة وحصن تعز ليبقوا هناك مع الإجلال والاحترام، وأن يأتي كل من وصلت رهينته صحبة وكيله لقلعة القاهرة ويأخذ الوكيل يوصلها من دار القلعة بتذكرة، وكان كل من وصل بتذكرة إلى السردال أخرج الشيخ من الترسيم في الحال وكساه قفطانًا في ساعته وأقامه شيخًا على بلده وقرره على ولايته، حتى لم يبق منهم أحد إلا وجاء بالأهل والبنت والولد إلا شيخ بني دخين، فلم تسمح نفسه بمفارقة الولدين...[3].

---

(1) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 315.

(2) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 379 ـ 380.

(3) الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، القاضي شمس الدين الموزعي، ص64 وص196.

ومن جرائمهم أيضـًا لسنة (996هـ/ 1588م) أن سفر آغا متولي تعز كان يقوم بتشغيل الأسرى والرهائن عنده بالسخرة ويثقل عليهم فيأمرهم بنزع الماء من السدود مع الضرب والإهانة، وإذا أراد أحد من الناس بناء حائط أو عمل ما واستأجر عمالاً لذلك كان سفر آغا يأتي ويجعله يصرف العمال ويعطيه عمالاً من الرهائن والأسرى عنده فيعملون له ويأخذ هو أجرتهم من صاحب المال هذا والقيود عليهم، وفي مرة خرج الآغا وجلس متولي القلعة وطلب من الرهائن والأسرى تنظيف أحد السدود فانتهزوا فرصة وجوده على السد فرموه وأسقطوه فصار يسبح في الماء وكلما أراد أن يهم بالخروج قذفوه بالحجارة حتى غرق ومات، فهرعوا للقلعة وأخذوا ما فيها من السلاح، لكن سفر آغا أدركهم فعاد عليهم واستطاع أن يقبض عليهم فأمر بأن يجعلوا في شوال ويرمون من أعلى مكان في القلعة إلى الأرض[1].

وإمام الزيدية القاسم حين بدأت دعوته مطلع القرن الحادي عشر الهجري في اليمن ضد العثمانين وحسن باشا وتحديدا سنة (1006هـ/ 1597م) كان يراسل القبائل ومما جاء في رسائله التي حثهم فيها على قتال العثمانيين قوله: ((أما بعد فإننا نحمد الله الذي لا إله إلا هو، وندعوكم إلى جهاد أعداء الله الذين ظلموا العباد وأظهروا في الأرض الفساد، وشربوا الخمور ونكحوا الذكور، واستباحوا دماء المسلمين المحترمين من المؤمنين، فقتلوا الأطفال والنساء ومن لا يحمل سلاحـًا من الضعفاء والمساكين...))[2].

ومما فعله الكيخيا سنان زمن حسن باشا في أول ظهور الإمام القاسم حين كادوا أي أتباع القاسم أن يأسروا سنان ووصلته نجدة من كوكبان فاشتدت وطأته على أهل الحيمة، فصار الكيخيا سنان يقتل كل أسير يقع في يده، حتى لقد أُتي إليه بطفلة صغيرة فأمر بسلخها بعد أن استجارت بأهل كوكبان فلم يجيروها[3].

---

(1) الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، القاضي شمس الدين الموزعي، ص65 ـ 67.

(2) العثمانيون والإمام القاسم محمد بن علي، رسالة ماجستير جامعة الملك عبدالعزيز، أميرة المداح، ص 48.

(3) العثمانيون والإمام القاسم محمد بن علي، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، أميرة المداح، ص 54.

وكان للوزير حسن باشا أميراً عثمانياً على ريمة، فارتكب المنكرات، وجمع عليه أهل وصاب العسكر فقاتلوه حتى أخرجوه، فاستدعى حسن باشا علي باشا الجزائرلي، فدخل إلى وصاب عنوة وقتل أكثر أهلها حتى صارت رؤوسهم معلقة على الأشجار، ثم أكمل على ريمة ودخلها، ثم عين والياً على الحبشة، ثم تم استدعاؤه مجدداً لليمن بعد ظهور ثورة الإمام القاسم، ليعود لريمة ويقتل فيها سنة (1009هـ/ 1600م)[1].

ومنها والذي كان سبباً في نقض الصلح بين الإمام الزيدي محمد بن القاسم والعثمانيين والذي كان سبباً في خروج العثمانيين تماماً من اليمن حتى رجعوا من جديد في القرن التاسع عشر الميلادي ما قام به الوالي حيدر باشا سنة (1034هـ/ 1625م) حين قبض عماله على مشايخ قبيلة الحدا بحجة مناصرتهم للإمامة، فأمر بسلب مواشيهم وأموالهم وسبي نسائهم، وتجاوز حد الإذلال والمهانة بهذه القبيلة بأن قام أحد الجنود العثمانيين ببيع أحد أفرادها بجمنة[2] قهوة[3]، فهذه الجرائم وغيرها مع الأسباب التي كانت مرتبطة بأصل عقيدة الزيود المعروفة جعلت ثوراتهم لا تتوقف ضد العثمانيين.

لقد استمرت اليمن تحت حكم العثمانيين زمناً بين تذبذب لا تصفو لهم بشكل كامل وإن غلبوا على أكثرها، حتى جاءت سنة (1039هـ/ 1629م) وكانت الحرب بين ولاة العثمانيين والزيدية مستعرة، فأرسل العثمانيون القائد قانصوه إلى اليمن، وعندما وصل لمكة وهو في طريقه متجها لليمن، كان كلما دخل قرية ظلم أهلها ونهبهم، وأرسل إلى عابدين باشا في المخا فخنقه، ونهب البلد، ونهب من

---

(1) العثمانيون والإمام القاسم محمد بن علي، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، أميرة المداح، ص 65 ـ 66.

(2) وعاء صنع القهوة اليمنية كالدلة العربية وهو يشابه في شكله الجَبَنَة الحبشية والسودانية.

(3) بناء الدولة القاسمية في عهد المؤيد محمد بن القاسم رسالة دكتوراه جامعة صنعاء، أمة الملك إسماعيل الثور، ص27.

يرد إليه من البنادر، وأرسل سفنا في البحر يأخذون من ظفروا به، واغتصب أماكن مأثورة، وعمرها بزخارف في الصورة، وهي وسائر أمواله صارت بأيد العدا، ولا يظلم ربك أحداً،...، والتقى عسكره مع عسكر إمام الزيدية محمد المؤيد، وعليهم أخوه الحسن بن القاسم، فكمنوا له ثم هجموا عليه وهم غافلون، فقتلوا في عسكر قانصوه أكثرهم، ولم ينج منهم إلا القليل، فتحصن بزبيد فنزل عليه الحسن بعساكر كثيرة وحاصروا زبيداً، فأنفق قانصوه ما حازه من الأموال على عسكره، ثم صاروا يهددونه ويعيرونه، فتعب وكاتب الحسن الزيدي يطلب منه أمانـًا، فبعث له بالأمان وهرب إلى محطة الحسن المؤيد فجهزه وبعث به إلى مكة، وأقام العسكر الذي بزبيد شخصـًا اسمه مصطفى واستمر مُحاصراً لسنتين، وقد كان ينتظر المدد من مصر فلم يصله شيء، ولما سئم كل من العسكرين اصطلحوا على أن يؤمنهم الإمام ويجهزهم بعشرين ألف قرش، فتجهزوا إلى مكة سنة (1041هـ/ 1631م)، فأخرجوا جميع الأروام منها[1] حتى تم الخروج التام لهم سنة (1045هـ/ 1635م)، وما بعد هذا التاريخ وحتى ما يعرف بالاستيلاء العثماني الثاني لليمن في القرن التاسع عشر الميلادي بقيت اليمن في حكم أئمة الزيدية لما يقرب من قرنين ونصف.

ـ التواجد العثماني الثاني في اليمن:

بعد أن ترك العثمانيون اليمن لما يقارب قرنين ونصف حكم فيه اليمن في قسمه الشمالي أئمة الزيود وحكم مناطقه الجنوبية سلطات محلية واستمر الحال على ما هو عليه حتى جاءت حادثة احتلال الإنجليز لمدينة عدن سنة (1255هـ/ 1839م)، ويعود سبب ذلك إلى قدوم الكابتن هينس إلى عدن سنة (1251هـ/ 1835م) فقابل سلطان عدن وأحسن وفادته وأراد وقتها بناء محطة للمراكب المسافرة، ثم في صباح 14 رمضان سنة (1251هـ/ 1835م) جنح المركب دريا دولت بالقرب من عدن وكان ملكـًا لسيدة هندية تدعى بيجم بنت أخت النواب «الكرناتيك» وكان يحمل بضائع

(1) عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد بن أحمد الشلي، ج2، ص543 وص594.

وحجاج إلى جدة، فتهافت عليه الأعراب لنهبه وفر من في المركب وغرق منه 14 شخصاً، ومن نجى نهبه الأعراب وأبقوهم عراة حتى أسعفهم السيد عيدروس أحد كبار موظفي ميناء عدن بعد أن اقتسم الأعراب الغنائم، وفي سنة (1253هـ/ 1837م) جاء الكابتن هينس وخاطب السلطان في عدن في شأن المركب المنهوب، فأنكر أن رعيته من قام بذلك إنما فعلها الأعراب، فلم يقبل هينس العذر لأنه شاهد البضائع المنهوبة تباع في أسواق عدن، وقام بفرض غرامة على السلطان 12 ألف ريال أو إعادة الأموال المنهوبة، فعجز السطان عن إرجاع كامل البضائع واستطاع إرجاع ما قيمته 7808 ريال، وكتب سنداً على نفسه بالمتبقي 4192 ريال وتعهد بدفعها بعد 12 شهراً، ثم وافق السلطان على بناء محطة بريطانية في عدن في مقابل بقاء نفوذه على رعيته كما هو، وهنا لم يقبل هينس ذلك فعاد للهند وحصل على تفويض الاستيلاء على عدن سنة (1254هـ/ 1837م)، ففاوض السلطان على تسليم عدن مقابل منحه 8 آلاف ريال سنوياً فرفض واستعد العرب للحرب وتم حصار عدن، وفي نفس العام تناوش المركب كوت مع قلعة صيرة في عدن فقتل من العرب 30 ثم جاءت السفن البريطانية «ماهي ـ فولج ـ كروزر» ومعهم ما يزيد على 30 مدفعاً و300 مقاتل من البريطانيين و400 مقاتل من الهنود، وضربوا البلاد بالمدافع فخسر العرب 150 مقاتل وخسر الإنجليز 15 وفر السلطان بأهله إلى لحج وسقطت عدن في يد الإنجليز[1].

إلى هنا نتوقف ونأتي للجزء الأهم وهو أسباب الصراع الفرنسي البريطاني وقتها، ففي تلك السنوات كانت قوات إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا تقتحم بلاد الشام وتأخذها من السلطان العثماني بلدة بلدة حتى تصل للأناضول، لا بل استطاع إبراهيم باشا الاتصال مع قبائل شمّر في العراق لمد نفوذه هناك، وقد كانت قوات إبراهيم باشا أيضاً متواجدة على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر في الحجاز وتهامة بعد أن شاركت في القضاء على تواجد الدولة السعودية الأولى هناك وورثت حكم تلك

---

(1) الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، محمد كمال عبد الحميد، ص9.

البلاد إضافة لتواجد محمد علي باشا في الضفة الغربية من البحر الأحمر وتحديداً موانئ السودان، ولقد كان إبراهيم باشا مدعوماً بالخبراء الفرنسيين في سبيل قيام فرنسا بقطع طريق المواصلات الهندي على بريطانيا، وهنا تحركت بريطانيا على ذات الخط فدعمت السلطات العثمانية بكل قوة لإيقاف زحف إبراهيم باشا وقواته عبر إرسال سفنها الحربية إلى سواحل الشام ودعم الدروز الذين استنزفوا القوات المصرية في سوريا ولبنان وانتهى الأمر بين الطرفين «البريطاني العثماني والفرنسي المصري» بعقد معاهدة لوندر «لندن» التي ثبتت أقدام محمد علي باشا على مصر وذريته من بعده.

والتساؤل المشروع هنا بالنظر للمباحث السابقة حول مصر وتونس وليبيا، ما هو الثمن الذي دفعه السلطان العثماني للإنجليز في مقابل هذا الدعم الكبير جداً لإعادة تثبيت سلطاته على بلاد كان قد خسرها فعلياً إلى وسط الأناضول؟؟

والجواب هو أن السلطان العثماني محمود الثاني والذي كان يحمل سلطة اسمية على عدن كغيرها من المناطق تتمثل في الخطبة والدعاء له كان قد وافق على بيع عدن للإنجليز، وعدم المطالبة بأي حقوق عثمانية فيها في مقابل دعم الإنجليز له لمواجهة أطماع محمد علي باشا وابنه إبراهيم المدعومان بالأطماع الفرنسية[1]، فاستيلاء بريطانيا على عدن سنة (1255هـ/ 1839م) كانت الهدية من السلطان العثماني والضربة البريطانية لنفوذ محمد علي باشا على ضفتي البحر الأحمر، فالعثمانيون لم يقدموا على أي تحرك جاد تجاه احتلال الإنجليز لعدن، بل استطاع الإنجليز الحصول على فرمان من الباب العالي يسمح لهم باستخدام الأسطول البريطاني لميناء عدن، إن العثمانيين قبلوا السياسة البريطانية ورأوا أن احتلال الإنجليز لعدن هو نوع من المكافأة لبريطانيا لوقوفها بجانبها ضد أطماع محمد علي باشا[2].

ووفق أمين الريحاني: ((كان تواطؤ الدولة العثمانية مع البريطانيين لتحقيق

---

(1) الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، محمد كمال عبد الحميد، ص10.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 -1918، فاروق عثمان أباظة، ص45.

أغراضهم في السيطرة على ميناء عدن كان عبر تلبية طلب الإنجليز من العثمانيين في تحويل عدن لمركز تجاري لهم عبر الطرق الموصلة للهند وأن تكون مستودعاً للفحم الذي تتزود منه السفن البخارية الإنجليزية))، وعليه كانت أهمية عدن بالنسبة للعثمانيين وقتها ضعيفة جداً لبعدها قرابة ألفي ميل عن عاصمة العثمانيين ووقوعها خلف ثلاثة بحار في أقصى جنوب الجزيرة العربية وعدم وجود سيادة حقيقية عثمانية عليها[1].

وهناك وثيقة لرجل من ظفار في حضرموت وقتها وهو أحد العلويين يدعى فضل بن علوي بعث بها للسلطان عبد الحميد مما جاء فيها عن موضوع بيع عدن لبريطانيا فيقول: ((بأي صورة ملكت بعض الدول الأجنبية بندر عدن)) ويعلق د. سيد مصطفى سالم بما نصه: وربما يقصد فضل أن ينقل للسلطة العثمانية العليا ما كان يتردد على ألسنة أهالي الجزيرة العربية طوال القرن التاسع عشر الميلادي، وإن أجاب هو نفسه على هذا السؤال على مضض، ثم أجاب عليه ثانية بعد ذلك في نفس المذكرة الوثيقة فقد قال: «فإن قلت عن طريق الدولة العلية أو أحد وزرائها فالأمر هين»، ومن ناحية يسوق فضل بن علوي تساؤلاته عما يدور في الجزيرة العربية حول احتلال عدن وما أسباب ذلك فيقول ردا على سؤال «تنبيه» مهم لقائل أن يقول: ((إن قلت أخذها بالحرب فلم يحصل حرب بين الدولة العلية وبين المستولي على عدن يوجب أخذ ممالك الدولة العلية، مع عدم خروج الدولة المذكورة عن الدول المعاهدة»، والجزء الأخير من الجملة المقتبسة تحتاج إلى بحث طويل منفرد، إذ يمكن أن نقول إن احتلال عدن زامن زحف قوات محمد علي باشا إلى جهات قريبة من عدن من أجل احتكاره لتجارة البن، فخافت بريطانيا من ذلك الاقتراب، والأهم من ذلك هو وقوف بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية ضد توسع محمد علي باشا في الشام والتوغل في الأناضول، مما دفع الدول الأوروبية إلى عقد معاهدة سنة (1255هـ/ 1840م) والتي أجبرت محمد علي باشا على الانكماش داخل مصر،

---

(1) عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر د، د فاروق أباظه، ص152.

وربما كان هذا بسبب مقولة رئيس وزراء بريطانيا حينذاك أنه يفضل بقاء إمبراطورية عجوز عن قيام دولة فتية في الشرق العربي، وربما كان هذا السبب في أن تغمض الدولة العثمانية عينيها عن احتلال بريطانيا لعدن، أو بالأحرى كانت عدن ثمن وقوف بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية ضد محمد علي باشا. ا.هـ[1].

وهكذا كما سبق في عدن وكما سبق في الأقطار السابقة التي تنازل عنها العثمانيون أو باعوها أو ساوموا بها بقي الأمر سراً وبقيت مفاوضات البيع سرية لم يتكلم عنها أحد في وقتها، حتى جاء عام (1370هـ/ 1951م) عندما خصص «يوسف حكمت بابور» أحد مجلدات كتابه «تاريخ الانقلاب التركي» لبحث هذه المفاوضات والاتفاقيات، مستنداً إلى محفوظات وزارة الخارجية العثمانية، وقد نشر هذا المجلد في السنة المذكورة من بين مطبوعات «لجنة التاريخ التركي» ويقع في 512 صفحة من القطع الكبير[2].

ومثل ذلك أيضاً الخطأ الذي ارتكبته حكومة لندن ووزارة الخارجية البريطانية عن طريق مجلس شؤون الهند الذي كان يدير شؤون شركة الهند الشرقية البريطانية في لندن، من التصرفات العدائية التي قام بها الشريف حسين بن حيدر حاكم تهامة ضد الوكالة البريطانية والعلم البريطاني في المخا، رغم أن حسين بن حيدر لم يكن يتبع وقتها للعثمانيين بل استلم حكم المخلاف من يد القوات المصرية التابعة لمحمد علي باشا، فثارت ثورة بريطانية عارمة للحفاظ على المصالح البريطانية في البحر الأحمر، وكانت وزارة الخارجية البريطانية لا تعلم حقيقة الأوضاع القائمة في المنطقة واستناداً إلى أن كل ما استولى عليه محمد علي باشا في الجزيرة العربية قد آل إلى الدولة العثمانية فإن وزارة الخارجية البريطانية قدمت احتجاجاً للباب العالي، فأرسل الباب العالي أشرف بك إلى المخا سنة (1258هـ/ 1842م)، وتمت إحاطة هينز المقيم البريطاني في عدن بهذا الأمر وكانت تعليمات العثمانيين لأشرف

---

(1) بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني ص 147-148.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص348.

بك أن يعزل شريف المخا الحسين بن علي بن حيدر، وهنا استغرب هينز من احتجاج الحكومة البريطانية للباب العالي على تصرفات الشريف حسين بن حيدر، وبين لحكومته أن احتجاجها يعد اعترافاً رسمياً بسيادة الدولة العثمانية على موانئ البحر الأحمر، مؤكداً أن المخا تتبع لإمام صنعاء وكانت خلال القرن التاسع عشر الميلادي تتعامل الوكالة البريطانية في المخا مع إمام صنعاء، حتى تمكنت قوات محمد علي باشا من الاستيلاء عليها ثم سلمتها للشريف حسين بن حيدر، واحتجت حكومة بومباي بشدة على فعل وزارة الخارجية البريطانية في لندن، وعندما تنبهت دوائر لندن للخطر الذي ارتكبوه عملوا عمداً على تناسي موضوع السيادة العثمانية ليبقى طي الكتمان، أما من ناحية الجانب العثماني فكانت سجلات وزارة الخارجية العثمانية وقتها قد بلغت من السوء في الترتيب لدرجة أنه لم يستطع العثمانيون ولم يتمكنوا من العثور على ذلك الاحتجاج خلال احتدام مشكلة تعيين السيادة على موانئ البحر الأحمر[1].

وعلى سبيل المثال فقد تنازل العثمانيون عن مطالبتهم بحضرموت في الاتفاقية التي كانت بين حقي باشا الوزير العثماني ووزير المستعمرات البريطاني إدوارد غراي (1332هـ/ 1914م)، ورغم علم العثمانيين أنهم يبيعون بلاد غيرهم للمحتلين الأجانب إلا أنه من باب عدم تحميل أنفسهم للمسؤولية صرح الصدر الأعظم سعيد حليم باشا في إحدى رسائله الرسمية قائلاً: ((إن المفاوضات التي تجري بين الدول الأوروبية حول الأمور التي تتعلق ببلادنا تخل بحقوق سيادتنا كلياً، ولذلك يجب علينا ألا نتبلغ نتائج تلك المفاوضات، بل يجب علينا أن نتجاهلها تماماً)) أما يوسف حكمت بابور فقد علق على هذا التصريح في كتابه السابق بالقول: ((إن تجاهل العثمانيين للمفاوضات المذكورة يشبه عمل النعامة التي تدفن رأسها في الرمال وتتوهم أنها خفيت عن الأبصار)) وقد قال ساطع الحصري معلقاً: ((إن أسس اقتسام البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية كانت قد تقررت قبل الحرب العالمية الأولى تحت علم الحكومة العثمانية نفسها))[2].

---

(1) عدن والسياسة العثمانية في البحر الأحمر، د. فاروق أباظة، ص280 ـ 281.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص349 ـ 350.

لقد كانت سلسلة المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا ولاحقاً إيطاليا تمخضت عن عدة اتفاقيات كانت جميعها سرية ولم يتم الإعلان عنها، بل إن الأتراك لم يعلنوا عنها إلا سنة (1371هـ/ 1951م)[1]، ولا زلنا بحاجة للوثائق وبحث أرشيف الدولة العثمانية والدول المذكورة لنقع على حجم الخيانة العثمانية.

أما دخول العثمانيون لليمن من جديد فتم ذلك بعد استنجاد الحسين بن حيدر حاكم المخلاف السليماني وكان تسلم حكم المخلاف من والي محمد علي باشا المعروف بإبراهيم باشا يكن وحكم المخلاف باسم العثمانيين، ثم ساعد الإمام الزيدي محمد بن يحيى الذي التجأ إليه فاسترد له صنعاء ثم انقلب عليه، فكاتب هو وتجار تهامة السلطان العثماني في العودة وأخذ اليمن من جديد فوجد العثمانيون فرصة لا تفوت فوصلت قواتهم للحديدة سنة (1265هـ/ 1849م)، وهنا حين علم إمام صنعاء بوصولهم أراد قطع الطريق بالتزلف للعثمانيين فاستقبلهم حتى لا ينفرد الحسين بحكم تهامة وكذلك ليقطع الطريق على منافسه الزيدي علي بن المهدي حتى لا يستنجد بالعثمانيين عليه، فاتفق مع القائد العثماني دون مشاورة منه للقبائل الزيدية وأنزل توفيق باشا وكتائبه العثمانية في قصر غمدان فدخل العثمانيون صنعاء سنة (1265هـ/ 1865م)، ولكن حين غياب الإمام محمد بن يحيى عن صنعاء لاستقبال العثمانيين، جمع منافسه في الإمامة علي ابن المهدي القبائل وهاجموا صنعاء، كذلك أنكر أهل صنعاء على الإمام محمد بن يحيى فعلته بتسليم صنعاء، فجاءت القبائل وقام أهل صنعاء على العثمانيين فأبادوهم ولم يسلم منهم إلا من كان ملتجئاً في القصر أو في بستان السلطان، وسبب ذلك أن العساكر العثمانية كانت تمر في الشوارع وتقول هذا البيت غداً نأخذه وهذه الحرمة غداً نأخذها، فأصيب توفيق باشا بجروح خطيرة ونصب أهل صنعاء علي بن المهدي إماما وحاصروا من تبقى من العثمانيين في القصر الحكومي حتى عقد الصلح بينهما وانسحب

---

(1) عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، د. فاروق أباظه، ص554.

العثمانيون إلى الحديدة[1]، وقد استمرت الفوضى تعم اليمن حتى قام بعض الأئمة الزيود مع بعض علماء اليمن سنة (1289هـ/ 1872م) بالاستنجاد بالسلطان العثماني عبد الحميد ليساعدهم على إقرار الأمور في اليمن[2].

توجهت حملة أحمد مختار باشا التي قضت سابقا على أمير عسير محمد بن عائض من الحديدة إلى صنعاء فوصلت إلى «عتارة» الواقعة في بلاد حراز في الجانب الغربي من مناخة، فاصطدمت القوات العثمانية بالإسماعيليين الشيعة هناك فهزمتهم ثم استسلم قادة الإسماعيلية بعد تعهد العثمانيين بتأمينهم وكل من يستسلم على حياته، ولاحقًا غدر العثمانيون بهم فقتلوهم وصادروا أموالهم وممتلكاتهم، ثم واصلوا زحفهم حتى وصلوا «مناخة غرب صنعاء» وكان في استقبالهم وفداً من السادة والعلماء والأعيان الذين كانوا فرحين بمقتل أمير الإسماعيلية الشيعة، لكنهم تذكروا أن العثمانيون قد غدروا من قبل بأمير عسير ابن عائض وبأمير الإسماعيلية بعد أن أمنوهم، فعادت الذاكرة بهم للغدر العثماني المعتاد، ولكن وفد الإمام ومن معه رحبوا في مناخة بالقائد العثماني ودعوه لدخول صنعاء وتأديب العصاة بها على أن يعود بعد انتهاء مهمته، إلا أن القائد العثماني هز لهم رأسه ونطق كلمات بالتركية لا يفهمونها فظنوا أن الأمر كما يريدون وهو خلاف ذلك، وحين أشرف على صنعاء خرج الإمام الزيدي لاستقباله فطلب العثماني أن يسلموا إليه وإلى قواته جميع المعاقل والحصون التي في صنعاء وحولها وخاصة قصر غمدان ففعلوا وبهذا تمت السيطرة العثمانية الثانية على صنعاء، وعندها طلب أحمد مختار باشا من الإمام دفاتر وسجلات صنعاء الخاصة بإيرادات البلاد، فاستشار الإمام أعوانه، فأشاروا إليه بعدم تسليمها وتكلموا مع القائد العثماني في أن ذلك خلاف الشرط في طلب نجدتهم من السلطان العثماني لقمع العصاة في صنعاء وما حولها، وكادت الأمور أن تشتد بين الطرفين لولا أن تدخل أحد الأعيان وطالب أحمد نظيف باشا بالقضاء

---

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 -1918، فاروق عثمان أباظة، ص 47-50.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 -1918، فاروق عثمان أباظة، ص 69.

على أخطر المتمردين والذي أقلق صنعاء، فوافق القائد العثماني طمعا في استجلاب قلوبهم وحتى يدفعون له الدفاتر إذا نجح في القضاء عليه بعد أن كاتبه بالتسليم فأبى فبعث له عسكرا هدموا حصنه وأنهوا قضيته في يوم واحد، وعندها أعاد أحمد مختار باشا طلب دفاتر العشور من الإمام فأذعن لذلك، وشرع أحمد مختار باشا في طرد الموظفين اليمنيين وتعيين الأتراك عوضا عنهم، واستمر العثمانيون في السيطرة على باقي مناطق اليمن فسيطروا على كوكبان واستطاعوا اخضاع قبيلة الحدا بعد قتال عنيف، ثم تمردت خولان في عهد أحمد أوب باشا الذي خلف أحمد مختار باشا فحاربها العثمانيون حتى أذعنت[1].

وعلى هذا تحرك العثمانيون مجددا في اليمن ورجعوا إليه بعد تركه، وبعد أن حصلت فرنسا على مشروع شق قناة السويس سنة (1270هـ/ 1854م) وتم افتتاحها سنة (1282هـ/ 1868م)، واستولت بريطانيا على مصر سنة (1299هـ/ 1882م) واستمرت في ضم المحميات حول عدن، واستولت فرنسا على ميناء أوبخ وأسست مستعمرة جيبوتي سنة (1301هـ/ 1884م)، وقد سبقتها إيطاليا باحتلال ميناء عصب سنة (1286هـ/ 1869م) لتجعل منه ومن ميناء مصوع نواة لقيام أريتريا (1307هـ/ 1890م) وتنطلق بريطانيا من عدن لتحتل زيلع وبربرة على سواحل الصومال سنة (1301هـ/ 1884م) ويتحرك العثمانيون للاستيلاء على صنعاء سنة (1289هـ/ 1872م)[2].

ودعونا هنا نذكر قضية استيلاء العثمانيين على لحج تلك القضية التي سعى لها العثمانيون في السنة الثانية من الحرب العالمية الأولى وكانت لحج وقتها مرتبطة باتفاقية حماية مع السلطات البريطانية في عدن، ولا أريد أن أطيل في تفاصيل أحداث اليمن المتشابكة والشائكة لكن تسليط الضوء على قضية لحج لا بد منه.

في سنة (1333هـ/ 1915م) امتلك العثمانيون 35 طابوراً بما يعادل 15 ألف

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 -1918، فاروق عثمان أباظة، ص 93 ـ 98.

(2) البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، د. سيد مصطفى سالم، ص 48.

جندي معظمهم من السوريين، وكان يعسكر قسم منهم في «ماوية» جنوب اليمن بقيادة سعيد باشا الجركسي الذي استطاع بأسلوبه جذب عدد من رجال القبائل من يافع والحواشب والصبيحة إليه، وقد خرجت جيوشه زاحفة بقصد الاستيلاء على لحج، بينما حشد سلطان لحج 2000 جندي في منطقة «الدقيم» على بعد 10 أميال من لحج وأرسلت بريطانيا فرقة خيالة للدقيم بقيادة السردار الهندي ملك داداخان ثم سحبتهم وأبقت مجموعة هناك للمخابرة مع القيادة بالهليو، وفي الدقيم اصطدم العثمانيون باللحجيين، وما لبث اللحجيون أن انهزموا التفوق العثمانيين عليهم عددا وعدة وتخاذل الإنجليز عن نصرة من تحالفوا معه، أما ما فعله العثمانيون فقد ذكر العبدلي ذلك بقوله: ((وأصبحت المدينة خراباً وأهلها فقراء، ففشت المجاعة في البلاد وضجت العباد، وباع سعيد باشا الجركسي للعبادلة جانباً مما غنمه منهم من حبوب، وكانت الخلائق من الأهالي تتزاحم لشراء ما يسد الرمق بأغلى الأثمان حتى فتح الله لهم الطريق إلى سوق عدن))، هذا وقد كان سبب هجوم العثمانيين على لحج هو الاستفادة من خيرات زراعتها في تمويل القوات العثمانية في اليمن بسبب الحرب العالمية الأولى وضعف العثمانيين في اسطنبول عن تموين قواتهم في اليمن[1].

لقد كانت هزيمة العبادلة في لحج سببها ضعف التسليح وضعف العدد والعدة في مواجهة القوات العثمانية إذ كان عدد قوات العبادلة 700 مقاتل في مقابل 2300 جندي عثماني معظمهم من السوريين ومعها ما يقارب ستة آلاف مقاتل من رجال القبائل اليمنية[2].

ووفق ما ذكره العبدلي الذي قال: ((فلم يتركوا من أموال العبادل قطميرا، بل مدوا أيديهم لأموال الأهالي في لحج الذين بقوا تحت رحمتهم، فكانوا يقبضون على بعض الأعيان لمجرد تهمة فارغة ويبتزون منه المال لإطلاق سراحه، ثم يعلنون في جريدة صنعاء أن التاجر الفلاني تبرع بمبلغ كذا وكذا ألف ريال لمجاريح

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص386 ـ 393.

(2) عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، د. فاروق اباظه، ص596.

الجيش أو لبناء مستشفى أو غير ذلك، كما فعلوا بسعيد عون من أعيان نوبة عياض وغيره أيضـًا، والله يعلم أنهم أخذوا تلك الأموال قهراً لا تبرعـًا، ولما بلغهم أن الفقهاء ينكرون عليهم نهب أموال المسلمين استصدروا فتوى من شيخ الإسلام في اسطنبول صرح لهم فيها بإباحة أموال المهاجرين لأنهم فروا من بلاد المسلمين إلى بلاد النصارى وبعبارة أخرى من منطقة الخوف إلى منطقة الأمن، وقد تعجب فقهاء اليمن من جرأة هذا الرجل على الدين، وجاهر بعضهم بفساد هذه الفتوى إذ لم نسمع من قبل أن مفتيـًا يفتي باستحلال أموال المسلمين ودمائهم))[1].

أما عن جرائمهم في هذه الفترة أي فترة تواجدهم الثانية وبعد ظهور أنظمة الإصلاحات عندهم، فحين ثارت أرحب وحاشد عليهم زمن الوالي أحمد أيوب سنة (1293هـ/ 1876م) قام الوالي بشن حروب عنيفة عليهم وفي سبيل تطويعهم أمر الأسرى منهم بحمل رؤوس القتلى من إخوانهم[2].

وبسبب سياسة العثمانيين وفشلهم الإداري عانت اليمن كغيرها من ولايات العثمانيين من الجدب والقحط وانتشار الجراد خاصة زمن أحمد فيضي باشا الذي كان متصرفـًا في عسير ثم تولى ولاية اليمن سنة (1302هـ/ 1885م) فأرسل جنوده الأتراك لبلاد همدان وسنحان والبستان وأمرهم بمهاجمة بيوت الأهالي ومصادرة ما فيها من حبوب، كما قام بإساءة التصرف مع رؤساء العشائر فجذب محمد الشويع رئيس ضلاع من يده أمام جمهرة من الناس فأدى ذلك لاحتقان أهل اليمن[3].

أما السلطان عبد الحميد الثاني فحين علم بهذه الثورة كاتب الإمام الزيدي ينبهه ويتوعده، فرد عليه الأخير أن الثورة واجبة بسبب ما يرتكبه جنود العثمانيين من زنا وشرب للمسكرات وفجور، واستمرت عمليات مقاومة القبائل اليمنية للعثمانيين وتم استهداف القوافل القادمة من الحديدة لصنعاء، وحين علم أحمد فيضي باشا

---

(1) عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، د. فاروق أباظه ص599.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص126.

(3) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص 126 ـ 127.

بأن حاشد هي من تتزعم الثورة توجه لها وحاول استمالتهم بالهدايا إلا أن بني عبد تصدوا للعثمانيين ومع ذلك استمروا بالتقدم حتى مقر الإمام في قفلة عذر إلا أن الإمام تمكن من الهرب وهكذا تحمل الأتراك الهجوم بخسائر باهظة[1]، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يتحرك في وضع اليمن وفق مشورة مرشده الروحي شيخ الطريقة الرفاعية أبو الهدى الصيادي، وقد قام الأخير بإرسال ابنه حسن لليمن لاستطلاع الأوضاع ومقابلة الإمام يحيى الزيدي، ورجع وأكد للسلطان أن الحل الوحيد لليمن هو استخدام القوة، بينما قام المبعوث السلطاني الآخر عبد الرحمن بن إلياس وعلى الرغم من تبنيه لسياسة السلطان باتهام أبي الهدى الصيادي بمنع وصول المعلومات الحقيقية عن اليمن للسلطان وبتقديم معلومات خاطئة مخالفة للواقع[2].

وكانت أحد القبائل في قضاء آنس ثارت على العثمانيين وكان أحد شيوخهم وهو علي المقداد تم استدعاؤه من العثمانيين وربطه في عربة مدفع وجره بها حتى كسرت يده وأغمي عليه، فآلى على نفسه قتالهم ما بقي حياً واستمر مقاوماً لهم أعواماً عديدة والحكومة العثمانية عاجزة عنه فصار العثمانيون يبطشون بالقرى ويحرقونها حتى أحرقوا ثلاثمئة قرية[3].

ويروي الرحالة الإيطالي رينزو مانزوني أنه حين توجه إلى يريم وسأل عن قائمقام يريم أحمد توفيق بك فوجده حسب وصفه قد خرج مع جنوده لحملة عسكرية لتلقين واحد من تلك الدروس التركية لشيخ عربي مسكين، وأحمد توفيق بك كان أميا لا يعرف القراءة والكتابة[4].

---

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص 148 ـ 150.

(2) علاقة العثمانيين بالإمام يحية في ولاية اليمن، د. فؤاد عبدالوهاب علي الشامي، ص186 ـ 186.

(3) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص.151.

(4) رحلة إلى صنعاء، رينزو مانزوني، ترجمة ماسيمو خيرالله، ص115.

ومنها ما وقع أيضاً زمن فيضي باشا سنة (1313هـ/ 1895م) أنه خرج جماعة من العجم لتحصيل الضرائب في بني الحارث، فاتفق أن واحدا من كبار العجم بات عند رعوي فرواد زوجته عن نفسها فصاحت المرأة فقام إليها الرجل فطعنه حتى قتله ورمى به من طاقة[1].

ومنها ما وقع سنة (1321هـ/ 1903م) وهي مجاعة تسبب بها الصراع القائم بين العثمانيين وإمام الزيدية المنصور محمد حميد الدين وتسببت في إهلاك قرى بكاملها فمات في آنس وتعز وإب 61 ألف نسمة وفي جبلة وما حولها 13 ألف نسمة، وأثناء المحاصرة لصنعاء أمر الوالي الشرطة العثمانية بكبس بيوت التجار والأعيان من أهل صنعاء ومن كان منظوراً بأنه ذا يسار على أن يأخذوا ما لديه من الحبوب لأجل عساكر الدولة، فكبست البيوت وأهين الناس وأخذ العسكر كلما وجدوه حتى الدواب[2].

ومنها أيضاً ما حدث زمن فيضي باشا سنة (1324هـ/ 1906م) حين قام مجموعة من الجنود العثمانيين كانوا عائدين من عمران معظمهم من بلاد الشام وطلبوا الترخيص بالرجوع لبلادهم لأنهم من صنف الرديف، وعسكروا عند مسجد فروة بن مسيك المرادي، وحين لم يستجب الوالي لطلبهم نهبوا بيوت الأهالي اليمنيين في تلك المنطقة[3].

أما في تهامة ومن الجرائم التي ارتكبوها فيها فجريمة مذبحة الصنيف سنة (1266هـ/ 1850م) حين خرج مصطفى باشا صبري ليقمع الثورات في تهامة فهجم على قرية الصنيف التي كان يحكمها أحد مشايخ المجاملة وهو أبكر شرف فقتل من أهل القرية 100 نفس بما فيها أبكر شرف وقتل من العثمانيين زهاء المئتين، وقد كان دافع قبائل تهامة تحصنهم بالمنطقة التي يكثر فيها الشوك والأشجار

(1) الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، أمة الملك إسماعيل قاسم الثور، ص 359.

(2) بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، ص185.

(3) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص165.

وهو ما كلف العثمانيين هذه الخسائر، فصب مصطفى باشا صبري حقده عليهم حتى ذهبت الصنيف بمن فيها وقام بسبي النساء ونقلهنّ للحديدة وبيعهنّ هناك كإماء، ولاحقًا استطاع الشيخ علي حميده وكان من دهاة تهامة استضافة مصطفى صبري باشا في باجل وأدركه فيها المرض وتوفي بعد ثلاثة أيام في مرواعة سنة (1267هـ/ 1851م)، وقتله تم عبر التسميم وتحديداً تسميم القهوة التي قدمت له في الضيافة حتى قال العرب في تهامة وقتها إن القهوة لم تناسبه[1].

وخلفه لاحقًا الوالي بونابرت مصطفى باشا الملقب ببهاء الدين، وقد سمّته المصادر العثمانية ببونابرت وأطلقت على زمانه بزعم أنه «مصلح زمان بونابارتي» إلا أنه لم يختلف عمن سبقه من الولاة العثمانيين، ففي سنة (1268هـ/ 1852م) طلب قائم مقام بيت الفقيه واسمه سرجسمه آغا بعض المطالب من شيوخها وألح عليها فطلبوه المهلة فما كان منه إلا أن ضرب أحدهم بالنعال فأرسل إلى الزرانيق ووقع عندهم العزم بقتال العثمانيين، فقتلوا من وجدوه منهم حتى بلغوا العشرين، فخرج لهم سرجسمه آغا إلا أنه مني بالهزيمة فأرسل بونابرت مصطفى باشا بقوة ومعهم جامعي ضرائب للزرانيق فاغتالهم الزرانيق لرفضهم دفع الضريبة، هنا خرج بونابرت مصطفى باشا بحملة مكونة من 300 جندي ومدفعين نحو تجمع الزرانيق في القصرة وهي غابة تقع على بعد ثلاث ساعات من الحسينية إحدى قرى بيت الفقيه، فدخل القصرة وكانت الكمين له ونشب القتال بينه وبين الزرانيق، وكان وقت المعركة هو أواسط يوليو تموز ومعناه شدة الصيف في تهامة، وما إن جاء وقت الزوال حتى استحكم الحر والعطش على العثمانيين وتعطلت أسلحتهم التي كانوا يرمون بها من الفجر، فهجم الزرانيق وأحاطوا بالعثمانيين فما كان من الباشا إلا أن قاتل بمسدسه حتى خرج مع قلة من عسكره متوجهًا لبيت الفقيه، وهناك وقبل وصوله بساعة سقط من ظهر جواده

---

(1) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبدالودود قاسم حسن مقشر، ص114 ـ 116.

على الرمال والزبد يخرج من فمه حتى هلك ولم يعد من الثلاثمئة الذي خرجوا مع الباشا إلا عشرين جندياً[1].

واستمرت ثورات الزرانيق في تهامة اليمنية نتيجة للحكم العثماني الغاشم عليهم وكان النصر حليفاً للزرانيق حتى تم توقيع معاهدة بين الطرفين سنة (1306هـ/ 1889م)، ولم تستمر هذه الاتفاقية طويلاً حتى جاءت سنة (1307هـ/ 1890م) حين قام قائمقام بيت الفقيه مصطفى أفندي ورغب في نقض الاتفاق وسب أحد كبار الزرانيق، فهبت الثورة على العثمانيين من الزرانيق وحاصروا الحديدة نفسها سنة (1308هـ/ 1890م)، ولم تجد الدولة العثماية أمام هذا الوضع إلا استدعاء الوكيل العام للضابطية اليوزباشي محمد أمين آغا وتعينه قائمام بيت الفقيه ليسعى للتأكيد على أن دولته ما زالت محافظة على صلح سنة (1306هـ/ 1889م) واستطاع بذلك إعادة الهدوء، ومن الطريف أن صحيفة صنعاء العثمانية وقتها وهي الصحيفة الوحيدة لم تجد أي خبر لتنقله عن تهامة والزرانيق إلا حادثة مقتل امرأة وبقرتها أثناء نزول الأمطار في بيت الفقيه[2].

ولم يستمر الأمر حتى نقض العثمانيون عهدهم مجدداً فقام الزرانيق بمحاصرة بيت الفقيه وقلعتها لينسحب منها القائمقام مع حاميته سنة (1308هـ/ 1891م)، لتعود الدولة العثمانية وتعين أحمد فيضي باشا المعروف بإجرامه مجدداً على ولاية اليمن، فاستصحب معه آلاف العساكر حتى قضى على 300 قرية ودمر سكانها وأعلن الأحكام العرفية وأعلن عن مكافأة لكل من يأتي له برأس أحد الثائرين، وتوجه بعدها لإخضاع مدن تهامة فعزم أحمد فيضي باشا على القيام بدورية في تهامة سنة (1310هـ/ 1893م) ومر على بيت الفقيه وزبيد فدخلها بقواته وسلمها

---

(1) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبدالودود قاسم حسن مقشر، ص117 ـ 121.

(2) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبدالودود قاسم حسن مقشر، ص149 ـ 150.

للقائمقام الذي هرب منها سابقاً، ليعود لممارسة الرشوة وينشئ العثمانيون لهم حياً خاصاً في بيت الفقيه، ولتستمر هجمات الزرانيق على العثمانيين متخذة التقطع لقواتهم ونسف مقراتهم ومهاجمة زوراق العثمانيين في البحر، فأمر أحمد فيضي باشا المتصرف أدهم باشا بالتوجه لبيت الفقيه لدراسة الأمر وهناك علم ضعف حال المسؤولين العثمانيين ما دفعه لإحالتهم للتحقيق، أما أدهم باشا فحين استقر في بيت الفقيه وجد نفسه محاصراً بالزرانيق ففر عبر لبس الشيدر وهو لباس نسائي تهامي ووصل للحديدة ليعلم فيضي باشا بخطورة الوضع، فتوجهت حملة عثمانية بقيادة أدهم باشا ووصلت قواته للوعارية من الطرف الشامي للزرانيق، فطلبهم للحضور فامتنعوا لعلمهم أنه قد يرتكب فيها ما ارتكبه محمد أفندي من قبل، وفي قرية الجنبعية وقعت الحرب بين أدهم باشا والزرانيق انهزم فيها العثمانيون، ليسارع أدهم باشا ويرسل إلى المناصب وهم ذوو نفوذ ديني طالباً منهم التوسط، فأرسل الزرانيق مندوبهم وتم الاتفاق على أن يقابل الزرانيق أدهم باشا في بيت الفقيه وطلب منهم العهد أن يصل لبيت الفقيه دون أن يهاجموه، فوفوا له بذلك، وفي بيت الفقيه وصل بقية المشايخ فحدث تنازع بين شيخ الطرف الشامي وبين أدهم باشا فأمر أدهم باشا بحبس المشايخ، فاعتبرت الزرانيق هذا الحبس غدراً فيهم وظن أدهم باشا أنه باستطاعته نفيهم لرودس، وعاد الزرانيق ليطبقوا حصاراً على بيت الفقيه ما دفع أدهم باشا لعقد الصلح معهم[1]، واستمرت ثورات الزرانيق على العثمانيين حتى الحرب العالمية الأولى واستطاع الزرانيق اغتيال من تولى قامقام بيت الفقيه مرتين عبر التسميم وذلك بدس السم في الخمر البلدي المصنوع من التمر[2]، وفشلت حملات العثمانيين المتعددة عليهم، وبعد إعلان هزيمة العثمانيين

---

(1) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبدالودود قاسم حسن مقشر، ص155 ـ 165.

(2) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبدالودود قاسم حسن مقشر، ص170 ـ 173.

في الحرب العالمية الأولى قام مشايخ الزرانيق بدخول بيت الفقيه واستسلم لهم الجنود والضباط العثمانيون، فقسموهم بينهم وجعلوهم أرقاء كما فعل أحد مشايخهم واسمه منصر صغير معروف إذ أخذ 200 جندي عثماني لمزرعة له اسمها نجران وجعلهم يعمروها له، ومثله فعل حسن محمد فاشق لولا أن تدخل لاحقاً السيد أحمد شراعي باشا واستنقذهم منهم وأرجعهم للحديدة ومنها لتركيا[1].

وهكذا استمرت ثورات اليمنيين وأئمة الزيود ضد العثمانيين واستمر بطش العثمانيين حتى قالت ويفل في مقدمة مؤلفها الذي استعرضت فيه أحداث ثورة اليمنيين ضد الأتراك سنة (1329هـ/ 1911م): ((بينما كان العرب والأتراك يتنازعون حول تقرير المصير، كان تاريخ اليمن تاريخ الحديد والنار، فهو تسجيل للمعارك والحصار، مدافع تؤخذ عنوة، وحاميات تخضع نتيجة لانتشار المجاعات، ومذابح وحشية وانتقام واسع))[2].

ولقد تعمد العثمانيون عدم تسريب أخبار الولاية اليمنية الثائرة للخارج، كذلك لم تسمح بوجود مراسلين يوافون صحفهم بأنباء الثورات اليمنية المستمرة، حتى تجد أن الأنباء متناقضة فالبرقيات العثمانية تضعك أمام انتصارات متتالية، والصحف على قلتها تظهر عكس ذلك، حتى كتبت صحيفة الأهرام بأنه لا يمكن الاعتماد على الأنباء الواردة من اليمن لاضطرابها وتناقضها[3].

ومنذ سنة (1265هـ/ 1849م) التي وصل فيها العثمانيون للحديدة واستولوا على صنعاء من جديد سنة (1289هـ/ 1872م) وبقيت ثورات الأئمة الزيود ضدهم مستمرة حتى جاءت سنة (1329هـ/ 1911م) ليعقد الإمام يحيى بن المنصور محمد صلحاً مع العثمانيين عرف باسم صلح دعّان، ثم جاءت سنة (1337هـ/ 1918م)

---

(1) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبدالودود قاسم حسن مقشر، ص189 -191.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص161.

(3) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص208.

ليقوم محمود نديم بك باستدعاء إمام الزيدية في اليمن وتسليمه صنعاء وما بها من سلاح ومعدات مقابل الديون التركية وذلك بعد إعلان هدنة سيفر وسلم الأتراك أنفسهم وسلاحهم لأقرب نقطة من نقاط قوات التحالف[1].

وقد حدث اختلاف فيما بين الوالي العثماني لليمن محمود نديم بك والقومندان العثماني في البحر الأحمر أحمد باشا من جهة وسعيد باشا الجركسي في لحج من جهة، فأما الأخير فحين سمع ووصلت له أخبار هدنة موندروس سنة (1336هـ/ 1918م) سلم قواته للإنجليز في عدن، لكن محمود نديم بك غير ولاءه للإمام يحيى وكان هو الذي استدعاه إلى صنعاء ليثبت للإنجليز أنه الوريث الشرعي والحاكم لصنعاء واليمن، كما أن محمود نديم بك فضل خدمة الإمام ومعه 900 موظف تركي بين مدني وعسكري عن أن يرجعوا إلى تركيا[2].

ثالثاً ـ الجرائم العلمية في اليمن:

أصدر أحمد فيضي باشا أوامره سنة (1313هـ/ 1895م) بإلزام الموظفين اليمنيين ارتداء الزي والطربوش التركي بدلاً من العمامة، وقام العثمانيون بحثاً عن المال بتخريب باب السياخ وباب شعوب في صنعاء، وأخرجوا من الجدار المحيط بالأبواب ألواحاً من الرصاص والنحاس[3]، ومن أنِفَ من الموظفين العرب ترك لباسه قام أحمد فيضي باشا بعزله عن وظيفته[4].

ويذكر عن حلمي باشا والي اليمن سنة (1315هـ/ 1897م) أنه أسس هيئة علمية كان على رأسها حسني بك وكان حسني هذا مولعاً بشراء المخطوطات في اليمن ويدفع في أثمانها أضعاف سعرها[5].

---

(1) البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، د. سيد مصطفى سالم، ص92 ـ 93 وص115.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص418.

(3) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص153.

(4) الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني في اليمن، أمة الملك إسماعيل قاسم الثور، ص357.

(5) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص156.

وجاء أيضاً في مخطوط «الدر المنثور في سيرة الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين» لعلي عبد الله الأرياني حين وصف السلك «التلجراف» وأشار إلى ما كان يتم أخذه من النقوش والآثار الحميرية زمن العثمانيين فقال: ((وقطع «المجاهدون» السلك ويسمونه العجم التلجراف، وهو من غرايب الاختراع بلا خلاف، قيل أنهم أخذوا أصل صنعته من خزائن حِمْيَر، أخذوا ذلك من الأحجار التي كانوا يطلبونها من اليمن، وفيها كُتُبٌ بالقلم الحميريّ، وكذلك الأحجار التي فيها صور، وأكثر ما يعتني بذلك النصارى))[1]، والقصد هنا أن حلمي باشا يشتري الأحجار الحميرية ليبيعها للغربيين.

ومن الجرائم العلمية ما فعله العساكر العثمانيون مع القبائل اليمنية التي هاجمت سلطنة لحج في عام (1334هـ/ 1915م) فحين انتصر العثمانيون مع القبائل اليمنية هناك ذكر العبدلي ما فعلوه من فظائع فقال: ((وقد رُئي كثير من أجلاف اليمن يلبسون أقمصة نساء لحج المذهبة، ويتبخترون بها في الأسواق، وخسرت البلاد اللحجية فوق الخسارة المادية خسارة أدبية عظيمة لما ضاع في هذه الحرب بأيدي الناهبين من الكتب النفيسة النادرة الوجود، فلم يتركوا من مدخرات هذه المدينة ونفائسها ومكاتبها شيئاً حتى مفارش المساجد وقناديلها، وخربوا أكثر جدران بيوت الحوطة بحثاً عن الكنوز بين جدرانها، وارتكبوا من الفظائع ما يتعالى عنه أهل الإيمان))[2].

ومما تجدر الإشارة إليه ها هنا هو قضية بيع المخطوطات العربية للرحالة الغربيين والأجانب وأكثر من اقتنى المخطوطات من اليمن تحديداً ونقلها كان المستشرق الإيطالي أوجانْيُو غْرِيفِّيني (1296 ـ 1343هـ/ 1886 ـ 1925م)، ففي عام (1326هـ/ 1908م) وأثناء تنقله وجد نفسه في حاجة إلى إعادة المخطوطات اليمنية العديدة التي أتاحها له كابروتي من أجل دراستها، وخوفاً من أن يعرضها الأخير للبيع وبالتالي يفقد تراثاً ثقافياً لا يقدر بثمن، فقد أخذ على عاتقه مهمة إيجاد

---

(1) الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، أمة الملك إسماعيل قاسم الثور، ص 225.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص391.

طريقة لضمان إقامتهم في ميلانو بمساعدة ابن عمه لوكا بلترامي والمحافظ الجديد لأمبروسيانا مونس، وتمكن أشيل راتي من العثور على 25 متبرعـًا تولوا مبلغـًا كبيراً قدره 30 ألف ليرة في ذلك الوقت، وهو المبلغ اللازم لشراء المخطوطات والتبرع بها لمكتبة أمبروسيانا، وتتكون هذه المجلدات، التي تشكل ما يسمى «الصندوق الجديد» للمخطوطات العربية، من 1610 مدونة، معظمها متنوعة، وتحتوي على أكثر من 5000 عمل ذات أهمية تاريخية ولغوية كبيرة[1].

رابعـًا ـ الاستنزاف العثماني لليمن:

في أيام مصطفى باشا قره شاهين كان يحمل إلى خزائن العثمانيين 50 ألف دينار ذهبـًا جديداً من اليمن إلى تركيا، إلى أن اختلت الأوضاع في اليمن وهذا الثمن يكون من ثمن البهار المحمول من اليمن إلى مصر ووصل زمن الوزير سنان باشا إلى 200 ألف دينار ذهبـًا وما زال يتكاثر حسب وصف النهروالي[2].

وجاء في وثيقة الدراسات المترجمة للمعهد الأمريكي للدراسات اليمنية بتاريخ 10 رمضان/ 1 يوليو سنة (931هـ/ 1525م) أن اليمن أكثر رخاء من مصر وبها موارد وافرة، وأن عائداتها تبلغ 18 ألف سكة ذهب سنويـًا، وفي منطقة تعز 300 قرية مسجلة في الضرائب، بينما كان رد إمام الزيدية شرف الدين في رسالة للسلطان سليمان القانوني سنة (947هـ/ 1541م) بقوله: (إن اليمن بلد فقير ولا يملك أي ثروات، وإن بلادنا هذه شحيحة أمطارها، وخراجاتها حقيرة)[3].

ومنها مثلاً ما قام به حسن بيك والي تعز وجبل صبر وشرعب والحجرية من اتخاذه لبستان كبير جداً في تعز جعل فيه غرائب الأشجار، ثم حفر فيه بركة ماء كبيرة طولاً وعرضـًا وعمقـًا، وأمر الحواتين أن يأتوا له بالأسماك حية إلى تعز في أواني

---

(1)Eugenio Griffini Da Wikipedia ،l'enciclopedia libera.

(2) البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي، ص 278.

(3) موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين للحكم العثماني الأول بين مؤيد ومعارض، رسالة ماجستير جامعة صنعاء، أحمد صالح عبدربه المصري، ص 36 وص37.

مائية ليجعلها في البركة المذكورة، وفعل للحيتان أقراطاً من الفضة في آذانهم كل ذلك طلبا للاستراحة والفرجة، ولم يسكن في هذا القصر سوى نصف عام ثم مات وخرب قصره وبستانه حتى ظهر أساسه[1].

ومحمد باشا والي اليمن رغم أنه تم مدحه بأنه ألين من وطئ اليمن من ولاة العثمانيين وكان تولاها سنة (1025هـ/ 1616م) إلا أنه كان بخيلاً حريصاً على جمع المال، حتى قيل إنه جمع كثيراً من الأموال عند دخوله لتعز لأنه خرج فقيراً من بلاد الروم[2].

وبشكل عام فقد كان خراج اليمن في الفترة العثمانية الأولى يقدر بحوالي 50 ألف قطعة ذهبية، ورفعها سنان باشا عند انتهاء حملته على اليمن إلى مئتي ألف قطعة ذهبية، وذهب أحد المؤرخين الأتراك المتأخرين أن إيرادات ولاية اليمن كانت تبلغ خمسمئة ألف قطعة ذهبية يتبقى منهم خمسين ألف قطعة ذهبية ترسل لخزانة اسطنبول، ويصرف الباقي في القلاع ورواتب العساكر والإداريين والولاة ومصاريف الحروب[3].

ولقد قدم الطبيب العثماني إسماعيل بن إبراهيم في تقريره للسلطان عبد الحميد الثاني كيفية تطوير الزراعة في اليمن وكان يشتكي من تجاهل الوالي العثماني فقال: ((إن أهمية الآبار الارتوازية التي تعدل أهمية الطرق والمعابر ستؤدي خلال عدة سنوات إلى اكتساء هذه الجبال والصحاري الجرداء بغطاء أخضر من النباتات والأشجار، وقد قدمت لائحة لوالي اليمن السابق عبد الله باشا (1318 ـ 1320هـ/ 1900 ـ 1902م) لكي يقوم بحفر تلك الآبار ولم يقم بفعل أي شيء، ثم عرضت

---

(1) الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، القاضي شمس الدين الموزعي، ص71 ـ 81.

(2) العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن، رسالة ماجستير جامعة الملك عبدالعزيز، أميرة المداح، ص148.

(3) الفتح العثماني الأول لليمن، د. سيد مصطفى سالم، ص 361.

اللائحة مرة أخرى على خلفه توفيق بك فاهتم بها واطلع عليها وأثنى عليها،...، وحين استدعت الحكومة عاملاً ماهراً من إزمير لحفر الآبار الارتوازية، لم يتم عمل شيء، نظراً لنقص معداته وقيامه بخدمة أحد المهندسين باعتباره عاملاً))[1]، ووفقًا لنفس الطبيب فالنفط موجود في اليمن وله منبع قرب جيزان وأصدر السلطان قرارا بامتيازه، لكن هذا المنبع ظل مهملاً ولم يتم العمل به، إذ لو تم العمل به واستخراجه فسيزيد دخل اليمن كل عام 200 ألف ريال، وقد بلغت صادرات البن في اليمن فقط 600 ألف ليرة ذهبية[2].

ومن أساليب استنزافهم لليمنيين حين تولى عثمان باشا ولاية اليمن سنة (1305هـ/ 1888م) أن حرضه المأمورون الأتراك على الكتابة إلى جميع مشايخ البلاد من تعز وعسير وتهامة [3]وسائر الأقضية بضرورة حضورهم إليه في صنعاء، وفي نفس الوقت أشاع هؤلاء المأمورون أن الوالي أراد استدعاء المشايخ اليمنيين إلى صنعاء لترحيلهم للباب العالي لضمان استقرار ولاية اليمن، فارتاع لذلك هؤلاء المشايخ ولجؤوا للوساطة عند المأمورين ودفعوا الأموال حتى يكف الوالي عن طلب الاستدعاء، وما كانت إلا حيلة من الوالي ومأموريه لجمع الأموال، ولكن كان هناك أحد المشايخ ممن رفض دفع المال وهو مفتي تعز الشيخ يحيى المجاهد، والذي تعاون مع المعتدلين من الولاة العثمانيين حتى قال عن نفسه: «لو خدمت الله تعالى بخدمتي للترك لبلغت بها درجة عيسى بن مريم عليه السلام» لكن العثمانيون لم يراعو له معروفًا، وقد رفض الشيخ تلبية دعوة الوالي للقدوم إلى صنعاء ورفض

---

(1) الأحوال العامة لولاية اليمن العثمانية، الطبيب العثماني إسماعيل بن إبراهيم، ترجمة، د. نهاد عبد السلام عمار، ص135-139.

(2) الأحوال العامة لولاية اليمن العثمانية، الطبيب العثماني إسماعيل بن إبراهيم، ترجمة، د. نهاد عبد السلام عمار، ص 346.

(3) ولاية اليمن حسب التقسيم الإداري العثماني تضم لواء صنعاء ولواء تعز ولواء عسير ولواء جيزان.

في نفس الوقت تقديم الرشوة للوالي وللمأمورين كما فعل غيره رغم ثروته الطائلة التي كان يمتلكها، ولم يعبأ بتهديد المتصرف له بأن عليه دفع المال أو لا يلومنّ إلا نفسه، فأحاط عساكر العثمانيين ببيته وقبضوا عليه وصادروا أمواله وألقوا به في السجن، فظل في السجن حتى صدور أمر من ولاية صنعاء بإطلاق سراحه بعد أن تحقق مبتغاهم في جباية الأموال ومصادرة أموال المفتي، فخرج من سجنه ورفع شكواه للسلطان، فصدرت الأوامر بإرساله للعاصمة وعزل متصرف تعز وإجراء محاكمة في اسطنبول لمعاقبة المسؤول عن اضطهاده، هنا تقرب المتصرف منه والوالي أيضاً لأن الأمر إنما هو أمره وألحوا عليه، كما توسط بعض علماء اليمن وطالبوه بالصفح عن المتصرف وأن ماله سيعاد إليه كما كان، فامتنع وتمسك بالمحاكمة عند السلطان، وهنا جمع الوالي عثمان باشا أمراء العسكر وأمرهم بكتابة مضبطة صادق عليها مجلس إدارة الولاية وبعثوا بها للسلطان وأوضحوا فيها ضرورة إبعاد القاضي يحيى المجاهد عن اليمن وأن دعواه على متصرف تعز ليس لها أساس من الصحة، ففعلت هذه المضبطة فعلها وبقي يحيى المجاهد في اسطنبول ثلاث سنين حتى أيأسته المماطلة دون جدوى في رد حقه، وحين طلب من السلطان السماح له بالعودة لليمن رفض السلطان ذلك، فبقي مهموما محسورا في اسطنبول حتى مات[1].

وبسبب الضرائب وتعنت الأتراك حدث نزاع بين حاكم ذمار محمد رشدي باشا وبين أحد شيوخ قبائل ذمار، إذ أصر العثماني على تحصيلها وهدد الشيخ، ففر وهو يتوعد بالانتقام، وحين كان محمد رشدي باشا خارج منزله في مهمة هاجم أفراد من القبيلة منزله وقتلوا جميع أفراد أسرته وخدمه البالغون 11 نفساً، فغضب رشدي باشا وتمكن بقواته من إبادة أهل هذه القبيلة، وأقام مسجداً وضريحاً لمن قتل من عائلته وزينه بالستائر الحريرية في داخله، لكن حين استولى اليمنيون على ذمار سنة (1310هـ/ 1892م) نهبوا الضريح والمسجد وسرقوا ما فيه من الكنوز،

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص 129 ـ 130.

وقد قتل رشدي باشا نفسه في أحد حملاته على بني مروان[1]، ولكن الغريب هو أن أسرى الأتراك من قبل العرب كانوا يعاملون معاملة جيدة فيذكر هاريس أنه لم يسمع إطلاقاً أن العرب عاملوهم بقسوة إلا في حالات استثنائية، بل إنه رأى العرب يقدمون لهم الكساء والطعام ويمدونهم بالمال الذي يوصلهم إلى عدن لعودتهم لبلدهم[2].

ويذكر نزيه العظم: أن من أساليب الولاة العثمانيين أنهم كانوا يوهمون الناس بأنهم يريدون إرسالهم أي نفيهم إلى الإستانة بناء على أوامر السلطان، ومعلوم بأن جميع الذين يُرسلون إلى الاستانة كانوا لا يعودون منها بل يذهبون طعاماً للسمك في البوسفور، لذلك كان بعض اليمانيين يفتدون أنفسهم بالمال، ومن لا مال عنده كان يساق صاغراً للمنافي والسجون وقد نفي على هذه الصورة خلق كثير[3].

وفي حملة أحمد فيضي باشا الثالثة لليمن سنة (1322هـ/ 1904م) وكان عمره تجاوز الثمانين عاما وقد أرسله السلطان عبدالحميد لليمن وكان في نجد وقتها، فوصل لليمن وكانت المجاعة تضربها بشدة حتى أن بعضهم ذبح ابنته خارج صنعاء وأكلها، وصار الصديق يرى صديقه يموت جوعاً فيضن عليه بكسرة الخبز، وبعضهم رغب عن طفله فأفلته في الشوارع لأنه لا يجد عنده ما يطعمه به، فهلكت بالجوع قرى بأكملها في نواحي آنس وتعز وإب وقدروا بعدد ستين ألف نسمة وقدروا بعشرات الآلاف في النواحي الأخرى، ولم تتخذ السلطات العثمانية أي إجراء تجاه هذه المجاعة العامة، وقد كانت الأموال والحبوب مخبأة في معقل الإمام الزيدي يحيى المتوكل بينما أتباعه من الشيعة يموتون جوعاً، ومن أراد أن

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص137.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص141.

(3) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبد الودود قاسم حسن مقشر، ص136.

يأكل ويطعم أبناءه فما من سبيل لذلك، إلا من كان جندياً للإمام[1].

ويعد ما فعله الولاة العثمانيون في تدمير ميناء المخا والحديدة وتجارة البن فيهما مثالاً على الاستنزاف العثماني لموارد اليمن، فأساليبهم التعسفية في الحكم والرغبة في الحصول على الأموال من التجار هناك بدون وجه حق، وفرض القروض بالقوة على بعض التجار كل ذلك أدى لتدهور المينائين، ولما كانت مدة الوالي العثماني بين عامين لثلاثة أعوام، فقد كان الوالي يغادر اليمن دون سداد الديون التي عليه، ليأتي خلفه ولا يعترف بديون سلفه فتضيع أموال التجار الذين فضلوا وقتها التعامل مع السلطات البريطانية في ميناء عدن وبذلك فازت عدن في المنافسة[2].

خامساً ـ الضرائب العثمانية في اليمن:

وجد اليمنيون دائماً أنفسهم أمام نظامين ضريبيين؛ نظام إمامة الزيود وما يأخذه من زكوات وأخماس وأعشار ونظام الضرائب العثماني.

فالإمام الزيدي كان يجبي كل من:

- أعشار الأرض عيناً.
- وعشر قيمة ثمار الأراضي نقداً.
- وزكاة المواشي والدواجن والدواب.
- زكاة عروض التجارة.
- زكاة الفطر في رمضان.
- زكاة حلي النساء.

أما ضرائب العثمانيين فهي بالطبع شنيعة جداً كما سبق في المباحث السابقة وطرق جبايتها أكثر شناعة وظلماً.

---

(1) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبد الودود قاسم حسن مقشر، ص172.

(2) عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، د. فاروق أباظه، ص284 ـ 285.

فمن ذلك ما نقله الجرموزي مؤرخ إمام الزيدية القاسم بن محمد بن علي في القرن الحادي عشر الهجري حين تحدث عن جباية العثمانيين لها فقال: ((أما المال فلهم في أخذه سطوة، فقد يعذبون أهله العذاب العظيم، مثل ضرب السياط قليلاً وكثيراً، وقد يجلدون بعضهم حتى يموت مع المشاهرة والكي بالنار وغير ذلك))[1].

ومن أغرب الضرائب ما عرف باسم «الرسامة» وهي إتاوة كانت تفرض من قبل حراس السجون على المساجين والرهائن[2].

ومن الضرائب:

أ ـ ضريبة **الويركو**: كانت تؤخذ بمقدار 40 قرشـًا عن كل ذكر بالغ راشد.

ب ـ **ضريبة الاختبار وختم المصاغات**: بمعدل 16 بارة/ أوقية فضة أو ذهب.

ج ـ ضريبة بمقدار 1.5٪ لتسجيل الممتلكات.

د ـ ضريبة دخل بمقدار 3٪ على التجار المقيمين.

هـ ـ ضريبة ربح متنوع: بمقدار 120 قرش على استخلاص عصير النخيل ونبات القات، وقد عدت نبات القات غير شرعي ففرضت عليه غرامة 50 قرش لكن لاحقـًا فرضت عليه ضريبة 9٪.

و ـ فرضت الدولة العثمانية ضرائب متنوعة على مدينة عدن مستغلة صادرات وورادت الميناء.

ز ـ ضريبة على زراعة نبات البنّ بلغت 4٪.

ح ـ ضريبة فتح دكان.

ط ـ مباشرة حمام وهي عند فتح حمام أو استئجاره.

---

(1) العثمانيون والإمام القاسم محمد بن علي، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، أميرة المداح، ص49.

(2) العثمانيون والإمام القاسم محمد بن علي، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، أميرة المداح، ص257.

ي ـ **ضريبة العزوبة**: وهي على الشاب إذا بلغ سن الزواج ولم يتزوج وبمقدار 30 بارة.

ك ـ **ضريبة المحصنة**: وهي ضريبة خاصة باليمن وتكون ضريبة على النظر للنساء المتزوجات فكل من نظر لمتزوجة دفع ضريبة 25 بارة.

وهي من غريب الضرائب التي ابتدعوها، وهي أن المرأة إذا خرجت من بيتها ونظر إليها شخص فعليه أن يدفع ضريبة، وكانت الضرائب عندهم على كل شيء تتصوره[1].

ل ـ **ضريبة ولادة**: فكل امرأة حامل عندما تضع وليدها تدفع 60 بارة على الذكر و30 بارة على الأنثى.

م ـ ضريبة حراسة من الذئاب والثعالب 20 بارة.

ن ـ ضريبة الطاحونة 20 بارة.

س ـ ضريبة شجر الكرمة «العنب» 15 بارة.

ع ـ ضريبة سلطانية على الوالي جمعها وتقديمها في الوقت المحدد.

ف ـ **ضريبة تمتع**: وتفرض على التجار وكانت على تجار عدن أعلى ثمناً.

ص ـ **ضريبة مسقفات**: وتفرض على كل من أنشأ داراً.

ق ـ ضريبة المواشي من بقر وغنم.

ر ـ ضرائب متفرقة مثل أن اليمن ملزمة بتقديم حصة من البهارات للقصر السلطاني كل سنة

ولقد كانت ضريبة اليمن أيام سليمان القانوني 50 ألف أقجه لترتفع في آخر زمن بقائهم في العهد الأول لـ500 ألف اقجه[2].

---

(1) الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبد الودود قاسم حسن مقشر، ص139.

(2) الوجود العثماني في اليمن 1532 ـ 1635، رسالة ماجستير جامعة دمشق، محسن محمد عايض الدربي ص72 ـ 73 وص 140 ـ 144.

وينقل ابن داعر بعض أحوال ضرائب اليمن في الفترة العثمانية الأولى بقوله: ((إن من ملك شيئا من البقر وقد تقرر عليها من المال بقدر عدتها ما تقرر وثبت ذلك عليه، وإن هلكت تلك البقر ومضى عليها طول الزمان وعبر، ويتوارث ما قرر عليها من المال وإن افتقر الوارث وافتر، واستمر الحال على أهل البقر والنخل بزبيد، ونال الناس من ذلك المشقة والضرر الشديد، ما ساقهم بعض الإكراه إلى الخروج من الديار وشملهم بالجلاء المبيد، وأقفرت لذلك بلاد تهامة وخلت كثير من ممالكها بالتفرق في الأرض والتشتت والتبديد))[1].

ولقد زار نزيه مؤيد العظم اليمن في أربعينات القرن العشرين وروى الطريقة التي اتبعها العثمانيون في جمع الضرائب في اليمن فيقول: ((كان الوالي أو المتصرف يخرج من محل وظيفته إلى الأرياف والجبال ليجمع الأعشار ويجبي الضرائب، فيأخذ لنفسه جميع ما يمكن تحصيله من الأهالي الفقراء ويعود إلى محل وظيفته دون أن يعطيهم سنداً أو وصلاً، ويقول لحكومته بأن الأهالي عاصون عليه لا يرغبون في دفع الضرائب، فتسير الحكومة العثمانية الجيوش عليهم لتنهبهم وتخرب بيوتهم، وتكتب للباب العالي بأن أهل اليمن عصوا الحكومة، وأنهم أشقياء يدينون بدين الزيدية ولا يطيعون الأوامر الشاهانية ولا يعترفون بالخلافة العثمانية، ولما كان أولو الأمر والنهي في القسطنطينية جهالاً لا يفهمون ما هو المذهب الزيدي وما هي حقيقة أخبار اليمن كانوا يأخذون بهذه الدعايات الكاذبة ويؤيدون سياسة موظفيهم في اليمن ويمدونهم بالجند والسلاح والعتاد ويأمرونهم بإخضاع اليمنيين بالسيف، ولذلك كانت اليمن في حرب دائم مع الأتراك))[2].

وإذا وصل العساكر الأتراك إلى قرية تعدت هناك على عرض الحريم، وينقل الرحالة البريطاني هاريس الذي كان في اليمن في ثورة سنة (1310هـ/ 1892م) فيقول: ((إن تفكير الموظف التركي ينصب على الإثراء في شهر أو شهرين، وعلى أسلوب

---

(1) الفتح العثماني الأول لليمن، د. سيد مصطفى سالم، ص489.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص116.

العمل في إدارته الذي يحقق له هذه الغاية قبل اعتزاله))، فالموظفون الأتراك لم يكن معظمهم يؤمنون بأنهم يقومون بعمل وطني صالح لدولتهم[1].

وبعد نجاح الأتراك في القضاء على ثورة (1310هـ/ 1892م) كتب الرحالة البريطاني هاريس قائلا: ((ويساورني الشك في أن الأتراك سوف يتجهون نحو سياسة معتدلة في اليمن، التي لا يمكن حكمها من القسطنطينية التي تبعد عنها كثيراً، إذ حالما تهدأ الحالة هناك فإن الموظفين الأتراك سوف ينتهزون الفرصة من جديد ليضغطوا على الشعب اليمني حتى تمتلئ جيوبهم، فهل يمكن إقناعهم بأن الاغتصاب ليس هو الطريق الموصل لنظام حكم عادل يحقق لدولتهم إثراءً طبيعياً، ويرمم علاقتهم باليمنيين عما هي عليه، غير أن النمر لا يمكنه أن يغير لون جلده، ولهذا فكل ما أتوقعه هو أن النفوذ العثماني ما دام سائداً في اليمن فإن الموظفين الأتراك سوف يعملون دوماً على إثراء أنفسهم وإفقار الشعب اليمني))[2].

ويلخص ما فات ما نقله نزيه العظم قائلاً: ((إن اليمانيين منذ القدم أهل جد ونشاط، وإذا رأيناهم اليوم متأخرين عن غيرهم من الأمم فلا شك أن ذلك يعود إلى الإمبراطورية العثمانية التي أهملت شأن اليمن كما أهملت غيره من الأقطار العربية كل الإهمال، وكانت تعتبر بلاد اليمن مستعمرة حقيرة تعامل أهلها معاملة سيئة، ولم يكن لها هم غير جباية الضرائب وإرسالها إلى العاصمة العثمانية إشباعاً لبطن عاهلها ورجاله، وإذا طاف المرء بلاد اليمن من أقصاها إلى أقصاها، لا يجد للدولة العثمانية أثراً من آثار المدنية غير الحصون والقلاع وبعض المستشفيات العسكرية والأسلاك البرقية ومدرسة أو مدرستين صناعيتين، وكان رجال تركيا لا يرسلون إلى اليمن إلا كل مغضوب عليه من الموظفين الملكيين «المدنيين» والعسكريين غير ناظرين إلى المقدرة العلمية والأهلية والشخصية، فكان هؤلاء الموظفون يسيئون استعمال وظائفهم، ويرتكبون الموبقات والمحرمات ويتناولون الهدايا والرشوات

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص 136 ـ 137.

(2) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص 148.

وهذا مما أثار خواطر اليمانيين وجعلهم في احتراب دائم مع الحكومة العثمانية))[1].

ولم يكن وجود الدولة العثمانية في اليمن فاعلاً في أي وقت من الأوقات، وكان موظفوها يحكمون الألوية الثلاثة «صنعاء ـ تعز ـ الحديدة» بالتراضي أو بالتنازل أو بالتواطؤ مع القوى المحلية المتعددة المشارب والمذاهب، وهذه الولايات الثلاث التي يقطنها قرابة خمسة ملايين شخص كما يقول يوسف بك حسن متصرف الحديدة كانت متباعدة متناثرة تفصلها الجبال والأودية، وتشمل السواحل والهضاب والمرتفعات مما يجعل التحكم بها أمراً صعباً على دولة قوية فاعلة فكيف وإذا كانت هذه الدولة في طريقها إلى النهاية[2].

إن أعظم تأثير ارتكبه العثمانيون لم تعرفه اليمن من قبل في تاريخها هو تفكيك كافة القوى السنية في وسط اليمن وجنوبه في نفس الوقت تمكين القوى الزيدية والتي بفضل العثمانيين استطاعت أن تتوسع لمناطق لم تكن تحلم بأن تصلها طوال تاريخها، ففي فترة احتلال العثمانيين الأول لليمن قضى العثمانيون على بقايا الطاهريين بشكل كامل ثم بقية القوى السنية كالنظاري وغيره، تلك القوى التي ما كانت لتسمح أن يتقدم الزيود ويتوسعون في حكمهم إلى وسط اليمن وجنوبه لاحقاً كما في عهد محمد بن القاسم صاحب المواهب.

وحين جلاء العثمانيين الأول من اليمن رحلوا وقد تركوا الأمور ممهدة بشكل كامل لمحمد بن القاسم إمام الزيدية فاستولى على اليمن بل بلغ حتى حضرموت في سابقة لم يعرفها الزيدية عبر التاريخ[3]، ليعود محمد علي باشا لإعادة البلاد للإمام في اليمن واكتفى منه بجزية محددة بمقدار معين من محصول البن يرسل إلى مصر[4].

وليتكرر ذلك لاحقاً عند انسحابهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وليكون

(1) الحكم العثماني في اليمن 1872 ـ 1918، د. فاروق عثمان أباظة، ص 429.

(2) بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، ص98.

(3) من تاريخ اليمن الحديث 1517 ـ 1840، د. عبد الحميد البطريق، ص 42.

(4) من تاريخ اليمن الحديث 1517 ـ 1840، د. عبد الحميد البطريق، ص50 ـ 51.

الوالي محمود نديم بك هو الأساس الذي سلم صنعاء للإمام يحيى المتوكل ورسم خريطة اليمن الزيدي في الشمال، والذي عرف لاحقاً باسم المملكة المتوكلية اليمنية حين فضل البقاء في خدمة الإمام ومعه 900 موظف عثماني كان غالبهم من السوريين الذين يخدمون في الجيش العثماني، وكان هو نفسه سوري قيل ذو أصل كردي وقيل عربي.

****

الخاتمة

إني أحسب أنّ ما ذكر في هذا الكتاب هو الخلاصة النافعة والملخص المفيد لكل راغب في البحث والاستكشاف عن حقيقة الدولة العثمانية من الناحية التاريخية والعقدية والاجتماعية بصورة واضحة تعطي إجابات لكثير من التساؤلات التي ظلت مفتوحة على مصراعيها طوال السنين الماضية، كما أن الكتاب لخص أوضاع العثمانيين منذ دخولهم وحتى خروجهم من الأقطار العربية؛ والقصد في هذا هو رسالة عامة لأهل تلك المناطق خاصة في استعراض تاريخ هذه الدولة المشؤومة على تلك الأقطار وما جرّته من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية ما تزال بعض تلك الأقطار تعاني منها حتى الآن، وأعيد القول لو بسطنا شأن العثمانيين لاحتجنا المجلدات تلو المجلدات في بسط ذلك، ويكفي أن تعلم أن عدد وثائق الأرشيف العثماني في إسطنبول يبلغ 150 مليون وثيقة «نعم مئة وخمسين مليون وثيقة»[1] لذلك آثرت الاختصار المفيد وكما قيل خير الكلام ما قلّ ودلّ.

(1) بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العصماني، ص116.

المراجع

الكتب والمؤلفات

- تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتي نهاية العصر الذهبي، أحمد فؤاد متولي.
- الفكر الباطني في الأناضول الإمام علي في معتقد البكتاشية نموذجًا، بديعة محمد عبد العال.
- قيام الدولة العثمانية، محمد كوبريلي.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير.
- التاريخ الباهر، ابن الأثير.
- ابن عربي حياته ومذهبه، أثين بلاسيوس، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مكتبة الأنجلو، القاهرة 1965.
- نفحات الأنس من حضرات القدس، عبد الرحمن الجامي.
- تاريخ الأدب التركي، محمد فؤاد كوبريلي، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم الغرب.
- المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، مايكل ونتر، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم.
- تاريخ الترك في آسيا الوسطى، و.بارتولد، ترجمة أحمد السعيد.
- الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن الـ19، د. محمود متولي.
- تاريخ الدولة العثمانية، يلماز أوزتونا.
- بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إل حملة نابليون بونابرت، د عبد الكريم رافق.
- تاريخ العراق الحديث 1258ـ1918، د. إيناس سعدي عبد الله.
- تاريخ الدولة العثمانية من النشوء للانحدار ـ خليل اينالجيك.

- التصوف وآثاره في تركيا إبان العصر العثماني، د.حنان ضيف الله المعبدي.
- التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية، مصطفى أرمغان، ترجمة مصطفى حمزة.
- مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين (1186 ـ 1256 ه/ 1772 ـ 1840م)، يوسف جميل نعيسة.
- المجتمع المصري في العصرين المملوكي والعثماني «أندريه ريمون»، تحرير. عبادة كحيلة.
- سوريا في القرن التاسع عشر (1840 ـ 1876)، عبد الكريم غرايبة.
- حركات العامة في دمشق في القرنين 18 ـ 19، عبد الله حنا.
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، د. وجيه الكوثراني.
- المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ليلى الصباغ.
- الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن الـ19 بُنى تقليدية في عصر رأس المال، زهير غزال، ترجمة د.ملكة أبيض.
- مصر في العصر العثماني (1517–1798) المجتمع والتعليم، د. كمال حامد مغيث.
- مصر العثمانية والتحولات المادية، نيللي حنا، ترجمة مجدي جرجس.
- دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ليند أشيلشر، ترجمة عمرو الملاح ودينا الملاح.
- الصوفية القلندرية تاريخها وفتوى شيخ الإسلام فيها، أبو الفضل القونوي.
- تاريخ التصوف في الدولة العثمانية الطريقة البكتاشية نموذجًا، ممدوح غالب أحمد بري.
- الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني، ستيفان وينتر، ترجمة محمد حسين المهاجر.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده.

- دعوة جماعة قاضي زاده الإصلاحية، عبد الحق التركماني.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي.
- العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، علي بن بالي الآيديني.
- علماء جماعة قاضي زاده العثمانيون ومحمد بن عبد الوهاب وقيام الدولة السعودية جيمس محمد وداود كوري.
- أخبار جلال الرومي، أبو الفضل القونوي.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي.
- عثمانيون وسلفيون، كريم عبد المجيد.
- التصوف والإصلاحات، بشير م نافع.
- عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد بن أحمد الشلي.
- التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، بجوي إبراهيم أفندي.
- الرحلة الشامية للأمير محمد علي باشا.
- دمعة على التوحيد، سلسلة تصدر عن مجلة البيان.
- رحلات في بر الشام في القرن السابع عشر «نصوص منتقاة لمجموعة من الرحالة الأوروبيين» ترجمة. أحمد ايبش.
- المدينة العثمانية بين الشرق والغرب (حلب ـ ازمير ـ اسطنبول)، (إدهم إلدم ـ دانيال غوفمان ـ بروس ماسترز)، ترجمة د. زُلى ديبان.
- حلب في العصر العثماني، أندره ريمون، ترجمة د. ملكة أبيض.
- الطب والعلاج في مصر العثماني وعهد محمد علي، د، عماد عبد الرؤوف الرطيل.
- ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية، د. نيللي حنا، ترجمة رؤوف عباس.
- سوريا والعهد العثماني، يوسف الحكيم.
- الصراع بين الموالي والعرب، د. محمد بديع شريف.
- تلبيس إبليس ابن الجوزي.

- اعتقادات فرق المسلمين، الفخر الرازي.
- البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر القدسي.
- كشف القناع عن حكم الوجد والسماع، أحمد بن عمر القرطبي.
- مشرب الأرواح، روزبهان البقلي.
- الكلام على مسألة السماع، ابن القيم.
- فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.
- رشحات عين الحياة، علي الواعظ الهروي.
- البدع والحوادث، محمد بن الوليد الطرطوشي.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، عبد الحي الحسني.
- تاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي.
- الوحيد فى سلوك أهل التوحيد، عبد الغفار بن أحمد الأنصاري القوصي (ابن نوح).
- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ابن القيم.
- قابوس نامه، عنصر المعالي كيكاووس، تعريب محمد صادق نشأت ود. أمين عبد المجيد بدوي.
- الدولة العثمانية المجهولة، أحمد آق كوندوز.
- جامع الرسائل، ابن تيمية.
- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن القيم.
- سراي السلطان، أتّفيانو بون، ترجمة زيد عيد الرواضية.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، المقريزي.
- تحفة الأنظار في غرائب الأمصار (رحلة ابن بطوطة)، محمد بن محمد بن جزي الكلبي ابن بطوطة.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة.

- رحلة المشرق إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، د ليونهارت راوولف، ترجمة سليم طه التكريتي.
- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، حمود التويجري.
- الجريمة العثمانية، وليد فكري.
- التاريخ العثماني رؤية مادية، حكمت قفلجملي، ترجمة فاضل لقمان.
- الرحلة الحجازية للسنوسي، محمد بن عثمان السنوسي.
- فن الصور الشخصية في مدرسة التصوير العثماني، د.ربيع حامد خليفة.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاضي ابن إياس.
- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ابن طولون.
- تاريخ العراق بين احتلالين، عباس العزاوي.
- الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها بمصر في منتصف القرن الـ19، د محمود متولي.
- نهر الذهب في تاريخ حلب، كامل بن حسين بالي الحلبي.
- الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، عبد الرحمن تشايجي، ترجمة د، علي اعزاز.
- تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، ماجدة مخلوف.
- تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله.
- الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل، أ.د. فايز محمد حسين أحمد.
- تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، أحمد صدقي شقيرات.
- عرب الامبراطورية العثمانية، بروس ماسترز، ترجمة عبدالحكيم ياسين عبد الله.
- ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر دراسة سياسية إدارية اقتصادية، أ.د. علي شاكر علي.

- تاريخ حلب الطبيعي، الأخوان ألكساندر وباترك راسل، ترجمة خالد الجبيلي.
- فصول في تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي في العصر العثماني، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم.
- مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة إسماعيل العربي.
- يوميات شامية، ابن كنان الدمشقي.
- السويون المعاصرون، ملاحظات حول المجتمع المحلي في بيروت ودمشق وحلب. وجبل لبنان وجبال الدروز، مؤلف مجهول، ترجمة خالد الجبيلي.
- الفتح العثماني الأول لليمن، د. سيد مصطفى سالم.
- التعليم في ولاية دمشق في العصر العثماني، محمد إبراهيم الحوراني.
- تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، د. أحمد أيبش.
- البشر والحجر في القاهرة في القرن السادس عشر، د.هدى جابر.
- نيل المُنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، جار الله ابن فهد.
- دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني، د. عبد الجواد صابر إسماعيل.
- العراق في العهد العثماني الثاني1638 ـ 1750، خليل علي مراد.
- المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، أحمد الأنصاري.
- التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار، ابن غلبون الطرابلسي.
- السنا الباهر بتكميل النور السافر، السيد الشلّي اليمني.
- رحلة اليوسي، محمد العياشي بن الحسن اليوسي، تحقيق أحمد الباهي.
- الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار.
- خطط الشام، محمد كرد علي.
- حركات العامة الدمشقية في القرنين 18 ـ 19، عبد الله حنا.
- تاريخ التعليم في العراق خلال العهد العثماني 1638 ـ 1917، عبد الرزاق الهلالي.
- الحكم العثماني في اليمن، د. فاروق عثمان أباظة.

- رحلة إلى صنعاء رينزو مانزوني، ترجمة ماسيمو خيرالله.
- المذكرات، محمد علي كرد.
- المدخل إلى التاريخ التركي، يلماز أوزتونا.
- الثورة العربية الكبرى، قدري قلعجي.
- تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر، محمد بن عمر الطيب بافقيه.
- بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني.
- الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د محمد عفيفي.
- كربلاء في الأرشيف لعثماني دراسة وثائقية 1840ـ1876، ديلك قايا، ترجمة حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران.
- زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات واثره في ضعف الدولة العثمانية، محمد أحمد الثقفي.
- أوروبا مطلع العصور الحديثة، عبد العزيز الشناوي.
- الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش، أوليا جلبي، ترجمة الصفصافي أحمد القطموري.
- ذكريات العهود الثلاثة، محمد حسين زيدان.
- الحريم في القصر العثماني، د.ماجدة صلاح مخلوف.
- المرأة العثمانية بين الحقائق والأكاذيب، أصلي سنجر، ترجمة أ.د سمير عباس السيد زهران.
- الحملات الأمريكية على شمالي أفريقيا في القرن الـ18، لويس رايت وجوليا ماكليوت، ترجمة محمد روحي البعلبكي.
- أوليا جلبي، الرحلة الحجازية، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي.
- الجاليات في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، د.صلاح أحمد هريدي.
- المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، تيسير خلف.
- حوادث الشام، البديري الحلاق.

- الجزائر تحت الحكم التركي، صالح عباد.
- دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المنور مروش.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، د. ناصر الدين سعيدون.
- الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سبنسر، ترجمة عبد القادر زبادية.
- أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د. حنيفي هلايلي.
- اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، أحمد بن أبي الضياف.
- المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول، د. سيد مصطفى سالم.
- رحلتي إلى العراق جيمس بكنجهام، ترجمة طه التكريتي.
- الحج قبل مئة سنة الصراع الدولي على الجزيرة العربية والعالم الإسلامي، عبد العزيز دولتشين، ملاحق «ملحق الحاج عيشاييف».
- رحلة حجي إلى مكة، هاينرش فرايهر فون مالتسان، ترجمة د. ريهام نبيل السيد.
- رحلة العالم الألماني ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس ترجمة أ.د.نصار الدين سيدوني.
- الانكشارية والمجتمع ببايليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، جميلة معاشي.
- المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ابن أبي دينار.
- المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، جان ريمون، ترجمة لطفي فرج.
- التاريخ الإسلامي، العهد العثماني، محمود شاكر.
- الجاليات الأوروبية في بلاد الشام، ليلى الصباغ.
- رحلة المُنى والمنّة، أحمد بن أطوير الجنة.
- مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الـ18، د. إلهام علي محمد ذهني.
- موسوعة تاريخ جدة، عبد القدوس الأنصاري.
- مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر، محمد سعيد الأسطواني.

- الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر، د. خالد محمد نعيم.
- ملاحظات عن البدو والوهابيين، جون لويس بوركهارت، ترجمة صبري محمد حسن.
- اختراق الجزيرة العربية، ديفيد جورج هوجارث، ترجمة صبري محمد حسن.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي.
- أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة جعفر خياط.
- مصر في العصر العثماني في القرن الـ16 دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، د. سيد محمد سيد.
- العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك، محمد أحمد دهمان.
- حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، أحمد الأنصاري ابن الحمصي.
- التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية، محمد بن أبي السرور البكري.
- حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، ابن كنان.
- مذكرات تاريخية تتضمن بيان ثورة دمشق والحريق الكبير فيها وقدوم إبراهيم باشا، نشرها الخوري قسطنطين باشا.
- ثورة الحلبيين على الوالي خورشيد باشا (1819 ـ 1820)، يوميات المطران إبراهيم كوبليان، تحقيق، المطران بطرس مراياتي، مهران باميليان.
- تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، فيليب حتّي، ترجمة كمال اليازجي.
- كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن ال19، كاميران عبد الصمد الدوسكي.
- سلام ما بعده سلام، ديفيد فرومكين، ترجمة أسعد كامل الياس.
- الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، عبد العزيز محمد عوض.
- غوطة دمشق، محمد كرد علي.
- مرآة الشام ـ تاريخ دمشق وأهلها، عبد العزيز العظمة.

- قاموس الصناعات الشامية، جمال الدين القاسمي وخليل العظم.
- تاريخ الدولة العثمانية، سيد محمد السيد محمود.
- السوريون المعاصرون، ملاحظات حول المجتمع المحلي في بيروت ودمشق وحلب وجبل لبان وجبال الدروز، مؤلف مجهول، ترجمة خالد الجبيلي.
- حوران في العهد العثماني، صهيب محمد المقداد.
- أكراد الدولة العثمانية تاريخهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، د. أحمد محمد أحمد.
- سفربرلك قرن على الجريمة العثمانية في المدينة المنورة، محمد الساعد.
- حياتي مع الجوع والحب والحرب، عزيز ضياء.
- الصراع الإيطالي الفرنسي على بلاد الشام (1860 ـ 1941)، علي عبد المنعم شعيب.
- الصعيد في العصر العثماني، د، صلاح أحمد هريدي.
- مصر في العصر العثماني في القرن الـ16 «دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية»، د. سعيد محمد سعيد.
- بلوغ الأرب برفع الطلب، محمد لبرلسي السعدي، تحقيق، د، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم.
- هز القحوف بشرح قصيد ابي شادوف، يوسف الشربيني، تحقيق همفري ديفيز.
- مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الـ18، د. إلهام محمد علي ذهني.
- المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني، السيد رجب حراز.
- الشرق الإسلامي في العصر الحديث، حسين مؤنس.
- الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس، نبيل عبد الحي رضوان.

- الحجاز في العهد العثماني، عماد عبد العزيز يوسف.
- الرحلات الحجازية اللواء محمد صادق باشا، إعداد محمد همام فكري.
- الرحلة الحجازية، محمد لبيب البتنوني.
- تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف إلى نهاية العصر العباسي الأول، فوزية حسين مطر.
- الصرة دراسة وثائقية لنموذج دفتر عام (1171هـ - 1758م)، فاطمة عبد الله المصعبي.
- الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، عبد القادر الجزيري.
- تاريخ مكة المكرمة في عهد الأشراف آل زيد، مسعود محمد آل زيد.
- مكة في أواخر القرن التاسع عشر، سي. سنوك هيرجرونجي، ترجمة صبري محمد حسن
- الذكريات أحمد الكاظمي، أحمد الكاظمي.
- فيه ما فيه، الجلال الرومي.
- الاعتداءات على الحرمين الشريفين عبر التاريخ، د. سعد بن حسين عثمان ود. عبد المنعم إبراهيم الجميعي.
- رحلة إلى جناب الشريف الأكبر شريف مكة المكرمة، شارل ديدييه، ترجمة أ. د محمد خير البقاعي.
- سفربرلك وجلاء أهل المدينة في الحرب العالمية الأولى. د.سعيد بن وليد طوله.
- الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، أبو العباس الناصري.
- رحلة أعيان اسطنبول إلى اليمن سنة 1907، العلامة محمد بن الحسين الغمضان الكبسي.
- مذكراتي السياسية (السلطان عبد الحميد الثاني)، الناشر: مؤسسة الرسالة -

بيروت.
- كيف دخل الفرنسيون الجزائر وصف شاهد عيان، أحمد الجزائري، تقديم صلاح الدين المنجد.
- الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا نموذجـًا، د عميراوي حميده.
- السياسة الفرنسية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، آرجمنت كوران، ترجمة. عبد الجليل التميمي.
- تاريخ الجزائر المعاصرة، شارل اندري جوليان.
- المرآة، حمدان خوجة.
- مذكرات الزهار، أحمد الشريف الزهار.
- التحفة المرضية في الدولة البكداشية في الجزائر المحمية محمد بن يمون الجزائري، تحقيق د. محمد بن عبد الكريم.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، د. ناصر الدين سعيدوني.
- بحوث الندوة الدولية حول المغارب والبحر الأبيض المتوسط الغربي في العصر العثماني إشراف د، خالد أرن.
- جمهورية الدايات في تونس، توفيق البشروش.
- الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، جميل موسى النجار.
- حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، عبد الرحمن السويدي.
- تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية، د.عباس إسماعيل صباغ.
- رحلة فريزر إلى بغداد 1834، جيمس بيلي فريزر، ترجمة جعفر خياط.
- بغداد في القرن التاسع عشر كما وصفها الرحالة الأجانب، ترجمة د. سعاد هادي العمري.

- الموصل من خلال وثائق الأرشيف العثماني والصور التاريخية المحفوظة في إرسيكا، فاضل بيات.
- رحلة أوليفييه إلى العراق (1794 ـ 1796)، ترجمة د. يوسف حبي.
- الموصل في القرن التاسع عشر دراسة سياسية، الأب سهيل قاشا.
- مغامرات ليجمن في العراق والجزيرة العربية 1908 ـ 1920، الرائد ن. سراي، ترجمة سليم طه التكريتي.
- رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ميجرسون ميرزا غلام حسين شيرازي، ترجمة فؤاد جميل.
- العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة 1950، ستيفن همسلي لونكريك، ترجمة سليم طه التكريتي.
- قبائل بدو الفرات، الليدي آن بلنت، ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف.
- تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، د. قاسم الجميلي.
- رحلة عالي بك إلى العراق العثماني والهند، عالي بك، ترجمة محمد حرب.
- رحلات هنري بيديه إلى بلد الكرد والأثوريين، ترجمة د. أحمد عبد الوهاب الشرقاوي ود. أميمة حسن المهدي.
- رحلة الإيطالي كاسبارو بالبي إلى حلب وديرالزور وعنه والفلوجة وبغداد سنة 1579، تعريب، الأب د.بطرس جداد.
- النصرة في أخبار البصرة، القاضي أحمد الأنصاري.
- حرب العراق 1914 ـ 1918 دراسة علمية، الزعيم الركن شكري محمود نديم.
- تاريخ القضية العراقية، محمد مهدي البصير.
- تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، نيكولاي آيليتش بروشين، ترجمة د. عماد حاتم.
- دور يوسف باشا القرامنلي السياسي في طرابلس الغرب 1795 ـ 1832، رسالة ماجستير جامعة بغداد، إيمان محمود عبد علوان.

- ليبيا في العهد العثماني الثاني، فرانشيسكو كورو، ترجمة خليفة محمد التليسي.
- الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842 ـ 1911، د. كامل علي مسعود الويبه.
- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، محمود مقديش.
- الخلاصة النقية في أمراء أفريقيا، محمد الباجي المسعودي.
- يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، د. رضا بن رجب.
- بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871، د. عبد الجليل التميمي.
- قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، ابن الديبع.
- البرق اليماني في الفتح العثماني، قطب الدين النهروالي.
- الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، القاضي شمس الدين الموزعي.
- تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر، محمد بن عمر الطيب بافقيه.
- الروض الحسن في أخبار سيرة مولانا صاحب السعادة الباشا حسن في أيام ولايته بإقليم اليمن، عامر الدعامي الهمداني.
- الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، محمد كمال عبد الحميد.
- عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر د، د فاروق أباظه.
- بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني.
- البحر الأحمر والجزر اليمنية تاريخ وقضية، د. سيد مصطفى سالم.
- علاقة العثمانيين بالإمام يحية في ولاية اليمن، د. فؤاد عبد الوهاب علي الشامي.
- رحلة إلى صنعاء، رينزو مانزوني، ترجمة ماسيمو خير الله.
- الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، أمة الملك إسماعيل قاسم الثور.
- موقف المؤرخين اليمنيين المعاصرين للحكم العثماني الأول بين مؤيد ومعارض، رسالة ماجستير جامعة صنعاء، أحمد صالح عبدربه المصري.
- الأحوال العامة لولاية اليمن العثمانية، الطبيب العثماني إسماعيل بن إبراهيم، ترجمة، د. نهاد عبدالسلام عمار.

- من تاريخ اليمن الحديث 1517ـ1840، د. عبد الحميد البطريق .
- الهابط الغويّ من معاني المثنوي، محمد بن عبد الله أحمد أبو الفضل القونوي.
- نفد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية 1803، المهندس سيد مصطفى.

الرسائل الجامعية

- نظام الطوائف الحرفية في الدولة العثمانية خلال القرن الـ10هـ-16 م (بلاد الشام ومصر)، مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، مريم حميدي ونادية حموش جامعة الدكتور يحيى فارس المدية الجزائر.
- النظام التعليمي في بلاد الشام في القرن الثالث عشر الهجري، رسالة ماجستير لرجا غازي رجا العمرات جامعة اليرموك.
- الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، دلباز محمد، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس الجزائر.
- العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، أميرة المداح.
- الزرانيق ودورهم في تاريخ اليمن الحديث، رسالة ماجستير جامعة عدن، عبد الودود قاسم حسن مقشر.
- دور يوسف باشا القرامنلي السياسي في ولاية طرابلس 1795 ـ 1832م، رسالة ماجستير جامعة بغداد إيمان محمد عبدعلوان.
- دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى، ياسر بن عبد العزيز قاري.
- العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث، كمال حسنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر.
- نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م، الشيخ لكحل، رسالة ماجستير جامعة غرداية الجزائر.

- الجاليات الأوروبية في ولاية حلب 1700ـ1800م، رسالة ماجستير جامعة دمشق لمهنا المحمد.
- أتراك الأناضول في المصادر التاريخية الشامية في القرن الـ15، هيجاء حسين الشمايلة، رسالة ماجستير جامعة مؤتة الأردن.
- ركب الحج والصرة السلطانية مابين القرن 16ـ19،، نمير حسن، رسالة ماجستير جامعة مصطفى اسطنبولي في معسكر بالجزائر.
- الحصار الفرنسي على الجزائر وموقف الدولة العثمانية، كيرواني ياسمين وعلاق خولة، مذكرة لنيل الماجستير جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
- مذكرة شهادة ماجستير بعنوان «الجهاد البحري في الجزائر العثمانية» زبارة سالم، جامعة ابن خلدون الجزائر.
- الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات، مصطفى بن عمار، مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2.
- الأوضاع القبلية في البصرة العثمانية، خالد حمود السعدون، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى مكة المكرمة.
- موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911ـ1912، رسالة سامي هاشم خيالة جامعة St Clements.
- الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (1859–1883)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ليلى بلحاج، عبير حابي جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الوجود العثماني في اليمن 1358–1635، رسالة ماجستير جامعة دمشق. محسن محمد عايض علي الدربي.
- بناء الدولة القاسمية في عهد المؤيد محمد بن القاسم رسالة دكتوراه جامعة صنعاء، أمة الملك إسماعيل الثور.

المجلات الورقية والروابط الإلكترونية

- مجلة المنار. ج1، م12، عدد 30 محرم سنة 1327هـ الموافق 21 فبراير (شباط).

- الرواق العثماني.. هل يُنسب إلى «عثمان بن عفان» أم «تركيا»؟ حقائق مثيرة تكشفها المراجع التاريخية، مقال لصحيفة سبق الإلكترونية السعودية، ياسر نجدي.

- هل للحجر الأسود من أجزاء في إسطنبول؟ ـ نعم ولكن، مقال وكالة الأناضول التركية، إحسان الفقيه.

- هذه قصة موجودات القبر النبوي التي نهبها العثمانيون، مقال لصحيفة اندبندنت العربية، أيمن الغبيوي.

- قافلة الحج اليمني خلال العهد العثماني، مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء، عامر محمود علي.

- مقال حول أوجانْيُو غْرِيفِّيني Eugenio Griffini على موسوعة ويكيبيديا.

الكتب الغير عربية

FÂTİH DÎVÂNI VE ŞERHİ [Üçüncü Baskı]، Muhammet Nur DOĞAN.

وهو ديوان السلطان العثماني محمد الثاني «الفاتح».

الفهرس